

محاضر
اجتماع مجلس الشيخ المصري

١٩٢٤

الدولة لمضية

مجلس الشيوخ

مجلس الشيوخ

١٥ مارس - ١٠ يولييه ١٩٢٤

فهرس المواد

للمجموعة مضابط دور الانعقاد الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١	افتتاح البرلمان :	٤	اللوحة الداخلية (تابع) :
٢	١ - تعريف بلادة الملك	٢٠	١ - المواد من ١١٩ - ١٢٤ (الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ)
٣	٢ - شرط سلامة الملك البين	٢١	٢ - المواد من ١٢٥ - ١٣٠ (الأحكام العامة)
٤	٣ - خطاب العرش		انتخاب أعضاء مكتب مجلس الشيوخ :
٥	٤ - دفع واجب التفرغ لبلادة الملك		١ - انتخاب الزكيين
٦	٥ - التالى الواردة لمباشرة الانتخاب		٢ - التكريرين
٧	جلستات مجلس الشيوخ :		٣ - المرائين
٨	١ - جلست حدرات الأعضاء البين		انتخاب أعضاء اللجان ووزرائها وسكرتيرها :
٩	٢ - كلمة سالى أحد زورائها لثانية نصية رئيس المجلس		١ - الخاتمة في انتخاب أعضاء اللجان
١٠	خطاب العرش :		٢ - انتخاب بلدة الأوراد الداخلية
١١	١ - انتخاب بلدة فرد على خطاب العرش		٣ - الشؤون الخارجية
١٢	٢ - كتاب اللجنة المقام به مشروع الرد على خطاب العرش		٤ - الملكية والتجارة والصناعة والجمالية
١٣	٣ - نص مشروع الرد		٥ - انتخاب بلدة الخاتمة
١٤	٤ - الخاتمة في المشروع		٦ - العرب
١٥	٥ - الرد على الترحيب أحد حدرات الأعضاء بقرء المجلس		٧ - الأطفال
١٦	٦ - انتخاب بلدة رئيس الرد على بلادة الملك		٨ - الزواجة
١٧	٧ - بيلج الرئيس المجلس بعد الرد بلادة الملك		٩ - المراسلات
١٨	اللوحة الداخلية :		١٠ - الحرية بالبرية والمطران والسويديان
١٩	١ - انتخاب بلدة لوضع مشروع اللوحة الداخلية		١١ - الصحة
٢٠	٢ - تقرير اللجنة المقام به مشروع اللوحة الداخلية		١٢ - الأركان والمحاكمة الدينية
٢١	مناقشة المشروع :		١٣ - شخص الاقتراحات والمرائين
٢٢	١ - المادة الأولى (الكتاب المؤقت)		١٤ - الحيات
٢٣	٢ - المواد من ٧ - ٢ (الصل على صفة ناية الأعضاء)		الطون :
٢٤	٣ - تعديل الأعضاء		١ - انتخاب بلدة النظر في الطون
٢٥	٤ - المواد من ١٨ - ١٦ (كتاب إدارة المجلس)		٢ - الخاتمة في نص النظر على صفة ناية الأعضاء الطون في استكميل قرار المجلس في ذلك
٢٦	٥ - المواد من ١٧ - ٢٧ (نظام الجلستات)		٣ - كتاب مجلس اللجنة المقام به تقرير عن الطون في استكميل الخاتمة في مدرسان الآلية الأيام مدة الحيات المنظمة
٢٧	٦ - تعديل المادة ١٩		٤ - قانون الانتخاب
٢٨	٧ - المواد من ٢٨ - ٤٥ (أخذ الآراء)		٥ - قرار المجلس
٢٩	٨ - المواد من ٤٦ - ٥١ (الأعضاء الاستعيريات)		٦ - المجلس المقدم على التسيخ إبراهيم نوار وقرار المجلس له
٣٠	٩ - المواد من ٥٢ - ٧٢ (الجان)		٧ - المواد من ٥٢ - ٦٠ (الخاتمة في نظام المجلس)
٣١	١٠ - تعديل المادة ٥٢		٨ - المواد من ١٠٨ - ١١٢ (حركة التفرغ في الحيات)
٣٢	١١ - المواد من ٧٣ - ٧٧ (تقديم المتروقات)		٩ - المواد من ١١٣ - ١١٨ (سكرتير المجلس)
٣٣	١٢ - المواد من ٧٨ - ٩٥ (المرائين)		
٣٤	١٣ - المواد من ٩٦ - ٩٩ (الانتخابات)		
٣٥	١٤ - المواد من ١٠٠ - ١٠٣ (الاجازات)		
٣٦	١٥ - المواد من ١٠٤ - ١٠٧ (الخاتمة في نظام المجلس)		
٣٧	١٦ - المواد من ١٠٨ - ١١٢ (حركة التفرغ في الحيات)		
٣٨	١٧ - المواد من ١١٣ - ١١٨ (سكرتير المجلس)		

(تابع) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاقتصاد الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠	الاقتراسات والزيارات (تابع) :	١٠	الاقتراسات والزيارات (تابع) :
	وزارة المالية (تابع)		وزارة الداخلية
١٥٩	١٩- اقتراح منع تصدير القمح البدلي الى خارج القطر ...	٨	٨- اقتراح لزيادة مصروفات شرطة في الأرياف لاسناد
١٦٢	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...		أعمال القرى وان يمدد المجلس اسعاده لافراد الامتدادات
١٨٣	٢٠- اقتراح بشأن بيع أثمان مملكة الأملاك الأميرية ...	٣٣٢	الوزارة تلك غاية مبلغ مائتي ألف جنيه ...
١٨٣	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...	٣٣٢	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٣٩٦	تقرير لجنة الاقتراحات ...	٩	٩- اقتراح ان تكون حراسة البلاد ليبارية وان يكون
٣٩٦	قرار المجلس إحالة على لجنة المالية ...		انتفراء من رجال الجيش عند انتهاء مدة خدمتهم العسكرية
٢١	٢١- اقتراح تخصيص كل ما يزيد عن ايراد ضريبة القطن المقررة	٣٦٩	لجنة خص سنوات ...
	في المراتبة بمبلغ مليون وربع جنيه ليكون احتياجا عاما	٣٦٩	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٢٧	لجنة القطن ...	٤٠١	١٠- اقتراح طلب إنشاء بنك جديد لمصرية القطنية ...
٢٢٧	قرار المجلس رفض الاقتراح ...	٤٠١	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٣٨	٢٢- اقتراح تخصيص ضريبة القطن بجمعا يكون احتياجا	٣٦٩	١١- اقتراح طلب نقل ديوان مديرية الجيزة وأحكامه وإتلافية
٢٣٨	قرار المجلس رفض الاقتراح ...	٣٦٩	من محلها الحال الى بدرالبحرية ...
٢٣٨	٢٣- اقتراح إنشاء الامدة الكيماوية من الفريسية البحرية	٣٦٩	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٨٣	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...		وزارة المعارف
٢٨٣	٢٤- اقتراح حذف المبلغ المقرري باب الإيرادات من الميزانية	١١١	١٢- اقتراح إنشاء مصلحة خاصة لتقنين الجيزة وبنهاية لها
	على السداد الكلي من مجموع المقرر لجماعات من	١٦٥	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٨٣	الإيرادات ...	٢٢٣	تقرير لجنة الاقتراحات ...
٢٨٣	صب هذا الاقتراح لأن المبالغ وادعة في تقرير إيرادات	٢٢٣	قرار المجلس إحالة على لجنة المعارف ...
٢٨٣	الاجل ...	١٢	١٣- قضية طلب عدم تلبية التقليدية بالمدارس بغير اقبال
٢٨٣	٢٥- اقتراح رد الامانات المصعة الى الامدة من أول أبريل	١٩٨	حالاتهم ...
٢٨٣	لأن صدر قرار باستمرار مملكة الامدة ...	١٩٨	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٨٤	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...	٣٩٣	تقرير لجنة الاقتراحات ...
٢٩٧	٢٦- اقتراح بشأن تحييل أساس النقد المصري الى أساس ذهبي	٣٩٣	قرار المجلس رفض هذا الاقتراح ...
٢٩٧	وان يكون أساس البنك نوت المصري سدقات مصرية	٤٠١	١٤- اقتراح إنشاء مدرسة ثانوية ليدومها ...
٢٩٧	بواقع النصف والجزء في قيمة النصف ...	٤٠١	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٩٧	قرار المجلس رفض الاقتراح ...		وزارة المالية
٢٩٧	٢٧- قضية بأن يكون المبلغ لتلاص بوضوح الموقوفين الأجانب	٩٥	١٥- اقتراح بشأن مرئيات الموقوفين ...
٣٩٨	الواردة في الزيد العام من القسم الخامس عشر من	١١٧	١٦- اقتراح بالقرعة التي يجب أن تنبها الحكومة في بيع
٣٩٨	مزاينة الحكومة اعتمادا عاما مؤلفا ...	١٢٥	القطن الخامس ...
٤١٨	قرار المجلس ببلغ هذه الرقعة الى الحكومة ...	١٦٢	قرار المجلس إحالة على لجنة المالية ...
٤١٨	٢٨- اقتراح طلب عيب اعتماد على احتياطي القطن ببلغ نصف	١٦٢	تقرير لجنة المالية ...
٤١٨	مليون جنيه لاتشاء انطراط الحدوية بالقطن المصري ...	١٧١-١٦٧	المخالفة في تقرير اللجنة ...
٤٥٧	٢٩- اقتراح وادع من مجلس الشيوخ بصد الموافقة على بيع	١٧١	قرار المجلس في ذلك ...
٤٥٨-٤٥٧	أثمانه بدينار ببلغ ١٢ ألف جنيه لتمام تعال نفسه من	١٣١	١٧- اقتراح استخدام ضرائب الجيش المائلين على المال في
٤٥٨	تقرير لجنة مجلس النواب المالية ...	١٣١	الوظائف المالية ...
٤٦٦	قرار مجلس الشيوخ إحالة على لجنة المالية ...	١٣٢	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
	قرار المجلس ...	٢٢٤	تقرير لجنة الاقتراحات ...
	وزارة الزراعة	٢٢٤	قرار المجلس إحالة على لجنة المالية ...
١٥٩	٣٠- اقتراح الترخيص بزيادة الدخان ...	١٥٨	١٨- اقتراح إنشاء مدينة إندائية ليات في طاعة كل محافظة
١٦٢	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٦٢	وبدرة في كل مركز ...
٣٨٩	تقرير لجنة الاقتراحات ...	٣٩٠	قرار المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ...
٣٨٩	قرار المجلس إحالة على لجنة المالية والزراعة ...	٣٩٠	تقرير لجنة الاقتراحات ...
٩٩	٣١- اقتراح لزيادة زرع الدخان ...	٣٩٠	قرار المجلس إحالة على لجنة المعارف ...

(تابع) فهرس الجواز لمجموعة مضابط دور الامتداد الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠	الانقراضات والرهبات (تابع) : دائرة الأشغال (تابع)	١٠	الانقراضات والرهبات (تابع) : دائرة الرهابة (تابع)
٢١٤	تقرير لجنة الانقراضات	٢١٤	تقرير لجنة الانقراضات
٢١٥-٢١٧	قرار المجلس اسامه على بلنة الأشغال	٢١٥-٢١٧	مناقشة الأعضاء في تقرير اللجنة
٢١٧	كتاب رئيس بلنة الأشغال وتقرير اللجنة	٢١٧	قرار المجلس اسامه على القيمة المالية
٢٢	قرار المجلس اسامه على وزارة الأشغال	٢٢	دائرة الأشغال
٨٩	٤٠- اقتراح على صلاحيات وزير الأشغال	٨٩	٢٢- اقتراح خاص بملحوظات التماسات المتعلقة بمعية البصرة
١٢٥	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	١٢٥	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات
٣٨٨	٤١- اقتراح على مشروعات لري الخاضع بلا دعاية	٣٨٨	تقرير لجنة الانقراضات
٣٨٨	وسلوه والرفعة وقادر بمعية في أسوان	٣٨٨	قرار المجلس اسامه على بلنة الأشغال
٤٧٨	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	٤٧٨	تقرير لجنة الأشغال وقرار المجلس اسامه على وزارة الأشغال
٩٩	٤٢- اقتراح على توصية بين ترين بقايا وزارة ال بحر شين	٩٩	٢٣- اقتراح إنشاء سوش على في بحر القروية واسامه على بلنة الانقراضات
١٦٥	٤٣- اقتراح على تصفية سبيل على ترعة الخليفة المستبعدة	١٦٥	٢٤- اقتراح على مشروعات لري واصرف لاصلاح الأراضي
١٧١	في المساحة الواقعة بين السوت وقصره	١٧١	الديري بركي قافوس وكفر صفر
٣٩٠	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	٣٩٠	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات
٣٩٠	٤٤- اقتراح بطلب إنشاء توصية بين ترعة صم الى ترعة حريك	٣٩٠	تقرير لجنة الانقراضات
٤٧٨	والشمال	٤٧٨	قرار المجلس اسامه على بلنة الأشغال
٤٧٨	دائرة المواصلات	٤٧٨	تقرير لجنة الأشغال
٤٧٨	٤٥- اقتراح إنشاء تق يوصل بحرين بالطريق الموصلة	٤٧٨	قرار المجلس رفض الاقتراح
١٨٣	الى السعة وذلك	١٨٣	٢٥- اقتراح إنشاء وصل على ترعة صم التيلة الى ترعة حريك
٨٨٣	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	٨٨٣	أمر الى ترعة الحفنة
٣٩٢	تقرير لجنة الانقراضات	٣٩٢	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات
٣٩٢	كتاب رئيس بلنة المواصلات ومم تقرير اللجنة	٣٩٢	تقرير لجنة الانقراضات
٤٧٨	قرار المجلس اسامه على وزارة المواصلات	٤٧٨	قرار المجلس اسامه على بلنة الأشغال
١٨٤	٤٦- اقتراح إنشاء كبرى على بحرين أمام كفر شين	١٨٤	تقرير لجنة الأشغال
١٨٤	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	١٨٤	قرار المجلس اسامه على وزارة الأشغال
٣٩١	تقرير لجنة الانقراضات	٣٩١	٢٦- اقتراح بإدارة طبقات الصرف في أقاليم فيروية
٣٩١	قرار المجلس اسامه على بلنة المواصلات	٣٩١	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات
٤٧٨	تقرير لجنة المواصلات	٤٧٨	تقرير لجنة الأشغال
٤٧٨	٤٧- اقتراح إنشاء فرع من السكة الحديدية المتناقلة المصعة	٤٧٨	تقرير لجنة الأشغال
٢١٣-٢١٥	من بين سوب الى اللويدين على من مصرف السنوسى	٢١٣-٢١٥	قرار المجلس اسامه على وزارة الأشغال
٢١٣	ويسر اقتراح الان يخلص السكة الحديدية الصورية	٢١٣	٢٧- اقتراح إنشاء اصلاح الطريق من ركة قطار الى المصنع
٢١٣	عن كبرى شين	٢١٣	تقرير لجنة الانقراضات
٢١٣	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	٢١٣	مناقشة الأعضاء في التقرير
٢١٤	تقرير لجنة الانقراضات	٢١٤	قرار المجلس اسامه على وزارة الأشغال
٢٢٠	قرار المجلس اسامه على بلنة المواصلات	٢٢٠	٢٨- اقتراح التصريح بى التران فيأله بوله سنة ١٩٢٤
٢٢٠	٤٨- اقتراح مد خط حديدى من مدينة السويس الى القاهرة	٢٢٠	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات
٢٢٧	مباشرة	٢٢٧	تقرير لجنة الانقراضات
٣٤٧	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	٣٤٧	قرار المجلس اسامه على بلنة الأشغال
٤٤٤	تقرير لجنة الانقراضات	٤٤٤	كتاب رئيس بلنة الأشغال وتقرير اللجنة
٤٤٤	قرار المجلس اسامه على بلنة المواصلات	٤٤٤	قرار المجلس اسامه على وزارة الأشغال
٤٤٤	٤٩- اقتراح إنشاء خط حديدى من طقة لقسطة	٤٤٤	٢٩- اقتراح تعديل القارات بمعية الى الميا
٤٤٤	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات	٤٤٤	قرار المجلس اسامه على بلنة الانقراضات بمعية مسجبة

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الانقاذ الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

[illegible]

[illegible]

(٢٢) فهرس المواد مجموعة مضابط دور الاتحاد الأول لجلس الشيخ سنة ١٩٢٤

رقم المادة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
١١	المشروعات (٢١):		قرار المجلس بالموافقة على التبرع من حيث المبدأ ...	٤٦٧
			د في القعدة والمادة ١٨ من القانون ...	٤٦٧
			د د المادة ٢ من القانون ...	٤٦٧-٤٧٤
			د د د د ٢ ...	٤٧٤
			د د د د ٤ ...	٤٧٤
			د د حد القرامة الثالثة ...	٤٧٧
			١٩ - مشروع قانون ربط الميزانية السورية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥	
			آخر ميزانية لفترة مفعلة ...	٤٨٠-٤٨١
١٢	السودان :		١ - انتخاب لجنة الحرية والبحرية والمخيمات والفرسان ...	١١٣-١١٨-١٢٥
			٢ - سؤال دية دقة رئيس مجلس الوزراء عن استحصال	١٦٦
			الديوانيين تجارة القطن السوداني ...	١٦٦
			٣ - سؤال دية وزير الأقاليم من المباحث بشأن اصلاح الري	١١٣-١١٨-١٢٥
			والصرف في الأراضي الخيرية من القروض اقسدان الورد	١١٣-١١٨-١٢٥
			والرؤس في الاقاليم مصر والسودان من الماء الاخرية في	١٠١-١٠٠-١٠٧
			٤ - سؤال دية وزير الحرية من استئصال السريرين المجهين	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			فقه في الشكاية الجديدة السودانية ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٥ - استعواب وزير المالية عن امر محكمة بما صرفه الحكومة	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			في السودان ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٦ - كلمة حذرة عهد على الجوارك وكل المجلس من	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			الاحتاج الى خصصها للاجئين في السودان ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٧ - مناقشة الأعضاء في صيغة الاحتجاج على حركات اللاجئين	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			في السودان ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٨ - صيغة الاحتجاج التي اقرواها المجلس ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٩ - لائحة احتجاج واراد من السودان على ومبالغ الصف	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			بالمطالبة بالسودان ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٠ - كلمة لأحد أعضاء المجلس يستنكرها مايجري في السودان	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١١ - الجهات الراودة منها الاحتجاجات على مايجري بالسودان	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٢ - كلمة حذرة عهد على الجوارك وكل المجلس ما يديه	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			الاجئين من الحوادث لفصل السودان من مصر ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٣ - احتجاجات برقية على حوادث السودان ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٤ - د د د مايجري الآن بالسودان ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
١٣	مسائل متنوعة :		١ - تحديد أيام الجلسات ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢ - كلمة رئيس ذرية المرحوم ورحمته في احتفال المجلس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣ - المناقشة في طلب وضع لائحة لقوانين ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٤ - تعليق المجلس دية وزير الداخلية على كل من حضره	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٥ - كتاب شكر من أسرة المرحوم سايانا بانها ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٦ - استضافة ضوادية القوم ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٧ - كلمة حذرة صاحب السادة ابراهيم حلم على بانها	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٨ - عرض فداييه اخيرة لائحة نظام اطلاق ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٩ - كلمة حذرة رئيس لفرع الحرية التي اوتت صيغة أحد	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			وبال المجلس للفرع ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
١٤	مسائل متنوعة (٢٢):		١ - كلمة رئيس ذرية المرحوم يوسف ذكري بن حضو المجلس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢ - رسائل تيمت بهه القطر ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣ - كلمة المجلس بشفاء وزير الزراعة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٤ - كتاب دارة الرئيس من أسرة المرحوم يوسف ذكري بن	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٥ - مرسوم بين حضرة الشيخ طه حسين حضوا بالمجلس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٦ - وصف حضرة ابنه ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٧ - كتاب دية رئيس مجلس الوزراء على مجلس دية	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٨ - مصر لوزير الزاين القليل لتجارة التي سيحده بدية	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٩ - بركسل ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٠ - نص الصخرة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١١ - المناقشة في انتخاب المندوبين ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٢ - قرار المجلس في ذلك ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٣ - تصريح دية رئيس الوزراء بشأن موعد المحاضرات	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٤ - قرار المجلس بيرة البقية ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٥ - شكر دية رئيس الوزراء ليهة المجلس لفتها به ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٦ - كتب رئيس المجلس ان يرفع بنفسه بانابة عن المجلس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٧ - واجب التكريخ للقطر ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٨ - لائحة البرقية الانتخابية الواردة من حضرة المجلس لمتص	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			١٩ - تيمت في المؤتمر العلني ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٠ - ظهر حضرة عهد عهد على كل من حضره المجلس لاحتفال	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢١ - أثناء وجوده بأوردا جرس الأمانة العامة على	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			مصاريفه مصحبا حضرة السكرتير العام للمجلس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٢ - وكر المجلس لهما ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٣ - ظهر حضرة عهد عهد على كل من حضره المجلس لدرس الأمانة	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٤ - المناقشة في ذلك وكر المجلس له ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٥ - نص التفات المرسل بجلالة الملك لوجه واجب الشكر	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٦ - لعدم قبول استقالة الوزارة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٧ - كلمة دية رئيس الوزراء في حذوه عن الاستقالة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٨ - كلمة حاله في المجلس بشأن استقالة الوزارة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٢٩ - كلمة شكر موجهة دية رئيس الوزراء من حضرة حافظ	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٠ - كلمة شكر موجهة دية رئيس الوزراء من حضرة رئيس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣١ - كلمة شكر موجهة دية رئيس الوزراء من حضرة الشيخ	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٢ - كلمة شكر موجهة دية رئيس الوزراء من حضرة	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٣ - قرار المجلس بجرى القفة بالوزارة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٤ - كتاب استقالة سايان دية الرئيس معي بانها من حضرة	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٥ - قرار المجلس بعدم قبول الاستقالة ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٦ - كتاب الدكتور سيب سايان على كل من حضره المجلس	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٧ - لدرس الأمانة العامة في اجتماعها على مداريته وانتداب	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٨ - أحد كبار الموظفين لمشاركته ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٣٩ - قرار المجلس برفض هذا الطلب ...	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٤٠ - طلب سايان لوزير الزراعة بقبول التفرغ للقانون رقم ٦	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٤١ - لثة ١٩١٦ وقانون رقم ٢٧ لثة ١٩٢٠ انطامين	١٠٧-١٠٠-١٠٧
			٤٢ - بندا أعضاء مجلس الأكبر الاعلى الى دور الاتحاد القليل	١٠٧-١٠٠-١٠٧

(٢) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الانقاذ الاول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤	ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تابع) : (١) مشروع قانون ربط الميزانية السوية (تابع) المصرفيات (تابع) وزارة المواصلات (تابع) ١٣٣ - تقرير اللجنة عن مصرفيات انقراضات وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٥ ١٣٤ - تقرير اللجنة عن مصرفيات الطغرات وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ ١٣٥ - تقرير اللجنة عن مصرفيات اليوسنة وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ ١٣٦ - تقرير اللجنة عن مصرفيات المواني والمنازل وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ ١٣٧ - تقرير اللجنة عن مصرفيات القمار والكمار وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ القسم الثالث عشر (الذي صار القسم الثاني عشر) الاملاك والمخلفات ١٣٨ - تقرير اللجنة عن مصرفيات الاملاك والمخلفات وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ القسم الرابع عشر (الذي صار القسم الثالث عشر) مصرفيات عسكرية ١٣٩ - تقرير اللجنة عن مصرفيات وزارة الحربية وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ ١٤٠ - تقرير اللجنة عن مصرفيات اسام الخفدة وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ ١٤١ - تقرير اللجنة عن مصرفيات الجيش البريطاني وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٦ القسم الخامس عشر (الذي صار القسم الرابع عشر) المخاضات والمخلفات ١٤٢ - تقرير اللجنة عن مصرفيات المخاضات والمخلفات ٣٦٦ ١٤٣ - رغبة بأن يكون المبلغ الزائد في البند السابع من هذا القسم اضافة على ما عطفه يخصص الى الوزارة للصرف فيه به بانه لازما الى ان يثبت البرلمان في امر القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٢٣ الذي ين على اسمه تقرير هذا المبلغ ومراجعة الحكومة السي اتمه على اساس حاصل من الموقوفين الاجانب وادنى الضرائب الصلح ١٤٤ - قرار المجلس بتعليق هذه الرغبة الى الحكومة ٣٦٨ ١٤٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ٣٦٨ القسم السادس عشر (الذي صار القسم الخامس عشر) الدين السويدي ١٤٦ - تقرير اللجنة عن الدين السويدي ٣٦٨ ١٤٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة (انظر صفحة ترة ٢٩) ٣٦٨	١٤	ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تابع) : (١) مشروع قانون ربط الميزانية السوية (تابع) المصرفيات (تابع) القسم التاسع (الذي صار القسم الثامن) وزارة المواصلات ١١٨ - تقرير اللجنة عن مصرفيات وزارة المواصلات وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٣٥ القسم العاشر (الذي صار القسم التاسع) وزارة الاشغال ١١٩ - تقرير اللجنة عن مصرفيات ديوان السوم وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٧ ١٢٠ - تقرير اللجنة عن مصرفيات الري وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٧ ١٢١ - تقرير اللجنة عن مصرفيات ادارة محرم الجبلاني وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٨ ١٢٢ - تقرير اللجنة عن مصرفيات القسم العسكري وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٨ ١٢٣ - تقرير اللجنة عن مصرفيات القسم الكهربائي وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٨ ١٢٤ - تقرير اللجنة عن مصرفيات تنظيم القاهرة وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٨ ١٢٥ - تقرير اللجنة عن مصرفيات مصلحة الجمارك الرئيسية وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٨ ١٢٦ - تقرير اللجنة عن مصرفيات ادارة محرم الآثار المصرية وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٨ ١٢٧ - تقرير اللجنة عن مصرفيات وكالة الحيوانات وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٩ ١٢٨ - تقرير اللجنة عن مصرفيات دار الأوبرا وامتثل وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٩ ١٢٩ - تقرير اللجنة عن مصرفيات قسم الحيوانات وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٤٩ القسم الحادي عشر (الذي صار القسم العاشر) وزارة الزراعة ١٣٠ - تقرير اللجنة عن مصرفيات وزارة الزراعة وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٥٠ القسم الثاني عشر (الذي صار القسم الحادي عشر) وزارة المواصلات ١٣١ - تقرير اللجنة عن مصرفيات ديوان السوم وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٥٢ ١٣٢ - تقرير اللجنة عن مصرفيات السكك الحديدية وقرار المجلس بالموافقة عليه ٣٦٥

(تابع) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاستعداد لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤	ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تابع) : (ب) مشروع ميزانية الأوقاف (تابع) الإيرادات (تابع) الباب السادس الحكك القرون من وزارة الأشغال العمومية ترميم الآثار العربية ١٦٧ - تقرير اللجنة عن إيرادات هذا الباب ... ٢٨٥ ١٦٨ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٨٥	١٤	ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تابع) : (١) مشروع قانون ربط الميزانية العمومية (تابع) المصروفات (تابع) القسم السابع عشر (الذي صار القسم السادس عشر) أعمال عمدة لفساحة على أنظار اللجنة ١٤٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات الأبحاث ... ٢٦٩ ١٤٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٦٩
	المصروفات الباب الأول الإدارة العمومية ١٦٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات الإدارة العمومية ... ٤٠٢ ١٧٠ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٢		القسم الثامن عشر (الذي صار القسم السابع عشر) صادق غير منظورة ١٥٠ - تقرير اللجنة عن المصروفات غير المنظورة ... ٢٦٩ ١٥١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٦٩ ١٥٢ - شكر المجلس لمخبرات أعضاء اللجنة المسكونة ... ٢٦٩
	الباب الثاني مساكنات ومساكنات الموظفين ١٧١ - تقرير اللجنة عن مصروفات مساكنات ومساكنات الموظفين ... ٤٠٢ ١٧٢ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٢		(ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ الإيرادات ١٥٣ - كتاب رئيس الأوقاف وألحاحه الدينية يقدمه ... تقريرها عن قسم الإيرادات سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ... ٢٨١ ١٥٤ - تقرير اللجنة عن مقدمة التقرير ... ٢٨١
	الباب الثالث مصروفات الأعيان الموقوفة ١٧٣ - تقرير اللجنة عن مصروفات الأعيان الموقوفة ... ٤٠٢ ١٧٤ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٣		الباب الأول إيرادات عمومية الإدارة ١٥٥ - تقرير اللجنة عن الإيرادات العمومية ... ٢٨٢ ١٥٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٨٢
	الباب الرابع المداير والمداير والمداير والمداير ١٧٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات المداير والمداير ... ٤٠٢ ١٧٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٣		الباب الثاني مساكنات ومساكنات الموظفين ١٥٧ - تقرير اللجنة عن إيرادات ومساكنات ومساكنات الموظفين ... ٢٨٢ ١٥٨ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٨٢
	الباب الخامس المساعدات العلمية الدينية ١٧٧ - تقرير اللجنة عن مصروفات المساعدات الدينية ... ٤٠٢ ١٧٨ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٣		الباب الثالث إيرادات الأعيان الموقوفة ١٥٩ - تقرير اللجنة عن إيرادات الأعيان والأعيان ... ٢٨٢ ١٦٠ - تقرير اللجنة عن إيرادات المساعدات الزراعية ... ٢٨٢ ١٦١ - تقرير اللجنة عن الإيرادات المتفرقة ... ٢٨٢ ١٦٢ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٨٢
	الباب السادس المساجد والوزارة والأضرحة ١٧٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات المساجد والوزارة والأضرحة ... ٤٠٢ ١٨٠ - مناقشة الأعضاء في تقرير اللجنة ... ٤٠٢ ١٨١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٥		الباب الرابع إيرادات المداير والمداير ١٦٣ - تقرير اللجنة عن إيرادات المداير والمداير ... ٢٨٤ ١٦٤ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٨٤
	الباب السابع التحريات ١٨٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات التحريات ... ٤٠٥ ١٨٣ - مناقشة الأعضاء في تقرير اللجنة ... ٤٠٦ ١٨٤ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٤٠٦		الباب الخامس منايات مرفوعة للأوقاف لتبعية ١٦٥ - تقرير اللجنة عن إيرادات الموقوفات المرفوعة للأوقاف ... التبعية ... ٢٨٥ ١٦٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٨٥

(تابع) فهرس المواد بمجموعة مضابط دور الاتحاد الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤	ميزانية للعوام سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تابع) : مشروع ميزانية الأوقاف (تابع) أحداث إضافية (تابع) ٢٠٧ - أعاد يبلغ ٧٩٠٠ جنيهات لوزارة الأوقاف ترقية تعديل المدرجات لموظفي ومستندى المدارس التابعة لها وقرار المجلس بالموافقة ٤٧٧	٤٠٦	١٨٥ - تقرير اللجنة من الاحتياطي ١٨٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة
٤٧٧	(٥) ميزانية مجلس النواب ٢٠٨ - كتاب رئيس مجلس النواب يقدمه مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ٤٧٧	٤٠٦	١٨٧ - تقرير اللجنة يقدم على المجلس في النظر في أوقاف الحرمين والأوقاف الأخرى ٤٠٧-٤٠٦
٤٧٧	٢٠٩ - أعاد يبلغ ١٣١١٠٠ جنيه لكافة الأعضاء وقرار المجلس بالموافقة ٤٧٧	٤١٤-٤٠٧	١٨٨ - مناقشة الأعضاء في تقرير اللجنة ٤١٤
٤٧٨	٢١٠ - أعاد يبلغ ٢٩٩٩٦ جنيه لمساعدات وأجور مرشحات وقرار المجلس بالموافقة ٤٧٨	٤١٤	١٨٩ - قرار المجلس يقدم الموافقة على تقرير اللجنة ٤١٥
٤٧٨	٢١١ - أعاد يبلغ ٩٢٢٠ جنيه للمصاريف العمومية وقرار المجلس بالموافقة ٤٧٨	٤١٥	١٩٠ - إبداءات ومصرفات أوقاف الحرمين ٤١٥
٤٧٨	٢١٢ - أعاد يبلغ ١١٨٠٠ جنيه لأعمال جديدة وقرار المجلس بالموافقة ٤٧٨	٤١٥	١٩١ - إبداءات ومصرفات الأوقاف الأخرى ٤١٥
٤٧٨	(٥) ميزانية مجلس الشيوخ ٢١٣ - كتاب رئيس مجلس النواب يقدمه مشروع ميزانية مجلس الشيوخ ٤٧٩	٤١٥	١٩٢ - قرار المجلس في ذلك ٤١٥
٤٧٩	٢١٤ - أعاد يبلغ ٧٤١٠٠ جنيه لكافة الأعضاء وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦٠	(ج) القروض الثمانية ١٩٣ - كتاب رئيس بلغة المالية يقدمه تقرير اللجنة من الإحداثات المخصصة في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ قروض الثمانية ٤٦٠
٤٨٠	٢١٥ - أعاد يبلغ ٢٤٨٦٠ جنيه مرشحات موظفي المجلس وأعماله وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١-٤٦٠	١٩٤ - تقرير بلغة المالية من القروض الثمانية ٤٦١
٤٨٠	٢١٦ - أعاد يبلغ ١٠٠٠ جنيه لشبكة وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١-٤٦٠	١٩٥ - مناقشة الأعضاء في تقرير اللجنة ٤٦١
٤٨٠	٢١٧ - أعاد يبلغ ٦٠٠ جنيه للمكسبات والمكسبات وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١	١٩٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ٤٦١
٤٨٠	٢١٨ - أعاد يبلغ ٢٠٠ جنيه للأثاث والمقتنيات وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١	أحداث إضافية ١٩٨ - أعاد يبلغ ١٢ ألف جنيه لمصالح غير الوسائل وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨٠	٢١٩ - أعاد يبلغ ٨٠٠ جنيه صاريات شرف وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١	١٩٩ - أعاد يبلغ ٣٥٠٠ جنيه للخدمة الأميرية وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨٠	٢٢٠ - أعاد يبلغ ٧٥٠ جنيه صاريات انتقال ومكسبات وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١	٢٠٠ - أعاد يبلغ ١٦٣٧١ جنيه مبلغ ٥٠٦٠ جنيهات لقرضات المخاضة لفضل رجال القضاء والنيابة بالمحاكم الأخرى والوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية من الزعم القديم الذي تطلبه لغير وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨٠	٢٢١ - أعاد يبلغ ٩١٥٠ جنيه لأعمال البلدية وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١	٢٠١ - أعاد يبلغ ١٠ آلاف جنيه لقرضات الأثاث لرسومات ومصبات مستغنى قصر العدل وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨٠	٢٢٢ - أعاد يبلغ ٢٠٠ جنيه احتياطي وقرار المجلس بالموافقة ٤٨٠	٤٦١	٢٠٢ - أعاد يبلغ ٢٧٧٧٧ جنيه لقرضات الأوقاف للصالحين لنفع المواضع وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٧٩	٢٢٣ - البناء وخطة كبرى عام القوم ٤٧٩	٤٦١	٢٠٣ - أعاد يبلغ ٢٥٠٠ جنيه لقرضات الحرية لرغ مرشحات رجال النيابة لمصلحة أنعام بالخدمة وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨٠-٤٨١	مشروع قانون تنظيم الجرائد للصومانية سنة ٢٤ - ٢٥ ٢٢٤ - ثلاثة المقرو ٤٨٠	٤٦١	٢٠٤ - تخصص ١٦٢٥٦ جنيه من المربوط بميزانية وزارة المعارف لأعمال بلدية ومصاريف أخرى وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨١	٢٢٥ - قرار المجلس بالموافقة على المشروع من حيث المبدأ ٤٨١	٤٦١	٢٠٥ - أعاد يبلغ ٥١ ألف جنيه لقرضات المؤسسات المالية اللازمة لأداء النفقات والقرضات وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨١	٢٢٦ - قرار المجلس في المادة الأولى ٤٨١	٤٦١	٢٠٦ - أعاد يبلغ ١٢ ألف جنيه لقرضات الأثاث لخلق تنمية مصر وقرار المجلس بالموافقة ٤٦١
٤٨١	٢٢٧ - قرار المجلس في المادة الثانية ٤٨١		
٤٨١	٢٢٨ - قرار المجلس في المادة الثالثة ٤٨١		
٤٨١	٢٢٩ - قرار المجلس في المادة الرابعة ٤٨١		
٤٨١	٢٣٠ - قرار المجلس في المادة الخامسة ٤٨١		

مضبطة الجلسة الأولى

المنعقدة علناً في يوم السبت ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

الجلال، الشيخ علي ساجان، محمد طلعت حرب بك، مصطفى رشيد بك، محمد تقي يكن بك، الألبا لوقاس، الألبا أفلاطون برزى، يوسف بشوتو بك، رزق شيمان شمع بك، حافظ السيد بك، عثمان محمد بك، محمد إبراهيم حشيش بك، الدكتور حبيب خياط بك، الدكتور أحمد عيسو بك، إبراهيم سيد أحمد بك، عفيفي حسين البربري أفندي، علي عبد الرازق بك، سعيد فهمي الزوي بك، محمد جعفر أفندي، عبد الفتاح رجائي أفندي، محمد عبد اللطيف أفندي، القزير شاس أفندي، فهمي سنا ويصا بك، والكثير العام حضرة محمد فؤاد كمال بك.

وقتب حضرات الشيخ علي رمضان الطوبجي، مرمي بك وزير، حمد الياسل باشا، أحمد فؤاد عبد الله باشا، السيد محمد علي البيلالي.

حضرة صاحب السعادة الرئيس: أيها النواب الكرام والشيوخ العظام قد توجهنا اليوم السراى الملكية بالبابة عكم وتشرفنا بتقديم واجب الشكر لحضرة صاحب الجلالة ملكنا العظم (تصفيق) تحفظ جلالتهم بإظهار أرياحه الساسى فخره الله تعالى أن يكون هذا اليوم بدءاً عهد سعيد.

حضرة إبراهيم نور الدين بك: لمناسبة أن هناك فكرة المجلس تمنع الوجوب خلف البين اليوم أمام أكبر الأعضاء سنا، أقول أن هذا يكون باطلاً لأن الأمر الملكي الذى صدر بتعيين رئيس مجلس الشيوخ ونص القانون يقتضيان بأن الخلف يكون أمام رئيس المجلس، لهذا لا يجوز لنا أن نخلف إلا أمام ذلك الرئيس، ووفق هذا نعتبر أن هذا اليوم يوم مظلة صومية للاحتفال بيد المستورين على العمل فيه. ولذلك أقتراح أن نرجل خلف البين إلى حين حضوره على رئيس المجلس.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر: أول عرض لنا سرعة العمل لأن كلا منا يشعر بالضرورة الكبرى للمقابلة على عاتقه القريبية على الأعمال العظيمة التى يجب أن تقوم بانجازها فإذا أجلس خلف البين إلى حين حضور الرئيس تطلت أعمالنا أياماً خصوصاً وأن السادة ٤٤ من البستور لم تبس على وجوب ذلك في ترون حضراتكم من ثلاثيات: (قبل أن يحسلى اليوم مظلة الشيوخ والنواب فكلهم يقسمون أن يكونوا عظميين لوطن وملك عظميين للمستورين وقتنا البالد وأن يردوا أعمالهم بالمنة والصدق. وتكون تادية البين في كل مجلس علناً بقاعة جلستهم) فمن نص على أن الخلف يكون أمام رئيس بناته. وبما أن أكبر سنا حل على الرئيس فيجب أن تفرغ من هذه المسألة اليوم وننتقل بأمرهم منها — أذن هنا أن تبين لجنة النظر في الطعون وأخرى لوضع اللائحة الداخلية وكذلك يجب أن نحدد أندية عملنا.

في الساعة ١١ والدقيقة ٢٥ أوتكى مباحاً اجتمع حضرات أعضاء المجلس بقاعة تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة للمصرى السدى باشا أكبر الأعضاء سنا لتبني حضرة صاحب المال أحمد زيور باشا رئيس المجلس، وبحضور حضرات أصحاب النولة والمال والسعادة والمزة: اللواء حسين شريف باشا، الدكتور سعد النادم بك، محمد توفيق نسيم باشا، محمد عز العرب بك، يوسف وبه باشا، محمد البناي باشا، الشيخ إبراهيم يوسف صلا الله، إبراهيم فرج أبو الجهاد بك، عبد الفتاح الكوزى بك، الدكتور محمد طه أفندي، محمد محمود خليل بك، أمين ساس باشا، الشيخ متولى عمر حجازى، عبد العزيز رضوان بك، إبراهيم نور الدين بك، الدكتور سرور بك جرجيس سروريل أفندي، مصطفى الأحراني بك، أحمد جهم بك، محمود الأتري باشا، حسن فودة باشا، بهان نور باشا، السيد حسين القيسي، يسوي الخطيب بك، راغب عطيه بك، محمد أحمد الشريف بك، محمد فتح الله بركات باشا، طعل محمد بك، الشيخ علي محمد مروان، محمد عوض جبريل أفندي، الشيخ حسن عبد القادر، محمد السيد أبو بك باشا، شاهين الجندى أفندي، يوسى ذكرى بك، محمد طوى الجزار بك، موسى فؤاد باشا، حسين عبد القفار بك، إبراهيم سليم مهنه أفندي، محمود علي مهنه بك، محمد منازى باشا، الشيخ إبراهيم عبد الجليل فؤاد، علي يسوي بك، حافظ عابدين بك، يوسى مذكور بك، عبد الظاهر خليل بك، أحمد أبوسيف أفندي، عوض مريان المهدى بك، محمد لطفى طنطاوى أفندي، شيمان السيد مؤمن بك، علي اسماعيل بك، أحمد الشريعى باشا، محمد زكى عبد الرازق بك، محمد ولى بك، صمان فخريل القمص بك، محمد الحفنى الطرزي باشا، محمود يسوي أفندي، لويس أخترخ فانوس أفندي، السيد عبد الرحمن بك، محمود محمد حسن الشندوبل باشا، حسن رشوان حمادى بك، مصطفى اسماعيل أبورحاب باشا، أحمد حيد أبوسيت بك، عمر أحمد خلف الله بك، محمد محمود بك، عبد الرحمن محمد مهنه أفندي، يوسى سنا باشا، حسن أحمد المديس بك، أحمد مصطفى بك، اسماعيل سرى باشا، يوسف صابا باشا، أحمد علي باشا، عبد الرحمن صبرى باشا، محمد شقيق باشا، أحمد حلمى باشا، أحمد زكى أبو السعود باشا، محمود شكرى باشا، أحمد تيمور باشا، الدكتور خليل حسن باشا، محمود فهمي باشا، صليب أفلاطون باشا، محمد فهمي باشا، أحمد أفلاطون باشا، إبراهيم سعيد باشا، ميشيل أيوب باشا، اللواء حسين خيرى باشا، اللواء محمود فؤاد باشا، اللواء محمد كامل باشا، اللواء علي فهمي باشا، الشيخ أحمد نصر، الشيخ حسين ولى، الشيخ إبراهيم

حضره محمد طوى الجزاير بك - أنا منضم الى رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر في وجوب حلف اثنين اليوم لأن القساق لا يعن من ذلك . أما القول بأن اليوم هو عطلة فلا يتعد به لأن حضرة صاحب الجلسة الملك قد حلف اليوم .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - أقتراح أن يحلف حضرات الأعضاء اثنين اليوم لأن حضرة صاحب الجلسة الملك حلف اثنين اليوم وأن تؤجل الأعمال الأخرى الى غد .

حضره صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - لا مانع من حلف اثنين في قبة رئيس المجلس أمام سعادة المصطفى باشا السعدى الذى رأس جلسة المؤتمر وأعلن بعد ذلك أن حضرة ابراهيم بك نور الدين يصحب اقتراحه . حضرة ابراهيم نور الدين بك - أوافق على رأى دولة الباشا وأصحب اقتراحى .

سعادة الرئيس - نحن في حاجة الى الوقت فيجب علينا أن نحلف اليوم لنخرج لما لدينا من الأعمال الكثيرة . قرر المجلس حلف اثنين ووقف الرئيس وحلف اثنين الآتية :

(أقسم بالله العظيم أن أكون خاضعا لقانون الملك مطيعا للدستور وقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالنسبة والصدق) .

ثم تولى على حضرة صاحب السعادة الفراء حسين شريف باشا ثم على حضرة الدكتور سعد بك الخادم وحلف كل منهما اثنين بالصيغة المتقدمة .

حضره صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا - أرى بعد أن حلف حضرة اثنين بصيغته القانونية أن يكفى بأن يحلف كل من الباقين هكذا (أقسم بالله العظيم على هذا اليوم) .

ثم تولى على باقى حضرات الأعضاء وحلف كل منهم اثنين بصيغته الأولى . حضره لويس أغنيو فانوس افندى - أقتراح أن تقرأ أعمالنا الى الأسبوع القادم .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - بما أنه قد تم حلف اثنين القانوني فيجب أن نحدد يوما لنظر اللائحة الداخلية .

سعادة الرئيس - يحسن أن نتخبط الوكيلين في جلسة تعقد غدا أو بعد غد . كما فعل مجلس النواب .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - أقتراح أن تكون الجلسة غدا في الساعة الرابعة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أقتراح أن يعقد يوم لنظر اللائحة الداخلية وانتخاب الوكيلين .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - من الملاحظ أن نتخبط الوكيلين قبل النظر في الطعون لجواز أن يكون مطروحا في اجتماعهم ثم يقبل هذا الطعن .

حضره لويس أغنيو فانوس افندى - أرى تعديد الجلسات في الأسبوع القادم لأن الكثير منا مضاعف في الأرياف ويجب أن نرتب عملا .

سعادة الرئيس - غدا أو بعد غد نتخبط الوكيلين .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لى ملاحظة على ما أجابته حضرة الشيخ محمد عز العرب بك فيما يخص تأجيل انتخاب الوكيلين الى ما بعد النظر في الطعون .

حضره صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - سيحضر معالى رئيس المجلس بعد ما كرأى أن يكون انتخاب الوكيلين بعد حضوره وأقتراح من الآن تشكيل لجنة للرد على خطاب العرش ولجنة للنظر في الطعون .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - أرى أن تؤجل الجلسة لما كر وفيها تعيين للجنة الرد على خطبة العرش ووضع اللائحة الداخلية والنظر في الطعون .

حضره عبد الفتاح رجائي افندى - لم لا يكون الرد على خطاب العرش اليوم أسوة بما تبعه المجالس النيابية الأخرى فانا وافقتم على ذلك تشكل اللجنة الآن وتبدأ في اعداد الرد .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - ليس لدينا متسع من الوقت وهذه الجلسة خصصت لحلف اثنين .

فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالى - أهم ما يجب النظر فيه هو تحديد أقرب جلسة تم تعيين الأعمال المنقصة على غيرها وأعلن أن في مقدمة هذه الأعمال الرد على خطاب العرش .

حضره سعيد فهمى الزوى بك - لم لا نتخبط اللجنة الآن للرد على خطاب العرش .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - يجب احترام أضافنا السابق وهو تخصيص اليوم لحلف اثنين .

حضره بسويو الخطيب بك - أرى أن تؤجل الجلسة لما كر الساحة الراجعة بعد الظهر للنظر في الرد على خطاب العرش .

حضره عبد الفتاح رجائي افندى - أقتراح أن يوزع خطاب العرش علينا اليوم .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - نوافق على ذلك . حضره بسويو الخطيب بك .

سعادة الرئيس - هل يرى المجلس تأجيل النظر في تشكيل لجنة الرد على خطاب العرش الى جلسة تعقد غدا في الساعة الرابعة .

حضره صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا - ان الرد على خطاب العرش لا يصح تأجيله وليس في انتخاب لجنة لوضع صيغة تعنى التأجيل لذ من الميسور أن يتم الاختيار على اثنين أو ثلاثة من حضرات الأعضاء لتضيق الرد حتى اذا ما اجتمع المجلس غدا أمكن عرض هذا الرد عليه لقراره أو تعديله .

أصولات : موافقون .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - ماذا يقصد معالى فتح الله باشا .

حضره صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا - لا يجوز أن تؤجل الجلسة لاختيار اثنين أو ثلاثة من الأعضاء لرد على خطاب العرش وانما يصح تأجيل اقتراح حكم املاء من تشكل منهم اللجنة .

حضره ابراهيم نور الدين بك - لقد تم ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - في اعتراض على ذلك ومعاون المعارف لم يتم بيننا وأسماء حضرات الأصحاء غير مرموزة علينا . ومن جهة أخرى فإن خطاب العرش ليس بين أيدينا .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أنا مصر على أن يكون تشكيل اللجنة غذا . حضرة صاحب المال محمد فتح الله بكات باشا - يسرنا طيبا أن يقتنى كل منا صورة من خطاب العرش لتكون تذكارا لديه . يكتب بأحرف من ذهب ولكن مع ذلك يمكننا أن نطلع على نصها في الجرائد فيترقب ذلك لدينا ما يمكننا من النظر في الرد عليها بأسرع ما يمكن . وإذا كنا عمليين فيجدر بنا أن لا نترك يوما يمر بغير عمل فإنا نقتضئ بسياح أسماء أعضاء اللجنة ذكربنا لكم ومع ذلك فالأرى لحضراتكم .

هنا دخل حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء قاعة المجلس حيث كانت الساعة ١٢ والدقيقة ٢٠ فوقف حضرات الأصحاء وصطفوا للدخول ثم أخذ مكانه في المجلس فجلس حضرات الأصحاء .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا - يأذن في سعادة الرئيس أن أطلع على حضرات الأصحاء ظرافات التهانئ الواردة بجلالة الملك ولي .

سعادة الرئيس - تفعل .
بلا حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا التفرغات الآتية :

١
لند في ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ الساعة ٤ مساء .

حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد
بمناسبة افتتاح أول برلمان مصري لعنه جلالتكم هذه التهنئة المنظمة التي تبين على هيئة جلالتكم بغير مصر ومملكتها .

جورج ملك وألبامطور

٢
روما في ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة سنة

حضرة صاحب الجلالة الملك
في هذا اليوم الذي تبدأ فيه الأمة المصرية حياتها النائية مستقلة برعاية جلالتكم الحكيم بين احتفال مهيب يفتح به مجلس الشيوخ والتواب أود التبرير بجلالتكم ولشعبي من مروى مصرأ من شعور وطني المتحد مع مصر بمدة رابطة ودية ومصالح اقتصادية كما أجند بحياتي الالفية منتهى الوداد والاخلاص وتتمني السعادة بجلالتكم والرفاهية لاسرتم الملكية والرخاء والنظام للتراث للأمة المصرية

فيكتور عمانويل

٣
لوند في ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ (وصل في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤)

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالمقاهرة باسم حكومة جلالة الملك جورج الخامس أحي دولكم والحكومة المصرية والبرلمان المصري الذي يجتمع اليوم وأمنى من طريق دولكم الأمة المصرية التي منحها صاحب الجلالة الملك فؤاد دستوراً حديثاً حراً وعلمها الآن لأول مرة برلمان منتخب على أساس عرض من التصويت العام .

وإني أؤكد لدولكم حسن النية وروح الصداقة التي نستقبل بها . البرلمانات ونبر عن تحتنا في أن يكون هذا اليوم خطوة مهمة في تقدم مصر ودية أقدم المذنبات بين جماعات الشعوب المتقدمة في وأمل أن تتخمس الأمة المصرية تحت حكومتها البرلمانية بمصر من السلام في الداخل والخارج . واني أعتمد أن مصر وبرطانيا الله مترتبين برابط متين من الصداقة وأن رغبتنا هي أن نرى هذه الة قد توحدت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان (تصفيق حاد) ولهذه الة قلنت حكومة جلالة الملك مستعدة الآن وفي كل وقت أن تتفاوض الحكومة المصرية .

رمزي ما كدوئله

(تصفيق) .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا - أمنى حضراتكم وأقضى بالفتح البهائم وأدعو الله أن يكون هذا عصرنا جديدا لامة الله وأن يكون مقدمة لحصولنا على استقلالنا التام لمصر والسودان .

(تصفيق حاد) .

ثم انصرف دولته حيث كانت الساعة ١٢ والدقيقة ثلاثين .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أرى أن تكون جلسة اليوم لاصرة على - اليين كما انخفا من قبل أما باقي الأعمال فتتطرق بجلبة تمعد غذا السا . بعد الظهور حتى نستطيع أن نذكر بكون مباينة فيمن تشكل منهم اللجنة على خطاب العرش .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أوافق على اقتراح حضرة صد المال فتح الله بكات باشا وأرى أن توافد الآن بلسنة لرد على خطا العرش وهي بطبيعة الحال تستعمل عملا أولا تمرضه علينا غذا .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أظم لهذا الرأي واقترح بعض الإيم على حضراتكم .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - يؤخذ رأى الهيئة أولا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هل يستطيع حضرة الشيخ ح عبد القادر أن يسي لنا عشرة من حضرات الأصحاء المعبين ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يظهر أن حضرة محمد عز العرب بك ع امتعاني ! أنا أعرف منهم عبد الرسي باشا صدى واحد ذكر أبو السعود . وأحد على باشا وكثيرين .

حضرة الدكتور أحمد حسيو بك - لقد تم المعارف بيننا فعلا والأسماء مصر لدينا ويمكن الاطلاع على خطاب العرش في الجرائد ولهذا أرى أن نش اللجنة الآن لرد عليه .

حضرة محمد طوى الجوز بك - أوافق على ذلك وعلى ما اقترحه حة صاحب المال فتح الله بكات .

حضرة حافظ عابدين بك - أرى تحديد عدد أعضاء اللجنة الآن وأطلب طبع خطاب العرش وأسماء حضرات أعضاء المجلس وتوزيع ذلك علينا
حضرة صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا - ... هل يرى المحرم تشكيل اللجنة اليوم أو بكر .

حضرة محمد بك محمود خليل - أرى أن لا يؤخذ الرأي بالمصادفة لا أخذ الرأي بهذه الطريقة له حالة خاصة مبيتة في الدستور .
(أخذت الآراء قموفا ووقوفاً فكانت النتيجة في جانب تأجيل تشكي اللجنة لهذا لقرر المجلس ذلك) .

حضرة حافظ بك عابدين - الآن أطلب تحديد عدد أعضاء اللجنة وأقترح أن يكون سبعة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أقترح أن لا يكون العدد أكثر من سبعة ولا أكثر من خمسة عشر .

حضرة سمعان خريال القصص بك - أقترح أن يكون العدد سبعة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يكفي أن يكون العدد سبعة .

وفي الساعة ١٢ والثالثة ٤ ظهرنا أظن منعادة الرئيس انتهاء الجلسة م أن تعود إلى الاجتماع غدا الساعة ٤ بعد الظهر .

معادة إبراهيم باشا سعيد - يدعني هذا الخلاف وأرى أن يؤخذ الرأي على ذلك .

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن يحدد عدد أعضاء اللجنة الآن ويترك اختيار الأشخاص لهذا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا أرى ضرراً من تشكيل اللجنة الآن .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - أقترح أن يؤخذ الرأي هل تشكل اللجنة اليوم أو يؤجل ذلك لهذا .

حضرة حافظ عابدين بك - رأي أن يحدد عدد أعضاء اللجنة الآن ويترك الأسماء لهذا .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - تحديد عدد أعضاء اللجنة واجب أما الأسماء فترك لهذا ليكون لدينا من الوقت منفع للتفكير .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - أطلب أخذ الرأي على تأليف اللجنة اليوم أو غدا .

معادة الرئيس - يؤخذ الرأي على تكوين اللجنة الآن أو ترك ذلك لهذا .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - أطلب أن تؤخذ الآراء بالانسداد على الأسماء .



مضيفة الجلسة الثانية

المنقطة علنا في يوم الأحد ١٠ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٦ مارس سنة ١٩٢٤

طلعت حرب بك، مصطفى رشيد بك، محمد تقي يكن بك، الأنا فو
الأنا فو، يوسف تشوتو بك، رزق شعبان شحمة
حافظ السيد بك، عثمان محمد بك، محمد إبراهيم حشيش بك، أ
حبيب خياط بك، الدكتور أحمد عيسى بك، إبراهيم سيد أحمد
مضى حسين البربرى أفندي، علي عبد الرزاق بك، سعيد فهمي الروي
محمد جعفر أفندي، عبد الفتاح رجائي أفندي، محمد عبد اللطيف
أفندي شمس أفندي، فهمي حنا وبصا بك، والسكبر السام
محمد فؤاد بكال بك.

وتتبع حضرات الشيخ علي رمضان الطوبجي وحمد الباشا
وعمود بسيوني أفندي وأحمد فؤاد عبد الله باشا ومحمد شفيق باشا
أفلاطون باشا.

سماعة الرئيس — أرجو حضرات الأعضاء الذين تقيوا الباشا
جلسة الشيخ وحضرنا اليوم أن يحضروا اليوم — فقام السيد محمد
البيلاوي ومعه بك وزير وأدى كل منهما اليمين بصيحتها القانونية
(أقسم بالله العظيم أن أكون غنيا لوطن ولعمرك مطيعا للمستور وأ
البلاد وأن أؤدي أعبالي بالثمة والصدق).

ثم تلى محضر الجلسة الماضية (١٥ مارس سنة ١٩٢٤) وصعد عليه الباشا

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لاحظتم حضراتكم أن انقصر
جميع أسماء حضرات الأعضاء الذين حضروا والذين تخلفوا وفي ذلك
لوقت فاقترح أن يكتب في النماذج في المحاضر التالية.

سماعة إبراهيم سعيد باشا — أطلب الاستمرار في السير على أقدامنا
من قبل في تلاوة المحاضر بأكملها.

حضرة الشيخ محمد من العرب بك — أوافق على اقتراح حضرة أ
حسن عبد القادر سيما وأن التذلل على النماذج يكون كراغع عن القيام

سماعة الرئيس — يحسن السير على القواعد المتبعة من قبل في
المحاضر لئلا يوضع الإلزام الداخلي (مواقفة من جميع حضرات الأعضاء

حضرة لويس أغوخ فائوس أفندي — أقرح أن يذكر في
الجلسة السابعة من فقرات التفتة التي تلاها حضرة صاحب الدولة
جلس الوزراء لأنها من الحوادث التاريخية التي يجب أن تباينها.

في الساعة الرابعة بعد الظهر اجتمع حضرات أعضاء المجلس بقاعة تحت
رياسة حضرة صاحب السعادة العمري السدي باشا أكبر الأعضاء سنا
تتبع حضرة صاحب المعالي أحمد زور باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات
أصحاب الدولة والمعالي والسادة والمرة: اللواء حسين شريف باشا، الدكتور
سعد الخادم بك، محمد توفيق نسيم باشا، الشيخ محمد من العرب بك،
يوسف وهبه باشا، محمد الباشا، الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله، إبراهيم
فرج أبو الجليل بك، عبد الفتاح القوي بك، الدكتور محمد هاشم أفندي،
محمد محمود خليل بك، أمين سامي باشا، الشيخ متولى عمر حجازي،
عبد العزيز رضوان بك، إبراهيم نور الدين بك، الدكتور سوريال جرجس
سوريال أفندي، مصطفى الأهواني بك، أحمد عبد بك، محمود الأتري
باشا، حسن فوده باشا، برهان نور باشا، السيد حسين القصي، بسيوني
الطبيب بك، رابع عليه بك، محمد أحمد الشريف بك، محمد فتح الله
بركات باشا، عقل محمد بك، الشيخ علي محمود مروان، محمد عوض
جبريل أفندي، الشيخ حسن عبد القادر، محمد السيد أبو علي بك،
شاهين الجندى أفندي، يوسى ذكرى بك، محمد علوي الجزار بك،
موسى فؤاد باشا، حسين عبد الفتاح بك، إبراهيم حلمي هاشم أفندي،
محمود علي هاشم بك، محمد منازي باشا، الشيخ إبراهيم عبد الجليل فؤاد،
علي بسيوني بك، حافظ حابدين بك، يوسى مدكور بك، عبد الظاهر خليل بك،
أحمد يوسف أفندي، عوض حريان المهدي بك، حمدي وزير بك،
محمد لطفي عطايوي أفندي، عثمان السيد مؤمن بك، علي اسماعيل بك،
أحمد الشريفي باشا، محمد زكي عبد الرزاق بك، محمد والي بك، سمعان
غيريلان القمص بك، محمد الحفيظ الطرزي باشا، لويس أغوخ فائوس أفندي،
السيد عبد الرحمن بك، محمود محمد حسن الشنوبلي باشا، حسن رشوان
حادي بك، مصطفى اسماعيل أبو رباح باشا، أحمد حيدو بسيت بك،
عمر أحمد خلف الله بك، محمد محمود بك، عبد الرحمن محمد هاشم أفندي،
يوسى حنا باشا، حسن أحمد الديسي بك، أحمد مصطفى بك، اسماعيل
سري باشا، يوسف سار باشا، أحمد علي باشا، عبد الرحمن صبري باشا،
أحمد حلي باشا، أحمد زكي أبو السعود باشا، محمود شكرى باشا، أحمد
تجور باشا، الدكتور خليل حسن باشا، محمود فهمي باشا، حبيب القلاوي
باشا، محمد فهمي باشا، إبراهيم سيد باشا، ميشيل أيوب باشا، اللواء
حسين خيري باشا، اللواء محمود فؤاد باشا، اللواء محمد كامل باشا،
اللواء علي فهمي باشا، السيد محمد البيلاوي، الشيخ أحمد نصر،
الشيخ حسين والي، الشيخ إبراهيم الجسلي، الشيخ علي سليمان، محمد

سعادة الرئيس - لقد اجتمعنا اليوم لتشكيل لجنة من حضراتكم لارد على خطاب الرش فلتبحث في ذلك الآن .

هنا اختلفت حضرات الأعضاء في تحديد عدد أعضاء اللجنة التي يناط بها أمر الرد على خطاب الرش كما اختلفوا في طريقة انتخابهم من حيث أنها تكون علنية أو سرية .

سعادة الرئيس - يجب مبدئياً أن يقرر المجلس عدد أعضاء اللجنة وبعد ذلك يبحث في طريقة انتخابهم .

أصوات : سبعة .

أصوات : تسعة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - أرى أن يكون عدد الأعضاء خمسة عشر أما طريقة انتخابهم سرية كانت أو علنية فيقررها المجلس كما يشاء .
أما أقترح في الوقت نفسه أن تتوزع هذه اللجنة للنظر في الطعون المقدمة ضد بعض حضرات الأعضاء على شرط أن لا يكون من بين أعضائها من طعن في انتخابهم . وأقترح أيضاً انتخاب أعضاء من الأصغر سناً لإدارة أعمال السكرتارية بحيث لا يزيد عددهم عن أربعة وذلك بصيغة مؤقتة حتى يتم وضع اللائحة الداخلية . ولا بأس كذلك بلنة تشكيل لجنة لإعادة النظر في مشروع اللائحة الداخلية الذي وضعه بعض حضرات أعضاء المجلس .

حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا - أوافق حضرة زميل طوى بك الجزاز على أن يكون عدد أعضاء اللجنة خمسة عشر عضواً وإنما يجب أن تشكل لجنة خاصة للنظر في الطعون وأخرى لتعضير اللائحة الداخلية للمجلس وما عدا ذلك فلا أوافق عليه .

أخذت الآراء تقرر بالأغلبية أن يكون عدد أعضاء اللجنة خمسة عشر وأن يكون انتخابهم بالطريقة السرية وشرع الأعضاء في انتخاب أعضاء اللجنة المذكورة بطريقة الغائبة السرية ثم جمعت القوائم .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - أقترح أن ينتخب الأعضاء اثنين من بينهم للإشراف على عملية فرز الأصوات .

سعادة الرئيس - يؤخذ الرأي في انتخاب المضمون المذكورين .

أخذ الرأي فأعلن حضرات الأعضاء انتخابهم لكل من حضري سعيد فهمي الزوي بك ومحمد طوى الجزاز بك .

أجريت عملية الفرز بواسطة السكرتارية تحت إشراف حضري المضمون المذكورين فأسفرت النتيجة عن انتخاب كل من حضرات أصحاب الدولة والملاي والسعادة والفترة : أحمد زكي أبو السعود باشا . أحمد علي باشا . الشيخ محمد عز العرب بك . محمد طوى الجزاز بك . محمد طه حرب بك . محمد محمود خليل بك . محمود بسيوني الفتحي . يوسف وهبه باشا . السيد محمد علي البيلالي . محمود شكرى باشا . عبد الفتاح ربحاني الفتحي . محمد شفيق باشا . حافظ تايدين بك . الشيخ حسن عبد القادر . الدكتور خليل حسن باشا - وأعلنت السكرتارية هذه النتيجة .

سعادة الرئيس - هذه التفارقات أبحث بمضبطة الجلسة الخامسة التي وزعت الآن صورة مطبوعة . يناهض كل من حضراتكم . ولدينا تفارقات أخرى ستلونها على حضراتكم .
طيت البرقيات الآتية :

١

بدن في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الملاي رئيس مجلس الشيوخ
للمناسبة افتتاح البرلمان المصري الجديد أرسل إل معاليكم أحسن أمانتي وأصدق تهناتي ما

عزت

٢

مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

صاحب الملاي ز يور باشا رئيس مجلس الشيوخ بالقاهرة
في هذا اليوم السيد يوم افتتاح البرلمان فؤد لكم باسم الجالية الأردنية شديداً اخلاصاً وصادق أمانتها لعلمة مصر ما

وكيل السلطة الأردنية

٣

بارس في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

صاحب الملاي ز يور باشا رئيس مجلس الشيوخ بالقاهرة
في هذا اليوم السيد الذي يفتح فيه البرلمان المصري تتقدم السفارة والفتنليات والمصريون المقيمين في فرنسا تهنئتهم القلبية للبرلمان ويريون للبلاد عهداً سعيداً من الرخاء والنظمة في ظل جلالة الملك ما

فخرى

٤

كريستيانا في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

من رئيس مجلس نواب الترويج الى رئيس مجلس الشيوخ بالقاهرة
للمناسبة افتتاح البرلمان المصري يبر رؤساء برلمان الترويج لكم عن أحسن تمنياتهم وأصدق عواطفهم الودية ما

إيثار ليك

إيثار تقيين

٥

مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

ز يور باشا رئيس مجلس الشيوخ
للمناسبة افتتاح البرلمان أشرف بقديم تهناتي اخلاصاً وأحسن أمانتي لسعادة مصر ما

يحيى

قتصل جنرال دولة الترويج

حضرة الشيخ إبراهيم الجبالى - هذه اللجنة تشكلت من أكبر عدد ممكن وقد أفرغ كل مساهمته في انتقائهم للرد على أهم شيء وهو خطاب العرش فاللجنة الحالية يمكنها من غير شك النظر في الطعون أيضا .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - أطلب تشكيل لجنة للنظر في اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - وأنا أقترح اعتماد اللجنة الحالية لوضعها ولا بأس من أن يشترك فيها أيضا حضرات الأعضاء الذين وضعوا مشروع تلك اللائحة .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - يظهر أن الفرض هو تشكيل لجنة أخرى فإن كان لدى حضرات الأعضاء أسماء أخرى فليذكروها .

سماعة الرئيس - نؤخذ الآراء . فمن المعارض من حضراتكم ؟

أخذت الآراء بطريقة القيام والجلوس واتضح أن المعارضين ثمانية فقط عند ما وقفوا لإعلان معارضتهم فقرر بالأغلبية الموافقة على تكليف اللجنة الحالية بوضع اللائحة الداخلية أيضا .

وفي الساعة السابعة والربع مساء أعلن سماعة الرئيس انتهاء الجلسة على أن تعود للاجتماع في يوم الثلاثاء الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ الساعة الخامسة بعد الظهر .

سماعة الرئيس - قد تبين لحضراتكم أن عملية الانتخاب السري تستغرق زمنا طويلا نحن في حاجة إليه فها نحن أن نحول لهذه اللجنة التي تم تشكيلها حتى النظر أيضا في الطعون .

أصوات : نعم . نعم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - يحسن أيضا أن تعرض على هيئة المجلس أسماء حضرات الأعضاء الذين طعن في انتخابهم واقترح أن لا يكون أحد هؤلاء من بين أعضاء هذه اللجنة .

سماعة الرئيس - لا يوجد من بين أعضاء اللجنة من هو معلن فيه إلا اثنان وهما محمود أفندي بسيوني وحافظ بك عابدين - فهل توافقون على الاكتفاء بالتلاثة عشر عضوا الباقين لينظروا في الطعون .

معالي محمد فتح الله بركات باشا - أرى أن هذه اللجنة التي وقع اختيار المجلس عليها للرد على خطاب العرش يمكنها أيضا القيام بالنظر في الطعون .

حضرة جاهد الجندى أفندي - ما دام أنت اللجنة تشكلت للرد على خطاب العرش فيحسن أن تطلب من الوزارة تخيير ما تراه غير واضح فيه حتى يسهل عملها .

سماعة الرئيس - إذا كان لأحد حضراتكم ملاحظات فليس ما يمنع من تقديمها للجنة .

حضرة محمد زكي عبد الرازق بك - اقترح أن تشكل لجنة أخرى للنظر في الطعون .

جريدة الشريعة

مضبطة الجلسة الثالثة

المنعقدة على في يوم الثلاثاء ١٢ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٢٤

ميشيل أيوب باشا . اللواء محمود فؤاد باشا . اللواء محمد كامل باشا
اللواء علي فهمي باشا . السيد محمد علي البيلوي . الشيخ أحمد نصر . الشيخ
حسين والي . الشيخ إبراهيم الجبالي . الشيخ علي سليمان . محمد طلعت حرب بك
مصطفى رشيد بك . محمد قنص يكن بك . الألبا لوفاس . الألبا أغناطيوس
برزي . يوسف بتشوتو بك . رزق شيدان شمير بك . حافظ السيد بك
عثمان محمد بك . محمد إبراهيم حشيش بك . الدكتور حبيب خياط بك
الدكتور أحمد ميسى بك . إبراهيم سيد أحمد بك . حفيظ حسين البربري أفندي
علي عبد الرزاق بك . سعيد فهمي الروبي بك . عبد الفتاح رجائي أفندي
محمد عبد اللطيف أفندي . ألفريد شماس أفندي . فهمي حنا ويسا بك
والسكرتير العام حضرة محمد فؤاد كمال بك .

واحتذر عن الحضور حضرة صاحب المال يوسف سام باشا .

وتتبع حضرات أصحاب المال والسادة والفرز : الشيخ علي رضا
الطوبى . حمد الباسل باشا . عبد الرحمن صبري باشا . أحمد فؤاد عبد
باشا . اللواء حسين خيرى باشا . محمد جعفر أفندي .

ثم وقف محالي رئيس المجلس وحلف اليمين بصيغتها الآتية :

(أقسم بالله العظيم أن أكون عظيما للوطن والملك مليما للمعصوم وإقواب
البلاد وأن أؤتي أعمالي بالقامة والصدق) . (تصديق)

معلل الرئيس : حضرات زملائي الكرام . أشكر جلالة مولاي الملة
فؤاد الأول بأن تكرم فأسد الى هذا المركز السامي وأدعو للمولى مسيحا
وتعالى أن يساعدني في تحقيق الثقة العالمة التي تمفضل جلالة ورضه
في شخصي الضعيف وأتمنى بفضل مساعدتكم الثبته أن أتمكن من تاد
واجبي ولا شك أن زملائي الأجيال يشاركوني في تخدم خلاص التبتة .
دولة الرئيس الجليل محمد زغلل باشا (تصديق) لتلك الثقة الباهرة إذ
وضعتها الأمة فيه والتي هو أهل لها .

عرفت سعدا مستشارا بمحكمة الاستئناف واشتغلت بها تحت رئاسة
سين فكان قاضيا لفضلا عالما مستقرا .

في الساعة الخامسة مساء اجتمع حضرات أعضاء المجلس بخاصة تحت
رئاسة حضرة صاحب المال أحمد زيور باشا رئيس المجلس . وبحضور
حضرات أصحاب الدولة والمال والسادة والفرز : اللواء حسين شريف باشا .
الدكتور سعد الخادم بك . محمد توفيق نسيم باشا . الشيخ محمد عز العرب بك .
يوسف وهبه باشا . محمد العبابي باشا . الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . إبراهيم
فرج أبو الجليل بك . عبد الفتاح الوزري بك . الدكتور محمد هاشم أفندي .
محمد محمود خليل بك . أمين ماسي باشا . الشيخ متولي عمر حجازي .
عبد العزيز رضوان بك . إبراهيم نور الدين بك . الدكتور سوريال جرجس
سوريال أفندي . مصطفى الاخواني بك . أحمد عبده بك . محمود الأكرتي
باشا . حسن فوده باشا . بهان نور باشا . السيد حسين القصبي . بسيوني
الطليبي بك . وأغب عطية بك . محمد أحمد الشريف بك . محمد فتح الله
بركات باشا . عقل محمد بك . الشيخ علي محمد مروان . محمد عوض
جبريل أفندي . الشيخ حسن عبد القادر . محمد السيد أبو علي باشا .
شاهين الجندى أفندي . يوسي ذكرى بك . محمد طوي الجزار بك . موسى
فؤاد باشا . حسين عبد الفتاح بك . إبراهيم حلمي مهنا أفندي . محمود علي
مهنا بك . محمد حمادي باشا . الشيخ إبراهيم عبد الحليم فؤاد . علي بسيوني بك .
حافظ حابدين بك . يوسي مذكور بك . عبد الظاهر خليل بك . أحمد
أويسيف أفندي . عوض عريان المهدي بك . مرسى وزير بك . محمد لطفي
ططايوط ططاي أفندي . شعبان السيد مؤمن بك . علي اسماعيل بك .
أحمد الثريسي باشا . محمد زكي عبد الرزاق بك . للمصري السعدى باشا .
محمد والي بك . صفان خيرال القصص بك . محمد الحفني الطرزي باشا .
محمود بسيوني أفندي . لويس أخنوخ فائوس أفندي . السيد عبد الرحمن بك .
محمود محمد حسن الشندوب باشا . حسن رشوان حمادي بك . مصطفى اسماعيل
أبو رحاب باشا . أحمد عبد أبو ستيت بك . عمر أحمد خلف الله بك .
محمد محمود بك . عبد الرحمن محمد مهنا أفندي . برلس حنا باشا . حسن أحمد
المديسي بك . أحمد مصطفى بك . اسماعيل مرسى باشا . أحمد علي باشا . محمد
شفيق باشا . أحمد حلمي باشا . أحمد زكي أبو السعود باشا . محمود شكرى باشا .
أحمد تيمور باشا . الدكتور طيفل حنين باشا . محمود فهمي باشا . صليب
الكلاد بروس باشا . محمد فهمي باشا . محمد أفلاطون باشا . إبراهيم سعيد باشا .

عرقه وزيرا في أكثر من وزارة فكان سعيد الرأي عظيم الوطنية كبير الإخلاص نحو بلاده .

مرفقه رئيسا للصكوك فكان هم القائد للأمة ونصت أمة قادها مثل سعد فاليه نحيت في فوق هذا المنبر (تصفيق) وإلى سعيد ألفظ بأن نصبت رئيسا لأول مجلس الشيوخ تشكل في بلادنا وسعيد أيضا بأن أرى ذلك المجلس ضامًا نخبة رجال الأمة .

وإلى لعل يبين بأن مجلسا حوى مثل حضراتكم سيؤد البلاد حتى إلى أهل مركز تستحقه بين الأمم وإلى انقضا قريبا أن شاء الله استقلالها التمام لمصر والسودان . (تصفيق)

تليت الرسالة الواردة من وكيل الطوائف الانجيلية وهذا نصها :

حضرة صاحب الممالى ورئيس مجلس الشيوخ المصري بمصر .

لما سبب الاحتاح أول ريلان مصرى دستورى أرجو باسم الطوائف الانجيلية في مصر والسودان قبول تانيته لئلا يمر دستورنا عصريا واستقلالنا تاما في ظل جلالة ملك البلاد .

ألكسان ابرمحرور

وكيل الطوائف الانجيلية

تلى محضر الجلسة السابقة فصتق المجلس عليه .

الرئيس - هل جئت لدى حضراتكم أعمال اليوم ؟

حضرة حافظ مابدين بك - اللجنة التي تم تشكيلها لم تم عملها حتى الآن وقد تكفى اليوم بضية معالى الرئيس ونطلب انفضاض الجلسة تعود اللجنة الى اجتماعها فتم عملها ثم تقدمه للمجلس .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - قبل انفضاض الجلسة اليوم يصح أن ينظر المجلس في تحديد أيام العمل بكنية تكتمنا من اعداد أنفسنا للأيام المقبلة وحتى لا يحصل تعطيل للأشخاص ولا تأخير في الأعمال .

نعادة ابراهيم سعيد باشا - أوافق حضرة زبيل نور الدين بك فيما تقرره وأرى أن تكون أيام العمل السبت والأحد والاثنين والثلاثاء .

أسوات : ثلاثة أيام .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - هذا لا يمنع اذا جئت أعمال مهمة أن يطلب الرئيس انعقاد المجلس في أيام أخرى نظرها .

معالى الرئيس - تحديد الأيام من اختصاص حضراتكم .

حضرة الشيخ على محمد مروان - السبت والأحد والاثنين .

معالى الرئيس - اتفقوا على ما ترونه

حضرة الشيخ محمد عز الصرب بك - أرى تأخير تحديد الأيام حتى يتجلى العمل أمانا . كما حددت جلسة اليوم على أمل أن تم اللجنة شدة تقدمه للمجلس ولكننا أسفنا ونحن في اللجنة على تحديد جلسة اليوم لأى لم تم عملنا لهذا أرجو لوجه النظر في تحديد أيام العمل .

حضرة الشيخ على محمد مروان - أقترح أن تكون أيام العمل ثلاثا ولا أرى بأسا من زيادة الأيام لئلا زاد العمل .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - قد طليت أن تكون أيام العمل أربعة وهذا لا يمنع من الاستقرار مادامت هناك أعمال .

فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالى - الى الآن لم ينعج أمانا باب العمل تمام ولم تحدد الأعمال ولم يعرف مقدار الوقت اللازم الذى تستدعيه تلك الأعمال فيصح لنا أن نحدد ثلاثة أيام ونسكن متواليه فانما جئت أعمال فالمعجب أن يقرر يوما وايضا وهذا أول من تحديد أربعة أيام ثم يتبين بعد ذلك أن العمل لا يحتاج الى أكثر من ثلاثة فتراجع والزاجع مريب . (تصفيق)

معالى الرئيس - حيلة اتفقوا على الأيام التي تريدونها .

أسوات : السبت والأحد والاثنين

حضرة محمد محمود خليل بك - نحن من مذاهب مختلفة وأيام السبت والأحد والاثنين المقترحة لا توافق جميع المذاهب ولا يصح أن يقع العمل في يوم عطلة لبعض الأعضاء والأفضل أن يكون العمل في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - هذه المسألة انتهت الكلام فيها .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - لى رأى أريد أن أبديه . سمعت من بعض اخواني الاسرائيليين أنهم لا يريدون العمل في يوم السبت كما أن بعض الأعضاء لا يريدون يوم الأحد والبعض لا يريدون في أيام أخرى فانما أفضل أخذ الرأى في هذه النقطة نظرا لهذا الاختلاف .

حضرة يسويى الخطيب بك - أقترح أن تكون أيام العمل الاثنين والثلاثاء والأربعاء .

معالى الرئيس - هنا رأيان أحدهما أن تكون أيام العمل السبت والأحد والاثنين والرأى الثانى أن تكون أيام العمل الاثنين والثلاثاء والأربعاء فلتؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فبقرا وبطوسا فقرر بالأغلبية أن تكون أيام العمل الاثنين والثلاثاء والأربعاء . (تصفيق)

سعادة محمد السيد ابراهيم باشا - أقترح أن يشرع المجلس الآن بانتخاب الوكيلين وليس هناك ما يمنع من ذلك .

حضرة عبد الفتاح وجاني انتهى — بعض اخواني يريدون أن يجعلوا جلوسهم على المقاعد بترتيب خاص ونصو أن يجلس لأعضاء الأكرام في المقاعد الأمامية أكراماً لهم ولكي يكونوا قادرين على السماع .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — هذه المقاعد حرة ولا يجوز أن تكون مقيدة بأشخاص معينين وهذه المسألة سيصنع عليها في اللائحة الداخلية .

حضرة عبد الفتاح وجاني اقتدى — هذه المسألة لا ينص عليها في اللائحة الداخلية فيجب أن نتصرف فيها ورجائي الى معالي الرئيس أن يسمح بالترتيب الذي اقترحه .

معالي الرئيس — أنا فرد منكم ولا يمكنني أن أوزع عليكم الأماكن وهذه المسألة يمكن أن تتفقا عليها فيما بينكم .

حضرة الشيخ ابراهيم الجبالى — في الجلسة الماضية سمعت السكرتيرة أن توزع محضر الجلسة السابقة عليها قبل الجلسة لتكون لدينا فرصة واسعة للاطلاع عليه وأبداء ما يرى لنا من الملاحظات قبل تلاوته ولهذا أرجو أن يستمر العمل على هذه الطريقة وأن توزع صور المحاضر دائماً قبل الجلسة . معالي الرئيس — ما هي الأعمال التي تنتظر في الجلسة الآتية ؟

سماعة ابراهيم سيد باشا — النظر في اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — جدول الأعمال هو النظر فيما يقدم من اللجنة الى هيئة المجلس .

وفي الساعة الخامسة ونصف ساء أعلن معالي الرئيس انتهاء الجلسة حل أن تعود للاجتماع في يوم الاثنين الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة بعد الظهر .

السيد حسين القصبي — تقرر فيما مضى أن يرعى انتخاب الوكيلين الى ما بعد الفصل في الطعون .

حضرة حافظ عابدين بك — هذا هو رأي .

سماعة محمد السيد ابراهيم باشا — وما المانع من أن يكون الانتخاب الآن .

معالي الرئيس — اللائحة الداخلية أولاً .

حضرة محمد محمود خليل بك — من الممكن أن نعرض اللائحة الداخلية يوم الاثنين المقبل .

معالي الرئيس — وبعد الانتهاء من اللائحة الداخلية ننظر في انتخاب الوكيلين .

حضرة بسوى انطليط بك — تريد أن توزع عليها اللائحة قبل الجلسة .

حضرة محمد محمود خليل بك — من الممكن توزيعها يوم الأحد .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — يوم واحد لا يكفي لدرسها ويجب أن توزع قبل ذلك يومين أو ثلاثة حتى يمكن درسها والمناقشة فيها .

حضرة محمد محمود خليل بك — من الممكن أن تنتهي اللائحة غدا وتطبع يوم الخميس ثم توزع يوم السبت وبذلك يمكن المجلس أن ينظرها يوم الاثنين .

معالي الرئيس — اذن هناك وقت كاف للدرس اللائحة فمتى تكون الجلسة المقبلة ؟



مضبطة الجلسة الرابعة

المنعقدة علنا يوم الاثنين ١٨ شعبان سنة ١٣٤٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٢٤)

(٢) احتزار من مساعدة برهان نور باشا وطلب اجازة هذا الأسبوع لمشاغل عائلية .

(٣) احتزار من حضرة الدكتور حبيب غياط بك لاضطراره الى القيام لأسيوط بسبب وفاة والده بشري ومينوت حنا بك .

(٤) احتزار من حضرة فهمي بك ويصا السبب فيه .

(٥) احتزار من حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي ومراق به شهادة طيبة بوجوب التزامة الراحة ١٥ يوما من ١٤ مارس سنة ١٩٢٤

وورد على محال الرئيس أيضا خطاب من لجنة الوفد المركزية للسيدات بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ بطلب ادخال تعديلات على خطبة العرش وورد عليه أربع رسائل برقية من جهات مختلفة بالموافقة على خطبة العرش .

وورد أيضا تخلاف من الاسكندرية عليه ثلاثة عشر توقيعاً بالاحتجاج على المظاهرات وعلى الأحاديث المقصود بها التأثير على الثواب والشيوخ والمطالبة بتعديل خطبة العرش بالنص صراحة على الاستقلال التام لمصر والسودان .

معالى الرئيس - ننظر في مشروع الرد على خطاب العرش .

فعل كتاب اللجنة ومشروع الرد الذي أعدته وهذا نص الكتاب :

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف اللجنة الى استعجاب مجلس الشيوخ ونشاطها بتحضير مشروع الجواب على خطبة العرش بأن ترسل الى سماكم صورة للمشروع الذى وافقت اللجنة على وضعه ليكون جواباً على خطبة العرش من قبل مجلس الشيوخ كي تتفعلوا ببرضه على هيئة المجلس وتبنت اللجنة حضرة صاحب المحلى أحمد زكى أبو السعود باشا ليكون مقرراً في هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

يوسف وهب

التقارن في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤

اجتمع المجلس علنا في يوم الاثنين ١٨ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ في الساعة ٥ والدقيقة ١٥ مساء برئاسة حضرة صاحب المحلى أحمد زيور باشا رئيس المجلس وحضر الاجتماع من الوزراء غير الأعضاء حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب الدولة والمعالى محمد توفيق نسيم باشا وحسن حبيب باشا وميركس حنا باشا ومحمد فتح قحى بكاتب باشا ومصطفى العباس باشا ومحمد نجيب الغزالى باشا .

حبيب حنين المصري بك مسكبر عام .

وبعد أن أعلن الرئيس افتتاح الجلسة تولى على الأسبوع فوجد غالباً حضرات : ابراهيم فرج أبو الجدايل بك والشيخ علي رمضان الطوبجي وبرهان نور باشا وحمد الباسل باشا ويوسف سايا باشا وأحمد فؤاد عديله باشا وميثاق محمد بك والدكتور حبيب غياط بك وفهمي حنا ويصا بك وحسن رشوان بك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرى أن النداء على الأسماء غير متبع ومضيق للوقت ولذا أقترح أن يعد دفتر يكتب فيه كل من حضرات الأعضاء اسمه لتسهيل المأمورية ولعرفة الغائين .

معالى الرئيس - الرأى للمجلس فتؤخذ الأمور بات .

حضرة الشيخ حسين والى - اننا وجدنا المقر قد يخرج العضو بعد كتابة اسمه فيه .

حضرة حافظ عابدين بك - هذا يترك الى ما بعد النظر في اللائحة الداخلية . الأعضاء - موافقون .

فل جعلوا الأعمال ؟ ثم على حضر الجلسة السابقة وفي أثناء قرأته قام حضرة سيد العزيز رضوان بك وقال "انا كنت حاضراً في الجلسة الماضية" فأمر الرئيس بتصحيح المحضر فصحح .

معالى الرئيس - هل توافقون على المحضر ؟

الأعضاء - موافقون .

أحيط المجلس علماً ببرود الرسائل الآتية :

(١) احتزار من حضرة ابراهيم فرج أبو الجدايل بك عن حضور جلسات هذا الأسبوع بسبب مرض نجله .

وهذا نص للمشروع :

مشروع الجواب على خطبة العرش مقدم لمجلس الشيخ
من اللجنة التي انتخبت للنظر فيه

مولاي صاحب الخلافة

بخدم مجلس الشيوخ الى جلاتكم بحميد التوبة وعظم الاجلال .
ويجي في شخص جلاتكم اول ملك دستوري مصر . كما تقدم اليكم بميزول
الشكر على التبهة التي غضتم بتوجيهها الى اعضاء اول برلمان مصري تأسس
على البدئ المصرية . ونحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمانة من أمان
الامة المصرية . وأنا لمتعطون بشاهدتنا دخول النظامات الدستورية
في دور التنفيذ . وسعيدون بأن نستقبل عصرًا جديدًا يحقق للبلاد سعادتها
ورعايتها في ظل جلاتكم .

ونحن نشعر منذ الآن بالمسؤولية العظيمة التي ألقيت على عاتقنا . ونقدر
المهمة العظيمة التي عهد اليك أن تنتقل بها والتي يثق بها مستقبل البلاد
"مصر والسودان" وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمبادئ الصحيح .
وسنعمل في معالجة هذه المهمة بما أرشدتم اليه جلاتكم من الحزم والحكمة
والروية مستعينين بمد الله على الاتحاد المقدس بين العرش والامة .

وإذا تقبلت تصريح جلاتكم باستعداد الحكومة للدخول مع الحكومة
البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتعليق الأمان القومية أي
الاستقلال التام لمصر والسودان . ويسرنا أن تكون الحكومة معلومة رجاء
بالوصول الى هذه الغاية بمنايا الله وقوة حقنا .

ويسر المجلس أن يتبين من مزايا الحكومة تعاضل ايراداتها ومصرفاتها
وزيادة المال الاحتياطي وزيادة عظيمة . كما يسره التصريح بأن تمس الحكومة
في ادراتها المالية على سياسة الحزم وأحكامها اصلاح الإدارة الداخلية وحماية
ثروة البلاد الزراعية وتبعية التجارة وتحسين طرق المواصلات وتشجيع
الصناعات المصرية واصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة
أديا واجتماعيا ونشر التعليم وحماية المال .

وزيد في سرود المجلس التصريح بأن كل مصر أن تتروأ مكتبها بين الدول
بإيجاد علاقات الوداد وتوحيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز
يتخالف مبدأ استقلالها التام .

وسيكون من دواعي اضطرال الأمة أن تروج مصر السياسية بدخولها
في جمعية الأمم كدولة بائمة الاستقلال .

وبالحالة فإن ما صرح به خطاب جلاتكم وما أشار اليه من كل ما فيه خير
البلاد وتقدمها لجدير بالتقدير والشكر .

وسيقوم المجلس بالواجبات التي وضعت له في الدستور لمساعدة الحكومة
والاشتراك معها في إدارة البلاد .

ومهما كانت المهمة التي ألقيت على عاتق اعضاء المجلس خطيئة شاقة
فانهم قبلوها بالأربعاء مستدينين في تحقيق مصلحة البلاد على مودة الله وتوفيقه

سائلين الله عز شأنه أن يحمينا من لدنه قوة . وأن يهتمة الصواب في جميع
الأحوال حتى تمتد مصر السعادة التي تليق بعظمتها في ظل عرشكم الجديد .

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

وهنا حضر حضرة صاحب المال وأصف بطرس غالي باشا حيث كانت
الساعة ٥ و ٣٥ دقيقة مساء .

حضرة الشيخ حسين والي - في كلمة بإمعان الرئيس .

معال الرئيس - الكلمة لاجد زكي أبو السعود باشا مقرر اللجنة .

حضرة صاحب المال أحمد زكي أبو السعود باشا - حضرات الأعضاء :

في الشرف أن أكون أول متكلم من فوق هذا المنبر في موضوع أسمى
رسالة توجبه الى أرفع مقام في بلادنا العزيزة وهو مقام جلالة الملك .

انتخبت حضراتكم في الأسبوع الماضي لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا
لتضع لحضراتكم مشروع جواب المجلس على خطاب العرش وشرعنوني بأن
أكون واحدا من هيئة هذه اللجنة . وقد جرى العرف في أعمال اللجان
أن تتلبد مقررا للبين المجلس نتيجة أعمالها وقد شرعني اللجنة أن أكون
مقررا لها في هذا الموضوع . وقد أوجب النظام على المقرر أن يضع تقريره
محررا أو شفويا وأن يبين الأسباب ويوضح الألفاظ والأقليات من الآراء
في هذا الاقتراح .

أما الاقتراح فقد عرضوه وأما الأقلية والأكثرية فيسرى أن أقول
لحضراتكم أن الآراء انضخت على الألفاظ والمصاني . فأذا إذا تكلمت أمام
حضراتكم فأذا أنكم بلسان أعضاء اللجنة جوما فأرجو أن تستموا لتكلمتي
بما تستطعون من غاية وسعة صدر .

جرى العرف في فصوص مشروع الرد على خطاب العرش أن يعهد به الى
لجنة فتناقشه وترق عليه بتعديل أو تغيير أو تغيير والعرف أن يؤدى
التغير والتعديل الى الخلاف اذا لم يتفق الحكومة مع المجلس . أما التفسير
فهو موضوع اتفاق لأنه يرجع الى تحديد لمفول الألفاظ وقد كان من حظ
هذا الخطاب أن انحصر عمل اللجنة فيه بمد مناقشات طويلة على أن يكون
عملها تغييريا وأن يكون الموضوع كله تغييريا في كلمتين وهو في اعتقادي
نوز للحكومة .

وأتم حضراتكم من موضوع الرد على الخطاب أنه جاء بصورة طبق الأصل
تقريبا إلا في كلمة في الفقرة الثالثة فقد جاء فيها " فأنكم مهمة من أدنى
الهممات وأخطرها إذ يثق بها مستقبل البلاد . وهي مهمة تحقيق
استقلالها التام بمبادئ الصحيح " فأضافت اللجنة بمد كلمتي " مستقبل البلاد"
"مصر والسودان" وهذه الإضافة في عرف النحاة بدل .

حضره على عبد الرزاق بك - ألاحظ أن الرد ليس شكرا الخطبة ولا مناقشة لما والواقع أنه بهما وعموما لأن المادة جرت في البلاد الدستورية أن خطبة العرش محرمة بالحكومة وأصدرها كان ذلك للوزارة أنصار كبريون في المجلس فلا يصح للمجلس أن يترشح عليها . كذلك في الحكومات الرقيقة في الأنظمة الدستورية يكتفى بالرد بجملته واحدة وهي أنهم يريدون خطاب العرش بلا قيد ولا شرط ما دامت الوزارة حائزة للثقة . وعلى العكس يترشحون عليه إذا لم تكن حائزة للثقة . لذلك أعدت مشروعا للرد على الخطبة فتسرع في اللجنة بهذا التعليل لأن المصلحة العامة توجب على ذلك .

حضره صاحب المالى محمود شكرى باشا - لى ملاحظة . ينظر أولا إذا كان المجلس موافقا على رأى اللجنة أم لا . فان لم يكن موافقا ينظر اقتراح حضره على عبد الرزاق بك ليقرره قبله أو عدله .

حضره على عبد الرزاق بك - اللجنة أصمت ردًا وأنا أعددت ردًا آخر وللمجلس رأى الأهل . ثم تلا مشروع الرد الآتى :

يا صاحب الجلالة :

يتقبل مجلس الشيوخ تحية جلالكم بظيم الإتيان ويحيى في شخصكم الكريم أول ملك دستورى جلس على عرش مصر ويصدق اختياره بالهيئة السامية التى تفضلتم بتوجيهها إلى أعضائه أول برلمان مصرى تأسس من المبادئ الدستورية .

ويحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أماني البلاد . ويرفع المجلس عبارات الشكر والفخر بجلالكم على ما تفضلتم خطاب عرشكم بالمجلس من المبادئ الفضية التى يرى في تنفيذها اقوم طريقة لوصول البلاد إلى السعادة المادية والأدبية وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ويرجو الله أن يمد في عمر جلالكم حتى تصل أمتكم تلك غلالكم إلى أن تستعيد جدهما السابق وتحمل لثقل الأثاق بها بين الأمم الراقية . (تصفيق حاد) .

معالي الرئيس - الكلمة لرجائى بك .

حضره حافظ السيد بك - أؤيد على عبد الرزاق بك .

حضره عبد الفتاح رجائى اتندى - حضرات الأعضاء :

علما تعرفون انى كنت أحد أعضاء اللجنة وقد قرعتم أيضا أننا اتفقنا جميعا على الرد ولكن ذلك لاعتنى أنا أقول لحضراتكم أن حضرة أخى وزميل على بك عبد الرزاق فاجابنا بهذا الرد الجليل ولذلك وأنا من أعضاء اللجنة وطيد النظم . لا أرى مانعا (وسأرد على الشيخ حسين وفى في هذه القطة أيضا) من أنكم تبذلون رأيكم في المسألة الآتية :

أفكم يا حضرات الأعضاء من لا يحمي خطاب العرش ؟

انما كان رأيا جميعا أن يحمي خطاب العرش وقبله فمضى ذلك أننا تنق بالوزارة لأن المقروض قانونا وعملا في البلاد الدستورية أن الوزارة هي التى أمتهن وهي المسؤولة عنه والذى عرفناه مما قرأناه هذه الأيام أن القاعدة الدستورية الحديثة هي أن يكتفى في الرد عليه كما قال على بك بكلمة شكر . قال لكم معالي المحزن أن التفسير لا يخلو من الخطأ في شيء فليسمع لي أن أقول ان التفسير اذا اختلف مع رأى الوزارة كان ذلك تمديلا للخطاب .

وجاء في الفقرة الرابعة أن الحكومة "متعددة الدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان" وقد وافقت اللجنة على عبارة "مفاوضات حرة من كل قيد" لأنها لو لم تعمل ذلك لاضطرت إلى حصر القيود وتعدادها وهو ما لا يؤمن معه الخطأ وإنما استوفت نظرها عبارة "الأمان القومي" وللمصريون يعرفون الأمان القومي أنها هي الاستقلال التام . ولذلك أصافت اللجنة من قبيل التفسير أيضا أن الأمان القومي هي الاستقلال التام لمصر والسودان . وورأت اللجنة الموافقة على ما جاء به ذلك من خطاب العرش . وأنا مستعد لأن أقدم لحضراتكم ما تطلون من البيانات .

حضره الشيخ حسين والى - مع شكرى للجنة الموقرة التى وكل اليها الجواب على خطبة العرش أقول أن خطبة العرش في أساليبها واضحة المانى غنية من أن تحصر بكلمة واحدة فان قيل أن التفسير البير الذى وقع فيها مأخوذ من بعض جملة ومفهوم منها فكأنه غير طارئ عليها . قلت انما كان الأمر كذلك فان العقل الصحيح والفكر السليم لا يحتاجان إلى هذا التفسير فيجب الاستثناء عنه وتركه . وإن قيل ان بعض الناس قد يحتاج إلى هذا التفسير لأجل أن يفهم قلت انما كان فهمه ضروريا فان طرق الفهم كثيرة ولكن تفهمه بطريقة غير هذه الطريقة التى قد يتوهم منها أن في خطبة العرش شيئا . فليقرر بذلك ألا للملك الذى ماله به هوى النفس من الجلالة وقد قال بلاغة المناظرة أن للملك لاختصاصه حجة ولا يرد له شيء فليترك وشأته . وعلى ذلك أرى أن لا يكون في الرد تحسيس لكلمة واحدة من كلمات خطبة العرش ولو كان ذلك التفسير مفهوما من عرض الكلام وفهوما حتى لا تمهد الطريق إلى الظنة والريبة ولا إلى شبهة التفهيم فانا في تقاضة عصر مبارك ومبدأ عمل جليل يصيب فيه الثبات والزرعة للثبات بينهما التفتت إلى الأمام ان الخطبة لها حالان اما القبول واما الرفض ولا ثالث لهما فلاي شيء جئى بهذا التفسير ؟ ادعينا اننا لخطبة جليلة للمعاني وفى غير حاجة إلى التفسير ونقول ان توضيح الواضحات من المشكلات وأن التفسير يفتح علينا أبوابا كثيرة حتى يتسع الخرق على الرأى

ان هذا التفسير البير الذى وقع في كلمة أو كلمتين أحده صلبا في بياناته ولو كان خفيفا فان الصمد البير في الجدار الكبير يأتى عليه زمن يكون صلبا كبيرا ولا حاجة لذلك كله . انما كان التفسير مأخوفا من بعض جهل الخطبة لظاننا لا يترك للتمام أن يفهم . ان بيانات في هذه المسألة بيان وطيد النظم . وطيد الأركان شديد من قوة من العلم وقوة من التجربة وقوة من السياسة الرشيدة . أقصد هذا البيان وقد أضفنا فيه النفس والنفس لأجل أن يفهم قاصدا أو جاهلا يمكنه أن يفهم من جهة أخرى أو مكابرا لا يريد أن يفهم . وأرى أن رد التفسير لأن الخطبة واضحة لا غبار عليها ورأى أن تخال هذا الخطبة بالشكر الجزيل قولنا وعملا . أما أقول فالتشكر ناقص وأما بالعمل فترك الخطبة كما هي لأنها غنية عن التفسير .

معالي الرئيس - لم يذكر أن في الخطبة غموضا . حضره الشيخ حسين والى - أنا أقوم بالغة العربية وهذا هو الذى فهمته .

حضرة حافظ السيد بك - لي كلمة واحدة وهي تأييد خطاب العرش مع الشكر .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - نبتدئ في يومنا هذا بالعمل الصحيح في سبيل الوصول إلى أمان مصر الصحيحة - إلى استقلالها الحقيقي بقسمها سودانها ومصرها . تدبر هذه الحركة الوزارة المرجوسة بصاحب الدولة رئيسها الجليل وزعمنا العظيم سيد زغلول باشا وهو الذي ألفت إليه مصر مقاليده أمرها فيا مضي وفي الحال وأولسه ههنا يعني فلما رأينا أن خطاب العرش عرض على الهيئة لئلا يبدى رأينا فيه وبمنا أن اللجنة التي عهد إليها النظر والرد عليه لم تفل بأنه يمكن أن يوجد فيه مالا يتفق مع المصلحة وتعلم بأن فيه ما يستحق التعديل وكل ما قيل فيه أنها رأيت أن تحسمه ذلك التفسير الذي لا يمكن ألا يكون نتيجة طبيعية لما ورد فيه فلا معنى إذن لهذا التفسير اللهم إلا الدخول من جديد في مرض القيل والقال والأخذ والرد على غير جدوى . نحن نريد أن نعمل ونريد أن نتشغل لما فيه مصلحة مصر كما أشار إلى ذلك خطاب العرش وهو الذي وضعت الوزارة وقدم لنا ونطلب التصديق عليه فنتأكد إذن مجال القول ولنعلم على تأييد خطاب العرش كما ورد من غير أن تدخل شيئا عليه لأن هذا أدى إلى ردكيد الأعداء إلى تخوهم وأدعى إلى أن نعمل بإحسان ووقار في سبيل المصلحة العامة (تصفيق حاد) .

لتركز الأحوال جانيا ولنعمد إلى العمل لعملا إلى العمل وراي أن تصفوا على الخطاب الأخير الذي عرضه عليه حضرة بك على عبد الرزاق .

(أصوات كثيرة : موافقون) .

حضرة الشيخ محمد عمر مروان - موافق على خطاب حضرة بك على عبد الرزاق .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أن تكلمت الآن وكانت كلمتي لا تتفق مع ما رأيت في اللجنة وأنا واحد من أعضائها فقد سبقني زميل من زملائي إلى الكلام على غير ما قرره اللجنة .

إذا بجننا رد اللجنة وجدناه يريد صدق بعض خطبة العرش ولا يريد صدق كل خطبة العرش حتى الصيحات إلى أن نزع إلى الإجمال كما زعم خطاب العرش إلى الإجمال فلما جردنا رد اللجنة بما رددناه فيه من خطاب العرش لم يبق فيه سوى كلمة الشكر التي سمعناها من حضرة بك على عبد الرزاق وطبعه تكون جميعا متفقين على أن الرد على خطاب العرش يكون بالشكر .

لهذا أرجو من حضرات الأعضاء أن لا يوسموا في المناقشة لأن المناقشة معناها أن عندنا شيئا من الشك أو الريبة وقد يفهم غيرنا من مناقشتنا أن هناك شكنا في الوزارة على أن الكل متفقون على انقضاء هذا الشك . لهذا أرجو أن يقرروا أن يكون الرد مجرد شكر حسب الصيغة التي سمعناها من حضرة على بك الرزاق بك .

حضرة أحمد عبده بك - موافق على ذلك .

حضرة صاحب الدولة سيد زغلول باشا - أيتها السادة اني لا أريد من هذا الموقف أن أبقى خطابا سياسيا ولا أريد أن أرين غامضا في خطبة العرش فان خطبة العرش قد تليت طرهم يوم لتتاحت المجلس . تليت طرهم

لا أظن إخواني في اللجنة قد اتفقت جميعا على شكر خطاب العرش وقد اتفقتنا أن نرد على كل قرة بالشكر . على أني أنعم لي رأى حضرة على بك والرجوع إلى الحق فضيلة وليمنزق إخواني أعضاء اللجنة لأن مشروع الرد الأخير أقرب إلى الحق والصواب لأنكم تعلمون المسؤولية الكبرى التي يتجس من تخسير خطاب العرش على غير حقيقته ولأننا لا نريد أن نعمل لأهل السوء عللا للمعاصي .

كلنا متفقون على الثقة بالوزارة فمن لم يكن متفقا ليقبل لنا من الآن لكي تبين حالتنا وفي أي طريق نسير .

قد استعرضت أمامي بإحضرات الأعضاء الضحايا الكبيرة التي مضتها الأمة المصرية للعمل لقضيتها . استعرضت دماء الشهداء أولا واستعرضت بكاء البناي والأطفال والأرامل . استعرضت أيضا أمامي ما قاماه الزعماء من الاضطهاد . استعرضت كل ما مضته الأمة المصرية . وأستعرضت نتيجة حول خطاب العرش فأردت أن أعرف لم هذه القضية ؟ ألك عندنا فيمن وضع البرنامج أو وضع الخطاب ؟ لا . ألك من المقصور أن يكتب غير من ذلك هؤلاء قسرا ؟ أنا لا أظن ذلك . أتأني ونحن في آخر مرحلة والوزارة بحاجة لتعديدهم تعديدا قويا قبل الدخول في المفاوضات وتقول أننا نريد أن نعدل ؟ وقد سمعت أن السيدات أرسلن شيئا من أجل التعديل . أي تعديل يمكن أن يطلب من وزارة ظهر أمامكم أنها حاصلة على ثقة الأغلبية الساحقة ؟ أني ليلة واحدة نهم تلك القضية ؟ ولماذا ؟ مادامنا جميعا متفقين على الثقة بالوزارة وعلى أن خطاب العرش وثقت فقولوا لنا ما هي أحسن صيغة للشكر ؟ ومن لكم المأثرة "خير الكلام ما قل ودل" ومع استعراضي لرأي إخواني أعضاء اللجنة فاني أرى أن الصيغة التي عرضها على بك واقية .

حضرة فريز أخنوخ فانوس اقتضى - ليس في القطر المصري من يشك لحظة واحدة في أن دولة سيد باشا حازت ثقة الأمة ثقة تامة لم يحزها رئيس وزارة آخر في أي بلد من البلدان فلما أدركنا هذه الحقيقة وجدنا أنه لا يوجد من يرى في نفسه بعض عبارات خطاب العرش بما فسرنا حضرة صاحب الدولة نفسه ما ينبغي عدم الثقة بالوزارة .

لقد ثبتت المبررات التي تلاها محلي زكي أبو السعود باشا خصوصا ما أشار به لتحقيق الأمان القومية لمصر والسودان فربما أنها لا تخفى في نفسي من تفسير دولة الرئيس . ولما كلف خطاب العرش على كل برنامج الحكومة وجب علينا أن نجعل الرد شاملا للمعنى الذي فهمه به نواب الأمة . وما أنه من الواجب على مجلس النواب وعلى الشيوخ أن يزيد كل منهما على خطبة العرش فاتحهم تأييد اللجنة وأما عرضي فيها أبناء صاحب القضية الشيخ حسين وإلى من عدم ادخال أي تخسير على الخطاب . ثم قبل أن يبدى رأينا في تقرير اللجنة نرجو من صاحب الدولة بصفه كونه رئيس الحكومة أن يصرح لنا بأن يجوز للمجلس الرد على بعض أشياء لم يرد ذكرها في الخطاب . ومن هذه الأشياء البحث مع الدول في إلغاء الإشتايات الأجنبية التي هي صبه كبير وقد زالت بؤلال السيادة التركية (اعتراضات كثيرة من حضرات الأعضاء وأصوات هذا خارج من الموضوع) .

أمر كلامك مع كونه واضحاً (أصوات: حاشاً، حاشاً) أنا لا أقبل ذلك مطلقاً. ان الوراق بين أيديكم هو الذي يصبح صباح مساء بالاستقلال الاسم لمر والسودان (هتاف شديد جداً) .

ما هي خطبة المرش ؟ خطبة المرش هي عبارة عن الخطبة السياسية التي تجري الوزارة عليها . هذه الخطبة السياسية أيها السادة معروفة . خطبة الوزارة الحالية غطت كتيبت بدهاء الشبهاء . كتيبت على قلب كل مصري . وهي ترضى الى السعي للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه هي الخطبة التي جرت الوزارة عليها قبل أن تتولى الحكم وبعد أن تولته . فخطبة المرش هي خلاصة للنظرات التي تتضمنها والمفالات التي قرأتوها والبيانات التي نشرت عليكم . هي خلاصة كل ذلك . هل ينظر في بال أحد عند قراءتها أن الوزارة تريد أن تتلاعب بالأفهام وأن تهمض وتهم لكى ترضى قوما لحساب قوم آخرين ؟

أصوات : كلا كلا .

كلا وألف مرة كلا . انى أشكر اللجنة كل الشكر على أنها قالت انها واحدة كل اللجنة بالوزارة . وأشكرها ان قالت ان هذا التفسير فوز الوزارة أى أنها لا تشك في أن تفسيرها موافق كل الموافقة لمقاصد الوزارة . أشكر اللجنة وحضرة الجدير ولكن أرجو وأرجو حضرات إخوانه أن يشعروا الى أن هناك فوزاً أجمروا منه وألقى وهو الصديق على خطبة المرش غير تفسيره . (تصفيق حاد) .

تقول لك والى في ذلك تأتيني بما يرضى غرضي وهؤلاء كما يقول الخصوم . يقولون انى واثق بالوزارة ولكنى أطلب التعديل . الوزارة لا تفضل هذا . لا يمكنني بصفتي كوتى وطنياً وبصفتي كوتى رئيساً للحكومة . وبصفتي كوتى مستقلاً للبيادى الدستورية أن ألعج ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة مهما خليت ومهما فقت ومهما سرت . لا يمكنني بعد هذا أن أبقى دقيقة وأجندة من منصة الحكم وأأعوضا عن أن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة .

حضرة صاحب المال أحمد زكى أبو السعود يأساً - أقدم لحضرة صاحب الدولة جزيل الشكر على الكلمة التي تفضل بأب يثبها علينا في موضوع خطبة المرش وقد قمت في كلمتي السابقة أن النتيجة التي خرجت بها اللجنة كانت فوزاً للوزارة بمعنى أن المجلس يتفق مع الوزارة في خطاب المرش فقط ومعنى . قلت ان الوزارة قد فازت في هذا الموضوع وكان في هذا القول ما يخفى من مدح لنشاط وأطرافه - وليسمع لي صاحب الدولة أن أقول كلمة : - انى أرى وأنا أنكم بشأن اللجنة والجنة تقررى على ما أقول اننا سائرون في طريق واحد وأعتقد أننا نستعمل انى غاية واحدة أقول ان اللجنة عند ما فصحت خطاب المرش قرره عليه ورجعت أمامها وثيقة واحدة هي خطاب المرش . نعم ان الوزارة يرتابها ما حدثت البلاد عليه قالت فيه انها تتمسك بالمبادئ التي ترى الى تمتع البلاد بمحضها الطبيعي بالاستقلال الحقيقي لمصر والسودان . هذا برنامج الوزارة أعلنت عليه البلاد وعلقتها البلاد عليه ولكن ليسمع لي صاحب الدولة أن أقول ان هذا البرنامج لم يكن إلا لائحة وثيقة برلمانية لأنه صدر قبل انتخاب البرلمان وتنفيذ الدستور فهو لم يكن عهداً بين الوزارة وبين المجلس وإنما العهد هو

فصغتم لها تصنيفاً حاداً في أكثر من موضع . وكانت أول جملة صفتم وعتتم لها هي الجملة التي يئس بها سيما . تلك الجملة هي : (الدخول في معاضات حرة من كل قيد بقصد تحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان) . أليس كذلك ؟ (أصوات كثيرة : نعم) .

المعنى الذي فهمتموه في ذلك الوقت . المعنى الذي استعزكم بتصديق والتهافت هو المعنى الذي قصدته الوزارة من تلك الجملة .

أريد أن أقول اننا نحن الوزراء لسنا أجانب عنكم . نحن قسم منكم . قسم من البرلمان تخصص شفيذ أفكاره وآرائه والتصور عنها فهو في خطبة المرش انما يبرهن أفكاركم . أى أن الوزارة في خطبة المرش تثير عن أفكار البرلمان وآرائه . فان كانت أصحت التصير فيها فصحت . وإن لم تكن قد أصحت التصير فالبرلمان يرد بما يدل على أنها لم تحسنه . هذا الرد قد يكون تدليلاً . وقد يكون تضخيماً . وقد يكون تأويلًا . كل هذه عبارات معناه أن الوزارة التي تولت وضع هذا الخطاب وتولت التصير عن أفكار البرلمان قد أساءت التصير عنه . فانما كان الأمر كذلك فالوزارة التي تخصصت التصير عن أفكار البرلمان وتنفيذ آرائه لا يمكنها أن تبقى بعد هذا في سراكزها .

التصير للمراد ادخاله ان يكون مفهومنا من الخطبة أو لا يكون مفهومنا منها . فان كان مفهومنا منها فهو بحث غرض لأنه انما كان كل قارئ للخطبة يفهم منها ما يفهم من التفسير فاذن لا حاجة للتصير - وأما انما كان لا يفهم منها المعنى الذي يراد تصيره ويراد أن يقى في ذهن السامع أو القارئ شيء جديد فهذا ما لا تقبل الوزارة منه البتة لأنه لا يكون بمثابة لعل لا تتعلمها وزارة أجهلت قسماً في وضع المبادئ وتحريرها على خطبة المرش .

ينفخ بإحضار الأعضاء - ينفخ : أخبروني ما الذي يراد بالأمانى القومية ؟ هل نفهم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا . الأمانى لغة جمع أمانة والأمانة هي ما يتناه الإنسان . والقومية نسبة للقوم . والقوم هم المصريون . والمصريون ما الذي يمتونه ؟ يمتون الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

حينئذ فالأمانى القومية هي عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان . ان كان لا مانعاً من الأمانى القومية معناه معنى هو الاستقلال التام ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال كنت أنهم لهذا التصير معنى . ولكن انما كان ليس هناك تمدد في المعنى والبراءة لاندل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام فانما لا فهم مطلقاً معنى تفسير هذه العبارة إلا الزبدي في إرضاء الخصوم . أنشرون بذلك ؟ أنشرون أن وزارة تجهد قسماً وتضع خطبة مثل هذه الخطبة وتصير تسييراً واضحاً غير غامض وتصنفون لهذا المعنى الذي فهمتموه عند ما ألقى عليكم . ثم لا يأتى معترض من الخارج ويقول ان هذا المعنى غامض فظنون عقولكم وتقولون نعم (تصفيق حاد) . لا أقبل على شرق وشرقكم أن تطرحوا الى هذا الحد قصير كراتنى إذا الوراق بين أيديكم انما كانت أقبل تفسيراً لكلمة واضحة جهر صاعداً على يد مجلس عال كجلسكم أعتزم فيه كل خير وأعتد على تهنه في إدارة شؤون البلاد . كيف يمكن أن أقبل أن أشارك في عمل على مجلس يشن على بظفة ويقول انى رغباً عنك وإرضاء لخصوم

حضرة صاحب المصالح الرئيس -- من يوافق على اقتراح حضرة على عبد الرزاق بك يقف .
وقف الأعضاء جميعا .
(تصديق حاد) .
حضرة صاحب المصالح الرئيس -- هل يوجد بين حضراتكم من يثاقف هذا الرأي ؟ أن كان كذلك فليقف المعارض .
(لم يقف أحد) .
أعلن الرئيس أن المجلس قرر بالإجماع الموافقة على الرد الذي اقترحه حضرة على عبد الرزاق بك .
حضرة حافظ بك السيد -- أرى أن خطاب العرش جدير بأن يكتب بمبدأ من الذهب .
حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا -- لا يسعني أمام هذا القرار الإجماعي إلا أن أقدم عبارات الشكر لمجلس الشيوخ وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم ويرفق بالوزارة مع البرلمان إلى أن يشتغلوا نعيم البلاد . يشتغلوا بتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .
(تصديق طويل حاد) .
ثم انصرف حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء وأصحاب المصالح الوزراء .
وفي الساعة ٦ والبقية ٤ مساء أعلن حضرة صاحب المصالح الرئيس إيقاف الجلسة يوم سبعة لاستراحة .
أعيقت الجلسة الساعة ٧ والبقية ١٥ مساء .
عرض حضرة صاحب المصالح الرئيس على المجلس النظر في مشروع اللائحة الداخلية ودعا حضرة صاحب العزة محمد بك محمود خليل مقرر اللجنة لتقديم بيانه عن المشروع .
حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك -- مطروح على حضراتكم المناقشة في اللائحة الداخلية وهي عبارة عن قواعد يثق عليها الأعضاء ليسير عليها المجلس في العمل وتنظيم أعماله سواء كان داخل المجلس وفي الجلسات أم في الأعمال الإدارية . وقد راعت اللجنة فوضع المشروع القواعد المتبعة في البلاد الأجنبية التي تمت فوائدها مصدرا للاستعانة بالمصري وعلى الأخص بجميكا وفرنسا كما استعانت باللائحة الداخلية للجمعية التشريعية لماخوذة أيضا من اللائحة البلجيكية لأنه لم يكن لدينا في مصر مصادر للتشريع في هذا الموضوع ورأت اللجنة في مشروعها السير على ما يأتي :

تأولت أولا الكلام على المكتب الموقت ، وتحصيل ما رآته في ذلك أنه ما دام المجلس السلطة في أعماله جميعا فوجب أن يؤلف مكتب مباشرة هذه السلطة ولا كان المجلس في أول دور انعقاده وتوجد طعون في صحة نيابة بعض حضرات الأعضاء استعصن اختيار جماعة تتولى هذه السلطة بصيغة مؤقتة أطلق عليها " المكتب الموقت " وبموجب ما رآته اللجنة في ذلك يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء سنا ويحول السكرتيرية أربعة الأعضاء الأصغر سنا . حل أنه ما دام المجلس رئيس معين فلا حاجة لانتخاب رئيس مؤقت . وفي تم النظر في الطعون يتخلف المكتب الدائم ، ثم تناولت اللائحة بعد ذلك تنظيم الجلسات . وأرى أن على كل حضراتكم المشروع مادة فمادة لإبداء ملاحظاتهم عليه . وأني مستعد لتقديم ما تطلبون من الإيضاحات .

التي ورد في خطاب العرش فمن أعضاء اللجنة حذرون في أن لا يبنى حكما على الالح . وقد كنا ملزمين بمحكي الأمانة التي أقتبسوها في أعناقنا أن نحصر بحثنا في الوثيقة الرسمية وهي خطاب العرش -- أما الآن وقد تخضل دولة الرئيس وصرح أمام المجلس بأن الأمانة القومية هي الاستقلال التام لهذا هو عهدنا مع الوزارة (تصديق حاد) .

نحن الآن في مقام تحديد قاعدة للمفاوضة مع الحكومة الإنجليزية كما جاء بخطاب العرش فيجب أن نتفق على هذه القاعدة . وقد جاء خطاب العرش ذاكرا للأمانة القومية ويكمله الآن دولة الرئيس بتصريحه بأن هذه الأمانة هي الاستقلال التام لمصر والسودان . فنحن على هذا العهد . لذلك أرى أن الخطاب الذي ألقاه دولته الآن يسترهما خطاب العرش وأكمل الآن بصفتي الشخصية فأقول أنه يمكن الاستغناء عن التفسير بفسير دولة الأمانة ويكون تفسيره أمانة هو العهد .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا -- ما معنى هذا ؟

حضرة صاحب المصالح أحمد زكي أبو السعود باشا -- معناه أن كلمة الأمانة القومية ...

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا -- هل لك أن تقول لي كم معنى للأمانة القومية ؟

حضرة صاحب المصالح زكي أبو السعود باشا -- يمكن أن يفهم منها الأجنبي معنى الاستقلال التام لمصر والسودان أو الاستقلال التام لمصر وبعض الحقوق في السودان . ويمكن أن يفهم منها غير ذلك . على أنني قلت أن هذا التفسير أصبح لا محل له بعد التصريح .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا -- ليس للأمانة القومية غير معنى واحد .

حضرة صاحب المصالح أحمد زكي أبو السعود باشا -- أرى أن الرد الذي أعدته اللجنة أكثر وضوحا . والكلمة التفسيرية يمكن حذفها .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا -- الحكومة تتسبب بالرد الذي اقترحه حضرة على بك عبد الرزاق وأظن أن هذا محل اتفاق خصوصا وأن في خطاب العرش أشياء أهمتها اللجنة فلما لم تعرض لها تناوله الخطاب من حماية الأموال والناحية بالأخطال .

حضرة صاحب المصالح أحمد زكي أبو السعود باشا -- قد أشيرة إلى ذلك جبهة في الرد الذي أعدناه .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا -- أرى أن رد حضرة على عبد الرزاق بك أوفق .

أصوات : موافقون .

حضرة صاحب المصالح الرئيس -- تمت المناقشة . وأمام حضراتكم نصان للرد على خطبة العرش . النص الذي أعدته اللجنة . والنص الذي اقترحه حضرة على عبد الرزاق بك .

أصوات : لا يد حضرة على عبد الرزاق بك .

لها حق التحقيق في المسائل المطروحة عليها لفحص الطعون ورفع نتيجة أعمالها للمجلس .

في تشكيل هذه اللجنة

وقد دعى جواز اشتراك الأعضاء الطعون في انتظامهم في فحص الطعون على أن لا يجوز لهم أن يبدوا أراهم في صحة انتظامهم (ولا في المبدأ الذي بني عليه العمل في انتظامهم) .

وقد استحصلت اللجنة إضافة هذه الفقرة الأخيرة وإن لم ينص عليها في القوائم الأجنبية لأنها نتيجة لازمة لعدم جواز إبداء العضو رأيه في صحة انتظامه الأمر المجمع عليه في كافة الشرائع .

مكتب إدارة المجلس

إذا ما انتهى الفصل في الطعون وجب انتخاب الأعضاء الذين يكونون مع الرئيس المكتب الثاني وهم الزكائن وأربعة سكرتيرين ومراسلين وقد نص القانون على ضرورة انتخاب الزكائن وقضى المرف وقضت الحاجة بانتخاب السكرتيرين والمراسلين من الأعضاء الذين حفظوا العين وهذا لا يمنع من أن يستينوا في تأدية أعمالهم بالموظفين الإداريين .

وقد تبين في المرات ١٣ و ١٤ و ١٥ من اللائحة اختصاص كل منهم في اللائحة (راجع أيضا ماجا، بهذا الخصوص في اللائحة البلجيكية والفرنسية الباب الثاني منها) .

نظام الجلسات

لا يكون العمل في المجلس تاماً ولا متجاً إلا إذا حوفظ فيه على النظام ولذا دعى في هذا الباب من اللائحة إيجاد النصوص التي تكفل ذلك .

ولما كان أعضاء مجلس الشيوخ من طائفة هي أول من يحافظ على النظام في المجالس النيابية راعت اللجنة أن لا ينص على خطاب كما هو متبع في أغلب المجالس النيابية على من يخالف أحكامها أو يخالف النظام وافترقت في ذلك بإحكام اللائحة البلجيكية فاكثفت بذكر المرات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ واضبرتها كافية لتذكير الأعضاء بأوجبهم عند الحاجة .

أخذ الآراء

المواد من ٣٨ إلى ٤٥

راعت اللائحة في وضعها هذا الفصل أحكام الدستور فقررت كيفية أخذ الآراء طبقاً لذلك لكنها ذكرت في المادة ٤٣ ضرورة حصول انتخاب الأشخاص بالطريقة السرية وهو ما لا يعمه الدستور وكان العمل سارياً عليه في الجمعية التشريعية، وعمول به في المجالس النيابية الأجنبية (راجع المادة ٣٥ من لائحة الجمعية التشريعية وراجع كذلك لائحة بلجيكا وفرنسا) والحكمة في ذلك غير خافية .

الأسئلة والاستجابات

المواد من ٤٦ إلى ٥١

المقصود بالأسئلة والاستجابات في هذا الباب ماوجه منها إلى الحكومة أو أحد الوزراء ونص عليه الدستور في المادة (١٠٧) منه وقد تبين في اللائحة

شرح في ثلاثة المشروع المرفق به تقرير من اللجنة وخطاب من دولة رئيساً هذا نصها :

حضرة صاحب المثل الأعلى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل معك هذا مشروع اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ وتقرير اللجنة عنه وقد تدببت اللجنة حضرة صاحب المرات محمد محمود خليل بك ليكون مقرراً عنها بهذا الخصوص أمام المجلس .
وتكرموا معاليكم بقبول مزيد احترامى ما

٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ الأعضاء يوسف وهبه

رئيس لجنة اللائحة الداخلية

تقرر اللجنة على مشروع اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ نصت للمادة (١١٩) من الدستور على أن يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

وتتكون اللائحة الداخلية من قواعد وأنظمة يقرها أعضاء المجلس تصحب القانون الواجب اتباعه لضمان حسن سير العمل .

وقد انتهت اللجنة التي شكلها المجلس لوضع هذه اللائحة من عملها وراعت في ذلك ما هو جار عليه العمل في البلاد البرلمانية بما لم يكن غائفاً لقوانيننا النظامية لا سيما ما جاء في القوانين البلجيكية التي تعتبر من مصادر دستورنا ومع الاستئناس باللائحة الداخلية للجمعية التشريعية :

وسيتظهر العمل ما يجوز أن يكون ناقصاً في هذه اللائحة من الأحكام وما يجب تعديله وهو مستردك لأنه من حقوق المجلس كما هو واضح في المادة (١٢٩) منها .

المكتب المؤقت

لما كان المجلس مسقطاً بنفسه على جميع أعماله فمن القواعد المتبعة في المجالس النيابية أن تقوم بذلك لجنة تتصرف من بين أعضائه يطلق عليها (اسم المكتب) مكونة من الرئيس والزكائن والسكرتيرين والمراسلين ولا يتصور انتخاب أعضاء هذا المكتب في أول دور الانعقاد نظراً لوجود الطعون المقدمة ضد نياة الأعضاء، وعليه نص في المادة الأولى من اللائحة على تشكيل مكتب مؤقت يقوم بالعمل حتى ينتهي الفصل في الطعون يتكون من رئيس يتعين بالنسبة في حالة غياب الرئيس للمعين وأربعة من الأعضاء هم أصغر الحاضرين منا من غير الطعون في انتظامهم يقومون بوظيفة سكرتيرين وتلك هي القاعدة المتبعة في المجالس البرلمانية والتي أتمت العمل ضرورتها (راجع المادة الأولى من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ البلجيكي والفرنسي) .

الفصل في صحة نياة الأعضاء

فانما ما شكل هذا المكتب وجب الفصل في الطعون المقدمة في نياة الأعضاء وقد ذكر في المرات من ٢ إلى ٧ كيفية سير العمل في ذلك . ولما كان من الصعب على المجلس أن ينظر بأكثر من الطعون المقدمة عرض في اللائحة تشكيل لجنة من خمسة عشر عضواً يتخون بطريق الاقتراع السري يعلى

كيفية توجيه الأسئلة والاستجابات وأعطى أحكام هذا الباب مآخوذة من اللائحة البلجيكية (راجع مادتى ٣٥ و ٣٦ م٥).

اللجان

للرود من ٥٢ الى ٧٢

انضمت المجالس الثمانية على ضرورة تشكيل لجائن من بين أعضائها يناط بها الفصل في أمور معينة تحال عليها وتقدم تقارير عنها للمجلس ليقرر له الفصل فيها واللجان التي نصت عليها اللائحة في مشروعاتها اثنتا عشرة (مادة ٥٢ لائحة) والمجلس أن يمين لجائا أخرى للأغراض نفسها (مادة ٥٩ لائحة).

وقد نص على أن اجتماع هذه اللجان يكون سرى ولكن لا يشمل هذا الشرط أعضاء المجلس الذين لهم دائما حق حضور جلسات اللجان أما لا يجوز لهم التدخل في المناقشة (مادة ٧١).

ومن المسموح لأعضاء المجلس من غير أعضاء اللجان إذا أبدى لهم رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح عمل على لجنة أن يمتار به كتابة إلى رئيس تلك اللجنة لمعرضه عليها (مادة ٧١) وتتكون كل لجنة من تسعة أعضاء على ألا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث لجائن وقد نص في الرود من ٥٧ الى ٧٢ على كيفية سير العمل فيها وتنظيمه وما للجان من السلطة (راجع بهذا الخصوص الرود من ٥٥ الى ٦١ من اللائحة البلجيكية).

تقديم المشاريع

رود من ٧٣ الى ٨٧

للحكومة ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يقدم مشروع قانون يطلب من المجلس النظر فيه وقد نص في هذا الباب من اللائحة كيف يحصل تقديم المشاريع سواء كان من الحكومة أو من أحد الأعضاء وكيف تحال على اللجان وكيف يحصل فحصها وأخذ الآراء عنها كما وضع كيف يقترح أحد الأعضاء إذا شاء تعديلا لنص قانون طرح على المجلس أو لإدخال تعديل على تعديل.

وقد أخذت الحيفة الشاملة عند أخذ الآراء على المشاريع على لا يمكن البت فيها إلا بعد فحصها بكل دقة وصيانة والتفكير فيها مليا وقد روعي في وضع هذا الباب أحكام الدستور في المواد ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ منه وما أقيمت التجارب ويرى العمل على في المجالس الثمانية الأخرى من ضرورة تلوية للمشروع مرة ثلاث جلسات أخرى بعد الجلسة التي توقفت فيها لولا تعديلها لأخذ الآراء على مجموعها لما في ذلك من زيادة الضمان (راجع للمادة ٥٩ من اللائحة البلجيكية).

ويطوأن أن يكون المشروع المطروح على المجلس مستجلبا لسبب ما تقرر في المادتين ٨٦ و ٨٦ كقضية العمل في هذه الحالة (راجع الرود ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من اللائحة الفرنسية).

ولما كان لكل من أعضاء المجلس الحق في تقديم مشروع قانون اشترطت المادة ٧٦ من اللائحة أن لا يرفع عليه أكثر من عشرة أعضاء حتى لا يكون حائزا لأغلبية قبل فحصه والمناقشة فيه أمام المجلس (راجع للمادة ٤١ من اللائحة البلجيكية).

العرائض

يسمى الدستور لكل مصرى الحق في تقديم عرضة للمجلس (مادة ٢٢ من الدستور) والمجلس أن يطلب من الوزير المختص أن يقدم لالايضاحات الخاصة بما تضمنته تلك العرضة (مادة ١١٦ من الدستور).

وفي ذلك ضمان لحقوق الأفراد.

وقد تقرر في اللائحة كيفية سير العمل بهذا الخصوص (رود ٨٨ الى ٩٥ منه) (راجع أيضا الرود ٦٠ و ٦١ من اللائحة البلجيكية ومن ٩٥ الى ١٠٢ من اللائحة الفرنسية).

الانتخابات

تناولت مواد اللائحة من المادة ٩٩ الى ٩٩ كيفية حصول الانتخابات بالمجلس واشترطت فيها السرية والأغلبية المطلقة لأول مرة في حالة الانتخابات الفردية (مادة ٩٦ من اللائحة) (راجع اللائحة البلجيكية مادتى ٦٥ و ٦٥).

الأجازات

وضع في هذا الباب متى يمد العضو غالبا وكيف يجوز له الحصول على اجازة وقد نصت المادة (١٠٢) من اللائحة على أنه إذا تتيب العضو بدون إذن أكثر من ثلاثة أيام من أيام العمل أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلا عن حقه في المكافأة من مدة الغياب (لم تنص اللائحة البلجيكية على حرمات العضو من المكافأة إذا تتيب بدون إذن أو انقطع عن العمل مادة ٨٥).

ولكن نصت اللائحة الفرنسية على ذلك في المادتين ١٠٦ و ١٠٧ منها فقررت سقوط حق العضو في المكافأة إذا انقطع بدون إذن عن حضور جلسات المجلس أو اللجان ست مرات متوالية أو لم يحضر بعد مضي مدة الاجازة المصرح له بها.

الحفاظة على نظام المجلس

يقوم الرئيس باسم المجلس بالحفاظة على نظامه وقد وضعت في هذا الباب الاجراءات التي تتخذ للمحافظة على النظام وأعطى هذه الفروع متبعة في المجالس الثمانية الأجنبية (راجع بالأخص الرود من ١٠٨ الى ١١٣ من اللائحة الفرنسية والرود من ٨٩ الى ٨٩ من اللائحة البلجيكية).

حركة النقود والحسابات

رود من ١٠٨ الى ١١٢

سكرتيرية المجلس

رود من ١١٣ الى ١١٨

فيحدثن البابين وضمت اللائحة القواعد العامة لحركة نقود المجلس وإدارة أعماله فقررت انتخاب لجنة لفحص حساباته وتحضير ميزانيته وبنيت اختصاص المراقبين في ذلك وذكر في المادة ١١٣ منها تيميت سكرتير عام للمجلس وسكرتير عام مساعد له وبيت اختصاصاتهما.

ولما كانت الإجمال الادارية والكتابة للمجلس تحتاج لنظام ذكر في المادة ١١٨ منها أن للكتب يضع لائحة لذلك لمرضها على المجلس لفحصها والتصديق عليها لتسير العمل بموجبها.

الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

مواد من ١١٩ إلى ١٢٤

أخذت أحكام هذا الباب من اللائحة الفرنسية ورود ما يقابلها في مشروع اللائحة الداخلية لمجلس النواب والفرض منها وضع نظام تربط به الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ حتى لا يحصل تناقض في التصرف . فلذا ما تقدم مثلا لكل منهما مشروع قانون أو اقتراح عن موضوع واحد وكانت بدأت المناقشة فيه في مجلس النواب وجب ألا يدرج الاقتراح أو المشروع بحلول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب .

وإذا فرض وقع خلاف في الرأي بين المجلسين على مشروع قانون أو اقتراح نص في المادة ١٢٣ و ١٢٤ على كيفية البند للوصل إلى توفيق الرأي بينهما .

فلذا فرض ذلك عدم إمكان الوصول إلى التوفيق بين المجلسين فلا يجوز احاطة النظر في مشروع القانون إلا بناء على طلب الحكومة وبعد مضي شهرين على الأقل وذلك لموازاة عمل الحكومة عنه فعليا بعد ذلك الاختلاف في الرأي وليكون لدى الأعضاء متسع من الوقت للتصديق فيه إذا أرادت الحكومة احاطة تقديمه للمجلس .

ولا يجوز في كل حال أن رفض البرلمان مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء تخديه ثانية في دور الانعقاد نفسه (مادة ١٠٦ من الدستور) .

أحكام عامة

نص في مواد هذا الباب على قواعد عامة فينبغي فيها كيف تكون الإدارة العامة للمجلس (مادة ١٢٥) وذكر في (المادتين ١٢٦ و ١٢٧) كيف يشكل المجلس وفدا من قبله إذا است الحاجة إلى ذلك على أن تكون الرئاسة فيه للرئيس أو لأحد الزكيين في حيثه .

وقد ينشأ المادة ١٢٨ كيف تحصل الاستقالة من العضو وإلى من يجب تقديمها وأجازت المادة ١٢٩ تعديل أحكام اللائحة الداخلية إذا اقترح ذلك كتابة مشرة من الأعضاء .

تبت المادة الأولى كما يأتي :

مشروع اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ

المكتب الموقت

١ - عند افتتاح دور الانعقاد إذا لم يكن المجلس وليس ولا وكيل أو نائب كلامه تولي الرئاسة أكبر الأعضاء سنا وولى وظيفة السكرتيرين أربعة هم أصغر الأعضاء الحاضرين سنا من غير الملغون في انتخابهم ويكون من هؤلاء ومن الرئيس المكتب الموقت " .

حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك - من أين يعلم المجلس من حضرات الأعضاء ؟

حضرة المقرّر - موجود في كل دوسيه يان بمن كل عضو .

حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك - ولكن هذا البيان لم يوزع علينا .
حضرة المقرّر - موجود بالسكترية ويمكن الاطلاع عليه .
أخذت الآراء فأقر المجلس هذه المادة كما هي .
ثم تم على بعد ذلك :

الفصل في صحة نيابة الأعضاء

٢ - تمثال الملغون إلى جلسة مكونة من خمسة عشر عضواً يتجهيم المجلس بالاقتراح السري . ولهذا البعثة أن تشكل من بين أعضائها بلاناً فرعية لتحضير الأعمال أو سماع أقوال الشهود وطبقاً لأحكام قانون الانتخاب .

فضيلة الشيخ حسين وإلى - ما الحاجة إلى كلمة (في) الواردة في صدر العنوان ؟

حضرة المقرّر - لا بأس من حذفها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تناول هذا الفصل في المشروع الفصل في صحة نيابة الأعضاء ومع ذلك فقد قصر النص اختصاص البعثة على النظر في صحة نيابة الأعضاء الملغون فيهم دون غيرهم من لم يوجه إلى انتخابهم طعن وهنا عتاف لقانون الانتخاب لأن هذا القانون لم يقصر الفصل في صحة نيابة الأعضاء على من طعن في انتخابهم منهم بل جعله عاماً بالنسبة لجميع الأعضاء سواء منهم المليون والمختصرون .

ودليل على ذلك ما نص عليه في عنوان الباب الرابع من قانون الانتخاب وهو ما يأتي :

(في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية) .

فلاحظوا حضراتكم أن القانون لم يسن هذا الباب بالفصل في صحة نيابة الأعضاء الملغون فيهم بل جعل الأمر عاماً بتناول الفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء سواء من طعن فيهم ومن لم يطن فيهم من المليون وغير المليون وهذا واضح في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨ من قانون الانتخاب .

ربما قيل أن هناك إلهاماً في النص ولكنه إذا راجعنا المواد ٧٩ و ٧٧ و ٧٢ من ذلك القانون نتحقق بأجل يان أن القانون غفل لكم عن الفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء الملغون فيهم وغير الملغون فيهم .

وتلا المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧٢

مادة ٦٩ - إذا انتخب عضو أحد المجلسين فيأثرين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بمسألة أيام أن يقرر في المجلس أية المناشرين يريد أن يكون نائباً عنها . فلذا لم يفعل تولي المجلس ؛ رفق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٧٠ - كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضواً في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلس يريد الجلوس فلذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه والذي اعتبره وقع الاختيار عليه أن يظهر رئيس المجلس الآخر وهو من غير الخواص.

مادة ٧٢ - كل موظف أو مستخدم عام من أشهر إليهم في المادة السابقة انتخب أو من عضوا بأحد المجلسين يعتبر متعطلا عن وظيفته إذا لم يتنازل في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية وفي حالة القبول يملى حقه في المناش أو المكافأة على حسب الأحوال.

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفته من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة يعتبر أنه تنازل عن عضويته ويعلن جلسته خلوها من ذلك.

تقرر حضراتكم من هذه النصوص أن القانون لم يقصر أحكامها على الأعضاء الذين طعن في صحة نيابته بل جعلها حادثة وهذا يبين منه الجزم بأن القانون إنما أراد أن ينزل المجلس حق البعث في صحة انتخاب جميع الأعضاء ولا سيما يكون الشان إذا انتخب عضو في دائرتين مجلس الشيوخ وأراد أن يستعمل حقه في اختيار إحدى الدائرتين في ميدان النيابة الأيام التي حددها القانون ؟ كيف يحدد له مبدأ هذا الميدان إذا كان هذا العضو من غير الموظفين في انتخابهم ؟ وكيف يحدد المجلس مبدأ هذا الميدان لعل الأمر بالمعصية على ما في المادة (٧٩) من قانون الانتخاب ؟ ثم ماذا يكون الحال إذا انتخب أحد الأعضاء عضوا في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ في وقت واحد ؟ كيف يحدد له مبدأ النيابة الأيام التي يجب عليها أن يصرح فيها باختياره أحد المجلسين ؟

وإذا لم يظهر اختياره أحد المجلسين متى تنتهي الثانية الأيام التي يفترض باقتضائها اختياره مجلس الشيوخ ؟ ثم كيف يمكن تحديد مبدأ الثانية الأيام التي يجوز فيها لموظف انتخب نيابة أحد المجلسين أن يمارس وظيفته والنيابة ؟ لا يمكن مطلقا أن يقال أنها الثانية الأيام تنتهي من يوم الفصل في صحة انتخاب العضو أو بعد مضي خمسة عشر يوما أو بعد انعقاد البرلمان لأن مسألة المزايدة لها قيود ويترتب عليها سقوط حق فلا يراد فيها إلا بصر صريح.

يبين حضراتكم من ذلك أن نصوص القانون عامة تشمل الموظفين في انتخابهم ويظهر . ومع ذلك إذا سلمنا بأن القانون غامض في هذا الوضع فلا يمكن إلا التسليم بأنه لم ينظر علينا النظر في صحة انتخاب جميع الأعضاء فكيف نجزم على أنفسنا ما لم يحرمه القانون سيما وأن مجلس النواب قد استعمل هذا الحق ونحن أول من منه بذلك لأن بعض أعضائنا معينون ولا يقرب على توافر الشروط القانونية فيهم إلا نظر حضراتكم . نحن مطمئنون إلى هذه الوزارة والواقع أن حضرات الأعضاء المعيين قد سبقوا فراقا يذكر في هذا المجلس ولكن ماذا يكون الحال لو سلمت أنفسكم هذا الحق وتولت الأمر وزارة مستقلة وأرادت أن تتحكم فيكم باختيار الشخص لا تتوفر فيهم الشروط القانونية ؟ من الحق ألا نقول هذا الباب في وجوهكم إلى أبقوه مفتوحا لأنه ربما تمسك .

حضرة الشيخ محمد عبد الوهاب بك - خلاصة قول حضرة العضو أن المجلس يفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء غير استثناء . ولكننا إذا ابتعدنا النظرية التي وضعها د. شحاتة كثيرا من نصوص قانون الانتخاب لأن المادة ٧٩

من هذا القانون أوجبت تخديم الطعن في ميدان خمسة عشر يوما من إعلان نتيجة الانتخاب ولا مطلق الحق في هذا الطعن . وكذلك نصت على أن لكل ناخب الحق في طلب إبطال الانتخاب فإذا ما جاء أحد الناس وطعن في آخر من غير دائرته فاقبل لا أحدنا تأخيرا ولا أحد طعننا صحيحا . ثم إن كل طعن يجب أيضا أن يكون مصدقا عليه من إحدى المحاكم فالطعن الذي يتقدم على خلاف هذه القاعدة لا يكون قانونيا ويجب رفضه والأحكام النتيجة أن للمتصحب المطعون فيه بد فوات الميدان المقرر أو من غير ناخب أو بناء على عريضة غير مصدقة عليها يثبت مطلقا . وأما للمتصحب الذي لم يتقدم على حقه طعنا فيبقى مهلكا بسوء المجلس إلى النظر في صحة نيابته. أما القول بنموذ القانون فيما يتعلق باليوم الذي يبدأ ميدان الثانية الأيام فغيره عليه بأن مواد القانون نفسها مفسرة بعضها بعضا . وقصارى القول أن أحد الإطلاق في عبارة (في الفصل في صحة نيابة الأعضاء) مقصور على المطعون فيهم فقط . وإلا لكان في غير ذلك مزية للمتصحب المطعون فيه في المنصب الذي لم يترجعه إليه أي طعن خصوصا وأنه عند تشكيل لجنة خمسة عشر للنظر في الطعون تقرر أن يستبعد من أعضائها الأعضاء المطعون فيهم لأن أقل ما يترتب على نظرية التزليل أن يستبعد جميع خمسة عشر عضوا مرة واحدة واختيار أنه مشترك في صحة نيابته جميعا ولذلك أطلب أن لا ينظر إلا في صحة نيابة المطعون فيهم فقط .

حضرة محمد محمود خليل بك المقرر - أتى لأرى علا التأويل مادام النص صريحا لأن الفرض من عنوان الباب الرابع من قانون الانتخاب وهو (الفصل في صحة نيابة الأعضاء) لا يمكن أن ينصرف إلا إلى حالة وجود راع خاص بصحة النيابة فيقتصر على النظر فيه وحده بدليل ما جاءه آخر الفقرة السادسة من المادة ٧٩ المشار إليها على أن القانون نفسه راعى الترتيب في عمليات الانتخاب وقسمها قسمين وإياها وجعل لكل منها درجات ومواجد للنظر في مسائل الطعون أمام اللجان التي قضى بتشكيلها أمام محاكم الاستئناف أيضا فهو بذلك حافظ على حق كل ناخب في إبداء طعنه في كل مرحلة من تلك المراحل وإذا فكيف يجوز القول بأن المجلس حق العودة إلى النظر في مسألة انتهى الفصل فيها .

حضرة صاحب السعادة محمد جباري باشا - هذا بالنسبة للأعضاء المنتخبين .

حضرة المقرر - وبالنسبة للمعيين فإن المادة ٧٩ أجازت نظر المجلس في كل ما كان خافيا عليه من أمرهم فغلا إذا قل أمر أحد المعيين من ٤٠ سنة أو كان مستورا أو لم يستوف الصفات المشترطة للعضوية فلمجلس الحق في إسقاطه . ولهذا يكون الفرض من الفصل في صحة نيابة الأعضاء مقصورا فقط على الأعضاء المطعون فيهم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا هو الرأي الصحيح لأنه لو صح أن للمجلس حق النظر في صحة نيابة كل الأعضاء فإن الذي يعلى أمر الفصل فيها وقد أصبحوا جميعا غلا للنظر في صحة نيابته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن ماذا يكون الحال إذا كان الطعن موجها لجميع الأعضاء ؟

حضرة الشيخ محمد بن الرب بك — ولكننا لو أضفنا هذه الفقرة الى المادة الثانية لتناقض مدلولها مع مدلول المادة السادسة .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — المادة السادسة خاصة بالجلس لا بالجنة .

معالى الرئيس — يؤخذ رأى قيا اننا كانت هذه المادة تبقى على اصلها او تضاف تلك الزيادة اليها .

وهنا تقرر اضافة تلك الزيادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

« اذا كانت الطعون مبينة على مستندات وجب ضم هذه المستندات الى المرافض واذا كانت مبينة على وقائع مستتجة من تحقيقات ادارية او قضائية وجب على اللجنة ان ترجع الى هذه التحقيقات لتستخلص منها ما تراه مؤيدا او نافيا للطعن » .

معالى الرئيس — هل حضراتكم موافقون على نص هذه المادة ؟

موافقة عموما .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

« تقرر اللجنة بفصل الطعون وتقدم عن كل طعن تقريرا الى المجلس في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة وتضمن من بين اعضائها مقررا يكلف بمرض نتيجة عمل اللجنة على المجلس » .

حضرة لويس اخنوخ فانوس افندي — المادة طويلة ويكفي ان تكون سبعة ايام فقط .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — اذا تمت اللجنة عملها قبل خمسة عشر يوما فلا مانع من تقديم نتيجة عملها للمجلس .

حضرة لويس اخنوخ فانوس افندي — اقترح ان تكون المدة سبعة ايام فهناك في مجلس النواب تسعوا لجنة الطعون الى بلان فرعية كل منها تتألف من ثلاثة اعضاء وزعت عليها الطعون ويجعلوا المدة سبعة ايام فقط . فلو اننا جربنا على تلك القاعدة لكان لدينا خمس بلان فرعية تنظر كل منها في خمسة طعون .

حضرة الشيخ محمد بن الرب بك — لو اطلع حضرة العضو على امكانات اللجنة ورأى اننا كنا نشتغل في الصالح الى ما بعد الظهور ما نحن بومن الغروب الى ساعة متأخرة من الليل لنبذلنا ومع ذلك لم ننته من الطعون حتى الآن فآرى ان يبقى المدة كما هي .

معالى الرئيس — هل حضراتكم موافقون على نص المادة كما هو ؟

أصوات : تصاف صارة (لح اكثر) بعد صارة (خمسة عشر يوما).

معالى الرئيس — يؤخذ رأى على هذه الاضافة او على بقاء نص المادة كما هو .

أخذت الآراء وقروا وجلسوا فتقرر بالأغلبية الموافقة على نص المادة كما هو .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — هذا لا يمكن ان يحصل والا كان مثل القائل به كفى من يقول طلعت الشمس في جوف الليل .

حضرة المقرر — أما بالنسبة لما أبداه حضرة الشيخ حسن عبدالقادر من التاريخ الذي يجب مبدأ لصحة نابة العضو قاني آراءه وجبنا لأن المادة مبينة في هذه النقطة فهل يتجدي من اليوم الذي أصبح انتداب العضو فيه نائبا أو من يوم انعقاد المجلس لأول مرة . ومن رأي شخصي أن المدة يجب أن تتجدي من يوم انعقاد المجلس بالنسبة لمن لم يعلن فهم ومن يوم الفصل في الطعون بالنسبة للمطعون في صحة نياتهم وأذن فعند الثانية الأيام يكون من اليومين المذكورين .

حضرة لويس اخنوخ فانوس افندي — اتى أرى أن جميع الأعضاء مفروض صحة نياتهم الى يوم انعقاد المجلس لأول مرة فان لم يتقدم طعن في هذا اليوم في غير الطعون فهم كانت نياتهم صحيحة والا وجب على المجلس النظر في صحتها بأغلبية لاهل من على أعضائه . أما الطعون فهم فيالطبع تنظر بلجنة الطعون في صحة نياتهم وعلى كل حال فالجميع يشتركون في أعمال المجلس حتى يفصل في صحة نياتهم على الوجه المذكور . ولذلك اقترح أن يضاف الى المادة الثانية ما يأتي : (وتعتبر النابة صحيحة لكل من لم يعلن فيه في أول يوم لانعقاد المجلس) .

حضرة المقرر — هذا نص المادة (٩٥) من الدستور (تلاها) فهل نلتون أن المجلس ينظر في صحة نابة مائة ومائة عشر عضوا وتبين أعماله معلقة ثلاث سنين على أقل تحديدي حتى يفصل في أمرهم من أنه نظر في صحة انتخابهم من قبل .

حضرة حجة الفتاح وجاني افندي — اننا قانونا نذكر تكفلا بالنظر في الطعون والفصل فيها فأرجو سد هذا الباب . وعلى كل حال فان الهيئة عليا نحن الأعضاء المسمين موقوفة وإذا رأيت فيما عوجاجنا ففهموا طبقا لنص المادة ٧٨ سيما وقد وضع القانون مبادئنا لعلهم وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الانتداب .

حضرة حافظ بك عابدين — وألقى حضرة الزميل لأن نظرية الفصل في صحة نابة عموم الأعضاء لا تتفق مع روح المبادئ العامة ولا مع نصوص القانون إذ يشترط عليها ضوابط لا يجوز التي كتبها الأعضاء بغير نص قانوني .

معالى الرئيس — تأخذ الآراء بطريقة القيام والمجلس قيا اذا كان للمجلس حق النظر في صحة نابة جميع الأعضاء أو الطعون فهم فقط .

وهنا تقرر الموافقة على أن اختصاص المجلس بالنظر في صحة النابة خاص على الأعضاء الطعون فهم .

حضرة المقرر — يظهر أن المادة الثانية من مشروع اللائحة معلقة منها عند الطبع هذه الفقرة :

(من غير الأعضاء الطعون فهم) فأقترح اضافتها بحيث يصبح نصها هكذا :

« تحال الطعون على لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا يختصهم المجلس بالإقتراع السري من غير الأعضاء الطعون فهم إلح » .

رأيه في كل طعن فيقر صحة الانتخاب أو يقضى بطلانه . ويعلن الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقر المجلس صحة انتخابهم^{٢٠}

تقرر بالأغلبية الموافقة على ذلك .
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أقترح أن تصاف أيضا عبارة (بعد خروج العضو المطعون فيه) بعد عبارة (ويذكر المجلس رأيه في كل طعن).
حضرة محمد محمود خليل بك - أنا كنت تقصد بهذه العبارة عدم الاسما على العضو المطعون فيه بالفقرة الأخيرة من هذه المادة كغاية بذلك .
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أريد أن يظل العضو المطعون فيه جالسا في مكانه حتى يعلن الرئيس أسماء الأعضاء فيرى أن اسمه غير موجود فيهم ؟ هذه حالة لا تحفظ للعضو كرامته ولا يمكن أن يهينها أحد .
حضرة محمد محمود خليل بك - كما يحصل يا حضرة الأستاذ في الانتخابات .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يمكن أن يصرف عند الضرور في أخذ الآراء .

معالي الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما اقترحه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ؟

لم يوافق المجلس على هذه الإضافة .

كُتبت المادة السادسة وهذا نصها :

"لأعضاء المظعون في انتخابهم الاشتراك في فحص المظعون ولكن لا يجوز لأحدهم أن يصد رأيه في صحة انتخابه ولا في المبدأ الذي بني عليه الطعن في انتخابه"^{٢١}

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - أحارض في هذه المادة لأنه لا يوجد سبب يمنع العضو من حق الدفاع عن نفسه .

حضرة محمد محمود خليل بك - المقصود من هذه المادة أن العضو المظعون فيه له الحق في أن يشترك في المناقشة عند عرض الموضوع على المجلس حتى إذا جاء وقت أخذ الآراء لا يكون له الحق في إعطاء رأيه لأنه لا يجوز أن يكون خصما وحكما في آن واحد .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - أرى إضافة عبارة (عند الاقتراح) بعد عبارة (ولكن لا يجوز لأحدهم أن يصد رأيه) .

حضرة محمد محمود خليل بك - أحارض في هذه الإضافة وأرى أن لا فائدة فيها وهي لا تعطى معنى أكثر من المادة نفسها .

معالي الرئيس - ما رأي حضراتكم ؟

موافقة على النص الأصلي .

كُتبت المادة السابعة وهذا نصها :

"يرفع الرئيس إلى المجلس الأحوال التي يترتب عليها سقوط عضوية أحد الأعضاء طبقا لأحكام قانون الانتخاب ليسد قراره فيها .

وكذلك يرفع إليه الاستقالة التي تقدم من أحد الأعضاء ليرفع المجلس قبولها . وعند خلو محل يرفع الرئيس وزير الداخلية لياسر بانتخاب عضو بدل من خلا محله أو يتخذ الإجراءات لتعيين آخر إن كان من الأعضاء المسيحيين"^{٢٢}

حضرة حقل محمد بك - يجب أن يحدد لذلك معيار .

معالي الرئيس - ماذا حضراتكم ؟

موافقة على النص الأصلي .

وفي الساعة الثامنة ونصف مساء أعلن معالي الرئيس انتهاء الجلسة على أن تستقد غدا (٢٥ مارس سنة ١٩٢٤) في الساعة الخامسة بدد الظهر .

كُتبت المادة الخامسة وهذا نصها :

(يفصل المجلس في المظعون بعد اطلاعه على التقارير وسماح إيضاحات المقرر . ويذكر المجلس رأيه في كل طعن فيقر صحة الانتخاب أو يقضى بطلانه . ويعلن الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقر المجلس صحة انتخابهم) .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - أقتراح إضافة عبارة (ويذكر سماح أقوال العضو المظعون فيه) بعد عبارة (وسماح إيضاحات المقرر) .

معالي الرئيس - حضرة مقرر اللجنة يريد في حضرتك في هذا الموضوع .
حضرة محمد بك محمود خليل - أرجو حضرة العضو أن يرجع إلى نص

المادة الثانية (وتلا نصها) .

حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك - أرى أن يكون للعضو الحق في أن يستعين بمحام للدفاع عنه .

أصوات : لا . لا . لا .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - العضو في مقام المتهم . واللجنة تقوم بوظيفة النيابة العمومية . والمجلس هو القاضي . فيجب أن تكون للعضو فرصة للدفاع عن حقوقه وحقوق الذين انتخبوه لأهم آثاره منهم ووضعوا قهتهم فيه .

حضرة علي عبد الرزاق بك - يكفي أن العضو يدافع عن نفسه أمام اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هذه الزائدة التي يريدنا حضرة الزميل موجودة في نص المادة السادسة الآتية (وتلا نصها) فانفذ لا داعي لها مطلقا .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - المادة السادسة لا تخول للعضو المظعون فيه حق الدفاع عن نفسه وأرى أنه يجب تعديل هذه المادة أيضا والناظر له حقان حق يعلق بشخصه وحق يعلق بالذين انتخبوه فيجب أن يدافع أمام اللجنة وأمام المجلس من هذين الحقين .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - حق الدفاع حق مقدس فكيف نحرمون أحداكم حل فرض أن اللجنة ظلمت من أن يدافع عن نفسه أمامكم وأنتم للمرجع الأعلى خصوصا واللجنة عندها خمسة عشر والمجلس عنده ١٢٠ فالضامن فيه أكثر وما دام حق الدفاع حقا مقدسا ولم يمنعه القانون فيجب احترامه ولجنة مقرر جدول الدفاع من رأيا عند العضو المظعون فيه فيجب أن يكون له هو أيضا حق الدفاع عن نفسه .

معالي الرئيس - ما الذي تريد أن تضيفه على نص المادة ؟

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - أرى إضافة عبارة (ويذكر سماح أقوال العضو المظعون فيه) .

حضرة محمد محمود خليل بك - أرى أن يذلل على هذه العبارة (إذا طلب ذلك) .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أوافق على ذلك .

معالي الرئيس - ليحل نص المادة الخامسة مع الإضافة .

على النص مع التعديل كما يأتي :

المادة الخامسة

"يفصل المجلس في المظعون بعد اطلاعه على التقارير وسماح إيضاحات المقرر وبعد سماح أقوال العضو المظعون فيه أن طلب ذلك . ويذكر المجلس



مضبطة الجلسة الخامسة

المنعقدة حلثا يوم الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٤٢ (٢٥ مارس سنة ١٩٢٤)

معالي الرئيس — كل المناقشة التي حصلت في الجلسة الماضية مذكورة تفصيلا بالمضبطة .

علوى الجزار بك — المحضر بهذا الشكل يعتبر ناقصا والمقرر الذي يتكلم باسم اللجنة قال انه لا داعي للتفسير بعد خطاب دولة رئيس الوزراء فريد اثبات ذلك في المحضر .

معالي فتح الله بك — المناقشات كلها متفق بمضبطة الجلسة كلمة كلمة أما الذي يثب على الآن فهو المحضر الشامل خلاصة المناقشات وعند توزيع المضبطة ووجود خلاف فيها يمكن تصحيحه .

علوى الجزار بك — لا بد من التصديق على المحضر وزير أن يذكر فيه ذلك .

معالي الرئيس — كل ما يدور في الجلسة يذكر في المضبطة .

معالي فتح الله بك — المحضر الذي يصدق عليه لا يصح إلا حل خلاصة المناقشات أما المضبطة فيذكر فيها كل شيء بالتفصيل .

صدق على محضر الجلسة الماضية .

عمد محمود خليل بك مقرر اللجنة — في الجلسة الماضية تمرد بمسك المادة الأولى في مشروع اللائحة الداخلية أن يؤدي وظيفة السكرتيرين أربعة هم أصغر الأعضاء سنا . أفلا ترون أنه يحسن أن يحول أولئك السكرتيرين أعمالهم منذ الآن لأن المادة المشار إليها قد صدقت عليها فأصبحت قانونا .

معالي الرئيس — ما رأيكم ؟

السيد أبو حل — أرى الاعتراض حتى نخرج من التصديق على اللائحة .
أبراهيم سعيد باشا — يصدق على اللائحة ثم نتخذ .

معالي الرئيس — ما رأي المجلس ؟ هل تعين السكرتيرين الموقعين الآن أو نبقى ذلك إلى ما بعد التصديق على اللائحة ؟

الشيخ حسن عبد القادر وآخرون — بعد الانتهاء من اللائحة .

محمد محمود خليل بك — يلزم من الآن تعيين ثلاثة تم التصديق عليها وعلى ذلك يجب تعيين السكرتيرين الموقعين خصوصا وأن أعمال المجلس تستلحق ذلك .

اجتمع المجلس حلثا يوم الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا

وبعد أن أعلن معالي الرئيس افتتاح الجلسة توديت أسماء حضرات الأعضاء فريد طالبا حضرات : إبراهيم فرج أبو الجليل بك . الشيخ حل رمضان الطريحي . بهان نور باشا . حمد الباسل باشا . يوسف سابا باشا . محمد شفيق باشا . محمد طلعت حرب بك . الدكتور حبيب غياض بك . فهمي حنا وصفا بك . حسن رشوان حمادى بك ومحمود بسيروى اقتدى .

وقد اعتذر من أولئك الأعضاء حضرات : محمود بسيروى اقتدى لعدم إمكانه الحضور ومحمد طلعت حرب بك لإضرطاره المحضرون متأخرا عن موعد افتتاح الجلسة ومعالي محمد شفيق باشا فتيه لنهاية الساعة السادسة وقد حضر فضلا في الموعد المذكور . واعتذر حضرة حسن رشوان حمادى بك عن فتيه في الجلسة الماضية .

حبيب المصري بك سكرير عام .

على جدول الأعمال وهذا بيانه :

١ — تلاوة محضر الجلسة الماضية .

٢ — تلاوة ما قد يكون ورد من الاعتراضات والرسائل للمجلس .

٣ — تأليف لجنة لرفع الرد على خطاب العرش إلى حضرة صاحب الجلالة الملك .

(١) ما هو عدد الأعضاء الذين تتألف منه اللجنة ؟

(ب) انتخاب أولئك الأعضاء .

٤ — استمرار المناقشة في مشروع اللائحة الداخلية .
وقل محضر الجلسة السابقة .

الشيخ حسن عبد القادر — قبل انتهاء المناقشة في المحضر لاحظ أنه لم يذكر فيه أن مقرر لجنة الرد على خطاب العرش وهو معالي زكى أبو السعود باشا قال بعد خطبة دولة رئيس الوزراء أنه لا داعي للتفسير .

معالي الرئيس — ماذا تريد أن تصمم في المحضر ؟

الشيخ حسن عبد القادر — نطلب أن يذكر في المحضر أن المقرر أبى أنه لا داعي للتفسير بعد خطابة دولة سيد باشا وبمناقشته على جدول التفسير أصبح ذلك إجماعا .

إبراهيم سعيد باشا - ما دام المجلس لم يقرغ من التصديق على اللائحة فيجوز أن يرجع في رأيه في إحدى المواد .

معالى الرئيس - ما رأى المجلس ؟

الأعضاء - موافقون على أن يكون تعيين السكرتين بعد الفراغ من نظر اللائحة .

معالى الرئيس - المطلوب الآن تأليف لجنة لكي ترع إلى جلالة الملك رة المجلس على خطاب العرش .

محمد طوى الجزار بك - أقتح أن اللجنة التي انتخبنا لوضع الرد على خطاب العرش على التي تتولى رفع الرد لجلالة الملك وأن يضم إليها على عبد الرزاق بك .

معالى الرئيس - ما رأى حضراتكم ؟

محمد فهمى باشا - أرى أن تكون اللجنة مؤلفة من معالى الرئيس ومن ثلاثة أعضاء يحسن أن يكونوا أكبر الأعضاء سنا .

الشيخ حسن عبد القادر - إن في تكليف لجنة الرد على خطاب العرش منضيا إليها حضرة على عبد الرزاق بك رفع هذا الرد إلى جلالة الملك ما يفيد أنه لم يكن هناك خلاف على الرد وأن المشروع الذى عرضه على بك متفق مع مشروع اللجنة وهذا ظاهر لأن اللجنة من بادئ الأمر لم تتحول مطلقا مع تأليف خطاب العرش بكل معانيه ولم يغب عنها تأيد الوزارة ورجالها .

معالى الرئيس - هل ترون أن يبعد في رفع الرد إلى اللجنة الأصلية منضيا إليها على عبد الرزاق بك أو أن تولف لهذا الغرض لجنة أخرى من ثلاثة أعضاء ؟

السيد حسين القصصى - تختص لجنة لذلك .

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله وآخرون - اللجنة القديمة ومنها على عبد الرزاق بك .

معالى الرئيس - من موافق على هذا رأى الأخير ؟

لما أقرت أغلبية الأعضاء على هذا الاقتراح وقررت أن يكون الوفد برئاسة حضرة صاحب المعالى رئيس المجلس .

هذا حضر حضرة عبد الفتاح رجائى أئندى حيث كانت الساعة ٥ والنديقة ٣٠ .

معالى الرئيس - نقرأ المادة الثامنة من مشروع اللائحة الداخلية .

موسى نواد باشا - لم نقت من المادة السابقة .

معالى الرئيس - للمادة السابقة تليت في الجلسة الماضية وصلح عليها لعل ترون الرجوع إليها ؟

أغلبية الأعضاء - لا ، لا .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

(أ) بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء يشترع المجلس في انتخاب وكلائهم وأربعة سكرتيرين واثنين مراقبين ومن هؤلاء والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس .

واقفت الهيئة عليها .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

(٩) يتخبط هؤلاء الأعضاء بعمليات متتابعة الأولى للوكيلين والثانية للسكرتيرين والثالثة للمراقبين ويجرى الاقتراح بالقائمة .

واقفت الهيئة عليها .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

(١٠) يحصل الانتخاب بالأغلبية المطلقة فإن لم ينلها أحد من الأعضاء أعيد الانتخاب وتكفى فيه الأغلبية النسبية . وأذا تساوت الأصوات اقتصر بينهما .

واقفت الهيئة عليها .

تليت المادة ١١ وهذا نصها :

(١١) تنتهى مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين بانهاء دور الانقضاء ويجوز تجديد انتخابهم .

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - من رأى أن السكرتيرين والمراقبين لا ينبغي أن تنتهى مهمتهم بانهاء دور الانقضاء الذى انتخبوا فيه بل يجب أن يستمرؤا إلى بده دور الانقضاء التالى حتى ينتخب غيرهم وبذلك لا يحتاج إلى تعيين أصغر الأعضاء سنا في كل دور إلى دليل يؤيد اقتراحى وهو أن الدستور نص على أنه إذا طرأ طارئ لانقضاء الزمان وكانت المدة الباقية أكثر من عشرة أيام ولو يوم واحد يعتقد الجاهل القديم وأريد أن أطبق هذا على السكرتيرين والمراقبين .

معالى الرئيس - متى أنهم يستمرؤن في الدور التالى ؟

محمد محمود خليل بك - المفهوم بطبيعة الحال وبمجر اللائحة أنت الأعضاء المتصفين سكرتيرين تستمر مأموريتهم حتى الدور التالى وهذا إما أن يعاد انتخابهم أو ينتخب غيرهم . ففى الدور التالى لا يوجد سكرتيرين موافقون أبدا .

الشيخ حسن عبد القادر - يريد زينا الأستاذ الشيخ إبراهيم عطا الله أن يقول أنه يقتضى المادة الحالية إذا انتخب السكرتيرين في دور وانتهى هذا الدور في يومه مثلا فانه بموجب ذلك النص تنتهى مأموريتهم ولكن اقتراحه يضى إلى أن مأموريتهم تستمر إلى ما بعد انقضاء الدور التالى في نوفمبر مثلا .

عبد الفتاح رجائى أئندى - ذكر على عبد الرزاق بك البارحة أن من الصعب معرفة أصغر الأعضاء سنا . ويظهر أن حضرة الزميل الأستاذ الشيخ عطا الله أراد أن يقول لانه بدل المكتب المؤقت يستمر السكرتيرون إلى أن يحصل انتخاب جديدي في الدور التالى .

محمد محمود خليل بك - معنى هذا أنك تريد إلغاء المادة الأولى أو إعادة المناقشة فيها ؟

عبد الفتاح رجائى أئندى - معنى ذلك أن السكرتيرين يكونون لدور الانقضاء التالى .

(١٤) ينص السكريون بالاشراف على تحرير الحاضر وتناء الأسماء وقيد أسماء الأعضاء الذين يطالبون الفلك حسب ترتيب طلباتهم وأنبات التنبيهات بالمحافظة على النظام وتلاوة الإقرارات والتصديلات وأخذ مذكرات عن الإقترار والقرارات وهم مكفون على الصوم بما يدخل في اختصاص مكتب الإدارة .

والسكريون أن يشركوا في المناقشات بشرط أن يأخذوا مجالسهم بجانب الأعضاء .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٥ وهذا نصها :

(١٥) يقوم مقام الرئيس الوكيل الذي تال أكثر الأصوات عددا فلاناً تنيب هذا يقوم مقامه الوكيل الآخر وإذا غاب كلاهما كانت الرئاسة لأكثر الأعضاء الحاضرين سنا .

وإذا تنيب أحد السكريين فلرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سنا ليحل محله .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٦ وهذا نصها :

(١٦) لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب إدارة المجلس ولا يجوز انتخاب أحد أعضاء المكتب عضواً في لجنة الحسابات .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٧ وهذا نصها :

(١٧) يفتح الرئيس الجلسة ويعلن انتهاءها .

وطيه في آخر كل جلسة أن يبين بعد استشارة المجلس موعد انعقاد الجلسة المقبلة ويعلن بيان الأعمال التي تترض على المجلس ويجب أن يتلقى حينها البيان بقاعة الجلسة ويذكر في تذاكر الدعوة للناشرين .

الشيخ حسين وإلى — يفتح الرئيس الجلسة ويعلن انتهاءها " أقرح أن يقال "يرمين بعد استشارة المجلس انتهاءها" .

حل عبد الرزاق بك — تضاف بعد "يرمين انتهاءها" " بعد موافقة المجلس " .

محمد محمود خليل بك — حل موافقة المجلس تطلق على الانتهاء أو حل الانتهاء والاتفاق سنا ؟

الشيخ محمد بن العرب بك — أقرح أن يكون النص كالتالي : " يفتح الرئيس الجلسة وبعد موافقة المجلس يعلن انتهاءها " حتى لا تفسد البنية على الاثنين .

محمد محمود خليل بك — قد تمتعت حالة . ففرض أن المجلس اجتمع قانوناً ثم انصرفت غالبية أعضائه فكيف يأخذ الرئيس رأى المجلس والناظرين أغلبية لا يكونون هيئة المجلس .

محمد محمود خليل بك — وما فرك في المادة الأولى وقد صدق عليها ولا يمكن الرجوع فيها ؟

عبد الفتاح رجائي أفتدى — أنا أقول رأى زميل .

فقرر المجلس إلغاء المادة على أصلها .

تليت المادة ١٢ وهذا نصها :

(١٢) متى تم تشكيل المكتب يحيط الرئيس به الملك ويجلس النواب علناً .

الشيخ حسين وإلى — عبارة هذه المادة غير صحيحة في الحرية والصواب " يلفه " أو " يمرض " بل " يحيط به " .

معلل الرئيس — ما هي الصيغة التي تقترحها ؟

الشيخ حسين وإلى — " متى تم تأليف المكتب يمرض الرئيس ذلك حل الملك ويبلغه مجلس النواب " .

سعيد فهمي الزوي بك — ولم التغير ؟

عبد العزيز رضوان بك — أقرح الإلغاء تأليف المكتب للحكومة أيضاً . لويس أفرنجي فانوس أفتدى — أعارض في ذلك لأن الملك هو السلطة التنفيذية .

محمد محمود خليل بك — يوجد الآن نصان النص الجديد وهو " متى تم تأليف المكتب يمرض الرئيس ذلك حل الملك ويبلغه مجلس النواب " والصيغة الأصلية .

أموات عديدة — الصيغة الأصلية .

الشيخ حسين وإلى — قد يفرق بعض الناس بين كلمتي " يمرض " و " يلف " بحسب الاصطلاح ومرف الناس قد يرددون بكلمة " يمرض " ما يقتضى التصديق وبكلمة " يلف " ما لا يراد التصديق عليه .

محمد محمود خليل بك — حل يريد الأستاذ إنذ أن يصدق الملك على تأليف المكتب ؟

الشيخ حسين وإلى — الفرض لا يلغ لا الفرض الذي يستلزم التصديق .

وافق المجلس على النص الأصل للمادة .

تليت المادة ١٣ وهذا نصها :

(١٣) ينص الرئيس بالمحافظة على نظام الجلسات ويراقب مراعاة تصرفات اللامعة الداخلية ويأذن الكلام ويوجه الأسئلة ويمن نتيجة الإقترار وينطق بالقرارات التي يصدرها المجلس ويحكم باسم المجلس وطبقاً لرغبته .

وليس الرئيس أن يشترك في المناقشة إلا إذا كان الفرض إضبايح السؤال ولغت النظر إليه . أما أنا أراود المناقشة في موضوع فيجب عليه أن ينادر كرسية فلا يرد إليه إلا بعد أن تنتهي المناقشة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٤ وهذا نصها :

تصبح الفقرة كالتالي : "إذا قرر المجلس قبول الاعتراض وجب على المكتب أثناء الجلسة أو في الجلسة التالية على الأكثر تعديل صيغة المحضر طبقاً لقرار المجلس" لأن مجرد التبرع لا يكفي .

سأل الرئيس - هل توافقون على هذا التعديل ؟
وافق المجلس على المسألة بعد إدخال التعديل الذي اقترحه حضرة محمد مز العرب بك فأصبح نصها كما يأتي :

(١٩) يثل محضر الجلسة السابقة عند افتتاح الجلسة ولكل عضو الحق في الاعتراض على صيغة المحضر بعد ثلاثة مباشرة فإذا اعترض أحد الأعضاء ولم يقتنع بإيضاحات السكرتير عرض الرئيس الأمر على المجلس .

وإذا قرر المجلس قبول الاعتراض وجب على المكتب أثناء الجلسة أو في الجلسة التالية على الأكثر تعديل صيغة المحضر طبقاً لقرار المجلس .

وإذا انتهت الجلسة بدون أن يقدم اعتراض على صيغة التحرير يثبت المحضر مصداقاً عليه من المجلس .

ثبت المسألة ٢٠ وهذا نصها :
(٢٠) يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكرتيرين توقيعاتهم على محاضر الجلسات طنية كانت أو سرية بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة ثم يهدي في سجل يوقع عليه الرئيس والسكرتيرين أيضاً .

وافق المجلس عليها .
ثبت المسألة ٢١ وهذا نصها :

(٢١) إذا رضى عشرة من الأعضاء باستعمال حقهم في طلب انعقاد الجلسة بجهة سرية علماً بنص المسألة ٩٨ من الدستور وجب عليهم تقديم طلبهم مكتوباً للرئيس وموقعاً عليه منهم ثم يهدي استأذنيهم في محضر الجلسة .

وافق المجلس عليها .

ثبت المسألة ٢٢ وهذا نصها :
(٢٢) للمجلس أن يقرر عدم تحرير محضر لجلساته السرية .

وافق المجلس عليها .
ثبت المسألة ٢٣ وهذا نصها :

(٢٣) يحيط الرئيس المجلس علماً بما يرد إليه من الرسائل والخطابات ويخبرها من المكاتبات إلا ما كان غير توقيعي .

وافقته الهيئة عليها .

ثبت المسألة ٢٤ وهذا نصها :
(٢٤) لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يقر اسمه أو يطلب الكلام ويأذن له الرئيس بالكلام في كلتا الحالتين .

وافقته الهيئة عليها .

ثبت المسألة ٢٥ وهذا نصها :
(٢٥) يحلى الإذن بالكلام حسب الترتيب في القيد أو في الطلب ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب إلا لأجل تداول الكلام في موضوع الاقتراح المطروح للبحث ومع ذلك فله صاحب الاقتراح والسكرتير أن يسمع أقوالهما متى طلبا .

ويجب أن يكون المتكلم واقعاً ولا يجوز له أن يوجه كلامه لغير الرئيس أو هيئة المجلس .

إبراهيم نور الدين بك - المقصود من هذا التعديل ألا يكون المجلس مهيئاً حتى يعلن الرئيس انتهاء الجلسة من غير أن يشارك معه الأعضاء والرائي وهذا الاقتراح لا غبار عليه .

على عبد الرزاق بك - أرى أن توضع كلمة موافقة في الفقرة الثانية بدل كلمة استشارة لأن الاستشارة غير ملزمة .

سأل الرئيس - هل توافقون على أن يكون نص المسألة بعد التعديل كالتالي :

"يفتح الرئيس الجلسة وبعد موافقة المجلس يعلن انتهاءها ويعلن في آخر كل جلسة بعد موافقة المجلس موعد انعقاد الجلسة المقبلة الخ"

قرر المجلس الموافقة على هذا النص الأخير .

ثبت المسألة ١٨ وهذا نصها :

(١٨) في الساعة المحددة لانتحاب الجلسة يجوز للرئيس أن يأمر بإنهاء الاجتماع فإذا تبين أن عدد الأعضاء الحاضرين لا يكفي لانتخاب المجلس يبادى انتهاء بعد رجوعه ثم يعلن افتتاح الجلسة أو تأجيل انعقادها لعدم تكامل الأعضاء ويحدد أسماء الأعضاء الذين يتحققون عن الحضور مع التبرع بمن تحققت غير الإذن وبدون إخطار .

وإذا تبين أثناء انعقاد الجلسة أن عدد الأعضاء الحاضرين ليس كافياً لصحة المناقشة يعلن الرئيس انتهاء الجلسة ويحدد موعد الجلسة المقبلة بعد قيد أسماء الأعضاء الحاضرين في محضر الجلسة .

محمد السيد أبو حل باشا - يزعم أن مجرد عدد الأعضاء الذي يكون به الاجتماع قانونياً باعتبار النصف زائد واحداً .

محمد محمود خليل بك - هذا متصوص عليه في الدستور وفروض فينا أننا نعرف ما فيه .

سيد فهمي الزوي بك - ألا يكفي بوجود دفتر على باب الحجرة ليدل الإجماع على ذلك اقتصاد في الوقت ؟

سأل الرئيس - وافق المجلس على المسألة كما هي .

ثبت المسألة ١٩ وهذا نصها :

(١٩) يثل محضر الجلسة السابقة عند افتتاح الجلسة ولكل عضو الحق في الاعتراض على صيغة المحضر بعد الثلاثة مباشرة فإذا اعترض أحد الأعضاء ولم يقتنع بإيضاحات السكرتير عرض الرئيس الأمر على المجلس .

وإذا قرر المجلس قبول الاعتراض وجب على المكتب أن يشرع أثناء الجلسة أو في الجلسة التالية على الأكثر في تعديل صيغة المحضر طبقاً لقرار المجلس . وإذا انتهت الجلسة بدون أن يقدم اعتراض على صيغة التحرير يثبت المحضر مصداقاً عليه من المجلس .

الشيخ محمد مز العرب بك - توجد في الفقرة الثانية من هذه المسألة كلمتان لا لزوم لهما فأرى حذفهما وهما : "أن يشرح" و "في"

(٢٦) يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه للرد على مسألة شخصية أو بقصد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة ، ومع ذلك فليس لهذا العضو أن يطلب الكلام إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه .

فوافقت الهيئة عليها .

تليت المادة ٢٧ وهذا نصها :

(٢٧) يجب على المتكلم أن لا يخرج عن الموضوع ولا عما يؤيد رأيه فيه وأن لا يكرر ما قاله غيره . فلما حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

فوافقت الهيئة عليها .

تليت المادة ٢٨ وهذا نصها :

(٢٨) لا يجوز مقاطعة أي عضو في أثناء كلامه إلا إذا كان الفرض من ذلك لفت نظره إلى مراعاة أحكام اللائحة ولا يستعمل هذا الحق غير الرئيس .

فوافقت الهيئة عليها .

تليت المادة ٢٩ وهذا نصها :

(٢٩) لا يجوز استناد سوء النية أو الخوض في الشخصيات أو المظاهرة بشيء يحل بالنظام .

فوافقت الهيئة عليها .

حضره محمد محمود خليل بك - قبل البدء في تلاوة المادتين ٣٠ و ٣١ أريد أن أوضح الفكرة التي بيئت عليها هاتان المادتان فإن المادة للهيئة في أغلب المجالس التالية هي أنه إذا خالف أحد الأعضاء النظام أو لم يراع أحكام اللائحة اقتضت الهيئة تحريم إجراءات تأديبية تقابل في بعض الأحيان الإخراج من الجلسة وقد رأينا أن هذه الإجراءات لا تتفق مع كرامة أعضاء مجلس الشيوخ فاتفقنا ما هو مقرر باللائحة الداخلية للمجلس البلجيكي التي أكتفت بالفتية على الخلفاء وإيماث التنبية في المحضر .

تليت المادة ٣٠ وهذا نصها :

(٣٠) إذا خرج المتكلم عن الموضوع كان الرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك . فلما لفت الرئيس المتكلم إلى عدم التفرج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفت نظريين أن يستشير المجلس فيما إذا كان يسمح له بالإستمرار في الكلام ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة ويؤخذ الرأي عنه بالقيام والجلوس .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٣١ وهذا نصها :

(٣١) إذا أخل أحد الأعضاء بنظام الجلسة فاداه الرئيس بإسمه ونبيه إلى ذلك ، فلما أترضض بإخذ الرئيس رأى المجلس ، فلما أقر التنبيه أتمت في محضر الجلسة .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٣٢ وهذا نصها :

(٣٢) إذا أخلل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادة أمان مزبه على إيقاف الجلسة ، فإن لم يعد النظام يوقف الرئيس الجلسة مدة ساعة من الزمان

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - كلمة " يعلى الإذن " قيد شيئا من المحنة من الرئيس فاتفق أن يقال " يؤذن بالكلام " .

حضره صاحب المعالي الرئيس - هذه مادة تخصني فلا يمكن أن أبدي رأيا فيها .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبيل - كلمة " يؤذن بالكلام " في المادة السابقة تشعرا أيضا أن هناك محلا للأذن بالكلام أو رفض الأذن به فيجب أن يكون لكل من طلب الكلام أن يتكلم .

حضره محمد محمود خليل بك (مقرر اللجنة) - نتيجة هذا أن الجلسة تكون فرضي مع أنه ظاهر من المادة أن يكون لكل من قيد اسمه الحق في الكلام حسب الترتيب في القيد أو في الطلب وليس للرئيس أن يجمع ، وإنما لكي يكون هناك نظام في الجلسة ينظر الرئيس في ترتيب قيد الأسماء المطروح أمامه ويسمى كل صاحب دور حقه في الكلام والا اضطررنا أن نتناقش في الترتيب أيضا .

أصوات - تبقى المادة على أصلها .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبيل - نحن الآن أمام رئيس يحترم كل عضو ولا نعرف ماذا تكون الحال في المستقبل .

حضره محمد محمود خليل بك (مقرر اللجنة) - هناك مواد بعد ذلك تمنع تسلط الرئيس ومتبوض فيها على أنه واجب على الرئيس أن يستشير المجلس دائما قبل أن يجمع عضوا من الكلام .

حضره لويس أخنوخ فانوس أفندي - هذه الفقرة لا تعيد أن الرئيس ملزم بإعطائه الإذن بالكلام يعني أنه يجب أن يؤذن الرئيس العضو بالكلام حتى يمكن أن يتكلم فلما أراد الرئيس معه لا يؤذن له .

حضره محمد محمود خليل بك (مقرر اللجنة) - سنأتي مواد بعد ذلك تعيد أن الرئيس ليس له أن يجمع العضو من الكلام إلا بعد استشارة المجلس .

أصوات كثيرة : تبقى المادة على أصلها

حضره لويس أخنوخ فانوس أفندي - نحن واقفون من أن معاليريسا سيؤدي وظيفة بما يرضي المجلس .

حضره محمد محمود خليل بك (مقرر اللجنة) - أسمع لي أن أقول بأن المناقشة في هذه المادة حقيرة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - النص الوارد في المادة هو على سبيل الوجوب فلماذا هذه الضجعة ولا ضرر من إبقاء المادة على أصلها ؟

حضره محمد محمود خليل بك مقرر اللجنة - أضف إلى ذلك أن المادة ٢٤ صودق عليها وطلب ثلاثتها فليت .

أصوات كثيرة : تبقى المادة على أصلها .

ثم أخذت الآراء من إبقاء المادة على أصلها أو تعديلها فتقرر بأغلبية على أصلها .

تليت المادة ٣٦ وهذا نصها .

فوافق المجلس عليها .

رفضت الجلسة للاسراع حيث كانت الساعة ٦ والدقيقة ١٨ مساء .

أعيدت الجلسة الساعة ٦ والدقيقة ٥٢ وتليت المادة ٣٨ وهذا نصها :

أخذ الآراء

(٣٨) يكون الاقتراح على القوانين في مجموعها بالبند بالامم ويصوت حال . وفيها عند ذلك تعطى الآراء بالقيام والجلوس ما لم يطلب خمسة من الأعضاء أخذ الآراء بالبند بالامم .

حضرة سعيد الروبي بك - أطلب من حضرة المقرر أن يبين لنا السبب في أخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذه الطريقة قررها الدستور في المادة ١٠١ وبالرجوع إليها يتبين أنها طائفة الآراء يكون بالتصويت فيها أو بطريقة القيام والجلوس إلا أنها يختص بالقوانين عموماً فإن الآراء تعطى دائماً بالمناقشة على الأعضاء بأسمائهم ، ولذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس أخذت الآراء بالبند بالامم .

حضرة سعيد الروبي بك - تقول الآن إذا تم أخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس فليس للمجلس أن يأخذ الآراء بالمناقشة بالامم .

حضرة محمد محمود خليل بك - إذا أراد بعض الأعضاء أن يأخذوا من نتيجة أخذ الآراء مطلب خمسة منهم أخذ الآراء بالمناقشة بالامم فيطرح الرئيس الأمر على المجلس .

فوافق المجلس على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة (٣٩) وهذا نصها :

٣٩ - يحصل البند بالامم حسب ترتيب الحروف الهجائية ويبدأ باسم العضو الذي يمين طريق القبة .

السيد حسين الفصحي - ما هي الحكمة في اتباع طريقة القبة في تعيين العضو الذي يبدأ باسمه ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - الحكمة في ذلك أننا لو أخذنا بالبند على الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية كان العضو الذي يتبعه اسمه يجرف (الألقاب) كسماتة إبراهيم سعيد باشا مثلاً يعطى صوته في الأول دائماً وهذا قد يكون في ذاته مما لا يستحسن ، فلذلك لذلك ودفعاً لمطلة التأثير على الأعضاء اتبعت طريقة القبة لتعيين العضو الذي يبدأ بأخذ رأيه فما على الرئيس إلا أن يأخذ كتاباً مثلاً ويضعه ويأخذ أول كلمة تقع تحت نظره فإن كانت مبتدئة بإله نادى على الأسماء ابتداء من هذا الحرف وإذا كانت مبتدئة باليمين نادى على الأسماء مبتدئاً بجرف اليمين وهلم جرا .

فوافق المجلس على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٤٠ وهذا نصها :

(٤٠) إذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس يبدأ أخذها بصورة عكسية فلذا وجد الشك للمرة الثانية في أخذ الآراء بالبند بالامم . فوافق المجلس عليها .

ويصرف الأعضاء من القاعة وبعد اقتضاء الساعة ينقذ المجلس من نقضه، ويمكن إعادة الجلسة قبيل ذلك إذا رأى الرئيس أن السكون عاد إلى نصابه .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٣٣ وهذا نصها :

(٣٣) لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك، ويستثنى من هذا الحكم صاحب الاقتراح وقرر اللجنة .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٣٤ وهذا نصها :

(٣٤) يجوز دائماً طلب الاذن بالتكلم في الأحوال الآتية :

(أولاً) إبداء البغض وعدم المناقشة . (ثانياً) طلب التأجيل . (ثالثاً) إقامة الدليل على أن موضوعاً آخر يجب الفصل فيه قبل الموضوع المطروح للبحث . (رابعاً) لفت النظر إلى مراعاة أحكام الأنظمة . (خامساً) تصحيح واقعة مدعى بها . (سادساً) الرد على مسألة شخصية .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يقترب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراح عليها .

حضرة لويس أغنوخ قافوس أفندي - أطلب أن يضاف إلى الأحوال الستة الواردة في هذه المادة حالة سابعة وهي :

أنه يجوز لكل عضو أن يطلب انقضاء باب المناقشة وأخذ الآراء على الموضوع المطروح .

حضرة محمد محمود خليل بك - سيأتى ذلك فيما بعد .

فوافق المجلس على المادة كما هي .

تليت المادة ٣٥ وهذا نصها :

(٣٥) إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الاذن بالتكلم ينادى الرئيس انقضاء باب المناقشة وإذا طلب خمسة من الأعضاء انقضاء باب المناقشة يأخذ الرئيس رأى المجلس في ذلك ويجوز لكل عضو أن يتكلم تأييد هذا الطلب أو للاعتراض عليه .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٣٦ وهذا نصها :

(٣٦) التفرقة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا يكون الإقرار من المجلس بأنه على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي على تقديمه فإن قدم أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٣٧ وهذا نصها :

(٣٧) إذا تراءى للرئيس أن شروطاً أو وجبة ليس من اختصاص المجلس نه على مقدمه بعدم التكلم فيه ، فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص وعليه ويكون البحث في ذلك سرراً أو علناً فإن كانت الجلسة سرية تعقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال .

(٤٧) يجب الوزير على السؤال في الجلسة المعنية ألا أذا قررت الهيئة الاستجواب ووافقها الوزير .

حضرة الشيخ عل مروان - لا يوجد بجواب محدد في المادة يجب على الوزير الحضور فيه وقد يتفرع له بذلك ما يمكنه من عدم الاهتمام بالحضور .

حضرة محمد محمود خليل بك - الوزير الذي يفتل ذلك يفقد ثقة المجلس وهذا لم يحصل في المجالس التالية .

حضرة السيد حسين القصبي - تلاص المادة وقال أية هيئة مقصودة بكلمة الهيئة الواردة في المادة ، هيئة الوزراء أو هيئة المجلس ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - هيئة مجلس الشيخ .

حضرة السيد حسين القصبي - ولماذا موافقة الوزراء ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا وارد في الدستور .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اذا لم يوافق الوزير على الاستجبال فما العمل ؟

حضرة لويس أجنوخ فانوس افندي - اذا اوافق على هذا السؤال .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا اقتراح على نص وارد في الدستور .

فوافق المجلس على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة (٤٨) وهذا نصها :

(٤٨) العضو الذي وضع السؤال أو يستوضح الوزير بعد الإجابة مرة واحدة .

فوافق المجلس عليها

تليت المادة ٤٩ وهذا نصها :

(٤٩) على العضو الذي يريد أن يستجوب واحدا أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بياناً مكتوباً بموضوع هذا الاستجواب فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان في الجلسة ويحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل إلا اذا رأى المجلس الاستجبال ووافقته الوزير .

حضرة لويس أجنوخ فانوس افندي - اطلب أن لا تبقي بموافقة الوزير ثم أن يجاد اثنتا عشرة أياماً أكثر من اللازم .

حضرة محمد محمود خليل بك - ارجو حضرة العضو أن يقرأ نص المادة ١٠٧ من الدستور وأمر ملكي الرئيس بتلاوتها فليت وهذا نصها :

" لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا يجرى للمناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في حالة الاستجبال وموافقة الوزير " .

حضرة لويس أجنوخ فانوس افندي - للمادة عمل أن لا يجرى مناقشة إلا بعد ثمانية أيام فلما كان هناك سؤال لا يحتاج إلى مناقشة فلا حاجة لتكملة أيام .

تليت المادة ٤١ وهذا نصها :

(٤١) يجب على كل عضو ابتداءً من كل موضوع يمرض الاقتراع ولا يجوز الاعتناع من أصالة الرأي إلا لأسباب يجب إبدائها .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٤٢ وهذا نصها :

(٤٢) يبرر الموضوع عن رأيه بكلمة "نعم" أو "لا" .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٤٣ وهذا نصها :

(٤٣) انتخاب الأشخاص يكون دائماً بالاقتراع السري .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٤٤ وهذا نصها :

(٤٤) يتولى الرئيس والسكريترين إحصاء الأصوات وتقرير نتيجةها .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٤٥ وهذا نصها :

(٤٥) يعلن الرئيس نتيجة أخذ الآراء .

فوافق المجلس عليها .

حضرة صاحب المآلى محمد شفيق باشا - اطلب أن يعمل المجلس من الآن بكلمة المواد التي وافقت عليها من هذه اللائحة .

حضرة صاحب المآلى الرئيس - سبق للمجلس أن قرر السير على الحالة الحاضرة حتى تم الموافقة على اللائحة بإجماعها .

حضرة محمد محمود خليل بك - انضم إلى رأى ملكي شفيق باشا .

أصر المجلس على قراره الأول .

تليت المادة ٤٦ وهذا نصها .

الأسئلة والاستجوابات

(٤٦) على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً إلى الرئيس ويجب أن يكون النص مقصوداً عن الوقائع التي تجعله مقصوداً وعلى الرئيس أن يقرأ بشره بالهيئة الرسمية وادجابه بمعدل أعمال اليوم الذي تحصل فيه الإجابة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اطلب أن يضاف لفظة "واحدة" قبل كلمة "الوزراء" الواردة في المادة حتى لا يتوهم أن السؤال يجب أن يوجه إلى الوزراء جميعاً دفعة واحدة .

أصولت - تبقى للمادة على أصلها .

حضرة صاحب المآلى الرئيس - لم يتفرع أحد على نشر السؤال بالهيئة الرسمية ، فهل أتم موافقون ؟

فوافق المجلس على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٤٧ وهذا نصها :

فوافق المجلس على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٥٠ وهذا نصها :

(٥٠) لا يجوز تحديد موعد المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالأموال المالية لمدة تتجاوز الشهر .

فوافق المجلس عليها .

تليت المادة ٥١ وهذا نصها :

(٥١) يبدأ المستعجب بشرح الموضوع ثم يجيب عضو الحكومة ويشارك الأعضاء في المناقشة بشرط أن لا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لماذا اشترط أن لا يزيد عدد المناقشين على أربعة ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - ذلك لأن المناقشة هي مع هيئة الوزارة فلا بد من تحديد عدد من الأعضاء يتولى المناقشة وقد حددناه بأربعة فلما وجد بعد المناقشة أن لدى أعضاء آخرين أسيايا مهمة للاستمرار في المناقشة فما على الهيئة إلا أن تسمح أقوالهم ويحدد مناقشة أخرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الأعضاء لا يتكلمون كلهم دفعة واحدة فلا مضايقة في هيئة الحكومة من اشتراك الجميع في المناقشة .

حضرة محمد محمود خليل بك - لمعطس عند الحاجة أن يقرر استمرار المناقشة تقسمت المناقشة ، وأما فلا رأى أن الموضوع استوفى يقرر اقتضال باب المناقشة .

فوافق المجلس على المادة كما هي .

تليت المادة ٥٢ وهذا نصها :

الليجان

(٥٢) عند افتتاح كل دور من أدوار الاعتماد المادية وبعد تشكيل المكتب يتعقد المجلس بلانا دائمة للأموال الآتية :

- (١) لجنة للأموال المالية .
- (٢) لشؤون الخارجية .
- (٣) المالية والتجارة والصناعة والجمارك .
- (٤) التعليم .
- (٥) المعارف .
- (٦) الأشغال .
- (٧) الزراعة .
- (٨) المواصلات .
- (٩) البحرية والبحرية والطيران والسودان .
- (١٠) الصحة .
- (١١) للأوقاف والمجاهد الدينية .
- (١٢) لفحص الاقتراحات والمعارض .

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك - أقترح أن تضاف كلمة (التباين) بعد عبارة (بعد تشكيل المكتب) .

حضرة المقر - أوافق على ذلك .

حضرة صاحب السعادة ميشيل أيوب باشا - أرى أن يصح على أن تكون لجنة المواصلات على اتصال بلجنة المالية والزراعة وأن تكون لجنة الأشغال على اتصال بلجنة الزراعة .

حضرة المقر - مانا يقصد سعادة ميشيل أيوب باشا من إيجاد هذا الاتصال ؟

حضرة صاحب السعادة ميشيل أيوب باشا - أقصد أنه إذا عرض مشروع على لجنة المواصلات فهذه اللجنة تعين عليها قبل أن تبت في الأمر أن تأخذ رأى بلتي المالية والزراعة لأنه يدخل في اختصاص بلتي المواصلات ما يتعلق بشؤون السكك الحديدية والخطوط والقطارات وغيرها مما يتصل بالأموال التجارية والزراعية .

حضرة المقر - هل يقصد حضرة العضو أن يكون أخذ الرأي إلزاما ؟

حضرة صاحب السعادة ميشيل أيوب باشا - أظن ذلك .

حضرة المقر - هل تضم الليجان في هذه الحالة الى بعضها ؟

حضرة صاحب السعادة ميشيل أيوب باشا - لا بأس .

حضرة صاحب المحال الرئيس - اضرب لنا مثلا .

حضرة صاحب السعادة ميشيل أيوب باشا - يحسن مثلا في المشاريع الخاصة بزيادة الرسوم على الموانئ أن يؤخذ رأى اللجنة المالية .

حضرة المقر - اذا كان هذا هو المقصود فإن المادة ٩٤ من اللائحة الداخلية تقضي بأن كل ما يحتاج في تنفيذه الى اعتمادات مالية يحال الى اللجنة المالية .

حضرة صاحب السعادة ميشيل أيوب باشا - هذا ملادة تشير الى المشاريع التي تحتاج الى اعتمادات وأنا لا أتكلم عن ذلك وأنا أتكلم عن زيادة الرسوم .

حضرة المقر - يترك الرأي لهذا الأمر الى اللجنة المحال عليها المشروع فاننا رأيت الرجوع الى لجنة أخرى فليها ذلك .

حضرة عبد القادر الوزني بك - فم يترك ذلك للجنة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرى أن يمرض على حضرات الأعضاء عند تشكيل الليجان بيانات كافية عن مؤهلات كل عضو حتى ييسر اختيار أعضاء الليجان بمن يؤهلهم بمعلوماتهم للعمل فيها .

حضرة المقر - تناولت اللائحة هذا الموضوع في مادة أخرى لم تصل اليها بعد .

حضرة لويس أغنيو فافوس افندي - أقترح أن يشكل للظرفي شؤون السودان بلتي خاصة أو أن تخصص بذلك لجنة الأمور الداخلية لأن الأسرة تعتبر السودان جزءا متما مصر .

حضرة المقر - السودان تابع رسميا لوزارة الحربية وأعماله خاصة بها . ويحكم هذا النظام استلظرت اللجنة أن تنوب بشؤون اللجنة الخاصة بوزارة الحربية .

حضرة لويس اخنيخ فانوس افندى - هذا النظام وضع بمناسبة اتفاقية السودان .

حضرة المقر - يجب الأخذ بهذا النظام حتى تنهى المناقشة .

حضرة لويس اخنيخ فانوس افندى - يجوز أن يعتبر ذلك اعترافا باتفاقية السودان .

أصوات : لا .

قرر المجلس بقاء المادة على أصلها مع إضافة كلمة (التاني) بعد عبارة (وبعد تشكيل المكتب) فأصبح نصها هكذا :

اللجان

(٥٧) عند افتتاح كل دور من أدوار الانقضاء العادية وبعد تشكيل المكتب التاني ينتخب المجلس بلجاناً دائمة للأمر الآتية :

- (١) لجنة للأمر الداخلية .
- (٢) للشؤون الخارجية .
- (٣) المالية والتجارة والصناعة والجرارة .
- (٤) الصحافية .
- (٥) المدارس .
- (٦) للأشغال .
- (٧) للزراعة .
- (٨) للمواصلات .
- (٩) للبرية والبحرية والطيران والسودان .
- (١٠) للصحة .
- (١١) للأوقاف والمعاهد الدينية .
- (١٢) لمخصص الاقتراحات والمرائض .

تليت المادة ٥٣ من المشروع وهذا نص :

(٥٣) تتكون كل لجنة من هذه اللجان من تسعة أعضاء .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٥٤ وهذا نص :

(٥٤) ينتخب المجلس أعضاء هذه اللجان بطريق الاقتراع بالتألفة وتكفي لها الأغلبية النسبية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٥٥ وهذا نص :

(٥٥) لا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث بلان في وقت واحد .

حضرة الشيخ محمد مز العرب بك - أقتراح أن لا ينتخب العضو في أكثر من بلتين .

قرر إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٥٦ وهذا نص :

(٥٦) يجوز للمجلس أن يمين بلاناً أخرى لأغراض يمينها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٥٧ وهذا نص :

(٥٧) تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ومكتبراً يقوم بأعمال سرارية اللجنة بمبادرة أحد موظفي المجلس . وإذا غاب الرئيس أو المكتبر تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٥٨ وهذا نص :

(٥٨) توكّل المجلس حق رئاسة اللجنة التي هو عضو فيها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٥٩ وهذا نص :

(٥٩) إذا تتيب أحد أعضاء اللجان بدون عذر خمس جلسات متوالية أعلن الرئيس المجلس بخلو المركز لانتخاب غيره حسب الطريقة التي سبق يسألها .

حضرة المقر - ينبغي أحد حضرات الأعضاء إلى ملاحظة ربما كانت على جانب من الأهمية . جاء بالمادة (٥٩) أنه إذا تتيب أحد أعضاء اللجان خمس جلسات متوالية ينتخب غيره حسب الطريقة التي سبق يسألها . وهذه الطريقة سبق يسألها في المادة (٥٤) وهي طريقة الانتخاب بالتألفة فكيف يتيسر اتباع هذه الطريقة ما دام العضو المراد انتخابه واحداً ؟

حضرة عيد الفتاح رجائي افندى - ما هو وجه الحاجة إلى أن يعلن الرئيس المجلس بخلو مركز العضو الذي تتيب خمس جلسات متوالات لانتخاب المجلس غيره ؟ ليس من الأسر أن يترك الرئيس اللجنة أن ينتخب العضو الذي على العضو للتتيب في عدد الأصوات ؟

حضرة المقر - السلطة للمجلس دائماً وقد يجوز أن ينتخب المجلس عضواً آخر .

حضرة عيد الفتاح رجائي افندى - أنا أصعب ملاحظتي :

قرر إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٦٠ وهذا نص :

(٦٠) جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا أنا جهر أكثر من نصف أعضائها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٦١ وهذا نص :

(٦١) يمرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر فيها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين ومخصص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه الرئيس والمكتبر .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٦٢ وهذا نص :

(٦٢) حل كل لجنة أن تقم في مدة لا تتجاوز شهرين بمرراً للمجلس عن كل مشروع أو اقتراح يمال عليها والا كان لوائح المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس مباشرة ادراجها في جدول أعماله .

ويجب أن يشمل التقرير آراء الأكثرية والأقلية وأن ينص على اقتراح اللجنة وأن يبين أسبابه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما العمل إذا قلم مشروع من الحكومة وتأخرت اللجنة في تقديم تقريرها عنه ؟

حضرة المقرر - يكون الحكومة في هذه الحالة نفس الحق القبول لأوضاع المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وماذا يكون الحال إذا تأخرت اللجنة في تقديم تقريرها عن مشروع قلته الحكومة لمجلس النواب وأحالته هذا المجلس على مجلس الشيوخ ؟

حضرة المقرر - إذا كانت الحكومة تهتم بهذا المشروع فما عليها إلا أن تطلب من المجلس إدرابه في جدول أعماله .

حضرة علي عبد الرزاق بك - أرى أن يعاد الشهرين المقبلين في هذه المادة طويلاً ويمكن الاكتفاء بشهر واحد .

حضرة فؤاد فافوس أفندي - أؤيد حضرة علي عبد الرزاق بك خصوصاً وأن المجلس يتعرض عليه لمشروعات كثيرة ويترتب على إطالة المدة تأخير النظر في تلك المشروعات .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - لا يحسن أن يعيد المجلس زمناً لكل مشروع حسب أهمية واستعماله ؟

حضرة المقرر - نصت المادتان ٨٥ و ٨٦ على المشروعات المستحقة وطريقة نظرها (درا المادتين) .

حضرة فؤاد فافوس أفندي - حيث أن المادة ٨٥ نصت على طريقة الاستعمال فأرى أن يشار إلى ذلك في المادة ٧٢ بذكر نص يوجب مراعاة العمل بتلك المادة .

حضرة المقرر - وإذا لم يذكر هذا النص هل يقرب على ذلك بطلان العمل بالمادة (٨٥) ؟

حضرة فؤاد فافوس أفندي - المادة ٨٥ جاءت تحت باب (تقديم المشاريع) فيجوز أن يقرض بأنها لا تسرى على عمل اللجان .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - المادتان ٨٥ و ٨٦ لاحتضان المادة (٧٢) التي تنظر فيها الآن لا ما يفتان عليها . والأصح إثارة على السابح ولذلك أرى إبقاء المادة على أصلها .

تقرر إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٧٣ وهذا نصها :

(٧٣) تنصّب كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح عضواً مقرراً بين نتيجة أعمالها للمجلس .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٤ وهذا نصها :

(٧٤) إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية أحالتها إلى اللجنة المالية لإبداء رأياً بشأن ذلك وصل اللجنة المالية أن تعلم بمقررهما في ظرف عشرة أيام .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٥ وهذا نصها :

(٧٥) يعقد تقرير اللجنة إلى رئيس المجلس ليخبر به المجلس في أول جلسة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٦ وهذا نصها :

(٧٦) يطع بقرار اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح ونص التعديل ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٧ وهذا نصها :

(٧٧) يعث الرئيس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المروضة عليها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٨ وهذا نصها :

(٧٨) اللجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من أيتصلصة من مصالح الحكومة معلومات أو إيضاحات تخص بالمشاريع المروضة عليها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما المقصود من كلمة عضو ؟ هل هو عضو المجلس أو عضو اللجنة ؟

أصوات . تبقى المادة على أصلها .

تقرر المجلس إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٧٩ وهذا نصها :

(٧٩) للجان أن تطلب استعفاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح ولكل منهما الحق في حضور جلساتها إذا طلب ذلك من اللجنة . ولوزير أن يستعفى منه أو يبيح عنه أحد كبار موظفي وزارته .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨٠ وهذا نصها :

(٨٠) لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الأوراق المتعلقة إلى اللجان بدون تعلقها . ولهم إذا شاؤوا أن يغفروا صورياً من الأوراق التي يريدون الحصول عليها بحيث لا يقرب على ذلك في الحالين تعطيل أعمال اللجنة .

حضرة فؤاد فافوس أفندي - أقترح أن تستبدل كلمة "يقفروا" الواردة في عبارة "ولهم إذا شاؤوا أن يغفروا صورياً" بكلمة "يسفروا" حتى لا يخس المعنى . خصوصاً وقد وردت كلمة النقل بمعنى آخر في الفقرة الأولى من المادة .

حضرة المقرر - لا مجال هناك للاعتراض فالمضى واضح .

تقرر إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٨١ وهذا نصها :

(٨١) لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها لسماح مناقشتها بشرط أن لا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما ولكن عضو بدأ له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محفل على لجنة لم يكن من أعضائها أن يمت به كتابة إلى رئيس تلك اللجنة لمرضه عليها وله أن يمحضر في جلسة تليها للجنة لين يرضه بدون .

أن يكون له رأى معهود .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨٢ وهذا نصها :

(٨٢) لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها لسماح مناقشتها بشرط أن لا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما ولكن عضو بدأ له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محفل على لجنة لم يكن من أعضائها أن يمت به كتابة إلى رئيس تلك اللجنة لمرضه عليها وله أن يمحضر في جلسة تليها للجنة لين يرضه بدون .

أن يكون له رأى معهود .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٨ وهذا نصها :

(٧٨) يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها اعتماد المشروع أو إحالة إلى اللجنة المختصة وفي هذه الحالة يطع المشروع مع المذكرة الإيضاحية ويوزع على الأعضاء .

حضرة لويس أخوخ فائوس انقضى - أقتج إضافة عبارة " وسماع أقوال صاحب المشروع " بعد عبارة " يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها " .

حضرة المقر - له الحق نص عليه في مادة أخرى .

حضرة لويس أخوخ فائوس انقضى - ألا يجوز لصاحب المشروع أن يدافع عنه ؟

حضرة المقر - له دائماً هذا الحق .

وافق المجلس على المادة كما هي .

تليت المادة ٧٩ وهذا نصها :

(٧٩) يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع أجمالاً من حيث المبدأ ويجعل الاقتراح نافذاً قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يقرر في جلسة تالفة جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨٠ وهذا نصها :

(٨٠) التعديلات التي تقدم لرئيس قبل جلسة المناقشة تطع وتوزع على الأعضاء .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨١ وهذا نصها :

(٨١) إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يفتح تعديلاً للنص الأصل أو يفتح إدخال تعديل على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوباً لتلاوته في الجلسة ثم يشرح صاحب التعديل أسبابه وإذا قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها ليجعل المناقشة في المشروع حتى تنهى اللجنة في الأجل الذي يبين لها .

حضرة المقر - سقط من هذه المادة كلمات (أو تجزئة المواد أو التعديلات) بعد عبارة (أو إضافة مواد جديدة) ووضعت فيها كلمة (التعديل) بدلاً من (الاقتراح) وأرى تعديلها ليكون نصها هكذا :

(٨١) إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يفتح تعديلاً للنص الأصل أو يفتح إدخال تعديل على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوباً لتلاوته في الجلسة ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه وإذا قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها ليجعل المناقشة في المشروع حتى تنهى اللجنة في الأجل الذي يبين لها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أنا لا أرى في الإضافات شيئاً جديداً يستوجب التمييز لأن التجزئة التي يرد إدخالها في هي تجزئة مادة أو تعديل موجودين في الأصل .

تليت المادة ٧٢ وهذا نصها .

(٧٢) تحفظ أوراق اللجان ومعارضها بدفترتانة المجلس حتى تم النظر في المشروعات الخاصة بها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٣ وهذا نصها :

تقديم المشاريع

(٧٣) تعرض المشاريع التي ترد من الحكومة إلى المجلس في أول جلسة ليعرض إحالتها على اللجان المختصة ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالتها على اللجنة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٤ وهذا نصها :

(٧٤) تطع المشاريع والمذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٥ وهذا نصها :

(٧٥) كل اقتراح يرغبه أو يمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويجعل على لجنة الاقتراحات .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٧٦ وهذا نصها :

(٧٦) كل اقتراح يمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون موثقاً

عليه منه ومصوغاً في مواد ومرقفاً بمذكرة إيضاحية .

ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح يمشروع قانون .

حضرة حافظ عابدين بك - ما هي المحكمة فيا حظرتها للمادة من أن يوقع على المشروع أكثر من عشرة أعضاء .

حضرة المقر - المحكمة في ذلك أنه لا يحق أن يقدم أحد الأعضاء إلى المجلس يمشروع قوبه الألفية قبل المناقشة فيه في المجلس أو أن يكون متضاً إليه عدد من الأعضاء يمكن أن يكون لانضمامهم تأثير في رأى المجلس .

حضرة حافظ عابدين بك - أنا كائن هذا هو المقصود فلم لا يكون العدد أكثر من عشرة بحيث لا يكون الألفية ؟

حضرة المقر - لأن ذلك قد يؤثر على كل حال في تكوين الألفية في المجلس . وقد جرت المجالس النيابية الأخرى على تحريم التوقيع على المشاريع من عدد يذكرون الأعضاء خشية التأثير على المجلس حتى أنه في فرنسا لا يجوز أن يزيد موقعو المشروع على خمسة أعضاء وأما هنا فقد توسعت وأبطلت البلد إلى عشرة .

وافق المجلس على المادة كما هي .

تليت المادة ٧٧ وهذا نصها :

(٧٧) يجال المشروع إلى لجنة الاقتراحات عقب تقديمه لإبداء رأيها في جواز نظر المجلس فيه وعلى اللجنة تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة عشر يوماً .

وافق المجلس عليها .

حضرة صاحب المال الرئيس - حضرة المقرر يرى إبقاء المادة بالتعديل الذي اقترحه فمن لا يوافق على ذلك ينف.

وقف قليل من الأعضاء .

ثم أخذت الآراء بصوت حكيمة فوقف أكثر الأعضاء .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أطلب أخذ الرأي بالثناء بالأم .

حضرة المقرر - ولماذا ذلك مادام لا يوجد شك في نتيجة أخذ الآراء ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أصر على أخذ الرأي بالثناء بالأم خصوصا وأن خمسة من زملائي يؤيدوني في ذلك .

حضرة المقرر - أخذ الآراء بالثناء بالأم لا يكون إلا إذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بطريقة القيام والمجلس عملا بال مادة ٤ التي صادق عليها المجلس "وتلها" .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - المفهوم أن الاقتراع بالثناء بالأم لا يكون إلا إذا وجد لدى رئيس المجلس شك في نتيجة أخذ الآراء .

حضرة صاحب المال الرئيس - لا يوجد أي شك في ذلك .

وافق المجلس على المادة بالتعديل الذي اقترحه حضرة المقرر .

تليت المادة ٨٤ وهذا نصها :

(٨٤) لكل عضو قدم مشروعا أو رغبة أن يسترده حتى ولو أنشأه المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استقرار النظر في هذا للمشروع .

وكل رغبة رفضها المجلس لا يعاد عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨٥ وهذا نصها :

(٨٥) يجوز لمن يقدم اقتراحا أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء أن يطلب الاستجواب في نظره مع بيان الأسباب التي تبرر هذا الطلب .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لم تناول هذه المادة بيان إجراءات الاستجواب الواجب اتباعها .

حضرة المقرر - سأتى بيان ذلك في المادة ٨٦ .

أقر المجلس المادة على أصلها .

تليت المادة ٨٦ وهذا نصها :

(٨٦) ينظر المجلس في طلب الاستجواب فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستجوب قبل أي مشروع آخر وله أن يشكل لجنة خاصة لتقصده .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨٧ وهذا نصها :

(٨٧) يملن الرئيس قرار المجلس بالصيغة الآتية :

"المجلس يقر" أو "المجلس يرفض" .

وافق المجلس عليها .

وفي الساعة الثامنة مساءً وقعت الجلسة بموافقة المجلس على أن تكون الجلسة المقبلة في يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ الساعة الخامسة بد الظهر .

حضرة المقرر - التعديل المقترح إدخاله على المادة من المسائل الهامة وقد نص عليه الدستور صراحة على المادة (١٠٤) ولكن قامت اللجنة للنص عليه في اللائحة .

حضرة صاحب المال الرئيس - تليت المادة ٨١ حسب التعديل .

تليت وهذا نصها :

"إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح تعديلا للنص الأصل أو يقترح إدخال تعديلات على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات يجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوبا ثلاثه في الجلسة ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه وإذا قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها وقبل المناقشة في المشروع حتى تنهى اللجنة في الأجل الذي يبين لها" .

تليت المادة ٨٢ وهذا نصها :

(٨٢) يبدأ بأخذ الآراء على التعديل فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصل .

حضرة المقرر - أرى أن تستبدل كلمة (التعديل) بكلمة (الاقتراح) .

حضرة صاحب المال عمود شكري باشا - إذا أردنا زيادة الإيضاح وجب أن يعلل نص المادة هكذا :

"يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتصديق أو الإضافة أو التجزئة فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصل .

حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا - يمكن أن يكتفى بالنص على أن يبدأ بأخذ الآراء على كل تغيير .

حضرة المقرر - التجزئة غير الغير .

حضرة صاحب المال الرئيس - ألا ترون حضراتكم إرجاء النظر في هذه المادة حتى يكون لديكم متسع من الوقت لتقصصها ؟

أخذت الآراء فتقررت الموافقة على التعديل .

تليت المادة ٨٣ وهذا نصها :

(٨٣) لصاحب التعديل الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك بشرط أن ينسحب وقت الاقتراع على قبوله .

حضرة المقرر - أرى أن تستبدل كلمة (التعديل) الواردة بهذه المادة بكلمة (الاقتراح) .

تليت هذه المادة معقلا هكذا :

"لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك بشرط أن ينسحب وقت الاقتراع على قبوله" .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - اقترح أن يكون لصاحب الاقتراح حق الاشتراك في المناقشة .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - المفهوم أن صاحب الاقتراح لا يحضر اللجنة إلا للاشتراك في المناقشة .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أرى أن يصح صراحة على هذا الحق .

حضرة المقرر - ما دام لصاحب الاقتراح حق الحضور لله طبعاً حتى المناقشة ولا كان النص على جواز حضوره من البت .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - يجب أن لا يكون النص مبهما .



مضبطة الجلسة السادسة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٥ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ٣١ مارس سنة ١٩٢٤

أعلنت الجلسة الساعة الخامسة والنصف .

حضرة محمد زكي عبد الرازق بك — المصيبة وفاة التقيد مايا باشا الذي كان عضواً في المجلس مبينا من قبل المحكمة ألفت نظرها الى أن يكون خلقه مصريا ومن الأقاليم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ان المحكمة هي صاحبة الشأن وحدها في هذا الصنيع .

فضيلة الشيخ حسين والي — أوافق حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر على ذلك .

حضرة السيد حسين القصي — وأنا أيضا أوافق على هذا الرأي .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — ألا يحسن بمجهره زكي بك أن يسحب اقتراحه وأن يردجو ذلك منه نظرا لظروف واختيارات كثيرة .

حضرة سعيد فهمي الردي بك — أؤيد زميل حضرة رجائي أفندي .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أتى مع شديد احتياحي لحضرات الأعضاء المميزين بالمجلس كنت أتمنى كثيرا أن لا يكون للمحكمة حق في هذا التصيرون مطلقا أما والقانون بين أيدينا وهو واجب التقيد ولم يدخل عليه أي تعديل فأرى أن لا حق للمجلس أن يتدخل فيها هو من حق جلالة الملك وهو تعيين الأربعين في الساعة أو الخمسين من أعضاء المجلس .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى — أرى أن يظل هذا الباب اذ ليس من اللامح أن يطرح على المجلس النظر في تعيين خلف للتقيد في لحظة الحوادث طيه فضلا من أن ذلك من حق الحكومة وحدها .

موافقة من جميع الأعضاء .

توبيت أسماء حضرت الأعضاء فوجد غالبا حضرت أصحاب الدولة والمال والسادة والفرقة : محمد توفيق نسيم باشا والشيخ متولى عمر حجازي والشيخ إبراهيم يوسف طهالة . والشيخ علي رمضان الطويعي . ومحمد فتحي بك باشا . ويوبى ذكرى بك . وحمد الباسل باشا . وشبان السيد مؤمن بك . والمصري السعدى باشا . وحسن رشوان حادى بك . ومجد الرجبى صبرى باشا . وأحمد فؤاد عبد الله باشا . ومحمد طلعت حرب بك . يوسف بشنوى بك .

وقد امتدح من أولئك الأعضاء كل من حضرت الشيخ متولى عمر حجازي . والشيخ إبراهيم يوسف طهالة . وحسن رشوان حادى بك . والمصري السعدى باشا . والشيخ علي رمضان الطويعي لمزهم وأيد الأخير منهم اختاره بشهادة عليه وكذلك اختار حضرة شعبان مؤمن بك . ومحمد طلعت حرب بك لاسباب عالية .

اجتمع المجلس علناً في يوم الاثنين ٢٥ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ في الساعة ٥ والنقطة ٢٠ مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زبور باشا .

وبعد أن أعلن محالى الرئيس افتتاح الجلسة ألقى كلمة يثني بها للمرحوم يوسف مايا باشا عضو مجلس الشيوخ الذى توفى في يوم الأحد ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ وهذا نصها :

حضرات الزملاء الأفاضل :

من دواى أسفى الشديد أن أقف اليوم بينكم لكي أقوم بواجب الرثاء نحو زميل فاضل من زملائنا أفاضل المنية قبل أن يردى بيننا الخدمة التي كانت تربي من علمه وفضله وهو المرحوم المهور يوسف مايا باشا .

كانت المرحوم مايا باشا من العصاة الذين امتازوا بالهمة والمهزم وحسن الإدارة تولى أربع المناسبات في الحكومة المصرية فظهر فيها من الكفاءة والاختيار ما يفسحه في طرفة أحسن رجائنا وكان في حياته العامة وحياته الخاصة مطهرا لا تطلق الفاضلة والقندوة المصلحة التي يفتدى بها .

أقرن اسم التقيد بصفة خاصة بمصلحة البورصة المصرية فقد كان مدبرا عاما لها أكثر من عشرين سنة وبذل في تنظيمها وحسن ادارتها كل ماوهبه الله من ذكاه وهمة حتى أصبحت تتعارض أحسن ادارات البورصة الأوروبية وبها وباليه يرجع الفضل الأكبر فيها قالت تلك المصلحة من حسن التسمية وبها زاه فيها الآن من الثقة والنظام والعدل وسبقى ذكره مشكورة لما ترك فيها من آثار الجدة وضروب الإصلاح .

وفي عام ١٩١٠ استندت اليه وزارة المالية فبقي في هذا المنصب الرفيع أكثر من سنتين أدار في أثناءها مالية البلاد بما امتاز به من واسع الخيرة وبما عرف عنه في جميع شؤون نيافته من التيقن وبعد النظر .

وكان ختام حياته العامة أن اختارته الحكومة ليكون عضوا في مجلس الشيوخ اعترافا بفضله وريضة في الاستفادة من حكمته وسديد رأيه .

وكل من عاشر التقيد وعرف مكارم أخلاقه وأسف كل الأسف لوفاته وبعد فقدته خسارة كبرى على البلاد ونحن بطبيعة الحال أشد الناس شموما بهذه الخسارة لأننا صرنا صديقاً يحمنا وزيلا غصنا أيضا .

واتي لي لي بغير أني أجزم بأنى المجلس كله يقول أن هذه الهيئة الموقرة تشاطر حالته الكريمة الأسف على فقدته .

وبعد أن انتهى محالى الرئيس من القاء كلمته طلب حضرة السيد حسين القصي إيقاف الجلسة خمس دقائق حدادا على التقيد فوافق المجلس . وقمت الجلسة .

ثم أحيط المجلس علما بمرور عدة رسائل خاصة بتهاني وبشكر المجلس على رده على خطاب المرش وهي :

- ١ - كتاب من أعضاء حزب العمال بالمصورة ؛
- ٢ - كتاب من سكرتير جمعية التقدم والاصلاح بمسعود ؛
- ٣ - كتاب من مرمسى محمد يونس الفتى الخبير بالحكم الأهلية ؛
- ٤ - كتاب من موظفي وأحيان قلو صفا ؛
- ٥ - كتاب من حنين شيتوي مطلوب ثلاثيني بالقلهية ؛
- ٦ - ظفراف من موظفي ومستغنى وعمال ترام مصر ؛

معالي الرئيس - حضرات الزلاء . - لقد قمنا بالمهمة التي كلفنا بها وهي الخاصة بتقديم الرد على خطاب المرش وقد حصل لنا الشرف العظيم بتقديمه لحضرة صاحب الجلالة الملك .

سماعة ابراهيم سعيد باشا - هل تفضل معالي الرئيس فرد على التهناني الواردة للمجلس .

معالي الرئيس - لقد ردتنا على الرسائل الماضية ولم يبق الا الرد على التهناني الواردة اليوم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - تهنى لحضراتكم عند تلاوة الاذنانرات أن حضرة الزميل الشيخ على رمضان الطوشي يست بشهادة طيبة للدلالة على صرحه وأرى أن في تكليف العضو اثبات قوله بشهادة طيبة ساسا بكرامة حضرات الأعضاء .

معالي الرئيس - حضرة العضو لم يكلف تقديم هذه الشهادة وهو الذي قدمها من نفسه . وقوله مصلوق .

على الاقتراح المقدم من حضرة محمد محمود خليل بك مقرر اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو من معاليكم أن تطرحوا على المجلس طلي إعادة المناقشة في المواد (١) و (٥) و (١٩) من اللائحة الداخلية للأسباب التي سأبينها وتقبلوا معاليكم مزيد احترامى .

سماعة محمد السيد أبو رء - باشا - بربما النظر في هذا الاقتراح لما بهد الاتهام من النظر في الأمانة .

حضرة صاحب السعادة ابراهيم سعيد باشا - أريد هذا الرأي .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - من الميسور أن نسمع ملاحظات حضرة المقرر المتوسجة احادة النظر في بعض المواد وقد تكون من جانب من الأهمية إذ المفهوم أنه لولا ذلك لما طلب المقرر احادة النظر فيها ومع ذلك فلا أرى ضرا من أن يكون ذلك بهد الاتهام من اللائحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد اتفقتنا فيما بيننا على أن يقدم هذا الاقتراح بهد القرائح من نظر الأمانة فلا موجب لنظر الاقتراح الآن .

على جدول الأعمال وهذا ياتيه :

- ١ - تلاوة محضر الجلسة الماضية .
- ٢ - تلاوة الرسائل والاحذارات .
- ٣ - اقتراح من حضرة مقرر لجنة اللائحة الداخلية بطلب احادة المناقشة في المواد الأولى والخامسة والتاسعة عشرة من تلك اللائحة .
- ٤ - تمة المناقشة في مشروع اللائحة الداخلية .
- على محضر الجلسة السابقة فصلى المجلس عليه .
- تليت رسائل التهناني الواردة للمجلس وهي :

(١)

القاهرة في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤
حضرة صاحب المعالي أحد زير باشا رئيس مجلس الشيوخ .

يسرني أن أبلغ معاليكم بأنى تحيت من حكومتى ومن الجمعية الوطنية التي يمثلها المسيو فكلاني دونات رئيس مجلس الشيوخ والمسيو فريديك توماسك رئيس مجلس النواب اذا خاصا بالأعراب عن تهنيتهم القلبية بمناسبة افتتاح أول جمعية وطنية مصرية دستورية .

وان الأمة التشيكوسلوفاكية وهي نفسها حديقة العهد بالاستقلال لصحي الشعب المصرى بسخوله في العاطفة الدولية الكبرى لضمومات الدستورية الديمقراطية لأنها واقعة أن هذا الأساس هو الأساس الوحيد الذى يكفل التقدم والرخاء لا لشعب واحد بل للإنسانية بأكملها .

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام ما

اقام بأعمال الوكالة السياسية

لجمهورية التشيكوسلوفاكية

الأعضاء

فلاديمير هوربان

(٢)

القاهرة في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

لأشرف بأن أبلغ معاليكم بكل احترام قرار مجلسه الإدارى الذى اجتمع خصيصا ليقيم لمعاليكم خالص التهنئة بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى .

وان الاسرائيليين الذين يملكون في مصر مطبا أينا وحماية مقره بالطف ليمتدون بكل جوارحهم أن تصحق الأثافي المنشروعة للأمة المصرية العريقة في العظمة والتبيل وأنى أؤكد لمعاليكم شدة تعلقنا بالأمة المصرية وولائنا لها مع اخلاصنا التام لحضرة صاحب الجلالة الملك ما

عن جمعية اشكندري الاسرائيلية بالقاهرة

الرئيس

سليم عمار

حاضرة المقرر — يستوى عندى نظر هذا الاقتراح الآن أو تأجيله الى ما بعد الفراغ من اللامعة .

وافق المجلس على ارجاء النظر في الاقتراح الى ما بعد الانتهاء من نظر اللامعة . استأنف المجلس بحث مشروع اللامعة الداخلية ابتداء من

المادة ٨٨

تليت المادة المذكورة .

المرافض

٨٨ — تجيد المراض المقدمة للمجلس في جدول عام بإرقام متسلسلة حسب تواريخ ورودها مع بيان اسم ومكان مقدم المرضية وموضوعها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٨٩ وهذا نصها .

٨٩ — يجبل الرئيس المراض بعد قيدتها في الجدول الى لجنة المراض . وما كان منها متعلقا بمشروع أو اقتراح محال على لجنة يرسل الى تلك اللجنة مباشرة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩٠ وهذا نصها .

٩٠ — لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة بأن يطلب ذلك من رئيس لجنة المراض .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩١ وهذا نصها :

٩١ — تخصص اللجنة المراض وتبديها الى رئيس المجلس مدينة ما يجب إرساله الى أحد الوزراء أو ما يجب تحويله الى لجنة غرضية وما ينبغي رفضه .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لى ملاحظة على هذه المادة وأقترح أن يكون نصها هكذا :

”تخصص اللجنة المراض وتبديها الى رئيس المجلس مدينة ما يخذ بشأنها“ أو ”ما يجب عمله نحوها“ .

حاضرة الشيخ حسين وللى — ان في التوضيل يأتا وأرى رأى حاضرة عز العرب بك .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ان أساس اقتراحى هو أن اللجنة قد ترى بعد فحص عريضة من المراض إرسالها الى جهة أخرى غير الجهات المنصوص عليها في المادة .

حاضرة إبراهيم نور الدين بك — أشارت المادة الى حالة المراض على اللجنة المختصة وهذا واف بالنظر لأن المجلس ليس له علاقة بتبدي لجائته والوزراء .

حاضرة المقرر — ان المادة أشتملت على جميع الأحوال التى يمكن اقتراحها فهل لحاضرة الأستاذ أن يبين لى حالة لا تدخل تحت نص المادة .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك — قد يجوز أن تحول المرضية الى مجلس النواب .

حاضرة المقرر — هذا محال .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك — يجوز أن تحال العريضة الى رئيس مجلس الوزراء لا الى أحد الوزراء وللهذا أقترح أن تضاف عبارة ” أو الى أية جهة أخرى “ بعد عبارة ” الى لجنة غرضية “ .

وهنا حضر حاضرة الألبا أغناطيوس برزى حيث كانت الساعة السادسة مساء .

قرر المجلس الموافقة على المادة بعد ادخال التعديل الذى اقترحه حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك فأصبح نصها كما يأتى :

٩١ — تخصص اللجنة المراض وتبديها الى رئيس المجلس مدينة ما يجب إرساله الى أحد الوزراء أو ما يجب تحويله الى لجنة غرضية أو الى أية جهة أخرى وما ينبغي رفضه .

تليت المادة ٩٢ وهذا نصها :

٩٢ — يمرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس لأفصل فيه .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩٣ وهذا نصها :

٩٣ — يقسم الوزراء الى المجلس الايضاحات الخاصة بما تتضمنه المراض في مدة لا تتجاوز شهرا واحدا الا اذا قرر المجلس أجلا أقصر من ذلك . وتشير اللجان في تقاريرها الى المراض الحالة عليها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩٤ وهذا نصها :

٩٤ — يرسل الرئيس الى مقدم المرضية التى لم يرفضها المجلس بياناً بما تم في أمرها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩٥ وهذا نصها :

(٩٥) لا يخفى الى المراض الخالية من الأعضاء ومن عنوان مقلتها .

حاضرة أحمد أبو سيف افسدى — نصت المادة ٩٥ على عدم الالتفات الى المراض الخالية من الأعضاء . هل أنه قد يكون منها ما يستعمل على أشياء يهم المجلس النظر فيها فلا يجب الاستناع من نظرها .

حاضرة المقرر — البسدا أن المراض السرية لا يتبديها وان الشخص الذى يقسم عريضة يجب أن يكون لديه من الشهادة ما يحميه على ذكر اسمه . ونحن لسنا إدارة برليس . ولماذا يتنم مقدم المرضية عن امضاها ؟

حاضرة أحمد أبو سيف افسدى — ربما كانت هناك ظروف تضطر مقدم المرضية الى عدم امضاها اسمه .

حاضرة المقرر — كل عريضة غير غرضية لا قيمة لها .

حاضرة حافظا بدنيك — أوافق حاضرة سبلى أحمد أبو سيف افسدى على رأيه فانه لما رأى المجلس أن المرضية ذات أهمية فلا يصح عدم الالتفات اليها واقترح أن يضاف الى المادة عبارة ” الا اذا رأت اللجنة خلاف ذلك “ .

حاضرة السيد حسين القصبي — كيف يكون الحال اذا رأت اللجنة موافق مقدم المرضية ؟

حضرة عبد الفتاح رجائي افتدى - المستقر فلا يسمع له قول وهو رجل يلعن الناس في ظهورهم فلا يجب أن يمكن من هذا

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - أريد زيل أبو سيف افتدى رجل يقدم عرضة ولا يوصيها حتى لا يلعن من نفسه ويذكر فيها أن من العرب بك حكم عليه في جرمية ما ويثبت ذلك بأسياد يذكروها وقد يكون ما قاله فيها صحيحاً وقد يكون كاذباً . فلما رأيت اللجنة أن ما احتوت عليه العرضة من الأمور ذات الخطر فلماذا لا يجوز لها النظر فيها ؟ لذلك أوافق حضرة حافظ بك ما يدين على الإضافة التي اقترعها .

فضيلة الأستاذ الشيخ إبراهيم الجبالى - قبول المراض السرية قد يمر الخطر على الشرفاء ويكنى كل انسان يريد النكاية بنهر أن يقدم عرضة يذكر فيها ما يشاء وهو كمن شر المسؤولية وبذلك يال ما ربه من خلف الستار وهو يضحك من المجلس ومن غير المجلس (تصفيق)

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أريد مناقشة حضرة الأستاذ من العرب بك لكي أريد فضيلة الأستاذ الشيخ الجبالى ، أن في الإفات إلى المراض غير المضافة فتح أبواب قلل على كرامة الناس فكل انسان أن يحتج واقعة ويذكرها في عرضته بنهر امضاء فلما حققناها تبين لنا أن الواقعة ملفقة في موضوعها وفي أسماء شهودها وبذلك تكون قد مكنت هذا الأئيم من ما ربه وأوجدت تشويشاً بنهر أصل .

حضرة حافظ جابدين بك - نحن لم نحسم على اللجنة بل نفضنا الأمر إليها .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - وما رأى انكأ كالت الأمور المذكورة تستند إلى واقعة رسمية

أغلقت الآراء بقرار المجلس إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٩٦ وهذا نصها :

في الانتخابات

٩٦ - تكون الانتخابات دائماً سرية وتحصل إما فردية أو بالقائمة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩٧ وهذا نصها :

٩٧ - تجرى الانتخابات بالكيفية التالية :

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين يتخصص في ورقة يضاء بنهر توقيع ويضعها عند نداء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .

وتنم تم وضع الأوراق يصغر السكرير العضو الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - خطر على بالي تغيير كلمة (عضو) بكلمة (ناخب) وأحب أن لا أذكر الأسباب لأن حضرة المقرر يفهم غرضي من هذا .

حضرة المقرر - المفروض أن كل عضو يعرف القراءة والكتابة .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - وما العمل إذا كان العضو أمياً ؟

حضرة المقرر - إذا فرض أن العضو لا يعرف القراءة والكتابة فما دام أن المجلس قد قبله عضواً بهذه الصورة فمن حقه أن لا يكتب اسمه على أني لا أدرك الفرق بين (عضو) و(ناخب) .

حضرة عبد الفتاح رجائي افتدى - اقترح سحب هذا الاقتراح .

قرر المجلس إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٩٨ وهذا نصها :

٩٨ - متى حالة الانتخابات القروية اذا لم تسفر عملية الانتخاب عن أغلبية مطلقة لأحد الأعضاء يباد الانتخاب بين العضوين اللذين تالا أكثر الأصوات .

ولما تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين اشتركوا معهما في المرة الثانية ويكتفى في هذه المرة بالأغلبية النسبية . وإذا تال انسان فأكثر من الأعضاء أصوات مساوية تكون الأولوية لمن تبينه القرعة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ٩٩ وهذا نصها :

٩٩ - متى حالة الانتخابات بالقائمة تجع نفس الطريقة المينة بالمادة السابقة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٠٠

الاجازات

١٠٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يفتب من إحدى الجلسات بنهر أن يحضر الرئيس بذلك ولا يجوز للعضو أن يفتب أكثر من ثلاثة أيام بدون اجازة من الرئيس .

حضرة الشيخ حسين والى - أمي أيام علم أم أيام مطلقاً ؟ أرى الأصوب أن يقال (ثلاث جلسات) بدل (ثلاثة أيام) .

حضرة المقرر - يحسن أن يقال (ثلاث جلسات متواليات) اذا رأيت .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أوافق حضرة المقرر على اقتراحه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - وأأ أوافق كذلك .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - أرى أن يضاف بعد عبارة "ثلاث جلسات متواليات" عبارة "بلا إخطار لمالي الرئيس" .

حضرة السيد حسين القصي - هل يلزم أن يكون الإخطار كتابياً بمعنى أنه اذا عرض للمضوء حذر وظف أحد زملاءه بإخطار الرئيس فهل هناك ما يمنع من ذلك .

حضرة المقرر - المادة لا تبصر على أن يكون الإخطار كتابياً .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - إضافة عبارة (بدون إخطار للرئيس) كقترح حضرة سعيد الروي بك يعمل حيز المادة مناقضاً لمصدرها .

حضرة المقرر - وهذا رأيي .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى - زيادة كلمة (متواليات) يترتب عليها أن العضو يمكنه أن يحضر في كل أسبوع جلسة ويتب جليتين أي أنه لا يحضر في الأسبوع الا مرة واحدة وإذا فعل ذلك فإنه لا يخالف حكم المادة .

والمجلس الحق في إعطاء الأجازة كما يطلب حضرة العضو فكيف توافر حالة الاستعجال مع اعتقاد المجلس وأما طلب أخذ الرأي على بقاء المادة دل أصلها أو تعديلها .

أخذت الآراء وقروا وجلسوا فلم يبين الأغلبية .

مضى الرئيس - فأخذ الآراء بالتدريج بالاسم .

أخذت الآراء بالتدريج بالاسم فقرر بأغلبية ٤٥ صوتاً ضد ٤٧ تعديل المادة كما يأتي :

"يُحذر طلب الأجازة للمجلس والرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالأجازة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً" .

تليت المادة ١٠٢ : وهذا نصها :

"إذا تطلب العضو بدون إذن أول يمحضر مدعى للمدة المصرح له بها يعتبر متزلاً عن حقه في المكافأة مدة التطلب" .

حضرة عبد العزيز زروان بك - أرى حذف جملة (يعتبر متزلاً عن حقه في المكافأة مثالي) لأن المكافأة ليست هي السبب في مجيئنا كما أن حرماننا منها ليس سبباً يحدنا على الحضور ولذا أقترح أن يكون للتغيب بدون إذن جزاء غير هذا الجزاء .

حضرة المقرر - ماذا يمكن للمجلس أن يفعل غير ذلك ؟

حضرة عبد العزيز زروان بك - أن متابعة العضو بجرمائه من المكافأة لاتتفق مع كرامته .

حضرة المقرر - وهل تعتقد أنه مما يتفق مع كرامة العضو أن يتغيب عن المجلس بدون إذن ويكون إجازة ويستمر في المجلس وهل في وسع المجلس أن يفعل غير هذا ؟ أيقظه أم يزيله أم ماذا ؟

فضيلة الشيخ حسين والي - يمكن العضو أن يتغيب بهذا كله يقدم الاحتذار .

حضرة المقرر - أنا لم تقل بجرمان العضو من المكافأة بل قلنا نتناوله عنها ومعنى التنازل أنه لا يسمح لنفسه أن يتناول مكافأة بدون عمل .

سعدت أبراهيم سعيد باشا - المادة لاتتفق مع كرامة الأعضاء .

حضرة المقرر - راجع بإحدى الزبديك اللجنة الداخلية لمجلس النواب تجد فيها مثل هذا أكثر منه . وجميع اللجان الداخلية للمجلس النيابية في العالم لا تتفر من مثل هذا النص .

حضرة عبد العزيز زروان بك - لنا رأى خاص مستقل ومجلس الشيوخ غير ملزم بما يقرره مجلس النواب .

سعدت أبراهيم سعيد باشا - أن هذه المادة لا تتفق مع كرامة الأعضاء والعضو الذي يجر من المكافأة يكون مثله مثل الموظف الصغير الذي يقطع منه حرمته ويكتفى أن يجتنب في الحضر فتنه ليطلع بأخوه على تعصبيه في أداء واجبه .

حضرة المقرر - أجنبت التفتيح في الحضر حاصل دائماً وهو لا يكفي مطلقاً . وهل يمكنك يا سعادة الباشا أن تخبرني كيف يستعمل العضو تناول المكافأة بدون عمل ؟ ألا تنصبه مقصراً نحو المجلس ونحو أخيه الذين أتوهم عنهم ليقدم بواجبه في الوكالة التي اختير لها .

حضرة المقرر - هل تريد حثرك أن تقول أن المادة أن العضو لا يجوز له أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات طول دور الاتحاد .

فضيلة الشيخ أبراهيم الجبال - نعم لأن غير هذا يفتح الباب ويسد أمام العضو للتخلف عن الحضور .

حضرة المقرر - العضو له الحق في ذلك .

حضرة أبراهيم نور الدين بك - كرامة الأعضاء تأتي مثل هذا القرض وأحاطة العضو بهذا القيد الشديد يدل على أن نفسه هي أقل مما يجب أن تكون باعتبار أن هذه اللائحة مأخوذة من لوائح المجالس النيابية الراقية فيجب أن لا تكون مشتملة على ما يمس كرامة الأعضاء ولهذا أرى إبقاء المادة على أصلها .

حضرة المقرر - المجالس النيابية الأخرى تجيز للعضو أن يتغيب ست جلسات .

واقف المجلس على المادة مع إبداء كلمتي "هجرة أيام" بكلمات "ثلاث جلسات متوالات" فأصبح نصها كما يأتي :

"لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات بغير أن ينظر الرئيس بذلك ولا يجوز للعضو أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات متوالات بدون إجازة من الرئيس" .

تليت المادة (١٠١) وهذا نصها :

"يُقدم طلب الأجازة للمجلس والرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على ثمانية أيام" .

حضرة عقل عمد بك - أقترح أن تكون الإجازة لمدة أسبوعين .

حضرة المقرر - إعطاء الإجازة في الأصل من حق المجلس لا من حق الرئيس .

حضرة أبراهيم حليم مهنا أفتد - مجالس المديرية تسمح للعضو بإجازة لمدة أسبوعين فكيف لا يكون لرئيس مجلس الشيوخ الحق في منع مثل هذه المادة ؟

حضرة أبراهيم نور الدين بك - للمقابلة بين مجلس الشيوخ وبين مجالس المديرية مقابلة مع الفارق ، والمادة لا تنص إعطاء الإجازة لمدة ثمانية أيام إلا في حالة الاستعجال ، ومجالس المديرية تشتمل طول العام . أما البرلمان فمدة عمله قليلة وأيامه أعمال كثيرة ونفقاً ترى أن تبقى المادة على أصلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب أن تكون المادة خمسة عشر يوماً حتى لا تتعارض مع المادة التي قبلها والتي وافق وانقمت عليها .

حضرة أبراهيم نور الدين بك - أرى أن تكون المادة خمسة عشر يوماً لأن بضتنا من بلاد بيدة فأنا مثلاً من السويس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب أن تكون المادة خمسة عشر يوماً حتى يكون زبدي الذي من بلاد بيدة كآسوان والسويس ويوم سعيد متسع من الوقت للانتحاب إلى بلادهم والعودة منها (صديق) .

حضرة عبد الفتاح ربحاني أفتد - يظهر أن المحكمة في تحديد المادة بثمانية أيام هي أن المجلس عزم اعتقاده في كل أسبوع لطلب العضو إجازة أكثر من ثمانية أيام فهي أمكنة مطلقاً على الرئيس أن يعرض الأمر على المجلس

١٠٤ - لا يسوغ لأحد الدخول لأي سبب كان في الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس على مولففيه والمستخدمين المكتفين بأدية خدمة فيه .
وافق المجلس عليها .
تليت المادة ١٠٥ . وهذا نصها :

١٠٥ - يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المدلل للجمهور أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وأن لا يبدوا علامات استعصان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التي يديها لهم المكتفون بمحفظ النظام .
وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٠٦ . وهذا نصها :

١٠٦ - كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الأشخاص يكلف بالطرح من قاعة الجلسة فإن لم يتقبل الظرف أن يأمر بإخراجه وتسلمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .
وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٠٧ . وهذا نصها :

١٠٧ - تطيع المبائات السابقتان وتفضن على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .
حضرة لويس أخنوخ فافوس أفندي - أقتراح أن يطبع نص الماديين ١٠٥ و ١٠٦ على ظهر كل تذكرة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - كتابة التعليمات على ظهر التذكرة فيه شيء من الإتهان للكرامة من حصل على تذكرة لحضور جلسات المجلس لأجل سماح ما يدور فيها ومن أجل ذلك أرى أن يكفى بطبع التعليمات ووضعها على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور كنص للامانة .

معالى الرئيس - هل هناك سابقة للنظام الذي تقترحه في البرلمانات الأخرى .
حضرة لويس أخنوخ فافوس أفندي - الرأي على كل حال الميسوس .
وافق المجلس على المادة كما هي .

تليت المادة ١٠٨ - وهذا نصها :

في حركة التقود ولجنة الحسابات

١٠٨ - يحضر المراقبان ميزانية المجلس .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٠٩ - وهذا نصها :

١٠٩ - ينتخب المجلس في أول كل دود من أدوار انعقاد لجنة حسابات مكونة من ستة أعضاء برئاسة رئيس المجلس أو أحد الوكيلين لنفسه حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .
وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١١٠ - وهذا نصها :

١١٠ - يمرض تقرير اللجنة على المجلس بعد طبعه وتوزمه على الأعضاء .
وافق المجلس عليها .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - يكفى أن يعلم زملاؤه أنه مقصر في واجبه .
حضرة المقرر - وكيف يأخذ المكافأة بدون أن يردى عملا ؟
سعادة إبراهيم سعيد باشا - للمكافأة ليست شيئا مهما في نظر الأعضاء وهم أرفع شأنًا من ذلك وقطع جزء من المكافأة لا يؤثر عليهم ماديا ولكنه يمس ذراتهم الشخصية .

حضرة المقرر - السادة يقول ان العضو يتنازل من نفسه وفي هذا حفظ لكرامته .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - هذا التلطف في التعبير لا يمنع مطلقا الخط من كرامته وأرى حذف هذه الجملة .

حضرة عبد التناح وبناي أفندي - قد حافظت اللجنة عند وضع المادة على كرامات الأعضاء وهذا المكافأة التي تعطى لحضراتهم بالرغم من عدم حاجتهم اليها هي من مال الأمة . وأن من قواعد العدل وقواعد الشرف أن للمرء لا يتناول أجرا بدون عمل فالعضو الذي يتيب بحضور جلسات المجلس والذي لم يكلف نفسه تقديم احتذار من غيابه لا يعتبر أنه يحافظ على كرامته فلا يجوز للمجلس أن يعطيه من الكرامة أكثر مما أعطى لنفسه . والأجر على قدر المشقة والخدم بالنعم وإذا أتى كرم نفسي فجديرا بالكرام .
باشا يقاب العضو الذي يتيب بدون إذن ؟ أيرجى ؟ هذا شيء غير لائق .
أنا لم قصد من هذه المادة إلهائكم ولا المساس بكرامتكم وأنا هو نظام عام يجب احترامه . أنا لم يسبكم هذا فها أنا لا شيئا يقوم مقامه . قد رأيت في المجالس النيابية الأخرى عقوبات مختلفة توقع على الأعضاء من قطع مكافأة وتوبيخ وإيقاف وانذار وغيره لم تصل في عملنا إلى هذا الحد لذلك أقتراح أن تبقى المادة على أصلها .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - أرى إبقاء المادة على أصلها . مع استبدال عبارة " بدون إذن " بعبارة " بدون إجازة " .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - وأنا أوافق حضرة زميل سعيد بك الروي .
حضرة المقرر - في محله .

وافق المجلس على المادة كما هي مع تغيير كلمة " إذن " بكلمة " إجازة " .
قترح حضرة سعيد الروي بك فأصبح نصها كما يأتي :

" أنا تيب العضو بدون إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلا عن حقه في المكافأة مددة الأيام " .

ثم رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة ٦ و ٥٥

أعيدت الجلسة الساعة ٧ والنقطة ٢٠ ساء .

تليت المادة ١١٣ :

الحفاظة على نظام المجلس

١١٣ - الحفاظة على نظام المجلس من اختصاصه وسدده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس وهو الذي يصدر الأوامر إلى قوة الحراس التي تعين لحدة المجلس .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١١٤ وهذا نصها :

لفتنة العربية شأن كبير الآن في البلاد ولا يصح عدم العناية بها لأن الجمهور يريد أن يصر وأنانا تسمع والسنة تكلم فإن سكت اليوم تكلم غدا ولذا استكس باقتراسي هذا وأتصح إعادة النظر في حرية الاقتحة قبل أن تكون نائية .

حضره سعيد فهمي الزوي بك - يطول بنا الشرح إن وافقتنا على هذا الاقتراح ومع ذلك فالبرقيات ليست هي التنازع والتنازع لا تؤدي هذا المعنى .
الذكور أحمد عيسى بك - البروقات هي المسودات .

فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - فليقل الشرح ولنخرج الجمهور لغة صحيحة - التودج هو صورة الشيء .

حضره حافظ حابدين بك - أوافق الأستاذ على رأيه فالبروقات هي التنازع .
حضره المقر - البروقات هي شيء خاص وهي الصور التي تستحضر من المخططة وتصمم وهي باللغة الفرنسية (Reproves) .

فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - التودج يؤدي هذا المعنى تماماً فهو صورة لما يطبع .

حضره الدكتور أحمد عيسى بك - إن أردت أن أكتب شيئاً ومودته أولاً فهو مسودة فلماذا يشعني تودجها وإن عملت نموذجاً من شيء فلك أن تعمل منه صورة عادية .

فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - هي نموذج وإن كررتها مرة أو مرتين أو أكثر .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أن المناقشة في هذه المسائل لفتنية ويجب أن نحترم آراءه الشيخ والى وإدلائه في هذه المسائل القانونية لأنهم أخصائيون فيها ولذا أقتح أن تؤلف لجنة منهم للنظر في الاقتحة قبل طبعها .
فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - أن كلمة "برولة" أحجية ويريد المجلس أن يتعاشاها .

الذكور أحمد عيسى بك - التودج ترجمة كلمة "Modèle" الفرنسية أي الصورة أو الشكل .

حضره الشيخ محمد حيدر العرب بك - قد أكثرنا من الكلام ولست بحاجة مطلقاً لفتن البروقات والتنازع فيمكننا أن نحذف هذه الكلمة وأن نكتفي منها ببعض فكون الجلة "وباشرة إيجاز المطبوعات وتصحيحها" .

حضره عبد الرزاق بك - أوافق على رأي حضرة الشيخ عز العرب بك .
فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - وماذا تصنع في بقية الكلمات غير العربية التي مرت .

حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - أوافق على تعديل الشيخ عز العرب بك ولكني أقتح إضافة كلمة "مبد" قبل كلمة "تصحيحها" .

حضره المقر - هنا كلمة بقتمة أريد إضافتها بعد كلمة المحاضر وهي "والمضابط" .

سعادة ميشيل أيوب باشا - أعترض على هذه المسألة لأن السكرتير العام والسكرتير العام للمساعد كل منهما رئيس وهذا لا يفتق لأنه لا معنى لوجود رئيسين في آن واحد وكيف تتبين المسؤولية في هذه الحالة .

تليت المادة ١١١ - وهذا نصها :

١١١ - يقوم المراقبان بمباشرة الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحضائهم ومصارفهم ولهما حق الاشراف على جميع موظفي المجلس ومستغنديه .

سعادة محمود فهمي باشا - ليس للمراقبين حق الاشراف على موظفي المجلس ومستغنديه .

سعادة بولس حنا باشا - أرى أن يكون لهم حق الاشراف لأنهم من أعضاء المجلس

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - هذه المسألة هي شأن لوظيفة المراقبين ولذلك أرى أن توضع في باب مكتب ادارة المجلس لأننا بنا في ذلك الباب اختصاص الرئيس والسكرتيرين ولم نذكر فيه شيئاً من اختصاص المراقبين وأهل الطبيعي للنس على هذا الاختصاص أن يكون ذلك بعد المسألة ١٤

حضره المقر - ذكرت هذه المسألة هنا المناسبة أفوات الصرف ووجوب توقيعها من أحدهما مع الرئيس ومع ذلك يمكن وضعها إذا استصحب في آخر المسألة ١٤

فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - أرى أنها أنسب هنا .

وافق المجلس على المسألة كما هي وظل إيجازاً في موضعها .

تليت المادة ١١٢ - وهذا نصها :

١١٢ - يوقع على أفوات الصرف من رئيس المجلس وأحد المراقبين .
وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١١٣ - وهذا نصها :

سكرتيرية المجلس

١١٣ - بين المجلس سكرتيراً عاماً وسكرتيراً عاماً مساعداً .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١١٤ - وهذا نصها :

١١٤ - يقوم السكرتير العام والسكرتير العام المساعد تحت إشراف السكرتيرين المتضمين بمباشرة تحرير المحاضر والسجلات ومباشرة إيجاز المطبوعات وتصحيح البروقات وإرسال تذاكر الدعوة وصور الأوراق ومراقبة المحفوظات والمكتبة .

فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - أرى أن نبذل كلمة "بروقات" بكلمة "تنازع" .

حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - كلمة "تنازع" أيضاً ليست بمرية .

فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي - نعم ليست حرية الأمل ولكنها حريت وهي مستعملة الآن في اللغة العربية - لقد تعرضنا لكلمة "بروقات" والمناقشة فيها وهي كلمة مستعملة ويعمل عليها الآن كلمة "تنازع" وركنا

كلمات كثيرة أحجية أو غريبة في المواد التي تناقشت فيها من هذه الاقتحة ولم نتبعها بما يرادها من الكلمات العربية وقد طليت المناقشة فيها فلم أسكني ولذا أقتح أن تكون لجنة لتطهير اللغة العربية للوائح والمشاريع قبل أن يقرها المجلس .

حضره على عبد الرازق بك - الاثنان مسجلان .

حضره الشيخ محمد مز العرب بك - أتتكم برأى لأننا إن كنا "بعد تصحيحها" يخرج تصحيح البروتات من واجبات السكرير العام والسكرير العام المساعد .

فوافق المجلس على المسألة معدلة على الوجه الآتي :

١١٤ - يقوم السكرير العام والسكرير العام المساعد تحت إشراف السكريرين المنتخبين بمباشرة تحرير المحاضر والمضابط والسجلات ومباشرة إنجاز المطبوعات وتصحيحها وإرسال تذكار الدعوة وصور الأوراق ومراقبة المصروفات والمكتبية .

تليت المسألة ١١٥ وهذا نصها :

١١٥ - يحضر السكرير العام أو السكرير العام المساعد جلسات المجلس العلنية ولا يحضر جلساته السرية إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك . وافق المجلس عليها .

تليت المسألة ١١٦ وهذا نصها :

١١٦ - على السكرير العام والسكرير العام المساعد مراقبة العمال المنتخبين بأقسام السكريرية والمكتبية . وافق المجلس عليها .

تليت المسألة ١١٧ وهذا نصها :

١١٧ - تعيين وترقية وعزل موظفي السكريرية والمكتبية من اختصاص المكتب .

حضره أحمد أبو سيف أفتى - أقتراح أن يضاف في آخر المسألة "ولا يكون ذلك نهائياً إلا بعد تصديق المجلس عليها" خصوصاً مسألة العزل والتعيين لأن هناك موظفين يقاضي الواحد منهم ألف جنيه فيصح فرض ذلك على المجلس .

حضره المقرر - تمتع المسألة ١١٨ على وضع لائحة للإدارة الداخلية يصدرها المجلس فيمكن للمجلس أن يضع في هذه اللائحة ما يراه من القيود والشروط .

وافق المجلس على المسألة كما هي .

تليت المسألة ١١٨ وهذا نصها :

١١٨ - يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرر القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وتقاعدهم وأقالتهم من الخدمة وفي نظام الصرف والبرود والإدارة وفي وضع اللائحة بعد التصديق عليها من المجلس .

حضره المقرر - يجب أن يضرب بمبدأ حارة "نظام الصرف والبرود" بارة "والإدارة" وفي وضع الدفاتر اللازمة وتقرير نظام المحاضر والمضابط .

معالى محمد شفيق باشا - لم أنهم حكمة وضع المسألة ١١٨ المطلوب بها وضع لائحة داخلية في شأن تعيين الموظفين والخدمة وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم الخ . فان موظفي الحكومة هم ما خاضعون لنظم مقرر بمصادرة بها أوامر

مالية ولهم قوانين خاصة لتعاملهم ومعاملتهم . فماذا تكون قيمة اللائحة إذا تعارضت مع الأصول المالية والقوانين المذكورة . وهل يجوز للمجلس مثلا أن يقرر بناء الموظف في الخدمة إلى ما بعد من الستين خلافا لما يقضي به قانون المعاشات .

حضره المقرر - اللائحة لن تعارض مع المبادئ العامة المقررة في الأصول المالية والقوانين والمراد أن يكون المجلس حراً في تحديد درجات موظفيه ومرتباتهم في حدود القوانين .

معالى محمد شفيق باشا - وكيف يكون العمل فيما يتعلق بتأديب الموظفين ؟ حضره المقرر - طبقاً للقواعد التي تقرر في لائحة الإدارة الداخلية المشار إليها .

معالى محمد شفيق باشا - إن مجلس التأديب يجب أن يشكل بالنسبة لموظفي المجلس طبقاً لما هو مقرر في الأصول المالية السارية على جميع مصالح الحكومة . فلماذا لا يترك الأمر للقانون العام ولماذا يستثنى موظفو المجلس من القواعد التي تجري على موظفي الحكومة عموماً ؟

حضره المقرر - لكل مصلحة نظام داخلي وهذا نظام خاص بالمجلس والمجلس مسئول في عمله مع مراعاة الأصول المالية والقوانين .

حضره محمد أحمد الشريف بك - بما أنه ذكر في المسألة ١١٣ أن للمجلس حق تعيين سكرير عام وسكرير عام مساعد فأرى أن من يملك حق التعيين يملك حق العزل .

وافق المجلس على المسألة ١١٨ مع الإضافة التي اقترحها حضره المقرر فأصبح نصها كما يأتي :

١١٨ - يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرر القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وتقاعدهم وأقالتهم من الخدمة وفي نظام الصرف والبرود والإدارة وفي وضع الدفاتر اللازمة وتقرير نظام المحاضر والمضابط ونحو ذلك . وتتمتع هذه اللائحة بعد التصديق عليها من المجلس .

شرح في ثلاثة الفصول الخاص بالصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ . حضره الشيخ محمد مز العرب بك - الصلة بين المجلسين من المسائل الدقيقة التي يجب البتة بدرسها ولذا أقتراح أن تؤجل بمشأ إلى الجلسة المقبلة .

معالى الرئيس - ما رأى حضراتكم ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - يجب الاستقرار حتى تنتهي من اللائحة هذه اليلة وأرى أن تستغل حتى الساعة التاسعة .

حضره عبد الفتاح وجال أفتى - عندنا اقتراح حضره المقرر فيجب أن تنتهي من اللائحة اليلة .

معالى محمد شفيق باشا - الاستقرار في عملنا هذا أمر محمود ولكن إن أئتمرت اللائحة اليلة فلا يكون لدينا عمل جلسة النداء فاقترح بناء على ذلك رفع الجلسة .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة الثامنة على أن يكون موعد الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة الخامسة مساءً .

مجلس الشيوخ

مضبطة الجلسة السابعة

المتعددة علناً في يوم الثلاثاء ٢٦ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٢٤

تليت الاضدادات الواردة من حضرات : محمد الحفي الطرزي باشا لأشغال اقتضت وجوده بالإسكندرية اليوم وغدا . المصري السعدى باشا لمرضه ولعدم امكانه حضور جلسات شهر رمضان . حسن رشوان حمادى بك لمرضه وحل اسماعيل بك لعدم امكانه حضور جلسة اليوم وجلسة الغد لاستغاله في لجنة الشياخات بالمينا .

حضره على محمد بك - الاحتار لحضور جلسة لجنة الشياخات غير مقبول لأنه لا يصح أن يتكلم أحدنا جلسة مجلس الشيوخ ليعضر جلسة لجنة الشياخات .

حضره عبد الفتاح رجاوى القندى - لا يلىق بأحدنا أن يتخذ حذر زيه . شرح المجلس في النظر في بالى مواد الرقعة الناخلية مبتدأ بالمادة ١١٩ تليت المادة ١١٩ :

الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

١١٩ - إذا هدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون من موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب .

حضره لريس اخوخ قانونى القندى - لماذا ينع مجلس الشيوخ المناقشة في مشروع بدأ فيه مجلس النواب مع أن لكل مجلس من المجلسين حق مناقشة القوانين من غير أن يرتبط بقرارات المجلس الآخر .

حضره المقدر - حقيقة أن كل مجلس من المجلسين مستقل في عمله ولكن حسن النظام يقضى بأنه إذا بدأ أحد المجلسين المناقشة في مسألة ويرى على المجلس الآخر أن يتدخل حتى يعرف ما يتم في المجلس الأول وبهذه الكيفية يتسنى له أن يقف على جميع الاعتراضات التي توجهه إلى المشروع أو الاقتراح . أما إذا نظر كل منهما للمشروع أو الاقتراح في آن واحد فقد تضارب الآراء وتقسب . والقاعدة المقررة في هذه المادة موجودة في كل المجالس النيابية ثم أن هناك ملاحظة أخرى وهي أن أغلب المشروعات تقدم من الحكومة ومن الضروري أن يحضر الوزير المختص للمناقشة فإذا عرض للمشروع المناقشة في المجلسين في آن واحد كيف يتسنى للوزير أن يحضرها فهما .

حضره لريس اخوخ قانونى القندى - هل اذا سبق مجلس الشيوخ مجلس النواب في النظر في مشروع يجب على مجلس النواب أن يوقف النظر فيه حتى ينتهى منه مجلس الشيوخ ؟

اجتمع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ٢٦ شعبان سنة ١٣٤٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب المالى أحمد زيود باشا رئيس المجلس .

بعد أن أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة تولى على حضرات الأعضاء فوجد ظالما حضرات : محمد توفيق سمى باشا . الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . الشيخ متولى عمر حمادى . الشيخ على رمضان الطوبى . محمد فتح الله بكات باشا . حمد الباسل باشا . أحمد الشرى باشا . محمد الاطلاون باشا . أحمد فؤاد عبد الله باشا .

واختار من الحضور حضرات : على اسماعيل بك . محمد الحفي الطرزي باشا . حسن رشوان حمادى بك . المصري السعدى باشا . حبيب المصري بك سكرتير عام .
على جدول الأعمال وهذا ياتيه :

- ١ - ثلاثة عشر بالجلسة السابعة .
- ٢ - ثلاثة الاعتراضات والرسائل .
- ٣ - ثلاثة بحث مشروع الرقعة الناخلية .
- ٤ - اقتراح حضرة المقرر البوعة لل مناقشة في للو ١ و ١٩ و ١٩ من الرقعة الناخلية .

ثم تلى محضر الجلسة السابقة .
سماعة ابراهيم سعيد باشا - اقترحت في الجلسة السابقة أن توجيه عبارات الشكر الى حضرات رؤساء وكلاء الدول الذين تكروا بإرسال تهانيم الى المجلس ولم يدقن هذا الاقتراح بمحضر الجلسة الذى تلى عليه الآن .
حضره صاحب المالى الرئيس - هذا الاقتراح مثبت بالمضبطة .
سماعة ابراهيم سعيد باشا - ولكنه غير موجود بالمحضر .

حضره صاحب المالى الرئيس - المحضر لمخص وحيث بالمضبطة وهو لا يشتمل الا على القرارات واقتراح صادكم لم يصدر فيه قرار من المجلس فلم يكن تمت وجه لانياته في المحضر .
وأمر معالى الرئيس قلى من المضبطة ما كان خاصا بالاقتراح المشار اليه .
صدق على المحضر .

أحيط المجلس علماً بقرار ورد من محمد شغلور رجاوى بمبال بتهنة المجلس بمناسبة تأييده خطاب العرش .

وإذا كان مجلس النواب قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيخ في أمر استعجالها .

واقف المجلس عليها .

تليت المادة ١٢٢ وهذا نصها :

١٢٢ - إذا وافق مجلس الشيخ بلا تعديل على مشروع قانون أو اقتراح سبق لمجلس النواب تقريره فريئس مجلس الشيخ يرفع هذا المشروع أو الاقتراح إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص .

واقف المجلس عليها .

تليت المادة ١٢٣ وهذا نصها :

١٢٣ - إذا أدخل مجلس النواب تعديلا على مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيخ فلهذا المجلس أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه تكليف اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها بالإجماع مع لجنة من مجلس النواب للاطلاع على نصوص تعديلات اللجنة فإذا اتفقت اللجان على نص تصاد المناقشة في المجلس على النص الجديد .

مصادفة السيد أبو بل - أقررت تعديل المادة بالكيفية الآتية :

إذا أدخل مجلس النواب تعديلا على مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيخ فلهذا المجلس أن يقرر إعادة المناقشة للمشروع من جديد أو إرساله إلى اللجنة المختصة لأحادية النظر في أو انتخاب لجنة أخرى لفحصه وعرضه على المجلس - والمجلس أيضا أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه تكليف اللجنة المختصة أو اللجنة المختصة بالإجماع مع لجنة من مجلس النواب للاطلاع على نصوص تعديلات اللجنة فإذا اتفقت اللجان على نص تصاد المناقشة في المجلس على النص الجديد .

وأقر هذا الطلب بما يأتي : تنص المادة المرعوضة علينا الآن على أنه إذا أدخل مجلس النواب تعديلا على مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيخ فلهذا المجلس تكليف اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها بالإجماع مع لجنة من مجلس النواب للاطلاع على نصوص تعديلات اللجنة وعلى أنه إذا اتفقت اللجان على نص تصاد المناقشة في المجلس على النص الجديد .

أما اقتراحي فمؤاده أن مجلس الشيخ لا يكلف اللجنة المختصة أو لجنة أخرى بالنظر في المشروع أو الاقتراح بالإجماع مع لجنة من مجلس النواب بل ييسد المناقشة في المشروع أو الاقتراح لانه من الجائز أن ينتع برأي مجلس النواب ويقرر التعديل فلا تكون هناك حاجة لإحالة المشروع على اللجنة وفي ذلك توفير الوقت وسقط لكرامة الأعضاء وتقاد من ضياع الحق في إعادة المناقشة في المشروع إذا لم تتفق اللجان .

أشرب لذلك مثلا : لو فرضنا أن مصادفة اللوائح على فهمي إذا عرض مشروها لإصلاح نظام الجيش وحده في عهد في زمن السلم يستين ألف جندي واشترط الخليفة الأجرارية على كل مصري وقدم هذا المشروع لمجلس الشيخ فأقره وأرسله إلى مجلس النواب فأدخل هذا المجلس الأخير تعديلات على بعض مواده لاضطر في مجموعه وأعيد للمشروع إلى مجلس الشيخ ففي مثل هذه الحالة إذا عمل بإقتراحه ينظر مجلس الشيخ في تعديلات مجلس النواب

حضرة محمد محمود خليل بك (مقرر اللجنة) - نعم . وهذا متصوص عليه في لائحة مجلس النواب التي صدق عليها وعمل بها .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أنفدى - أرى بالعكس أن المناقشة في مجلس الشيخ في نفس الوقت الذي يتناقش فيه مجلس النواب قد تقيد لأن آراء الشيخ تثير آراء النواب (ضجة من الأعضاء) ونشر آراء المجلس في آن واحد في الجرائد قد يوصل إلى تخارب في الآراء ...

حضرة لويس أغنوخ فانوس أنفدى - أن المناقشة في مشروع واحد في آن واحد في المجلس تخرب المسافة بين آراء المجلسين وتؤدي إلى إزالة الخلق بينهما فيعجز العمل بأسرع ما يمكن واتى أوافق على أن أعراض حضرة المقرر ويجه نيا يمتلي بمشروعات الحكومة لضرورة حضور الوزير المناقشة ولهذا أقتراح أن يكون النص الخاص بعدم جواز النظر في مشروع بدأت المناقشة فيه في مجلس النواب قاصرا على مشروعات الحكومة أما غير تلك من المشاريع فانه من الضروري أن لا يمتع مجلس الشيخ من نظرها ولو بدأت المناقشة فيها في مجلس النواب .

حضرة المقرر - أرجو ملاحظة القائدة التي تعود إلى انتظار أحد المجلسين الآخر أنه يصرف آراءه وأعراضاته . أما أنا فركبا يتناقض في آن واحد موضوع واحد ألا تظن أن يقع بينهما تخارب كخطين يضلان في وقت واحد ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا النص لا نظير للائحة مجلس النواب الداخلية وقد جاء به أنه إذا بدأ مجلس الشيخ المناقشة في اقتراح أو مشروع قانون تقدم مجلس النواب فلا يخرج هذا الاقتراح أو المشروع في جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس الشيخ . فهم إذن يرون وجوب الاكتفاء حتى يفصل مجلسنا فيجب علينا انذ أن نتنظر حتى يفصل مجلسهم .

حضرة الشيخ محمد حر العرب بك - أريد أن أدعى كلمة لزيادة الإيضاح . ذلك أنه من المقرر قانونا أنه في الأمور القضائية إذا تمدد الاختصاص وكان من حق الشخص أن يرفع دعواه إلى عدة محاكم ثم رفضها أمام إحداها لم يبد يجوز له رفعها إلى سواها قانونا والمفعول يؤيدان نص المادة وأطلب الموافقة عليها .

أقر المجلس المادة كما هي .

تليت المادة ١٢٠ وهذا نصها :

١٢٠ - كل اقتراح أو مشروع قانون يقرره مجلس الشيخ يمتع به رئيسه إلى رئيس مجلس النواب وفي الوقت عينه ينظر بلجنة الوزير المختص .

واقف المجلس عليها .

تليت المادة ١٢١ وهذا نصها :

١٢١ - مشاريع القوانين أو الاقتراحات التي يقرها مجلس النواب ويمت بها إلى رئيس مجلس الشيخ يمتع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الاجراءات التي تتبع في شأن مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة .

حضرة مقرر اللجنة - لقد بينت لحضراتكم السبب الذي بليت عليه للمادة وهو الرغبة في تسهيل العمل واختصار الوقت والتفريطا مطروحان أمام حضراتكم فاقروا أحدهما .

حضرة حافظ عابدين بك - رأينا من نتائج العمل بالنظرية الفرنسية أن القوانين قد تبقى مطروحة أمام البرلمان الفرنسي عشر سنوات أو خمس عشرة سنة قبل أن يبت فيها ولذلك احتاطت بلجنتنا وقررت حالة المشروع على لجنة منا لتتفق مع لجنة من مجلس النواب على مشروع يقبله المجلسان .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الفرض الأصل هو حل الخلاف بين المجلسين بأقرب الطرق كما قال حضرة المقرر لأن المناقشة في المشروع بعد رفضه أو تعديله تؤدي إلى اصرار كل مجلس على رأيه وعدم الاتفاق مع أنه يسيل التقاطع بين المجلسين . أما إذا طرح المشروع علينا وليس بيننا أحد منهم وطرح عليهم وليس معهم أحد منا فكيف يمكن أن نأخذ منهم أو نمنح لهم بمجيبنا وكيف لهم أن يشعروا أو يطمئنا على حبيبهم ؟

حضرة مقرر اللجنة - إن لأمانة مجلس نواب فرنسا قررت النص المعروض عليكم ولأمانة مجلس شيوخ فرنسا قررت النص الذي يقترحه سعادة السيد أبو علي باشا ولأمانة مجلس نواب فرنسا أسحت من لأمانة مجلس شيوخها .

سعادة السيد أبو علي باشا - ما هو الضرر من الفصل بنص مجلس شيوخ فرنسا ؟

حضرة مقرر اللجنة - يظهر أن مجلس نوابنا لاحظ عند وضع لائحته ما لاحظناه نحن عند وضع لائحتنا لأن نصه كصفا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا زالت ألفت نظر سعادة السيد أبو علي باشا إلى أن النص عندنا ليس الزايبا أحيى أن لا أن لا نقرر اقتلاب لجنة لأن اقتلابها اختياري .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - المسألة ترجع إلى أن سعادة السيد أبو علي باشا يريد أن المجلس يتولى المناقشة بنفسه أي أنه يريد أن يفسح المجال الطريق حتى يتيسر له أن يقر من رأيه أننا رأى ذلك أو يصير عليه دون حاجة إلى تفهيد المجلس في كل حال بأن يرسل لجنة للاتفاق على رأيه مع مجلس النواب لأننا في الواقع قدولى مجلسا علمنا علمين فيه للقبول فلما أصدرنا قرارا نرسل من أية حال لجنة لمجلس النواب كان هذا مظهرا من مظاهر التحمس بالرأى وهذا لا يليق بنا .

وأما ما يقوله زبيل الشيخ حسن عبد القادر بأن إرسال اللجنة أمر اختياري بدليل ما جاء في المادة من أن للمجلس إرسالها فلا خلاف عليه أن ذلك سائر في طريق تمسك المجلس برأيه بدليل ما ورد في آخر المادة .

حضرة المقرر - ليس هناك ما يمنع المجلس من أن يتولى بنفسه النظر في المشروع إننا رأى ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الأصل أن المجلس يتناقل في كل ماغرض من اختصاصه . وقد تمت للمادة ١٣٣ على أن للمجلس أن يخرج من هذا الأصل بإختيار لجنة يعيمل عليها المشروع فبقا المادة من أصلها محقق لجميع الأغراض التي وردت في المادة فلا موجب للتعديل .

ودعا يقرها ولكن إذا عمل بالنص الوارد بلأمانة الداخلية وعرض المشروع بالتصديلات على بلجنتين من الشيوخ والنواب مجتمعين ولم تتفقا سقط المشروع وضاع علينا حق الرجوع إليه إلا إذا قدمت الوزارة ولا ينبغي على حضراتكم أن مجلس النواب أكثر اتصالا بالوزارة من مجلس الشيوخ ويمكنه أن يوزع إليها بعدم تقديم المشروع .

أصوات - المادة على أصلها .

سعادة السيد أبو علي باشا - أحب أن نتفق فلتألف النص الوارد بمشروع لأمانة الداخلية مأخوذ من لأمانة مجلس نواب فرنسا ولكن مجلس الشيوخ في فرنسا قرر أنه إذا عمل مجلس النواب مشروعا قبله مجلس الشيوخ يحد هذا للمشروع ثانية إلى مجلس الشيوخ للتقرير فيه من جديد دون إحالة على لجنة (ثم قلم إلى حضرة المقرر لأمانة مجلس النواب والشيوخ في فرنسا) .

حضرة محمد محمود خليل بك (مقرر اللجنة) - النص مأخوذ حقيقة من اللائحة الفرنسية وحقيقة أن اعتراض سعادة السيد أبو علي باشا وجيه ولكننا عند وضعنا النص رأينا الاختصار في العمل إذ البادئة أنه إذا وافق مجلس الشيوخ على مشروع ومثله مجلس النواب وأعيد إلى مجلس الشيوخ تمسك كل مجلس برأيه ويستمر الخلاف ولكن إذا أحيل للمشروع على بلجنتين من الشيوخ والنواب فقد تهدأت إلى بل يقبله المجلسان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المادة ١٣٣ من تطلة بالمادة ١٢٤ ومبين فيها الحالة التي يرض فيها قانون على مجلس النواب ويرى به إلى مجلس الشيوخ والعكس فإذا أقر مجلس الشيوخ مشروعا وأرسله إلى مجلس النواب ولم يقره هذا المجلس فمما تكون الحال ؟ لا يمكن يقتضى التمسيد أن يفتد هذا القانون رغم رفض مجلس النواب بل لأن جلست ليس مجلس استئناف مجلس النواب إذ الحق في قرار القوانين يسقط على المجلسين . على أن المادة ١٣٣ لترض بأحالة المشروع على لجنة بطريق الزام بل جلست ذلك أمرا اختياريا مولا إلى المجلس فله أن شاء أن يعيمل للمشروع على لجنة لتتفق مع لجنة النواب على التعديل وكذا يمت لم بعد ذلك يعرض للمشروع علينا وعلى مجلس النواب يقرره المجلسان طمنا لأن بلجنتهما اقترانه ، هذه هي الحالة الأولى ، والحالة الثانية كهذه الحالة أيضا يعني أنه إذا أرسل إليها مجلس النواب قانونا ولم يقبله كما هو بل جلست فيه فمما تكون الحال ؟ وضع مجلس النواب في لأمانته نصا محل ذلك كالتص المعروض الآن وهو يقتضى تأليف لجنة تتفق مع لجنة من مجلسنا على التعديل ثم يعرض للمشروع المتفق عليه على المجلسين وهذا أسهل حل يوضع في اللائحة .

حضرة يوسف تشوتو بك - إذا أدخل مجلس النواب تصديلا على المشروع الذي أقره مجلس الشيوخ فمما المناقشة في التعديل في مجلس الشيوخ بدون إحالة على لجنة وليس في ذلك ضرر لأن اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ مأخوذة في مجموعها من الأوامر الدستورية في انذار والمادة رقم ٢٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ في فرنسا أجمت هذه الطريقة عند اختلاف الرأي بين المجلسين ومن رأى أن يفتي للمادة ١٣٣ على أصلها بعد إضافة نص يحيز للمجلس إعادة المناقشة أمامه مباشرة لأنه من الجائز أن يقتنع مجلس الشيوخ برأى مجلس النواب ويكون في ذلك كسب الوقت لا ضياع له .

أخذت الآراء فأقر المجلس بالأغلبية إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ١٢٤ وهذا نصها :

« ١٢٤ - إذا رفض مجلس الشيوخ اقتراح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب أو لم تنقضي الاجتئان أو أصدر مجلس الشيوخ على قراره الأول أو رفض مجلس النواب المشروع أو الاقتراح الذي قسره مجلس الشيوخ فلا يجوز إعادة النظر فيه إلا بعد على طلب الحكومة وبعد مضي شهرين على الأقل » .

حضره لويس أرنوخ فانوس افندي - لا أرى موجبا لتعليق إعادة النظر للمشروع على طلب الحكومة فقد يكون المشروع مقدما من أحد أعضاء المجلس . لذلك أقتح أن تخفف عبارة « بناء على طلب الحكومة » .

حضره المقرر - إذن يرى حضرة الزميل الأخذ في ذلك بالنص الذي أقره مجلس النواب والذي قصر المدة فرق ذلك على شهر واحد . وليس ما يعنى تخصيصا من الأخذ بهذا النص ويكون مودى هذا التعديل إذا أقره المجلس أنه يجوز له أن ييسد النظر للمشروع بعد مضي شهر واحد ولولم تطلب الحكومة منه ذلك .

حضره إبراهيم نور الدين بك - أرى أن الأخذ بذلك يكون أخفض لكرامة المجلس لأنه يخلق له حرية إعادة النظر للمشروع دون حاجة إلى أن تأذنه الحكومة بذلك .

وافق المجلس على المادة صعدة على الوجه الآتي :

« إذا رفض مجلس الشيوخ اقتراح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب أو لم تنقضي الاجتئان أو أصدر مجلس الشيوخ على قراره الأول أو رفض مجلس النواب المشروع أو الاقتراح الذي قرره مجلس الشيوخ فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضي شهر على الأقل » .

تليت المادة ١٢٥ :

أحكام عامة

« ١٢٥ - لمجلس المجلس الإدارة العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتابية بمساعدة أعضاء المكتب » .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٢٦ وهذا نصها :

« ١٢٦ - يصوب المجلس عند الحاجة من بين أعضاء المكتب » .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة ١٢٧ وهذا نصها :

« ١٢٧ - لا يحد المجلس عدد أعضاء الوفد وتكون رياسة الرئيس أو لأحد الوكيلين وهو الذي يحكم باسم المجلس » .

مصادرة محمد البناي باشا - لاحظ أن للمجلس مكتبيا مكتوبا من الرئيس والوكيلين والسكرتيرين والمرافقين ومكتب كل مجلس في البلاد الأجنبية يتطه فما هو الموجب لتشكيل وفد يمثل مجلسنا مع وجود المكتب ؟

حضره عبد الفتاح رجائي افندي - قد تختلف الأغراض التي من أجلها يحتاج المجلس إلى هيئة تخطط فتنها ما هو سياسي ومنها ما هو ديني وما هو غير ذلك ويمكن أن يختلف تشكيل هذه الهيئة باختلاف تلك الأغراض - ومن جهة أخرى فإن مكتب إدارة المجلس مثل بأعمال إدارية قد لا يمكنه من القيام بتمثيل المجلس في الشؤون الأخرى .

فضيلة الشيخ حسين والي - مهمة المكتب هي القيام بأعمال المجلس الداخلية ومهمة الوفد تمثيل المجلس في شؤونه الخارجية .

قرر المجلس إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ١٢٨ وهذا نصها :

« ١٢٨ - لكل عضو من أعضاء المجلس أن يستقيل ويطلب الاستقالة الرئيس المجلس متى قرر المجلس قبولها بمطرد المصو المستقيل وزير الداخلية بذلك » .

فضيلة الشيخ حسين والي - هذه المادة تكرر لفقرة الثانية من المادة السابعة من اللائحة فهي تنفي من هذه الفقرة وهذه الفقرة لا تنفي عنها .

حضره المقرر - هذه المادة تكرر لفقرة المذكورة .

فضيلة الشيخ حسين والي - ما هو وجه الحاجة إلى هذه التهمة مع وجود المادة السابعة؟ أن هذه التهمة من تلك وليست تلك بمنزلة من هذه .

حضره الشيخ محمد زعرار بك - يكمل الفقرة الثانية من المادة السابعة خاصة بالأحكام الموجهة إلى الرئيس والمادة التي تناقش فيها خاصة بما هو مباح للأعضاء .

قرر المجلس إبقاء المادة على أصلها .

مصادرة محمد السيد أبو علي باشا - أقتح أن يكون للأعضاء شارات خاصة يحملونها في الاحتفالات تميزا لهم عن الجمهور كما هو متبع في البلاد الأوروبية .

حضره المقرر - وهذا معمول به أيضا في مجلس ترواينا بموجب لائحته الداخلية فإذا وافق المجلس على الأخذ بذلك أقتح عليكم وضع مادة جديدة بالنص الآتي :

« تتصل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس في الاحتفالات العامة وفي كل ظرف تدعو الحال فيه لإظهار صفتهم » .

مآلى محمد شفيق باشا - هل يحمل الأعضاء هذه الشارة مدة نيابتهم أو طول حياتهم ؟

حضره المقرر - العضو لا يكون عضوا إلا مدة نيابته متى انتهت النيابة انحلت عنه العضوية .

وافق المجلس على النص المقترح الذي أصبح « مادة ١٢٩ » .

تليت المادة ١٢٩ من المشروع التي أصبحت المادة ١٣٠ وهذا نصها :

« ١٣٠ - لا يجوز البحث في تعديل اللائحة الداخلية للمجلس إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس » .

وافق المجلس عليها .

حضرة المقرر - ان هذه رغبة يجوز لكل عضو أن يقدمها للمجلس كتابة طبقاً لأحكام الباب الثامن من اللائحة انماض بتقديم الشايع .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - المؤتمر مقروض اجتماعه في ظروف غفلة قمن المحسن وضع لائحة داخلية له . ولما كان رئيس مجلس الشيوخ هو رئيس المؤتمر فله أن يجازر مجلس النواب لانتخاب لجنة تتجمع مع لجنة تختصها من مجلسا لوضع اللائحة وسد تخضير المشروع بدعي المجلسان للاجتماع بصفة مؤتمر للظرفية .

فضيلة الشيخ حسين والي - لا يلزم من نفاذ المشروع أن يمرض حل المؤتمر بل يكفي في ذلك أن تشكل لجنة من مجلسا وأخرى من المجلس الآخر من يمرض المشروع على كل مجلس حل حدة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - يجب بسد فراغ اللجنتين من تخضير المشروع أن يدعي المؤتمر للظرفية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرجو حضرات زملائي أن يسمعوا لي بكلمة . نحن الآن نقاش في لائحة تنظم أعمالنا الداخلية ولكن مسألة الشارلات تم حائلنا خلع المجلس وقد يميز أن تكون الاحصالات أمام جلالة الملك فهل من البلياقة أن أدخل على ملك البلاد بشارة لا يبرها ؟ من أجل هذا أقتح أن يضاف إلى المسألة الخاصة بالشارلات ما يفيد أن يكون وضع الشارة بعد أخذ رأي الحكومة أو بعد إخطارها .

(مقاطعة وضحة) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الشارة ليست من التياشين وما هي إلا علامة خاصة بالأعضاء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - لقد ناقشنا في وضع لائحة للمؤتمر فلم لم يصدر المجلس قراره في ذلك ؟

حضرة المقرر - لأنه لم يقدم بهذا الاقتراح طلب كتابي .

نريد النظر الآن في المواد التي طليت إلى المجلس اعادة النظر فيها .

ذكر في المادة الأولى من اللائحة ٣٣ أنه عند افتتاح دور الانقضاء إذا لم يكن للمجلس رئيس ولا وكيل أو غاب كلاهما تولى الرئاسة أكبر الأعضاء سناً . انخ . فلما أضيف هذا النص اضربنا حالة وهي حالة ما إذا انعقد المجلس استناداً عادياً ثم دعي بعد ذلك لانقضاء غير عادي فواضح أنه لا محل في هذه الحالة الأخيرة لططبيق هذا النص ولذلك أقتح أن يضاف طمة ٣٣ (عادي) عقب عبارة "عند افتتاح دور الانقضاء" فتصبح المادة هكذا :

١ - عند افتتاح دور الانقضاء العادي إذا لم يكن للمجلس رئيس ولا وكيل أو غاب كلاهما تولى الرئاسة أكبر الأعضاء سناً وورثه وتليفه السكرتيرين أربعة ثم أصغر الأعضاء الحاضرين من غير المطين على انتخابهم ويكون من هؤلاء ومن الرئيس المكتب الموقر .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - إذا افتتح المجلس انتخاباً غير عادي فلا يوصف هذا بأنه افتتاح دور انعقاده ويجوز لأدعي إلى هذه الاضافة . حضرة المقرر - قد يفهم من المادة غير ذلك وأرى أن الاضافة التي اقترحتها لازمة لدفع اللبس .

حضرة المقرر - اتبينا من نظر اللائحة الداخلية ولم يبق إلا النظر في الاقتراح الذي قدمته بإعادة النظر في بعض المواد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - عرضت أمراً على اللجنة وأريد أن أمرضه الآن على المجلس . وضمتنا لائحة مجلس الشيوخ وكذلك وضع مجلس النواب لائحة له ولكن هناك مؤتمراً لم يوضع له لائحة فأى هيئة تضع له لائحة يسر عليها عند اجتماعه .

حضرة المقرر - لا يمكن أحد المجلسين بإفراده أن يضع لائحة للمؤتمر ولذا وضع مجلس الشيوخ لائحة تعد لا يقر بها مجلس النواب

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الرئاسة عند اجتماع المؤتمر لرئيس مجلس الشيوخ فلماذا لا يحل هذا النظام فأى هيئة تضع اللائحة ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن نترك المسألة إلى أن يصنع المؤتمر . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وفي أية جلسة إلى محضر جلسة اجتماع المؤتمر السابعة ؟

حضرة المقرر - في الجلسة التالية . وتظهر ذلك أدب الجمعية العمومية للمحامين إلى محضر اجتماعها في الاجتماع التالي وهو لا يكون إلا بعد ستة من الاجتماع الأول .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا جافوت - ولكن ليس لدينا لائحة تحضى بمثل في حالة اجتماع المؤتمر .

حضرة المقرر - عند اجتماع المؤتمر إلى المحضر بدون اللائحة وعندئذ يمكن النظر في وضع اللائحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل هناك مانع من الاتفاق مع مجلس النواب على وضع هذه اللائحة ؟

حضرة المقرر - لا مانع من ذلك ولكن هذا الأمر يخرج من موضوع اللائحة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - إذا كان زميل الشيخ حسن عبد القادر يرى ضرورة وضع لائحة للمؤتمر فيصح أن يقدم اقتراحاً بذلك الآن وبهذه عليه يمكن أن تجري المناقشة مع رئاسة مجلس النواب للاطلاع على تحديد موعد لاجتماع المجلس ليرضى عليها هذا الاقتراح .

حضرة المقرر - المؤتمر لا يصنع إلا بعدد من جلالة الملك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا أقصد دعوة المؤتمر للاجتماع ولكن أقصد أنه عند اجتماع المؤتمر ينظر في هذا الاقتراح .

فضيلة الشيخ حسين والي - ألا يميز أن يقضى على انتخاب لجنتين من المجلس لتخضير مشروع تنظيم اجتماع المؤتمر من بظن المجلسان في هذا المشروع بعد ذلك ؟

حضرة المقرر - لا يمكن للمجلس بصفة رسمية أن تعرض لوضع نظام للمؤتمر ولا أن يشكل لجنة لذلك لأن هذا خارج عن اختصاصه .

فضيلة الشيخ حسين والي - يناقش مجلس الشيوخ مجلس النواب في هذا الأمر فلماذا وجد استئناساً تختص بلجان من كل مجلس لجنة لوضع المشروع من يمرض هذا المشروع على كلا المجلسين على حدة فلماذا وافق المجلسان عليه عمل به .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - عند انعقاد الدور غير العادي يحتاج المجلس الى رئيس وإلى باقى من ذكروا في المادة فما هو الموجب لقصر احكام هذه المادة على دور الاستقادة العادي مع أن احكامها يجب أن تنصب على ادوار الاستقادة عادية أو غير عادية .

حضره المقرر - للمجلس رئيس معين .

حضره ابراهيم نور الدين بك - ان قول ا كبر الأعضاء من الرئاسة في الحالة التي لا يكون فيها للمجلس رئيس وتعيين السكرتيرية من الأصغر سناً من الأعضاء لا يكرهات الا في دور الاستقادة العادي لا في دور الاستقادة غير العادي .

فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالي - ألا يحتاج المجلس الى رئيس في حالة الاستقادة غير العادي ؟

حضره نور الدين بك - الرئيس معين يرسوم .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - اذا حصل انعقاد عادي ترتب على ذلك تعيين أربعة سكرتيرين من أصغر الأعضاء سناً فهل يصور أن يبين فيهم حالة الاستقادة غير العادي ؟

فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالي - ومن يتولى الرئاسة ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - في غير الاستقادة العادي يستحيل أن لا يوجد رئيس ووكيل .

قرر المجلس الموافقة على الاضافة التي اقترحها حضرة المقرر .

حضره المقرر - ذكر في المادة الخامسة أن المجلس يفصل في الطعون بعد اطلاعه على التقارير ويصاحب ايضا حاتم المقرر وأقوال العضو المظنون فيه الخ . هل انه قد يكون من المناسب ادخال تعديل على هذه المادة وذلك انه اذا كان تقرير لجنة الطعون يشير الى انهاء انتخاب عضو أو كان التقرير يشير الى صحة الانتخاب ولكن طلب أحد الأعضاء انهاء هذا الانتخاب ففي هاتين الحالتين يحسن أن لا ينظر المجلس من تفرده في الأمر بل يؤجل النظر فيه الى جلسة أخرى حتى يتكّن ذلك العضو من امتداد النطاق عن نفسه وعنده المهلة ما يؤخذ بها في الوثائق الاجلالية . وفي لائحة مجلس النواب . قلنا رأيتم الأخذ بها تنص الى المادة الخامسة فقرة مقتضاها أنه اذا تم التقرير في خيبة العضو تحتم تأجيل النظر فيه وان كان العضو حاضرا وطلب التأجيل أوجب اليه .

حضره الشيخ محمد عبد العزيز بك - اذا كان العضو المظنون فيه غائبا وكانت الجلسة في اليوم التالي فاما ان يكون العمل ؟

مقرر اللجنة - ليس من الممكن إلزام المجلس بنظر الطعن في الجلسة التالية بل لو أن تكون حالة العمل مع ذلك فالقصر على عدم النظر في الطعن الموجه الى العضو في نفس الجلسة التي يكون غائبا فيها .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - انذ ما هو النص المقترح للمادة ؟ معالي الرئيس - ينل تعديل المادة أولا .

حضره المقرر - "وان كان حرمز اللجنة يتضمن انهاء انتخاب عضو أو طلب أحد الأعضاء انهاء انتخاب عضو قررت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده وجب تأجيل النظر في ذلك الى جلسة أخرى غير التي على فيها التقرير أو تقدم فيها طلب انهاء الانتخاب انطالبت العضو المظنون فيه التأجيل أو كان غائبا " .

حضره لويس أخنوخ فانوس اقتضى - أوافق على هذه الاضافة بشرط أن يضاف منها عبارة " أو طلب أحد الأعضاء انهاء انتخاب عضو " لأن هذا الطلب يكون طلبا جديدا لا يمكن قبوله .

حضره المقرر - ان نصا اقترأ لا يؤخذ منه ان المقصود بتحويل العضو حق طلب انهاء انتخاب عضو آخر . وانما له الحق أن يخالف رأى اللجنة اذا كان من رأيها ان الانتخاب صحيح . كما ان من حقه اذا رأت اللجنة قبول طعنه أن يخالفه ويقترح قراره .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - استصحبوا لي أن أوضح لحضراتكم كيف أن أساس هذا التعديل هو لمصلحة . تقدم مثلا طعن في حسن عبد القادر ورأت اللجنة أنه غير مقبول شكلا وموضوعا ولم يترض أحد أعضاء المجلس على ذلك فللحضرته حق الفصل فيه في الحال . أما اذا رأت اللجنة قبول الطعن فلا يصح أن ألتجأ برأيا مفاجئة بنبر أن ألتجأ للدفاع عن نفسي . بالتعديل المقترح يطعن الحق في طلب التأجيل أسبوعا للاطلاع على قرار اللجنة . ولما أخذ الحق في الدفاع .

وعلى كل حال فما دام رأى اللجنة غير مقرر ولكم حق مناقشته ومخالفته فانا نملك في الحق في طلب التأجيل خصوصا وأني مظنون في . على أني ألفت نظر حضراتكم الى أن هذا الحق معلق على خيار حضرة العضو المظنون فيه فقد تمتص مصلحته أن ينظر في أمره في نفس الجلسة .

حضره عبد الفتاح رجائي اقتضى - أرى أن كلمه (طلب) خفيفة فاقترح الاستعاضة عنها بكلمة (رأى) .

حضره المقرر - لاهل الضوف لأن العضو قد يطلب الاحالة على التحقيق وتوافقه اللجنة على ذلك وليس هذا طلبا للانهاء .

حضره ابراهيم نور الدين بك - ولكن ما هو المفروض في هذه الصورة ؟ هل يكون رأى المجلس أو الاقتراح على رأى اللجنة في أمر قبول الطعن أو رفضه حلاية أو سرا ؟

حضره المقرر - لا يمكن أن يكون سرا لأن القانون يخالف ذلك .

حضره ابراهيم نور الدين بك - لا يصح أن يقال " اذا طلب أحد الأعضاء " لأن الالتباس جاء في التعبير بهذه الصورة .

حضره المقرر - كيف يؤدي ميال المادة الى هذا الالتباس .

حضره ابراهيم نور الدين بك - أن التعبير بكلمة (رأى) غير من التعبير بكلمة (طلب) .

حضره المقرر - من الجائز أن أرى شيئا ولكن لا أطلبه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - انذ أوافق حضرة المقرر .

حضره لويس أخوخ فانوس افندي - اقترح أن يكون النص كالآتي:
"وإذا خالف المجلس قرار اللجنة في شأن أحد الأعضاء المطعون فيهم
الذين قررت اللجنة صحة انتخابهم ينظر المصوب بذلك ويجوز الفصل في شأنه
أسبوعاً لإعطائه الفرصة للدفاع عن نفسه ويعان بمبدأ تلك اللجنة".

حضره المقرر - هذا شيء طويل جداً .

حضره لويس أخوخ فانوس افندي - أتى قصد من اقترحي أن يكون
التأجيل بقرار من المجلس .

حضره المقرر - أنا أخذ بهذا الرأي يصبح المطعون فيه تحت رحمة هذا
القرار .

حضره أحد أربو سيف افندي - ألا يحسن أن يكون التأجيل بلجنة
يصادها المجلس لأن عبارة "على جلسة أخرى" تصرف للجنة التالية ؟

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - أوافق زميل حضرة أحد أربو سيف افندي .

حضره المقرر - اللامحة وإذية ذات نصت على إخطار العضو النائب بمعدل
الإعمال .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - استبحروا لي ملاحظة على هذه المادة
فأني أرى أن تستبدل عبارة "صحة انتخابهم" بعبارة "صحة نياتهم" .

حضره إبراهيم نور الدين بك - موافق

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل معنى ذلك أن المجلس يقرر صحة
نيابة الأعضاء الذين لم يعلن فيهم ؟

حضره حافظ عابدين بك - المقصود من ملاحظة زميل عز العرب بك
أن يشمل التصديق الأعضاء المعينين والمتعيينين .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - الأمر واضح لأن المطعون فيهم
قد يكونون معينين أو متعيينين بعبارة "صحة انتخابهم" لاشتمال إلا المتعيينين .

أما عبارة "صحة نياتهم" فتشمل الفريقين معاً .

حضره المقرر - أوافق حضرة عز العرب بك .

قرر المجلس الموافقة على المسألة بعد ادخال التعديل المقترح فأصبح نصها
كما يأتي .

"المادة الخامسة - يفصل المجلس في الطعون بعد اطلاع على الاقتدار
وسماع إيضاحات المقرر وبعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك
ويبدى المجلس رأيه في كل طعن فيقرر صحة الانتخاب أو يقضي بإبطاله
وعين الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقرر المجلس صحة نياتهم وإذا كان تقرير
اللجنة يتضمن إلغاء انتخاب عضو أو طلب أحد الأعضاء إلغاء انتخاب عضو
قررت اللجنة رفض الطعن المقدم عليه ويجب تأجيل النظر في ذلك إلى
جلسة أخرى غير التي تلي فيها التقرير أو تقتضي فيها طلب إلغاء الانتخاب
إذا طلب العضو المطعون فيه التأجيل أو كان غائباً" .

حضره المقرر - لاحظوا حضراتكم أن المادة (١٩) تكلمت عن
مجلس اللجنة وسكتت عن المضيطة الشاملة تفصيل بمحيرة في الجدل
فاقترح تعديلها بالطريقة الآتية :

"المادة الخامسة عشر - يمر لكل جلسة مضبطة تشتمل على جميع إجراءات
الجلسة وما دار فيها ومضبط يتضمن ملخص ما ذكر ودخل بمحضر الجلسة
السابقة عند افتتاح الجلسة . ولكل عضو الحق في الاعتراض على صحة
المضبط عند الجلسة مباشرة فإذا اعترض أحد الأعضاء ولم يقنع بإيضاحات
السكرتير عرض الرئيس الأمر على المجلس .

وإذا قرر المجلس قبول الاعتراض وجب على المكتب أثناء الجلسة أو في
الجلسة التالية على الأكثر تعديل مضبط المحضر طبقاً لقرار المجلس .

أما المضبطة فتقطع وتوزع على الأعضاء في مدة لا تزيد من ثمان وأربعين
ساعة من تاريخ الجلسة الخاصة بها . ولكل عضو حق الاعتراض على ما جاء
فيها بالجلسة التالية لتوزعها أو تليها على الأكثر . ويتبع بموجب ذلك أحكام
هذه المسألة فيما كان خصماً بمحضر الجلسة . فلما انتهت المدة ولم يقدم عليها
اعتراض اعتبرت مصدقة عليها من المجلس .

قرر المجلس الموافقة على هذا النص الأخير .

ثم رفضت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السادسة والنقطة
خمس وخمسين .

أميدت الجلسة حيث كانت الساعة ٧ والنقطة ٢٥ مساء .

حضره عبد الفتاح رجائي افندي - رأى بعضنا أن يكون العمل في شهر
رمضان يومين من كل أسبوع (الاثنين والثلاثاء) وأن تتجدد الجلسة في
الساعة الثامنة مساء .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - يحسن أن تكلم في ذلك بعد الانتهاء
من ثلاثة اللامحة الداخلية مرة أخرى .

حضره عبد الفتاح رجائي افندي - أربوأت يؤخذ الرأي على
ما اقترحه الآن .

حضره إبراهيم نور الدين بك - أوافق حضرة عبد الفتاح رجائي افندي
على اقتراحه .

حضره هقل محمد بك - أرى أن تتجدد الجلسة في شهر رمضان
الساعة ٩ ونصف مساء .

أصوات : موافقون .

أخذ الرأي وقرروا وجوباً فقرر بالإغلبية أن يكون العمل في شهر رمضان
يومى الاثنين والثلاثاء وأن تتجدد الجلسة الساعة الثامنة ونصف مساء .

مسائل الرئيس - أعدت اليوم كتاباً لحضرة صاحب الدولة وزير
الداخلية لكي أخبره بمجلو عمل عضو معين في مجلس الشيوخ على أثر وفاة
الرحوم يوسف سابا بإشنا للظفر في تعيين خفق له طبقاً للمادة (١١٣)
من الدستور .

هذا وإلى آخره حضراتكم أيضاً أن حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة
الطعون قدم إلى اليوم كتاباً يلفتني به أن اللجنة انتهت من النظر في أربعة
عشر طعناً وقررت رفضها وطلب عرض قرارات اللجنة على هيئة المجلس .

على الكتاب المشار إليه وهذا نصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإيجاز معاليكم أن لجنة الطعون المشكلة بمجلس الشيوخ قد نظرت أربعة عشر طعنا من الطعون المقدمة لها وقررت رفضها وبما أتى أقدمها لما لمكم لرفضها على هيئة المجلس حسب ترتيب الكشف المرفق عليه للمبين به اسم مفرد اللجنة المختص بكل طعن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس لجنة الطعون بمجلس الشيوخ

(يوسف وهبه)

معالي الرئيس - ثم أتى ألفت ينظر حضراتكم إلى أن الساعة ٦٦ من اللائحة الداخلية تنص بأن تقارير اللجنة يجب طبعها وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل وعلى ذلك فإن قرارات لجنة الطعون المقدمة لنا الآن لا يمكن نظرها إلا بعد طبعها وتوزيعها طبقاً لتلك المادة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن عملية طبع قرارات لجنة الطعون وتوزيعها فيه ضياع لاوقت خصوصاً إذا لوصل أن هذه الطعون بسيطة وقررت اللجنة رفضها فإذا فرض وكان الطعن المقدم ضد مساعدة مد الباسل بأشأ موضوعه أن عمره أقل من أربعين سنة مثلاً وقررت اللجنة رفضه فهل مثل هذا الطعن يستوجب الاهتمام بطبعه وتوزيعه طبعاً علماً بنص اللائحة ؟

أصوات كثيرة : توافق على طبع قرارات اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مادام لا يوجد الآن لدى المجلس عمل فلا محل لضياح الوقت في طبع قرارات اللجنة .

أصوات : تنفذ اللائحة الداخلية .

حضرة محمد محمود خليل بك - لا يصح أن نبدأ حياتنا النيابية بخالفات اللائحة .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المجلس هو الذى وضع اللائحة وهو الذى أمرض عليه الآن النظر في قرارات لجنة الطعون .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا تريد مخالفة اللائحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد قرر المجلس أن يكون العمل في شهر رمضان يرمين من كل أسبوع والجلسة لاستغرق أكثر من ساعتين وأرى أن هذا الزمن قصير بالنسبة لما يجتمعت حرضه على المجلس من الأعمال خصوصاً وأن بعضنا يحضر من بلاد بعيدة فإذا كنتم لاترغبون العمل أتعبروه ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا يصح أن يوجه هذا اليوم لجمعية المجلس ، لا يصح هذا أبداً ، لا يليق بكرامة المجلس أن يسمع لوما من أحد أعضائه (تصفيق) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لا أوجه كلامي إليك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - وأنا لا أقبل أن أتوجه كلامك إلى والواجب أن توجهه إلى الرئيس .

معالي الرئيس - في الهيئات النيابية يلزم أن يوضع العضو لراى الألبية وإن كانت أخوية المجلس وأت طبع قرارات لجنة الطعون وتوزيعها فيحسن أن نحترم هذا الراى .

حضرة حافظ عابدين بك - أقترح أن تتل على هيئة المجلس الآن أسماء حضرات الأعضاء المطعون فيهم والذين قررت اللجنة رفض الطعون المقدمة ضدهم .
وافق المجلس على ذلك .

تليت أسماء حضرات الأعضاء المذكورين وهى :

١ - اللواء حسين شريف باشا .

٢ - مصطفى الأدهانى بك .

٣ - عبد العزيز رشوان بك .

٤ - على بسيونى بك .

٥ - يوسى ذكى بك .

٦ - حافظ عابدين بك .

٧ - مرسى وزير بك .

٨ - حمد الباسل باشا .

٩ - محمد إبراهيم وإلى بك .

١٠ - محمود بسيونى أفندى .

١١ - لويس أختوخ فافوس أفندى .

١٢ - مصطفى أبو رحاب باشا .

١٣ - محمود محمد حسن الشنوبلى باشا .

١٤ - أحمد مصطفى بك .

(تصفيق)

ثم رقت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ٧ والنقطة ٤٠ ساء على أن يكون موعد الجلسة المقبلة يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة ونصف مساءً



مضبطة الجلسة الثامنة

المتعلقة علناً في يوم الاثنين ٣ رمضان سنة ١٣٤٧ الموافق ٧ أبريل سنة ١٩٢٤

حضرة علي إسماعيل بك - اعترض على حضرة زميل عقل بك محمد في الجلسة الماضية لأنني اعتذرت عن الحضور هنا بسبب اشتغالي بحضور لجنة الشياخات . وقال أنه ما كان ينبغي لي أن أفضل لجنة الشياخات على مجلس الشيوخ وربما في ذلك أقول أن مجلس الشيوخ لا يؤثر فيه غياب عضو أو عضوين أو ١٠ أو ١٥ بخلاف لجنة الشياخات فإن تأخر عضو واحد منها عن الحضور ربما عطل أعمالها شهراً أو شهرين وقد يترتب على تأجيلها أخلال بالأمن العام . وما كنت أنتظر أن يوجه لي هذا الاعتراض من زميل يقدر مثل هذه الظروف .

حضرة يوسف بشقور بك - مناسبة حلول شهر رمضان المبارك أقدم تهنيئاً للأمة المصرية عامة ولحضرات أعضاء المجلس خاصة وأرجو من حضراتهم أن يتقبلوا من هذه التهنئة القلبية التي أقدمها بكل اخلاص وأسأل الله أن يمد طيعم هذا الشهر المبارك بالهدم والبركات (تصفيق) .

على الكتاب الوارد لمصالح رئيس المجلس من حضرة يوسف نحاس بك عن أسرة المرحوم يوسف ساي باشا وهذا نصه :

حضرة صاحب للمعالي أحمد زبور باشا رئيس مجلس الشيوخ .

تشرف بأنت قدكم لمالكين ولحضرات زلائكم الأجلاء أعظم عبارات الشكر والامتنان لما تجل في رديق شعورك وطايق تقديركم للصدقة والمزاينة في تأنيكم لتقييداً العزيز بك الكلمات البليغة المؤثرة التي فهم بها معاليكم في جلسة يوم الاثنين الماضي ووقعتكم الجلسة حدادنا على زيلكم الزاحل وسعركم لتشييع جنازته . فقد قامت جميع هذه المظاهر دليلاً سامعاً على صفات الذل والفضل التي امتاز بها محفل أمنا المصرية الكريمة .

وأنا نضر إلى الله الذي أسمى قلوباً بفقد ذلك العزيز أن يطيل بسلامكم جميعاً ويتمكم بالعيش الرغد وصفاء الأيام .

ونرجو أن تتقبلوا بقبول تشكراتنا ونمنايات لفات معاليكم ولحضرات زلائكم الأجلاء . هذا مع باقي الاحترام ما

سرق ٣ أبريل سنة ١٩٢٤ عن أسرة المرحوم يوسف ساي باشا يوسف نحاس

ثم على الكتاب الوارد لمصالح رئيس المجلس من رئيس الفرقة التجارية الإيرانية وجمعية التجنن الخيرية بمصر وهذا نصه :

اجتمع المجلس طناً في يوم الاثنين ٣ رمضان سنة ١٣٤٧ الموافق ٧ أبريل سنة ١٩٢٤ في الساعة التاسعة ونصف مساءً برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زبور باشا رئيس المجلس .

بعد أن أعلن معالي الرئيس افتتاح الجلسة تولى على حضرات الأعضاء توحيد آرائهم حضرات :

محمد توفيق نسيم باشا . الشيخ علي رمضان الطوبجي . محمد فتح الله بركات باشا . حمد الباسل باشا . أحمد الشريفي باشا . المصري السعدى باشا . سمعان خيرال القصص بك . حسن رشوان بك . مصطفى أبو رحاب باشا . أحمد فؤاد باشا .

وأعذر عن الحضور حضرات : إبراهيم فرج أبو الجليل بك . أحمد حميد بك . حسن فودة باشا . برهان نور باشا . شامس الجندى الفتى . أمد محلي باشا . حيد الفتاح وجاني الفتى . فهمى حنا ومصطفى بك . حبيب المصري بك سكرتير عام .

على جدول الأعمال وهذا نصه :

أولاً - ثلاثة عشر الجلسة الماضية .

ثانياً - ثلاثة الرسائل والاعتذارات .

ثالثاً - تبلغ المجلس سؤالاً طلب سعادة اللواء موسى فؤاد باشا توجيهه إلى معالي وزير الحرية والبحرية وتبلغه أيضاً كتاباً من حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية يفيد أنه بعد استيفاء المطويات اللازمة للجارية يضطر رئيس المجلس لأدراج السؤال بمجلد الأعمال .

رابعاً - تبلغ المجلس استقالة سعادة مد الباسل باشا من عضوية مجلس الشيوخ .

خامساً - النظر في الطعون .

ثم على عرض الجلسة السابقة فوافق المجلس عليه .

وفي أثناء تلاوة حضر حضرة عقل محمد بك حيث كانت الساعة ٩ والدقيقة ٤٠

حضرة حافظ بك عابدين - في ملاحظة على عبارة وردت في المحضر يخبرهم منها أن المجلس قرر عدم العرض لوضع لأنه لا يجوز لأن ذلك من اختصاص المؤتمر . والحقيقة أن المجلس قرر عدم العرض لوضع هذه الأثرة لأن ذلك ليس من اختصاصه . فقرر إجراء هذا التصحيح .

القضاة ضريته والتبابة حققت الدعوى وحفظت الأوراق ولكن بعض الذين كانوا يزعمون في الاعتناء ويحتجون لأنفسهم النجاح فشلوا أعطوه قودا وأوعزوا اليه برفع دعوى جنحة مباشرة وكان يردى أن يفصل في هذه القضية لاني على ثقة من النتيجة فيها ولكن حضرة المحامي الذي حضر عن طلب من المحكمة أوجاب النظر فيها لاني عضو مجلس الشيوخ فأجابته المحكمة هذا الطلب ورجاني إلى المجلس أن يكون على بينة مما قلته وله الرأي الأمل بعد ذلك .

معالى الرئيس - لا عمل الآن للمناقشة في هذا الموضوع .

على السؤال الذي طلب سعادة اللواء موسى فؤاد باشا توجيهه الى معالي وزير الحربية والبحرية والكتائب الواردة عنه من معالي الوزير . وهذا نص كتاب سعادة اللواء موسى باشا :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآتي الى حضرة صاحب المعالي وزير الحربية والبحرية .

بأن على أي مسوغ قانوني تستند وزارة الحربية في تمجيد الشبان المصريين ليشتغلوا غلة في السكة الحديدية السودانية مع أن المادة الثالثة من قانون القعدة العسكرية الصادر به الأمر العالي المؤرخ ٣ شعبان سنة ١٣٣٠ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ هـ في أن الخدمة العسكرية الإلزامية تشتغل خدمة خمس سنوات في الجيش العامل أو في البحرية وخمس سنوات في الرديف أو في الزبيل أو في الأفرع والوسائل .

كاتبه

١٩٢٤

امضاء (اللواء موسى فؤاد)

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة الشهداء متوفية

وهذا نص كتاب معالي وزير الحربية والبحرية المشار اليه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشارة لي بكتاب معاليكم رقم ٢ بتاريخ ٣ أبريل الجارى بخصوص السؤال المرجع اليه من سعادة اللواء موسى فؤاد باشا .

أفيدكم أننا جاريون البحث على المعلومات اللازمة للإجابة وعند إتمام الحصول عليها نخطر معاليكم لأدراجها بجملة أعمال المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول تآخي الاحترام

وزير الحربية والبحرية

(امضاء) حسن حبيب

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا - أطلب استكمال معالي الوزير الرد ليكون ظفر ثمانية أيام وذلك لأن التجديد سيكون في أواخر هذا الشهر . تليت استقالة سعادة حمد الباشا باشا وهذا نصها :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

نرجو أن تتبرعني مستقبلا من عضوية مجلس الشيوخ . وأقبلوا احترامي وأكرامى . (امضاء) حمد الباشا

٤ أبريل سنة ١٩٢٤ عضو مجلس الشيوخ عن دائرة الفيوم

قاهرة دار الجامعة ٤ ماه أبريل سنة ١٩٢٤ موافق ٢٩ ماه شعبان معظم سنة ١٣٤٢ نمرة ١٨٧

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أشرف باسم الفرقة التجارية الأيرانية وجمعية أئمة الخيرية بأن أرفع خلاص تهنيتي القلبية لولية المجلس الموقر سالفا لث سبحانه وتعالى أن يعمل من حسنات هذا العصر المبارك الدستوري الجديد خير موقوف للصلاقات الأخوية بين مصر وإيران في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك العادل فؤاد الأول أبه الله ووفى رجال حكومته الكلام لما فيه خير البلاد والبلاد .

وتفضلوا معاليكم بقبول تآخي عبارات الاجلال والاحترام

الخلص

رئيس الفرقة التجارية الأيرانية

وجمعية أئمة الخيرية بمصر

ميرزا مهدي دغيع شكى

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أقترح أن يرسل رد على هذه التهنئة .

ثم أخطر المجلس بكتاب ورد من الشيخ محمد عبد الواحد المهدي من مركز بنا يتضمن أن دفع دعوى جنحة مباشرة بتهمة فيها حضرة الدكتور محمد هاشم آتفندي عضو المجلس بأنه سبه وضربه وأن محكمة بنا قررت إيقاف النظر في الدعوى بمجلة ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ حتى يأذن البرلمان بالسريان وطلب من المجلس أن يأمر بالاستمرار في الدعوى .

تليت الاعتذارات الواردة من حضرات : إبراهيم فراج أبو الجلال بك يطلب إجازة لمدة خمسة عشر يوما لمرضه . وأحمد جيله بك يطلب الإذن له بالإقطاع عن حضور جلسات هذا الأسبوع لوقعة صهره . وحسن فوده باشا معتذرا عن حضور جلسات هذا الأسبوع لمرضه . وريهان نور باشا يطلب منعه إجازة لمدة أربعين يوما تهندي من ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ لمرضه . وشاهين الجندى آتفندي معتذرا عن حضور جلسات هذا الأسبوع لمرضه . وعبد الفتاح رجائي آتفندي معتذرا عن حضور جلسة اليوم لعدم أدراكه القطار . ونهوى حنا ويصا بك معتذرا عن حضور جلسات هذا الأسبوع لمرضه .

معالى الرئيس - هل حضراتكم موافقون على منح سعادة بريهان نور باشا إجازة الأربعين يوما التي يطلبها .

وافق المجلس على ذلك .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - رسالة الاعتذار الواردة من حضرة عبد الفتاح رجائي آتفندي يطلب فيها أيضا تأجيل النظر في بعض الطعون لمجلة آتفندي يحضر ويأمر بأن هذا الطلب ليس من اختصاص المجلس .

حضرة محمد محمود خليل بك - حضرة رجائي آتفندي يطلب ذلك لأنه مقرر للجنة في الطعن المقدم ضد حضرة أحمد بك مصطفى .

حضرة الدكتور محمد هاشم آتفندي - الخطاب الوارد من محمد عبد الواحد المهدي الذي يدعي فيه آتفندي سبه وضربه ليس له أصل بالرة وهذا الرجل يدعو من أبواب المواقيت من الأمور قد ادعى آتفندي واحد

ولا يمكن الالتفات لقول الطاعن بأن على امبايرل وآخرين أن يذكروا مساهم كانوا ملازمين لآلية الانتخاب لمقابلة المندوبين قبل دخولهم فيها وإيجاز لهم بانتخاب حسين شريف باشا لأن ذلك القول ولو ثبت لا يمكن أن يستنتج منه حصول تأثير في حرية الانتخاب ولا يمكن القول بأن الإيجاز يفيد التأثير لأن الإيجاز والتأثير فرقا كبيرا .

الواقعة الثانية - لا يمكن أن يدعى طاعن بأن قدوة عرضت على بعض الناخبين للتأثير بهم بل يجب عليه أن يقدم في طعنه ما يثبت وقوع تلك الخافقة وهو ما لم يطمع الطاعن . وقد توسعت اللجنة مع ذلك فاستعرضته وصاته عما يتبعه فأجيب بما هو ملحق في المحضر مما أثبت عدم صحة الطعن وقد أيد ذلك دعوى الطاعن بأن مأمور قسم الرأى أراد الانتقام منه لعدم قبوله ترشيح حسين شريف باشا فعرض ضده مجاز مخالفة فقتل الطعن فيه للجنة صوريين رسميين لهما أثبت بهما أن محضرى المخالفين السابق ذكرهما حررا ضد الطاعن في ١١ و ١٦ يناير سنة ١٩٢٤ أى قبل إجراء عملية الترشح بمدة .

الواقعة الثالثة - لم يقدم الطاعن ما يثبت شيئا بالنسبة لدعواه عن هذه الواقعة فلم يبين كيف كان مأمور القسم يستعمل سلطته وظيفته للتأثير في حرية الانتخاب فلا يمكن التحويل حيث لا هذا الطعن .

ممالى الرئيس - ما رأى حضراتكم ؟

واقف المجلس على رأى اللجنة .

م لم يقرر اللجنة من الطعن المقدم ضد مساهمته من أحمد عبد المال المصرى وهذا نصه :

عن الطعن المقدم من أحمد عبد المال المصرى .

شكلا :

تقدم الطعن في المبدأ وإلى رئيس المجلس وتصلق على أعضاء الطاعن فهو مقبول شكلا .

موضوعا :

ترى اللجنة بالإجماع رفض هذا الطعن للأسباب الآتية :

الواقعة الأولى - لم يصح القانون على طاعن عملية الانتخاب اذ لم يذكر في المحضر ساحة افتتاحه وعليه فلا يمكن التحويل على هذا الطعن وبالأخص لأنه لم يقدم من الطاعن ما يثبت مدة تأثير افتتاح المحضر وما هي النتيجة التي ترتبت على ذلك وتأثيرها في عملية الانتخاب، ومن المبادئ السابتة أن حصول مخالفة لإجراءات الانتخاب لا يترتب عنها حتى بطلانه بل يجب لذلك أن يكون قد ترتب منها فعل تأثير في الانتخاب كمنع الناخبين من إعطاء أصواتهم فضلا عن أن يترتب عن حصول المخالفة تأثير في حرية الانتخاب فلا يمكن الاستدراك عليها لإبطالها .

الواقعة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة - الوقائع المذكورة عاجلة تماما لما جاء به الطعن للمقدم من سيد على شكوكه فلا يجب التحويل عليها كما سبق أن بيناه .

وطيه ترى اللجنة بالإجماع رفض هذه الطعون .

ممالى الرئيس - حضراتكم موافقون على هذه الاستقالة ؟

واقف المجلس على قبولها .

ممالى الرئيس - تنتظر الآن في الطعون .

حضرة محمد محمود خليل بك (المقرر) - أرى أن تنلى على حضراتكم أوجه الطعن ثم ينل بعد ثلاثة كل وجه رأى اللجنة فيه ثم يؤخذ رأى المجلس بعد ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هذا يأخذنا زمنا طويلا والطعون موجودة بين أيدينا فلا لزوم لتلاوتها .

ممالى الرئيس - بالطبع حضراتكم اطعم على الطعون وعلى قرارات اللجنة فيما فهل تفضلون الإيجاز أو التحويل ؟

مساعدة اللواء موسى نؤاد باشا - لا داعى للتحويل - ويكتفى بتلاوة تقرير اللجنة عن كل طعن .

حضرة محمد محمود خليل بك - الطعن المقدم ضد مساهمة حسين شريف باشا تقدم في المبدأ القانونى فهو مقبول شكلا ، وأوجه الأولى أنه يخلص في أن أشخاص غير الناخبين كانوا موجودين داخل قاعة جلسة الانتخاب ، والرأى الذى اتخذت عليه اللجنة واتفق عليه جميع شراح القوانين أن وجود أشخاص من غير الناخبين داخل قاعة الانتخاب لا يثبت عليه حتى بطلان الانتخاب الا اذا ترتب على وجودهم تأثير في الانتخاب . وما دام وجودهم لم يؤثر في الانتخاب فالطعن من هذه الوجهة غير مقبول .

حضرة محمد طوى الجراد بك - الأصوب أن ينل تقرير اللجنة عن كل طعن وانما كان لأى انسان ملاحظة يسيرا .

ممالى الرئيس - هل حضراتكم موافقون على أن ينل تقرير اللجنة فقط ؟ الأعضاء - موافقون .

نل أولا تقرير اللجنة من الطعن المقدم ضد مساهمة اللواء حسين شريف باشا من سيد على شكوكه وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطعن المقدم من سيد على شكوكه .

شكلا :

هذا الطعن مقبول شكلا وذلك لأن نتيجة انتخاب اللواء حسين شريف باشا أعلنت يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ ولما كان هذا الشهر مكتوما من ٢٩ يوما هذه السنة فتهى ميدان الطعن في ١٤ مارس . ولكن نظرا لأن هذا اليوم يوافق الجمعة امتد الأجل إلى يوم السبت ١٥ منه . وبما أننا اليوم المذكور صلتة رسمية مناسبة لفتح البرلمان فيمتد الأجل إلى يوم الأحد ١٦ منه . وعليه فيكون الطعن مقبلا في المبدأ .

موضوعا :

ترى اللجنة بالإجماع رفض الطعن للأسباب الآتية :

الواقعة الأولى - لا يترتب عن حضور أشخاص غير ناخبين في قاعة الانتخاب بطلان عملية بل يجب أن يكون قد ترتب عليه تأثير في حرية الانتخاب فضلا عن تقدم من الطاعن ما يثبت ذلك وليس المجلس مكلفا بإجراء تحقيق في مثل هذه المسائل بل على الطاعن تقديم الدليل عليها . ومن الواجب أن تستعمل المصلحة على ما يفيد دعواه .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة عن الطعون المقدمة ضد حضرة مصطفى الاهواى بك وهذا نصه :

تقرير اللجنة

تقدم ضد مصطفى بك الاهواى خمسة طعون ثلاثة منها مرفوضة شكلاً بالأجماع . وهى الطعون المقدمة من عبد الحليم الرابع رقم ٥ ، وصليه رضوان رقم ٨ ، وعبد الصمد عبد الرحمن وعبد الرحمن رقم ٢٢ وذلك :

أولاً — لعدم التصديق على امضاء الطاعن عبد الحليم الرابع الأمر الذى حتمه القانون .

ثانياً — لتقديم عليه رضوان طعنه نظراً لى رئيس الوزراء . وإلتاؤون يقضى بتقديم الطعن لرئيس مجلس الشيوخ وبصرية يحصل التصديق على امضاء مقدمها .

ثالثاً — لأنه لم يتصدق على امضاء عبد الصمد عبد الرحمن ؛ وسيد عبد الرحمن مقدمى الطعن الثالث .

عن الطعنين المتقدمين من أمين يوسف عامر رقم ٢١

وعبد الصمد عبد الرحمن (وحدهم) رقم ٣٣

طعن أمين يوسف عامر

شكلاً :

تقدم الطعن فى المبدأ ولرئيس مجلس الشيوخ وتصدق عليه فهو مقبول شكلاً .

موضوعاً :

لم يقدم الطاعن ما يثبت دعواه ولا يمكن الإلتفات الى قوله بأنه مستند لائتمات ما يدعيه لأن المجلس غير مكلف بإجراء تحقيق فى أمر لم يقدم حته ما يؤيد حصوله .

وقد تمت زيادة على ذلك بحسب الجلسة أن الانتخاب حصل طبقاً لأحكام قانون الانتخاب وهى تخفى أعطاه الأصوات سراً فلا يتفق حينئذ ما يدعيه الطاعن وسكوت أعضاء اللجنة عليه فيجب رفضه .

عن الطعن المتقدم من عبد الصمد عبد الرحمن

شكلاً :

تقدم الطعن فى المبدأ وتصدق عليه فهو مقبول شكلاً .

موضوعاً :

المعول عليه فى الانتخاب ما كان صحيحاً من الأصوات . وقد بلغ مجموع الأصوات التى جردت عدد ٢٠٩ أى منها صوت فيكون باقى الأصوات الصحيحة عدد ٢٠٨ وهى المعول عليها وقد ثل منها مصطفى بك الاهواى عدد ١٠٥ فيكون حاز الأغلبية المطلقة وهى النصف زائداً واحداً .

وأذا فرض جدلاً ولم يتسجد من المجموع الصوت الذى أضح طلانه فلا يمكن الطعن أيضاً فى انتخاب مصطفى بك الاهواى لأن الأصوات التى ثالها وبمجموعها عدد ١٠٥ تعتبر أغلبية مطلقة بالنسبة للمعد ٢٠٩

ونذلك لأن الأغلبية المطلقة مكونة من النصف زائداً واحداً ومن المتفق عليه لحسابها إذا كان مجموع الأصوات فردياً أن يؤخذ نصف الرقم الذى على العدد الفردى ويضاف إليه عدد واحد فتكون الأغلبية المطلقة .

ففى حالتنا هذه مجموع الأصوات عدد ٢٠٩ والمجموع الذى على العدد الفردى هو عدد ٢٠٨ نصفه عدد ١٠٤ وبإضافة عدد واحد عليه تتكون الأغلبية المطلقة وهى عدد ١٠٥

وهله فاللجنة ترى بالإجماع رفض هذه الطعون .

حضرة محمد محمود خليل بك — الطعون الثلاثة المقدمة من كل من عبد الحليم الرابع وصليه رضوان وعبد الصمد عبد الرحمن لم تبحث فيها اللجنة لأنها غير مقبولة شكلاً فأتى أن حضراتكم توافقون على رفضها . أما الطعنان المتقدمان من أمين يوسف عامر وعبد الصمد عبد الرحمن فهما وإن كانا مقبولين شكلاً فقد قوت اللجنة رفضهما موضوعاً .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد حضرة عبد العزيز رضوان بك وهذا نصه :

تقرير اللجنة

تقدم ضد عبد العزيز بك رضوان طعن واحد من محمد اغنىدى زكى عبد الحميد لرئيس المجلس وفى المبدأ القانون وتصدق فيه على امضاء الطاعن فهو مقبول شكلاً .

موضوعاً :

ذكر الطاعن فى عرضته الأوجه التى استند عليها بطلان الانتخاب ومعددها أربع وكلها مرفوضة فى نظر اللجنة بالإجماع للأسباب الآتية :

الوجه الأول : لم يبين الطاعن ما هى المصلحة التى أعطاه عبد العزيز بك رضوان الى معظم ناخبيه لمصلحة من التصويت له كما يقول . ومن ثم الناخبون الذين منحوه . والمجلس غير مكلف بإجراء تحقيق عن وقائع غير معينة لم يتقدم من الطاعن دليل عليها أو على الأقل على ما يرجح حصولها .

الوجه الثانى والثالث والرابع : هذه الأوجه متداخلة فى بعضها وقد حاول الطاعن إقامة الدليل عليها فى عرضته فلم يفلح فقال مثلاً باستعمال المعطون فيه طرقاً احتيالية لحصوله على أصوات من الناخبين ولم يبينها كما أنه لم يذكر أسماء الأشخاص الذين أعطاه أصواتهم متأثرين بذلك الطريق فلا يمكن التصديق حينئذ على ذلك كما قال بأن عبد العزيز بك نشر أوراقاً لترويج الانتخاب ينطبق عليها حكم المادة (٧٨) من القانون ولا تعاقب هذه المادة إلا من نشر أوراقاً غير مستوفية للشروط الواضحة فى المادة (٦٢) التى تضمنت وجوب اشتغال الأوراق على اسم الناشر والطاعن فلذا فرض جدلاً وصحت هذه المخالفة فلا يقرب منها مطلق أى بطلان لعملية الانتخاب لأن عدم ذكر اسم الناشر

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ثم ولكن لم أكن موافقاً ، وأريد أن أشكركم هنا من المسألة من جهة المبدأ . أمانا فخطبان مرشحان في دائرة واحدة ، الطاعن والمطعون فيه فرضت لجنة الترشيح أحدهما لأسابيبها في قرارها .

هذا القرار لا يستألف طبقاً لنص المادة (٤١) من قانون الانتخاب .

المادة (١٢) من قانون الانتخاب أعطت كل مصري أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب الحق في طلب إدراجه فيه وتقدم هذا الطلب إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٣) فإذا رأى أن اللجنة ظلمته فمن حقه بموجب المادة ١٤ أن يستألف قرارها إلى المحكمة الابتدائية واللجنة الملوطة بأمر الترشيح في حينها المكلفة بأمر قيد الاسم في جداول الانتخاب ، وهي أشد خطورة من القرارات الخاصة بقيد الاسم والحكمة في ذلك أن القانون جعل لكم بموجب المادة (٦٨) الرأي الأمل في صحة الانتخابات فأجاز لكم بذلك إعادة النظر في قرارات الترشيح .

تقول لجنة الطعون أن قانون الانتخاب لا ينص على استئناف في مسائل الترشيح ولا يمكنها أن تصدى القانون . وأنا أقول أن رأى اللجنة هذا يحرم المجلس من التطرق لمسألة عامة جداً ويترك الحرية التامة لرجال الإدارة في أن يتصرفوا كيف شاءوا في مسائل الترشيح فيرشحون من شاءوا ويحرمون من شاءوا .

لم يمنع القانون المرشح من حق الاستئناف كما ينظر إلى أحكامه هنا اعظم منه وهو حق التظلم للمجلس غير أن لجنتنا لم تنص لنا النظر في قرارات لجنة الترشيح بحسبة كانت أم ناسمة وحسبنا أن المجلس غير مختص وهذا ما أحترض عليه .

معالى الرئيس : على أي شيء بنت لجنة الترشيح قرار رفضها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بنته على أن المرشح حماية إيطالية وأنا لا اعتراض لي على هذا القرار إنما اعتراض على لجنة الطعون في قولها إن المجلس غير مختص بالنظر فيما قرره لجنة الترشيح خصوصاً وأن الطاعن على كل حال لا يستفيد من طعنه شيئاً . على أن هذا القول غير صحيح فقد كان في الدائرة مرشحان حكمت اللجنة بعدم صحة ترشيح أحدهما فأصبح للثاني المرشح الوحيد ونافز بالانتخاب بالتركية . ولو أن اللجنة حكمت بحسبة ترشيح الأول أيضاً لجاز أن تتحول نتيجة الانتخاب فكيف يمكن أن يقال مع هذا أن الطاعن ليس له مصلحة ؟ على أنني بقطع النظر عن المصلحة أشكركم من المسألة من وجهة المبدأ وأرى أنكم صفة كونكم قضاء تتدرون أهم المبادئ يجب أن تدروا أن المجلس له الحق في إعادة النظر في قرارات بلان الترشيح .

حضرة عبد الظاهر خليل بك .
يؤيى مذكور بك .
المجلس غير مختص .

سماعة إبراهيم سعيد باشا - المجلس رأى الموافقة على رأى اللجنة فلا داعي للمناقشة في هذا الموضوع .

أو الطاعن لا تأخير منه في نفس الانتخاب ، والنزاع من المسألة معرفة المطعون مع الناشر للأوراق عند ارتكاب الخاطئة الانتخابية وتعمل النشر المسبوق إذا قصر في ذكر اسم الطاعن للأوراق المنشورة .

أدعى الطاعن أن عبد العزيز بك رضوان كان يتم فحلات بمحضه بعض الخطباء فيذيرن بين الناس أقوالاً كاذبة عن سلوك المرشحين الآخرين المناهضين لعبد العزيز بك في الانتخاب وتلك أقوال عامة ومبهمة لا تفيد طعناً لأن ذكرى افتدى عبد الحميد لم يبين وقائعها بالضبط وما هو التأثير الذي نتج عنها فضلاً فيعمل الناخبين بفصول عبد العزيز بك على غيره ولا يمكن أن ينسب إلى مناصي عبد العزيز بك شيء كاذب فيسكتون ضماهم أنهم أحق من الطاعن في تقديم الشكوى أنا صح ما قاله كما أنه لا ينفي الاتفاقات أيضاً إلى دعوى الطاعن بأن عبد العزيز بك رضوان كان يسعى كذبا بأنه مرشح من قبل الوفد قاصداً بذلك التأثير في الناخبين لأن الطاعن لم يقدم الدليل المثبت لقوله وما هو برهانه . على أن هذا الأمر يفرض حسمه بترتيب عنه تأخير في رأى الناخبين . وقد كان ميسوراً له إذا ما اعتقد عدم صحة ما يدعيه المطعون فيه ونفى الطاعن أن يكون من وراءه أي تأخير في الناخبين أن يبين طعيم حسم صحة قول المطعون فيه فيكون بذلك قد أثبت كذبه وأسقطه في أمين من كان يريد تصالحهم منهم . وإذا كان الأمر كما ذكره باقي أقوال الطاعن لم تخرج عن هذا النوع من الطاعن فلا يمكن الاتفاقات إليها وترى اللجنة رفضاً بالإجماع . وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة من الطعن المقدم ضد حضرة أحمد مصطفى بك من عطية شونده افتدى وهذا نصه :

تقرير عن الطعن رقم ٢

المقدم ضد أحمد مصطفى بك عضو الشيوخ عن دائرة أسوان .

عن الطعن الأول : على أن مقدمه وهو الطاعن حرم من الترشيح بناء على قرار لجنة الترشيح فقررت اللجنة عدم اختصاصها بنظر هذا الطعن ولأنه لا يس المطعون فيه شخصياً .

أما الطعن الثاني : فقررت اللجنة عدم قبوله لتعديده بعد المبدأ لأن انتخاب العضو المطعون فيه تم في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ والطعن ورد في ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ .

ولذلك قررت اللجنة بالإجماع عدم قبول الطعن الثاني .

حضرة محمد محمود خليل بك - أعلن هذا الطعن غير محتاج لمناقشة فهو عبارة عن تظلم الطاعن من قرار لجنة الترشيح بالمدرية لأنها أخرجته حماية إيطالية فقررت رفض ترشيحه ونحن غير مختصين بالنظر في هذه المسألة . أما الطعن الثاني فقد تقدم بعد المبدأ القانون فهو مرفوض شكلاً .

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - في كلمة في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك - حضرتكم كنت عضواً في اللجنة وكان قرارها بالإجماع .

واقف المجلس على رأى اللجنة .

على تحرير اللجنة عن الطعن رقم ٣١ للمقدم ضد حافظ هادين بك وهذا نصه :

تقرير عن الطعن رقم ٣١

المقدم ضد حضرة حافظ هادين بك

أعلنت نتيجة انتخاب حضرة حافظ هادين بك يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ وقضت المسألة (٦٨) من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ بأن طلب إبطال الانتخاب يجب تقديمه في خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر وبالإطلاع على الطلب المقدم من الطاعن ظهر أنه ورد لسكيرية المجلس وتسلم إليها يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٤ .

ولما كان هذا الطلب أرسل بوصف مرشح لزيادة التأكيد استلمت اللجنة من مصلحة البوستان عن تاريخ التسليم فوردت إفاضة البوستان بأنه تسلم للسكيرية في ١١ مارس سنة ١٩٢٤ وكان يجب تقديمه لغاية يوم ٩ منه . فلذلك رأت اللجنة بالإجماع عدم قبول الطعن شكلاً لتقديمه بعد الميعاد .

واقف المجلس على رأى اللجنة .

على تحرير اللجنة عن الطعن رقم ٢٤ المقدم ضد حمري وزير بك وهذا نصه :

تقرير عن الطعن رقم ٢٤

المقدم ضد حضرة حمري وزير بك :

تقدم الطعن في الميعاد بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٤ فهو مقبول شكلاً ويحصر في عدة أوجه :

أولاً - اختلاط المنعويين بينهم وقت عملية الانتخاب .

رأت اللجنة رفض هذا الوجه لأن مجرد حضور أشخاص غير المنعويين جميعاً الانتخاب لا يرقب عليه حتى يتطلبن عملية الانتخاب إلا إذا ثبت أن ذلك كان له تأثير في نتيجة الانتخاب وفي هذه الواقعة استقر الطاعن في طمأنينة بأن معاون البوليس تبعه على الشخصيين الذين وجدوا وقت الانتخاب بالخروج فخرجوا مكرهين .

ثانياً - أن أغلب المنعويين الذين دخلوا قاعة الانتخاب لا إعطاء أصواتهم لم يردوا تذاكرهم للتحقق من شخصيتهم .

رأت اللجنة أن هذا الطعن عاقل لما هو وارد في محضر الانتخاب من أن المنعويين كانوا يخدمون تذاكرهم ومن لم توجد معه تذكرة كان يعطى صوته بعد التحقق من شخصيته .

ثالثاً - أن رئيس لجنة الانتخاب اتفرد بأخذ آراء بعض المنعويين شفوا بدون اشتراك أحد من أعضاء اللجنة معه في ذلك .

قررت اللجنة رفض هذا الطعن لأن ما هو وارد في محضر اللجنة ثبت صكه إذ ورد فيه أن بعض المنعويين كان يختار غير السكيري ليسر إليه باسم من يريد انتخابه .

حضرة محمد محمود خليل بك - الأمر لا يحتاج لمناقشة طويلة . أمامنا قرار صدر من لجنة الترشيح باستبعاد أحد المرشحين . لا يوجد في القانون نص باستثاف هذا القرار . ذلك ثم يُفسر عليه ولكن ما العمل ؟ نحن أمام الواقع .

لو كان هناك على التأويل ولكن المسألة (٦٨) من قانون الانتخاب مهما أوتيناها أو استبعدنا عنها فلا يمكن أن نأخذ منها حق إعادة النظر في قرارات لجنة الترشيح واختصاص المجلس لا يتناول إلا الفصل في صحة نيابة أعضائه فقط .

لما المرشح الذي يتقدم من قرار لجنة الترشيح فالقانون لا يسمح لكم بالنظر في ثلاثته خصوصاً وأنه ليس عضواً في المجلس حتى يمكن لحضراتكم أن تنظروا في أمره .

أما من جهة تفسير القانون في هذه المسألة فأتأسف عليه . السبيل الوحيد لتلافيه هو أنه عند ما يأتي الوقت للنظر في تعديل قانون الانتخاب يمكن لحضراتكم أن تحسروا وضع مادة تمكن مثل هذا الطاعن من أن يثأل حقه . أما الآن فلا يمكن عمل شيء .

والخلاصة أن الطاعن هنا يطعن بمصلحة نفسه ونحن غير مختصين بالنظر في ذلك .

واقف المجلس على رأى لجنة الطعن .

على تقرير اللجنة عن الطعن رقم ١ وهذا نصه :

تقرير اللجنة بشأن الطعن رقم ١

الخاص بحضرة هل بسوي بك

هذا الطعن تقدم من يدعى محمد حمري إبراهيم في عضوية حضرة صاحب العزة هل بسوي بك إلى حضرة صاحب المال وزير الحفانية ولم يكن توقيع الطاعن مصدق عليه .

وحيث أن المسألة (٦٨) من قانون الانتخاب نصت على أن الطعن يقدم إلى رئيس المجلس وأن يكون التوقيع مصدق عليه وهذا الطعن ليس كذلك لأنه قلم لوزير الحفانية وبلا من التصديق على التوقيع فيكون غير مقبول شكلاً .

فهذا :

رأت اللجنة بالإجماع رفض هذا الطعن شكلاً .

واقف المجلس على رأى اللجنة .

على تحرير اللجنة عن الطعن رقم ٤ المقدم ضد يويي ذكرى بك وهذا نصه :

تقرير اللجنة بشأن الطعن رقم ٤

الخاص بيويي ذكرى بك

تقدم هذا الطعن إلى المجلس من السيد خليل في حق بيويي ذكرى بك ورأت اللجنة عدم قبوله شكلاً لأنه لم يكن مصدقاً على توقيع الطاعن على ما اقتضته المسألة (٦٨) من قانون الانتخاب .

حضرة عبد الظاهر خليل بك - اذا كان هناك شئ لاظهره فنحن
اللميرة للأوراق ولرفض الترشح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا بإحضار الأعضاء بدأ خطر
جدا إذ ييسر لكل من أراد أن يرشح نفسه مجلس الشيوخ وكان من ضمن
ورقة وليس له شخصيا التصاب القانوني أن يحصل من باقي الورقة على ورقة
تفيد أنه مالك لكل أطيافهم ليحصل لنفسه التصاب القانوني . فقول هذه
الورقة مستند صحيح ؟ وهل نقولون أن البحث في صحة هذه الورقة ليس
من اختصاصنا ؟ إن قلتم ذلك فكان القانون قد وضع أجنبيا . نقولون إن
هذه القيود عقيلة فنظلموا اذن من القانون نفسه وأطيلوا تعديله . أما وقد
حلفنا بيمين على احترام القانون فلا بد أن نضد بجزئياتها بكل ذمة فاننا نرصد
نفسنا وأما لا أطالب التصاب نقول لي أن أطالب من أخوتي وأقاربى أن يكتبوا
لي ورقة بما يمكنون لأقدمها للجنة كدليل على صحة ترشيحي وهل أكون مع
ذلك عترما للقانون الذى يشترط أن يتوافر العضو شرط الضمنية في الحال
والاستقبال أى أنه يأتى بورد أو عقد مسجل يفيد أنه يملك التصاب ؟ هل
تسأل في ورقة لا نعرف إن كانت صحيحة أم لا ؟

معال الرئيس - الى أى غرض ترى ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرسى لى أن هذا المبدأ خطر وأن
كل شخص يقدم ورقة صورية غير مسجلة لا يثبت اليها والإلزام لكل
شخص في المجلس المصرى أن يرشح نفسه ، ماذا نقولون في شخص لا يملك شيئا
ثم أخذ ورقة من أحد أصحابه أتبعه له أطيافا ضريعتا ١٥٠ جنينا والورقة
لم تسجل ؟ فما بالك إذا كانت هذه الورقة من أظفاره وكنت في الوقت
الذى حصل فيه الترشح ؟ أنا أترك هذه المسألة لحضراتكم لتروا لي رأيكم
وتدعوا هذا الخطر بأن تمطوا له .

معال المقرر - من يسمع مراقبة حضرة الضوف هذا الموضوع يستحيل
أن المظنون فيه لا يملك شيئا مطلقا . وأنكم قرأتم وجود شخص لا يملك
التصاب . ويستحيل أن الظاهر أنهمت أن الورقة أعطوا ورقة صورية كي يستحل
قريب مجلس الشيوخ . ويستحيل أيضا أن الخطر أسدق بالمجلس إذ قبل
أعضاها لا يملكون التصاب القانوني ولا يدفعون الضريبة المقررة . ولكن
للمسألة ليست بهذه الطعرة والموضوع الذى نحن بصدده هو موضوع
شخص قدم أوراقا ثبت أنه يدفع باسمه ضريبة سنوية ١١٨ جنينا
وأورادنا أخرى بالاشتراك مع آخرين وضريبة في هذه الأحوال المشتركة يرسل
ما يدفعه جميعه إلى ١٥٩ جنينا . المسألة واقعية وليست خيالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أملاك ورقة صورية أم لا ؟

معال المقرر - لا تخاطبوني فقد تركتكم تتكلم ما شئت فنعني أنتم
الكلام . فاقولوا لا يكون جزافا ولا يكون الموضوع في انشغال فحين تتكلم
عن واقعة معينة وأمامنا شخص معين . هل المظنون فيه يملك التصاب حقيقة
أم لا ؟ مجرد قول الطاعن أن الورقة صورية لم يرق عليه دليل . حضرة
الضوف يقول أن الورقة صورية ويبنى على كلامه هذا الخطر الخلق بالمجلس

وابا - إن أعضاها حضروا بعد الساعة الثامنة صباحا وأشركوا في انتخاب
اللجنة النهائية مع أن عددا من المندوبين يزيد من الخمسة عشر كان حاضرا
قبل الساعة الثامنة ولم تقتصر عليهم عملية انتخاب اللجنة النهائية .

من الإطلاع على المحضر ظهر أن هذا الوجه غير صحيح أيضا لأنه ثابت
فيه أن عملية انتخاب اللجنة النهائية اقتضت على من حضر من المندوبين
قبل الساعة الثامنة .

خامسا - أن المظنون فيه وأنصاره استعملوا طرقا متنوعة للتأثير في حرية
الانتخاب منها إحضار المندوبين بالسيارات ومبيتهم ليلة الانتخاب بمنزله
ومقتل عمه قتل باشا عبد الله الخ .

وأن من بين أعضاء لجنة الانتخاب النهائية أحد أقاربه وآخر زوج أخته
وأن المظنون في انتخابه رئيس محكمة خطيبا .

واللجنة رأت أن هذه الأمور كلها لا تأثير لها في صحة الانتخاب وإن
اللجنة النهائية قد تألفت أعضاها بالانتخاب ولم يشترط القانون إلا أن
يكونوا من غير المرشحين ورئاسة محكمة الخطر لا تستبر وظيفه ذات تأثير
في الانتخاب .

سادسا - إن التصيب لا ينفذ ضريبة مائة ومعين جنينا وأنه حصل
على مصداقية صورية من بعض ورقة والده تفيده ملكيته لا أكثر مما يستطاعه
بالميراث وأنه شريك مع آخرين ولم يبن نصيبهم معهم الخ .

بعد الإطلاع على الأوراق المقدسة من حضرة سرى وزيريك وبعد أنه
ينفد أموالا قدرها ١٥٩ جنينا بمقتضى أوراق أكثرها باسمه خاصة وقد
أخذت صحة ترشيحه اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون
الانتخاب وذلك بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤
لذلك قررت اللجنة رفض هذا الطعن أيضا .

ملحوظة : حضرة عبد الفتاح رجائي انتهى عضو اللجنة لم يبد رأيه في هذا
الطعن .

معال أحمد لى باشا مقرر اللجنة - هذا الطعن يتضمن عدة أوجه وقد
مستمعوا حضراتكم .

وكذا سرغوسة ، ولهم منها هو الوجه الأخير وهو الوجه السادس فرأت اللجنة
أن تطلع على قرار لجنة الترشح فوجدت أنها نصحت مسألة الملكية
واستندت في حكمها على الأوراد التي تقدمها المظنون في ورأت أن الأوراد
الخاصة باسمه تثبت أنه يدفع ١١٨ جنينا أموالا سنوية وأطاحت على أوراد
أخرى باسمه وأسر آخرين تثبت أنه يدفع أموالا أخرى بحمل مجموع ما يدفعه
١٥٩ جنينا سنويا فقررت أن ترشيحه صحيح .

ويقول الطاعن أن المظنون فيه لم يرث من والده إلا ١٣ فدنا ولكن
مضى على وفاة والده زمن طويل يمكنه أنه اشترى بعد وفاة والده أطيافا
أخرى .

ويقول الطاعن أيضا أن الورقة أعطوه ورقة صورية تفيد امتلاكه أطيافا
يدفع عنها التصاب القانوني ولكن اللجنة رأت التوصل على إقرار الورقة لأنه
ليس لها أن تبحث في صورية الإقرار ما دام الطاعن لم يقدم أدلة أو قرائن
تؤيد دعواه .

ولكن كل هذا خيال . الطاعن الذي ادعى العمودية ذكرها فقط في طعنه ولكن مجرد الدكر ليس بدليل والبيئة على من ادعى . فهو لم يثبت بالدليل كفية العمودية .

يجب أن يقبل المجلس الأوراق التي قدمها المطعون فيه إلا إذا قام دليل قاطع على أن الأوراق التي تقدمت من الطاعن ثبتت أن المطعون فيه لا يملك النصاب .

بلغة الترشح قد فصلت هذه الأوراق وهي مكونة من قاض واحد الأيمان ورأسا المدير . فإذا كان القاضي غريبا عن البلد ولا يعرف المرشح فلا نعلم بأن الضرر الآخر وهو من الأيمان لا يعرفه وأن المدير وهو على رأس المديرية يحمله أيضا . نحن هنا نمحكم على الأوراق ولكن بلغة الترشح نمحكم وهي في موضع النزاع ولرأسها المدير الذي لا بد أن يعرف أعيان مديريته ومنها المطعون فيه . ولو أسكن الطاعن أن يثبت عمودية الأوراق أمام اللجنة لما تأخر . فإذا ثبت عمودية الشخص قبلون بقاءه على يمين . أما إذا ثبت الطعن فهذا يكون ميبا على ظن . ولا يمتنع أن يقيم قرار اللجنة ظن يكون حكمه موضع خطا لأنه مبني على شيء واقع وهو أدق حقيقية .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أن من القرائن على العمودية عدم تسجيل العهد والقرباء وهذه أشياء معروفة أمام الحاكم .

معالى المقرر - الحاكم شيء آخر غير يجب أن تطلع على العقود وتسمع الشهود الخ . وحكمها يقترب عليه قتل ملكية الأيمان . ولكن هيئة المجلس ليست محكمة بالمعنى المقصود فهي تتطرق لقرار بلغة الترشح فإن رأته وجبها أيدها ولا خلاف . فليس رأى اللجنة نائيا بل المجلس يمين عليها وله السلطة العليا في تقرير قبول العضو أو عدمه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ما هو المبدأ ؟

معالى المقرر - المبدأ أنه إذا قلتم شخص أكلة كافية كان بها . وقد قال الطاعن أن المطعون فيه لا يملك إلا ١٣ نفداً ولكن تقدم المطعون فيه مستندات تثبت أنه يملك ما يبلغ عنه ١١٨ جنيا أموالا سنوية باسمه لنفسه وليس أكثر من ذلك دلالة على كتب الطاعن .

حضره إبراهيم نور الدين بك - هذه المسألة أخذت دورا طويلا في المناقشة على أنها لا تستحق هذا الصفاء فحضره الشيخ حسن عبد القادر هو أحد أعضاء اللجنة التي نظرت في الطعون وقد ورد في قرارات اللجنة أنها صمدت بالإجماع ولم يد من حضره البضو أنه عارض هذا الإجماع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لم أكن موجودا وقت أن قررت اللجنة ذلك .

حضره إبراهيم نور الدين بك - أرجو أن لا يقاطعي حضره العضو حتى انتهى وأن يرجع إلى الواجب فليس من أحب المناقشة أن يقاطعي . قد قلت قولا والدليل عليه أماسك في الأوراق . وقد قال حضرته أنه لم يكن موجودا وقت وضع قرار اللجنة فكان أولى به أن يبين ذلك أولا (مقاطعة

من حضره الشيخ حسن عبد القادر) هذه هي المقاطعة الثالثة أو الرابعة فأرجو من حضره العضو أن يسمح حتى انتهى (تصفيق من بعض الأعضاء) يقول حضرته في باب الاعتراض على قرار اللجنة الذي صدر برفض الطعن أنه لم يكن من إسالة الرأي في شيء . وأن المجلس أحق به خضر من أن يوجد فيه من ليس حائزا للنصاب . على أن هذا لا دليل عليه وقد قامت الأدلة على خلافه . ولا أريد أن أعيد ما قاله معالي المقرر من أن لجنة الاعتراض بحثت هذا الأمر أولا وأخبت أن المرشح يبلغ أكثر من النصاب القانوني فما الذي أعده حضره المعارض للرد على قرار اللجنة والمفروض أنه من القرارات الصريحة التي يجب الأخذ بها ؟ ما الذي أعده ليقم الدليل على أن القرار كان من انطباع بحيث أن الأخذ به يكون خطرا ذاهما ؟ اللهم لا شيء إلا مجرد الاعتراض . اللهم أن الطاعن أن يستطع أن يقدم أى دليل سوى قوله . وأما مقتضى بأن الواجب يقضي بالموافقة على قرار اللجنة .

حضره الشيخ إبراهيم الجبالى - جريتا على قاعدة أن حضور غير المتدوين في قاعة الاعتراض لا يضر إلا أثر في حرية المتخمين . القانون شرط شيئين الأول عدم التأخير في حرية الاعتراض والثاني عدم حضور غير المتدوين في قاعة الاعتراض .

بعض الأعضاء - ليس هذا موضوعا .

حضره الشيخ إبراهيم الجبالى - لا أنكم بخصوص الأوراق العمودية بل أريد أن أنكم في وجه آخر من أوجه هذا الطعن لم أتمكن من الممارسة فيه لسعة قرامة جميع الأوجه . ورفض الكلام في تقرير مبدأ صحة الاعتراض في حالة وجود غير المتخمين في عمل الاعتراض إذا لم يكن من وراء ذلك تأخير في حرية الاعتراض .

معالى المقرر - محكمة الاستئناف والحاكم الفرنسي جرت على أن شرط عدم وجود أشخاص في قاعة الاعتراض لا يقترب على مخالفتها بطلان الاعتراض إلا إذا ترتب على حضورهم تأخير في حرية الاعتراض .

القانون لم يذكر أن الإجراءات تكون باطلة بمجرد وجود أشخاص غير المتخمين . المرجع للمحكمة لأن حدث أن أشخاصا دخلوا ورأت المحكمة أن وجودهم أثر في حرية الاعتراض حكمت بإلغائه لأنه لم يحصل بالحريته التامة التي يطلبها القانون . أما مجرد وجود أشخاص لم يحصل منهم تأخير فانه لا يطل الاعتراض . فمجان القانون لم ينص على أن مجرد وجود أشخاص في ذاته يكون موجبا لبطلان اللجنة ورأت أنها لما سبق عدم صحة الطعن .

حضره الشيخ إبراهيم الجبالى - آذا لم أعرض للموضوع وإنما أردت معرفة المبدأ فهل يصح لأشخاص أن يدخلوا قاعة الاعتراض ؟

معالى المقرر - يجب المنع . واللجنة من نفسها تحرم على عدم دخول أحد قاعة الاعتراض ولكن إذا حصل أن تدخل بعض الناس مكان الاعتراض فلا يقترب على وجودهم بطلان الاعتراض إلا إذا كانوا قد أثروا في حريته .

حضره لويس أخنوخ فانوس اندسى - أقترح اقتفال باب المناقشة والموافقة على قرار اللجنة .

معال المقر - لا محل لنظر الطعن المقدم ضد سعادة حد الباسل باشا
بعد أن قدم استقالته وقرع المجلس قبولها .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أورد على مسألة خصمية .
والمادة (٣٤) من اللائحة الداخلية تجيز الكلام .

حضرة زميل ابراهيم نور الدين بك نسب إلى في هذه الجلسة أنني وأنا عضو
في لجنة الملون حضرت جلستنا التي قرروا فيها بالإجماع رفض الطعن المقدم
ضد حضرة مرسى وزير بك . ولهذا اعترض عليّ في أبنائي اليوم رأياً يخالف
ماقررت في اللجنة فأريد أن أسأله هل تحقق من وجوده وقت النظر في هذا
الطعن ؟ وأنا كائن غير متحقق فكيف يسبب لي ذلك ؟

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أأ

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو من حضرة زميل أن لا يخطأني .
حضرة صاحب المعالي الرئيس - أحفظ أن كل الأعضاء يكلمون
بحسن نية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بعد أن قلت أنني لم أحضر اللجنة
لا يصح لحضرة زميل وهو عام يرف الوابح أن يسبب لي أني قضت
رأياً لأمل . عليّ أنه لو فرض ركبت حضرا اللجنة وأبدت فيها رأياً ثم ذهبت
اليوم بحسن نية فخلو على . لذلك أريد أن يثبت في محضر الجلسة أني أكن
حاضرا باللجنة وقت نظر طعن حضرة مرسى وزير بك ، وأسم بشرى أني
لا أعرف حضرة العضو الملون فيه وأما عرضي فقرر مبادئ بصرف النظر
عن الأشخاص .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أحاول كل المعارضة في أن يثبت
بمحضر الجلسة أن حضرة الشيخ حسن عبد القادر ما كان حاضرا باللجنة
وقت نظر الطعن المقدم ضد حضرة مرسى وزير بك لأن هذا يخالف محضر
اللجنة الذي حرمه بنسلي بصفتي كوني سكرتيراً لها وبلا من محاضر اللجنة
ما يأتي :

٢٥ الجلسة الثامنة - انعقدت الجلسة في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤
الساعة المباشرة صباحاً برئاسة دولة الرئيس وحضور حضرات أصحاب المعالي
والسادة والمهزة والقضلة : أحمد زكي أبو السعود باشا ، محمود شكرى باشا
أحمد حل باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد طوى بك الجزائر ، الشيخ حسن
عبد القادر الخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كنت في اللجنة وركبتها لزمي
بإشارة سعادة الدكتور طيفل حسن باشا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أئذ يريد حضرة العضو أن يقول
أن المحضر مزبور !! وما هو ثابت في المحضر المذكور ما يأتي :

حضرة حافظ عابدين بك - سمعنا من معالي المقرر أن اللجنة وجدت أن
حضرة العضو الملون فيه يدفع أموالاً تبلغ ١٥٩ جنياً منها ١١٨ جنياً باسمه
ولم يقل لنا بماله كيف يدفع حضرة العضو المبلغ الباقي وقدره ٤١ جنياً ؟
أملك أحياناً أخرى مكلفة باسمه يدفع عنها أموالاً توازي هذا المبلغ ؟
معالي المقرر - هو يدفع المبلغ الباقي عن أحياناً يملكها بالاشتراك مع
آخرين .

حضرة حافظ عابدين بك - هل يدفع مبلغ ال ٤١ جنياً باسم والده ؟
معالي المقرر - الأحيان ليست باسم والده وحده وهذا هو السبب في
إثارة هذه المناقشة .

حضرة حافظ عابدين بك - هل يدفع هذا المبلغ عما ورثه عن والده ؟
معالي المقرر - مذكور بالورد أن للسائل يدفع عنه ومن آخرين . وقد
صادق الورث على أنه يملك هذا الأحيان . والطاعن يقول أن المصادقة صورية .
حضرة حافظ عابدين بك - هل صدق على امضات الورثة الموجودة
على المصادقة ؟

معالي المقرر - كل هذا قدم لجنة الترشيع ونظرت فيه وبثرت أن
حضرة العضو الملون في اختياره يدفع أموالاً تبلغ ١٥٩ جنياً مصرها ولم
يُلم الطاعن شيئاً يفضي بقرار اللجنة فهذا القرار إذن واجب احترامه .

حضرة حافظ عابدين بك - هل اللجنة هنا تتحقق أن حضرة العضو
يدفع هذا المبلغ أو اكتفت بعمل لجنة الترشيع ؟

معالي المقرر - اكتفينا بعمل لجنة الترشيع عملاً بالمادة (٦٨) لأننا لم نجد
شبهة بل بالعكس وجدنا ما يعضد لانتق بأفوال الطاعن . إذ يقول أن الملون
فيه لا يملك إلا ١٣ فلاناً مع أنه ثابت بالأوراق أنه يدفع ١١٨ جنياً أموالاً
عن أحياناً مكلفة باسمه خاصة .

حضرة حافظ عابدين بك - أوافق اللجنة من جهة وأخالفها من جهة
أخرى ، وأوافقها في أنه ليس من اختصاصها النظر لأننا وجدنا الورد الدال على أن
الملون فيه يدفع النصاب القانوني ولكن لا أوافقها في أن تكفى بعمل لجنة
الترشيح من غير بحث .

معالي المقرر - لا يثبت لجنة الملون إلا إذا قام دليل على سداد حمل
بلجنة الترشيع . فنحن نقول أن العضو الملون فيه لا يملك إلا ١٣ فلاناً
ويثبت بالأوراق عدم صحة قوله هذا لأن العضو يدفع ١١٨ جنياً أموالاً على
أحياناً مكلفة باسمه خاصة فكيف إذن يثبت اللجنة ما يدعيه من أن المصادقة
صورية مع عدم إقامة دليل على ذلك ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أطلب انقضاء باب المناقشة وأخذ
الآراء .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

« راجعاً - نظرف الطعن رقم ٢٤ المقدم في عضوية مرسى وذيريك
فرؤى ما يأتي :

(١) رفض الوجه الأول لاعتدائه بأزالة المخالفة على فرض تحققها وعدم حصول ضرر في نتيجة الانتخاب .

(ب) رفض الوجه الثاني لمخالفته لما هو مدقن بالمحضر .

(ج) رفض الوجه الثالث لمخالفته لما هو مدقن بالمحضر .

(د) رفض الوجه الرابع لمخالفته لما هو مدقن بالمحضر .

(هـ) رفض الوجه الخامس لأنه على فرض صحة الفقرة الأولى لا يؤثر في صحة الانتخاب - أما الفقرة الثانية فرفضها لأن اختيار أعضاء اللجنة بالانتخاب والمأثون إنما يحظر انتخاب أشخاص المرشحين فقط إنزع .

وجاء في محضر الجلسة العاشرة ما يأتي :

« انضمت الجلسة في أول أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة العاشرة صباحاً برئاسة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا وعضوية كل من حضرات أصحاب المعالي والسعادة والمرتبة والفضيلة :

الشيخ حسن عبد القادر الخ. وتم النظر في الطعن رقم ٢٤ المقدم في حق حضرة مرسى وذيريك وأطلعت اللجنة على الأوراق المقدمة بالدوسية فطلعت على أنه يبلغ من الأموال ١٥٩ جنباً متوياً ، ولذا تقرر رفض الطعن « فلما كان هذا صحيحاً وهو صحيح لأنه ثابت في محضر رسمي للجنة فيجب أن لا يثبت بمحضر المجلس ما يناقض محضر اللجنة الذي أنا مسئول عنه بصفتي كوني سكرتيراً لها وكتبته بخطي .

حضرة صاحب المعالي الرئيس - لدينا الآن عشرة تقارير من لجنة الطعون طُبعت ووزعت على حضراتكم فيمكن النظرها بجملة الفد وهي خاصة بالطعون المقدمة ضد حضرات مصطفى أبو رحاب باشا ، محمد إبراهيم وإلى بك . لويس أخوخ فانوس أفندي ، محمد الشنولطي باشا ، محمود مهنا بك ، الشيخ إبراهيم فوار ، أحمد حميد أبو منيت بك . على استأجيل بك . أحمد الشريسي باشا . وعقل محمد بك . وهذه الطعون جميعها من رأى اللجنة رفضها .

وفي الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ مساء رفضت الجلسة بموافقة المجلس على أن تعقد الجلسة التالية غدا الثلاثاء الساعة ٩ ونصف مساء للنظر في الطعون المذكورة .



مضبطة الجلسة التاسعة

المعقودة علناً في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٨ أبريل سنة ١٩٢٤

تل السؤال الذي طلب حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي توجيهه إلى دولة وزير الداخلية بالنيابة وهذا نصه :

حضرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أشرف بأن أوجه سؤالاً لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بالنيابة على يدى محالكم وهو بالاختصار :

في ليلة ٣ أبريل الجاري سلطت عصاية مسلحة على حربة شرارة تميم طعم تيم مركزها قلبية وأطلقت العيارات النارية على أهل تلك القرية وأصاب منهم أربعة أصابات شديدة توفي منهم واحد والثلاثة الآخرون في حالة خطيرة جداً ثم أنه في العام القاتل سلطت عصاية مسلحة على كفر العرب التابع لمركز بنها أيضاً وأصاب رصاص العصابة من أصاب وسببت النصوص ما سبوه من حل وتغرد وكان ذلك في القروب تماماً . فما هي الوسائل التي تتوى الحكومة أن تتخذها لمنع ما عساه أن يحصل في المستقبل من هذا القبيل . ويتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

(الدكتور محمد هاشم)

٧ أبريل سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - أشرف بأن أقيم لحضراتكم بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء طبقاً للمادة ١٩٩ من الدستور الإحصاء التشريعية التي يمكن اعتبارها من القوانين وكان من الواجب عرضها على الجمعية التشريعية عملاً بأحكام المادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ والمادة ٩ من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وهذه الإحصاء مبنية ومسطورة في المجموعات الرسمية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ وهي تحتوي على القوانين المشار إليها .

وتشمل هذه المجموعات أيضاً أعمالاً تشريعية أخرى لا تنطبق عليها النصوص السابقة أو يشك في أصالتها عليها .

غير أن الحكومة رأت من المناسب بالنظر إلى غرض تلك النصوص أن لا تتولى اختيار القوانين التي يجب عرضها بدون أن تترك البرلمان في هذا العمل جميعاً لقرعوه في الخطأ . فبغلا من أن للبرلمان الحق المطلق على أي حال في أن يبدل أو يفي الأعمال التشريعية السابق مبدوها بالجمعية المبنية في الدستور .

فالعرض بهذه الطريقة قد أملاء علينا روح الاحترام لجمعية البرلمان .

اجتمع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ في الساعة التاسعة والدقيقة ٣٥ مساءً برئاسة حضرة صاحب المحال أحمد زيور باشا ورئيس المجلس .

بعد أن أعلن معالي الرئيس افتتاح الجلسة تودى على حضرات الأعضاء فوجد غالباً حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجليل بك . أحمد عبده بك . محمد فتح الله بركات باشا . شافين الحسنى أفندي . أحمد الشري باشا . حسن رشوان حادى بك . مصطفى أبو رحاب باشا . أحمد فؤاد عيناقة باشا . محمد طمت حرب بك . فهمى حنا ويصا بك . حسن فودة باشا . الشيخ على رمضان الطوبى . برهان نور باشا . المصرى السعدى باشا . سمعان غيرال القصص بك . محمد أفلاطون باشا . على فهمى باشا .

وحضر الاجتماع من الوزراء غير الأعضاء حضرات أصحاب الدولة والمحال : محمد سعيد باشا . حسن حسبه باشا . مرقس حنا باشا . مصطفى النحاس باشا . واصف غالى باشا . محمد نجيب الترابى باشا .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

تل جدول الأعمال وهذا يانه :

١ - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

٢ - تلاوة الرسائل والاحتفالات .

٣ - يطلع المجلس سؤالاً يرد حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي توجيهه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بالنيابة .

٤ - تمة النظر في الطعون .

تل محضر الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

مصادة إبراهيم سعيد باشا - لى ملاحظة على مضبطة جلسة الأسس التي وزعت عليها اليوم وهي أنه بعد تلاوة اختيار حضرة عبد الفتاح رجاى أفندي عن تخلفه عن الحضور وطلبه ارجاء نظر الطعون التي بنده اللجنة ليكون مقرواً فيها حتى يحضر . قلب أن غيابه لا يمنع من نظر تلك الطعون فأرجو اثبات هذه العبارة .

تلبت الاحتفالات الواردة من حضرة سمعان غيرال القصص بك عن جلستى أسس واليوم ومن صاحبي الصحافة محمد أفلاطون باشا واللواء على فهمى باشا عن جلسة اليوم .

انتقل الآن إلى السؤال الذي وجهه حضرة الدكتور محمد جاشم أفندي ولا حاجة لإعادته. والجلوب عليه هو كالجواب على كل حادثة من الحوادث العديدة التي تقع في أنحاء القطر كل يوم. فالحادثة الأولى التي وقعت في العام الماضي قامت فيها النيابة ورجال الإدارة بكل ما يجب عليهم ففحقوا وضبطوا الفاعلين الذين قدموا للقاضي الإحالة ثم حكمت المحاكمات وهذه حكمت ببرائتهم.

والحادثة الثانية وقعت في ليلة ٣ أبريل سنة ١٩٢٤ حيث كان صاحب العزبة ودياله بزيتهم فذهبهم أشخاص أطلقوا عليهم جارات نارية فقابلهم صاحب العزبة بالمثل وكانت النتيجة أن أصيب رجال من العزبة إصابات أودت بحياة أحدهم ولم يعلم الفاعل وتبين أنه لم يحصل سرقة ولا شروع في سرقة وأن صاحب العزبة كان قد ورد إليه كتاب تهديد من شخص معروف وعلم هذا لرجال التحقيق فسألوه عنه فقدمه إليهم وكان الواجب عليه أن يقدمه من قبل إلى الإدارة لأن رجل ذلك ثلاثة أشهر لأنه ربما كان لهذا الكتاب علاقة بالحادثة.

وقبل الحادثة بإيام حشد شغها على لسان شخص آخر ولا على المحققون بذلك قهقروا على التهمين وقد أرسلت إدارة الأمن العام بعض رجالها لمحاولة رجال البوليس في تلك الجهة والتحقيق لإزالة مستمرا.

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا - لم يحدد بالمضبطة يوم للإجابة على السؤال الذي وجهته لمخلى وزير الحرية.

مخلى الرئيس - ألا توافلون مساعدكم أن تكون الإجابة بعد خمسة عشر يوما.

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا - يكفي أسبوع واحد.

مخلى وزير الحرية - الإجابة تستلزم مباحث لم تم بعد وهي تستغرق وقتا لأنه يحسن أن تنهى الإجابة على أساس معين.

مخلى الرئيس - يكفي خمسة عشر يوما ؟

مخلى وزير الحرية - نعم.

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا - لا بأس.

انصرف حضرات الوزراء حيث كانت الساعة ٥ والقيقة ٥٥ مساء.

ثم أخذ في نظر القانون وانتقل إلى منصة الخطابة حضرة صاحب المظلي محمود شكرى باشا مقرر اللجنة.

قال تقرير اللجنة من العلم رقم ٧ المقدم ضد حضرة محمد إبراهيم وإلى بك وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن العلم رقم (٧) للمقدم من الشيخ عبد الحكيم أحد جد القضاة ضد محمد إبراهيم بك وإلى

هذا العلم تقدم من المباد القانوني وبالشكل الذي يطلبه القانون وبني على سبب واحد هو أن حضرة العضو المظنون في انتخابه لا يدعى القراءة والكتابة ورأى اللجنة بالإجماع عدم الأخذ بهذا السبيل لأن الدستور والقانون

الانتخاب لم يشترط وجوب ذلك لصحة الانتخاب وأن لا على لصديق السبب الذي في عليه العلم لأنه يجب التيقن بما ورد في الدستور وقانون الانتخاب وأنه لا يمكن مطلقا زيادة أى شرط على الشروط التي نص القانون المذكور على وجوب تحقيقها لصحة الانتخاب وأنه يجب الوقوف عند الشروط المتصوص عليها صراحة فيها .

مخلى المقرر - سمعتم ما جاء بالقرار

أصوات : موافقون .

مخلى الرئيس - أرى أن نسموا بإياتى مخلى المقرر قبل إبداء الرأى.

مخلى المقرر - قرار اللجنة بنى على نصوص الدستور الصريحة التي لم تشترط القراءة والكتابة . ذهب بعضهم إلى أنه يجب الالتفات إلى ما ورد بحضر اللجنة التي حضرت الدستور ولكن هذه الحاضر والمذكرات لا يمكن أن تؤثر على ما ورد في القانون خصوصا وأن المشرع يعلم أن العلم في القطر المصرى ليس إجباريا وأن نسبة التعليمين كما تملكون محدودة ولذلك لا يمكن الأخذ مطلقا بما جاء بهما ضرر ومذكرات تلك اللجنة كما أرى بعضهم .

أصوات : موافقون على قرار اللجنة .

مخلى الرئيس - من يوافق على تقرير اللجنة يقف ؟

وقف البعض .

نفاة الإيجاب الكلاس - أنا لا أوافق على رأى اللجنة لأن هذا المجلس الموقر يجب أن يكون أعضاؤه من عبيدون القراءة والكتابة . ويجب على كل عضو يريد الجلوس على كرسي هذا المجلس أن يحدد نفسه من فرض الظهور بظهر المجد الباطل والفتور الزائل . ويجب أن يكون ملما ليسا بما بالقرارة والكتابة حتى يكون حاريا باليمين التي أقسمها فقد أقسم بالله العلي العظيم أن يكون عضوا للوطن والملك ملما للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدي أعماله بالنزاهة والصدق . فلذا كان أيا لا يدعى شيئا من الكتابة والقراءة فكيف يستطيع أن يحافظ على هذا القسم وكيف يستطيع تأدية أعماله بالنزاهة والصدق ؟ نعم إن العضو الأسمى قد اختارته دائرة مؤلفة من مائة وثمانين ألفا من السكان وقد يكون ناخبوه حسنى النية في انتخابه لاحتقادهم أنه يحسن تقيدهم ولكن الواقع بموجب الدستور أن العضو لا يمثل ناخبه فقط وإنما يمثل الأمة بأسرها والأمانة لم تنتخب نوابا ألا ليدافعوا عن حقوقها كاملة ولا يستطيع أى الدفاع عن هذه الحقوق ولذلك أقتراح على المجلس إلغاء انتخاب كل عضو لا يجيد القراءة والكتابة .

(تصديق حاد) .

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك - كما نود أن يكون كل عضو من أعضاء هذا المجلس مستمكنا لكل ما يمكن أن يصور من الشروط الواجبة ولكن القانون اشترط في صحة نفاة الأعضاء شروطا معينة وقد انحصرت أعمالنا بالقسم على تنفيذ القانون ودوام القانون قائما فمن الواجب علينا تليفيته حتى يتكلم وهو لا يشترط عدم الأمانة . حل أتى أمسه حكر أن أقول لكم بصراحة أنه لا يمكن أن تعتبر الأمانة مانعة من العضوية وأذا ذكرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أيا (مقاطعة ونجدة) ومع ذلك قام بالإزالة خير قيام (نجدة شديدة) .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - أنا أكتب قولي وما قصدت التيقن .

فضيلة الشيخ حسين والى - كيف تقيس رجلا أميا على محمد صلى الله عليه وسلم (تصديق) هل يجوز أن يقاس رجل لا يحسن القراءة والكتابة في هذا الزمن المتدين بمحمد الذى نشر دينه في العمورة وكانت معجزته الأنية ؟ أوصلنا الى هذا الحد ؟

(تصديق)

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - اننى بعد ان مضيت كلامى اعتبر هذا تبيكنا لى ما كان يجوز لزيل .

فضيلة الشيخ حسين والى - ان زيل هو الذى أذكرنى الى ذلك . وانما كانت الضرورة قد وصلت بهذه الأنية في هذا العصر الى الجلبا الى انتخاب الأميين فله ضرورة شائنا . وأما ما يتعلق بالقانون فانه لم يترك اشتراط احسان القراءة والكتابة الا لأن ذلك مفروض من نفسه .

حضره حنان محمد بك - أنى أوافق فضيلة الشيخ حسين والى وأقول ان تحرير مبدأ الأنية في مجلس الشيوخ عار على البلد . عار أراد واضعو الدستور أن لا يطهرو وقد لاحظوا في تهايرهم ومذكرتهم المرفقة بمشروع الدستور انهم لم ينفخوا هذا الشرط الا كإشارة للأمة لأنه غير متصور أن يمرأ أى على ترشيح نفسه وتصلبى لياية الأنية في هذا المجلس بسد أن كان لها من ثلاثين سنة مضت جمعية تشريعية اشترطت للعضوية فيها معرفة القراءة والكتابة . فإقرار اليوم مبدأ الأنية اعتراف بالناخر . اعتراف بالرجوع الى الوراء . ماذا يعمل الا أنى ما أردنا الاقتراح على تأليف لجنة وطلبنا اليه أن يشترك معنا في الانتخاب ؟ أيقظكم الى الرئيس ويقول له أكتب لى !

ان العضو الذى يطعم في الترح في هذا المجلس يجب أن يكون معلما ، وقادرا على فهم قوانين البلاد حتى يمكنه أن يشترك فيما يعود بالاصلاح عليها .

وانا كان جلس النواب مع غرض القانون قرو رفض هذا المبدأ فمجلسنا اولى بذلك .

حضره حافظ جابدين بك - انى أعترض على ما يصدرو من حضرات الزائرين من اشارات الاستعصان أو الاستهجان .

حضره محمد الشريف بك - حقيقة أن من دواعي الأسف أن القانون الذى نص على ان عضو مجلس الشيوخ يجب ان لا يقل عمره عن أربعين سنة وأن يدفع ضريبة محددة يتغل أمر النص على معرفة القراءة والكتابة أو احسانها وهذا تعسف فيه ولكي أعترض على حضرة حنان بك فيما ذهب اليه من أن الأنية جار على الأمة لأن هذا العار في نظري يجب أن تقع تبعته على الذين تولوا أمورها من اثنين وأربعين سنة مضت .

معالي الرئيس : تذكر أن الذين تولوا أمورها هم حكامها وملوكها فلا على لمل هذا الكلام .

على كل حال نحن أمام قانون . ومركزنا منه مركز هيئة ملزمة بتطبيقه كهيئة محكمة الجنابات بالنسبة للقوانين التي تصل بها فلا يمكننا أن نرفع عقوبة قاسية بقبول الطعن لوجه لم ينص عليه القانون ولربما أطلب الموافقة على تقرير اللجنة .

حضره حافظ جابدين بك - أوافق اللجنة على قرارها وحضرة المفسر على ما أبداه من الأسباب وأوافق الأئمة عز العرب بك أيضا . يقولون لو رجسنا الى معاصر جليلات لجنة الدستور لوجدنا أن عدم اشتراط القراءة والكتابة كان لأسباب أدبية . ويقول آخرون أمت القانون لم ينص على اغتراط الكتابة والقراءة . وأنه يجب أن تبع القانون . كما نود أن يستكمل الأعضاء جميع الصفات المطلوبة للياية ولكن التمسك للأسف ناقص في هذه البلاد والأكثرية أنية وهذا خطأ جليل للماضى . فلأنا أجدنا الأميين من الياية لما كان لا أكثرية الأنية من الأمة من بينهم . ومن جهة أخرى فلا ضرر من أن يكون في صفوفنا أناس من هؤلاء يكونون أقل مساهمة الى الفهم فيكون ذلك أخصى في نفعهم ما يرضى على المجلس وأخيرا فقد أفسدنا على العمل بصعود الدستور وهو لم يرد فيه نص صريح بجرمان الأميين من حق الياية . ولو رجسنا الى قانون الجمعية التشريعية لوجدناه يشترط ينص صريح في صفة الياية اجادة القراءة والكتابة ففسكت الدستور مع سابقة النص مما يدل صراحة على أنه تمتد اغفال هذا الشرط .

فضيلة الشيخ حسين والى - اننا القانون أطلق الكلام اطلاقا فمعرض لاشتراط القراءة والكتابة . وقد يفهم من عدم تعرضه لذلك أنه اعتبر هذا الأمر ضروريا والضرورى لا يعرض له ولا ينص عليه . وقد يكون من المستبعد في الواقع أن يرشح مجلس الشيوخ أو مجلس النواب شخص لا يحسن القراءة والكتابة لأن الذى يرشح نفسه لهذا المركز يفترض فيه أنه حائز للشرط الضرورى الذى لا بد منها في الأوساط الاجتماعية . نحن لا ندرى كيف يكون بين ظهرانيها من لا يستطيع أن يقرأ قانونا أو أن يكتب اسماء في حالات الاختصاصات السرية .

كيف يكون معنا وكيف نرضى بتقرير هذا المبدأ . اذا كان القانون لم يشترط الكتابة والقراءة فلماذا لا نضع لاختصاصا مبدأ يجرى عليه ؟ أن الاحتياج باقتدار الأنية في البلاد أشبه شئ بالمخالطة فلا تخلو دائرة انتخابية من طائفة صرف القراءة والكتابة وتكون بذلك أصح للياية ولو أن أحدى الدوائر غلت من درجل يصلح ليايتها ممن يعرفون القراءة والكتابة لا اعتراض في مثل هذه الحالة انتخاب الأميين لأننا نكون ازاء ضرورة قصوى فهل وصلنا الى الضرورة القصوى التي تجلبنا الى انتخاب الأميين حتى يتغزلنا ذلك ؟ لأنظر في الضرورة وصلنا بنا الى هذا الحد . ومع ذلك فلذا أحرصنا للضرورة وكان لا بد من انتخاب أى فلتزل على حكمها ولكن الضرورة يجب أن تقاس بقدرها ولا يقاس عليها .

ضرب الأستاذ عز العرب بك مثلا بالي محمد . البى الاى . فانا أرجوه أن يسحب قوله هذا صبا . فان عمدا خاتم البيرين كانت معجزته الأنية ولا يجوز القياس عليها لأنه يقاس مع القانون .

فان القرا وأين القري وأين مساوية من على (تصديق) .

الإنسان إلى وجدت بعد وجود الشرائع . ومع ذلك فقدم معرفة الكتابة والقراءة لامتنع المضمون أن يكون شديد الرأي ناعما . ثم أليست نسبة الآية تخرب من ٩٠ . في المائة من مجموع الأمة فهنا يستدعي ذلك ثبيل آرائها (مناقشة وأصوات احتجاج) .

لا تهاطون في فصلكم لأن هذه النسبة مع الأسف ملموسة لكم فيجب أن زاعي عقلة الأميين في التشريع والأركان تشريعتا متقيا ولذلك أرى رأى اللجنة لأننا لو قرروا غير ما جاء في القانون فقتضت ذلك القسم .

حضرة الأتيا أغناطيوس برى - سنا ان الدستور لم يشترط صراحة معرفة القراءة والكتابة ولكن هناك وجعنا الذي هو التأموس الطبيي القائل بأن كل مصلحة لا يمكن لأى إنسان أن يحسن القيام بها إلا إذا كان كفوا لها وإذا فما هي كفاية إنسان لا يعرف القراءة والكتابة وما هي مهمته يبتنا ؟ هل جاء ليحل الجلاء ؟ نحن في غنى من ذلك .

ان الدستور لم ينص نصا صريحا على حرمان المصاب في عقله من دخول المجلس ومع ذلك فلا يريد أن يقول عجزا انتفاهه أن يستعمل عليه أداء الخدمة الواجبة . كذلك الجاهل لا يمكنه أن يؤدي المصلحة المطلوبة منه . وأخيرا فالى ألفت نظركم الى كرامة المجلس حتى لا يقلل أن أول برلمان دستوري في مصر دخله أميون يجهلون مبادئ القراءة والكتابة .

حضرة محمد محمود خليل - أقتراح على المجلس تأجيل المناقشة في هذا الموضوع لجلسة أخرى لطفا لنص المادة الخامسة من اللائحة . معالي الرئيس - ألا يحسن استيفاء المناقشة في هذا البحث ومع ذلك فما هو رأى المجلس ؟

أصوات : الاستمرار في المناقشة .

محمد بسويو بك - اننى أشارك حضرات القائلين بأن من الواجب على الناخبين أن لا يصوتوا جاهلا بل على علم من الأعلام . هذا ما نلجأ به جميعا ، ولكن المسألة ليست مسألة عواطف وجدانية وأميال فلبية بل المسألة أن مهمتنا هي الفصل في نزاع خلق بصحة ناية أعضاء فئسنا لنا في موقف تشريع بل في موقف تطبيق القانون . وسيلطف قول القريود الى اشتراطها القانون جاء من بينها هذا القيد حتى يجب الأخذ به . ان الأصل في الأشياء الإباحة ، فكل ما يدخل خلاف هذا الأصل هو حظر وأخطر قيد لا بد له من نص فنحن لا يمكن أن نريد أنفسنا بنير قيد وعلى كل حال فهذه مسألة شرعية أحرف بها متا فضيلة الأستاذة الشيخ حسين وإلى .

يقولون كيف يضمن لأى أن يكون غلما للملك وكيف يكون غلما للقانون وهو لا يستطيع فهمه . .

ولكن ما هي القوانين ؟ أليست هي عادات مطبوعة في الناس يعرفونها ويعملونهم وبما اكتسبوا في الحياة من التجارب .

ان المضمون المعلوم في هنا انتخبه مائة وأثلاثون ألفا من الأشخاص مع أن من بينهم من يعرفون القراءة والكتابة لغتهم وأخلاصه ولأنه كان يحمل بين جنبيه حب مصر والمصريين ، كان يحمل علم الحرية . أما أولئك الذين قاطروه وناسوه فقد كانوا حريا بل الأمة .

حضرة محمد الشريف بك - انما غرضي انه لو استقر المجلس اليساى الذى سبق تشكيكه في سنة ١٨٨٦ الى الآن لوصلت نسبة المصلحين من بيننا الى نحو ٨٠ في المائة ومع ذلك فهذا أمر مستدرك ان شاء الله عند تحرير التعليم الإجبارى فبا بعد فأننا مع الأسف الشديد لا أخرج من رأى اللجنة .

حضرة ابراهيم تودالين بك - يجب علينا أن نأخذ العواطف على الواجب . وقد يكون من أمائنا أن لا يخرج من بيننا مضمون للمصلحين لهذا المجلس بناء على حكم أرى أن فيه من القسوة عليه مقد يدع في الشدة الحد الذى لا يطلق . غير أنى من ذلك أرى اننا في هذا الموقف الرجيب لسجل على أنفسنا عملا فاسيا إذا نحن قرروا مبدأ الآية في مجلسنا ودرجنا أمرا عرف قدره ولم يمتط طوره .

ان على كل واحد منا من الواجب نحو بلد ما يباينى معه أن يصحى كشيئا . وقد جفنا هنا لنصحي في سبيل خدمة البلد لأن الأمة في حاجة شديدة الى الأوفياء إلا كفاء من أبائنا لرعاية مصالحها لالى من لا قدرة لهم على العمل ليؤد كراسى هذا المجلس بنير استحقاق .

ان الآية لا يصح أن يصنف بها مضمون في هذا المجلس لأننا في نظرى يجب لا يمكن أن نقتصر . وقد قالوا ان الدستور بالنسبة للآلية غاضى ومع ذلك فقد كان في مجلس النواب المدرس الكافى حتى أن رأى الأكبر فيه كان في جانب إقرار العلم والتعليم .

اننى أرى رأى حضرة زبيل عثمان بك أنه لا يصح مطلقا أن نقتصر قبول مضمونى بيننا ارتكانا على غلو القاتون من النص على ذلك خصوصا اذا لاحظنا ان هذه المسألة كانت موضع نظر عند وضع الدستور فقد ورد في محاضر لجنه ما يفيد أنه غير ممكن أن تقدم للانتخاب رجل لا يعرف القراءة والكتابة ولذلك فالى مع رأى الذى ينهب الى ان مجلس الشيوخ أرقى من أن يشغله من الأعضاء من لا يعرف القراءة والكتابة .

(تصفيق) .

حضرة لويس أخنوخ فلوس افندى - أودع من حضراتكم أن تدرؤوا في هذا الموضوع قبل البت فيه لأن المسألة ليست مسألة تحرير مبدأ الآية وتعيينها أو استنكها بل العمل المطروح الآن أمائنا هو عمل قضائى محض وهو تطبيق القانون والنظر في حقوق بعض النواب الذين لم ينتخبهم على صورة قانونية وبغير أن يراجعوا الا بطن واحد هو الآية الى لم ينص عليها القانون . وقد أفسدنا أن نكون أماء على تنفيذ ولسنا الآن في موقف تنير القانون فليما أن نقتض كما هو ال أن يمين الوقت الذى يصح فيه تنديده . أما الآن فانا أمام حكم مطلوب منا من مسألة محدلة لم يشترط القانون لها حران المضمون لقراءة والكتابة ناربو أن نذكرها هذا القسم المقدس حتى لا يخرج من البلد الذى وضعه القانون لنا . ولو أنه أراد مع الأميين فلم وجدنا مما الآن ؟ وكيف وصلوا الى هذا المجلس بعد أن مروا أمام بلان الترشيح وغيرها .

على ان القول بأن الأمي لا يكون كفوا لتشريع قول لا يلقى على تاريخ الأكرم من عهد ثنائيا إلا لأن الكتابة والقراءة ما وجدت من عهد خلق

فلذا استعرضنا الطليقات التي اشترط القانون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ منها وجدنا أن معرفة القراءة والكتابة مفترضة فيها جميعا . وقد يقوم بعض الشك في تطبيق طبقة كبار الملاك على أن هؤلاء ما أن يكونوا عريقين في القراءة وقد ورثوها أباً عن جد فلا بد أن يكونوا قد تعلموا في صغرهم ، ولما أن يكونوا قد أحرزوا الثروة يخدم وكدهم فهم من أهل الزمة والالتزام ومن المستبعد أن يكونوا أميين أو يعيقوا على الأمة . فلم يكن منتظرا من المشرع أن يضع نصا يخص به هذه الطائفة .

ثم أن الدستور قد قرر أن يكون مجلس الشيوخ مؤلفا من أعضاء طبقات وافية فلذا كان مجلس النواب قد اشترط لصحة نيابة أعضائه معرفة القراءة والكتابة فلهذا هذا أول بذلك .

وقد كان قيد القراءة والكتابة مشروطا في نطقنا السابقة منذ أربعين سنة فهل منى سكوت القانون الحالي من هذا الشرط ونحن اليوم أدنى مما كنا عليه بالأساس اننا أهملنا القراءة والكتابة وأتينا تحقيرا حتى أصبحت في حاجة إلى الاستعانة بالأميين ؟ ذلك ما لا يقول به أحد . ورأي أن المادة ٦٦ أوجبت هذا الشرط ضمنا .

حضرة عبد العزيز رشوان بك - لقد أطلنا البحث مع جلاء القانون وصرحته وهو عدم حرمان الضعوف ولو كان أميا . وأرى للموافقة على قرار اللجنة .

حضرة الشيخ محمد زهير بك - الذي يسمع مناقشة هذه البلية يظن أن انقلاب راجع إلى ما يأتي : هل تباح للأمية في المجلس أو لا يباح ؟ وأما لا أظن أن هناك من يقول بإباحتها ولكن الحقيقة هي أن موضوع الخلاف هو : هل يحرم شخص من العضوية لأنه أمي أم لا ؟ في حين أن القانون الذي طلبه الآن لم يشترط عدم الأمية .

أما إذا هتدم أحدها واقترح تبديل القانون فانه لا يجد منا مخالفا فوجوب اشتراط عدم الأمية فأقترح أن يؤخذ الرأي على ما يأتي :

« كل يحرم الأميين من النيابة عن أتباعه منهم في حين أن القانون لم يشترط القراءة والكتابة » ؟

مقال الرئيس - ألفت نظر حضرتكم إلى الأعمال التحضيرية فهل يجب الرجوع إليها .

حضرة الشيخ محمد زهير بك - أنا لا أعتبر إلا المذكورة المرفقة بالمشروع .

مقال الرئيس - حيثما حضرتكم موافق على رأي اللجنة .

حضرة الشيخ محمد زهير بك - ثم أنا مصمم على رأي اللجنة حتى يمثل القانون .

حضرة عثمان محمد بك - الموضوع بسيط جدا ويظهر أن حضرات زملائي نهموا من كلامي أني أمان في حضرة الضعفاء الضعفاء . مع أني لا أفرقه ولا شأن لي به . وأنت كلامي خاص بالبلد .

أن من أشهى أمياتنا أرب تصل إلى درجة الكمال في كل شيء ولكننا في موقف محكمة يجب عليها أن لا تنظر إلا في تطبيق القانون ولذلك ترون أن قرار اللجنة في محله .

حضرة الشيخ محمد عبد القادر - أنا من اللجنة وأخشي إذا تكلمت أن يعترض حضرة زميلي الشيخ عز العرب بك (صحتك) فانا متنازل من دورى في الكلام .

حضرة جسد الفتاح رجائي افندي - حقيقة أن مركزنا البلية مركز مخوف بالصعوبة ولكن لم ؟ لا يمكن مصرنا كالنا من كل أن يطلع عن الأمية . هل أنه من البلية الأخرى لا يمكننا أن نقول أن بعض حضرات الأميين يسجلون عن القيام ببرامجهم فقد يكون الأمي قد ذكاه فطري عظيم .

ومن الأسف أن تبكت الأمة للبيلة فيقال عنها أن من بينها ٩٠ في المائة لا يعرفون القراءة والكتابة وأنه يجب تعليمهم في المجلس . هذا لا يصح أن يقال أبدا ولا يسمح لأي إنسان له ضمير أن يقوله .

وانكم تعلمون أن الحكم على من ارتكب مخالفة يجب أن يكون بيده على نص فكيف تريدون أن نحرموا رجالا من حق العضوية بسببهم بغير نص في الدستور .

وأني بصفتي كوني عضوا في اللجنة أقول لحضراتكم إننا نهدف من نظرنا للمسلمين نشأ أن نحقق مسألة الأمية حرصا على كرامة المجلس ولأننا رأينا أن الأمية لا يصح أن تكون سببا لاستبعاد العضوية ما دام أن القانون لم ينص على ذلك .

إن وأضنى الدستور إذا كانوا فرضوا عند وضعه أن الأمي لا يقدم للاختخاب فقد أخطأوا ومع ذلك فقد كانوا يعرفون أيضا أن الأمية لم تكن وصلت إلى عرفان كبير . وحيثما فليس ذنب الضعوف .

ولذا كان الدستور لم ينص على شرط القراءة والكتابة وقد تخللت الأمة بشخص اصطفت كلفه فاختصته فكيف ترضى ضميركم بجرماته بعد أن كذب وتعب حتى وصل إلى المجلس بيتنا .

أتوني ينص على حق هذا الحرمان وأما معكم . أما والقانون خال من النص فانكم لا تستطيعون ذلك . وأما على رأي اللجنة . فأرجو اقتال هذا الباب (تصديق . أصوات . لا . لا) أتم أسرارها ترون .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - حقيقة كان الواجب أن ينص في الدستور صراحة على اشتراط القراءة والكتابة ولكنني أرى أن هذا الشرط مستفاد ضمنا من المادة ٦٦ من قانون الانتخاب .

أوجبت هذه المادة أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ من طبقات خاصة وهي : « فصول المساعدة المذكورة » فكان من البار أن يشترط القانون معرفة القراءة والكتابة في هذه الطبقات . فذلك شرط مستفاد من النص ويضرب منه الوجدان .

لو كنت مقترعا لو وجدت مما يليه عنه النوق أن أقول أنه ينبغي أن يكون عضو مجلس الشيوخ وزيرا أو ممثلا سياسيا أو مستشارا ويشترط فيه أن يكون عارفا القراءة والكتابة .

جواز دخول الآتين في المجلس إذ ربما يقرب على ذلك أن يدخل فيه من لا يحسن الفهم ولا يستطيع القيام بواجبه .

الذكور أحد عيسى بك - الذين نادوا من اشتراط القراءة والكتابة لهم الحق . ولكن للمسألة إلى أمانة مسألة استثنائية وليس من الضروري أن يكون جميع أعضاء المجلس كفايا لمتطلبات القوانين ، فنياا المشعرون ورجال القانون وهذا العضو المخطون فيه من كبار المزارعين الذين يتفهم بمعلوماتهم الزراعية وعلى ذلك أرى الموافقة على قرار اللجنة .

حضرة الشيخ حسين والى - نحن لا تكلم في أشخاص على تكلم في أمور مبدأ ولا شأن لنا بالشخصيات .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - نحن الآن لسنا في مقام التشريع بل في مقام تطبيق القانون .

أصوات : يؤخذ الراى .

حضرة سيد فهمى الروي بك - أظن أن الموضوع استوفى المناقشة ونحن الآن لسنا في مقام تعديل مادة من مواد الدستور بل نحن أمام مادة موجودة يجب علينا احترامها . لذلك أرى الموافقة على رأى اللجنة .

حضرة حافظ عابدين بك - على كلمة ردا على ما قاله حضرة الشيخ حسين والى .

حضرة سيد الفتاح رجاى افندي - في دفع فرض هنا المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للمجلس لا يجوز للعضو أن يتكلم بمرتين في موضوع واحد إلا بأذن من المجلس ، لذلك لا حق لعابدين بك في الكلام مرة أخرى .

مما للرئيس - هل يأذن المجلس لحضرة حافظ على أن يتكلم الآن ؟ موافقة

حضرة حافظ عابدين بك - يحول حضرة الشيخ حسين والى أن القانون سكت عن اشتراط القراءة والكتابة فيجب الأخذ بالأفضل من الحالتين وهو معرفة القراءة والكتابة . ويدا على ذلك أقول أنه مادام القانون لم ينص على اشتراط القراءة والكتابة فيجب أن يصرف ذلك لمصلحة العضو وهو أفضل من هذا الشرط .

هنا من جهة ومن جهة أخرى فكنا نأسف على خلو القانون من هذا الشرط ويجب أن ينظر في تعديله في المستقبل .

أما الآن فانا أمام أمر واقع ومما قد أقمنا البين على احترام الدستور فيجب أن نبر هذا القسم .

حضرة صاحب المثلل محمود شكرى باشا (المقرر) - استند بعض الذين يمارضون في قرار اللجنة إلى الأعمال التحضيرية للجنة الثلاثين التي وضعت مشروع الدستور باعتبار أنها مفسرة للدستور والواقع أنه لا ترقى بمشروع الدستور مذكرة تفسيرية كما حصل مثلا في قانون العقوبات عند نشره سنة ١٩٠٤ وحيدقت لا يمكن الرجوع إلى تلك الأعمال التحضيرية والاستناد إليها خصوصا وأن الحكومة قد عدلت في مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعتهما لجنة الثلاثين . ولو أن الحكومة أرادت الأخذ بتلك الأعمال لوضعت فيها مذكرة تفسيرية ألحقتها بالدستور عند نشره .

القوانين عند وضعها تعمل لها محاضر للمجلسات . وهذه المحاضر تحفظ . وثالثة حفظها أنها الروح التي يتدبى بها عند وقوع النزاع في فهم مادة من مواد تلك القوانين فانما قيل إن واضع الدستور لم ينص على اشتراط القراءة والكتابة في عضو البرلمان وجب الرجوع إلى تلك المحاضر ليفهم منها غرضهم من اعملل هذا الشرط وقد رجعا إلى محاضرهم فوجدنا أنهم قالوا أنهم إنما تركوا أكبارا للأقرباء لئلا يهملوا لا يصورون أن شخصا آميا يتقدم لترشيح نفسه عضوا في البرلمان ولا يصورون أن الأمة تنتخب نوابها من الأميين .

والخلاصة أن محاضر للمجلسات هي الروح التي يرجع إليها في فهم القانون . أما القول بوجوب التمسك بنص الدستور وأنه ليس من اللائق أن يحكم المجلس بأسقاط عضو من أعضائه سوى وجد وأفق حتى وصل إلى هذا المركز فهو كلام لا يصح النظر إليه ولا قيمة له بجانب التشريع ووضع المبادئ العامة .

أنا لا أقول كيف أن عضوا آميا لا يستطيع أن يفهم حتى مطالعة مضايب الجلسات وبقربها من الأوراق التي توزع عليه يرضى لنفسه البقاء في المجلس بسببه كونه عضوا فيه .

انه في هذه الحالة لا يمكنه أن يفهم ولا يستفيد بل إن العضوية تكون عبئا جديلا عليه لأنه يضايق من كثرة الأوراق التي توزع عليه فاشتراط القراءة والكتابة في العضو أمر من البداية بحيث لا يصح الجهل في فهمه . أما قولهم أن الآية يجب أن تنص على أن تخصص في المجلس فهو كلام لا معنى له ولا يصح الإلتفات إليه .

سعادة محمد مغازى باشا - المجلس تنور وأرى أن يؤخذ الراى .

حضرة سيد فهمى الروي بك - أظن أننا اكفينا .

حضرة الشيخ حسين والى - تكلموا طويلا في أن القانون لم يشترط القراءة والكتابة

سعادة محمد المغازى باشا - قد فهمنا الموضوع فلا داعى للكلام .

حضرة الشيخ حسين والى - أرجو أن لا نطأ على فكل ما الحق في أن يتكلم وأنا لا أقطع أحدا فأرجو ألا يخطئني أحد .

كل ما قالوه أن القانون سكت عن اشتراط القراءة والكتابة فانما كان الأمر كذلك فإى الأمرين أقرب إلى روح التشريع وإلى الحقول ؟ الآية أو اقصره والكتابة ؟ وإى الجانبين نأخذ ؟ الجانب الأخرى أو الجانب الراقى ؟ أظن أن الأمر أقرب لروح التشريع هو معرفة القراءة والكتابة .

لا يتجارى اثنان أن فاقده الشيء لا يطيعه ولا العضو الأسمى في المجلس لا يمكن أن يكون له رأى صواب عند عرض القوانين عليه .

أصوات : لا . لا .

حضرة الشيخ حسين والى - أنا لا أنكر أن في الأميين رجالا فضلا يعقلون ويظهرون ، ولكن المسألة مسألة مبدأ ومن الخطر العظيم أن نقرر

وقد فصحت اللجنة :

(أولاً) المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لطلبه .

(ثانياً) ما تمسك به حضرة العضو المظنون في انتخابه من عدم اختصاص المجلس بمسألة السن لارتكابه على أن قرار لجنة الترشيح نهائي في هذا الصدد وأنه يتعين على المجلس الأخذ بما ورد فيه بدون بحث .

(ثالثاً) المستندات التي قدمها حضرة العضو المظنون المسمى اليه للدلالة على أن عمره يزيد عن الأربعين سنة .

فقرأت بأخلاق الآراء :

(أولاً) عدم الاعتقاد إلى البتة المتكلم ذكره اعتقاداً ما هو ظاهر من المادة (٦٨) من قانون الانتخاب بأن المجلس هو المرجع الأول في أمر فحص صحة نيابة أعضائه .

(ثانياً) رفض هذا الطعن لأن المستندات التي قدمها لا تثبت صحة طعنه ولأنه ثابت من المستندات التي قدمها حضرة العضو المظنون في انتخابه التي منها حكم يقيد اسمه أن سته يتجاوز الأربعين سنة .

حضرة حافظ حابدين بك - أريد أن أسألهم من معالي المقرر من كيفية تحديد المحكمة لسن حضرة لويس أغوخ فافوس أفندي بموجب حكم صادر منها كما هو مذكور بالفقرة التالية من تقرير اللجنة :

(ثالثاً) المستندات التي قدمها حضرة العضو المظنون المسمى اليه للدلالة على أن عمره يزيد عن الأربعين سنة .

معالي محمود شكرى باشا (المقرر) - نظراً لأن حضرة العضو المظنون فيه كلف من سوابق قيد المواليد قد استصدر حكماً أنه ولد سنة ١٢٨٠ وبالرجوع إلى هذه السنة أتضح أنه عمره أكثر من أربعين سنة - وكيفية استصدار حكم بتعيين سنة الميلاد هي أن يقدم الطالب بلافا إلى النيابة بأنه من سوابق القيد ويطلب قيد اسمه في دفتر المواليد فتزعم النيابة الأمر إلى القضاء وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية التحية تفضي المحكمة باختيار من مواليد سنة ١٢٨٠ فيقيد اسمه في دفتر مواليد تلك السنة .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة من الطعن المقدم ضد سعادة مصطفى اسماعيل أبو رجاب باشا - وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطعن رقم (٦) للمقدم من الشيخ محمد إبراهيم الجبالى ضد سعادة مصطفى اسماعيل أبو رجاب باشا .

هذا الطعن تقدم في المبدأ القانوني وبالشكل الذى حتمه القانون وبني على سبب أوجه ذكرت مطولة في عرضة الطعن وقد فحصتها اللجنة وجبها وجبها وقررت بالإجماع رفض الطعن للأسباب الآتية :

وأريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى شيء آخر وهو أن أحد الطعون التي نظرت أمس وهو الطعن الخامس بمضرة يومية ذكرى بك قد قرر المجلس رفضه شكلاً مع أن الوجه المظنون به عليه مماثل للوجه المظنون به على حضرة محمد والى بك . وما دام المجلس قد رفضه شكلاً فقد رفضه موضوعاً وقضى بصدقية نيابة حضرته قبل فرض أنكم الآن ترفضون الأخذ برأى اللجنة فانكم لا تطهرون المجلس من الأمية كما تريهون .

على أن عدد الأميين في المجلس قليل جداً لا يتجاوز الخمسة في المائة وهو عدد لا يؤثر في حالة المجلس ولا في نظامه وكلهم تعلمون أن المجالس النيابية تسير دائماً بأغلبية أعضائها لا بهم جميعاً .

والواقع أن حالة الطعن عندنا لا تحسن كثيراً منذ سنة ١٩١٤ فاقول بأن ترك اشتراط القراءة والكتابة في الدستور بعد أن كان موجوداً في قانون الجمعية التشريعية سببه هدم حالة التعليم في البلاد غير وجهه . على أن اللجنة تعترف بأن الدستور ناقص من هذه الوجهة وتأسف لذلك كل الأسف ولكن ما الحليلة وليس في استطاعتها عفاقته والتصرف فيه .

معالي الرئيس - يؤخذ الرأى .

أصوات : يؤخذ الرأى بالنسبة بالإجماع .

معالي الرئيس - لا يمكن أخذ الرأى بالنسبة بالإجماع إلا إذا طلب ذلك خمسة أعضاء حسب نص اللائحة الداخلية .

وهنا طلب خمسة من الأعضاء أن يؤخذ الرأى بالنسبة بالإجماع وهم حضرات عبد الفتاح رجائي أفندي ومحمد فهمى باشا وموسى فؤاد باشا والشيخ على مروان ومحمد حشيش بك .

أخذ الرأى بالنسبة بالإجماع بقرار بأغلبية ٦٠ صوتاً ضد ٣٨ الموافقة على رأى اللجنة .

ثم رعت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة ١١ و ٢٠ دقيقة مساء .

أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٤٥

على تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد حضرة لويس أغوخ فافوس أفندي وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطعن رقم (٣٤) للمقدم من تمام حسن ضد حضرة لويس أغوخ فافوس .

هذا الطعن تقدم في المبدأ القانوني وبالشكل الذى حتمه القانون وبني على سبب واحد وهو أن حضرة العضو المظنون على انتخابه لم يبلغ من العمر أربعين سنة كاملة .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

تلى تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد حضرة أحمد حيد أبو سبتك
وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطعن رقم (١٠) المقدم من الشيخ علي حسن محمود ضد حضرة
أحمد حيد أبو سبتك .

تقدم هذا الطعن في المبدأ القانوني وبالشكل الذي حمى القانون وبني
على ثلاثة أوجه : يتلخص أولها — في أن حضرة العضو المظنون في انتخابه
وليس محكمة خط أولاد علي التي مقرها بدائرة الانتخاب — وثانيها — في أن
حضرته أيضا عضو لجنة الشياخات عن مركز البيت بدائرة ترشيحه وأن هذه
العضوية وظيفة لها تأثير في المدة الذين منهم كثير وقت من مندوبي
المندوبين — وثالثها — أن حضرة العضو المشار إليه لا يحسن الكتابة
وأنه ضعيف النظر ولا يرى القراءة .

وقد رأيت اللجنة بأجماع الآراء رفض هذا الطعن للأسباب الآتية :

(أولا) لأن رئاسة محكمة الخط لا تعتبر في نظر اللجنة وظيفة تمنع من
الترشح للانتخاب ولأن عضوية لجنة الشياخات لم تكن وظيفة مطلقة .

(ثانيا) لأن الطاعن لم ينكر على حضرة العضو المظنون في انتخابه معرفة
القراءة والكتابة : بل انحصر على القول بأن حضرته لا يحسن الكتابة ولا يرى
القراءة بسبب ضعف في النظر ولا ترى اللجنة خلاصته فلا يحقق ذلك لها هو
ظاهر من أن المقصود بهذا القول هو مجرد النكابة .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

مطلى الرئيس — هل ترون الاستمرار في العمل .

سماعة إبراهيم سعيد باشا — بما أن الساعة ١٢ فأرى أن نرفع الجلسة .

بعض الأعضاء — نرى الاستمرار .

بعض الأعضاء — نرى رفع الجلسة .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثانية عشرة تماما على أن تمتد
الجلسة التالية في يوم الاثنين ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة ٩ ونصف مساء
لنظر في باقي الطعون .

(أولا) أن ما ذكر بالأوجه : الأول والثالث والرابع يتفيه مألود صراحة
بمحضر لجنة الانتخاب خاصا بها .

(ثانيا) أن مألود في الوجهين : الثاني والخامس لا يؤثر على صحة الانتخاب
لتحقق الأغلبية المطلقة حتى مع استبعاد الصوتين المألود ذكرهما في الوجهين
للمذكورين إذ أن الأغلبية المطلقة تتحقق بتOTAL ١٣٥ صوتا وقد نال المظنون
على انتخابه ١٤٨ صوتا ولأن الجرمية للقول بالحكم من أجلها على الناخب
المألود ذكره في الوجه الخامس ليست هي الجرمية للمصوب طعنا في المادة
الرابعة من قانون الانتخاب .

(ثالثا) لأن القانون لم ينص على معرفة العضو المنتخب للقراءة
والكتابة وقد تبين ذلك تفصيلا في التقرير الخامس من الطعن المقدم ضد
حضرة محمد إبراهيم وإلى ذلك .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

تلى تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد سماعة محمود محمد حسن
الشتول باشا وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطعن رقم (١٣) المقدم من محمود محمد حمادى الناظر بك ضد سماعة
محمود محمد حسن الشتول باشا .

تقدم هذا الطعن في المبدأ القانوني وبالشكل الذي حمى القانون وبني
على أربعة أوجه ذكرت بالتفصيل في عرضة الطعن وقد خصصتها اللجنة وجها
وجها وقررت بأجماع الآراء رفض هذا الطعن للأسباب الآتية :

(أولا) فيما يخص بما ذكر في الشيفين الأولين من الوجه الأول فإنه على
فرض صحة فلا ترى اللجنة فيه سببا مانعا لأن القانون لم يحرم ذلك ولأنه لم
يثبت أنه حصل تأثير على الانتخاب بسبب ذلك .

(ثانيا) فيما يخص بما ذكر في الشيف الثالث من الوجه الأول ترى اللجنة
ترجيح عدم صحة بناء على ما جاء بمحضر لجنة الانتخاب .

(ثالثا) لأنه على فرض صحته وود في الوجه الثاني فإنه لم يثبت أنه لحق
عليه الانتخاب أى ضرر أو تأثير من ذلك .

(رابعا) لأن اللجنة ترجح عدم صحة ما ورد في الوجه الثالث .

(خامسا) لأن الشهادة الطولية التي قمتها حضرة العضو المظنون في انتخابه
ثبتت عكسا ما ورد في الوجه الرابع وترى اللجنة الاكتفاء بذلك الشهادة .



مضبطة الجلسة العاشرة

المتعقد علناً في يوم الاثنين ١٠ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ .

(٣) لحضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية .

(١) سؤال من حضرة الشيخ على محمد مروان عن الترخيص بزيادة الأرض في جزء من منطقة رى زقى وعدم الترخيص بها في باقى المنطقة .

(ب) سؤال من حضرة أفريد شماس افندى خاص باصلاح الاراضى البور .

خامساً - تمة النظر فى الطعون .

على محضر الجلسة الماضية .

حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - فى ملاحظة على محضر الجلسة الذى على طينا الآن - لى مع احتراض الشيد للاغنية لى وافقت على مبدأ الألية أئشد المجلس الرجوع الى الحق فان فى الرجوع اليه فضيلة .

حضرة صاحب المالى الرئيس - هل تريد اضافة شىء الى محضر الجلسة ؟
حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - تم اريد اضافة ملاحظة الى محضر الجلسة .

حضرة صاحب المالى الرئيس - اذا أردت فتح باب المناقشة من جديد فى موضوع فصل فيه يجب أن تحرك الهيئة على ذلك .

حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - اريد أن أضيف جملة واحدة الى محضر الجلسة .

حضرة صاحب المالى الرئيس - على أى جزء من المحضر ؟

حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - اريد أن يثبت فى محضر الجلسة أسماء حضرات الأعضاء الذين قرروا مبدأ الألية .

حضرة حافظ هابدين بك - فى اعتراض على قول زليل حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك وهو أن المجلس لم يقرر مبدأ الألية وإنما نفذ الامتور الذى أئسمنا باقتراعه ونحن نأسف شديد الأسف أن الامتور لم يفس على مع دخول الأمين هذا المجلس .

هنا حضر حضرة لويس أئخونخ فانوس افندى حيث كانت الساعة ٩ والنقطة ٥٥

حضرة عبد الفتاح رجبى افندى - ارجو أن يبين فى حضرة الزليل الحكمة فى طلب اثبات الأسماء فى المحضر .

حضرة سعيد همى الروي بك - نحن لم نقرر مبدأ الألية وإنما نفذنا القانون . وهل يريد حضرة العضو ايات الإسماء فى المحضر فى كل مرة يؤخذ فيها الأكرار بالنقاء بالاسم ؟

اجتمع المجلس علناً فى يوم الاثنين ١٠ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة ٩ والنقطة ٤٠ مساء برئاسة حضرة صاحب المالى أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

بعد أن أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة تودى على حضرات الأعضاء فوجد غائباً حضرت :

ابراهيم فرج أبو الجدايل بك . بهان نور باشا . محمد فتح الله بركات باشا . المصرى السعدى باشا . لويس أئخونخ فانوس افندى . أحمد فؤاد عبد الله باشا .

واحتذر من الحضور كل من حضرات : الدكتور سوريال جورج سوريال افندى . الشيخ حل رمضان الطويى . أحمد الشرعى باشا . مصطفى اسماعيل أبو رهاب باشا . أحمد تيمور باشا . الشيخ حسين والى . محمد ابراهيم حشيش بك .

حبيب المصرى بك سكرير عام

على جدول الأعمال وهذا ياتيه :

أولاً - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثانياً - تلاوة الاعتذارات .

ثالثاً - تلاوة الرسائل وهى :

(١) رسالة من جناب سفير الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) رسالة من جناب السيور موسولوى رئيس وزراء إيطاليا .

(٣) رسالة من سفارة إيران .

(٤) رسالة من حضرة مدير بنك مصر .

رابها - بليغ المجلس الأمشة الآتية وهى :

(١) لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

سؤال من حضرة عبد العزيز رضوان بك فى شأن تجارة القطن السودانى .

(٢) لحضرة صاحب الدولة وزير المالية .

(١) سؤال من حضرة السيد حسين القصي فى شأن السنين فى المسألة اليابانية للموظفين من تعديل الدرجات من سنة ١٩٢١

(ب) سؤال من حضرة أفريد شماس افندى عن طريقة توظيف المال الاحتياطى .

ترجمة رسالة واردة من سفارة إيران :

حضرة صاحب الممالى وأصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية بالقاهرة
أتشرف بإحاطة معاليكم علما بأننى قد تلقيت من طهران رسالة برقية
كلفت فيها بتقديم صادق تهنئتي للحكومة الإمبراطورية الإيرانية الى الحكومة
الملكية المصرية بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى .

واتنى لاحتياط كل الاحتياطات بالقيام بهذا الواجب السار وأعرب عن أخلص
الأمانى بصلاح هذا البرلمان الحديث فى طريق الرقى .

وتفضلوا بإسعاد الوزير بقبول عظيم احترامى

القائم بأعمال السفارة

حسن مقدم

ترجمة رسالة واردة من جناب سفير الولايات المتحدة الأمريكية :

حضرة صاحب الممالى وأصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية بالقاهرة
كلفتنى حكومتى أن أبلغ معاليكم وأن أبلغ بواسطتكم حضرات أصحاب
الدولة والممالى ورئيس مجلس الوزراء ووزراء الحكومة الملكية المصرية أخلص
التباني الخلية بمناسبة افتتاح البرلمان فى ظل نظام حكومى دستورى وأن
أتبنى للأمة فى عهدنا الجديد دوام الرفاهية والسعادة .

واتنى من جميع القواد أشارككم فى ذلك التبانى .

واتنزه هذه الفرصة لكى أجدد الاحراب لمعاليكم عرب عظيم الاجلال
وأحسن المواطف

وزير أمريكا

مورتن هويل

ثم تلى خطاب من بك مصر وهذا نصه :

حضرة صاحب الممالى رئيس مجلس الشيخ

مصر

تشرف بإفادة معاليكم أنا استلمنا من محيلنا حضرة صاحب السعادة
إبراهيم باشا حلق الملم الآن بالإستانة خطابا هذا نصه :

"نحن الإستانة بريدك امله فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ ."

"حضرة مدير بك مصر"

"حروت فى تاريخه نظرافا حضرة صاحب الممالى رئيس مجلس الشيخ"
"ونظرافا حضرة صاحب الممالى رئيس مجلس النواب بالتانى ولهذه المناسبة"
"قد جمعت للعلاجى الخيرية تحت أمر كل منهما ألف قرش بمويلا"
"الى بك مصر فأرجو صرف المبتلى على حياتنا ولكم الفضل، وتفضلوا"
"بقبول احترامى"

وعليه فعيد معاليكم بأن مبلغ العشرة الجنيهات موجود تحت تصرفكم طرنا،
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

بك مصر

عضو مجلس الانارة المنتخب

امبهاء : محمد طلعت حرب

حضرة عبد الفتاح رجائى اتفدى - أتى أعرض على ابنت الإسماء وأما
لكى ملوبا لديكم أن ذلك ليس هرويا من المسئولية .

حضرة الشيخ إبراهيم الجبالى - اقترحت فى الجلسة الماضية أن يكون
أخذ الآراء منسبا على مبدأ الأمية فأجابنى حضرة المقر أنا لسا أمام تحرير
مبدأ الأمية وأعلم تقريره وأتأسا نحن أمام نص وارد الدستور زيد تطبيقه،
وقد رأى المجلس أن قرار اللجنة موافق لنص الدستور فأقره . هذا هو ما حصل
فى الجلسة الماضية ولم يقل واحد منا أنا مقر مبدأ الأمية .

أصوات : موافقون على المحضر .

صدق على محضر الجلسة الماضية .

ثم تليت الاقنانات الواردة من حضرات :

فضيلة الشيخ حسين والى . سعادة أحمد الشريعى باشا . سعادة مصطفى
احماويل أبو رجاى باشا . حضرة الدكتور سويل جرجس سويل اتفدى .
حضرة محمد إبراهيم حشيش بك . حضرة حسن رشوان حادى بك .
حضرة الشيخ فى رمضان الطوبى . سعادة أحمد محمود باشا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - جاء بالاقتمة الداخلية أن من أراد
من حضرات الأعضاء أن يتسبب من إحدى الجلسات عليه أن ينظر الرئيس
والرئيس فى حالة الاستعجال أيضا أنه يصرح بإجازة لمدة لاتزيد على
١٥ يوما . إذن فهنا العمل من اختصاص الرئيس ولا داعى لعرضه طينا .

حضرة صاحب المسالى الرئيس - الاقنانات تلى على حضراتكم
لاحاطتكم علما بها .

تليت الرسائل وهى :

خطاب وارد من حضرة صاحب المسالى وزير الخارجية المصرية هذا
نصه :

حضرة صاحب الممالى رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم مع هذا صور الاقنانات الواردة لنا من بعض
الحكومات الأجنبية بمناسبة افتتاح المجلس التبانى المصرى .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

محمدا فى ١٠ رمضان سنة ١٣٤٢ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٤)

وزير الخارجية

ختم : (وأصف بطرس غالى)

وهذه صور الاقنانات المشار اليها فى كتاب ممالى وزير الخارجية :

ترجمة رسالة واردة من جناب رئيس وزارة إيطاليا :

حضرة صاحب الممالى وأصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية بالقاهرة
فى هذا اليوم الذى يفتح فيه البرلمان المصرى أعماله لأول مرة . يسرى
أن أبحث الى معاليكم بأخلص التحيات من قبل حكومة جلالة ملك إيطاليا
مشفوعة بأصدق التباني الشخصية لهذا الحدث التاريخى الذى يؤدى
الى استكمال وتوطيد النظم السياسية الجديدة واتى لأعد وجودها فلا سيدنا
لتوثيق الروابط القديمة التى تربط الدولتين

موسولنى

ثم تجلت الأسئلة الآتية وهي :

لحضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

١ . سؤال من حضرة عبد العزيز رضوان بك وهذا نصه :

اسكتلورية في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ الأهم .

اتقن أن يتفخوا حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء الأسئلة الآتية لعرضها

على أقل جلسة لمجلس الشيوخ الورق - الآن وقد أصبحت في موسم تجارة القطن السوداني التي تبدأ في شهر مارس وتنتهي في شهر يونيو .

(١) فهل تطلب الحكومة أن تجارة القطن هناك محتركة الآن على البريطانيين فقط مع أن هذه الحالة جديدة ولم تنشأ إلا بعد سنة ١٩١٥ أي حينما كثرت المزاحمة التجارية على القطن في جميع العالم وخصوصا عند ما رأيت انكسار في البلاد الأمريكية أخذت تحفظ لنفسها معظم محصولاتها لتزليها ونسجها في داخلية بلادها

(٢) وهل هذه الحالة تتفق وحرية التجارة في بلد واحد كواحد النيل ؟

(٣) وهل لا تنوى الحكومة (فرض) هذا الاحتكار مع العلم أن القطن السوداني وعلى الأخص محصول (طوكو) فإن الجلبية الأولى منه تساوى في جودتها وربة قطن مديرة النورية ذات البيلة الطويلة وبنى أطلقت حرية التجارة هناك واستورد القطن إلى مينا البصل كما كان حاصلًا فلا شك أن البلاد تستفيد فائدة عظيمة بسبب المزاحمة الموجودة بسوق مينا البصل والتي يوجد بها وكلاء معظم فخرجات العالم .

(امضاء)

عبد العزيز رضوان

وأرجو أن تتفضلوا بقبول الاحترام

لحضره صاحب الدولة وزير المالية .

سؤال من حضرة الفريد شماس افندي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة وزير المالية الأهم ؟

أتسمح دولكم فتيحة المجلس من طرحة توليف الاتي عشر مليون جنيه الموفرة لدى الحكومة لغاية نهاية السنة المالية (٢٢ و ٢٣) للماضية والتي ستبلغ نحو اثنتا عشرة مليون جنيه في نهاية السنة المالية الحاضرة ؟

ثانيا - هل تجنى الحكومة من هذا المبلغ الوافر ربحا أم لا ؟

ثالثا - هل يعادل هذا الربح ١٣٠ كان هناك أربع ١٣٠ لا تحمله البلاد من القوائد العظيمة اذا استعمل جانب من هذه الأموال في تحسين الري والصرف في الأحياء الزراعية المرجوة ؟

رابعا - هل تمل الحكومة أنها اذا اصطلحت للمباني فندان التي لاحتاج بورا وموجودة لديها واعتبرت الزراعة ونظمت طرق ربا وصرفيها من كنية الأربع التي تجنيها البلاد من وراء هذا الاصلاح ؟ وهل هو منظور هذا الاصلاح لهذه الأحياء في القريب الجليل أم لا ؟

امضاء

الفريد شماس

١٢ أبريل سنة ١٩٢٤

ثم احتل حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا وزير المالية منبر الخطابة وتلا سؤالا موجها لدولته من حضرة السيد حسين القصبي وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

أتقرب بأن أرسل لمعالكم صورة السؤال الموجه مني لحضرة صاحب الدولة وزير المالية وهو :

للموظفين بمقتضى قانون تعديل الدرجات ٦٠ في المائة من سنة ١٩٢١ لم تصرف لهم فهل لدى الحكومة ما يمنع من صرفها لهم الآن ؟

وتفضلوا بقبول احترامي في امضاء : عضو مجلس الشيوخ حسين القصبي

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا - ان الجزء الأول لهذا السؤال غير صحيح وهو أن للموظفين بمقتضى قانون تعديل الدرجات ٦٠ في المائة من سنة ١٩٢١ لم تصرف لهم والحققة أن مذكرات الميعنة المالية المرفقة مع مشروع ميزانية سنة ١٩٢٢ قد أشارت الى وجود مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج. تقريبا للتأجيل من نفقات متوسط مهيا للدرجات القديمة يؤخذ من فرق الملائات المملكتة الخاصة سنة ١٩٢١ وأدرج هذا المبلغ لتفادي ميزانية سنة ١٩٢٢ لهذا الفرض .

ثم في الجلسة المنعقدة في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ عرض المجلس ما هوأت : أولا - عدم صرف الفرق بين المساحيات القديمة والمساحيات الجديدة سنة ١٩٢١ بأكثره بل إعطاء كل موظف أو مستخدم ما يخصه من تلك التنازلات بالنسبة التي لا يتجاوزها الاستعداد للميزانية وهو ٥٠٠,٠٠٠ ج. ثانيا - الاكتفاء في أول دفعة بنسبة ٥٠ في المائة لتأمين إتمام التعديل في جميع مصالح الحكومة وسعفة بجميع متأخرات سنة ١٩٢١

ثالثا - توزيع نسبة أخرى بعد إتمام التعديل حسبما تسمح به حالة الاتحاد . وأما الجزء الثاني من السؤال وهو هل لدى الحكومة ما يمنع من صرفها (أي ال ٦٠ في المائة) لهم الآن فمن جهة لم يحصل الآن تعديل جميع درجات المستخدمين في جميع المصالح التي تفرع فيها مجموع ما صرف لحساب الأربعين في المائة بأكمله . ومن جهة أخرى ترى الحكومة أن الملائات التي يستولى عليها المستخدمون والموظفون بعد تعديل درجاتهم هي أقصى ما يمكن أن تحصله الخزينة العمومية بالنسبة لمجموع ميزانية الدولة وليس في نية الوزارة أن تزيد هذا السهم بالقيمة المشار إليها في السؤال أضي أن مبلغ ال ٥٠٠,٠٠٠ جنيه يوزع منه بنسبة ٤٠ في المائة للموظفين الذين لم يتم تعديل درجاتهم قبل سنة ١٩٢١ هذا هو الجواب على الجزء الأول - أما الجواب على الجزء الثاني من السؤال فانه من جهة لم يتم تعديل درجات جميع الموظفين حتى تختم مقدار الباقي من المبلغ المذكور - وبعد أن علم الناس بوفرة المرتبات التي يتناولها الموظفون فلا أظن أن في نية الحكومة أن تزيد السهم على الخزينة أكثر مما تحصله الآن . أما سؤال حضرة العضو المحترم الفريد شماس افندي فقد ورد لي - بعد ظهر اليوم - فلا يسنى الإجابة عليه إلا غدا إن شاء الله .

حضرة صاحب المالى الرئيس - الأسئلة حتى على حضراتكم اليوم لاحظتكم علما بها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المادة (٤٦) من اللائحة الداخلية قررت ادراج السؤال في جدول أعمال اليوم الذى تحصل فيه الاجابة فكان اللازم انذ أن لا تدرج الأسئلة التى تليت علينا في جدول أعمال اليوم وانما تدرج في جدول أعمال اليوم الذى يحدد للاجابة .

حضرة حافظ هابدين بك - وهل هناك ضرر من العلم بهذه الأسئلة مقدما ؟

ثم أخذ المجلس في النظر في باقى الطعون .

احتل حضرة صاحب المالى محمود شكرى باشا مقرر اللجنة عن الطعن رقم ٣٠ متصلة انطابة .

تلى تقرير اللجنة عن الطعن رقم ٣٠ الخاص بمضرة محمود بسيوى ابنى نائب دائرة أبو تيج وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطعن رقم ٣٠ المقدم على محمد على حسن ضد حضرة محمود بسيوى بك،

هذا الطعن تقدم به المباد القانونى أن أن المظروف الذى يحوى ورقة الطعن وضع في صندوق البوستة بسيوى يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٤ (كما هو ظاهر من ختم البوستة الموصول على الغلاف) ووصل إلى المجلس في ١١ مارس أى بعد المباد القانونى يومين إذ أنه انتهى في يوم ٩ مارس .

وقد رأت اللجنة بانفاق الآراء عدم قبول هذا الطعن لتقدمه بعد المباد . وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم احتل متصلة بالطابة حضرة الشيخ محمد عن العرب بك مقرر اللجنة عن الطعن رقم ٣٥ و ٣٩ و ١٨

تلى تقرير اللجنة عن الطعن رقم ٣٥ الخاص بمضرة محمود على منها بك نائب الدائرة الثانية بمديرية البحيرة وهذا نصه :

تقرير اللجنة

بشأن الطعن رقم ٣٥ الخاص بمضرة محمود بك منها

تقدم هذا الطعن من محمود بدوى شامى يعلن به على حضرة حضرة محمود بك منها الذى انضبط يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ وقد ورد هذا الطعن للمجلس في ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ وصعدا في توقيع الطعن فجاز الشكل القانونى ولذلك بحثت اللجنة في موضوعه فكانت نتيجة بحثها ما يأتى :

أما السبب الأول وهو بطلان اجتماع مندوبى المشدوين فقد رأت اللجنة ترجيح عدم صحته لأن ما قاله الطاعن لو كان له حقيقة ليج إلى أولى الشان في حينه ولذا رأت اللجنة رفضه .

وأما الأسباب الثاني وهو بطلان تشكيل اللجنة التأسيسية والثالث وهو بطلان طريقة إعطاء الأصوات الشفوية والرابع وهو تدخل الامارة في عملية

٣ - لحضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية .

(١) - سؤال من حضرة الشيخ على محمد مروان وهذا نصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ .

يتشرف على محمد مروان عضو المجلس بمرض السؤال الآتى بعد لعرضه على حضرة صاحب المالى وزير الأشغال للاجابة عليه أمام هيئة المجلس بأقرب ما يمكن .

"السؤال"

"لأى سبب مصلية ترى صرحت بزراعة أرو هذا العام لقرعة الأحيادية وقرعة أم شتيوى وقرعة الرملة من أعمال مختش دى زقى ولم تصرح لباقى المنطقة . حالة كون مبدل الأحيان واحدا وبجها معصرة ما بين سكة حديد البرارى وقنطرة بسندية وهذه الاستقامات أوجدت عند الأحيال بعض الشك في التوزيع لأن ما تصرح له بالزراعة يخص مصلية الأملاك (الحكومة) وأحد كبار الموظفين وما حرم عليهم الزراعة معظهم من صغار الملاك وفي احتياج شديد لزراعة الأرز . وهل في النية التصريح لباقى المنطقة بالزراعة أسوة ببقايرهم أم المنع بات هذا العام ؟"

هذا ما أرجو الاجابة عليه .

وتفضلوا يا معالى الرئيس بقبول فائق الاحترام % المصنوع

١١ أبريل سنة ١٩٢٤ على محمد مروان

(٢) سؤال من حضرة الفرید شماس ابنى وهذا نصه :

حضرة صاحب المالى وزير وزارة الأشغال الأهم

أتمتع بمالككم وتكرم بإفادة المجلس عما وصلت اليه المباحث بشأن اصلاح ارضى والصرف في الأراضى المتزرعة ؟

(تأليف) عما وصلت اليه المباحث في اصلاح المليونى فدان البودوريا وصرفها إلى في السبل اصلاحها ثم تقسيمها ويوما لاستقرارها وتوزيعها على البلاد ؟

(تأليف) في الامتياز الذى تم توزيع المياه بين مصر والسودان لوحظ فيه مقدار المياه اللازمة لرى المليونى فدان البودياى تنظر اليها البلاد بين الشف والنجس ؟

هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامى %

امضاء

الفرید شماس

١٢ أبريل سنة ١٩٢٤

حضرة عبد العزيز رضوان بك - متى يجيب حضرة صاحب المالى الوزير على سؤال ؟

حضرة صاحب المالى الرئيس - محمد الجلسة إلى يجيب فيها الوزير على السؤال بالاتفاق بين الوزير وبين هيئة المجلس .

معادة لقراء موسى فواد باشا - نصت المادة (٤٦) من اللائحة الداخلية على أن الأسئلة تدرج في جدول أعمال اليوم الذى تحصل فيه الاجابة عليها فما الداعي لاذن ادراجها في جدول أعمال اليوم وقراءتها اذا كان حضرات الزدء لا يسمعون عليها اليوم ؟

عن الموضوع

بين الطاعن أسبابا خمسة لطعته وهي تلخص فيما يأتي :

- أولا - عدم سرية الانتخاب .
- ثانيا - استعمال طرق الإكراه على انتخاب هذا العضو وإن ذلك ثبت من تحقيق تولاه وكيل المديرية ضد مأمور مركز فارسكور .
- ثالثا - اختلاط غير مندوبي التدوين بهم في قاعة الانتخاب .
- رابعا - اشتراك من حضروا بعد الساعة التاسعة في انتخاب أعضاء اللجنة النهائية .

خامسا - عدم إبداء أعضاء اللجنة رأيهم أولا .

وقد رجعت اللجنة إلى محضر الانتخاب فتبين لها أن ما هو مدّعى به يخالف ما جاء في الأسباب الأولى والثالث والرابع والخامس ولذا قررت من أول الأمر رفض الطعن بهذه الأسباب .

ولما رأت أن الطاعن يرجع في آليات السبب الثاني إلى تحقيق بإشره وكيل المديرية ضد مأمور مركز فارسكور طلبت أوراق ذلك التحقيق فوردها إليها وعند الإطلاع عليها تبين أن المأمور إنما كان متبها بأنه يعمل ضد الشيخ على رمضان لا لصالحه ولذاً يمكن ما قاله الطاعن في هذا الوجه غير صحيح .

لذلك :

رأت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم أحضرت منصة الخطابة حضرة صاحب الممثل أحمد علي باشا مقرر اللجنة من الطعون رقم ٣٢ و ٣٨ و ١١ و ١٤ و ٢٦

انصرف حضرة صاحب المنصة محمد توفيق نسيم باشا حيث كانت الساعة ١٠ والنقطة ٢٠

على تقرير اللجنة عن الطعن رقم ٣٢ المقدم ضد إعادة أحمد الشريجي باشا نائب دائرة مصرية متالوط وهذا نصه :

تقرير عن الطعن رقم ٣٢

المقدم ضد سماعة أحمد الشريجي باشا .

تقدم الطعن في الميدان نتيجة الانتخاب أعلنت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ والظعن ورد في ١١ مارس سنة ١٩٢٤ وأسبابه .

الوجه الأول - أن المنتخب لا ينفذ الضريبة المقررة قانوناً لأنه أسرف ويهدد ما ورثه من المرحوم والده .

اللجنة رأت بعد الإطلاع على الأوراق الخاصة بترشيح المنتخب أن اللجنة التي نظرت في ترشحه قررت في يوم ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ قبول ترشحه لأنه ينفذ ٧٠٤ جنيهات و ٢٨٢ ملياً قيمة تبنيه في الأول التي تبلغ باسم جميع الورثة وقدورها ١٣٤٣ جنيهاً وذلك خلاف ١٤ جنيهاً و ٢٩٢ ملياً باسمه خاصة وباتت في محضر اللجنة المذكورة أنه قدّم القرار من الورقة وصورة أصلام

الانتخاب فترأت اللجنة ورفضها جميعها نظراً لأن الثابت في المحضر يضاهف ما هو مدّعى بذلك الأسباب .

ولما تضمن كلام الطاعن أخيراً الإتهام بعرض رشوة وإن ذلك بلغ النيابة وأن التحقيق أخذ بعراة رأت اللجنة الاستعانة من النيابة العمومية عن ذلك فوردها لها طاعلة بأن الشكوى حفظت ادارياً فقررت اللجنة بالإجماع رفض الطعن .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

على الطعن مرة ٢٩ انخلص بمحضرة الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار نائب الدائرة الرابعة بمدينة البصرة وهذا نصه :

تقرير اللجنة

بشأن الطعن رقم ٢٩ المقدم ضد الشيخ إبراهيم نوار

هذا الطعن تقدم من محمد سالم ملوخية في عضوية حضرة الشيخ إبراهيم نوار وحاز شكله القانوني ولذلك بحثت اللجنة في أسباب الطعن فكانت نتيجة بحثها ما يأتي :

أما السبب الأول المتضمن أن حضرة العضو استعمل طرقاً احتيالية وأنه عمل لذلك محضراً وأرسل للنيابة تحت رقم ٢٤٥ فتدعيه لمحكمة الجنيح .

والسبب الثالث المتضمن أنه استعمل طرقاً تهديدية وأن ذلك ثبت بالبوليس وأرسل إلى النيابة تحت رقم ١٣٩ جنيح .

فقد رأت اللجنة بالنسبة إلى هذين السببين الرجوع إلى النيابة العمومية والاستسلام منها عما إذا كان ذلك محضراً أولاً فوردها لها طاعلة متبعة عدم صحة ما قاله الطاعن وبجاءت صريحة في أنه لا توجد قضايا ضد حضرة العضو المذكور - وبما عليه - رأت اللجنة رفض الطعن بهذين السببين .

وأما السبب الثاني المتضمن عرض تقود من العضو بنفسه وبواسطة أقاربه وين يمتون إليه فقد رأت اللجنة استعماله الطاعن والمطعون فيه قسراً وبالمناقشة مع الطاعن تبين عدم صحة ما قاله فقد قرأ أنه لا يسرف للمرضى عليهم ولا المراضين وتناقض كثيراً في أقواله ولهذا رأت اللجنة رفض الطعن بهذا السبب أيضاً وأما الوجه الرابع المتضمن أنه استعمل طرق التأثير بجائزة المندوبين في التفادق وعمل الولائم لهم فترأت اللجنة ورفضه لعدم الأهمية وعدم تأثيره في حرية الانتخاب .

إذاً هذا يبين أن اللجنة قد رأت بالإجماع رفض كل أسباب الطعن فيكون هذا الطعن مرفوضاً موضوعاً .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

على الطعن رقم ١٨ انخلص بمحضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي نائب الدائرة الرابعة بمدينة القنيطرة وهذا نصه :

تقرير اللجنة

بشأن الطعن رقم ١٨ المقدم في حق حضرة الشيخ علي رمضان

من الشكل

هذا الطعن حاز الشكل القانوني فهو مقبول شكلاً .

تقرير عن الطعن رقم ٣٨

المقدم ضد سعادة أحد الشرعي باشا :

الطعن تقدم في الجهاد بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٤

وينص في أن المنصب وأصابه انقضاء الدين وسيلة للتأثير في المتدوين واستأمنوا بأرباب الطرق وبشخص مجنوب وجد بالمركز وأخرجه المكلفون بحفظ النظام .

واللجنة قررت رفض هذا الطعن لأنه على فرض حصول ما يدعيه الطاعن فلا تأثير له في صحة الانتخاب .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

على تقرير اللجنة عن الطعون رقم ١١ و ١٤ و ٢٦ المقدمة ضد حضرة على اسماعيل بك نائب دائرة المنيا وهذا نصه :

تقرير عن الطعن رقم ١١ ورقم ١٤

المقدمين ضد حضرة على بك اسماعيل

تقدم الطعن رقم ١١ في الجهاد بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٤

ويطعن فيها على :

أولاً - أن شرط سرية الانتخاب لم يتوافر بسبب أن القاعة التي حصل فيها الانتخاب كان بابها ووافرها مفتحة وكان من يجازيها يرى المنسوب وهو منتخب وكذلك كان يصيح لأكثر من أربعة من متدوين المنسوبين بالدخول قاعة الانتخاب .

ثانياً - أن من أعطوا أصواتهم شغبوا كانوا ينطلقون بها بصوت جال يسمعه أعضاء اللجنة وغيرهم .

واللجنة رأت رفض الطعن لأنه مع التسليم بفتح الباب والتوافر فهذا لا يمنع من سرية الانتخاب وكذلك الوجه الثاني لا يمنع من صحة عملية الانتخاب .

الطعن رقم ١٤ صورة طبق الأصل من الطعن رقم ١١ غير أن الثاني باسم محمد افتدى مسعود والأول باسم سعد ابراهيم وآخرين .

ولذلك تقرر رفض الطعن رقم ١٤

ملحوظة - في الصفحة الرابعة من أوراق الطعن رقم ١١

شهادة من أشخاص بأن محمد ابراهيم منصور أخذ بعض المتدوين في الأوتوموبيل ليقتضوا على بك اسماعيل .

وتفرقت من آخرين بالشكوى من محكمة المنيا لعدم التصديق على الأعضاء .

ورأت اللجنة عدم الاعتراض إليها خصوصاً وأن الطعن رقم ٢٦ مقدم من الناكبين في التفراف .

شرعي ببيان الورقة المذكورين . وبين الأوراق قرار من اللجنة في الطعن المقدم ضد ترشيحه . وهذا القرار مسبب وثابت فيه أن رئيس اللجنة اطلع على المكلفة وسمع أقوال المعلنين فيه .

الوجه الثاني - التأخير في حرية الانتخاب :

(١) بأن أثار المنصب وعهد باشا الشرعي حقد المسلمين على المسيحيين . واستأمنوا رجال الدين وأرباب الطرق .

(٢) وبأن حرض المنصب عمدة البرجاية على منع وفد من دخول بلده . وكان هذا الوفد أرسل لشكر المتدوين من حزب فرنسيس بك القطشة مزاحمة في الانتخاب .

واللجنة رأت أن هذا لا يؤثر في حصوله لا تأثير له في حرية الانتخاب . (٣) جمع المنصب وابن عمه محمد باشا الشرعي للمتدوين في يومهم ليلة الانتخاب وأطعموهم وقطعوا وأتفقوا معهم على أن يكون أصواته الأصوات شفاه حتى ممن يعرفون الكتابة الخ .

واللجنة رأت أن كل نائب حر في إعطاء صوته بالكيفية التي يراها والثابت في المحضر مراعاة القانون وقد استج على ذلك فرنسيس بك القطشة بتفراف وأثبت احتجاجه في المحضر .

(٤) استعمال الجلباء والصنوف بأن سمح لاسرار عائلة الشرعي بالجلوس في غرف الضباط والكتابة بالقرب من غرفة الانتخاب .

واللجنة رأت عدم تأثير ذلك في حرية الانتخاب خصوصاً وأن فرنسيس بك قد نال ١٢٢ صوتاً من ٣٥٨ صوتاً صحيحاً .

(٥) وجود غير المتدوين في يوم الانتخاب .

واللجنة رفضت هذا الوجه لأنه لا تأثير له في فرض صحته .

الوجه الثالث - أن انتخاب اللجنة النهائية اشترك فيه أشخاص حضروا بعد الساعة التاسعة .

واللجنة قررت رفض هذا الوجه لأن ما ورد في المحضر يخالفه إذ ثبت فيه أن الذين أخذت أصواتهم لتأليف اللجنة النهائية هم الذين حضروا لغاية الساعة التاسعة .

الوجه الرابع - مد أجل الانتخاب إلى ما بعد الساعة الرابعة .

واللجنة قررت رفض هذا الوجه أيضاً لأن ذلك لا يعطل عملية الانتخاب حيث أن لجنة الانتخاب لم تأخذ صوت أحد ممن حضر بعد الساعة الرابعة وكانت أعمالها بعد الساعة الرابعة قاصرة على أخذ أصوات المتدوين الذين حضروا لغاية الساعة المذكورة .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

حضرة عبد الفتاح بجائي افتدى - لي ملاحظة أريد أن أبدأ وهي أفي خالفت أخواني في مسألة تصاب سعادة أحد الشرعي باشا وبعد ذلك تحققت من صحة التصاب ولذلك انضم إليهم وأطلب أثبت ذلك في المحضر .

على تقرير اللجنة عن الطعن رقم ٣٨ المقدم ضد سعادة أحد الشرعي باشا نائب دائرة مصرسة سمالوط وهذا نصه :

الواقعة الثالثة - أتضح بالاستسلام من النيابة أن التهمة التي نسبت إلى حفل محمد بك من تقديمه رشاوى للتأخيرين حقت بمحرماتها ونجت عدم صحتها وحفظت أوراها تطبيقاً للا دأى البحث فيها .

الطنن الثاني

شكلا :

تقدم الطنن في المبدأ ورئيس المجلس وتصدق عليه فهو مقبول شكلا .
موضوعا :

ترى اللجنة بالإجماع رفض هذا الطنن للأسباب الآتية :

الوجه الأول - سبق ذكرنا أن النيابة حقت ما نسب إلى حفل بك في إعطائه رشاوى للمنتوبين وأتضح عدم صحتها وحفظت أوراها تطبيقاً للا دأى حيلته للبحث فيها .

الوجه الثاني - سبق الشيوخ إبراهيم طه أن طعن بثل هذا في طمته الأول ونفوت اللجنة رفضه وزاد عليه الآن أن ما وضعه الشيخ إبراهيم طه في طمته الثاني لا يؤخذ منه بفرض صحتة حصول أى تأثير في حرية الانتخاب لأنه متصرف بأن الأعضاء منوا الشيخ إبراهيم طه من عمله ولا يكفى القول بأن من الفعل أن يكون للمنتوبين أخطاء أو في أثبات أصواتهم بل يجب إثبات هذا الخطأ فعلا وأنه قد تبع منه تأثير في حرمتهم الأمر الذي لا يتقدم عنه دليل .

أما بالنسبة لباقي الأوجه التي يستند عليها الطامن فلا يصح الالتفات إليها لأنها تندرج كلها حول المبدأ السياسي لعقل محمد بك وتتناول أمورا خارجة عن مسائل الانتخاب .

وطيه تقرى اللجنة بالإجماع رفض هذه الطنون .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

تلى تقرير اللجنة من الطنن رقم ٢ المقدم ضد حضرة عمر أحمد خلفا قبله نائب دائرة نجع حامى وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عن الطنن رقم ٣

ضد حضرة عمر أحمد خلفا شكلا لأنه غير مصق عليه .

المقدم من :

اسماعيل حلى يونس .

قد تجر عدم قبول الطنن المذكور شكلا لأنه غير مصق عليه .

أما الطنن الثاني وهو رقم (٣٣)

المقدم من اسماعيل حلى يونس . والذي ورد في ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ فهو غير مقبول شكلا لوروده بعد المبدأ لأن حضرة العضو انتخب بالتركية في ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ والطنن تقدم من بعد خمسة عشر يوما . ولذلك فهو غير مقبول شكلا .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

تلى تقرير اللجنة من الطنن رقم (١٩) المقدم ضد حضرة محمد محمود بك نائب دائرة شفا وهذا نصه :

تقرير عن الطنن رقم ٢٦

المقدم ضد حضرة على بك اسماعيل

تقدم الطنن في ٨ مارس سنة ١٩٢٤ فهو مقبول شكلا لأنه في المبدأ . يقول الطنن أن عبد المولى عطاولى أحد منتوبي المنتوبين من ناحية دمشق حاشم مركز المنيا كان مريضاً يوم الانتخاب ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ فحضره شخصان أحدهما محمد إبراهيم وأخذ منه تذكرة الانتخاب وسلمها لأخيه يوسف إبراهيم وهذا دخل بها فامة الانتخاب أعنى المديرية .

لاحظت اللجنة أن مقدم الطنن لم يبين بأن يوسف إبراهيم اشترك فعلا في عملية الانتخاب لكنها قالت أنه بفرض صحة هذه الواقعة واشترك هذا الشخص في الانتخاب فانه مع استبعاد صوته كلف ذلك لا يؤثر في الأغلبية المطلقة للمعروض للتصديق إذ أنه قال ١٤٠ صوتاً من مجموع الأصوات التي أعطيت وقدرها ٢٧٥ صوتاً بعد استبعاد أربعة أصوات وكان يكفى لقوته أن يتال ١٣٨ صوتاً فقط .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم أفلت منصة الخطابة حضرة عبد الفتاح رجائى افتدى مقرر اللجنة عن الطنون رقم ١٩٥٣ و ٢٠ و ٢٨٥

تلى تقرير اللجنة من الطنن رقم ٢٠ و ٢٨٥ للمقدمين ضد حضرة عقل محمد بك نائب دائرة كفر الشيخ وهذا نصه :

تقرير اللجنة

عقل بك محمد

تقدم ضد عقل بك محمد طمنن من الشيخ إبراهيم طه

الطنن الأول

شكلا :

الطنن مقبول شكلا لتقديمه في المبدأ وحصول التصديق على أمضائه .

موضوعا :

رأت اللجنة رفض هذا الطنن بالإجماع للأسباب الآتية :

الواقعة الأولى - تمت من المضر أن عمليات الانتخاب تمت طبق القانون الذي بين كيفية إعطاء الراى فلا يمكن حينئذ قبول قول الطامن بهذا الخصوص ما دام أن المضر قيد التمسك . ومع كل فما نسب الطامن لإبراهيم بك بجبه أحد أعضاء اللجنة من إرضائه لمنتوبي الآخرين على إعطائهم أصواتهم كتابة لا قيمة له لأنه لا فرض ووقع هذا فعلا بالجلسة لما سمع به الرئيس وباقي الأعضاء أو كان على الأقل موضع اعتراض من أحدهم . ولا يوجد في القانون على كل حال ما يمنع الناخب ولو كان أمياً من إعطائه صوته بطريق سويدي الفائز البيضاء أمام الاسم . بلزأ أنه يكون قد درس موضع أسم من يريد انتخابه في ورقة الانتخاب المعروفة تماماً .

الواقعة الثانية - الاختلاف في المبدأ السياسي ليس بسبب لبطلان الانتخاب فلا داعى حينئذ للالتفات إلى ما قيل ضد عقل بك هذا الخصوص .

تقرير اللجنة

عن المعلن رقم ١٩

ضد :

صاحب المزة محمد بك محمود نائب دائرة دمشق مديرية قنا
للقلم من حضرة أحمد رشوان بك

قررت اللجنة

أولاً — قبول المعلن شكلاً لتقديمه في المبدأ القانوني لوروده في ٧ مارس
ولأنه استوفى الشروط القانونية للتصديق عليه .

ثانياً — رفضه موضوعاً لأن كل ما ذكر فيه سبق أن رفضته اللجنة
في المعلن المماثلة التي سبق رفضها لنفس الأسباب .

ولمخصص المعلن الموجبة إلى حضرة عضو الشيوخ أنه لا يحسن القراءة
والكتابة وأنه أقام سراًخداً دعا فيه المندوبين المخاضين وكذلك إسماعيل بأعراب
ساعده في الانتخاب وأن بعض أقرابه كان عضواً في اللجنة النهائية .

هذا لمخصص وقائع المعلن .

واللجنة رأت في المعلن السابقة أن كل هذه الأوجه لا تعتبر سبباً لانقضاء
الانتخاب للأسباب التي سبق أن يثبت فيها قسره حضرات من سبق في
المقرررين ولأنها لا تنطبق التأثير في حرية الانتخاب حيث أن كل عضو حر في
إعطائه صوته عند دخوله قاعة الانتخاب وأخلو بنفسه عند التصويت .

أما المعلن الآخر المقدمه إبراهيم محمد رشوان (رقم ٢٥) ، فقد قبل شكلاً
ورفض موضوعاً وهو تكرر لمعلن السابق .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — يلى ثلاثة معلن أكتبت لجنة فحص
المعلن منها اليلة ووضعت تقاريرها عنها ولا يمكن أن تطبع هذه التقارير
وتوزع على حضراتكم قبل ٢٤ ساعة من جلسة المندكس اللاحقة الداخلية
فلو أردتم حضراتكم أن تنظروها غدا عليكم أن تقرأوا ذلك الآن والأمر
مؤكد لكم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نوافق على نظرها اليلة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ننظرها اليلة وننتهي منها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ما دام المجلس موافقاً على نظرها
اليلة فيمكن تلاوة المسودات .

حضرة صاحب المائل الزيمس — هل توافق الهيئة على ذلك ؟
موافقة .

هذا حضر حضرات أصحاب المولة والمالي الوزراء : محمد صيد باشا ،
حسن حبيب باشا ، محمد نجيب الغزالي باشا .

أجلت منصة الخطابة حضرة صاحب المائل محمد شكرى باشا مقر
اللجنة عن المعلنين المعلنين ضد حضرة سمعان خيرال القصص بك وبلا
تقرير اللجنة من هذا المعلن وهذا نصه :

« هدم ضد انتخاب حضرة سمعان خيرال القصص بك لمعان وبلا
المقبلين تحت رقم ١٥ ورقم ١٦ ، وقد قلما في المبدأ القانوني وبالشكل
الذي يحتمه القانون .

والأسباب التي بنى عليها المعلن متصلة ومتعصرة في ادعاء حصول تأثير
في الانتخاب من قبل حضرة سمعان خيرال القصص بك . وفي أنه أضل
رشوة لأحد مندوبي المندوبين المدعو عبد الوهاب سليم من بيلار .

وقد رأت اللجنة بإجماع الآراء رفض المعلن للأسباب الآتية :

أولاً — لأن ما ورد بمحضري لجنة الانتخاب يثبت بصفة جلية عكس
ما ورد ذكره بالأوجه الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس
من المعلن الأول وبالأوجه الأربعة الأولى من المعلن الثاني خاصة بمسألة
التأثير المدعى به .

ثانياً — لأنه تبين من التحقيقات التي أجرتها النيابة في مادة الرشوة
للمدعى بها والورادة في الوجه الخامس من كل من المعلنين بأن أوراق هذه
المسألة حفظت في النيابة مؤقتاً لعدم كفاية الأدلة ومن فذلك ترشح اللجنة عدم
حصة هذه الدعوى .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

أجلت منصة الخطابة حضرة محمد محمود خليل بك مقرر اللجنة عن المعلنين
المقتسمين ضد حضرة حسن أحمد المديسي بك نائب دائرة كيان المعاطنة
وتلا تقرير اللجنة من ذلك المعلن وهذا نصه :

هدم ضد حسن أحمد بك المديسي لمعان أحدنا من أحد محمد محمود أحد
تري اللجنة بالإجماع عدم قبوله شكلاً لتقديمه بمد المبدأ القانوني .

والثاني من عبدالرحيم خليل وترى اللجنة بالإجماع قبول هذا المعلن شكلاً
وموضوعاً برفض الوجه الأول والثاني والثالث والخامس للأسباب الآتية :

الوجه الأول : محضر الجلسة حجية بما جاء فيه وقد ثبت منه عكس
ما يدعيه المعلن ولا يمكن الإتيان ضد ما تضمنه المحضر بنهر طريق المعلن
بالتقرير الأمر الذي لم يضعه الطالب فلا يمكن التحويل حيث على ما جاء في
طلعه بهذا الخصوص .

الوجه الثاني : وجود أشخاص غير تابعين في قاعة الانتخاب فلا يترتب
عليه ما يطلعه للأسباب التي شرحت في الطعون السابقة فلا حاجة
لتكرارها هنا .

الوجه الثالث : لا ينطبق هذا المعلن بشخص المعلنين فيه ولو فرضنا
حصة جديلاً فلا تأثير له مطلقاً في عملية الانتخاب . ومبلغ الأمر في إسقاط
صوت من الأصوات للمطالبة إلى المعلنين فيه وهو ما لا يضره في شيء ولا
يترتب عليه تأثير في الأخلية التي حازها .

الوجه الخامس : عدم تقديم مندوبي المندوبين تذكارهم برفض حصة
ليس بها مطلقاً للانتخاب ولأن لا يمكن الانتخاب لهذا الوجه وبالأخص
لأننا لا نسلط أن المعلن لم يثبت بأن أشخاصاً غير تابعين أعطوا أصواتهم وكل

حضرة المقرر - لا يمكن الإجابة الآن لأنه كان عندما نظر هذه العيون
القد والأوراق غير موجودة سوى الآن فأرجوكم المغفرة .

حضرة عبد الظاهر خليل بك - الأحسن أن تنتظر قرار النيابة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رأيت اللجنة أن الواقعة غير معقولة
فلماذا التأجيل؟ أنا موافق على رأى اللجنة .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - لو رفضنا هذا الطعن الآن وحكم بمد
ذلك بمصلحة الواقعة فلماذا يكون العمل ؟

حضرة المقرر - هذا كلام مقول ولكن المجلس سلطة مستقلة عن الحاكم
فكل من السلطان أن يحكم على الوجه الذى تراه . هل أتى ألفت النظر
الى أنه اذا صدر حكم قضائى فيكون على خاتم المدعى بك لا على
المدعى بك نفسه فلا يكون هناك على أية حال تناقض بين المحكمين .

حضرة الشيخ حسين عبد القادر - التهمة ، وجهة قبل خاتم المدعى بك
أما المدعى بك فهو غير مهم .

قرار المجلس الموافقة على قرار اللجنة .

ها خرج حضرة حبيب بك خياط حيث كانت الساعة ١٠ والليقة ٥٥
مساء .

تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد حضرة عبد الرحمن
مها افندى وهذا نصه :

تقرير لجنة الطعون

عبد الرحمن افندى مها

شكلا

تقدم الطعن في المبدأ وإلى رئيس مجلس الشيوخ وتصدق عليه فهو
مقبول شكلا .

الموضوع :

ترى اللجنة بالإجماع رفض الطعن للأسباب الآتية :

أولا - يندعج ضرورة الانتخاب عكس ما يقول الطاعن ولا يمكن
في كل حال ، وبغرض صحة ما يدعيه اعتبار ما ذكره من إخراج البوليس للتأخيرين
من فاعلة الانتخاب عند حضور الرئيس مبطلا لعملية الانتخاب لأنه يشترط
بإعلان في مثل هذه الحالة حصول أمر يقرب عليه تأخير في حرية التأخيرين
أو حرمانهم من إعطاء أصواتهم الأمر الذى لا يتم عليه دليل كما أنه لا يصح
استنتاج حصول تأخير في حرية التأخيرين من وجود بعض أقارب ومريدى
الطعون في لجنة الانتخاب لعدم قيام الدليل على إثبات حصول أى تأخير
منهم في حرية إعطاء الآراء ، والمطلع على عدد مرشحي للطلوع في لعضوية
مجلس الشيوخ وقد بلغوا ١٢٨ مذكرا يرى أنه ليس من البعيد على من حاز
هذا البلد العظيم منهم أن يكون بين أعضاء اللجنة بعض من بجانبه .

وطيه ترى اللجنة رفض هذا الطعن .

ما قاله هو أن بعض مندوبي المتدوين لم يقدم تناكره فلا يقرب على ذلك
البيان كما قد دعا ، كما أنه لا يجب الالتفات لدعواه غياب مكرير اللجنة
ورئيسها في وقت من الأوقات لأن المسألة (٤٩) أجازت ذلك وقسرت
الاكتفاء بثلاثة أعضاء ليكون تشكيل اللجنة صحيحا .

الوجه الرابع - طلبت اللجنة أوراق تحقيق هذه التهمة ومن الاطلاع
عليها اتضح أن النيابة لم تتم تحقيقها ولم تبد رأيا فيها لأن وقد اتضح للجنة
من مراجعة الأوراق وبالأخص من الاطلاع على أقوال المدعى والحكماء
والأمور وكون المتهمين الاثنين من مستخدمي الطعون فيه ما يسمح لدينا
عدم صحة الدعوى . ولما كان المجلس هو المرجع الأعلى للفصل في صحة أية
أعضائه فله أن اقتنع بعدم صحة التهمة ألا ينتظر الفصل فيها من النيابة ويقضى
برفض الطعن من الآن .

ولذا فاللجنة تعرض الأمر على المجلس ليبدى في ذلك رأيه .

حضرة المقرر - ولما كانت التهمة موجهة إلى الكاتب لا إلى حسن
أحمد المدعى بك فالجلس يمكنه أن يقرر عدم قبول الطعن ولو أن النيابة
لم تبد رأيا في التهمة - وقد اطلعت اللجنة على التحقيقات ويمكن أن
أنفصا لحضراتكم على يأتي : قرر الحكماء أنه في يوم الانتخاب وعلى بعد
ثلاثين مترا من فاعلة الانتخاب جميع أصوات عالية فاجبه نحوها ووجد شخصين
في وسط الحاضرين كثيرين وجميع كلمة (فوس - رشوة) وسمع من يقول أن
الشخص الذى أعطى الرشوة هو سوريال كاتب المدعى بك وأنه أصطاعا
لشخص آخر فقال أنه بمجرد ما ضبط أصطاعا على الأرض ولكن لم يثر أحد
على تقوم مطلقا على الأرض - فخصص الحكماء المسألة فوجد أنها مدعية
الأهمية ولتأخيرها أحاطها على المأمور - وبعد هذه الواقعة بأيام تقدم بلاغ
الى النيابة من مقدم الطعن وذكر في بلاغه الطعن المطروح أمام حضراتكم .
فصحت النيابة الموضوع وصحمت أقوال المبلغ الذى قرأه رأى سوريال
كاتب المدعى بك يأخذ تقودا من المدعى بك وسط الناس ويطعها
للتأخيرين وقرر المبلغ أيضا أنه رأى سوريال أخذ تقودا من المدعى بك
ونذهب بها إلى المبنى الثانى (في القضية) ولا أنذكر اسمه الآن وأصطاعا له
فنادى المبلغ زميله ويقضى على يد المتهم الذى أخذ التقود فسقطت التقود
على الأرض وضاعت .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألم بين الطاعن نوع التقود هل على
ورقة أم ذهب ؟

حضرة المقرر - قال أنها ورقة وفضة وقيل في رواية أنها حشرون قرشا .
على أنى ألفت نظركم بصفة خاصة إلى أن الرجل الذى يقال أنه أخذ الرشوة
هو خفي عن المدعى بك . فهل يقلل أن خفي المدعى بك عندما يطلب
منه أن يعطى صوته لسيده يأخذ على ذلك أجرا قدره حشرون قرشا ويقتول
هذا الأمر أمام الناس ؟

أصوات : توافق على رفض الطعن .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ما هي عدد الأصوات التى تألها حضرة
الطعون فيه ؟

ثانياً - سبق أن قرر المجلس في عدة طعون أخرى أن وجود أشخاص غير تابعين بقاعة الانتخاب لا يترتب عليه بطولان إلا إذا نشأ من ذلك تأثير ضار في حرية التاخيرين الأمر الذي لم يقدم عنه الطاعن دليلاً فلا يجب حيلولة الانتخابات إلى هذا الوجه من الطعن .

ثالثاً - يؤخذ من محضر الجلسة أن الانتخاب تم طبقاً للقانون فلا يمكن حيلولة الانتخابات إليها ذكراً الطاعن ومن الواجب ملاحظته أيضاً أن الطاعن لم يقدم دليلاً على أن ما حصل بقاعة الانتخاب يفرض محضه ترتيب عليه فعلاً تأثير في حرية التاخيرين .

رابعاً - لا يكفي القول بأن مرضاً للانتخاب استعمل تقوده للتأثير في حرية التاخيرين وأنه استعان في ذلك بولائم وركاب وسيارات لأن كل ذلك أقوال مبهمة وأعمال يفرض معها لا تخيد التأثير في حرية أعضاء الآراء في شيء سواء كان حصولها خارجياً عن وقت إعطاء الآراء أو لا فإنه لا يؤخذ منها سلب حرية التاخيرين ولأنه في كل حال من الأحوال لم يتم دليل ما حل حصولاً إلى تأثير منها في حرية الانتخاب فلا يمكن التوصل حيلولة على ما قيل بهذا الخصوص .

خامساً - ثبت من المستندات المقدمة من المظنون فيه أنه يدفع أموالاً قدرها ١٧٢ جنيهاً و ٨٨٥ نفياً . وقد حقت التدبيرة الطعون التي وجهها الطاعن بهذا الخصوص وتوضح لها عدم صحتها، والحقائق المذكورة تامة مستوالة ثابت منها أن المظنون فيه يدفع المبالغ السابق ذكرها وهي أكثر من انتصاب القانون، وعليه تقر اللجنة بالإجماع ونقض الطعون السابق ذكرها .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - إلى هنا انتهت من الطعون والجدد .
وبقيت مسألة وهي المدة الواردة في المادتين (٩٩ و ٧٦) من قانون الانتخاب الخاصة بمحضرات الأعضاء الموظفين وحضرات الأعضاء المنتخبين عن دائرتين في مجلس الشيوخ وحضرات الأعضاء المنتخبين أعضاء في مجلس الشيوخ وأعضاء في مجلس النواب .

طلبت قبل البدء في النظر في الطعون أن ينظر في صحة نياية جميع الأعضاء سواء في ذلك المظنون في انتدابهم وغير المظنون في انتدابهم لقرار المجلس أن يكون النظر فاصراً على الطعون للفسحة . ولأن يجب على المجلس أن يرضى بصحة نياية الأعضاء الذين لم يظن في انتدابهم حتى يبرر اليوم الذي يكون مبدأ الثانية الأيام التي أحيطت لحضرات الأعضاء الموظفين في الحكومة وللتاخيرين عرب دائرتين أو في المجلس للاختيارين ونظامهم وعضوية المجلس وأحدى الدائرتين أو أحد المجلين لأن حضرات الموظفين ما زالوا يتفاوضون مرتبهم من الحكومة . نصت للمادة (٩٩) على أنه إذا انتخب عضو أحد المجلين في دائرتين يجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بجانية أيام أن يقرر في المجلس أية الدائرتين يريد أن يكون نائباً فيها . ونصت للمادة (٧٠) على أن كل عضو في أحد المجلين انتخب عضواً في المجلس الآخر يجب عليه أن يصرح في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل

في صحة انتخابه في أي المجلين يريد المجلس . إذن يجب أن تقرروا الآن من أي تاريخ تبدأ الثانية الأيام لحضرات الموظفين ولحضرات الأعضاء المنتخبين عن دائرتين أو في المجلين . أياً كان مبدأ الثانية الأيام من يوم الانتخاب أو من يوم افتتاح البرلمان ؟ أقطع مرتبات حضرات الموظفين من يوم ١٥ مارس وهو يوم افتتاح البرلمان أو من يوم تحرير صحة انتخابهم ؟ إن اخواننا أعضاء مجلس النواب من الموظفين كانوا يتفاوضون مرتبهم إلى أن تفصل في صحة انتخابهم . فرددوا ما تشاؤون ولبنوا الأمر على أي وجه تريدون . فالأمر الجوهري على كل حال هو أن تصدروا قراراً في هذا . فرددوا مبدأ . أما أنا فاني أقتض على حضراتكم أن تقرروا اليوم صحة نياية الأعضاء الذين لم يظن في صحة نيايتهم .

حضره حافظ جابدين بك - هذه المسألة فصل فيها وإعادة النظر في ذلك تعتبر تكراراً .

الشيخ حسن عبد القادر - أودعكم لا تخاطبوني . نحن انتهينا من أمر المظنون في انتدابهم وفي البداية غير المظنون في انتدابهم فلماذا لا يقرر المجلس اليوم صحة نيايتهم ؟ هذا رأي واني رأيتم غير ذلك نقولوا رأيكم وأنا يجب أن نحددوا مبدأ الثانية الأيام .

حضره حافظ جابدين بك - القانون صريح في أن كل عضو كل موظف أو انتخب في دائرتين أو في المجلين ولم يظن في انتخابه له ثمانية أيام ينظر فيها بين وظيفته وعضوية المجلس أو بين إحدى الدائرتين أو أحد المجلين وهذه الثانية الأيام تبدأ من تاريخ اليوم الذي قرر المجلس فيه عدم النظر في صحة انتخابه من لم يظن فيهم .

حضره سعيد فهمي الروبي بك - أنا موظف وتشرفت بأن عيئت عضواً بمجلس الشيوخ ولكن بقيت في وظيفتي من يوم ٢٨ فبراير يوم ١٥ مارس وهو يوم افتتاح البرلمان وأنا أخبر أن ثمانية أيام أختار فيها بين وظيفتي وبين عضوية المجلس تبدأ من ١٥ مارس لآتي من هذا اليوم انقطعت من أعمال وظيفتي في الحكومة وبدأت عمل بالمجلس .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - بناء على أي نص يريد حضرة زعليل سعيد بك الروبي أن يعمل يوم ١٥ مارس مبدأ الثانية الأيام ؟ إلى أي أن الحكومة تمت حضرات الأعضاء الموظفين إجازات فكلوا يؤثرون واجباتهم في البرلمان ويقبضون مرتبهم من الحكومة مثل حضرة السيد فوده بك وشوقي الخطيب بك . إلى أن ترك حضراتكم حرية الرأي فرددوا مبدأ تسيرهم لأنه لا يوجد مبدأ زيادة يصحسون بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب فلما قلنا أن الثمانية الأيام تبدأ من ١٥ مارس فيكون قد ضاع عليهم حق الاختيار وبناء على ذلك فالعضو المنتخب في دائرتين ولم يقرر بعد معنى الثانية الأيام في أية الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها يتولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد - وكل عضو في أحد المجلين انتخب عضواً في المجلس الآخر ولم يصرح في الثانية الأيام في أي المجلين يريد المجلس اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ . أضرب لذلك مثلاً حضرة محمد طوى الجزار بك فانه انتخب

طعن في انتخابهم أم لم يطعن . ولذا رجسنا إلى المادة (٧٣) وجدنا فيها ما يؤيد هذا الرأي حيث نصت على أن يكون تنازل الموظف عن وظيفته في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته وهو ما يستلزم أنه القانون يريد الأخذ بنظرية التفرغ في صحة نيابة جميع الأعضاء فأرجو المرافعة على أن تنتدئ الثانية الأيام من هذه الليلة - يقول حضرة سعيد بك الروي أن الثانية الأيام تنتدئ من يوم انعقاد المجلس ويظهر من ذلك أن المدة المحفل له فيها الخیار قد انتهت .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - نعم ابتدأت هذه المدة من يوم انعقاد المجلس .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - ألم تأخذ اجازة ؟

حضرة سعيد فهمي الروي بك - لا . ومع ذلك فاق انضم الآن إلى رأي حضرة رجائي افندي .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - طرح المسألة على المجلس اليوم امتشاكل في غير مشكل . اذلا أشكال ولا على لاستشكل . علينا قبل أن ننظر إلى المواد (٧٩ و ٧٧ و ٧٠) أن نضع النظر إلى الباب الرابع من قانون الانتخاب الذي ابتدأ بالمادة (٦٨) ونصان هذا الباب " الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس وفي عدم الجعول في سقوط العضوية " وجبات المادة (٦٨) بعد ذلك نبحث الطريقة التي تتبع في الطعن في انتخاب الأعضاء وحللت الموايد والطرف التي يصح الطعن فيها . وبعد ذلك جاءت المادة (٦٩) مسلطا عليها حكم للمادة التي قبلها يعني أن مدة الثانية الأيام الواردة فيها تنتدئ من يوم الفصل في صحة الانتخاب إذا كان قد طعن فيه طبقا للشروط والطرف المبينة في المادة (٦٨) .

سبق أن طرح هذه المسألة على المجلس واقترح حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن ينظر المجلس في صحة نيابة جميع أعضائه فرفض المجلس الأخذ بهذا الرأي وقرر أن يقتصر البحث على المظنون فيهم دون غيرهم . ولجوى هذا القرار أن من لم يطعن فيه تعتبر عضويته صحيحة . ذلك من قرار المجلس وله مقوله من يوم صدوره أي أمت من لم يطعن فيه من الأعضاء أصبح انتخابه صحيحا من تاريخ ذلك القرار . أم من طعن فيهم فليست صحة نيابة كل منهم من اليوم الذي أصدر فيه المجلس قراره بذلك . وبذلك تنتدئ مدة الثانية الأيام بالنسبة لتغير المظنون فيهم من اليوم الذي أصدر فيه المجلس قراره بالشار اليه بعد النظر في صحة نيابته . وأما بالنسبة لمن طعن فيه فتنتدئ مدة الثانية الأيام من اليوم الذي قرر المجلس فيه صحة نيابته .

فلذلك أرى أن الأمر لا وجه فيه للاستشكل ولا بموجب لاستصدار قرار جديد من المجلس بصحة نيابة من لم يطعن فيهم من الأعضاء .

حضرة فريس أخنوخافوس افندي - أمام المجلس المرادين (٦٨) إلى (٧٢) وأمامه أيضا القرار الذي أصدره بأن من لم يطعن فيه تعتبر نيابته صحيحة . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أين ذلك القرار فأناظفك عليه ؟ حقيقة طرحت هذه المسألة ولكن المجلس لم يصدر قرارا بهذا المعنى .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - إذن أرجو النظر في هذه المسألة حتى يبلغ المجلس على القرار .

عضوا في مجلس الشيوخ وعضوا في مجلس النواب وله بعضى القانون أن يثار بينهما في طرف تخانة أيام تبدأ من تاريخ الفصل في صحة انتخاب وحضراتكم يتقدمون بالتصويص والقانون يقول " في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة الانتخاب " فما معنى هذا ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - فأجابنا حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر بهذا الموضوع دون أن يكون مدققا بمعدل الاحتمال ومع هذه المفاجأة فانه لم يأخذ بشيء جديد لم يسبق للمجلس البحث فيه فقد سبق أن طرح الأمر على المجلس قرأى أنه لا على التفرغ في صحة نيابة من لم يطعن في انتخابه لأن القانون وضع لظلمين شروطا وموايد اذا لم تتوافر كان الطعن مرفوضا شكلا . يمتنع علينا حضرة بالمادة (٧٩ و ٧٠) من قانون الانتخاب وكذلك بالمادة (٧٠) التي تنص على أنه يجب على كل عضو في أحد المجلسين أنصحب عضوا في المجلس الآخر أن يصرح في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أى المجلسين يريد الجلوس . الفصل لا يكون الا في مناقشة فمن ذا الذي ينازعني وأما غير المظنون في ؟ يريد زليل أن يفهم متى تنتدئ الثانية الأيام ؟ فأقول أنها تنتدئ من اليوم الذي لا يجل فيه الطعن بمال من الأحوال فإذا اكتسبت العضوية بالتركة ابتدأت الثانية الأيام بعد انتهاء الجلسة مشرويا بالجلسة قانونا الطعن في صحة التركة وأما اذا اكتسبت العضوية بالانتخاب فيكون مبدأ الثانية الأيام بعد معنى خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب . وهذا اذا لم يكن المصوبوطا في انتخابه فلذا كان معلوما في انتخابه فمن تاريخ فصل المجلس في الطعن . وإن كان المصوبوطا فتنتدئ مدة الثانية الأيام في اليوم السادس عشر من يوم إعلان هذا التصويص . والواقع أنه يعنى هذه الموايد تكون عضوية المجلس صحيحة بقوة القانون . ولا محل للرجوع إلى البحث في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن فيهم بعد أن قرر المجلس ألا ينظر في صحة نيابة غير المظنون فيهم . أنا اذا قلنا ذلك تقضيا ما قررناه من قبل .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - المسألة ليست بسيطة وصورتها غاشقة من ايهام في القانون ولما الآن يصدر تخسير القانون . أما ما يقوله حضرة الشيخ محمد عز العرب بك من أن النيابة تكون صحيحة بعد مرور موايد الطعن فهذا هو ما أخذ به المجلس في جلسة مابينة حيث قرره أنه لا ينظر في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن فيهم . وبهذا علم أنهم ركن مسند إليه الشيخ حسن عبد القادر لأن المجلس لم يأخذ بنظرية التي ترى إلى تحقيق صحة نيابة جميع الأعضاء .

وأما ما يقوله به زميل الشيخ عز العرب بك من أن مدة الثانية الأيام تنتدئ بعد انتهاء المدة التي يميز فيها الطعن في انتخاب العضو أوف تركيزه فهذا يؤدي إلى تصحيح انتخاب الأعضاء قبل أن يتكثروا أعضاء فلا يجل المجلس لأن المجلس لم يصدق إلا بعد معنى هذه الموايد . والذي أراه أن تنتدئ الثانية الأيام من لفتنا حيث فرضنا من النظر في الطعون فأصبحت بذلك نيابة جميع الأعضاء صحيحة للمبين منهم والمصفين . لقد سبق أن قرر المجلس أن لا ينظر إلا في صحة نيابة من طعن فيهم من الأعضاء ولكن ذلك لا يمنع المجلس من أن يبين اليلة صحة نيابة جميع أعضائه سواء في ذلك من

هذا القرار فاصلا في الموضوع القرب على ذلك اختلاف في المدة التي يجوز فيها التيسار لمن لم يملن في ثابته وبين من ملن في ثابته بملن مرفوض شكله في الحالة الأولى تصح النيابة باقتضاء مدة الملن القانونية . وأما في الحالة الثانية فيظل الملن متمتعا بوظيفته ويتقاضى مرتبها الى وقت صدور القرار برفض الملن الموجه له شكلا . مع أن الرضن لأسباب شكلية يبطل الملن من حيث اعتباره قائما فكأنه لم يكن وكان الملن يملن فيه أصلا ويجب اختيار صحة ثابته من تاريخ انقضاء المدة القانونية الملن وبه على هذا فاقى ما زلت على رأي من أن تتبدى مدة الثانية الأيام من اليوم الذي صار العضو فيه ثابا بحكم القانون .

محلى الرئيس - تريد أن يكون ابتداء الثانية الأيام بعد انقضاء الجلسة عشروما المحددة للملن ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - تتبدى الثانية الأيام من اليوم الذي يعتبر فيه الثاب ثابا بحكم القانون بمعنى مواجدة الملن في انتخابه . وهو يعتبر ثابا بحكم القانون بمعنى خمسة عشروما من يوم ظهور نتيجة الانتخاب سواء كان ظهورها في يوم ٢٣ أو ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لي كلمة أرد بها على زميل حضرة الأستاذ عز العرب بك فيما يتعلق بما ذكره من الحكم بعدم الاختصاص . ان الحقوق التي تكسب يجب أن يقرها المجلس بقرار يصدر منه ولا تعتبر الحقوق مكتسبة من وقت صدور القرار المكسب لها لأن هذا القرار هو الحكم الذي يصدر بإبطال الحق الى صاحبه فإذا فرض أني ادعيت دعوى والقانون يقرني عليها فلا يمكن أن أحصل على حقي الا باستصدار حكم من محكمة مختصة فيقيد أتى أصبحت به صاحب الحق الذي ادعيت . لكن توفر الحق بتوفر النص الذي يقوم عليه قانونا لا يكفي ذلك الحق بكيكيفة كاملة الا اذا استصدرت به حكما من الجهة المختصة . أما ما استشكل به زميل عز العرب بك من أن المجلس قرر عدم اختصاصه بالفصل في صحة ثابة من لم يملن فيهم من الأعضاء وأن القرار بعدم الاختصاص لا يفيد صحة الانتخاب فذلك استشكل في غير مشكل لأن النظر في صحة الثابة لا لجل له الا أمام هذا المجلس بصرح نص القانون فليس لجهة أخرى حق النظر في ذلك . فإذا كان المجلس قد أصدر قرارا بعدم اختصاصه . قائما أراد بذلك التسليم بصحة الإجراءات التي أدت الى انتخاب الأعضاء الذين لم يملن فيهم فليس له بعد ذلك حق اعادة النظر فيها بقرار ما يتألفها . هذا هو ما أرادته المجلس من القرار الذي أصدره بعدم الاختصاص . أراد احتيازا الانتخاب جميعا لا حل لاحدة النظر فيه . والصرة بالمقاصد والمساقي لا بالإكفاظ والمباني

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - من أي يوم تعتبر الثانية صحيحة؟
حضرة ابراهيم نور الدين بك - من يوم صدور ذلك القرار .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أريد زميل نور الدين بك وأرد على زميل الشيخ عز العرب بك بأن عضوية المجلس لا تكسب بالانتخاب وإنما يعتبر المنتخب أو المعلن عضوا من يوم جلوسه في هذا المجلس . ونحيث انما

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - قضت المادة (٧٢) بأن الفصل في صحة ثابة الأعضاء يتناول المعلن والمتخير وإذا رجعت الى مواد القانون نجد أن تاريخ إعلان الثانية سريان مده بتدريج الملن عمدة في القانون فان المادة (٤١) تنص على حالة الانتخاب بالتركية فالجنته المنصوص عنها في المادة (١٣) تملن انتخاب العضو الذي لم يرشح سواه ترشيحا صحيحا وفي هذه الحالة تبدأ الخمسة عشروما للمدة الملن في الانتخاب من يوم إعلان اللجنة لانتخاب العضو بالتركية . والثانية الأيام التي يجب فيها على العضو أن يختار بين وظيفته أو الثانية طلوة مدة الخمسة عشروما المذكورة . وأما بالنسبة للأعضاء المتخيرين فيجدي مباد الخمسة عشروما من تاريخ إعلان وليس بلنة الانتخاب اسم العضو المنتخب طبقا للمادة (٥٩) من قانون الانتخاب وتطرح مدة الثانية الأيام . أما المعلنون فيجدي المواجدة بالنسبة لهم من تاريخ إعلان انتخابهم بإلجربة الرسمية . وبه على ذلك فاقى أوافق زميل عز العرب بك على أن تبدأ المواجدة من تاريخ إعلان الانتخاب بالكيكية التي أقرتها فلما اقتضت خمسة عشروما ولم يقدم ملن في صحة ثابة العضو أصبحت ثابته صحيحة وفي الثانية الأيام التالية يكون الاختيار .

حضرة أحمد يوسف افندي راضي - أنا أقترح على بعض الزملاء الذين يطعنون أن يقر المجلس في هذه الليلة صحة ثابة من لم يملن في انتخابهم للأعضاء لم يبعث موضوع ثابته ولم يطلع على الأوراق الخاصة بها فكيف يمكن بصحتها . وقد سبق أن قرر المجلس أن يقتصر النظر على الملن في انتخابهم ولا موجب لقض هذا القرار . ومن لم يملن فيهم من الأعضاء تعتبر ثابته صحيحة من تاريخ ١١ مارس أي بعد مضي خمسة عشروما التالية لانتخابهم . وعلى ذلك تتبدى مدة الثانية الأيام من هذا التاريخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لأأريد البحث في صحة ثابة الأعضاء فلا حاجة للإطراح على أوراق الانتخابات . وكل ما أريده أن يحدد مسبقا لسريان مدة الثانية الأيام . ومع ذلك فأين هو قرار المجلس السابق ؟

نقلى من مضبطة جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ مائتي :

محلى الرئيس - أعوذ الآراء بطريقة القيام والمجلس فيما اذا كان للمجلس حق النظر في صحة ثابة جميع الأعضاء أو الملن فيهم فقط .

ومما تقرر الموافقة على أن اختصاص المجلس بالنظر في صحة الثابة تقاصر على الأعضاء الملن فيهم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يريد المجلس أن يقر صحة ثابة الأعضاء الذين لم يملن فيهم من تاريخ هذا القرار أم من اليوم ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - يقول زميل نور الدين بك أن مدة الثانية الأيام تتبدى من اليوم الذي قرر المجلس فيه عدم النظر في صحة ثابة غير الملن فيهم . على أن هذا القرار ليس في الواقع فصلا في الموضوع وما هو الا قرار بعدم اختصاص المجلس بالنظر في صحة الثابة بالنسبة لهؤلاء الأعضاء . فهو بذلك ليس فصلا في صحة ثابته لأن المحكمة اذا حكمت بعدم الاختصاص فلا يكون حكمها هذا مؤثرا في الموضوع . على أننا لو اعتبرنا

عبد الفتاح رجائي أفندي - أتى متنازل عن رأى . وأنضم الى رأى
حضرة زميل نور الدين بك لأن الرجوع الى الحق فضيلة .

حضرة فويس أغيوخ فانوس أفندي - لى رأى خامس لم يعرض على
المجلس وهو فى الواقع يوافق رأى زميل عز العرب بك مع تعديل فيه . أرى
اعتبار الخمسة عشر يوماً التى يمضيها تنبر النيابة صحيحة من تاريخ إعلان نتيجة
الانتخاب طبقاً للمادتين (٥٩ و ٤١) فيما يختص بالأعضاء المنتخبين ومن تاريخ
نشر الأسماء بالجريدة الرسمية بالنسبة للأعضاء المعيين .

معالى الرئيس - من يوافق على رأى حضرات ابراهيم نور الدين بك
وحافظ حادين بك وعبد الفتاح رجائي أفندي يقف ؟
وقفت الأغلبية المظلمى .

قرر المجلس الموافقة على الرأى الرابع .

معالى الرئيس - قد فرغنا من النظر فى الطعون فهل توافقون على أن
ننظر فى الجلسة المقبلة فى انتخاب مكتب إدارة المجلس طبقاً للمادة الثامنة
من اللائحة ثم فى انتخاب اللجان ؟

موافقة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ مساء
على أن تعقد غداً «الثلاثاء» ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة ٩ والدقيقة ٣٠
مساء .

فى يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ بدأنا النظر فى صحة نيابة الأعضاء الملعون
فيهم وغير الملعون فيهم ونقرر أن لا ينظر الا فى صحة نيابة من طعن فيهم
فمعنى هذا أنا اعتبرنا نيابة من لم يلعن فيهم صحيحة وهذا التاريخ هو
فى الواقع مبدأ صحة عضويتهم .

معالى الرئيس - المسألة المروضة على حضراتكم هى ماأتى :

ماهو التاريخ الذى يعد مبدأ لمدة الاختيار المقررة فى المواد (٦٩) وما بعدها .
توجد أربعة آراء :

الرأى الأول - رأى حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر . وهو
أن يحكم المجلس بصحة نيابة جميع أعضائه الذين لم يلعن فيهم .

الرأى الثانى - رأى حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك . وهو أن
مدة النيابة الأيام تبدأ من تاريخ اقضاء الخمسة عشر يوماً المخصصة للعلن .

الرأى الثالث - رأى حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي . وهو أن تعتبر
النيابات كلها صحيحة ابتداء من هذه الجلسة .

الرأى الرابع - رأى حضرتى ابراهيم نور الدين بك وحافظ حادين بك
وهو أن تبدأ المدة بالنسبة لمن لم يلعن فيهم من تاريخ قرار المجلس بعدم النظر
فى انتخابهم أى من تاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ . وبالنسبة لكل واحد
من الباقين من تاريخ رفض الطعن .

مجلس الشيوخ

مضبطة الجلسة الحادية عشرة

المتعددة علنا في يوم الثلاثاء ١١ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤

لمحق بمجلد الأعمال

(١) تبلغ المجلس سؤالا يريد حضرة شاهين الهندى اقتدى توجيهه لحضرة صاحب المالى وزير المواصلات مما اذا كان في عزم الوزارة مد خط السكة الحديدية من متوف الى بنها .

سيبلغ هذا السؤال للمالى الوزير ثم يدور في الجلسة التي يتحدد للاجابة .

(٢) تبلغ المجلس اقتراحا من حضرة راعب عليه بك يطلب به أن تكون مكاتبة أعضاء البرلمان ٣٠٠ جنيه في السنة .

سيحلل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات بعد تأليفها .

على حضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق تسمي باشا — تفتتت السؤال الذى وجه الى حضرة العضو المحترم الفريق شماس الهندى الخاص بالمال الاحتياطى .
 وجوابا على القسم الأول من السؤال أقول ان المال الاحتياطى بلغ في أول سنة ١٩٣٣ — ١٩٢٤ نحو ١٣ مليون جنيه ويتنظر أن يصل في نهاية السنة المالية الى نحو ١٧ مليونا ونصف مليون من الجنيهات . ويكون هذا المبلغ من احتياطى عمومي يقتدر بمبلغ ١١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ومن احتياطى خصوصى يقتدر بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه .

أما الاحتياطى الخصوصى فمسمى خصوصيا لأنه خصص لفرض معين وهو تعديل الدرجات إذ كان المفهوم أن ميزانية الحكومة المادية لا تنفى بالمطلوب لهذه الغاية ولكن الدرجات مثلت ووفت الارادات بهذا الغرض فلم يبق هناك محل الى مس هذا الاحتياطى ولذلك ضم الى الاحتياطى العمومي فأصبح مجموعهما ثلاثة عشر مليونا كما كان . وأما القسم الثانى من السؤال الخاص بما تجنيه الحكومة من الأرباح من هذا المبلغ فيظهر أن حضرة العضو المحترم لديه بعض الشك في أن الحكومة ترجع من المال الاحتياطى . على أن الواقع أن الحكومة ترجع من أموالها الاحتياطية فان الأموال المملوكة مكونة من سندات ومن أموال مودعة بالمصارف فالأولى بعضها على الحكومة المصرية كالأدين الموحدة والمعارف والمضمون الذى ضمته فرنسا وانكلترا وألمانيا والنمسا . وبعضها على الحكومة البريطانية والهندية وبعضها أيضا على الحكومة النيابية كما أن هناك سندات أخرى متوعدة .

اجتمع المجلس علنا في يوم الثلاثاء ١١ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ في الساعة التاسعة والنقيقة ٣٥ مساء برئاسة حضرة صاحب المالى أحمد زوير باشا رئيس المجلس .

بعد أن أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة فودى على حضرات الأعضاء فوجد غائبا حضرات :

أبراهيم فرج أبو الجبل بك . الدكتور سوريال جرجس افندى . الشيخ حل رمضان الطوبى . بهان نور باشا . محمد فتح الله بك باشا . أحمد الشريبي باشا . المصرى الممدى باشا . حسن رشوان حمادى بك . مصطفى أبو رحاب باشا . أحمد فؤاد عبد الله باشا . الأتيا لوكاس .

وحضر من حضرات الوزراء غير الأعضاء أصحاب الدولة والمعالى :

محمد سعيد باشا . حسن حبيب باشا . محمد نجيب الغرابى باشا .

حبيب المصرى بك . سكرتير عام .

على جدول الأعمال وهذا ياتيه :

أولا — ثلاثة عشر الجلسة الماضية .

ثانيا — تبلغ المجلس ما قد يكون وردا من الاحترارات والرسائل .

ثالثا — الأسئلة :

(١) تبلغ المجلس سؤالا موبها من حضرة حل بسوى بك عضو المجلس عن دائرة كفر الدوار الى حضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية في شأن مياه الرى بمنطقة كفر الدوار .

(٢) رة حضرة صاحب الدولة وزير المالية في سؤال حضرة الفردي شماس افندى عن توظيف المال الاحتياطى .

رابعا — الاقتراحات :

(١) تبلغ المجلس اقتراحين من سعادة محمد المنازى باشا عضو المجلس عن دائرة المنطف وهما .

(أ) اقتراح خاص بظهور القرع والمصارف .

(ب) اقتراح خاص بمصلاح جزء من الطريق بين القاهرة والإسكندرية .

خامسا — استغاثات مكتب ادارة المجلس والبلجان .

تعمل عملاً ما يفرض مالاً على المالك المطلوب فأنها تستطيع أن تعمل ما يسود على البلاد بالقائمة المرجوة ووزارة المالية تستطيع تخديم ذلك المال لوزارة الأشغال ولو على سبيل السلفة لحين إصلاح تلك الأراضي والاستفادة منها .

دولة محمد توفيق نسيم باشا - لا شك أن إصلاح الأراضي أمر محمود يسود على البلاد بالقائمة العظمى خصوصاً وأن عدد السكان يزداد زيادة مطردة تتحدو بنحو مائتي ألف نفس سنوياً ففي عشرين سنة تبلغ الزيادة نحو المليونين والسكان يحتاجون إلى مونة والموونة تحتاج إلى أرض تتجها فلذا لم يزد مقدار ما يزرع من الأرض فكيف السبل للوفاء بالحاجة التي تقتضيها زيادة السكان ؟ أما بخصوص المال فإن المالية تغطي الأشغال أموالاً وافرة كما هو مبين في الميزانية فهي تغطيها ما يلزم للأعمال الجديدة والرى والصرف وتخصيص الجسور وتقويتها . بل إنه كثيراً ما يحصل أرباش الأشغال لاستحقاق كل ما يعطى لها فيبقى منه جزء كبير في آخر السنة . أما مسألة إصلاح الأراضي البور التي لم تبلغ ثلثي فدان فإنه لا يمكن معرفة ما يحتاجه من التفتات إلا بعد درس المسألة بمعرفة الفنيين من وزارة الأشغال . على أن للأصلاحيات امتيازات سنوية تغطي لوزارة الأشغال وغيرها من الوزارات . وأما المال الاحتياطي فيحصل عادة للطوارئ .

حضرة القريد شماس افندي - لا يوجد في الصالح حكومة لديها مبالغ احتياطية متوفرة كصروهي ليست بحاجة لاستبقاء مثل هذا الاحتياطي لأن الحكومة للأمة والأمة للحكومة .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - حقيقة أن بعض الحكومات الأوروبية ليست لديها أموال احتياطية وهي ليست في حاجة إلى تلك الأموال إذ يسهل عليها إذا طرأ طارئ واحتاجت إلى المال أن تفرض على الأمة في الحال بموافقة البرلمان ما تقتضيه الظروف من الضرائب الجديدة . ولكن الحال في مصر غير ذلك فإن الحكومة المصرية تمتنعها عقبات في سبيل فرض الضرائب بسبب الامتيازات الأجنبية فلا بد من وجود مال احتياطي لديها تستند إليه عند الطوارئ .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - هل يسمح دولة الوزير ببيان مقدار الأسم وأوضاعها ؟

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - في استطلاعي اعطاه ليان المطلوب الآن .

وكل هذه التبدلات بلغت قيمتها نحو ٩٤٤٩,٠٠٠ جنيه بخاتمة تختلف باختلاف أنواعها وهي تتراوح بين ٣ في المائة و ٣١ في المائة و ٥ في المائة على قيمتها الاسمية والحكومة المصرية ترجع من مجموع هذه المبالغ أكثر من ٥ في المائة أي نحو ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

أما المال المودع بالمصارف فإن قائمته تختلف باختلاف معدل الفتح في الأسواق المالية وهي الآن ٢ في المائة وترجع الحكومة من هذا المال نحو ٢٤١,٠٠٠ جنيه فمجموع ربحها من المبلغين بلغ ٧٤١,٠٠٠ جنيه هذا هو بيان الأرباح وطريقة توزيع المال الاحتياطي .

أما القسم الثالث والرابع من السؤال فمن اختصاص وزارة الأشغال .

حضرة القريد شماس افندي - أقدم مزيد الشكر لحضرة صاحب الدولة الوزير على تلك الايضاحات والذي حتى حل توجيه هذا السؤال هو ما تحفته عند سفرى إلى مانشستر باسم القنابلة المصرية للتحقق من حالة الاطن وأساره . وقد كانوا هناك يتحدثون ويتأسسون في امراض حال حدوث جماعة في الاطشان . وانتشرت الفكرة الآن في العالم بسبب حصول القطن الأمريكي اذى بلغ في السنين الأخيرة أكثر من ٢٥ مليون قطن لأنه بعد أن كان يتراوح محصوله بين ٧٥ و ٨٠ مليون قطن قبل سى الحرب انصل الى نحو الخمسين مليوناً ولذلك نرى الأسعار الآن تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ريالاً ويحصل أن تبقى كذلك سبعين عديدة ولكن من الحق أن هناك جهوداً عظيمة يبذل في العالم وبخصوصاً في بريطانيا العظمى لزيادة محصول الاطشان خوفاً من أن يأتي يوم لا نجد منازلها فيه ما يقوم بتشغيلها فيجب على مصر أن تقوم بتحصينها من هذا الاهتمام أولاً لتزيد في مقدار اطنائها النادرة للمسال وتعتبراً المركز الاقارب بها وتالياً لتستفيد مالياً بهذه الأسعار التي ما كان يعلم بها لاني من الذين يهاو اطنانهم بمصر عشرة ريالات في وقت من الأوقات .

ولقد تحصل صاحب الدولة الوزير ذكر أن الأموال الاحتياطية تأتي بربح يقدر بنحو ٧٤١,٠٠٠ جنيه ولكن هذه القائمة لا تذكر بجانب ما يسود على الخزينة المصرية من استئجار أموالها في تحصين طرق الرى والصرف وإحياء الأراضي البور التي تبلغ نحو المليونين من الأقدنة . فهذه لو أصبحت ويست بمصر عشرة جنيهات للفدان لربحت الحكومة من ذلك نحو العشرين مليون جنيه فضلاً عما يسود على البلاد بسبب ذلك من التقدم والرخاء .

أما الجزء الأخير من سؤال وهو انطاس تلك الأراضي البور وإصلاحها فاني أخصي احترام أمام راعي دولة الوزير بأنه يخص بوزارة الأشغال ولكتبه في الواقع مشكله بينها وبين وزارة المالية لأن وزارة الأشغال لا يمكنها أن

بيان سندات احتياطي الحكومة العمومي لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣

القيمة الاسمية		القيمة التي صار الشراء بها
بنجيه اعلى	سليم	بنجيه مصرى
سندات على الحكومة المصرية		
سندات الدين الموحد ١٠٠٠	٤٢٥٩٣٨٠	٢٨٥٥٢٢٢
» المئزر ١/٢ ١٠٠٠	٢٠٩٤٠٨٠	١٢٧٦٠٧٩
» المضمون ١٠٠٠	٣٦٢٦٠٠	٢٥٨٠٣٩
من دفع فوائده تقوم هذه الدول بالدفع.		
خسارة في بيع سندات مئازة	—	٢٢٩٩
٦٧١٦٠٦٠	٥٨٥	٤٣٩١٦٤٠
سندات على الحكومة البريطانية والهندية		
سلفة الهند ١٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	١٠٦٤٠٤
» الحرب الهندية ١٠٠٠	٢٢٢٠٣٨١	٢٢٤٥٤٠٣
» الألفية ١٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	٧٤٥٧٢٥
» استحقاق أكتوبر سنة ١٩٢٧ مجموعة رقم ١	٦٢٥٧٠٠	٧٢٠٥٣٥
» استحقاق أبريل سنة ١٩٢٨ مجموعة رقم ٢	٢٠٠٠٠٠	٢٠٧٧٦٨
» سبتمبر سنة ١٩٢٨	٦٥٠٠٠٠	٦٦٩٣٢٨
» فبراير سنة ١٩٢٩	—	١٥٥٨٤
أرباح في بيع سندات التزيفال		
٤٨١١٠٨١	١٣٧	٤٦٧٩٥٨١
سندات على الحكومة النيجانية		
سندات الدفاع النيجاني ١٠٠٠	١٢٩٣٤٠	٩٥٩٨١
» القرض ١٠٠٠	٨٢٠٠	٥٤٠٥
١٢٧٥٤٠	٦١٧	١٠١٣٨٦
سندات متنوعة		
أسهم البنك الزراعى المصرى ١٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٨٥٦٤٠
سندات متنوعة	—	٩٠٥٠٦
—	٣٢٢	٢٧٦١٤٦
—	٦٦١	٩٤٤٨٧٥٤

الورقة كانت الحكومة توعده من استلامها على سنة ١٩٠٤ لما حصل الاتفاق الفرنسي الانجليزى حاوت الحكومة حرة من سنة ١٩١٢ الى استلامها،
 للمئاز أما المضمون فببذلك أولا فلا بد له قسط سنوى سن.

معالى الرئيس - أمامنا الآن مسألة انتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين طبقاً لنص المادة (٨) من اللائحة الداخلية .

حضرة عبد الفتاح وجباني افتدى - نختب الوكيلين أولاً .

معالى الرئيس - انتخبوا إذن اثنين من بين حضراتكم للإشراف على عملية الانتخاب .

قرر المجلس بالإجماع انتخاب كل من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وسعيد نفهي الزوي بك للإشراف على العملية المذكورة .

هنا انصرف حضرات أصحاب الدولة والمجالس الوزراء حيث كانت الساعة ١٠ وال دقيقة ٣٠

شرع المجلس في انتخاب الوكيلين بطريق الاقتراع بالتأهله وبعد فرز الأوراق تلا معالى الرئيس نتيجة الانتخاب وهي كما يأتي :

حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا	٥٧	صوتا
» صاحب العزة محمد طوى الجزار بك	٤٢	»
» الدولة يوسف وهبه باشا	٤١	»
» العزة محمد محمود خليل بك	٣٦	»
» محمود بسيوني افتدى	١٦	»
صاحب المعالي أحمد علي باشا	٧	أصوات
» السعادة إبراهيم سعيد باشا	٦	»
» المعالي محمد الباقى باشا	٣	»
» للمالى محمد شفيق باشا	...	صوت
» السعادة أمين سامى باشا	...	»
» المعالي محمود شكرى باشا	...	صوت واحد
» للمالى اسماعيل سرى باشا	...	»
» السعادة محمد السيد أبو على باشا	...	»
» العزة راغب عطية بك	...	»
» الفضيلة السيد محمد على البيلوى	...	»

معالى الرئيس - لم يبق أحد الأغلبية المطلقة نظراً لأن مجموع الأصوات اتى أصحبت ١٠٦ والأغلبية المطلقة ٥٤ وعلى ذلك يجب إعادة الانتخاب طبقاً لنص المادة العاشرة من اللائحة الداخلية وفى هذه الحالة تكفى الأغلبية النسبية .

نليت المساعدة المذكورة بناء على أمر معالى الرئيس .

أعيدت عملية الانتخاب وبعد فرز الأوراق تلا معالى الرئيس نتيجةها وهي كما يأتي :

حضرة صاحب المعالي زكى أبو السعود باشا	٥٥	صوتا
» العزة محمد طوى الجزار بك	٥١	»
» الدولة يوسف وهبه باشا	٤١	»
» العزة محمد محمود خليل بك	٣٥	»
» محمود بسيوني افتدى	١٥	»

حضرة صاحب المعالي أحمد علي باشا	٤	أصوات
» السعادة إبراهيم سعيد باشا	٤	»
» المعالي محمد الباقى باشا	صوتان
» السعادة أمين سامى باشا	»
» المعالي محمود شكرى باشا	»
» للمالى محمد شفيق باشا	صوت واحد
» العزة راغب عطية بك	»
» الفضيلة السيد محمد على البيلوى	»
» السعادة السيد أبو على باشا	»
» محمود الأثرى باشا	»
» المعالي اسماعيل سرى باشا	»

معالى الرئيس - بناء على هذه النتيجة قد أصبح كل من حضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود باشا وحضرة صاحب العزة محمد طوى الجزار بك وكيلًا للمجلس (تصديق حاد) .

حضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود باشا :
سادق :

فأما نحن بهذه النتيجة وشرعتموا بتفكيركم وكان من حقكم أن تنتظروا منا أن نضعاف جهودنا في خدمة هذا المجلس لنقوم بواجبنا نحو الوطن العزيز فلهذا نضعافكم الشكر كما ونعذركم أن نكون عند حسن ظنكم بنا ولنا وصيداً لأمل (اصحوا) أنا أنكم من نفس وعن حضرة زبيل أن زى روح الوام سادة في هذا المجلس بين حضرات الأعضاء جميعاً وأن زى حضراتكم كحرصهم على استيفاء الثقة المتبادلة بينكم وحسن التفاهم فإن في ذلك تحقيقاً لمبدأ التضامن المبدأ الذى يضمن لحضراتكم أن يكون بعضهم لبعض ظهيراً فيما تضمنه وبالاعتماد على العمل نستطيع أن نقوم لأمانة العزة بأحسن الخدمات في سبيل تحقيق رغباتنا ونسال الله أن يسدد خطانا وأن يوفقنا إلى سبيل الحكمة والرشاد (تصديق حاد) .

حضرة صاحب العزة محمد طوى الجزار بك - يا معالى الرئيس
وإحضرنا الأعضاء :

يسر لسانى عن إيفائكم شكرى عن الشكر وقصر تعبى عن رفع آيات الحمد لكم لفضلكم باختيارى وكيلًا للمجلس الموقر . ثم أرى نفسى عاجزاً عن تقديم الشكر فأرجو المنة وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه مصلحة البلاد في ظل جلالة ملكينا المعظم وفى عهد زيمنا المحبوب سعد زغلول باشا . (تصديق حاد)

معالى الرئيس - هل تريدون الاستمرار ؟

أصوات : تستمر .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هل يسمح معالى الرئيس أن أقرر على حضرات الأعضاء أن يعتقد المجلس في الليلة المقبلة ؟

الشيخ حسن عبد القادر - أوافق حضرة زبيل عز العرب بك على رأيه حتى تنتهى من انتخاب السكرتيرين والمراقبين واللجان لأنما من جهات مختلفة ويصعب علينا السفر في رمضان .

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة الثانية عشرة

المتعددة علنا في يوم الاثنين ١٧ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤

ثالثا - الأسطة :

(١) تبليغ المجلس الأسطة الآتية وهي :

(أ) سؤال موجه إلى ممالك وزير الحربية والبحرية من
سعادة اللواء موسى فؤاد باشا عن طريقة استعمال
المبارع المتوفرة من جرائم صف الضباط والمسافر
بالجيش أو من وفود أخرى بالميناء وكذلك
عن استعمال اللغة الإنجليزية في إحدى وحدات
الجيش .

(ب) سؤالان موجهان إلى حضرة صاحب المحلل وزير
الأشغال المدنية أحدهما من حضرة عبد الظاهر
بك خليل خاص بمياه الري في المنطقة الواقعة بين
الواسطي والباطون والآخرون من حضرة يوسف بك
خاص بالمشاريع المدنية شرق وغرب البصرة .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلل وزير
المواصلات من حضرة عبدالرحيم مهنا أفندي عن
توسيع خط السكة الحديدية بين القصر وأسوان
وأثناء خط جديدي بين قنا والقصر .

(٢) إجابة حضرة صاحب المحلل وزير الحربية والبحرية
على السؤال الذي سبق توجيهه إلى مصلية من سعادة
اللواء موسى فؤاد باشا في موضوع تجديد الشبان المصريين
للاشتغال قسما في السكة الحديدية السودانية .

رابعا - الاقتراحات :

اقتراح من سعادة اللواء موسى فؤاد باشا في موضوع مرتبات الموظفين .
(سيحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات عند تأليفها) .

خامسا - تبليغ المجلس عرضة مقلمة من بعض أصحاب الماشات
ألقوا بها صورة عرضة قدموها إلى دولة وزير المالية وطها ١٢٠٠ توقيع
يخسرون بها حطب الحكومة طهم وزيادة الماشات التي لا تجاوز ٢٠ جنيا
في الشهر ٢٠ في المائة كما حدث بالنسبة للقرعيات وبوجه عام
(ستحل هذه العرضة على لجنة المرافض عند تأليفها) .

سادسا - تجمة انتخاب أعضاء المكتب والشروع في انتخاب أعضاء
المجلس .

٧. حل حضرة المجلسة الماشية فتلحق المجلس عليه .

ثم أخطر المجلس بالاعتذارات الآتية :

اعتذر زينة الإبلوكاس عن حضور الجلسة المنعقدة بكتل ورد في اليوم
القال لها .

اجتمع المجلس علنا في يوم الاثنين ١٧ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق
٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة التاسعة والنصف مساء برئاسة حضرة صاحب
المحلل أحمد زور باشا رئيس المجلس .

بعد أن أعلن محلل الرئيس افتتاح الجلسة قال ما يأتي :

حضرات السادة :

قبل أن نبدأ أعمالنا في هذه الليلة أرى من الواجب أن أجاهر من أهل
هذا المنبر بظم خطي وضطكم على الجربة التي وقعت أخيرا وأودت بحياة
أحد رجال الجيش البريطاني وقد ألفت المذلة يدعا على الآمين وستتص
منها ولا شك القصص الذي يستحقه من تلك اللجنة التي تتكروا الأمة
المصرية قاطبة وأمسف شديد لأسف لوقوعها .

ثم تولى حل حضرات الأعضاء فوجد غالبا حضرات أصحاب الدولة
والمحلل والسادة والعزة :

يوسف وبه باشا . إبراهيم فوج أبو الجليل بك . الدكتور سوريال
جرجس سوريال أفندي . مصطفى الأواني بك . الشيخ علي رمضان
الطويحي . برهان نور باشا . بيومي ذكرى بك . للمصري السعدى باشا .
سمعان خيرال القصص بك . محمود محمد حسن الشنتوبى باشا . حسن
رشوان حمادى بك . مصطفى إسماعيل أبو حجاب باشا . حمرا حنظل فطيك .
أحمد مصطفى بك . عبد الرحمن صبرى باشا . أحمد فؤاد عبد الله باشا .
محمد أفلاطون باشا . محمد طلعت حرب بك . الاتب لو كاس .
الانبا أغناطيوس برزى .

وحضر من حضرات الوزراء غير الأعضاء حضرة صاحب المحلل حسن
حبيب باشا ووزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البلسانية حضرة سعيد فهمى الروبى بك وجب افتتاح
وجانى أفندي .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

٨. نقل جنود الأعمال وهذا يات :

أولا - تلاوة من حضر الجلسة الماشية .

ثانيا - تلاوة الاعتذارات والرسائل وطلبات الاجازات .

وعند ما تشكلت حكومة السودان سنة ١٨٩٩ تسلمت السكة الحديدية المذكورة التي لا تزال حازنة للصيغة العسكرية لأهيتها في الدفاع عن السودان، ومن ذلك الوقت إلى الآن وحكومة السودان تقوم بجميع نفقات هذه الأورطة وبتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٠٩ قدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مذكرة بإعطاء طلب وزارة الحرية طلبت فيها إعطاء جمل مئة الخلفة العسكرية بأورطة السكة الحديدية السودانية بإعفاء أربع سنوات ونصف سنة في غرب السودان وإعفاء أربع سنوات في الجهة الشرقية منه وإعطاء هاتين المدينتين موازيتين لخلفة الخمس السنوات الإلزامية . وبعد قضاء هذه المدة فإن خلفة مجال الأتخار المذكورين على الإجازة الحرة إلى أن يتسوا الخمس السنوات الإلزامية وتصرف لهم مكافأة الوظيف البالغ قدرها عشرين جنيا . وقد وافق مجلس الوزراء مجلسه للجنة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٩ على ذلك فيستحسن هذا أن مجلس الوزراء كان على هيئة ما من الظروف التي استخدمت فيها الجنود بالسكة الحديدية السودانية .

غير أن وزارة الحرية حازنة على علم استخدام الجنود المصريين في السكة الحديدية السودانية إلا أنها في الوقت نفسه ترى أنه ذلك يحتاج إلى درس دقيق حتى لا يقرَّب طيله أي ضرر بمجال السكة الحديدية المذكورة التي يستعملها الجيش المصري في تحركاته وانتقالاته .

سعادة موسى قزاد باشا - المائدة الثالثة من قانون القريعة يخضع بأن الخلفة العسكرية الإلزامية تشمل خمس سنوات في الجيش العامل فأن أسأل معالي وزير الحرية هل أعمال السكة الحديدية السودانية داخلية ضمن أعمال الجيش العامل .

معالي وزير الحرية والبحرية - أظن أن اجابتي كانت صريحة وأني قلت ما فيه الكفاية . هناك أورطة تسمى أورطة السكة الحديدية السودانية وقد يثبت ما عازمت عليه وزارة الحرية بشأنها .

سعادة موسى قزاد باشا - أرى أن رد معاليك خارج عن موضوع السؤال فأن أسأل أي قانون يسمح بتشغيل العسكري المصري في السكة الحديدية السودانية مع أن السكة الحديدية المذكورة غير عسكرية بدليل أنها تقاضى من الضباط أجرة ذهابهم وإيابهم عليها ولو كانت عسكرية حطية لأضفت رجال العسكرية من أجور السفر .

السكة الحديدية السودانية الآن هي مدنية وتجارية ومثلها كتل السكة الحديدية المصرية يسواها وبإعدام لا يجوز تشغيل السكاكر في السكة الحديدية المصرية فكذلك لا يجوز تشغيل السكة الحديدية السودانية وحل ذلك أرى أن رد معالي الوزير غير مقنع وأنه خارج عن موضوع السؤال .

معالي الرئيس - معالي وزير الحرية قد قام بالرد على السؤال الموجه إليه ولا يجوز المناقشة في الرد .

معالي وزير الحرية والبحرية - أريد أن أعرف ما هي الغاية التي يرمى إليها حضرة العضو الفخيم وماذا يقى بد البيان الذي قلتموه ؟ هل يريد مني أكثر من تصريحى بما طرأ على إعطال تشغيل السكاكر المصرية في السكة الحديدية السودانية ؟ أليس هذا كل ما يرده ؟ أظنه لا يستطيع أن يطلب مني أكثر من ذلك .

واختصر حضرات أصحاب الدولة والسعادة والعمدة يوسف وجيه باشا . مصطفى الساميل أبو رحاب باشا . محمد طه حبيب بك . إبراهيم فرج أبو الجبل بك . الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي عثمان خيرال . الناصر بك وعمر أحمد خلف بك عن حضورهم جلستى اليوم وفد .

واختصر حضرات مصطفى الاوانى بك . أحمد مصطفى بك وعبد افلاطون باشا عن جلسة اليوم .

وطالب كل من حضرات نيفة الانبا والكليس ونيفة الانبا اغناطيوس بوزى وسعادة محمود محمد حسن الشندوبى باشا وحضرة يوسى ذكرى بك إجازة لمدة خمسة عشر يوما ابتداء من اليوم وقد رخص لهم معالي الرئيس بها .

ثم أخطر المجلس بكتاب ورد من سعادة أحمد قزاد عبد الله باشا يطلب إجازة مرضية لأنه صابغ الآن في باريس وقد أرفق بطلبه شهادة طبية من الدكتور شرف الدين ياريس تثبت أنه مصاب بالروماتزم وأن علاجه يقتضى زما ما وأنه يبدئ له بعد ذلك أن يتوجه إلى إحدى مدن الحمامات .

وبالنظر لأن هذه الإجازة مطلوبة لمدة تزيد على خمسة عشر يوما فالطلب مريض على المجلس .

وافق المجلس على إعطائه الإجازة المطلوبة .

ثم تليت الرسالة الواردة من برلمان إيران وهذا نصها :

رئيس البرلمان المصري بالقاهرة

ظفني برلمان إيران بأن أقدم لمجالسكم أخلص الأمان لفضيلة بلادكم وبعدها الجديد الذي بدأ بإقتراح البرلمان المصري .

طهران في ١٧ أبريل ١٩٢٤ الأعضاء (مؤتمن الملك)

سعادة إبراهيم سعيد باشا - يرسل له كتاب شكر .

حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية - إجابة على السؤال الموجه من حضرة صاحب السعادة اقوام موسى قزاد باشا عضو مجلس الشيوخ أقول :

أن المادة الثالثة من قانون القريعة العسكرية وضمت لقرار تجديد الشبان المصريين للخدمة العسكرية الإلزامية برة كانت أوجعيرة ولتحدد مدة هذه الخدمة ولم يتصل بها ولا في غيرها من مواد هذا القانون على بيان أنواع الأعمال العسكرية التي يجب استخدام الجنود فيها .

والواقع أن أعمال الجنود في جميع الجيوش لا تقتصر على التمرينات والقتال فقط بل أنها تشمل أيضا أموراً كثيرة أخرى من مستلزمات الأعمال العسكرية كإقامة السدود والكبارى والإستحكامات وسفر الخنادق ومد الأسلاك التليفونية والتفريغية وتجهيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية وغير ذلك من الأعمال العسكرية العديدة التي يقوم بها الجنود كلما دعت الضرورة إليها .

ولذلك فانه حينما بدأ الجيش المصري في القيام بالمسلمات الحرية لإعادة فتح السودان في سنة ١٨٩٦ شرح في الوقت نفسه في مد سكة جديدة بحرية وأنشئت أورطة لذلك سميت بأورطة السكة الحديدية السودانية .

سعادة موصى نؤاد باشا - أريد أن يسجل هذا التصريح في المضبطة
ولست أطلب أكثر من ذلك .

معالوز البحرية والبحرية - عليها يصح ذلك في المضطربة. ومع ذلك أنت تعلم بصيغة كونها باقيا أن المادة الثالثة من قانون القمرة لم تين أعمالا خاصة للبحر العامل كما تعلم أن من ضمن أقسام الجولس قما يسمى قسم الأشغال وهذا القسم يشتغل في أعمال المائي والسدود والاستحكامات وغيرها.

وعل ذلك أعلن معالي الرئيس انتخاب حضرة صاحب المعالي محمود شكرى باشا وحضرة محمد محمود خليل بك مراقبين للمجلس .

وهنا خرج معالي وزير الحربية والبحر يسميت كانت الساعة ٩ والنقبة ٥٥
معالي الرئيس - ثم في الجلسة الماضية انتخاب اثنين من السكرتيرين
الأربعة فلنشرع الآن في انتخاب الاثنين الآخرين .

شرع المجلس في انتخاب السكرتين المذكورين بطريقة القائمة وسد فوز الأوراق تلا معالي الرئيس، نتيجة الانتخاب وهم كما يأتي :

وقد نصت المادة (٥٣) على أن تكون كل لجنة من تسعة أعضاء يتجهون بطريقة القاعة وهي الطريقة التي أتمت في انتخاب أعضاء المكتب وأظنكم لا حظتم أن الانعقاد بهذه الطريقة يستلزم وقتا طويلا ويصعب كبره ، وفي مجلس النقاب اتبعوا طريقة أخرى وهي أن يرشح الأعضاء أنفسهم للجنة أن يرشون أن يتصفوا فيها فأذا كان الترشح فاصرا على الأعضاء اتسمت الجمعية إلى أعضاء اللجنة وأذا كان عدمه على ذلك تنازل بالقرن فان لم يتنازلوا شرع المجلس ، من عملية الانتخاب

والآن إما أن تتسارعوا في تطبيق اللائحة فتضجوا الطرقة التي أبعثت في مجلس النواب ولما أن تصروا على اتباع اللائحة فيكون الانتخاب بالغايمه وعل كل حال فمن في خدمتكم .

صواب : أفضل طريقة مجلس النواب .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اقترح اقتراحا يجمع بين الطريقتين
الطريقة التي اتبناها مجلس النواب والطريقة التي تنص عليها اللائحة الداخلية.
فلك الاقتراح أن يرشح الأعضاء اھمھم بشرط أن يكون العدد اكثر من
سبعة ثم ينتخب المجلس العدد اللازم منهم .

مالي أحمد زكي أبو السعود باشا — النتيجة العملية واحدة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نحن نفضل الطريقة التي أشار إليها
إمامي أحمد زكي أبو السعود بإشفاقاً كان الممد زيد علي تسعة تنازل بالقون .

معالي الرئيس - بناء على هذه النتيجة أصبح حضرة محمود بسبوني أفندي
سكرتيراً حيث نال ٦٦ صوتاً ويجب عمل قرعة بين كل من مسطادة محمد
نصفي، باشا وعبد الرزاق بك .

وعند ذلك أناب الأول عنه سماعة موسى فزاد بإشأ وأناب الثاني حضرة أحمد عليه بك في عمل القرعة بينهما .

أفقرم بينهما فأحرز القربة حضرة عليّ عبد الرزاق بك .

معالي الرئيس — نشر الآن في انتخاب المراقبين لملوحة القائمة .

معالي الرئيس — بما أن عدد المرشحين لا يزال زائداً على تسعة فيعمل الانتخاب .

أجرى المجلس عملية الانتخاب بالفاتحة وشرع المكتب في فرز الأصوات، ودام الفرز إلى ما بعد الساعة الثانية عشرة وحفظت أيدى معالي أحمد زكي أبو السعود باشا للملاحظة الآتية :

دأبتم حضراتكم إن عملية الفرز لم تم إلى الآن وإننا استمررت في العمل حتى ظهور النتيجة فضيعة ساعات طويلة وقد وجدت فكرة هي أن يتم فرز الأصوات غداً صباحاً تحت مراقبة المكتب . وتعلن النتيجة في جلسة اللند . ثم يشرع المجلس في انتخاب باقي اللجان .

وافق المجلس على ذلك .

وردت الجلسة بمواقفة المجلس حيث كانت الساعة ١٢ والدقيقة العاشرة صباحاً على أن تمتد للانقضاء غداً في الساعة التاسعة ونصف مساءً لإعلان نتيجة انتخاب أعضاء لجنة الأمور الداخلية ولانتخاب أعضاء اللجان الأخرى .

حضرة محمد محمود خليل بك — الطريقة التي عرضها معالي أحمد زكي أبو السعود باشا لا تتعارض مع اللائحة مادام الأعضاء الذين لا يرشحون أنفسهم يملكون كائناً ما كان غير راغبين في أن يتعضوا .

معالي الرئيس — من يريد أن يرشح نفسه للجنة الأمور الداخلية فليفضل بالوقوف .

فوقف كل من حضرات :

محمد طوى الجزائر بك . إبراهيم سعيد باشا . حافظ عابدين بك . بيومي مذكور بك . عبد الظاهر خليل بك . معالي أحمد طهى باشا . أحمد أبو سيف راضي أفندي . محمود الاتري باشا . ضيفي حسين البربري أفندي . فهمي ويصا بك . حسين عبد الغفار بك . علي إسماعيل بك . بولس حنا باشا . أحمد أبو ستيت بك . محمد أحمد الشريف بك . معالي أحمد علي باشا . حسن العديسي بك . مصطفى رشيد بك . اللواء علي فهمي باشا .

معالي الرئيس — العدد أكثر من المطلوب فهل يريد أحد أن يتنازل ؟

تنازل كل من حضرات : مصطفى رشيد بك . محمد طوى الجزائر بك . فهمي ويصا بك . بولس حنا باشا .

مجلة الشيخ

مضبطة الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٨ رمضان سنة ١٣٤٢ (الموافق ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤)

(ب) سؤالان موجهان إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية :

(١) سؤال من حضرة محمد الخادم بك عما إذا كان قد وقع خلل في الجبى الرسمى لجارى العامسة.

(٢) سؤال من حضرة محمد السيد أبو عل باشا خاص بعمل مشروعات رى خصوصية لمركز أميون .

(٣) اجابة حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية على الأسئلة التي سبق توجيهها إلى معاليه من حضرات :

(١) الشيخ عل بك محمد مروان الخاص بالتصريح بزراعة الأرز في بعض منطقة بحر بسندلة وعدم التصريح بذلك في باقي المنطقة .

(ب) اقتريد شمس اندى الخاص باصلاح المليون فدان البور وديا وصرها .

(ج) على سبيليك الخاص بمياه الرى بمنطقة كفر الدوار .
وابا — تبليغ المجلس الاقتراحين الآتيين وهما :

(١) اقتراح من حضرة مديارحم مهنا اندى بإحذوع الدخان.

(٢) اقتراح من حضرة شاهين الجندى اندى بانشاءموض على لم بحر القروية .

(وسيجال الاقتراحان المذكوران على لجنة الاقتراحات عند كآلفها) .

خامسا — تبليغ المجلس نتيجة انتخاب لجنة الأمور الداخلية .

سادسا — تمتة انتخاب أعضاء اللجان .

على حضر الجلسة الماضية فصلى على المجلس عليه .

ثم أخطر المجلس بالاقتراحات الواردة من حضرات : راضب عليه بك .
بولس حنا باشا . أحمد حلى باشا . وتيفل حسن باشا من حضور جلسة اليوم . وقد ذكر بولس حنا باشا أنه اعتذره أنه يرشح نفسه للجنة الزراعة واحتذر مطالأ اسمها سرى باشا عن حضور جلستي الاثنين والثلاثاء ٢٨ و ٢٩ الجارى .

ويجه حضرة الموضوعم الشيخ عل بك محمد مروان السؤال الآلى إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية مرقس حنا باشا :

«لأى سبب مصطبة الرى صرحت بزراعة أرز هذا العام لقرعة الأحدية وقرعة أم شتوى وقرعة الزملة من أعمال مختش رى رلى ولم تصرح بلقى

اجتمع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ١٨ رمضان سنة ١٣٤٢ (الموافق ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤) في الساعة الخامسة والنصف مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زور باشا رئيس المجلس .

نودى عل حضرات الأعضاء فوجد ظالما حضرات اصحاب الدولة والمعال والقرعة :

يوسف وهبه باشا . ابراهيم أبو الجليل فرج بك . الدكتور سوريال جريس سوريال اندى . الشيخ عل الطوبجى . بهان نور باشا . راضب عليه بك . يوى ذكرى بك . المصرى الصمدى باشا . سمعان خيريال القصص بك . محمود محمد حسن الشندوبى باشا . حسن وشوان بك . مصطفى أبو راضب باشا . عمر خلف الله بك . بولس حنا باشا . أحمد مصطفى بك . أحمد حلى باشا . الدكتور تيفل حسن باشا . أحمد فؤاد مبدله باشا . محمد طلعت حرب بك . اليبا فوكاس والايبا أغناطيوس برى .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاتى اندى وحل عبد الرزاق بك وسعيد فهمى الزوى بك ومحمود يسوى اندى .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .
وحضر من حضرات الوزراء حضرة صاحب المال مرقس حنا باشا ووزير الأشغال العمومية .

أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة .

على جدول الأعمال وهذا ياته :

أولاً — تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثانياً — تلاوة ما قد يرد من الاقتراحات والرسائل .

ثالثاً — الأسئلة :

(١) تبليغ المجلس الأسئلة الآتية وهى :

(١) أسئلة موجهة إلى حضرة صاحب الدولة وزير المعارف العمومية :

(١) سؤال من حضرة الدكتور محمد الخادم بك خاص بالتدريس باللغة العربية في مدرسة الطب .

(٢) سؤالان من فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالي .

الأول عن حفظ القرآن في المدارس التابعة

للوزارة والتي تحت إشرافها . والثانى عما إذا

كان لدى الوزارة ما يمتنعها من الانتفاع بخرى

الأزهر والمعاهد الدينية الخاتمة لشهادتها العلمية

في تسميع الطلبة الابتدائى .

للأراضي القابلة الواقعة على الشاطئ الآخر مع اتحادهما في المملكتين
أقصد من سؤال أن أعلم السبب الذي يثبت عليه هذه التفرقة .

معالى وزير الأشغال العمومية - لا نفى المياه بجميع حاجات الزراعين
فلا يمكن لذلك أن تعطى بلع من يطلبها ولم يكن لي الآن تمت قاعدة ثانية
في توزيع المياه ولذلك ناطت الوزارة اللجنة المشكلة من مندوبيها ومندوبي
وزارة الزراعة بوضع قاعدة توزيع المياه بموجبها يحدد حصص حالة الأراضي
وبحسبها حسب درجات حاجاتها وأرجو أن يكون العمل بهذه القاعدة بعد
وضمها أنفى لشكك وأدعى إلى اطمئنان جميع الملاك . أما من يشير إليهم
حضرة المصطفى فإن شكائهم معروضة على اللجنة .

أعجل الآن إلى السؤال بل الأسئلة الموجهة إلى من حضرة العضو المحترم
أفريد شماس أفندي وهذا نصها :

أولاً - أتمنى محالكم وتمكنوا بإفادة المجلس عما وصلت إليه المباحث
بشأن إصلاح الري والصرف في الأراضي المزروعة ؟

ثانياً - عما وصلت إليه المباحث في إصلاح المليون فدان البور وديا
وصرفها ، التي من السهل اصلاحها من قسميها وديها لاستثمارها وتم
خيراتها على البلاد ؟

ثالثاً - هل الاتفاق الذي تم لتوزيع المياه بين مصر والسودان لرحل
فيه مقدار المياه اللازمة لري المليون فدان البور التي تنتظرها البلاد بين
الشعب والجنح ؟

حضرة محمد ذكرى عبد الرزاق بك - أنا أطلب تأجيل الرد على هذا
السؤال .

معالى الرئيس - لا يجوز ذلك المقاطعة ولا حق لك في طلب التأجيل
لأنك لست السائل .

معالى وزير الأشغال العمومية - جوابي على سؤال حضرة المصطفى المحترم
هو ما يأتي :

(١) إن مباحث تحسين الري والصرف أجرتها وزارة الأشغال في سنتي
١٩٢١ و ١٩٢٢ وعمل منها بقرارين على اقتراحات عدة وقد بدأت فعلاً
في تنفيذ ما يتعلق منها بتفويض مياه الصرف وذلك بتوسيع وتنسيق المصارف
الرئيسية ولا تزال الاقتراحات الباقية تحت البحث .

(٢) إن التقرير السابق ذكره يشمل هذه المباحث ولكن القنيتين
يرى أنه لا يمكن تنفيذها إلا بعد الانتهاء من اصلاح طرق الري والصرف
للأراضي المزروعة الآن .

(٣) لم يحصل اتفاق من هذا القبيل وأما ما يوجد قرار من مجلس الوزراء
بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ جاء فيه أنه " قد أعطيت التأكيدات لكي
يطلق الجمهور للمصري أن المقدار المقرر في جزيرة السودان المنتدج
في تلك المشروعات وقدره ٣٠٠.٠٠٠ فدان لا يحصل مجاوزة بدون مراجعة
الحكومة المصرية " .

المنطقة ، حالة كون معدن الأليان واحداً وجميعها منحصرة ما بين سكة
حديد البراري وقطرة بسندية . وهذه الاستثناءات أوجدت عند الأهالي
بعض الشك في التوزيع لأن ما نعرض له الزراعة ينضض مصلحة الأتلاك
"الحكومة" واحد كبار المولطين وما حرم عليهم الزراعة معظمهم من صغار
الملاك وفي احتياج شديد لزراعة الأرض . وهل في النهاية التصريح بالملقطة
بالزراعة أسوة بما لديهم أم لا نلتع بات هذا العام "

واجابة عليه أقول :

لما كانت كمية المياه المنظور ورودها وقت تحديد المناطق التي تصرح
بزراعتها أبرز لا تسمح بزراعة أكثر من ١٥٠.٠٠٠ فدان وكان من المستحيل
التصريح بزراعة الأرض في كل الأراضي التي يحتاج معديها لذلك تشكلت لجنة
من موظفي الأشغال والزراعة لاختيار المناطق وقد انعقدت اللجنة على التصريح
بالأراضي التي تصرح لها دون مراعاة أية اعتبارات شخصية .

وقد حدث أئتمنا تحسين في إيراد المياه بإعالي النيل في القريين الأيض
والأردق مما يدعو لزيادة الأراضي التي تروى أرضاً وبناه على مقوم وزاريا
الأشغال والزراعة بتحديد المناطق الإضافية بحيث لا تحدث أولا .

وزارة الأشغال والاتفاق مع وزارة الزراعة بمنحة بوضع قاعدة ثابتة
عليها في المستقبل وذلك بوضع خريطة وجدول بيان الأراضي الضيقة ومعديها
وترتيب درجات أولويتها في زراعة الأرض حتى يزول كل شكوى في هذا
الشأن .

حضرة الشيخ على محمد مروان - يسأل الوزير هل كان التصريح بزراعة
الأرض في هذه المنطقة عاماً مثل صغار المزارعين أم اقتصر فقط على أليان
الحكومة وكبار المزارعين . وإن لم يكن قد تصرح لهم فعلاً فهل من المنتظر أن
يصرح لهم ؟

معالى وزير الأشغال - السؤال الذي أبلغ إلى هو : لماذا صرح بزراعة
بعض الأليان دون البعض الآخر في هذه المنطقة وقد أوجب بأن كمية المياه
المخصصة لزراعة الأرض تكفي لري جميع الأليان التي يحتاج معديها لهذه
الزراعة ولذلك كان من المتعين أن يصرح بزراعة الأرض في بعض المناطق دون
البعض الآخر . وهذا ما فعلته الوزارة بصرف النظر عن أشخاص الملاك . أما
الذين لم يصرح لهم بهذه الزراعة فباعتبار اللجنة المشكلة من بعض موظفي
وزارة الأشغال والزراعة وشكائهم وتصريح لي من يرضع لها أن له الحق
في ذلك ملاحظة أن يكون التفضيل بينهم سبباً على درجة حاجة أراضيهم
لهذه الزراعة ولا يمكن قبل أن تنهى اللجنة من عليها أن أعرف من
يصرح له منهم .

حضرة الشيخ على محمد مروان - أنا لا أقصد أناساً معينين ولكن
لاحظ أن توزيع المياه في هذه السنة جاء مخالفاً لما كان متبعاً في السنين
السابقة . فقد كانت للمياه توزيع على جميع القرى والأراضي بدون تمييز ولكن
هذا العام أعطيت المياه لأراضي معينة وحرم منها أراضي أخرى في نفس
المنطقة لا قد صرح لأراضي وأصصة على شاطئ إحدى القرى ولم يصرح

وجاوبى على ذلك هو ما يأتى :

(١)

مركز كفر النصار من أقصى المراكز البحرية التي تأخر فيها زراعة القطن وقد أعطيت المياه الكافية لهذه الزراعة واستمر في إعطائها حين تمام الزرع .

فإنه توجد أراض كثيرة تروى من نهايات مساق خصوصية كبيرة الطول آخذة من نهايات الترع العمودية وهذه غير مطهورة رغم التنبيه على التخصيب بها . ومن جهة أخرى فإن الفتحات الآخذة مباشرة من العمودية لا يمكن ضبطها مدة المناوبات الربيعية حسب النظامات الحالية مما يسبب الاسراف في أخذ المياه عند هذه الفتحات وصعوبة توصيل المياه الكافية لنهاية المساق ويستخذ الوزارة الاحتياطات اللازمة في المستقبل متى تعدلت لائحة الترع والجسور .

وتوجد ثمانية وعشرون ترعة عمومية آخذة من ترعة العمودية لم تحفل منها منذ أول الشتاء الجارى سوى خمس ترع فقط لمدة قصيرة لا تتجاوز الخمسة الأيام وذلك لاحكام التوزيع وضمان توصيل مياه الشرب اللازمة لمدينة الاسكندرية . ذلك الضمان الواجب اقيام به قبل كل شيء .

والجس الترع التي أقفلت هي :

(١) ترعة التوفيقى أقفلت من ١١ الى ١٥ أبريل .

(٢) ترعة الرئيسية الشرقية أقفلت من ١٠ الى ١٣ أبريل .

(٣) ترعة الرسطاني أقفلت من ١٠ الى ١٣ أبريل .

(٤) ترعة السمرانية أقفلت من ٦ الى ٩ أبريل .

(٥) ترعة قميس أقفلت من ١ الى ٣ أبريل .

وما عدا ذلك من الترع لم يغلق بعد .

(٢)

أما عن إدارة طلبات الطغف فالمعاد أنها تتدور في شهور يولي ولأغسطس ادارتها في أبريل الا في السنين الشحيحة الإيراد . ويتبين من الاطلاع على الكشف الذى أرفقه لحضرناكم أن مجموع تصرف مديرية البحيرة في السنة من أول أبريل لغاية ٢٠ سنة من هذا العام بدون إدارة الطلبات أكثر من تصرف العام الماضي مع إدارة الطلبات بمقدار ١١,٦٠٠,٠٠٠ متر مكعب .

مصلحة الرى أحطت الى الآن كل ما يمكن اصطافه من المياه واستثمر في ذلك الى أن تم الزراعة القطنية ووزارة الأشغال ترسو حضرات الملاك أن يراعوا تطهير مساقهم الخصوصية وبذلك يتحقق أمران مهمان :

الأول - حصولهم على رى أحياهم بسهولة .

الثاني - توفير المياه .

ثم قدم محاليه كشفا ألحقت صورته بالمضبطة .

أعلن محالى الزعيم نتيجة امتحان أعضاء لجنة الأمور الداخلية كى يأتى :

حافظ عابدين بك ٨٩ صوتا
أحمد على باشا ٨٨ " "

أما بخصوص ملاحظة رى المليونى فمدان البازة بالقطر قد جاء في كتاب ضبط النيل (صحيفة ١) " ومع أن مساحة الأراضي المكونة من النيل والصالحه للزراعة تبلغ نحو ٧,٢٠٠,٠٠٠ فدان فالمشتر أن لا يخصص منها للزراعة سوى ٧,١٠٠,٠٠٠ فدان لانه يجب أن يخصص لتربية الأسماك مساحات معينة (نحو ٢٠٠,٠٠٠ فدان) في منطقة البحيرات بالوجه البحري وبذلك يكون أقصى ما يمكن أخذاته الى المساحات الملتزمة بمصر نحو ١,٩٠٠,٠٠٠ فدان مع احتبار أنه سيحول فوق ذلك ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان من نظام رى الحياض الى نظام الرى الصيفى " الى أن جاء في (صحيفة ٣) .

" وقد قدر أن الحاجة العامة تتطلب اصلاح ٦٠,٠٠٠ فدان سنويا من الأراضي البازة مع تحويل ٤,٠٠٠ فدان سنويا من نظام رى الحياض الى نظام الرى الصيفى فإذا استمر التوسع على هذين المعدلين يسر لمصر ادراك غاية نيتها الرى فى ظرف ٣٥ سنة من اليوم " .

وأتى أكثر على حضراتكم كشفا جاء بالصحيفة الرابعة من كتاب ضبط النيل ببيان التوسع الزراعى المتوقع حصوله بالقطر .

المساحة المزروعة

فى الوقت الحاضر	رى صيفى	رى حياض
١٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
فى سنة ١٩٣٥	٨٠٠٠٠٠
" ١٩٤٥	٦٠٠٠٠٠٠
" ١٩٥٥	٧١٠٠٠٠٠

بقى على أن أجب على السؤال الموجه من حضرة العضو المحترم على يسوق بك ونص السؤال :

(١) لا يخفى على محالكم أن مركز كفر الدوار من الجهات التي تأخر فيها حدة زراعة القطن كثيرا من مراكز مديرية البحيرة " قسم البحري " مثل رشيد وأبرص وحسن وذلك بسبب وطوبى الجبل وتأخر سقوط الأمطار فى هذه السنة عند حلول الوقت المناسب لزراعة القطن وبمجهيز الأحيان ووضع البذرة في أكثرها انقطعت المياه بآنا وجفت التربة الآخذة من ترعة العمودية حتى أصبح الخطر عمقا بالمزارعين بالنسبة لثقب البذرة وتأخر التربة عن مواقيدها .

فهل لمالى الوزير أن يتبصر عن الأسباب الموجبة لذلك وعما ينوى عمله لمنع الضرر المحدث بالمزارعين ؟

(٢) هل دأبورت الطغف مساحه لقميل وإذا كانت كذلك لما القائمة منها إذا لم تمنع مثل هذا الضرر ؟

(٣) هل يدنا محالى الوزير بتدبير المياه الكافية لرى في مدة لا تتجاوز الأسبوع معا لتفان الضرر ؟

رشح كل من حضرات أصحاب الدولة والمال والسعادة والعرزة :

- | | |
|-------------------------------|------------------------------|
| (١) يوسف وهبة باشا . | (٦) القريد شماس افندي . |
| (٢) ابراهيم نور الدين بك . | (٧) محمد محمود خليل بك . |
| (٣) محمد السيد أبو علي باشا . | (٨) عبد الفتاح رجائي افندي . |
| (٤) لويس أخنوخ فانوس افندي . | (٩) علي عبد الرزاق بك . |
| (٥) صليب افنديروس باشا . | |

معالى الرئيس - بما أن المرشحين لهذه اللجنة تسعة فقط وهو العدد اللازم لتكوين اللجنة فلا حاجة لاجراء عملية الانتخاب، ويقرر تشكيل اللجنة من حضرات ما سبق ذكرهم .

ولننقل الى الترشح للجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك .

رشح كل من حضرات أصحاب الدولة والمال والسعادة والعرزة :

- يوسف وهبة باشا . محمد طلعت حرب بك . يوسف بشقوت بك .
 محمد محمود خليل بك . القريد شماس افندي . ميشيل أيوب باشا . لويس
 أخنوخ فانوس افندي . محمود شكرى باشا . محمد مغازى باشا . عبد العزيز
 رضوان بك . عبد الفتاح القرزى بك . حافظ السيد بك . عقل محمد بك .
 اللواء موسى فؤاد باشا . محمد فهمى باشا . ابراهيم سعيد باشا . صليب
 افنديروس باشا . حفي الطرزى باشا . بسوى الخطيب بك . محمد زكى
 عبد الرزاق بك . محمد جعفر افندي . علي بسوى بك .

ثم تنازل كل من حضرات محمد الحفي الطرزى باشا و بسوى الخطيب بك
 وعهد زكى عبد الرزاق بك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الساعة (٥٦) من اللائحة الداخلية يجيز
 للمجلس أن يبين بلانا أخرى لأغراض بينها . ولا حظون حضراتكم أن
 اللجنة المالية تشمل المالية والتجارة والصناعة والجمارك - وهو اختصاص
 واسع يتناول شؤوناً على جانب كبير من الأهمية وبما كان من المستحسن أن
 لا تنحصر كلها في لجنة واحدة لأنها تحتاج في معالجتها الى كفايات مختلفة فهمي
 في حاجة الى الفنيين والاقتصاديين والمتشربين . ومن جهة أخرى فأننا ننتظر
 من وقت لآخر قانون ربط الميزانية . ولذلك أرى أن تشكل للفرق في هذه
 الشؤون بلتان : واحدة للمالية والأخرى للتجارة والصناعة والجمارك فيتمكن
 بذلك حضرات الأعضاء من تأدية واجبهم على الوجه الأكمل .

معالى الرئيس - هل يرى حضرة العضو أن تشكل لجنة مالية وأخرى
 للتجارة والصناعة والجمارك ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هذا تعديل في اللائحة لم ينبه
 اليه ولم نلن به من قبل . والمادة المشار اليها تقول " بلانا أخرى " أى بلانا
 غير اللجان المذكورة باللائحة .

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن تسعة أعضاء قليلون جداً في كل
 الأمور المتعلقة بلجنة المالية كما هي مذكورة باللائحة . واقترح أن تكون
 للمالية لجنة خاصة مكونة من تسعة أعضاء . ولا دور الباقية لجنة أخرى مثلها .

- محمود الأكرى باشا ٨٦ صوتاً
 أحمد حلى باشا ٨٠ »
 حسين عبد الغفار بك ٧٤ »
 محمد أحمد الشريف بك ٧٢ »
 اللواء علي فهمى باشا ٦٢ »
 ابراهيم سعيد باشا ٦٠ »
 علي أحمد عيل بك ٥٠ »

معالى الرئيس - مشرع الآن في انتخاب أعضاء اللجان الأخرى فهل
 ترون أن تبدأ باختيار أعضاء اللجان الصغيرة مثل لجنة الصحة أم نسير
 في ذلك حسب ترتيبها في اللائحة الداخلية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أى تتبع الترتيب الوارد باللائحة .
 حضرة الشيخ حسين والى - ما وجه المدول من الترتيب الوارد باللائحة .
 معالى الرئيس - الفرض من تقديم انتخاب اللجان الصغيرة هو تمثيل
 العمل ليس الا .

حضرة الشيخ حسين والى - إن العمل لا يثار بخلاف الترتيب وأرى
 أن تتبع طريقة الترشح التي اتبناها أسس على أن لا تنقل النائبين من
 حضرات الأعضاء بل نرغمهم في اللجان التي يصلحون لها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا موجب للمدول عن الطريقة التي
 اتبناها أسس (أصوات : تتبع طريقة الأسس) لأننا نلتزم من حضرات
 الآخرين أن يردون ترشيح أعضائهم للجنة الأمور الخارجية . وأرى أن يمر
 علينا اثنان من موظفي السكرتارية بصندوقين لإخفاء الأوراق تسهيل للعمل .
 حضرة الشيخ حسين والى - أى قل لىة طريقة تتبع ا فخصر على نمط
 واحد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الطريقة التي اقترحها تسهل للعمل .
 حضرة حافظ بك السيد - فلتج الآلة ما اتبناها بالأسس .

حضرة الشيخ ابراهيم عطا الله - ويكون انتخاب اللجان حسب ترتيبها
 في اللائحة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - الطريقة التي اتبناها أحسن الطرق
 أسرها في تشكيل اللجان وما جرمتنا عليه في وضع الأوراق في الصندوق
 حكم واضبط .

أعضاء - موافقون . تتبع طريقة البارسة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - توفيرا للوقت أقترح أن يبدأ
 بتخاب اللجان الصغيرة مثل الصحة .

أعضاء - لا لا . نجرى حسب ترتيب اللائحة .

خرج معالى وزير الأشغال حيث كانت الساعة العاشرة وال دقيقة ٢٠

معالى الرئيس - الآن من يريد من حضراتكم أن يرشح نفسه أو غيره
 الزملاء النائبين للجنة الأمور الخارجية ليقبل .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أذا متنازل أيضا .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أذا أعارض في تنازل حضرة العضو لأنه كما يظهر تأثر من كلمة سمعها من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وأنا أرجوه أن لا يتنازل .

معال أحمد زكي أبو السعود باشا - تملون حضراتكم أن لجنة الحفانية تستشغل بقوانين تخصس بالحاكم الأهلية والشرعية والأخط أن بعض حضرات الذين تقدموا للترشيح ليس لهم اشتغال بمسائل الحاكم للشرعية . وعلى ذلك أرى أن استعصم أن ينضم إلى المرشحين اثنين من حضرات العلماء مثل الشيخ أحمد نصر والشيخ حسين وإلى والشيخ إبراهيم الجبالي .

الأعضاء : موافقون .

رشع كل من حضرة الشيخ حسين وإلى والشيخ إبراهيم الجبالي نفسه .
شرح المجلس في تأليف لجنة الانتخاب بطريقة الانتخاب القائمة وبعد جمع القوانين في الصديق تقرر عمل الاقتراع تحت مراقبة المكتب وإعلان النتيجة في الجلسة القادمة .

معال الرئيس - تلمس لنا الآن اقتراح من أكثر من عشرة من أعضاء المجلس يطلب إدخال تعديل على اللائحة الداخلية وسلم هذا الاقتراح لحضرة علي عبد الرزاق بك .

حضرة علي عبد الرزاق بك - هذا نص الاقتراح المشار إليه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

علا بالمدين (٥٦) و (١٣٠) من اللائحة الداخلية تشرف بأن تعرض حل هيئة المجلس الموقر اقتراحاً بتعديل اللائحة الداخلية ولجنة الثالثة من المادة ٥٢ بحسبها لجنة الصناعة والتجارة والجمارك فقط وتزاد لجنة جديدة تسمى لجنة المالية والميزانية ويكون عدد أعضائها واحداً وعشرين حضروا ٤

٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤

الاضافات :

حافظ عابدين . يسوي الخطيب . محمد زكي عبد الرزاق . موسى فؤاد .
حافظ السيد . علي محمد مروان . محمد فهمي . مرمي وزير . علي سليمان .
حسن فودة . حسين عبد الفتاح . عبد العزيز رضوان . إبراهيم خطا .
لويس فافوس . أحمد عبده . شهاب السيد . حسن المديسي .
شريف . أحمد يوسف راضي . محمد متنازي . أحمد نصر . إبراهيم نور الدين .
مصطفى الاحواني . عبد الظاهر خليل . محمود الآري . يوسي مذكور .
إبراهيم نواز . محمد البيلادي . حسين خيري . أحمد محمود .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أعارض في ثلاثة هذا الاقتراح في هذه الجلسة لأنه ليس في جدول الأعمال .

حضرة الشيخ حسين وإلى - أرى أن يمال هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات بعد تكوينها .

معال الرئيس - مارأي حضراتكم ؟ هل ينظر الاقتراح الآن أم يمال على لجنة الاقتراحات ؟

أعضاء - يمال على لجنة الاقتراحات .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اللائحة صريحة فلامدة (١٣٠) تنص على أنه لا يجوز البحث في تعديل اللائحة إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل فهل قررنا بالإس شيتاً لتفضيه اليوم ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أذا متحدث جداً أنا ونحن الواضعون لللائحة نبحث اليوم ونطلب تعديلها ولم يرض على اقتراحها خمسة عشر يوماً . ولا يمكن أن يقال أنا عندما وضعت المادة (٥٢) وقررت فيها أن يكون للأموال المالية والتجارة والصناعة والجمارك لجنة واحدة كما تجهل أهمية الأعمال التي ستكلف تلك اللجنة النظر فيها . على أنه إذا كان عشرة من حضرات الأعضاء يريدون اقتراح التعديل فليقدموه ثم ينظر أمام لجنة الاقتراحات .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - إن ما اقترحه ليس بتديلاً وإنما هو عمل للمجلس الحق فيه بموجب المادة (٥٦)

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - انالمادة (٥٦) لا تعطى هذا الحق للمجلس إلا إذا أراد تأليف بلان أخرى لأغراض معينة .

معال الرئيس - ما رأي المجلس ؟ هل يعد اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك تعديلاً في اللائحة أم لا ؟

رأي المجلس اختيار الاقتراح تعديلاً .

معال الرئيس - انذ يجب تقديم الطلب بالطريقة المنصوص عليها في المادة (١٣٠) . وبأن من دحضوا لجنة زاد حدهم على خمسة فليجوز الانتخاب بطريقة القائمة .

أجريت عملية الانتخاب القائمة وأعلن معالي الرئيس نتيجةها وهي كما يأتي :

- (١) محمد طلعت حرب بك ٩٢ صوتاً
- (٢) يوسف وهبه باشا ٨٩ »
- (٣) يوسف بشقوي بك ٨٤ »
- (٤) ألفريد شماس أفندي ٧٥ »
- (٥) ميشيل أيوب باشا ٧٣ »
- (٦) محمود شكرى باشا ٦٨ »
- (٧) عبد الفتاح اللوزي بك ٥٣ »
- (٨) محمد محمود خليل بك ٥١ »
- (٩) صليب أفندي باشا ٤٩ »

وأعلن معاليه أن حضراتهم أصبحوا أعضاء اللجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك .

معال الرئيس - فلنتسرع في انتخاب لجنة الحفانية بطريقة الترشح أولاً رشح كل من حضرات أصحاب المعالي والسعادة والمزة : إبراهيم نور الدين بك . الشيخ محمد عز العرب بك . محمد محمود خليل بك . حنان محمد بك . عمود يسوي بك . أحمد زكي أبو السعود باشا . محمد السيد أبو علي باشا . محمود مهنا بك . عبد الرحيم مهنا أفندي . عمود شكرى باشا . الشيخ حسن عبد القادر . أحمد باشا . أحمد حلمي باشا .

ثم تنازل كل من حضرات : محمود مهنا بك . الشيخ حسن عبد القادر وأحمد باشا .

لويس أغنيو فاقوس افندي - جعلت لجنة الاقتراحات والاقتراحات التي تأتي من الخارج أما اقتراحات الأعضاء بخصوص الاستعانة بمجلس.

حضرة علوي البزاريك - لا يصح تلاوة هذا الاقتراح الآن لأنه لم يرد في جدول أعمال هذه الجلسة ويجب إدراجه في جدول أعمال الجلسة المقبلة حتى يمكن النظر فيه وتقريره على لجنة الاقتراحات.

وافق المجلس على ذلك.

معالى الرئيس - هل تريدون العمل غداً أو يومى الثلاثاء أو الأربعاء من الأسبوع المقبل ؟

الأعضاء - الأسبوع المقبل.

معالى الرئيس - اذن يكون العمل في يومى الثلاثاء والأربعاء من الأسبوع المقبل وفيوم الخميس أيضاً اذا اقتضى الحال لأجل تكملة انتخاب أعضاء اللجان.

وافق المجلس على ذلك.

ثم رقت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ١٢ والدقيقة العاشرة صباحاً على أن تعود للانعقاد يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة التاسعة والنصف مساءً لإعلان نتيجة انتخاب لجنة الحفانية ولانتخاب أعضاء اللجان الأخرى.

ملحق لمخططة الجلسة الثالثة عشرة لمجلس الشيوخ - يوم الثلاثاء ١٨ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤

جداول تصريفات مديرية البحيرة

سنة ١٩٢٤				سنة ١٩٢٣			
شهر أبريل	المجموع	من طلبات المظف	من رباح البحيرة	شهر أبريل	المجموع	من طلبات المظف	من رباح البحيرة
		(تركيب بالليون)	(تركيب بالليون)			(تركيب بالليون)	(تركيب بالليون)
١	٩, ٣	—	٩, ٣	١	٨, ٥	—	٨, ٥
٢	٩, ٣	—	٩, ٣	٢	٨, ٤	—	٨, ٤
٣	٩, ٣	—	٩, ٣	٣	٨, ٤	—	٨, ٤
٤	٩, ٣	—	٩, ٣	٤	٨, ٣	—	٨, ٣
٥	٨, ٨	—	٨, ٨	٥	٨, ٠	—	٨, ٠
٦	٩, ٠	—	٩, ٠	٦	٨, ٢	—	٨, ٢
٧	٩, ١	—	٩, ١	٧	٩, ٣	١, ٣	٨, ٠
٨	٩, ١	—	٩, ١	٨	٩, ٣	١, ٣	٨, ٠
٩	٩, ٨	—	٩, ٨	٩	٩, ٣	١, ٣	٨, ٠
١٠	٩, ٨	—	٩, ٨	١٠	٨, ٧	١, ٣	٧, ٤
١١	٩, ٦	—	٩, ٦	١١	٨, ٩	١, ٣	٧, ٥
١٢	٩, ٨	—	٩, ٨	١٢	٨, ٨	١, ٣	٧, ٥
١٣	٩, ٧	—	٩, ٧	١٣	٨, ٦	١, ٣	٧, ٣
١٤	٩, ٤	—	٩, ٤	١٤	٨, ٦	١, ٣	٧, ٣
١٥	٩, ٠	—	٩, ٠	١٥	٨, ٦	١, ٣	٨, ٣
١٦	٨, ٧	—	٨, ٧	١٦	٩, ٤	١, ٣	٨, ٠
١٧	٩, ٥	—	٩, ٥	١٧	٩, ٣	١, ٣	٨, ٠
١٨	١٠, ٠	—	١٠, ٠	١٨	٩, ٤	١, ٣	٨, ٠
١٩	١٠, ٤	—	١٠, ٤	١٩	٩, ١	١, ٣	٧, ٧
٢٠	١٠, ٠	—	١٠, ٠	٢٠	٩, ٢	١, ٣	٧, ٨
	١٨٨, ٩٠				١٧٧, ٣٠		



مضبطة الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٤٢ (الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤)

(٣) أسئلة موجهة إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية
من حضرة الشيخ حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ
عن دائرة الحلة الكبرى وهي :

(أ) سؤال يطلب بيان من جيع ما باعته الحكومة من
أطيانها وأراضيها بطريق المدارس من سنة ١٩١٤
الى الآن، وما اذا كانت تحققت أن اثنين المبيعة به
يوازي قيمتها الحقيقية .

(ب) سؤال يطلب بيان مما تم في القضية التي كانت
مرفوعة من الحكومة ضد المرحوم عبد السلام
بك شتا وأوقفت بسبب اشهار افلاسه .

(ج) سؤال يطلب بيان صافي ايراد أطيان غنيتش القرشية
ومحمود دمرو وما اذا كانت انجزية تجني فائدة
من ادارتها بالحالة التي هي عليها الآن .

(د) سؤال عما اذا كانت وزارة المالية تعلم بوجود
سيدة أجنبية بتفتش دمرو وبسندية بصيغة حكومية
تقاضى مرتباً شهرياً علاوة على سكنها في منزل
يكفل للمصلحة نحو التي جنينه . وهل لدى السيدة
شهادة تغطيها لأداء هذه الوظيفة؟ وما هي الأعمال
التي تقوم بها؟ وهل مصلحة الصحة تفتش على
أعمالها ؟

(هـ) هل في نية الحكومة ضم مصلحة الأملاك وجميع
أملاك الميرى الحرة الى وزارة الزراعة لادارتها
وبذلك توفر مصاريف تلك المصلحة ؟

(٤) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من
حضرة صاحب السعادة محمد مفازي باشا عضو مجلس
الشيوخ عن دائرة السلف بجية طلب بيان ما اذا كان
هناك مانع من الاكتفاء بإسقاطه وإجبة بدلاً من التناحية
الموجودة بينه وبينه من المصلحة الحكومية خصوصاً وأن
موظف الحكومة يصرف له بدل سفرية فيمكنه أن يدفع
أجرة ميجه بالوكالة فيتفرغ بذلك على الحكومة مبلغ
١٤٠٠ جنيه فضلاً عن ثمن الأثاثات ومرتبات الخدم .
وانا كان هذا الرأي موافقاً فهل يسمح دولة الوزير
بتعيينه في جميع يادر القطر المصري ؟

اجتمع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٤٢ (الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٢٤) في الساعة الثامنة والنقيقة ٣٧ مساء برئاسة حضرة صاحب المالى
أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد قائماً حضرات أصحاب السادة والفرز:
محمد الباني باشا ، ابراهيم فرج أبو الجليل بك ، الشيخ متولى عمر حجازى ،
محمود الاتري باشا ، حسن فوده باشا ، برهان نور باشا ، السيد حسين
القصى ، خليل محمد بك ، يوسى ذكرى بك ، أحمد الشريعى باشا ،
المصرى السعدى باشا ، محمود محمد الشنوبى باشا ، عبد الرزق مينا بك ،
بولس حنا باشا ، حسن أحمد المديسى بك ، اسماعيل سرى باشا ، أحمد
حلى باشا ، أحمد محمود باشا ، أحمد فؤاد عبد الله باشا ، صليب أفنديوس
باشا ، ابراهيم سعيد باشا ، الألبا نوليس ، الألبا أنطانيوس برزى
ومحمد جعفر أفندى .

تولى السكرتيرية البيلانية حضرات : عبد الفتاح رجائى أفندى ،
على عبد الرزاق بك ، سعيد فهمى الزوي بك ومحمود بسيوفى أفندى .

حبيب المصرى بك سكرير عام .
أعلن ممالى الرئيس افتتاح الجلسة .
تلى جدول الأعمال وهذا يانه :
أولاً — تلاوة محضر الجلسة الماضية .
ثانياً — تلاوة الاحتذارات والرسائل وطلبات الاجازة .
ثالثاً — تبليغ المجلس الأسئلة الآتية وهي :

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب المالى وزير الأشغال
الصومية من حضرة الشيخ على محمد مروان عضو مجلس
الشيوخ عن دائرة يلا طلب بيان الأعمال التي قامت بها
الوكالات التي اشترتها الوزارة لاستعمالها في أعمال التطوير
والسبب في إعطائه مقاولات التطوير الى شركات أجنبية
مع وجود هذه الوكالات .

(٢) سؤال موجه الى حضرة صاحب المالى وزير الزراعة من
حضرة حازم الزير رضوان بك لمعرفة ما اذا كانت الوزارة
قد عملت إعطاء دقيقاً من مساحة الأراضي المتروكة فطنة
هذلا العام وهل في نية الوزارة إعادته أم لا ؟

وقد ورد كتاب من حضرة صاحب السادة وكيل
وزارة الزراعة يطلب إرجاء الجواب على هذا السؤال حتى
يتم شفاء ممالى وزير الزراعة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - ولكن لا يلاحظ حضرة ذيل الانتخاب
قاصر على تسعة أشخاص وأما الترشح فقد تناول في الواقع عددا أكبر فبلغ
أحيانا سبعة عشر أو ثمانية عشر وبذلك تكون طريقة الترشح أكثر تفرعا
لما ينشأه حضرة الزميل من انتخاب عضو واحد لا أكثر من ثلاث بلان .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - من الممكن إذا انتخب شخص لا أكثر
من ثلاث بلان أن تقصر انتخابه على ثلاث منها .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي (السكرتير البرلماني) - أقتراح أن هذا
بانتخاب أعضاء اللجان الفنية مثل الصحة والحرية .

أصول : تتبع الترتيب الوارد بالألحقة .

ونظرا لأن عدد المرشحين أزيد من العدد المطلوب شرع المجلس في الانتخاب
بطريقة القائمة . وجمعت الأوراق ووضعت في منظوف وتقرر أن يرعى فيها
الى صباح القند بواسطة المكتب وأن تملن النتيجة في جلسة القند .

ثم شرع المجلس في تأليف لجنة الزراعة بطريقة الترشح فشرع كل من
حضرات : محمد طوى الحارث بك ، مصطفى الأهواى بك ، محمد ابراهيم
حشيش بك ، حسن فوده باشا ، يويى مذكور بك ، عبد الظاهر خليل
بك ، رزق شحان شعيرة بك ، محمد فهمى باشا ، محمد عوض جبريل
أفندي ، حفيظ حسين البربرى أفندي ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، بسيوى
الخطيب بك ، رابع عطيه بك ، مرسى وزير بك ، عوض حريان
المهدى بك ، شحاتين المهندي أفندي ، حسين عبد الفكار بك ، الشيخ
ابراهيم أنواره ، محمود موهبا بك ، محمد السيد أبو علي باشا ، أحمد عهده بك ،
مصطفى أبو رحاب باشا ، حسن رشوان حمادى بك ، شحان مؤمن بك ،
محمد والى بك ، أحمد مصطفى بك ، بولس حنا باشا ، السيد حسين
القنصبي ، عبد الرحيم صبرى باشا ، ألفريد شماس أفندي والشيخ حسن
عبد القادر .

ثم تنازل ألفريد شماس أفندي والشيخ حسن عبد القادر . ونظرا لأن باقي
المرشحين لا يزال معدوم أكثر من العدد المطلوب فقد شرع المجلس في تأليف
اللجنة بطريقة الانتخاب بالقائمة وجمعت الأوراق ووضعت في منظوف وتقرر
أن يرعى فرضا الى صباح القند بواسطة المكتب وأن تملن النتيجة في جلسة
القند .

حضرة لويس أنخوخ فائوس أفندي - قدم في الجلسة الماضية ثلاثون
من الأعضاء اقتراحا يطلب قصر اختصاص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة
الثالثة من المادة (٥٧) على الأمور المالية وإنشاء لجنة أخرى تكون مختصة
بباقي الأمور المذكورة في هذه الفقرة وبهي التجارة والصناعة والجمارك والى
الآن لم ينظر المجلس في هذا الاقتراح مع أنه متقدم في جدول الأعمال على
انتخاب اللجان .

أحمد زكى أبو السعود باشا ٩٢ صوتا
الشيخ ابراهيم الجبالى ٨٨
عمود شكرى باشا ٨٤
أحمد علي باشا ٨٢
الشيخ حسين والى ٧٧
عمود بسيوى أفندي ٧٦
الشيخ محمد عز العرب بك ٧٠
ابراهيم نور الدين بك ٦٧
محمد محمود خليل بك ٦٠

شرع المجلس بعد ذلك في تأليف لجنة المعارف بطريقة الترشح فشرع كل
من حضرات : أحمد زكى أبو السعود باشا ، أحمد محمود باشا ، محمود
بسيوى أفندي ، الشيخ أحمد نصر ، الشيخ علي سليمان ، أمين سامى باشا ، سعيد
فهمى الروي بك ، الدكتور أحمد عيسى بك ، الشيخ ابراهيم الجبالى ،
الفواء محمود فؤاد باشا ، يوسف بنشوتو بك ، الفواء محمد كامل باشا ، الدكتور
محمد الخادم بك ، السيد محمد علي البيلوى ، الشيخ حسين والى ، لويس
أنخوخ فائوس أفندي ، ألانيا فائوس ومحمود فهمى باشا .

ونظرا لأن عدد من رغبوا أكثر من العدد المطلوب شرع المجلس في تأليف
هذه اللجنة بطريقة الانتخاب بالقائمة فكانت النتيجة أن انتخب لهذه اللجنة
كل من حضرات :

أحمد تيمور باشا ٨٧ صوتا
أحمد زكى أبو السعود باشا ٨٥
أمين سامى باشا ٨٣
سعيد فهمى الروي بك ٧٦
السيد محمد علي البيلوى ٦٥
محمود فهمى باشا ٦١
الشيخ ابراهيم الجبالى ٤٥
الدكتور أحمد عيسى بك ٤٣
عمود بسيوى أفندي ٤١

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن ينتخب المجلس جميع اللجان
هذه اليلة وتوضع قوائم كل لجنة في صندوق خاص على أن ترعى عملية الفرز
الى القند .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أتى أوراق على هذا الاقتراح مع بعض
التعديل وهو أن يكتبني اليلة بانتخاب ثلاث بلان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا مانع من ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أنشأ جريتا على طريقة الترشح
أولا وفائدة هذه الطريقة أنها تمكننا من أن لا نضع من سبق انتخابه عضوا
في ثلاث بلان أخرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل هناك ضرر من اوجاء النظر
فذلك حتى نتهي من انتخاب جميع القيجان ؟

حضرة لويس أختوخ فانوس الفتى - أنا لا أعارض في ذلك .

ثم رحلت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ١٢ والدقيقة ١٥
صباحا على أن تمود للانعقاد يوم الأربعاء ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤ الساعة
العاشر مساء لاعلان نتيجة انتخاب بلكان الأشغال والزراعة والمواصلات
ولا انتخاب أعضاء اللجان الأخرى الباقية ولتنظر الاقتراحات الخاصة بتعديل
الفقرة الثالثة من المادة (٥٧) من اللائحة الداخلية .

معالى الرئيس - ينظر في هذا بعد الفراغ من انتخاب اللجان .

حضرة لويس أختوخ فانوس الفتى - لما مرض هذا الاقتراح على
المجلس في الجلسة الماضية لاحظ حضرة علوى بك البلزاركا هو ثابت
بالمضبطة أنه لا يصعب تلاوة هذا الاقتراح لأنه لم يرد في جدول أعمال الجلسة
وأنه يجب ادراجه في جدول أعمال الجلسة المقبلة حتى يمكن النظر فيه وقرر
أحاطه على لجنة الاقتراحات فوافق المجلس على ذلك . هذا يستفاد منه أن
المجلس قرر في الجلسة الماضية أن يعرض هذا الاقتراح في جلستنا هذه
لنرى رأيه فيه اما بالنظر فيه أو بإحاطه على لجنة الاقتراحات .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - يحسن أن يربأ النظر في هذا الاقتراح
حتى نخرج من انتخاب لجنة المواصلات .



مضبطة الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٦ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤

(٣) اقتراح من حضرة شاهين الجندي أفندي المصوب بمجلس الشيوخ بإنشاء مصلحة خاصة للفنون الجبلية من بناء جامعة لها .

خامساً - اعلان نتيجة انتخاب حضرات أعضاء لجان الأشغال والزراعة
بالماء اصلاط .

سادنا — انتخاب أعضاء مقر اللجان .

٢١. محضر الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

أعلن معالي الرئيس نتيجة فرز الأوراق الخاصة بانتخاب بلان الأشغال والمواصلات والزراعة كما يأتي :

لجنة الأشغال

- | | | | |
|---|------------------------|----|------|
| ١ | محمد شقيق باشا | ٧٩ | ١٧٧٠ |
| ٢ | اسماعيل سرى باشا | ٨٠ | ١٧٧٠ |
| ٣ | عمود فهمى باشا | ٨١ | ١٧٧٠ |
| ٤ | عبد أفلاطون باشا | ٨٢ | ١٧٧٠ |
| ٥ | أمين سامى باشا | ٨٣ | ١٧٧٠ |
| ٦ | محمد منظارى باشا | ٨٤ | ١٧٧٠ |
| ٧ | عبد الحفيظ الطربى باشا | ٨٥ | ١٧٧٠ |
| ٨ | بيروتى الخليل بك | ٨٦ | ١٧٧٠ |
| ٩ | أحمد عيبد بك | ٨٧ | ١٧٧٠ |

ملحة المواصلا

- | | | | | | |
|---|----------------------|--------|---------|----|------|
| ١ | اسماعيل سرى پاشا | | وقد نال | ٦٩ | صوتا |
| ٢ | محمد اظفانلو پاشا | | | ٦٣ | |
| ٣ | عمود شكري پاشا | | | ٦٠ | |
| ٤ | محمد شفيق پاشا | | | ٦٠ | |
| ٥ | الواء محمد كامل پاشا | | | ٥١ | |
| ٦ | حبيب افنديوس پاشا | | | ٤٩ | |
| ٧ | محمد احمد الشرف بك | | | ٤٥ | |
| ٨ | محمد نهى پاشا | | | ٤٠ | |
| ٩ | عبد الرحم صبرى پاشا | | | ٣٩ | |

اجتمع المجلس طناً في يوم الأربعاء ٢٦ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤ في الساعة ١٠ والبقية ٧ مساء برئاسة حضرة صاحب المالى أحمد زور باشا رئيس المجلس .

نودی علی حضرات الاعضاء فوجہ غالباً کل من حضرات : محمد
البنیانی، ابا، ابراهیم فرج ابو الجلیل، ابی، الشیخ عمر بن حجازی، محمود
الکفری، ابا، حسن فوجہ، ابا، یحییٰ نور، ابا، السید حسین القصی،
محمد احمد الشرف، ابی، ظل محمد، ابی، یحییٰ ذکری، ابی،
ممدو، ابی، احمد الشریعی، محمد زکی عبد الرزاق، ابی، المصری
السیدی، ابا، محمود سبونی، ائدی، محمد عبد الحسین الشندیل، ابا،
محمد محمود، ابی، عبد الرحیم محمد مہنا، ائدی، یولی حنا، ابا، حسن
احمد الصیدی، ابی، اسماعیل سری، ابا، عبد الرحیم صبری، ابا، احمد
علی، ابا، احمد یحییٰ، ابا، احمد قواد، عبد اللہ، ابا، صلیب اغلالی،
ابا، ابراهیم سعید، ابا، الیاس لوکاس، الیاس اغفالطیسی یرزی، وعبد
علی، ائدی،

• وقد حضر حفرة عماد أحمد الشرف بك في الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥
• تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات سعيد فهمي الروي بك وجديد القناص
• رجائي أفندي وحلي عبد الزانق بك .
• حبيب المصري بك سكرتير عام .
• أطن معالي الرئيس أطلع الجلسة .
• تلى جدول الأعمال وهذا يات :
• أولاً - ثلاثة عشر الجلسة الماضية .

فاننا — تلاوة الاعتذارات والرسائل وطلبات الاجازة .

ثالثا - تبلغ المجلس سؤالا موجهها لحضرة صاحب الدولة وزير المعارف من حضرة صاحب السعادة أمين سامي باشا عضو مجلس الشيوخ خاصا بتنفيذ المادة ١٨ من قانون الدستور عن تنظيم أمور التعليم العام .

رأينا - الاقتراحات :

(١) اقترح مقدم من ثلاثين عضواً بطلب تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية .

(٢) اقتراح من حضرة صاحب السعادة اللواء حسين خيرى باشا
المضرم بمجلس الشيوخ بأعطائه كل عضو مكافأة قدرها
أربعمائة جنيهه قابلة للسحب عليها وجواز سفر على جميع
الخطوط الموصلة لدارته الانتخابية مدة دور الإنعقاد .

لجنة الزراعة

- ١ محمد طوى الجزار بك وقد قال ٧١ صوتا
- ٢ بسويو الخطيب بك » ٦٠ »
- ٣ حسين عبد الفتاح بك » ٥٧ »
- ٤ أحمد مصطفى بك » ٤٩ »
- ٥ عبد الرحمن صبرى باشا » ٤٦ »
- ٦ محمد المنازى باشا » ٤٢ »
- ٧ محمد الحفنى الطرزي باشا » ٤٢ »
- ٨ رزق شهاب شمير بك » ٣٦ »
- ٩ حسن فودة باشا » ٣٠ »
- ١٠ راجب عطية بك » ٣٠ »

ونظرا لأن سعادة حسن فودة باشا وحضرة راجب عطية بك قد احزرا أصواتا متساوية في الانتخاب لجنة الزراعة طلب معالى الرئيس الى المجلس الاقتراح بينهما فتنازل حضرة راجب عطية بك عن انتخابه وهل ذلك أعلن معالى الرئيس انتخاب سعادة حسن فودة باشا لمضوية هذه اللجنة .

أخطر المجلس بالاقتضات الواردة من حضرات بولس حنا باشا وصليب افلاويوس باشا وعبد الرحمن محمد مهنا افندى عن عدم حضور جلسات هذا الأسبوع . ومن حضرات حسن أحمد العديسي بك وعقل صمد بك عن عدم حضورها جلستى أسس واليوم . ومن معالى اسماعيل صبرى باشا وسعادة ابراهيم سعيد باشا عن عدم حضورها جلستى اليوم وغدا . ومن حضرات محمود بسويو افندى ومحمد محمود بك ويويو يذكور بك عن عدم حضورهم جلسة اليوم .

وأخطر المجلس أيضا أن معالى الرئيس رخص لحضرة السيد حسين القصبي باجازة لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ وأن حضرة عبد الرحمن محمد مهنا افندى يرشح نفسه للعمل في أية لجنة . وأن سعادة صليب افلاويوس باشا لا يرضع نفسه لأية لجنة من اللجان الباقية اكتفاء بانتخابه في لجنتى الخارجية والمالية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - سبق أن وجهت مؤالا لحضرة صاحب النولة رئيس الوزراء خاتما بالقطن السوداني وأدرج يحصل أعمال لجنة ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ ولم يحصل الإجابة عليه ثلاث مع أعبت فاطمب الى المجلس أن يحدد يوما للرد .

معالى الرئيس - قد كنت لندوة الرئيس مستعلما عن موعد الإجابة وقد بلغت اللية أن دولة محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية سيجولى الإجابة بالنيابة من دولة الرئيس في جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٢٤ .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أوجب النظر في الاقتراح المقدم بشأن تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية لأن هذا الاقتراح مدوح بجدول أعمال جلسة اليوم .

مقابلة : بعد تشكيل اللجان .

معالى الرئيس - ها أنت ترى أن تار الراى في المجلس ضحك .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - يجب أن يسمع قول أولام ينظر بعد ذلك فيما إذا كان التيار سى أو ضدى (مقابلة) . قرر المجلس في الجلسة الثالثة عشرة أن يرعى الى الجلسة التالية وهي جلسة الأسس بتقرير النظر في الاقتراح مباشرة أو تحويله على لجنة الاقتراحات . ثم تأجل الى جلسة اليوم مع أنه مستحيل ووجه استحساله أنه خاص بتشكيل لجنة للميزانية واللائحة الداخلية تمنع اشتراك العضو في أكثر من ثلاث لجان . وقد تم لأن تشكيل تسع لجان وباق أربع لجان سينظر المجلس في تشكيلها فيجوز أن يتصوب أحد الأعضاء في ثلاث لجان فإذا وافق المجلس على تشكيل لجنة خاصة بالميزانية بعد الفراغ من تشكيل باقي اللجان وبما ترتب على ذلك حرمان أحد الأعضاء من ترشيح نفسه لها بالرغم من أنه يريد ذلك تفضيلا لها على غيرها . لذلك أرى أن يبدأ بتقرير مبدأ تكون لجنة خاصة بالميزانية قبل انتخاب باقي اللجان .

معالى الرئيس - ولكن أمانا الآن انتخاب باقي اللجان .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - الاقتراح مقدم بحسب ترتيب جدول الأعمال على انتخاب باقي اللجان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ننظر في الاقتراح بعد تشكيل اللجان . معالى الرئيس - ما أراى المجلس ؟ هل ننظر في الاقتراح أو نستمر في تأليف اللجان ؟

حضرة ابراهيم نور الدين بك - نتصوب اللجان أولا .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أترح أن يكون أخذ الراى حل ما لذا كان المجلس يرى تشكيل لجنة خاصة بالميزانية أم لا .

حضرة سعيد فهمى الزويى بك - أرى أنه يؤخذ الراى على النظر في اقتراح حضرة العضو الآن أو أرجاء ذلك الى ما بعد تشكيل اللجان . حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أرى أن يؤخذ الراى أولا من المبدأ في ذاته وهل تشكل لجنة خاصة بالميزانية أم لا .

حضرة علي عبد الرازق بك - المطلوب أخذ الراى عليه هو هل ينظر في الاقتراح أو يؤجل النظر فيه الى ما بعد تشكيل اللجان .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد على كل حال قبل أخذ الراى أن أبدأ بالشباب الى أبني عليا اقتراحى فرما اتفق المجلس فمضت أن اللائحة الثانية تحرم اختيار عضو واحد لا أكثر من ثلاث لجان وربما أدى تشكيل باقي اللجان قبل النظر في اقتراحى الى أن يحرم بعض الأعضاء لهذا السبب من أن يرشح للجنة الميزانية أو الى إعادة عملية الانتخاب اذا تنازل بعضهم عن ترشيحه في لجان أخرى بسبب تفضيله للجنة الميزانية - فتأديا من ذلك أطلب أن ينظر المجلس الآن في تقرير مبدأ تشكيل لجنة خاصة بالميزانية حتى يكون كل عضو على بينة من الأمر عند ترشيح نفسه .

حضرة محمد طوى الجزار بك - أرى منّا لتعطيل الأعمال أن نشرع في انتخاب اللجان حتى نوزع الأعمال عليها . أما اقتراح حضرة العضو فتسببنا على لجنة الاقتراحات . وانى لا أوافق مطلقا على تعديل اللائحة

معالى الرئيس - لاذ يصد بالتصديق أعضاء اللجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان .

طلب إلى كل من يريد ترشيح نفسه من حضرات الأعضاء تلك اللجنة أن يذكر كرامته . فترشح حضرات :

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| ١ اللواء موسى فؤاد باشا . | ٨ اللواء محمد كامل باشا . |
| ٢ محمد فهمي باشا . | ٩ اللواء علي فهمي باشا . |
| ٣ اللواء حسين شريف باشا . | ١٠ علي عبد الرازق بك . |
| ٤ اللواء حسين خيرى باشا . | ١١ الشيخ حسن عبد القادر . |
| ٥ إبراهيم نور الدين بك . | ١٢ لويس أخنوخ فانوس افندى . |
| ٦ عبد الفتاح رجبى افندى . | ١٣ محمود فهمي باشا . |
| ٧ اللواء محمود فؤاد باشا . | ١٤ محمد شفيق باشا . |

ثم تنازل حضرات إبراهيم نور الدين بك وعبد الفتاح رجبى افندى والشيخ حسن عبد القادر ومحمد شفيق باشا .

ونظرا لأن عدد المرشحين ما زال أزيد من العدد المطلوب فقد شرع المجلس في الانتخاب بطريقة الاقتراع تحت الأوراق وبوضعت في ظرف وبغمره ارجاء فزعه إلى الصباح القند بواسطة المكتب وإعلان النتيجة في الجلسة المقبلة .

- انتقل المجلس إلى تأليف لجنة للصحة فترشح لها حضرات الأعضاء الآتية اسمائهم :
- | | |
|------------------------------|---------------------------|
| ١ أحمد زكى أبو السعود باشا . | ٦ الدكتور محمد هاشم افندى |
| ٢ الدكتور طيفيل حسن باشا . | ٧ الدكتور سعد الحامد بك . |
| ٣ الدكتور حبيب خياط بك . | ٨ الدكتور أحمد موسى بك . |
| ٤ محمود بسيونى افندى | ٩ محمد عبد الطيفيل افندى |
| ٥ محمود فهمي باشا | |

وافق المجلس على انتخابهم أعضاء اللجنة المذكورة وعلى ذلك أعلن معالى الرئيس تأليفها على الوجه المتقدم .

شرع المجلس بعد ذلك في عملية ترشيح أعضاء اللجنة الأوقاف والمعادن الدينية فترشح كل من حضرات أصحاب السعادة والقضيلة والمرتبة :

- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| ١ الشيخ حسين والى . | ١١ بسيونى الخطيب بك . |
| ٢ الشيخ محمد عز العزب بك . | ١٢ محمود مهنا بك . |
| ٣ السيد محمد علي البليدى . | ١٣ راغب عطيه بك . |
| ٤ الشيخ أحمد نصر . | ١٤ عثمان محمد بك . |
| ٥ الشيخ علي سليمان . | ١٥ الشيخ حسن عبد القادر . |
| ٦ إبراهيم الجبالى . | ١٦ محمد إبراهيم والى بك . |
| ٧ محمود بسيونى افندى . | ١٧ الدكتور طيفيل حسن باشا . |
| ٨ محمد فهمي باشا . | ١٨ سيد فهمي الروي بك . |
| ٩ الشيخ إبراهيم غزار . | ١٩ الشيخ إبراهيم حطا الله . |
| ١٠ محمد الحفنى الطرزي باشا . | |

ونظرا لأن عدد المرشحين أكثر من العدد المطلوب شرع المجلس في الانتخاب بطريقة القاطنة . وجمعت الأوراق وبوضعت في ظرف وبغمره أن يربها فزعه إلى صباح القند بواسطة المكتب على أن تعلن النتيجة في الجلسة المقبلة . ثم شرع المجلس في تأليف لجنة فحص الاقتراحات والمرافض .

الداخلية فأنما لم تصرف بعد مواضع غيرها فأن كان تمت جوب فان العمل كليل بانظارها . وأرى أن يؤخذ على رأى في نظر الاقتراح الآن أو ارجائه إلى ما بعد تأليف اللجان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أوافق حضرة علوى الجزاير بك وأرى أن تنتهى أولا من تشكيل اللجان خصوصا وأن ذلك قد قرره بالأس .

حضرة محمد محمود خليل بك - هناك مسألة فرعية نحن أمام موضوع سبق الفصل فيه فقد قرر المجلس بالأس أن يكون انتخاب اللجان أولا وأنا لا أنهم كيف يقرر ذلك بالأس ثم نصله عنه اليوم فهل تريدونا على أن نقرر قرار المجلس أم نضرب به عرض الحائط ؟ فقد قرر المجلس أن لا ننظر في هذه المسألة إلا بعد تشكيل اللجان فيأمن أن يتمم قراره بقطع النظر عما إذا كان هناك وجه استيعاب أم لا .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - في اعتقادي أن الضرورة ماسة لتشكيل لجنة خاصة للميزانية .

حضرة محمد محمود خليل بك - ورد في مضبطة جلسة الأسس من هذا الاقتراح ما يأتي :

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل هناك ضرر من ارجاء النظر في ذلك حتى تنتهى من انتخاب باقي اللجان ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أنا لا أعارض في ذلك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - وقع خطأ في المضبطة فالمسألة لم تطرح على المجلس حتى يبين رأيها وقد طرحت في الجلسة الماضية في مسألة الاقتراح على لجنة الاقتراحات لأنه لا يليق بكلمة المجلس أن تعلق الاقتراحات أعضاءه بتعديل اللجنة الداخلية على لجنة الاقتراحات . وبذلك على ذلك أن المادة ١٢٠ من اللائحة الداخلية نصت على عدم جواز البحث في تعديل اللجنة إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل . أما الاقتراحات التي تختم اللجنة أحالتها على لجنة الاقتراحات فقد ورد ذكرها في المادتين ٧٥ و ٧٦ وقد نص صراحة في المادة الأخيرة على أن تلك الاقتراحات لا يجوز أن يوقع عليها أكثر من عشرة أعضاء . لاذ نطلب تعديل اللائحة نوح من الاقتراحات بخلاف تمام الاختلاف من الاقتراحات التي يجب تقديمها للجنة .

حضرة محمد محمود خليل بك - يجب احترام قرار المجلس وأمر ذلك يدم معالى الرئيس .

بشرة شميان السيد مؤمن بك - أطلب ائقار باب المناقشة لأن هذه المسألة فصل فيها في الجلسة الماضية .

تقرر ارجاء النظر في الاقتراح إلى ما بعد انتخاب اللجان .

معالى الرئيس - هل ترون أن نبدأ الآن بانتخاب أعضاء لجنة الصحة ؟

حضرة الشيخ حسين والى - يكون لتعظيم اللجان بحسب ترشيحها في اللجنة الداخلية .

اللواء موسى قزاد باشا - ولم لا أكون من بينهم ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - فليكن اسم سعادتك ضمن المرشحين .
حضرة سعيد فهمي الزوي بك - هل توافقون حضراتكم على تأليف اللجنة من حضرات الأعضاء الذين ذكر اسمائهم حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر .
أصوات : لا . لا .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - إذن نعتبرهم مرشحين ونضم إليهم نعيم من ريشون .

رشح كل من حضرات أصحاب المحالي والسعادة والفرز :

محمد شفيق باشا - أحمد حل باشا - موسى قزاد باشا - حافظ هابدين بك
محمد طلعت حرب بك - يوسف بشتويك بك - الفريد شماس افندي
ومحمد فهمي باشا .

تنازل كل من حضرة محمد شفيق باشا وحافظ هابدين بك .

وافق المجلس على انتخاب الباقيين أعضاء واللجنة المذكورة وأعلن محالي الرئيس اصطحابهم لها .

حضرة أحمد أبو سيف افندي - أرجو من المجلس أن يقرر نظر الطلب المقدم من الثلاثين عضواً الخالص بتعديل الفقرة الثالثة من المادة ٥٦ من اللائحة الداخلية لأنه حسب تصوصها لا يصبح إحاطته على لجنة الاقتراحات فأطلب أن يقرر المجلس اختصاصه بالنظر فيه مباشرة سواء أكان فلتعطل هذه اللجنة أم في غيرها .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - أوافق حضرة الزميل أحمد أبو سيف افندي وأطلب أن يقرر المجلس مبدأ التعديل المقترح . أما تنفيذ فيصح أن يكون في جلسة أخرى .

محالي الرئيس - هل يوافق المجلس على الاستمرار في المناقشة الليلة ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - الأمر لا يستلزم مناقشة لأن المادة ٥٦ من اللائحة نصت على أنه يجوز للمجلس أن يبين بلقاء أخرى لأغراض معينة كما أن المادة ١٣٠ نصت أيضاً على جواز تعديل اللائحة الداخلية بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء والطلب المقدم من موقع عليه من ثلاثين عضواً فهو يستوف الشروط المنصوص عنها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ما لا يحتاج إلى بيان أن الطلب المقدم هو اقتراح وكل اقتراح يجب أن يأخذ سيره القانوني وقد تشكلت لجنة الاقتراحات لهذا الغرض فيجب إحاطته عليها .

محالي الرئيس - ما هي المادة التي تستند إليها ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - استند إلى المادة ٧٥ من اللائحة وهذا نصها (كل اقتراح يريجه أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليرضه على المجلس في أول جلسة ويجال في لجنة الاقتراحات) .

حضرة عبد القادر رجاى افندي - أرجو أن سمعتم أن خلاصوا عند الترشح أن هذه اللجنة تستشغل بمجال متنوعة ومواضيع مختلفة لذ مهمتها النظر في جميع الاقتراحات على اختلاف مواضعها بلهايا سالحة للعرض على حضراتكم فيصن أن يكون فيها من كل فئة كالمهندس والقانوني والعالم والطبيب والرؤساء الروسائين كالأطباء والأطباء والضباط وهكذا .

رشح كل من حضرات أصحاب الدولة والسعادة والفرز :

- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| ١ محمد علوى الجزار بك . | ١٥ الدكتور سعد الخادم بك . |
| ٢ الشيخ حسن عبد القادر . | ١٦ إبراهيم خليل هانا افندي . |
| ٣ الانبال وكاس . | ١٧ اللواء حل فهمي باشا . |
| ٤ اللواء موسى قزاد باشا . | ١٨ سمعان خيرى بالقصص بك . |
| ٥ حافظ هابدين بك . | ١٩ أحمد حيد أبوسبيت بك . |
| ٦ عبد الطاهر خليل بك . | ٢٠ مصطفى أبورحاب باشا . |
| ٧ مصطفى الاموانى بك . | ٢١ عمر أحمد خلف الله بك . |
| ٨ عبد العزيز رضوان بك . | ٢٢ السيد عبد الرحمن بك . |
| ٩ دولة يوسف وعبد باشا . | ٢٣ حسين عبد الفزار بك . |
| ٩٠ اللواء حسين شريف باشا . | ٢٤ مرسى وزير بك . |
| ١١ الدكتور محمد هاشم افندي . | ٢٥ عوض عريان بك . |
| ١٢ محمد طعانى طعناوى افندي . | ٢٦ محمود فهمي باشا . |
| ١٣ اللواء محمود قزاد باشا . | ٢٧ راضى عليه بك . |
| ١٤ محمد السيد أبوعلى باشا . | ٢٨ الشيخ حسين ولى . |

وقد تنازل صاحب الدولة يوسف وعبد باشا وفضيلة الشيخ حسين ولى .
وظل لأن عدد المرشحين لا يزال أكثر من العدد المطلوب فقد شرع المجلس في تأليف اللجنة بطريقة الانتخاب باللائحة فيجتمعت الأوراق ووضعت في منظروف وتقرر إرجاء فرزها إلى صباح الغد بواسطة المكتب على أن تعلن النتيجة في الجلسة المقبلة .

محالي الرئيس - بما أن اللجان قد تم تأليفها غداً وافتم حضراتكم نعتظر حتى يتم في هذه الليلة تشكيل لجنة الحسابات سيما وأن عدد أعضائها لا يزيد على ستة فلماذا وافتم عليهم بطريق الترشح لا تكون في حاجة إلى الانتخاب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إن المادة ١٠٩ من اللائحة الداخلية نصت على أن يتألف المجلس في أول كل دور من أدوار انعاده لجنة حسابات مكونة من ستة أعضاء . فلتقرر أن تشكل هذه اللجنة من كل من حضرات :

- | | |
|--------------------|-----------------------|
| ١ محمد شفيق باشا . | ٤ الفريد شماس افندي . |
| ٢ أحمد حل باشا . | ٥ يوسف بشتويك . |
| ٣ محمد فهمي باشا . | ٦ محمد طلعت حرب بك . |

اللواء موسى قزاد باشا - يجب أن يكون تأليف اللجنة بالانتخاب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إنما غرضي اللجنة العامة ومع ذلك بل تريد سعادتك أن تكون من بين هؤلاء الستة ؟

ومع ذلك فقد قرر المجلس بالإجماع النظر في الاقتراح بعد الفراغ من تأليف اللجان وقد قرعنا من بابها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لي كلمة .

حضرة بسوي الخطيب بك - أقتح اقتفال باب المناقشة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - إذا رأى زملائي اقتفال باب المناقشة فاني معهم لأني خاضع لرأي اخواني ولكن المسألة أخذت دورا طويلا فاني بينا وقد أجهت نفسي لأعرف سر هذه الجملة الشديدة والفرض منها فلم أوفق إلى شيء من ذلك . ان اللائحة الداخلية من عملنا وقد تليت عليها مادة فمادة وواقضنا ما جاء به بغير أن يستشكل أمر أو يستصحب علينا وقد كنا على علم يوم صدقنا على المادة ٥٢ بما سيحل على اللجنة المالية من تخلف الأعمال وما سيقضي عليها من الأعيان ولم ترتدنا أن لجنة واحدة أجز من أن تقوم بهذا كله . فقلت أدري ما الحكمة في طلب التعديل الآن ولم تبدأ اللجان أعمالها حتى يقال أنها أرهقت بها (مقاطعة) هذا غريب جدا . انني أرى حولى اضطرابا فريبا وحركات عنيفة بين قيام وجلس . نول هي الزبية - بل التشدد - فاجروا هذا التعديل . قد تجاوزت الساعة الثانية عشرة فهل يستطيع أحدنا أن يلقى بوجه الحاجة إلى التسرع في البت في هذا الموضوع على ما فيه من الظهور بظهر التعديل في الرأي ؟ سيقول لكم العمل انه ان يمرض عليكم في هذا السور من الدوار الإجماع لا للمنازاة بل يكون لدى اللجنة التي ألقاها ما يشغلها عن التفرغ للدراسة ثم ان لكل عضو منا حق الحضور في اللجنة والاشراف على عملها وإبداء ما ين له من الأراء . فلهذا كله أرى أن لا داعي إلى التعديل في تعديل اللائحة وأنت الواجب يقضي بإسالة الطلب على لجنة الاقتراحات .

حضرة بسوي الخطيب بك - اني أوافق حضرات زملائي لويس أغنوخ فانوس أفندي والشيوخ محمد عبد الربوب بك وعبد العزيز رضوان بك .

حضرة حافظ عابدين بك - لي كلمة أرد بها على زميل المحترم حضرة حيان بك محمد . فأقول له انه ما خطر لأحدنا أن يكره المجلس على أمر ما وأن يحصل منه على قرار لا يرضاه . والأمر بسيط لا يتصدى اقتراحا بتعديل اللائحة ومن حق المجلس النظر في مثل هذا الاقتراح طبقا للمادة ١٣٠ من اللائحة على شرط واحد هو أن يقدم الاقتراح موقعا عليه من عشرة أعضاء وقد قلنا طلبا مسترنا هذا الشرط فقلت أدري سني قول حضرة العضو اننا نريد اكراه المجلس أو اننا نتجولون الفرض في أنفسنا فلا غرض الا لا أن يمرض الأمر على المجلس وهو حرق بقوله أو رفضه .

حضرة محمد محمود خليل بك - حسن جدا أن نطلب تعديل اللائحة كلما بدا لنا قصص فيها . وأحسن منه أن نحترم اللائحة ونسير على أحكامها إلى أن تعمد . الطلب الذي قدم لكم يدخل تحت نص المادة ١٣٠ من اللائحة وقد عبرت تلك المادة عن مثل هذا الطلب بأنه اقتراح . ونصت المادة ٧٥ على وجوب إحالة كل اقتراح على لجنة الاقتراحات (وللا حضرة المادة ١٣٠ ثم المادة ٧٥) فلا بد إذن من إحالة طلب التعديل على لجنة الاقتراحات اذا

حضرة حافظ عابدين بك - أرى انه مادام الاقتراح قد تقدم بالصيغة القانونية فيجب على هيئة المجلس النظر فيه .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - ليس هذا الاقتراح مما يتعلق عليه المادة ٧٥ من اللائحة لأن هذه المادة تشير إلى الاقتراحات التي تقدم من عضو واحد لامن ثلاثين عضواً وحيث أن هذا الطلب يتضمن التعديل فهو واقع تحت نص المادة ١٣٠ من اللائحة ومع ذلك فقد أجازت للمادة المجلس تعيين لجان أخرى ولو كان الفرض الإحالة على لجنة الاقتراحات لكنت المادة ١٣٠ نصت صراحة على ذلك . ثم انه ليس من المعقول أن طلبا يقدم من ثلاثين عضواً يمال على لجنة مشكلة من تسعة أعضاء لأن في ذلك مسايا بكراهة الأعضاء خصوصاً وأن عدد الموقعين على الطلب قليل فحريا ثلث عدد أعضاء المجلس ولذا أوافق في رأي حضرة الزميل أحمد أبوسيف أفندي .

حضرة حافظ عابدين بك - ان المادة ١٣٠ هي التي تتعلق على هذا الموضوع ولو قلنا يجوز إحالة هذا الطلب على لجنة الاقتراحات لاستلزم ذلك نوات زمن طويل لأن أمانا أعمال كثيرة هامة كالإمانيات وغيرها فانا أوافق على رأي حضرة لويس أفندي .

حضرة حيان محمد بك - يظهر أن حضرة العضو يريد اكراه المجلس على أن يرس في أمر سبق تقريره فنقد طرح هذا الاقتراح عليكم عدة مرات وكان المجلس يقرر في كل مرة أن يأخذ سيره القانوني بإحالة على لجنة الاقتراحات وكان آخر قرار له بذلك جلسة أمس .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - (مقاطعة) المجلس لم يقرر شيئاً من ذلك .

حضرة حيان محمد بك - ان اللائحة الداخلية وضمت لنا نظاما يجب اتباعه ولست أرى وجه الحكمة في الخروج عنه وقد نصت اللائحة على أن كل طلب من هذا القبيل يجب إحالته على لجنة الاقتراحات ومسئلة تأليف لجنة للمنازاة مسألة يجب تأجيلها حتى يجتمع اللجنة المالية التي شكلت قلنا وجمعت أنها لا تستطيع فحص المنازاة مع ما هو حال عليها من الأعمال الأخرى فصيغت تشكل لجنة خاصة للمنازاة . اما حكمنا من الآن وقبل أن تبدأ اللجنة المالية عملها فيرجو يجب تأليف لجنة خاصة للمنازاة فانه بمثابة حكم لمجهول . وعلى ذلك فاني لا أوافق على هذا التعديل ولا أرى موبيا له .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - ان هذا الاقتراح الذي وقعه ثلاثون عضواً لا تعرف ضرورته الا عند ما شرعنا في تأليف اللجان فقد وجدنا الأعمال للناظرة في اختصاصات لجنة المالية عديدة جدا وفي غاية الأهمية وليس نيامور لجنة واحدة أن تقوم بها . ووجدنا أن من اختصاصاتها النظر في الشؤون المالية وفي التجارة وفي الصناعة وفي الجمارك وليس من المعقول أن تنمى أعضاء يقدرون على فحص المنازاة وعلى تحمل هذا العبء كله . لهذا رأى حضرات الأعضاء أصحاب اقتراح التعديل ويوجب النظر في تعديل اللائحة على وجه السرعة لأن المنازاة ستعرض قريبا على المجلس خصوصاً وأن المادة ٥٠ لم تحرم هذا وحتى على فرض أن تلك المادة مأمرة من التعديل فما كانت تلك المادة قرآناً ولا تحيلاً لا يصح تعديله .

يمارضون في الاقتراح ثم يطلب وغرف من يوافقون عليه وذلك لأننا اقتراحا النظر في طلب التعديل في المجلس مباشرة واقتراح خبرنا إحاطته على اللجنة واقتراحهم هذا يعد تعديلا يجب أن يؤخذ عليه الرأي أولا .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - إن طلب إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات لا يعد تعديلا للاقتراح .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - بل يعد تعديلا له .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - الموافق على أن طلب التعديل ينظر في المجلس مباشرة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي (مقاطعا) - أكرر احتياجي من طريقة أخذ الرأي فالواجب أن يبدأ بالسؤال عن يارضون في الاقتراح طبقا للائحة .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - انوضع السؤال وطريقة أخذ الرأي عنه من اختصاص السكرتيرين .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - ألك بصفة فرتك سكرتيرا مكلف بتنفيذ اللائحة لا بالخروج منها .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - الموافق على أن طلب تعديل اللائحة ينظر في المجلس مباشرة بنبر أن يحال على لجنة الاقتراحات يقف .

لم يقف أحد .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ١٢ والبقية ٢٠ صليدا على أن يكون موعد الجلسة التالية يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٢٤ الساعة الخامسة مساء .

أردنا احترام أحكام اللائحة . وقد يقال ما الثالثة من مثل هذه الإحالة؟ فأجيب بأن الثالثة هي إضافتنا من مثل المناقشة التي حصلت الآن لأنها مستحصل في اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - من لا قانون لهم خير لهم قانون لا يعملون به . نحن لم نعارض في الاقتراح لذاته وإنما عارضنا في الشكل الذي أراد أن يمرر عليه البحث فيه ولا غرض لنا ألا المحافظة على نفس القانون . فالمادة ١٣٠ قد سميت طلب التعديل اقتراحا والمادة ٧٥ أوجبت إحالة كل اقتراح على لجنة الاقتراحات . اتنا لا ننظر الآن في الموضوع وصحته بل ننظر في المسألة من حيث المبدأ ومع هذا فلما جاز لي أن أقول كلمة في الموضوع نفسه قلت أن الميزانية لن تصلكم إلا بعد زمن طويل بسبب ما أوجبه الدستور من عرضها أولا على مجلس النواب فلهذا لا أرى معنى لأن نشرع الآن في تأليف لجنة جديدة للترتبة مع وجود اللجنة الحالية وقد خبرنا ما لاقينا من الصعاب في الانتخاب .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - بأمر معالي الرئيس يقفل باب المناقشة ويؤخذ الرأي فالوافق على اقتراح حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي يقف .

ويقف ثمانية أعضاء (تصليق) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أعرض أولا على صيغة السؤال فإن البحث الذي دار كأننا على ما إذا كان طلب التعديل ينظر في المجلس مباشرة بنبر إحالة على لجنة الاقتراحات أو يحال على تلك اللجنة - وأعرض ثانيا على طريقة أخذ الرأي فالتا فالواجب أن يطلب أولا وغرف من .

صاحباً - طلبات يرفع الحصانة البرلمانية :

(١) طلب مقدم من محمد عبد الواحد المهدي بطلب الاذن بالسير في دعوى اللجنة المرفوعة ضد الدكتور محمد هاشم افندي العضو بالمجلس .

(ب) طلب مقدم من وكيل محمد الهادي افندي بطلب الاذن برفع الدعوى العمومية ضد حضرة صاحب الفولة محمد توفيق نسم باشا بصفته وزيراً للمخاطبة .

ثامناً - مشاريع القوانين :

(١) مشروع قانون خاص بصعيد مكافأة أعضاء البرلمان وامتياناهم .

(ب) مشاريع القوانين الصادرة في الفترة الواقعة بين عطلة الجمعية التشريعية وبين اجتماع البرلمان .

(ورد كتاب من مجلس النواب بأنه بناء على الاتفاق الشفهي بين مكلي الشيخ والنواب وافق مجلس النواب بجلسته ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٤ على أن يبدأ مجلس النواب بنظر القوانين التي صدرت في سبقي ١٩١٤ و ١٩١٥ ثم بنظر القوانين الصادرة في سنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الى الآن . كما وأن مجلس الشيخ يبدأ بنظر القوانين التي صدرت في سنوات ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩)

أخطر المجلس بالاعتذارات الواردة من حضرات :

محمد زكي عبد الرزاق بك عن حضور الجلسة السابعة بكتابه ورد في اليوم التالي للجلسة . محمود علي مهنا بك عن حضور جلسة اليوم . مهدي وزير بك عن حضور جلستي اليوم وغداً . أحمد الشريفي باشا . محمد جعفر افندي . الدكتور حبيب غياث بك . فهمي حنا وصفا بك عن حضور جلسات هذا الأسبوع لمريضهم . محمد منازي باشا عن حضور جلسات هذا الأسبوع لأسباب عائلية .

ثم أخطر المجلس بأن مهنا أحمد علي باشا طلب إجازة لمدة عشرة أيام لمريضه . وبأن مهنا محمد شفيق باشا طلب إجازة عن هذا الأسبوع بسبب وفاة ابن عمه . وبأن مهنا المصري السدي باشا لا يزال مريضاً .

وافق المجلس على منح حترهم الإجازات المطلوبة .

ثم طيت رسائل البتة بعد الفصل الواردة من :

(١) حضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا وزير مصر للمقوض بلندن .

(٢) حضرة صاحب السعادة محمد فكري باشا وزير مصر للمقوض باريس .

(٣) مستخدمى وزارة الحرية بواو .

(٤) رئيس نقابة كتبة وموظفي المصالح الأهلية بالقاهرة .

على محضر الجلسة الماضية تصديق المجلس عليه .

أعلن مهنا الرئيس قتيبة قرز الأوراق الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الآتية وهي : (١) لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان (ب) لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية (ج) لجنة الاقتراحات والمراض :

لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان

- ١ اللواء حسين شريف باشا وقد نال ٨٣ صوتاً
- ٢ اللواء حسين خيرى باشا » ٨٢ »
- ٣ اللواء موسى فؤاد باشا » ٨١ »
- ٤ اللواء محمود فؤاد باشا » ٧٩ »
- ٥ سعادة محمد فهمي باشا » ٧٨ »
- ٦ اللواء علي فهمي باشا » ٧٨ »
- ٧ اللواء محمد كامل باشا » ٧٥ »
- ٨ حضرة عبد الفتاح رشدي افندي » ٦٢ »
- ٩ سعادة محمود فهمي باشا » ٥٨ »

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

- ١ فضيلة السيد محمد علي البلاوي » ٧٦ »
- ٢ فضيلة الشيخ إبراهيم الجليلي » ٧٦ »
- ٣ فضيلة الشيخ أحمد نصر » ٦٧ »
- ٤ فضيلة الشيخ حسين وافي » ٦٥ »
- ٥ حضرة محمد عز العرب بك » ٥٤ »
- ٦ فضيلة الشيخ علي سليمان » ٥٣ »
- ٧ سعادة محمد فهمي باشا » ٤٨ »
- ٨ سعادة الدكتور طيفل حسن باشا » ٤٦ »
- ٩ حضرة الشيخ حسن عبد القادر » ٣٩ »

لجنة الاقتراحات والمراض

- ١ حضرة الشيخ حسن عبد القادر » ٦٥ »
- ٢ حضرة محمد طوي الجزار بك » ٥٩ »
- ٣ حضرة الابا لوكنس » ٥٣ »
- ٤ حضرة حافظ عابدين بك » ٤٦ »
- ٥ سعادة محمود فهمي باشا » ٤٥ »
- ٦ الدكتور محمد هاشم افندي » ٣٧ »
- ٧ الدكتور سعد الخادم بك » ٣٧ »
- ٨ اللواء محمود فؤاد باشا » ٣٦ »
- ٩ اللواء موسى فؤاد باشا » ٣٦ »

أجل حضرة صاحب الفولة محمد توفيق نسم باشا وزير المالية منبر الخطابة وتخلص السؤال للموجه لحضرة صاحب الفولة رئيس الوزراء من حضرة عبد العزيز رضوان بك الخالص بقبل السودان وهذا نصه :

الآن وقد أصبحنا في موسم تجارة القطن السوداني التي يبدأ في شهر مارس وتنتهي في شهر سبته .

فأنا كان لا يوجد احتكار كما يقول دولة لوزير هناك ما هو من الاحتكار . يوجد امتناع .

وأنا كان في استطاعتنا أن نشتري القطن هناك فلا فائدة لنا من شرائه إذ لا يمكننا أن نستعصره وأصبح لنفسي بقتل دولة الوزير إلى أننا نحالة في غاية الأهمية ولهذا أرجو من دولته إعادة النظر في الموضوع فإن فاستيراد القطن من السودان فائدة عظيمة للحكومة من جهة الضرائب والرسوم ونقضا عظيما للأهالي من جهة الحركة التجارية إذ تصبح سوقا المصرية كما كانت في الماضي سوقا عامة (Central) لكل الأسواق ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - حضرة العضو يسأل عما إذا كان هناك احتكار للقطن السوداني أم لا وقد أجبت أنه ليس هناك احتكار وإن لكل إنسان أن يشتري ما يشاء وإن التجارة هناك حرة وإن الكميات التي تعرض للبيع بين هنا في الجزيرة الرئيسية . وهذا الذي قلته تصريح واضح يمكنك باحضرة العضو أن تعتمد عليه وتذهب إلى السودان فتجاء ما تشاء من القطن فأنا أعرضك صعوبة ما سبب من الأسباب فهذا لا يتصل بالاحتكار .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - نعم يمكن أن أشتري ولكن لا يمكن أن أشتري ما أشاء من القطن السوداني فأتفق أن القطن السوداني يحتكر في يد البريطانيين

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - هذا خارج من موضوع السؤال لأن السؤال قاصر على مسألة الاحتكار . أما ما يتخوله حضرتك فهذا شيء جديد لم يرد في سؤالك حتى كنت تطلب البيانات اللازمة وأبيحكم عليه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الحقيقة بأدولة الوزير أن ويورد القطن السوداني إلى مصر مستحلب .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - يمكن لحضرتك أن تخدم بما تريد اقتراحا أو سؤالا جديدا ونحن نقوم بالضرعيات اللازمة . أما ما ذكره الآن فهو الرد على سؤالك والجواب على قدر السؤال .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - أنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نص السؤال الأول :

معمل يفضل صاحب الدولة وزير المالية أن يبين المجلس جميع الصفقات المبيعة بطريق الممارسة من الأبطال والأرض القضاة من أملاك الحكومة من سنة ١٩١٤ إلى الآن . وهل حصل من تلك الصفقات تحقيق لمعرفة ما إذا كان الخلل المبيعة به يوازي القيمة الحقيقية أم لا ؟

ليس من المتصور أن تخدم حضرة العضو يسأل شائنا وأيضا من جميع الصفقات التي بيعت من مملعة الأملاك سواء كانت من الأراضي الزراعية أو من الأراضي المملعة للبياء من سنة ١٩١٤ إلى الآن ولكن هذه الصفقات في مدينة عدينة يشتري حصرا ثلاثة شهود على الأقل فقد بلغت الصفقات في مدينة القديوم وحدها نحو ثمانية آلاف صفقة وفي غيرها من الجهات نحو ٣٢٠٠٠ صفقة ومنها ٧٨٪ أقل من فدان واحد . وقد استعيرت كلمة هذه الصفقات ولكن الواقع أن كل قطعة محل تساهل من مائة فدان يجوز بيعها بالممارسة .

١ - فهل تعلم الحكومة أن تجارة القطن هناك محكرة الآن في البريطانيين فقط مع أن هذه التجارة جديدة ولم تنشأ إلا بعد سنة ١٩١٥ أي حينما كثرت المزاحمة التجارية على القطن في جميع العالم وخصوصا عند ما رأيت انكفارا أن البلاد الأمريكية أخذت تحتفظ لنفسها بمعظم محصولاتها لتزليها ونسجها في داخلية بلادها .

٢ - وهل هذه الحالة تتفق وحرية التجارة في بلد واحد كروادي النيل .

٣ - وهل لا تنوى الحكومة (نصف) هذا الاحتكار مع العلم أن القطن السوداني وعلى الأخص محصول (طوكرك) فإن الجنية الأولى منه تساوي في جودتها رتبة قطن مديرية المنوفية ذات الثبة الطويلة ونسبها أطلقت حرية التجارة هناك واستورد القطن إلى مينا البصل كما كان حاصلنا فلا شك أن البلاد تستفيد فائدة عظيمة بسبب المزاحمة الموجودة بسوق مينا البصل التي يوجد بها وكلاء معظم تاجر قطن العالم .

ثم أجاب دولته بما يأتي :

ليس لدى الحكومة المصرية علم مطلقا بأن هناك احتكارا لتجارة القطن في السودان وكل الذي نعرفه الحكومة هو أن التجارة حرة هناك وأن لكل إنسان أن يشتري ما يشاء وأن الشراء غير مقيد بقيد ما بل إن الكميات التي يراد بيعها بين هنا في الجزيرة الرئيسية المصرية التي يطلع عليها كل مصري يعلم ما هو معروف وما هو غير معروف .

ولم يخفى الآن في السودان أن الحكومة السودانية تشتري القطن من الأهالي ويبيعهم لمن يقدم لها أقصى عطائه فأما ما دويت انقسمت الرجب مع البائع وإذا خسرت لا تفر البائع بشيء وأنا أفتي الاحتكار بالكتفية التي ذكرتها فلا عمل للجابة على القسمين الثاني والثالث من السؤال .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أشكر دولة الوزير على إجابته وأرجو أن يسمح لي بأن أقول أن هذا الرد غير كاف فلا جواب إلى ما سألنا : القطن السوداني لا يرد لمصر من سنة ١٩١٥ إلى الآن ولو كان أسرا كما يقول دولة الزعيمين أنه لا احتكار للقطن في السودان لما كان هناك معنى لأن يرحم القطن المصري من ويورد القطن السوداني من ذلك التاريخ للآن .

كما تميز ذلك التاريخ بقطن ولد مدني وكسلا وطوكرك والزياد وانظروهم وكانت التجارة مباحة وكذا تستورد القطن السوداني غير محجوز فنتجبه هنا في وأوروبا . ولما استحصرت وإيرت الخليج إلى السودان مستندا الحكومة البريطانية من استيراد القطن إلا عولجا بدعوى أن به حشرة يمتشي منها على القطن فبقينا أن نستورده عولجا لكي نخطئه بقطنا نظرا بلورده خصوصاً قطن طوكرك فانه أجود من قطن المنوفية الذي هو أجود أنواع القطن هناك .

بعد ذلك منبنا من استيراده عولجا بمسجة أن به حشرة قطنية والحقيقة أن الأمر ليس كذلك إذ المعلوم أن القطن النمر لا يمكن أن يكون بمحضرة وأما الحشرة تكون في البصرة . وما قلنا يصدر عولجا إلى جميع بلاد العالم بنظر اقتراض . ووزارة الزراعة هنا تمنع نقل القطن غير محجوز ولكنها تسمح بقطنه عولجا إذ تخلف ليس من القطن نفسه ولكن من البذرة التي يجوز وجود الحشرات لها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل يمت هذا الصفقة بدون مزاد؟
حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - نعم بدون مزاد ولها
من الصفقات التي يشترها حضرة العضو المختص بالنسبة الأولى من مزاها.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل تمت الصفقة؟
حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - لا لأن القضية لا تزال
موجودة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل لم تتخذ الوزارة أى إجراء
في هذا الشأن؟

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - هذا هو ما تريد فهمه
الآن .

نص السؤال الثالث من أسئلة حضرة الشيخ حسن عبد القادر :

"هل يتفضل دولة وزير المالية بأن يبين للمجلس صافي إيرادات الأمان
تحتلش القرشية وسما ودمرو؟ وهل تأجيل تلك الأمان فيه فائدة للقرشية أم
أضرارها بإحالة التي هي عليها الآن؟"

إذا استبعدت كافة المصاريف الخاصة بالإدارة واستهلك الموائم والمباين
والآلات والزراعة والضرائب وغير ذلك نجد أن صافي إيرادات القرشية للأمان
تحوطت بمبلغ ٥٠٠ مليون وصافي إيرادات ١٠٠ جنيهات و ١٩٢٢ مليا
وصافي إيرادات ديمرو ٢٤٥ مليا والفرق بين هذه البلاد أن بذرة
القطن في بعضها أجود منها في الأخرى ولو أجرت تلك الأراضي فمن المحتمل
أن يكون إيرادات القطن أكثر من ذلك ولكن الفرض من زراعتها الأمان
ليجاء بذرة بقية جيدة فيستفيد الزارعون بذلك فائدة عظيمة فلذا كان في
الزراعة بعض الحسارة الحكومة فانه يتأهلها فائدة عامة للأمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يرى دولة الوزير أن هذه هي
الطريقة الوحيدة؟

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - لم أحقق كل شيء يتعلق
بهذا الموضوع حتى يمكنني أن أعرف أن كانت هذه هي الطريقة الوحيدة
أو هناك حل آخرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن الحسارة ظاهرة في تولي مصلحة
الأمان لزراعة هذه الأراضي .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - لقد استفتهم
عن قيمة الأمان في الجاوية فوجدت أنها تبلغ ١٣ جنيه أو ١٤ جنيها
أو ١٥ جنيها على الأكثر فلقد انواراد بالفرق ليس كبيرا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا فرق كبير .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - ولكن لاحظ حضرة
أنه ينبغي أن يستقر من ذلك مصاريف الاستهلاك والضرائب الأميرية
وغيرها وهذا الاستقلال يستفد جزءا من الإيراد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل هناك مانع عند الحكومة من
الآن .

هناك شكوك حول بعض الصفقات وكانت هذه الشكوك حادثة حول ابتناء
فائدة الحكومة من البيع فيحسن تقديم يات واضح عنها . ونحن نشرع
في الحال في تحقيقها .

أما إذا كان حضرة العضو يصير على يان عدد الصفقات قليلا الوقت
الكاف لتقديم هذا البيان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل بيع كل هذا الصدد بطريق
الممارسة؟ هذا شيء كثير .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - كل ما كان أقل من
مائة فدان يباع بطريق الممارسة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يظهر أنه لم يكن هناك بيع بطريق
الاعلان .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - حدثت بيعو كثيرة
بطريق الاعلان أيضا، وهل لا يزال حضرة المصومرا على الإجابة التفصيلية
على سؤاله؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نعم .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - نص السؤال الثاني من
أسئلة حضرة الشيخ حسن عبد القادر :

"ما الذي تم في القضية التي كانت مرفوعة من الحكومة ضد المرحوم
عبد السلام شاك التي صار إبطالها بسبب إشهار الغلاء؟"

في سنة ١٩١١ رقت الحكومة دعوى على "عبد السلام شاك" أمام
المحكمة الأهلية لاختصاصه ١١٢٥ فدان من أراضي الحكومة بمحطة المنتورة
وأراضي أخرى كان بعض أفراد طائفته وضع اليد عليها بغير حق . ثم أشهر
الغلاء لأنه كان ناجرا فتولت القضية من المحكمة الأهلية إلى المحكمة
المختصة في سنة ١٩١٣ ولا تزال متطورة بها إلى الآن .

وفي سنة ١٩١٩ قدر ثمن الـ ١١٢٥ فدان بمائة وواحد وعشرين ألف جنيه
لأن أصحاب الشأن أرادوا الصلح وشره الأمان .

وفي سنة ١٩٢٠ أي وقت ارتفاع الأسعار أعيد تهدر عن الأمانات
للمذكورة فدرمت بمبلغ ٣٩٠٠٠ جنيه وبعد مفاوضات أراد السيد شاك
الأرض بطريق الصلح بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه أي بنصف متوسط
التقديرين السابقين وقبل اتخاذ البيع إليه حبست الأسعار فاعتنت السيد
من الشراء وفي سنة ١٩٢١ خدم شخص اسمه نجيب الم قال أنه وكيل
داعي للتفليس وطلب شراء الأمانات بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه فرفضت مصلحة
الأمان طلبه . وبعد ذلك طلبت وزارة المالية أوراق الحالة من مصلحة
الأمانات وأشرطها وزير المالية وقتئذ أي في أكتوبر سنة ١٩٢١ بيعها إلى
نجيب الم بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بالتسليم دفع المقتضى القسط الأول وقدره
ألف جنيه والظاهر أنه كان ليجيب الم شركاء فوقع الخلاف بينه وبينهم
فاخرو في دفع قسط سنة ١٩٢٣ وعلى ذلك انقضت ضده الإجراءات القانونية
وهي مستمرة إلى الآن .

الشيخ حسن عبدالقادر - نلت أن المرحلة لم تفهم كلامي فأنهت بالحقيقة فأمرت لي بشرة وقالت أنه لا يوجد عندنا هنا غير القطرة والشرية .

اليس من المستبعد أن مرضه عندنا شائبا تناول هذا المربط الباهظ ويكون لها أربع خدمات وتوضع تحت تصرفها بكرة حلوب كلما جف لبنها استبدلت بأخرى . ولها فرق ذلك منزل وحديقة مع أن عندنا من الأطباء الأكفاء من قبل أن يؤدي هذه الوظيفة بأقل من هذا المربط .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - قد أجيبت حضرة الضيف المحترم على سؤاله فإنا كان لديه شيء يطلبه فيقدم به اقربا .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - ليس الفرض من سؤالي مجرد السؤال بل أريد طمأنة حالة سيدة - أعتمد أن في إزالتها منفعة عامة

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - قدمت أتى أجيبت على السؤال فلما كان حضرة الضيف يريد استبدال المرضة بطيبة لله أن يقترح ذلك .

حضرة الشيخ عبدالقادر - أرجو أن يمدنا دولة الزير بإزالة هذا الظلم لأن في إزالتها منفعة عامة .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - عرفت الآن أن السؤال يرس إلى طلب وسأطرق فيه .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - لو كانت طيبة ولديها شهادة لما ناقشت في أمرها .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - لو كانت كما أراد حضرة الضيف لم يقل أن قيم في جهة بيده مقطعة كذلك التي تقيم بها الآن .

والآن أنتقل إلى الإجابة على سؤال صاحب السعادة محمد منظار باشا وهذا نصه :

يوجد ببنو دهنور استراحات لمصالح الحكومة المختلفة وهي كالآتي :

معد	معد
٢ لمصلحة الري .	١ لوزارة المعارف .
١ لمصلحة الماني .	١ لوزارة الخزانة .
١ لمصلحة الصحة .	١ لوزارة الداخلية .
١ لوزارة المالية .	

بينما أن بعض المصالح الأخرى مستأجرة علات بالإيجار كوزارة الزراعة والمحكمة الشرعية ومصصلحة الطرق الرئيسية والقسم الميكانيكي بلغ من ذلك شهريا نحو المائة والعشرين جنيها مصر فأهل الدولة وزير المالية مانع من إكتفاء باستراحة واحدة من الثانية وتقل هذه المصالح إلى الاستراحات الباقية التي لا فائدة لها الآن لعدم استعمالها فكيف واحدة فقط لأننا ما رأينا قط اجتناع أكثر من أربعة مندوبين ووزارات وقفت واحد . هذا فضلا عن أن مندوب الحكومة دائما يصرف له بدل سفر فيمكنه أن يطلع منها أجره بيده بأحدى فلتلق النودم وفي تظلم ذلك يوزر على الحكومة نحو ألف واربعمائة جنيها مصرى وكسود سنويا (هذا يعني الأثاث ومبها الخدم) وبلي ما أعتمد أنه

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - مصلحة الأملاك تزوج في الأراضي الجيدة الحصول على بلدة جيدة وهذا هو اللاتج من التاجر على ما أعلم . أما أنا كان الفرض أن يقال أنت هناك تديرنا في الإدارة فإن ذلك يستدعي تحقيقا وبدا .

نص السؤال الرابع من أسئلة حضرة الشيخ حسن عبدالقادر :

لعل يعلم دولة وزير المالية بأنه يوجد بفتيش دمرو وفتيش بسندية سيدة اجنبية بصفة حكيمة تقاضى مرتبا شهريا علاوة على سكانها في منزل يكلف المصلحة نحو الألفي جنيه مع إعطائها نحو ثلاثة أفدنة تزوج على حساب المصلحة بصفة جنية فهل تلك السيدة عندنا شهادة حكيمة؟ وماهى أعمالها ؟ وهل مصلحة الصحة فتشش على أعمال تلك السيدة أم لا ؟ ثم أجاب دولته بما يأتي :

لما كان فتشش ببشيش الكائن مركزه بدمرو بيضا عن الجهات التي يمكن الحصول منها على اسماطات ضرورية وملاجات سهلة لوظيفته وعمله وهم كثيرين مع أفراد عائلته رأيت مصلحة قومسيون الأراضي الملقاة أن تنتش مستوصفا في هذا الفتشش مساعدا لعماله وعائلته فالتفت هذا المستوصف وانتشبت له مرضة لطيفة لا حكيمة ولها خبرة تامة بالإسماعات وعندنا شهادة قالة وكانت تشغل بمجلس القومسيونيات . فلما حلت مصلحة الأملاك محل مصلحة قومسيون الأراضي أبلت هذه المرضة في المستوصف كما هي ولديين في الإحصاء أن الحالات التي تقوم بها هذه المرضة تبلغ ثلاثين ألف حالة في السنة وهذه السيدة تقاضى راتبها شهر ٣٣٠ جنيها وتسكن في منزل لا يزيد إيجاره من ستين جنيها في السنة ولها المنزل حديقة مبينة مساحتها أربعة عشر فريما والفتشش التي تنتش في المستوصف في السنة ٣٠٠ جنيها فلما أضفنا إليها مرتب هذه السيدة نجد أن الحالة الواحدة تكلف عشرين مليا فضلا عن الفائدة الحاصلة للموظفين والعمال من توفير نفقات السفر عليهم . وكذلك أنشئ بفتشش بلفاس مستوصف آخر وفيه مرضة تتناول مرتبا قدره ٢٧ جنيها شهريا وعدد المترددين عليه أكثر من المترددين على مستوصف دمرو وبمصلحة الصحة حرة في أن تنتشش على هذه المستوصفات كما شاء ولكنها لم تطلب ذلك - والأعمال التي يقوم بها هذان المستوصفان بماثلة للأعمال التي تؤدي في مستوصفات المجالس المحلية .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - أقول لدولة الزير أن الجنيه قبل الدستور كان مستحكما بين الأمة وبين الحكومة ولم يكن ذلك ضوا بل كان سببه ما يراه الفلاح من ظلم الحكومة له وعدم أهلها بشؤونه . أما الآن فأشعر أن البنيضة قد زالت من قفوس الناس لأنهم شعروا أن الحكومة الدستورية التي تتولى شأنهم حكومة عادلة . لذلك أنا رأيت شيئا من الظلم ولو طفيفا نزع شكواك للحكومة ونحن مطمئنون من أنها ترضى لشكواك .

اتفق وجودي بلك الجهة في وقت من الأوقات لأنني كنت مستأجرا أحيانا بها فأقيمت بنفس كلوى فقيل لي أن هناك مستوصفا بدمرو فتوجهت إليه بعضى وعرضت قضى على المرضة فأمرت الخدم بأن تضع لي قطرة في صيني

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا - ولكن النص الكاوى حالة فيقطة باشيخ حسن : (مضحك) .

سلما - اذا قيل هذا الإحراج كلفه حضرة الباشا النائب في مجلس الشيوخ يصحح المستشارون رؤساء وأعضاء الحاكم وغيرهم من كبار موظفي الحكومة الإدارية والفنية كل ليلة في لو كانت ذات صفة مخالفة لصفة أخرى.

سأيا - هل يصح أن يقال إن هذه الاستراحات ما كانت إلا لأجل السادة الإنجليز وهل يضمن حضرة السائل الإحترام وجود محلات بالبادر يلي بكرامة الموظف التزول فيها من الوجهتين الصحية والأدبية .

إن ما يهده الموظفون في ثاقب نظرك السامع هو الرد على هذا السؤال بما يقع السائل بما فيه الكفاية ويغضوا بقبول فائق احترامات

الموظفين
عل أنه يمكن القول بأن بعض الوزارات تألفت في بناء بعض استراحاتها فجلت كالقصور تحيط بها الحدائق الواسعة ولكن ذلك شيء آخر غير حاجة الموظفين إلى الاستراحات تلك الخاصة التي لا يمكن إنكارها .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم بأشأ - أمثل الآن إلى الرد على استجواب سعادة اللواء موسى باشا وهذا هو نص الاستجواب :

" (١) من المعلوم أن حكومة السودان أنشئت في سنة ١٨٩١ ومن هذا التاريخ وانخرأت المصرية تدفع لها عجز ميزانيتها سنويا . فهل حضرة صاحب الدولة وزير المالية إن يفيدنا عن مقدار المبالغ التي دفعت لهذه الغاية من تاريخ إنشاء هذه الحكومة لغاية تاريخ قطع هذه الأمانة .

(٢) هل حضرة صاحب الدولة وزير المالية إن يفيدنا بذلك على أي أمر حال أو قرار وازري أو بأية كيفية تنازلت الحكومة المصرية لحكومة السودان عن السكة الحديدية السودانية التي أنشأها الجيش المصري . حال استرداد السودان بريالها وأموال انخرأتها المصرية وكذلك مصصلحة الواويرات النيلية بمحتوياتها من ورش وإويرات ومصائد ومراكب شراعية وهل فقد لمحتوياتها من المصليتين بمن عند التنازل .

(٣) ما هو مقدار المبالغ التي صرفت من انخرأتها المصرية على إنشاء ميناء يورت سودان وبنياتها .

(٤) ما هو مبلغ دين الحكومة المصرية على حكومة السودان . وهل هذه الحكومة تدفع فائدة سنوية من هذا الدين . وهل الحكومة المصرية حق الزكاة على مالية الحكومة السودانية .

(٥) ما هو مقدار المبالغ التي صرفت على التصديقات بالسودان من ابتداء إنشاء الحكومة السودانية لئلا ين مع مقدار مصاريف كل تجريرة على حدة .

(٦) قامت الحكومة المصرية بريالها وأموالها بمصاردة مدينة الخرطوم بعد أخذه فتحها مباشرة وجعلت فيها مباني كثيرة منها ما هو تكتات للجنود ومنها ما هو مخصص للمساكن وسكن الموظفين وخلافهم ويبلغ حجم المباني على شاطئ النيل قريبها الآن حكومة السودان لبنايتها وتبني على إيداعها لخزائنها وبما أن هذه المباني تعتبر من إهلاك الحكومة فهل لحضرة صاحب الدولة وزير المالية إن يفيدنا عن مقدار المبالغ التي صرفت على هذه المبانيات . وما السبب في وضع دين حكومة السودان عليها . وهل تنازلت إلى الحكومة المصرية عن هذه المبالغ أيضا . "

يوجد ما يماثل ذلك في جميع بلاد القطر المصري فهل يسمح دولة الوزير بجمع هذا الرأي حيث تتوفر بذلك مبالغ منظمة جدا تبلغ نحو العشرين ألفا من الجنيهات المصرية .

وبجواب على ذلك أنه لا يقع وزارة المالية من هذه الاستراحات غير واحدة وهي مخصصة لتزول مقتصيا على اختلاف أعمالهم . فتمت مقتصو الحسابات ومقتشو الأموال المقررة ومقتشو أملاك المبرى وغير هؤلاء من موظفيها الذين تستدعي أعمالهم انصافهم . وهذه الاستراحة عادية وهي عبارة عن ثلاث غرف مقامة فوق المركز .

أما فيما يتعلق بالوزارات الأخرى فإنه وإن لم يكن لي أن أتعرض للدفاع عنها فاني أرى أن وجود عائل للاستراحة لموظفيها أمر ضروري في الجهات التي لا توجد فيها فنادق مشكلة وسائل الراحة .

وبما يلاحظ أن حضرة العضو في من في سؤاله إلا بالاستراحات بمعدية دمنور مع أنها على ما ذكر وتعلمون حضراتكم أقل عواصم المديرات شأنًا بالنسبة للنفادق فلا يوجد بها من الفنادق غير واحد فوق بوفيه المحطة هو لا يمكن الإقرار وين يحد إلى تلك المدينة من الموظفين بسبب أعمالهم .

وقد وصلي كتاب من موظفي لم يذكر أن أعمالهم فيه أسباب وعائل أخرى تساعد على الدفاع عن ضرورة وجود الاستراحات وهذا نصه :

نظما في ٢ ما يوسنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة المحترم .

أطلعني على نص السؤال الموجه لتوفيق من حضرة محمد باشا المنازي انلاص بالاكفاء باستراحة واحدة بدلا من اثنتي عشرة الموجودة بطنر دمنور إلى آخر ما جاء به هذا السؤال وطيه نعرض لتوفيق الملاحظات التي يحكم الوقوف عليها .

(أولا) أن هناك ما فاما قويا من عدم كفاية استراحة واحدة حيث يتفق أن يوجد عدة موظفين من عدة مصالح مختلفة في ليلة واحدة فلا تكفيهم استراحة واحدة .

ثانيا - أن هذه الاستراحات مدة لتزول كبار الموظفين من مصالح الحكومة الذين يحتاجون تحويل توفيقه شروط الراحة والزسلة عن الإجهاد لحفظ الكرامة ولا يمكن تأدية ما مودره على الوجه الأكمل وجم أعضاء البرلمان حفظ كرامة الموظف وراسته في ما مودره .

ثالثا - لا يصح أن يكون بدل سفرة الموظف محلا للصدقات الصاريف التي يصرفها في أكله مع طباخه الملائم له فيما مودره لا تزيد من احتياجاته .

رابعا - لم يكن لهذه الاستراحات خدم فخصيصون بل أنبأ محلة على خدم لهم وظائف خاصة بهم .

خامسا - ليس يتضمنم الرغب الحكومة من وراء إنشاء بعض هذه الاستراحات وإذا فرض وكان هناك رغب مادي فإنه لا يوازي المسارة الأدبية التي تخبرها الحكومة بتزول كبار موظفيها في محلات غير مضمون حالتها الأدبية أو المصحية .

من السودان مباشرة وبإنياء ليس في المالية بل موجود في وزارة الحرية فيطلب منها .

أما عن السؤال السادس فإن الرد على السؤال الثاني يشمل الرد على هذا السؤال أيضا على أن أهم ما فيه هو إبرازه الأخير منه التماس بما إذا كانت الحكومة المصرية تنازلت لحكومة السودان عن هذه المباني فأقول أنه لم يحصل تنازل عنها مطلقا ولا عن ملحقاتها . أما المبالغ التي صرفت لإنشائها فهذه حق من حقوق مصر وهي دين على حكومة السودان .

سماعة اللواء موسى فراد باشا - أشكر دولة الوزير على رده على أسئتي وأذكرك بمسألة القواميات بزم تقديمها ووضعها في ميزانية الحكومة المصرية .

حضره صاحب الدولة وزير المالية - يكون النظر في ذلك عند تسوية الدين .

سماعة اللواء موسى فراد باشا - وسأنا لم يسأل الآن ؟

حضره صاحب الدولة وزير المالية - ليس الذنب في ذلك ذنبي .

حضره لؤي أخوخ فأوس أفندي - نرجو من دولة الوزير أن يبين تفصيل المبالغ التي تقدمتها الحكومة المصرية لحكومة السودان لأنها ذكرت إجمالاً .

حضره صاحب الدولة وزير المالية - أرجو تقديم هذا السؤال كتابة حتى يمكننا الرد عليه .

وهنا حضره حضره صاحب المال محمد فتح الله بكات وزير الزراعة حيث كانت الساعة ٦ والدقيقة ١٥

مطال الرئيس - أمضى حضره صاحب المال وزير الزراعة بشفاة

حضره إبراهيم نور الدين بك - أقترح على المجلس تهتة مطال وزير الزراعة بشفاة من المرض الذي ألم به وأن نعلن اعتباطاً بمودته إلى الصف لأخاه الراجب العظيم الذي عرفناه جديراً بالقيام به لصالح الأمة والوطن .

مطال الرئيس - كلنا مشتركون في ذلك .

مطال وزير الزراعة - مطال الرئيس - حضرات الزملاء :

أما وقد من الله على باشا في الشفاء من ذلك المرض الذي ألم به وكان الأفضل في شفاة لحضرات الأطباء المصريين فقد شمرت بجان نفسي أن أدرك واجب على أن أحضر إلى الهيئة التي أنا واحد منها لأقدم لحضرات أعضائها الشكر على ما فعلوا به على من السؤال حتى والسي لزيارتي في مرضي حتى قد ملأت نفسي بفضلهم بهذا سرورا وضطة واني لأقدم نفسي عاجزا عن أن أؤدي بعض ما يجب على من شكرهم وعن بيان ما كنته نفسي من الشعور بفضلهم ومعهم هذا فقد أوفوني فضلا جديدا بظواهر هذا الطفل الرضيع . فكم أنا عاجز عن إظهارهم ختم من الشكر . أتى كلما شكرت على أمر فضلو بأجر أوجب للشكر .

وفي انطام أقدم لكم بكل شكر وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يقيم الأبرار وأن يحفظ عليكم صحتكم كودوا البلاد أجل خدمة في أرحم المواقف (تصفيق حاد) .

فما الجواب على السؤال الأول فهو أن المبالغ التي تقدمتها الخزنة المصرية لسد عجز ميزانية حكومة السودان مبنية سنويا في حساب الحكومة المصرية الختامي في جدول خاص وقد استمر صرف هذه الأمانة ابتداء من سنة ١٨٩٩ لغاية سنة ١٩١٢ وبلغ مجموع المنصرف ٥٣٥٣٢١٥ جنبا مصريا على وجه التقريب ثم أطلت الأمانة .

وأما عن السؤال الثاني فليس هناك تنازل من الحكومة المصرية عن السكن الحديدي ولا من غيرها من وأبورات نيلية أو ورش أو صنادل أو صراكب شراعية أو خلاف ذلك من مباني ولا يوجد أمر حال ولا قرار وازاري يقضى بذلك .

وكل ما في الأمر أن المبالغ التي تقدمتها الخزنة المصرية إلى حكومة السودان نظير إنشاء سكك حديدية أو إيجاد وأبورات نيلية أو إنشاء موان أو لأعمال أخرى مستمرة كدائن على حكومة السودان .

وكل ما حصل هو أن هذه السكك وتلك الأبورات بيد أن كانت في يد السلطة العسكرية انتقلت إلى السلطة المدنية عندما انتقلت الإدارة من الأولى إلى الثانية .

وأما عن السؤال الثالث فيؤخذ من حسابات الحكومة المصرية أن المبالغ التي صرفت لإنشاء ميناء بورت سودان كانت كما يأتي :

سنة ١٩٠٥	٧٧٠٦٨	جنبا مصريا
» ١٩٠٦	٣٦٠٦٦	»
» ١٩٠٧	٢٩١٥٧١	»
» ١٩٠٨	١٠٢٨١١	»
» ١٩٠٩	١٣٨٥٦٥	»
» ١٩١٠	٣٦٣١٥	»
» ١٩١١	٧٠٧٨	»
» ١٩١٢	٤٩٣	»
» ١٩١٣	٥٦	»

المجموع ... ٩١٤٣١٨ »

أما عن السؤال الرابع فقد طلبنا التايبات اللازمة في هذا الصدد وسيكون الجواب على هذا السؤال عند وديعها .

أما عن السؤال الخامس فليس لدى وزارة المالية حساب التجديدات وأن حسابا وطعما عند وزارة الحرية فيطلب منها .

على أن هذا السؤال غير واضح فلم يذكر به إن كان القرض التجديدي العامة التي أرسلت لتفتح السودان أو التجديدات التي أرسلت بمذلل فتح الثروات .

سماعة اللواء موسى فراد باشا - السؤال واضح وهو خاص بالتجديدات التي عملت بعد فتح السودان وعنده كان يصل لها امتيازات دائما فبالإلية حضره صاحب الدولة وزير المالية - إذا كان المقصود التجديدات التي جهزت بعد فتح السودان فهذه لم تكن ترسل من مصر بل كانت ترسل

مشروع قانون

لتحديد مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ستة جنيه مصري ويستثنى من ذلك الوزراء .

مادة ٢ - يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافأة سنوية مساوية لرئيس وزير يخمس منها المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة وما يكون لحي منهما من حق في معاش .

مادة ٣ - تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .

مادة ٤ - لا يجوز توقيع الحيز على هذه المكافأة إلا بمحکم نهائي أو عند واجب التنفيذ .

مادة ٥ - يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز للسفر مجاني في الدرجة الأولى من مركز ذائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لها من الجبلتين ويعطى لنائب الدرجة ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز ذائرته .

مادة ٦ - على وزير مالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وتسمى أحكامه على الماضي بالنسبة للمادتين الأولى والثانية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في

معالى الرئيس - هذا المشروع سيحال طبقاً على اللجنة المالية لئول توافقون على أن يحال منه الاقتراحات الخاصة بهذا الموضوع .

أصوات : موافقون .

معالى الرئيس - وردت على المجلس عدة مقترحات ومناقش خاصة بموضوع المكافأة البرلمانية لئول توافقون على إحالتها أيضاً على اللجنة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذه الاقتراحات ومن بينها اقتراح بمشروع قانون مقدم من أحد الأعضاء ويجب إحالتها طبقاً لنص اللائحة الداخلية على لجنة الاقتراحات .

حضرة محمد محمود خليل بك - لا يوجد في القانون ما يمنع المجلس من أن يحولها على اللجنة المختصة وهي لجنة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إن ما يقدم للمجلس من الاقتراحات أو المشاريع التي يصددها الأعضاء يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات وهذه تحيلها على اللجنة المختصة بها .

ولأن هذه المناسبة أدهو الله سبحانه وتعالى أن يديم جلالة ملكنا الذي شملنا بأنواع تطفاته السامية أثناء مرضه وفي النهاية أقول بحسب جلالة الملك لئلي دولة سعد باشا زغلول لئلي مجلس الشيوخ .

رصد المجلس هذا النداء بين التصفيق الحاد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بالإصلاح من نفي وبالنسبة عن اخواني أقدم واجب التهنئة لمعالى زيلنا وأخينا فتح الله بكات باشا حيث من الله عليه بالشفاء وقد جسر الليالي وشرفنا ببيع صوته بعد مدة رأيناها طويلة وهي في الواقع قصيرة وكنا أنتمنا ننظر هذا الشفاء بفراغ الصبر ولأن لا اعتبر نفسي بالمالا إذا قلت أنكم تشعرون مشل بأن جميع طبقات الأمة المصرية حزنت لهذا الحادث كما أنها استعشرت وفرحت لما عرفت بشفائه ولأن أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتر له الشفاء وأن يحصل له في كل حين سهلاً حتى يبلغ الغاية التي يرى إليها كل مصري .

(تصفيق حاد) .

معالى الرئيس - تلى الآن الاقتراحات الخاصة بالمكافأة البرلمانية .

تليت الاقتراحات الآتية :

(١) اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة داغب عطية بك عضو مجلس الشيوخ من مركز زقن أصله كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة قدرها ثمانية جنيه سنوياً .

(ب) اقتراح مقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك إعطاه جنهين بصفة مكافأة لكل عضو من أعضاء البرلمان من كل يوم يشغل فيه .

(ج) اقتراح من الدكتور سوديال جرجس سوديال الهندي بالتجاوز من المكافأة البرلمانية والأكتفاء بجواز سفر من الدرجة الأولى على خطوط السكة الحديدية المصرية ما بين القاهرة والدائرة الانتخابية .

(د) اقتراح من سعادة اللواء حسن خيرى باشا بطلب تحديد مكافأة أعضاء البرلمان بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

معالى الرئيس - تلى أيضاً مشروع القانون الخاص بتحديد مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان .

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

حضرة صاحب لمعالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لمعاليتكم مشروع القانون الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان وامتيازاتهم الذي يجهته مجلس النواب في جلستى ٢٦ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٤ وأقره في ثانية المجلسين رجاء عرضته على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب (أحمد مظلوم)

(الامضاء)

وهذا نص المشروع :

وافق المجلس على ذلك .

تم على اقتراح حضرة شاهين الجندى اقتدى الخلاص بإنشاء مصلحة للفنون الجبلية بقرار المجلس إحاطته بلجنة الاقتراحات .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أطلب نظراً لقراسي الخلاص بيع أقطان الحكومة بصفة مستعجلة لأن الحكومة تبيع الآن تلك الأقطان مع أن الأسعار أخذت في التدهور وقد عرضت في اقتراحي طريقة تحفظ السوق من ذلك .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك - على أية لجنة يريد حضرة العضو إحالة الاقتراح .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - كل ما أطلبه هو أن ينظر الاقتراح بطريق الاستعجال .

حضرة علي عبد الرازق بك - نصت المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية على أنه إذا طلب صاحب الاقتراح الاستعجال وجب عليه أن يبين الأسباب التي تبرر هذا الطلب .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الأسباب ظاهرة في الطلب المشتغل على اقتراحي .

وافق المجلس على اعتبار الاقتراح مستعجلاً .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - ولكن على كل حال يجب أن يحال الاقتراح أولاً بلجنة الاقتراحات .

حضرة محمد محمود خليل بك - المادة ٨٦ من اللائحة الداخلية تنص بأنه في حالة إقرار طلب الاستعجال يحال المشروع للاستعجال مباشرة على اللجنة المختصة بنظره وما دعا المجلس قد وافق الآن على الاستعجال فله أن يحال الاقتراح مباشرة على اللجنة المالية وهي اللجنة المختصة .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة المالية على أن تنظر فيه بصفة مستعجلة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أذن فنستظر لجنة المالية في الاقتراح في أول جلسة لها وهي جلسة الفد .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك - لا يمكن عرض اقتراح حضرة العضو غداً وأتمنى يمكن عرضه في جلسة بعد غد .

على الاقتراح سعادة محمد منازي باشا الخالص بطلبه الترع والمصارف .

قرر المجلس إحاطته بلجنة الاقتراحات .

على الاقتراح سعادة محمد منازي باشا الخالص باصلاح جزء من الطريق بين القاهرة والأسكندرية .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - يحال بلجنة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - إذا كان كل اقتراح يسجل على اللجنة المختصة به فقد سلينا اختصاص بلجنة الاقتراحات على أنه من الجائز إذا أحيل الاقتراح على لجنة الاقتراحات أو لأى من تلك اللجنة إحاطته على اللجنة المختصة .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

على الطلب المقدم من محمد عبد الواحد المهدي الخالص برفع الحصانة البرلمانية عن الدكتور محمد هاشم أفندي السير في دعوى اللجنة المرفوعة منه على حضرة العضو المذكور .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - كلها تخص لجنة المالية فتعمل عليها .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أرى أن جميع الاقتراحات الخالصة بالكفاءة البرلمانية تحال على اللجنة المالية .

سعادة محمد فهمي باشا - الاقتراحات قدمت قبل المشروع الوارد من مجلس النواب فتعمل على لجنة الاقتراحات حسب المادة ٧٧

حضرة حافظ مابدين بك - أرى إحالة المشروع على لجنة المالية أما الاقتراحات المتعلقة من الأعضاء والمرافض الواردة للمجلس فتحال على لجنة الاقتراحات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا يخالف المادة ٨٩ من اللائحة وهذا نصها :

"فيحل الرئيس المرافض بعد قبضها في الجدول إلى لجنة المرافض وما كان منها متعلقاً بمشروع أو اقتراح يحال على لجنة يرسل إلى تلك اللجنة مباشرة" .

وبحيث أن مشروع القانون يحال على اللجنة المالية فيجب أن تحال الاقتراحات الخالصة به على اللجنة المالية أيضاً .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - المادة الخاصة بالاقتراحات في اللائحة تنص بالاقتراحات التي تقدم للمجلس ولا ارتباط لها بمشروع قانون معروض للبحث ولكن إذا كان هناك مشروع قانون يحال على إحدى اللجان وتقدمت بخصوصه اقتراحات أو عراض فلا تحال هذه على لجنة الاقتراحات حتى لا يكون هناك تناقض في العمل بل يميلها المجلس على اللجنة المختصة بالنظر في المشروع .

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا - المادة ٧٧ لا تنص على تخصيص ماليكم .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - إذا لم يكن مشروع القانون قد ورد إلى اليوم لكان من الجائز إحالة الاقتراحات على لجنة المرافض والاقتراحات أما وقد قدم القانون فيجب أن تحال هذه الاقتراحات على اللجنة المالية .

معالى الرئيس - ما رأي حضراتكم ؟

قرر المجلس إحالة مشروع القانون والاقتراحات والمرافض الخالصة به على اللجنة المالية .

انتهت الجلسة بتأجيل المجلس للاستراحة حيث كانت الساعة ٦ والنقطة ٣٧ مساء .

أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والنقطة خمس عشرة مساء .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك - انتخب سعادة محمود فهمي باشا عضواً في خمس لجان وهي لجنة المعارف ولجنة الأشغال ولجنة الحرية والبحرية والطيران والسويان ولجنة الصحة ولجنة الاقتراحات والمرافض وما أن المادة ٥٥ من اللائحة الداخلية قضت بأنه لا يجوز انتخاب عضواً أكثر من ثلاث لجان في وقت واحد فقد تنازل سعادته عن العضوية في لجان الحرية والاقتراحات . وبمراجعة أوراق الانتخاب تبين أن العضو الذي على سعادته في عهد الأمورات في لجنة الحرية هو حضرة علي عبد الرازق بك حيث نال ٣٦ صوتاً وفي لجنة الاقتراحات هو حضرة عبد العزيز رضوان بك حيث نال ٣٥ صوتاً .

فصل يوافق المجلس على انتخاب حضرة علي عبد الرازق بك عضواً في لجنة الحرية وحضرة عبد العزيز رضوان بك عضواً في لجنة الاقتراحات ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أريد حضرة زميل الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أعترض على الرأي الذي أبلاه حضرة الشيخ حسن عبد القادر . اتفق المكتبان على هذا التوزيع وقد كان مجلس الشيخ محمداً في أشخاص أعضاء مكتبه ولا يمكن مطلقاً أن يصحول مكتبه عن مراعاة ما يجب نحو المجلس على أنه لا منى للقول بأنه روعي في القسم أهمية القوانين طالما أن القوانين التي انحصر بها مجلس النواب ستعرض عليها لنهائي رأياً فيها .

حضرة لويس أسيوخ فانوس اقتضى - لو صرح مذكور حضرة الشيخ حسن عبد القادر لتلك الأمر جديراً بالأهمية . ولذلك نريد أن يذكر لنا المكتب أولاً الأساس الذي نرى عليه هذا التقسيم حتى يمكننا أن ننهي رأياً وأما الإخطار أنه صدر في سنة ١٩١٤ السنة الأولى للحرب قوانين مهمة أما السنوات التي اختصتها بما قد كان التشريع فيها قليلاً .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - وما رأى حضرة العضو في أن كل القوانين ستعرض عليها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أريد حضرة زميل الشيخ حسن عبد القادر وجوب أن يبين لنا المكتب أساس التوزيع وذلك لأن حضرة الزميل يقول أنه ذكر في مجلس النواب عبارات مهمة .

معالي أحد زكي أبو السعود باشا - الواقع أن القوانين قدمت للمجلس وكان يجب عليها أن ينظر فيها . ولكن الأهمية المضافة في كل الجلبين قوتها أنه إذا بدأ أحدكما في بحث مشروع وجب على المجلس الآخر أن ينظر حتى يفرغ منه ذلك المجلس . فاجتهدت الفكرة التي أن ينص كل مجلس بحوزه منها وإبداءاً تتكلم وعرضاً أن يأخذ مجلس الشيخ الجزء الأول . ولكن وجدنا أن مجلس النواب بحث قوانين سني ١٩١٤ و ١٩١٥ فقلنا طرح السنتين المذكورتين ويأخذ مجلس الشيخ الأربع السنوات التالية ويأخذ مجلس النواب السنوات الباقية فافأ كان قد ظهر لأحد أعضاء مجلس النواب أن نصميم يشمل القوانين الهامة . فهذه نصميم . وهذا الإعراض لأهمية له إذ أن القوانين جميعها ستعرض عليها . والواقعة في العمل بمقدار ما يندى من الآراء أثناء نظر القوانين لا يترتب عليها .

ولما كلفنا فيما يخص طبع القوانين فقد رأى المكتب من باب الإحصاء في الثقة ألا يطبع إلا القوانين الجاري العمل بها الآن ومع ذلك نريد أن نرى حضراتكم قائمة بالقوانين جميعاً فافأ رأينا أن قانوناً لم يطبع ويجب النظر فيه فيمكنكم أن تختاروا النظر لطبعه وتوزيعه والمطلوب الآن من حضراتكم هو توزيع القوانين على اللجان .

حضرة حافظ حابدين بك - أرى أن يكون توزيع القوانين بمرحلة المكتب . معالي أحد زكي أبو السعود باشا - التوزيع من حق المجلس ولكن أنا كان المجلس يركز المكتب في ذلك فلا بأس .

سماعة محمد فهمي باشا - أن بعض القوانين المطروحة أساساً يجب حفظها والمكتب لا يملك حق الحفظ .

قد راجع المجلس إحالة هذا الطلب على لجنة الحفائية .

على الطلب المقدم من وكيل محمد الهياوي اقتضى التماس يرغب الحصانة البرلمانية من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا لرغب دحوى عمومية على دولته بصفته وزيرا للخارجية .

قد راجع المجلس إحالة الطلب على لجنة الحفائية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مذكور في الطلب أن الدعوى العمومية يراد رفعها على دولته بصفته وزيرا للخارجية لا بصفته الشخصية فلا شأن لمجلس الشيخ في الاذن برفعها كما لا شأن له إذا أراد أحد الناس رفع الدعوى على بصفته كوني تاجر وقت لا بصفتي الشخصية .

حضرة علي عبد الرازق بك - لا ضرر من إحالة الطلب على لجنة الحفائية ترقى رأياً فيه وله لا يحتج من رأى حضرة الزميل .

على التكاليف الواردة من مجلس النواب بخصوص توزيع القوانين التي صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية وهذا نصه :

حضرة صاحب المحلل رئيس مجلس الشيخ

بناء على الاتفاق الشفهي الذي حصل بين مكاتب الشيخ والنواب بشأن توزيع القوانين التي صدرت من سنة ١٩١٤ إلى الآن والتي قد تمها الحكومة للمجلسين

أشرف باعتبار ما يليكم أن مجلس النواب وافق في جلسته المتقدمة في يوم الاثنين الموافق ٢٨ أبريل الجاري على ما رآه مكتب الشيخ وقرر أن يبدأ مجلس النواب بنظر القوانين التي صدرت في سني ١٩١٤ و ١٩١٥ ثم ينظر القوانين الصادرة في سنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ إلى الآن . كما وأن مجلس الشيخ يبدأ بنظر القوانين التي صدرت في سنوات ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ فأحيل على ما يليكم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس النواب
أحمد مظلوم

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا اعتراض عندي على أن توزع نحن ومجلس النواب هذه القوانين ولكن أريد أن أتف على الأساس الذي ارتضاه مكتبنا في التوزيع حتى انحصر مجلس النواب بالنظر في القوانين الصادرة في السنوات ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ وانحصر مجلس الشيخ بالنظر في القوانين الصادرة في السنوات ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ والذي حلتى على طلب هذا البيان من المكتب هو ما قرأته في الجرائد ولا بد أن تكونوا حضراتكم قد قرأته أيضاً من أن أحد حضرات النواب اعترض في المجلس على هذا التوزيع فأجيب بأنه لم يرسل من القوانين إلى مجلس الشيخ إلا ما كان قليل الأهمية . فليل هذا في مجلس النواب وأغشى أن يكون صحيحاً وأرى . يكون مجلس النواب قد رأى في التوزيع أهمية القوانين ولا تفترض ما ألتصلي إلى أن ينص مجلس النواب بالنظر في قوانين سني ١٩١٤ و ١٩١٥ وقوانين سنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ وينص مجلس الشيخ بالنظر في قوانين سنوات ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ ولا يراعى ترتيب السنين في التوزيع .

على بيان القوانين الآتية تقرر المجلس بشأنها ما هو مبين أمام كل منها :

الرقم	التاريخ	الموضوع	قرار المجلس
القوانين التي صدرت في سنة ١٩١٦			
١٧ لسنة ١٩١٥	٣١ ديسمبر	تعديل نظام مدرسة للمطعمات السنية	أحال على لجنة المعارف
١ لسنة ١٩١٦	٥ يناير	وقاية المزروعات من الآفات المتلفة من الحشرات	» » الزراعة
٢	٢١	امتداد سلطة الحاكم المختطة إلى أول فبراير سنة ١٩١٧	حفظ لاتباه العمل به
مربوم	أول فبراير	منع معاقبة مصلحة الكمال والموازن اختصاص مأموري الضبطية القضائية	أحال على لجنة الحفانية
٣	٨	استمرار العمل مدة سنة ١٩١٧ بتصادم الضخيل الذي تقرر العمل به سنة ١٩٠٧	حفظ لاتباه العمل به
٤	٢٢	تعديل حدود بندر طرطوط الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المياقي الساخنة فيها

حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - هذا القانون صادر بتعديل حدود لا يفرض ضرائب لذلك أخرج حفظه .	حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - القانون غير خاص بالضرائب إنما هو خاص بتعديل حدود بندر .
سماعة إبراهيم سعيد باشا - أرى أحالة هذا القانون على لجنة المالية .	حضره الشيخ حسن عبد القادر - هذا مرسوم لا قانون فهل أذا صدر مرسوم جميعين قاض يمرض أيضا حكم ؟
فضيلة الشيخ حسين والي - إذا كان العمل به مستمرا فيقول على لجنة المالية .	حضره إبراهيم نور الدين بك - تعديل الحدود يكون ضمن مناطق على زمام البلد فتحصل عليها ضرائب لذلك يجب أحالة القانون على لجنة المالية .
حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - هذا قانون خاص بتعديل حدود سماعة إبراهيم سعيد باشا - متى تعديل الحدود هو إخراج أطياف من زمام جهة لضمها إلى زمام جهة أخرى والأطيان يدفع عنها ضرائب .	قرر المجلس حالته على لجنة المالية ثم استؤنفت ثلاثة أيام القوانين تقرر المجلس بشأنها ما هو مبين أمام كل منها :

الرقم	التاريخ	الموضوع	قرار المجلس
القوانين التي صدرت في سنة ١٩١٦			
٥	٢٩ فبراير	الحاكم مدرسة القضاء الشرعي بوزارة الحفانية	الحفظ لأنه التي بموجب القانون رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩٢٣
٦	٢٩	زيادة عدد أعضاء مجلس الأزهر الأعل	الاجتماع على لجنة الأوقاف والمجاهد
مرسوم	٦ مارس	إعطاء الأوقاف الهنالية صبرا قانونيا مؤقلا	حفظ لأنه التي بموجب القانون رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩٢٣
٧	٧	تعديل للخدمة العمومية الثالثة لشروط قبول وثيقة المستحقين للسكنى في مناطق الحكومية	الاجتماع على لجنة المالية
٧	٢٠	امتداد سلطة الحاكم المختطة إلى أول فبراير سنة ١٩١٧ فيما يتعلق بالأوقاف السلطانية	حفظ لاتباه العمل به
٨	٢١	ربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٦
مرسوم	٢٣	اعتداد ميزانية وزارة الأوقاف من ضمنها المالية لسنة ١٩١٦
٩	٢٨	جواز انتخاب موظف لرئاسة مجلس حسي معمر عدا المحافظ والوكيل	أحال على لجنة الحفانية
مرسوم	٢٨	إعطاء صفة مأموري الضبطية القضائية لبعض الموظفين بالمجلس الذي لا يشككت به
١٠	٤ أبريل	تعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٩١٣ الصادر بدم جواز التجوز على الأملاك

الرقم	التاريخ	الموضوع	قرار المجلس
(٢٦) القوانين التي صدرت في سنة ١٩١٦			
١١	٤ أبريل	تعديل المادة الثانية من القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٣	أحاله على لجنة الحفانية
١٢	١١ »	تقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية القويم	حفظ لانتباه العمل به
مرسوم	٩ مايو	نظام رى الأراضي المنتمية بترعة ابي المنجا وقروعه بمديرية القلوية	أحاله على لجنة الأشغال
١٣	١٤ يونيه	انشاء المدارس الأولية الراقية للبنين	أحاله على لجنة المعارف
١٤	١٤ »	انشاء المدارس الأولية الراقية للبنات	» » »
١٥	٢٠ يونيه	لائحة الضمان أمام المحاكم الشرعية	أحاله على لجنة الحفانية
١٦	٢٧ »	الأمراض الفاضرة بفتحها القاحكة	» » الزراعة
مرسوم	٢٧ »	تعديل تشكيل مجلس إدارة الأوقاف	أحاله على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية
»	٤ يولي	تعديل لائحة الاجراءات الناحية للمحاكم المختلطة	أحاله على لجنة الحفانية
١٧	١٢ »	الاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودة لوز القطن	» » الزراعة
مرسوم	٢٥ »	رسم التحصيل المقرر على طرود البوستة والمراسلات ذات القيمة المعلن عنها المتبادلة داخل القطر المصري	» » المواصلات
»	٢٥ »	إبلاغ الأجر المقرر الذي تحصله مصلحة البوستة عن كل ورقة متحصلة الى عشرة مليات	» » »
»	٢٥ »	فرض رسم ضمة على المبيعات المعقولة لأجل يومية البضائع	» » المالية
١٨	٨ أغسطس	ردم المستقطات (المروية بالبرك) أو تخفيفها	» » الصحة
١٩	٨ »	دعنة المصوغات	» » المالية
٢٠	٢٢ »	تعداد القطر المصري	حفظ لانتباه العمل به
مرسوم	٢٧ »	تعديل لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم المختلطة	أحاله على لجنة الحفانية
٢١	٣٠ »	تعديل القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٠٧ الصادر بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي	حفظ لأنه ألغى بالقانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٢٢	٧ سبتمبر	تعديل المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢	أحاله على لجنة الزراعة
٢٣	١١ »	تعديل نظام مدرسة الهندسة السلطانية	» » المعارف
٢٤	٤ أكتوبر	مباش الضباط المعاملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية	» » المالية
٢٥	١٨ أكتوبر	نظام العقود في البلاد المصرية	أحاله على لجنة المالية
مرسوم	١٨ »	تعديل حدود بندو شين القناطر الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الداخلة فيها	» » »
»	١٨ »	تعديل حدود بندو بليس الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الداخلة فيها	» » »
٢٦	٢٢ »	التدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرضية	» » الزراعة
مرسوم	٢٤ »	إبطال جوازات البوستة الصادرة بداخل القطر التي تكون قيمته جنبها مصرى واحدا فأقل	» » المواصلات
٢٧	٣١ »	تقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية أسوان	» » المالية
مرسوم	٧ نوفمبر	منع تصدير الذهب	» » »
٢٨	٥ ديسمبر	استمرار تحصيل عشور التنخيل في سنة ١٩١٨ على موجب تعداد التنخيل المعمول به في سنة ١٩٠٧	حفظ لانتباه العمل به
٢٩	٥ »	التدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرضية	أحاله على لجنة الزراعة
٣٠	٥ »	تعديل القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٧ الصادر بتقدير أجور الأطباء والباطنة ومصاريف انتظامهم في المباني الخلقية	أحاله على لجنة الحفانية

الرقم	الشارح	الموضوع	قرار المجلس
القوانين التي صدرت في سنة ١٩١٧			
١	أول يناير	تحليل الموظفين الذين يتدون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية	أحاله على لجنة الحفانية
٢	١١	تقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأقطان بحدودية الجبلية	» » » المالية
مرسوم	١١	تحصيل رسم اضافي عن إعادة تصدير المراسلات المؤمن عليها وتحصيل رسم أرضية عليها	» » » المواصلات
٣	٣٠	امتداد سلطة المحاكم المختلطة الى أول فبراير سنة ١٩١٨	حفظ لاتباء العمل به
٤	١١ فبراير	تعديل وإلغاء بعض أحكام من قانون المناطات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩	حفظ لاتباء العمل به
١٩ يونيو سنة ١٩١٠			
مرسوم	١١	تجديد مدة أعضاء مجلس الأقطان الأرثوذكس والمجالس القرية التابعة له (للمدة سنة واحدة)	أحاله على لجنة المالية
٣	٢٠	إخبار البلديات المعطاة من لجنة الاعتصان التي ترسلها الى مصر كلية الحقوق يارس...	حفظ لاتباء العمل به
٥	٢٨	اختصاص المحاكم المختلطة في مواد المناقات...	أحاله على لجنة المعارف
٦	٢٢ مارس	ربط المزاينة العمومية لسنة ١٩١٧	حفظ لاتباء العمل به
٧	٣١	تقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأقطان بحدودية لنبيا (للمدة ثلاث سنوات)	» » » المالية
مرسوم	٧ أبريل	تحديد رسم تماثيل قدره ١٠ ملحات عن كل ودة ذات قيمة تكلف البوطة تحصيلها	أحاله على لجنة المواصلات
٨	١٩	إنشاء مجلس على غطط بندر بنيا	» » » الداخلية
٩	١١ مايو	إخبار بعض موظفي لجنة حفظ الآثار العربية من مأموري التفتيشات القضائية...	» » » الحفانية
١٠	١٧	أحرار وحل السلاح	» » » الداخلية
مرسوم	١٧	تحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباحثي الصيدليات ومفتشيها...	» » » الحفانية
١١	٣٠	تعديل رسم إرسال طرود البوطة الداخلية الصادرة من وإلى الواسط الداخلية...	» » » المواصلات
١٢	٢٦ يونيو	تعديل المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجندى	» » » الصحة
١٣	٢٦	الاحتياطات التي يعمل بها الكوليرا	» » » المالية
١٤	١١ أغسطس	تعديل بعض مواد من قانون تحقيق الجبايات المخططة بشأن طرق الطعن بالنقض والإبرام	» » » الحفانية
١٥	٤	تعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودقوز القطن	» » » المالية
مرسوم	١١ أغسطس	اعتماد انتخاب عضو مجلس الأقطان الأرثوذكس المعمول للمدة الباقية من السنة...	حفظ لاتباء العمل به
١٦	١١	القانون النظامي الجديد للجمعية الجغرافية السلطانية	أحاله على لجنة المعارف
١٧	١١	القانون النظامي الجديد للجمعية الجغرافية السلطانية	حفظ لاتباء العمل به
١٨	٨ سبتمبر	إتقان زراعة القطن في سنة ١٩١٨	أحاله على لجنة المواصلات
١٩	١٤	تسجيل المراكب	حفظ لاتباء العمل به
مرسوم	٢٦	إنشاء مصلحة لتأمين لمدة الحرب...	حفظ لاتباء العمل به
٢٠	٢٦	تقرير رسم على السكر المصنوع أو المكرر في القطر المصري	أحاله على لجنة المالية
٢١	١٠ أكتوبر	تشكيل الوزارة الجديدة	حفظ لاتباء العمل به
٢٢	٢٠	تعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بإتقان بالقرعة العسكرية	أحاله على لجنة الحربية
٢٣	٢٥	منع تصدير القضة...	» » » المالية
٢٤	٢٦ نوفمبر	استمرار تحصيل عثور النخيل في سنة ١٩١٩ على موجب امتداد التحصيل للممول به من سنة ١٩٠٧	حفظ لاتباء العمل به
مرسوم	٢٦	مدة الخدمة في الحرس السلطاني ووإيريات الركائب السلطانية	أحاله على لجنة الحربية
٢٥	٢٩	تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ الممثل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٧ بشأن الإحتياطات التي تتخذ لإبادة دودقوز القطن...	حفظ لاتباء العمل به
مرسوم	٣ ديسمبر	تقرير رسوم إرسال طرود البوطة الصادرة من القطر المصري إلى السودان...	» » » المواصلات
٢٦	١٠	تعديل المادة الحادية عشرة بعد المائة من لائحة الإجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الأخطاط...	» » » الحفانية
مرسوم	١٠	تعديل حدود بندر ططا الواجب تحصيل حوائد الأتلاك على الباقي النافذة فيها	» » » المالية

تم رفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة السابعة والذقيقة خمساً وخمسين على أن تمود لإعقاد يوم الثلاثاء ٩ شوال سنة ١٣٤٢

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة السابعة عشرة

المتخذة علناً في يوم الثلاثاء ٩ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٢٤

وأما — الأقران :

- (١) اقتراح من حضرة لويس أغيوخ فانوس افندي بطيب السودة الى المناقشة في تأليف لجنة للميزانية .
- (٢) اقتراح من سعادة القواء محمود فؤاد باشا باستخدام ضباط الجيش الحاليين على الحاضر في الوظائف الملكية .
- (٣) اقتراح من حضرة بسويو الخطيب بك بإنشاء فلق يوصل جسر بحر شين بالطريق الموصلة الى السطلة ولفي .
- (٤) اقتراح من حضرة بسويو الخطيب بك بإنشاء كورى على بحر شين أمام كغرشنا .

خلاصاً — تمّ النظر في القوانين التي صدرت في الفقرة الواقعة بين تعطيل الجمعية التشريعية وبين افتتاح البرلمان .

أخطر المجلس بالاحتفالات الواردة من حضرات السيد محمد علي البيلاري عن جلسة أمس . ومحمد أفلطون باشا والشيخ محمد عز العرب بك والشيخ حسن عيد القادر ومصطفى رشيد بك عن جلسة اليوم . وحسن فوده باشا وحسن أحمد المديسي بك ومحمد محمود بك عن جلسات هذا الأسبوع .

ثم أخطر المجلس بأن حضرة صاحب السعادة أحمد محمود باشا طلب اجازة لمدة خمسة عشر يوماً لإجلاء من أس مرضه فرفض له المجلس بهذا الاجازة .

على محضر الجلسة الماضية تصديق المجلس عليه .

حضرة صاحب المال وزير المواصلات — ورد من حضرة العضو المحترم شاهين افندي الجندى سؤال هذا نصه :

« حتى سنة ١٩١٣ شرعت مصلحة السكك الحديدية في الاستعدادات لخطين بمديرية التوفيق أولهما من منفى الى كفر الزيات والثاني من منفى الى بنها وقد أتمجت الأكلن تهريراً وأما الثاني فقد أعمل بعد أن وضعت له الرسومات وأصلحت أوصافه محطة منوع مع أن طوله خمسة وعشرون كيلو متراً فقط وبقائه قليلة بجانب فوائد العظيمة وأن مديرية التوفيق قد أشد الحاجة اليه لها من الأهمية في تسهيل طرق المواصلات فلتلك نرجو سماحكم التكرم بالاجابة على عزم الوزارة أن تمد هذا الخط قريبا لتتم الحاجة اليه بالكلية .

اجتمع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ٩ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زيود باشا ورئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجدنا با كل من حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك ، حسن فوده باشا ، الشيخ حسن عيد القادر ، محمود علي مهنا بك ، محمد مغازي باشا ، مهدي وزير بك ، أحمد الشريفي باشا ، المصري السعدى باشا ، لويس أغيوخ فانوس افندي ، محمد محمود بك ، حسن أحمد المديسي بك ، محمد شفيق باشا ، أحمد حليم باشا ، أحمد محمود باشا ، أحمد فؤاد عيد الله باشا ، محمد أفلطون باشا ، مصطفى رشيد بك ، محمد إبراهيم حشيش بك ، حبيب خياط بك ، محمد جعفر افندي ، نهدي حنا ويصا بك .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المال مصطفى النحاس باشا تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سيد فهمي الروبي بك ، عيد القادر ، عياد تاجي افندي ، محمود بسويو افندي ، علي عيد الرزاق بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن معالي الرئيس افتتاح الجلسة .

على جدول الأعمال وهذا ياتيه .

أولاً — تلاوة الافتتاحيات وطلبات الاجازات والرسائل .

ثانياً — محضر الجلسة الماضية .

ثالثاً — الأخطاء :

(١) تبليغ المجلس سؤالاً موجهاً الى حضرة صاحب الدولة وزير

الخارجية من سعادة الدكتور خليل حسن باشا بطلب بيان

الاسباب التي استندت عليها الوزارة في ترقية حضرة وكيل

محكمة بني سويف الى وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف

الأهلية وتخليه فيه عن هم أقدم منه بين رجال القضاء .

(ب) اجابة حضرة صاحب المال وزير المواصلات على

السؤالين الموجهين من :

(١) حضرة شاهين الجندى افندي بشأن مد خط حديدى

بين منفى وبنها .

(٢) حضرة عبد الرحمن مهنا افندي بشأن توسيع الخط

الحديدى بين الأقصر وأسوان وإنشاء خط جديد

من قنا والقاهرة .

وجوابي على ذلك :

حقيقة فكرت مصلحة السكة الحديدية في سنة ١٩١٣ في مد خطين أحدهما من منفول لكفر الزيات والآخري من منفول لينا . وشرعت فعلا في تنفيذ الخط الأول وكانت تنوي بعد إتمامه أن تمد الخط الثاني . وبسبب الحرب الأوروبية العامة وإيقاف معظم الأعمال المستجدة تأخر إتمام الخط الأول ثلاث سنوات أنه قد أعيد العمل فيه وقطع طرفاه البحري والقبلي وسيتم باقيه في شهر نوفمبر القادم .

أما الخط الثاني الذي لم يبدأ فيه فليس في الإسكان البلد في إنشاءه إلا بعد النظر في كل الأعمال الجديدة اللازمة ومقارنتها ببعضها وتقرير السير فيها مقدمين الأهم على المهم من ملاحظة ضرورة التجديدات للخطوط الحالية . تلك التجديدات التي تراكت أعمالها بسبب قلة الحرب وإيقاف الأعمال فيها وهذا جميعه مرتبط بما تسمح به حالة ميزانية المصلحة .

حضرة شاهين الجندي انتهى — ان طول هذا الخط لا يزيد على خمسة وعشرين كيلو مترا ونفقاته قليلة فيما حلت من مصلحة السكك الحديدية لا تتجاوز ثمانين ألف جنيه وهو ممتاز متفوقة عروية من السكك الحديدية ويتوسط منه نحو ستين بلدة من بلاد مديرية الشويفية المقروية من طرق المواصلات فهل تتفضلون بمالككم تتجملوا هذه المسألة من المشاريع الهامة لئلا يمد هذا الخط ولو في السنة القادمة ؟

معالي وزير المواصلات — عرضت هذه المسألة من غير شك مع أمثالها من الأعمال الجديدة لمصلحة المقارنة بينها جميعا وبطبيعة الحال مستقيم الأهم منها على المهم . وأما تقديرها النفقة فقد زادت قيمتها الآن عما كانت عليه في سنة ١٩١٣ فما كان مقدرا له في تلك السنة مبلغ ثمانين ألف جنيه قد لا يكفي في الوقت الحاضر مائة ألف جنيه ونحن قبل النظر في المسألة المالية سننظر في جميع الأعمال من جهة ترتيبها حسب أهميتها وبطبيعة الحال ستكون كل الاعتبارات التي أبداها حضرة العضو المحترم محل بحث ونظر وستعطي درجتها من الأهمية .

حضرة شاهين الجندي انتهى — أشكر مالكم على ذلك .

معالي وزير المواصلات — ود في من حضرة العضو المحترم عبد الرحيم مهنا انتهى السؤال الثاني :

(٣) هل يسمح معالي وزير المواصلات بإقامة المجلس عما اذا كان في نية الحكومة توسيع خط السكة الحديدية بين مدينتي الأقصر وأسوانا في ذلك من المزايا المنظمة التي يرتب عليها تحسين الحركة التجارية على هذا الخط وتوفير الزين وتخفيف المشتتات التي يكابدها المسافرون بسبب الاعتقال من قطار إلى آخر وزيادة الأيراد بما يعود بالنفع على الخزينة العامة بأكبر ما في يمتحالة على ما هي عليه الآن . وهل يمكن الإفادة عن الوقت الذي تشرع فيه الحكومة بالبدء في هذا العمل ؟

(ب) وإذا نفذ هذا المشروع إلا ترى الحكومة من النافع للبلاد أن تترك في الوقت نفسه في عمل خط حديدي جديد بين قنا والقصر يستعمل في إنشاء ما يستحق عنه من الأدوات والمهمات التي تتوفر من الفاه الخط الضيق بين الأقصر وأسوان ولإنشاء هذا الخط أسباب مهمة تدعو إليه — منها تسهيل السفر للصياج الذين قصر المسافة البحرية من أربعة أيام بين السويس وجده إلى يوم واحد بين القصر وجده ومنها أن قنا تستمد ما كان لها من المهد التجاري في سالف الأيام حيث تعود الحركة التجارية بينها وبين الممالك الشرقية في مواد الصناعة والزراعة على اختلاف أنواعها وفوق ذلك فيمكن أن تصير القصر مدينا عظيما لا يقل في ميزاته الهوائية عن كثير من مختلف المصايف الموجودة على سواحل البحار المصرية .

ان الأعمال البحرية زالت تقسطا وأقرا من الممران فظل الوقت قد حان الآن وبسمحت الظروف بأن توجه الحكومة عنايتها لأن تأخذ مصر العليا نصيبها من الإصلاح والتعمير .

وجوابي على السؤال الأول أن ذلك المشروع — مشروع إبدال الخط الضيق بخط واسم — درس مبدئيا في سنة ١٩٠٧ وحمل عنه تصميم تفصيل وقدترت التفتتات وقتها بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه .

ثم دوس في الوقت ذاته من وجهة الاستمرار فوجد أن هذا التغير يستوجب خسارة قد قدرت بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري سويا ولهذا السبب صرف النظر من هذا المشروع .

وقد أعيد النظر في هذه المقايضة في سنة ١٩٢٣ فانضاح ان التفتتات نفع في الوقت الحاضر نحو ٧٠٧,٠٠٠ جنيه . وقد تمرد تأجيل البت في أمر هذا التوسيع حتى ننظر في كل الأعمال الجديدة اللازمة . وتقرر السير فيها مقدمين الأهم على المهم من ملاحظة ضرورة التجديدات للخطوط الحالية كما ذكرت في جوابي على السؤال السابق .

أما من جهة مشروع الخط من قنا إلى القصر فانه لم يحدث قبل الآن وثق سمحت فرصة ستمل عنه مباحث إيجابية وسيطى نصيبه من الأهمية بمقدار ما يرتب له من الأهمية بين الأعمال الجديدة .

حضرة عبد الفتاح رجائي انتهى (السكك الحديدية) — يان الأعمال المقروية على جلسة اليوم يتضمن بعد اجوبة معالي الوزير النظر في الاقتراح المقدم من حضرة لوريس أخنوخ فانوس انتهى وبما أن حضرة متنبأ أدى تأجيل النظر في اقتراحه إلى أن يحضر .

وانق المجلس على ذلك .

ثم تمرد حالة الاقتراح المقدم من القواء عمود فزاد بأشأ والاقتراح المقدمين من حضرة بيسوي الخطيب بك على لجنة الاقتراحات .

على يان القوانين والمراسم الآتية الصادرة في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ غدر الخطر . شأنا ما حده منه . أمه كـ ١٤٠ .

القوانين التي صدرت سنة ١٩١٨

الرقم	التاريخ	الموضوع	قرار المجلس
١	٢٦ يناير	إضافة بعض نصوص على القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٤	حفظ لاتجاه العمل به
٢	٢٨ »	امتداد سلطة الحاكم المختطة إلى أول فبراير سنة ١٩١٩	» » »
٣	٩ فبراير	احتياطات جديدة للوقاية من الكوليرا	أحالته على لجنة الصحة
٤	١٦ »	منع ذبح حيول البقر وأبقاها، تعديل المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢	أحالته » » الزراعة
مرسوم	١٦ »	تعديل حدود بند الزنقا في الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الناطقة فيها	» » » المالية
٥	٩ مارس	تحويل لجنة مراقبة الخيول إلى الاختصاصات التي للجان التسمير ولجنة التحويل ومصلحة الخيول	حفظ لاتجاه العمل به
٦	٢٣ »	ربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٨	» » »
مرسوم	٣١ »	تعديل اللائحة العمومية لقبول وثيقة المستخدمين للدنيين في مصالح الحكومة	أحالته على لجنة المالية
٧	٦ أبريل	النفاذ محكمة الجيرة الانتخابية الشرعية	—

حضرة محمد محمود خليل بك - الأصوب أن يحال هذا القانون على الوزارة المختصة به وهي وزارة الأوقاف كما هو ظاهر من مقدمة القانون .

تقرر إحالة هذا القانون على لجنة الأوقاف .

ثم عرض القانون رقم ٩ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩١٨ بقرار مرسوم موثق على ضرائب الأطنان بجمدية القلورية لنهاية سنة ١٩٢١ تقرر حفظه لاتجاه العمل به .

وعرض المرسوم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩١٨ بتعديل لائحة الإجراءات الداخلية للحاكم المختطة والقانون رقم ١٠ الصادر في ٤ مايو سنة ١٩١٨ بتعديل الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بترتيب المجالس الحسية تقرر إحالتها على لجنة الحفانية .

وعرض المرسوم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩١٨ بإحداث القانون النظامي للجمعية السلطانية للاقتصاد السبائي والأحصاء والتشريع .

أصوات : لجنة المالية .

معالي محمد شكري باشا - المقصود بهذا القانون هو إعطاء الجمعية الشخصية المعنوية فهو خاص بلجنة الحفانية .

تقرر إحالة على لجنة الحفانية .

عرض باقي القوانين تقرر فيها ما هو مبين أمام كل منها :

أصوات : حفظ .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا القانون يصح إحالة على لجنة الحفانية لأنها ربما تستعين بأداة المحكمة المالية .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا - طلب حضرة العضو بفتح اقتراحا جديدا .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أتى لا اقتراح واحدة محكمة اللجنة الشرعية وأتى أمول أن القانون الذي صدر بالناشأ يصح أن يحال على اللجنة تبحث أسباب الانقضاء وتقدم ملاحظاتها عليه .

تقرر إحالة على لجنة الحفانية .

ثم استؤنفت ثلاثة يان باقي القوانين تقرر إحالة المرسوم الصادر في ٦ أبريل سنة ١٩١٨ بإنشاء مرسوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ بشأن التجنيد على لجنة الحرية .

ثم عرض القانون رقم ٨ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩١٨ الخاص بجمالية آثار العصر العربي .

مساعدة محمد فهمي باشا - أرى أن تنتظر هذا القانون بلجان الحفانية والاشغال والأوقاف .

الرقم	التاريخ	الموضوع	قرار المجلس
مرسوم	١١ مايو	استخراج أفراد من الأملاك للعمل مؤقتا وبأجر محدود في تقوية جسر النيل	أحالته على لجنة الأشغال
١١	٦ يونيو	القبض على شخص للقائمة دودة القطن	» » » الزراعة
١٢	١٢ »	تعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بإعطاء أمام الحاكم الأهلية	» » » الحفانية
مرسوم	١٢ »	تعديل حدود بند شيوخ الكرم الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الناطقة فيها	» » » المالية
»	١٢ »	تعديل حدود بند دسوق الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الناطقة فيها	» » »
١٣	١٥ يونيو	التخصيص بإصدار ورق قلدي من فئة عشرة قروش صاغ	» » »
مرسوم	١٦ يولي	إفصال بركة البضائع بالاسكندرية مؤقتا	حفظ لاتجاه العمل به

أعضاء اللجنة فيجسده ١٥ أو ٢١ ويختص بعضهم بنظر الميزانية أم يريد حضرته تشكيل لجنة خاصة بالميزانية ؟

حضره لويس اخنوخ فانوس افندى - أريد تشكيل لجنة خاصة يكون اختصاصها فحص الميزانية في كل سنة .

معالى الرئيس - أذن يطلب حضره العضو تعديل المادة ٥٢ بزيادة لجنة جديدة فأرجوه أن يرجع المادة ٥٩ التي يرتكز عليها .

تلا حضره لويس اخنوخ فانوس افندى المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية

حضره لويس اخنوخ فانوس افندى - أنا أطلب تعديل المادة ٥٢ وأرتكز على المادة ٥٩ لاجازة تشكيل اللجنة .

فضيلة السيد محمد بن البيلال - وقت النظر في تشكيل اللجان روى أن أعمال لجنة المالية كثيرة ولهذا قدم كثير من حضرات الأعضاء اقتراحا بطلب تشكيل لجنة خاصة بالميزانية لأن الأعمال الحالية على لجنة المالية كثيرة فأقترح الآن أن تكون لجنة المالية هي التي تختص بنظر الميزانية وأن يزداد عدد أعضائها ٢١ أو أقل .

معالى الرئيس - هل يريد حضره العضو تعديل اقتراح حضره لويس اخنوخ فانوس افندى .

فضيلة السيد محمد بن البيلال - حضره لويس اخنوخ فانوس افندى يقترح تشكيل لجنة خاصة بنظر الميزانية وأما أوافته على هذا الاقتراح ولكن على أن تكون هذه اللجنة نفس اللجنة المتصية في قبل لأنا راعيا في انتخاب أعضائها الكفاءة في الآراء المالية ولما ألفتة العامة بهم فبعض أن تريد مدعم .

معالى الرئيس - أريد حضره العضو أن يزداد عدد أعضاء لجنة المالية الى ٢١ ويكون من اختصاصها نظر الميزانية ؟

فضيلة السيد محمد بن البيلال - أنا لأعين العدد وأما حضره لويس اخنوخ فانوس افندى اقترح اختيار ٢١ عضوا غير الأعضاء التسعة المتخفين للجنة المالية .

حضره لويس اخنوخ فانوس افندى - أتمسك بتأليف لجنة خاصة تشترك اللجنة المالية معها في نظر الميزانية .

حضره يوسف بنشوي بك - من المعلوم أنه كلما قل عدد أعضاء اللجان سهل العمل عليها فني مجلس النواب تشكلت اللجنة المالية من ٢١ عضوا فلاحظ أنه وجدت صعوبة في سبيل اجتماعهم في الوقت المناسب ولذلك قرر أعضاؤها تدب تسعة من بينهم لفحص الميزانية خصوصا وأن لكل عضو من حضرات أعضاء المجلس الحق في فحصها ومناقشتها وإبداء ملاحظاته عليها لأعضاء اللجنة ولو أنه كانت هناك ضرورة لتضييق لجنة من عدد وأوفر لنظر الميزانية لكان المجلس قررنك عند ما أقر اللائحة الداخلية . ولقد اجتمعت اللجنة المالية في صباح اليوم فبعد قلة عدد أعضائها اضطرت الى الانتظار وقتا مائتا حتى تكامل عدد أعضائها ولكنها المجزت لعملها على وجه السرعة والنظام فأرى أنه ليس من المناسب زيادة عدد أعضاء لجنة المالية أو تشكيل لجنة خاصة للميزانية وبذلك تتجزأ الأعمال مع الاقتصاد في الزمن .

أثناء تلاوة القوانين حضره حضره لويس اخنوخ فانوس افندى .

حضره عبد الفتاح رجائي افندى - انتهت القوانين وبقي اقتراح حضره لويس اخنوخ فانوس افندى .

انصرف حضره صاحب المعالي الرئيس في الساعة الخامسة والدقيقة ٥٥ وتولى الرئاسة حضره صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا .

حضره لويس اخنوخ فانوس افندى - رأى علاؤون حضروا أن تشكل لجنة خاصة لفحص الميزانية غير لجنة المالية وقدموا بذلك اقتراحا في جلسة سابقة فعرض هذا الاقتراح على المجلس عملا بالمادة ٥٩ ثم تأجل النظر فيه من جلسة لأخرى الى الجلسة السابقة للآخرية حيث مرض في آخرها اقتراح بأخذ رأى المجلس فيما إذا كان المجلس ينظر مباشرة في اقتراح تعديل اللائحة الداخلية أو يحال على لجنة الاقتراحات وحصلت مناقشة وفيه من الضجيج فلم ندر ان كانت الأصوات أغلقت فلا على هذا الاقتراح أولي فؤخذ وبصرف النظر من هذا الأمر الشكلي كان الموضوع في ذاته هام جدا إذ أن الميزانية هي خلاصة سياسة الحكومة فهي ليست عملية فنية فقط فاصرة على مراجعة الأرقام والبحث فيها بل يتناول في الواقع تقرير سياسة كل وزارة من وزارات الحكومة . لذلك يجب أن يشارك في فحصها وإبداء الملاحظات عليها عدد وفير من أعضاء المجلس يملكون جميع المصالح التي تكون لتفصيلها فنية . قد رأينا أن الأعمال التي أجريت على لجنة المالية الكثيرة في الوقت الحاضر كثيرة والميزانية ستعرض على المجلس قريبا فيجب أن نسرع في تكوين لجنة خاصة لنظرها إذ أن تكوين لجان جديدة مصرح به في المادة ٥٩ ولهذا أطلب أن يقرر المجلس تأليف لجنة خاصة بالميزانية يكون مدمدا أعضائها ٢١ عضوا .

أصوات : موافقون .

معالى الرئيس - ليلى الاقتراح .

على الاقتراح وهذا نصه :

١٠ جملا بالمادة ٥٩ والمادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية تشرف بأن تعرض على هيئة المجلس المرفق اقتراحا بتعديل اللائحة الداخلية في اللجنة الثالثة من المادة ٥٢ بجعلها لجنة العامة والتجارة والمباركة فقط - وتزداد لجنة جديدة تسمى لجنة المالية والميزانية ويكون عدد أعضائها واحدا وعشرين عضوا ما ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤

معالى الرئيس - ما عرض حضره العضو هل يقصد إيجاد لجنة أخرى أو أكثر عدد الأعضاء في اللجنة المالية ؟

حضره لويس اخنوخ فانوس افندى - لقد تأليف لجنة جديدة للميزانية تمثل فيها المصالح المختلفة البلاد .

معالى الرئيس - أليس للميزانية جزوا من أعمال لجنة المالية ؟

حضره لويس اخنوخ فانوس افندى - نعم ولكنه جزء له أهمية خاصة لأن الميزانية في الواقع هي سياسة الحكومة .

معالى الرئيس - المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية خصصت للمالية التجارة والصناعة والمباركة لجنة فهل يريد حضره العضو أن يزداد عدد

الاعتبارات احتجاً بالتكسب باللائحة الداخلية فإن تلك اللائحة من رضا نحن فكيف لا تلك تعديلها خصوصاً وقد تقدم اقتراح التعديل وفقاً لما اشترطته المادة ١٣٠ من اللائحة .

لذلك فأن أوافق على الأقل فضيلة الأستاذ السيد محمد علي البيلوي على رأيه بزيادة عدد أعضائه اللجنة المالية إلى واحد وعشرين عضواً من بينهم التسعة الذين انتخبوا فيختص فريق منهم بنظر الميزانية والمساكن المالية ، أما التجارة والصناعة والجمارك فيختص بها الفريق الثاني .

حضرة - انظر السيد بك - أقتراح أن تشكل لجنة أخرى لمساعدة اللجنة المالية .
معالي الرئيس - نحن لا نكمل الآن في الموضوع بل في اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك . هل يعرض هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات أم ينظر فيه المجلس مباشرة ؟

حضرة محمد علي الجزار بك - إن اقتراح - حضرة الزميل لويس أغنيو فانوس افندي سبق أن قلم للمجلس ورفض بالاجماع .

أصوات : لم يرفض .

حضرة محمد علي الجزار بك - الواقع أنه رفض وحيث أنه يحكم في هذه الجلسة فيجب أن يأخذ سيده القانوني ويحال على لجنة الاقتراحات .
سعادة محمد فهمي باشا - حضرة زيلنا محمد محمود خليل بك يطلب منا المحافظة على اللائحة الداخلية مع أننا نأملون عليها ولم نخرج من نصوصها وقد شرعنا في المناقشة فضلاً عن تعيين الاستقرار فيها طبقاً للمادة ٣٦

حضرة محمد محمود خليل بك - انني مازلت أطلب احتراماً نصوص اللائحة ولا يمكن القول الآن أننا نحن الذين وضعناها فتملك حق تعديلها .
مصحح ذلك " لكن يجب ألا يكون هذا التعديل طبقاً لنصوص اللائحة .

حضرة الفريد خماس افندي - لأجل مطلقاً للتغيير والتعديل لأنه عند تشكيل اللجان يقرر أن يكون أعضاؤها من الفئتين الأخذ . الذين لهم المسامح بشؤوننا وبذلك اختير لكل لجنة سبعة أعضاء المجلس من لهم داية عامة بالشؤون التي من اختصاصها فلذا رأى الآن زميل حضرة لويس افندي أن اللجنة المالية ليست على جانب من الكفاية يمكنها من فحص الميزانية فيمكن لكل لجنة أن تخصص ما يخص بها منها ثم تعرض الآراء بعد ذلك على اللجنة المالية .

معالي الرئيس - زيد أن نضع لخصراتكم أن ما يتحدثون فيه يتناول أسرى : الشكل والموضوع . فالشكل المطلوب الفصل في الآن هو هل

يحال اقتراح حضرة لويس أغنيو فانوس افندي على لجنة الاقتراحات أم لا ؟
حضرة عثمان محمد بك - فيما يخص بالشكل أوافق حضرة زميل محمد محمود خليل بك وأعارض في أن ينظر هذا الاقتراح على وجه الاستعجال .

لقد وضعت نصوص اللائحة الداخلية فيجب أن نحرص على تنفيذها وليس من الملائم أن نكلم بغير فكرة حرة فيما من طريق غير التي نصت عليه . أننا حين وضعنا اللائحة قلنا ذلك واحتفظنا له .

وقد أوضحت المسالكات ٨٥ و ٨٦ السبل إلى ذلك فلذا عرض هناك ما يستدعي شيئاً من التغيير أو الزيادة أو القصص يكون شأن اللجنة المختصة النظر فيها فكان لأمرهم وأغير مهم تعرض نتيجة بمشاكل المجلس .

حضرة محمد محمود خليل بك - يجب علينا لكي ينظم سير العمل في المجلس أن ننفذ اللائحة الداخلية كما هي وبذلك لا يكون هناك عمل لتصل هذه المناقشات . فيجب أولاً أن ننظر إلى الاقتراح من وجهة أنه مستحيل أو غير مستحيل . فلذا نقرر أنه مستحيل على حال اللجنة المختصة لنظره وهذه تدرسه بمفاهيمه وتبدي رأياً فيه يسلح ملاحظات صاحب الاقتراح ومناقشاته إذا شاء . ذلك هو المستفاد صراحة من المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية التي نصها :

" يجوز لمن يقدم اقتراحاً أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء أن يطلب الاستعجال في نظره مع بيان الأسباب التي تبرر هذا الطلب " .

فهو تحت حالة المشروع المستحيل على اللجنة المختصة لتصحبه قبل عرضه على المجلس وهي انتهت هذه اللجنة من عملها عرض مقرها نتيجة بمشاكلها . تلك هي القاعدة التي رسمتها اللائحة الداخلية خلالات الاستعجال والواجب اتباعها لأنها لم توضع عبثاً أو إتباعها يسهل العمل في المجلس بطريقة متعجلة .

معالي الرئيس - هل تريد حضرتكم أن يحال هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - إذا رأيت أنه غير مستحيل فيحال عليها ولا فيحال إلى اللجنة المختصة .

معالي الرئيس - ولكن ألا ترى أنه في مناقشته بالمجلس مباشرة نوعياً للوقت ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - انني اطالب على كل حال المحافظة على اللائحة الداخلية فلذا كان هذا الاقتراح مستهجلاً فيحال أولاً إلى اللجنة المختصة لدرسه .

معالي الرئيس - هل يريد أحد من حضراتكم التكلم في الاقتراح الأخير قبل المناقشة في الموضوع ؟

حضرة سميد فهمي الروي بك - أني أؤيد حضرة زميل محمد محمود خليل بك .

حضرة لويس أغنيو فانوس افندي - لقد أبدي حضرة الزميل محمد محمود خليل بك نظريات وآراء عليه وهي رغبته الاقتصاد في الوقت ولكن طريقته على العكس تطيله لأنها لو أتبعنا طريقته لتربط على ذلك حالة الاقتراح على اللجنة أولاً ثم عرضه على المجلس لنظره ثانية وفي هذا مضجعة للوقت مع أن الأمر مستحيل كما سلمت حضرتكم بذلك .

حضرة محمد محمود خليل بك - انني لا أطلب غير احترام اللائحة فليس لأحد أن يخالف نصاً من نصوصها حتى يبدل وهذا المادة ٩٠ قائمة والواجب اتباعها فلذا أردت مخاطبتهم فندموا أولاً .

حضرة أحمد أبو سيف افندي - ليس من السهل الأخذ بأن اللائحة الداخلية طيبة في سبيل المصلحة العامة . فتمتد الميزانية في وقت ضيق . والميزانية أهمية لا تتكرر والأمانة متعلقة إلى معرفة ما يقرر المجلس بشأنها ولا يتفق مع مصلحة العمل في هذه الظروف أن تكلف لجنة المالية بمصعبها مع ما هو موكول إليها من بحث المسائل المالية الأخرى علاوة على المسائل الخاصة بالصناعة والتجارة والجمارك . وليس من المقبول أن تتجاوز عن جميع هذه

أن هذه المسألة في نظر حضرة الزميل لا تنطبق إلا على مشروعات القوانين مع أن الفصل فيه يتناول أيضا الاقتراحات والطلبات وقد فصلت المسألة ٨٥ بين الاقتراحات ومشروعات القوانين (ثم تلاها) وطلب تعديل اللائحة يسمى اقتراحا فأجاب كل هذه تناول المشروعات والاقتراحات والطلبات كما تقدم وذلك بما في حق في تمسك بنصوص اللائحة .

فضيلة السيد محمد علي البيلالي - المسألة أوردت من ذلك أصل الموضوع أنا اشفقنا على اللجنة المالية أن تقوم بكل هذه الأعمال ولكن عضوا اللجنة وحدها حضرة القريش شماس أفندي ويوسف يشترون بك فلا أنا اللجنة المالية تستطيع القيام بالأعمال التي وكلت إليها فلا كان هذا مما الغائبين بذلك فقد انتهت المسألة .

معالى الرئيس - أظن أن المناقشة استمرت حقا من حيث الشكل والآتي يجب أن أوجه حضراتكم خلاصة ما دارت عليه المناقشة فهناك فريقان أحدهما يوافق حضرة لويس أفندي صاحب الاقتراح على نظر المجلس فيه مباشرة ويستند على نص المسألة ١٣٠ من اللائحة وهذه المسألة تبطل هذا الاقتراح استنادا والتال طلب إحاطة على لجنة الاقتراحات مستندا على نص المسألة ٧٥ من اللائحة المذكورة فالمطلوب من حضراتكم الآن الفصل في ذلك ولكنني أقت نظر حضراتكم إلى أنكم قبولكم النظر في الاقتراح مباشرة تتركون ميذا جديدا يمرى على المجلس في المستقبل وهو أن كل اقتراح تبديل اللائحة يقدم طبقا للمسألة ١٣٠ فبفضل في المجلس مباشرة والأمر مرسوم عليكم للاقتراح عليه في يوافق على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك وهو أن تطلب بمال على لجنة الاقتراحات يفضل بالوقوف .

وقفت الأغلبية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الاستاذ عبد الفتاح رجائي أفندي يلت بعض حضرات الأعضاء إلى القيام والتمرد وذلك مما لا يحق له .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الحقيقة أن بعض حضرات الأعضاء قام ثم بعد لأهم طلبوا أن المسألة انتهت ثم وقفوا بعد ذلك . وهذا هو الذي حدا بالاستاذ رجائي وبنا أيضا إلى أن نقضت نظر حضراتهم وليس هناك أي تأثير من جانب الاستاذ رجائي أفندي ومع ذلك فلا مانع من الاقتراح بالإسم .

معالى الرئيس - هل تشكون حضراتكم في نتيجة الاقتراح ؟

أصوات : لا .

حضرة لويس أفندي خورشيد أفندي - لا لأشك في هذه الأغلبية وأسلم بإحالة الاقتراح ولو أن ذلك في غير رأي وأطلب تقرير الاستعجال .

معالى الرئيس - من يوافق على الاستعجال يفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

معالى الرئيس - اتخذ بمال الاقتراح على لجنة اللائحة الداخلية ثم أحيطهم حضراتكم أنه لا يوجد شيء من الأعمال عضر الجلسة المقبلة فهل تريدون أن تجتمع غدا ؟

أصوات : لاغيا .

رقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة ٥ والنقطة ٤٥ على أن يجتمع المجلس يوم الاثنين القادم ١٥ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ الساعة ٥ مساء .

ليس لنا أن نثير اللائحة الداخلية بطريق غير نظامي ولكن لما هذا الحق بالطريق الذي أوردناه باللائحة فلنا شيء من التغيير ويجب علينا سلوك السبيل القانوني الموصل إلى هذا الغرض دون أن نعثر بنصوص اللائحة عرض الحائط .

طرح هذه المسألة على المجلس ثالث مرة وهما هي مطروحة الآن عليكم ولست أنهم ما هو وجه الاستعجال وأمانا شهران حتى ينتهي مجلس النواب من نظر المالية . فلذا أحيل الاقتراح على لجنة الاقتراحات فانه لا يستغرق أمانها أكثر من خمسة أيام . على أن أرى أن مسألة الشكوى من العمل لا يصح أن تصدر من غير العاملين أنفسهم إذ ليس في وسع غيرهم أن يحكم على صوبة العمل وهم يملكون عنه .

حضرة محمد محمود خليل بك - لا عمل لثل هذه المناقشات لأن مراقبة تنفيذ نصوص اللائحة الداخلية من اختصاص معالي الرئيس كس المسألة ١٣ نها .

(تلاها)

حضرة لويس أفندي خورشيد أفندي - أوجه حضراتكم أخواني وخصوصا حضرة خليل محمد بك أن يملكون يرقى وأن يفضلوا بالاستعجال لأنني ما قبلت مطلقا للخروج على اللائحة . ومن حسن الحظ أنني عند اطلاعي على المذكرة الإضافية للرسالة من حضرة رئيس لجنة اللائحة الداخلية لمعال رئيس المجلس بين لي أن باب تقديم المشروعات من المسألة (٧٣ إلى ٨٧) تناول المسائل الواجب إحاطتها على لجنة الاقتراحات بغير أن يرد تحت هذا الباب ذكر شيء من معين عن طلبات تبديل اللائحة الداخلية التي تتوفر فيها شروط المسألة ١٣٠ فكانت اللجنة عند وضع نصوص هذا الباب لم تفكر في مريان أحكامها على مثل الأحوال الواردة في المسألة ١٣٠ من اللائحة .

وإنذا فللمجلس الحق في تعديلها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ الواقعة تحت الباب المذكور على أنه لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح مشروع قانون . أما المادة ١٣٠ الخاصة بتبديل اللائحة فقد نصت على أن يوقع على طلب التصديق مشرة على الأقل فهناك فرق كبير بين المادتين . ولو أن واضي اللائحة أرادوا حقيقة أن تكون طلبات التعديل تابعة للنصوص التي ذكرها حضرة الزميل لذكروا ذلك تحت باب تبديل المشروعات على وجه الاستعجال قائم عليهم من حضرة زيل محمد محمود خليل بك خصوصا وأن المالية قد تدهزت علينا فلو أميتها لا تقضي تلأذي . عللا للاحالة طلي هذا على لجنة الاقتراحات لأنه طريق طويل على أن اللجنة لا بد من أن تقدم تقريرها للمجلس ولذا ذاك أثبت لرد عليه (صحت) فما الفائدة إذن من هذه الإحالة . أنا أؤكد وأقسم لحضرة الزميل أنني لا أقصد المساس مطلقا بكفائتة حضرات أعضاء اللجنة المالية إذ نحن الذين انتخبناهم واختارناهم وهذا دليل على حقنا بكفائتهم وأما غرضي هو للمصلحة العامة .

حضرة محمد محمود خليل بك - أن المسألة ١٣٠ من اللائحة صيرت معن الطلب بالإعتماد من حضرة الزميل بأنه اقتراح فلذا سمته اللائحة اقتراحا (وبما هو الاقتراح) وسبب النظر فيها إذا كان ما يدخل تحت حكم المسألة ٨٦ أم لا .



مضبطة الجلسة الثامنة عشرة

المتعقدة علنا في يوم الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٤٢ (الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٢٤)

(ب) فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي عما اذا كان لدى وزارة المعارف ما يمنعها من الانفتاح بخرى الأهر والمعاهد الدينية الحائزين لشهادة العالمية في جميع الصلح الابتدائي .

(ج) الدكتور سعد النخام بك عن التدريس باللغة العربية في مدرسة الطب .

(د) سعادة أمين سامي باشا عن تنفيذ المادة ١٨ من قانون الدستور لتنظيم أمور الصلح العام .

(٣) اجابة حضرة صاحب الدولة وزير الحفانية على السؤال الموجه من :

سعادة الدكتور طيفل حسن باشا عن الأسباب التي استندت عليها وزارة الحفانية في ترقية حضرة وكيل محكمة بنى سويف الى وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف الألية وتحطية فيه ثم هم أقدم منه بين رجال القضاء، مادام - تبليغ المجلس بأن لجنة المالية انصبت حضرة صاحب الدولة يوسف وجيهه باشا رئيسا وحضرة الفريد شماس افندي سكرتيرا لها .

سابا - مشاريع القوانين :

(١) تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بصعيد مكافة أعضاء البرلمان وأميناتهم .

مقال الرئيس - لقد حضر مقال وزير الأشغال وهو مستعد للاجابة على الأسئلة الموجهة من حضرات : عبد الظاهر خليل بك ، ويوبى مذكور بك ، والدكتور سعد النخام بك ، وسعادة محمد السيد أبو على باشا ، وحضرة الشيخ على محمد مروان .

وافق المجلس على ذلك .

أخطر المجلس بالاختلافات الواردة من حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك ، والقراء محمد كامل باشا عن حضور جلسة اليوم ، ومحمد السباني باشا ، وأحمد الشريعى باشا ، ووزق شعبان شيعه بك ، والسيد حسين القصي ، وأحمد مصطفى بك ، والشيخ إبراهيم يوسف عطالله عن حضور جلسات هذا الأسبوع .

ثم أخطر المجلس بأن سعادة حسن فوده باشا يطلب أجازة لمدة لاثنتين يوما لرضه فوافق المجلس على إعطائه الأجازة المطلوبة .

اجتمع المجلس علنا في يوم الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة والعقيقة ١٥ بعد الظهر برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زيود باشا رئيس المجلس .

نوى على حضرات الأعضاء فوجد غالبا كل من حضرات :

محمد عز العرب بك ، محمد الباني باشا ، الشيخ إبراهيم عطالله ، أمين سامي باشا ، مصطفى الادواني بك ، حسن فوده باشا ، السيد حسين القصي ، أحمد الشريعى باشا ، المصرى السعدى باشا ، سمان القصص بك ، محمود بسيوى افندي ، أحمد مصطفى بك ، أحمد تيمور باشا ، أحمد عزاد ، عبد الله باشا ، القراء حسين خيرى باشا ، القراء محمد كامل باشا ، وزق شعبان بك ، عفيفي حسين البربرى افندي ، محمد جعفر افندي .

على السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي افندي ، على عبد الرازق بك وسعيد فهمى الزويى بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

وحضر من حضرات الوزراء : حضرة صاحب الدولة محمد سيد باشا وزير المعارف والحفانية وحضرة صاحب المالى مرخص حنا باشا وزير الأشغال ، أعلن مقال الرئيس افتتاح الجلسة .

على جدول الأعمال وهذا يات :

أولا - تلاوة الاختلافات ومطالب الاجازات .

ثانيا - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثالثا - تبليغ المجلس للرسم الصادر بتعيين حضرة الشيخ طه حسين عضوا بمجلس الشيخ .

رابعا - تحليل حضرة عضو المشار اليه الجين المنصوص عليه في المادة ٩٤ من الدستور .

خامسا - أسئلة :

(١) تبليغ المجلس بأن حضرة الشيخ على محمد مروان محب سؤاله للمرجع لمالى وزير الزراعة بخصوص منع زراعة القطن القرمى مركزى فؤه ورشيد .

(٢) اجابة حضرة صاحب الدولة وزير المعارف على الأسئلة الموجهة من :

(٣) فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي عن حفظ القرآن في المدارس التابعة لوزارة المعارف واتى تحت اثرها .

تليت الرسالة الواردة من وريثة المرحوم يوسى ذكرى بك وهذا نصها :

حضرة صاحب للمالى رئيس مجلس الشيوخ المحترم

بما خفف عنا وطأة المصائب قيام مقام الرئيس وطلبه من هيئة مجلس الشيوخ الوقوف إزاء الجلسة تيمناً بذاقنا حداداً على المرحوم والدنا يوسى بك ذكرى عضو مجلس الشيوخ فحضرته معالي الرئيس ولحضرات أعضائه المجلس المجلين منا جزيل الشكر . وفي الوقت نفسه نتمناه أن يمدّ في أجل الجميع ليخدموا الأمة في ظل ملكها الدستوري وحياة ويحيىها المقضى ما

أجل المرحوم يوسى ذكرى بك

عندهم :

محمد يوسى ذكرى

علي

على حضرة الجلسة الماضية فصلت المجلس عليه

على المرسوم الصادر بتعيين حضرة الشيخ طه حسين عضواً بمجلس الشيوخ

وهذا نصه :

مرسوم بتعيين عضو مجلس الشيوخ

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٨ من الدستور وعلى المرسوم الصادر

في ١٨ رجب سنة ١٣٤٢ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤) بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

ورحمنا بما هوأت :

المادة الأولى - عين الشيخ طه حسين من أعيان المثقلى عضواً في المحل

المحلى بمجلس الشيوخ .

المادة الثانية - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا

هذا .

صدر بمرأى ما بين في ١٣ فرال سنة ١٣٤٢ (١٧ مايو سنة ١٩٢٤)

فؤاد

وزير الداخلية (بالباب)

محمد توفيق عيسى

بأمر حضرة صاحب الجلسة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

معالي الرئيس - أدبوسى حضرة الشيخ طه حسين أن يحلف اليمين .

فقام حضرة وحلف اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون خالصاً للوطن ولعالم طلياً للدستور

ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالى بالإنصاف والصدق »

ثم أخطر المجلس بالكتاب الذى ورد من حضرة الشيخ على محمد مران

بموجب سؤاله الموجه لحضرة صاحب للمالى وزير الزراعة الخاص بمنع زراعة

القطن العفوى بمرضى مؤه وريش .

احتل حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وزير المعارف والمحافظة

منصة الخطابة للإجابة على الأسئلة الموجهة لدوائه .

على السؤال المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم الجبالى وهذا نصه :

« نصت المادة الثامنة عشرة من الدستور على أن التعليم الأولى الإلزامى وقد سبق لوزارة المعارف أن ذكرت قبل ذلك في مشروع تميم التعليم الأولى .

وسلموا أن هذا المشروع يستلزم مجهودات عظمى عملية ومالية ويستدعى وقتاً طويلاً وأن من أهم الصعوبات التى تقف في طريقه عدم وجود العدد الكاف من المدرسين للتعليم الأولى أو لمدارس المعلمين الأولية

والآن يوجد من خريجي الأزهر والمعاهد الدينية الحائزين لشهادة العالمية عدد يناهز الألفين وليسوا بموظفين منهم قريب من الألف من حائزى شهادة العالمية النظامية الذين أخذوا بجزء من فن التربية العلمية والعملية والجميع يستطيعون أن يقيموا وزارة المعارف في هذا الباب فائدة كبرى وإذا كانت الوزارة ترى أنهم بحاجة للمزيد من التربية وطرق التدريس الحديثة وأنها صعبت بذلك أكثر من المعاهد فهذا أمر سهل يسير لهم تحصيله في الزمن الوجيز . ولقد اشتغل كثير منهم في مدارس بعض الجامعات كالجيزة الخيرية الإسلامية . وكذلك الأسرى سكان فأظهروا كفاية جعلتهم يحجزون دروسهم في المدارس الثانوية لديها .

فهل لدى الوزارة مانع من الاتفاق على هذه المجموعة الكبيرة التى تسهل عليها مهمة هذا المشروع العظيم فتستفيد الوزارة وأولئك العلماء وتستفيد الأمة من نتيجة أعمال فقه كبرى من أبحاثها ؟ »

حضرة صاحب الدولة وزير المعارف - من المسلم به في جميع أقطار العالم أن تعليم صغار الأطفال صناعة خاصة يكتسبها المعلم بدخوله في مدارس المعلمين وبالتالي عليها وإن من حقوق هذه الصناعة يمكنه أن يعلم في نصف الزمن ضعف ما يعلم غيره في الزمن كله وبإمكان أكثر وإن تربية المعلمين من المسائل الدقيقة المتعقدة لكفايات خاصة . لذلك أنشأت وزارة المعارف ومجالس المديرية صفداً من مدارس المعلمين الأولية للبنين والبنات واختارت لها المربين الأكفاء فأخرجت المعلمين المدربين الذين تستخدمهم الوزارة والمجالس في المدارس الأولية ومنهم الآن عدد كبير لم يستخدم بعد .

ولا شك أنه عند تنفيذ مشروع التعليم الإلزامى سيستخدم هؤلاء جميعاً في تنفيذ . وسيتمنى الأكفاء من غيرهم للمساعدة في هذا العمل الجليل ولا شك أن العلماء أول من يهتكم الوزارة في شأنهم عند الحاجة .

على السؤال المقدم من الشيخ إبراهيم الجبالى وهذا نصه :

« كان قانون الأزهر والمعاهد الدينية يشترط لقبول انتساب الطلاب حفظ نصف القرآن الكريم (قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١) ثم صدر قانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩٢١ بأشراط حفظ القرآن كله لقبول انتساب الطلاب للأزهر والمعاهد الدينية .

وسلموا أن طلبة الأزهر والمعاهد هم في الأصل من المتعلمين في المكاتب الأولية وقد جرت عايرت بين وزارة المعارف ووزارة المعارف بشأن التابة بتسقيط القرآن كله في تلك المكاتب .

وعصت الوزارة بذلك لكن إلى درجة التوصية به والتشجيع عليه ولم تنبه في مناهج الدراسة تغييراً يفتح النتيجة المطلوبة .

حضره صاحب الدولة وزير المعارف - الحقيقة أن هذه مسألة فنية وإلى أعذك بفحصها وأنا لم يكن هناك مانع في فالوزارة مستعدة لأجابة رغبته. فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - أما ما ورد في الإجابة الثانية من أن عدد الذين يحفظون القرآن سنويا بالملكيات الأولية يبلغ نحو أربعة آلاف فهو أمر يسرنا جدًا ونشكر عليه وزارة المعارف وأملنا أن تكون حركة حفظ القرآن في ازدياد دائمًا حتى يصل عدد الحافظين سنويا إلى عشرة آلاف لأن مصر في الحقيقة هي البلد الإسلامي الذي اشتهر بتعلم الدين وحفظ القرآن في العالم الإسلامي كله وصار يضرب به المثل في ذلك وأملنا أن تستفي وزارة المعارف لمصر هذه الميزة دائمًا .

حضره صاحب الدولة وزير المعارف - أن شاء الله .

على السؤال الملقم من حضرة الدكتور سعد الحليم بك وهذا نصه :

١٣٩) هل فينة الحكومة أن تجعل العلم باللغة العربية في مدرسة الطب ؟
وأنا كل الجواب بالإيجاب في تبدأ الوزارة في تنفيذ ذلك ؟

(ب) ما هي الملكت التي تمتدحها أو تمتدحها لهذا العلم .

حضره صاحب الدولة وزير المعارف - أجنبت وزارة المعارف ومجلس المعارف الأمل في بحث موضوع العلم باللغة العربية في مدرسة الطب منذ أكثر من أروسة وأصدر المجلس في ذلك عدة قرارات تنفيذية وعين لجنا الواحد بعد الأخرى ليبحث الموضوع والنظر في وسائل تنفيذه ولكنه مع الأسف لم يصل إلى نتيجة وأخير تلك اللجان ألفت سنة ١٩٢٣ تحت رئاسة المرحوم الدكتور محمد طلعت باشا وكيل المناظرة لصاحبة الصحة إذ ذلك ليبحث الموضوع وموافقة الوزارة بنتيجة بحثها ولم تهتم اللجنة شيئاً إلى الآن .

والوزارة حازمة على أن تجعل العلم في مدرسة الطب بل وفي جميع المدارس الأخرى باللغة العربية بمجرد أن تنتهي من بحث الموضوع وتوافق المندبات اللازمة لذلك وهي الآن عاملة على إحلال الوطنيين على الأجانب كلها وجعلت الفرصة وسترسل هذا العام عددا كبيرا من المصريين إلى أوروبا للتخصص في العلوم والفنون المختلفة حتى إذا رجعوا كانوا قادرين على تدريس بلغتنا الشريفة .

والوزارة تنوي أيضا العمل على ترجمة الكتب اللازمة والتشجيع على تأليفها كما أشرت إلى ذلك في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ بمجلس النواب عند الجواب على السؤال الموجع من حضرة نائب كفر الزيات .

حضره الدكتور سعد الحليم بك - أشكركم الوزير على هذه الإجابة .

حضره صاحب الدولة محمد سعيد باشا - وجه سعاده أمين سامي باشا سؤالا لوزارة المعارف وهو عبارة عن كراسة كبيرة وإلى مع اجابتي واحترامي لسعادتكم أؤكد لحضراتكم أني لم أهتم شيئا منها وكنت أريد أن يكون حضرا اليوم لأسأله أن عرضة فهل توافقون حضراتكم على تأجيل الجواب إلى يوم آخر ؟

وافق المجلس على تأجيل الإجابة إلى جلسة يوم الاثنين المقبل .

فهل لدولة الوزير أن يفسدنا عما تنوي الوزارة إتمامه في هذا الموضوع بالنسبة إلى مدارسها وتشييد في المدارس التي تحت إشرافها خصوصا وأن حفظ القرآن الكريم جميعه شرط أيضا في الإلتحاق بمدارس المعلمين الأولية وفي المدارس التي ستكون الحاجة إليها شديدة بمناسبة جعل التعليم الأولي إلزاميا .

حضره صاحب الدولة وزير المعارف - توجه وزارة المعارف حماية عظيمة إلى تعليم القرآن الكريم بالمدارس الأولية ولذلك جعلت له ستة دروس في الأسبوع بالنسبة الأولى وتسعة دروس بكل من السنوات الدراسية الأخرى وهذا بخلاف دروس في الأسبوع لتعليم الدين الحنيف ولم تكف بذلك بل وضعت في ميزانيتها بلغا من المال تصرف منه مكافأة لا تتجاوز خمسة جنيهات لكل تلميذ أتم الدراسة بالمدارس الأولية وحفظ القرآن بأكمله حفظا جيدا بشروط مخصوصة . وقد كانت نتيجة ذلك في العام الماضي أن وصل عدد تلاميذ المدارس الأولية الذين يحفظون القرآن كله ٧٣٣٣ و يحفظون ثلاثة أرباعه أكثر من ٥٠٠٠ بعد أن كان الحافظ سنة ١٩٢٠ : ٣٤٧٩ فقط .

والوزارة تبحث الآن باهتمام فيما إذا كان من الممكن إيجاد فرق خاصة لاتمام تعلم القرآن الكريم بعد انتهاء التلاميذ من المدارس الأولية حتى يزيد الحافظ زيادة مطردة ويوافر العدد اللازم منهم للمعاهد الدينية وطلابيات الجلال كلها .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - أهتم بمجلس الشكر لحضرة صاحب الدولة وزير المعارف على ما قصته إجابته على هذين السؤالين من الصاية التي يفتهاها الوزارة وأحاربها عناية في الواقع بشأن الدين ويسمح لي دونه بأن أقول أني أوافق وزارة المعارف على أن التعليم صناعة تحتاج إلى رفق وإنه يستطيعها قليل العلم إذا حقق هذه الصناعة أكثر من غير الصناعة وأوسع العلم إذا لم يحسنها والذي أدى إلى هوان التعليم الأولي أصبح الزايبا ونحن في حاجة كبرى لإنشاء مدارس معلمين كافية لإيجاد أساتذة أكفاء قادرين على القيام بهذه المهمة . ومدارس المعلمين تحتاج إلى أساتذة قادرين على التعليم فيغنون كثيرة خصوصا في اللغة العربية فليكن تعلم اللغة العربية موكولا إلى هذه الفئة التي لا شك في أنها قادرة على أداء هذه الوظيفة لأنها تتصرف في تعلم اللغة العربية منذ عشر سنوات على الأقل وتلقى علوم الصرف والنحو والبلاغة وغيرها فلذا نحن ندولة وزير المعارف بالانكشاف بهذه الفئة واستخدامها في تعليم اللغة في مدارس المعلمين الأولية كان ذلك مفيدا جدا في تعميق التعليم الأولي الذي وضعته له وزارة المعارف مشروعا قدرت تقوم فغانه مشرين سنة على أنها إذا استخدمت غرضي الأظهر للقيام بالتدريس في مدارس المعلمين أتت في ثمان سنوات أو عشر على أن في النهاية أكره الشكر لدولة الوزير وأرجو أن يكون عدد مدارس المعلمين أكثر ما عليه الآن .

حضره صاحب الدولة وزير المعارف - هل تريد حضراتكم أن يقوم علماء الأزهر بالتدريس في مدارس المعلمين العليا ؟

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - الذي أريده هو أن يكونوا أساتذة لغة عربية والدراة في مدارس المعلمين الأولية .

ولذا وجدت بعض الصعوبات والشكاوى بالوجه القليل وبناء عليه قد زيدت حصته في المياه بقدر مليوني متر مكعب من المتاح .
ثم انتقل بمالية إلى السؤال الموجه من حضرة العضو المحترم يومى مدكور بك وهذا نصه :

(١) لا ينفى أن مركز البلينة في المديرية بأسرها تقوم أكثر زراعتها على القطن والحضرم يحتاج إلى وفرة المياه ولقد كان من أمرنا أيام زراعة القطن الجديد أن غمرنا بالمياه الكثيرة فعد الفلاحون هذا منة من من وزارة الشب فألبوها بالثناء والحمد فزعموا ما شاعوا من قطن وخضر وبالقوى في الزرع ، ولكن جاء توزيع المناوبات الصيفية بشرق وغرب البلينة متناقضا لكل المنافع مع ما كنا قوله ونزوه . وذلك أن كل حوض لا يأخذ دوره في الأربعة والشمرين يوما إلا أربعة أيام فقط ، وبأليات المياه في هذه الأيام القلائل تكون ملبوس مريض لكتف للأشرف غنى ، مغضضة جدا . فكيف تكون المتسارعة إذا مر العود على متابعه دون أن يتم رى أرضه . وبلا شك تكون المتسارعة عظيمة لذا لوحت أن الزرع . سيمتد ٤٤ يوما بدون ماء .

(٢) فهل لمالئ وزير الأشغال أن يفضل يفضيها عن الأسباب التي دعت إلى هذا التوزيع الضار بالزراع والمزارعين ؟

(٣) والا يرى أن لا يكون نظام المناوبات الصيفية في هذا العام بشرق وغرب البلينة كما كان متبعاً من قبل في صيف العام القائل (١٩٢٣) وبذلك يطمئن الفلاح على زروعه وحياته .

وكل الذي نرجوه أن يمدنا مالئ الوزير بتدبير المياه الكافية للرى في مدة لا تتجاوز أسبوعاً ما فتناهم الضرع .

معالئ وزير الأشغال - الجواب في هذا السؤال هو أن المناوبة الربوية التي حصل في غضون زراعة القطن وبكمية أكثر من المعتاد يقول حضرة العضو المحترم لا تخفف من متابعه العام للماضى في المدة ولا في المناسبات إلا بزيادة قليلة جدا وبدرجة غير عسرة وحسب الحاجة .

أما المناوبة في البلينة فلا تخفف من سقى ٢٢ - ٢٣ الا في الشرق لما فيه أن ترجه رديئة فلم توافقها المدة المذكورة كما أثبتت التجارب ذلك في السنة الماضية ولذلك رجع في هذه السنة إلى نظامها القديم وهو سجل المدة ١٥ و ٢١ وبلا من ١٨ و ٦ أي أنها صارت أحسن من العام الماضى .

حضرة عبد الظاهر خليل بك - أشكر معالي وزير الأشغال على بيانه غير أن أقول مع الألف أن المطبات التي وصلت اليه من المهندسين أن المياه في هذا العام منها في العام الماضى وأن زراعة القطن زادت غير صحيحة ولو أرسلت الوزارة مندوباً من قبلها ليحقق هذه المسألة لوجد أن نسبة المترع قطناً لم تزد من العام الماضى وأن هناك حيزاً في المياه يبلغ ١٠ سقيماً وليس مثل سقيرة بالمهندسين الرى أمام حضرة وكيل مديرية البلينة من هذا الموضوع أجاب بإعجاب حصول لأخضب والمياه بمديرتى بنى سويف والقيوم وأنه سيحقق ذلك .

وقد تقدمت شكوى كثيرة لتنتهى الرى من الأملاح لما أصابهم من الضرب بسبب السجون في المياه وقد تخلف نحو ثلاثة آلاف فدان بدون زراعة

في السؤال المقدم من سعادة الدكتور طيفل حسن باشا وهذا نصه :
«جرت الحكومة على أن ترقى الموظفين بتتبع قواعد معروفة ومعية تستند في الغالب على حساب الإقضية ولم يحصل شذو عن هذه القاعدة الا في أحوال خاصة يكون في الغالب سببها نوعاً ظاهراً معترفا به في الشخص الذي يرقى بهذه الحالة الاستثنائية .

فهل ما حصل في ترقية حضرة وكيل محكمة بنى سويف إلى وظيفة مستشار في محكمة الاستئناف يستند على مثل هذا الأساس بأنه تخطى أربع درجات حتى وصل إليها وتخطى كذلك كثيرين من رجال القضاء الذين لا يخلون عنه على الأقل في أياضته من صفات الكفاية القضائية ؟ فإذا أوجب بأنه كان مديوناً في الماضى فهل قلت وزارة الحفانية بتعيين دقيق في حالات الموظفين الذين يشكون الذين في الماضى واتضح لها أن هذا التبر لم يكن صحيحاً الا في حالة هذا الشخص وأن الظلم الذي وقع عليه كان أشد مما وقع على غيره حتى يماثل هذه الحالة المخالفة لنظام العام ؟

وهل تنوى الوزارة الشعبية عمل تحقيق عام في حالات جميع من يشكون الذين لعد الجسم حقوقهم وتوضعهم ما فاتهم حتى تشمل جميع الموظفين بمقياس واحد ؟

حضرة صاحب الدولة وزير الحفانية - لقد راعت الحكومة الصالح العام في التعيينات القضائية الأخيرة ولم تخالف القوانين ولا القواعد المعمول بها فقد نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الذكرى الصادرة في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية على جواز تبين مستشاري محكمة الاستئناف من بين رؤساء النيابة وقضاة الدرجة الأولى والمعين وكيل محكمة وفضلاً عن ذلك فإن المادتين ٤٤ و ٤٨ من قانون الدستور يجعلان للحكومة وسداً حتى تبين الموظفين وترقيتهم .

احضرت حضرة صاحب المسائل مرخص حنا باشا وزير الأشغال العمومية منسمة الخطابة وتلا السؤال الموجه من حضرة عبد الظاهر خليل بك وهذا نصه :

«إن المياه بالمطلة الواقعة من الواسطى إلى الباطل لوحظ فيها أن منسوب المياه بما منط الحطاطا يضرب بمجال الزراعة الصيفية ويكلف المزارعين مشقات في ادلة الآلات الزائرة وأحياناً لا توجد مياه لرضها بالآلات وقد ظهر ذلك جلياً في النود السابق فهل لمالئ الوزير أن يبينها عن الأسباب الموجبة لذلك وما ينو عمل به لمنع الضرر المحدث بالمزارعين ؟»

معالئ وزير الأشغال - الجواب في هذا السؤال أن إيراد مترعاً لإيرامية الخصص لرى مركز الباطل لم يقتض عا كان عليه في العام الماضى وهو يوزع توزيعاً يحكا على الترع المقسمة إلى ثلاثة أقسام حسب جدول المناسبات .

ولما كان توزيع المياه في القطر على الترع حاصلها بنسبة أن الزمام المترع قطناً لا يتجاوز ٤٠ في المائة فقط فكل زيادة على هذا المساحة تزيد في صعوبة التوزيع وقد زاد زمام القطن في هذا العام زيادة عظيمة نظراً لعدم تحديده

وقد أنشئ الجمع الرئيسي كله من خمرانة الأمخت وهو مبطن من الداخل بطيعة من الأمخت .

ونظرا لتأثير الهيدروجين المكتبت على مادة الخمرانة عملت عدة تجارب لكثافته . ولكن في سنة ١٩١٩ ظهرت آثار التآكل في بعض أجزاء من الجمع الرئيسي .

وقد شكلت الوزارة لجنة في ديسمبر سنة ١٩٢٠ لدوس المسألة من جمع وجوهها وتهديم التوسبات اللازمة . وقد قدمت اللجنة تقريرها بشأن الإصلاحات اللازمة .

ولمست التفتت التي صرقتها الحكومة في إنشاء هذا الجمع الرئيسي ٧٧٧٠٠٠ جنيه ، أما الائتمانات اللازمة للإصلاح فقد أدرج من أجلها في الميزانية مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ تهرجي .

حضره الدكتور سعد الخادم بك - أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة ولكن الذي أريد أن أعرفه هو هل لم يحسب المهندسين حسابا لتأثير الهيدروجين المكتبت على الخمرانة ومن التآكل الذي حصل من هو المسؤول من هذا الضرر .

معالي وزير الأشغال - لم يحصل ضرر في المباني ولم تكن الخمرانة بحاجة أقل من الصفة المطلوبة وإنما كل الذي حصل كان لابد من حصوله . وغاية مافي الأمر أنه تبين أن الجمع السام لا يمكن لمدينة كبيرة مثل مدينة القاهرة والجواب إنشاء جمع آخر أو عمل مواشير أخرى تخفف من الجمع الحالي وقد شرعت الوزارة في فحص هذا المشروع وليس هناك تقصير يسند إلى أي موظف .

حضره الدكتور سعد الخادم بك - وهل سيحاط للجمع الجديد حتى لا يكون مضرًا للضرر مثل الجمع الحالي .

معالي وزير الأشغال العمومية - لم يشر إنشاء جمع إلى الآن وربما عدنا عنه إلى عمل مواشير .

ثم تلا معالي وزير الأشغال السؤال الموجبه من - معاذة عمده السيد أبو عل باشا وهذا نصه :

"تقترف مقدمه بأن يحيط بمالككم طمًا بأن مركز أمثون هو من أجل المراكز في الوجه البحري ويعرفه عدد رجال الزى بأنه لا تروى أطيانه إلا بالآلات الرافعة في مدة التفتيش المأل لأنه يوجد فيه جزء من أطيانه سواحل وجزر ولا ينبغي على مالككم كتلة المصاريف التي تصرف على الآلات وخصوصا إذا كانت مركبة على البحر الأعظم والآلات المذكورة تأخذ من مياه النشع المسرة من سدود القناطر الخيرية وهذه الآلات ترفع أكثر من ٢٧ قدما .

ولهذه الأسباب اللجنة المالكيه وكثرة التكاليف المقدمة من الأهالي في المدة الماضية فكرت الوزارة في عمل مشروعات رى خصوصية لمركز أمثون بوضع طلبات رافعة أمام القناطر لتعديت القرم المعدة لرى الإطيان العالية وتحسين الرى بالمركز .

في اللغة الرافعة بين الواسطي والباط فكيف يقال بذلك أن المياه كانت حل حالها مع أن الفلاحين كانوا يعملون بالشلوديف حتى جفت المياه من الترع ومع ذلك لم يتم الرى . فخرج من سمالك الإعتام بالنظر لهذا الأمر .

معالي وزير الأشغال - أما مسألة كون مساحة الأراضي المتترعة قطنا كانت في هذا العام أكثر منها في العام الماضي فقد أخذته من نص السؤال المقدم من حضرة يوسى مذكور بك فقد وردت فيه العبارة الآتية :

"نزرعوا ما شأنا من قطن وخضر وبالقوا في الزرع" .

وأما ما يتعلق بالفلاح في المياه الذي يشر إليه حضرة العضو فيناظر أن حضرته يعلم من هذا الموضوع أكثر مما أعلم ولا أذكر أنه وصل إلى طعي شيء في هذا الموضوع وربما إلى حضر العضو أن يزور في وزارة الأشغال ويوضح لي معلوماته بعد التأكد من صحتها لأقوم بصفيها بل أنا أعلم على حضرته في ذلك وقد حصل مرة أن أحد الأعضاء وجه إلى أسئلة خاصة بتوزيع المياه وشكا فيها من تصرفات بعض الموظفين فرجوته أن يحضر إلى في الوزارة ليدرك لي إسماء الأشخاص المتشربين فبدلا من أن يساعدني على تحقيق ذلك رجاني عند ما حضر إلى ألا أسير في التحقيق وأنتعن عن اظهار البيانات التي طلبتها وكان حتى جدا أن أعرف المسؤول ليال الجزاء الذي يستحقه وبذلك تمير الأعمال سديا حسنا .

حضره يوسى مذكور بك - في العام الماضي كانت المياه ترد في الترع وأتية وكانت المأبوبة ١٢ و ١٣ ولكنها في هذه السنة ١٨ و ١٩ و ٢٤ ومع ذلك فإن المياه كانت تأتي قليلة في يوسين من المياه السنة فلا يستطيع الأهالي أن يأخذوا ما يكفيهم وقد قدمت شكوى كثيرة لحضرة الباشمهندس فكان جوابه دائما أنه لا توجد مياه كافية .

معالي وزير الأشغال - إذن هو لا يمكنه أن يعطى مياه أكثر من الموجود ومع ذلك فأن أكرر ماقلته الآن من أنني مستعد لتسليم أية شكوى تقدم إلى وتحقيقها .

أنتحل الآن إلى السؤال الموجبه من حضرة الدكتور سعد الخادم بك وهذا نصه :

(١) هل حصل خلل في الجرى الرئيسي لجارى الناصية ؟

(٢) ما سبب هذا الخلل وهل نشأ عن خطأ في التصميم ومن المسؤول عن ذلك ؟

(٣) ما هي المبالغ التي صرقتها الحكومة في إنشاء هذا الجرى الرئيسي وما هي المبالغ التي تزم لإصلاحه ؟

والجواب في هذا السؤال هو أنه لم يحصل خلل بالجمع الرئيسي لجارى الناصية بل حدث تآكل في بعض مياهه . والجمع الرئيسي المذكور هو جرى باني مستدير الشكل قطره ١٢٠ متر يتدفق عند مجرى حيث تنصب فيه جمع مياه القاهرة المنطقه من محطات الرق وتصدر من هذه المنطقه داخل الجرى إلى محطة الطلبات الرئيسية بكفر الجلموس .

وقد تمت سنة ١٩١٧ حلما من المقهور له السلطان حسين أن وزارة الأشغال قد عرضت الرسوم المتبعة بذلك المشروع على وأوصى بتعيينها بقرب وقت ولا تدرى ما تم من هذا المشروع لأنه لم يعل منه شيء .
نرجو من أئمة المجلس بالموافقة التي تمت في ذلك المشروع وهل في نية الوزارة تنفيذه أم عدلت عن تنفيذه وهل في نيتها عمل مشروع آخر لتحسين حالة الرى بالمركز المذكور خصوصا وأن طرق الرى فيه صعبة جدا مع العلم بأن الفدان الواحد يحصل من الضراب مالا يقل عن ٢٠٠ غرض في بعض السنين .

معالى وزير الأشغال - الجواب على هذا السؤال أن مصلحة الرى فكرت من مدة في إيجاد آلات رافعة لرى مصدر الدنا وأراضيها كما لا يخفى ولما ابتدأت تدريجيا في تنفيذ هذه المشروعات بإيجاد طلبيات أبو المنجة وأبورية وبار النظار الآن في أمر إقامة طلبيات لقرعة البولاقية البحرية وطلبيات لقرعة الساحل وزيادة المساحة المقترعة على طلبيات أبو المنجة وأبورية ويستمر الوزارة بعد ذلك في تنفيذ بروجها للمشروعات حتى تصل بها إلى مركز الشون وما بعده .

وقد بدئ العمل من الجهة الشرقية من مصدر الدنا بسبب ارتفاع أراضي القليبية القليلة من مائة متر ونصف عن أراضي الشون أى أن رجا أصعب ولا يمكن تنفيذ المشروع بأجرة دفعة واحدة حتى لا تحصل الميزانية مالا تطيقه .

ثم تلا معالي وزير الأشغال السؤال الوجه من حضرة الشيخ على مروان وهذا نصه :

"في حوالى سنة ١٩١٦ اشترت وزارة الأشغال كراكات من شركة "ويوز" الإنجليزية بن مبلغ نحو ستين ألفا من الجنيهات لاستعمالها في أعمال التطهير بقصد توفير التكاليف التي تكلفها الحكومة بسبب أعطال مقاولات التطهير للشركات الأجنبية . وعينت الوزارة لهذه الكراكات موظفين يكفلون الحكومة سنويا مبلغ لا يستهان بها .

فهل لمعالى وزير الأشغال المحترم أن يخبرنا عن الأعمال التي استعملت فيها هذه الكراكات من عهد مشرقها فلا ؟

وأذا كانت لهذه الكراكات فائدة تذكر في أعمال التطهير وكان الفرض من مشرقها جر المنع على الخزينة فلماذا تعطى مقاولات التطهير لاية الآن للشركات الأجنبية ؟

وهل لمعالى الوزير المحترم أن يخبرنا عن السبب في وجود اثنين من هذه الكراكات بمصرف نمر ٦ بالخاصة من يوم شربها لاية الآن دون أن تستعمل في أى عمل من الأعمال ؟
وهل لمعالى الوزير المحترم أن يبد باليه في استعمال هذه الكراكات في أعمال التطهير الكثيرة والضرورية التي جفت الأهال بالشكوى من إهمالها ؟

معالى وزير الأشغال - الجواب على هذا السؤال أن الحكومة اشترت في سنة ١٩٢١ جميع ممتلكات شركة "ويوز" المكونة من كراكين أحداها

شاقطة والأخرى ذات قواديس وشملت لهما مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وقيل أن ذلك واجب لتوضي الشركة عما لحقها من الخسائر من جراء ثوب الحرب ووقف الأعمال الجديدة وإن هاتين الكراكين قد أنشأ خصيصا للعمل بالمصارف الرئيسية الكبرى في شمال القرية ولا يمكن استعمالها في غير ذلك .

ونظرا لضخامة حجم الكراكين وفطاحة مصاريف تشغيلها من مكملها الخلل لم تتمكن الوزارة من استعمالها في تطهيرات الصيانة العادية .

ونظرا لأن الأعمال الجسيمة في توسيع وتعقيم المصارف الرئيسية التي تصلح الكراكة ذات القواديس لها لم يكن وقتها بعد فقد تركت بدون عمل وحدث أن طلبت وزارة المواصلات استعمالها بمياه السويس ووافقت وزارة الأشغال غير أنه استغنى الخلل عن ذلك .

وأما الكراكة الثانية الشاقطة فقد وجد أنها تحتاج لبعض تعديلات وتغييرات لتكون أوفق لنوع العمل المزمع إجراؤه لتشغيلها وهذه الإصلاحات على وشك الانتهاء ومن ثم يشرع في تشغيلها بمعرفة الحكومة أو بمعرفة شركة كراكات أجنبية أو وطنية حسب ما يرى فيه مصلحة العمل .

والوزارة تجري الآن تحقيقا دقيقا من هذا الموضوع والذي علمته لحن الخلل أن وزير الأشغال في ذلك الوقت عند توقيع هذه الصفقة كان متريا عن مصر واستمر في التحقيق لمعرفة من المسؤول عن ذلك .

تلى كتاب من حضرة صاحب الدولة يوسف وبه بأش رئيس اللجنة المالية وهذا نصه :

حضرة صاحب المسال رئيس مجلس الشيوخ .

أشرف بأحاطة على المجلس أن اللجنة المالية قد انتهت رسميا لها وحضرة ألفريد شماس أفندي مكريريا لها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

١٤ مايو سنة ١٩٢٤ رئيس اللجنة المالية

يوسف وبه

حضرة عبد العزيز رضوان بك - سبق أن وجهت سؤالا لمعالى وزير الزراعة خاصة بتعديد مساحة زراعة القطن وقد أوجبا معالي الرد عليه بسبب مرضه والآن وقد تم الله عليه بالشفا أعطى طلب تحديد جلسة للرد على سؤالى معالى الرئيس - سابقا مع معالى الوزير على ذلك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرجو أن تكون الإجابة في جلسة قريبة لأن مسألة القطن من أهم المسال .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس للاستراحة حيث كانت الساعة ٦ والنقطة ٢٠ مساء .

أجريت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة مساء .

حضرته اقتراحه على ما اشترط الدستور توفره من الدخل السنوي بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ وعلى أن البلاد في حاجة إلى المبلغ الذي يصرف لهم بصفة مكافأة حتى يتيسر نشر التعليم وإنشاء جيش وأسطول قوين وإقامة القضاء والحصون وعلى أن في هذا التجاوز مشلا قويا لإمكان الاقتصاد في الميزانية العامة .

وقد رأيت اللجنة بالإجماع عدم إمكان الأخذ بهذا الاقتراح للأسباب الآتية :

(١) إن الدستور وإن اشترط توفر دخل مخصوص لدى أعضاء مجلس الشيوخ إلا أنه قرر من جهة أخرى مبدأ المكافأة لأعضاء المجلس . وقد جرى العمل في فرنسا على تخفيف تحديد مكافأة لأعضاء المجلس وسرفها لهم وهم يمد نفقضا أسرار في التصرف فيها على الوجه الذي يرونه .

(٢) أنه يجب عدلا أن يوضع في حصة مجلس الشيوخ بعض ما يصرفه في سبيل تأديته واجب النيابة خصوصا وأن الأغلبية الكبرى من أعضاء المجلس يتكبدون مصاريف لا يستهان بها لحضورهم جلسات المجلس والجان (وهي ليست قليلة) وذلك بقطع النظر عما تآثر به أعمالهم الخاصة بسبب غيابهم عن مقر أعمالهم لحضور الجلسات المذكورة .

(٣) أن البلاد فلت مالية ثائرة تحسدها عليها البلاد الأخرى وميزانياتها تمكن مع الزمن إذا حصل اتباع سياسة مالية لوجبة حازمة من السماح بجره الأعمال العامة التي يشهدها حضرة العضو في اقتراحه .

وطليه ترى اللجنة رفض هذا الاقتراح .

(٢)

عن الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك

يتلخص هذا الاقتراح في عدم تقرير مكافأة شهرية لأعضاء مجلس الشيوخ والاحتفاء بتقرير مبلغ معينين مصروف لكل عضو عن كل يوم يشتتله أثناء انعقاد المجلس وأن يمتنع بدرجة الأولى على السكك الحديدية من موطنه وقادته انتخابه إلى القاهرة وبني حضرته اقتراحه هذا على شرط الدخل إلى أن القانون توفره بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ .

ورأت اللجنة بالإجماع عدم إمكان الأخذ بهذا الاقتراح : أولا لما أوردته آفا في أسباب رأيا بخصوص الاقتراح الأول تحت عبارة (٢) ، وثانيا لأن الطريقة المقترحة في تحديد المكافأة مع عدم ملائمتها للكرامة التي تحمها غالبية الأيم الدستورية في تحديد مكافأة أعضاء مجالسها النيابية .

وطليه ترى اللجنة رفض هذا الاقتراح أيضا .

(٣)

عن الاقتراح المقدم من حضرة راعب عطيه بك

يتلخص هذا الاقتراح في طلب تخفيض مبلغ ثلاثة جنيه سنويا بصيغة مكافأة لكل عضو من أعضاء المجلس (ما عدا الوزراء) تصرف على أقطاط شهرية وأنه يجوز الحجز على هذه المكافأة واستند حضرته في تأيد اقتراحه

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس اللجنة المالية إلى حضرة صاحب المال رئيس المجلس وهذا نصه :

حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ .

اجتمعت اللجنة المالية وفحصت مشروع القانون الخاص بتحديد مكافأة وسلازات أعضاء البرلمان ووضعت عن ذلك تحريا بالتصديلات التي أقرتها واتخذت حضرة صاحب المال محمود شكرى باشا مقررا لها في هذا المشروع أمام المجلس . فتشرف بأن ترسل لمالك القرار السابق ذكره بصورة المشروع المعدل وكذلك جميع الاقتراحات والمعارض الخاصة به الواردة مع كتاب معاليكم نمرة ٩٤ المؤرخ في مايو سنة ١٩٢٤ ما

وتشرفوا بقبول فائق الاحترام ما

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

معال الرئيس — يتل تحري اللجنة المالية .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — أطلب تأجيل النظر في هذا المشروع إلى القد .

معال الرئيس — يقرأ التقرير أولا ثم يؤخذ الرأي هل ينظر اليوم أو خذا ؟

وافق المجلس على ذلك .

احتل حضرة صاحب المال محمود شكرى باشا مقر اللجنة منصة الخطابة .

تل تحري اللجنة المالية وهذا نصه :

اللجنة المالية

تقرر مرفوع للمجلس من اللجنة المالية رأيا في مشروع قانون المكافأة وجواز السفر وما يتعلق به من الاقتراحات

عقدت اللجنة عقب وصول المشروع إليها اجتماعين بحثت فيهما أولا موضوع المشروع المذكور وثانيا الاقتراحات التي أحيلت عليها من المجلس وهي المقدمة من حضرات الدكتور سوريال جرجس سوريال أفتدى وعبد العزيز رضوان بك وراعب عطيه بك وحسين عيسى باشا وثالثا تصديدين قدمهما إلى اللجنة حين انقضاءها حضرات سفيحى الروي بك وموسى فؤاد باشا الأول خاص بمقدار المكافأة والثاني خاص بجواز السفر وكانت نتيجة مبحث ما يأتي :

(١)

عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال أفتدى

يتلخص هذا الاقتراح في أن يتجاوز أعضاء مجلس الشيوخ دون أعضاء مجلس النواب عن المكافأة وأن يتكفوا بجواز سفر في الدرجة الأولى على خطوط السكك الحديدية الأميرية بين القاهرة ودوايرهم الانتخابية — وبني

ورأت اللجنة بالإجماع أن هذا الاقتراح يقرب جدا من رأيها الذي أبدته في موضوع المادة الأولى من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وسبديه عند التكلم على هذه المسألة .

وبإذن الفرق بين التقديرين طفيف جدا فاللجنة تقترح عدم قبول الاقتراح .

(٦)

عن اقتراح التعديل المقدم من سعادة موسى فؤاد باشا

ينحصر هذا التعديل في إعطاء كل عضو دقة استقرار لا يستعمله عند سفره على جميع خطوط السكك الحديدية المصرية حتى إذا ما انتهى السفر المذكور يعطى إليه دفتر آخر .

ورأت اللجنة بالإجماع عدم الأخذ بهذا الاقتراح للأسباب التي ستذكر في موضوع جواز السفر عند نظر المشروع المقدم من مجلس النواب .

(٧)

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب

عن المادة الأولى — نص في المادة المذكورة أن أن يكون مقدار المكافأة سنائية جنية مصرية ويستثنى من ذلك الوزراء .

وقد رأت اللجنة بالإجماع خفض مقدار المكافأة إلى تسعائة جنية مصرية للأسباب الآتية :

(١) إن في هذا التقدير مراعاة لمبدأ الاقتصاد الذي هو من أهم ما ترى إليه البلاد في حياتها الجديدة .

(٢) أنه ليس في هذا التقدير اجفاف بالنسبة للأعضاء لأنه يمثل هذا المبلغ يمكن لكثير منهم أن يوضوا عن أنفسهم ما يصرفونه في سبيل حضور جلسات المجلس ولساعات اللجنة أو اللجان المصغين للعمل فيها بل وفيه بعض التوضيح لبعض من تآثر أعمالهم الخاصة من أصحاب المهن الحرة بسبب مواظبتهم على العمل بالجلسين ولجانها — و ترى اللجنة لما تقدم أن هذا التقدير لا يمحول دون الاستفادة بموجبها الطبقة المتعلمة العاملة في المهن الحرة والوظائف .

(٣) إن اللجنة ترى أن مبلغ التكملة جنية يوازي تقريبا في الظروف الحاضرة على حسب الأرقام التقاسمية المعيشية مبلغ التكملة جنية الذي كان مرتبا لأعضاء الجمعية التشريعية بصيغة مكافأة .

(٤) أنه إذا روى ما يسطر في بلاد كثيرة من بلاد أوروبا وإيطاليا وبلجيكا والبروك والبرون من المكافأة القليلة لأعضاء مجالس النيابية وما يعطى لهم في بلاد أستراليا والولايات المتحدة من المكافأة الباهظة — لوجد أن تقدير اللجنة متقل فلا هو يفرح للفرجة ولا يبعجف بحق الأعضاء .

أما استثناء الوزراء من المكافأة فليس عليه لأنه لا يمكن التسليم بالجمع بين راتب الوزارة ومكافأة العضء .

على ما ورد من الأسباب في الاقتراح الأول وعلى أنه يمكن لأعضاء أصحاب المهن الحرة أن يوقفوا بين عملهم الخاص وبين عملهم بالجلسين توقيفا لا يضر بعملهم الخاص نظرا لأن مدة العمل بالجلسين هي ستة أشهر في كل سنة ولا يشتغل الجلسان إلا بعد الظهر في ثلاثة أو أربعة أيام من الأسبوع .

وقد رأت اللجنة بالإجماع عدم إسكان الأخذ بهذا الاقتراح فيما يخص بالمكافأة : أولا للأسباب التي أوردتها اللجنة تحت مرة ٢ و ٣ بخصوص الاقتراح الأول ؛ وثانيا لأن مبلغ التكملة جنية في السنة مع قيمة التقاعد الحالية لا يقوم بسداد جزء يذكر مما يتكبده العضو من المصاريف في سبيل حضور جلسات المجلسين وحضور جلسات اللجنة أو اللجان التي انتخب للعمل فيها وهي كثيرة كما هو شاهد في اللجان التي أجسد العمل فيها من وقت مباشرة المجلسين عملها ؛ وثالثا لأنه من اللائق أن الإحسان الخاص بالأعضاء أصحاب المهن الحرة والأطفال الخصوصية تتأثر بسبب حضور العضو جلسات المجلسين مدة ثلاثة أو أربعة أيام أسبوعيا وحضور جلسات اللجان المتعددة مدة ستة شهور في موسم العمل في كل القطر وبالنسبة لأطب الأعمال الحرة ورأينا أنه من المنظور أن يشتغل البرلمان في أدواره الثقيلة مدة تزيد من الستة الشهور بسبب الأعمال الكثيرة المترتبة التي أجلت عليه والأعمال التي ينتظر إحالتها عليه نظرا لظروف غير العادية الموجودة فيها البلاد وسيظل الأمر على هذا النحو حتى تدر مياه الأحوال في مجراها الطبيعي — وخامسا لأنه قد يكون في تقدير هذا المبلغ الضئيل بسبب قلة قيمة التقاعد الحالية إهانة لأولى الكفاية من الطبقة المتعلمة العاملة التي تحتاج البلاد إلى وجودها بالبرلمان في المرحلة الحالية من حياتنا العامة .

وعليه ترى اللجنة رفض هذا الاقتراح .

(٤)

عن الاقتراح المقدم من سعادة حسين خيرى باشا

يتضمن هذا الاقتراح في طلب تقرير مبلغ أربعمائة جنية سنويا بصيغة مكافأة لكل عضو من أعضاء البرلمان ويمكن للحزب عليها مع معحه جوارزا للسفر على كل الخطوط الموصلة لمنازله الانتخابية مدة دور الانقضاء المادى فقط وهو يرضه من أجرة السفر في أدوار الانقضاء غير العادية .

وقد رأت اللجنة بالإجماع عدم الأخذ بهذا الاقتراح فيما يخص قيمة المكافأة فقط للأسباب التي أوردتها بخصوص الاقتراح الثالث — أما فيما يخص يجوز السفر فتستبدى اللجنة رأيا في موضوعه عند إبداه رأيا في مشروع القانون الوارد من مجلس النواب .

وعليه ترى اللجنة رفض الاقتراح فيما يخص بمقدار المكافأة وإرجاء النظر فيما يخص بجواز السفر إلى حين التكلم في موضوع مشروع القانون الوارد من مجلس النواب .

(٥)

عن اقتراح التعديل المقدم من حضرة سعيد نهى الروي بك

ينحصر هذا التعديل في طلب جعل قيمة المكافأة المتصوص عليها في المادة الأولى من المشروع أربعمائة وثلاثين جنية بدلا من تسعائة جنية .

وجعلت اللجنة مبدأ مدة جواز السفر آتف الذكر أول شهر نوفمبر من كل سنة بالنسبة للأدوار العادية وهو الشهر المحدد لهذه الأعمال البرلمان فيه طبقاً للمادة ٩٩ من الدستور. أما بالنسبة للأدوار غير العادية فتحددت اليوم التالي لصدور المرسوم الملكي القاضي بانقضاء المجلسين - وجعلت اللجنة نهاية مدة الجواز المذكور في كلا الحالتين اليوم العاشر بعد فضاء البرلمان في كلا الانقضاءين .

عن المادة السادسة - وافقت اللجنة بالإجماع على نص هذه المادة.

(٨)

مشروع القانون الذي ترى اللجنة تدميمه للمجلس
بعد ادخال التعديلات التي سلفت ذكرها

وبناء على جميع ما تقدم ذكره تشرف اللجنة أن ترفع المجلس المشروع الآتي نصه لنظره وتقريره ما يراه :

مشروع قانون لتحديد مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها بمجملة جنيته مصرى ويسمى من ذلك الوزراء .

مادة ٢ - يتناول كل من رئيس المجلس مكافأة سنوية مساوية لمرتبة وزير يخضع منها للمكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة وما يكون قد استحقه من معاش .

مادة ٣ - تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .

مادة ٤ - لا يجوز توقيع الحجز على هذه المكافأة إلا بحكم نهائي أو سند واجب التنفيذ .

مادة ٥ - يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز السفر مجاناً في الدرجة الأولى من القفلة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين ويعطى لاتباعه أيضاً ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر الدولية الموصلة لمركز ديارته .

وإن كان العضو معيلاً وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من على إقامته إلى القاهرة .

وتجلىه مدة هذا الجواز من شهر نوفمبر من كل سنة بالنسبة للأدوار الاحيادية ومن اليوم التالي لصدور المرسوم الملكي القاضي بانقضاء المجلس بصفة غير احيادية وتبقى مدة الجواز المذكور في كلا الحالتين بعد مضي عشرة أيام من تاريخ انتهاء الدور .

عن المادة الثانية - وافقت اللجنة بالإجماع على هذه المادة من المشروع لما هو معلوم من أن الرئيسين المكان الأول بعد رئيس مجلس الوزراء ومن بينهما يمولان بأعباء الغلات والمقاولات وقد جرى بذلك العرف في الممالك الدستورية إذ لا يقل مكافأة رئيس المجلس عن مرتبة رئيس الوزراء بل أنها تفوقه في كثير من نظائر لما يصلحه من المصروفات السالفة ذكرها .

وقد أجرت اللجنة تعديلاً في نهاية هذه المادة في عبارة " وما يكون لأى منهما من حق في معاش " فقد استبدلتها بعبارة " وما يكون قد استحقه من معاش " لمنع ما عساه أن يقع من اللبس في حالة ما إذا استبدل أحد منهما كل أو بعض المعاش الذي استحقه حين تركه خدمة الحكومة .

عن المادة الثالثة - وافقت اللجنة بالإجماع على المادة المذكورة كما هي .
عن المادة الرابعة - وافقت اللجنة بالإجماع على هذه المادة أيضاً كما هي لما في ذلك من منع الإجراءات الكيدية من الأعضاء .

عن المادة الخامسة - وافقت اللجنة على المبدأ الوارد بهذه المادة لأنه معمول به في أغلب البلاد الدستورية إلا أنها أدخلت عليها ثلاثة تعديلات - أولها جعل جواز السفر من القفلة التي يختارها العضو في دائرته الانتخابية إلى القاهرة بدلاً من مركز دائرته الانتخابية - وثانيها يخص بالأعضاء المعيين بمجلس الشيوخ وغير مقيمين بالقاهرة - وثالثها قصر الحق الوارد بالمادة المذكورة على مدة العمل بالمجلس سواء في الأدوار الاحيادية أو التي فوق المادة .

عن التعديل الأول - رأت اللجنة أن يكون من الملائم جداً أن يختار العضو القفلة التي يبتدئ منها جواز السفر شرطاً أن تكون تلك القفلة داخلة في دائرته الانتخابية .

عن التعديل الثاني - إن ما حداً بالجنة إلى ادخال هذا التعديل هو المساواة بين الأعضاء المعيين بمجلس الشيوخ وغير مقيمين بالقاهرة وبين زعمائهم المنتخبين من دوائر غير دوائر القاهرة وهي مساواة تعفى المبالغة بها .

عن التعديل الثالث - ظاهر مما جاء بالمادة الخامسة المذكورة ومن المناقشة التي دارت بمجلس النواب في صلبها أن المقصود بوجه عام من منح جواز السفر مجاناً في الدرجة الأولى للعضو من مركز دائرته الانتخابية إلى القاهرة لم يكن امتيازاً بل هو مجرد تسهيل للسفر للأعضاء المنتخبين من دوائر غير دوائر مدينة القاهرة وتمكينهم من القيام بأعباء المهمة المكلفة على عاتقهم من أحسن وجه وذلك بحضور جلسات المجلس والجان واستماعهم في أعمالها وهو مبدأ وافقت عليه اللجنة بالإجماع وترى تطبيقه لا يضر مدة جواز السفر على مدة العمل فقط سواء في أدوار الانقضاء العادية أو غير العادية كما ترى أيضاً أن في هذا التصديق تطبيقاً للعدالة بين الأعضاء لأنه ليس من العدل أن يأخذ النواب من الدوائر الخارجية من دائرة مدينة القاهرة جوازاً للسفر مجاناً في غير وقت دور الانقضاء بينما أن زعمائهم المنتخبين من دوائر القاهرة والمعيّن بمجلس الشيوخ ويقطنون القاهرة لا يعطون مثل هذا الحق - مع أن الحكومة في إعطاء الجواز المذكور كما تقدم في مجرد تسهيل للعمل على العضو المنتخب من دائرة خارجية عن دوائر مدينة القاهرة والمعيّن بمجلس الشيوخ ولا يعطى بها .

مادة ٦ - كل وزير مالية ومباحلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وتدرى أحكامه على الماضي بالنسبة للمادتين الأولى والثانية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرك

وفي أثناء تلاوة المشروع حضر حضرة صاحب المسائل محمد فتح الله بركات باشا ووزير الزراعة حيث كانت الساعة السابعة والعلوية خمسة مساء .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أعيد طلب تأجيل البحث في هذا الموضوع للندى .

معال الرئيس - نسعى أولاً أن نعال معالى المقرر .

واقى المجلس على ذلك ٤

معال محمود شكرى باشا مقر اللجنة المالية - تهضى المادة ٧٩ من اللائحة الداعية بأن يشرع المجلس في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبجمل الاقتراح فلذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة موادته تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعها .

والطلوب الآن من حضراتكم الاقتراح على المشروع من حيث مبدأ المكافأة أثنى كل توافون حضراتكم مع مبدأ تقرير المكافأة أو لتوافون واستيعب في مناقشتها ما مضت به المادة ٣٨ من اللائحة الداخلية ثم قرأ معالى المقرر نصها وهو كما يلى :

”يكون الاقتراح على القوانين في مجموعها بالبداية بالام وبصوت عال ولها عند ذلك تعلى الآراء بالقيام والجلوس مالم يطلب خمسة من الأعضاء أخذ الآراء بانتها بالام“ .

وهذه المادة مأخوذة من المادة ١٠١ من الدستور .

وعلا بهذا المسألة سنلدى على حضراتكم بالام ليلس كل رأي على المشروع إجمالاً .

حضرة محمد محمود خليل بك - المقصود من المادة ٣٨ هو أن الاقتراح على القوانين في مجموعها لا يكون إلا بعد المناقشة في المشروع تفصيلاً وبعد تأجيله ليوم آخرى لا يكون الاقتراح على القوانين في مجموعها إلا في الدور الأخير من المناقشة وفي هذه الحالة يكون الاقتراح بانتها بالام . أما الآن ونحن نقتصر على مبدأ فلا حاجة إلى المناقشة بالإجماع ويكتفى بأخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس .

معال المقرر - أننا زيد أخذ الآراء على المبدأ أولاً ولا ضرر من المناقشة بالام .

نصت المادة ٣٨ - على أن الاقتراح على القوانين في مجموعها يكون بانتها بالام وهذا ما نريد له الآن لانا سنأخذ رأى على مبدأ القانون المعمور إجمالاً ومع ذلك فلا ضرر من استعمال هذه الطريقة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أريد أن أنكم في الاقتراح المقدم من معالى الرئيس - بعد أن نقتصر على المبدأ لأن المراد الآن معرفة ما يقبل المجلس مبدأ المكافأة أم لا .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - مبدأ المكافأة منصوص عليه في الدستور فلا داعى إذن لأخذ الآراء عليه .

معال المقرر - هذا لا يمنع تطبيق اللائحة لأنه يجوز أن بعض حضرات الأعضاء لا يريد أخذ مكافأة .

معال الرئيس - هل توافقون على أخذ الآراء على المبدأ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قرر الدستور مبدأ المكافأة جدياً ولكن هل أوجب ذلك حكم أم أبداً . كل ما غلبه الدستور أنه أوجب ذلك . فالأمر معروض على حضراتكم لظروها بقوله أو رفضه فلذا كان هناك فروق منكم يرضى بعض المكافأة أو كلها فليجاهر برأيه .

حضرة لويس أخوخ فافوس أفتدى - ولكن مبدأ المكافأة مقر في الدستور فلا على تطبيق المادة ٣٨ فيما يخص الاقتراح على المبدأ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنه وإن كان المبدأ مقرواً في الدستور ولكن يجب أخذ رأى المجلس في قوله أو رفضه .

قرر المجلس الاقتراح على مبدأ المكافأة .

معال المقرر - الاقتراح يكون على ما يلى : (هذه اللائحة من حيث المبدأ وهو تقرير المكافأة وجواز السفر مقبول أم لا ؟) فليبدل كل واحد من حضراتكم رأيه . واللائحة والدستور بقرارنا إعطاء الرأى المناقشة بالام فلنشر في أخذ الآراء .

حملت القرعة لتعيين الام الذى يبدأ به في النداء على الأعضاء حسب الترتيب الهجائى فصاغت القرعة اسم حضرة فهمى حنا ويصا بك فنردى على الأسماء ابتداء من هذا الام وقد أسفر الاقتراح عن قبول مبدأ المكافأة بأغلبية ٩٠ صوتاً ضد ثلاثة أصوات .

معال المقرر - أمانا الآن المشروع والاقتراحات الخاصة به فنبداً بالاقتراحات المقدمة ويجب البدء بالأقل فالأكثر إلى أن نصل إلى مشروع القانون . واقتراح الدكتور سويل خان أقل الاقتراحات لأنه يقضى بالتجاوز من المكافأة بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ وبقربها بالنسبة لأعضاء مجلس النواب فقط ويكتفى بإعطاء أعضاء مجلس الشيوخ جوازاً بالسفر بالدولة الأولى على خطوط السكك الحديدية الأميرية بين القاهرة ودوايرم الصحايبا وقد أبدت اللجنة رأياً في هذا الاقتراح في التقرير الذى على على حضراتكم .

معال الرئيس - المواقى على اقتراح حضرة الدكتور سويل أفتدى يفضل بالقوف .

لم يقف أحد سوى صاحب الاقتراح .

معال المقرر - الاقتراح الثانى مقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك وهو يقضى بإعطاء العضو مبلغ جنتين ممرتين من كل يوم يشتغل أثناء

صحت كثيرا ونفرت في الصحف أن أعضاء المجلس أغنياء بحكم القانون .
أين هذا وأين القانون الذي يحصى ذلك ، حرام الاقتراض على أعضاء القانون .
جسلى جلس أعضاء المجلس من طبقات معينة منها طبقة واحدة غنية هي التي تدفع ضريبة سنوية قدرها ١٥٠ جنيها . هذه فئة واحدة .

قالوزراء مثلا يقول القانون بتعيينهم فهل هم أغنياء ؟ وهل قال القانون أنه يجب أن يكون المتخبون منهم من مجلس الشيوخ أغنياء ؟ وكذلك الحال بالنسبة إلى المعلمين السياسيين وكلاء الوزارات ورؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم فهل هم كلهم أغنياء ؟ وكبار العلماء - فهل هم أيضا أغنياء ؟ مع ما هو معلوم لحضراتكم أن المعلم يتقاضى مع المال - والرؤساء والوزراء وكبار القضاة المتقاعدين وأعضاء مجلس النواب الذين تقصوا مذبحين في النيابة فهل هؤلاء كلهم أغنياء ؟

ولم يذكر الشارع إلا طائفة واحدة "للك الذين يدفعون ضريبة سنوية مقدارها ١٥٠ جنيها" فهل يقال بعد هذا البيان أن جميع الأعضاء المكونين منهم مجلس الشيوخ أغنياء بحكم القانون ؟ لاحظوا أنك لا تشترعون لأنفسكم فقط بل لغيركم والقانون ليس خاصا بكم بل يشمل النواب أيضا والمضطر هناك قد يتخبط وهو لا يملك شيئا وهذا القانون مرسوم عليكم بالنسبة للنواب والشيوخ ولذا أقول لحضراتكم أن الاقتراح في غير هذه غير مقبول شكلا ولا موضوعا (تصفيق) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرد على حضرة الزميل المحترم أن الدستور على ما أفهم قد نص صراحة على أن عضو مجلس الشيوخ يجب أن يكون من الأغنياء ونص على أن أرباب الدين الحرة يجب أن لا يقرض دخلهم من ١٥٠٠ جنيه في السنة أو أن يدفعوا للحكومة مالا قدره ١٥٠٠ جنيها في السنة كل هذا دليل ساطع على أن غرض الشارع أن يكون الأعضاء هنا من الأغنياء ومن جهة أخرى فمكافأة حضرات العلماء لا تختلف مع مرتباتهم التي يتقاضونها أما ما يخص وكلاء الوزارات فاقى لا أعتقد أن هناك وكيل وزارة فقير للدرجة أنه يتطلع للمكافأة (ضحكة من الأعضاء) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يريد وكلاء وزارات ليس لهم ماش حضرة الشيخ على محمد مروان - أقترب لقال باب المناقشة .

حضرة محمد عوض جبريل انتهى - هذا الاقتراح ماس بكرة الأعضاء .
مقال للمقرر - أن المطلوب الآن هو أخذ الرأي على اقتراح حضرة العضو فالمرافق عليه يفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

مقال المقرر - الاقتراح الثالث هو اقتراح حضرة راجب عليه بك وهو يتعلق في أن تكون المكافأة ٣٠٠ جنيه سنويا وقد درسته اللجنة وأبدت الأسباب التي سمحتوها في عدم قبوله فأرجو إبداء الرأي فيه فمن يوافق عليه فيفضل بالوقوف .

وقف أربعة أعضاء وهم حضرات : راجب عليه بك . محمد الحفيظ الطرزي باشا . بسويى الطليط بك . الشيخ على محمد مروان .

انقضاء المجلس وبعثه تذكره بالدرجة الأولى على السلك الحديدية من دائرة انتخابه إلى القاهرة وقد رأت اللجنة عدم الأخذ به .

حضرة محمد طوى الجزار بك - قد تنازل حضرة عبد العزيز رضوان بك عن اقتراحه لأنه أبدى رأيه برفض مبدأ المكافأة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - يأسى على الرئيس أريد أنت أنكم بخصوص اقتراحى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعارض في أخذ الرأي على اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك هذا الاقتراح الذى جعل المكافأة شعبة بيوية الصائل لأن عدم قبول صاحب الاقتراح مبدأ المكافأة يمتد تنازلا منه عن اقتراحه .

مقال المقرر - صاحب الاقتراح موجود ، فهل هو متنازل عن اقتراحه ؟ حضرة الشيخ حسن عبد القادر - فى الحق قانونا أن أطلب عدم أخذ الرأي على اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك لأننا أقمنا على مشروع القانون في مجموعه أضى على تقرير مبدأ المكافأة وقد كان حضرة عبد العزيز رضوان بك من غير المرافقين عليه .
مقال الرئيس - حقيقة لقد رفض المبدأ ألا أنه فى الوقت ذاته يفتح أعطاه جنيهن اثنين .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - عندما اقترحت اقتراحى هذا فكرت كثيرا وأسمعت النظر كثيرا واستعرضت أمورا غليظة وخصوصا المالية منها إذ للمال قوام الأركان كما أن قيام الدولة .

مقال الرئيس - الدولة غنية بإعداد العزيز بك (تصفيق حاد) .
حضرة عبد العزيز رضوان بك - استعرضت المزايا وقد وضعت على حضرات الأعضاء وظاهر منها كما تملون أن المبلغ المخصص للبرلمان لا ينفق وعلم الأرقام الضخمة التي يفتحونها ، استعرضت اليسر الذى يتم به الأعضاء أيضا وشروط عضوية المجلس وأن القانون يمتد أنلا يدخله إلا من كان غنيا ، ملأت الأرض صياحا وقت الاجتماعات وفعل غيرى من الأعضاء مثل وقلت أنى إذا تشرفت بالنيابة عن الأمة لا أخذ على عمل أجرا لذلك فتمت اقتراحى هذا وكان ظنى أن يوافقني حضرات الأعضاء عليه وهو يرضى بأصله كل عضو اثنين جنيه من كل يومين أيام العمل ثم يضاف عما يتكبد من المصاريف .
خدا مثلا أنا اتقل مقال الرئيس من مصر إلى الاسكندرية فلا يكفه ذلك أكثر من جنيهن اثنين وذلك لأنى اخفت أمن الزقاق لمصر ومضى كركفى الدرجة الأولى وزلت بأكر نصدق فلا أتأكد أكثر من الجنيهن المقتصرين فأرجوكم ملعا أن تأخذوا باقتراحى هذا كتموى النيابة ليس مصدا للرق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لم أفهم ما يريد حضرة العضو المحترم . هل يريد أن لا يأخذ العضو مكافأة أم يريد أن يتناقش في اقتراحه . أن كان يريد الأول فقد أخذ الرأي وقرر قبول مبدأ المكافأة وعمل بالحد ٧٩ من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه إذا تهمم لا قانون من مجلس النواب أو من الحكومة فيؤخذ عليه الرأي إجمالا فان قيل من حيث المبدأ ينظر فيه تفصيلا وقد أخذنا الرأي على هذه المسألة إجمالا وهي تقرير المكافأة فلماذا لا يضع حضرة العضو لهذا الرأي احتراماً للمجلس ؟

التعديل الثاني : أن يعطى الى العضو المقيم وغير المقيم بالقاهرة جواز للسفر من محل إقامته للقاهرة .

التعديل الثالث : أن تكون مدة هذا الجواز من شهر نوفمبر من كل سنة بالنسبة للأجوار الاعتيادية وبين اليوم الثالث لصدور المرسوم الملكي القاضي بإعطاء المجلس بصفة غير اعتيادية وتنتهى مدة الجواز المذكور في كلتا الحالتين بعد مضي عشرة أيام من انتهاء اللور .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا - أرى أن يؤخذ رأى أولاً على مشروع المكافاة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يحسن أن يكون الاقتراح على مشروع مجلس النواب مادة واحدة .

معالي المقرر - أدخلت اللجنة على مشروع مجلس النواب تعديلات ويحوز أن يقرها المجلس فقد فلت على مجلس النواب أشياء : منها مثلا جواز السفر لأعضاء مجلس الشيوخ المقيمين غير المقيمين بالقاهرة .

وعلا بلامتنا الداخلية يجب أن يؤخذ رأى على مشروع اللجنة أولاً على مادة واحدة . ولذلك أطلب من حضراتكم أن يقرروا هل توافقتون على مبلغ الخمسة جنيه مكافاة أم لا ؟

تليت المادة الأولى من مشروع اللجنة وهذا نصها :
يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافاة سنوية قدرها خمسمائة جنيه مصرى ويستثنى من ذلك الوزراء .

معالي المقرر - الموافق على هذه المادة يقف .

هذا حضر حضرة صاحب السعادة المصرى السعدى باشا حيث كانت السابعة الثامنة وتمس دقائق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لساننا لا يلى مشروع مجلس النواب ؟ معالي المقرر - مشروع اللجنة يمتد اقتراحا مقدما من اللجنة كالاقتراحات الأخرى المقعدة من حضرات الأعضاء كالاقتراح حضر سيد فهمى الربى بك وسادة موسى فؤاد باشا فيجب أن ينظر الاقتراح اللجنة أولاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إن في ذلك إطالة وضياء للوقت . معالي المقرر - نحن مبدئون بالإطالة وقد نصت المادة ٨٢ منها على أنه يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل فإن لم يبدل يؤخذ الآراء على النص الأصل . واقتراح اللجنة يعتبر تمديلا للمشروع الأصل ولذلك يجب أن يؤخذ رأى على أولاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقرأ أيضا نص المادة الأولى من مشروع مجلس النواب .

تليت المادة من مشروع اللجنة وهذا نصها :
يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافاة سنوية قدرها خمسمائة جنيه مصرى ويستثنى من ذلك الوزراء .

معالي الربى - الموافق على رأى اللجنة يقف .
وقف خمسة عشر عضوا .

حضرة راجب عطية بك - أريد أن أبدي الأسباب التى حثت على إبداء اقتراحى هذا .

معالي المقرر - قد تحققت اللجنة في تقريرها اقتراح حضراتكم وأسبابه . حضرة راجب عطية بك - لازلت مصمما على اقتراحى وأطلب أن يؤخذ رأى على إبداء الإجماع وسمى خمسة أعضاء يوافقون على ذلك .

معالي المقرر - من هم خمسة الأعضاء الموافقين على رأى حضرة العضو ؟ وقف حضرات بسوى الخطيب بك . محمد الحنفى الطرسى باشا . الشيخ على محمد مروان . على اسماعيل بك . الدكتور حبيب خياط بك .

نوبت الأسماء ابتداء من اسم حضرة برهان نور باشا الذى صادفته القرعة فكانت النتيجة رفض الاقتراح بأغلبية ٨٠ صوتا ضد أحد عشر صوتا .

معالي المقرر - أما عن الاقتراح الرابع المقدم من سعادة حسين خيرى باشا الذى يقضى بأن تكون المكافاة أربعة مائة جنيه مصرى سنويا لكل عضوين أعضاء البرلمان ويجوز للوزير طلبا مع منع العضو جواز السفر على كل انعطاف الموصله لدائره الانتخابية مدة دور الائتلاف العادى فقط ويحرمه من أجره السفر فى ادوار الائتلاف غير العادية . فقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح وقررت بالإجماع عدم الأخذ به فيما يخص قيمة المكافاة للأسباب التى أوردها في تقريرها بخصوص الاقتراح الثالث وهو اقتراح حضرة راجب عطية بك أما فيما يخص جواز السفر فتبديى اللجنة رأيا في ذلك عندنا تكمل في مشروع القانون الوارد من مجلس النواب ومطلوب من حضراتكم الآن إبداء الرأى في مقدار المكافاة المقترحة من سعادة حسين خيرى باشا .

نحن كائن من حضراتكم يوافقون على التفضل بالوقوف . لم يقف أحد . معالي الربى - حيث أنه لم يقف أحد فيكون اقتراح سعادة حسين خيرى باشا مرفوضا .

حضرة سيد فهمى الربى بك - أنا متنازل عن اقتراحى وأضف فى الرأى الى اللجنة .

معالي المقرر - أذن لا عمل للنظر فيه وننقل الآن الى مشروع اللجنة . رأت اللجنة بالإجماع تخفيض مقدار المكافاة الى خمسمائة جنيه مصرى للأسباب التى ذكرتها في تقريرها وحى تخصص :
أولا - أن هذا التقدير مراهمة لجهد الائتلاف .

ثانيا - أنه ليس في هذا التقدير اجفاف بالنسبة للأعضاء لأنه يمثل هذا المبلغ يمكن لهم أن يوفروا على أنفسهم بعض ما يعثرونه في سبيل قيامهم بالواجب .

ثالثا - أن هذا المبلغ يوازى فى الظروف الحاضرة على حسب الأرقام التقريبية مبلغ التكاليف الجيه الذى كان يتقاضاه عضو الجمعية التشريعية أما فيما يخص جواز السفر فقد رأت اللجنة قدر المبلغ الذى ورد في مشروع مجلس النواب إلا أنها أدخلت عليه ثلاثة تعديلات :

التعديل الأول : أن يختار العضو الحطة التى يختار منها جواز السفر شرطاً أن تكون تلك الحطة داخلية في دائره الانتخابية .

سلك حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين ويعطى لنائب الدار عند ذلك جواز السفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته. وإن كان العضو مدينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من عمل إقامته إلى القاهرة".

وتجدي مدة هذا الجواز من شهر نوفمبر من كل سنة بالنسبة للأدوار الاعتيادية ومن اليوم التالي لصدور المرسوم الملكي القاضي بإعتماد المجلس بصفة غير اعتيادية وتنتهي مدة الجواز المذكور في كلتا الحالتين بصد معنى عشرة أيام من تاريخ انتهاء الدور.

مطال المقرر - أدخلت اللجنة على هذا النص ثلاث تعديلات :
التعديل الأول خاص بأن يختار العضو المحطة التي يتبدى منها جواز سفره في دائرته الانتخابية .

والوارد بمشروع على النواب أن يكون جواز السفر من مركز دائرة العضو الانتخابية ومن الجواز أن تكون المحطة الموجودة في مركز دائرته الانتخابية جيدة عن عمل سكنه فيصن أذن أن يترك له اختيار المحطة ما دامت داخلية في دائرته الانتخابية . وهذه الفكرة ليست جديدة بل ذكرت أثناء مناقشة المشروع بمجلس النواب فقد طلب بعض حضرات النواب أن يترك للعضو اختيار المحطة .

التعديل الثاني : لم يراع مشروع مجلس النواب وجود أعضاء في مجلس الشيخ مقيمين ومخارج القاهرة لذلك أدخلت اللجنة هذا التعديل تقضى بين الأعضاء المقيمين غير المقيمين بالقاهرة وبين زملائهم المتصفين عن دوائرهم في القاهرة .

التعديل الثالث : أما التعديل الثالث فالذي أملاه على اللجنة هو الاقتصاد. فإن المقصود من منح جواز السفر مجاناً هو تسهيل السفر للأعضاء وتمكينهم من القيام بأعمالهم المتعلقة على مهماتهم لا منحهم امتيازاً فإذا جرد هذا وجب أذن قصر مدة جواز السفر على مدة العمل فقط في أدوار الانقضاء العادية أو غير العادية . وأما في هذا التعديل تطبيقاً لمبدأ المساواة فالمادة بين الأعضاء لأنه ليس من العدل أن يأخذ النواب عن الدوائر الخارجية عن دائرة مدينة القاهرة جوازاً للسفر مجاناً وغير ذلك دور الانقضاء بيناً أن زملائهم المتصفين عن دوائر القاهرة والذين يقيمون فيها لا يسطون هذا الجواز.

وفي هذا الصدد قدم سعادة موسى فؤاد باشا اقتراحاً هذا نصه :

حضرة صاحب للمال رئيس مجلس الشيخ :

أتشرف بأن أرفع عرض التعديلات الآتية على هيئة المجلس خاصاً بمشروع مكافأة حضرات أعضاء البرلمان .

المادة ١٨ من الدستور قررت أن يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية ولم تحكم هذه المادة عن تذكرة السفر بالسكة الحديد. فإنا أريد إعطاء عضو هذه التذكرة كان ذلك المأثراً .

وأول شخص يستحق الامتياز هو العضو النائب عن الأمة في البرلمان ولا يفهم أن يكون إعطاء التذكرة امتيازاً إلا أنا إشتكت هذه التذكرة على حق السفر بكافة طرق سكة حديد الدولة . ولا يحتاج الأمر لأدلة كثيرة

معالى الرئيس - أذن تقرر رفض المادة الأولى من مشروع اللجنة .
تليت المادة الأولى من مشروع مجلس النواب وهذا نصها :
" يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها مائة جنيه مصري ويستحق من ذلك الوزراء " .

وافق المجلس عليها .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - حضرات الأعضاء الذين طلبوا أن تكون المكافأة ثمانية جنيه ثابتون على رأيهم ولم يغيروه .

مطال المقرر - هذه مسألة بدئية .

حضرة بسيوني الخطيب بك - أطلب أخذ الآراء بالتدريج بالإسم .

مطال المقرر - هل هناك شك في الأغلبية ؟

سعادة موسى فؤاد باشا - لا شك في أن الأغلبية تؤيد المادة الأولى من مشروع مجلس النواب .

تليت المادة الثانية من مشروع اللجنة وهذا نصها :

" يتناول كل من رئيس المجلس بمكافأة سنوية مساوية لمكتبه وزير فيهم منها المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة وما يكون قد استحقه من مائة " .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة من مشروع اللجنة وهذا نصها :

" تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم إعلانهم وتصرف على أساطل مساوية في آخر كل شهر " .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - جاء بهذه المادة أن المكافأة تستحق من يوم حفل الجبين فهل يأمل الموظفون بهذا النص وقد استقرراً يتناولون مرتبات وظائفهم بعد حفل الجبين إلى أن فصل في محبة زياتهم ؟

مطال المقرر - المسألة ظاهرة . تقضى الدستور بعدم الجمع بين عضوية المجلس والوظيفة . فمن اليوم الذي يستحق العضو فيه المكافأة لا يقاضى مرتب وظيفته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا أكتفي بهذا البيان وأطلب إجابته بمحضر اللجنة .

مطال المقرر - هذا هو رأي اللجنة ورأي المجلس أيضاً على ما لفتني .
وافق المجلس على المادة الثالثة من المشروع .

تليت المادة الرابعة من مشروع اللجنة وهذا نصها :

" لا يجوز توقيع الجزاء على هذه المكافأة إلا بمحكم نهائي أو مستد واجب التنفيذ " .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة من مشروع اللجنة وهذا نصها :

" يحل كل عضو من أعضاء البرلمان جواز السفر مجاناً في الدرجة الأولى من القطة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط

القاهرة المقيمين فيها سيجرون من هذا الامتياز . هذا هو الذي دفع اللجنة الى ادخال هذا التعديل - لا شيء غير ذلك .

معال المقرر - لا . لا . اما لما كان الغرض من الجواز هوتسهيل السفر وقت العمل فلا موجب لوجوده بعد ذلك . هذه هي فكرة اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - يقولون لماذا عتاز الأعضاء المقيمين في الأرياف عن الأعضاء المقيمين في القاهرة ؟ حيثك هذا هو السبب الحقيقي الذي دفع اللجنة الى وضع هذا التعديل ولكن غالب عن حضراتكم أنا متضامون في العمل فلا ينظر احدنا الى عمل زميله . خذوا مثلاً . البولن والسكريريون والمراقبان أكثرنا عملاً . وبعض حضرات الأعضاء متضعب في بلتين وبعضهم في ثلاث بلان وبعضهم غير متضعب في بلان أصلاً وهذا متساوون في المكافأة فيجب التضامن إذن في غيرها وهل مثل المقيم فأمران كتل المقيم في القاهرة ؟ كلا بإسنادي فإن الأول يصرف من ماله ويقع من وقته والثاني مقم وسط عائلته ولا يقف من ماله شيئاً فكيف يجوز للثاني أن يقول للأول أنا كنت ألتحق بجواز السفر ستة أشهر في غير أيام العمل . ثم أبعث لأنني كنت أحضر أيام العمل قبل انعقاد الجلسة يوم وأعود لبلتي بعداً بيوم وأنت في ذلك كل يوم فيحكى ترون حضراتكم أن هذا الاقتراح في غير محله وأطلب حذف الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة إبداء من لفظة "ينبغي" .

سعادة موسى فؤاد باشا - بيت اقتراحى على أن مصلحة السكة الحديدية تعطى تذكرة مجانية في الدرجات الثلاث لثمان وألف من الناس حتى نقواضي التفاضل فهل عضو مجلس الشيوخ لا يساوى قواضى فنصل ؟ الجواز لا يكلف الحكومة شيئاً .

حضرة لؤي أخنوخ فانوس افندى - أريد رأي زميلي موسى فؤاد باشا . إن النائب ما ليس نائباً عن دائرته الانتخابية فقط بل هو نائب عن القطر كله وعمله هو الإشراف على الإدارة العامة . يقولون في بعض الجرائد أنه اذا أعطى للأعضاء جواز سفر على جميع الخطوط أساساً استعماله وأكثرنا من الأسفار . هذا غير لائق . فالأمة أوتيتا تفتها وزكرت بين أيدينا التصرف في شؤونها المدنية والادبية والاقتصادية فإذا كان هذا شأنها معاً فلا يصح أن يفتن فينا أننا سلمى استعمال الجوازات بل يجب أن يترك لنا الحكم فإذا كان الانقلاص من بلدة الى أخرى في مصلحة الأمة أم لا . الوزراء السابقون الذين كفوا عن خدمة الأمة وقد تكون الأمة غير راضية عنهم يضمنون جوازات سفرهم لمصلحة الأمة مدى الحياة فهل يجوز أن يجرم منها تواب الأمة ؟ أطلب أن تنتج بهذه الامتيازات ولا ضرر مطلقاً أن ينتج قواب الأمة بالسكة الحديدية المملوكة للأمة .

أنا لا أعرف شيئاً عن امتيازات التفاضل في البلاد الأجنبية وأرى حرصاً على كرامة الأعضاء ألا يجرموا من امتياز السفر على جميع الخطوط بالسكك الحديدية مجاناً ولما قالى أوافق على اقتراح سعادة اللواء موسى فؤاد باشا .

معال المقرر - ورد في أقوال حضرة لؤي أخنوخ فانوس افندى جارة تشير الى أن الوزراء امتياز السفر بالسكك الحديدية مجاناً مدة الحياة ولكن

لايات ضرورة منع العضو هذا الامتياز ويكتفى أن نذكر أن الحكومة تصرف مئات الأثناكر المجانية على كافة خطوطها في الدرجات الثلاث وتعمل أكثرهم بأخذ نصف قيمة التذكرة ليس لا وترى أن الضرورة تغطي جميع هؤلاء ذلك الامتياز فلا يقل حينئذ أن يجرم من عضو البرلمان وهوليس بأقل مرتلة من يمنعون الامتياز السابق ذكره .

أضف الى ذلك أن عضو البرلمان في حاجة لأن يتنقل حيث يدعو الحال لأن يقوم بأموريته من فحص أمور أو مراجعة مسائل داخلية ضمن بأموريته وأعماله .

ولما كان نائباً عن الأمة بأسرها فله الحق أن يمر بكافة أنحاء القطر ولا يجوز الاحتراض بأن تلك التذكرة تكلف الحكومة مبالغ كبيرة لأن الواقع يفيد ممكن ذلك وهي تصرف مجانية ولا يسفل أن المصروف النائب بالبرلمان يتألف على ركوب السكة الحديدية بدون داع مجرد الرغبة في ذلك . فريد طلبنا أن أغلب البلاد البرلمانية تحولت هذا الامتياز لأعضاء البرلمان مع زيادة طدهم هناك من عديم حدتها واتساع بلادهم أكثر من بلادنا . وعليه أقترح تعديل المادة الخامسة لتذكر السكة الحديدية الواردة في مشروع مجلس النواب وتعديل تلك الصيغة الواردة في مشروع اللجنة المالية لمجلس الشيوخ على أن يعطى لعضو البرلمان تذكرة مجانية عامة على كافة خطوط السكة الحديدية المصرية .

وتفضلوا معاليكم بقبول ثاقى احتراماتى ما

كاتبه
اللواء موسى فؤاد
عضو مجلس الشيوخ

١٩ مايو - ١٩١٤

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أنا أوافق على مشروع مجلس النواب . حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - أما عن اقتراح سعادة موسى فؤاد باشا لهن رأي أنه غير مقبول .

قد لهجت الناس والمصحف بأن كل جواز من هذا الجوازات يكلف الحكومة ٨٠٠ أو ٩٠٠ جنيه . وسواء أكان هذا صحيحاً أم مبالغا فيه فلا يمكنه على أية حال أن تقبل هذا الاقتراح إذ لا داعي لأن يأخذ المصروف جوازاً على جميع خطوط السكة الحديدية فإنما تكلفه المجلس بأموريته مثلاً وجب على المجلس أن يعطيه جوازاً بالسفر وانما أراد العضو أن يتنقل تقضوا الى جهة ليتحقق من أمر فيمكن هذا على حسابها الخاص ولا عيب عليه في ذلك لأنه يأخذ مكافأة شهرية خمسين جنيهاً ويريد منا أن يخدم أمته يجب عليه أن يتأكد في سريانه ما تقتضيه هذه الخدمة من المتاعب والمضاريل وانكم لتجدونني اذا احتجت في بحث مسألة طبية أو هندسية الى رأى أحد الفنيين غير مقصراً في أدفع أجر ذلك من مالى الخاص . لذلك أرجو حضراتكم أن ترفضوا هذا الاقتراح .

أما من المادة الخامسة من مشروع اللجنة ثاقى أوافق على التفكيرين الأولى والثانية منها وأما الفقرة الثالثة فلا أوافق عليها .

قالوا بصدد هذه الفقرة أن جواز السفر ليس امتيازاً . سموه امتيازاً . سموه تسجيلاً . سموه كاشم . إن الذى أثار المسألة هو أن حضرات نواب

”وتجسّد سعة هذا الجواز من شهر نوفمبر من كل سنة بالنسبة للأدوار الانتخابية ومن اليوم الثاني لصدور المرسوم الملكي القاضي بإعقاد المجلس بصفة غير اعتيادية وتنتهي بمدة الجواز المذكور في كلتا الحالتين بمدّ من عشرة أيام من تاريخ انتهاء الدور.“

قرّر المجلس عدم الموافقة عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

”مادة ٦ - على وزير المالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وتسرّى أحكامه على المخاض بالنسبة للماديين الأولى والثانية .

أمّر بأن يعم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدد

وافق المجلس عليها .

مضى المقرر - قضت المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية بقرارة المشروع مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الرأي على مجموعه فهل توافقون على أن يكون ذلك في جلسة النقد ؟

موافقة .

رضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة ٨ والنقيصة ٥٥ مساءً على أن يتمتع المجلس غداً الثلاثاء ١٦ شوال سنة ١٣٤٢ (الوافقي ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤) الساعة ٥ مساءً .

أصبح هذه العبارة إذ الواقع أن الذين لهم هذا الامتياز هم رؤساء الوزارات ووزراء المواصلات . ومدير السكك الحديدية . ولنتكفل الآن إلى أخذ الرأي على اقتراح سمادة اللواء موسى نواد باشا وهو يقضى بإصلاء جواز سفر على جميع خطوط السكك الحديدية لكافة الأعضاء المبعين منهم والمتصحب طول مدة النيابة .

أخذت الآراء بطريق القيام والجلوس ونظراً لوجود شك في النتيجة أخذت الآراء بطريق التسفاه بالاسم فكانت النتيجة رفض هذا الاقتراح بأغلبية ٢٤ صوتاً ضد ٢٣ صوتاً .

تليت الفقرة الأولى من المادة ٥ من مشروع اللجنة وهذا نصها :

مادة ٥ - يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز للسفر مجاناً في الدرجة الأولى من القطعة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين ويعطى نائب الدرجة ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرة الثانية من المادة المذكورة وهذا نصها :

”وإن كان المضمون مبدئياً وفي مقم القاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من عمل قائمه إلى القاهرة“

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وهذا نصها :

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول

مبدأ المكافأة البرلمانية

- ١ فهمي حنا ويصا بك
- ٢ لويس أخنوخ فانوس أفندي
- ٣ الشيخ متولى عمر حجازي
- ٤ محمد إبراهيم حشيش بك
- ٥ محمد أحمد الشريف بك
- ٦ محمد أظاظون باشا
- ٧ محمد الحفيظ الطرزي باشا
- ٨ محمد السيد أبو حل باشا
- ٩ محمد زكي عبد الرزاق بك
- ١٠ محمد شفيق باشا
- ١١ محمد طلعت حرب بك
- ١٢ محمد عبد الطيف أفندي
- ١٣ محمد طوى الجزار بك
- ١٤ السيد محمد علي البيلوي
- ١٥ محمد عوض جبريل أفندي
- ١٦ محمد فهمي باشا
- ١٧ عبد الحفيظ طنازي طنازي أفندي
- ١٨ محمد محمود بك
- ١٩ محمد محمود خليل بك
- ٢٠ محمد منازي باشا
- ٢١ الدكتور محمد هاشم أفندي
- ٢٢ محمد ولى بك
- ٢٣ محمد الأخرى باشا
- ٢٤ محمود شكرى باشا
- ٢٥ محمود حل مهنا بك
- ٢٦ محمود فهمي باشا
- ٢٧ محمود قواد باشا
- ٢٨ محمود محمد حسن الشنتوعلى باشا
- ٢٩ مرسى وزير بك
- ٣٠ مصطفى اسماعيل أبو رحاب باشا
- ٣١ مصطفى رشيد بك
- ٣٢ موسى قواد باشا
- ٣٣ ميشيل أيوب باشا
- ٣٤ يوسف تشوتوبك
- ٣٥ يوسف وجيه باشا
- ٣٦ الشيخ إبراهيم الجليلي
- ٣٧ إبراهيم حلمي مهنا أفندي

(تابع) أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول

مبدأ المكافأة البرلمانية

- ٧٥ عبد الرحيم صبرى باشا
- ٧٦ عبد الرسيم محمد مهنا أفندي
- ٧٧ عبد الظاهر خليل بك
- ٧٨ عبد الفتاح الوزى بك
- ٧٩ عبد الفتاح رجائي أفندي
- ٨٠ عثمان محمد بك
- ٨١ عقل محمد بك
- ٨٢ علي اسماعيل بك
- ٨٣ علي بسيوني بك
- ٨٤ الشيخ علي رمضان الطويحي
- ٨٥ الشيخ علي سليمان
- ٨٦ علي عبد الرزاق بك
- ٨٧ القواء علي فهمي باشا
- ٨٨ الشيخ علي محمد مروان
- ٨٩ عمر أحمد خلف الله بك
- ٩٠ عوض عريان المهدي بك

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على قبول

مبدأ المكافأة البرلمانية

- ١ الدكتور سويل جرجس سويل
- ٢ عبد المزي زعنوان بك
- أفندي

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على اقتراح

حضرة راجب عطيه بك الخاص بأعطاه مبلغ ٣٠٠ جنيه
منوياً بصفة مكافأة لكل عضو من أعضاء المجلسين
(ماعدل الوزراء)

- ١ بهمان نور باشا
- ٢ بولس حنا باشا
- ٣ يوسى مذكور بك
- ٤ حافظ السيد بك
- ٥ حسن أحمد المديسي بك
- ٦ حسن رشوان حمادى بك
- ٧ الشيخ حسن عبد القادر
- ٨ حسين عبد الفتاح بك
- ٩ حسين شريف باشا
- ١٠ الشيخ حسين ولى
- ١١ الدكتور سعد الخادم بك
- ١٢ راجب فهمي الروبي بك
- ١٣ إبراهيم البهنسي أفندي
- ١٤ شعبان مؤين بك
- ١٥ صليب القلاويوس باشا
- ١٦ الشيخ طه حسين
- ١٧ ظيفل حسن باشا
- ١٨ عبد الرحيم صبرى باشا
- ١٩ عبد الرحيم محمد مهنا أفندي
- ٢٠ عبد الظاهر خليل بك
- ٢١ عبد الفتاح الوزى بك
- ٢٢ عبد الفتاح رجائي أفندي
- ٢٣ عثمان محمد بك
- ٢٤ عقل محمد بك
- ٢٥ علي بسيوني بك
- ٢٦ الشيخ علي رمضان الطويحي
- ٢٧ الشيخ علي سليمان
- ٢٨ علي عبد الرزاق بك
- ٢٩ علي فهمي باشا
- ٣٠ عمر أحمد خلف الله بك
- ٣١ عوض عريان المهدي بك
- ٣٢ فهمي حنا ويصا بك
- ٣٣ لويس أخنوخ فانوس أفندي
- ٣٤ الشيخ متولى عمر حجازي
- ٣٥ محمد إبراهيم حشيش بك
- ٣٦ محمد أحمد الشريف بك
- ٣٧ محمد أظاظون باشا
- ٣٨ محمد السيد أبو حل باشا

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على اقتراح معادة اللواء موسى قزاد باشا الخالص بإعطائه جواز سفر لحضرات الأعضاء على جميع الخطوط جانا

(تابع) أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على اقتراح حضرة راغب عطيه بك الخالص بإعطائه مبلغ ٣٠٠ جنيه سنويا بصفة مكافأة لكل عضو من أعضاء المجلسين (ماعد الزوار)

- ١ سيد فهمي الزوي بك .
- ٢ شاهين الجندى أفندي .
- ٣ شعبان مؤمن بك .
- ٤ صليب أفنديوس باشا .
- ٥ الشيخ طه حسين .
- ٦ الدكتور غليل حسن باشا .
- ٧ عبد الرحيم عبد مهنه أفندي .
- ٨ عبد الظاهر خليل بك .
- ٩ عبد العزيز رضوان بك .
- ١٠ عبد الفتاح الوزني بك .
- ١١ عبد الفتاح دجان أفندي .
- ١٢ علي اسماعيل بك .
- ١٣ الشيخ علي عبد مروان .
- ١٤ عمر أحمد خلف الله بك .
- ١٥ عوض عريان المهدي بك .
- ١٦ الشيخ متولي عمر حجازي .
- ١٧ محمد أحمد الشريف بك .
- ١٨ محمد أفلاطون باشا .
- ١٩ محمد الحفني الطرزي باشا .
- ٢٠ محمد السيد أبو علي باشا .
- ٢١ محمد زكي عبد الرازق بك .
- ٢٢ محمد شفيق باشا .
- ٢٣ محمد عبد الطيف أفندي .
- ٢٤ محمد طوي الجزازي بك .
- ٢٥ السيد محمد علي البيلوي .
- ٢٦ محمد عوض جبريل أفندي .
- ٢٧ محمد محمود بك .
- ٢٨ محمد محمود خليل بك .
- ٢٩ محمد منازي باشا .
- ٣٠ الدكتور محمد هاشم أفندي .
- ٣١ محمد وائل بك .
- ٣٢ محمود الأخرى باشا .
- ٣٣ محمود شكرى باشا .
- ٣٤ محمود فهمي باشا .
- ٣٥ محمود محمد حسن الشنوبلى باشا .
- ٣٦ مصطفى اسماعيل أبو رحاب باشا .
- ٣٧ مصطفى رشيد بك .
- ٣٨ ميشيل أيوب باشا .
- ٣٩ يوسف بتشوتو بك .
- ٤٠ يوسف وهبه باشا .
- ٤١ إبراهيم حلم مهنه أفندي .
- ٤٢ إبراهيم سعيد باشا .
- ٤٣ الشيخ إبراهيم عبد الحيد قزاد .
- ٤٤ إبراهيم فرج أبو الجليل بك .
- ٤٥ إبراهيم نور الدين بك .
- ٤٦ الشيخ إبراهيم يوسف عطالله .
- ٤٧ أحمد أبو سيف أفندي .
- ٤٨ أحمد حلمي باشا .
- ٤٩ أحمد حيد أبو ستيت بك .
- ٥٠ أحمد زكي أبو السعود باشا .
- ٥١ أحمد زيور باشا .
- ٥٢ أحمد حيد بك .
- ٥٣ أحمد علي باشا .
- ٥٤ الدكتور أحمد عيسى بك .
- ٥٥ الشيخ أحمد نصر .
- ٥٦ اسماعيل سري باشا .
- ٥٧ الألبا أخطايوس برزي .
- ٥٨ السيد عبد الرحمن بك .
- ٥٩ ألفريد شماس أفندي .
- ٦٠ المصري السعدى باشا .
- ٦١ حافظ طابرين بك .
- ٦٢ الشيخ حسن عبد القادر .
- ٦٣ الشيخ حسين وائل .
- ٦٤ راغب عطيه بك .

- ٣٩ محمد زكي عبد الرازق بك .
- ٤٠ محمد شفيق باشا .
- ٤١ محمد طلعت حرب بك .
- ٤٢ محمد عبد الطيف أفندي .
- ٤٣ محمد طوي الجزازي بك .
- ٤٤ السيد محمد علي البيلوي .
- ٤٥ محمد فهمي باشا .
- ٤٦ محمد لطفى طنطاوى أفندي .
- ٤٧ محمد محمود خليل بك .
- ٤٨ محمد منازي باشا .
- ٤٩ الدكتور محمد هاشم أفندي .
- ٥٠ محمد وائل بك .
- ٥١ محمود الأخرى باشا .
- ٥٢ محمود شكرى باشا .
- ٥٣ محمود علي مهنه بك .
- ٥٤ محمود فهمي باشا .
- ٥٥ محمود قزاد باشا .
- ٥٦ محمود محمد حسن الشنوبلى باشا .
- ٥٧ مرسى وزير بك .
- ٥٨ مصطفى اسماعيل أبو رحاب باشا .
- ٥٩ مصطفى رشيد بك .
- ٦٠ موسى قزاد باشا .
- ٦١ ميشيل أيوب باشا .
- ٦٢ يوسف بتشوتو بك .
- ٦٣ يوسف وهبه باشا .
- ٦٤ الشيخ إبراهيم الجليل .
- ٦٥ إبراهيم حلم مهنه أفندي .
- ٦٦ إبراهيم سيد أحمد بك .
- ٦٧ الشيخ إبراهيم عبد الحيد قزاد .
- ٦٨ إبراهيم فرج أبو الجليل بك .
- ٦٩ إبراهيم نور الدين بك .
- ٧٠ أحمد أبو سيف أفندي .
- ٧١ أحمد حيد أبو ستيت بك .
- ٧٢ أحمد زيور باشا .
- ٧٣ أحمد حيد بك .
- ٧٤ أحمد علي باشا .
- ٧٥ الدكتور أحمد عيسى بك .
- ٧٦ الشيخ أحمد نصر .
- ٧٧ اسماعيل سري باشا .
- ٧٨ الألبا أخطايوس برزي .
- ٧٩ السيد عبد الرحمن بك .
- ٨٠ ألفريد شماس أفندي .

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على اقتراح حضرة راغب عطيه بك الخالص بإعطائه مبلغ ٣٠٠ جنيه سنويا بصفة مكافأة لكل عضو من أعضاء المجلسين (عدا الزوار)

- ١ يسوى الخطيب بك .
- ٢ الدكتور حبيب خياط بك .
- ٣ راغب عطيه بك .
- ٤ الدكتور مسعود راجح .
- ٥ سوريال أفندي .
- ٦ علي اسماعيل بك .
- ٧ الشيخ علي محمد مروان .
- ٨ محمد الحفني الطرزي باشا .
- ٩ محمد عوض جبريل أفندي .
- ١٠ محمد محمود بك .
- ١١ أحمد زكي أبو السعود باشا .
- ١٢ إبراهيم سعيد باشا .

استمع حضرة عبد العزيز رضوان بك من إبداءه رأي .

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على اقتراح سعادة اللواء موسى فؤاد باشا انخاص بإعطاء جواز سفر

لحضرات الأعضاء على جميع الخطوط عتبات

١ محمد الخادم بك .	٧ على عبد الرازق بك .	١٣ محمد نفهي باشا .	١٩ بولس حنا باشا .
٢ عثمان محمد بك .	٨ على نفهي باشا .	١٤ محمود علي مهنا بك .	٢٠ حافظ السيد بك .
٣ قتل محمد بك .	٩ نفهي حنا ويصا بك .	١٥ محمود فؤاد باشا .	٢١ حبيب خياط بك .
٤ حل بسويدي بك .	١٠ الأتيا لوكاس .	١٦ موسى فؤاد باشا .	٢٢ حسن أحمد المديسي بك .
٥ الشيخ علي رمضان الطويهي .	١١ لويس أخنوخ فانوس افندي .	١٧ الشيخ ابراهيم الجبالي .	٢٣ حسين شريف باشا .
٦ الشيخ علي سليمان .	١٢ محمد ابراهيم حشيش بك .	١٨ برهان نود باشا .	

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٦ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤

(٣) اقتراح من حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى بإنشاء فرع من السكة الحديدية الإضافية الممتدة من بنى سويف الى اللاهون يمر على المصرف العمومى وجسر الفاصل الى أن يمتد بخط السكة الحديدية العمومى على كوبرى قشيشه بسبب بعد المسافات بين الجزء القربى من مركز الواسطى وبين بلاد مركز بنى سويف وبين السكة الحديدية ونهر النيل ولأن الحكومة وعدت بانقائه منذ سنة ١٩١٠ (٤) اقتراح من حضرة سمعان خيرى القمص بك بالترخيص بزراعة التبغ .

سأما - أعمال اللجان :

تقرر اللجنة المالية عن اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك انخلاص بيع لمثل الحكومة ومعه الجواب المرحل .
ثاماً - قراءة مشروع قانون المكافأة المالية للمرة الثالثة طبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

أخطر المجلس بالاعتذارات الواردة من حضرات : أمين سامى باشا وظيفى حسين البربرى افندى عن الجلسة الماضية .
وعمد ذكرى عبد الرزاق بك وعمود الأثرى باشا عن جلسة اليوم .

وعمود بسيونى افندى وإبراهيم سعيد باشا وجاهين الجندى افندى عن جلستى اليوم وفد . وأقره حسين خيرى باشا وسمعان خيرى القمص بك من جلسات الأسبوع .

ثم أخطر المجلس بأن حضرة محمد جعفر افندى طلب اجازة لمدة أسبوع لمرضه . فوافق المجلس على اصطافه الاجازة المطلوبة .

على حضرة الجلسة الماضية تصديق المجلس عليه .

على كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لمعالى رئيس مجلس الشيوخ وهذا نصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن نفيح ممالك الدعوة المرسلة الى حضرة صاحب المالى وزير انظارية من السكرير العام للمؤتمر الثابى الدولى للتجارة الذى سينعقد بمدينة بروكسل فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ وألقى طلب فيها اشتراك مصر فى هذا المؤتمر بإرسال ممثلين عنها من اعضاء البرلمان المصرى

الجميع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ١٦ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ فى الساعة ٥ والنقطة ٥ بعد الظهر برئاسة حضرة صاحب المالى أحمد زور باشا .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غائباً كل من حضرات : محمد البانى باشا ، الشيخ إبراهيم عطا الله ، عمود الأثرى باشا ، حسن فوده باشا ، السيد حسين القصبي ، الشيخ حسن عبد القادر ، شاهين الجندى افندى ، مرسى وزير بك ، أحمد الشربى باشا ، محمد ذكرى عبدالرازق بك ، المصرى السمدى باشا ، سمعان خيرى القمص بك ، عمود بسيونى افندى ، أحمد مصطفى بك ، أحمد خيرى باشا ، أحمد فاؤد مصطفى باشا ، إبراهيم سعيد باشا ، اللواء حسين خيرى باشا ، رؤى شعبان شعيرة بك ، حافظ السيد بك ، محمد جعفر افندى .

قوى السكرتيرة الألمانية حضرات : عبد الفتاح رجائى افندى ، على عبد الرزاق بك وسعيد فهمى الروى بك .

حبيب المصرى بك سكرير عام .

أعلن مالى الرئيس افتتاح الجلسة .

على جدول الأعمال وهذا يانه :

أولاً - ثلاثة الاعتذارات وطلبات الاجازة .

ثانياً - ثلاثة مضرر الجلسة الماضية .

ثالثاً - الدعوة الى حضور المؤتمر الثابى الدولى للتجارة الذى سينعقد فى مدينة بروكسل فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤

رابعاً - مبلغ المجلس تنازل حضرة بسيونى الخطيب بك عن عضوية لجنة الزراعة . وتنازل حضرة الشيخ حسن عبد القادر عن عضوية لجنة الاقتراحات .

خامساً - أسئلة :

تبليغ المجلس مؤالاً بوجهنا من حضرة سمعان خيرى القمص بك الى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات عن مشروع نقل محطة ديروط من مكانها الحال .

سادساً - اقتراحات :

(١) اقتراح من حضرة محمد ذكرى عبد الرزاق بك بشأن إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات فى حافظة كل محافظة ومديرية ومركز .

(٢) اقتراح من سعادة اللواموسى فراد باشا بجمع تصدير القولى البلى الى خارج القطر .

فليرجى بعد الاطلاع على هذه الدعوة وصور الأوراق الأخرى المرفقة بهذا الكتاب أن يقرر المجلس ما يراه مناسباً في هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

٢٠ مايو ١٩٢٤

ثم طليت الدعوة المذكورة وهذا نصها :

المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة

المكتب العام يروسل
السكرتيرة العامة

بروسل في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب المحلى رئيس الجمعية الوطنية بالقاهرة

أشرف بأن أودع حصيتكم إلى أن ترفد من بينها في الجمعية الصومية العاشرة للمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة الذي سيقدم تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة ملك البهيك والحكومة البلجيكية في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٤ والألم السائلة .

وسيرافق هذا الاجتماع موجد اقتضاه عشر سنوات على تأسيس هذه الهيئة ليكون له في هذا العام أهمية خاصة وأن الهيئة المذكورة بما قامت به من انضمام إلى نهج بها رؤساء الحكومات وكبر رجال الهيئات الثابتة وما أنشأت من الأعمال كالمعهد الدولي للتجارة قد أصبحت عاملاً أساسياً في السياسة الاقتصادية .

وأننا لعل نرى بأنكم منذ الآن متجهين نحوها وتتخذون التدابير اللازمة لكي تشترك بلادكم بصورة خاصة في الاحتفال بيومها ونرجو أن يجمع لدينا لهذه المناسبة ممثلو ثلاثين بلداً .

وقد قرر المجلس العام للمؤتمر في دور انعقاد أكتوبر سنة ١٩٢٣ برنامج الجمعية الصومية العاشرة على الوجه الآتي :

- (١) الاتحاد التجاري الدولي .
- (٢) تنظيم التحكم الدولي والتألف .
- (٣) التبادل والقطع والحواجز الجمركية .
- (٤) إنتاج المواد الغذائية وتبادلها .
- (٥) وضع قوانين دولية عامة للشركات .
- (٦) العلاقات مع جمعية الأمم .
- (٧) وسائل المهاجرة والوافدين الخاصة بها .
- (٨) تنظيم الملاحة الجوية على قواعد دولية عامة .
- (٩) تنفيذ أحكام المحاكم التجارية في غير البلاد التي صدرت فيها .
- (١٠) أولوية الأبدان فيما يتعلق بماركات البضاعة .
- (١١) الاتفاقات الدولية الخاصة بتسويات الحرب التي يطالب بها أفراد من غير الحارين بلداً لا يشتمون إليها .

وسيلتحكم اليكم في شهر مارس بالمجلد الحادي للاعمال التمهيدية وهي تتضمن التقادير التي ستعود عليها المناقشة .

وهيئة جذا أن يصلها قبل ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ كشف باسمه مندوب بلادكم وأن ترفد أسماء جميع ممثليكم في المجلس العام .

وتفضلوا بإحضرة صاحب المحلى بقبول فائق الاحترام ما

عن المجلس العام
المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة
السكرتيرة العام

حاشية - نرسل لكم مع هذا نسخة من مضبطة المؤتمر الذي عقد في مدينة بريج وفيها تجملون جميع الاستعلامات اللازمة عن المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة .

محلى الرئيس - اذا وافقتم على قبول هذه الدعوة فأرجو أن تتفقدوا فيما بينكم على كل تحتارونه تتفقدكم .

سعادة محمد فهمي باشا - يحسن أن يفوض في الاختيار محلى الرئيس بالاشتراك مع محلى رئيس مجلس النواب .

محلى الرئيس - نحن أحرار فلا شأن لمجلس النواب معاً في ذلك .

سعادة اللواء موسى نواد باشا - ذكر عدد من يراد انتصاهم .

محلى الرئيس - أعلن أنه يمكن انتخاب اثنين أسدعاهم من رجال القانون والأخر من الاقتصاديين وأرجو أن تلاحظوا أن الأمر مستحيل فيجب النظر فيه اليوم .

حضرة حافظ عابدين بك - الذي فهمته من نص الدعوة أنه يجب انضمام المؤتمر بين سيوف قبل يوم ١٥ مايو سنة ١٩٢٤

محلى الرئيس - نعم . ولكن المؤتمر لن يقبل قبل يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ فلما أسرعت في انتخاب المندوبين أمكن تبليغ المؤتمر في وقت مناسب .

حضرة حافظ عابدين بك - إذن فليشرع نفسه من حضرات الأعضاء من كان عنده متسع من الوقت واستعداد للقيام بهذه المهمة .

سعادة محمد فهمي باشا - يحسن أن يرسل ذلك إلى آخر الجلسة .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - يجب أن نتفق اليوم على مبدأ الاشتراك في المؤتمر ولا بأس بعد ذلك من أرجاء انتخاب حضرات المندوبين لجلسة أخرى بالطريقة التي ذكرها حضرة حافظ عابدين بك .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك - إذا أطم أن حضرة طلعت حرب بك وسعادة محمود شكري باشا سافران لأوروبا ولهما كتب للقيام بتلك المهمة فلا بأس من اختيارهما .

عبد الفتاح رجائي أفندي - أدري أن يرسل ذلك لجلسة الاثنين للتفكير فيما كان فيها من حضرات الأعضاء مسافراً أيضاً .

سعادة محمود فهمي باشا - اذا كان أحد حضرات الأعضاء من المطلبين على القوانين يتكرم بمزاملتي في هذه المهمة فأأقدم قضي .

محلى الرئيس - هذه مسألة اقتصادية عضه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - يحسن أن يصين بدلها ممن يليها في الأصوات .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة محمد عدوى الحجاز بك - الأرفق إجراءه انتخاب جديد للمضوية التي حلت باستقالة حضرة بسيوني الخطيب بك من لجنة الزراعة وأرجو أن يلاحظ في الانتخاب أن يكون العضو المنتخب من بين حضرات المصالحين ليكون سكرتيراً ومقرراً للجنة لأنت كل أعضائها من المزارعين وأطلب الموضوعات المدروسة قانونية ، أما لجنة الاقتراحات فيمكن أن ينتخب لها عضو جديد أو يمين فيها من على العضو المستقيل في عدد الأصوات ، على أني الألاحظ أنه يحسن في كلتا الحالتين أن يباد الانتخاب لأن عضواً جديداً قد تمين أخيراً بالمجلس .

مصادرة محمد المنزى باشا - وأنا أيضاً أرجو إقناعي من لجنة الزراعة لكثرة أعماله وعدم استعاضتي العمل في بلدي .

معالى الرئيس - هل توافقون على إعادة الانتخاب .

وافق المجلس على ذلك وأن تكون إعادة الانتخاب في الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرجو من حضرات اخواني أن لا يتسحروا عيالا لتنازل لأن في ذلك مضحية الوقت فأقترح أن لا يقبل أي تنازل إلا إذا كان ناعماً على أحذر قرية طرأت عقب الانتخاب .

معالى الرئيس - نحن لا يمكننا الضغط على حرية حضرات الأعضاء .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أن ترك باب التنازل مفتوحاً لكل من أرادته سيضطرنا إلى كثرة إعادة الانتخاب على ما في إجراءاتها من التطويل فيكون ذلك مضحية الوقت يا فلتمت .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هل يريد حضرة الزميل عز العرب بك أن نضغط على حرية العضو المستقيل ونقره بالبقاء الزاماً ، وهل لا يكون في هذا أساس بكرامة ؟ أن هذا غير لائق .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ليس في ذلك أي ضغط على الحرية وإنما المقصد هو أن حضرة العضو قد التزم بالعمل فلا يصح له أن يتنحى عنه في خلافه ويطلب كمثل الملأى الذي لا يقبل تنازله من توكيله في أثناء عمله إلا لمجرد مقبول ، فما الحال في شخص تطوع للعمل فانتخبناه حتى إذا جاء وقت العمل قال أتني مستقيل . وإذا استقر الحال في هذا التنازل بالنسبة لكل عضو فانا لا نقبل . ولذلك فاني معارض في قبول تنازل حضرة العضو لمجرد اعتذاره والمجلس الرأي .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا يبد الزاماً بالعمل بسد الاستقالة وهو مما لا يقل به أحد فضلاً عن مسابه بكرامة العضو فمن أراد أن يستقيل فله ذلك ويكون منا من يجل محله فمن جملنا على استمندان للعمل .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أننا لا نجد اقتصادياً خيراً من حضرة محمد طلعت حرب بك فلذا قبل النيابة عن المجلس فلا يبقى بعد ذلك إلا انتخاب عضو آخر من رجال القانون .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - إذا قبل ذلك حضرة طلعت حرب بك فأقترح أن يكون الموعد الآخر أحد اثنين إما مملى محمود شكرى باشا أو حضرة محمد محمود خليل بك .

معالى الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد طلعت حرب بك - أحضر عن انتخابي لأن لدى إشغالات تمنني من السفر .

معالى الرئيس - المجلس يكون تمتنا جداً لو تمضلت بالقبول .

حضرة محمد طلعت حرب بك - ولكنني مضطر للبقاء للقيام بأمر البيت في خيبة حضرة فؤاد سلطان بك .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أئذ أرجو الانتخاب إلى يوم الاثنين الآتي .

حضرة محمد محمود خليل بك - بدون أن أرفع نفسي إخطر حضراتكم أتني مسافراً في أواسط يونيو المقبل وسيسافر فيها أحمل معالي شكرى باشا أيضاً في الوقت المذكور فانا واقف على مستند القيام مع ماليه بهذه المهمة .

حضرة أوس أغنيخ قانوس أفندي - وأنا أيضاً أرفع نفسي للسفر .

حضرة عبدالمزب زربوز بك - أوافق على التأجيل إلى يوم الاثنين المقبل

معالى الرئيس - هل يوافق المجلس على التأجيل إلى يوم الاثنين ؟

وافق المجلس على ذلك .

في الكتاب الوارد من من حضرة بسيوني الخطيب بك وهذا نصه :

حضرة صاحب الممالى رئيس مجلس الشيوخ

حيث أتني لأستطيع الاشتراك في بلدي لكثرة أعمالى فأرجو قبول استغاثي من لجنة الزراعة وأقبلوا فائق احتراماتى

بسيوني الخطيب ١٩ مارس ١٩٢٤

ثم في الكتاب الوارد من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب الممالى رئيس مجلس الشيوخ

لكثرة أعمالى أرجو قبول استغاثي من لجنة الاقتراحات وأقبلوا فائق احتراماتى

حسن عبد القادر ١٩ مارس ١٩٢٤

معالى الرئيس - مارأى حضراتكم في هذين الطلبين ؟ وهل ترون انتخاب عضوين جديدين بدلا منهما أو توافقون على تعيين من يليهما في عدد الأصوات .

ولذلك يقترح حضرته أن تجرى الحكومة في بيع أقطانها على الطريقة الآتية:

- (١) عرض ما لديها من القطن في السوق تدريجياً في الأوقات المناسبة التي يحددها المصالح من يد الفلاح والطلب على الصفوف موفراً والأسعار لا بأس بها .
- (٢) بيع القطن بالميزان على الطريقة المتبعة في بيع أقطان الدوبين حتى يمكن تصريف البضاعة بأقصى ما تساويه من الأسعار بفضل التنافس التجاري وهي الطريقة المثل .

وزاد حضرته أن أرسل ظرفاً الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية هذا نصه :

حيث ان الحكومة شرعت في بيع الأقطان الموجودة لديها الآن فلتحذر أن تتخذ الحكومة الطريقة المتبعة في بيع أقطان الدوبين وهي طريقة عرض القطن تدريجياً للبيع بشرط إعلان الميزان للجميع حتى يمكن تصريف البضاعة بأقصى ما تساويه من الأسعار بفضل التنافس التجاري وهي الطريقة المثل .

وبعد اطلاع اللجنة على الاقتراح المذكور المناقشة فيه قررت ما يأتي :

ان الاقتراح بمطالبة الحكومة ببيع أقطانها بالميزان العلني ليس من خصائص المجلس بحسب لأنه ليس يعمل تشريعاً إذ أن أعمال المجلس تقتصر على أعمال التشريع والمراقبة كما هو وارد في نصوص الدستور وهو لم يكن إلا رغبة متعلقة بعمل إحدى من اختصاصات السلطة التنفيذية وما تراه اللجنة هو إعادة هذا الاقتراح الى المجلس لاحالة على وزارة المالية اذا شاء .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - فقد لاحظت عند تلاوة الاقتراح قصفا في بعض فقراته .

حضرة الفريق شمس افندي (مقر اللجنة المالية) - ان ما على الآن انما هو ملخص الاقتراح وقد بنيت اللجنة فترأت أنه ليس من اختصاصها النظر فيه لأنه على الشكل المقدم به بعد أمية أو رغبة من اختصاص السلطة التنفيذية دون سواها وكل ما يمكن اللجنة عمله هو عرض الاقتراح على المجلس ليرى رأيه في إحالة على وزارة المالية ليعتبه .

وافق المجلس على إحالة مع الرجاء بقبوله .

مطال أحمد ذكي أبو السعود باشا - من رأى تأجيل المناقشة في هذا الأمر للجلسة القادمة حتى يشي دورته لأن هذه أول مرة تبحث فيها مثل هذا الاقتراح .

مطال الرئيس - الفرض معلومة ما اذا كانت هذه المسئلة ادارية ام لا ؟ ومطال الوكيل يرى تأجيل النظر في ذلك حتى يطالع حضرات الاعضاء على التقرير أولاً ثم يعاون رأيهم بعد ذلك . فهل توافقون على رأيي معالي؟

وافق المجلس على ذلك .

على مشروع قانون تحديد مكافأة وامتيازات اعضاء البرلمان للمرة الثالثة عملاً بالمادة ٧٩ من اللائحة وهذا نصه :

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اني أوافق حضرة إبراهيم فورالدين بك . حضرة يسوي الخليل بك - لقد سمعت طلب الأقاليم المقدم متى .

أخطر المجلس بالانقضاءات الآتية :

(١) اقتراح من حضرة محمد ذكي عبد الرزاق بك بشأن انشاء مدرسة ابتدائية للبنات في حاصه كل محافظة ومديرية ومركز .

(٢) اقتراح من سعادة اللواء موسى فؤاد باشا بمنع تصدير القطن البلدي الى خارج القطر .

(٣) اقتراح من حضرة أحمد أبو سيف راضي بإنشاء فرع من البسكة الحديدية الإضافية الممتدة من بين سويب الى اللاهون يمر على المصرف العمومي وجسر الفاصل الى أن يخفي خط السكة الحديدية العمومي على كبرى قنصيه بسبب بعد المسافات بين الجزء الغربي من مركز الراسطي وبعض بلاد مركز بين سويب وبين السكة الحديدية ونهر النيل ولأن الحكومة وعدت بإنشائه منذ سنة ١٩١٠

(٤) اقتراح من حضرة عثمان غزال الفص بك بالتخصيص زراعة النخيل .

فقر المجلس أخيراً على لجنة الاقتراحات .

على تقرير اللجنة المالية عن اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك الخاص ببيع قطن الحكومة وهذا نصه :

تقرر عن الاقتراح المقدم من حضرة العضو عبد العزيز رضوان بك بخصوص بيع أقطان الحكومة بالميزان العلني

في يوم ٩ مايو سنة ١٩٢٤ قدم حضرة العضو عبد العزيز رضوان بك اقتراحاً لحضرة صاحب المال ورئيس مجلس الشيوخ لعرضه في أول جلسات المجلس بصيغة مستحيلة . وهذا بعض ما جاء فيه :

ان الكوارث التي كانت تناب أسواق القطن للمصري أكثر من مرة والتي كانت مدمرة من أصحاب المطامع جعلت صاحب الجلالة عليك البلاد يأمر الحكومة لتدخل أسواق القطن وتشترى ما يزيد عن للمعرض أول ذلك حتى تزول الكارثة وتزجر الأسعار الى المستوى الاعلى وقد وقعت الحكومة (وقد الحمد) في كل مرة دخلت فيها شاذية فأخذت المزارعين واستغاثت .

وقد شرعت الحكومة الآن في بيع أقطانها على ما عتق في يوم ٩ مايو الحالى بمعاملة بالة قطن . وطريقة بيعها بطريق الممارسة بين الميسرة والمشتري فقط . وهذه الطريقة ليست في مصلحة البلاد . يأتي :

أولاً - تخفيض بعض المشتريين وحرمان البعض الآخر .

ثانياً - حرمان الحكومة من ميزة المنافسة التجارية التي هي سر النجاح .

ثالثاً - ان التاجر الذي يشتري بضاعة بأقل من ثمنها يكون منافس له يمكنه ان يضيق على السوق ولا يخفى ما في ذلك من الضرر .

مشروع قانون لتحديد مكافآت وإميازات أعضاء البرلمان		مشروع قانون لتحديد مكافآت وإميازات أعضاء البرلمان	
نص المشروع الذي وافق عليه مجلس الشيوخ	نص المشروع كما ورد من مجلس النواب	نص المشروع الذي وافق عليه مجلس الشيوخ	نص المشروع كما ورد من مجلس النواب
المادة السادسة على أصلها .	المادة السادسة على وزير مالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وتسرى أحكامه على الماضي بالدرجة القادتين الأولى والثانية . وأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . ويغد كل قانون من قوانين الدولة . صدر في	المقدمة كما هي .	نحن فؤاد الأول ملك مصر فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
حضرة عبد العزيز رضوان بك - على كلمة بالنسبة للاعضاء المعيين . معلل محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المناقشة لا تصح في ذلك الآن . حضرة عبد العزيز رضوان بك - أنا لا أناقش ولكن أقول أن العضو المعين للمقيم في مصر في أوقات العمل له الحق في استعمال امتياز السفر في خطوط السكة الحديدية وأما في غير وقت العمل فلا . معلل محمود شكرى باشا - الحالة واحدة بالنسبة للعضو المعين للمقيم بعيدا عن القاهرة والتمتع بها فكلاهما متساويان . حضرة عبد العزيز رضوان بك - قد يكون للعضو للمقيم بالقاهرة من المصاحبة والنواصي ما يحمله في حايبة الى استعمال هذا الحق . معلل محمود شكرى باشا - هذا يرجع الى المناقشة من جديد مع أنها تمت بالأسس .	المادة الأولى على أصلها .	المادة الأولى يتناول كل من رئيس المجلسين مكافأة سنوية مساوية لرئيس وزير يخصص منها للمكافأة المتخصص طينا في المادة السابقة وما يكون لائى منهما من حق في معاش .	المادة الثانية يتناول كل من رئيس المجلسين مكافأة سنوية مساوية لرئيس وزير يخصص منها للمكافأة المتخصص منها في المادة السابقة وما يكون لائى منهما من حق في معاش .
وقد نصت المادة ٧٩ على مناقشة المشروع أولا من حيث المبدأ ومعدل الاقتراح فلما قرر المجلس قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلا حسب ترتيبها ثم بطل بعد ذلك مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعها وكذلك نصت المادة ٧٨ أن يكون إبطال الرأى على القوانين في مجموعها بإتداء الاسم فالمرجو أن يكون إبداء الرأى بكلمة نعم في حالة الموافقة على المشروع وبكلمة لا في حالة عدم الموافقة عليه . أخفت الآراء بطريقه إبداء الاسم إبداء بحرف الفاء الذى اسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتي : ٧٣ موافقون و ١٨ غير موافقين . معلل الرئيس - بما أن الأغلبية في جانب اعتماد المشروع كما نرى فالجلس يقرر الموافقة عليه وبما أن المجلس ليس لديه من الأعمال ما يستدعي اجتماعه فذا فلما وانقضى يكون انعقاده يوم الاثنين المقبل . وافق المجلس على ذلك .	المادة الثانية على أصلها .	المادة الثالثة يتناول كل من رئيس المجلسين مكافأة سنوية مساوية لرئيس وزير يخصص منها للمكافأة المتخصص طينا في المادة السابقة وما يكون قد استغنى من معاش .	المادة الثالثة تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليقين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .
رغبت اللجنة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ٦ والدقيقة ١٥ ساء على أن يجتمع المجلس في يوم الاثنين ٢٢ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ الساعة ٥ مساء .	المادة الرابعة على أصلها .	المادة الرابعة لا يجوز توقيع الحيز على هذه المكافأة إلا بمحض نأى أو استد واجب التنفيذ .	المادة الرابعة لا يجوز توقيع الحيز على هذه المكافأة إلا بمحض نأى أو استد واجب التنفيذ .
	المادة الخامسة	المادة الخامسة يطلب لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز السفر جانا في الدرجة الأولى من الخطوط التي يختارها في دائرته الانتخابية على القساعة على جميع خطوط سكك الحديدية المصرية الموصلة لها بين الجهتين ويطلب للموصلة لها بين الجهتين ويطلب لائب للدرع ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .	المادة الخامسة يطلب لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز السفر جانا في الدرجة الأولى من مركز دائرته الانتخابية الى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لها بين الجهتين ويطلب لائب للدرع ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .
	وأن كان العضو ميتا وفيهم مقيم بالقاهرة يطلب له الجواز السابق ذكره من محل إقامته الى القاهرة .	وأن كان العضو ميتا وفيهم مقيم بالقاهرة يطلب له الجواز السابق ذكره من محل إقامته الى القاهرة .	وأن كان العضو ميتا وفيهم مقيم بالقاهرة يطلب له الجواز السابق ذكره من محل إقامته الى القاهرة .

(تابع) أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول مشروع قانون
المكافأة البرلمانية بعد قراءته للمرة الثالثة

٥١ أحمد حلى باشا	٦٣ بولس حنا باشا
٥٢ أحمد حيد أبو ستيت بك	٦٤ يوسى مذكور بك
٥٣ أحمد زيور باشا	٦٥ حسن أحمد العديس بك
٥٤ أحمد حيد بك	٦٦ حسن رشوان حمادى بك
٥٥ أحمد على باشا	٦٧ حسين عيد الفغار بك
٥٦ الدكتور أحمد عيسى بك	٦٨ حسين شريف باشا
٥٧ الشيخ أحمد نصر	٦٩ الشيخ حسين والى
٥٨ اسحاقلى سرى باشا	٧٠ الدكتور سعد الانخادم بك
٥٩ الاتيا اغناطيوس برزى	٧١ سعيد فهمى الروبى بك
٦٠ السيد عيد الرحمن بك	٧٢ شبان مؤمن بك
٦١ القريد شماس افندى	٧٣ صليب اغلادبوس باشا
٦٢ برهان نور باشا	

اسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على قبول مشروع
قانون المكافأة البرلمانية بعد قراءته للمرة الثالثة

١٠ مصطفى رشيد بك	١١ موسى فؤاد باشا
١٢ أحمد زكى أبو السعود باشا	١٣ أمين سائى باشا
١٤ بسيونى الخطيب بك	١٥ حافظ هابدين بك
١٦ الدكتور حبيب خطاط بك	١٧ راجب عطية بك
١٨ الدكتور سيدى بريس سوزال	
١ عبد العزيز رضوان بك	٢ عبد الفتاح اللوزى بك
٣ طيفى حسين البربرى افندى	٤ على اسحاقلى بك
٥ الشيخ على سلهان	٦ الشيخ على محمد مروان
٧ محمد الحنفى الطرزي باشا	٨ السيد محمد على البيلوى
٩ محمد عوض جبريل افندى	

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول مشروع قانون
المكافأة البرلمانية بعد قراءته للمرة الثالثة

١ الدكتور فليفل حسن باشا	٢٧ محمد فهمى باشا
٢ عبد الرحيم صبرى باشا	٢٨ محمد كامل باشا
٣ عبد الرحيم محمد مهنا افندى	٢٩ محمد محمود بك
٤ عبد الظاهر خليل بك	٣٠ محمد مغازى باشا
٥ عبد الفتاح رجاى افندى	٣١ الدكتور محمد هاشم افندى
٦ صبحان محمد بك	٣٢ محمد والى بك
٧ عقل محمد بك	٣٣ محمود شكرى باشا
٨ على بسيونى بك	٣٤ محمود على مهنا بك
٩ الشيخ على رمضان الطوبجى	٣٥ محمود فهمى باشا
١٠ على حيد الرازقى بك	٣٦ محمود فؤاد باشا
١١ على فهمى باشا	٣٧ محمود محمد الشندوبلى باشا
١٢ عمر أحمد خنق الله بك	٣٨ مصطفى اسحاقلى يورحان باشا
١٣ عوض حريان المهدي بك	٣٩ مصطفى الاحوانى بك
١٤ فهمى حنا ورجا بك	٤٠ ميشيل ايوب باشا
١٥ لويس اخنوخ فانوس افندى	٤١ يوسف بشتو باشا
١٦ الشيخ متولى عمر حجازى	٤٢ يوسف ورجه باشا
١٧ محمد ابراهيم حشيش بك	٤٣ الشيخ طه حسين
١٨ محمد احمد الشريف بك	٤٤ الشيخ ابراهيم الجبالى
١٩ محمد افلاطون باشا	٤٥ ابراهيم حلم مهنا افندى
٢٠ محمد السيد أبو حنبل باشا	٤٦ ابراهيم سيد احمد بك
٢١ محمد شفيق باشا	٤٧ الشيخ ابراهيم عيد الحيد نوار
٢٢ محمد طلعت حرب بك	٤٨ ابراهيم فرج أبو الجندابى بك
٢٣ محمد عبد اللطيف افندى	٤٩ ابراهيم نور الدين بك
٢٤ الشيخ محمد عز العرب بك	٥٠ أحمد أبو صيف افندى
٢٥ محمد طوى الجزائر بك	



مضبطة الجلسة العشرين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٢ شوال سنة ١٣٤٢ للموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٢٤

رأباً - أمّعة :

تليق المجلس :

(أ) سؤالاً موجهاً لحضرة صاحب المظالم وزير المواصلات من حضرة الشيخ متولى عمر حجازي عن المفاوضات التي جرت بين الحكومة وشركة مكّة حديد الوجه البحري لمه خط حديدي من كفر صقر إلى الحسان الحجر عن طريق قافوس .

(ب) سؤالاً موجهاً لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة عميد لطفى طنطاوى افتدى بطلب بيان ما اذا كان المبلغ الوارد بميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ صحيفة ٩١ لمشروع توليد الكهرباء بالتوريم يشمل سنورس أيضا .

(ج) اجابة حضرة صاحب المصالح وزير الزراعة عل السؤال الموجه من حضرة عبد العزيز رضوان بك عما اذا كانت الوزارة قد علمت بحصاء يقفان مساحة الاراضى المقترحة قطعا هذا العام وهل قل نية الوزارة اخذته أم لا .

خلصاً - استجوابات :

كتب من سعادة اللواء موسى قزاد باشا يندى به رغبته فى استجواب حضرة صاحب المظالم وزير الاشغال العمومية عن زيادة الأجور فى خطوط ترام القاهرة ومصر الجديدة .

سادماً - تليق المجلس وردد الطعن من الحسنى حسن عبد الرحمن ضد تعيين الشيخ طه حسين عضواً فى مجلس الشيخ لاسم توفر شرط النصاب القانونى فيه .

سابها - اقتراحات :

(أ) اقتراح من حضرة ابراهيم فرج ابو الجدايل بك بطلب مه خط حديدي من مدينة السويس للقاهرة مباشرة .

(ب) اقتراح من حضرة الشيخ متولى عمر حجازي بطلب عمل مشروعات لقرى والعريف لاصلاح الاطيان البور بمركزي قافوس وكفر صقر .

ثامناً - أعمال اللجان :

تليق المجلس نتيجة انتخاب حضرت رؤساء وسكرتيرى اللجان :

(١) لجنة الخارجية : حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا (رئيس) ، وحضرة على عبدالرزاق بك (سكرتير) ،

اجتمع المجلس علناً فى يوم الاثنين ٢٢ شوال سنة ١٣٤٢ للموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٢٤ فى الساعة الخامسة والدقيقة ٥ مساء برئاسة حضرة صاحب المظالم احمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودى على الأعضاء فوجد غائبا كل من حضرات : ابراهيم فرج ابو الجدايل بك ، مصطفى الاخوانى بك ، محمود الأترى باشا ، حسن فودة باشا ، الشيخ على رمضان الطوبى ، راضى عطيه بك ، جلعين الجندي افتدى ، احمد الشريعى باشا ، المصرى السعدى باشا ، محمد حنفى الطرسى باشا ، احمد حلمى باشا ، احمد تيجور باشا ، احمد نواد عبد الله باشا ، محمد افلاطون باشا ، ابراهيم سعيد باشا ، محمد ابراهيم حشيش بك .

وحضر من حضرات الوزراء حضرة صاحب المظالم محمد فتح الله بكركات باشا وزير الزراعة .

تولى السكرتيرة الألمانية حضرات : سعيد فهمى الروي بك ، عبد الفتاح رجائى افتدى ، محمود بسيونى افتدى ، على عبد الرزاق بك ، حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى جدول الأعمال وهذا يات : .

أولاً - ثلاثة الاعتذارات وطلبات الاجازة .

ثانياً - ثلاثة عضرى الجلسة الماضية .

ثالثاً - مسائل موجهة من الجلسة الماضية :

(١) انتخاب عضورى من المجلس لحضور المؤتمر التاني الدولى للتجارة الذى سينتقد فى مدينة بروكسل فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤

(ب) انتخاب عضورى لجنة الاقتراحات ببلان من حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

(ج) ابلاغ المجلس بأن الاستقالة التى كان قدماها سعادة عميد المظالم باشا من لجنة الزراعة فى الجلسة الماضية قد حصلت .

(د) المناقشة فى تقرير اللجنة المالية عن الاقتراح المقدم من سعادة حضرة وزيره رضوان بك عن بيع قطن الحكومة .

(٢) وهل تنوى وزارة الزراعة اقامة هذا الاحصاء في نشرة رسمية لتحول دون الخطر الذي اصاب ويصيب الأسواق القطنية المصرية من الانشاعات التي يروجها أصحاب المطابع وما في الأسواق الخارجية عن مقدار الأراضي المزروعة قطناً للموسم الجديد وتقالها في تقديرها للدرجة أثرت في سعر محصول القطن المصرى حتى أصبح سعر القطن الجديد ينقص عن سعر القطن الحاضر عشرة رالات عن كل قنطار للصفب الأبيض وستة رالات عن صف السكر ويدس ولا يخفى أن هذا الفرق يقدر بملايين الجنيهات وليس لهذا مثل نفعه من سنوات فقد كانت الحالة الطبيعية من قديم تحمل مركز مصر القطن الجديد مساوياً لسعر القطن الحاضر ان لم يزد عليه .

معالى وزير الزراعة - الجواب على هذا السؤال أن وزارة الزراعة احتست اهتماماً عظيماً بهذا الموضوع ورأت أن ضبط المساحة ضبطاً صحيحاً يقتضى وضع قانون يمرض على البلدان يقرره ويضبط على الناس جميعاً . ولما كان وضع هذا القانون يحتاج إلى اجراءات ليس في الوقت الآن منفع لاستيفائها رأت وزارة الزراعة أن تتخذ طريقة مؤقتة لتقدير زراعة هذا العام تقديراً صحيحاً فأخضعت مع وزارة الداخلية على أن يجتمع المندوبون فيوزارة الداخلية وتلقى عليهم التعليمات اللازمة لحصر مساحة الزراعة في هذا الموسم بطريقة تفصيلية تتخذ فيها كل الوسائل اللازمة للوصول إلى تقدير صحيح يمنع كل تلاعب وكل ضرر يصيب البلد بقدر الامكان .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اشكر معالي الوزير على هذه البيانات العظيمة والايضاحات الطيبة خصوصاً من جهة وعد معاليكم بين قانون تقدير مساحة الألبان تقديراً صحيحاً ولا غرابة في ذلك فإن الألة قد استعملت تولى معاليكم منصب وزارة الزراعة والسرور والانتهاج لانه ليس منصبا سياسيا فقط بل هو منصب اقتصادى أيضا وإذا كانت البلاد لحيايت السياسية ظمأى فهي لحيايت الاقتصادية أشد ظمأ . لهذا أكرر التبرير من اقتباط وسرورى باسناد هذا المنصب إلى معاليكم وادعوا الله تعالى أن يحقق لنا آمالنا على يديكم وأن يتممكم بالصحة والعافية .

معالى وزير الزراعة - اشكر حضرتكم .

ثم انصرف معاليه من الجلسة حيث كانت الساعة ٥ ونصف مساء .

معالى الرئيس - ما رأى حضراتكم في استقالة حضرة الشيخ حسن عبد القادر من لجنة الاقتراحات ؟

حضرة طوى بك الحجاز - سبق أن المجلس تناقش في استقالة بعض أعضائه للجناب نظر بتصويب ذلك وما إلى لجنة الاقتراحات لنسبها أعمال كمية ويبلغ عدد المراضى الحالة عليها نحو مائتين مائة عدا الاقتراحات فانا أرجو الشيخ حسن عبد القادر أن يصعب استقالته وأرجو المجلس أن يرضى بقبول هذه الاستقالة .

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - صحبت استغاثتى .

أخطر المجلس بأن مساعدة محمد المازنى باشا بحسب استقالته من لجنة الزراعة .

(٢) لجنة الحرية : مساعدة اللواء محمد كامل باشا (رئيس) ، وحضرة عبد الفتاح رجائي أفندى (سكرتير) .

(٣) لجنة الائتلاف : حضرة صاحب اللهاى اسماعيل سرى باشا (رئيس) ، مساعدة أمين على باشا (سكرتير) .

(٤) لجنة الداخلية حضرة صاحب اللهاى أحمد على باشا (رئيس) ، حضرة حافظ طابدين بك (سكرتير) .

(٥) لجنة المواصلات حضرة صاحب المطالى اسماعيل سرى باشا (رئيس) ، مساعدة محمد فهمى باشا (سكرتير) .

(٦) لجنة الإرزاق : صاحب القضاة السيد محمد على البيلوى (رئيس) ، حضرة محمد عز العرب بك (سكرتير) .

(٧) لجنة المعارف : حضرة الدكتور أحمد حبيب بك (سكرتير) .

(٨) لجنة الصحة : حضرة الدكتور أحمد حبيب بك (سكرتير) .

(٩) لجنة الاقتراحات : حضرة حافظ طابدين بك (سكرتير) .

(١٠) لجنة الحفائض : حضرة محمد عز العرب بك (سكرتير) .

أخطر المجلس بأن حضرة الشيخ حسن عبد القادر استغفر من الجلسة المسائية بتفراف وصل إلى السكركرية بعد انقضاء الجلسة .

ثم أخطر المجلس بالاقتراحات الواردة في جلسة اليوم من معالى أحد على باشا وسماحة محمد الخفى الطرزي باشا . والاقتراحات الواردة عن جلسات هذا الأسبوع من حضرات : إبراهيم سعيد باشا ، راجب عليه بك . محمد إبراهيم حشيش بك ، مصطفى الاخوان بك ، إبراهيم فرج أبو الجلال بك ، محمود الاترى باشا ، الشيخ على رمضان الطوبجى .

ثم أخطر المجلس بأن حضرة شاهين الجندى المتحدى يطلب اجازة لمدة خمسة عشرة يوما لمرضه فوافق المجلس على إعطائه الإجازة المطلوبة . على محضر الجلسة المسائية فصدق المجلس عليه .

حضرة على عبد الرازق بك - يمرض مكتب الرئاسة على المجلس تأجيل البت في انتخاب عضوى المؤتمر التجارى إلى يوم الأربعاء ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ حتى تمت هذه المسألة .

وافق المجلس على ذلك .

معالى الرئيس - هل يوافق المجلس على أن معالى وزير الزراعة يجيب الآن على السؤال الموجه اليه من حضرة عبد العزيز رضوان بك ؟

وافق المجلس .

اعتل حضرة صاحب المطالى محمد فتح الله بك بركت باشا وزير الزراعة مدير الخطابة وبلا السؤال الموجه من حضرة عبد العزيز رضوان بك وهذا نصه :

(١) الآن وقد انتهت زراعة الصيف هل عملت وزارة الزراعة احصاء دقيقا صحيحا عن مساحة الأراضي المصرية المزروعة قطناً هذا العام بعد أن ألتى قرار تحديد مساحة الأراضي التي تزود منه وترك شأن ذلك لتفلاح ؟

حضرة الفريد شماس اقتدى - كان يصح أن أكتفى بهذا الإيضاح وأنتظر ما يقرره المجلس الوفر ولكن الرغبة التي أظهرها معالي نائب الرئيس المحترم في التوسع في البحث جعلني مضطراً إلى أن أطعم في قليل من وقت حضراتكم الثمين كي أشرح تفصيلاً الأسباب التي جعلت لجنة المالية على إصدار قرارها القاضى بعدم اختصاصها بالنظر في الاقتراح المطروح أمامنا لأنه ليس بعمل تشريعى وهو باختياره كذلك لا يدخل ضمن الأعمال التي للمجلس حق النظر فيها لأن هذه الأعمال منحصرة في التشريع والمراقبة .

جاء في مقبلة الأمر الملكي رقم ٤٢ بالصيغة الأولى السطر الثامن "ويكفل (أي الدستور) لها (أي الأمة) الاشتراك العمل في إدارة شؤون البلاد والأشراف على قوانينها ومراقبة تنفيذها" .

وقد جاء بالمادة ٢٤ من الأمر الملكي المذكور أن السلطة التشريعية يتولاها جلالة الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب وبالمادة ٢٩ أن السلطة التنفيذية يتولاها جلالة الملك في حدود هذا الدستور .

وبالمادة ٤٨ أن الملك يحل سلطته بواسطة وزرائه .

وبالمادة ٥٧ أن مجلس الوزراء هو المهتم على مصالح الدولة .

وبالمادة ٦١ أن الوزراء مسئولون متضامين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

تقرون حضراتكم كما جاء في مقبلة الأمر الملكي والمواد التي أشرت إليها أن عمل المجلس مقصور على المراقبة والتشريع وأن السلطة التنفيذية يتولاها صاحب الجلالة الملك بواسطة وزرائه المهتمين على أعمال الدولة وأن الوزراء كل منهم مسئول عن أعمال وزارته لدى مجلس النواب .

كذلك ترون حضراتكم أن المادة ١٠٧ من الدستور غرقت لكل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يوجه إلى الوزراء الأسئلة والاستفسارات على الوجه الذي يبين بالأجته الداخلية . وقد تطورت لأجته الداخلية بيان ذلك في المادة ٤٦ منها .

هذا وقد جاءت المادة ١٠٩ مؤيدة لما ورد في مقبلة الأمر الملكي نمرة ٤٢ من روح النطق والجان فثبت أنه لا يجوز مخالطة أعضاء البرلمان بما يهدونه من الأفكار والآراء في المجلسين .

هذا هو ما أدنى بالجنة المالية التي رأسها حضرة صاحب الدولة الوزير الحكيم يوسف وبعه بشا الذي أن ترجع إليكم الاقتراح لإحالة على وزارة المالية إنفاذهم عملاً بالمادة ١١٦ التي تجيز لكل مجلس أن يجيل على الوزراء ما يهدم إليه من المراضى وطعم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بتلك المراضى كلما طلب المجلس ذلك .

سأخذ محمد فهمي باباً - ما كفيه هذه الاحالة ؟

حضرة للفريد شماس اقتدى - اللجنة اجتمعت للاقتراح وبعه على المادة ١١٦ من الدستور لمحال على الوزارة المختصة وعلى وزير تلك الوزارة أن يقدم الإيضاحات الخاصة بذلك .

ثم اعلت حضرة الفريد شماس اقتدى مقرر لجنة المالية متبراً خطابية وتلا على اللجنة عن اقتراح حضرة عبدالعزيز رضوان في بشأن يبع قطن الحكومة وهذا نص التقرير :

"في يوم ٩ مايو سنة ١٩٢٤ قدم حضرة العضو عبدالعزيز بك رضوان اقتراحاً لحضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ لعرضه في أول جلسات المجلس بصفة مستعجلة . وهذا بعض ما جاء فيه :

إن الكوارث التي كانت تثاقب أسواق القطن المصري أكثر من مرة والتي كانت مدبرة من أصحاب المطامع جعلت صاحب الجلالة ملك البلاد يأمر الحكومة لتدخل أسواق القطن وتشترى ما يزيد من المروض أول بأول حتى تزيل الكارثة وترجع الأسعار إلى المستوى اللائق . وقد نفذت الحكومة "وقه الحد" في كل مرة دخلت فيها عسكرة فأثارت المزارعين واستفادت وقد شرحت الحكومة الآن في بيع أقطانها بل باعت فعلاً في يوم ٩ مايو الحال حسنة إلى قطن وطرق قديمها بطريق الممارسة بين المسيرة والمشتريين فقط . وهذه الطريقة ليست في مصلحة البلاد لما يأتي :

أولاً - تخفيض بعض المشتريين وجرمان البيض الآخر .

ثانياً - حرمان الحكومة من ميزة المنافسة التجارية التي هي من المنافع .

ثالثاً - أن التاجر الذي يشتري بضاعة بأقل من ثمنها بدون منافس يمكنه أن يضطرب على السوق ولا ينبغي ما في ذلك من الضرر .

ولذلك أقترح حضرته أن يجرى على الحكومة في بيع أقطانها على الطريقة الآتية :

(١) عرض ما لديها من القطن في السوق تدريجياً في الأوقات المناسبة ليبيد فيها المحصول من يد الفلاح والطلب على الصنف وفور والأسعار لا بأس بها .

(٢) يساع القطن بالمزاد على الطريقة المثبتة في بيع أقطان الدومين حتى يمكن تصريف البضاعة بأقصى ما يتسببه من الأسعار بفضل التنافس التجاري على الطريقة المثلى .

وزاد حضرته أن أرسل طعناً إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بهذا نصه :

حيث أن الحكومة شرعت في بيع الأقطان الموجودة لديها الآن فأقتصر من تصد الحكومة الطريقة المثبتة في بيع أقطان الدومين وهي طريقة عرض قطن تدريجياً ليبيد بأسعار إعلان المزاد للجميع حتى يمكن تصريف البضاعة أقصى ما يتسببه من الأسعار بفضل التنافس التجاري وهي الطريقة المثلى .

وبعد إطلاع اللجنة على الاقتراح المذكور والمناقشة فيه قررت ما يأتي :

أن الاقتراح بمطالبة الحكومة ببيع أقطانها بالمزاد التي ليس من خصائص مجلس يبع لأنه ليس بعمل تشريعى إذ أن أعمال المجلس مقصورة على أعمال تشريع والمراقبة كما هو وارد في نص الدستور وهو لم يكن إلا رغبة متعلقة من أحدى من اختصاص السلطة التنفيذية وما تراه اللجنة هو إعادة هذا الاقتراح إلى المجلس لإحالة على وزارة المالية إن شاء الله .

سماعة محمد فهمي باشا - المادة ١١٦ من الدستور خاصة بالعراض فهل تعتبر اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوانيك عرضة؟ حضرة الفريد حماس اتفدى - نحن اعتبرنا الاقتراح رغبة .

قال حضرة حافظ عابدين بك بالجلسة الماضية انه لا بأس من إحالة الاقتراح على وزارة المالية مع التوصية عليه لتقسمحو الى بقىت نظر حضراتكم الى جملة وودعت بالاقتراح المذكور الذي تلى على حضراتكم الآن وهذا نصها :

مفرد شرعت الحكومة الآن في بيع أقطانها الى باحت فصلا يوم ٩ مايو الحالى بحمايةباله قطن وطريقة يميها بطريق الممارسة بين السامرة وبعض المشتريين فقط وهذه الطريقة ليست في مصلحة البلاد :

أولا - لأن فيها تفضيل بعض المشتريين وحرمان البعض الآخر .

ثانيا - حرمان الحكومة من المنافسة التجارية التي هي سر التاجيل .

لا اريد ان أتف موقف البلاغ من الحكومة لأن هذا ليس من شؤوني ولكن هل تصح التوصية على اقتراح ينسب للحكومة فيه بيع أقطانها بطريق الممارسة وتفضيل بعض المشتريين وحرمان البعض الآخر ؟

وبما أن حضرة الزميل المحترم ذكر باقتراحه أنه قد سبق لأرسل تفرافا الى صاحب الدولة وزير المالية بهذا الخصوص فحضرات أعضاء المجلس الموقرون ينظروا اذا كان لهم بعد ذلك من عمل يعملونه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الاقتراح الذي قدسته هو في الحقيقة معمول به في نظام الحكومة لأن الحكومة تتبع هذه الطريقة تقسبا في بيع محمولات الدوميين وهي الطريقة المثل والمقيدة .

عند ما تشرع مصلحة الدوميين في بيع قطنها تملن تجار الصادرات ومقدم نحو ٩٩ وتحدد يوما للبيع ويسمع لكل منهم أن يأمين البضاعة في المخازن فاذا جاء يوم البيع حضر المشترون أو وكلائهم وفتح المزاد فيتنافس الكل في الشراء وتكون نتيجة ذلك تحسن الأسعار وهو أمر طبيعي في كل مزاد وفضلا من ذلك فإن كثرة عدد المشتريين تكون نتيجة توزيع البضاعة عليهم وفي هذا التوزيع تخفيف على السوق .

فاذا جرت الحكومة على هذه الطريقة وعطلت من طريقة الممارسة التي تنفع بين حصار البك الأهل وبعض المشتريين حرمان البعض الآخر كانت اتفاقية عظيمة جدا ، أما الطريقة التي تتبعها الحكومة الآن فهي طريقة عقيمة ويجب تركها وينبغي وأنا لم أتكلم اقتراحى هذا لأطلب من الحكومة شيئا جديدا بل لم أطلب إلا الطريقة التي تتبعها في بيع قطن الدوميين .

أما اعتبار الاقتراح رغبة فهذه مسألة تشريعية تتولى بتقدير الدستور ولا أتمرض لها الآن وقد يسمع الدستور بإختيار الاقتراح رغبة فان كان الأمر كذلك فانا أحترمه وأؤذن له ، إنما الذي أتمرض لتكلامه هذه الآن هو مسألة بيع القطن بالممارسة وهي مسألة اقتصادية توقف حلها في البلاد .

ان قطن الحكومة الآن يبلغ نحو ستمائة أو سبعمائة ألف قطنان فاذا بيع بالطريقة التي تتبع عليها الحكومة كان الضرر عليها جدا كالمجلس يوم ٩ مايو

سنة ١٩٢٤

حصل في ذلك اليوم أن عرضت الحكومة جزءا من قطنها بفاحه ليس التجار فعرضه هذا البعض في البورصة بكميات وافرة فتدهور السعر ثلاثة رالات ومثلها هذا الضرر ان صارت هذه الكمية الوفيرة في يد اثنين من التجار أمكنهما أن يشفطا على السوق فضعف الأهل وأرسلوا عدة تفرافا بالتشكي من هذه الحالة لأننا ليع بالممارسة ليس هو العارفي المنع في التجارة .

وأكرر هنا ما قلته الآن من أتى أنكم في موضوع التصديق لادخل في السياسة وأنا أول من يمتنع للتصور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرة عبد العزيز رضوان بك يطلب من حضراتكم أن تهربوا الزام الحكومة بأن تباع القطن بالمزاد التي بدلا من البيع بالممارسة ولعل أن أنكم في الموضوع يجب أولا أن آيين الطريقة التي تجري عليها الحكومة في بيع القطن وهل كلمة الممارسة التي تدعها حضرة المضوى بلعنى الذي يريد أت يفهمه هو أو بلعنى التجارى الذي تفهمه كلها .

الذي أفهمه أن الحكومة تشتري القطن في حالة وجود ضائقة مالية ثم تباع هذا القطن الذي تشتريه في بنك من البنوك الموقوف بها . ولا يقال مثل هذه الحالة أنها تباع بطريق الممارسة بمعنى أن يأتي تاجر من التجار الى وزير المالية مثلا ويأمره في الشراء بل المنع أن الحكومة تتهرب فرصة ارتفاع الأسعار وأمر البك بالبيع وأعلن أن البك الذي ترضع فيه الأقطان هو البك الأهل ولا يفتنى حضراتكم ما لهذا البك من النفعة .

والذي يريد حضرة المضوى أن يحدد الحكومة يوما لبيع القطن بالمزاد التي سواء تلى السر أو أجمع أو يلى حل حاله شأن القطنين الذين يبيعون أقطانهم دون أن يتصرفوا بالظروف المناسبة للبيع ووجه الاعتراض على ذلك أننا لو فرضنا أن الحكومة حددت يوما لبيع القطن وأعلنت ذلك للتجار لم حصل أن يبيعوا السرق هذا اليوم المحدد فما الذي فعله الحكومة ؟ هل غنى المزاد أم تباع بالخسارة ؟ الا ترون أن الخطة المثل هي أن تترك الحكومة حالة السوق وتعتبر الفرصة للبيع . اننا اذا قيدناها بأى قيد عاد عليها ذلك بالضرر الكبير لأن الفرصة انما تأتي فجأة وانما ضاعت قطعا بمجرد الحكومة وان كانت لادخل السوق بقصد الزرع بل لحفظ التوازن ولكن بإبباع طريقها في البيع تتحكم دائما من البيع بين أعل مما اشترت به .

هذا من جهة تقدير للمال فبا .

حضرة أبو سيف راضى اتفدى - "عاطفا" هذا خروج عن الموضوع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يهز أن أكون خطئا ولكن أقول ما أعلمه بصفتي مزاديا و باع قطن والذي أريد أن أقوله أن الزام الحكومة ببيع القطن بالمزاد التي أمر لا يمكن تفضيه مطلقا لأننا اذا كانت الحكومة بتحديد يوم للبيع وبما أضع عليها ذلك فرصة كانت تتهرب في السوق لولا هذا القيد فبق ذلك خسارة كبرى عليها . وهذا فضلا عن أن لجنة المالية رأيت أن هذه المسألة مسألة ادارية لا تشريعية والمجلس من شأنه النظر في المسائل التشريعية بمعنى أن عرض على أحد المجلسين قانون يوافق عليه

فيح فطن الحكومة هو من الأمور الإدارية التي يجوز للمجلس الاشتراك فيها ومراقبتها ولينا رأينا أنه من الخطأ أن يطلب لجنة المالية من المجلس أن يقتصر على أعماله على الأمور التشريعية دون غيرها .

أما فيما يخص بموضوع الاقتراح فأرى أن يبادى لجنة المالية لتبدي رأيا فيه من الوجهة الفنية .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - المسألة التي يجب أن نتأقش فيها الآن هي هل المجلس أن يلزم الحكومة بأن تجرى في بيع أقطانها على خطة معينة كما يطلب حضرة العضو المقترح أو ليس للمجلس ذلك كما يقول لجنة المالية ؟ مما لا يحتاج إلى بيان مطلقا أن مسألة بيع الأقطان ليست من المسائل التشريعية فهي بذلك خرج من اختصاص المجلس . ثم إنى بعد ذلك اذا أردت البحث في المسألة باختيار أنباء مسألة إدارية أمال حضرة العضو المقترح . هل وقف على قيمة يمت بأقل من ثمن الشل حتى يصح احتراشه ؟ لذلك أطلب الاقتراح على رأى اللجنة .

حضره عقل محمد بك - الموضوع الذى نحن بصدده الآن خاص بطريقة بيع أقطان الحكومة التي اشترتها واحتفظت بها فوقيت المناسب من عرضتها للبع في وقت كان فيه لدى التجار كميات كبيرة من القطان فضلا عما كان مروضاً منه في ميناء البصر وقد فاجأتنا الحكومة بهذا البيع الذى رجت منه ربحاً عظيماً لأنها اشترت القطان بـ ٣٣ رطلاً وبعته بـ ٤٦ رطلاً ونحن نعلم أن عرض الحكومة لأقطانها للبيع يؤدى إلى تزلزل السعر .

يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر في رده أن وزير المالية لا يبيع لمن يضر إليه من السيرة ونحن أيضاً لا نقول ذلك وكل غرضنا أن يبيع الحكومة أقطانها بالمزاد العلنى لحصول أعلى أسعار مرتفعة وتبيع في بيعها الطريقة التي تبيعها مصلحة الدومين فإن هذه المصلحة تعرض أقطانها للبيع بالمزاد في يوم معين فلذا رأيت أن الأسرار مناسبة باعت ولا أجلت البيع . وأنى أكرر هنا أن البيع بطريقة المزاد أحسن وأفضل من البيع بطريقة الممارسة .

حضره محمد أحمد الشريف بك - طلب عبد العزيز بك رضوان من الحكومة أن يبيع أقطانها بنفس الطريقة التي تبيع بها أقطان الدومين ولكن فأت حضرته أن فطن الدومين من رتب عالية ولذلك يباع بأسعار أعلى من السوق بشرة وإلا تضرنا . فالحكومة التي تبيع فطن الدومين بالمزاد هي التي تبيع بالممارسة فطناً الذى اشتروا على فطناً رأينا أن وجدت فائدة في بيعه أيضاً بالمزاد فقلت ذلك وكان الحكومة لا يبيع أقطانها بالمزايدة فأتنا لا نتقربها بالمناقصة . أنها تشتري القطان من رتب معينة بأسعار معينة مثلا . رتبة فولى جودير بـ ١٠٠ كذا . ورتبة فولى غير بـ ١٠٠ كذا وأسعار هذه الرتب معروفة عند التجار والمزايرين فلذا باعت الحكومة فطناً من رتبة باقل من سعرها فلهذه العضو الحق أن يسأل وزير المالية لماذا باع المفوض عن الحكومة في البيع بسعر أقل من سعر السوق .

وهناك احتياط آخر وهو ألا تقتصر الحكومة على معاملة بنك واحد ففى القطر بنوك أخرى كذلك مع المالى نرى أن تفضله الحكومة ولذا علمت الحكومة أكثر من بنك واحد لأجتهد كل بنك أن يبيع لها بأحسن الأسعار .

م يوافق عليه المجلس الآخر وأخذ مجراه الطبيعى وبعد ذلك تصير الحكومة طرية به فأتنا أوافق اللجنة على اختيار الاقتراح رغبة . وعلى أنه من اختصاص الحكومة لا من اختصاص المجلس لأنه من الشؤون الإدارية .

ومن القريب أنهم يريدون الزام الحكومة ببيع أقطانها بالمزاد العلنى ولا يشكون في الزامها ببيع عقاراتها بالمزاد العلنى كذلك مع أنه لا فارق بين الاثنين .

حضره لويس أخونخ فانوس افندى - قدم حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك اقتراحاً يصح أن يسمى اقتراحاً فنيا لأنه خاص بموضوع مهم جداً وهو موضوع بيع الأقطان فأقاله المجلس على لجنة المالية وهي اللجنة المختصة بالمسائل الاقتصادية وكنا نقظر من اللجنة ابتداء رأى فنى في هذا الموضوع لنعرف ما لهذا الاقتراح من الشأن من الوجهة الاقتصادية ولكن للأسف لم تعمل اللجنة ذلك واكتفت بأن طلبت من المجلس تحويل الاقتراح إلى وزارة المالية ولم يكن هذا مستظراً منها لأن المجالس النيابية في جميع أنحاء العالم وظيفتها تنوير الرأى العام على المسائل التي تمس مصالحها لأن الفروض فيها أنها تجمع نخبة الاقتصاديين والفنيين وأن أراسدا التي تبديها في المسائل الفنية هي أصح الآراء وأصوبها .

أسف شديد للأسف لأن اللجنة المالية خفضت النظر عن القيام بمهمتها الفنية التي هي من اختصاصها كما تنص على ذلك اللائحة الداخلية وخرجت من اختصاصها إلى مسطرة أخرى ليست من شأنها وأرادت أن تعطى نفسها الحق في أن تحدد للمجلس اختصاصه وذلك وأنشع من نص قرارها الذى يقول فيه " أن الاقتراح بمطالبة الحكومة ببيع أقطانها بالمزاد العلنى ليس من اختصاص المجلس بحسبه لأنه ليس بصدى تشريعى إذ أن أعمال المجلس تقتصر على أعمال التشريع والمراقبة كما هو وارد في نصوص الدستور " .

لجنة بهذا تريد تحديد اختصاص المجلس وجعله قاصراً على بعض الشؤون دون الشؤون الأخرى وهذا في ذاته مناقض لنصوص الدستور مناقضة كلية لأننا اذا رجعنا إلى الدستور وجدنا أن حضرة صاحب الجلالة الملكية قد منح الآلة فيه سلطة واسعة جداً وقد وردت في مقعته البارة الآتية :

" وما كان ذلك لإتم على الوجه الصحيح إلا اذا كان لها نظام مستوى كأحداث الأقطنة المستوردة في العالم وأبقاها " . ولذا رجعت إلى أحدث الأقطنة المستوردة في العالم وجدنا أنها تجمع الهيئات البناية حتى النظر في كل ما يتعلق بالجمهور وألئت فيه لأننا لا نتشع كل يوم والأعمال العادية التي لها ساس يصلح للجمهور لها ظروف خاصة والجمهور ينظر من المجلس أن يبدى رأيه فيها . ومن يقول أن بيع أقطان الحكومة البائدة قيمتها نصف مليون جنيه أصر لا هم المصلحة العامة ؟

وقد ورد في مقعته الدستور أيضاً البارة الآتية :

" وبكل لها الاشتراك العمل في إدارة شؤون البلاد والاشتراف على وضع قوانينها ومراقبتها تنفيذها " .

الحكومة في سنة ١٩٢٠ أو سنة ١٩٢١ نظرا لندور سعر القطن أخذت على عاتقها شراء كميات كبيرة لحفظ أسماره فهل كان هناك قانون يسمح لها أن تتجر في السوق، لا، أنها فعلت ذلك لتخضع به السعر، والآن عند ما تريد تصريف القطن يجب فقط أن تلاحظ أن لا يؤدي ذلك إلى جربو الأسمار فلذلك لا تطرح لتبيع القطن إلى بقالة مثلا في يوم واحد.

الحكومة التي أخذت على مسئوليتها الشراء هي بالضرورة المسفولة عن طريقة البيع سواء باعت بطريق المزاد أو بالممارسة.

الحكومة مسلفة بتفدية الحق لها أن تختار من الطرق ما تراه كفيلا بتفدية غرضها على أحسن وجه فليس لمجلس النواب أو الشيوخ التدخل في المسائل التنفيذية.

الحكومة التي اشترت على مسئوليتها بنصف مليون جنيه لكي تحفظ السوق وكان من الجارأت تنحصر لها الحق وحدها دون الجاهلين أن تبع في البيع الطريقة التي تراها أصعب لها وليس لأي كان أن يلزمها البيع بطريقة مخصوصة إذ ربما كان في هذه الطريقة ضرر للبلاد.

والنتيجة أن المسألة المطروحة أمامكم هي هل قرار اللجنة المالية بأن المجلس غير مختص بمقبول أم لا ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أكرر ما قلته وهو أن لا أترض بقرار اللجنة الرابعة ولكنها ملزمة بالحكومة أو غير ملزمة وإنما أقول بالقرار كنت أظن أن لا يشك أحد في صحته وهو الاقتراح ببيع قطن الحكومة على طريقة بيعها قطن الدوميين لأنني ما زلت أعتقد أنه لا فرق بين قطن الدوميين وقطن الحكومة ومن المعلوم أن البيع بالمزاد يقطع كل شك وإلى حضرة شريف بك الذي أراد أن يخطبني فاضم إلى وقال أن الدوميين يبيع قطنه بمشرة ريالات فوق سعر السوق وإنما قلت أدب الطريقة المثل في الطريقة المتبعة في بيع أقطان الدوميين إنما أقول ذلك عن تجربة واختبار. اتني لا أدعي الصممة وإنما أقول اتني قضيت الشطر الأول من حياتي في التجارة وما زلت تاجرا وإذا تعرضت لهذا الأمر فأنما أترض مسلفة أفتت فيها حياتي على خمس وعشرون سنة في التجارة وأنا عضو في شركة الحاصل ومن أعضاء تجار المصارف والى اتصال بالخارج وأنا مهمل باليك الأهل ولا أريد أن أقترب على القطة به وإنما أقول النابع بالمزاد يند اعلان التجار وهم حوالي ٢٩ تاجرا لو حضر نصفهم وكلف للمرض ألف بالة أو ألفين لزموزها بينهم فيأخذ كل جزء صغيرا وبذا لا يمكن من التاجر في السوق بخلاف الممارسة فاتي لو اشترت بها كمية كبيرة لكنتي ذلك من العملية المالية بالصحة (Arbitrage) فاشترى اتني بالة حاضرا وأذهب لأجلسية من الإجنسيات وأعرض ذلك للبيع بالبورصة فلا شك أن السعر يهبط وشدنا بذلك عند ما باعت الحكومة قطنها فزادت الأسعار بالة ريالات في يوم واحد فاستفادت الناس وطلبوا من الحكومة أن تبيع قطنها شيئا قليلا. اتني لا أترض لمبدأ الرغبة بل أنشكر كتاجر بشيء بطريقة يعتقد صحتها وأما أن الحكومة اشترت بلا قانون فأقول أن ذلك لم يحصل إلا بعد أن استأنت الناس بحكمهم فأمر حفظه الله أن تشتري الحكومة فكان ذلك الحق دواء.

حضرة محمد محمود خليل بك - خرجنا عن الموضوع كلية فالموضوع رغبة مقدمة من حضرة عبد العزيز رضوان بك يقول فيها أن الحكومة تدير في طريقة بيع أقطانها بطريقة غير حسنة ويقول أن هناك طريقة أخرى أحسن يجب اتباعها. هذه هي المسألة المطروحة أمامكم.

ليس المطروح أمامكم استعجبالا لوزير لأنه اتبع طريقة قاسدة ترب عليها ضياع مال الحكومة وأنه لو كان اتبع طريقة أخرى لكسبت الحكومة، إنما الموضوع رغبة يجب أن تحال في وزارة المالية فليس لنا أن نقول أن الطريقة التي اتبعتها الحكومة غير سديدة وأن طريقة حضرة عبد العزيز رضوان بك أصعب فهنا لا يمكن إلا أن أقدم استعجابا لوزير المالية وتناقش المجلس فيه بحضور الوزير وأكرر أن هذه هي رغبة فقط يجب إحالتها في وزارة المالية فإن هي رأت أنها صالحة عملت بها ولا فائدة أن نتعجب من الحكومة ولا يمكن أن نخرج من هذا إذ لا نملك تقرير الطريقة التي تدير عليها الحكومة.

وبما أن هذه الرغبة تستحق التاية فأرى أن نعيها على وزارة المالية لنظر فيها.

حضرة حافظ عابدين بك - أمامنا الآن برلمان. طريقة الحكومة وقد عابها حضرة العضو وأخرى أقرها حضرة يقول أنها فضلتها لأنها تعود بالرجع إلى الحكومة وفيها عاقلة على مصالح الأهل. لم تبحث اللجنة الطريقتين وأظنها تهتم أن هذا الاقتراح يرد به الزام الحكومة بتفديته ولذلك نقول الآن بأن هذه الرغبة أو الاقتراح غير ملزم ولكننا نقول حيث أن اللجنة المالية ظنرت في الاقتراح من هذه الوجهة فقط فأقرت أن يرد إلى اللجنة المالية لتعيد البحث فيه بقلعة كثير. أية الطريقتين أحسن ثم تبدي رأيها لنا في ذلك وهناك مني أقرت اللجنة وأرى عبد العزيز بك ووافقها المجلس أحالة على وزارة المالية كرهية فقط فإن اتبعتها الحكومة كان بها ولا فيصح أن يكون الاقتراح موضوع سؤال للوزير المختص فيسأل مساندا لم تأخذ الوزارة بهذه الطريقة من أنها أحسن طريقة كما قرر الاخصاليون.

حضرة عثمان محمد بك - معلوم في كل القوانين أن هناك بحثا يختص بالشكل وآخر يختص بالموضوع فيقدم دائما الأول على الثاني فلا يصح الموضوع إلا بعد الفصل في الشكل.

فالجنة المالية التي يأسف على عملها زلازلة رأت أن الموضوع المطروح هو عمل إداري ليس من اختصاص المجلس ولذلك لم تبحث في الموضوع قول بهذا القرار في محله أم لا ؟ إن كان في محله انتهى الموضوع والإيجاد للجنة المالية لبحث الموضوع وهذا هو النظام الواجب اتباعه فلا يمكن الفصل في أمور يخطط بعضها بالعض من حيث الشكل والموضوع.

فأليحت الآن هو أن اللجنة المالية قالت أن هذا الموضوع إداري ليس من اختصاص المجلس البحث فيه فهل هذا صحيح أم لا. قالت اللجنة أن مجلس الشيوخ والنواب مختصان بتقرير القوانين والمراقبة العامة للسلطة التنفيذية فهل يدخل هذا الاقتراح في اختصاص المجلس وهل هو قانون مطلوب استصداره لحالة دامة أو لواقعة معينة حدثت بصفة استثنائية.

معالى الرئيس - من يوافق على تقرير اللجنة فليستعمل بالوقوف ؟
نوقشت الاضية .

وهنا رفعت الجلسة للاسراحة حيث كانت الساعة ٦ والدقيقة ٤٠
اعدت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة وعشر دقائق مساء .

أبلغ المجلس برود كتاب من اللواء موسى فؤاد باشا يمدى به رغبته
في استجواب حضرة صاحب المصالي وزير الاشغال العمومية عن زيادة
الأجور في خط ترام القاهرة ومصر الجديدة .

معالى الرئيس - يجب تحديد جلسة للمناقشة في هذا الاستجواب فهل
توافقون حضراتكم على تحديد يوم الاثنين المقبل الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ ؟
وافق المجلس على ذلك .

أبلغ المجلس برود طعن من الحسني حسن عبد الرحمن ضد تعيين حضرة
الشيخ طه حسين عضوا في مجلس الشيوخ لعدم توفر شرط النصاب القانوني .
قرر المجلس إحالته على لجنة الطعون .

أبلغ المجلس برود اقتراح من حضرة ابراهيم فريج أبو الجليل بك بطلب
مد خط حديدي من مدينة السويس الى القاهرة مباشرة .
قرر المجلس إحالته على لجنة الاقتراحات .

أبلغ المجلس برود اقتراح من حضرة الشيخ متولى عمر حجازي بطلب
عمل مشروعات الري والصرف لاصلاح الأقطبان البور بمركزي قافوس
وكفر صقر .
قرر المجلس إحالته على لجنة الاقتراحات .

معالى الرئيس - لا يمكن للدولة و ز المصارف أن يجيب على سؤال
سعادة أمين سالي باشا هنا وسيجيب عليه بجلسته يوم الأربعاء ٢٨ مايو
الجارى .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ١٥
مساء على أن يجتمع المجلس في يوم الأربعاء الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤
الساعة الخامسة مساء .

أما طريقة البيع بالمزايدة فيجبها حتى أصحاب الدوائر . ومن توفيق الله
أه موجود بالمجلس من يديرون دوائر واسعة ويسرفون أن طريقة المزاد هي
الطريقة النحل .

أما الزامي بأن أشتغل كفتش أو جاسوس في ميناء البصل لأعلم ما إذا
كانت الحكومة تتبع باقل من ثمن المثل فليس هذا من شأني . على أني
أفرد هنا بأن وزير المالية لم يع رجة فيها حين وأنا أقول أن الطريقة الحالية
تمكك السماسر من بيع كمية كبيرة لميل واحد فيؤثر هذا الأخير في السوق
بمرض تلك الكمية التي اشتراها بالمزايدة والمزايدة في عرف التجار هي البيع
بمراقل من سعر السوق ، المزايدة معناه انعام الطيب بين المشتري
والبائع ، أما المزاد فهو التنافس والفضل .

أنا كائن حضرات الأعضاء يرون أن هذا الاقتراح في مصلحة البلاد فانا
زجو الحكومة ونتمس منها وهي حكومة الشعب التي لنا فيها كل الآمال
أن تبرز هذا الاقتراح العانية التي يستطعا . وهي لاشك فاعلة .

حضرة المقرر - يجب على المجلس أن يبحث أولا فيما إذا كان الاقتراح
اقتراحا أورغبة لأن الفرق جسم بين الاثنين .

أنتف أمامكم الآن مثلا على هذا المنبر اللجنة المالية لأعين لحضراتكم
أن الاقتراح المطروح أمامكم هو رغبة وهو باختياره كذلك ليس للمجلس
أن ينظر فيه . بل المختص به هو وزير المالية ولحضرة المصوبات على المادة ١٠٧
من الدستور أن يوجه لدولته ما يدوله من الأسئلة أو الاستجواب فيجيبه
بما حل الحكومة على البيع بطريق المزايدة لا بطريق المزاد .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - معالى الرئيس أريد أن ألفت نظر
حضرة المقرر الى نقطة وأنا صاحب الاقتراح .

حضرة محمد محمود خليل بك - أطلب دعى خمسة من الأعضاء
اقتال باب المناقشة وأريد أن يؤخذ الرأى على ذلك .

حضرة نوبس أخونوخ فانوس أفتدى - أعارض في اقتال باب المناقشة
لأن الموضوع يتناول اختصاص المجلس .

معالى الرئيس - من يوافق على اقتال باب المناقشة فليستعمل بالوقوف .
نوقشت الاضية .



مضبطة الجلسة الحادية والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٤ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤

وأبداً - آسفة :

(١) تبليغ المجلس :

(١) سؤالاً موجهاً إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة محمد لطفي طنطاوى أفتدى عما إذا كان يوجد مانع من إنشاء معامل للفضول والذبح في القطر المصري ومن حماية اللصوصيات الوطنية برفع الرسوم الجمرية .

(ب) أن سعادة اللواء موسى فؤاد باشا حسب سؤاله الموجه إلى حضرة صاحب المسائل وزير الحرية والبحرية الخاص بطريقة استعمال المبالغ المتفرقة من جزاءات صف الضباط والمساكر بالجيش .

(٢) إجابة حضرة صاحب الدولة وزير المصارف العمومية على السؤال الموجه من سعادة أمين سامى باشا عن تنفيذ المادة ١٨ من الدستور لتنظيم أمور التعليم العام .

خلصاً - أعمال اللجان :

تقرر لجنة الأمانة الداخلية من اقتراح بعض حضرات أعضاء المجلس الخاص بسحب الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من الأمانة الداخلية .

أخطر المجلس بالإحتذارات الواردة عن جلسة اليوم من حضرات اسماعيل سرى باشا . محمد أفلاطون باشا . علي عبد الرزاق بك . الشيخ علي محمد مروان . عمر أحمد خفراة بك . الشيخ أحمد نصر . الشيخ علي سليمان . الشيخ إبراهيم عبد الحليم نوار . الدكتور أحمد حسي بك . ويوسف بشقوت بك .

وقد جاء بإحتذار حضرة يوسف بشقوت بك أنه يرضع نفسه للحضور بالنيابة عن المجلس في المؤتمر النيابي العلني لتجارة تالدى سيفيد بمدينة بروكسل . وأخطر المجلس بأن حضرة صاحب السعادة أحمد نجيب باشا طلب إجازة لمدة خمسة عشر يوماً لمريضه . فوافق المجلس على الترخيص له بالمشاركة . ثم في المكتب الوارد من مجلس النواب بشأن مشروع القانون الخاص بصحيد مكلفه أعضاء البرلمان وانتيازاتهم وهذا نصه :

اجتمع المجلس علناً في يوم الأربعاء ٢٤ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ في الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب المسائل أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

تولى على حضرات الأعضاء فوجد غالباً كل من حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجليل بك . مصطفى الإلهواني بك . محمود الأتري باشا . حسن فوده باشا . الشيخ علي رمضان الطوبجي . راضب عطيه بك . علي محمد بك . الشيخ علي محمد مروان . الشيخ حسن عبد القادر . طاهر إجندي أفتدى . محمد مغازي باشا . الشيخ إبراهيم عبد الحليم نوار . علي سيولي بك . أحمد التريهي باشا . المصري السحدي باشا . محمود بسيوني أفتدى . عمر أحمد خلف الله بك . اسماعيل سرى باشا . محمود شكرى باشا . أحمد تيمور باشا . الدكتور طيفل حسن باشا . أحمد فؤاد بيلق باشا . محمد أفلاطون باشا . إبراهيم سعيد باشا . الشيخ أحمد نصر . الشيخ علي سليمان . محمد طلعت حرب بك . يوسف بشقوت بك . محمد إبراهيم حشيش بك . الدكتور أحمد حسي بك . علي عبد الرزاق بك . وسف من الوزراء حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرة سيد نفيس الروبي بك وصيد الفتح رجائي أفتدى .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

على جدول الأعمال وهذا يانه :

أولاً - (١) ثلاثة الإحتذارات وطلبات الإجازة .

(ب) تبليغ المجلس كتاباً وارداً من مجلس النواب بأنه صدق على مشروع القانون الخاص بصحيد مكلفه أعضاء البرلمان وانتيازاتهم وأبلغه الموزري المالية والمواصلات لأجل رفقه إلى جلالة الملك .

ثانياً - ثلاثة حضر الجلسة الماضية .

ثالثاً - مسائل مؤجلة من الجلسة الماضية .

(١) انتخاب حضوري من المجلس لحضور المؤتمر النيابي العلني لتجارة الذي سينعقد بمدينة بروكسل في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ .

أشرف بأخبار معاليكم أن مشروع القانون الخاص بتحديد مكافأة وإستازات أعضاء البرلمان الواردة لنفع مكاتكم المؤرخة في ٢١ مايو الجاري قد عرض على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ فأقر المجلس ما أدخله مجلس الشيوخ من التعديل على المادتين الثانية والخامسة منه .

وعمل بالمدلة ١٤١ من اللائحة الداخلية قد أرسلت في تاريخه لكل من دولة وزير المالية ومطلى وزير المواصلات (الوزير المختصين) صورة من مشروع القانون المشار إليه لاجراء ما يراه من تعديل لمضطرة صاحب الجلالة الملك .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

عن رئيس مجلس النواب

امضاء : أحمد محمد خشبة

٢١ فوالمة ١٣٤٢ (٢٨ مايو سنة ١٩٢٤)

على حضرة الجلسة السابعة لمناقشة المجلس عليه .

حضرة محمد محمود خليل بك - جاء يمدد الإجماع أن المطلوب هو انتخاب عضوين لحضور المؤتمر الثاني الدولي لتجارة - وأنى أرى أن أصحاب الإقتصاد على انتخاب عضو واحد لأن الدعوة لم توجه إلى كل مجلس من المجلسين على أفراد بل وجهت للمجلسين إختاراًهما جميعاً وطنية (Assemblée nationale)

ومجلس النواب قد انتخب عضوين . وتطرح عضوان آخران منه فكيف أن ينتخب مجلس الشيوخ عضواً واحداً اقتصاداً في المصاريف .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أتألى أرى ضرراً من انتخاب عضوين بل لا ضرر أيضاً من أن ينتخب أكثر من اثنين لأن هذه أول دعوة وجهت إلى مصر لحضور مثل هذا المؤتمر .

أصوات : يكفى واحد .

حضرة حافظ حابدين بك - أتألى أوافق على انتخاب عضو واحد ينضم إلى الأعضاء الأربعة الذين سيحيطون بمجلس النواب وذلك توفيراً للمصاريف . وأفاق المجلس على انتخاب عضو واحد .

حضرة محمد محمود خليل بك - أقترح انتخاب زميلنا حضرة الفريد شماس أفندي ليحل المجلس في هذا المؤتمر .

وافاق المجلس على ذلك .

حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - قدمت اقتراحاً خاصاً بالقرارات الصادرة من مجالس المصريات طلبت فيه أن ترجع هذه المجالس في أمورها إلى البرلمان بدلاً من وزارة الداخلية ولم يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال جلسة اليوم .

حضرة سعيد فهمى الروي بك (السكرتير البرلمانى) - متى قدمت هذا الاقتراح ؟

حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - قدمت منذ ثلاثة أيام .

حضرة سعيد فهمى الروي بك (السكرتير البرلمانى) سلحت من هنا الاقتراح .

أفاد المجلس أن مساعدة اللواء موسى فؤاد باشا بحسب ماله الخاص باستعمال المبالغ المتوفرة من جزاءات الصف ضباط والساكر بخطاب هذا نصه :

”حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ .

بما أتى قدمت سؤالاً وجهته لحضرة صاحب المال وزير الحربية والبحرية خاصاً بالمبالغ المتوفرة من جزاءات صف الضباط والساكر بالسودان .

وبما أتى فتاهمت مع معالى الوزير بخصوصه . لهذا أتتسب سؤال المذكور .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام” .

كانه

اللواء موسى فؤاد

عضو مجلس الشيوخ

أفاد صاحب الدولة محمد توفيق نسي باشا وزير المالية منتهة المطالبة .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسي باشا - وجه إلى حضرة العضو المحترم محمد لطفي طشماوى أفندي سؤالاً نصه :

”هل لدى الحكومة المصرية موانع أو قيود تمنع إنشاء معامل للفزل والنسيج في القطر المصري عند قيام شركة أو أفراد لهذه الغاية ؟ وإذا كان لديها فما هي هذه الموانع أو القيود ؟ وهل الحكومة المصرية مرتبطة بمهود تمنعها عند الحاجة من حماية المنسوجات الوطنية برغم الرسوم الجمركية على الوارد من أمثالها من الخياط أو بغير ذلك ؟ وما هو مدى هذه المهود ونوعها ومنشأها ؟“

والجواب عن الشطر الأول من السؤال :

ليس هناك ما يمنع من إنشاء معامل للفزل والنسيج وفعلًا توجد مثل هذه المعامل في البلاد .

والجواب عن الشطر الثاني والثالث :

الحكومة المصرية مرتبطة بالاتفاقات التجارية المقودة بينها وبين الدول وهي التي تحدد الرسوم الجمركية على الواردات بمقتضى ٨/٨ من قيمتها وأبعد الاتفاقات أجل الاتفاق مع الحكومة الإيطالية الذي انتهى مدته سنة ١٩٢٠ ومع ذلك فأزيد على ما محقق :

فقتت أحكام الأمر المالى الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ بأن يحصل على التخيوط والمنسوجات والأقمشة ورسائر المنسوجات القطنية المشفولة في القطر المصري رسم بحسب قيمتها يمدد رسم الجمرك الجارى بحصيلة على المنسوجات المماثلة لها الواردة من الخارج . وقد أعطى الأمر المالى المشار إليه من الرسم المذكور ”المنسوجات الصادرة من المعامل المحلية الصغيرة التي تستغل فقط على أوال تدار بإيد” ولم تطبق الأحكام الخاصة بحصيلة الرسم للفروض الأجل شركة النسيج الأهلية لآنها كانت دون سواها تستعمل آلات تدار بالبخار . غير أن مجلس الوزراء قرر بتأريخ ٤ يونيو

الدولة محمد سعيد باشا وزير المعارف العمومية سيجيب على سؤال سعادة أمين سامي باشا في جلسة يوم الاثنين للمثلث الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ وافق المجلس على ذلك .

شرع في تلاوة تقرير لجنة اللائحة الداخلية عن الاقتراح انطباع بطلب تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية .

حضرة محمد محمود خليل بك — حضرة المقرر لم يحضر اليوم .

حضرة لويس أختونج فانوس افندي — لي ملاحظة أرجو سماعها الا اذا رأى المجلس تأجيل النظر في هذا الموضوع وهذه الملاحظة هي أني لا أعلم بوجود لجنة يطلق عليها اسم لجنة اللائحة الداخلية .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — يحسن تأجيل النظر في هذا الموضوع لجلسة يوم الاثنين ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ حتى يحضر حضرة المقرر .

أصوات : يؤجل الى يوم الثلاثاء .

وافق المجلس على تأجيل النظر في هذا التقرير الى جلسة يوم الثلاثاء ٣ يونيو سنة ١٩٢٤ .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة الخامسة ونصف مساء على أن يجتمع المجلس في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ الساعة ٥ مساء .

سنة ١٩٢٢ تخفيض قيمة الرسم بالنسبة الى الشركة المذكورة الى النصف أى ١/٤ مراعى في ذلك أن الشركة تدفع رسم الوارد على ما تستجيبه من الخارج من الآلات والقسم الخ .

وقد لفتت مصلحة الجمارك النظر أخيراً إلى أن في مدرسة النسيج بالهلة الكبرى آلات تدار بالبخار وسألت هل ينبغي تحصيل الرسم على المصنوعات التي تنتجها تلك الآلات تطبيقاً لأحكام الأمر المالي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١

وبعد التصريات التي أجرتها وزارة المالية قررت الحكومة رغبة في تشجيع الصناعة الوطنية إعفاء مدرسة النسيج في الهلة الكبرى من الرسم المفروض بمقتضى الأمر المالي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ . وقد طلبت شركة النسيج الأهلية إعفاءها كذلك من هذا الرسم إلا أن الحكومة رأت ألا تجيب هذا الطلب لأن حالة الشركة المالية تسمح لها بدفع الرسم .

على أن هذا لا يمنع من النظر في مجموع المسألة عند تقرير السياسة المالية التي تتبناها الحكومة عليها وأن الحكومة المصرية آخذة في التفاوض مع الدول الأجنبية لرفع الرسوم الجمركية وزيادتها قبل انتهاء الزمن المقرر لها في الاتفاقات المذكورة .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك (السكرتير العام) — حضرة صاحب

محكمة الاستئناف

مضبطة الجلسة الثانية والعشرين

يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٤٢ (٢ يونيو سنة ١٩٢٤)

خامساً - اقتراحات :

- (١) اقتراح من معاذ اللواء عمود فؤاد باشا بطلب تأليف لجنة بوزارة الخفائية لوضع طريقة توصيل لازالة الشكوى من كثرة تأجيل القضايا بالحاكم .
- (٢) اقتراحان من حضرة يسوي الخليل بك بطلب انشاء وصلة من ترعة تصبم النيلة الآخذة من بحر شين الى ترعة عمر بك اولى ترعة الحامدة .
- (٣) اقتراح من حضرة يسوي الخليل بك بأن تنح الحكومة في بيع أطيان مصلحة الأملاك الأميرية للطريق الذي جرت عليها الفاترة السلية في بيع أطيانها لأهالي البلاد بالممارسة وبأثمان متدلة .
- (٤) اقتراح من حضرة يسوي الخليل بك بطلب انشاء خط حديدى من طغتا للسلطة مباشرة .
- (٥) اقتراح من حضرة جلال محمد بك بطلب إلغاء قانون الخمسة أفدنة .
- (٦) اقتراح من حضرة محمد عوض جبريل افندى بطلب تركيب كوبرى امامه القديم بين المنصورة وطلعا .
- (٧) اقتراح من حضرة عمود على مهنا بك بطلب ادارة طلمبات العلف في أوائل شهر يونيو لتنفيذ ترعة العمودية لرى الأرضى المتزرعة قطعاً وأزراً .

سادساً - أعمال المجلس :

- (أ) يطلع المجلس إلى لجنة الزراعة استغيت حضرة أحمد مصطفى بك مكرها .
- (ب) تحرير لجنة الأشغال من المرسوم الصادر في ٧ رجب ١٣٣٤ الموافق ٩ مايو سنة ١٩١٦ الخاص بنظام رى الأرضى المتضمنة بقرعة أبى المعيا ورفوعها بمديرية القليوبية .
- (ج) تحرير لجنة الأشغال من المرسوم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٣٣ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ الخاص باستخراج أفراد من الأهالى للعمل موقتاً وأجر عمود في حقوية جسر النيل .

اجتمع المجلس علناً في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب للمعالي أحد زویر باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غالباً كل من حضرات : ابراهيم فرج أبو الحساين بك . الشيخ متولى عمر حجازى . أحمد صيد بك . عمود الأخرى باشا . حسن فوده باشا . الشيخ على محمد مروان . شاهين الجندى افندى . المصرى السعدى باشا . حسن رشوان حمادى بك . أحمد مصطفى بك . أحمد تيمور باشا . أحمد فؤاد صيد الله باشا . محمد طلعت حرب بك . صيد الفتح وجانى افندى .

قولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سعيد فهمى الروي بك وحمود يسوي افندى وعلى صيد الرازق بك .

حبيب المصرى بك مكرهم عام .

أعلن مالى الرئيس افتتاح الجلسة .

قلى جدول الأعمال وهذا ياتيه :

أولاً - ثلاثة الاعتذارات وطلبات الاجازة .

ثانياً - ثلاثة حضر الجلسة المخفية .

ثالثاً - أسئلة :

(أ) يطلع المجلس سؤالاً موجهاً لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من مساعدة محمد مظناى باشا بطلب معرفة مقدار الأطيان المترتبة في كل مديرية من مديريات الوجه البحرى والتصرف المعطى لكل منها في الوقت الحاضر وعن الايراد المعطى للمديرية البحرية .

(ب) اجابة حضرة صاحب الدولة وزير المعارف العمومية على سؤال سعادة أمين سنى باشا الخاص بتنفيذ المادة ١٨ من الدستور لتنظيم أمور التعليم العام .

رابعاً - استجوابات :

استجواب اللواء موسى فؤاد باشا لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية عن زيادة أجور ترام القاهرة ومصر الجديدة .

والمساكين فيحفظ لا مانع من صرف ذلك الربح على أولاد المكاتب أو غيرهم بهذا الوصف .

(بند ٩) وأما إيراد الأوقاف التي ماله وجوه خيرات غير معينة بعد انقراض الموقوف عليهم وانقراض المستحقين لانه يصرّف في وجوه خيراته بمعرفة التولى على هذه الأوقاف وإحياء المدارس والمكاتب لتعليم القرآن الكريم وغيره من أنواع المنافع الشرعية لا يخرج من كونه أحد وجوه خيرية وحيلته فلا بأس بصرف ما يتحصل من ذلك فيما ذكر .

(بند ١٠) إذا استحسن صدور الأوامر الكريمة إلى محل الانقضاء بالبحث والتفتيش على الأوقاف المذكورة بالبتين (٨ و ٩) سواء كانت في المحروسة أو غيرها من المدن والقرى والبادية فما كان منها عليها ناظر شرعي أمين فيبقى ويؤمر بصرف الأيراد حسبما ذكر وما كان منها عليها ناظر لكنه غير أمين فيصير عزله ويصير ناظر عليها خلاله ويؤمر بالإجراء على وجه ما ذكر أيضا .

والمجلس الخاص صوّت في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ على قرار القومسيون التالي وفي ٤ صفر سنة ١٢٨٥ صدر الأمر العالي لناظر ديوان الداخلية بعبارة قرار المجلس المذكور .

وبلغ الأمر العالي من الداخلية لديوان المدارس في ١٠ صفر سنة ١٢٨٥ بمرّة ٢٥ وفي الوقت ذاته أوقف المرحوم اسماعيل باشا ألبان الوادى البالغ قدرها ٢٢ ألف فدان^(٥) على خدمة المكاتب الأهلية خلال ١٠ آلاف فدان كانت موقوفة على خدمة المساجد والمدارس مصففة وأتم بقتل ١٥٠٠ فدان للمدارس القبطية .

ومن تلك الخيرات أنشئت المدارس الآتية : الحامية ، تلاون ، أرباملا ، يولاق ، النحاسين ، العقادين ، قايدباي ، السلطان مصطفى في سنة ١٨٧٧ من إيرادات الأوقاف الخيرية وأنشئ بن إرد جفلك الوادى مدرسة طعلا بينها سنة ١٨٦٨ ومدرسة أسيرط والغربية وفي سويق في سنة ١٨٧٧ وتول إنشاء بعض مدارس بالمديريات وبصر .

الذكرى الثالثة

طلب المرحوم على باشا إبراهيم في مايو سنة ١٨٨٠ بتقرير قدمه لمجلس النظار اتساع دائرة التعليم بين جميع أهالي الديار المصرية وسرنايا بالترتيب حتى تصل إلى أهالي الأرياف لكي توجد عند ذرائعهم المستجدة احتياجات التعليم واحساسا بما لهم من الحقوق الوطنية وما عليهم من الواجبات الإنسانية في حق أنفسهم وحق عيالهم وحق الحكومة وأشار بوجود مدرسة في كل قرية مهمة تكون من الدرجة الثالثة وفي كل بندر أو قسم أو مدينة صغيرة أو قرية كبيرة مدرسة من الدرجة الثانية وفي كل قاعة مديرية أو مركز مهم عدد من المدارس الابتدائية اللازمة من الدرجة الأولى وطلب لتفصيل هذه

(٥) كان هذا القرار صادرا بأمره السلطان بنديار بيه من ترة الوادى القدية التي كانت تحصل إلى السريس بدنا خربت ترة الاساميلية ودرت المياه فيها ترضى أرض الوادى بغربه ودية الاساميلية ودرية دالسويس وكان جمرها بحرى أرض الوادى باغرة ساريللى زياده الآن حوالي سنة ١٩٠٠ فدان فقط خلاصها من أرض الوادى باغرة بسود الزرع في المنطقة ١٨٦٩

وعيد موافقة سمو الخديوي بالحكومة مستعدة لتسليم المدارس مبثا من المال على الوجه الموعود وإضافة للمبالغ التي تزيد عن نفقات الإكمال الخيرية عليها بعد حصول إيراداتها كما وأنه يجوز لكل امرئ أن يبيع لأية مدرسة بمساعدة سوية من رجا آتري يك أبو الزر المجلس في أن يدرس هذه المسألة أن ولها موافقة . فأرسلت صورة من التقرير لنظرارة الداخلية في ٢٩ رجب سنة ١٢٨٣ (٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦) وفي الوقت نفسه قرر المجلس تأليف لجنة لبحث هذه المسألة وظلّت نظارة الداخلية بمطالاب مرّة ٢ بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٨٣ (٩ ديسمبر سنة ١٨٦٦) حضور أحد كبار موظفي الحكومة مندوبات هذه اللجنة وفي ١٦ شبان سنة ١٢٨٣ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦) حضر صاحب القولة شريف باشا مدير المدارس أمام المجلس وبعد سماحه التقرير طلبت منه نسخة ليدرسها وفي ١٩ شبان سنة ١٢٨٣ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٦) تلا شريف باشا على المجلس خطابا ملخصه :

أشرف أن أبلغ المجلس عواطف الامتنان والاشراح السامية التي أبداها سمو الخديوي للعظم وحكمته بإصلاحهم على منافعهم الجلب بما رأوا فيها من سمو المادرك وروح امالة الرأي التي ظهرت أثناء اشتغال المجلس وقال ان التعليم على الله ويجب له السعادة وعرض على المجلس للملاحظات التي رآها في المشروع وبعد المناقشة قرر المجلس نظاما للتعليم على أنحاء القطر وكان من مقتضاه بحسب المسألة السادسة أن تتولى المديريات والمحافظة شؤون المدارس التي يتوجبها ويضع لها حساب خاص بهذه المديريات والمحافظة .

وبعض المسألة السابعة بأن تكون نفقات المدارس المذكورة من الأوقاف التي يقتضى شرط الواقف تكون تحت نظار ديوان الأوقاف ثم من الأوقاف التي يقتضى شرط الواقف فيها أن تكون تحت نظر أجنب بناء على قرار القضاء الشرعيين .

وبعضتي المادة الثامنة أن تحيد بهجمات أهالي المدن والتغور والمديريات بأسمائهم في المديرية والمحافظة .

وفي المادة العاشرة قالوا إذا اتضح أن النفقات تزيد عن الإيرادات وبما صرف من الأوقاف يمرض الأمر على سمو ولي التعم الذي يفضل يتنازكه فقال دولة الوزير شريف باشا عن ذلك بأن سمو الخديوي يفضل فوجبه جميع أراضي جفلك الوادى الذي تبلغ مساحته ٢٢ ألف فدان لهذه الغاية .

وتتوزع هذه الأرباح إلى ماشاء الله للقيام بعد نفقات المدارس التي يستعمل والمجلس العالي المنعقد بدويان المدارس للظفر في قرار شؤني التواب في ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ للمشكل من مفتي الأوقاف والشيخ الإيادي وكيلى الأزهر وحمله من أعيان الوجه البحرى وتجار القاهرة وبعض أعضاء الاستناب وناظر المحفظة وناظر عيونس الأوقاف وواقعه يك ناظر قرة الترجمة برئاسة حشرة في يك مبارك وكيلى ديوان المدارس وقرر نظاما خاصا جاسا مانسا من جهة سير التعليم وسناع مصروفاته وأضاف إلى ما هو منظور حصوله من الأرباح للموقوفة على التعليم ما يمكن الحصول عليه من المواد الآتية المدرجة في مشروع التعليم .

(بند ٨) أن للأوقاف الأهلية والخيرية التي انقضى مستحقوها وتقدر الصرف بلها مالها للبين في كتاب إعتقادها فيكون مصروف ربحها على الفقراء

بالممكن فأنها فكرت في إيفاد فريق من طلبة الأزهر بعد ترشيحه ترشيحا مناسباً أن يوكل إليهم القيام بأمر التلم في تلك المكاتب التي تنشأ .

الذكرى الخامسة

قدم المرحوم علي باشا مبارك مذكرة إيضاحية عن التلم في مصر في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٠ لرياسة مجلس النظر أتمس فيها تغيير التلم في المكاتب العادية بكتاتيب أدنى منها وأتمس مساعدة الحكومة حتى يصل إلى الترتيبات الآتية :

أولاً - إيجاد مكتب ابتدائي من الدرجة الثالثة في البلد الذي لا يزيد سكانه عن ١٠٠٠ نفس ومكتب من الدرجة الثانية في البلد الذي سكانه فوق ١٠٠٠ نفس إلى ٥٠٠ نفس ومكتب من الدرجة الأولى في البلد الذي سكانه فوق ذلك .

ثانياً - إنشاء ٥٠٠ مكتب في مدة ١٠ سنوات يفتح منها في كل سنة ٥٠ مكتباً أربعة من الدرجة الأولى و١٠ من الدرجة الثانية و٣٠ من الدرجة الثالثة ويكون مصروفها السنوي ١٥٠٠ جنيه وبعد ١٠ سنوات يكون قد تم إنشاء ٥٠٠ مكتب ويصل مصروفها السنوي ١٥٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - قيام مجالس المدرسات بالنظر في تقدير الطرق التي يمكن بها الحصول على إنشاء تلك المكاتب وما يلزمها من مصاريف الحفظ والصيانة وغيرها .

رابعاً - تخيير أمانة من قبل الحكومة يكون إيرادها السنوي ١٥٠٠٠ جنيه على الأقل لتصرف رواتب المعلمين .

خامساً - إنقاذ من مربوط بمزاية المعارف مبلغ قدره ٢٠٠٠٠ جنيه سنوياً من ذمة تشكيل الفرق الابتدائية التي تطلق بمدرسة دار العلوم والفرض منها تخريج معلمين لهذه المكاتب .

وفي ١٣ محرم سنة ١٣٠٨ ١٨٩١ أغسطس سنة ١٨٩٠ قرر مجلس النظر الموافقة على قناعة هذا المشروع نظراً لأهمية التلم الابتدائي والفائدة التي ترتب على توسع نطاقه وإشراكه بين الأهالي وأن يشرع في إنشاء المكاتب المذكورة أولاً أولاً بمجرد وجود التفود لهذا الغرض وعلى قدر ما تسمح به هذه التفود من أي جهة كانت بناء عليه كتب في تاريخه نظارة المالية بما لزم من ذلك .

أما الأمر العالي المطلوب استصداره بإنشاء المكاتب المذكورة فيصعد عند وجود تفود .

الخلاصة

يظهر مما تقدم أنه مع كل ما بذل من العناية في المدة ما بين سنة ١٨٣٧ و١٩٢٤ كانت النتيجة بقاء ٩٦٤٩٠٠ من البعث المحرومين من التلم أي بنسبة ٧١ ٪ من باقي من التلم ١٨٣٧ و٩٨٤١٨٣ من البعث المحرومين من التلم أي بنسبة ٩٤ ٪ من باقي من التلم .

وفي سبيل تلم ٢٩ ٪ من البعث الباقين من التلم ٦٣ ٪ من البعث الباقين من التلم تصرف الحكومة من ٢ ٪ من ميزانيتها مبلغ ١٣٩٥١

الممارس مساعدة محدودة من الأهالي ومساعدة من الحكومة أيضاً وأتمس من جميع أرباب الوظائف الأيدي على اختلاف طوائفهم وديهم ومصالح كل منهم أن يحفظوا الأس ويتحمسوا على ضرورة إنشاء المعارف ومساعدة تلك المدارس بالرفقة فيها وإلّا الكلى إليها ولا يمكن تحقيق هذا المشروع إلا بواسطة اجتماع جميع القوى المتعددة مهما كانت ضعيفة بأفرادها .

وأنه بناء على هذا الاتفاق والطلب المتقدم من المرحوم رياض باشا رئيس مجلس النظر في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٠ السنة الخديوية صدر أمر حال في ٢٧ منه بتشكيل قوسين للنظر في تنظيم المعارف وإنشاء التلم وكان قرار القوسين للنظر ما يأتي :

أن كل قرية أو بلدة كدور يبلغ عدد أهلها من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ نفس يكون لها مكتب ابتدائي من الدرجة الثالثة وكل قسم أو مدينة يبلغ عدد أهلها من ٥٠٠٠ إلى عشرة آلاف نفس يكون لكل منها مكتب من الدرجة الثانية وفي كل من القروسة والإسكندرية وينادر المحافظات والمدن المهمة يفتح مكتب بالجملة من الدرجة الأولى لكل ١٠٠٠٠ نفس من الأهالي ويفتح هذه المكاتب المستجدة بالتدريج عند تواجد التفود والاستعداد على البند الكافي من المدرسين .

وقال القوسيون أنه من أشد الضرورات ترتيب مساعدة حقيقية من الأهالي لتأسيس مكاتب ابتدائية في كل جهة من الجهات حيث إن منافع هذه المكاتب حائلة مباشرة على الجهة الموجودة فيها وأشار أخيراً بفرض ضريبة التلم الجارى فرضها الآن بواسطة مجالس المدرسات على الأطنان وفتح بناء على ذلك مدرسة الجيزة من الدرجة الأولى في سنة ١٨٨١ ومدرسة قلوب من الدرجة الثانية في سنة ١٨٨١ ومدرسة طوخ من الدرجة الثالثة في سنة ١٨٨٢ وأُنشئت مدارس شبراخيت والكوم والزقازيق ودمهور في سنة ١٨٨٣ والتبليد والسويس في سنة ١٨٨٨ وبقي المدارس المركزية في المدرسات والمحافظات التي لم يكن فيها مدارس .

الذكرى الرابعة

دريج في الجريال الرسمي في ٧ مارس سنة ١٨٨٢ اقتراح من المرحوم عبد السلام اللويحي بك (باشا) قدمه لمجلس الشورى بجمع التلم في أنحاء القطر المصري وهذا نصه :

قد سمر بالأسف من السنين وأهل الفضل والأدب وذوو الرياسة وأسياسة يخطبون ويتكلمون في وجوب التلم ونشر المعارف بين أفراد الأم على اختلاف مراتبهم فالقصد ليأن هذا الأمر لابد له من نقل ما تكرر لتحصين ما تحصل قد صار من المعلومات البدئية عند أنخاصة والعامة أن التلم من ضرورات الوجود المعنوي في الإنسان كما أن الفلك والماء من ضرورات وجوده الحسي فإن لم يحصل من التلم شيئاً مات الوجود الباطن منه وبقي الحيوان الذي هو كالأله يد الأهرام وشم اقتراحه يطلب بيان من نظارة المعارف قننته وقتها وانتمت النظارة في بيانها مساعدة الأهالي في إنشاء أمكنة على مصارفها طبقاً لرؤسهم فتمتها .

وتصحت بأنها لا تحتم أن يكون في رديق مدارس طوخ وقلوب والجيزة وأباحت بأن يكون البناء حتى الآن هكذا ما يحق بالمكاتب وأما ما يحق

الخطاب

حضرة صاحب الدولة الفضل وزير المعارف العمومية
باروخ ١٧٧٠ ريل الماضى رجوت الإجابة عن دولتك عما أمدته وزارة المعارف
من الوسائل لتنفيذ الناحية عشرة والثامنة عشرة من الدستور . وقد
قضت الأولى منهما بأن يكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون والثانية بأن
يكون التعليم الأولي الزايل للمعمرين من بين ويلات وأنه جائي في المكاتب
العامه .

وقلت أن عدد المعمرين من التعليم من البنين ٩٦٤٩٥٠ من البنى سن
التعليم أى بنسبة ٧١٪ من البنى سن التعليم الابتدائي والأول ومن البنات
٩٨٤١٨٣ من البنات سن التعليم أى بنسبة ٩٤٪ من البنات سن التعليم
الابتدائي والأول .

وغير خاف عن دولتك أن التعليم من أول الأشياء التي يجب صرف الهمم
اليها والى غاية ما . وبلا مكان هذا العدد عظيم جدا لا يمكن نظم أفرادها من سلك
التعليم فخصة واحدة رأيت أن أخرج البلد بالعمل تنفيذاً لنص دستور البلاد
وأن يتعاون على ذلك الحكومة والأهالي جميعاً . لا يستعده تجميع التعليم من
الضقات العظيمة . وإن اجتاع القوى المتصددة من الحكومة والأهالي
وتوجهها جميعاً إلى هذه الغاية الشريفة لتكثيف الوصول اليها - والوصول
الضيق من حيث كانت كاهل في أبحاثها من القوة ما ليس لها إذا انفردت .
ولما كنت دولتك وزير المعارف العمومية ويذكر زمام التعليم العام رأيت
أن أوجه الخطاب إليكم لقيام بهذا العمل الجليل وحل هذه المسألة التي هي
من أمهات المسائل والنشل الشاغل للجميع . وهذا لا ينشأ أن لؤارة
المالية والبلدان رأياً واشتراكاً فيها . ولا غربة أن تكون مسألة واحدة
مرتبطة بأكثر من جهة واحدة غير أن بعض الجهات أولى بها من بعض .
فإذا بدأ لوزارة المعارف العمومية أن تعني بزيادة اعتماد إنشاء مدارس
قانونية وإعدادية وغير ذلك من معاهد التعليم التي تشتركها الوزارة أفتلا
يكون الأجدر بأن أنتهي بطريق الأول بوضع اعتماد التعليم الأولي الإجباري
ولاكتفى بأن تعد بإعداد مشروع عنه . وأذا لم يكن في الوقت سعة لأعدادها
الآن فترجع إلى مورد في تقرير لجنة التعليم الأولي المطبوع بالطبعة الأميرية
سنة ١٩١٩ فتشده أو تفتحه والبلدان ينظر في أمره حتى يتبع البلاد
في هذه المسألة بجرعة هذا العمل وتستمر في التدرج حتى يتم وتكون الآلية
من البلاد . وكان من أهم البواعث في كل كتابة ما كتبت وطلب ما طلبت
هو خطو الميزانية من اعتماد أي مبلغ لهذا الغرض (انظر صحيفة ١٧ من مشروع
قانون ربط الميزانية العمومية لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥) تجد ما يأتي :
(أما التعليم الأولي الإجباري فلخصه له شيء في هذه الميزانية انتظاراً
لإعداد مشروع واف مع يقدم على حدة إلى البرلمان مشفوعاً بدروس الموارد
التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيقه) .

ولما كنت من غنمو التعليم بصفة شديدة زمناً طويلاً جداً ومرت
علي فيه أدولر متحدة مختلفة وأصلحت علماً بما لم يحيط به كثير غيري لسبب
تفرض لهذه الصناعة الشرقية وطول غنمي في وحرمه ، الشديد في رغبة
التعليم وتعميمه وتكمله حتى يمد اعتباراً وطلبات الحكومة . وكنت لأنسى
تلك النهضة المتوالية من الحكومة وأولياء الأمر ومجالس الشورى والأهالي

جني على هؤلاء والباقي على باقي درجات التعليم وتصرف مجالس المديرية
١٩٤٠٠٠ جنيه خلاف ما تصرف على التعليم الزراعي والصناعي والثالثي .

ولمناقش العمومية وإدارة التعليم .
فإذا أريد إزالة هذا الحرج من ملاحظة ضرورة حزاله للتدريس لما هم
قانون بموافقة الآن من الأعمال التي لا يمكن الاستغناء عنهم بتأديتها لمشاركة
الهيئة الأولى في الشؤون الزراعية ورعاية المسألة أن يكون التعليم لتصفهم
من الصباح إلى منتصف النهار والفريق الآخر من وسط الظهر إلى قبل المساء .
لذلك تكفى ٩٦٤٩ ٩٨٤٢ مكتباً لتعليم البنين وبواسطة ١٩٢٩٨ مدرسا لتلك
المكاتب ويخصهم ٩٨٤٢ مكتباً للبنات وأعداد ١٩٦٨٤ من المدرسات .
ولا مندوحة من أن هذا يحتاج إلى بلوغ ما تصرفه الحكومة إلى ١٠٪
من الميزانية أسوة بباقي الممالك وأن يزد ما يدفعه كل ساكن حتى يصل إلى
ما يدفعه سكان الممالك الأخرى كما يعلم من البيان السابق بحسب ما تمس إليه
الحاجة فيقتضيه الحال وهو في الحقيقة مرتبط بما يفرض على الضرائب أو
مساعدتها في المذهب حسب غند الأهالي والقوانين المحلية .

إن القرض الذي يقصد وكلاء القوة الاجتماعية عند نظرم في أمر تربية
زادى فريق الزراع وبنات النخالة وأرباب الصانع أن يكون هذا التعليم
مزمعاً يشغلهم البدوى لأنه يلزم أن يكون التعليم والتربية في أي جمعية ضرورية
موسماً على هذه القواعد وهي أن الصانع المخطئة أو الطرق المتنوعة لا تكون
الالتفاتات لقانون دام وهو قانون النشل الذي يمل قنرها .
وهذه الصانع مع اختلاف أنواعها ونظائف مختلفة ولكنها متساوية
وكذا وظائف شرف على حد سواء تمتص فيها النخالة والصاكر قنيا واحداً .
لا يوجد إلا ارتقاء ثابت للتمثل وبقي الناس وهو هو التفتت فيها يصح
ويصور وبها يكون عضواً للشرف الأكل مهما كان موضعه من سلم الاجتماع
الإنساني . وقد تدفع الطائفة أجنبية إلى طبقة عالية نحو الفيلد لكنه لا يرفع
حقيقة إلا إذا بسط جناحه وأخذ في الطيران بالقوة الموجودة فيه كذلك
تدفع الحوادث رجلاً إلى موضع جليل لكنه لا يعلو إلا إذا أظهر ما عنده من
القوى وجمته يرتفع إلى مكان أشرف بالفكر والعمل هذا هو الارتقاء الذي
نقده للعامل .

لهذا الارتقاء هو الموصل لما عداه وهو يكتسب بالجمع بين النشل
البدوى والنشل العقل .

ولندخل في فكرهم حب الوطن والواجبات التي يستلزمها وما يلزم بذله
من أجله ودخل جرائم الفضيلة والشرف في قلوبهم الحديثة مع مقدس
الواجب والطاعة للسلطة الأميرية وإستقام القوانين وحقوق العالم هذه هي
الحايات التي يجب الاجتهاد في توليدها ويجب عند تربية طوفهم تربية
الأولاد معها في أن واحد أي بت التربية وإعلاء الفوس .

وغضوا دولكم بقبول كل الاحترام والإجلال " ما
القاهرة ١٨ رمضان سنة ١٣٤٢ (٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤)

امضاء : أمين سامي

والأئس التكرم بأجائي عما تضمنه سؤال هذا والدولتك الفضل ما
(مرفوعة) امضاء : أمين سامي

التعليم الأول يحتاج تنفيذة إلى عدة ملايين من الجنيهات إلا بعد بذل كل مجهود في وضعه على أساس متين من الوجهة الفنية والمالية .

وإن أصعب نقطة في هذا المشروع هي تدبير المال اللازم لتنفيذه وأؤكد للمجلس أن قروع الحكومة المختصة مشغلة الآن بالبحث في هذه المسألة .

اقترح سعادة العضو المحترم تعاون الحكومة والأهالي جميعاً في هذا السبيل وهذا التعاون ابتداءً من زمن بعيد وهو حاصل الآن وسيستمر إلى ما شاء الله فمجالس المديرات ووزارات الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد تعاون مع الحكومة في نشر التعليم الأول وتقليل الأمية في البلاد ولا يمكن أن تستفي الحكومة من مساعدة الأمانة لها في تنفيذ المادة ١٩ الخاصة بجعل التعليم الأول إلزامياً .

سعادة أمين سامي باشا - نحن لانتأخر عن تقديم الشكر لوزارة المعارف لاهتمامها بهذا الموضوع فإن البلاد في أشد الحاجة إلى تعمير التعليم في البلاد .

ثم إن مجالس المديرات والجمعيات الخيرية تعاون مع الحكومة في نشر التعليم وهذا في بلاد الأرياف ولكن المدن لم تأخذ حظها منه فيجب أن يتعاون أصحاب الثروات مع الحكومة في نشر التعليم .

أشرت في مكتوبتي بأن الأوقاف الخيرية التي اقترضت مسبقاً تحول إيراداتها إلى التعليم وكذلك التكاثر التي لا وارث لها وقد سبق أن الحكومة في سنة ١٢٨٣ هـ أضافت إلى الأوقاف إيراد عشرة آلاف فنان لتوسيع نطاق التعليم وإلى أن الأوقاف الخيرية بما يصرف ريسه في التعليم معاصر وطواحين وعقارات شتى ولو خصصت هذه الإيرادات وما هو من نوصها لوجد لدينا من المال ما يساعدها على نشر التعليم خصوصاً وأن مجالس المديرات بعد أن كانت تستولى على ضريبة توارى ٥٪ من الأموال أصبحت الآن تستولى على ضريبة تساوى ١٢٪ فيجب أن يقطع بهذا المبالغ بأنفسنا لندرس ومكاتب زراعية وصناعية وهذا كله لا يكون إلا بتعاون بين تنظيم التعليم وجهه إدارياً . وأني لا أكتفي بوضع الوزارة بالعمل لتحقيق هذه الغاية بل أطلب أن تشريع حالا في العمل .

حضرة صاحب العزة وكل وزارة المعارف - أشكر العضو المحترم سعادة صاحب السعادة أمين سامي باشا على هتمه بوزارة المعارف وشكره لها وأؤكد أن التعاون الحاصل بين الأهالي والحكومة ليس قاصراً على بلاد الأرياف وحده بل يشمل المدن أيضاً . ثم إن بعد إنشاء مجالس المديرات مع التعاون بين بلاد القطر أي بين المديرات والحكومة أشد من بين الحكومة والمدن . وعلى ذكر الصالحين بين وزارة المعارف والمدن أذكر ما هو حاصل بالاشتراك من التعاون بين المجالس البديرة ووزارة المعارف فأنها يشتركان في إنشاء مدارس أولية ويشتركان في الصرف عليها أما ما أشار إليه سعادة العضو المحترم من أن التعاون يجب أن يكون بين الحكومة والجهات المختصة فهذا موضوع بحث الحكومة . وعند انتهائها منه ستقدم مشروعاً به للمجلس وعندئذ يمكن لمصلحة الباشا أن يمدى ما لديه من الملاحظات .

أما قول سعادته أنه لا يمكن بالبعد فلا أدري ما يقصده بهذا القول . إن كان لا يصح أن تكون وزارة المعارف ووزارات الحكومة تعمل لهذه الغاية

بأمر التعليم وكانت ذكرها لا تنطبق على - رأيت أن أسوق بالإجمال ذكريات بما أعدته الحكومة والأهالي في الزمن الماضي للخدمة بالتعليم ليكون ذلك نبراساً تهدي به في الزمن الحاضر مع ما في ذلك من حث الهمة في اعتناها بسبق الصالح .

والأصل وعيد أنه في هذا العصر الزاهر مصر صاحب الجلالة ملك البلاد حفظه الله وعهد وزارة دولكم السعيدة تكون كل الأمور مسجلة وأعلق المصاعب منقطة . والله سبحانه وتعالى هو المسؤول بتحسين الحال وسبيل لنا الوصول إلى غاية الكمال .

هذا ما أردت أن أشرّف بقديده لعلكم حتى يمكن المناقشة فيما يحتاج إلى المناقشة فيه في جلسة يوم الاثنين ٢٩ الجاري كما قدر بمجلس .
وتغضوا بقبول جليل احترامى ما
أمين سامي

حضرة صاحب العزة وكل وزارة المعارف - وصل إلى حضرة صاحب الدولة وزير المعارف من سعادة العضو المحترم أمين سامي باشا خطاب يشرح فيه فريضه من السؤال الذي وجهه لعملة الوزير بتاريخ ٢٢ أبريل الماضي وقد فهم دولته من الخطاب أن سعادته يسأل عما أعدته الوزارة من الوسائل لتنفيذ المادة ١٨ و ١٩ من الدستور وجواباً على ذلك أقول :

إن المادة ١٨ من الدستور تقضي بأن يكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون وليس هناك وسائل تتخذ لتنفيذ هذه المسألة . والوزارة تعمل بمقتضى هذه المسألة فهي لا تلتزم في نظام التعليم العام إلا بقانون ولذلك وعد دولة الوزير في جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤ بمجلس النواب اجابة على السؤال الموجه من حضرة الدكتور محمد توفيق الجارسي الفتوى بوضع مشروع التعليم الأول على المجلس قبل العمل به .

أما الرسائل التي تتخذها الوزارة لتنفيذ المادة ١٩ من الدستور الخاصة بأن يكون التعليم الأول إلزامياً للمصريين من بين - وبسات وأنه يجاني في المكاتب العامة فقد سبق أن أجاب دولته عليها في مجلس النواب في جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤ كما ذكرت آنفاً ولكن يظهر من خلال عبارة مسجلة العضو المحترم أنه يرى في درس للمشروع الذي توجه دولته عنه وذلك الجواب ضيق الوقت وتعليلاً غير مقبول لتنفيذ المسألة المذكورة وهو لذلك يشير بالرجوع إلى تقرير لجنة التعليم الأول المطبوع في سنة ١٩١٩ ولكن سعادة العضو المحترم لم يلاحظ أن هذا التقرير لم يوضع للتعليم الإلزامي وإنما كان الغرض منه نشر التعليم بمقدار ما تسمح به الظروف فكان يرى إلى أنه بعد حشرين سنة من المشروع في تنفيذه يمكن تعليم ٨٠٪ من الذكور و ٥٠٪ من الإناث من حيث لا يخفى على سعادته أن هذا التقرير وضع في سنة ١٩١٧ و ١٩١٨ وأن حالة البلاد تدهرت تدهيراً عظيماً منذ ذلك الوقت .

ولذا كان سعادته يريد توجيهنا إلى مراجعة المفهومات التي بذلت في هذا السبيل فأننا قد فكرنا أولاً جهداً في الاقتراح بكل المباحث السابقة والتجارب الصحيحة التي قام بها الباحثون .

أما إذا كان يرى أن في البحث ضيقاً للزمن فأننا نؤكد أن وزارة المعارف لا تجرأ على أن تقدم لغيره من مشروعات عظيمة الأهمية جليل الشأن كمشروع

الخزونة وقرى الأراضي في غالب الأحيان بالنسبة لكثرة المياه وعدم تصرفها وطالما تظلم أصحاب تلك الأراضي من وقوع هذا الضرر على أطيافهم إلى فتحشيش رى القسم الثانى ولكنه لم يشمل شيئا

لهذا

أقترح إنشاء التوسيلة السابقة الذكر

٢٣ - ٢٤ مارس ١٩٢٤

امضاء : بسبيرو الخطيب

عضو مجلس الشيوخ من دائرة المنطقة

تقرر المجلس إحاطة على لجنة الاقتراحات .

على اقتراح حضرة بسبيرو الخطيب بك بشأن عمل وصلة من ترعة عجم النبيلة إلى ترعة عمر بك وهذا نصه :

« يوجد بالجهة الغربية من أقدم مركز السلطة ترعة تسمى ترعة عمر بك تأخذ مياهها من ترعة جعفرية سيطاس الأخذ من بحير شين ثم تمر بعدة قرى من بلاد مركز السلطة تقربى ما تبلغ قيمته عشرة آلاف فلان تقريبا غير أن كمية المياه لرى هذا المقادار الجسيم بواسطة ترعة عمر بك قد قلت بحيث أصبحت غير كافية لرى نصف ما كانت تزويه من الماشى وذلك بسبب إزالة الغطاءات التي كانت تأخذ على ترعة جعفرية سيطاس وكانت تعمل عليها المواظرات وتصبغ بها المياه اللازمة لتغذية ترعة عمر بك . فتلانيا للخطر الذى يلحق بالمنطقة التي تروى من ترعة عمر بك لانخفاض منسوبها في بعض الأحيان وجفافها في البعض الآخر عجم عمل وصلة من ترعة عجم النبيلة للأخنة من بحير شين إلى ترعة عمر بك حتى يمكن تغذية هذه التركة الأخيرة بما تحتاجه الأراضي الواقعة عليها من المياه الكافية للمياه .

ولقد سبق فتحشيش رى القسم الثانى أن بحث هذا المشروع وأقره ولكنه أراد أن يلزم أصحاب الأطنان الواقعة على هذه التركة ببنى الأربة من الأذنة اللازمة لإنشاء الوصلة ولما كان تحصيل هذا الثمن الذى يقرب من السئات جنيه متصدرا فقد أوقف هذا ذلك المشروع مع ظهور نفقه وجوبه .»

لهذا :

أقترح إنشاء الوصلة السابقة ذكرها .

حضرة بسبيرو الخطيب بك - أى أني أحبب اقتراحى هذا اكفاه بالاقتراح السابق .

على اقتراح من حضرة بسبيرو الخطيب بك بشأن بيع أطنان مصلحة الأملاك الأميرية هذا نصه :

« أقترح على هيئة المجلس الموقرة أن تبيع الحكومة في بيع الأطنان التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية ما جرت عليه العادة السلية من قبل في بيع أطنانها من اصطفا إلى أملاك البلاد الكائنة فيها بالممارسة وبأثمان متدلة وأن تكون الأولوية لهم ولا يمايحى « منها لغير أطنانها إلا بعد انصدام ديونهم في شرائها »

١٩ - ٢٠ شوال سنة ١٣٤٢ (٢٣ مارس ١٩٢٤)

عضو مجلس الشيوخ من دائرة المنطقة

الامضاء :

تقرر المجلس إحاطة على لجنة الاقتراحات .

فيفضل بالحضور للوزارة وأما مستند أن أعلم سعادتكم على ما هو جار الآن لا في وزارة المصارف ومجلس بل في بعض الوزارات الأخرى تحقيقا لهذه التانية والوزارة لا يمكنها أن تجرأ على أن تقدم للمجلس مشروعا بالتعليم الإجبارى الذى يحتاج في تنفيذه عدة ملايين من الجنيئات من غير أن يبعثه من جميع الوجوه وذلك يستغرق وقتا طويلا كان مفعلا الباشا لا يكتفى بوعده ولا ينتظر دور الانصاف الآتى فلا أدري ماذا أقول . لذا أكتفى الباشا بهذا الوجه فيها وألا ما باليد حيلة .

سادة أمين سامى باشا - نشكركم ونسأل لكم التوفيق .

على الاقتراح المقدم من سادة الوزراء محمود فؤاد باشا بطلب تأليف لجنة برئاسة الحفانية لوضع طريقة لتوصل إلى إزالة الشكوى من كثرة تأجيل القضايا بالحكام وهذا نصه :

« يألم الجمهور المصرى ويشكو من الشكوى من الطريقة المثبتة الآن في الحكم الأهلية والشريعة بالنسبة إلى القضايا المدنية حيث يلاقي المتقاضون من المتأصب والمشتقات والمصاريف ومشغولية الفكر وطول المدة ما لا يدخل تحت حصر حتى أن كثيرا من الناس يظنون أن يتكروا حقوقهم على أن يستلوا باب المغاضاة . والذي أعلمه أن سبب هذه راجع إلى كثرة القضايا وقلة عدد القضاة وتكرار التأجيلات سواء من المحكمة نفسها أو من الخصوم وإيجاد اشكالات وقضايا الاستئناف وعدم التشديد على التأخير في تهديم تقاريرهم لى مدة مناسبة وصعوبة التنفيذ وما أشبه ذلك .

ولست مبالغا أن أقول أن القضية البسيطة تستغرق أكثر من ستين والسفيا لكثرة أكثر من مئتين وسبعين وبذلك يمتدح أن الناس بأن يأكل حتى الآخر أو يماطل في الدفع حتى يبل صاحب الحق ويترك بعضا من حقوقه وهذا مما يؤدي إلى قلة الثقة المالية بين الناس وأما أعتقد أن ذلك ربما يكون من الأسباب فوأخرا عن الأمم الأخرى في كثير من الأمور الاقتصادية . وبما أن حكومتنا الرشيدة مهتمة بمراعاة صالح الأمة وأحباتها .

لذلك أقترح أن يؤلف في وزارة الحفانية لجنة من رجال القانون تبحث عن طريقة لتوصل إلى إزالة هذه الشكوى وذلك ليس بجزء من رجال القانون في العصر الحاضر عصر المدنية والعرفان حتى يرتاح المتقاضون ويطمئن كل انسان على حقوقه وتزداد الثقة المالية في المحاطة بين الناس ويكون للحكومة الفضل الكبير في ذلك .»

سرى ٢٠ - ٢١ مارس ١٩٢٤

محمود فؤاد

عضو مجلس الشيوخ

تقرر المجلس إحاطة على لجنة الاقتراحات .

على اقتراح مقدم من حضرة بسبيرو الخطيب بك بشأن إنشاء وصلة من ترعة عجم النبيلة إلى ترعة عمر بك أو إلى ترعة الحفانية وهذا نصه :

« أقترح على هيئة المجلس الموقرة النظر في وجوب إنشاء توصيلة من ترعة عجم النبيلة بمركز السلطة الغربية لما إلى ترعة عمر بك أو إلى ترعة الحفانية حتى يوجد ترعة عجم النبيلة المذكورة مصب تصرف في مياهها لأنه بسبب عدم وجود هذا المصب تخزن فيها المياه بمكبات وأقرة حتى تتأ من غزن المياه وعدم تصرفها ضرر جسم لا لأراضى المجاورة للترعة المذكورة . بسبب وضع المياه

نهر النيل الشرقى بفصل بين الجزء الشمالى من كل من مديرتى النوبة والقرية. ولما كان هذا الجزء من طوله وأهميته محروما من الاتصال ببعضه بطرق الاتصال الحديثة إلا بالراكب كما كانت الحال منذ آلاف السنين .

وسلوم أن مدينة المنصورة هى العاصمة الثالثة للقطر المصرى وهى أهم بلد تقع على هذا النهر بعد مدينة القاهرة وهى مرتبطة بالنسبة لأهميتها التجارية ارتباطا طائلا مع الجزء الشمالى من مديرية الغربية وسنة التقدم والعمارة تفتنى بأن تصل هذه المدينة الكبيرة مع بقى البلاد التى تتعامل معها فى كل الأمور الحيوية بكونى المارة يوضع على النهر بين طلفا والمنصورة ويوجد ضرورى وقيد جدا لقرية وتخطيط التجارة والزراعة والصناعة ونقل الحاصلات ولما كان كبرى آياها القديم موجودا بمخازن مصلحة السكة الحديد بدون فائدة .

ولما قدمنا من البيانات الدالة على ضرورة وجود كبرى بالمنصورة أقرح نقل هذا الكورى ووضعه فى المكان المتقدم ذكره مع العلم بأن هذا لا يكلف كثيرا وأنه لا توجد منطقة فى القطر المصرى تحتاج لهذا الكورى أى أكثر من هذه المنطقة .

وتفضلوا بإسالى الرئيس بقبول فائق احتراماتى ما

على اقتراح من حضرة عمود على مهنا بك يطلب إدارة طلبات الطلف فى أوائل شهر يولييه فقرر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات وهذا نصه :

« أنشأه بأن أقدم اقتراحا بضرورة إدارة طلبات الطلف فى أوائل شهر يولييه لتنفيذ العمودية والتلح ادارتها فى أوائل يولييه وبمنااسبة أن المياه الواردة للبحيرة غير كافية لرى من الآن ووجود شكوى كثيرة لتفتيش قسم ثالث لعدم وصول المياه كفاية لرى فى أيام الادارة ويطلبون تمر يضا لرى فى أيام البطالة هذا حالة الرى فى شهر مايو والازراعة القطنية لا تأخذ مياهها مثل ما تحتاج اليه فى شهر يولييه فترجو من معاليكم صدور الأمر بتفتيد هذا الاقتراح غورا من حصول تلف للزراعة القطنية فى شهر يولييه وتقديم إدارة الطلبات شهرا لا يكلف المصلحة شيئا يذكر ما يفهم منه الطلف لا قدر الله لما لم تكن المياه كافية لرى فى شهر يولييه وبذلك تتوفر المياه الواردة للبحيرة لاستعمالها لرى خاصة للزراعة القطنية والأرز وأما تنفيذ العمودية تكون بواسطة إدارة الطلبات »

عمود على مهنا

معالى الرئيس : على توافقون حضراتكم على إيفاء الجلسة للاستراحة .

موافقة .

وقعت الجلسة فى الساعة ٦ و ٤ دقيقة

أعلنت الجلسة حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ١٥ مساء وقد حضرين حضرات الوزراء كل من أصحاب الدولة والمعالى : سعد زغلول باشا . محمد سعيد باشا . محمد توفيق نسيم باشا . حسن حبيب باشا . محمد فخر الله بكباشا . مصطفى حنا باشا . واصف بطرس خالى باشا . محمد نجيب الترابلى باشا .

على اقتراح من حضرة سيوى الخليل بك يطلب إنشاء خط حديدى من ططا الى السلطة هذا نصه :

« فنى معنى كانت مصلحة السكة الحديدية المصرية قد فكرت فى إنشاء خط حديدى من ططا الى السلطة رأسا ثم خطه ففلا ووضعت له العلامات التى تدل عليه ولكنها سكنت عن تنفيذ هذا المشروع مع ما فيه من جزيل النفع وعظيم الفائدة لأنه يوفر جزءا غير يسير من الزمن على المسافرين من الاسكندرية الى بورسعيد ويسهل طرق المواصلات للعمهود ويجنى الحكومة من ورائه ايرادا لا يستهان بقيمته » .

فأقرح اتخاذ إنشاء هذا الخط للأسباب المينة أعفا ما

١٩ شوال سنة ١٣٤٢ (٢٢٣٢هـ ١٩٢٤)

سيوى الخليل

عضو مجلس الشيخ عن دائرة السلطة

فقر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات .

على اقتراح من حضرة طق محمد بك يطلب إنشاء قانون الخسة الأقدنة وهذا نصه :

« سنت الحكومة المصرية فى سنة ١٩١٣ قانون الخسة الأقدنة وهو يقضى بمنع الرهن أو الحجز على أعيان من تلك خسة الأقدنة أو أقل . وكانت الثانية اذ ذاك حاية صغار الفلاحين من أن يمحوا أنفسهم أهراق الديون ويهروا أعيانهم فحما لذلك الذين طبعت النتيجة عكس ذلك بل جاءت وبالا وخسرانا عليهم .

لقد كان الواحد منهم اذا أهوزته القديسة لسة حاجته من حاجاته زوى كثيرة لا تقطع سببا انا أصيبت زراعتهم بتلكه الأوقات التى تحصل كثيرا عدد الى رهن جزء من أعيانهم » أوالى اقتراض المبلغ » أو لشترى ما يحتاجه على أن يدفع ثمنه فى أوان المحصول .

أما بعد صدور ذلك القانون فقد سمأت جميع هذه الأبواب فى وبه الفلاح الصغير وقد همة الناس بمعاملة وأصبح لا يمكن على شىء وذلك القانون سلاح مشهر على وجه كل من يماهله أو يأتمه على أى مبلغ كان حتى صار لا يستطيع طرح ضاقته الا يبيع جزء من أعيانهم وهناك الدمار والتطراب . وقد استمرت الحال حتى أصاب كثير منهم تلك البقية التى كانوا يحرمون عليها . لهذا :

أرى وبجوب لنو هذا القانون حرصا على مصلحة صغار الملاك الذين يكونون السواد الأعظم من الأمة المصرية » .

٢٦ مايو سنة ١٩٢٤

أعضاء :

محمد طق

عضو المجلس

فقر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات .

على اقتراح من حضرة محمد عوض جبريل أقدنى يطلب تركيب كبرى آياها القديم بين المنصورة وططا فقرر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات وهذا نصه :

ثم انصرف دونه وحضرات زملائه الوزراء من الجلسة حيث الساعة ٨ والدقيقة ٥٥

أخطر المجلس بأن لجنة الزراعة انتخبت حضرة أحمد مصطفى بك سكرتير
تلى الكتب الواردة من لجنة الأشغال وهذا نصه :

حضرة صاحب اللطال ورئيس مجلس الشيوخ .

أتشرف بأن أقدم مع هذا تقرير لجنة الأشغال عن المرسومين المم
عليها من المجلس بجلستي ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ . الخالص أولهما
رى الأراضي المنقضة بقرعة إلى المنح وفروها بمديرية القليوبية . و
بإستخراج أفراد من الأهل للعمل مؤقتا وأجر عمود في تقوية جسو
وأرجو رفقهما للمجلس في أول جلسة تعقد مع الإحاطة بأن اللجنة
أن يكون مقرها لدى المجلس عن هذين المرسومين سمادة أمين سامي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
٢١ مايو سنة ١٩٢٤ أعضاء : اسماعيل سري رئيس اللجنة

حضرة صاحب المال أحمد زكي أبو السعود باشا - أرى تأجيل
في هذين المرسومين بلجة الإرباء ٤ يونيو الجاري .

معالى الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التأجيل بلجسة ٤
سنة ١٩٢٤ وأن تجددى الجلسة في الساعة الخامسة كالمعتاد .

أصوات : الساعة السادسة .

أصوات : الساعة الخامسة .

معالى الرئيس - من يرغب أن تجددى الجلسات المقبلة في الساعة ١٢
بعد الظهر فيفضل بالوقوف .

وقفت بعض الأعضاء .

معالى الرئيس - من يرغب أن تجددى الجلسات في الساعة السادسة
فيفضل بالوقوف .

وقفت الأختية ..

معالى الرئيس - أذن تجددى الجلسات المقبلة في الساعة السادسة .

ثم رقت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة الثامنة مساء
أن يجتمع المجلس في يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٣٤٢ الموافق ٤
سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء ٤

احتل منصة الخطابة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا .
حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا - أيها السادة :

عقب تصريح أقيته في مجلس النواب بخصوص موعد المفاوضات كثر
الشك وتسرّب الخلق إلى النفوس بالسياسة لما أشرت إليه في ذلك التصريح
من أن هناك كلمة سمت وأن حقوقا لم تعن فتوجيه اليوم إلى سؤال
أو استجواب يطلب بيان ما أشرت إليه من العقبات التي قامت في طريق
المفاوضات وما اعتبر مسا للكرامة وإخلالا بالحقوق . فأجبت تصريحاً
علناً في مجلس النواب ولكن يظهر أن هذا التصريح لم يكن وافياً بالفرض
ولذلك طلب منى زيادة في البيان فزنت هذا البيان في جلسة سرية . أما
التصريح الذي أقيته في مجلس النواب ورأيت أن أتشرّف بالقاءه على
حضراتكم أيضاً فهو :

إن تلك العقبات التي أشرت إلى قيامها أخيراً في طريق المفاوضات قد
ذلت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد .

وإذا كنتم تريدون كما أراد حضرات النواب أن أطعمكم على تعصبات
أثم فاني عند إشارتكم على شرط أن يكون الأمر سرا يثا .
(تصفيق حاد) .

قرر المجلس أن تكون الجلسة سرية فأعلنت شرفت الزايرين وخرج
الموظفون من قاعة الجلسة حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ١٠

أعيدت الجلسة العلنية في الساعة الثامنة والدقيقة ٥ مساء وأعلن معالي
الرئيس القرار الآتي الذي صدر في الجلسة السرية بناء على اقتراح حضرة
محمد محمود خليل بك وهو :

"بعد سماع التصريحات التي قام بها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول
باشا رئيس مجلس الوزراء يبدى المجلس تحمساً ارتباطاً إلى طريقة الخزم التي
جرى عليها في صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد وإيجاد حتمته بوزارته
وأعضاءه عليها في الوصول بالأمّة إلى غايتها المنشودة ويرجع إلى الجلسة العلنية
لاعلان هذا القرار والسيد نفا بى لديه من الأعمال "

وكذلك أعلن أن المجلس قرر عدم وضع محضر جلسته السرية .

ثم وقف حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء وألقى الكلمة الآتية :
أيها السادة :

أقدم شكرى لحضرات خطابكم ولحضراتكم أيضاً على تلك العبارات الجلية
التي صممتها ودعوا تلك اللغة الغالية التي أبدتكم لها لشخصي ولأشخاصي زملائي
وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً بتأصراً وبمعضلة إلى أن نصل إلى
ما نتمناه البلاد من تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .

(تصفيق حاد) .



مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين

المتعقد علنا في يوم الأربعاء غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٢٤

(د) تحرير لجنة الأشغال عن المرسوم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٣٦ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ خلاص باستخراج أفراد من الأهل للمعمل موقتا وبأجر محدود في حقها جور النيل .

وابا - أسئلة :

تبلغ المجلس الأسئلة الآتية :

(١) سؤال موجه لحضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة حافظ هادي بك عن السبب في عدم إلغاء وظيفة سكرتير مالي وزارة المواصلات .

(٢) سؤال موجه لحضرة صاحب المال وزير المواصلات من حضرة حافظ هادي بك عن سبب إعطاء بدل سفرية لموظفي مصلحة السكة الحديدية .

(٣) سؤال موجه لحضرة صاحب المال وزير المواصلات من حضرة حافظ هادي بك عن سبب عدم إعطاء أعمال الصيانة وتجديد بالمباني للقوانين وبمطابق أسوة بالوزارات الأخرى .

(٤) سؤال موجه لحضرة صاحب المال وزير المواصلات من حضرة حافظ هادي بك عن السبب في عدم إيقاف بعض موظفي السكة الحديدية المتهمين باختلاس أموال من شركة الثمار الخاصة بهم .

(٥) سؤال موجه لحضرة صاحب الدولة وزير الخزانة من حضرة الدكتور أحمد حسي بك عن الطريقة المثبتة في تعيين إقفضة الوطنيين بالحكم المختلة وعن السبب في عدم تعيين رئيس مصرى .

جلسا - اقتراحات :

(١) اقتراح مقدم من حضرة محمود عل مها بك بإنشاء محطة للسكة الحديدية بين محطى التوفيقية وأيامى البارود .

(٢) اقتراح مقدم من حضرة محمود عل مها بك بطلب التصريح لشركة سكة حديد اللط بإنشاء خط للسكة الحديدية من محطة ...

اجتمع المجلس علنا في يوم الأربعاء غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زوير باشا رئيس المجلس .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غالبا كل من حضرات :

اللواء حسين شريف باشا ، إبراهيم فرج أبو الجدايل بك ، الشيخ متولى عمر حجازى ، حسن فوده باشا ، عقل محمد بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، شاهين الجندى الفندى ، أحمد أبو سيف الفندى ، أحمد الشربى باشا ، محمد زى عبد الرازق بك ، المصرى السعدى باشا ، محمود بسوى الفندى ، حسن رشوان بك ، أحمد مصطفى بك ، أحمد محمود باشا ، أحمد فؤاد عبد الله باشا ، محمود فهمى باشا ، إبراهيم سعيد باشا ، الشيخ على سليمان ، محمد طلعت حرب بك ، رزق شعبان شمع بك ، القريد شماس الفندى ، وحضر من حضرات الوزراء حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية وحضرة صاحب المال مرقس حنا باشا وزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرة البرلانية حضرات : سعيد فهمى الروبى بك ، عبد الفتاح رجاى الفندى ، على عبد الرازق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا - تلاوة الاذونات وطلبات الاجازة .

ثانيا - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثالثا - مسائل موجهة من اللجان السابقة :

(١) استجواب اللواء موسى فؤاد باشا لحضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية عن زيادة أجور تزام القاهرة ومصر الجديدة .

(ب) تحرير لجنة اللائحة الداخلية عن اقتراح بعض حضرات أعضاء المجلس الخاص بتعديل الفقرة الثالثة من المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية .

(ج) تحرير لجنة الأشغال عن المرسوم الصادر في ٧ دجب سنة ١٣٣٤ الموافق ٩ مايو سنة ١٩١٦ خلاص بنظام رى الأراضى المنقطة بترعة أبى المنجا وفروعها بمديرية ...

السؤال شقان . أما الشق الأول منه فهدأ نصه :

تستطوع بالصفحة ٦٥ من الميزانية ذات وظيفة مراقب حسابات وزارة المواصلات الذي كان مرتبه ٩٨٠ جنيا مصرى ألتيت واستبدلت بوظيفة سكرتير مالى ومراقب حسابات بنفس الوزارة بدرجة جديدة من ١٢٠٠ جنيه الى ١٣٦٠ جنيبه . مع أن لم يكن هناك وظيفة مراقب حسابات بل كان هذا الموظف يشغل مساعد سكرتير مالى والسكرتير المالى الذى كانت موجودا قد اعتزل الخسمة فما معنى تجديد هذه الوظيفة بميزانية هذا العام وتزكية من هو مرشح لها في حين أن بنفس الصفحة ألتيت ثلاث وظائف سكرتيرين مالىين بالوزارات الأخرى ؟

والجواب عليه أنه كان يوجد بوزارة المواصلات في ميزانية العام الماضى سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ وظيفة (مراقب حسابات وسكرتير مالى) تابعة لوزارة المالية وكان يشغلها موظف أجني يتناول راتباً قدره ١٧٥٠ جنيا سنويا وكان له مساعد مصرى يتناول راتباً قدره ٩٨٠ جنيا سنويا .

فعل إثر اعتزال الموظف الأول خسمة الحكومة في أبريل سنة ١٩٢٤ طلب صاحب المالى مصطفى التماس بأشأ وزير المواصلات أن يمل عليه مساعد المصرى وأن تخفض الدرجة الى ١٢٠٠ جنيه - ١٣٦٠ جنيبه سنويا بدلا من ١٧٥٠ جنيا وذكر محالي في طلبه أن هذه الوظيفة وإن تكن مدرجة بميزانية وزارة المالية إلا أن أعمالها مرتبطة أشد الارتباط بأعمال وزارته وعلى تناول المسائل المالية الهامة من مراقبة أعمال المستخدمين وتحضير الميزانيات وفحص عقود ومقايضات المتهدين وحسابات المصاملات والبريد ومراقبة الإيرادات والمصروفات وكلها أعمال مختلفة الأرقام تشد الى جميع فروع الوزارة التشعبية وتطلب مئة خاصة وطما أما بالأساليب التجارية والصناعية .

وأضاف محالي في طلبه أنه نظرا لأهمية هذه الوظيفة ولما خبره شخصيا في حضرة الموظف الموصى اليه القائم بأعبائها من الدراية التامة بإجابات هذه الوظيفة لتغيرته الطويلة بإعمال المصالح التابعة لوزارة المواصلات فهو يرمى يحصل درجة السكرير المالى من ١٢٠٠ جنيه - ١٣٦٠ جنيا وإسداها الى الموظف المشار اليه .

وذكر محالي في ختام طلبه أن الدرجة المقترحة لوظيفة السكرير المالى هي أقل مما يلزم لتكافؤ مع مسؤوليته وأهمية هذا المركز خصوصا وأن بين راتبى حسابات الفروع التى يشرف عليها السكرير المالى الوزارة من يتخلل الدرجة من ١٢٠٠ جنيه - ١٥٠٠ جنيه وأن مساعده يتقاضى ١٤٤٠ جنيا سنويا .

فأجابت المالية هذا الطلب مع إبقاء الموظف المذكور براتبه الحالى وهو ٩٨٠ جنيا سنويا بالنظر لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ التفاضى بإغاف التقيجات موقفا .

فقرروا حضراتكم ما تقدم أن اجابة وزارة المالية لهذا الطلب كانت بناء على الأساليب التى تقدمتها وزارة المواصلات وأن الورق الذى ترزب على ذلك يبلغ ٧٧٠ جنيا اذا احتجنا أن المرتب الذى كان يتقاضاه الموظف الاجني

(٣) اقتراح من حضرة محمود على مهنا بك بإنشاء كبرى على رباح البحرية بكتلو ٨٩ تسجيلا للمواصلات بمركز كوم حله .

(٤) رغبة مقدمة من حضرة الدكتور أحمد عيسى بك يطلب عدم تخفيف التلاميذ بالمدارس بغير ألقاب عائلاتهم .
ماددا - مشاريع قوانين :

تبلغ المجلس الكتائين الوردين من رئاسة مجلس النواب :

الأول : عن مشروع قانون بإلغاء مجلس المعارف الأول .

الثاني : عن مشروع قانون بتعديل المادة الخامسة من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢١

أعطر المجلس بأن حضرة عبد الفتاح رجبى أفندى احتشد عن حضور الجلسة الماضية بكتاب ورد في اليوم أثال الجلسة . ثم بالاعتقالات الواردة من حضرات الأواء حسين شريف بأشأ - محمد زكى عبد الرزاق بك - محمود بسيونى أفندى - قتل محمد بك - رزق شيمان شعيع بك - إبراهيم سعيد بأشأ عن جلسة اليوم . وحضرة محمد طلعت حرب بك عن جلسة اليوم وجلسات الأسبوع المقبل . وحضرة الشيخ متولى عمر حجازى عن جلسات هذا الأسبوع .

وأبلغ المجلس بأن سادة محمد السيد أبو على بأشأ طلب التصريح له بإجاعة لمدة شهرين ابتداء من ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ فوافق المجلس على أصااته الاجاعة المطلوبة .

تلى حضر الجلسة الماضية .

حضرة محمد محمود خليل بك - أوجو أن حيث في الحضر والمضبطة أن المجلس قرر عدم تحرير حضر بلسته العربية .

وافق المجلس على ذلك .

أبلغ محالى الرئيس المجلس بأن حضرة صاحب القولة وزير المالية مستعد للاجابة على السؤال الموجه اليوم لدعوتهم من حضرة حافظ عابدين بك فاعتل دولته بمراعاة وقال :

حضرة صاحب القولة وزير المالية - السؤال البنى وجهه حضرة المضرب المحترم حافظ عابدين بك يتعلق بالاعتراض على طلبه وظيفة في الميزانية وكان يحسن به أن يرفع في هذا الموضوع الى لجنة الميزانية أو الى المجلس عند ما تعرض عليه الميزانية للمناقشة فيها وتقررها يصح تقريره وصنف ما يصح حلقه خصوصا وأن الميزانية قد خرجت من يد وزارة المالية وأصبحت في أيدي حضرات النواب ومن جهة أخرى فإن هذا السؤال لا شأن لوزارة المالية به لأنه خاص بوظيفة تابعة لوزارة المواصلات .

أما والسؤال قد وجه الى لانا أقوه على حضراتكم لم أجيب عليه :

وظيفة السكرير المسال كانت موجودة في كل وزارة و تابعة لوزارة المالية
أما الآن فهذه الوظيفة غير موجودة إلا في وزارتي الأشغال والمواصلات
لاخبرتهما وهي فيما تابعة لنفس الوزارتين لا لوزارة المالية .

ثم احتل مبر الخطابة حضرة صاحب الممالى مرسى حنا باشا وزير الأشغال
وقال :

حضرة صاحب الممالى وزير الأشغال - وجه حضرة صاحب المصافة
القاء موسى فولاد باشا إلى وزارة الأشغال الاستعجوب الآتى :

« أنه بسبب غلاء مواد الوقود وبض المواد الأخرى التي تستعمل عادة
في توليد التيار الكهربائي زادت شركتنا (ترام مصر) و (ترام مصر الجديدة
خط القرو) ما كانت تتقاضاه أجرا من الجمهور وكانت نسبة الزيادة
للاول ٢٠ ٪ / والثانية ٥٠ ٪ . بناء على اقتراحها طبع مع الحكومة .

وسيت أن قرار الحكومة التامى بقطع غلاء غلات البعثة من موظفي
الحكومة وأرباب الماشات يستمر إقرارا منها بأن الحلاله للميشية وأعمال
المالجات ملئت أو كملت تمتد إلى ما كانت عليه في سنة ١٩١٤ . لذلك
أريد أن استعجب حضرة صاحب الممالى وزير الأشغال بما يأتى :

هل يسمح حضرة صاحب الممالى وزير الأشغال بإحداثا عن السبب
في استقرار الشركين ، شركة ترام مصر ، وشركة ترام مصر الجديدة ، في أخذ
الاجرة الزائدة من الجمهور . تلك الاجرة المبرازية فلا جرة الأصلية وبقربها .
عشرون في المائة للأول وعشرون في المائة الثانية ، ولماذا لم تنزل الشركتان
عن هذه الزيادة بعد أن زال سبب وجودها وهو الغلاء ؟

وهل هناك مبر قانوني لاستقرار هذه الحالة ؟ »

والجواب على ذلك : أن المصادرة المباشرة من هذه امتياز شركة ترام القاهرة
المؤرخ في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ تعفى بأن من التذكرة بالدرجة الثانية لا يجوز
أن يجاوز نصف قرش صاغ (نصف مليم) للشركة الحق في إصدار عملات
درجة أولى تكون من التذكرة بها نصف من التذكرة بالدرجة الثانية .

غير أن وزارة الأشغال اختفت عن الشركة على أن تكون الاجرة أربعة
مليمات بالدرجة الثانية لمدة ثلاثة شهور بصفة تجريبية ابتداء من تاريخ سير
العمل مع حفظ حق الشركة في العودة إلى الاجرة المنصوص عليها في المادة
العاشره المذكورة ولما لم تتبع التجربة حادث إلى العمل بما جاء بمادة
المذكورة أضحى نصيب مليمات بالدرجة الثانية وعشرة بالدرجة الأولى .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ طلبت الشركة زيادة أجور الركاب إلى
سنة مليمات بالدرجة الثانية و ١٢ مليمات بالدرجة الأولى نظرا لارتفاع أجور العمال
وأسعار الوقود والمواد الأولية الأخرى وحتى يمكن أجابة العمال إلى بعض
مطالبهم زيادة أجورهم خصوصا وأنهم لم يكتفوا بزيادة إلى ٢٥ ٪ / التي زادتها
الشركة على الأجور قبل هذا الطلب .

وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ في هذا الزيادة في أجور
الركاب لمدة تسعة شهور بشرط أن لا يستعمل المتحصل من الزيادة إلا في
الوجوه التي تأمر بها الحكومة وأهم هذه الوجوه تسديد النفقات الإضافية

هو ١٧٥٠ جنيا سنويا وأن المرب الذي يتأمله الموظف المصري الذي حل
عنه هو ٩٨٠ جنيا . أما إذا نظرنا إلى الدرجة الموجودة بالمنازلة - ومرتبا
١٢٠٠ جنية إلى ١٣٠٠ جنيا سنويا - فيكون الفرق هو ٢٨٠ جنيا .

وعل كل حال فالفرق حاصل وأجابة الطلب كانت بقاء على أسباب وجبة
مقدمة من وزارة المواصلات .

هذا فيما يتعلق بالمشق الأول من السؤال .

أما الشق الثاني منه فهذا نصه :

« على أننا اطعنا على الجرائد أخيرا ووجدنا أن صاحب الممالى وزير
المواصلات لم يبق له أن هذا الموظف يشرف على أعمال الحسابات
وللمستخدمين وأصدر قرارا وزاريا في الأخير المأخوذ بوزع الأقاليم التي
كان يشرف عليها هذا الموظف على حضرات رؤساء الأقاليم بالوزارة وبذلك
أصبح هذا الموظف لاهل له ، فلما لم يقع وظيفته كما أليت وظائف آخرين
تفيرا غزيرة الحكومة ؟ »

والجواب على ذلك أن ما ذكره غير صحيح وكل ما هناك أن الوزارة
رأت انتداب أربعة موظفين من طم السكرير المالى إلى طم المستخدمين
الذين رأى أن يكون ناهيا لها رأسا أمورا بما وضع في بقى الوزارات من أن
أقال المستخدمين نهاية للوزارات لا للسكريرين المالكين وهذا الانتداب
هو بصفة مؤقتة لمن اعتماد الميزانية وينظر أن يصادق على الميزانية فيكون
هذا الانتداب بصفة مستديمة .

حضرة حافظ عابدين بك - مع تعديي واجبة للشكر لدولة وزير المالية
على بيانه أقول أنى ذكرت في سؤالى أنه صدر قرار وزارى من معالى وزير
المواصلات والمخيفة أن الأمر صدر شفويا بوزع أعمال السكرير المسال
على رؤساء الأقاليم ونفذ هذا الأمر فعلا ولا فرق عنى بين أن يكون الأمر
شفويا أو بمرحري وبناه على ذلك لا تكون هناك أعمال للسكرير المسال ولا
عمل لوجوه .

وفوق ذلك فانه يوجد مع هذا السكرير وكيل وثلاثة مفتشين وعشرة
مستخدمين وكلهم على ما ملئت بدون عمل لأننا لم نلنا أن وظيفتهم مرابطة
الحسابات ومرابطة هناك فلم الفرنسية وزارة المالية فعلا بسنة الوفر
التي رأها وزارة المالية قدمت سؤال هذا استفتت نظر دوتكم لهذه المسألة
خصوصا وقد سمعنا أن ميزانية هذا العام هى من عمل الوزارة السابقة وأنه لم
يكن لدى دوتكم من الوقت ما يكفى لبحثها .

حضرة صاحب الدعوة وزير المالية - أنا لا أتكل الآن من شئ يتعلق
بعمل الوزارة السابقة وجراني الذي قلته هو أن وزارة المالية أجيأت طلب
وزارة المواصلات بقاء على الأسباب الوجيهة التي قمعتها ، أما فونكم أن أعمال
السكرير المسال وزعت على رؤساء الأقاليم الأخرى فهذا غير صحيح ولدى
مستندات تحت يدي تثبت ذلك وقد استفتيت اليوم من معالى وزير
المواصلات فخصني فأجاب بما ذكرته الآن . وبالخلاصة أن الوظيفة حل فيها
مصرى وخفف مرتبا والتخفيض كانت نتيجة الوفرة وأن الموظف الجديد
لم يأخذ شئاً أكثر من مرتبه الأصا .

وياقات الشركة تدل على أنها لا ترجح الا قليلا وأخيرا تكبد خائر .
ثم رخص للشركة بالاستمرار على تحصيل هذه الزيادة لمدة خفيفة وأخيرا
أيدت الشركة أنه لا يطرح على الحالة الاقتصادية أى تغيير من شأنه تخفيض
الأجور وأن تلك الأجور لم تزل أقل من النهاية القصوى المنصوص عليها في
المادة ٣٧ من عقد الامتياز سالف الذكر .

وطلبت الترخيص لها بالاستمرار على تحصيل الزيادة المقررة سنة ١٩٢٠
كما أنها طلبت زيادة عن الاشتراكات مقابل مصاريف التصييت التي
تجرها لزيادة السرعة . وهذه الطلبات جازفصها بمعرفة الوزارة مع قسم
قضاياها للوصول الى أحسن حل لمصلحة الجمهور .

سعادة اللواء موسى قواد باشا — قلم معاليكم أن الزيادة الناجمة من تكلم
هى ٧٧٤٠٠ جنيا .

حضره صاحب المالى وزير الأشغال — قلت أن الناجم من الزيادة بعد
استئصال خلوة الأجور . في المدة من يونيو سنة ١٩٢٠ لغاية آخر ديسمبر
سنة ١٩٢٢ ٧٧٤٠٠ جنيا مصريا وقلت انالمصاريف التي أفتتها الشركة
لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٢ هى ٦٠٠٠٠ جنية وقد خصمت هذه المصاريف
من ناتج المصالح من الزيادة الذى بلغ تحريا ٨٨٠٠٠ جنية مصرى في العام .

سعادة اللواء موسى قواد باشا — بغرض أن يبلغ ٧٧٤٠٠ جنيا يعون
سكين فإن المصالح من خمسة في المائة يكون أقل من نصف هذا المبلغ .
معالى وزير الأشغال — استحصلت الحكومة بدلا من محاسبة الشركة
سويا عن دخلها وخارجها أن تعين نسبة مخصوصة تحصل منها في السنة

ما يبلغ ٣٠٠٠٠ جنية مصرى وليس السبب في زيادة الأجرة هو أن تحصل
الحكومة على مبلغ ثلاثين ألف جنية بل السبب الحقيقي هو زيادة أجور
العمال وارتفاع ثمن الوقود كما كان عليه قبل الحرب ولا تزال هذه الأسباب
قائمة الى الآن . واختلاصة أن ما يحصل من زيادة الملم يبلغ منه ما تطفه
الشركة من المصاريف الناشئة عن زيادة أجور العمال وارتفاع أثمان الوقود
وما يبقى بعد ذلك تأخذه الحكومة وقد بلغ هذا العام ٢٨٠٠٠ جنية مصرى
وبلغ قبل ذلك ٧٧٤٠٠ جنيا مصريا في المدة من يونيو سنة ١٩٢٠ الى آخر
ديسمبر سنة ١٩٢٢ أى في سكين ونصف سنة فاذا أخذنا بنسبة ٥٪ . كان
تصيب الحكومة ٣٠٠٠٠ جنية مصرى في كل سنة وسيزيد هذا التصيب
الى ٥ ٪ . عند استام أحد الشارحين ثم الى ٦ ٪ . عند استام الشارحين
ووضع شرط القراموى ، وما يجب ملاحظته أن الشركة لا تأخذ شيئا
لتضبا وأن ما تحصله من الزيادة تنفق منه على أجور ومطالب العمال بناء
على إشارة لجنة التوفيق . وبالباقى تأخذها الحكومة . وقد أروأت الحكومة أن
تضع قاعلة ثابتة في تحديد تصبيها من الزيادة اجتنابا للمناقشات المالية .

سعادة اللواء موسى قواد باشا — لاحظ أن اتفاق الحكومة تصبيها على
المبلغ العامة يجب أن يكون بقانون يمولها هذا الحق والدستور

بطل وزير الأشغال — ادب فلك كان قرار أصدره مجلس الوزراء
في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ وهذا القرار سابق للدستور . ومن جهة أخرى فإن
القعود واجبة الاحترام .

الناشئة من الموات التي تمنح للعمال بأمر لجنة التوفيق وقد زيدت فضلا
أجور العمال بعد هذا القرار زيادة ثابتة تقدر ٢٥ ٪ . وكذا الزيادة في
أجور العمال ماقتا مستمرين .

ووافق مجلس الوزراء بجلسات أول مارس سنة ١٩٢١ و ٣ سبتمبر سنة
١٩٢١ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ على استمرار هذه الزيادة في أجور الركاب
للمدد الواقعة بين تاريخ تلك القرارات . وأخيرا جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣
وافق على استمرار هذه الزيادة لبقاء أجور العمال كما هى واعتمد الاستيلاء على
ما يتبقى من إيراد هذه الزيادة بعد دفع زيادة الأجور تنفيذ برنامج واسع النطاق
من أعمال الطرق أصبحت الحاجة إليه ماسة لتصميم مدينة القاهرة بالأحياء
الوطنية ببناء شارعى الأثرى والأمير فاروق الجديد والمنظور أن تنفيذ هذا
البرنامج يستلزم عشرات سنوات على الأقل ويعد بطول النظر في التخفيض .

وقد بلغت المصاريف السنوية التي أفتتها الشركة في سنة عملها لغاية
ديسمبر سنة ١٩٢٢ ما يقرب من ٦٠٠٠٠ ج . وقد خصمت هذه المصاريف
من ناتج المصالح من الزيادة الذى بلغ تحريا ٨٨٠٠٠ ج . في العام .

وقد بلغ الناجم من الزيادة بعد استئصال خلوة الأجور في المدة من يونيو
سنة ١٩٢٠ لآخر ديسمبر سنة ١٩٢٢ مبلغ ٧٧٤٠٠ ج .

ويحتضى العهد الذى أبرمته وزارة الأشغال مع الشركة في ٨ مايو
سنة ١٩٢٣ بناء على قرار مجلس الوزراء الأخير قد دفع المبلغ الباقي من ناتج
الزيادة المذكور وهو مبلغ ٧٧٤٠٠ ج . كغزينة الحكومة وجاز تحصيل
شريعة تقدر ٥ ٪ من مجموع إيراد الشركة .

وقد بلغت هذه الضريبة في العام الماضى نحو ٢٨٠٠٠ ج . ويظهر
أن تكون في هذا العام ٣٠٠٠٠ ج . وتستثمر الحكومة على تحصيل هذه
الضريبة الى أن يتم إنشاء الشارحين ، ووضعت قيام الشركة بوضع خطوطها في أحد
الشارحين تزيد الضريبة الى ٥ ٪ . وعند ما ينتهى وضع الخطوط في الشارحين
تصبح الضريبة ٦ ٪ .

أما عن زيادة الأجور على خط المترو فقد قضت المادة ٣٧ من عقد
امتياز الشركة المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ بأن يكون أقصى مربوط الأجور
التي يحصلها الشركة محصيلها من خط المترو عن الشخص الواحد مليون
بالدرجة الثانية وأربعة مليات بالدرجة الأولى من كل كيلومتر . وحيث
أن المسافة من ميدان الخط عند شارع قواد الأولى الى هليوبوليس تزيد على
٨ كيلومترات فتكون أقصى أجرة يمكن للشركة تحصيلها ١٦ مليا بالدرجة
الثانية و ٣٢ مليا بالدرجة الأولى .

ولكن الشركة طلبت منذ إجهده العمل على خط المترو أن يكون عن
التذكرة ١٠ مليات فقط بالدرجة الثانية و ٣٠ مليا بالدرجة الأولى رغبة
في تسهيل حمار البلد الجديد واعتمدت وزارة الأشغال ذلك وبقيت هذه
الأجور معمولا بها الى آخر شهر أبريل سنة ١٩٢٠ .

وفي فبراير سنة ١٩٢٠ طلبت الشركة زيادة الأجور الى ١٥ مليا بالدرجة
الثانية و ٣٠ مليا بالدرجة الأولى نظرا لارتفاع أجور العمال وأسعار الوقود
ولمواد الأولية الأخرى وبعد موازنة وزارتي المواصلات والمالية أقرت
وزارة الأشغال هذه الزيادة لمدة سنة تنتهى في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أعرف الحصص القديمة للحكومة
معال الرئيس - ليس هذا موضوع نظر اليوم . يمكنك أن توجه سؤالاً
جديداً لمجالس الوزراء بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألم يتضمن عقد سنة ١٩٢٣ ذكر
الحصص القديمة ؟

معال وزير الأشغال - يجب أن تكون الحصص القديمة موضوع بحث
آخر وأكرر القول بأن مستند لاطلاعتكم على العقد الموجود وأقول أن العقد
الجديد خاص بزيادة الملم وضع الشوارع ولا تأثير له في العقود السابقة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألا تعرف الحكومة هل كانت
تحصل شيئا في الماضي أو لا ؟

معال وزير الأشغال - وجه سؤالاً بذلك وأنا أجيبك عليه لأنك تسأل
عن تقطع لم يوجد في سؤال عنها وأنا أردت أن أودع العقد في السكينة
تطعموا عليه .

حضرة لويس أنخوخ فانوس أندي - نطلب إيداع العقد في السكينة
للاطلاع عليه .

معال الرئيس - هل ترون أن نشرع في نظر تقرير لجنة اللائحة الداخلية
عن الاقتراح المقدم بتدليها وترجيئاً ذلك إلى الجلسة ؟

حضرة لويس أنخوخ فانوس أندي - قد تأملت هذه المسألة
من ٢٢ أبريل فلما أذن الأولى وعليه أطلب المناقشة فيها الآن حسب
ترتيب جدول الأعمال .

على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

حضرة ضاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

علا بالمسألة ٥٦ والمسألة ١٣٠ من اللائحة الداخلية تشرف بأن تعرض
على هيئة المجلس المرفق اقتراحاً بتعديل اللائحة الداخلية في الفترة الثالثة من
المسألة ٥٦ يجعلها " لجنة الصناعة والتجارة والجمارك " . وتزاد لجنة جديدة
تسمى " لجنة المالية والمنازاة " . ويكون عدد أعضائها واحداً ومشرن
عضواً ما

٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤

الامضاءات :

موسى فؤاد . حافظ السيد . علي محمد مروان . حافظ حسين
عابدين . بسويق الخطيب . محمد زكريا عبد الرزاق . مرسى وزير .
محمد فهمي . حسين عبد التفشار . حسن فزيرة . علي سليمان .
عبدالمعز زردوان . إبراهيم طافه . لويس فانوس . أحمد عبيد .
شهاب السيد مؤين . حسين العبدوي . حسين شريف . أحمد
أوسيف زاضي . محمد ننازي . أحمد نصر . إبراهيم نور الدين .
مصطفى الأهواي . عبد الظاهر خليل . عمود الأخرى . يويى مذكور .
إبراهيم نوار . محمد البيلوي . حسين خيرى . أحمد تيجور .

مصادرة اللواء موسى فؤاد باشا - ليسمع لي معالي الوزير أن ألفت نظره
إلى المسألة ١٦٧ من الدستور .

معال وزير الأشغال - العقد سابق للمستور لأن تاريخه سنة ١٩٢٣
والدستور نفسه يقضى باحترام العقود السابقة عليه . وللعقد اللاحقة أيضاً
تخالفت الحكومة مع الشركة في مايو سنة ١٩٠٥ وليس لأخذ أن يدل على
هذا العقد الإقبال الطريقين على أنه لا صالح لأحد في هذا العقد فلا الحكومة
تستفيد منه ولا الجمهور لأن هذه المبالغ كما قدمت تشمل في قطع شوارع
في الأحياء الوطنية التي يطلب منا كل يوم تحسينها فوضت الوزارة هذا
الأمر موضع الاهتمام فخصصت في ميزانية هذه السنة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه
مصرى لتحسين هذه الأحياء وأرجو أن يحقق المجلس رجاءها باعتماد هذا
المبلغ في الميزانية فانا أضيف إليه مبلغ الثلاثين ألف جنيه الناتج من زيادة
الملم فترجعنا للملل اللازم لتحسين هذه الأحياء وهو ما يسر له كل واحد منا .
أما العقد الذى تم بين الحكومة والشركة فهو فضل من كونه واجب الاحترام
لأنه فانه في الواقع على مصلحة الحكومة من الوجهة الاقتصادية وفى مصلحة
الأهل من الوجهة الصحية .

مصادرة اللواء موسى فؤاد باشا - هل الحكومة مبلغ مقدار من أرباح
الشركة في نظير هذا الامتياز ؟

معال وزير الأشغال - لها مبلغ ٥٪ .
مصادرة اللواء موسى فؤاد باشا - ألم تكن تقاضى الحكومة شيئاً قبل
زيادة الملم ؟

معال وزير الأشغال - قلت أن امتياز الحكومة المالى هو ٥٪ . ما إذا
كنت قصد الامتياز الأصل فاني مستعد لتقديم العقد للاطلاع عليه لأن
المؤال كان قاصراً على زيادة أجور الترام فقط .

مصادرة اللواء موسى فؤاد باشا - ليس هذا سؤالاً بل هو استجواب على
حق المناقشة فيه .

معال وزير الأشغال - يجب ألا يخرج الاستجواب عن موضوعه الذى
وجه به وهو زيادة الأجور فلما أراد حضرة المفسر المقيم أن يعرف شيئاً
عن الامتياز الأصل فأنا مستعد أن أجيبه إلى ذلك اذا قدم به سؤالاً .

مصادرة اللواء موسى فؤاد باشا - كنت أظن أن الحكومة ملينا ميئان نظير
امتياز الشركة خلاف مبلغ الخمسة في المائة .

معال وزير الأشغال - هذا غير خارج عن موضوع الاستجواب
فأكرر أنى مستعد للإجابة عنه لو قدمت به سؤالاً جديداً لأنه لا علاقة له
بذا الاستجواب .

مصادرة اللواء موسى فؤاد باشا - أرجو معاليك البحث في هذا الموضوع
والمجلس يريد الاطلاع على العقد الملم بين الشركة والحكومة .

معال وزير الأشغال - وجه سؤالاً آخر وأفضل بالمشور إلى وزارة
الأشغال وأنا اتملك على كل ما تريده من المعلومات .

أعضاء - هم المجلس الاطلاع على العقد .

على طلب إعادة المناقشة في هذا الاقتراح وهذا نصه :

حضرة صاحب المثلل رئيس مجلس الشيوخ

علا بالمادة ٣٦ من اللائحة الداخلية للمجلس أشرف بأن أطلب العودة للمناقشة في موضوع نظر الاقتراح بتأليف لجنة للميزانية من المجلس مباشرة في أول جلسة ممكنة لأهمية الموضوع وضرورة الإسراع في تأليف لجنة الميزانية .

أولا - لأن الميزانية على الأجواب وضروري وجود لجنة لها .

ثانيا - لأن الطريقة التي أخذت بها الآراء في الموضوع - لو سلمنا جدلا بأنه أخذت آراءه - في جلسة يوم الأربعاء ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤ لم تكن بشكل يشكك منه الأعضاء من إبداء رأيهم ولذلك لم يفهم كثيرون أنه أعذت آراءه فلم يقف أحد ولا حتى أصحاب الاقتراح لأن الشكل لم يفهم من الأعضاء أنه أخذ أصوات على الاقتراح وأخذ أصوات بالمرءة بسبب المناقشة بين السكرتير وبعض الأعضاء .

وطيه أتمنى طرح موضوع الاقتراح المقدم من ثلاثين عضوا بتأليف لجنة للميزانية علا بالمادة ٥٦ في هيئة المجلس بأول فرصة وأقرب جلسة ممكنة ولما ليكم الشكر ما . امضاه : لويس فانوس

١٢ مايو سنة ١٩٢٤

دولة يوسف وهبه باشا - لم يحضر حضرة محمود بسيوني أفندي مقدر اللجنة ولكن حضرة محمد محمود خليل بك مستعد أن يبوب عنه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - قبل الدخول في الموضوع أريد أن ألفت نظركم أنه لا يوجد شيء اسمه لجنة اللائحة الداخلية إذ البيان التي لها وجود قانوني منصوص عليها في المادة (٥٢) من اللائحة الداخلية وعددها اثنتا عشرة لجنة ليس من بينها لجنة تسمى لجنة اللائحة الداخلية . فمعي وجدت هذه اللجنة ؟ ومعي خلقت ؟ ومعي بشت من فيها ؟

أني أعترض على نظر تقرير اللجنة لسبب أساسي وهو أنه مقدم من لجنة لا وجود لها قانونا .

نعم كانت هناك لجنة لللائحة الداخلية وقد انتهى أمرها بإتمام عملها الذي شككت له فأى سلطة بنتها اليوم لتقديم تقرير لي ضد هذا الاقتراح الذي تقدم به من رغبة ثلاثين عضوا .

حصلت مناقشات عديدة حول هذا الاقتراح في يوم ٢٧ أبريل إلى اليوم دار فيها البحث في كل جلسة فيما إذا كان المجلس ينظر هذا الاقتراح مباشرة أو يبال على لجنة الاقتراحات لطبقا للمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية وقد انتهى الأمر بإحالة على لجنة الاقتراحات وكان من أصدار هذا الرأي حضرا محمد محمود خليل بك ومحمد عز العرب بك وبالرغم من ذلك لانا نجدهما من أعضاء تلك اللجنة التي تسمى اللجنة الداخلية والتي يطلب منا الآن النظر في تقريرها . أن هذا تصرف موجب للندبة خصوصا وأن إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات قد قررها المجلس في ثلاث جلسات مختلفة. وللمعش أيضا أن المجلس قد قرر في ١٣ مايو أن ينظر هذا الاقتراح على

وجه الاستجبال وبالرغم من ذلك ترى أن بلجنة اللائحة الداخلية - تلك اللجنة التي انضمت سلطة لجنة الاقتراحات وحلت عملها بقوة روحانية - لم تقدم تقريرها في المدة القانونية بل تراخت في الأمر ولم تقدم تقريرها إلا بعد فوات هذه المدة وهي خمسة عشر يوما ومع ذلك فقد جاء تقريرها سليا وهو في الواقع أهانة للمجلس لأنها محتجة أن الاقتراح سابق لأوانه مع أن المجلس قبل النظر فيه بل وارتأى أن يكون ذلك على طريق الاستجبال فهل كان المجلس في خيوة عند تقريره ذلك أم كان قراره هذا لأسباب وجيهة راعا . أصوات : هذه إهانة - اصعبها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - يجب أن يصحب حضرة العضو الكلمة التي قالها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أتي لا أقصد بما قلت إلا المحافظة على كرامة المجلس لأنه لا يجوز للجنة لا وجود لها أن تواجه المجلس بأن الاقتراح سابق لأوانه مع أن المجلس لو لم يراهية هذا الاقتراح لما قرر نظره بطريقة الاستجبال .

أصوات : لا . لا . اصحب كلمتك أولا

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - قد سمعت كلمتي وما كنت إلا امدافعا من كرامة المجلس لأنه لا يجوز مطلقا أن يقدم اقتراح من ثلاثين عضوا يرى المجلس نظره على وجه الاستجبال لأنه ثم بعد خمسة عشر يوما تقدم اللجنة التي انضمت للنظر فيه تقريرها سليا عنه .

هنا خرج كثيرون حضرات الأعضاء من قاعة الجلسة أعلن معالي الرئيس رفع الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ١٢ .

أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٥٠ .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - معالي الرئيس، حضرات الأعضاء، أتي أسف لما وقع من سوء التفاهم بيني وبين بعض حضرات الزبلاء من جراء عبارة بدت مني أثناء كلامي عند ما أشرت إلى ما ذكرته بلجنة اللائحة الداخلية من أن الاقتراح سابق لأوانه . ووجه اعتراضى على هذا ينحصر في أن المجلس قرر إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات لا لأنه كانت هناك أسباب يريد المجلس أن يتقرب فيها برأى اللجنة بل لأن أحد حضرات الأعضاء وأظنه حضرة الشيخ حسين حيد القادر لفت نظر المجلس إلى أن المادة (٧٥) من اللائحة الداخلية تقضى بإحالة كل اقتراح على لجنة الاقتراحات . وبعد مناقشات طويلة قرر المجلس بجلسته ١٣ مايو الموافقة على هذا الرأي ونظرا لأهمية الاقتراح قرر المجلس في الجلسة فيها النظر فيه بوجه الاستجبال . قلت أن المجلس قرر في جلسته ١٣ مايو إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات واليكم نص ما تمت من ذلك في مضبطة تلك الجلسة :

في الأمر معروض عليكم للاقتراح عليه نحن يوافق على اقتراح حضرة محمود خليل بك وهو أن الطلب بحال على لجنة الاقتراحات يتفضل بأوفوف وقتك أغنية .

جذا القرار الذي يصدر من المجلس . كفي بشأن الاقتراح المقدم من ثلاثين عضوا بتشكيل لجنة للميزانية وقد طلب بعض الأعضاء نظرا لموضوع بوجه

نفسا الوقت الكائن تحضيرها بالشكل الذي كانت ترهب فيه . نحن نعلم بكل هذه الظروف ولكن مع تسليما بما يجب أن ننظر إلى المستقبل . مستفهم لأن شاء الله ميزانية العلم للقبل في دور الاتحاد الآتي وهي عمل في شاق ويصعب علينا كثيرا القيام به بسهولة في بادئ الأمر وقد قال لي أحد أعضاء لجنة الميزانية في مجلس النواب وهو من أكبر المالكين أنه مكث يومين عند فيما أربع جلسات وهو لا يفهم شيئا مطلقا عما كان يريده بعض الأعضاء الفتيين في شكل الميزانية وتبريرها فكان يصني إلى إضاحاتهم كما يصني الطالب لأساتذته وأتى أحد في نفس هذا السجور ودراسي الموضوع علميا من سنوات .

في مجلس النواب استأن أعضاء اللجنة بالفنيين الموجودين في الوزارة فاستدعوه وفهموا منهم ما صدر عليهم فهمه ونحن نرهب في هذه السنة ، في هذه الفترة التي نحن قادمون عليها أن يلقى علينا هذا الدرس نفسه فنستحضر الفنيين من الوزارة ليوضحوا لنا أحوال الميزانية وليس من العار أن تتمعن على شخصها .

اصوات احتجاج

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي . - لي كلمة

اصوات مقاطعة وجبة

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي - أرجو من حضرات الأعضاء ألا يتخذوا أي إقصاء المساس بكرامة المجلس تأتي على المكس متحسرين في القناع من كرامته .

سأل محمد شفيق باشا - اعتراض حضره لويس أخنوخ فانوس افندي على عمل لجنة اللائحة الداخلية وبجوان : وجه في الشكل وأخرى للموضوع . فأما عن الشكل فيقول حضرته أنه لا وجود لجنة اللائحة الداخلية بعد وضع هذه اللائحة وحصر البرلمان في المادة ٥٧ مع أن المادة ٥٦ من تلك اللائحة تجيز للمجلس أن يمين بلقاء أخرى لأغراض يمينها . ولجنة اللائحة الداخلية كانت موجودة فلا قبل إنشاء اللائحة وقد بشا المجلس بأجمعه بإحالة هذا الاقتراح عليها بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ إذ قرر جميع أعضائه - ونحن بينهم حضره العضو المنقرض - الموافقة على ما قاله سالي الرئيس في تلك الجلسة من إحالة الاقتراح على لجنة اللائحة الداخلية . ثم تمت تلك مضبطة الجلسة المذكورة وتمت أيضا في محضر جلستها الذي على بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ وصديق عليه من المجلس بحضور حضرته أيضا ولم يرد اعتراضا وترك اللجنة تقوم بما كتبت به حتى فرغت منه . فأنافا كان ينتظر ؟ هل كان ينتظر قرار اللجنة فإن كان في مصلحته سكت وإذا لم يكن كذلك اشتد طمعه على عمل اللجنة بقوله أنها انحصرت اختصاصا بلجنة الاقتراحات . ما كان ينتظر من حضره العضو المحترم أن يلجأ في عمله إلى مثل هذا الفخ .

إن لجنة اللائحة الداخلية لم تتصتب اختصاصا ليس لها فأنها كتبت من المجلس بالنظر في هذا الاقتراح وأجبت هذا في المضبطة وفي الحضر ولا أدري كيف لا يتم حضره العضو المنقرض بما هو ثابت فيها . هل كان ينتظر أن يسجل في صلاوات الحاكم ؟

الاستقبال عملا بالمادة ٧٧ من اللائحة الداخلية التي تعضي بأن لجنة الاقتراحات يجب أن تقدم تقريرها عن الموضوع في ظرف ١٥ يوما وقرار الاستعجال لا بد أن يكون قد صدر بناء على ما أبدته حضرات الأعضاء الممضدين للاقتراح من الأسباب الوجبة التي تعضي بإيجاد هذه اللجنة قبل ورود الميزانية من مجلس النواب .

جوهه الموضوع أن الميزانية عمل سياسي أكثر منه علماني ومن المصلحة العامة أن يشترك في فحص الميزانية عدد كبير من الأعضاء يمثلون مصالح الفلاحين المختلفة في جميع أنحاء القطر ولكن مما يؤسف له أن تهيئة انتخاب لجنة للمالية لم تسفر عن وجود ممثلين لهذه المصالح المختلفة فخصيتهم التسليم بالكفاءة العلمية والفنية لأعضاء لجنة المالية أن يكونوا غير واقعيين على الحاجات الفعلية لكل منطقة في مناطق القطر وهم لا يدرعون ذلك ولا نحن نعلم لهم به . لذلك رأينا نحن الموقفين على الاقتراح وأكثنا متحبين من بلاد الأرباب أن واجبنا نحو الأمة يقضي علينا بأن نتقدم لهذه اللجنة .

ليس الاشتراك في أعمال اللجان رمة تمنع بها أو رياضة نسي إليها وأما هو عمل شاق . وقد تعلمون أن لجنة المالية بمجلس النواب تجتمع صباح مساء وتستغرق اجتماعاتها ساعات عديدة مما يضطر الأعضاء إلى ترك ما لديهم وأعمالهم المنصوصية بل وإلى تناول الطعام بالمجلس . لهذا ترون أن الثلاثين عضوا الذين قدمنوا الاقتراح كأن الأبحاث لهم على ذلك أن يقدموا بالتضحية لأنفسهم والمصلحة العامة فكان يجب أن يقابل عملهم هذا من المجلس بالإعجاب وأعلن أنكم توافقون على هذا وتهدون المسؤولية الفظمية للقاتل عاتقا وتهدون أيضا المسؤولية الشخصية التي يريد أن يحملها الثلاثون عضوا أصعب هذا الاقتراح .

إن الميزانية على الأرباب وقد سبق بيان الأسباب التي توجب تأليف لجنة خاصة للنظر فيها فلا عمل لتكرارها ولكن أرجو حضراتكم الصبر حتى أرى بعض الاعتراضات التي تبطل حضرات الزملاء بإبالتها في شخصيا أثناء الاستعراض .

يقول البعض أمم الاقتراح حسن ونحن جميعا موافقون على أن تأليف لجنة خاصة للميزانية من عدد كبير من الأعضاء فيه فائدة للمصلحة لشعب أبواب الميزانية وكثرة الأمور المرغوب البت فيها ولكن نظرنا لضيق الوقت في هذه السنة ورفد ورود الميزانية من مجلس النواب لا مجال ولا منفع من الوقت يسمح بتأليف هذه اللجنة . وردنا على هذا أقول أن نفس الملاحظة بأن الوقت ضيق وأن الميزانية ستأتي قريبا تعضي بسرعة تأليف هذه اللجنة من عدد كبير حتى أنه عند نظر الميزانية تلتاق ضيق الوقت بكثرة عدد الأعضاء فيوزع العمل بينهم ويشتمل كل جماعة منهم بدرس موضوع منها فأنما اجتمعوا تبادلوا الرأي فكان هذا أوفر في الوقت وأسرع في العمل . ولأننا كان الوقت ضيقا فيجب علينا أن نوجد تمسدا فيه إذ لا يصح أن تأتي الميزانية وتعرض علينا فلا بد من رايها فإقامة لجنة ضيق الوقت . ذلك المذرك الركب الذي لا يرضاه المجلس لنفسه . هل أننا نعلم - ومجلس النواب أيضا قد أبدى هذا الرأي في تقريره - بأن هذه السنة استثنائية وليس أمام المجلس عسع كلف من الوقت لبحث الميزانية للبحث المرغوب فيه فإنا أنه لم يكن لدى الوزارة

حضرة محمد محمود خليل بك - أعارض في هذا الاقتراح .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - وأنا أعارض فيه أيضا .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لي مسألة شخصية وهي أن معالي شفيق باشا صرح بما عيس كرامتي إذ قال " أنه لم يكن يتظر من عضوان يمثل هذا الفتح " شيئا بذلك لي مافته من أن قرار المجلس كان بأحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات لا على لجنة اللائحة الداخلية .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا احتيال جديد على الكلام مرة أخرى مع أن اللائحة تمنع ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب الاقتراح على اقتراحى .

معالي الرئيس - الموضوع المطلوب الفصل فيه هو هل لجنة اللائحة الداخلية مختصة بنظر الاقتراح أو غير مختصة ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لا يصح أن يسلب لى في المجلس أتى عملت قضا ولا يردن لي بالرد فان المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية تجيز دائما للمضو طلب الاذن بالكلم في أحوال منها الرد على المسائل الشخصية .

معالي الرئيس - اذا أردت أن يصفي اليك حضرات الأعضاء فلا تجملهم يصفون منك .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - كلنا زملاء ولا تناظر بيننا فيجب أن يصنى بعضنا لبعض . يقول معالي شفيق باشا أنى عند ما أيديت اقتلدى على عمل لجنة اللائحة الداخلية ...

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا قيل مرارا بأعمال الرئيس ورفض حضرة العضو أن يتكلم من جديد .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أطلب تطبيق المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية على حضرة العضو المخاطف .

أصوات - يغفل باب المناقشة .

حضرة محمد محمود خليل بك - أريد أن أتكم .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أريدوا أن يسمع لي بالكلام فاني أنا أتكم لادخي ولأرى العام . أتى لي معالي طلبت أن يندد قرار المجلس لأن معالي الرئيس قال في جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ في الصفحة السابعة في المقترة الثالثة منها " من يوافق على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك وهو أن الطلب يحال على لجنة الاقتراحات يتفضل بالوقوف فوقفت الألية " فاقترار أذن مصدر بالأحالة على لجنة الاقتراحات ولكنه حصل خطأ لفظي فكتب في موضع آخر أن معالي الرئيس أعلن أحالة الاقتراح على لجنة اللائحة الداخلية .

معالي الرئيس - هذا يمكن الرجوع اليه في الحاضر . وقد رددت حضرتك على المسألة الشخصية .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أتت حضرة العضو المادة ٣٠ من اللائحة الداخلية وأن يعلم بأن ملك الرئيس يفتته لى عدم الكلام .

(وعلا نص المادة المذكورة) .

ان وجود لجنة اللائحة الداخلية لا شك فيه وقد أحال عليها المجلس فلا بد هذا الاقتراح النظر في العطن المقدم ضد أحد الأعضاء باعتبار أن النظر في ذلك واقع في اختصاصها أيضا . هذا فيا يتلقى بالشكل وأرجو اقبال باب للمناقشة فيه .

أما عن الموضوع فأرجو من المجلس أن يتكرم بالنظر في تقرير اللجنة والاقتراح عليه .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لي مسألة شخصية أريد أن أتكم منها .

حضرة إبراهيم نور الدين - أطلب اقبال باب للمناقشة .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أشار حضرة العضو المحترم ... معالي الرئيس - أرجو أن لا تلجئ حضرتك لأن أطلب من المجلس ما اذا كان يسمع لك بالإسراف على الكلام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب أن نحصر موضوع النزاع حتى يسهل الفصل فيه .

موضوع النزاع المطروح أمام حضرتكم من حضرة الأخ لويس أفندي هو أن اللجنة التي نظرت في اقتراحه وهي لجنة اللائحة الداخلية ليس لها وجود وأن اللجنة المختصة هي لجنة الاقتراحات . حيث لا يصح له رأى حال من الأحوال أن يتكلم في موضوع الاقتراح وسرلم أن نصبح الوقت لأنه بكلامه في موضوع الاقتراح يريد من حضرتكم أن تفضلوا فيه دون أن يحال إلى لجنة وهذا مخالف لللائحة الداخلية فيجب أن نختم النزاع بدون أن نتكلم في الموضوع مطلقا بل يجب حصر نقطة النزاع فيا اذا كان للجنة التي كتبت فيحصر الاقتراح حق نظره أو كان الواجب إحالته على لجنة الاقتراحات . وعلى ذلك لا يصح مطلقا أن تتكلم في الميزانية وأهبتها ولا في تمثيل الفلاحين وغير ذلك ، والذي أراه في هذا الخلاف الشكلى أن لجنة اللائحة الداخلية والطوبى قائمة ولها الحق في نظر الاقتراح بعد أن كلفها المجلس بذلك كما قال حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا .

شكلت لجنة اللائحة الداخلية والطوبى ثم وضعت اللائحة الداخلية ونص فيها على تشكيل لجنة خاصة بالاقتراحات ثم عرض على المجلس الاقتراح المطروح على حضرتكم الآن فأحالها المجلس على لجنة اللائحة الداخلية المكونة إسماء أعضاءها لحضراتكم وبمقت ذلك لي المشبطة والمضطر لم يترضى عليها حضرة العضو فلا يصح له بعد ذلك التخصص من هذا القرار بجميع أن لجنة اللائحة الداخلية لا وجود لها لأنها موجودة فعلا بما كتفها المجلس من النظر في الاقتراح . ومع ذلك فما وجه الفائدة التي فيها حضرة العضو المحترم من إثارة هذا الخلاف هل يريد أن ينظر المجلس مباشرة في الاقتراح وهذا حال بعد ما قرر المجلس إحالته على لجنة ما يريد أن يرجع به إلى لجنة الاقتراحات وهذا ما يتلقى مع تقريره استعجال الاقتراح .

لذلك أدافق كل المرافعة على مخالفه معالي شفيق باشا وأطلب من حضرتكم أن يكون الاقتراح على هذه المسألة المحددة فقط وهي " على اللجنة التي نظرت هذا الاقتراح لها حق النظر فيه أم لا " ؟

معالى الرئيس - هل يوافق المجلس على افتتال باب المناقشة ؟
وافق المجلس على ذلك .
معالى الرئيس - تقرر افتتال باب المناقشة في اختصاص اللجنة فمن يريد الكلام في الموضوع يلفظفضل .
فضيلة السيد محمد علي البيلالي - نطلب ثلاثة تقرر اللجنة .
على تقرر اللجنة وهذا نصه :

لجنة اللائحة الداخلية

تقرر رفع لائحة المجلس المرفوعة من لجنة اللائحة الداخلية عن الاقتراح المقدم بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤ من ثلاثين حضرا من حضرات أعضاء مجلس الشيوخ . وقد قرر المجلس إحالة له لجنة اللائحة الداخلية بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٤

عقدت اللجنة جلسة واحدة بحثت فيها الاقتراح المذكور وكانت نتيجة بحثها ما يأتي :

يتضمن الاقتراح المذكور تعديل اللائحة الداخلية في الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ بصيغها " لجنة الصناعة والتجارة والجمارك " فقط وتزاد لجنة جديدة تسمى " لجنة المالية والميزانية " ويكون عدد أعضائها واحدا وخمسين عضوا .

ويمكن حضراتهم من أمرين :

الأول - أن الميزانية على الأرباب وعمل اللجنة المالية فيها شاق وليس في ميسور لجنة واحدة مكونة من تسعة أعضاء فقط أن تقوم بالأعمال الداخلة في اختصاصها وهي تشمل النظر في الشؤون المالية والصناعة والتجارة والجمارك .

الثاني - أن الميزانية ليست قاصرة على أرقام فقط بل تتضمن سياسة البلاد العامة ولهذا الأهمية العظيمة يجب أن يشترك في بحثها عدد عظيم من الأعضاء من الاختصاصين في المسائل المختلفة .

وقد نظرت لجنة اللائحة الداخلية في هذا الاقتراح فقرر المخاضرون إجماع الآراء رفض اقتراح تعديل المادة المذكورة لأنه سابق لأوانه وذلك للأسباب الآتية :

أولا - أن عمل اللجنة المالية لم يبدأ حتى يتيسر معرفة أن كان ذلك العمل شاق أم لا

ثانيا - لكل عضو بموجب المادة ٧١ من اللائحة الداخلية الحق في إبداء ما يراه من الملاحظات على مشروع الميزانية وأن يثبت برأيه هذا كتابة إلى رئيس اللجنة لمرئته عليها .

كما أن له أن يعرض في جلسة تيمنها له اللجنة لبيان غرضه ووقفه فيها في بحث ملحوظاته ما

٢٦ مايو سنة ١٩٢٤

حضرة لويس أخنوخ فانوس اقتضى - أنا لم أخرج من الموضوع .

معالى الرئيس - أرجو من حضرة العضو لويس اقتضى أن لا يلجئني إلى تطبيق المادة ٣٠ من اللائحة فقد سمع رد حضرتك على معالي شفيق إنا والواجب أن يترك لمقرر الكلام .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أنا طلبت الكلام .

معالى الرئيس - الكلمة الآن لحضرة المقرر .

حضرة محمد محمود خليل بك (المقرر) - من المستغرب أن مسألة واضحة جلية تستدعي مناقشة طويلة كهذه . قرر المجلس ندب لجنة لفحص الاقتراح مقدم من بعض حضرات الأعضاء وقامت هذه اللجنة بعملها وقدمت تقريرا وهو التقرير المطروح علينا الآن . يقول حضرة لويس فانوس اقتضى أن هذه اللجنة غير مختصة . وهذا القول لا يمكن الأخذ به لأن اللجنة لا تكون غير مختصة إلا إذا كانت قد بشرت العمل من نقاء نفسها أما وقد اتفقوا لهذا العمل فلا شك في اختصاصها به ولا عية بالقول بأنها أصبحت غير موجودة لأن القرار الذي صدر بتشكيلها لم يصدر بعد قرار بالتأجيل فهي إذن لا تزال قائمة . ولا جرض الاقتراح على المجلس وأقر استجوابه أهله مباشرة على اللجنة المختصة وهي لجنة اللائحة الداخلية وذلك طبقا للمادة ٨٦ من اللائحة (وإلا) فأمر اختصاص هذه اللجنة قد فرغ منه بصدر قرار المجلس فيه ولا يمكن مطلقا الرجوع إلى الاقتراح عليه لأنكم لا تكون أن تعدوا من أمر سبق إقراره والذي يجوز لكم أن تتطروا فيه الآن هو القرار المقدم من لجنة اللائحة الداخلية برفض الاقتراح .

ليسمع لي حضرة لويس فانوس اقتضى أن القول اتى لا أنهم معنى للجنة هذه على اللجنة .

قال حضرتي فيما سبق أن المسألة مستعجلة وأنه يجب أن ينظرها المجلس مباشرة دون أساليبها على لجنة فلما لم يخذ برأيه وأحيلت على اللجنة المختصة وأتمت منها وقدمت تقريرا للمجلس وهو معروض عليه الآن رجع حضرتي إلى طلب إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات بما لا يتفق مع ما كان يراه أولا في المسألة من وجهة الاستعجال . أنا لا أنهم مراده من هذه الجلسة على اللجنة لأنها لم تهم بعمل إلا بما كلفت به من المجلس فعمله حضرة العضو إذن موجهة ضد المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - يفتح على قرار اللجنة .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - اتى من المؤمنين على الاقتراح وأريد أن أبكي في نفس الموضوع لأن الاقتراح لا بد أن تحصل المناقشة في موضوعه قبل الاقتراح على تقرير اللجنة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اقتضى - معالي الرئيس على مسألة شخصية . (تصفيق) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اقتضى - معالي الرئيس

(تصفيق) .

حضرة حافظ عابدين بك - أطلب افتتال باب المناقشة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أبدأ كلامي بقول، مسكون هذا الاقتراح
فذلك الاقتراح الموقر عليه من ثلاثين عضواً، وكيف لا يكون مسكياً وقد قام
عليه حتى صاحبه الذي وقع عليه يمينه وطلب من المجلس أن يحميه هتماً .
إن هذا الاقتراح لم يقدم من حضرة لويس أنتدى وحده بل قدمه ثلاثون
عضواً أي ربع أعضاء هذا المجلس الموقر. أتني أنهم أن صاحب الاقتراح
لا يخرج من أسرين لا ثالث لهما، أما إن يؤيد اقتراحه وأما أن يطلب منه
ولكن الذي يندر على فهمه هو أن صاحب الاقتراح بعد أن وقفه بنفسه يأتي
اليوم ويطلب عدم هذا الاقتراح، أتني لا أريد أن أذكر إسماء إلا إذا صبح لي
المجلس بذلك والذي قدم الاقتراح ويريد عدمه يعرف نفسه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أنا من ضمن الموقعين على الاقتراح
فهو يروني أخطأت ثم رجعت إلى الصواب فلماذا علي في ذلك ؟ أليس الرجوع
إلى الحق فضيلة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أن الباحث الذي بحثنا على تقديم هذا
الاقتراح لا شك أنه باحث شريف كيف لا وهو معاون لجنة المالية تلك اللجنة
المنوطة بالأمور المالية والتجارية والصناعية والجرارة . ومنوطة أيضاً بنظر
الميزانية التي يتوقف عليها حفظ كيان البلاد ولذلك رأى ثلاثون عضواً من
بيننا أن يقدموا هذا الاقتراح . وأما أن تزد لجنة أو يزد عدد أعضاء لجنة
المالية من ٩ إلى ٢١ عضواً لكي تتمكن من نظر الميزانية والقيام بما هو
واجب عليها فهل في ذلك ضرر ؟ كلا ولذلك فأنا أؤيد اقتراحى ولا أبالي
بالنتيجة فإن النتيجة موكولة للأغلبية وقد آليت على نفسي احترام رأى الأغلبية،
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حقيقة إن هذا الاقتراح قد شغلنا
كثيراً من غير فائدة . علمت الأسباب التي ذكرتها للجنة في رفضه وقد يكون

من العمل الموافقة عليه إذا كان المقصود به تأليف لجنة الجمارك والبحارة
والصناعة ولكنه يقصد به تأليف لجنة الميزانية مع أنكم تعلمون أن لجنة
المالية التي أقيمت اشغلت من عهد تأليفها ثلاثين شخصاً الميزانية بطريقة
غير رسمية . ألا ترون أن في استبدالها بأخرى بعد ذلك مساساً لها .

نحن في آخر دور الاعتقاد وقد انتهت أو أوشكت أن تنتهي من أعمالنا
وأتم تعلمون أيضاً أن اللجان كلما كثر عدد أعضائها كلما قل عملها وبالعكس
كلما قل عدد الأعضاء كثر العمل الذي تقوم به . لجنة المالية كانت
شرحت في درس الميزانية والباب مفتوح لكل من لكي يساعدها بكل ما أوتي
من قوة. وكلما بعد أن قدم اللجنة تقريرها أن يناقشها فيه . لأن تقريرها
غير مقدس ومطل مثل تقرير القاضى في محكمة الجنح المستأنفة الفرض منه
تسهيل العمل على هيئة المحكمة دون أن تتقيد به ولهذا أؤيد تقرير اللجنة
وأوافق عليه كل الموافقة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أطلب إقبال باب المناقشة والاقتراح على
تقرير اللجنة .

معالى الرئيس - من يوافق على تقرير اللجنة يقف .
وقفت أغلبية .

معالى الرئيس - إذن قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة .

رغبت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ٤٠ مساءً
على أن يجتمع المجلس يوم الاثنين المقبل ٦ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ للوافق
٩ يولية سنة ١٩٢٤ الساعة السابعة مساءً

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين

المعقدة علناً في يوم الاثنين ٦ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٩ يونيو سنة ١٩٢٤

(ب) مشاريع قوانين وأودة من مجلس النواب :

- (١) مشروع قانون بإنهاء مجلس المعارف الأعلى .
- (٢) مشروع قانون بتعديل المسكنة الخالصة من القانون ثمة ١ لسنة ١٩٢١ .

(ج) أعمال اللجان :

- (١) تحرير لجنة الأشغال من المرسوم الصادر في ٧ رجب سنة ١٣٣٤ الموافق ٩ مايو سنة ١٩١٦ الخاص بنظام رى الأراضي المنقصة بترعة أبي المنيا وفروعها بديرية القليوبية .
- (٢) تحرير لجنة الأشغال من المرسوم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٣٦ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ الخاص باستخراج أفراد من الأملح للعمل مؤقتاً وأجر حدوده في تخرية جسر النيل .

وأما — مسائل جديدة :

تحرير لجنة الحربية من المرسوم الصادر في ٣ عرم سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القعدة العسكرية . ومن المرسوم الصادر بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ الخاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني وأبورات الركاب السلطانية .

أخطر المجلس بالإحتذارات الواردة من حضرات محمود فهمى باشا عن الجلسة الماضية ، وحافظ هابدين بك والسيد محمد على البيلوى ومحمد طهت حرب بك ومحمد الحنفى الطوزى باشا عن جلسة اليوم . وسمى وزير بك عن جلستى اليوم وغد ، ومحمود الأثرى باشا وصحبتى عبد الفتاح بك وعلى بسوى بك وعبد الفتاح خليل بك وشعبان السيد مؤمن بك ومحمد إبراهيم حشيش بك ومحمد محمود بك وعبد الفتاح رجائى افندى عن جلسات هذا الأسبوع .

وأما المجلس أن حضرة محمد عوض جبريل افندى يشتر عن جلسات هذا الأسبوع والأسبوع القادم . وأن سعادة مصطفى أبى رحاب باشا يشتر عن حضور جلستى اليوم وغدو يطلب أجازة تليها لمدة أسبوعين وأن سعادة أحمد تيمور باشا يطلب مد أجازته التي تقضى في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ لأن حاله الصحية تضطره للفر الآلى إلى جهة وطبة فوافق المجلس على الترتيبين بالإجازات المطلوبة .

اجتمع المجلس علناً في يوم الاثنين ٦ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والدقيقة خمسة مساء برئاسة حضرة صاحب المثلأ أحمد زور باشا رئيس المجلس .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غائبا كل من حضرات :

أحمد عيده بك ، محمود الأثرى باشا ، حسن فودة باشا ، محمد عوض جبريل افندى ، شاهين الجندى افندى ، حسين عبد النصار بك ، حل بسوى بك ، حافظ هابدين بك ، عبد الفتاح خليل بك ، مرسى وزير بك ، شعبان السيد مؤمن بك ، المصرى السعدى باشا ، محمد الحنفى الطوزى باشا ، مصطفى أبى رحاب باشا ، محمد محمود بك ، أحمد تيمور باشا ، أحمد فؤاد عيلق باشا ، السيد محمد على البيلوى ، محمد طهت حرب بك ، محمد إبراهيم حشيش بك ، عبد الفتاح رجائى افندى ، فهمى حنا وصفا بك .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات سعيد فهمى الرولى بك ومحمود بسوى افندى وعلى عبد الرارق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن مسائل الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى جنود الأحمال وهذا نصه :

أولا — ثلاثة الاعتذارات وطلبات الإجازة .

ثانياً — ثلاثة حضر الجلسة الماضية .

ثالثاً — مسائل يرجلة من الجلسة السابقة :

(١) اقتراحات :

(١) اقتراح مقدم من حضرة محمود على مهنا بك بإنشاء محطة للسكة الحديدية بين محطتى الترفيقية وأبناى البارود .

(٢) اقتراح مقدم من حضرة محمود على مهنا بك بطلب التصريح لشركة سكة حديد الدلتا بإنشاء خط للسكة الحديدية بين أخميم بيلان والنجيلة (مركز كوم حاد) .

(٣) اقتراح مقدم من حضرة محمود على مهنا بك بإنشاء كوبرى على ريدج البحيرة بكيلو ٨٩ تبجيلا للقواصلات بمركز كوم حاد .

(٤) رغبة مقدمة من حضرة الدكتور أحمد عيسى بك بطلب حدم تطلب التلاميذ بالمبارس بدير ألقاب حالالهم .

قرر المجلس إحالة هذا المشروع على لجنة المعارف .
تلى الكاتب الواردن مجلس النواب عن مشروع القانون المعدل للقانون
نمرة ١ سنة ١٩٢١ وهذا نصه :

« حضرة صاحب المآلى رئيس مجلس الشيوخ .
أتشرف بأخبار معاليكم أن مجلس النواب تناول في جلسة يوم الثلاثاء
الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ في تقرير لجنة المعارف النيابية عن القانون نمرة
سنة ١٩٢١ وفي مشروع القانون المرقى بهذا التقريرم صدق عليه عقب
المداولة الثانية يجلسه المتفقلة في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ وقرر إبلاغه لمجلس
الشيوخ .

وبناء عليه نزيل لمعاليكم تقرير اللجنة ومعه مشروع القانون المذكور .
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام »
أول مرزعة سنة ١٩٢٤

رئيس مجلس النواب
أحمد مظلوم

قرر المجلس إحالة هذا المشروع على لجنة المعارف .
تلى تقرير لجنة الأشغال عن المرسوم الصادر في ٧ رجب سنة ١٣٣٤
(٩ مايو سنة ١٩١٦) انخاس بنظام رى الأراضي المتفقلة بقرعة إلى المصبا
وفروصها بمديرية القليوبية وهذا نصه :

لجنة الأشغال

تقرر صرفوع المجلس من لجنة الأشغال برأيها في المرسوم الصادر
في ٧ رجب سنة ١٣٣٤ (٩ مايو سنة ١٩١٦) انخاس بنظام رى الأراضي
المتفقلة بقرعة إلى المصبا ورفها بمديرية القليوبية

رأت اللجنة استقرار العدل بهذا المرسوم وعدم ادخال تعديل عليه . .
في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤

سكرتير اللجنة رئيس اللجنة

امضاء : أمين سامى امضاء : سمحيل سري

سعادة أمين سامى باشا (المقرر) - هذا المشروع حسنات الحكومة
قد قد حاد خاتمة عظيمة على مالى نحو ثلاثين ألف فدان . أن الأجر المقرر
بموجب الرسوم المطروحة رى أبلى حضراتكم لرى البلدان الواحد ٧٥ قرشا
وهو أجر قليل مقبول متاسب مع الفائدة التي تعود على المصفيين . حتى أن
أصحاب الأراضي المجاورة يمتنون لو جنوا مثل الفائدة التي عادت على أهل
البلاد التي استغنت من تنفيذ هذا المشروع وذلك زيادة عدد الطلبات ليم
الضع اللجنة الثرية والجهة الواقعة بين الرياح التوفيقية وبنير النيل . وقرق
ذلك فانه لم تحصل شكوى من الأهالى ولا تخصيص من الحكومة من عهد ايجاد
الطلبات .

أصوات موافقة .

حضرة محمد محمود خليل بك - ألفت حضرات زملائي الى ما قضت
به المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - أقرح إغفال الجلسة بنسب دقائق حداداعلى
المرحوم ابراهيم أبى رحاب باشا عضو مجلس النواب
واقف المجلس على ذلك
أوقفت الجلسة حيث كانت الساعة ٦ والدقيقة ١٧
أعيدت الجلسة الساعة ٦ والدقيقة ٢٢
تلى محضر الجلسة الماضية فصلى عليه

حضرة لويس أخنوخ فانوس أئندى - فى ملاحظة على المضبطة وحي
أنه لم يثبت فيها بعد عبارة « فهل كان المجلس في غيوبة عند تقرير ذلك »
الواردة فى السطر السابع من التبر الثالث الصفحة السادسة تمكلم هذه الجملة
وهي « أن كان قراره هذا لأسباب وجيهة برأها » فأطلب أثبات هذه الجملة
بالمضبطة .

واقف المجلس على ذلك
عرضت الاقتراحات الآتية

(١) اقتراح مقدم من حضرة محمود على مهنا بك بإنشاء محطة للسكة
الحديدية بين عطلى التوفيقية وإبلى اليرود .

(٢) اقتراح مقدم من محمود على مهنا بك بطلب التصريح لشركة سكة
حديدىة للثنا بإنشاء خط للسكة الحديدية بين ناسيى بيان والنجيلة (مركز
كوم تبادلة) .

(٣) اقتراح مقدم من حضرة محمود على مهنا بك بإنشاء كوبرى على رباح
البصية بأكبر ٨٩ تسهلا للمواصلات بمركز كوم حامده .

تقرر المجلس إحالتها على لجنة الاقتراحات .

عرضت الرضىة المقدمة من حضرة الدكتور أحمد عيسى بك بطلب عدم
تقليب التلاميذ بالمدارس بغير القاب عائلاتهم .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - أرى إحالة هذا الاقتراح على لجنة المعارف .
حضرة محمود بسيوى أئندى - لإحلال الاقتراح مباشرة على اللجنة المختصة
بنظر المشروع لا إذا كان مستجلا فالأمر لا يمكن كذلك إحيل على لجنة
الاقتراحات .

قرر المجلس إحالة هذه الرضىة على لجنة الاقتراحات .

تلى الكاتب الواردن من مجلس النواب عن مشروع قانون بالنقل مجلس
المعارف الأعل وهذا نصه :

« حضرة صاحب المآلى رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأخبار معاليكم أن مجلس النواب تناول في جلسة ٣١ مايو
سنة ١٩٢٤ في تقرير لجنة المعارف النيابية عن مشروع قانون بالنقل مجلس
المعارف الأعل وصادق على هذا المشروع في نفس الجلسة وقرر إبلاغه
مجلس الشيوخ . وبناء عليه نزيل لمعاليكم تقرير اللجنة ومعه مشروع
القانون المذكور .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام »

٢ يونيو سنة ١٩٢٤ رئيس مجلس النواب
أحمد مظلوم

ليت المادة المذكورة وهذا نصها :

"يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ويجعل الاقتراح نافذاً قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة موادته تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يثل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعته".

مسألة المقرر - القانون قديم ومعمول به .

حضره سعيد فهمي الروي بك - هذا القانون نافذ الآن واللجنة اقترت.

حضره يسري الخليل بك - ولكنه لم يرض على المجلس .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل ترون حضراتكم أن يكون تنفيذ المادة ٧٩ لفظياً يعني أننا تبعها حتى في حالة الإجماع العام على قبول مثل هذا المشروع أو أن ننفذها لا يكون إلا إذا أختلقت آراء المجلس فيما يطرح عليه من الشروط .

حضره محمد محمود خليل بك - يجب احترام اللائحة دائماً .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هذا ليس مشروع قانون بل هو قانون قديم معمول به واللجنة وافقت عليه فهل يوجد بين حضراتكم من لا يوافق عليه حتى نسير على مقتضى اللائحة بأخذ الآراء بالبناء بالأمم ؟

حضره إبراهيم نور الدين بك - القانون المطروح الآن وإن كان مرسوماً سابقاً ومعمولاً به إلا أن نفاذه أصبح متوقفاً على قرار المجلس فأما أن يبره أو يعضه . فإن أريه المجلس أصبح قانوناً ولا دخل من العمل به ومن أجل ذلك يجب أن يكون حكمه حكم كل مشروع قانون يطرح على المجلس فيسرى عليه ما يسرى على القوانين الجديدة عملاً بنص اللائحة ولهذا أوافق على ما رآه حضره زميل محمد محمود خليل بك من السير في أخذ الرأي على النص المنصوص عليه في المادة ٧٩ من اللائحة .

وافق المجلس على ذلك .

على المرسوم وهذا نصه :

نحن سلطان مصر

من حيث أنه إلى الآن كانت الأراضي الواقعة بمدرسة القليوبية والمتنوعة بمجموعة القرع النيلية المروقة بأ - " إلى المصفاة " تروى في المواسم الشتوية والصيفي بواسطة آلة راضة يملكها أحد الأفراد ويديرها برخصة أفضى الآن أجلها ؟

ومن حيث أنه من جهة تقضى المصلحة العامة بأن توزع المياه المتوفرة كيرة كدهم يكون تحت إشراف مصلحة الري وأنه من جهة أخرى نظراً إلى توفر الوسائل في هذه المنطقة لاستخدام القوة الكهربائية فيقضى للمصلحة المذكورة أن تتولى توريد المياه بأجر تفضي تخفيضاً جديراً بالذكر بشرط أن يكون هذا الأجر واجب التحصيل بالطرق الإدارية ؟

بناءً على ما عرضته علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة زاي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - يسرى مرسومنا هذا على الأراضي المنتمية الآن بمجموعة القرع النيلية المتبقية المذكور ، وعلى جميع الأراضي المجاورة لها والتي لا مانع تحت من اختصاصها إليها بقصد توزيع المياه .

٢ - يرخص لمصلحة الري أن تورد المياه بواسطة آلة راضة يسره ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد في السنة الواحدة إلى كافة ما في المنطقة المقيدة المذكور من الأراضي التي يكون أربابها قد قدموا طلبات لهذا الغرض حسب الطرق المقررة بوزارة الأشغال العمومية .

٣ - فيما عدا الأراضي التي لا يقضى انتفاعها بنظام توزيع المياه الذي يسير في يجوز أن يطلبات المزارع إليها في المساحة الساقفة تكون مقصورة على جزء فقط من أرض تكون داخلة في حدود مساحة زراعة واحدة .

على أن الأجر المذكور وهو ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد في السنة الواحدة يكون بأكثره مستحق الدفع من جميع الأراضي التي تتكون منها هذه المساحة حتى لو ترك جزء منها بدون زراعة في أثناء كل أو بعض مدة إدارة الآلة الراضة .

٤ - يكون لمصلحة الري القول الفصل فيما يخص بموايد وسامب توريد المياه وكذلك في المنازعات التي يجب تحريرها فيما بين القرع الفرعية المنتمية أو فيما بين الأراضي المنتمية المتبقية .

٥ - يكون الأجر المذكور في المادة الثانية واجب الدفع في نفس المواعيد ونفس الأقساط التي تدفعها ضرائب الألبان ويحصل عند الاقتضاء بالطرق الإدارية طبقاً لأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والأوامر العالية التي تنهيه وذلك ولا يجوز إعاقة تحصيل هذا الأجر بسبب شكوى أو مطالبة ترفع على مصلحة الري اذ كل شكوى أو مطالبة من هذا القبيل يجب عند الاقتضاء أن تتبع فيها إجراءات على حداثها أمام المحاكم ذات الشأن .

٦ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا على منها فيما يخصه . ويكون تنفيذه ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مديرى ماين في ٧ رجب سنة ١٣٤٢ (٩ مايو سنة ١٩٢٤)

أصوات : نوافق على تقرير اللجنة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أباها لقرار الذي أصدرته اليوم يجب أن يكون أعيد الرأي بطريقة البناء بالأمم .

حضره لويس أخنوخ فانوس أفضى - هل يفضل حضره المقرر فيذكر لنا نتيجة مباحث اللجنة وهل تكبب للحكومة من وراء هذا المشروع لم تحسر ؟

مسألة المقرر - الحكومة تحسر الآن ١٩ قرشا عن كل فدان .

حضره لويس أخنوخ فانوس أفضى - إذن يصح أن يشارح زيادة الأجر بما يوازى التضارة .

(هبة)

مساعدة المقرر - لا أوافق على ذلك لأن هذه خسارة موقته نشأت عن المصاريف التي صرفتها الحكومة في أخفروفي تطوير الترع وعمل القناطر . أما الآن وقد انتهت الحكومة من اعداد كل الراسال اللازمة لهذا المشروع فالأمر أن تعرض الخسارة ونجني منه فائدة .

حضره السيد حسين القصبي - هل يمكن معرفة قوة الآلة الرافعة ومرازها ؟
مساعدة المقرر - الآلة ملك شركة مصر الجديدة والحكومة تحاسبها على الأجر بحسب المقدار الذي يظهره الضداد .

حضره السيد حسين القصبي - أرى أن الأجرة للمقرر أزيد مما يتناسب مع أجر الآلات الكمية .

مساعدة المقرر - الأجرة مناسبة وأنا من الملوك الذين يفتضون بهذا المشروع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل طرق رى العمرية بهذا الشكل أو يوجد فرق بين الاثنين ؟

أصوات : ليس هذا موضوعنا .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل الحكومة تكسب أو تخسر من هذا المشروع .

مساعدة أمين ساعي باشا - أن الحكومة تنظر الى هذا المشروع من جهة كونه كبير الفائدة عام المنفعة لى لا تنظر اليه من ناحية المكسب أو الخسارة وان كانت الآن تخسر ١٩ قرشا في القدان إلا أنها ستعوض هذه الخسارة كما قلت بما سيولد عليها من المكسب فيما بعد .

حضره محمد محمود خليل بك - ليس موضوع المناقشة اليوم أن الحكومة تخسر أو تكسب لأن هذا يصعب عنه معلوم بوزر الأشغال ولكن على المناقشة الآن هو هل هذا القانون مقبول أم لا ؟

مساعدة أمين ساعي باشا - أذن لا يس من أخذ الراى على ذلك .

حضره لويس أخنوخ قانون أفندي - القانون أمانة وأنا حق بتدليله وما أن اللجنة لم تتردد بالمعلومات الواردة ولم تستعد لهذه الاعتراضات فأرى تأجيل المناقشة في هذا القانون بطيئة أخرى حتى توافينا بالبيانات اللازمة ، وأنا ممن يرون أن الحكومة لا يصعب أن تكسب أو تخسر من وراء مثل هذه المشروعات الخالوية وأن تشييد في تقدم هذه الخطة لأعمال مديرية القليوبية .

حضره إبراهيم نور الدين بك - المطروح أمام حضراتكم الآن ليس هو المناقشة في نتائج المشروع لأنه غير موضوع اليوم وإنما المطروح هو هل هذا القانون يوافق عليه المجلس أم لا ؟

أما الاعتراض بأن ما تحصله الحكومة أقل مما تنفقه . وأنه لا يصح لها أن تضع من المشروعات إلا ما يتبع وربما قارده عليه بأنه من المنظر - كما بين مسادة المقرر - أن هذه الخسارة لا تستمر وأن هذا المشروع سيولد فيما بعد بالربح . ومن المفهوم أن كل مشروع لا يقصد به إلى النتائج الحالية فقط وإنما إلى النتائج المستقبلية لأن المشروعات وغرضها ما نبينا لا نلاحظ

منها ربح حاجل فإن ما يضيع على إنشاء الكارى وحفر المساقى وغير ذلك لا يصح ربما عاجلا ولكن بما أن هذه الأعمال لا تكتسب فلهذا الخسارة - أن جاز أن أصبحها خسارة - وقتية لا تقع إلا في المبدأ . ويمكن تحملها لأنها لمنفعة عامة مادام أن الربح في المستقبل سيور على الخسارة . وأذن فلا يمكن أن نصل للمشروع ضاراً أو أن نطرح الآن في زيادة سعر المقرر لرى لأن الطريق هذه الزيادة لا يكون إلا عند اليأس من حصول الربح . على أنه إذا لم يكن هناك من الربح إلا ما عاد على الأقال بالفائدة لكنفى . وأرى أن لا نحل الآن لمطالبة اللجنة ببيان رأف عن مقدار ١٠ صرف بالذمة .

وأطلب الاقتراح على الموافقة في قرار اللجنة أو عدم الموافقة .

حضره يسيرى الخطيب بك - هل المراد من ذلك عدم التأجيل .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أرجو من حضراتكم أنب تراوها تطبيق الألة التي تتكسب بها فقد نصت المادة ٣٨ على أن الاقتراح على القوانين يكون في مجموعها بالبداية بالاسم وبصوت مال فهذا أول عمل يجب إجراؤه دون النظر في مواد القانون أو في تفسيره . ويجب فلا يصح أن يطلب الاقتراح على قبول المشروع بل أن تقر القانون في مجموعهم أو نرفضه . ولقد نصت المادة ٧٩ من الألة أيضاً على أن المجلس يشرح في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ويجعل الاقتراح فلذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها من قبل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعهم . فلذا إذا تمسكتا بنصوص الألة فيجب الاقتراح على قبول مجموع هذا القانون بالبداية بالاسم .

حضره محمد محمود خليل بك - أنا أخالف حضرة زميل في القسم الأول من رأيه وهو المطالبة بالاسم عند الاقتراح على مشروع القانون إجمالاً لأن ذلك لا يكون إلا بعد تمام المناقشة فيه ماد فائدة .

أنا أنا قاراً بين المادتين ٣٨ و٧٩ من الألة الداخلية والمادة ١٠١ من الدستور (تلاها) ويبدو أن القسم الأول من المادة ٧٩ خاص بالمناقشة في مشروع القانون إجمالاً من حيث المبدأ . ولم يرد في هذه المادة ولا في المادة ٣٨ ولا في الدستور نص على أن يكون الاقتراح في هذه الحالة بطريقة التساه بالاسم وإنما ورد النص في المادة ٣٨ من الألة على أن تجب هذه الطريقة بعد تمام المناقشة في المشروع وعند الاقتراح عليه في مجموعهم وهذا النص يطبق على الجزء الأخير من المادة ٧٩ من الألة وبعد ماخوذة من المادة ١٠١ من الدستور وحل ذلك فإن المطالبة بالاسم تكون في البدو الثالث .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبلى - أن الذى أمانة هو مشروع إجمالاً فلتته أولاً من النظر في قبوله أو رفضه إجمالاً من حيث المبدأ . وبعد ذلك ننظر في تفصيله . أما كون المشروع يود بالفائدة أو بالخسارة فموضوع البحث فيه عند مناقشة المشروع مادة فائدة وأذن فالواجب أخذ الآراء على مجموعهم بالبداية بالاسم كما قال حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر لأن المادة ٣٨ من الألة تنص على هذه الطريقة عند أخذ الراى على مجموع القانون . ذلك نص . هذه المسألة دنظ . هـ . اللجنة .

معالى الرئيس - هل يوافق المجلس الموافقة على القانون اجمالا ومن حيث المبدأ .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - فلتشرع في البناء بالاسم .
أصوات : لا . لا .

حضرة محمد محمود خليل بك - لي اقتراح وحضرة زميل الشيخ حسن عبد القادر اقتراح آخر فكل منا يقدم اقتراحه بالكتابة ثم يؤخذ الرأي بعد ذلك على كل اقتراح بالبناء بالاسم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أنه لا يصح أن نختطف مثل هذا الاختلاف في تصير اللجنة فانا أردت قصر اتباع طريقة البناء بالاسم على الفقرة الثالثة فلا بأس وكل ما أرى إليه هو وضع قاعدة تسير عليها .

فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالى - المسألة لا تخرج من ثلاثة أدوار أولها أخذ الرأي على القانون من حيث المبدأ وثانيها مناقشته مادة مادة وثالثها أخذ الرأي عليه في مجموعه .

قضى الدور الأول أرى أنه مدام أن المشروع قابل للمناقشة مرة للتفصيل ومرة في مجموعه فلا على لأخذ الرأي عليه بالمادة بالاسم . أما في مجموعه فيجب الاقتراح عليه بطريقة قبيلية يرف بها رأى كل من حضرات الأعضاء . فاما ما تعلقان بخلفان الأولي أخذ الرأي على المشروع من حيث المبدأ والثانية أخذ الرأي عليه من حيث مجموعه وكلمة "في مجموعه" ذكرت دائما وسما المادة بالاسم فمناقشة القانون في مبداه فبأخذ الرأي عليه في مجموعه وبذلك تدخل المناقشة في المبدأ في مباد (فما هذا ذلك) الواردة في المادة ٣٨ فهذا الدور الأول انخاس بالمبدأ يصبح أخذ الرأي عليه بالقيام والمجلس ولندن فالأولى أن يقرر قبله أو رفضه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا منضم لأرى زميل حضرة محمود بسيوني أفندى ولا أريد أن يؤخذ الرأي على اقتراحى لأن غرضى تحرير قاعدة فقط ليسر عليها .

حضرة محمود بسيوني أفندى - ليطعن حضرة الأستاذ الزميل فإنه في الجلسة التي نظريها قانون المكافأة طلب خمسة من الأعضاء أن يكون الاقتراح بالمادة بالاسم .

معالى الرئيس - بل الاقتراح للقدم من حضرة محمد محمود خليل بك . معالى مد شفيق باشا - لي كلمة قبل تولد الاقتراح . والدور والى فالموضوع فإن المادة ١٠١ منه تغطى بأخذ الرأي بطريقة المكافأة بالاسم فيما يخص القوانين عموما والمادة ١٠٤ منه أيضا تغطى بأخذ الرأي مادة قبل تمرير مشروع قانون فمن الآن أمام الدستور نقسه فلا يمكن أن نخطئه بل لابد من احترامه .

حضرة لويس أغنيخ فانوس أفندى - المادة ٣٨ صريحة في أن طريقة أخذ الآراء على تعيين بالمادة بالاسم أو بالقيام والمجلس فانا لم يكن هناك على لأخذ الرأي بالطريقتين المذكورتين لما نصت المادة عليها . ولو سلمنا برأى معالى شفيق باشا لوجب دائما أخذ الآراء بطريق المادة بالاسم .

معالي محمد شفيق باشا - لقد توسعت في المناقشة في هذا الموضوع . على أنه يجب تسوية البحث فيه نقطة نقطة . فأولا هل هنا قانون أم لا؟ ثم هو قانون بالإجماع . والمادة ٣٨ صريحة في أن الاقتراح على القانون في مجموعه يكون بالمادة بالاسم ولذا فلا تغفل لأهمية الوقت في مناقشة هذه النقطة . وثانيا متى فرغا من تقرير ذلك ننقل إلى مناقشة القانون مادة مادة ومن كل حال سواء أكلن أخذ الرأي على مجموع اقتراح أم على مواده لغة فعادة فيجب أن يكون الاقتراح بطريقة المادة بالاسم طبقا للمادتين ٣٨ و ٧٩ من اللائحة .

حضرة محمود بسيوني أفندى - الفرض من المادة ٣٨ (تلاها) هويان الطريقة التي يحصل بها الاقتراح . هل تكون بالمادة بالاسم أو بالقيام والمجلس ؟ أما المادة ٧٩ التي تكلم فيها حضرات الزملاء فهي تبين الطريقة التي يحصل بها المناقشة فهناك فرق بين الاقتراح والمناقشة وطريقة كل منهما ، فبدا أولا بمرض القانون فإن رأى لدى المجلس ووافق عليه مبدئيا انتقل إلى مناقشة مادة مادة وبعد ذلك تحصل المناقشة في مجموعة فبارة المجموع هي التي أثيرت في المادة ٣٨ بالبناء بالاسم أما بقية الأوجه الأخرى وهي التي تحصل فيها للمناقشة فقد توارتها المادة المذكورة ونصت على أن يكون الاقتراح عليها بالقيام والمجلس .

وحسبنا يكون اقتراحكم على القانون اجمالا بطريقة القيام والمجلس فلما وافق عليه أخذ الرأي عليه مادة فعادة بالطريقة نفسها وأخيرا يمرض على حضراتكم للاقتراح على مجموعه بالبناء بالاسم .

معالى محمد شفيق باشا - المادة ٣٨ (تلاها) صريحة في أن يكون أخذ الآراء بالاسم لأن عبارة (فما هذا ذلك) في اللغة المذكورة تنهى أن الاقتراح لها هذا القوانين يكون بطريقة القيام والمجلس .

حضرة محمود بسيوني أفندى - نصت المادة ٣٨ من اللائحة على أن يكون الاقتراح بالبناء بالاسم على مجموع القوانين أى بعد أخذ الرأي في مجملها من حيث المبدأ وبعد مناقشتها مادة فعادة وقد نصت على ذلك تفصيلا للمادة ٧٩

سعادة ابراهيم سعيد باشا - يؤخذ الآراء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لم يكن غرضي الا وضع قاعدة تسير عليها في المستقبل لأن قانون المكافأة عرض عليها اجمالا فوافقنا عليه بطريق البناء بالاسم على أننا اذا رجعا إلى المادة ٣٨ الواردة في باب (أخذ الآراء) رأينا أنها تنص على أن الاقتراح على القوانين في مجموعه يكون بالبناء بالاسم وبصورت حال تفصيلي ذلك بأنه لا يكون الا في الدور الثالث لا يمكن أن يكون ما دام النص عاما .

سالى الرئيس - انذ هل توافقون على الاقتراح على القانون في مجموعه بالبناء بالاسم .

حضرة لويس أغنيخ فانوس أفندى - الاقتراح على القانون من حيث المبدأ لا يصح أن يكون بأخذ الآراء بالقيام بالاسم وعلى ما أذكر بالنسبة لقانون المكافأة أن خمسة من حضرات الأعضاء طلبوا أخذ الآراء بطريقة البناء بالاسم .

السيد حسين القصبي - أرى أن الأجرة المقررة في هذه المادة كثيرة
سحابة أمين سأل باشا - أليست هذه الأجرة أقل من قيمة قطار
القطن الذي كان يقدمه الأرحل من كل فدان ؟

السيد حسين القصبي - المفهوم أن الفدان يروى ست مرات وفي كل
مرة لا يتكلف أكثر من خمسة قروش فاقبلة المقررة في القانون كثيرة .

سحابة أمين سأل باشا - الفدان يروى ثمانى مرات .

السيد حسين القصبي - فليكن ، ثمانى مرات في ٥ قروش بأربعين قرشا
والأوير كلما كثرت قوته قلت مصاريف الري .

سحابة أمين سأل باشا - الأوير يروى بمصر الجديدة ويدير حركة القرام
فضلا عن كونه يروى الأراضي .

السيد حسين القصبي - هذا دليل على أنه أوير ضخم وقد قدمت
أن اللقمة الواحدة من رى الفدان لا تتكلف أكثر من ٥ قروش .

سحابة أمين سأل باشا - من أين لنا أن نعرف هذا ؟

السيد حسين القصبي - نسال خيرا .

حضره عمود بسبوني أفندي - سمعت من سحابة المقرر أن الحكومة
تخصر في كل فدان ١٩ قرشا .

السيد حسين القصبي - إذا كانت المصروفات التي تكبتها الحكومة
كثيرة فمن الممكن أن تستمر خسارة ١٥ قرشا لمدة سنة أو سنتين فقط
وبعد ذلك تخفص وعلى كل حال نال لأجرة كثيرة .

سأل اسماعيل سرى باشا - القوة مشتراة من شركة هيلوبوليس وليس لنا
سلطة عليها .

السيد حسين القصبي - هل ترى مطالبكم أن الأجرة المقررة كثيرة
أو قليلة .

سأل اسماعيل سرى باشا - الأجرة قليلة جدا ويوجد في الأقاليم البحرية
(المنوفية والقليوبية) فدان يزرع دينا بالآلات ولما طلب من شركة
هيلوبوليس أن تولى دينا قالت إن القوة التي عندها لا تكفي لرى أكثر من
ثمانية عشر ألف فدان في القليوبية والباقى عزم له آلات مخصوصة .

سأل الرئيس - ما رأى حضراتكم في هذه المادة .

وافق المجلس عليها .

طيت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - فيما هذا الأراضي التي لا يسن انتفاعها بنظام توزيع المياه الذي
يسبق لايحوز أن الطلبات المشار إليها في المادة السابقة تكون مقصورة على
جزء فقط من أرض تكون داخلة في حدود مساحة زراعية واحدة .

على أن الأجر المذكور وهو ٧٥ قرشا من الفدان الواحد في السنة الراحدة
يكون بأكثره مستحق الدفع من جميع الأراضي التي تكون منها هذه المساحة
حتى لو ترك جزء منها بدون زراعة في أثناء كل أو بعض مدة انارة الآلة
الراصة .

ان المادة ٧٩ من اللائحة لا تنص على طريقة أخذ الرأى بل نصت على
الإعداد الثلاثة التي يرض فيها المشروع على المجلس فالأول يرض فيه
المشروع على المجلس للتقرير فيه من جهة المبدأ والثاني للمنقشة فيه مادة المادة
والثالث لأخذ الرأى على مجموعه . وأخذ الرأى في مبدأ المشروع غير أخذ
الرأى على مجموعه كقانون وقد نصت المادة ٣٨ على أن أخذ الرأى على
مجموع القانون يكون بالبناء بالاسم .

حضره محمود بسبوني أفندي - قبل ثلاثة اقتراح حضره محمد محمود
خليل بك أقدم بالرد على مالى شقيق باشا لأزالة الشبهة الواردة على المادة
١٠١ من الدستور الذي يجب احترامه لأنه بمثابة المدد القبرى (خلا المادة)

قال محاليه ان المادة المذكورة تعضى بأخذ الرأى بطريق البناء بالاسم .
هذا حق بالنسبة للقراءة الثالثة عند أخذ الرأى على المشروع في مجموعه ولا
يوجد هناك من يرض على ذلك ولكن المادة ٧٩ من اللائحة يفهم منها
أن أخذ الرأى على المشروع جملة ثم على مولده مادة المادة يكون بالقيام
والجلوس .

ومن هذا يتبين ألا تناقض بين اللائحة والدستور .

على الاقتراح المقدم من حضره محمد محمود خليل بك وهذا نصه :

"اقتراح أن يكون الاقتراح على ثلاثة للمشروع بطريقة الأيام والقعود
لا بطريقة المادة بالاسم وأن لا يكون الاقتراح بالاسم إلا في المرة الثالثة بعد
مناقشة ١١ أنون مادة مادة"

سأل الرئيس - الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف
وقفت أخوية .

سأل الرئيس - انذ الموافق من حضراتكم على المشروع من حيث المبدأ
يفضل بالوقوف .

وقفت أخوية .

تمت الجلسة وجع ساعة للإستراحة حيث كانت الساعة ١١ والنصف والحققة ٢

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة ٥٥ مساء .

طيت المادة الأولى من المرسوم الخاص بنظام رى الأراضي المنتجة بقرعة
أى المنحيا وفروعها بجمعية القليوبية وهذا نصها :

١ - يرسى مرسوما هذا على الأراضي المنتجة الآن بمجموعة القرع
الزليلة القديمة ذكر ، وعلى جميع الأراضي المجاورة لها والتي لا مانع تمتن
اضاقتها إليها بقصد توزيع المياه .

وافق المجلس عليها .

طيت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - يرخص لمصلحة الرى أن تورد المياه بواسطة آلة راتمة بسعر ٧٥
قرشا من الفدان الواحد في السنة الواحدة إلى كافة ما في المنطقة القديمة
الذكر من الأراضي التي يكون أر بابها قد قدقما طلبات لهذا الغرض حسب
الطرق المقررة بوزارة الأشغال العمومية .

وفي هذه الحالة لا يمكن التأجيل إلا بقانون آخر أما القانون الحالي فليس يحتاج إلى بل هو في الواقع قانون ناقص جداً في وقت لم تكن فيه هيئة نيابية موجودة ويدخل تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور (ولا نصها) وما دام أنه لم يسبق عرضه على هيئة تشريعية فهو ناقص وهاهو معروض على المجلس الآن فإن قبله أصبح قانوناً تاماً معمولاً به نهائياً بدون حاجة إلى أمر عال وإن لم يقبله سقط من نفسه وحل العمل به .

يؤيد هذا أن هذا القانون لو لم يخدمه الحكومة إلى المجلس لسقط من نظامه نفسه بمحكمة الدستور بدون حاجة إلى قانون يُلغيه ولكن ما دامت الحكومة قدتمت فكيف أن المجلس لا يوافق عليه فيسقط القانون من نظامه نفسه وبذلك لا محل لوضع مشروع قانون جديد لانفاذه .

مطال الرئيس - يحسن أن يثل نص القانون يستشير حضرات الأعضاء على القانون وهذا نصه :

مرسوم

بإستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وأجر محدود في حقبة الجسور

نحو سلطان مصر

نظراً إلى أن أهالي الأهالي على الطوع للخدمة في أعمال السلطة العسكرية يحول الآن دون تمكن المقاتلين من جمع المال اللازمين لتقيام بأعمال الحفر والردم التي تقتضيها قوة الجسور لولاية البلاد من خوافل فيضان النيل ؟ وخشية من قوات الوقت المواقف المباشرة هذه الأعمال مع ضرورة إنجازها قبل حلول الفيضان ؟

وبعد الإطلاع على الأمرين السابقين الصادرين في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ و ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩ بخصوص حفر وسقط الجسور أثناء فيضان النيل؛ فإنه على ما عرضه علينا وزير الداخلية والأشغال العمومية؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

وصحاً بما هو آت :

١ - المعتبرين انب يأمرؤ بهاء على طلب وزارة الأشغال العمومية أو مندوبيها بإخراج أفراد من الأهالي القادرين على العمل لأداء الأعمال المذكورة بحيث يخصص العدد المطلوب لكل منطقة في البلاد المجاورة لها بنسبة تتعدد السكان .

٢ - يُقتول كل من حوالة العمال أجراً على العمل الذي ينجزه بإختيار ثلاثة قروش عن كل متر مكعب وتحسب هذه الأجور على ميزانية وزارة الأشغال العمومية .

٣ - من يتعنى عن الخروج للعمل أو عن القيام به بما كرهه الماديين السادة والخامسة من الأمر الملكي الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩

٤ - على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

مدویرى طبعی من أول شمان سنة ١٣٢٦ (١١ مايو سنة ١٩١٨)

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - يكون لمصلحة الرى القول الفصل فيما يخص مواعيد ومناسيب توريد المياه وكذلك في المناوبات التي يجب تقريرها فيما بين الترع الفرعية للطفلة أو فيما بين الأراضي المتضمنة المختلفة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ - يكون الأجر المذكور في المادة الثانية واجب الدفع في نفس المواعيد ونفس الأقساط التي تدفع بها ضرائب الأيلان ويحصل عند الانقضاء الطرق الأبارية طبقاً للأمر السال الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والأمر العالي التي كتبه وعلمته ولا يجوز عاقلة تحصيل هذا الأجر بسبب شكوى أو مطالبة ترفع على مصلحة الرى إذ كل شكوى أو مطالبة من هذا القبيل يجب عند الانقضاء أن تتبع فيها إجراءات على حلها أمام المحاكم ذات الشأن .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

٦ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه . ويكون تنفيذ اجراءه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟ وافق المجلس عليها .

مطال الرئيس - ستكون ثلاثة القانون للمرة الثالثة جلسة أخرى .

وافق المجلس على أن يكون ذلك جلسة يوم الأربعاء ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ على تقرير لجنة الأشغال عن المرسوم الصادر في أول شمان سنة ١٣٢٦ (١١ مايو سنة ١٩١٨) الخاص بإستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وأجر محدود في حقبة جسور النيل وهذا نصه :

رأت اللجنة أن هذا المرسوم صدر في ظرف خاص وهو إقبال الأهالي على الطوع للخدمة في أعمال السلطة العسكرية مما أدى إلى إقصاء تمكن المقاتلين من جمع المال اللازمين لتقيام بأعمال الحفر والردم .

وحيث أن هذا السبب قد زال الآن فلا ترى اللجنة عللاً لاستقرار العمل بهذا المرسوم وإبطاله ؟

٢٨ مايو سنة ١٩٢٤

سكرتير اللجنة

رئيس اللجنة

أعضاء : أمين سامي أعضاء : اسماعيل سرى حفرة الشيخ محمد عز العرب بك - الذى أراه أنه كاذب يجب على لجنة الأشغال أن تضع مشروع قانون بإلغاء هذا القانون .

حفرة محمد محمود خليل بك - رأى الأستاذ محمد عز العرب بك ينفذ في وجوب وضع مشروع قانون يلغى القانون المطروح على المجلس . لأن هذا الرأي يمكن أن يكون صحيحاً إذا كان القانون نهائياً بمعنى أن يكون مجلس النواب يقره مجلس الشيوخ من صافى عليه جلالة الملك

على مشروع القانون الذي وضعت لجنة الأشغال وهذا نصه .

مشروع قانون إلغاء المرسوم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٣٦ (١١ مايو سنة ١٩١٨) الخاص باستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وبأجر محدود في حقبة الجسور .

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يلغى المرسوم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٣٦ (١١ مايو سنة ١٩١٨) باستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وبأجر محدود في حقبة الجسور .

مادة ٢ - حل ويزيل الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

صدر في

حضره على عبد الرزاق بك - قدم حضرة محمد محمود خليل بك الاقتراح الآتي :

«أقترح الاكتفاء بعدم إقرار المجلس على هذا القانون لأنه لا حاجة في مثل هذه الحالة لاستصدار قانون جديد بإلغاء القانون السابق»

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - قبل أخذ الرأي في هذه المسألة ألفت نظر المجلس إلى المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها جلالة الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب وإذا لا يكون مجرد إقرار البرلمان لأي مشروع قانون فائلاً لمصلحة قانوناً فائلاً للمفعول بل لا بد من تصديق جلالة الملك عليه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - اقترح حضرة محمد محمود خليل بك معناه أن البرلمان متى وافق على إلغاء قانون أصبح هذا القانون لاغياً بدون حاجة لتصديق جلالة الملك فهل ترون أنه اقتراح مقبول .

أصوات : لا . لا .

حضره محمد محمود خليل بك - نعم في هذه الحالة يصبح القانون لاغياً .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لا يمكن إلغاء قانون إلا بقانون آخر كصك الدستور .

حضره لويس أغوخ قاوس افندي - المسألة دقيقة للغاية لأنها تتعلق باعتصامات البرلمان وسلطته وقد أبدى فريق من رجال القضاة بيننا آراء مختلفة في هذا الموضوع ولم يستقر الرأي على شيء ولهذا أرى إحالة هذا المشروع على لجنة الحفانية بالمجلس ليرى رأيها فيه إذ ليس من الإنصاف أن نأخذ بمسألة قانونية دقيقة ويطالب منا الفصل فيها في الحال .

حضره محمد محمود خليل بك - أريد أن أقول أن القانون المطروح الآن ليس بقانون نهائي بل هو قانون نذم مؤقتاً حتى يوافق عليه البرلمان . فيكفي في الغالب ألا يوافق عليه المجلس .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - سمعت من محامي رئيس لجنة الأشغال أنه يوجد لدى سعادة المقرر مشروع قانون أعدته اللجنة لإلغاء هذا القانون . وهذا هو رأي الذي رأيته .

حضره محمد محمود خليل بك - قبل أن ننظر في مشروع القانون الذي أعدته اللجنة أقول أن القانون المطروح غير نهائي والمادة ١٦٧ من الدستور أعطت لكل القوانين التي لم تعرض على الجمعية التشريعية صفة التنفيذ المؤقت والمادة ١٦٩ حتمت أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان في دورته الأولى لنظرها . وإن لم تعرض عليه في هذا الدور سقطت . والقانون للمعرض عليكم هو من تلك القوانين التي لم تعرض على الجمعية التشريعية فلم يكن غايته إلا بصفة مؤقتة حتى يمرض عليكم وما هو مريض عليكم الآن ويكفي في الغالب ألا توافقوا عليه بدون حاجة إلى أن تصدروا قانوناً بذلك .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - المادة ١٦٩ من الدستور صريحة في أنه إذا لم تعرض القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية على مجلسي البرلمان في دور الاستعداد الأول بطل العمل بها أما إذا عرضت على البرلمان ورأى تعديلها أو إلغاؤها وجب أن يكون ذلك بمشروع قانون يقره البرلمان طبقاً للمادة ١٦٧ من الدستور (وكلا نص هذه المادة) ودل ذلك لا يكون إلغاؤه صحيحاً إلا بمشروع قانون جديد .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - المادة ١٦٧ من الدستور لا تنطبق على الحالة التي نحن فيها بحكم من الأحوال . فالقانون الذي أمامنا ليس قانوناً مؤقتاً أي ليس محدداً زمن معين كقانون آخر أو شهرين وليس هناك ما يمنع الحكومة من تطبيقه في أي وقت تريد ما دام قائماً بل هو يدخل تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور التي تنص على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب عرضها على البرلمان أولاً بطل العمل بها أما إذا عرضت عليه فيجب أن يوافق عليها أو يمدنها أو يلغها فإذا رأى المصديق أو الإلغاء وجب أن يكون ذلك بمشروع قانون كما فعل مجلس النواب عند ما رأى إلغاء قانون المجلس الأعلى للبحار فإياه وضع مشروع قانون جديد لإلغائه وقد عرض هذا المشروع على حضراتكم اليوم وقررت أحاطة اللجنة المختصة لهذا أرى إعادة هذا القانون إلى اللجنة لتضع مشروع قانون بإلغائه .

سعادة أمين سامي باشا - اللجنة وضعت فعلاً مشروع قانون بإلغائه .

حضره محمد محمود خليل بك - أنا لا أزال متمسكاً برأيي وأرى أنه لا يجوز للمجلس مناداته بحد سلطة واسعة أن يضيّق منها .

محال الرئيس - رثى مشروع القانون الذي وضعت اللجنة .

وافق المجلس عليها .

معالى الرئيس - هل ترون حضراتكم أن تكون الثلاثة التالية لهذا المشروع في يوم الأربعاء ١١ يونيو سنة ١٩٢٤

وافق المجلس على ذلك .

تلى تقرير لجنة الحرية عن المرسوم الخاص بتعديل الأمر العالي بشأن القرصة العسكرية والرسوم الخاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية وهذا نصه :

تقرير لجنة الحرية

عن المرسومين الخاصين أولاً بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ والثاني بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف باختيار معاليكم أن لجنة الحرية نظرت في المرسوم الصادر في ٣ عرم سنة ١٣٣٩ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) الخاص بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القرصة العسكرية بتجديد الجيش والبحرية . وفي المرسوم الصادر بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣٣٩ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧) الخاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية المعالين عليها من مجلس الشيوخ في جلستى ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ فقررت عدم المناقشة في المرسوم الأول والاكتفاء بتلاوته دون العرض له ما دام أنه ألقى بمرسوم صدر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٦ أبريل سنة ١٩١٨) .

وتباحثت في المرسوم الثاني وقررت بأغلبية سبعة ضد اثنين انتداب عضوين منها لاستيضاح وزارة الحرية عن الآتى :

أولاً - سبب إطالة مدة الخدمة إلى سبع سنوات .

ثانياً - أن كان العسكري يحصل على امتيازات مقابل هذه الإطالة وما هي ؟

فيبدأ أن قدم حضرة المندوبين تقريرهما بما حصلوا عليه من المعلومات والتفصيلات من وزارة الحرية وكل في اللجنة قررت بالإجماع استمرار العمل بهذا المرسوم وأن يكون حضرة صاحب السعادة اللواء حسين شريف باشا هو المقرر له أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول القائل بالإحترام

تحريراً في ٤ يونيو سنة ١٩٢٤

مكرمين لجنة الحرية الوقت
مجلس : محمد فهمي
أعضاء : اللواء محمد كامل

معالى الرئيس - هل ترون حضراتكم على الأخذ في نظر هذا التقرير الآن .

قرر المجلس تأجيل ذلك إلى جلسة الأربعاء ١١ يونيو سنة ١٩٢٤

ثم رقت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ٨ والنصف . وسماء على أن يجتمع المجلس يوم الأربعاء ٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أضح وأبلى رأى حضرة عز العرب بك أنه لو فرضنا أن البرلمان وافق على إلغاء قانون دون أن يصدر قانون آخر بهذا الإلغاء واستمرت الحكومة تنفذ القانون الذى فهل يطع المجلس قراره ويؤيده في طول البلاد وعرضها ليصبح به على الحكومة في تمسكها بتفيذه ؟ أم أن هذا غير مقبول . والمقول أنه إذا أراد إلغاء قانون وجب أن يصدر قانون آخر بهذا الإلغاء .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا - ترجع المناقشة إلى المسادين ١٦٧ و ١٦٩ من الدستور فالسادة ١٦٩ تنص على الطريقة التى تتبعها الحكومة في عرض القوانين فأنا لم يعرض قانون ما على البرلمان سقط والمسادة ١٦٧ هى التى تنص على عملية التشريع وهى التى تجعل للمجلس الحق في أن ينظر في القوانين ليقر ما يقره منها ويعدل ويغير ما يرى تعديله أو إلغاءه . فالإلغاء أو التعديل عمل من أعمال التشريع وكل عمل تشريعى يجب أن يصدر به قانون .

معالى الرئيس - من يوافق على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك يتفضل بالوقوف .

لم يقف أحد

معالى الرئيس - إذن حضراتكم موافقون على مشروع القانون الذى وضعت اللجنة .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة لريس فانوس افندى - ألفت نظر المجلس إلى أنه من الواجب قراءة مشروع القانون الذى وضعت اللجنة مادة مادة

معالى الرئيس - يلى مشروع القانون

تليت المقدمة وهذا نصها :

مشروع قانون بإلغاء المرسوم الصادر في أول شبان ١٣٣٩ (١١ مايو سنة ١٩١٨) الخاص باستخراج أفراد من الأهالى للجيش موقتاً وبأجر عيود في تقوية الجسود .

نحن رؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

" يلى المرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٩ (١١ مايو سنة ١٩١٨) باستخراج أفراد من الأهالى للعمل موقتاً وبأجر عيود في تقوية الجسود "

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

" تلى وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويعد كقانون من قوانين الدولة ."



مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين

المتعقد علناً في الأربعاء ٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٢٤

(٢) قراءة مشروع قانون لجنة الأشغال بالنه المرسوم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٣٦ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ الخاص باستخراج أفراد من الأمان للعمل مؤقتاً وأجر محدود في عقود الجسور للفترة الثالثة لأخذ الرأى على مجموعة طبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

(٣) تمة النظر في تقرير لجنة الحرية عن المرسوم الصادر في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بتعديل الأجر المالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القصة العسكرية . وعن المرسوم الصادر بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ الخاص بمنع الخدمة في الحرس السلطاني وإبوابت الركائب السلطانية .

(ب) مسائل جديده :

تقرير لجنة الاقتراحات برأها في الاقتراحات المقدمة من :

(١) سعادة محمد مغازى يشا يطلب امتداد إصلاح الطريق من بركة خراس الى العطف .

(٢) حضرة حيد الرستم منها افندى يطلب ابحاث زراعية النخيل .

(٣) حضرة شاهين الجندى افندى يطلب استئناف العمل لمد خط حديدى بين منوف وبها .

(٤) حضرة شاهين الجندى افندى يطلب انشاء مصلحة خاصة لقنون البجيلة .

(٥) حضرة بسيوى الخطيب يك طلب انشاء نفق بجوار كوبرى السكة الحديدية بمحطة السلطة .

(٦) حضرة بسيوى الخطيب يك طلب انشاء كوبرى على بحر شين أمام كفر ششتا مركز زق .

(٧) سعادتناوا محمد فؤاد يشا يطلب استخدام ضباط الجيش الحاليين على الماش في الوظائف الملكية .

رأياً - اجابة حضرة صاحب المال وزير المواصلات على الأسئلة الثلاثة الآتية الموجهة من حضرة حافظ عابدين بك :

اجتمع المجلس علناً في يوم الأربعاء ٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحد زيور باشا رئيس المجلس .

تولى على حضرات الأعضاء فوجد غالباً كل من حضرات : ابراهيم فرج أبو الجندى بك . ابراهيم نور الدين بك . محمود الأخرى باشا . حسن فوده باشا . على محمد بك . محمد عوض جبريل افندى . محمد السيد أبو على باشا . شاهين الجندى افندى . حسين عبد الفتار بك . على بسيوى بك . عبد الظاهر خليل بك . أحمد أوسيف افندى . شومان السيد مؤمن بك . المصرى السعدى باشا . محمود بسيوى افندى . مصطفى أبو رحاب باشا . محمد محمود بك . أحمد مصطفى بك . محمود شكرى باشا . أحمد تيمور باشا . الدكتور خليل حسن باشا . أحمد فؤاد عبد الله باشا . محمد أغلاطون باشا . محمد طلعت حرب بك . حافظ السيد بك . محمد ابراهيم حشيش بك . عبد الفتاح رجائى افندى والفريد شماس افندى

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المال مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : سعيد فهمى الروبى بك وحل عبد الرزاق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أهلن ممالى الرئيس افتتاح الجلسة .

كل جدول الأعمال وهذا نصه :

أولاً - ثلاثة الاعتراضات وطلبات الاجازة .

ثانياً - ثلاثة محضر لجلسة الماضية .

ثالثاً - أعمال البجيان :

(١) مسائل نظرت من قبل :

(١) قراءة الرسوم العائد في ٧ رجب سنة ١٣٣٤ الموافق ٩ مايو سنة ١٩١٦ (الخاص بظواهرى الأراضي المتضمنة بقرعة أبى المنيا وفروعها بحديرية القليوبية) للمرة الثالثة لأخذ الرأى على مجموعة طبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

السؤال الثاني

مذكور بصفحة (٣٢٨ من الميزانية) مبلغ ٤١٤٠٠ ج.٠٠ صيانة وتجديد المباني والمخططات ومبلغ ٣٩٤٠٠ ج.٠٠ صيانة وتجديد المباني والمخططات ومبلغ ٣٩٤٠٠ ج.٠٠ صيانة وتجديد الكباري ومبلغ ١٢٠٠ ج.٠٠ لأعمال الجسور والبرك والطرق وكل هذه الأعمال جار تنفيذها بواسطة عمال المصلحة بأنفسهم .

عمل أن مجموع مصروفات قسم هندسة السكة الحديدية بلغ في هذا العام مليوناً وخمسة وعشرين ألف جنيه من مرتبات وأعمال مخلفة، فعلا يملأ بالوزارة اجراء هذه الأعمال بواسطة مقاولين ومظاريف أسوة بالوزارات الأخرى تحاشياً للمقاربات التي حصلت وتحصل بمصلحة السكة الحديدية من بويات وأخشاب ومهمات وخلافه وغسل لذلك بمجادة مهندس كوري أسيرط الذي اخلى مبلغ ٩٠٠٠ ج.٠٠ من المصلحة في عملية واحدة ولما ضبط في حاربا وأعمال المتفصلات وأجراء العمل بواسطة المقاولين يستحق من جيش جرار من العمال الذين يتقاضون مرتبات ضخمة بلا عمل انتظارا للحصول على احتياجه لعمال تزيينات وأجراها ويتوفر على المصلحة مبلغ عظيم من هذا المبلغ الضخم بما لا يقل من مائة ألف جنيه .

ولما أن المصلحة مائله بل على سوء نتيجة الطريقة المعمول بها الآن : خطة الإسكندرية التي مضى على البدء في انشائها أكثر من ست سنوات ولم تكن بعد وعمل أشغال حجارة صينية للبيكيتات بمصلحة كوري اليونان الذي استمر مع بساطته مصاريف لا تقل من الألف جنيه .

معلنا بخصوص المصروفات أما بخصوص الإيرادات فانا نرى بل خلا حاليها في معظم أفرعها أدى في أغلب الأحيان إلى اختلالات عظيمة ومنها ليس بعيد بمجادة جندي افندي أنطونيوس الذي اخلى مبلغ ١٤٠٠ ج.٠٠ وهو فرد واحد .

السؤال الثالث

مكونت شركة تعاون لوطفي السكة الحديدية ومجلس إدارتها مكون من : يسى إبراهيم بك مديرا وتادوس ديميتري بك مراقبا لحسابات الشركة وسامى المصرى افندي أمين مسئولين وسركيما وتادوس القرونى افندي رئيس حسابات الشركة - وعزى نفس افندي رئيس الإدارة ورئيس تنفيذية الشركة ونظمت اختلاصات للملكوين وتبديهم لدفاتر الشركة ولكن المصلحة لم ترفعهم من عملهم لأن مع أن أحدهم وهو يسى إبراهيم بك لم يتهم اتهامه على هذه القضية بل تهم أيضا في قضية اختلاس جندي أنطونيوس افندي بصفته رئيسا مباشرا لتذاكر الاشتراكات المنزوعة فعلا يملأ بالوزارة إيقاف المذكورين عن أعمالهم حتى تظهر تحاشيا هذه القضية خصوصا وأنهم من كبار الموظفين ويوجدون يشارون أعمالهم في أرض طبعها على أن يكون معلومات في القضية فلا يقدم بها للتحقيق خشية بأنهم ؟

معلق وزير المواصلات - وجه إلى حضرة محافظ طابن بك ثلاثة أسئلة : السؤال الأول يستعمل بل عن سبب إعطاء بدل سفرية لوطفي السكة الحديدية

(الأول) عن سبب إعطاء بدل سفرية لوطفي السكة الحديدية ، (الثاني) عن سبب عدم إعطاء أعمال الصيانة وتجديد المباني للمقاولين ومظاريف أسوة بالوزارات الأخرى .

(الثالث) عن السبب في عدم إيقاف بعض موظفي السكة الحديدية التهمين باختلاس أموال من شركة التعاون الخاصة بهم .

خامسا - كتاب وارد من مجلس النواب بإبلاغ المجلس المقررات الصادرة من باب الإيرادات من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

أخطر المجلس بالاعتراضات الواردة من حضرة أحد عبده بك عن الجلسة السابعة ، ومن حضرات إبراهيم نور الدين بك ، عمود شكرى باشا ، عقل محمد بك ، الدكتور خليل حسن باشا ، حافظ السيد بك والفريد شمس افندي عن جلسة اليوم ، وأبلغ المجلس أن حضرة أحمد أبوسيف افندي يطلب الترخيص له بإجازة شهر لأسباب عائلية وأن الشيخ متولى عمر حجازى يطلب التصريح له بإجازة أسبوعين ابتداء من الأسبوع المقبل فوافق المجلس على الترخيص لهما بالإجازة المطلوبة .

حضرة محمد زكى عبد الرازى بك - تقدم من اقتراحان خاصان بالرى والمناوبات وذلك من يومين فأطلب سرمة النظر فهما لأهميتهما .

سيد فهمى الروبى بك - ستم بذلك .

تلى محضر الجلسة السابعة فصدق عليه .

معلق أحد زكى أبو السعود باشا - لى اقتراح أريد أن أعرضه على حضراتكم وهو أن يتبدل المجلس معالى الرئيس ليدم بالبابية عن المجلس واجب الشكر بلالة الملك على تفضله بدعوتنا لحقة السمر التي أقيمت في الأسبوع الماضى .

وافق المجلس على ذلك .

اخذ معالى مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات منصبة الخطابة للرجابة على الأسئلة الثلاثة الموجهة من حضرة محافظ طابن بك وهذا نصها :

السؤال الأول

مدمرج بالصفحات (٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ من الميزانية) بالمبلغ كيرة و١٠٧٠ ج.٠٠ م.٠٠ ٨٤٩٠ ج.٠٠ م.٠٠ ٣٩٠٠ ج.٠٠ م.٠٠ ٢٥٤٢٠ ج.٠٠ م.٠٠ ٩٠٠ جنيه وهذه المبالغ بصيغة مصاريف سفرية لوطفي السكة الحديدية عام ١٩٢٤ مع أن المعروف أن موظفي السكة الحديدية عند ما يتفقدون من جهة إلى أخرى يعطى لهم صالونات فسخة عبارة عن مقصور متقلة بها لتخدم من طباخ وفراش وخلافه وها جميع الأوقات اللازمة لراحة أكبر موظف كذلك الموظفون الآخرون الذين لم يسل لهم صالونات يبيتون في استراحات فسخة كاملة للوزانم والخدم ومع ذلك يعطى لهم بدل سفرية ٢/٢ كإحدى موظفي الحكومة الذين لا يتحتمون بهذا الإحتياج ويدفعون أجور فادفعهم . فعلا يملأ هذا تبذيرا في مال الخزينة لا يحسن المسكوت عليه ؟ على أنه مع هذا الإحتياج العظيم لموظفي السكة الحديدية لو أعطى لهم واحد في المائة بدل التهمين في المسألة بحيث لا يزيد من تحسين قرشا في اليوم فوفى من هذا المبلغ مبلغ عظيم لا يقل من خمسة وعشرين ألف جنيه .

وستكون كل المسائل التي من هذا النوع موضوع بحث دقيق — ولكن على كل حال فإن تغيير نظام اتبع زمتا طويلا بنظام غيره يحتاج لوقت — هل أنا وكد أن الروح التي يبحث بها الموضوع هي التي أملت القرار الذي اتخذ بشأن إتمام خطة الاسكندرية .

حضره حافظ عابدين بك — أشكر معالي الوزير وأرى أن يقتصر على ألا يقوم عمال المصلحة إلا بأعمال الصيانة الضرورية جدا وأما المسائل الأخرى فتعطى لتداولين .

معالي وزير المواصلات — أن ما يجري عليه في العمل يتفق مع الروح السائدة على هؤلاء حضرة الموضوع نحن إذن في الواقع نتفقون .

أما السؤال الثالث فيستعمل به حضرة العضو من السبب في عدم إيقاف بعض موظفي السكة الحديدية المتهمين باختلاس أموال من شركة التصون الخاصة بهم .

والجواب عليه أن التحقيق في مسألة شركة التصون تقوم به الآن النيابة العمومية فإذا ترى لها أن من صالح التحقيق إيقاف بعض الموظفين وطلبت ذلك منا فأننا نجيبها إليه وللا أن لم تطلب النيابة شيئا من ذلك .

حضره حافظ عابدين بك — هذا صحيح وإنما يلاحظ أن وجود هؤلاء الموظفين في مراكزهم وهم من كبار موظفي المصلحة قد يؤثر في سير التحقيق .

معالي وزير المواصلات — الأمر متروك إلى مدير النيابة فإن رأت الإيقاف أوفقناهم .

حضره حافظ عابدين بك — أن طلي وبجبه وأرى من صالح التحقيق أن تأمر بأيقافهم .

معالي وزير المواصلات — انني أميل إلى ترك هذا الأمر لنيابة التي تتولى التحقيق وهي الأمانة عليه .

حضره حافظ عابدين بك — النيابة لا تصرف ما هو حاصل من التأثير في المصلحة أما أم فأنكم أقدم منها على معرفة ذلك .

معالي وزير المواصلات — الأفضل ترك هذا لنيابة .

على الرسوم الخاسر بنظام رى الأراضي الواقعة بمديرية القليوبية وللشعبة بمديرية القليوبية للمرة الثالثة لأخذ رأى عليه في مجموعه طبقا للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية وهذا نصه :

نحن مطالبات مصر

من حيث أنه إلى الآن كانت الأراضي الواقعة بمديرية القليوبية وللشعبة بمجموعة القرع القليلة المعروفة باسم "أبي المصطفى" تروى في الموسم الشتوي والصيفي بواسطة آلة راضة يملكها أحد الأفراد ويدبرها برخصة القضى الآن أجلا .

ومن حيث أنه من جهة تفتنى المصلحة العامة بأن يوزع المياه بمطبعة كبيرة كهذه يكون تحت إشراف مصلحة الري وأنه من جهة أخرى نظرا إلى

والجواب عليه أن مراتب موظفي السكة الحديدية روعي في اعتبارها هذه الامتيازات — فإذا خفضنا بدل السفرية اضطررنا لاعادة النظر في المراتب وهو شيء غير مرغوب فيه .

وليس كل اختلاف حال موظفي السكة الحديدية عن موظفي الحكومة الآخرين لصالح الأولين — بل مقابل بضعة الامتيازات التي لهؤلاء توجد مصاحب لا مقابل لها في موظفي المصالح الأخرى — فساتات الممثل في السكة الحديدية أطول بكثير من مثيلاتها في المصالح الأخرى وأيام البطالة والإعياء أقل — ويصاد الكشف الطلي على كثير من موظفي السكة الحديدية كل ثلاث سنوات ويحال إلى الماشين من تكون حالته أصبحت خدود المستوي المطلوب يختلف حال الموظفين الآخرين المحططين على وظائهم فإما للجنز أو يفرغ من الستين .

نذكر هذه المسائل ليان أنه لا يصبح التطور له واحد للمسألة وفض النظر من أوجه أخرى عديدة .

حضره حافظ عابدين بك — أشكر معالي الوزير على هذا التصريح وأنا أوافق معاليه على وجوب النظر في المسألة من جميع وجوها فإذا كان لا يمكن إلغاء بدل السفرية فيمكن تخفيضه ووجهه واحدا في المسألة بدلا من اثنين لأن مصلحة السكة الحديدية رتب لموظفيها صالوات كسفر وخدما وليس للجمع من الموظفين في المصالح الأخرى مثل هذه الامتيازات .

معالي وزير المواصلات — هذا التخفيض يتطلب إعادة النظر في المراتب التي روعي في تحديدها هذه الامتيازات والمسألة كلها مرتبطة بعضها ببعض .

حضره حافظ عابدين بك — أشكر معاليكم وأرى تخفيض القيمة إلى واحد في المسألة إذ أن اثنين في المسألة كثير مع وجود هذه الامتيازات .

معالي وزير المواصلات — والسؤال الثاني يستعمل به عن السبب في عدم إعطاء أعمال الصيانة وتجديد المباني للمقاولين وتطارييف أسوة بالمقاولات الأخرى .

والجواب عليه أنه كثيرا من الأعمال اللازمة للسكة الحديدية مرتبطة بنظام الحركة عليها وسلامة سير القطارات ولذا لا يمكن في تلك الأعمال اتباع نظام المقاولات . وهذا ما تعله سكة حديد العالم بصفة عامة .

هل أن هناك أعمالا يمكن بدون أدنى خطر أو عطل عملها بالمقاولات وهذه بحسن كما يشتر حضرة العضو المحترم أن يتبع هذا النظام فيما .

والأمر موضوع عناية المدير بالحديد للسكة الحديدية — وهو خصه بالتحقق التفتي للوصول إلى المصالح السبل في هذا الأمر — وأول ما لفت نظره للأمر موضوع خطة الاسكندرية الحادية للشار إليها في السؤال — فيعد أن خفض الموضوع جيدا قرر إيقاف العمل على حساب المصلحة وطرح ما هو لازم لانظام تشييد الخطة في المناقصة حـ، يتخبط المقاول القادر على إتمامه .

توفر الوسائل في هذه المنطقة لاستخدام القوة الكهربائية ضمن المصلحة المذكورة أن تتولى توريد المياه بأجر مخفض تخفيضاً جديراً بالذكر بشرط أن يكون هذا الأجر واجب التحصيل بالطرق الإدارية .
فيما له ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومعنا بما هو آت :

١ - يصر مرسومنا هذا على الأراضي المتبعة الآن بمجموعة الترع النيلية المقدمة الذكر ، وعلى جميع الأراضي المجاورة لها والتي لا تلتصق تحت من أضافتها إليها بتعدد توزيع المياه .

٢ - يرضخ لمصلحة الرى أن تورد المياه بواسطة آلة رافعة يسير ٧٥ قرشا من القندان الواحد في السنة الواحدة إلى كافة مائ المنطقة المقدمة الذكر من الأراضي التي يكون أربابها قد قدموا طلبات لهذا الغرض حسب الطرق المقررة بوزارة الأشغال العمومية .

٣ - فيما هذا الأراضي التي لا تلتصق انضمامها بنظام توزيع المياه الذي يسير لاجبوع الأرياف للطلبات المشار إليها في المادة السابقة تكون مقصورة على جزء فقط من أرض تكون داخلية في حدود مساحة زراعية واحدة .

على أن الأجر المذكور وهو ٧٥ قرشا من القندان الواحد في السنة الواحدة يكون بأكمله مستحق الدفع من جميع الأراضي التي تكون منها هذه المساحة حتى لو ترك جزء منها بدون زراعة في أثناء كل أو بعض متداولات الآلة الرافعة .

٤ - يكون لمصلحة الرى القول الفصل فيما يخص بمواجد ويتناسب توريد المياه وكذلك في المنازعات التي يجب تقريرها فيما بين الترع الفرعية المتلفة أو فيما بين الأراضي المتبعة المتلفة .

٥ - يكون الأجر المذكور في المادة الثانية واجب الدفع قسماً للمواجد ويخص الأقساط التي تدفع بها ضرائب الأطنان ويحصل عند الانضمام بالطرق الإدارية طبقاً لأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والأوامر المالية التي تلته وعنده ولا يجوز عاقبة تحصيل هذا الأجر بسبب شكوى أو مطالبة ترفع على مصلحة الرى إذ كل شكوى أو مطالبة من هذا القبيل يجب عند الاقتضاء أن تتبع فيها الاجراءات على حثتها أمام الحاكم ذات الشأن .
٦ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه . ويكون تنفيذه ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مبدءاً من تاريخ ٧ رجب سنة ١٣٣٤ (١٠ مارس ١٩١٦)
هذا خضر خضره محمود بسببوى افندى السكرير البرلى حيث كانت الساعة ٦ والنقيقة ٤٠ مساء .

خضره سعيد لهي الروي بك - طبقاً للأجبة الداخلية سيؤخذ الرى بالبناء بالاسم .

خضره لويس أخوخ فانوس افندى - لاحظ أن القانون مبدءاً باسم سلطان مصر مع أنه يجب أن يصدر باسم جلالة الملك .

خضره محمود بسببوى افندى - هذا قانون قديم .

خضره لويس أخوخ فانوس افندى - هذا قانون جديد لأن القوانين القديمة لم تكن قوانين بل مراسيم .

أخذت الآراء والبناء بالاسم ابتداء بالاسم الذي أسفرت عنه القرعة وهو اسم خضره الشيخ تولى عمر حجازى فكانت النتيجة الموافقة على القانون بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين ما عدا السيد حسين القصي .

معالى الرئيس - إذن قرر المجلس الموافقة على القانون .

على مشروع القانون الذي وضعت لجنة الأشغال البناء المرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ خلاص باستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وبأجر محدود في حفرية الجسور وذلك للمرة الثالثة لأخذ الرى على مجموعة طبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلقى المرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ (١١ مايو سنة ١٩١٨) باستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وبأجر محدود في حفرية الجسور .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق

خضره لويس أخوخ فانوس افندى - قدمت طلباً بالعودة الى المناقشة في مشروع هذا القانون وعلمنا بنص اللائحة الداخلية يجب أن ينظر هذا الطلب في آخر الجلسة . لذلك أطلب تأجيل النظر في مشروع هذا القانون حتى ينظر المجلس في طلبه .

خضره على حيد الزاقي بك - أظهر على حضراتكم الطلب المقدم من خضره لويس أخوخ فانوس افندى بالعودة الى المناقشة في مشروع هذا القانون وهذا نصه :

خضره صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

عمل بالمادة ٣٦ من اللائحة الداخلية ولما بتفضيه المصلحة العامة أتمتurf بأن أطلب فتح باب المناقشة في أمر المرسوم الخاص باستخراج أفراد من الأهالي للجسور الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٨ وذلك بمناسبة عرض مشروع قانون خاص بالمجلس بالجلسة الماضية لانهاء هذا المرسوم عرضاً من الأكتفاء بعدم التصديق . طه لصحة ملغاً ١٠ . قسمه للاسباب الآتية . هـ . :

تقرير لجنة الحرية

عن المرسوم الخاص بأولها بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ والثاني بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية

حضرة صاحب المحلل رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإخبار ماليكم أن لجنة الحرية نظرت في المرسوم الصادر في ٣ عرم سنة ١٣٣٩ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) الخاص بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ بشأن القذرة العسكرية "تجنيد الجيش والبحرية" وفي المرسوم الصادر بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣٣٩ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧) الخاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية المحالين عليها من مجلس الشيوخ في جلسي ١٣٥١٢ و ١٣٥١٤ مايو سنة ١٩٢٤

فقررت عدم المناقشة في المرسوم الأول والاكتفاء بتلاوته دون العرض له مادام أنه أُلقي بمرسوم صدر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (١ أبريل سنة ١٩١٨)

وتناقشت في المرسوم الثاني وقررت بأغلبية سبعة خمسة اثنين اقتداب حضورين منها لاستيضاح وزارة الحرية عن الآتي :

أولاً - سبب إطالة مدة الخدمة إلى سبع سنوات .

ثانياً - أن كان العسكري يحصل على امتيازات مقابل هذه الإطالة القويها ؟

فبعد أن قدم حضرة المشورين تقريرهما بما حصلنا عليه من المعلومات والتفصيلات من وزارة الحرية وعلى اللجنة قررت بالإجماع استمرار العمل بهذا المرسوم وأن يكون حضرة صاحب السعادة اللواء حسين شريف باشا هو المقرر له أمام المجلس .

وتفضلوا بماليكم بقبول ثاني الاحتتام

تحريماً في ٤ يرمه سنة ١٩٢٤

رئيس لجنة الحرية

سكوتير لجنة الحرية الوقت

الواء محمد كاسل

عضد نففى

سعادة اللواء حسين شريف باشا (مقر اللجنة) - حضنى السادة الثلاثة من الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (قانون الترممة) باستخدام الفر مشرستين نصفها في الجيش الصائل والبحرية والنصف الآخر في الرديف أو البوليس أو خفر السواحل . ولكن لما كان من الضروري العمل على زيادة رجال الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية فقد رؤى إطالة مدة الخدمة فيهما إلى سبع سعين بدلا من خمس على أن يبقى الفر من الخدمة مدة الثلاث سنوات الباقية . بذلك صدر المرسوم السلطاني المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ وزيه مرتب العسكري في الحرس والركاب السلطانية مدة خمس السنوات الأولى عشرة قروش شهرياً بما يتناوله زيه في الجيش . أما في السنين الأخرى من الخمسة والسابعة فإن العسكري يأخذ علاوة أخرى قدرها ثلاثون قرشاً شهرياً وبذلك تبلغ الزيادة الشهريه في السنتين المذكورتين للعسكري في الحرس والركاب السلطانية أربعين

ان المراسم الصادرة أثناء تعطيل الجمعية التشريعية ليست بقوانين بالمعنى الدستوري الصحيح لأنها صدرت بدون أن تستوفى الشروط المطلوبة في القوانين طبقاً لنصوص أصاؤون النظام الذي كان معمولاً به في وقت إصدارها - ولهذا نص الدستور في الأمر الملكي بمدة ٤٢ لسنة ١٩٢٣ في المادة ١٦٩ بموجب تصديق البرلمان عليها والا تبطل من نفاذ نفسها وكذا تبطل بمجرد عدم عرضها للتصديق . فلما لهذا الموضوع من الأهمية من حيث قيمة تلك المراسم قانوناً ومن وجهة نظر الدستور اتفق نص بـ المناقشة في موضوع وجوب إصدار قانون الآن بإنشاء تلك المراسم التي لا يرى المجلس العمل بها بعد الآن أو الاكتفاء بعدم التصديق لتصبح ملغية ما ١١ يرمه سنة ١٩٢٤ أعضاء : لويس فانوس

معال الرئيس - تنص المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية على أن النظر في طلب إعادة المناقشة لا يكون إلا في آخر الجلسة التي تقدم الطلب أثناءها وتلفظون حضراتكم على العودة إلى المناقشة في آخر الجلسة .

أصوات : غير موافقين .

حضرة عبد الرزاق بك - يؤخذ الرأي على عدم المناقشة من جديد أم لا ؟ حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا يؤخذ الرأي على ذلك إلا في آخر الجلسة عملاً بالمادة ٣٩ من اللائحة الداخلية .

حضرتو من أخير فانوس افندى - كيف يتحولون نظراً لقاضي يطلب إعادة المناقشة في آخر الجلسة وتريدون في الوقت نفسه نظر مشروع القانون الذي اطلب إعادة المناقشة فيه .

معال الرئيس - هل يوافق المجلس على تأجيل النظر في طلب حضرة لويس أخير فانوس افندى وفي مشروع القانون الخاص به إلى آخر الجلسة . وافق المجلس على ذلك .

حضرة حافظ حادين بك - لاحظ أن معالي وزير المواصلات عند ما أجاب على الأسئلة التي وجهتها إلى معاليه اكتفى بالإشارة إلى موضوعها دون أن يقرر عن هذه الأسئلة في الجلسة ولما خاطبت معاليه في هذا الشأن قال أن السبب هو ما يتقدمه من أن اللائحة تطبق وتوزع على حضرات الأعضاء قبل الجلسة كما هو جار في مجلس النواب . لهذا أقترح اتباع هذه الطريقة في جلسنا .

معال الرئيس - أعتقد بعض حضرات الوزراء قراءة نص السؤال قبل الإجابة عليه ويكتفى البعض الآخر بالإجابة دون تلاوة السؤال .

حضرة حافظ حادين بك - أرى بما أن طبع نص السؤال ويوزع عليها ولما أن يقرأ قبل الإجابة عليه .

في الفرر المقدم من لجنة الحرية عن المرسومين الخاص أولهما بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ والثاني بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية المحالين عليها من المجلس وهذا نصه :

أخذ المجلس في مناقشة مواد المرسوم الخاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

" خلال مدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية الى سبع سنين وكل من يتقدم بهذا المدة يقضى من الخدمة في الرديف أو في البوليس أو في خفر السواحل "

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - اقترح تخفيض مدة الخدمة في الحرس الى خمس سنين فقط وأعارض في أن تكون المدة أكثر من ذلك وأسأله اقتراحا بتقليص مدة الخدمة العسكرية بوجه عام .

حضره محمود بيوتى افندى - من يوافق على هذه المادة يتفضل بالوقوف ؟

وقفت أغلبية .

معالي الرئيس - قرر المجلس الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية فوافق المجلس عليها وهذا نصها :

" ٣ - كل من يتقدم طبقاً لأحكام المادة السابقة يكون مستحقاً للرفق عندئذ موعداً من مواعيد الرتبة قبل بعد انقضاء سبع سنين من بدئ خدمته . "

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

" ٣ - أحكام الأسس المالية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ المتعلقة بالتجنيد أو الخدمة أو الرتبة تظل نافذة المفعول بالنسبة للحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية وذلك مع مراعاة أحكام هذا المرسوم " .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك - أرى أن تكون مدة الخدمة العسكرية أقل من عشر سنين .

سعادة محمد فهمى باشا - نص البستود في المادة ١٤٧ على أن يثبت طريقة التجنيد ونظام الجيش تبين بأنهم فإذا أردت حضرتك ادخال أى تعديل على النظام المعمول به الآن فليكن تقديم مشروع قانون .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - أطلب تلاوة المادة الثالثة من قانون القواعد العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ الخاصة بمدة الخدمة العسكرية التي أطلبت بتقصي المادة الأولى من المرسوم الذى نحن بصدده .

سعادة محمد فهمى باشا - المادة التي يطلب فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال تلاوتها تنص على أن تكون مدة الخدمة العسكرية عشر سنين نصفها في الجيش العامل والنصف الآخر في الرديف أو البوليس أو خفر السواحل .

وافق المجلس على المادة الثالثة كما هي

تليت المادة الرابعة فوافق المجلس عليها وهذا نصها :

" ٤ - يكون هذا المرسوم نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويسرى على كل من يكون ملزماً بالخدمة في الجيش أو البحرية ولم يطلب التجنيد قبل التاريخ المذكور " .

قرشاً - ولما سكر الحرس والركائب السلطانية مقابل بقائهم في الخدمة سبع سنين مزايا أخرى منها أنهم يأخذون مكافأة وديف قدمها ثمانية وعشرون جنياً منها لا يأخذون زلاتهم في الجيش إلا عشرين جنياً وقد استجشت هذه المزايا كثيرين من المساكين فأتفقوا على التطوع للخدمة في الحرس والركائب بعد انقضاء مدة خدمتهم ولذلك رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على استمرار العمل بهذا المرسوم .

أصوات : موافقون على تقرير اللجنة .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - أرى أن مدة الخدمة العسكرية طويلة ويجب أن تكون أقصر من ذلك .

سعادة المقرر - الحرس الملكي في حاجة الى جنود راقين فأنا طالت المدة حصلت خدمة العسكرية ووقت ملازمته .

على أن زيادة مدة الخدمة قاصرة هنا على رجال الحرس والركائب وهم يتمتعون مقابلها بمزايا لا يتسع بمثلها زلاتهم في الجيش .

حضره محمود بيوتى افندى - الواجب عمل الآن هو الاقتراح على قبول هذا القانون في جملة من حيث المبدأ فأنا تقرر بقبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً مادة لمدة ثم يؤخذ الرأي على مجموعه في جلسة أخرى .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - بما أن هذا القانون يطيل مدة الخدمة العسكرية فأنا مضارب فيه من جهة المبدأ .

حضره محمود بيوتى افندى - الموافق على هذا المرسوم من حيث المبدأ يتفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

معالي الرئيس - قرر المجلس الموافقة على القانون من حيث المبدأ .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا - جاء بقرار اللجنة أنها رأت عدم المناقشة في مرسوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ لأنه ألغى بمرسوم ٦ أبريل سنة ١٩١٨ ولكنى أرى أن المرسوم الثانى ولو أنه ألغى الأول إلا أنه أبهى شيئا من حكمه فأرجو أن بين لنا سعادة المقرر السبب الذى من أجله رأت اللجنة عدم المناقشة في المرسوم الأول .

سعادة المقرر - لأن مدة التطوع بفرقة العمال المصرية أو بفرقة النقل بالجلال أو بأية خدمة أخرى من خدمات التتقيات للخدمة بميوش صاحب الجلالة البريطانية قد انتهت .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا - أن المرسوم الثانى لم يلغ المرسوم الأول الفاد تماماً بل أبقي جزءاً من أحكامه فقد نص في المادة الأولى منه على إلغاء المرسوم الأول ولكنه استثنى أحكاماً نص عليها في المادة الثانية وزيد أن تعرف رأى اللجنة في ذلك فأقترح إعادة حقن المرسومين اليها لبحثهما .

أما المرسوم الأخير الخاص بالخدمة في الحرس والركائب والذي أخذ الرأى عليه الآن في مجموعه فلا مانع من الاستمرار في مناقشة مواده .

قرر المجلس إعادة المرسومين الأول والثانى للجنة لبحثهما .

لجنة الاقتراحات لقصده، وتقدم تقرير بنتيجة عملها فأذاجلست فاتفقت العمل بهذا الاقتراح حيث الوزارة التي يجب حالة الاقتراح عليها . فأذا أقر المجلس رأى اللجنة أحال الاقتراح على الوزارة المختصة مباشرة .

معلل محمد شفيق باشا - موضوع الاقتراح المطروح أمامنا الآن غير ظاهر فإن كان المطلوب عمل سكة زراعية فمجالس المديرات هي المختصة وإلجنة الرئيسية لها هي وزارة الداخلية . وللك المجالس أنظمة خاصة تسير عليها لتقيام بعمل هذه الإصلاحات . وإن كان المطلوب عمل جسر فوزارة الأشغال هي المختصة . فتبين حضراتكم من ذلك أن الاقتراح إما أن يحال على وزارة الأشغال أو على وزارة الداخلية .

سعادة محمد منازي باشا - المطلوب عمله هو اصلاح الطريق من بركة فطاس الى العطف .

حضرة المقرر - نعمتنا من سعادة محمد منازي باشا ان المطلوب اصلاح جسر ترعة تهديد الطريق .

سعادة محمد منازي باشا - إن اللجنة البحرية من الطريق غير مهيئة للمواصلات وغرضي اصلاحها ومن يأتى بحالة الاقتراح على وزارة الأشغال .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - اذنا كان عمل لجنة الاقتراحات سيكون قاصرا على امالة ما يرد عليها من الاقتراحات على الوزارات المختصة فأتى الآن ألا فائتة من ويودعها لأنه في امكان المنسوخ أن يقدم اقتراحه مباشرة للوزير ولكن الذي أهمه أن من واجب هذه اللجنة فحص الاقتراح ودرسه وجمع المعلومات اللازمة لظاهر فائتته أو ضرره وعرض ذلك كله على المجلس .

حضرة محمد محمود خليل بك - يظهر أن حضرة زميل لويس أخنوخ فانوس افندى آلى على نفسه أن يقرض على كل كلمة . المسألة ليست اقتراحا بمشروع قانون بل اقتراح برغبة والزغبة تحول دائما على المجلس وهذا يجعلها على الوزارة المختصة . ولكن اذا كتفت اللجنة بالعمل بما يوجبها رأى حضرة لويس فانوس افندى لكنت في هذا تكليف لها بعمل هو في الواقع من اختصاص الوزارة المختصة لأنها ستكلف بإبحاث فنية وغيرها وهذا أمر لا يقره أحد .

حضرة المقرر - المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية تنص على أن كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم الى الرئيس كتابة ليعرض على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات ثم جاء في المادة ٧٧ من اللائحة أن المشروع يحال على لجنة الاقتراحات فتنقده له ليندأ رأيا في جواز نظر المجلس فيه وعلى اللجنة تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة عشر يوما . ومع أن هذه المادة أظفئت ذكر الاقتراح ولم تنص عليه كما فعلت المادة ٧٥ فان هذا لا يمنع أن يتبع بشأن الاقتراح من الاجراءات ما يتبع بشأن مشروع القانون .

حضرة محمود بسيوني افندى - فلا نص للمادة ٩١ من اللائحة الداخلية وهذا نصها :

تتبع المادة الخامسة توافق المجلس عليها وهذا نصها :

٥ - على وزير الحرية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم ٥

مديرى طابن في ١١ مفرسة ١٣٣٩ (٢٦ نوفمبر ١٩١٧)

حضرة محمود بسيوني افندى - سجل هذا المرسوم للمرة الثالثة في جلسة يوم الاثنين لليل الموافق ١٦ يونيو سنة ١٩٢٤ طبقا للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

رقت الجلسة للإستراحة حيث كانت الساعة السابعة والبقية ٢٥ مساء . أضيفت الجلسة في الساعة السابعة والبقية ٥٥ مساء .

احتل حضرة حافظ طابن بك مقعد لجنة فحص الاقتراحات والبرامض منصة الخطابة وتلا تقرير اللجنة المذكورة في الاقتراح الأول المقدم من سعادة محمد منازي باشا بطلب امتداد اصلاح الطريق من بركة فطاس الى العطف .

نص الاقتراح

تقدمت وزارة الأشغال باصلاح الطريق المعد لمرور السيارات من الاسكندرية لمصر والواقع على البر الأيسر من ترعة الحمودية وبدأت باصلاح الطريق بالبر الأيمن من ترعة الحمودية ابتداء من كفر الدوار لغاية بركة فطاس واقتصر الأمر على ذلك ، فتمسما بالمصلحة العامة أرجو من المجلس أن يطلب من وزارة الأشغال امتداد اصلاح الطريق من بركة فطاس الى العطف .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء احبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على اللجنة المختصة .

أصوات : موافقون على رأى اللجنة .

حضرة المقرر - كان في الامكان تعيين اللجنة المختصة ولكننا رأينا أن تترك ذلك للمجلس .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - كان يجب على لجنة الاقتراحات أن تذكر في تقريرها اسم اللجنة المختصة التي ترى امالة الاقتراح عليها .

حضرة المقرر - رأينا أن تترك ذلك للمجلس .

أصوات : لجنة الأشغال .

أصوات : لجنة المواصلات .

حضرة المقرر - الاقتراح خاص باصلاح طريق على جسر ترعة . ووزارة الأشغال العمومية هي التي تبشر باصلاح الجسود ولذلك تكون لجنة الأشغال هي المختصة ورأى امالة الاقتراح عليها .

أصوات : موافقون .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا الاقتراح ليس من المسائل التي تحال على بلان لأنه اقتراح برغبة لا بمشروع قانون وكل اقتراح برغبة يحال على

أن أحاط الوجه البحرى من بينهم زراعة القطن لاستيفاء الرى ببلادهم ولكن أحاط الوجه القبلى لا يكون عندهم ما يعادل ذلك الا اذا أباست الحكومة زراعة الدخان أو أوجدت في بلادهم مشروعات الرى الصغرى .

قد قال أن هناك سببا آخر غير الاتفاقية اليونانية يحول دون ابحاث الزراعة وهو الإرادة الذى يجنيه البلاد من وراء الضريبة الجبرية . ولكن هذا رأى أن صح الفلك به فان هذه الصعوبة يمكن تذليلها بفرض ضريبة عالية على أرض الدخان وعلى إن لم تمس كل الدخل الجبرى فلها هى الخسارة بعض الخسارة .

على أن هذه نقطة اذا وقفنا أمامها دائما وتشددت الحكومة في الفلك بها كلها طبعا زرع استغلال طبيا والحالة هذه أدب ترى زراعة الدخان في حياتنا واستعمال الأمر كذلك على أجيالنا من بعدنا ما دامت هذه النظرية قائمة في وجهها .

فهل يوجد مصرى يقول بذلك أو يقبله . وهل ترضى حكومتنا العادلة أن تكون الأمة المصرية دون الأمم كلها محرومة عما يجود به أرضها من خيرات ونعم .

أن تربة مصر والحمد لله من أحسن ما خلق الله من الترى فالى متى تبقى مغلقة عن الانتفاع بها في زرع الدخان ؟ والى متى يبقى الشعب المصرى عاجزا عن التمتع باستعمال أرضه في زراعة ما يشاء وحتى متى تبقى بلادنا منفلتة عن العمل في أرضنا كما يتحتم وكما تريد ؟

إن كنا صرنا على هذه البرى في ما مضى فقد كان ذلك للدواع وأسباب لا محل لذكرها هنا . أما الآن وقد تطورت أحوالنا وأصبح أمرنا يندأ واعتادنا على أغصنا في تحقيق مطالبنا بعد أن قلنا والحمد لله استغلالا فلا بد من العمل على إزالة كل مانع يحول دون الوصول الى تحقيق رغباتنا .

إن زراعة الدخان مباحة إبادة عامة في كل الممالك . وكلها لها جوارك وميزانيات تتم بها ظ لا سمح بالمع والتصرع عندهم ونراه عددا . الا أن بلادنا كما يقولون حقيقة بلد السجائب .

إن أساس ثروتنا الآن في بلادنا وبحرجنا وإسوان قائم على زراعة القنة والتبغ والسمك والندس والقول وإيراننا من ذلك لا تصحوا الأربعة الخجائن من كل فدان وفلك نأشغالنا بقره بالنسبة لتعريضهم وفقرنا إزاء على الدول . ولكن اذا وجدت عددا زراعة الدخان فانه بلا شك تزيد ثروتنا فتصحب أحوالنا وترقى مدنيتنا وتقدر إذ ذلك على إيجاد المعلوم بما هو لازم لاصلاح أحوالنا الاجتماعية لتصحيح الصحة وبالحسنة وتصحيح المدارس . وعد ذلك في وقتنا ندعو لحكومتنا السنية وقوابا الكرام بالشكر وألّا يسمع دوام الفز وطول البقاء . "

تقرير اللجنة

"قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على اللجنة المختصة . "

حضرة لويس آخنوخ فانوس اندى - لإذن لا فائدة من وجود لجنة الاقتراحات لأنها لا تميز اللجنة التي يجب إحالة الاقتراح عليها .

"تخصص اللجنة المراض وتميلها الى رئيس المجلس مينة ما يجب لوساله الى أحد الوزراء أو ما يجب تحويله على لجنة مختصة أو الى أية جهة أخرى وما ينبغي رفضه . "

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - بعد أن تبين للجنة الاقتراحات أن هذه رغبة كان يمين عليها أن تبحث فيها اذا كانت مالة الدولة تسمح بتنفيذها وتذكر ذلك في تقريرها ثم ينظر المجلس بعد ذلك فيها اذا كان يرى تحويل هذه الرغبة على الوزارة المختصة .

حضرة المقرر - أنا لاوافق على إحالة الاقتراح على وزارة بل يحال على اللجنة المختصة لتباحث الوزارة صاحبة الشأن حتى اذا كان في الامكان تنفيذها - أميل على الوزارة .

معال محمد شفيق باشا - أرى أن يحال الاقتراح على وزارة الأشغال العمومية مباشرة .

معال الرئيس - من يوافق على قرار اللجنة بحالة هذا الاقتراح على اللجنة المختصة يفضل بالوقوف .

وقف اقلية .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال العمومية مباشرة .

ثم تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة عن الاقتراح الثاني المقدم من حضرة عبد الرحمن محمد مهنا افندى الخاص بطلب ابحاث زراعة الدخان .

نص الاقتراح

"تبقى البلاد المصرية وخصوصا الأقاليم العليا من الوجه القبلى أن تعود بأرضها زراعة الدخان الى ما كانت عليه في سالف الأزمان - ثم إن هذا أمر محروص فيه من كل مصرى وكثيرا ما حصل الكلام بشأنه وفي ظروف كثيرة قام رجال من الأمة أفرادا وجماعات بطلبون بالملاح شديد الصلح بزراعة هذا الصنف . ولكن يقال إن هناك اتفاقية بين الحكومة المصرية وأمة اليونان تحول دون تحقيق الرغبة في الحال وهي مضروبة الى أجل معين سينتهى قريبا . فان كان الأمر كذلك وكان هذا هو السبب الحقيقي فانه على كل حال لا ينع أن نبعث الموضوع من الآن ونطلب من الحكومة أن تتخذ من الاجراءات ما يلقى ثمرات المنع بعدم تجديد الاتفاقية مرة أخرى وأن تصدر في الوقت نفسه قانونا يجيز زراعة الدخان بكافة جهات القطر وفي جميع الأراضي المصرية . خصوصا وقد علم الجميع أن وزارة الزراعة عملت تجارب عديدة في جهات مختلفة وفي النهاية جاءت نتيجة الاختيار دالة بأجل ظهور على أن أرض مصر قابلة تماما لانتاج هذا الصنف وصالحة لاستخراج أحسن الأخرع منه . وقد كنا نسمع أباة وأجلداتا يقررون على مسامحة ما جاءت نتيجة الاختبار مطابقة له .

إن في تربة مصر كثيرا من الألفنة وعلى الأخص في مديرية قنا لا تجود فيها أية زراعة أخرى كما يجود فيها هذا الصنف فليس من البذل أن نحرم منه وليس من الانصاف ألا يسمح لقرية مصرية قد يكون كل زمامها من أرض الجرائز ألا تستفيد من استغلال أراضيها بالطريقة التي تراها نافعة وعامة عليها بل يلجأ أكثر من غيرها .

لا تأخر في إعطاء ما يطلب منها من البيانات سواء أكان الطلب من اللجنة أم من المجلس .

حضرة المقرر - كأن سعادة أمين سامى باشا يطلب من اللجنة المستعجل
اذ أن المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية تمنى بأن تهتم لجنة الاقتراحات
بتقريرها المجلس في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالة الاقتراح عليها،
فلما اتبعت طريقة سعادة الباشا وخاربت اللجنة الوزارات وقادت بالباحث
والاستعلامات فمن المؤكد أن هذا الزمن لا يمكن .

سعادة أمين سامى باشا - عند ما نظرت لجنة الحريسة في المشروعات
الحالة عليها انتهت باتنتين من أعضائها وحصلت على المعلومات التي رأت اللجنة
الوقوف عليها ومع ذلك فقد انتهت من عملها في زمن قصير .

حضرة المقرر - بعض المشروعات يتطلب استعلامات من عدة وزارات
كالاقتراح المقدم من سعادة اللواء موسى فولاد باشا الذي لا يمكن للجنة نظره
قبل أن تقوم بعض الباحث فيه ولا يمكن في هذه الحالة أن تنتهى اللجنة
من فحصه في خمسة عشر يوماً .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أعتقد أن لجنة الاقتراحات قامت
بواجبها خير قيام . لحال على اللجنة عرضة أو اقتراح - وأنى لا أرى فوجاً
بين الاثنين - ويتضمن المادة ٩١ من اللائحة الداخلية تكون مهمة اللجنة
فحص المراض وأحداثها إلى المجلس مبنية ما يجب إرساله إلى أحد الوزراء
أو إلى أية جهة أخرى . هذه هي مهمة اللجنة أما القول بأنه يجب عليها أن
تجرى مباحث فهذا أمر لا أثر له للائحة ولا يمكن العمل به إلا إذا نص
عليه بصريح . وأما قول حضرة زميل محمد محمود خليل بك بأن اللجنة
إذا سارت على طريقها الحالية ولم تخرج المباحث اللازمة كانت أعمالها
كأعمال موظف بسيط . فهذا قول غير مقبول ويكفى الرد عليه أن مهمة
اللجنة محددة في اللائحة وهي ترمض نتيجة أعمالها على المجلس وله بعد ذلك
الرأى الأخير .

فوق ذلك أن أمام اللجنة مئات من المراض ولو عملت مباحث لكل
مرض أو اقتراح فقد لا تقوم في الشهر الواحد بفحص أكثر من أربعة أو
خمسة اقتراحات . ولهذا فأنى أكرم ما قلته من أن اللجنة قامت بواجبها
وأطلب الموافقة على تقريرها .

سعادة ميشيل أيوب باشا - مسألة طلب إحالة زراعة الدخان مسألة
دقيقة جداً لها علاقة بالمعادلات الدولية وبميزانية الدولة نأرى إرسال الرضبة
المقدمة منها إلى وزارة المالية لدراسة وإبداء رأياً فيها ليكون المجلس عالماً
بما قد يقوم من الموانع في سبيل تنفيذ هذه الرضبة وبعد ذلك إذا رأى
حضرة المنتقح أن في الإمكان تحقيق رغبته فيمكنه أن يقدمها بـ مشروع قانون
لينظر فيه المجلس .

حضرة ليس أخوخ قاوس القندى - فتحت المناقشة نظراً للمساكين
وهذا ما هي مهمة لجان الاقتراحات؟ وماهى الرضبات؟ مهمة لجان الاقتراحات
هي تصفية الاقتراحات إلى نوعين . نوع جدير بالنظر ونوع غير جدير به .

حضرة المقرر - ستعين اللجنة في المستقبل اللجان التي ترى إحالة
الاقتراحات عليها .

حضرة محمد محمود خليل بك - أريد أن أعرف ما هي مأمورية لجنة
الاقتراحات . هل مأموريتها مجرد إحالة الاقتراحات على اللجان المختصة .
هذه مأمورية عامل بسيط . أن مأمورية هذه اللجنة هي فحص الاقتراحات
والرغبات وكل اقتراح بمشروع قانون رأت اللجنة فائدته ترفضه إلى المجلس
مشغوطاً بتقرير لإحالة على اللجنة المختصة وكل رغبة جديرة بالتنفيذ تقدم
اللجنة منها تقريراً للمجلس والمجلس يجملها على الوزارة صاحبة الشأن لأن
الرغبة لا تحتمل مناقشتين في جلتين مختلفتين ولكن إذا حصرتها اللجنة مأموريتها
في الإحالة فقط أصبحت مدمية الفائدة .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - أن اللجنة لم تصب في تسمية
هذا الاقتراح رغبة وبأن الواجب أن تعتبره مشروع قانون . منعت زراعة
الدخان قانون فإحالة زراعته تكون بالنسبة لهذا القانون قانون آخر . نأرى
أن يحال الاقتراح على اللجنة المختصة لمحض مشروع قانون به .

حضرة المقرر - يختلف نظر اللجنة إلى القوانين المروضة عليها من نظر
حضرة الشيخ من العرب بك ألياً فالاستاذ يعتبر هذه القوانين قائمة بمستوية
الشروط والواقع غير ذلك .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - قانون منع زراعة الدخان قانون
لعدم وليس مطروحاً أمام المجلس للنظر فيه إنما المطروح هو اقتراح بإحالة
زراع الدخان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الفكرة التي دعت اللجنة إلى أن
تعتبر هذا الاقتراح رغبة لا مشروع قانون فكرة وجهية . وتعلمون حضراتكم
أن الحكومة حظرت زراعة الدخان لأسباب مالية . وتعلمون أنها مرتبطة
بالتخلفات بحركة مع الدول الأجنبية فيجب عليها قبل أن تقسم على إلغاء
قانون منع زراعة الدخان أن تعرف حل زالت الأسباب المالية التي أوجبت
للتخلف . وهل تسمح بالتخلفات الجبرية بذلك ؟ لهذا احتجنا الاقتراح رغبة ورأينا
أن يحال على الحكومة لتعرف ما عندها من الاعتراضات وبعد ذلك نضع
مشروع القانون .

حضرة المقرر - أوافق حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر على أنه
لا يصح أن تسرع وتضع مشروع قانون قبل درس الأمر من جميع نواحيه
وضع المعلومات اللازمة . لذلك رأينا اعتبار الاقتراح رغبة لحال على اللجنة
المختصة .

سعادة أمين سامى باشا - لا يصعب على لجنة الاقتراحات أن تحصل
على الاستعلامات التي تسهل عليها مهمتها . لها أن تطلب ما تراه من القوانين
وتستعمل من وزارة المالية من التخلفات الجبرية الخاصة بزراعة الدخان
وللد المالية منها وعندئذ تعرف اللجنة أن كان في الإمكان الشروع في وضع
مشروع قانون يؤدي إلى تحقيق الرضبة أو أن هناك حلالاً يحدون تنفيذها .
ثم تقدم تقريرها شامل ذلك الاستعلامات ووضاها برأياً في إمكان تنفيذ
الرضبة أو عدم تنفيذها . يمكن للجنة أن تقوم بعملها هذا إذ أن الوزارات

الحاصل بإباحة زراعة الدخان أن تتخبر مع الوزارة ذات الشان فلم الظروف التي تحيط بموضوعه وهل يمكن تنفيذه أم لا .

محل الرئيس - سأولى حضرة عضو في موضوع الاقتراح المنظور الآن؟ فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - رأي أن المجلس قبل أن ينظر الرغبة يجليها على لجنة الاقتراحات ثابتة أو على لجنة يبينها المجلس لتولى بحث ما يتعلق بها في الوزارات المختصة حتى يتبين ما يحيط بها من الموانع وبسبب يصدر المجلس قراره وهو عالم بكل الظروف المحيطة بالموضوع أما إذا قدمت الرغبة للوزارة وتظهر أن هناك حالا يحول دون قبولها فالت هذا عرض جهودات المجلس للصياح .

حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي - أرى أن المناقشة في هذا الموضوع طالت ولم تصل إلى نتيجة . من واجبات لجنة الاقتراحات فحص كل اقتراح فإن وجدته وجيها أحالته على المجلس ليرى إذا كان من الواجب إرساله للوزارة ذات الشان أو للجنة المختصة بموضوعه . أما القول بأن لجنة الاقتراحات تخصص كل اقتراح وتستمع المعلومات عنه من الوزارات فهذا أمر يطول شرحه ولا يمكنه القيام به لأننا إذا فعلت ذلك كانت بأعمال اللجان الأخرى . مهمة لجنة الاقتراحات هي بحث كل اقتراح ورفع رأيها للمجلس فإن كان الاقتراح وجيها يلفت في تقريرها الوزارة أو اللجنة التي تتولى فحص موضوعه .

محل الرئيس - هل ترى حضرة إحالة الاقتراح المطروح الآن على الوزارة أم على اللجنة المختصة ؟

حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي - أرى إحالته على الوزارة . أصوات : يحال على لجنة المالية .

حضرة محمود بسويق أفندي - قرر المجلس اليوم في الاقتراح المقدم من سعادة محمد مغازي بشأن أنه اقتراح برغبة وتقرر من المجلس ذلك المبدأ العام مبدأ إحالة الرغبات على الوزارات .

فهل تريدون أن نضع هذا القرار ؟

حضرة الشيخ علي محمد مروان - القرار الذي أصدرناه لا يسرى على غير الرغبة المقدمة من سعادة مغازي بشأن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا مبدأ خاص .

حضرة محمود بسويق أفندي - هذا مبدأ عام يسرى على كل اقتراح برغبة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا من أعضاء لجنة الاقتراحات وأريد أن أقف على رأي المجلس وعلى المبدأ الذي يقرره فهل ترون أن كل رغبة تحال على الوزارة كما قال حضرة محمد محمود خليل بك .

محل الرئيس - بعد العرض على المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذن نخدم لجنة الاقتراحات نتيجة أعمالها والمجلس يدرى رأيها فيما إذا كانت الرغبات تحال على الوزارة أو على

غير الجدير بالنظر لا يستحق إحالة الوقت في نظره فيعمل . أما الجدير بالنظر فجنة الاقتراحات تبين اللجنة المختصة بنظر الموضوع وتعرض على المجلس إحالة الاقتراح عليها . وبعد أن نخدم اللجنة بقرارها هذا التكميل بقرار المجلس إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة . وعلى هذه اللجنة تسبيل مهمة المجلس بأن تستعلم من الوزارات عن البيانات التي تؤدي إلى إيضاح الموضوع . وبذلك تكفي اللجنة المجلس مؤونة إجراء هذه الاستعلامات إذ أن مهمة اللجان جمع الاستعلامات والتأكد من صحتها وتحضير المواضيع وتهدم التقارير منها حتى يسهل على المجلس القيام واجبه فيمكنه أن ينظر على موضوع في وقت قصير .

بعد ذلك ينظر المجلس فيما إذا كان الاقتراح برغبة أو مشروع قانون وفي نظري أن الاقتراح والرغبة لا يتباينان لأن الرغبة يمكن أن تحول إلى مشروع قانون . وثني قدمت الرغبة للمجلس بحث عما إذا كان فيها شيء من المصلحة العامة أو أنها لا تتطوى على شيء من ذلك .

قد تكون الرغبة خاصة بمسألة شخصية لا أهمية لها فعمل . أما إذا رأى المجلس أن الرغبة لها صفة عامة أحالها على الوزارة المختصة . وفي هذه الحالة تتخذ الوزارة الوسائل المأذونة لتنفيذها ما لم يجد مخالفاً فتعطل المجلس الأساليب التي تحول دون التبول . ورأي أن تحال مثل هذه الاقتراحات بعد فراغ لجنة الاقتراحات منها على اللجان المختصة بفصل رغبة إباحة زراعة الدخان على لجنة المالية أو على لجنة الزراعة .

حضرة المقرر - حضرة الزميل يتكلم عن أمر واقع ألا اللجنة وإن كانت لم تبين في أول جلسة لها اللجان المختصة التي تحال عليها الاقتراحات إلا أنها تستغل ذلك فيما يمرض على المجلس من أعمالها .

حضرة لويس أخنوخ قانون أفندي - نطلب من اللجنة أن تبين في تقريرها اللجان المختصة التي تحال عليها الاقتراحات وتقدم تقريرها عنها لينظر المجلس في إحالتها عليها ليبحث فيها وإياها لاى أرى أن كل اقتراح برغبة أو مشروع قانون يجب أن يفحصه اللجنة المختصة .

حضرة المقرر - رأيك هذا يخالف القرار الذي أصدره المجلس اليوم بإحالة الرغبات على الوزارة المختصة .

حضرة لويس أخنوخ قانون أفندي - أنا أقترح على هذا المبدأ الذي لم يقرره المجلس بل هو رأي لأحد حضرات الأعضاء وقد عارضت فيه بشدة ورأيي أن المجلس يدرى رأي في الاقتراحات التي تعرض عليه والحكومة تدبر الوسائل لتنفيذ ما يراه .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال - يوم المجلس كثيراً أن تكون أعماله مكلفة بالصياح وأن تكون قراراته غائبة . كثيراً ما يرجه حضرات الأعضاء أسئلة إلى الوزارة عن مسائل يرون أنها وجيها ثم يجيب الوزارة عليها فيفتح المجلس بيوبها . من أجل هذا ينبغي أن يخطأ المجلس في نظر الرغبات فبدلاً من أن يشتغل برغبة راقية في نظره تتخبر اللجنة سواء كانت لجنة الاقتراحات أو اللجنة المختصة مع الوزارة ذات الشان وتستعلم رأيها فيها .

ومن رأي ألا يقتصر على لجنة الاقتراحات على البحث في وجاهة الرغبة أو في شكلها بل ينبغي عليها عند ما تنظر في الاقتراحات الهامة كالاقتراح

اللجنة المختصة . أما اذا قلتم بأحالة الرضايات دائما على الوزارة فانكم تسلبون حقكم .

معالى الرئيس — المجلس لم يقرر بعدا عاما وقراءه الأولى خاص بالاقتراح السابق .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى في موضوع هذا وهو موضوع رغبة إحادة زراعة الدخان أن نحال هذه الرغبة على الوزارة لأن الحكومة مرتبطة مع بعض الدول بمعاملات ربما لا يتيسر لها حلها الآن .

اذا قلنا أنا الحكومة مرتبطة مع الدول لمدة عشرين سنوات وحضرنا مشروع القانون فمن المؤكد أن الحكومة لا تنفذه لكنا قلنا هذا الاقتراح بصيغة رغبة ووافقت عليها الحكومة ونقلت الصو بات بإختصارها مع الدول على حل القيود التي ترتبطت بها أو قالت بأنها ستسعى في تخفيفها فانه في هذه الحالة وحدها يمكن تخفيض المشروع ولذلك قلنا في ذات الأمر على إحالة الاقتراح على وزارة المالية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — يريد بعض حضرات الأعضاء أن يمتنع على بآنا رأيا في الرغبة السابقة احتالبا على لجنة الاختلال . ولكن ليس كل ما يبره عنه بلفظ رغبة يعتبر رغبة حقيقية . أنا أقول أن تلك رغبة أمنية ، بإنشاء طريق . هذا أمر بسيط يرجع فيه للوزارة ولكن رغبة زراعة الدخان المنعوق زهره قاتونا تعتبر كرقعة في أبطال قانون تحديد سن الزواج فهل اذا تقدمت بها نحال على وزارة المالية أو على اللجنة المختصة لبحثها بحثا دقيقا ونظر في الصو بات وتمتد مشروها بوضع القانون اذا رأيت أن الصو بات مثذلة ؟ رأيي إحالة الاقتراح لخاص بإحادة زراعة الدخان على لجنة الاختلال الصو بات وتمتد مشروع قانون تم تقديمه للمجلس نظره .

أصوات : موافقون .

حضرة محمد محمود خليل بك — لا تملك أية لجنة من اللجان طبقا للدستور والأمانة الداخلية من مشروع قانون بإنابة من عضو قدم اقتراحا إذ المتصور على في المادة ٧٦ من الأنظمة أن كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون موقعا عليه منه .

حضرة لويس فائوس أخنيوخ أفتدى — هذه مسألة اقتصادية عامة . ويجب أن نخصصها لحصا دقيقا وأرى أفضال بإب المناقشة وأحالة الرغبة على لجنة المالية .

معالى الرئيس — من يوافق على إحالة الرغبة على لجنة المالية فيفضل بالوقوف . وقتت ألبية .

معالى محمد شفيق باشا — الذين وقفوا كانوا ألبية .

حضرة علي عبد الرازق بك — من يوافق على إحالة الرغبة على وزارة المالية فيفضل بالوقوف . وقتت ألبية .

قرر المجلس إحالة هذه الرغبة على لجنة المالية .

على كتاب وارد من رئاسة مجلس النواب عن أبواب الإيرادات التي صدق عليها من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ، وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأخبار سمايككم أن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ عرض على مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ فقرر إحالته على لجنة المالية .

وقد درست لجنة المالية مشروع الميزانية وقدمت عنه تقريرين أولهما خاص بالإيرادات والثاني خاص بالمصروفات . وصرفق مع هذا صورة من كل منهما .

وقد أخذ المجلس في فحص مشروع الميزانية وملاحظات اللجنة عليه في جلساته المنعقدة في ٧ و ٩ و ١٠ يولييه الحاضر فأقر أبواب الإيرادات كإحدى مع الحفاظ على أبدأه على وزير الأوقاف بخصوص مبلغ ٨٠٠ ج ٣ م . في الباب ١٧ من أبواب الإيرادات لأسباب المدونة بالمضبطة رقم ٤٣

وبما أن المجلس قرر جلسته المنعقدة في يوم ١٠ يولييه بإبلاغ القرارات الخاصة بالإيرادات إلى مجلس الشيوخ فأرجو سمايككم عرض ما ذكر على المجلس ليبي رأيه فيه والتكرم بما تم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما
رئيس مجلس النواب
(امضاء)
١١ يولييه سنة ١٩٢٤

أصوات : تمحل على لجنة المالية .

حضرة عبد العزيز زويوان بك — أطلب توضح نسخ من تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عليها حتى نستطيع أن تكون فكرة عنه .

معالى الرئيس — هذا التقرير ومناقشات المجلس فيه من المسائل التي تشر دائما بالحرية الرعية التي توضح على حضراتكم فيمكن تويرها فقلت إكتفاء بالإطلاع عليها .

حضرة محمد أحمد الشريف بك — الزواقع المصرية لم تشر شيئا عن الميزانية وأخر مضبطة مجلس النواب نشرتها هي مضبطة جلسة ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ وربما تأخر المطبعة في نشرهذه المطابع . فلذلك أطلب توضح كل ما يرد من مجلس النواب خاصا بهذا الموضوع .

معالى الرئيس — يستعمل كل ما فيه تسهيل لمهمة حضراتكم . وهل توافقون على إحالة كل ما يرد من مجلس النواب خاصا بالميزانية على لجنة المالية مباشرة تويرها الوقت .

مصادرة إبراهيم سعيد باشا — هذا مخالف للأمانة .

حضرة محمود بسيوني أفتدى — اذا قرأنا عدم إحالة كل ما يرد من مجلس النواب على اللجنة إلا بواسطة المجلس ترتب على ذلك تأخير في نظر الميزانية فانما كانت الإحالة على اللجنة مباشرة بأمر منكم فلا عاقبة للأمانة .

حضرة لويس أخنيوخ فائوس أفتدى — لا بأس من ذلك بشرط طبع ما يحال على اللجنة وتوضيحه عليها .

قرر المجلس إحالة ما يرد من مجلس النواب على لجنة المالية مع طلبه وتوضيحه من حضرات الأعضاء .

رقت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ٨ والبقية ٥٥ ساعة على أن يجتمع المجلس في يوم الاثنين ١٣ ذي القعدة سنة ١٩٢٤ الموافق ١٦ يولييه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء .



مضبطة الجلسة السادسة والعشرين

المعقودة علناً في يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤

(٢) سؤال موجه لحضرة صاحب المالى وزير المواصلات من حضرة عبد العزيز رضوان بك عما اذا كان في حزم وزارة المواصلات نقل شبكة حديد البضائع والمخازن الواقعة في وسط مدينة الزنازى الى جهة اخرى .

(٣) سؤال موجه لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ متولى عمر حجازى عن السبب في عدم زيارة مستشفى الرمد النقال المركزى كفر صفر وناقوس من مدة طويلة .

(٤) سؤال موجه لحضرة صاحب المالى وزير الاطفال العمومية من حضرة محمد زكى عبد الرازق بك عما تم في الشكاوى المقدمة من اهالى ناحية الجندية مركزى في مزار الخاصة بقرعة الزابونى .

(ب) اقتراحات :

(١) اقتراح من سعادة اللواء محمود فؤاد باشا بطلب تكليف وزارة الاغذية العمومية بتخفيض مستوى الكبارى الواقعة على مصرف بليس شرقية لتكون في مستوى الاراضى الزراعية تسهيلات المرور الاغذية .

(٢) اقتراح من حضرة محمود على مهنا بك بطلب التصريح برى الشرقى في اول يولييه سنة ١٩٢٤

(٣) اقتراح من حضرة محمد زكى عبد الرازق بك الب احاطة كبرى بهذا لسهولة المواصلات .

(٤) اقتراح من حضرة محمد زكى عبد الرازق بك بشأن تعديل الخواص بمديرية المنيا .

خامساً - أعمال اللجان :

(١) أعمال لجنة من الجلسة الماضية :

(١) اقتراح اللجنة لرسوم الصادر بتاريخ ١٢ خببر سنة ١٣٣٩ الموافق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ الى المجلس بمئة الف جنيه في الحرس السلطاني وادارات الركاب السلطانية .

اجتمع المجلس علناً في يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ الساعة ٦ والنقطة ٥ مساء برئاسة حضرة صاحب المالى احمد زيور باشا رئيس المجلس .

تولى على حضرات الاعضاء فوجد غائباً كل من حضرات : الشيخ متولى عمر حجازى . حسن فوده باشا . محمد عوض جبريل افندى . محمد السيد ابو على باشا . شاهين الهندى افندى . محمود على مهنا بك . احمد ابو سيف افندى . على اسماعيل بك . المصرى السعدى باشا . محمود بيوى افندى . لويس اخنوخ فانوس افندى . محمود محمد حسن الشنوبلى باشا . مصطفى اسماعيل ابو رحاب باشا . محمد محمود بك . احمد على باشا . احمد تيجور باشا . احمد فؤاد عبد الله باشا . الشيخ حسين والى . محمد تقي بك . حافظ السيد بك . عبد الفتاح رجاتى افندى . محمد عبد الغلطي افندى . القريد شمس افندى (المتدب في مأمورية مؤتمر بروكسل) .

تولى السكرتيرة العامة بالنيابة حضرة : سيدى هدى الروبى بك على عبد الرازق بك . جيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة .

دعا معالى الرئيس حضرة الشيخ يس محمود ابو جليل العضو المنتخب من اللجنة الثانية بالفرم لطلب التبرع المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور لعلها بالصيغة الآتية : (احلف بالله العظيم ان اكون خالصاً لوطن وملكاً مطيعاً لدمتور ولقوانين البلاد وان اؤدى اعمالى بالانظمة والصدق) على جدول الاعمال وهذا نصه :

اولاً - تلاوة الاحتذارات وطلبات الاجازة .

ثانياً - « حضر الجلسة الماضية .

ثالثاً - تبلغ المجلس بان حضرة صاحب المالى وزير الاطفال العمومية قد اودع بسكرتيرة المجلس ترجمة عقود الاختيار المبرمة مع شركة القرام بالقاهرة حسب وعده أثناء المناقشة الخاصة بزيادة الاجور .

رابعاً - (١) أسئلة :

تبلغ المجلس الأسئلة الآتية :

(١) سؤال موجه لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة عبد العزيز رضوان بك عما اذا كان في نية وزارة الداخلية تنفيذ مشروع الجارى لمدينة الوفاق .

على للمرة الثالثة مشروع قانون لجنة الأشغال بإنشاء المرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٩ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ انخاض باستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتا وأجر محدود في هجرة الجسور وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقت عليه وأصدرته :

مادة ١ - يلغى المرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٩ (١١ مايو سنة ١٩١٨) باستخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتا وأجر محدود بقية الجسور .

مادة ٢ - حل وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية ويصدق قانون من قوانين الدولة .

صدر في

محل الرئيس - المطلوب أخذ الإي على هذا المشروع أيضا بطريقة البناء بالاسم .

حضرة على عبد الرزاق بك - قدم حضرة الزميل لويش أغنيو فانوس أفتدى طلبا بالعودة للمناقشة في المرسوم انخاض بالحرص السلطاني وهذا نصه :

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس الشيوخ

عملا بالمادة ٣٩ من اللائحة الداخلية ؛

ولما تقتضيه راحة الأهالي والمصلحة العامة ؛

أشرف بأن أطلب فتح باب المناقشة والعودة لثلاثة المرسوم انخاض بالحرص السلطاني الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ للمرة الثانية من جديد لظننى في صلاحية تعديل المادة الأولى منه بأن تكون كالآتي :

"تتعلق مدة الخدمة في الحرس الملكي ووابورات الركاب الملكية بناء على قبول من أقبل الحرس لمدة سبع سنين أو أكثر وكل من يتقدم بهما هذه المدة يبقى من الخدمة في الرديف أو في البولييس أو في خفر السواحل ."

أو أن تكون كالآتي :

"تتعلق مدة الخدمة العسكرية في الحرس الملكي ووابورات الركاب الملكية إلى سبع سنوات باللبنة التي يرغب في ذلك من الجنود البرية والبحرية . وكل من يتقدم بهذا المدة يبقى من الخدمة في الرديف أو البولييس أو خفر السواحل ."

وكذلك قدم طلبا آخر بالعودة للمناقشة في مشروع قانون استخراج أفراد من الأهالي لتفوية الجسور .

أصوات : لا يوافق .

حضرة على عبد الرزاق بك - إذ المجلس لا يوافق على العودة للمناقشة في قانون الخدمة العسكرية .

على للمرة الثالثة المرسوم الصادر بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣٣٩ الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ انخاض بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية وهذا نصه :

مرسوم

خاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ انخاض بالقرعة لجيشنا وبحريتنا ؛

ولما كان من الضروري لتحقيق رغبتنا في زيادة رتبى رجال الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية أن تتأهل مدة الخدمة فيها ؛

وحيث أن من يقضى مثل هذه المدة الطويلة في الخدمة يجب إعطاء من الخدمة في الرديف أو في البولييس أو في خفر السواحل ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحربية والبحرية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - تتأهل مدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية إلى سبع سنين . وكل من يتقدم بهذا مدة يبقى من الخدمة في الرديف أو في البولييس أو في خفر السواحل .

٢ - كل من يتقدم طبقا لأحكام المادة السابقة يكون مستحقا للرتب عند أول موعد من مواعيد الرتب محل بعد انقضاء سبع سنين من بدمتته .

٣ - أحكام الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ المتعلقة بالجنيد أو الخدمة أو الرتب تظل نافذة للمفعول بالنسبة للحرس السلطاني ووابورات الركاب السلطانية وذلك مع مراعاة أحكام هذا المرسوم .

٤ - يكون هذا المرسوم نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويسرى على كل من يكون ملزما بالخدمة في الجيش أو البحرية ولم يطلب التصديق قبل التاريخ المذكور .

٥ - حل وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم .

صدر في مدينة القاهرة في ١١ صفر سنة ١٣٣٩ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧)

حضرة سعيد فهمي الروي بك - يؤخذ على هذا المرسوم في مجموعه طبقا للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية لأن هذه هي القراءة الثالثة والمبرور أن يكون إبداء الرأى بكلمة (تم) في حالة الموافقة على المرسوم وبكلمة (لا) في حالة عدم الموافقة عليه .

أخذت الآراء بطريقة البناء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية . جنده بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة فهو اسم حضرة وأجر عليه بك . فكانت النتيجة الموافقة على هذا المرسوم بالإجماع .

محل الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المرسوم المذكور .

معالى الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

(هنا حضر حضرة فليس أخنوخ فانوس افندى في الساعة ٢ والنقطة ٥٠)
 "على تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المقدم من حضرة شاهين
 الجندى افندى بطلب استئناف العمل لمد خط حديدى بين منوف وبها

نص الاقتراح :

في سنة ١٩١٣ وضعت الحكومة مشروعا هاما للمدرية المنوفية وهو
 خط حديدى بين منوف وبها تين لها اساس الحاجة اليه وتحقق فيه
 قومه العام حتى شرعت فضلا في تنفيذه واتمت الأعمال التهيدية اليه
 توطئة لفتح ملكية الأراضي المار بها وأصبحت أرصفة محطة منوف لهد
 الناية وكان العمل مستمرا حتى نشبت الحرب الكبرى فحالت دون تاييد
 وأوقفته بصفة مؤقتة . وبما أنه قد زالت الأسباب التي منعت انما
 العمل فلذلك اقترح ان تتألف الحكومة تنفيذ مد الخط المذكور سيما وأ
 طوله لا يتجاوز خمسة وعشرين كيلومترا تقريبا ونفقاته لا تقاس بمئات
 ملايين الجبة لبلاد ظلت الى الآن محرومة من أهم وسائل المواصلات .

رأى اللجنة

"قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا يرفيه وبقبول شكله ورات
 اللجنة برفعه موضوعا لأن حضرة العضو المقترح وجهه لحضرة صاحب المعالي
 وزير المواصلات سؤالا يتضمنون هذا الاقتراح وقد أجاب عليه بمدايه يجله
 ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ بما يأتي :

"أما الخط الثاني (من منوف الى بها) الذي لم يبدأ فيه فليس في الامكان
 البدء في انشائه الا بعد النظر في كل الأعمال الجديدة اللازمة ومفارقتها بعضها
 وقرار السير فيها مقدمين الأهم على المهم مع ملاحظة ضرورة التجديدات
 المطلوبة الحالية تلك التجديدات التي تركت أعمالها بسبب قلة الحرب
 وإخفاف الأعمال فيها وهذا يجبره مرتبط بما تسمح به حالة ميزانية المصلحة .

أما تحديات الثقة فقد زادت قيمتها الآن عما كانت عليه في سنة ١٩١٣
 فما كان مقدرا له في تلك السنة مبلغ ثمانين ألف جنيه قد لا يكفي في الوقت
 الحاضر مائة ألف جنيه ونحن قبل النظر في المسألة المالية سنظر في جميع
 الأعمال من جهة ترتيبها حسب أهميتها وطبيعة الجبال ستكون كل الاضمارات
 التي أيدناها حضرة العضو المحترم على بحث ونظر وستعطى درجتها من الناحية .
 قبل حضرة المقترح هذا البيان مع الشكر .

قررت اللجنة بصددها البيان أن الاقتراح أصبح لاهل لمن حيث موضوعه
 وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المقدم من حضرة شاهين
 الجندى افندى الخاص بإنشاء مصلحة خاصة للفقراء الجبلية تابعة لرياسة خاصة
 للعمل على احياء الريح الغنية في مصر وإنشاء جامعة للفنون الجبلية تضم جميع
 أعضائها على مثال جمعيات الفنون في فرنسا .

أصوات : هذا شيء اثبتنا منه ووافقنا عليه .

حضرة على عبد الرزاق بك - وهل يوافق المجلس على العودة للمناقشة
 في قانون استخراج أفراد من الأهالي بقوة الجسور .

أصوات : لا نوافق

حضرة بسويو الخطيب بك - أرى قبول الطلب الأخير والعودة للمناقشة
 في المشروع لأن كلا من الطرفين مستقل عن الآخر .

حضرة سعيد فهمى الروي بك - قد انتهى الأمر من الطلب الأول
 وفصل فيه فما رأى حضراتكم في الطلب الثاني ؟

على الطلب الثاني وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

عملا بالمادة ٣٩ من اللائحة الداخلية ولا تختصيه المصلحة العامة أشراف
 بأن أطلب فتح باب المناقشة في أمر المرسوم الخاص باستخراج أفراد من
 الأهالي للجسور الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٨ وذلك بمناسبة عرض
 مشروع قانون خاص بالمجلس بالجلية الماضية لاقائه هذا المرسوم عوضا عن
 الاكتفاء بعدم تصديق عليه ليصبح ملغيا من نفسه للأسباب الآتية وهي :

ان المراسم الصادرة أثناء تعطيل الجمعية التشريعية ليست بقوانين بالمعنى
 الدستوري الصحيح لأنها صدرت بدون أن تستوفى الشروط المطلوبة
 في القوانين طبقا لتعويض القانون النفاذ الذي كان معمولا به في وقت
 إصدارها ، ولهذا نص الدستور في الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣
 في المادة ١٦٩ بوجوب تصديق البرلمان عليها ولا تبطل من نفاذ نفسها
 وكذا تبطل بمجرد عدم عرضها للتصديق . فلما لهذا الموضوع من الأهمية
 من حيث قيمة تلك المراسم قانونية ومن وجهة نظر الدستور أقدم فتح باب
 المناقشة في موضوع وجوب إصدار قانون الآن بإلغاء تلك المراسم التي لا يرى
 المجلس العمل بها بعد الآن أو الاكتفاء بعدم التصديق لتصبح ملغاة ما
 لويس فانوس
 ١١ يونيه سنة ١٩٢٤

(امضاء)

معالى الرئيس - ما رأى حضراتكم في هذا الطلب ؟

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا - يصبح تأجيل المناقشة في هذا الطلب
 حتى يحضر حضرة مقدمه .

معالى الرئيس - انه لم يحضر اليوم ولم يتقدم عن يوافق على فتح باب
 المناقشة لمفضل بالوقوف .

وقلت خمسة أعضاء .

قرر المجلس عدم قبول الطلب .

أشد للراى على مشروع القانون بإلغاء المرسوم الصادر في أول شعبان
 سنة ١٣٣٩ الموافق ١١ مايو سنة ١٩١٨ الخاص باستخراج أفراد من الأهالي
 للعمل مؤقتا وأجر محمود في قوة الجسور وذلك بطريقة النسخه بالأمر
 حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالامر الذي أسفرت عنه القرعة
 وهو اسم حضرة حافظ حابدين بك فكانت النتيجة الإجماع على قبول هذا
 المشروع .

نص الاقتراح :

"ما كانت البلاد محرومة في هذا العصر من المشاريع الفنية التي تساعد على نهضة الأمة وأحياء ذلك الإثر المالح الذي كان دائماً موضع اهتمام قداماء المصريين في مختلف صورهوم ذلك الإثر هو الفنون الجبلية بجميع أنواعها .

وحيث أنه ليس في مصر مدرسة سوى مدرسة الفنون الجبلية التي أسسها سمو الأمير يوسف كمال وهذه المدرسة بالرغم من أن الوزارة تديرها إلا أنها ليست موضع اهتمامها فضلاً عن أنها ليست كاملة التكوين وموقعها لا يتناسب مع جمال الفن وعظمته وهي على ما هي عليه خالية من كل لدولة فنية كما وأنها لا تسير على النظر الحديثة كجسمات الفنون بالمالك الأجنبية . من أجل ذلك رأيت أن أقدم اقتراحاً إلى اللجنة لئلا أن يلقى من حضرات الزلاء كل تشجيع وتأييد خدمة الفنون الجبلية ومحافظة على كيان أكبر أثر لهم له الفراعنة وكان دائماً آية الفخار والمظلة الجبسة في كل عصر ومكان .

فذلك أرى :

أولاً - أن ننشئ الحكومة مصلحة خاصة لفنون الجبلية تابعة لرياسة خاصة للعمل على إحياء الروح الفنية في مصر .

ثانياً - أن ننشئ الوزارة في المكان اللائق (جامعة) لفنون الجبلية تضم جميع أنواعها وأن أسسها تأسيساً صحيحاً حسب الأصول الفنية وعلى الطريقة التي بنيت بها جامعات الفنون في فرنسا وإيطاليا .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته على اللجنة المختصة .

أصوات : يحال على لجنة المعارف .

مطل محمد شفيق باشا - أرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة المالية بدلاً من إحاطته على لجنة المعارف لأن مجلس النواب نظراً لاعتراح عمال له وقرروا إحاطته على لجنة المالية .

مطل الزيمس - هل نوافقون على إحاطته على لجنة المالية أم المعارف ؟ قرر المجلس إحاطته على لجنة المعارف .

على تقرير لجنة الاقتراحات من اقتراح حضرة سبيرو - أطلب إليك انخلاص بإنشاء نفق تحت شريط السكة الحديدية بمواد كبرى السكة الحديدية بحملة السطة وذلك ليسهل المرور والابتعاد عن الأخطار .

نص الاقتراح

إن السكة الحديدية بحملة السطة الموصلة لثغر مرفعة جداً عن المستوى الطبيعي للسكة الزراعية وعن جسر بحر شين وبما أن المركز موجود على جسر بحر شين من الجهة البحرية وأن موقع المركز في هذه الجهة يستلزم المرور الدائم على السكة الحديدية لاصصال مصالح الأهل بالمركز ولمرور أهالي مركز السطة وبنين من هذه الجهة ولأن قطارات السكة الحديدية متوقفة للمرور كل ساعتين تقريباً أو أقل - يتأخر الركاب أو البضاعة وهذا يستلزم

بقاء القطارات خصوصاً قطار البضاعة في المحطة زمناً طويلاً وبسببه تخلف بؤابة السكة الحديدية وتعطل المرور زمناً طويلاً وربما تكرر ذلك عدة مرات في اليوم الواحد .

وقد سبق للسكة الحديدية أن فكرت في عمل هذا النفق وأرادت الاتفاق مع بعض الملاك الذين لهم مصلحة في هذه الجهة على دفع بعض المصاريف لعمله وقد قبلت في ذلك الوقت أن أدفع مبلغاً رأيت المصلحة أنه قليل بالنسبة لما سيكلف من المصاريف فأوقفت المشروع . وبما أن هذا النفق من الضرورات لمصلحة هذه الجهة ومن الأرفق أن تكون مصاريفه من خزينة الدولة المصرية وليس من الثلاثين أن يشترك بعض الأهالي فيها لما لهذا العمل من المنفع الصام .

ولذلك أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس للمقرر للنظر فيه .

رأى اللجنة

قررت اللجنة اختياره اقتراحاً برغبة وهو مقبول شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته على اللجنة المختصة .

وافق المجلس على رأي اللجنة وقرر إحاطة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات، على تقرير لجنة الاقتراحات من الاقتراح المقدم من حضرة سبيرو الخطيب بك يطلب إنشاء كبرى على بحر شين أمام بلدة كفر شيتا .

نص الاقتراح

حتى سنة ١٩١٢ قرر مجلس مديرية الغربية إنشاء كبرى على بحر شين أمام كفر شيتا وذلك لأهمية اتصال مراكز زراعية والسطة والهة الكبرى وعلى العموم تسهيل المواصلات في هذه الجهة بين بلاد مديرية الغربية الموجودة في الشاطئ الشرقي من بحر شين وبين مديرية الغربية والمقوية لاصصالهما من هذه الجهة بعض . وقد قررت وزارة الأشغال قبول هذا المشروع وأدرجته بميزانية سنة ١٩١٣-١٩١٤ ولكن وزارة المالية أرجأته لفرصة أخرى واستمر مجلس المديرية في طلب تنفيذ لناية الآن . ولأهمية إنشاء هذا الكبرى لما يقرب عليه من تسهيل المواصلات وما يسود على أحال هذه الجهة من الخير الوفير أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس للمقرر للنظر فيه .

رأى اللجنة

قررت اللجنة اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته على اللجنة المختصة .

وافق المجلس على رأي اللجنة وقرر إحاطة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات، على تقرير لجنة الاقتراحات من الاقتراح المقدم من سعادة اللواء محمود فؤاد باشا يطلب استخدام جناب الجيش المحاليين إلى المعاش في الوظائف الملكية .

نص الاقتراح

تمتص المادة ١٥ من قانون المعاشات العسكرية الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩١٣ بإحالة ضباط الجيش العامل إلى المعاش متى وصلت منهم إلى حد معلوم كالآتي :

- ملازم ثان وملازم أول ٥٥ سنة .
- يوزباشي ٤٨ سنة .
- صاغقولاغاشي وبيكباشي ٥٢ سنة .

والحكمة في إحالتهم على المعاش وهم في هذه السن هي لآسباب الآتية :

أولاً - أن خدمتهم بإلجيش بهذه الرتب وبهذه السن تكون فوق طاقتهم ولولا استمرارهم في الخدمة في الجيش لكانت خدمتهم مفيدة كما لو كانوا في سن أقل من ذلك لأن خدمة الجيش كما لا يخفى شاقة وشعبة .

ثانياً - إحالتهم على المعاش تعمل تروسة في الترفيع من الضباط نظرا لضيق نطاق الجيش ولكن إحالتهم على المعاش في هذه السن يترتب عليه خسارة على الحكومة وصل أنفسهم وعلى الهيئة الاجتماعية .

فضارة الحكومة هي دفع معاشات لهم بدون أن يعود عليها أدنى فائدة من ذلك .

وخسارة الضباط أنفسهم هي أن إحالتهم على المعاش وهم بهذه السن يقضى على مستقبلهم ويثبط عزائم الضباط الموجودين بالخدمة .

وخسارة الهيئة الاجتماعية هي أن إحالتهم على المعاش ويوجد بهم به فاع إلى البطالة والكسل لأنه قد لوحظ أن الضباط والموظفين الموجودين بالمعاش والقادريين على الخدمة لا يجمل أنفسهم إلى أي عمل غير خدمة الحكومة .

لذلك أقترح أن هؤلاء الضباط متى قربت منهم إلى الحد المذكور أن تحوّلهم الحكومة من الجيش إلى الخدمة في المصالح الملكية الإدارية مثل مصلحة السجون ومصلحة خفر السواحل ومصلحة الجمارك ومصلحة المأمنات ومصلحة الطليعات ومصلحة الآثار والمجالس البلدية وما أشبه ذلك لأن مثل هؤلاء الضباط ذوو كفاية تامّة لأعمال الإدارة في المصالح الملكية وذوو تجارب كثيرة ومتعودون على العمل بالشاغل والنظام واحترام القانون والصدق والاستقامة وبذلك تخفف على الحكومة حاجاتهم وتتفنع بتجرباتهم .

رأى اللجنة

قررت اللجنة إيجابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لأحاطته على اللجنة المختصة .

وافق المجلس على رأى اللجنة وقرّر إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

حضرة حافظ عابدين بك - أقيمت نظر المجلس إلى أن لجنة الطعون لم تشارك في النظر في الطعن المقدم من السيد حسين عبد الرحمن ضد حضرة الشيخ طه حسين العضو بالمجلس مع أنني عضو في هذه اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - يسمع لي حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقرر اللجنة بأن أولي الرد على هذا الاعتراض بصفتي سكرتيرا للجنة . لقد تأملت اللجنة من خمسة عشر عضوا وأحيل عليها نظر الطعون ولكن وجد من بين حضرات الأعضاء من هو مطعون فيه فرأى المجلس أنه لا يصح اشتراكه في نظر الطعون وأن يكتفى بتشكيل اللجنة من غير المطعون فيه وهذا اثنان (حضرة حافظ عابدين بك وحضرة محمود بسيوني أفندي) فأصبح عدد أعضاء اللجنة ثلاثة عشر بدلا من خمسة عشر .

معالى الرئيس - هل يقتنع حضرة حافظ عابدين بك بهذا الرد .

حضرة حافظ عابدين بك - أنا أعرف أن اللجنة شكلت من خمسة عشر عضوا لأمّن ثلاثة عشر فدابة مافي الأمر أن عضوين كان مطعونا في انتخابها فرأى المجلس أنه لا يجوز لأحدهما أن يندى رأيه في صحة انتخابه أو في المبادئ العامة التي تقرها اللجنة للسير عليها عند نظرها في الطعون ولكن هذا القرار لم يفقد أحدهما صفة عضويته للجنة خصوصا بعد أن فصل في طعنه وتحررت صحة نيابته .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - المرجح في هذا إلى قرار المجلس وأنا متأكد من أن اللجنة تشكلت من غير من طعن فيها .

حضرة حافظ عابدين بك - هذه كرامة وحق من حقوق المجلس لا يصح التفریط فيها وما دام أن العضو تقرر أن يكون من بين أعضاء إحدى اللجان فلا يصح دوام إقصائه عنها ما دام هذا السبب كان موقتا وزلا . أن المجلس قد اتخذه كيف تجتمع اللجنة بغير أن تتعده للاشتراك معها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد وضع لحضراتكم اعتراض حضرة حافظ عابدين بك أو عتابه .

تكونت اللجنة في الأصل من خمسة عشر عضوا ولكن أخرج منها عضواً لأنه كان مطعونا في انتخابها . ثم فصلت اللجنة في الطعن الموجه إليها وأرأت أن رفضه وأقرها المجلس على ذلك . طرأ بعد ذلك أمر . هو طعن في عضو جديد تميم بعد الفصل في صحة الطعن الموجه في انتخاب حضرة العضوين وهما حضرة حافظ عابدين بك ومحمود بسيوني أفندي ، فالاعتراض ينس الآن على أنه متى قرر المجلس رفض الطعن الموجه إليها يصح دعوتها للاشتراك مع اللجنة في نظر ذلك الطعن الجديد .

ولكننا عند ما أحيل علينا نظر الطعن الخاص بمحضرة العضو الجديد كما في الواقع انتدبا من الأمورية الشاكلة الحالة علينا فاعتبرنا أن هذا الطلب الجديد تكليف جديد فنظرنا فيه نحن الثلاثة عشر (أصوات اعتراض) . هذا ما رأياه وهذا هو الذي وقع ويجوز أن تكون مضمينين كما يجوز أن تكون خطيين وعلى كل فالأمر لحضراتكم لأننا نتمشينا مع قرار المجلس الأول الذي أوجب أنه لا يكون من بين حضرات أعضاء اللجنة حضرة حافظ عابدين بك ومحمود بسيوني أفندي .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - اللجنة مشكلة في الأصل من ١٥ عضوا وقد كان منها عضوان مطعون في انتخابهما فكان ذلك مانعا من اشتراكهما في أعمال اللجنة ولكن هذا المانع قد زال فبدأ بمد بتقرير المجلس صحة انتخابهما فكان الواجب اشتراكهما في العمل . ولكن اللجنة اجتمعت أخيرا بالنظر في الطعن المأجل وهي مكونة من ثلاثة عشر عضوا فبموجب اجتماعها بإحلالها لم تستكمل السدد المنصوص عليه في المادة الثانية من اللائحة الداخلية .

مطل الرئيس - وما غرض حضرتكم ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - غرضي تصحيح العمل وإعادة الطعن إلى اللجنة وهي مشكلة من خمسة عشر عضوا فنظرت فيه من جديد . حضرة الشيخ محمد الربيع - لا لزوم لذلك فالمجلس له الرأي الأخير على كل حال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرة صاحب الاعتراض نفسه اكتفى بما قلناه .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - المسألة مسألة عامة وليست مسألة خاصة بفرق معين وأرى أن اللجنة لا يكون عملها صحيحا إلا إذا كانت مشكلة من ١٥ عضوا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - إذن تكون النتيجة أن جميع قرارات اللجنة التي قدمتها للمجلس تعتبر باطلة لأنها أقرتها وهي مكونة من ثلاثة عشر عضوا .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - في ذلك الوقت كان يوجد مانع من اشتراك عضوين من أعضائها في العمل لسبب خاص وهذا السبب قد زال الآن .

حضرة حافظ هابدين بك - أشكر حضرة لويس أفندي واكتفى بما أبداه حضرة المقرر مادام تقرير اللجنة يفسر على المجلس ويؤخذ رآه فيه .

حضرة محمد محمود خليل بك - اعتراض حضرة لويس أخوخ أفندي قد يكون له عمل لذا كان رأي اللجنة قاطعا ولكن بما أن رأيا استشاريا والمرجع الأخير للمجلس فلا عمل للاعتراض .

على تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم من الحسين حسن عبد الرحمن ضد حضرة الشيخ طه حسين العضو المعلن في ١٧ مايو سنة ١٩٢٤ وهذا نصه :

"اجتمع حضرات أعضاء اللجنة وبعد المناقشة حولت الأوراق على حضرة الشيخ حسن عبد القادر عضو اللجنة لتصحها وإبداء ملاحظات حضرة أمام اللجنة وقد كان ذلك في يوم الثلاثاء ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ وقد أتم حضرة فحص الأوراق واجتمعت اللجنة ثانية في يوم الخميس ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ وبمقتضى بيان حضرة العضو الذي رأى رفض الطعن لأسباب ذكرها حضرة وأقرته اللجنة عليها بالإجماع .

حضرة السيد حسين القصبي - ولكن السبب قد زال .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا يحسم هذا الاشكال إلا بقرارات. حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - بعد أن تشكلت اللجنة الخاصة بإزالة خطاب المرش من خمسة عشر عضوا من بينهم حضرة حافظ هابدين بك وعمود يسيرى أفندي وحصلت المناقشة في حل يختار المجلس لجنة أخرى لنظر الطعون أم لا .

أصوات : ثل المضبطة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - تلام من المضبطة الثانية ما يأتي : "حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - يحسن أيضا أن تعرض على هيئة المجلس أسماء حضرات الأعضاء الذين طعن في انتخابهم وأتقن ألا يكون أحد هؤلاء من بين أعضاء هذه اللجنة .

سماعة الرئيس - لا يوجد من بين أعضاء اللجنة ما هو مطعون فيه إلا اثنان وهما : محمود يسيرى أفندي وحافظ هابدين بك ، فهل توافقون على الاكتفاء بالثلاثة عشر عضوا الباقين لينظروا في الطعون ؟"

تروى حضراتكم الآن أن المضبطة خلت بالمرة من الموافقة أو عدمها على أن تكون اللجنة مشكلة من خمسة عشر عضوا أو من ثلاثة عشر .

فإن قال حضرة حافظ هابدين بك أن المجلس يوافق على قصر عدد أعضاء اللجنة على ثلاثة عشر عضوا جاز لي أن أقول أنا أيضا أن المجلس يوافق على جعل عدد أعضائها خمسة عشر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المسألة بسيطة . لنفرض أن اللجنة مكونة من خمسة عشر عضوا وأنا لن تدع حضرة الأخ قلت هذا عابا ونبالا لفة ألا تقام طعون بعد ذلك .

حضرة حافظ هابدين بك - اتى أ كفى بذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - انتبيا الآن بأن حضرة حافظ هابدين بك اكتفى بما قاله المقرر عن السبب في عدم دعوته لحضور لجنة الطعون ولكن إذا قدر ووجدت طعون جديدة في المستقبل وأحالها المجلس على لجنة الطعون فهل تشكل في هذه الحالة من ثلاثة عشر عضوا أو من خمسة عشر .

أصوات - خمسة عشر .

سماعة إبراهيم سعيد باشا - لجنة الطعون قد اجتمعت ونظرت وناقضته وانتهى عملها ولكن بما أن المجلس أحال عليها الطعن المطروح على حضراتكم الآن فقد كان الواجب عليها دعوة حضرة حافظ هابدين بك وما أن حضرته اكتفى بالمقرر الذي أبداه حضرة المقرر فقد انتهت المسألة وأرى أنه إنجايد طعن جديد تشكل لجنة جديدة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقرر لجنة الطعون - هذا من حق المجلس ويعطيه الحال إذا وجد طعن جديد هل أن يمين اللجنة التي رباها وغضرا الأشخاص الذين تشكل منهم ..

حضرة حافظ هابدين بك - إذا وجد طعن جديد فالمجلس إما أن يجبه على بطلان الطعون الحالية المشكلة من ١٥ عضوا أو يشكل لجنة جديدة .

ومن هذا يتضح أن الشيخ له حسين يدفع الأموال الآتي يانها من غير
إضافة رسم مجلس المديرية :

طسم جنبه
٩٠٩ ٣٣ من الأطنان المكلفة باسمه حسب افادة المديرية والورد
المقدم منه .

١٣٩ - عن الأطنان المشتارة من مصطفى الخطاب البالغ قدرها
١٩٩ فئات .

٩٠٠ • عن الأطنان المشتارة من جده افتدى ا لطلاب البالغ قدرها
١٠ أفئدة .

٥٠٩ ١٧٨ هذا هو المال الذى يدفع سنوياً غير رسم مجلس المديرية .

(٤) قدم المذكور شهادة من البائمين مصفطاً عليها من الصدة والمشاخ
بيان ما يتكلمه من الأطنان وهذه الشهادة لا قيمة لها ولا يؤزل عليها .

(٥) قدم المذكور استقارة للجمعية الزراعية تضمن أنه يتكلم
٢٠٩ فئات وطبها توقيع الطرف وهذه لا قيمة لها أيضا .

(٦) قدم المذكور ستة إيصالات من البنك القمارى المصرى فى سنة ١٩٢٣
وسنة ١٩٢٤ تفيد أنه سدد البنك المذكور جملة مبالغ من مصطفى الخطاب
وهذه الإيصالات تدل على حصة ملكية للأطيان المشتارة من مصطفى ا لطلاب
وأنه قام فعلا بسداد الأموال المطلوبة عليها والأحطاط المطلوبة للبنك القمارى
كما هو موضح فى هذا البع .

فإنهاء عليه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن للأسياب المبينة بحاله

رئيس لجنة الطعون

يوسف وهبه

حضرة الشيخ حسن جبد القادر (مقرر اللجنة) ينحصر الطعن فى أن
حضرة العضو لايفض الضريبة المقررة وهى ١٥٠ جنيها وقد بينت اللجنة
فى تقريرها الذى قلمته أنه يدفع مالا عن أطنان مكلفة باسمه ٣٣ جنيها
و٩٠٩ مليات وقد قدم حضرة العضو هذين ثابتى الشرايح فى ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ بترارها أطنان الأول منهما صادر له من مصطفى الخطاب والثانى
صادر له من جده افتدى الخطاب وقد بين أن الضريبة التى يدفعها ١٣٩ جنيها
عن الأطنان المشتارة بالقد الأول و ٥ جنيهاً و ٩٠٠ ملي من الأطنان
المشتارة بالقد الثانى فتكون جملة الضريبة التى يقوم بدفعها ١٧٨ جنيها
و٥٠٩ مليات .

تتمت اللجنة من هذين القدين وتحققت من حصة الملكية بدليل أن المشتري
يدفع المال فى الورد المكلفة به الأطنان . وكذلك وجدت اللجنة أن عطدى
البيع مذكور فهما أن المشتري يدفع جزاء من الثمن للبائمين والباقي يدفعه
البنك القمارى الأصطاط وقد قدم حضرة العضو للمشتري الإيصالات الدالة
على دفعه تلك الأحطاط للبنك .

وحيث أنه اتضح من مراجعة الأوراق أن الحسين حسن قدّم طعنا
فى حق الشيخ طه حسين الممنوع عضو مجلس الشيوخ وبما أن الطعن
المشار إليه مصدق عليه من محكمة دكرنس وقدم فى الجهاد فهو مقبول شكلاً ؛
وحيث أن الطاعن قدّم طعناً آخر غير مصدق عليه فهو مرفوض شكلاً ؛
وحيث أن الطاعن يذكر بأن الشيخ طه حسين لايفض الضريبة المنصوص
عليها فى المادة ٧٨ من الدستور ؛

وحيث أن الشيخ طه حسين قدّم أوراقاً ومستندات تنحصر فى الآتى :

(١) ورد المال سنة ١٩٢٣ باسمه بمقدار ١٦٢ فئات و ١٧٠ قيراطاً بتاحية
الجمعية ومزبة عبد الرحمن والملك السورى على هذه الأطنان ٣٦ جنيهاً و ٩٩٤ ملياً
بما فى ذلك رسم مجلس المديرية وإفادة المديرية لحضرة صاحب السلطة
وكيل الداخلية بأرخ ٣ يولية سنة ١٩٢٤ تفيد أن المال الذى يدفع من
المذكور ٣٣ جنيهاً و ٩٠٩ مليات .

(٢) قدم المذكور قدين عريين : أحدهما من الشيخ مصطفى الخطاب
يتضمن أنه بأع له ١٩٩ فئات و ١٦٠ قيراطاً و ١٤٠ سهما بتاحية برهبان الجديدة
مركز دكرنس ولغاية يبلغ ٢١١٥٣ جنيهاً دفع منه ١٤٢٦٧ جنيهاً والباقي
يدفع للبنك القمارى والباقي بالكيفية المبينة بالعدد وهذا العدد ثابت التاريخ
فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بمحكمة دكرنس الجزئية ، وثانيهما يفيد أن
جده افتدى الخطاب بأع له عشرة أفئدة بتاحية المذكورة يبلغ ١٠٠٠ جنيهاً
دفع منها ٥٣٦ جنيهاً وكسوراً والباقي تعهد المشتري بدفعه للبنك والباقي
وهذا العدد ثابت التاريخ فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بمحكمة دكرنس .

وبالإطلاع على افادة المديرية المضمّن ذكرها اتضح أنه كشف من مقدار
ما يملك البائمان المذكوران فتبين أن مصطفى الخطاب مكلف باسمه
٢٩٩ فئات و ١٦٠ قيراطاً أموالها السنوية ٣٠٤ جنيهاً و ٦٦٩ ملياً والثانى
جده افتدى مصطفى الخطاب مكلف باسمه ١٠ أفئدة ماله ٥ جنيهاً
و ١٠٠٠ ملياً وهذا يدل على أن البائمين المذكورين مالكان للأطنان المبينة
للشيخ طه حسين فضلاً عن الأوراد التى قدمها المذكور باسم هذين البائمين .

(٣) تقدم من الطعون فيه ثلاثة أوراد باسم مصطفى الخطاب من
سنى ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ تفيد أن المكلف على المذكور ٢٩٩ فئات
و ١٦٠ قيراطاً ماله السنوى بالمطابق ٢٢٧ جنيهاً و ١٨٣ ملياً و ٢٢٥ جنيهاً
و ١٣٦ ملياً و ٢٢٥ جنيهاً و ١٣٦ ملياً بما فى ذلك رسم مجلس المديرية .
وحيث يوردى سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ أن المال مدفوع من (طه بك)
وفى ورد سنة ١٩٢٣ من (طه بك حسين) . وذلك لعدم فيه ثلاثة أوراد
باسم جده افتدى مصطفى الخطاب بتكليف عشرة أفئدة عليه من سنوات
١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ماله السنوى ٦ جنيهاً و ١٦٠ ملياً بما فى ذلك
رسم مجلس المديرية وحيث يوردى سنة ١٩٢٢ أن الفسخ من (طه بك)
وسنة ١٩٢٣ (من طه بك حسين) وهذه الأوراد الستة تفيد أن الأطنان
الواردة بها وإن كانت مكلفة باسم البائمين إلا أنها المدفوعة من الشيخ طه حسين
المشتري الذى لم يقل التكاليف باسمه نظراً لعدم تسجيله حقوقاً للمشتري
تسجيلاً أصلياً .

الضيق وعرضت على اللجنة في يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤ - وقد اطلعت اللجنة على أوراق الضيق فوجدت أن الأوراق تحتوي على شكوى المدعى إلى أمور مركز بنيا يدعى فيها ضربه فقط ووجد على ظهر العريضة اقتضت ملاحظته للوليس بأن الدكتور محمد هاشم أفندي حضر له مع محمد عبد الواحد وقرر الدكتور بأن الثاني أخذ منه عيادة وهو خادم طريقه وطلب استلامها وبمضمون الموضوع انضج أن لاحق للدكتور في العيادة وتسلت لثاني وأنصرف دون أن يحصل شيء من الطرفين لبعضهما - وقد قيدت النيابة الشكوى مادة ضرب واهانة وقررت حفظها اداريا ، وقد قلم حضرة الدكتور تقريرا إلى اللجنة بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٤ يتالف فيه من نفسه وأخطت عليه اللجنة .

وقد رأت اللجنة أن لا عمل للآن برغم الحصة الثانية من حضرة العضو الدكتور محمد هاشم أفندي وذلك لأن الثاني لم يقدم إلى الآن دليلا مقنا يثبت به دعواه فضلا عن دليل الضي الوارد في بيان الملاحظ المشار اليه في هذا التقرير .

فيه عليه :

ترى اللجنة عدم الآن برغم الحصة الثانية من حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي عضو المجلس والرأى الأعل للتمسلس للمقر .

رئيس لجنة الحفاية

امضاء : أحمد زكى أبو السعود

وافق المجلس على تقرير اللجنة .

حضرة عبد الحل الزايق بك - لجنة المالية لم تنته إلى الآن من تقديم تقريرها من قدم الإيرادات في الميزانية ولا يمكنها تقديمه قبل يوم الأربعاء المقبل ويحتاج الأمر ليوم الطبع والتوزيع وليس لدى المجلس أعمال أخرى فهل توافقون حضراتكم على أن تعقد جلسات المجلس إجماعه من يوم السبت المقبل للبدء في نظر الميزانية واستمرار الجلسات تبعا لحالة العمل ؟

وافق المجلس على ذلك

ثم رفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة السابعة ونصف مساء على أن يعتمع المجلس في يوم السبت ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٧ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء

وكذلك نعت اللجنة من افادة المديرية أن الكائنات طيان وقين مما تقدم أن البيع صحيح هذا فضلا عن أن الطاعن لم يعلن في صحة هذه المقود .

سماعة الآراء موسى فولد باشا - عقد البيع حصل في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وحضرة العضو المظنون فيه مسئول عن دفع الأموال من هذا التاريخ فقط فما معنى ما ذكر في تقرير اللجنة من أنه دفع أموالا عن متى ١٩٢١ و ١٩٢٢ أى قبل أن يشتري الأصلان ؟
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا اعتراض منفي لأن تاريخ على البيع هو ٢٧ يونيه سنة ١٩٢١ وإثبات تاريخهما حصل في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

على الرئيس - ما رأى حضراتكم في تقرير اللجنة ؟
وافق المجلس عليه .

تلى تقرير لجنة الحفاية عن الطلب المقدم من محمد عبد الواحد المهدي برغم الحصة الثانية من حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي العضو بالمجلس لاستمراره في دعوى الخصمة المباشرة المرفوعة منه عليه وهذا نصه :

تقرير لجنة الحفاية

(الموضوع)

قدم من عبد الواحد المهدي شكوى إلى معالي رئيس البهالك في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ يقول فيها بأنه عرض جمعة مباشرة ضد الدكتور محمد هاشم أفندي وقد أوقفت هذه القضية إلى أجل غير مسمى حتى يأذن البهالان بالسير فيها ويطلب الاستمرار فيها وأرفق مع طلبه صورة من عريضة الخصمة المذكورة التي تلخص في أنه يتهم حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي بأنه سبه وضربه بالألف والخيروانة .

وقد عقب هذه العريضة بشكوى أخرى إلى معالي رئيس مجلس الشيوخ في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ وأرسل عريضة أخرى إلى دولة رئيس الوزراء على المعنى لفرضها على مجلس الشيوخ .

وقد نظرت هذه الشكوى بالمجلس والمجلس قرر إحالتها على لجنة الحفاية وقد نظرت اللجنة في هذا الموضوع بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٤٧ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ وقررت استحضار أوراق الضيق من نيابة محكمة بنيا الأصلية لإمكان البت في الموضوع بجلسة مقبلة فضلا استحضرت أوراق

مضبطة الجلسة السابعة والعشرين

المنعقدة علنا في يوم السبت ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤

خاصا - اقتراحات :

(١) اقتراح من حضرة عبد العزيز رضوان بك بأن يدب المجلس أحد أعضائه للسفر الى الخارج لأجل درس المنظمات البرلمانية بفرنسا وبلجيكا ودرس أعمال الأعلام الدلورية بمجلسي الشيخ والنواب على مصادر بف المجلس .

(٢) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك العضو بالمجلس بطلب عمل سمكة لرى أراضى بلدة الجزيرة الشقراء صيفيا .

سادسا - أعمال اللجان :

(١) تقرير لجنة الحرية عن المرسومين الصادر أولهما في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١١) الخامس بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القعدة العسكرية والثاني الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٩ أبريل سنة ١٩١٨) بالغاء المرسوم الأول .

(٢) تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (أبواب الإيرادات) .

سابعا - (١) تبليغ المجلس وود طمن من محمد إبراهيم ضد انتخاب

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل العضو بمجلس الشيخ عن القائمة الانتخابية الثانية بمديرية القويم لعدم توفر شرط التصاب القانوني .

(ب) اقتراحات :

(١) اقتراح من حضرة عبد الظاهر خليل بك بطلب الشروع في إنشاء باقي السكك الزراعية بمرکز الوباط .

(٢) اقتراح من حضرة عبد الظاهر خليل بك بحد خط سكة حديد طوان لعاية بلدة البريل .

(٣) اقتراح من حضرة أحمد مصطفى بك بطلب عمل مشروعات لرى الجياض ببلاد الحظارة وأقلية وسطه والردسية وفارس بمديرية أسوان .

(٤) اقتراح من حضرة محمود على مهنا بك بطلب التصريح بمرور ربات الركوب والنقل على كوبرى كفر الزيات مقابل دفع الرسوم التي تقرر لذلك .

اجتمع المجلس علنا في يوم السبت ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غائبا كل من حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجليل بك . عبد الفتاح الوزى بك . الشيخ متولى عمر حجازى . إبراهيم نور الدين بك . الدكتور سويل جرجس سويل افندى . مصطفى الإهوانى بك . حسن نوده باشا . برهان نور باشا . راجب صليبه بك . محمد عوض جبريل افندى . محمد السيد أبو على باشا . شاهين إيجندى افندى . الشيخ إبراهيم عبد الجيد نوار . أحمد أيوب افندى . أحمد الشريه باشا . محمد زكى ميدارازق بك . المصرى السدى باشا . محمد الحنفى الطرزى باشا . السيد عبد الرحمن بك . محمود محمد الشندوبى باشا . محمد محمود بك . أحمد مصطفى بك . أحمد مجيد باشا . أحمد فؤاد ميد الله باشا . صليب انقلابوس باشا . محمد نهى باشا . محمد تقي يكن بك . يوسف بتشوتو بك . الدكتور أحمد عيسى بك . عبد الفتاح رجاى افندى . الشيخ طه حسين . الفردي شمس افندى .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سيد نهى الروي بك . محمود بسيوفى افندى . على عبد الرازق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة .

تل جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا - تلاوة الاضمارات ومطالب الاجازة .

ثانيا - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثالثا - أسئلة :

تبليغ المجلس سؤالا موجها حضرة صاحب المال والمسالك وزير الزراعة من حضرة عبد الرحيم مهنا افندى عن زراعة الدخان رابعا - تبليغ المجلس بأن حضرة محمد محمود خليل بك تلوع للاشتغال أثناء وجوده بأوروبا في هذا الصيف يدرس الأنظمة البرلمانية في فرنسا وبلجيكا على مصادر فيه . وإن المكتب قرر قبول هذا الاقتراح مع الشكر ولكنه رأى أن تصرف اليه أجور السفر . ويكنى أن يكون تلوع مقصودا على التنازل عن بدل السفر . وإن المكتب قرر بناء على اقتراح حضرة أن يصحبه في هذه المهمة حضرة السكرتير العام للمجلس .

(ج) ميزانية الدولة :

تبلغ المجلس بأنه وصل اليوم كتاب من مجلس النواب
يخبر أنه أتم البحث في الأقسام ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧
و ٨ و ٩ و ١٣ من ميزانية المصروفات .

(استحال الأقسام المذكورة على لجنة المالية بمجلس
الشيوخ طبقاً لقرار السابق صدوره من المجلس)

أخطر المجلس بالإعتمادات الواردة من حضرات يوسف بشتو بك .
الشيخ إبراهيم عبد الحيد نوار ، مصطفى الأهوازي بك ، السيد عبد الرحمن
بك من جلسة اليوم . وإبراهيم نور الدين بك و بهان نور باشا عن جلستى
اليوم وغد ، وبعد افتتاح اللورى بك عن جلسات اليوم وغد وبعد غد وإبراهيم
فرج أبو الجدايل بك ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، الدكتور سوريال جرجس
سوريال أفندي ، الشيخ طه حسين عن جلسات هذا الأسبوع . وأن
سعادة صليب القلايوس باشا مصرح له بإجازة من يوم ٢٥ يونيو الحاضر
وهو يتنذر من اليوم إلى هذا التاريخ . وأن محال محمود شكرى باشا يطلب
إجازة تتبدى من ٢٨ الجارى إلى انتهاء الدور . وأن حضرة راجب صطيف بك
يطلب إجازة من اليوم إلى انتهاء الدور . وأن حضرة الشيخ علي محمد مروان
يطلب إجازة لمدة ثلاثة شهور ابتداء من القد وأن سعادة أحمد الشريبي باشا
يطلب إجازة ١٥ يوما ابتداء من اليوم . وأن حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي
يطلب إجازة ١٥ يوما ابتداء من اليوم . وأن سعادة القواء موسى فؤاد باشا
يطلب إجازة شهوراً ونصف شهر ابتداء من يوم ٢٣ الجارى لمناسبة تسميته
أميراً للصبح هذا العام .

ووافق المجلس على الترخيص بالإجازات المطلوبة .

على عضو الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

بلغ المجلس أن حضرة محمد محمود خليل بك تطرح للاستقلال أثناء وجوده
بأوروبا في هذا الصيف بدوس الأنظمة البرلمانية في فرنسا وبلجيكا على
مصاريفه وأن المكتب قرر قبول هذا الاقتراح مع الشكر ولكنه رأى أن
تصرف إليه أجور السفر ويكتفى أن يكون تطوعه مقصوداً على التنازل عن
بطل السفرية وأن المكتب قرر بناء على اقتراح حضرة أن يصحبه في هذه
المهمة حضرة السكرتير العام للمجلس .

حضرة محمد محمود خليل بك - أشكر المكتب على قراره هذا ولكن
لي كلمة وهي أن أستمع حضرات أعضاء المكتب إذا صحت على أن
يكون سفرى على حسابي الخاص لأني متطوع وسافر على كل حال .

تصفيق من الأعضاء وموافقة بالإجماع .

معالى الرئيس - هل يريد حضرة عبد العزيز رضوان بك بإقتراحه
انتخاب عضو ثان .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اقتراحى يرى إلى اختيار عضو واحد
والجسد قد وقع الاختيار على عضو كثر فأكتفى بذلك وأتنازل عن
اقتراحى .

أبدى سعادة محمود فهمى باشا أنه ينوى السفر إلى أوروبا في صيف هذا
العام على مصاريفه وأنه مستعد لأن يشتغل هناك بطل هذا العمل لأن فيه
مصلحة عامة تلقى المجلس ذلك بالشكر .

حضرة محمد محمود خليل بك - نظرون لا تسمح بأبدية هذه المهمة
بالاشتراك مع سعادة محمود فهمى باشا .

معالى الرئيس - كل منكما يعمل على حدة .

على اقتراح من حضرة عبد الطاهر خليل بك بطلب عمل محارة لرى أراضي
بلدة الجزيرة الشقرية صيفياً .

قرر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات .

على كتاب رئيس لجنة الحرية وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم لحالكم على هذا تقرير بلجنة الحرية من رأيا
في المرسومين الخاصين أولهما بتعديل الأمر المعالى الصادر في ٤ نوفمبر
سنة ١٩٠٢ بشأن القصة العسكرية والثاني بإلغاء المرسوم الأول فيما عدا
الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية لرضه على المجلس طبقاً لقراره
الصادر بجلسته يوم ١١ يونيو سنة ١٩٢٤

وتفضلوا بما يليك بقبول نائى الاحترام

١٨ يونيو سنة ١٩٢٤
رئيس لجنة الحرية
أعضاء : (القواء) محمد كامل

على تقرير لجنة الحرية وهذا نصه :

تقرير لجنة الحرية

من المرسومين الخاصين أولهما بتعديل الأمر المعالى الصادر في ٤ نوفمبر
سنة ١٩٠٢ ، والثاني بإلغاء المرسوم الأول فيما عدا الأحوال المنصوص
عليها في المادة الثانية منه

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإخبار بما يليك أنه طبقاً لقرار المجلس بجلسته المنعقدة في يوم
٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (١١ يونيو سنة ١٩٢٤) أحادت لجنة الحرية
البحث والنظر في المرسومين الصادرين في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر
سنة ١٩١٧) وفي ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٦ أبريل سنة ١٩١٨)
إخلاس أولهما بتعديل الأمر المعالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن
القصة العسكرية ، والثاني بإلغاء المرسوم الأول ما عدا الأحوال المنصوص
عليها في المادة الثانية من المرسوم الثاني المذكور وقررت بجلستها
المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (١٧ يونيو سنة ١٩٢٤)
بالإجماع الموافقة على إلغاء المرسوم الأول بالمرسوم الثاني إلا في الأحوال
المنصوص عليها في المادة الثانية من المرسوم الثاني لأنها رأت أن الأصل

حضرة لويس أيتوخ فانوس افندى - موضوع المراسم أتى صدرت أثناء تعطيل الجمعية التشريعية موضوع هام ويجب فهم قيمة تلك المراسم أن نرجع الى المادة ٤١ من الدستور وتلا نصها وهو كما يأتى :

"إذا حدثت فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فذلكم أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير حادى وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أولم يقرها أحد المجلسين زالت ما كان لها من قوة القانون"

فحكم هذه المراسم حكم الأوامر العالية ولا يجوز صفة القانون الا اذا أقرها المجلس .

ولما كان لا يمكن التصديق على مراسيم صدرت في عهد المرحوم السلطان حسين فيجب أن ننقوان بمعنى المراسم التي يرى الموافقة عليها ونصدرها باسم جلالة الملك .

حضرة محمد محمود خليل بك - لا يمكن وضع القوانين القديمة في صيغة جديدة بل يجب التصديق عليها كما هي ولا داعي للعمل عما قرره في هذا الموضوع بعد المناقشة في اليوم الماضي . القانون صدر في عهد المرحوم السلطان حسين على شكل مصادره باسم جلالة الملك لئلا يخلط له يصدره . القانون معمول بموافقنا مطلوب من حضراتكم التصديق عليه فقط .

حضرة لويس أيتوخ فانوس افندى - لا بد من وضع القانون بالعربية الجديدة .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - منعا للاشكال نقرأ القانون ثلاث مرات .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - القوانين التي صدرت في مدة تعطيل الجمعية التشريعية اما أن تعرض على المجلس أولا تعرض عليه فان لم تعرض في دور الانعقاد الأولى صارت ملغاة بحكم الدستور وإن عرضت فأما أن يفتيها المجلس أو يبدلها والانتهاء أو التصديق يحتاجان الى قانون وإما أن يقرها في مثل هذه الحالة يكون القرار بالموافقة عليها كائنا لانه لا معنى لاصدار قانون بالموافقة على قانون موجود .

معالى محمد شفيق باشا - حضرة العضو يظن أني أطلب اصدار قانون مع اني أليس الأمر على ما جري عليه المجلس عند نظره قانون ترعة أبي العجا وهو عندكم لم يصدر قانونا جديدا ولكن اتبع طريقة الثلاثة ثلاث مرات .

حضرة محمد محمود خليل بك - الأمر لا يحتاج الى مناقشة طويلة . رأى معالى شفيق باشا أن يعاد هذا القانون بمعاملة قانون جديد بأن يخل أولا ثم تحصل المناقشة في مواد مادة مائة من قبل ثلاث مرة لأخذ الرأي على مجموعه وهذه الفكرة مطابقة للرغبة الداخلية بخلاف الواحد . وقد اتبعت هذه الطريقة عند نظر قانون الحرس وترعة أبي المنجا ، أما لويس افندى فانه يريد أن يرفع اسم المرحوم السلطان حسين ويضع بعده اسم جلالة الملك لئلا يخلط وهذا مسألة تناقشتنا وفصلنا فيها فأرى عدم الرجوع اليها .

يقضى بمدة حرمات الانقصاص الذين تطوعوا وخضعوا بلا انقطاع مدة عام كامل بفرقة المال المصرية أو بفرقة النقل بالجمال أو بأية خدمة أخرى من خدمات التشييلات المخصصة بجيوش صاحب الجلالة البريطانية من مدة ثلاثين من الخدمة العسكرية أسوة بامتيازهم الذين سبقوا معاقبتهم لنفس هذا السبب خصوصا وأن العمل بالمرسوم الأول لم يستمر إلا نحو ستة شهور ومدة التطوع بفرقة المال المصرية أو بالخدمات الأخرى قد انتهت من سبعين سنة . وقررت اللجنة أن يكون حضرة صاحب السعادة اللواء حسين شريف باشا هو المقرر أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

١٨ يونيه سنة ١٩٢٤

سكرير لجنة الحرية الوقت
محمد فهمي
رئيس لجنة الحرية
محمد كامل
(القوام)

معادلة اللواء حسين شريف باشا (مقرر اللجنة) - الموضوع : أن أمانة مرسومين أتى الثاني منهما جميع مواد المرسوم الأول ماعدا المادة الأولى منه فقد جاء في المادة الثانية من المرسوم الثاني أن الانقصاص الذين تطوعوا وخضعوا بلا انقطاع مدة عام كامل بفرقة المال المصرية أو بفرقة النقل بالجمال أو بأية خدمة أخرى من خدمات التشييلات المخصصة بجيوش صاحب الجلالة البريطانية لا يعمرون من مدة معاقبتهم من الخدمة العسكرية والمعدل يقضى بتطبيق هذه المادة لأن هؤلاء الانقصاص ما تطوعوا الا على هذا الشرط على أن التطوع بفرقة المال المصرية أو بالخدمات الأخرى لغائتي من سبعين مدينة .

أعضاء - موافقون .

معالى محمد شفيق باشا - أريد أن أعرف علام تطلب الموافقة ؟ هناك مرسومان أتى الثاني منهما مواد الأول وأبقى مادة واحدة ما زال معمولاً إلا فلا ن فيجب إذن أن نعامل المرسوم الثاني معاملة القوانين ونقره مرات أول وثانية وثالثة .

معالى أحمد زكي أبو السعود - القوانين المعروضة على حضراتكم اما أنكم ترون تعديلها أو النافذا أو الموائمة عليها ففي حالي التصديق والانتهاء يتعين اصدار قانون جديد اما في حالة الموافقة على استمرار العمل بالقانون فلا لزوم لاصدار قانون بذلك .

معالى محمد شفيق باشا - ان المرسوم الذي نحن بصدده يشبه في حاله مرسوم ترعة أبي المنجا الذي سربا من قبل وقد قرره هذا المرسوم ثلاث لغات .

معالى أحمد زكي أبو السعود - ما دعا كلنا متفقين على استمرار العمل بهذا المرسوم فيكون في اتباع طريقة القرارات الثلاث ضياع الوقت ومن رأى ألا تتبع هذه القاعدة الا في حالي الانهاء والتصديق .

معالى محمد شفيق باشا - ولماذا اتبعت هذه الطريقة عند نظر المجلس في مرسوم ترعة أبي المنجا ؟

أصحاب الأراضي المجاورة يتجولون جنوا مثل القائلة التي عادت على أهل البلاد التي انصرفت من تنفيذ هذا المشروع وذلك بزيادة عدد التعليمات لم الضع الجهة الغربية والجهة الواقعة بين الريح التوفيقي ونهر النيل ، وفوق ذلك فانه لم تحصل شكوى من الأهل ولا تخيير من الحكومة من هذا ليعاد التعليمات .

(أصوات موافقة .)

حضرة محمد محمود خليل بك - ألفت حضرات زملائي الى ما قضت به المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

تليت المادة المذكورة وهذا نصها :

تتبع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ويحصل الاقتراح فأذا قرر فيولمشرع ثانية في مناقشة موادها تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يثل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعة .

سماعة المقر - القانون قديم وبمعمول به .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - هذا القانون نافذ الآن والجنة أقره .

حضرة يسوقو التظليل بك - ولكنه لم يمرض على المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل ترون حضراتكم أن يكون تنفيذ المادة ٧٩ لفظياً يعني أنها تقبها حتى في حالة الإجماع أثناء عمل قبل مثل هذا المشروع أو أن تنفيها لا يكون إلا اذا اختلفت آراء المجلس فيما يطرح عليه من المشروعات ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - يجب احترام اللائحة دائماً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا ليس مشروع قانون بل هو قانون قديم معمول به واللجنة وافقت عليه فهل يوجد بين حضراتكم من لا يوافق عليه حتى يسير على مقتضى اللائحة بأخذ الآراء بالإنهاء بالأمم ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - القانون المطروح الآن وإن كان مرسومياً سابقاً وبمعمولاً به إلا أن نفاذه أصبح متوقفاً على قرار المجلس فلما أن يبره أو ينقضه ، فإن أريه المجلس أصبح قانوناً ولا عدل عن العمل به ومن أجل ذلك يجب أن يكون حكمه حكم كل مشروع قانون يطرح على المجلس فيسرى عليه ما يسرى على القوانين الجديدة مما ينص بالإلزام ولها أوافق على ما رآه حضرة زبيل محمد محمود خليل بك من السير في أخذ الرأي على الصور المتصورة عليه في المادة ٧٩ من اللائحة .

وافق المجلس على ذلك .

معالى محمد شفيق باشا - تقرر هذا المبدأ في الجلسة السابقة فلما أريد بعض حضرات الأعضاء إعادة المناقشة فيه من جديد فاني أقترح لوجه البحث الى ما بعد نظر المزاينة .

حضرة محمد محمود خليل بك - ما دام أن المبدأ قد تقرر فيجب أن نعتقه ولا نتقض اليوم ما قرره بالأمس .

حضرة لويس أختوخ فانوس انفسى - هذه مسألة عرضت ثلاث مرات ولم يؤخذ عليها رأى وهى :

حضرة لويس أختوخ فانوس انفسى - نحن هيئة تشريعية ويجب أن يكون عملنا صحيحاً . لم تحصل مناقشة في هذه النقطة أبداً وأنى أستسمح حضرة الزبيل وأقول له أنه غلط في ذلك وقد اقترحت تغيير اسم السلطان باسم جلالة الملك ولم يشر المجلس على اقتراحى وعدم اعتراضه بغير وضوح .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - ما معنى تغيير الاسم اذا كان القانون هو هو .

حضرة لويس أختوخ فانوس انفسى - القانون في نظري لا وجود له قانوناً فيجب أن نضع قانوناً جديداً يعنى القانون القديم .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - وما ذا يكون تاريخه ان أجبتا رأيك ؟

حضرة لويس أختوخ فانوس انفسى - أنى أعتبر القانون القديم غير موجود وعلى ذلك فلا حجة بتاريخه القديم وإنما يعتبر تاريخ تصديق المجلس عليه تاريخه الحقيقى .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا رأى مناه وضع قانون جديد فان أراد حضرة لويس انفسى ذلك فليقدم به اقتراحاً لتناقش فيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حصلت هذه المناقشة كلها في الأسبوع الماضى . هذا الموضوع دقيق ويستحق المناقشة ويجب أن نبحث فيه جميعاً . عرضت القوانين التي مسدست مدة تعطيل الجمعية التشريعية علينا فلما أردنا الموافقة عليها هل نكتفى أن نقول أننا موافقون عليها ؟ وفى حالة الرضى هل نكتفى بأن نقول أننا نرضى دون أن نعرض ذلك على السلطة التنفيذية مع أننا قلنا لها سبق أنه لا يمكن إلغاء مرسوم الا بمرسوم آخر . وبالإختصار أوافق على رأى محالى شفيق باشا ، لما اذا أردنا الرجوع الى المناقشة لأرى تأجيل المسألة حتى يتمكن كل منا من دراسة الموضوع .

أمر معالى الرئيس بتلاوة الجزء الخامس بالمناقشة في مسألة ترعة أبي المنجا من مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين ثل وهذا نصه :

لجنة الأشغال

تقرر مرفوع المجلس من لجنة الأشغال برأياً في المرسوم الصادر في ٧ رجب سنة ١٣٣٤ (٩ مايو سنة ١٩١٦) الخاص بنظام رى الأراضي المنتمية بقرعة أبي المنجا وفروصها بعمدية القليوبية .

رأت اللجنة استمرار العمل بهذا المرسوم وعدم ادخال تعديل عليه .

في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤

سكرتير اللجنة
امضاء : أمين سامى . امضاء : اسماعيل سرى

سماعة أمين سامى باشا (المقر) - هذا المشروع حائز على حسنات الحكومة فقد حاد بفائدة عظيمة على المالك نحو ثلاثين ألف ندان . إن الأجر المقرر بموجب المرسوم المطروح بين أيدي حضراتكم لرى فقدان الواحد ٧٥ قرشا وهو أجرة قليل مقبول متناسب مع الفائدة التي تعود للمنتفعين . حتى أن

حضرة عمود بسبيرو أفندى - حيدق يؤخذ رأى على القانون اجمالاً فالوافق يفضل بالوقوف .

وقت الأختية .

معالى الرئيس - المجلس يقرر القانون اجمالاً من حيث المبدأ .

تليت المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦

(٦ أبريل سنة ١٩١٨) الخالص بإتلاف المرسوم الصادر فى ٣ محرم سنة ١٣٣٦

(٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) بتعديل الأمر الحالى الصادر فى ٤ نوفمبر

سنة ١٩٠٢ وهذا نصها :

"ببقى المرسوم الصادر فى ٣ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧)

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة التالية ."

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

"أحكام المادة الأولى من المرسوم المذكور تظل سارية المفعول بالنسبة

لكل شخص تطوع قبل نشر هذا المرسوم وعدم إلا انقطاع منتهام كامل

بقرعة العمال المصرية أو بقرعة الثقل بالمال أو بأية خدمة أخرى من خدمات

التشويكات المنقطة بمجيش صاحب الجلالة البريطانية ومعترف بها حسنة

الصفة بقرار من وزير حريقتا "

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

"على وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم "

وافق المجلس عليها .

حضرة عمود بسبيرو أفندى - سيجل هذا المرسوم للمرة الثالثة

فى جلسة غد .

على الكتاب الوارد من دولة رئيس بلجة المالية لمعالى رئيس مجلس الشيوخ

المقدم معه تقرير اللجنة من إردادات ميزانية الدولة وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة بمالككم علما أن بلجنة المالية قد نصحت أرباب

إردادات ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وأطلعت على التقرير الذى

وضعت بلجة المالية بمجلس النواب خاصاً بهذا القسم ،والذى تقرر بجلسته

١١ يونيو سنة ١٩٢٤ أحاطه على هذه اللجنة .

وقد وضعت هذه اللجنة تقريراً بإحاطتها بزرل لمالككم مع هذا صورة

منه لتكم بتدعيمها للعجلى ليدى رأي فيها .

وسكون حضرة صاحب المعالى عمود شكرى بإشاً مقرراً للجنة أمام

المجلس فى هذا الموضوع .

وقضولوا بقبول طاق الاحترام ما

١٩ يونيو سنة ١٩٢٤

رئيس اللجنة المالية

هل المراسم التى توافق عليها يجب أن تصدر باسم جلالة الملك ؟ ان
حتى فى تصدير القوانين باسم جلالة الملك هى أنه فى زين المنصور له
السلطان حسين يكن البيلان موجوداً حتى يكون قمراسم قيمة القوانين .
أما اليوم والبلان قائم فيجب أن تأخذ المراسم صيغة القوانين ويص
نبا على موافقه مجلس الشيوخ والنواب .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا أيضا لا يمكن الأخذ به لأننا
لسنا أمام قانون جديد صدر فى عهد جلالة الملك فؤاد بل نحن أمام قانون
قديم صدر فى عهد السلطان حسين ولا يمكننا تغيير الصيغة التى وضع بها ولا
تدليها والأمر لا يحتاج الى أكثر من التصديق عليها .

أصوات : يؤخذ رأى .

حضرة لويس أجنوخ فانوس أفندى - يصفى صاحب الاقتراح لى
الحق فى الرد . فيحكم الدستور هذه ليست قوانين بلهى الصحيح بل هى
أوامر عالية ولا تعتبر قوانين إلا بعد اعتماد البيلان والتصديق عليها .

حضرة عمود بسبيرو أفندى - هذا الاقتراح يصيب تنفيذية كتابة .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى - القوانين المروضة عليها لما أن فيها

أوامر لها أو تقرها فأنا أضيفها أصدرنا قانوناً بالإنها وكذلك إذا صحت

قالا بل تكن هذه قوانين صحيحة وكانت ساقطة بطبيعتها فما معنى وجوب

القائما قانون ؟ انذن نهى صحيحة ولا حاجة بنا عند إقرارها الى وضع قانون

جديد والدليل على أنها كذلك أننا بحاجة عند القائما الى إصدار قانون جديد .

حضرة حافظ هادى بك - هذا الموضوع قرره المجلس فى جلسة باضية

ولكننا نريد إعادة المناقشة فيه وأنا أوافق معالى شقيق بإشاً فى أرجاء بحث

هذا الموضوع الى ما بعد النظر فى الميزانية .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا - كنت نهيت من معالى شقيق بإشاً

أولاً أنه يريد استصدار قانون جديد لاستمرار تنفيذ القوانين القديمة والواقع

كما بينته الآن أنه لا يطلب استصدار قانون جديد بل يطلب الموافقة على

هذا القانون بالطريقة المتبعة فى القوانين الانشائية التى يصدرها المجلس ولا

مانع من ذلك .

سعادة عمود نهى باشا - اختلف واقع على أن يعمل قانون جديد

أم لا ، وأنا أرى أن نستصدر مرسوموا بتنفيذ القانون القديم فقط .

حضرة عمود بسبيرو أفندى - فصلت مناقشة فى جلسة باضية عند ما

طلب من المجلس النظر فى مسألة قانون رى ترعة أى المنجا فى كيفية التصديق

على هذا القانون وهل تطبيق المادة ٧٩ الخاصة بالقوانين الانشائية الى يؤخذ

الرأى على القانون اجمالاً ثم تحصل المناقشة فى المواد مادة مادة ثم يؤخذ الرأى

على هذه المادة : بملة فصعل الاتفاق على هذا الرأى ويقرر هذا الجنداً تطبيقاً

للمادة ٧٩ يجب الآن أن يؤخذ الرأى على الموضوع اجمالاً ثم تحصل المناقشة

مادة مادة ثم تحصل جلسة أخرى لأخذ الرأى على مجموعه .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - اننى أرى اتباع هذه الطريقة .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - يظهر أن اللجنة لم تبت أية ملاحظة ولم يحرم
بأي عمل بل اكتفت بالموافقة بدون بحث على تقرير لجنة المالية بمجلس
النواب .

مالي المقر - لا يجوز لمساعدكم أن تحولوا هذا القول إلى بعد الانتهاء
من ثلاثة التقارير .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أنا أتكمّل عن مقدمة التقرير .

مالي المقر - جاء مقدمة تقريرنا أننا توافق على ما أبدته لجنة المالية
بمجلس النواب وما ذكرته الحكومة في مذكرة من أن مشروع هذه الميزانية
لا يدل على سياسة مالية جديدة تقتضيها الحكومة ويوافق عليها مجلس الشيوخ .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - كان اللجنة لم تبت أية ملاحظة .

حضره محمود بسويوني أفندي - لذا كان لدى مساعدكم ملاحظات
فيمكنكم إبداءها في الفرصة المناسبة أثناء ثلاثة التقارير .

حضره لويس أغنيو فانوس أفندي - أريد إبداء ملاحظة على شكل
الميزانية بوجه عام . كان يجب أن تبدأ بعرض المصروفات قبل الإيرادات
حتى تقدر الشروط التي ترى في تنفيذها مصلحة للأمة ثم تطلب من
وزير المالية أن يدر الأموال اللازمة لها . ذلك هو المنهج في أوروبا ولكنه
لم يعمل به هنا في هذا الدور بسبب ضيق الوقت .

مالي المقر - حقيقة أن المنهج في أوروبا هو أن تنظر المصروفات قبل
الإيرادات ليحرف مقدار المبالغ اللازمة لسد حاجات الدولة ثم تنظر بعد ذلك
في الإيرادات فتقرر الضرائب بما يفي بالمصروفات ولكن في مصر تعترضنا
صعوبات بسبب وجود الأعباء الأجنبية حيث أنه لا يمكن فرض ضرائب
تسرى على الأجانب بدون موافقة الدول ففي اليوم الذي تحول فيه هذه
العقبات نستطيع أن تبدأ بنظر المصروفات قبل الإيرادات .

حضره لويس أغنيو فانوس أفندي - لي رد على ما قاله مالي المقر
واسمحوا لي أن أتناقش لأجل المصلحة العامة

نخبة . تصديق

حضره لويس أغنيو فانوس أفندي - أرجو عدم المقاطعة ويجب أن
استوفى البحث ...

تصديق

رقت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السابعة والعلقية الخامسة
عشرة .

أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والعلقية الخامسة والأربعين
مالي المقر - حضره العضو أ. ت. م. لويس أغنيو فانوس أفندي يريد

أن يتكلم راجع ساعة فقط .

الأعضاء - ولا تخمس دقائق .

مالي الرئيس - انه يطلب راجع ساعة فقط .

مالي المقر - وزع تقرير لجنة المالية على حضراتكم والطعن عليه
وأرى تسهلاً للعمل أن يقرأ التقرير ويناقش جزءاً جزءاً وكلما انتهى من
جزء انتقل إلى جزء آخر . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
وافق المجلس على ذلك .

على القسم الأول من التقرير وهذا نصه :

القسم الأول

ملاحظات عامة - الإيرادات - المال الاحتياطي

حال مجلس النواب على مجلس الشيوخ بمضبطة الرقم ١١ يونيو سنة ١٩٢٤
مشروع الميزانية المقدم إليه من الحكومة خاصاً بالإيرادات مصدقاً عليه منه
مع التصرف الوارد بالمطالب المذكور .

وفي اليوم الذي ورده فيه خطاب مجلس النواب أحالة مجلس الشيوخ مع
مرفقاته على لجنة المالية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بها تراه .

ونظراً للحالة الاستثنائية الناشئة من وضع البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤
وتقديم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب في يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤
وبسبب المبادرة بقض مشروع الميزانية المذكور حتى لا يتأخر التصديق
عليه منعا لتعطيل أعمال الحكومة وحتى لا تصبح معطى الفاعلة من المراقبة
البرلمانية ورؤى أن تحصل دراسة مشروع الميزانية في لجنة المالية بمجلس
الشيوخ بصيغة فيدرسية في الوقت الذي ينظر فيه مجلس النواب وتعييناً
لذلك عقدت لجنة المالية ليلية اليوم ثماني جلسات وأخذت في فحص
المشروع بعد أن قسمته بين أعضائها لدروسه .

واللجنة بعد الاطلاع على مشروع الميزانية سالت الذكر والتقريرين
الذين قدمتتهما لجنة المالية بمجلس النواب إلى المجلس المذكور وما دار من
المنقشات بمجلس النواب لغاية تاريخ هذا وعلى الملاحظات التي أبدتها
حضرات أعضاء اللجنة والتقرير التي وردت من بعض اللجان الدائمة
بمجلس الشيوخ بملاحظاتها على مشروع الميزانية وعلى البيانات التي وردت
إليها من وزارة المالية وما رأى الاستعلامات التي طلبتها - رأت أنه لم يكن
هناك متسع من الوقت لاسكان الدخول في كافة التفاصيل لسبب الإلحاح ذكره
ولذا توافق على ما أبدته لجنة المالية بمجلس النواب وما ذكرته الحكومة
في مذكرتها من أن هذا المشروع لا يدل على سياسة مالية جديدة تقتضيها
الحكومة ويوافق عليها مجلس الشيوخ .

حضره لويس أغنيو فانوس أفندي - أريد أن أتكمّل في الميزانية على
وجه الأجمال لأنني أرى أنه كان يجب البدء بنظر المصروفات قبل الإيرادات .

حضره بسويوني أفندي - هل لدى حضراتكم ملاحظات على ما في الآن
أصوات - لا .

حضره لويس أغنيو فانوس أفندي - حيث أنه تمرد المناقشة في كل
باب بعد قراءته فليسمح لي مالي الرئيس بأن أتكمّل الآن .

حضرة عبد الظاهر بك - لا تعجل كلاما منه .
خفية .

حضرة رفق شهبان شيعي بك - لكل حضو الحق في أن يقول ما يشاء ولا يصح مقاطعته وللمجلس الرأي الأعل .

معالى الرئيس - حضرة العضو لويس أخوخ فانوس انفسى يكتبى بأن يسمح له بالكلام خمس دقائق فقط في طريقة وضع الميزانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرات الزلاء . رجائنا من حضراتكم أن تعملوا بحكم القانون فلما رأيتم أن أحدنا أطلال الكلام على غير جدوى فلا يسمفوا بل اطلوا انقال باب المناقشة فإن المناقشة تبيح الكلام لكل حضو ولا يصح أن يسمح من جلسة الموقر أن تمنع حضوا من الكلام بالتصفيق .

حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى - علينا واجب نحو الأمة يجب أن لإديه فيجب أنت تصفوا القول ولكن بعد ذلك الرأي الأعل فلما أن ترضوا قول وأما أن تعجلوه . أريد أن أعاقش طريقة وضع الميزانية . قلت جرت العادة في أوروبا أنت تعرض المصروفات أولا لأن في باب المصروفات تقرير سياسة الحكومة المالية . وتقرر رغبات الأمة وبعد ذلك يبرز وزير المالية للمسال اللزوم فتشيد هذه السياسة وتلك الرغبات .

اعترض على معالى المقرر وقال أن هناك قيودا تحول ربتا الحكومة المصرية وبين فرض ضرائب جديدة وددى على ذلك بسيط وهو أنه لا يجوز لنا ونحن أصحاب الحق الكامل في بلادنا أن نسل بأن هناك سلطة أجنبية تعف دين لادتنا وتقل أيدتنا عن فرض ما نراه لازما من الضرائب . قد يقال أن هناك امتيازات أجنبية ولكن هذه الامتيازات وديتها عن تركيا ولكن حصتها هذه الدولة قد انقطعت فضلا عن أن الامتيازات التي في تركيا نفسها فلا يمكن والحالة هذه أن نستمر مقيدين تلك القيود الخالية التي لا أرى لها قيمة في عرف القانون . أنا أعتقد أن الدول لا تعارض في ما تقره من فرض ضرائب لأنها ضرائب عادلة فلا يجد انفسه اليوم بأن الدول قد تعرض أن تحرم انفسها من استئصال حشا .

على أن هناك بابا آخر وهو باب الاحتياطى وهذا عليا إليه إذا لم يمكن أن نزال العراق وتزلى الموانع التي تحول بيننا وبين فرض ضرائب جديدة . يجب أن نؤخذ من المسال الاحتياطى ما يترتب للقيام بالمشروعات العامة التي تقررها كصحن . الحالة الصعبة في البلاد مثلا من أن نترك مالنا الاحتياطى يمكننا في البنك الأعل ونأخذ عليه فائدة لا تتجاوز واحدا أو اثنين في المائة . لدى الأمة من هذا الاحتياطى ١٨ مليون جنيه فهل نصل بليون منها تصرفه على الصحة العمومية . معالى المقرر يقول أننا مقيدون . ما هذا الكلام ؟ أن الاحتياطى ما وجد الا ليرجع إليه اذا صغر فرض ضرائب جديدة للمالنا لا نرجع إليه ونأخذ منه حاجتنا .

ألى أن أريد أن أطلع على حضراتكم الكلام . وأخلص قول قى نأى :

إذا قيدنا انفسنا الآن بتقرر الإيرادات فلا يمكننا أن توسع في المصروفات لند حاجة زاهما ضرورة فأتجيب انفس على حضراتكم أن عجلوا نظر الإيرادات حتى نتظر المصروفات .

معالى المقرر - أمتد حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى على تموز رأيه على مسألين : المسألة الأولى أن الامتيازات ليست بعلية وأنه يمكننا فرض ضرائب جديدة وقيمة هذا القول ظاهرة لحضراتكم لأن الامتيازات مقررة باضافات دولية وعادات مرعية ولا تزع الا بمغوضات . والمسألة الثانية خلاصة بالصحة العمومية وهذه مسألة غير مطروحة على حضراتكم للبحث الآن .

حضرة محمود بسيوني انفسى - سأطو على حضراتكم الاقتراح لويس أخوخ فانوس انفسى وهذا نصه :

"أقتراح أت لإجل النظر في الإيرادات الى ما بعد النظر والفصل في المصروفات للأسباب التي أبدأتها"

لويس فانوس

من يوافق على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .

لم يقف الا حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى .

معالى الرئيس - المجلس يقرر النظر في الإيرادات أولا .

على من تقرر لجنة المالية لجزء الخاص بشكل الميزانية وهذا نصه :

فيا يختص بشكل الميزانية

توافق اللجنة على الطريقة التي انتهت الحكومة في تيوب الميزانية وبجسها ١٩٦ بابا وترها موافقة للمستور وموصلة الى المراقبة التي يطلبها الدستور خصوصا مع تنفيذ ما صرح به حضرة وكيل المالية أمام لجنة المالية بمجلس النواب من أن وزارة المالية رأت ألا تحفظ بحق الاذن لوزارات الحكومة ومعالها بجواز اعتماد بند من باب مقابل وغرف بقية بنود ذلك الباب الا الى حد معين على أن يكون الاذن فيما وراء هذا الحد من اختصاص مجلس الوزراء وذلك تمهيدا لإزالة الرقابة الداخلية لجمعية الحكومة العليا على تنفيذ قانون الميزانية في مختلف فروع الحكومة وتمشيعا للبداء الذى على وزارة المالية على الأكثر من أبواب الميزانية . وقد عين اللجنة المذكور بألف جنيه أو بشهر البند الذى يرد بمجاوله في ألا يجاوز العشر عشرة آلاف جنيه وصرح حضرة أيضا للجنة أن وزارة المالية ستعمل معاملة البند المستقل أجزاء البند المخصصة لكل فرع من المصروفات الآتية وهى :

(١) مايعات المستخدمين الدائمين وللواتين .

(٢) مايعات الخللجين من خفة العمال .

(٣) أجر الشغلة اليومية .

(٤) المرتبات .

ولم تحصل مناقشة طويلة في باب من أبواب الإيرادات سواء في لجنة المالية بمجلس الشيوخ أو في لجنة المالية بمجلس النواب أو في مجلس النواب إلا بخصوص ضريبة القطن وترى اللجنة أن هذه الضريبة كانت فرضت في سنة ١٩٢٠ بسبب قيام الحكومة بأية التورين وتوافق اللجنة على بقائها هذه السنة لأن الحكومة عولت عليها في جز من إيراداتها للقيام بصرف على الشروط العامة خصوصا وأن هذه الضريبة يقوم بدفعها الأجانب والوطنيون . وفي ذلك موافقة لما قرره مجلس النواب .

هذا وتسجل اللجنة ما قاله وزير المالية في جلسة ٨ يونيو سنة ١٩٢٤ بمجلس النواب خاصة بهذه الضريبة من أنه يرى استبقاها لأجل الاتفاق منها على مشروعات عامة هامة كالتعاقبات الزراعية وشركات التوليد .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - فرضت ضريبة القطن في سنة ١٩٢٠ لطة خصوصة وهي مساعدة مصلحة التورين وقد زالت هذه الطة والحدف وأصبحت أسعار المواد الغذائية مستقلة فكان يجب والحالة هذه أن تزول الضريبة يزول موجبا ولكن الحكومة قالت أن هذه الضريبة دخلت في تقديرها واضطرت عليها كإيراد وهي تضع أبواب المصروفات وأن لجنة المالية بمجلس النواب قررت بقاها ووافقت لجنة مجلسنا على بقائها هذا العام ويسترضوننا بولهم أن الضريبة تحصل من المصريين والأجانب ولكن ألقت نظر حضراتكم إلى أن هذه الضريبة تؤخذ من جيب القلاح ولو أنها في الظاهر تجمي من التجارة فإنما لم يكن من الاستقرار في تصحيحها بد فاقى اقترح على حضراتكم أن ما يزيد من دخلها على المبلغ المقدر لها في باب الإيرادات (وهو مليون ودرج مليونين) يبقى محفوظا لحماية القطن من تدهور السوق ولا يمس قلنا المحطت أسعار المواد الغذائية والحكومة بالتدخل في السوق مشترية كان لديها من المال ما يمكنها من ذلك ولا تمنح علينا بالتدخل في سوق القطن مضاربة لأنما في هذه الحالة نجيبا أن الضريبة وهي من مال القلاح ستصرف لحماية قطن القلاح . وقد بلغ المحصل من ضريبة القطن في السنة الماضية مليون ونصف مليون جنيه مع أن القلاح كان مقيدا بإيجاد عدم زرع كل من ثلث الزمام قطعا أما وقد زال هذا القيد في عامنا هذا فاقى أتوقع أن يزيد الدخل على مليوني جنيه . ولذلك أصر على استخدام ما يزيد على المليون ودرج مليون جنيه المقرر في باب الإيرادات لحماية سوق القطن .

حضرة محمود بسيوني افندي (السكرتير المالي) - ألقت نظر حضرة الزبيل إلى أن مثل هذا الاقتراح يجب أن يقدم كتابة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - المسألة مطروحة أمام المجلس فلا داعي لاجابة الوقت في كتابة الاقتراح وكل ما أرى إليه هو أن يخصص ما يزيد من المليون جنيه ودرج مليون لحماية أسعار القطن .

مطال المقرر - حضرة العضو متفق معنا على هذه الضريبة ولكنه يقترح أن يخصص ما يزيد من مبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه لحماية أسعار القطن هذا الاقتراح سابق لأثره لأنه لا يأتي للمجلس أن ينظر فيه إلا عند نظر الحساب الختامي إذ يمكن وقتئذ سرعة ما يحصل فعلا من هذه الضريبة أما ما يرى إليه حضرة من دخول الحكومة شارة في سوق القطن في حالة تدهور الأسعار

(هـ) كل عمل من الأعمال الجديدة على حدته . كما أنه من المقرر في جميع الأحوال أنه لا يباح الصرف على عمل لم يدرج له اعتد في الميزانية دون أن يطلب من البرلمان تصح احتياذ اضاف له .

واللجنة توافق لجنة مجلس النواب على رأيا من أن في هذا التصريح دليلا على احترام الوزارة للرقابة البرلمانية وفلك جعلها على سد كل الطرق التي كان يمكن الاتجاه إليها لمحاولة تخطف قرارات البرلمان بخصوص الميزانية وهو عمل تستحق عليه الوزارة التناء .

وتوافق اللجنة على ما رأته لجنة المالية بمجلس النواب من أنه حين على كل مصلحة من المصالح الرئيسية ذات الإيراد الحلق جداول اضافية ليسكن الإيرادات والمصروفات التابعة لها بيانا تفصيليا وأن تشمل هذه الجداول مقارنة تبين مصاريفها العمومية وإيراداتها لمدة سنوات حتى يمكن الوقوف على حقيقة حالتها .

وترى اللجنة أيضا ما رأته تلك اللجنة من ضرورة إنشاء قسم خاص بالديون التي للحكومة على السودان ومجالس المديرات وفيها من الهيئات المحلية المختلفة حتى يمكن بذلك معرفة ما للحكومة قبل تلك الجهات خصوصا وأن مشروع الميزانية جرى على بيان الديون التي على الحكومة وأقردها لها فها خاصا في المشروع وهو القسم ١٦

وافق المجلس عليه .

على جزء من القسم الخاص بالإيرادات وهذا نصه :

الإيرادات .

قررت اللجنة قاعنة عامة عند درساها الميزانية هذا العام وهي عدم التغير في الإيرادات أو التعرض إليها بخلاف شيء منها وما ذلك إلا لتضيق الوقت وعدم إمكان فحص جميع الضرائب التي تكون جزءا عظيما من الميزانية إذ أنه لأجل معرفة ما أنالكان يجب تعديل شيء من الضرائب أو من الموارد المستجبة لأي إيراد من إيرادات الميزانية يجب فحص الموضوع فحصا دقيقا من جهة . أوجه سواء كانت من الوجهة السياسية أو الاقتصادية أو من وجهة العدالة ولأن الحكومة قد قررت المصروفات مستقلة في ذلك على الإيرادات فحذف شيء من الإيرادات المذكورة يؤثر حقا في المصروفات إلا إذا فرضت ضريبة جديدة وهو ما لا توافق عليه اللجنة نظرا للأسباب المتقدم ذكرها ولصعوبات المسلوقة في مادة فرض ضرائب تسرى على جميع المقيمين بالقطر المصري أو المقيمين بقرته . ولا يمكن الاتجاه إلى المال الاحتياطي لأن اللجنة ترى أنه لا يمكن مس هذا المال الاحتياطي إلا عند الضرورة القصوى وليس لمجرد تحسين في المصروفات العادية إذ أن السبب المهم الذي يقضى بتكرن هذا المال الاحتياطي هو عدم اطلاق يد الحكومة في مادة فرض ضرائب تسرى على جميع سكان القطر أو على المقيمين بقرته .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الذي على الجزء المتقدم من القسم الخاص بالإيرادات وهذا نصه :

أليس هذا أولى من أن تضطر الظروف فيما بعد إلى أن تطلب من الحكومة حاية السوق وأن يكون ذلك من المال الاحتياطي ؟

حضرة لويس أختوخ فاوس اقتضى - أريد زميل عبد العزيز وضوان بك أن تدخل الحكومة في شراء القطن لا يخلو من غطارة وقد احتج بهذا جناب مستشار المالية كما احتج بأن استعمال الحكومة المال الاحتياطي في شراء القطن لا يجوز لأنه لا يقصد منه إلا حاية طائفة من الأهل هم زارعو القطن ، وهذه حجة وجيبة يصح أن يأخذ بعض النواب بها لأن المجازاة يميز من المال الاحتياطي يجب ألا تكون إلا في مصلحة عامة . أما اقتراح حضرة عبد العزيز وضوان بك فلا محل للاعتراض عليه بشئ من ذلك لأن الضريبة تؤخذ من زارعي القطن المقصود حاية أقطانهم ، وهذا أشبه بعمل تعاوني بدلاً من أن يجمع زراع القطن فيما بينهم مبلغاً يحمون به السوق تتولى الحكومة منهم ذلك يميز مما تأخذه منهم من ضريبة القطن .

لو استعمل مجموع ما يحصل من هذه الضريبة في هذه الحماية لما خرج ذلك عن كونه حقاً ولكن ما دامت الحكومة قد حولت عليه في إراداتها فلا أقل من أن يخصص لحماية سوق القطن ما يزيد من المخصص من ضريته عن المقدار لها في المجازاة حتى لا تضطر لاستعمال شيء من المال الاحتياطي .

معالى محمد شفيق باشا - هذا الاقتراح قد يكون وجيباً إذا ما كادت أن ما يحصل من ضريبة القطن يزيد من المقدار في المجازاة ولكن المبلغ الوارد بالمجازاة هو مبلغ تقديري كقول الحكومة المحصول عليه فلما فرغنا من الآن أن الزيادة تستعمل في شراء الحكومة القطن فكأننا بيننا ثغرة على أساس وهمي . فبين لكم ذلك حتى لا تظن أن موسم القطن يهدى في أغسطس ولا يبين مقدار الزيادة إذا كانت تمت زيادة إلا في نهاية الموسم فكيف تكلف الحكومة بأن تشتري القطن في أكتوبر ونوفمبر من زيادة لم تحصل عليها بعد إذ أنها لا تحصل الضريبة إلا تدريجياً ولا يبين مقدار الزيادة إلا في آخر السنة . ولذلك أرى أن الاقتراح غير مقبول عملاً وأنا نشكر الحكومة على ما صرحت به في مجلس النواب من استعمالها للدخول مشترية للقطن إذا اقتضت الضرورة ذلك .

على الاقتراح حضرة عبد العزيز وضوان بك وهذا نصه :

" اقتراح تخصيص كل ما يزيد من إيراد ضريبة القطن المقررة في المجازاة عن مبلغ مليون وربع من الجنيئات ليكون احتياطياً خاصة لحماية القطن في المستقبل " .

أعضاء : عبد العزيز وضوان

حضرة محمود بسيوني اقتضى - من يوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

وقف اثنان .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

فأذكر أن مجلس النواب صوّت على اقتراح يميز الحكومة أن تدخل شارة في سوق القطن من المال الاحتياطي أثناء عطلة المجلس فلا خوف إذن من عدم دخول الحكومة ولهذا فالأقترح سابق لأوانه .

حضرة عبدالرز وضوان بك - تخدیر المجازاة هو تخدیر وهمي فالاعتراض يبرز عدم تحصيل أكثر من المبلغ المقدّر اعتراض جميع ولكن أطلب تخصيص ما قد يزيد من المبلغ المقدّر لحماية القطن .

معالى المقرر - قد سمعتم حضراتكم اقتراح حضرة الزميل فما رأيكم فيه ؟ حضرة عبد العزيز وضوان بك - إذا كان من المهم أن يكون الاقتراح كتابة فما هو اقتراحى (قدم اقتراحاً مكتوباً) .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - معالى المقرر يقول إن الحكومة تهدت في مجلس النواب بأن تدخل شارة في سوق القطن عند الضرورة ونحن نشكرها على ذلك وإذا كانت حضرة عبد العزيز وضوان بك يريد أن الحكومة تبذل ذلك في مجلسنا فطلب من متدوحيها الذى يصدر المناقشة في المجازاة أن يقر ذلك وأن كنا في الحقيقة نكتفى بتصريح الحكومة أمام مجلس النواب .

معالى الرئيس - المحكمة دخلت في سوق القطن شارة مرتين ولديها احتياطي ولا تظن أنها متأخر من المشتري إذا وجدت داعياً لذلك .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - نحن نكتفى بتصريح الحكومة أمام مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اننى لا أوافق حضرة محمود بسيوني اقتضى على اعتبار ما أبداه حضرة عبد العزيز وضوان بك الاقتراح يجب تقديمه كتابة لأنه لا يخرج في الواقع عن أنه أبداه رأى في موضوع مطروح للمناقشة ولا شك أنه من غير المقبول أن يتم قبل رأى تبديده أثناء مناقشة في المجازاة اقتراحاً ، وأما فيما يتعلق بالموضوع فالى موافق على رأى اللجنة .

حضرة محمود خليل بك - يوجد فرق بين المناقشة والاقتراح لأن المناقشة خلافاً للاقتراح لا يطلب بها أمر ما فلما طلب أمر ما كان يكون ذلك تمديداً لرأى مطروح فلذلك الاقتراح يجب تحضره بكيفية واضحة وعرضه على المجلس طبقاً للأمانة .

حضرة عبد العزيز وضوان بك يطلب تخصيص ما يزيد من المخصص من ضريبة القطن مع المقدار لها في حاية سوق القطن فهذا الاقتراح يجب تقديمه بالكتابة وتلاوته بالمجلس وأخذ رأى عليه .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أن مبدأ حاية الحكومة لسوق القطن قد أخذ به مجلس النواب فيجدد بنا أن تخصص على الأقل ما يزيد من ضريبة القطن لهذه الحماية .

معالى المقرر - ما زلت أقدر أن الاقتراح سابق لأوانه ولا يوجد شيء يمكن من الجزم بأن ما سيحصل يزيد من المقدار .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - نعم والضريبة في ذاتها سابقة لأوانها لأن بها ما التقدير فلم لا تهتمر تخصيص الزائد من هذه الضريبة لحماية السوق ؟

على تقرير اللجنة عن الباب الأول الخاص بالأموال المقررة وهذا نصه :

الباب الأول

الأموال المقررة

يشمل أموال الأقطان وعوائد الأملاك وقد قدرت في المشروع بمبلغ ٥٦٤٦٠٠٠ ج. وهذا التقدير يزيد عن تقدير سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٣١٠٠٠ ج. وقد ظهر أن المصطلح من هذا الباب في سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ٥٦٧٠٠٠ ج. وهو يزيد من المبلغ المقرر. هذا فضلا عما ينتظر تحصيله من العوائد بسبب حركة إنشاء المباني الآخذة في الزيادة.

وظاهر أن معظم الزيادة في مصطلح سنة ١٩٢٣ هي في عوائد الأملاك وهذه علامة حسنة تدل على حصول رواج في المالية الاقتصادية.

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر في المشروع.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ٥٦٤٦٠٠٠ ج. جنیه وهذه الإيرادات هي حاصل الأموال المقررة التي تحصل

من أموال الأقطان وعوائد الأملاك ومع ذلك فالحكومة لم تبين لنا الأساس الذي يلت عليه هذا التقدير فلا نعلم لماذا وقف تقديرها عند هذا القدر وأي دليل لديها على أن ما يبيح من هذه الأموال لا يزيد في الواقع عما قدر لها. لو قدرت أمت ما يبيح هو زائد في الواقع عن هذا القدر أفلا تبين وجه الضرر من إقرار هذا الباب. أنا نقف أمامه لاستطاع زيادة في العرف لأننا مقيدون بالإيرادات كما قدرت وغير مسبور لأننا نؤمن الاحتياطي. إن الواقع أن الحكومة تقدر الإيرادات بأقل من حقيقتها وتقدر المصروفات بأكثر مما تنفق مع هذه الإيرادات وتكون النتيجة أن يزيد المصطلح من الأرباح عما أتفق من المصاريف فتضاف هذه الزيادة إلى المال الاحتياطي الذي تحفظه لطلب الحكومة أن نمسها فأننا طلبنا لتسلم مبلغ مليون جنیه مثلا قالت الحكومة أن المصروفات يجب ألا تتعدى الإيرادات. نسلم بهذا ولكن الإيرادات التي تتجسد بها المصروفات هل هي الإيرادات الوهمية أو ما يحصل فعلا ؟ لذلك لا يجوز لنا أن نطلب منها الإيجاز على صحة تقديرها الإيرادات ؟

قررت الحكومة كما قلتمت الأموال المقررة عن هذه السنة بمبلغ ٥٦٤٦٠٠٠ ج. جنیه مع أن ما حصلته من هذا الباب في السنة الماضية بمبلغ ٥٦٧٠٠٠٠ ج. جنیه وهو يزيد عن تقديرها السنة الماضية بمبلغ ٣١٠٠٠ ج. جنیه غير المتأخر من الأموال والعوائد. قل أن الحكومة وضعت كما هو أو قصصت منه قليلا وأبتمت هذه القاصد في أبواب الإيراد لوفرة الإيرادات مبلغ كبير يحصل التوسع في المصروفات الضرورية.

قالت اللجنة في الجزء السابق من تقريرها ما يأتي :

وقد راعت الوزارة في كيفية تحديد «أى» جلة الإيرادات «ما حصلته فعلا في السنة المالية المنتهية» كان التقديرين على ما تحصل فعلا في السنة الماضية.

حضرة محمد محمود خليل بك - يحسن ونحن نقاشق في الميزانية أن نطلب من الحكومة أن ترسل متدوبا من قبلها.

مطل أحد ذكي أبو السعود باشا - طلب من الحكومة أن ترسل متدوبا منها ولعله يصحرف في الجلسة المقبلة.

على اقتراح من حضرة بسويو الخليل بك وهذا نصه :

«أقترح تخصيص ضريبة القطن جميعها لتكون احتياطيا خاصا لحماية سوق القطن».

أعضائه : بسويو الخليل

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - زادت هذه الضريبة في السنة الماضية عما كان مقدرا فبلغ المصطلح منها مليون ونصف مليون من الجنيئات وهذا المصطلح يزيد عن المبلغ المقرر لهذه الضريبة في ميزانية هذا العام. ولذلك أريد حضرة بسويو الخليل بك لأن هذه الضريبة ضريبة خاصة تحصل من طائفة من الأقاليم فيجب ألا تنفق إلا في مصلحتهم.

حضرة محمود بسويو أفندي - من يوافق على اقتراح حضرة بسويو الخليل بك فيفضل بالوقوف.

وقفت أقلية.

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح.

على الجزء الأخير من تقرير اللجنة عن الإيرادات وهذا نصه :

ذكر بالمشروع أن جلة الإيرادات هي ٣٤٤٠٠٠٠ ج. جنیه وقد راعت الوزارة في كيفية تحديده ما حصلته فعلا في السنة المالية المنتهية والمعلومات التي وردت إليها من المصالح الخفظة بالنسبة لما ينتظر تحصيله.

وترى اللجنة أن هذا التقدير جاء في محله وأن الحكومة قد راعت فيه الرابطة اللازمة ويبرز ذلك ما جاء بالإعلان الذي ورد من وزارة المالية بخطابها رقم ٧٣-٧٣٣٤ بتاريخ ٢٤/١٠/٢٤ يظهر منه أن نتيجة تحميل الحساب لتأية أول سنة ١٩٢٤ رقم ٤٥/١٠٤٥ يظهر منه أن إيرادات سنة ١٩٢٣ بلغت ٣٥٩١٨٥٢٥ ج. جنیه سنة ١٩٢٤ تدل على أن إيرادات سنة ١٩٢٣ بلغت ٣٥٩١٨٥٢٥ ج. جنیه وهو يزيد عن التقدير الحالي بما يربو عن مليون ونصف مليون من الجنيئات.

وبعد ذلك ترى اللجنة أن يمدى رأيا وما تراه من الملاحظات عن كل باب من النسخة عشر بابا من أبواب الإيرادات كل على حدة.

معلل محمد شفيق باشا - أرجو إرجاء النظر في هذا الجزء حتى يفرغ المجلس من النظر في أبواب الإيرادات بابا بابا لأن المولقة عليه من الأكتاف حاليا تعيد الموافقة على جميع أبواب الإيرادات وهي لم تنظر بعد.

معلل المقرر - لأننا من ذلك.

والآلات المستوردة لإقامة المصانع المسجدة بعد التثبت من أقاتها ومن تشييدها تشجيدا للصناعة بالقطر المصري .

وتطلب اللجنة اعتدال المبلغ المقردر في المشروع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - من بين لنا على المقرر أساس تقدير إيرادات هذا الباب بمطها ١٠٩٣.٠٠٠ ج. مع بأن ما حصل منها في السنة الماضية ١١٠.٠٠٠ ج. وكسور ويزيد هذا المتحصل من المقرر في المشروع يبلغ ٢٥٥٧٥٣ ج. كان من الممكن لو قلوت الحكومة إيراد هذا الباب تخديرا صحيحا أن يرضخه مائة ألف جنيهه تعليم . على أن تخدير الإيراد بأقل من المتحصل يتناقض مع ماورد في تقرير اللجنة من أن المفهوم أن إيرادات الجمارك قابلة لزيادة إذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية على زيادة الرسوم . المقرر بين ما قلوت الحكومة في الميزانية وبين متحصل العام الماضي يبلغ ٣٢٥٥٠٠٠ ج. وهو مبلغ كبير لا يستهان به ولا يمكن السكوت بإزاءه إذ لو كان الفرق خمسة آلاف جنيه مثلا لأمكن احتجاله في ميزانية قدرها ٣٤٥٠٠٠٠ ج. ما إننا إذا راعينا دائما احتمال الطوارئ التي قد تؤثر على الإيرادات قرتب على ذلك عجزنا عن تخديرها تخديرا صحيحا . وفوق كل ما تقدم فإن الجمارك تحصل هذه المستورسوما على الأعمدة ما كانت تحصلها في السنوات السابقة . وقد يلنى أن ما دعت الجمعية الزراعية من هذا الرسم يقع نحو ١٢٠٠٠ ج. حصلها الجمارك على عشرة آلاف طن . لهذه زيادة جديدة في إيرادات الجمارك لا تتفق مع تخفيض المقرر من الإيراد المتحصل في السنة الماضية وإذا كان لابد من عبارة الحكومة في تخفيض المقرر من المتحصل تأرى أن يزيد مقدار التخفيض عن مائة ألف جنيه ليغنى الفرق على الشؤون الصحية والتعليم .

مطلى محمود شكرى باشا - يظهر من انتقادات حضرة الشيخ حسن عبد القادر أنه لم يسبق له الاشتراك في تحضير ميزانيات تشبه ميزانية الحكومة إذ أن القاعدة المتبعة في تخدير الإيرادات هي أن ننظر الحكومة تحسلا فيما يتحصل في السنة السابقة على تحضير المشروع أى أنها لما تشرع في تحضير ميزانية سنة ١٩٢٤ تنظر أولا في المتحصل فعلا في سنة ١٩٢٣ ثم في بعض الأشهر التي تكون قد مضت من سنة ١٩٢٣ . وعلى التقدير على ما تحصل فعلا في السنة السابقة وبعض الأشهر المذكورة وهذا لا يوزى ما تحصل بالفعل في سنة ١٩٢٣ لأنه في وقت تحضير الميزانية لا يكون قد مضى من السنة المذكورة إلا بضعة شهور ويحيز ألا تكون من الأشهر ذات الإيراد - نعم أكتفى في السنة الماضية أن نعرف ما تحصل في سنة ١٩٢٣ لسبب واحد وهو أن غير تخدير الميزانية ليعلمنا أن ذلكها تهمت في شهر أبريل وخصمت في شهر مايو وفى خلال هذا الوقت أنكر الوصول إلى معرفة إيرادات سنة ١٩٢٣ فأردنا هذا الوقت أنكر الوصول إلى معرفة التقدير مجازفة أم لا وزيادة على ذلك فإن إيرادات الجمارك قابلة دائما للتغيير فانا انحطت الحكومة وجعلت المقرر أقل من المتحصل بقدر لا يزيد على ٢٥٪ . فهل يقال أن هذا كثير - (أصوات - كلا) .

فالتقدير إذن أقرب إلى الصواب ويجب اتباعه وأما تقريره فمجازفة

حضره محمود بسيونى افندى - ثم قد راعت الوزارة ذلك ولكن اللجنة قد نصت أيضا على أن الحكومة راعت مع ما تقدم المعلومات التي وردت إليها من المصالح المختلفة بالنسبة لما ينتظر تحصيله .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أن الإيرادات الواردة من أموال الأقطان وصرائد الماني إيرادات تاجه مضمونة لا ينتظر قص فيها أن لم تد بسبب الاقبال على البقاء فكيف تخدير الحكومة لإيرادات هذا الباب في هذا لنته مبلغا يقل أربعة وعشرين ألف جنيه من المتحصل في السنة الماضية . كان مما قبل أن يقل ما قدرته الحكومة أربعة آلاف جنيه مثلا فانا سارت في تخدير جميع أبواب الإيرادات على هذا النحو كان تخدير الجمارك تخديرا حقيقيا . ربما أترض بأنه لا ضرر فيما ابتنته الحكومة تقدير الإيراد لأنه الزائد من المتحصل لا يرضع من كونه زيادة في أموال الحكومة وأرد على هذا الاعتراض بأن هذه الزيادة تضم إلى الاحتمال والحكومة كما قدما حريصة على الاحتفاظ به . لكن أريد أن نتحدثا الاحتمال وأما تركه كما هو موكولا لما ترتبه الحكومة فذلك لا يمكن من الانقضاء بالزيادة من المتحصل لأنكم اذا طلبتموها جعلت قالت أن المتصرف على قدر الإيراد لذلك أقتح على أن ينقص المقرر لإيراد باب الأموال المقررة مما حصل منه في العام الماضي بأكثر من أربعة آلاف جنيه .

مطلى المقرر - متحصل الأموال المقررة من مودين : أموال الأقطان . وصرائد الأملاك . فأما الأقطان فقد ترفع من جزيه منها الضريبة إذا قص التمييز . ولما الأملاك فكثيرا ما تخطو ويطلب أربابها اعطاس من الضريبة ومتضى الاحتمال نظرا لهذه الاحتمالات الأفاض تخدير الميزانية في السنة الماضية من المتحصل في السنة السابقة . قد يكون للاعتراض وجه لو كان للمقرر لإيرادات خمسة ملايين مثلا وكان المتحصل ستة ملايين من البنجات . أما والفرق زعيد فلا على الاعتراض .

على تقرير اللجنة من الباب الثاني انخلص بالجمارك وهذا نصه :

الباب الثاني - الجمارك

لقد لإيرادات هذا الباب مبلغ ١٠٩٣.٠٠٠ ج. وكان مقدرا له في سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٠٢١.٠٠٠ ج. ويظهر من الكلف المتقدم ذكره أن ما تحصل في سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ١١٨٥٧٥٢ ج. تكون هناك زيادة من ما تحصل في سنة ١٩٢٣ وبين المقرر في المشروع مبلغ ٢٥٥٧٥٣ ج. ومن المفهوم أن إيرادات الجمارك قابلة لزيادة إذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية على زيادة الرسوم الجماركية بشأنها المخابرات وهي مسألة دقيقة من الوجهتين المالية والاقتصادية وتتجاسر إلى غاية كبيرة في درسها قبل البت فيها . ومن المعلوم أن إيرادات هذا الباب تأثر بإضراري وهي أقل بآنا من الأموال المقررة وإن كانت تبلغ نصفها .

وترى اللجنة في هذا الصدد إبطال الاعفاء الاستثنائي المقرر لمصالح بعض الجهات غير المنصوص عليها في الانتقادات الجبارة ومطاعنا كما ترى اللجنة أيضا لفت نظر الحكومة إلى أمر رد الرسوم الجمركية التي تبلغ من السدد

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أعرف كيف جاء تعديل الرقم؟
 معالي عمود شكرى باشا - تعديل الرقم جاء في قول قام على أن
 ميزانية سنة ١٩٢٤ جهزت على أساس ما تحصل فعلا في سنة ١٩٢٢ وفي
 بضعة الأشهر التي مضت من سنة ١٩٢٣ المالية حتى قدم المشروع إلى
 وزارة المالية أي إلى يناير فالرقم اذن مبنى على متحصل سنة ١٩٢٢ نهاية
 ديسمبر سنة ١٩٢٣

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن هناك ثلاثة أشهر .
 معالي عمود شكرى باشا - الملاحظة الأشهر المذكورة لا يمكن اعتبار
 ما تحصل في خلالها أساسا لتقدير احتياجات الحكومة في محله .
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الثلاثة الأشهر مضت فعلا ومعاليكم
 ورضتم ولم الزيادة في القرار .

معالي عمود شكرى باشا - لم نضع هذا الرقم إلا بعد أن جهزت الميزانية
 لأن المشروع تقدم للبرلمان في أبريل وفحصناه نحن في مايو . فما كان يمكن
 للحكومة بعد أن وضعت أرقامها وقدمتها للبرلمان أن تتبدل فيها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذن ما حتم علمم الآن فما معنى
 عدم التبدل ؟

معالي عمود شكرى باشا - أن هذه الزيادة لا تحتاج إلى كل هذا لأنها
 لا تتجاوز ٧٠٠ / . وقد قلت أن إيرادات الجمارك قابلة دائما للتغيير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نتوون معاليكم أن الحكومة لم تكن
 على علم من هذه الزيادة وقت انت جهزت الميزانية لأن بعض الأشهر
 لم يتحصل إيراداتها . أما وقد تحصل هذا الإيراد الآن فلماذا حتمت هذه الزيادة
 يكون قد اضمتها التقدير أقل من الواقع .

معالي عمود شكرى باشا - لقد قلت أن المبلغ بسيط وذكرتم أيضا
 أن إيرادات الجمارك قابلة دائما للتغيير لأنه لو حصلت أزمة لاصبح الله وأحجم
 الناس عن الشراء وقفت الحركة ووجب الحكومة أن تتحاط مثل هذه
 الطوارئ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يعني بنحس ٧٠٠ / من الإيراد القليل .
 معالي الرئيس - ليس ذلك بقاعدة مطروحة .

معالي عمود شكرى باشا - إن مثل هذا الاحتياط واجب ولو أنه كان
 في مثل أبواب الأموال المقررة بلز قبول الاضراض عليه ولكنه في باب
 إيرادات الجمارك القابلة للتغيير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الذي أعرفه أن في إيرادات الجمارك
 زيادة فعلا وأنها تحصل رسوما على الإحمدة لا تكن تحصلها من قبل . وقد
 جاء بالفقرة الأولى في تقرير اللجنة أن إيرادات الجمارك قابلة لزيادة اذا تم
 الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية على زيادة الرسوم .

معالي عمود شكرى باشا - ولكن مسألة زيادة الرسوم مشروطة في مفاوضات
 فلماذا يكون الأمر إذا لم تتصع هذه المفاوضات ؟

معالي محمد شفيق باشا - أن إيرادات سنة ١٩٢٣ الفعلية مطروحة فكيف
 تكون تخديرات سنة ١٩٢٤ أقل منها ؟ هذا اعتراض وجهه ، ولكن لا يمكن
 العمل به مطلقا لأن الحكومة ملزمة بتقديم الميزانية قبل نهاية السنة المالية
 شهرين وبثمن ثلاثة شهور أخرى لاعداها . وفي الوقت الذي نعد فيه الميزانية
 لا يكون قد مضى من السنة إلا ستة شهور . فلا يمكن التعويل على إيرادات
 هذه السنة في تحضير ميزانية السنة المقبلة ولذلك فالحكومة تأخذ في ذلك

إيرادات السنة الماضية . فالميزانية جهزت في يولي في العام الماضي
 وقدمت للمالية لتقررها . وكان مرجع الحكومة في تخديرها الإيراد وهو
 متحصل في أوج السنوات السابقة لأن إيراد سنة ١٩٢٣ لم يكن مطوما كما

قلت . وكان المقدار لإيرادات الجمارك من سنة ١٩٢٣ هو ١٠٠٠٠٠٠ جنيه
 وكرو فلماذا طولت الحكومة بأن يكون تخديرها لهذا الإيراد من السنة
 الحاضرة مطابقا لتحصن منه فعلا في السنة الماضية أي ١١٠٠٠٠٠٠ جنيه
 وكرو وكان في هذا مجازفة كبرى وعظيمة ما في الأمر أن وزارة المالية لا رأت
 أن متحصلات السنة الأشهر من سنة ١٩٢٣ تزيد عما يقابلها في السنة التي
 قبلها فدعها ذلك إلى الزيادة في تخدير الإيرادات من السنة الحاضرة ولا ينظر
 هذا الأمر من المجازفة . وقد فعلت مثل هذا في باب الأموال المقررة فقدرت

إيرادات هذا الباب في السنة الحاضرة بمبلغ ٥٦٤٦٠٠٠ جنيه . زيادة
 ٣١٠٠٠٠ جنيه عما قدر لهذا الباب في السنة الماضية ولكنه اتضح أن مقدار
 ما تحصل فعلا في تلك السنة هو مبلغ ٥٦٧٠٠٠٠٠ . وهو لا يزيد عما قدر
 السنة الحاضرة بكثر من ٢٤٠٠٠٠ جنيه ونتيجة ما تقدم أن الحكومة يستحيل
 عليها مرة ما تحصله آخر السنة فهي ترضى عملها على عمل السنة الماضية .

على أنه من القواعد العامة في وضع الميزانيات أن الإيراد يقدر بأقل مما
 يتنظر الحصول عليه فعلا لوقدر إنسان أن أرواده ثلاثون قرشا وانفق خمسة
 وعشرين فلا بد أن يأتي بذكره فيه الانخفاض لأن تخديره لا يرايه لرقم
 على أساس صحيح - أما إذا قدره خمسة وعشرين وظهر أنه ثلاثون فانه يحمد
 الله على ذلك وهكذا شأن الخازنين .

قد يقال أن الحكومة اذا لم تراعى هذه القاعدة في تخدير إيراداتها ومصروفاتها
 لا تنظر إلى الاستدامة لأن لديها احتياطي يمكن أن تلجأ إليه . ولكن هذا
 مخالف لقيادته الاقتصادية التي تقتضي بأن الإيرادات تخدّر بأقل من
 حقيقتها والمصروفات تخدّر بأكثر وأن الاحتياطي يحتفظ في لديم الطوارئ
 كما لو وقعت أزمة مالية أو أضرار جسيمة التيل مثلا لا قدر الله فهدد بالفقر
 بعض البلاد وفي مثل هذه الأحوال أن لم يكن هناك احتياطي فلماذا عمل
 الحكومة ؟ كلهم عند ذلك يرجعون باللائمة عليها . فالرؤى أن هؤلاء باب
 هذه المناقشة لأن أبواب الميزانية موضوع على أساس صحيح .

أصوات : موافقون .

حضرة لويس أجنوخ اقتضى - لا شك في أن رأى معالي المقرر وجهه
 ولكن هذا لا يعني أن التقدير يكون احتياطيا بل يجب أن يقوم على واقع
 محسوس . فلماذا رجعا إلى ما فعلته المالية في باب الجمارك نجد أنها في السنة
 الماضية خدّتها فالتفتت أساسا لتحصن لسنة ١٩٢٣ وهو ١٠٨٤١٠٣٤

مطال محمود شكرى باشا - اسمح لى أن أقول أن اللجنة لا تقصد بالمجاهد المقرر لها حق الاعفاء الاستثنائى للجمعية الزراعية بل تقصد الجيش الإنجليزى .

حضرة عثمان محمد بك - هذا ما أردت ترجيه نظر اللجنة إليه .

مطال محمود شكرى باشا - اتى قد بينت قصد اللجنة .

حضرة عثمان محمد بك - ألفت نظرها لى أن الاعفاء لا تدخل فيه الجمعية الزراعية .

مطال محمود شكرى باشا - لم يحصل البحث فيما إذا كانت الجمعية الزراعية مطعنة بطريق الاستثناء أم لا ؟

حضرة عثمان محمد بك - أقتح أن الجمعية الزراعية تدخل تحت النص الخالص بالأعفاء .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - أرجو أيضا أن يعنى من الرسوم الجبرية الغند والآلات المستوردة لأقامة المدامج المستعدة فلما أرادت الشركة أن تفتنى ممسنا فالواجب علينا أن نتجهجا ولقد سمعنا أن هناك فريقا يهكر فى تأسيس شركات لصنع الكبريت والأرمل فمثل هؤلاء يجب أن يكون لهم نصيب من التشجيع كما أنى أرجو الحكومة إعفاء الإسمدة الكيوية من هذه الرسوم لأنها لم تحصل عليها ملها واحدا فلما شهر أبريل سنة ١٩٣٣ ولقد كانت العادة للجنة عندها أن ترسل لمصلحة الجمارك كشفا شاملا للأشياء التى ترى إعفائها فلما لم ترسل الحكومة فى هذا العام مثل هذا الكشف فلما فى أبريل سنة ١٩٣٤ حصلت الجمارك ضريبة بواقع ١٠ ٪ وطعنا فى حسابها لحساب الجمعية الزراعية والتجار حتى تأتيا تعليقات من وزارة المالية . ولكن هذه لم ترسل تلك التعليقات للجمارك لأن . ولذلك فالجمعية الزراعية والشركات والتجار زادت فى سعر الطن الواحد عشرين قرشا وأخطرت عملاها بأنها عند صرف الحكومة المبالغ المعللة زوالهم مقدار هذه الزيادة .

مطال محمود شكرى باشا - اللجنة تطلب احتياذ المبلغ المقدر فى هذا الباب وهو ١٠٩٣٠٠٠ جنيه .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - أرجو ملاحظة الإحتيازات التى يبتها .

مطال محمود شكرى باشا - اللجنة تطالب بحتياذ المبلغ المقدر المذكور .

قرر المجلس الموافقة على هذا الباب .

ورفضت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة ٢٠ والنقطة ٢٠ مساء على أن يجتمع المجلس غدا الأحد ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٤ (١٩) ذى القعدة سنة ١٣٤٢) الساعة السادسة مساء .

جنىة فرتت من حالة البلاد الاقتصادية العامة (وهى مطومة مقدما لأنها متوقفة على حالة أسعار القطن) أن من المقبول ومن المضحى أن يراد الجمارك زيد فى السنة المقبلة . ولذلك زادت فى تقديرها فى سنة ١٩٣٤ عما تحصل فعلا فى سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٨٩ ألف جنيه أى أن السالية فى تقديرها حسباً إشار إلى مبلغ ملل المقرر سمحت أن تزيد فى تقديرها عن السنة الحالية بمبلغ ٨٩ ألف جنيه عما تحصل فى السنة الماضية وهذا التقدير جعلنا الآرت فى مركز حسن يمكننا من تقدير السنة المقبلة تقديراً صحيحاً .

مطال الرئيس - ما هو عرضك ؟

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندى - عرضى أن أقول أن السالية أثرت الجمارك على الزيادة السابقة وأنه استناداً على هذه القاعدة يراد المقدر للسنة المقبلة مبلغ مائتى ألف جنيه كما أقتح حضره زبيل الشيخ حسن عبدا القادر لأن المتحصل فعلا فى سنة ١٩٣٢ هو ١١١٨٥٠٠٠ جنيه تقريباً وعلى ذلك فالى أزيد حضرة زبيل ٠٠٠٠ .

أصوات : يكفى ذلك .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندى - اتى لى أتم كلامى وأما لما فعبت لى ضرورة نظر المصروفات قبل الإيرادات قيدتمون وديأتم عكس ذلك فيجب أن نمضى جد الاعتناء فى تقدير الإيرادات خدمة للأمة اتى المائتا منها فأرجو أن تتأتمروا فى تقدير الإيرادات حتى يوضع لنا أن نقول الحكومة لندك من الأموال ما يكفى لعمل المشروعات المفيدة فالمصلحة تنهضى لذن يرفع رقم الجمارك الى ١١١٨٥٠٠٠ جنيه .

مطال الرئيس - لقد سمعت حضرتك من مطال شفيق باشا القاعدة المالية الواجب اتباعها فى التقدير .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندى - مع احترامى الكلى لمعال شفيق باشا فلن هذه القاعدة غير صحيحة .

مطال الرئيس - ولكن الحكومة سائرة عليها .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندى - الدليل على أنها غير صحيحة أن وزارة المالية لم تبجها .

حضرة عثمان محمد بك - لا اعتراض على اللجنة وكنت أود بعد سماع وإن مطال شفيق باشا وهو البيان الذى أهدمت به الطرق المالية أن يكفى بذلك - وزارة المالية والحكومة يجب أن يكون عنفاً حسن الظن فهما كحسن الظن بأنفسا لأن الحكومة عند تحضير الميزانية تستغرق زمنا ويجهونا ليس لنا أن نقاضها فى كل رقم من أرقام الميزانية ولذلك أرى أن الإحتراض من جهة الزيادة أو النقص فى الأرقام لا عمل له - أنا لى اقتراح فيما يخص بالفترة الثانية من تقرير اللجنة على الباب الثانى للجمارك الخالص بإعطاء الإعفاء الاستثنائى المقرر لمصالح بعض الجهات غير المنصوص عليها فى الاتفاقات التجارية وملحقاتها .

توجد جمعية زراعية مؤسدة من سنوات عديدة .

مشروع قانون يربط للميزانية العمومية لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية

مقدم باسم جلالة الملك من وزير المالية (توفيق نسيم باشا) في جلسة أبريل سنة ١٩٢٤

حضرات النواب المحترمين

لما تولت الوزارة الحالية الحكم في أواخر شهر يناير من هذه السنة كان مشروع الميزانية لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ قد تم إعداده في مختلف مصالح الدولة منذ عدة أشهر وكانت وزارة المالية منصرفة إلى مراجعته مراجعة أخيرة . وعلى ذلك لم يكن من المستطاع تناول ذلك المشروع بحث جديد مفصل من غير أن يترتب على ذلك تأخير كبير في عرض الميزانية على البرلمان . فلهذا السبب لا يمكن عد المشروع المرفق بهذا دليلا على سياسة مالية جديدة تقترحها الحكومة .

على أن وزارة المالية قد أعدت النظر في تهديرات الإيرادات وجميع اعتمادات المصروفات وضيق نطاق أبواب المصروفات ولا سيما ما كان منها خاصا بالموظفين والمستخدمين فبسر في نهاية الأمر تحقيق التوازن بين الدخل والخروج في السنة المالية ١٩٢٤

وقد رأت الوزارة أيضا أن تبحث شكل الميزانية الحالية لدى أية درجة يتفق هذا الشكل مع تأويل أحكام المادتين (١٣٨ و ١٤٣) من الدستور وتأويلا عاما . فان اقرار الميزانية يكون بابا بابا وفقا لنص المادة ١٣٨ غير أن ميزانية المصروفات كانت حتى الآن مقسمة إلى نحو من عشرين بابا فقط ويشتمل بعض هذه الأبواب على عدد كبير من المصالح أو الأقسام المختلفة بحيث أنه لو احتفظ بهذا التقسيم لما كان تخصيص اعتمادات الميزانية كتابيا . ولما استطاع البرلمان أن يقوم بالرقابة الواجبة بطريقة فعالة . ولذلك أدخل التعديل الآتي على ميزانية المصروفات :

كلمة "باب" القديمة وضع عليها كلمة "قسم" وبقي "الفرع" على تسميته ولكنه قدم إلى "لائحة" أبواب "باب خاص بالمهاجرين والأجور والمرتبات" . و"باب خاص بالأعمال الجديدة" . و"باب خاص بالمصروفات الأخرى" تحت عنوان "مصروفات عمومية" وهكذا بعد ما كانت الاعتمادات المخصصة لوزارة المالية تتركب بابا واحدا وتناول ١٣٠ فصلا أصبح كل من هذه المصالح أو الأقسام في الميزانية الجديدة مقسوما إلى ثلاثة أبواب .

أما هذا التعديل الذي سبغ من ١٤٦ بابا فانه يضمن تخصيص الاعتمادات والرقابة على الميزانية إلى أقصى حد يصل إليه ذلك التخصيص وهذه الرقابة في أوسع البلاد الأجنبية ديمقراطية .

وهذا التعديل في تقسيم الميزانية بين في الكشف المرفق بقانون ربط الميزانية كما أنه يبين في الكشف التفصيلي التالي يتألف منها مجموع الميزانية العامة للدولة .

ما يبرح الاحتفاظ بالتوازن بين الدخل والمخرج المحور الذي يتطور حوله ربح الإدارة المالية . وقد ساعد على تحقيق ذلك التوازن اعتدال مقرون بالحدوف في تقدير الإيرادات وحساب دقيق في ربط المصروفات ، وبنت آثاره بنوع خاص بعد توحيد الميزانية في سنة ١٩١٤ ، بعد أن كانت تتألف من ميزتين منفصلتين : اعتبارية وغير اعتبارية ،

وقد أصاب العمل مبدأ الاحتفاظ بالتوازن قسطا كبيرا من التوفيق عند إعداد مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ فقد انتهى الأمر الى تحقيق التوازن فيها بعد إعادة النظر في تقدير الإيرادات قياسا على أرقام المحصلات الفعلية الأخيرة ، وفي ربط المصروفات بناء على ما يطلب ويتطوّر صرفه فضلا عن اجتناب التضخم الذي لا طائل تحته .

وهذا بيان الإيرادات والمصروفات كما حدثت في مشروع القانون الملخص باعتدال الميزانية :

جنبه مصري

الإيرادات : ٣٤,٤٠٠,٠٠٠

المصروفات ٣٤,١٨٠,٠٠٠

زيادة الإيرادات على المصروفات ٢٢٠,٠٠٠

وهذه الإيرادات كلها اعتبارية ماعدا ١٥٠,٠٠٠ ج. م قيمة المقدّمات المحملة من بيع قطن الحكومة ٣٥,٠٠٠ ج. م قيمة المتطوّر محملة من أقساط من الأطنان الأميرية للبيعة و ٣٠,٠٠٠ ج. م إيرادات متنوعة . وبمجموع الإيرادات يفي بالمصروفات على اختلاف أنواعها . وتشتمل المصروفات على ٣٩,٩٦٤,٠٠٠ ج. م للأعمال الجديدة و ٩٠,٠٠٠ ج. م للتوسّعات الاستثنائية المقرّبة فيها للموظفين الأجانب الذين سيقرّرون الخدمة في خلال السنة المالية و ١٣٠,٠٠٠ ج. م للمكافآت التي يتناولها من لا يستحقّ المعاش منهم . ويفيض بعد ذلك زيادة قدرها ٢٢٠,٠٠٠ ج. م .

ومن المعلوم أن المال الاحتياطي ، بعد أن استغذته في سنة ١٩٢٠ أعباء القوين وشره الضخم ، عاد أخيرا فتكون ونما تدريجيا الى أن بلغ مقدارا وافرا قد لا يقل في آخر السنة المالية ١٩٢٣ . عن ١٧,٥٠٠,٠٠٠ ج. م ، وذلك بسبب عدم القيام بكثير من الأعمال الجديدة من جهة ، والاستغناء عن شراء الضخم مدّة طويلة وانخفاض الإيرادات بأثمان سيئات مصلحة القوين من غير أن يكون لها مقابل في المصروفات من جهة ثانية ، وأثر الرضا العام في ميزانية الحكومة من الجهة الثالثة .

فكان طبيعا أن تتطلع بعض دوائر الحكومة الى هذا المبلغ لتألف منه قسطا مخصصه لما تطمع الى القيام به من الأعمال العامة الكبرى . غير أنه قد نسي ، كما سلفت الإشارة ، تدير المال اللازم لكل ما يتطوّر إمكان القيام به من الأعمال الجديدة في خلال العام بنظر رجوع الى المال الاحتياطي . وقد لوحظ في ذلك ألاّ يحس هذا المال الى ما يعد وضع سياسة مالية بنية على دوس جميع المشروعات الكبرى التي تواجه البلاد دوسا وإفيا :

على أن مما يجب تذكرو في هذا الصدد ان الصب التقليل الذي أقتته تمويزات الموظفين الأجانب على كامل الخزانة قد يمتد على الرائج تدير المال اللازم له كله أو بعضه في الأعوام المقبلة من موارد الميزانية العادية ، فلا تكون حيلة ملحوظة من الرجوع الى المال الاحتياطي .

كذلك يجب أن يرمخ في الأثمان أن موارد الحكومة ليست مما لا يضبط له معين، بل هي على عكس ذلك: فإن موارد الدخل في الميزانية ضيقة، كما أن القيد الدولة الحالية التي تعقد مقدرة الحكومة على فرض الضرائب والرسوم تحول دون إكساب الميزانية المرونة اللازمة.

وما دامت هذه المقدرة محدودة في نطاقها الحاضر، فستظل الأسباب التي قضت بإنشاء مال احتياطي والاحتفاظ به حتى اليوم قائمة. ويدعى قبيل كل شيء أن تكفى الإيرادات الثابتة لتغطية المصروفات العادية، ثم أن يترك بعد ذلك أكبر قسط ممكن لسد حاجة الأعمال الجديدة.

وهنا تحليل للإيرادات والمصروفات في خلال السنوات الثلاث الأخيرة بحالها على طريقة أوضح، وقد ذكرت التفصيلات في الكتوف المرفقة بهذه المذكرة.

الإيرادات :

سنة ١٩٢٠	سنة ١٩٢١	سنة ١٩٢٢	تهديات
آلاف جنيهات	آلاف جنيهات	آلاف جنيهات	سنة ١٩٢٣ سنة ١٩٢٤
٢٤٤٩١ ...	٢٤٤٢٨	٢٥٤٤٩	٢٥٢٣٦
(أ) موارد ثابتة وإيرادات متنوعة (١)			
٤٧٦٤ ...	٣٧٤٥	٢٧٥٧	٢٧٢٢
(ب) إيرادات يتناقص المحصل منها تنقصا محسوسا			
١١٩٩ ...	٤٠٠	٤٩٣	٣٨٠
(ج) إيرادات غير احتياطية			
٣٠٤٥٤	٢٨٥٧٣	٢٨٦٩٩	٢٨٣٣٨
(د) إيرادات عارضة			
٧٩٤٢	٦٠٣٣	٣٦٥	١٥٠
٢٨٣٩٦	٣٤٦٣٦	٢٨٩٦٤	٢٨٤٨٨

المصروفات :

٢٧٣٨٨	٧٥٣٣	٨٩٩	٨٩٧	٩٦٧
(أ) مصروفات عارضة				
٥٧٩٣	٥٨٥٤	٦١٤٩	٦١٥٠	٦٤٠٦
(ب) الدين والأعباء المماثلة له				
١٦٠٦٦	١٤٣٠٦	١٤٥٠٩	١٦٦٦٦	١٦٩٣١
(ج) مصروفات إدارية				
٤٧٥٣	٢٨٨٧	١٦٨٨	٣٢٨٢	٣٩٦٤
(د) أعمال جديدة				
٥٤٠٠٠	٣٠٥٨٠	٢١٤٤٧	٢٦٩٩٥	٢٨٣٦٨
١٥٦٠٤ -	٤٠٥٦ +	٧٥١٧ +	٧٠٠ -	٢٢٠ +
زيادة الإيرادات (+) أو المصروفات (-)				

(١) هذه الأرقام لا تشمل ما يخص بالمصالح ذات الإيراد، ولا على مالى إيرادات تلك المصالح.

ويستخلص من هذا الكشف أمران :

الأول - أنه يتبين من الإيرادات ذات الصفة المستندية باقية في مستوى يكاد يكون واحدا من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤ نجد الإيرادات غير الباقية لا تستقر على حال ، فينخفض المحصل منها في الفترة نفسها بما مقداره ٤٠ في المائة أو يزيد .

الثاني - أنه إذا كانت زيادة الإيرادات الباقية بالنسبة إلى المصروفات المستندية (كالديون والمصروفات الإدارية) قد جاءت كافية لقيام بتفقات الأعمال الجديدة في سني ١٩٢١ و ١٩٢٢ بل زادت على تلك النفقات ، فإن تهميزات سني ١٩٢٣ و ١٩٢٤ تدل على أنه قد لا يصبح الاتكال دائما على مثل هذه الزيادة دون سواها لانجاز تلك الأعمال .

فإذا انقطعت موائد الإيرادات غير الاحتياطية وذات الصفة غير الباقية في المستقبل القريب فإن الحالة قد تصبح خطيرة ، لأن من الأعمال الجديدة مالا يحد من القيام به لمصلحة البلاد سواء من وجهة التعليم أو من الوجهتين الاقتصادية والمالية . وفي رأس هذه الأعمال الأخيرة الأعمال الخاصة بالرى وبالسكك الحديدية ، وهي التي تستغرق الجزء الأكبر من الاحتياطيات غير الاحتياطية المودجة في الميزانية .

ولا حاجة إلى المساهم في تبيان ضرورة الأعمال الجديدة الخاصة بتصميم نظام توزيع مياه الري وصرفها ، فهذه مسألة حيوية للبلاد ولوس من يتكر أهميتها . أما الأعمال الخاصة بالسكك الحديدية فاتها مما تحتمه الضرورة المالية والاقتصادية فإن دخل الحكومة لسنة ١٩٢٤ من الموارد الصناعية والزراعية التي تستغلها قد بلغ في إيرادات الميزانية الباقية ما قيمته ٢٣٩٦٠٠٠ ج . م منها ١٨٠٠٠٠٠ ج . م من السكك الحديدية . لذلك كان توسيع نطاق الخطوط الحديدية وتحسين ممتلكاتها من الأمور المتحتمة لضمان ثبات هذا الإيراد فقط بل لزيادته أيضا . وهذه الاختيارات نفسها تطبق على المصالح الأخرى ذات الإيراد ، حتى أن الاحتفاظ بالإيرادات الباقية في مستواها الحالي أو زيادتها يحوقف على التحسينات التي تصيب تلك المصالح عن طريق الأعمال الجديدة . وعلى ذلك فالتفقات الأولى التي يجب أخذها من الإيرادات الباقية ينبغي أن تشمل المصروفات الاحتياطية (أي الدين والمصروفات الإدارية) ونفقات الأعمال الجديدة للمصالح الصناعية والزراعية التي تستغلها الحكومة ، وهذه النفقات مقدرة في ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية بمبلغ ٦٩٨٠٠٠ ج . م . وهذا يدل على أن ما يبقى من الإيرادات الباقية لسائر الأعمال الجديدة لا يزيد إلا قليلا على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج . م .

نعم إن هناك غير الإيرادات الباقية إيرادات تأتي في المرتبة الثانية من حيث الثبات ، وهي الناتجة من تشغيل الثروة من ضريبة الثمن وإيرادات أخرى كالتصميم من بيع أملاك الميرى فإن لها صفة ثابتة ولكن إلى حين . وهذان الموردان هما اللذان يعتمد عليهما لسد ما بقي من حاجة الأعمال الجديدة ما دام يد الحكومة غير مطلقة في فرض الضرائب .

ولكن من البديهي أنه يصعب التوصل على هذين للموردين الا ضمن الحدود التي تحضها طبيعتها المتقدم ذكرها . فهذه الأسباب ينبغي حصر المصروفات العادية في نطاق يسمح بزيادة ما يبقى من الإيرادات الباقية لسائر الأعمال الجديدة . والذي يقتضيه النظر قبل سواء من هذا التقليل المصروفات الخاصة بمهام الموظفين والمستخدمين . فهناك إعلان قد سبق زيادة تلك المصروفات وهما إنشاء وظائف جديدة من جهة ورفع مستوى المسميات من جهة أخرى . نعم إن نوع أقسام المصالح الموجودة واتساع نطاقها وإنشاء أقسام جديدة لها كما قلنا يحض زيادة عدد المستخدمين كما أن تولد قيمة العقد في حصر المالكين كان من شأنه أن يحضر . فإذ لا بد من ذلك ، فلهذا كذا التماس ١٠٠

الاقتصاد قد سادت في حل هاتين القطعتين . وعلى ذلك فإن الوسيلة لمعالجة هذه الحالة في الوقت الحاضر دون إلحاق ضرر بالحقوق المكتسبة هي أن تظن الرغائب التي تظل أو يخفض مربوط ما يتصدر الفائز منها . وقد صدر أخيراً قرار من مجلس الوزراء يدعو للمصالح الأثرية إلى إعادة النظر على هذه القاعدة في الوظائف المربوطة في ميزانياتها . وتقرر عدم إنشاء وظائف جديدة إلا تقسم بنشاً جديداً . غير أن الوقت لم يتسع لاستفادة الثامنة من نتائج هذا القرار في تحديد أرقام المصروفات . وفي عن البيان أن هناك ممسدا أمام رؤساء المصالح للعمل بروح الاقتصاد في جميع أنواع المصروفات الأخرى . وعلى هذا الأساس وضع مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤-١٩٢٥

وإذا استثنينا وزارة المعارف العمومية التي زيدت على ميزانياتها اعتبارات خاصة بتوسيع نطاق التعليم ومصحة المساحة التي زيد الربوط لها من جراء انفاذ النظام الجديد الذي تمرد للتسجيل في خلال السنة ، فإن الميزانيات العادية - أي ما عدا الأعمال الجديدة - لسائر الوزارات والمصالح قد وضعت بوجه عام طبقاً لما ثبت من احتياجاتها في الميزانية السابقة .

وقد يقال إن هناك مع ذلك زيادة ٤٢٨,٠٠٠ ج . م في ربط وزارة الزراعة و ٦٣٨,٠٠٠ ج . م في ربط السكك الحديدية . غير أن حقيقة الواقع أن زيادة المصروفات في ميزانية الزراعة تعالجها زيادة مطفاً في الإيراد ، كما سيحيى . يان ذلك . أما السكك الحديدية فالزيادة فيها ظاهرة ، لأنه خفض من ميزانياتها عن سنة ١٩٢٣ مبلغ ٢,٦٦٣,٠٠٠ ج . م قيمة القسم المأخوذ من الخزون للسبا ، وقد تعد ذلك الخزون أو كاد .

وتقل المصروفات العادية في مجموعها لأقل نظرة على وجود قصص يبلغ نحواً من ثمانمائة ألف جنيه غير أن النقص في حقيقة الأمر يبلغ ١٦٧,٠٠٠ ج . م ويان ذلك كالتالي :

ربط المصروفات العادية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤	٣١,٠٧٣,٠٠٠
يضم إليه مبلغ ارتفاع تلك الميزانية من موجبات غلظن السكك الحديدية	٢,٦٦٣,٠٠٠
يستتلك منه أخيراً عارضة لم تتكرر أو قلت كثيراً في ميزانية السنة الحاضرة كحاجات غلاء المعيشة ومتأخرات التعديل الخ	٢٣,٣٩٦,٠٠٠
	٢,٣٧٧,٠٠٠
أما ربط مصروفات سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥	٣٠,٣٤٩,٠٠٠
من موجبات غلظن السكك الحديدية فإنه يبلغ	٣,٠٧٧,٠٠٠
فالنقص الحقيقي في مصروفات سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ العادية يبلغ	١٦٧,٠٠٠

وقد يلتفت اعتبارات الأعمال الجديدة في سنة ١٩٢٤ للمالية ٣,٩٦٤,٠٠٠ ج . م يعالجها في سنة ١٩٢٣ للمالية ٣,٨٢٧,٠٠٠ ج . م ومن هذه الإضافات ٢,١٣٣,٠٠٠ ج . م خصص لوزارة الأشغال العمومية و ١,٧٧٧,٠٠٠ ج . م لوزارة المواصلات و ١٧٨,٠٠٠ ج . م لافراض البلديات والجالس المحلية و ١٤٤,٠٠٠ ج . م لسرايات جلالة الملك والباقي لسائر مصالح الحكومة الأخرى .

ومن المعلوم أن المبالغ الممنوعة لافراض البلديات والجالس المحلية ستعود إلى الخزنة ، غير أنها مقيدة على الميزانية لأن الإنصاف السنوية التي تدفع لاستهلاك تلك القروض تضاف إلى الإيرادات العمومية . وقد فصحت مسألة هذه القروض فصفاً متفقاً في خلال سنة ١٩٢٣ ، وأصبح الآن من السلم به أنه ينبغي تلك الهيئات أن ترجع إلى البنك أو الجمهور لا إلى الحكومة للحصول على المبالغ اللازمة لما تحتاج إليه من الأعمال الخاصة بالائتاء وتوزيع المياه والصرف . فإذا اتبعت هذه السياسة في المستقبل القريب فلنا لا تفرق التبعات السابق الارتباط بها ، وهذه التبعات مقصورة على الأعمال المدرجة في ميزانية سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ .

ولاستيفاء هذه النظرة العامة في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ يحسن الوقوف عند أهم أبواب تلك الميزانية لتدوين ما في كل باب منها من أوجه الاختلاف عما كان عليه في سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ .

الارادات

تبلغ تهربات الارادات في مشروع هذه الميزانية ٣٤,٤٠٠,٠٠٠ ج.م وفي هذا التقدير زيادة ٧٤,٥٠٠ ج.م بالنسبة الى تهربات الارادات للسنة المالية ١٩٢٣ بصرف النظر عن التأخوذ من الاحتياطي .
وهذه الزيادة موزعة كما يلي :

(أ) زيادة :

بنية مصرى	الجمارك
٧١٩,٠٠٠	تشغيل القنود
١٩٣,٠٠٠	ارادات متنوعة
٣٩٠,٠٠٠	ضريبة القطن
٧٢,٠٠٠	ارادات غير عادية
٩٩,٠٠٠	زيادات أخرى
١٣١,٠٠٠	
١,٥٧٤,٠٠٠	الجملة

(ب) قص :

بنية مصرى	السكك الحديدية
٥٨١,٠٠٠	بذل الخدمة العسكرية
١٠٠,٠٠٠	رسوم الخمر
٩٧,٠٠٠	قص في أبواب أخرى
٥١,٠٠٠	
٨٢٩,٠٠٠	
٧٤,٥٠٠	صافي الزيادة

ولما لم يبق بعض ايضاحات مما هدم ذكره من الزيادة والقصان :

الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك :

بني التقدير على ما حصل فعلا الى وقت وضع الميزانية وما يحتمل تحصيله الى نهاية السنة المالية ١٩٢٣ مع مراعاة الرسم المفروض على السكر بمقتضى المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

تشغيل القنود :

لا تزال أوراق "البك نوت" المتداولة في مستوى واحد ، ولذلك لم يحصل تغيير في تقدير ما يصيب الحكومة من أرباح إصدار تلك الأوراق . أما الزيادة في هذا الباب فتأتية من فوائد القنود المودعة في المصارف ومن "كوبونات" سندات الاحتياطي .

ارادات متنوعة :

أن عمليات مشتري بذرة القطن وبمها سيستمر اندراجها في الميزانية . وهناك عمليات جديدة مستوف بها وزارة الزراعة وتداول الأسهم الكيماوية ، والزيادة في تهربات هذا الباب تأتية من هذه العمليات الجديدة .

ضريبة القطن :

بني تقدير إيرادات هذه الضريبة على أساس أن القطن المخرج لن يتجاوز ٥ ملايين من القناطير ومقدار هذه الضريبة الآن ٢٥ قرشا .

إيرادات غير عادية :

كانت ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ تشمل في هذا الباب على مبلغ ١٢٧,٠٠٠ ج . م من تصفية القطن المشتري في سنة ١٩٢٢ وقد اضطرت الحالة إلى الاحتفاظ بالكسبة الباقية وإلى مشتري مقادير غيرها في السنة المالية ١٩٢٣ . والمنظور أن يباع الموجود بأكمله في السنة المالية ١٩٢٤ وأن تسفر الصفقة عن إيراد للميزانية قدره ١٥٠,٠٠٠ ج . م منها ١٢٥,٠٠٠ ج . م قيمة الباقي من مشتريات سنة ١٩٢٢ و ٢٥,٠٠٠ ج . م قيمة الأربع من مشتريات سنة ١٩٢٣ . أما باقي الزيادة في الإيرادات غير العادية وفقدتها ٤٦,٠٠٠ ج . م . فتأتي من سائر الموارد المختصة بهذا السبب .

زيادات أخرى :

إن مبلغ ١٣١,٠٠٠ ج . م موزع على أبواب إيرادات شتى كما يؤخذ من الكشف المرفقة بهذه المذكرة . وفي الأصول المقررة زيادة ٣١,٠٠٠ ج . م من حوامد الأخلطوك للبيعة .

والأمر الوحيد الجديد بالذكر أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٢٣ قد ألغى المادة ٣٩ من تسمية الرسوم المدنية المقتطعة ، وأحل عليها أحكاما أخرى تغطي بتصحيح رسم حفظ بدلا من رسوم النسخ التي كانت تحصل بمقتضى المادة ٣٩ للمادة . وكان هذا التصديل نتيجة القواعد الجديدة التي وضعت لاساكن دفاتر التسجيل والتقدير ، على أثر ما أدخله القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ من إصلاح النظام الحالي الخاص بالحقوق العينية العقارية .

وتشتمل إيرادات تسجيل العقود ، ما هنا رسم الحفظ ، على ثمن الاستقارات الخاصة بالورق المخصوص لأخذ صور العقود بالتوثيقية طبقا لنظام التسجيل الجديد . ولن تؤثر هذه التعديلات إلا تأثيرا طفيفا في الإيرادات ، أما ما ينجم عنها من المصروفات فقد أدرج جزء منه في ميزانية مصلحة المساحة وجزء في ميزانية المحاكم المقتطعة .

السكن الجديدة :

أوشكت مقادير القسم المشتركة بأعمال مرخصة منذ سنة ١٩٢٠ أن تنفذ . ولذلك سيؤول تأثير هذا العامل في استثمارات الخلوطين الجديدة ابتداء من السنة المالية ١٩٢٤ . وسيدخل على أجور النقل من جراء ذلك تخفيض يذكر يترتب عليه نقص ٨٠,٠٠٠ ج . م في إيرادات هذه المصلحة بموضع ما قيمته ٢١٩,٠٠٠ ج . م أرباح تطلق الحركة على الخلوطين .

بدل الخدمة العسكرية :

بني تقدير سنة ١٩٢٤ على ما يتظر تحصيله في السنة السابعة .

رسوم الخفير :

وضع تقدير إيرادات هذا الباب على أساس الرسوم الصادر بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ وتشتمل هذا التقدير فوق ذلك على المبالغ المتأخرة الواجب تحصيلها مقابل ماسبق صرفه للخفرام بمثابة مساعدة على غلاء المعيشة ولم يسدد في حينه . وما النقص الظاهر في تقدير إيرادات هذا الباب سوى نتيجة إلغاء مرتب غلاء المعيشة الذي كان يضم إلى الأجور تحصيل الرسوم على أصلها .

المصروفات

ديوان جلالة الملك

أعواد سنة ١٩٢٤	أعواد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٧٣٩٤٠٢	٧٣٩١١١

لا تزال أقسام الديوان الملكي كما كانت في سنة ١٩٢٣

كانت ميزانية سنة ١٩٢٣ تشمل على أعواد قدره ٢٠٠.٠٠٠ ج. م لتكوين احتياطي من الكسب وضربها من الأصناف اللازمة للعرض واليخت "العروسة" فألغى من ميزانية سنة ١٩٢٤ لعدم الحاجة إليه ، واستخدم المبلغ للتصديق لقطعة زيادة المصروف في بعض بنود ، وبقي بعد ذلك وفر صافي قدره ١٣.٥٩٩ ج. م .

أما برنامج أعمال البناء في سراي عابدين وسراي رأس العين الذي كان قد تقرر في سنة ١٩٢٠ فلم يمتد تنفيذه بعد وقد أدرجت الاعطافات اللازمة لتمامه في ميزانية السنة المالية ١٩٢٤ وهي أقل من الاعطافات المدرجة في ميزانية سنة ١٩٢٣ ، ولكن هناك مصاريف غير اعتيادية تخص بأثاث السرايات ونظام الري في حديقة سراي المتجر التي يضاف إيرادها إلى إيرادات الحكومة . وقد ترمتج على هذه المصاريف زيادة مبلغ ١٦.٠٩٠ ج. م على اعطافات الأعمال الجديدة .

مجلس الوزراء

أعواد سنة ١٩٢٤	أعواد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
١٣.٢٠٥	١٣.٨٦٢

أدخل تعديل لطيف على النظام الحالي في أقلام المجلس ، نتج عنه تخفيض قدره ٦٥٧ ج. م .

البرلمان

أعواد سنة ١٩٢٤	أعواد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
١٩٥.٤٠	٢٤٣.٨١٩

أدرج مبلغ إجمالي قدره ١٩٥.٤٠ ج. م لمصروفات البرلمان . وتوضع تفاصيل ذلك الإعتاد فيما يتعلق بمزريات حضرات النواب والشيوخ وفقا للقانون الذي سيحدد قيمة تلك المزيات . أما مصروفات سكرتارية المجلس والمؤتمر فتبلغ ٦٢.٠٠٠ ج. م .

المستشار المالي والمستشار القضائي

أعواد سنة ١٩٢٤	أعواد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
١٩.١٩٥	٢١.٧٣٦

أدخل بعض التعديلات مما نتج عنه تخفيض الإعتاد إلى ١٩.١٩٥ ج. م . بعد أن كان ٢١.٧٣٦ ج. م . في سنة ١٩٢٣ .

وزارة الخارجية

احتياضة ١٩٢٤	احتياضة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
١٩٠,٦٥٠	١٣٤,٠٠٠

لقد ختمت مرحلة أولى في خلال سنة ١٩٢٣ من حيث تمثيل مصر في الخارج تمثيلا سياسيا وتتمتعيا . وهذا التمثيل يكلف في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية مبلغ ١٤٩,٠٠٠ ج . م بزيادة ٥٦,٦٥٠ ج . م على المربوط لهذا الغرض في ميزانية ١٩٢٣ - ١٩٢٤

وقد أعيد تنظيم أقسام الوزارة طبقا لاحتياجاتها البلدية بقرار من مجلس الوزراء في خلال سنة ١٩٢٣ المالية وهذا هو السبب في زيادة عدد المستخدمين في ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وزارة المالية

احتياضة ١٩٢٤	احتياضة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٢,١٩٦,٨٦٦	٢,١٩٦,٥٧١

ديوان العموم :

في ميزانية ديوان العموم تخفيض مبلغ ٢٤,٨٣٦ ج . م في بند المساحيات نشأ عن إلغاء الوظائف الخالية ، وبلغ ١,٧٩٨ ج . م في البند المخصص لمصاريف المجلس الاقتصادي .

وقد أدرجت الاحتياجات اللازمة لبعثين جديدين في هذه الميزانية : الواحدة لمصلحة المساحة مؤلفة من ٨ طلاب وأخرى لمصلحة النجباء مؤلفة من ٤ طلاب .

وهناك اطاقات ومهمات مختلفة يبلغ مجموعها ٤٨,٥٨٥ ج . م كانت تصرف لوزارة الأوقاف برسم الأجر مع مرتب غلاء المعيشة . وعلى أثر إلغاء هذا المرب خفص مجموع المبلغ إلى ٣٤,٧٠٤ ج . م . غير أنه بالنظر إلى حالة ميزانية وزارة الأوقاف قد أدرجت امانة اضافية قدرها ٢٩٦ ج . م بصفة مؤقتة مما جعل مجموع تلك الاعانات ٤٠,٠٠٠ ج . م أما سائر الاعانات المدرجة في ميزانية وزارة المالية فهي بوجه التقريب باقية على ما كانت عليه .

الأموال المقررة :

ألحقت مصلحة الانتاج بهذه المصلحة وكانت قبلا تابعة لمصلحة الجمارك ، وهذا سبب الزيادة في مجموع الربط المدرج في هذه الميزانية . على أن في ميزانية الجمارك من الوفرة ما يحوض هذه الزيادة .

مصلحة المساحة :

زيد على ربط هذه المصلحة ، كما تقدم القول ، الاعتمادات اللازمة لاخذ صور العقود بالتصوير الشمسي طبقاً لما قضى به النظام الجديد قيد تلك العقود وتسجيلها في أقاليم الكتاب للمحاكم المختلطة . وهذه الاعتمادات تبلغ ٥٢,٠٠٠ ج.م منها ٣٠,٠٠٠ ج.م للمصروفات الدائمة (كرتيات المستخدمين ونحو الورق والمواد الكتابية) و ٢٢,٠٠٠ ج.م للمصروفات الأولية (كالدواليب وما أشبه ذلك) .

المطبعة الأميرية :

يشتمل ربط المصروفات العادية على زيادة ١١,٠٠٠ ج.م منها ٧,٠٠٠ ج.م لتكثيف الاعتماد اللازم لأصناف الخازن ؛ وكان هذا الاعتماد قد خفض في سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ لوجود مقادير كبيرة من تلك الأصناف . وقد أضيف مبلغ ٢,٠٠٠ ج.م إلى الاعتماد اللازم لأشتغال المحفوظات والإقاليم التي تقوم بها الصناعات المحلية ، وذلك تسديداً لما صرف من هنا القليل في خلال السنة المالية . ولما كانت العقود الخاصة بهذه الأعمال تنفذ لسنتين فإن معظم النفقات المترتبة عليها يبقى دائماً في السنة الثانية .

وفي ربط الأعمال الجديدة نقص ٧,٥٠٠ ج.م .

مصلحة الأملاك :

نفقات إدارة الأراضي واستغلالها بالية في مستوى واحد . وقد استغرق تعديل الدرجات الورق الناشئ عن زول الأسعار .

وتشتمل الأعمال الجديدة على تحسين الأراضي الزراعية المعروفة بالأبادية القليلة وهي عبارة عن ٢,١٤٢ فداناً يتكاد النصف منها يكون بوراً . وستوجب اصلاح هذه الأراضي اخلق ٤١,٠٠٠ ج.م توزع على ميزانية ثلاث سنوات .

مصلحة الجمارك :

أقتضى الربوط لمصلحة الجمارك مبلغ ١٢,٨٠٠ ج.م بسبب نقل مصلحة الانتاج إلى مصلحة الأموال المقررة . وقد زيد على الاعتماد المخصص لشراء المواد اللازمة لتحويل الكحول مبلغ ٧,٠٠٠ ج.م ، لأنه كان غير كاف . وهذه المصاريف يبالغها مقدار مثلاً في الإيرادات ، لأن ثمن مواد التحويل يحصل من مستودى الكحول . أما اعتماد ١٠٠ ج.م المندرج للأعمال الجديدة فخاص بمظمة يتوسع بعض الأماكن التابعة للمصلحة .

مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك :

زيد مبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م على ربط الخدمة الخارجين من هيئة العمال بسبب تعديل الدرجات ، لأن معظم هؤلاء الخدم من السلك العسكري ويحق لهم الانقطاع بمثل المرتبات التي تنفع لرجال البوليس . وقد أدرج في الميزانية مايزم لانشاء قوة مؤلفة من ضابطين و ١٣ صف ضابط وغراً بحرياً لمنع تهريب النخاع السوداني إلى القطر ، وقوة ثانية مؤلفة من ١٤ صف ضابط وعسكرياً للملاحظة المنطقة الواقعة حول الورش الصومية التابعة لشركة قناة السويس ، وكانت هذه المنطقة خالية قايماً الآن من الملاحظة :

وأدرج اعتماد قدره ٣,٥٠٠ ج.م لأعمال ترتيبات جزئية كانت تندرج حتى الآن في الأعمال الجديدة .

وقد تمس تخفيض مبلغ ١٥,٠٠٠ ج.م من الاعتمادات المروطة للمخازن وذلك بسبب زول الأسعار . وإذا أضيف هذا التخصيص إلى مبالغ أخرى أمكن اقتصادها يصبح صافي الزيادة في المصروفات العادية بهذه الميزانية ٥,٠٠٠ ج.م .

ولا تشتمل ميزانية الأعمال الجديدة في هذه المصلحة إلا على اعتماد قدره ٥,٠٠٠ ج.م لمشترى كراكة لبحيرة البرلس ليسرع البوغاز في إبان فيضان النيل ومشترى ثلاثين "لحم تهريب الدخان السوداني" .

مصلحة المناجم والمحاجر :

كانت ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ مشتملة على اعتماد ٨٤,٠٠٠ ج . م لتفقات مكتب البترول ، وقد حذف هذا الاعتماد من ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لان المكتب المذكور يصفى أعماله قريبا لانتهاه مهمته ، ويترك لمصلحة المناجم مواصلة الأعمال العادية الخاصة بمراقبة آبار البترول ، ولذلك أدرج في ميزانية هذه المصلحة أربع وظائف لمستخدمين يستولون على مربياتهم الآن من أصل الاعتماد المتقدم ذكره .

مصلحة الكيمياء :

خفض اعتماد الـ ٢١,٩٢٠ ج . م المدرج في ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ لمصرفات معمل التكرير بالسويس الى ١٥,٩٠٠ ج . م ، وهذا أهم تغيير في ميزانية هذه المصلحة .

ولما كانت حالة معمل التكرير لم تستقر حتى الآن الى درجة تمكن من توزيع المصروفات اللازمة بندا بندا فقد أدرج المربوط في هذه الميزانية أيضا جملة واحدة في بند مستقل .

مكتب التجارة والصناعة :

يتسع نطاق أعمال هذا المكتب في مراقبة التلال . لذلك أدرج في الميزانية الاعتماد اللازم لإدارة ستة مباحل جديدة تجرر انشاؤها بالاتفاق مع السلطات المحلية .

إدارة قضايا الحكومة :

بقيت ميزانية أقلام القضايا على حالها غير أنه قد أضيف اليها مرتب المستشار الملكي الذي أنشئت وظيفته في خلال السنة ، ولا يحد ربط المساهيات ربطا نهائيا الا بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع تمثيل الدرجات للموظفين والمستخدمين في هذه الإدارة .

وزارة المعارف العمومية

اعتماد سنة ١٩٢٤	اعتماد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
١٦٠٧,١٨٩	١٦٤٤٣,٤٧٥

لقد تم إلحاق مدرسة الحقوق الملكية ومدرسة القضاء الشرعي ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الزراعة العليا ومدرستي الزراعة المتوسطتين في مشعر وشبين الكوم بوزارة المعارف العمومية . ورى الحكومة أن جعل هذه المدارس تحت مظلة الوزارة المسؤولة عن التعليم في البلاد سيحقق فوائد عظيمة أهمها :

- ١ - وضع سياسة معينة للتعليم ترى الى توزيع نطائقه وتنظيم سيره في المدارس وإحكام الصلة بين حلقاته .
 - ٢ - توزيع الأموال التي تخصص للتعليم توزيعا عادلا ينظر فيه الى حاجة المجموع لال وحللت لا اتصال بينها .
 - ٣ - توحيد إدارة التعليم العالي توطئة لانشاء الجامعة الأميرية التي تعمل الحكومة على إنجازها قريبا .
- وقد نشأ عن إلحاق المدارس المشار اليها بوزارة المعارف العمومية زيادة ٩٦,٠٠٠ ج . م على ربط ميزانية تلك الوزارة .

وتشتمل هذه الميزانية على الاعتمادات اللازمة لتوسيع نطاق التعليم . وقد يوشر مشروع هذا التوسيع بإنشاء المدارس الآتية :

- مدرسة ثانوية للبنين في بني سويف .
- مدرسة ثانوية للبنات في الاسكندرية .
- ثلاث مدارس ابتدائية للبنين في عزبة الزيتون والاسماعيلية وشبرا (مصر) .
- مدرستين ابتدائيتين للبنات في حلوان وشبرا (مصر) .
- مدرسة مطعين أولية متوسطة في القاهرة .
- مدرسة مطحات أولية في القاهرة .
- مدرسة أولية راقية للبنات في القاهرة .
- مدرسة أولية للأطفال في القاهرة .

وهناك اعتماد بمبلغ ٨٠,٤٨٠ ج.م لإنشاء المدارس التالية :

- أربع مدارس ثانوية في قنا والقنطرة والمنيا ومطهور .
- مدرستين ابتدائيتين في القاهرة والاسكندرية .
- مدرسة ابتدائية للبنات في القاهرة .
- مدرسة صناعية في أسبوط للسج السجاطيد .

وطلاوة على ذلك ستستلم وزارة المعارف بمدرستين من مدارس المعلمين الأولية التي تديرها الآن مجالس المديرات .

أما الزيادة الكلية في هذه الميزانية وقدرها ١٦٣,٧١٤ ج.م فعنها ١٢٥,٤٣٣ ج.م في بند الماعيات و ١٠,٠٠٠ ج.م للاحتياجات و ١١,٠٠٠ ج.م لمصاريف البعثة و ١٢,٠٠٠ ج.م للتعليم .

أما التعليم الأولي الإجباري فلم يخصص له شيء في هذه الميزانية انتظارا لاعداد مشروع واف عنه يقدم على حدة الى البرلمان مشفوعا بدرس الموارد التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيقه .

وزارة الداخلية

احتاد سنة ١٩٢٤	احتاد سنة ١٩٢٣
٢٠ ج	٢٠ ج
٢,٠٥٧,٥٥١	١,٩٦٤,٧٤٤

ادارة العموم :

تشتمل هذه الميزانية على الفصول الآتية :

- (أ) الادارة المركزية .
- (ب) مدرسة البوليس .
- (ج) حجر الطور .
- (د) العمل الشريف .
- (هـ) قسم الأسرعات العقيلة .
- (و) البلديات المجالس المحلية ومجالس المديرات .

(١) الإدارة المركزية :

تشرى سنة ١٩٢٢ قانون يفرض على المراهات رسماً خاصاً يرصد المتحصل منه على مشروعات خيرية أو ذات منفعة عامة . وقد ترتب على ذلك إدراج اعتماد ١٤,٤٠٠ ج . م في ميزانية وزارة الداخلية يقابله إيراد مساو له .
وقد تال مكتب تسجيل الخدم من ميزانية بوليس مصر إلى ميزانية الداخلية ، فظل منه إلى هذه الميزانية اعتماد ٢,٦٠٠ ج . م .

ونجح من إعادة تنظيم الإدارة المركزية تخفيض ٢٣,٦٤٩ ج . م في الاعتماد مربوط للمعاشات ، هذا مع مراعاة البيانات التدرجية .

وخفضت مبالغ أخرى تبلغ ٦,٠٥٨ ج . م في الاعتمادات الخاصة بنود أخرى في ميزانية الإدارة المركزية ، ولا سيما في بند بدل السفرية ومصاريف الاعتقال ، بسبب تخفيض أجور السلك الحديدية .

(ب) مدرسة البوليس :

ستدخل قريبا تعديلات في لأشعة هذه المدرسة ونظامها ورغبة في رفع مستوى التعليم فيها ، غير أنه لا يتربط على ذلك إلا بمصروفات إضافية .

(ج) حجير الطور :

في هذه الميزانية نقص ١,٧٠٠ ج . م بالنسبة إلى سنة ١٩٢٣ ، ومن هذا المبلغ ١,٥٠٠ ج . م في بند "الأعمال الجديدة" .

(د) المحمل الشريف :

يوجد تخفيض قدره ٤,٥٠٠ ج . م ناتج من زول سعر القمح . غير أن قل قاطلة المحمل بالمقابل إلى ما دفع في الحج الأخير يستلزم زيادة ١,٠٠٠ ج . م .

وأدرج في الميزانية فوق ذلك الاعتمادات اللازمة لإنشاء مستوصفين في جلة وفي مكة المكرمة طول مدة الحج .
ولقد لذلك ١,٤٠٠ ج . م .

(هـ) قسم الأراضي الخلية :

ساعد زول الأسعار على تخفيض ٩,٠٠٠ ج . م من ربط هذه الميزانية . وأدرج اعتماد قدره ٢,٢٠٠ ج . م لاستبدال الجهاز الكهربائي الحلال في الخزانة لأن عهده يرسع إلى سنة ١٩١٠ ، وقد حكمت المصلحة المختصة بعدم صلاحه . أما الجهاز الجديد فيكون تحت الأرض .

(و) البلديات المجالس الخلية ومجالس المديرية :

بقيت الاطاعات الممنوحة للبلديات والمجالس الخلية على ما كانت عليه في ميزانية سنة ١٩٢٣ ، ولكن ليس من المؤكد أن يستمر منح هذه الاطاعات في الميزانية القادمة ، لأن مد هذه الهيئات الخلية من موارد الحكومة العامة ليس من الأمور التي يوصى بها ، والطريقة المثل أن تقوم الرسوم الخلية بتسديد ما يلزم للاحتياجات الخلية .

هنا من جهة الاطاعات . أما من جهة القروض فانه ينبغي حل الهيئات الخلية عاجلاً أو آجلاً على الحصول من المصارف المالية أو من الأهليين على ما يلزمها من المال للأعمال الخاصة بالنور والمياه والجاري . وديف ذلك أدرج في مشروع الميزانية مبلغ ١٧٨,٠٠٠ ج . م لهذه القروض بصفة سلفة لأعمال معينة . وسيدرج للفرض نفسه مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج . م في ميزانية السنة التالية .

وفي هذا القسم اعتماد قدره ٢١,٠٠٠ ج . م لمجالس المديرية وهو المبلغ الباقي من اعانة الـ ١٠٠,٠٠٠ ج . م للممنوحة في سنة ١٩١٢ لتلك المجالس ، ولذلك قلن يدرج اعتماد آخر لهذا الغرض في ميزانية سنة ١٩٢٥ .

الصحة العمومية :

تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ على الاعتمادات اللازمة لانشاء مستشفى للأمراض العفنة في أسبوط واخرى في قنا وتوسيع مستشفى المنصورة وورشيد وانشاء قسم خاص للحريم في مستشفى الإسكندرية وعلما ولافتاح المستشفى الجديد في دمياط .

وتشتمل هذه الميزانية كذلك على الاعتمادات اللازمة لصيانة مستشفى الريم في الجيزة وهو الذى بنى بالأموال المجموعة من الاكتسابات المحلية . وبقي الاعتماد اللازم لمستشفى الريم الخلال في المديرية .

تفتيش السجون :

في هذه الميزانية تخفض ٣٥٧١٩ ج ٠٠ بالنسبة الى ميزانية سنة ١٩٢٣ ومعظمه في أصناف الخازن بسبب زول الأسعار .

وزارة الحفانية

اعتماد سنة ١٩٢٤	اعتماد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
١,٤٢٥,١٩٥	١,٤٠٤,٦٩٠

التعديل الوحيد الذى أدخل على ميزانية هذه الوزارة هو فصل مدرسة الحقوق الملكية ومدرسة القضاء الشرعى عنها لاحتلالهما بميزانية وزارة المعارف العمومية وقد روى ذلك في الأرقام المبينة أعلاه .

وبنى ترتيب الإدارة العامة والمحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية على ما كان عليه سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ وأضيف الى الاعتمادات المربوطة لها الزيادات الناشئة عن تعديل الدرجات .

أما المحاكم المختلطة فإن تنظيمها فيما يتعلق بقسم الوثائق والعقود قد جعل مطابها لمتنصيات نظام التسجيل الجديد الذى أشير اليه عند الكلام عن إيرادات هذه المحاكم ، وقد ترتب على ذلك انشاء مأموريات جديدة لمكاتب الرهونات نتج من هذا انشاء ٨٧ وظيفة منها ١٨ للخدمة المتقاعين عن هيئة العمال . ويقابل ذلك إلغاء اعتماد ١٨٠ ج ٠٠ للسامين .

وزارة الأشغال العمومية

اعتماد سنة ١٩٢٤	اعتماد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٤,٩٤٦,٩٤٩	٤,٤٣٧,٩٩٣

إدارة العموم :

يبلغ ربط الإدارة العمومية ٧٨,٠٠٠ ج ٠٠ منها ٣٠,٠٠٠ ج ٠٠ للجنة العلمية ، وكان هذا الاعتماد ٣٧,٠٠٠ ج ٠٠ في سنة ١٩٢٣ ، وما خلا ذلك ليس في ميزانية هذا القسم تعديل يذكر .

مصلحة الرى :

يبلغ ريد هذه الميزانية ١٦٥٠٠٠٠ ج ٠ م المصروفات الدائمة منها ١٠٠٠٠٠٠ ج ٠ م لأعمال الصيانة والتحصين و ٥٦٩٠٠٠ ج ٠ م للمستخدمين (مأجرات وبدل سفرية) و ٣١٠٠٠ ج ٠ م للمصروفات المتنوعة .

وما عدا الاحتياجات التى تستلزمها أعمال الصيانة لفتح الرى والصرف فى الأراضى المزروعة الآن قد أدرج فى هذه الميزانية المبالغ اللازمة لإدارة طلبتين جديدتين ستفتشهما المصلحة فى أبى المنجا لزيادة مساحة الأراضى التى يطلب ارواؤها بواسطة طلبات تلك المحلة .

أما الاحتياجات المدرج للأعمال الجديدة فيبلغ ١١٠٠٠٠ ج ٠ م . مقابل ١٠٠٠٠٠ ج ٠ م فى سنة ١٩٢٣ ويشتمل برنامج الأعمال لوجه البحرى على أعمال صرف جديدة تحمل ميزانية سنة ١٩٢٤ من نفقاتها ٥٢٢٠٠٠ ج ٠ م منها ٨٢٠٠٠ ج ٠ م لفتح الرى الأول ، و ١٠٠٠٠ ج ٠ م لفتح الرى الثانى ، و ١٧٣٠٠٠ ج ٠ م لفتح رى رضى (يدخل فى ذلك مبلغ ٥٠٠٠٠ ج ٠ م لإنشاء الطلبات) و ١٧٦٠٠٠ ج ٠ م لفتح الرى الثالث .

وتبلغ الاحتياجات المخصصة للأعمال الأخرى فى الوجه البحرى بما فى ذلك أعمال الوقاية من فيضان النيل ٩٢٣٠٠ ج ٠ م .

ويمكن مباشرة أعمال أخرى بأخذ مصروفاتها من احتياذ ٥٠٠٠ ج ٠ م أدرج بصفة احتياطى ويكون مجموع احتياجات الوجه البحرى ٦٧٥٠٠ ج ٠ م .

وفى الوجه القبلى مستمر العمل فى برنامج الأعمال الخاصة بالوقاية من فيضان النيل (١٠٠٠٠ ج ٠ م) وتعديل فترات الصرف (٤٠٠٠ ج ٠ م) .

وتشتمل برنامج الأعمال الجديدة على :

(١) تجديد جسور الأراض (٩٠٠٠ ج ٠ م) .

(ب) تجديد أحوسة الكبارى على ترعة الجيزة وإنشاء فترات متحركة فى تلك الكبارى لتسهيل الملاحة النيلية بين أسبوط واللاهون (٥٠٠٠ ج ٠ م) .

(ج) تحويل رى حوضين مغرقين فى مديرية أسوان (٢٠٠٠ ج ٠ م) .

وأدرج مبلغ ٢٥٠٠ ج ٠ م لتكثيف محطة الطلبات فى الشراعية ويبلغ ١٠٠٠٠ ج ٠ م لحد الطلبات الخاصة بأخذ الأثرية اللازمة للأعمال الرى ، ويبلغ بمثل هذا المقدار بصفة احتياطى .

أما باقى الاحتياجات فمخصص بأعمال جزئية متنوعة .

ويمكن القول أن الأعمال المتقدم ذكرها هى بوجه الإجمال من الأعمال المخصصة بالصيانة أكثر منها بالأعمال الجديدة بكل معنى الكلمة .

وما عدا الاحتياجات المخصصة لأعمال الوجهين القبلى والبحرى قد أدرج فى الميزانية مبلغ ١٦٥٠٠٠ ج ٠ م للأعمال المطلوب مراعاتها فى السودان ويبلغ ١٢٨٠٠٠ ج ٠ م المصروفات العامة . وهذه المصروفات تشتمل على مبلغ ٨٥٠٠ ج ٠ م لتسوية الماخرات لفتح للملكية ، ويبلغ ٣٦٠٠ ج ٠ م للمستخدمين منه ٢١٠٠ ج ٠ م لمأجرات جميع المستخدمين المقيمين على احتياجات الأعمال الجديدة ، و ١٥٠٠ ج ٠ م للمستخدمين المشتغلين بفتح ملكية الأراضى اللازمة للأعمال الجديدة .

إدارة عموم المالى :

يكاد المربوط لهذه المصلحة يكون على ما كان عليه في سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، هذا ونظرا لعدم توفر المبالغ اللازمة في ميزانية وضع برنامج الأعمال الجديدة بحيث لا تتجاوز تكاليف انفاذه ٢٥٠,٠٠٠ ج.م مع ما لدى المصالح المختلفة من الاحتياجات الخاصة .

وأهم أعمال ذلك البرنامج هي :

(١) تشييد دار للمحكمة المختلطة وللمكتب تسجيل العقود على الأرض التي كانت تشغلها قديما شركة مياه القاهرة ، لأن الدار الحالية أصبحت غير وافية باحتياجات العمل ، وقد يوشى تنفيذ هذا المشروع في أواخر السنة المالية ١٩٢٣

(ب) بناء ملحقات المكاتب بعض الوزارات والمصالح المقيمة الآن في فندق ساقوى .

(ج) مواصلة أعمال التوسيع في مدونة الزكوات الابتدائية ومدونة المنصورة الثانوية .

(د) إعادة بناء مدرسة الفنون والصنائع في المنصورة .

(هـ) توسيع دار الآثار المصرية رغبة في إيجاد الملل اللازم لعرض ما استكتشف في مدفن توت عنخ آمون .

(و) بناء مكتب بوسنة في القنطرة وآخر في منف .

ولا يزال المربوط لأعمال الصيانة ١٠٠,٠٠٠ ج.م ، والمربوط للتقنيات والأعمال الفنية ٢٥,٠٠٠ ج.م . وقد أدرج مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م لتعقبات التي قد تترتب لوضع شروط المالى الكافية موضع مداورة بين رجال الفن المختصين .

القسم الميكانيكى :

يبلغ صافي الصافي في ربط المصروفات الإحدىدية ١٨,٠٠٠ ج.م فقد ساعد نزول الأسعار على اتناص ٣٦,٠٠٠ ج.م من اعتماد الخزان ، ولكن زيد ربط المساهيات ٤,٥٠٠ ج.م من جراء انفاذ تعديل الدرجات ، وأدرج اعتماد قدره ٥,٥٠٠ ج.م لتعقبات الصيانة اللازمة لثلاث سفن اشترتها المصلحة في خلال السنة المالية ١٩٢٣ بدلا من السفن التي اضطرت الى التنازل عنها في أثناء الحرب .

وقد خفض اعتماد الأعمال الجديدة من ٦٥,٠٠٠ ج.م الى ٣٨,٠٠٠ ج.م ومن هذا الاعتماد ٢٠,٠٠٠ ج.م لانجاز وضع الآلات الجديدة في محطة طلبات العطف والتمانة الأهرية ، و ٦,٠٠٠ ج.م لانجاز ستودع الوقود في المدايح و ٤,٠٠٠ ج.م لوضع الآلات الجديدة في محطة طلبات المكس ، و ٧,٠٠٠ ج.م لانشاء حوض عوالم لسفن الحكومة .

تنظيم مصر :

خضعت إيرادات مدينة حلوان في ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ من أصل مصروفات مصلحة التنظيم ، وستضاف ابتداء من سنة ١٩٢٤ الى الإيرادات العمومية ، وترتب على هذا التغيير في الشكل زيادة ظاهرة قدرها ١٨,٠٠٠ ج.م .

وتتضمن ميزانية التنظيم كذلك على زيادة ٣,٠٠٠ ج.م في الاعتماد المخصص للخدمات التي تؤدي للأفراد وهي مصروفات تحصل منهم . وبصرف النظر عن هذه المصروفات التي تتوضا إيرادات مساوية لها فان في ميزانية التنظيم زيادة ٣,٠٨,٠٠٠ ج.م جميعها للأعمال الجديدة .

وأهم المصروفات التي تحملها هذه الميزانية في سنة ١٩٢٤ ناتجة عن نزاع الملكيات وهو ما قضى به توسيع ميثاق القدية الخضراء وعن إنشاء خطين جديدين للترام . وهذه المصروفات ميزتها الإيراد الخاص الحاصل من الزيادة الوتية على أجور الترام طبقاً للائحة المرسوم مع الشركة . وقد كان في وسع الحكومة أن تدفع عن الإهلاك المتروعة ملكيتها تدريجياً حسب ما يحددها من ذلك الإيراد الخاص ، ولكن نتيجة ذلك تكون من جهة تأجيل المورعد المضروب لانتهاء الزيادة على أجور الترام ، ومن جهة أخرى زيادة تكاليف نزاع الملكية لأن قيمة الأملاك قد تصاعدت كلها تدهم العمل في المشروع . ومن أجل هذه الأسباب روى من باب الحكمة مباشرة إجراءات نزاع الملكية بدون إبطاء وتسوية النفقات التي تترتب على ذلك .

مصلحة المجرى الرئيسية :

انه بسبب أحوال غير منتظرة وبسبب اتساع مدينة القاهرة وضواحيها اتساعاً لم يكن بالحسبان ترى الحكومة نفسها مضطرة في القريب المآجل الى مباشرة العمل لثنية المواصلات الرافعة ولانشاء مسجع عمومي آخر مع ما ينطبق به من الأعمال الفرعية . وهذا المشروع يكلف بمجموع ٧٤٥,٠٠٠ ج . م أدرج منها ٧٠,٠٠٠ ج . م في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية ووزع الباقي على ميزانيات السنوات الخمس التالية .

وقد أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، ما عدا ذلك ، احتياجه قدره ٦٧,٠٠٠ ج . م لمواصلة أعمال المجرى في قطعا ، وهذا المبلغ هو في الحقيقة قرض مستقده بلدية تلك المدينة على أقطا .

وستقوم هذه المصلحة فوق الأعمال المتقدمة بنفقات إيصال المجرى الفرعية بالمجرى العمومي (٣٠,٠٠٠ ج . م) وشراء المركبات اللازمة للتحويل تدريجياً على النقل الميكانيكي في رش الشوارع البعيدة عن مركز العاصمة .

أما سائر الاحتياجات المدرجة في ميزانية هذه المصلحة فاتها دون ما تهمد أهمية ، وهي عدة بنوع خاص لانشاء مرابض عمومية جديدة (٦,٠٠٠ ج . م) ولتوسيع مزودة الخزانة (٣٠,٠٠٠ ج . م) .

وزيد على ربط المصروفات العادية مبلغ ٦٠,٠٠٠ ج . م منه ٤,٠٠٠ ج . م لصيانة المركبات الميكانيكية المشار اليها فيما سبق ، و ٧,٠٠٠ ج . م لرش شوارع "معمر الجديدة" وكلها .

مصلحة الآثار :

تولد من استكشاف مدفن توت عنخ آمون مشروعان كبيران أولهما - وهو نتيجة مباشرة لاستكشاف ذلك القبر - هو عرض العاديات التي وجدت في وادي الملوك في دار الآثار . وقد كان لهذا الاستكشاف أهمية طيبة الآفاق وكان من شأنه أن يحول ببيع خاص أقطار الدوائر العلمية في العالم بأسره الى الكنوز التي قد تكون مخبوءة في بعض الجهات وإلى أعمال الحفر التي يجب مباشرتها .

ومن بين جميع الجهات الجارية فيها الحفر قد احتفظت الحكومة لنفسها بجهة سفارة ودهشور والكرنك . أما سائر الجهات فقد أعطى امتياز الحفر فيها الى جمعيات علمية أجنبية ، وهي تقوم بالأعمال على نفقتها . وهناك ما يدل على أن لواقع سفارة ودهشور أهمية حقوق سولها من الجهة العلمية ، لذلك تنوى مصلحة الآثار توسيع برنامج أعمالها هناك بعد ما كانت دائرة البيل ضيقة : ذلك هو المشروع الثاني .

أما أعمال البناء التي يستوجبها عرض الآثار الثنية المستكشفة في مدفن توت عنخ آمون فقد أدرجت المصروفات الخاصة بها في ميزانية مصلحة المباني . وستواصل مصلحة الآثار في خلال السنة المالية ١٩٢٤ ما بدأته من الأعمال لترتيب تلك الآثار في المتحف ، وقد أدرج لهذا الغرض مبلغ ٦٠,٠٠٠ ج . م في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وأدرج فيها كذلك احتياجه ٨,٠٠٠ ج . م لأعمال الحفر في سفارة .

وقد زيد مبلغ ٤,٠٠٠ ج . م على ربط المصروفات الإحصائية من جراء تعديل الدرجات .

دار الأوبرا والتجميل :

زيد المبلغ المخصص بصيغة أمانة لقرن التجميل من ٤٠.٠٠٠ ج. م ، وهو المبلغ المخصص قبل الحرب ، إلى ٦٠.٠٠٠ ج. م ، وذلك لييسر استحضار أجواق راقية ولادخال بعض التخفيض على أسعار تذكر الدخول التي يدخلها الجمهور ، وهذا أهم تعديل في هذه الميزانية .

قسم الطليحيات :

ترتب على تعديل درجات الموظفين والمستخدمين في هذه المصلحة زيادة ٤٠.٥٠٠ ج. م منها مبلغ ١٩.٠٠٠ ج. م عوضه التخفيض الذي أدخل في سائر البند وينبع خاص بند الأعمال الجديدة التي أنزل وبلغها من ٢٠.٠٠٠ ج. م إلى ١٠.٠٠٠ ج. م .

وزارة الزراعة

احتياط سنة ١٩٢٤	احتياط سنة ١٩٢٣
٢°٤	٢°٤
٩١٢,٣٥٨	٤٦٣,٤٧٤

يزداد اعتماد الزراعة على الأسمدة الكيماوية لزيادها مطردا لتعاد إلى الأرض العناصر الغذائية التي تفتقد من جراء توالى الزراعات . وهذا ظاهر جل من احصاءات وزارة الزراعة التي تدل على ان تجارة تلك الأسمدة قد اتسعت جدا منذ سنة ١٩٢٠ ، على ان المستحضرات التي تباع بصيغة كوتنا أسمدة كيماوية ليست دائما لمصلحة المزارع بل يزيد القربة خصبا فان هناك أنواعا تشتمل على مواد ضارة بتقشر الأرض بدلا من أن تزيد ثروتها وقوة إنتاجها .

فرغبة في مساعدة الزراع عهد إلى وزارة الزراعة بتقديم أسمدة من الطبقة الأولى بأسعار مخفضة . وقد قامت بجربة أولى من هذا القبيل في خلال السنة المالية ١٩٢٣ فأثمرت من نتيجة أقيمت إمكان المضي في هذا المنهج . ولن يتأثر الميزانية من جراء ذلك لأن ما يصرف في هذا السبيل سيحصل ويضاف إلى الإيرادات . وقد ربط لمشترىات سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ج. م .

وتشتمل ميزانية وزارة الزراعة كذلك على اعتماد ١٥٦.٠٠٠ ج. م لشراء بذرة القطن وتوزيعها وهذا مساو للمبلغ الذي كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٣ . وستستأجر أعمال القسم التجارى في هذه الوزارة أيضا لتوريد بذرة الكتان وهذا يستلزم اعتمادا جديدا قدره ١٤.٠٠٠ ج. م .

هذا ويحتاج وزارة الزراعة بهذه المبالغ التي أنما هي ترى إلى زيادة إنتاج الزراعة واستثمار حاصلات جديدة فهي تحتاج مائتا إلى حقول التجارب لتتوصل إلى بذور منتجة وأنواع جديدة للزراعة . وسيجتمع نطاق أعمالها من هذا القبيل إذ قد أضيف حديثا إلى الأراضي التي تقوم فيها بجرباتها في الجزيرة قطعة أرض تبلغ مساحتها ٦٢٥ فدانا من الأملاك الأميرية . وقد ترتب على ذلك اندراج مبلغ ٨.٠٠٠ ج. م في مصروفات هذه الوزارة ومطه في الإيرادات مقابل قصص ٤.٥٥٢ ج. م في مصروفات مصلحة الأملاك . و ١٠.٠٠٠ ج. م في إيراداتها تقصر هذه المبالغ عن تحميل الميزانية مصروفا اضافيا لدره ٤٤٨ ج. م بمردد القوائد الاقتصادية المترتبة على هذا المشروع . وفي شهر أكتوبر السامد متعاخذ وزارة الزراعة من مصلحة الأملاك ٧٠٠ فدان في أبي جوشو لاستعمالها لتجارب الزراعية أيضا ، وقد أدرج لذلك اعتماد قدره ١٣.٤٥٠ ج. م .

وزارة المواصلات

اعتداد سنة ١٩٢٤	اعتداد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٧,٢٨٣,٥٠٥	٦,٥١١,٥٣٨

ديوان العموم :

بلغ المربوط لديوان العموم ١٧٤,٣٠٥ ج ٢٠ م من ذلك مبلغ ٦٩,٣٤٠ ج ٢٠ م لتفقات لجنة المهتمين و ٥٤,٨٠٠ ج ٢٠ م للمصروفات المتوقعة (لا يدخل فيها المايات) الخاصة بقسم النقل الميكانيكي . وقد ضيفت دائرة أعمال هذا القسم فلم يعد يؤول كذا قبل فرط مستقلا في ميزانية هذه الوزارة .

وفي مجموع المربوط لديوان العموم قصص يبلغ نحو ١٠,٠٠٠ ج ٢٠ م ولكن تيسر تحقيق الاقتصاد مبلغ اوفر في هذه الميزانية لولا زيادة مبلغ ٣٥,٠٠٠ ج ٢٠ م على مصروفات البعثة .

السكك الحديدية :

ربط في ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ للمصروفات الاعتيادية في هذه المصلحة ٣,٦٣٥,٠٠٠ ج ٢٠ م وبلغ في الحقيقة مجموع ربط البند المخفضة ٥,٨٩٨,٠٠٠ ج ٢٠ م والفرق بين الرغمين ناتج عن عمليات حياية في حساب الخازن . ولذا تجاوزنا عن هذا العامل نجد في اعتيادات سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ تخفيضاً يبلغ ١,٤٩٢,٠٠٠ ج ٢٠ م بالنسبة الى اعتيادات السنة التي قبلها ، وذلك بفضل تصفية الخزون قديماً من الفحم الأمر الذي يمكن الآن من تخفيض نفقات الاستتار بتخفيض متوسط سعر الفحم من ٧ جنيهات الى جنيهن ونصف جنيه .

والتاخذ الأساسية في وضع ميزانية السكك الحديدية الأمرية هي التوفيق بين المصالح الاقتصادية والمصالح المالية ، وتطبيقاً لهذه القاعدة خفضت أجور النقل على أثر انخفاض نفقات الاستتار فانتفع الجمهور من ذلك بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ج ٢٠ م وبالرغم من هذا فالمنظور أن ذلك لن يؤثر في مركز المصلحة المالي ، وإن استتار الخطوط الحديدية سيمود في سنة ١٩٢٤ بأقل ما يحق انتظاره من الربح وهو يوقع خمسة في المائة من مجموع رأس المال .

وقد حدثت نسبة مصاريف الإدارة بواقع ٧٠ في المائة وهي تزيد قليلا على ما كانت عليه قبل الحرب ، ويرجع أن تظل هذه النسبة كذلك لمدة من الزمن لأن المصاعب التي حالت دون الأعمال اللازمة لصيانة الخطوط كالمتأخر قد أثرت في حالتها . وتستعمل الحكومة نفقات وقية للأعمال والمشتريات اللازمة لتجديد إصلاح ماطرأ على الخطوط والمهمات من الخلل ، وهذا أمر لا يفوته لإبقاء السكك الحديدية في المستوى اللازم .

وتبلغ الاعتيادات المخصصة لمواصلات الأعمال الجديدة المشرع فيها ١٩٤,٠٠٠ ج ٢٠ م ، منها ٧٣,٠٠٠ ج ٢٠ م لخطبة الاسكندرية ، و ٣٧,٥٠٠ ج ٢٠ م لتجديد مهمات خط القريية ، و ٣٠,٠٠٠ ج ٢٠ م لخطبة أمبابة الجديدة و ٢٧,٠٠٠ ج ٢٠ م لخطبة أبي كبير . أما المشروعات الجديدة فتشتمل على ١٣٧,٥٠٠ ج ٢٠ م لشراء مهمات بمصركة ، و ٣٠,٠٠٠ ج ٢٠ م لتجديد الأختارات وتدريبها ، و ٢٠,٠٠٠ ج ٢٠ م لإنشاء محطة لتوليد التيار الكهربائي في الدرويش ، و ١٠,٠٠٠ ج ٢٠ م لمصاريف أولية لتجديد كوبرى دموق .

التقارقات والتلفيقات :

تكاد المصروفات المربوطة للتقارقات تساوى المقدر لإيراداتها . والحالة على خلاف ذلك فى التليفيقات . ولكن هاتين المصطلحتين وثيقة الارتباط الواحدة بالأخرى فشكل هذه تلك . وكثيرا ماالأصح دائرة الأعمال فى الواحدة غير أن تنكشف فى الأخرى . لذلك يبنى لقرار نتيجة الاستئثار أن تضم العوامل التى يبنى عليها الحكم فى كلا المصطلحتين وتستخرج نتيجة واحدة . وإذا نظرنا هذا النظر الى تقديرات هاتين المصطلحتين نجد أن هناك زيادة فى الإيراد على المصروف .

وقد أدخل أخيرا تخفيض يذكر على أجور التقارقات ولا ييسر إجراء مثل هذا التخفيض فى الوقت الحاضر فى اشتراك التليفون .

أما الاعتادات للأعمال الجديدة فهي : ٣٠,٠٠٠ م. للتلفون و ١١٨,٠٠٠ م. للتقوى فمنا ١٥,٠٠٠ م. لبناء عمل مركزى للمصطلحتين و ٢١,٠٠٠ م. لخطوط تقوية جديدة بين المدن . وقد أدرج أيضا اعتاد ٢٩,٠٠٠ م. لإدخال نظام التقويات المتحركة من قسما واعتاد ٥٥,٠٠٠ م. لشراء أجهزة تقوية جديدة توصلها لزيادة عدد الاشتراكات .

أما باقى المربوط للأعمال الجديدة فمخصص لتوسيع نطاق الخطوط التقوية فى الاسكندرية (١٤,٠٠٠ م.) وفى القية (٥,٠٠٠ م.) ولوضع أسلاك ممتدة تحت الأرض لخدمة التقوى (١٧,٠٠٠ م.) .

مصلحة البوستة :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة ٢٧,٢١٩ ج. م. معظمها ناشئ عن تحسين حالة العمال الخارجين عن الهيئة . وبالرغم من زيادة احتياجات المصلحة زيادة مطردة لم ييسر تعزيز المستفيدين . وما يضع الوظائف الجديدة التى أدرجت فى الميزانية إلا تحسين العمال الذين يقضى بتعيينهم إنشاء مكاتب أو خطوط جديدة . وتبلغ الاعتادات المخصصة لهذا المشروع من ماهيات ومصروفات مختلفة ٤,٩٠٠ ج. م. منها ٣,٠٠٠ ج. م. للبوستة الطوافة . وقد عدلت مصلحة البوستة دائما من المصالح ذات الإيراد وإذا لم ييسر أحيانا وضع ميزانيتها على قاعدة هذا المبدأ فمن البينى أنه لا يحيز القسليم بيسر إيراداتها عن سلة مصروفاتها .

مصلحة الموائى والمناثر :

فى الاعتادات المربوطة لهذه المصلحة قصص ٢٩,٦٠٠ ج. م. فى المصروفات الدائمة وزيادة ٢,٦٠٠ ج. م. فى بند الأعمال الجديدة .

وقد بلغ التخفيض فى الاعتادات الخاصة بالوقود وأدوات المخازن ٤,٠٠٠ ج. م. معظمه ناشئ عن زول الأسعار . وزيط للأعمال الجديدة ٣٦٨,٩٤٤ ج. م. وحقيقة الربط ٣٧١,٩٤٤ ج. م. إذ أن هناك مبلغا آخر قدره ٣,٠٠٠ ج. م. أدرج تحت بند خاص للتصديقات والأعمال الصغيرة التى كانت تدخل قبلا فى الأعمال الجديدة . ويتضمن ربط هذه الأعمال ٢٠١,٠٠٠ ج. م. لمواصلة توسيع ميناء السويس و ٤,٦٠٠ ج. م. لأعمال متنوعة فى ميناء الاسكندرية و ٢٠,٠٠٠ ج. م. لتجديد بناء محرك بورد سيد .

وقد يُلب أحد المهندسين من ذوى الخبرة بالموائى لفحص حالة الموائى المصرية . وعلى أثر التقرير الذى قدمه نتيجة بحثه زات وزارة المواصلاات ضرورة الشروع فى القيام بالقسم الذى لا يحتمل التأجيل من الأعمال التى اقترحتها الخبير المشار اليه وقد تكاليفها مبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج. م. أما القسم الذى يشرع فيه الآن فقدر له ٧٠,٠٠٠ ج. م. وهو يتناول إنشاء كبرى متحرك لمروء السكة الحديدية على ترعة العمودية والأعمال الأولية لإنشاء حوض جديد لزيت البترول .

مصلحة الطرق والكبارى :

ان زيادة اعتماد الحركة التجارية في البلاد على النقل الميكانيكى قد أوجد لهذه المصلحة مركزا جديدا . فان هناك الآن مركبات ضخمة تندو وتروح على كبرى أنشئت في عهد لم يكن يتوقع مرور مثل هذه المركبات عليها ، فأصبحت الحالة ماسة الى جعل طرق الواصلات منطقية على احتياجات الحياة الجديدة . وستقوم المصلحة من جراء ذلك بتقوية كبرى كفر الزيات وتوسيعه ، وهذا المشروع يحتاج الى مبلغ ١١,٠٠٠ ج.م ، وستباشر كذلك إصلاح وتقوية كثير من الكبارى المختلة في جهات مختلفة يصرف عليها من اعتماد ٥٠,٠٠٠ ج.م مدرج في الميزانية . ويرى أنه يجب اتفاق مالغ طائلة في المستقبل لتجديد بناء الكبارى ولكن لا سبيل الى المضي في هذا السبيل الا بقدر ما تسمح به الحالة المالية .

وكان قد أدرج في ميزانية ١٩٢٣ - ١٩٢٤ مبلغ ١٥٣,٠٠٠ ج.م لكبرى امبابه ، ولكنه لم يستخدم باكثره فخل منه ٨٤,٠٠٠ ج.م الى ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥

هذه هي أهم المصروفات التي يستعملها رئاس الاحمال الجديدة في هذه المصلحة .

أما المصروفات العادية فيأقية بوجه التغريب على ما كانت عليه في ميزانية ١٩٢٣ - ١٩٢٤

الأقاليم والمحافظات

اعتماد سنة ١٩٢٤	اعتماد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٣,٢٩٧,٢٥٧	٣,٥٣٨,٧٤٤

خدمة الادارة والتحصيل :

لم يدخل على خدمة الأقاليم والمحافظات أى تغيير في ميزانية سنة ١٩٢٤ ، إلا ما كان مختصا بالناء الوظائف الحالية وقد زيد على المربوط للمهايات ١٦,٠٠٠ ج.م بسبب تعديل الدرجات كما أنه خُصص ١٠,٠٠٠ ج.م لتحسين ماهيات الصيارف . أما سائر بنود المصروفات فقد أدخل عليها تعديل طفيف .

البوليس :

كانت ميزانية سنة ١٩٢٣ تشتمل على اعتماد ٩٩,٧٥٢ ج.م لتعزير قوة البوليس وعلى اعتماد ١٥,١٣٦ ج.م للمصروفات غير الاعتيادية ، وقد زال هناك الاعتمادان من ميزانية سنة ١٩٢٤ اذ قد استغرق جزء منهما ، والى الجزء الآخر . والجزء المتبقى يبلغ ٢٩,٠٠٠ ج.م . وأجريت تخفيضات أخرى أهمها مبلغ ٣٢,٠٠٠ ج.م بسبب إلغاء الوظائف الحالية و ٣٣,٠٠٠ ج.م في بند الملابس بسبب نزول الأسعار و ٥,٠٠٠ ج.م في بند مصاريف الانتقال .

الخفر :

كان الاعتماد الخاص بإدارة غلاء المعيشة يدرج في نفس ميزانية الخفر وقد ساعد إلغاء هذه الاعانة بالرغم من تعديل الأجور وتعزير قوة الخفر على تخفيض ٩٤,٠٠٠ ج.م من ربط هذه الميزانية . وهناك تخفيض آخر في الأعمال الجديدة قدره ٩٨,٠٠٠ ج.م ليكون مجموع التخفيض ١٩٢,٠٠٠ ج.م استغرق منه ما أدخل من التغير على سائر البنود ٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وزارة الحرية

اعتاد سنة ١٩٢٤	اعتاد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٢,٢١٨,٥١٨	٢,٢٩٠,٣٠٩

أن زول الأعمار وتخفيض أجور السكك الحديدية ، وهذا العاملان المهيان في تخفيض الاعتادات لتختلف المبالغ الأبرية ، قد ساعدا على تخفيض مبلغ ٦٣,٠٠٠ ج م من ميزانية وزارة الحرية . وهناك أيضا تخفيض يذكر في بند الأعمال الجديدة فقد تموله ٣,١٧٠ ج م مقابل ٣٨,٥٩٩ ج م في ميزانية سنة ١٩٢٣ . فيكون مجموع التخفيض ٩٧,٠٠٠ ج م وقد أخذ من هذا المبلغ ٢٤,٠٠٠ ج م للزيادات الاعتيادية وبعض الوظائف العسكرية ، و ٦,٠٠٠ ج م لزيادة اعتاد صيانة المباني ، و ٥١,٠٠٠ ج م للمشروعات الآتية :

- (١) إنشاء قسم لقتل الميكاتيكى (٥٧٤٥ ج م) .
- (ب) تنظيم للمدارس العسكرية ومصاريف البطة في الخارج (٧٣,٥٠٠ ج م) .
- (ج) شراء بطارية من طرز هاتورد (٧,٣٤٩ ج م) .
- (د) بناء اصطبلات جديدة وصل لبطارية قلت من السودان (١٥,١٥٤ ج م) .

ونخس من الاعتادات الخاصة بمصلحة أقسام الحدود مبلغ ٥٦,٥٢٩ ج م منه ٢١,٠٠٠ ج م قلت إلى مصالغ أخرى . فأصبح التخفيض العام في هذا الباب ٧١,٧٩١ ج م .

المعاشات والمكافآت

اعتاد سنة ١٩٢٤	اعتاد سنة ١٩٢٣
٢٠٤	٢٠٤
٢,٢٨٢,٧٠٠	١,٤٦٤,٧٢٠

بصرف النظر من المكافآت الاستثنائية التي تصرف بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ تشتمل ميزانية المعاشات على زيادة ٢٥٨,٠٠٠ ج م ناشئة بنوع خاص عن إحالة عدد كبير من الموظفين الأجانب إلى المعاش .

أما المكافآت الاستثنائية في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ فقد رها ٩٠,٠٠٠ ج م وأما المصارييف غير الاعتيادية التي ستحصلها الميزانية من جراء المعاشات . والمكافآت القانونية المختصة بالموظفين الأجانب الذين يمتثلون الخدمة بموجب القانون المشار اليه فانها تهدر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج م والمعاشات ١٣٠,٠٠٠ للمكافآت .

اللجان الوقتية :

لا تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ على أى اعتاد في هذا الباب لأن هذه اللجان قد أتممت الأعمال التي كانت قد انشئت لأجلها .

محمد توفيق نسيم

القاهرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤

الإيرادات

(بآلاف الجنيحات)

تقديرات الميزانية		التحصيلا			
سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢١	سنة ١٩٢٠	
جنيحة مصرية	جنيحة مصرية	جنيحة مصرية	جنيحة مصرية	جنيحة مصرية	
٥٦٤٦	٥٦١٥	٥٦١٧	٥٥٨١	٥٥٣٦	(أ) موارد ثابتة للإيراد وإيرادات متنوعة (١)
١٠٩٣٠	١٠٢١١	١٠٨٤١	١٠٢٣٣	١٠٩٠٦	١ - الأموال المقررة
٤٨٨	٤٧٦	٤٨٠	٤٧٣	٤٧٢	٢ - الجسارك ورسوم الأنتاج
٢٢١٧	٢٢٠٦	٢٠١١	١٩٥٤	١٩٤٠	٣ - رسوم متنوعة
٢٣٩٦	١٤٧٣	٣٣٧٧	٣٠٧٢	٢٤٠٨	٤ - الرسوم القضائية والقيدية
٢٠٠	٣٠٠	٢٥٧	٢٥٧	٣٨٤	٥ - إيرادات المصالح ذات الإيراد (٢)
١٢٨٤	١٣٨١	١٤٨٢	١٤٠٣	١٢٤٠	٦ - بدل الخدمة العسكرية
٢٥٠	٢٨٠	٢٦٢	٢٣٨	٢١٥	٧ - رسوم الخلف
١٨٢٥	١٤٣٥	١٢٢٢	١٣١٧	١٤٠٠	٨ - المستقط من المساحات
					٩ - إيرادات متنوعة
٢٥٢٣٦	٢٣٣٧٧	٢٥٤٤٩	٢٤٤٢٨	٢٤٤٩١	
					(ب) إيرادات يقص للتحصيل منها
					قصا محسوما
١٤٧٢	١٣٧٩	١٠٠٨	١٦٧٣	٢٥٤٤	١٠ - تشغيل القنود
١٢٥٠	١١٧٨	١٧٤٩	٢٠٧٢	١٢٢٠	١١ - ضريبة القطن
٢٧٢٢	٢٤٥٧	٢٧٥٧	٢٧٤٥	٤٧٦٤	
٣٨٠	٣٣٤	٤٩٣	٤٠٠	١١٩٩	(ج) إيرادات غير احتيادية
١٥٠	١٢٧	٢٦٥	٦٠٣	٧٩٤٢	(د) إيرادات عارضة
					إيرادات القوين وأرباح القطن
٢٨٤٨٨	٢٦٢٩٥	٢٨٩٦٤	٢٤٦٣٦	٢٨٣٩٦	

(١) وإن كانت هذه الموارد ثابتة فإن الفصل من بينها مرتبة لتعريف ميزان لطلب الأسماء .

(٢) الأرقام تقل مائة من الإيراد .

المصروفات

(بالآلاف الجنيهات)

رابط الميزانية		المصرف فعلا			
سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩٢١	سنة ١٩٢٠	
(١) مصروفات عارضة :					
٢٠٠	١٥٠	٢١٣٥	٣٨٥٢	٤٧٦٤	١ - امانة غلاء المعيشة
—	—	٣٧	٤٨٥٣	١٤٧٨٢	٢ - القوين
—	٢٠	٧٣	٥٦٥	٣٠٤	٣ - مطالبات عن خسائر نجمت عن الاضطرابات
— ١٣٣	— ٢٢٦٣	— ٣٢٣٨	— ١٦٩٧	٦٦٦٨	٤ - حركة مخازن سكن الجديد
—	—	—	—	٥٣	٥ - مصروفات خيرية ايداعية ناشئة عن الحرب
—	—	—	—	٨١٧	٦ - نزول في أسعار منتجات الاحتياطي
—	١٣٥٠	٩٤	—	—	٧ - متأخرات تعديل البرجبات
٩٠٠	٣٤٠	—	—	—	٨ - تموينيات استثنائية
٩٦٧	٨٩٧	— ٨٩٩	٧٥٣٣	٢٧٣٨٨	
(ب) الدين والمصروفات التي يترتبها :					
٤٦١٥	٤٦١٧	٤٦٠٧	٤٦٠١	٤٦٠٣	خدمة الدين المصري
١٣٨٣	١١٢٥	١١٣٤	٨٤٥	٨٠١	الماشات
٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٤٣	خصصات جلالة الملك
١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	القوات البريطانية
٦٤٠٦	٦١٥٠	٦١٤٩	٥٨٥٤	٥٧٩٣	
(ج) مصروفات المصالح ذات الازدياد :					
٤٤٠٧	٥٨٩٨	٥٥٧٤	٥٩٥٧	٦٨١٦	السكن الجديد
٢٥٧	٢٦٤	٢١١	٢١٩	٢٠٦	التقارقات
٢٧٨	٢٥٠	١٩٢	١٨٢	١٧٣	التقارقات
٥٩٧	٥٧٠	٥١٣	٤٨٢	٤٦٢	البوطة
٣٧٣	٣٧٨	٣١٠	٣٢٧	٣٩٤	الأملاك الأميرية
٥٩١٢	٧٣٦٠	٦٨٠٠	٧١٦٧	٨٠٥١	
(د) مصروفات إدارية					
١٦٩٣١	١٦٦٦٦	١٤٥٠٩	١٤٢٠٦	١٦٠٦٦	(هـ) الأعمال الجديدة
٣٩٦٤	٣٢٨٢	١٦٨٨	٢٨٨٧	٤٧٥٣	
٣٤١٨٠	٣٤٣٥٥	٢٨٢٤٧	٣٧٧٤٧	٦٢٠٥١	

توزيع المصروفات الادارية

(بآلاف الجنيهات)

تقديرات الميزانية		التصرفات			
سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩٢١	سنة ١٩٢٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٥٣	٣٦٦	٣٣٥	٢٨٩	٣١٤	الدواىن الملكى
١٣	١٤	١٣	٥٨	١٣	مجلس الوزراء
١٩٥	٢٤٤	٣٣	٣٦	٣٨	الجمعية التشريعية ثم البرلمان
١٩	٢٧	١١	—	—	المستشاران المسائل والقضائى
١٤٩	١٢٤	٢١	١٢	١١	وزارة الخارجية
٢١٢٨	٢٠٩٥	١٧٨٤	٢١٢٣	٢٢٦٩	وزارة المالية
١٥٨٧	١٤٢٣	١٠٥١	٩٥١	٩٣١	وزارة المعارف العمومية
٣٩١٣	٤١٢١	٣٨٢٨	٣٧٥٨	٣٦٨٤	وزارة الداخلية
٧٦٦	٧٥٦	٦١٢	٦٠٠	٧٤٨	مصلحة الصحة
١٤٢٤	١٤٠٤	١٣٦٤	١٢٢١	١١٩٦	وزارة الحفائىة
٢٨١٥	٢٨٦٤	٢٣٨٤	٢٤٦٧	٢٧٠٤	وزارة الأشغال العمومية
٨٨٨	٤٦٠	٥٥٥	٢٥٩	٢٥٨	وزارة الزراعة
٥٩٩	٦١٥	٥٤٢	٥٩٧	٥٤٦	وزارة للمواصلات
٢٠٥٦	٢٠٩٦	٢٠٤٨	١٩٠٠	١٩٩٣	وزارة الحرية
—	—	—	٨	١٣١٨	مكافآت خصوصية
—	١٨	١٤	١٥	٢١	منع تجارة الرقيق
—	١٠	١٤	١٢	٢٢	البحان الوقفية
٢٦	٢٤	—	—	—	مصروفات غير منظورة
١٦٩٣١	١٦٦٦٦	١٤٥٠٩	١٤٣٠٦	١٦٠٦٦	

مشروع قانون بربط الميزانية العمومية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥ المالية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نشأه يقدم باسمنا الى البرلمان

المادة الأولى

تقررت ميزانية الإيرادات لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية بمبلغ أربعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة ألف جنيه مصرى (٤٠٠,٠٠٠ ل. ٣٤٤ ج. م.) على حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية بمبلغ أربعة وثلاثين مليوناً ومائة وثمانين ألف جنيه مصرى (١٨٠,٠٠٠ ل. ٣٤٤ ج. م.) .
وتطبيقاً لأحكام المادة ١٣٨ من الدستور، وضعت هذه المصروفات على الأيراب المختلفة المترتبة في الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة

ان وجود امتداد لفرض معين في جدول مصروفات الميزانية الخاصة بكل مصلحة أو خدمة لا يعنى المصالح والخدمات من المحافظة بكل دقة على أحكام الواضع المعبول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الامتداد .

المادة الرابعة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

فؤاد

مديرى مايجين لى ٢٠ رمضان سنة ١٣٤٢ (٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مسعد زغلول

وزير المالية
محمد توفيق نسيم

جدول حرف (١)

الارادات

باب	ملاحظات	فرق		ميزانية سنة ١٩٢٤	ميزانية سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩٢١
		قصر	قصر						
١	أموال مقررة	٥١١٦٧٩٤	٣١٠٠٠	٥١١٥٠٠٠	٥١١٥٠٠٠	٥١١٤٦١٠	٥١١٤٦١٠	٥١١٤٦١٠	٥١١٤٦١٠
٢	المبارك	١٠٨٤١٠٣٤	١٠٣٣٤٧١	١٠٩٠٣٨٧١	١٠٩٠٣٨٧١	١٠٤٥٤٤٠	١٠٤٥٤٤٠	١٠٤٥٤٤٠	١٠٤٥٤٤٠
٣	رسوم الموانئ والمنازل	٢٨٦٦٩٤	٣٦٤٤١	٢٨٦٦٩٤	٢٨٦٦٩٤	١١٩١٨٥	١١٩١٨٥	١١٩١٨٥	١١٩١٨٥
٤	مصاديد الأسماك	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٧١٣٦٦	٧١٣٦٦	٧١٣٦٦	٧١٣٦٦
٥	الضمة	٩٨٣٧٠	٩٩١٣٠	٩٨٣٧٠	٩٩١٣٠	٧١١٠٢	٧١١٠٢	٧١١٠٢	٧١١٠٢
٦	رسوم دفعة المصروفات	٣٣٠٣٣	٣٣١٤٤	٣٣٠٣٣	٣٣١٤٤	٩٧١٢٠	٩٧١٢٠	٩٧١٢٠	٩٧١٢٠
٧	الرسوم القضائية والقيدية	٢٠١٠٩٣٠	١٥٤١٤٥١	٢٠١٠٩٣٠	١٥٤١٤٥١	٢٠٢٦٤٦٦	٢٠٢٦٤٦٦	٢٠٢٦٤٦٦	٢٠٢٦٤٦٦
٨	سكك الحديد	٥٨١٠٠٠	٨٠٠٨٨٢٤	٨٠٠٨٨٢٤	٨٠٠٨٨٢٤	٧١٣٥٠٢٠	٧١٣٥٠٢٠	٧١٣٥٠٢٠	٧١٣٥٠٢٠
٩	التفاريقات	٢٨٨٨٢٤	٣٣٣٣٣١	٣٣٣٣٣١	٣٣٣٣٣١	٢٠٢٣٣٣١	٢٠٢٣٣٣١	٢٠٢٣٣٣١	٢٠٢٣٣٣١
١٠	التلفون	٣٨٠٢٥٠	٣٣٥٣٣١	٣٣٥٣٣١	٣٣٥٣٣١	١٩٦٠٩٨	١٩٦٠٩٨	١٩٦٠٩٨	١٩٦٠٩٨
١١	البوستة	٣٣٣٣٣١	٣٣٣٣٣١	٣٣٣٣٣١	٣٣٣٣٣١	٤٣٤٤٤٤	٤٣٤٤٤٤	٤٣٤٤٤٤	٤٣٤٤٤٤
١٢	الأملاك الأميرية	٨٨٣٥٤	٩٧٠٥٥٨	٩٧٠٥٥٨	٩٧٠٥٥٨	١٢٢٢٩٥٥	١٢٢٢٩٥٥	١٢٢٢٩٥٥	١٢٢٢٩٥٥
١٣	بدل الخدمة العسكرية	٢٥٣٤٤٦	٢٥٣٤٤٦	٢٥٣٤٤٦	٢٥٣٤٤٦	٢٦٦٥٨٠	٢٦٦٥٨٠	٢٦٦٥٨٠	٢٦٦٥٨٠
١٤	رسوم الخفر	١٤٨١٧٥٠	١٤٠٢٦٨٥	١٤٠٢٦٨٥	١٤٠٢٦٨٥	١٠٤٤٦٥٦	١٠٤٤٦٥٦	١٠٤٤٦٥٦	١٠٤٤٦٥٦
١٥	المستطع من ملحات المستعملين	٣٦١٥٠٢	٣٣٨٠٠٦	٣٣٨٠٠٦	٣٣٨٠٠٦	١٧٥٧٧٦	١٧٥٧٧٦	١٧٥٧٧٦	١٧٥٧٧٦
١٦	الأرباح الناتجة من تشغيل القود	١٠٠٨٥٥٠	١٦٦٦٣٥٨	١٦٦٦٣٥٨	١٦٦٦٣٥٨	٢٢٨٤٤٦٦	٢٢٨٤٤٦٦	٢٢٨٤٤٦٦	٢٢٨٤٤٦٦
١٧	أيرادات ودسوم متنوعة	١٢٣١٩٠٢	١٢١٦٤٧٦	١٢١٦٤٧٦	١٢١٦٤٧٦	٩٧٨٣٦٦	٩٧٨٣٦٦	٩٧٨٣٦٦	٩٧٨٣٦٦
١٨	ضريبة قطن	١١٤٨١٥٠	٢٠٧٢٠١٠	٢٠٧٢٠١٠	٢٠٧٢٠١٠	—	—	—	—
١٩	أيرادات غير اعتيادية : (١) مبيع أراضي (٢) أرباح القطن (٣) أيرادات أخرى إجمالي مجموع دفع الخفريات الناتجة من تعديل الدريبات مبيعات محطة القطن أرباح من الساعات الإجالة م.أ. القصر	٤٦٦٠٢٧ ٥٨٣٣٥ ٣٦٣٧٧ ٢٠٩١٦٠ ٥٧٧٧٧٨	٢٥٨٧٣٩ ٢٢٦٦٣٥ ١٠٠٨١٧٦ ٤٣٦٦٢٥٠ —	١١٦٦٣٥٨ ١٩٩٠١٦٦ ٣٠١١١ ٢٠٠٢٥٩٩ —	٨٢٥٤٢٧ — ٩٩٤٧٦ — —	٣٣٧٨٤٠١	٣٣٧٨٤٠١	٣٣٧٨٤٠١	٣٣٧٨٤٠١

جدول حرف (ب)

رقم	سم	أجواب مصروفات المصالح			أجواب أخرى	الجلسة
		باب أول مناجات وأجر ومرتبات	باب ثانٍ مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال بلدية	باب رابع جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	مخصصات ومرتبوات ودواين جلالة الملك ...	—	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١	مخصصات جلالة الملك ...	—	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٢	مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى ...	—	—	—	—	٤٧٦١٢٢
٣	دواين جلالة الملك ...	١٥٢٩١١	١٩٨٧٧١	١٢٤٤٤٠	—	١٦٧٨
٤	دواين حضرة صاحبة السطة السلطانية ...	١٣٦٨	٤٠٠	—	—	١٣٢٠٥
٢	مجلس الوزراء ...	٩١٠٥	٤١٠٠	—	—	١٩٥٠٤٠
٣	البرلمان ...	١٨٩٩٩٠	٤٥٥٠	٥٠٠	—	١٩١٩٥
٤	مكتب المستشارين الملكى والقضائى ...	١٣٥٤٥	٥٦٥٠	—	—	١٩٠٦٥٠
٥	وزارة الخارجية ...	١٠٩٨٧٨	٣٨٨٧٢	٤١٩٠٠	—	٣٦٢٩٤٥
٦	وزارة المالية: ...	—	—	—	—	٥٧٧١٥
١	دواين السوم ...	١٩٢٢٣٥	١٧٠٧١٠	—	—	٤٩٣٩٢٨
٢	أداة عموم الاموال للقرية ...	٥١٦١٥	٩١٠٠	—	—	١٨٩٦٥
٣	المساحة ...	٣٣٢٦٨١	١٢٥١٨٩	٣٦٠٥٨	—	٩٧٠٢٤
٤	الاصحاب ...	١٥٦٨٣	٣٢٨٢	—	—	٤٢٢٦٦٢
٥	الطبعة الأخيرة ...	٥٣٠٩٨	٣٨٩٤١	٤٩٨٥	—	٢٠١٧٣٣
٦	الأملاك الأميرية ...	١٥٣٩١٩	٣١٩١٥٧	٢٩٥٥٠	—	٥٤٤٤٣
٧	إيجار ...	٢٥٥٤٧٠	٢٩٨٥٣	٨١٠٠	—	٢٠١٧٣٣
٨	مصاريف الوسائل ...	١٣٨٢٠٣	٥٨٠٩٠	٥٥٠٠	—	٢٠١٧٣٣
٩	المصاريف والمصاريف ...	١٨٩٩١	٥٥٥٠	٤٠١	—	٥٤٤٤٣
١٠	مصلحة الكيمياء ...	٣٣٦٦٧	٢٠٧٧٧	—	—	٢٠١٧٣٣
١١	مكتب التجارة والصناعة ومواصلات الحكومة ...	٢٠٣٧٧	٤٥٥٩	٢١٨٠	—	٢٠١٧٣٣
١٢	أعلام فناء الحكومة ...	٨٨٨٤٥	٥٦٢١	—	—	٢٠١٧٣٣
٧	وزارة المعارف العمومية: ...	١٠٥٤٠٣٥	٥٣٢٤٩٠	٢٠٦٦٤	—	١٦٠٧١٨٩
٨	وزارة الداخلية: ...	—	—	—	—	٩١٤٦١٠
١	دواين السوم ...	٣٧٢٤٩٤	٤٦٠٠٦٦	١٨٢٠٥٠	—	٧٩٤٨٦٩
٢	مصلحة الصحة السومية ...	٤٢١٤٤٨	٣٤٤٤٨٦	٢٨٩٣٥	—	٣٤٨٠٧٢
٣	مصلحة الجبرين ...	١٥١١١٣	١٩٦٣٠١	٦٥٨	—	٦٥٧٦٨
٩	وزارة الخزانة: ...	—	—	—	—	٣٨٤٢٧٧
١	دواين السوم ...	٦٠٩٩٦	٦٥٧٢	—	—	٧٩٠٠١٣
٢	المصاريف المقتطعة ...	٣٣٩٩٨٧	٤٤٢٩٦٠	—	—	١٥٠٧٥٠
٣	« الأخطى » ...	٦٧٦٠٢٥	١١٢٦٨٦	١٣٠٢	—	٣٢٥٨٧
٤	« الترشية » ...	١٣٥٣٩٢	١٥٢٢٨	١٣٠	—	٧٨١٢٥
٥	المجالس الحسية ...	٢٩٤٦٢	٣١٢٥	—	—	٣٨٤٢٧٧
١٠	وزارة الأشغال العمومية: ...	—	—	—	—	٤٦٢٣٨٢
١	دواين السوم ...	٤١٣٧٨	٣٦٧٤٧	—	—	٤٦٢٣٨٢
٢	الزرى ...	٤٨٦٥٨٨	١١٦٤٢٠٧	١١٩٧١١٠	—	٢٤٩٠٠١
٣	البياتى ...	٦١٣٣٨	١٥١٠٥٤	٢٥٠٠٠٠	—	٥١٢٣٣
٤	القسم الحكائى ...	١٩٨٥٣٠	٨٢٩٢٨	٣٧٩٤٣	—	٨٢١٢٩
٥	« الكهرياءى » ...	٤٥٤٧	٤٢٦	١٥٠	—	٣٢٥٠٣
٦	تنظيم القاهرة ...	١٣٧٢٣٦	٢٤٦٩٩٣	٤٣٦٩٠٠	—	٦٦٥١٤
٧	مصلحة المصارى الرسمية ...	٨٢٠٩٦	٤٧٥٥٢	١٩٥٨٥٥	—	١٩٤٢٩
٨	أداة عموم الآثار المصرية ...	٤٠٧٩٩	١٧١١٥	١٣٠٠٠	—	١٠٣٥٦
٩	مصلحة رقابة الميراثات ...	١٢١٠٤	٧٣٧٥	—	—	٦٢٠٨٢
١٠	دار الأوربا ...	٢٩٤٤	٧٤١٢	—	—	—
١١	قيم الطبعات ...	٤٥٥١٢	١٥٥٠٠	١٠٣٠	—	—

ملحق لمضبطة الجلسة السابعة والعشرين لمجلس الشيوخ - يوم السبت ١٨ نى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ ٢٧١

(تابع) جدول حرف (ب)

الجلسة	أبواب أخرى	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثانى مصرفات حسوبة	باب أول مهمات وأمر ومهمات	أبواب مصرفات المبالغ	١٢	١١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٣٢٤٥٠٦٢	٢٦١٥١٢	٢٦١٩٩٣١	٤٤٣٨١٢٤	٦٠٢٥٤٩٥	٦٠٢٥٤٩٥	٦٠٢٥٤٩٥	٦٠٢٥٤٩٥
٩١٢٣٥٨	—	٢٤٦٧٥	٦٧٠٨٩٢	٢١٦٧٩١	٢١٦٧٩١	٢١٦٧٩١	٢١٦٧٩١
١٧٤٣٠٥	—	٢٣٠٠	١٢٨٥٥١	٤٣٤٥٤	٤٣٤٥٤	٤٣٤٥٤	٤٣٤٥٤
٤٧١٣٥٥٦	—	٥٠٩٠٠٠	٣٠٨٢١٥٠	٢١٩١٤٠٦	٢١٩١٤٠٦	٢١٩١٤٠٦	٢١٩١٤٠٦
٢٨٨٢٠٤	—	٣٠٠٠	٤٩٣٧٥	٢٠٨٤٢٩	٢٠٨٤٢٩	٢٠٨٤٢٩	٢٠٨٤٢٩
٣٩٦٠٤٠	—	١١٨٠٠٠	٨٩٥٠٥	١٨٨٥٠٥	١٨٨٥٠٥	١٨٨٥٠٥	١٨٨٥٠٥
٥٩٨٣٥٨	—	١٠٠٠	١٧٤٠٦٣	٤٢٣٢٩٥	٤٢٣٢٩٥	٤٢٣٢٩٥	٤٢٣٢٩٥
٦٣٦٣٠٢	—	٣١٨٩٤٤	١١٧٢١٢	١٥٠١٤٦	١٥٠١٤٦	١٥٠١٤٦	١٥٠١٤٦
٣٩٧٧٤٠	—	٢٣٧٣٢٠	١٢٢٣٥٠	٢٨٠٧٠	٢٨٠٧٠	٢٨٠٧٠	٢٨٠٧٠
٨٧٧٠٠٨	—	٧٥٠	٣١٦٨٦٣	٥٥٩٨٩٥	٥٥٩٨٩٥	٥٥٩٨٩٥	٥٥٩٨٩٥
١١٩٢١٤٣	—	٢٢٢٥٠	٢٧١٠٣٢	٨٩٨٨٦١	٨٩٨٨٦١	٨٩٨٨٦١	٨٩٨٨٦١
١٢٢٧٦٠٦	—	٢٨٠٧	٤٥٥٤٩	١١٧٩٢٥٠	١١٧٩٢٥٠	١١٧٩٢٥٠	١١٧٩٢٥٠
١٨٧٦١٩٧	—	٣١٧٠	٨٧٨٤٥٣	٩٩٤٥٧٤	٩٩٤٥٧٤	٩٩٤٥٧٤	٩٩٤٥٧٤
١٩٦٠٧١	—	١٣٧٠٠	٥٨١٢٥	١٢٥٢٤٦	١٢٥٢٤٦	١٢٥٢٤٦	١٢٥٢٤٦
١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	—	—	—	—	—	—
٢٢٨٢٧٠٠	٢٢٨٢٧٠٠	—	—	—	—	—	—
٤٦١٤٦٩٢	٤٦١٤٦٩٢	—	—	—	—	—	—
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—
٢٥٩٠٨	٢٥٩٠٨	—	—	—	—	—	—
٣٤١٨٠٠٠	٧٥٣١٠٦٢	٣٩١٣٣٤٧	٩٤٤٢١٧٤	١٣٢٤٣١٧	١٣٢٤٣١٧	١٣٢٤٣١٧	١٣٢٤٣١٧

منا ٣١٦٥٥٥٤ جنيه مصرى للمصالح ذات الایجاد كالسكن الحديدي والنفقات والنفقات وشيخا و ٣٠٧٢١٨٥٠ جنيه مصرى الحرية والبريس والتكر
والباقي رقمه ٧٠٥٠١٧٨ جنيه مصرى يخص بشار المصالح .



تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

القسم الاول

ملاحظات عامة - الاريدات - المال الاحتياطى

احال مجلس النواب على مجلس الشيوخ بمطابه الرقم ١١ يوتية سنة ١٩٢٤ مشروع الميزانية المقدم اليه من الحكومة خاصا بالاريدات مصدقا عليه مع الحفاظ الواد بالخطاب المذكور .

وفى اليوم الذى ورد فيه خطاب مجلس النواب احواله مجلس الشيوخ مع مرفقاته على لجنة المالية ليبحث الموضوع ويقدّم تقريراً بما تراه .

ونظرا للحالة الاستثنائية الناشئة من فتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وتقديم مشروع الميزانية الى مجلس النواب فى يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ويوجب المبادرة فى فحص مشروع الميزانية المذكور حتى لا يتأخر التصديق عليه مما تعطيل أعمال الحكومة وحتى لا تضيق معظم القاطنة من المراقبة البرلمانية رؤى أن تحصل دراسة مشروع الميزانية فى لجنة المالية بمجلس الشيوخ بصفة غير رسمية فى الوقت الذى ينظر فيه مجلس النواب وتنقيتها لذلك قدّمت لجنة المالية لثاية اليوم ثمان جلسات وأخذت فى فحص المشروع بعد أن قسمته بين أعضائها لدرسه .

واللجنة بعد الاطلاع على مشروع الميزانية سالت الذكر والقريرين اللذين قدّمتهما لجنة المالية بمجلس النواب الى المجلس المذكور وما دار من المناقشات بمجلس النواب لثاية تاريخ هذا وعلى الملاحظات التى أبدتها حضرات أعضاء اللجنة والفقارير التي وردت من بعض البعثان الدائمة بمجلس الشيوخ بملاحظاتها على مشروع الميزانية وعلى البيانات التي وردت اليها من وزارة المالية ردا على الاستعلامات التي طلبتها - وأتت أنه لم يكن هناك مشغ من الوقت لامكان التداول فى كافة التفاصيل السبب البادى ذكره ولذا توافق على ما أبدته لجنة المالية بمجلس النواب وما ذكرته الحكومة من مذكرتها من أن هذا المشروع لا يدل على سياسة مالية جديدة فحققتها الحكومة ويوافق عليها مجلس الشيوخ .

فيا يمتحن بشكل الميزانية

[توافق اللجنة على الطريقة التي انتهت الحكومة فى تبويب الميزانية وجعلها ١٤٦ بابا وثلاثا موافقة للدمستور وبوصلة الى المراقبة التي يطلبها الدستور خصوصا مع تنفيذ ما صرح به حضرة وكيل المالية أمام لجنة المالية بمجلس

النواب من أن وزارة المالية رأت الاحتفاظ بحق الاذن لوزارات الحكومة وصلحها بتجاوز امتياز بند من باب مقابل وفر فى بقية بند ذلك الباب الا الى حد معين على أن يكون الاذن فيما وراء هذا الحد من اختصاص مجلس الوزراء وذلك توخيا لزيادة الرقابة الداخلية لجهة الحكومة العليا على تنفيذ قانون الميزانية فى عتف فروع الحكومة وتمشيا مع المبدأ الذى حمل وزارة المالية على الاكثار من أبواب الميزانية . وقد عين الحد المذكور بألف جنيه أو بعشر البند الذى يرد تجاوزه على ألا يتجاوز العشر عشرة آلاف جنيه وصرح حضرته أيضا للجنة أن وزارة المالية ستعامل بمطالبة البند المستقل أجزاء البند المخصصة لكل نوع من المصروفات الآتية وهى :

- (١) ماهيات المستفيدين الدائمين والمؤقتين .
- (٢) ماهيات الطلاب من جهة الصال .
- (٣) أجر الشغلة باليومية .
- (٤) المرتبات .

(٥) كل عمل من الأعمال الجديدة على حدته . كما أنه من المقرر فى جميع الأحوال أنه لا يباح الصرف على عمل لم يدرج له امتياز فى الميزانية دون أن يطلب من البرلمان فتح امتياز اضافى له .

واللجنة توافق لجنة مجلس النواب على رأيها من أن فى هذا التصريح دليلا على احترام الوزارة للمراقبة البرلمانية وذلك بسمها على سلك الطرق التي كان يمكن الاتصاف اليها لاهولة تخلى قرارات البرلمان بخصوص الميزانية وهو عمل تستحق عليه الوزارةثناء .

وتوافق اللجنة على ما رأتته لجنة المالية بمجلس النواب من أنه يمين على كل مصلحة من المصالح الرئيسية ذات الاراد الحلق جدولت اضافية لبيان الاريدات والمصروفات التابعة لها ياتاً تفصيليا وأن تشمل هذه الجدول مقارنة تبين مصاريفها العمومية وإيراداتها لعدة سنوات حتى يمكن الوقوف على حقيقة حالتها .

ورى اللجنة أيضا ما رأتته تلك اللجنة من ضرورة انشاء قسم خاص بالديون التي للحكومة على السعودى ومجالس المديرىات وغيرها من الهيئات الخليفة المظفلة حتى يمكن بذلك معرفة ما للحكومة قبل تلك الجهات خصوصا وأن مشروع الميزانية جرى على بيان الديون التي على الحكومة وأقر لها قسما خاصا فى المشروع وهو القسم ١٦٦

الإيرادات

فقرت اللجنة قاضة عامة عند درسا الميزانية هذا العام وهي عدم التغير في الإيرادات أو التبرص إليها بخلاف شيء منها وما ذلك إلا لتضييق الوقت وعدم إمكان فحص جميع الضرائب التي تكون جزءا عظيما من الميزانية إذ أنه لأجل معرفة ما إذا كان يجب تعديل قيم من الضرائب أو من الموارد المتجهة لأي إيراد من إيرادات الميزانية يجب فحص الموضوع فحصا دقيقا من جهة أوجه سواء كانت من الوجهة السياسية أو الاقتصادية أو من وجهة العدالة ولأن الحكومة قد قدرت المصروفات مستندة في ذلك على الإيرادات فحذف شيء من الإيرادات المذكورة يثر حتما في المصروفات إلا إذا فرضت ضريبة جديدة وهو ما لا توافق عليه اللجنة نظرا للأسباب المتقدمة ذكرها وللصعوبات المصولة في مادة فرض ضرائب تسمى على جميع المقيمين بالقطر المصري أو للمضمين بثروته . ولا يمكن الإتيان إلى المال الإحتياطي لأن اللجنة ترى أنه لا يحسن من هذا المال الإحتياطي إلا عند الضرورة القصوى وليس لغير مدة حيز في المصروفات العادية إذ أن السبب المهم الذي يقضي بتكوين هذا المال الإحتياطي هو عدم إطلاق يد الحكومة في مادة فرض ضرائب تسمى على جميع سكان القطر أو المضمين بثروته .

ولم تحصل مناقشة طوية في باب من أبواب الإيرادات سواء في بلغة المالية بمجلس الشيوخ أو في بلغة المالية بمجلس النواب أو في مجلس النواب بالخصوص ضريبة القطن وترى اللجنة أن هذه الضريبة كانت فرضت في سنة ١٩٢٠ بسبب قيام الحكومة بأعمال التوطين وتوافق اللجنة على بقائها هذه السنة لأن الحكومة حوت عليها في جزء من إيراداتها لقيام بالصرف على المشروعات العامة خصوصا وأن هذه الضريبة يقوم بدفعها الأجانب والوطنيون . وفي ذلك موافقة لما قرره مجلس النواب .

هذا وتسجل اللجنة ما قاله دولة وزير المالية في جلسة ٨ برية سنة ١٩٢٤ بمجلس النواب خلافا لهذه الضريبة من أنه يرى استبقاها لأجل الاتفاق منها على مشروعات عامة هامة كالقنابات الزراعية وشركات التصون .



ذكر بالمشروع أن جلة الإيرادات هي ٣٤٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وقد راحت الوزارة في كيفية تحديده ماحصلته فعلا في السنة المالية المتجهة والمطومات التي وددت إليها من المصالح المختلفة بالنسبة لما ينتظر تحصيله .

وترى اللجنة أن هذا التقدير جاء في محله وأن الحكومة قد راعت فيه الحيلة اللازمة وبمزد ذلك ما جاءه بالبيان الذي ورد من وزارة المالية بخطابها رقم ٧٣-٣٧٣/٢٢٢٢ بهاء من طلب رئاسة المجلس بالكتاب المؤرخ في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ رقم ٤٠/١٠٤ عا يظهر منه أثر نتيجة تخفيض الحساب لطاية أول برية سنة ١٩٢٤ تدل على أن إيرادات سنة ١٩٢٣ بلغت ٣٠٣.٩١٨.٥٢٠ ج وهو يزيد عن التقدير الحالي بما يروى من مليون ونصف من الجنيهات .

وبعد ذلك ترى اللجنة أن تبدى وأيا وما تراه من الملاحظات عن كل باب من القصة حشريا بما من أبواب الإيرادات كل على حده :

الباب الأول
الأموال المقررة

يشمل أموال الأطنان وعوائد الأملاك وقدترت في المشروع مبلغ ٥٦٤.٦٠٠ ج. وهذا التقدير يزيد عن تقديرات سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٣.١٠٠ ج. وقد ظهر أن ما تحصل من هذا الباب في سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ٥٦٧.٠٤٧ ج. وهو يزيد عن المبلغ المقرر . هذا فضلا عما ينتظر تحصيله من العوائد بسبب حركة انتشاء المباني الآخذة في الازدياد .

وظاهر أن معظم الزيادة في متحصل سنة ١٩٢٣ هي في عوائد الأملاك وهذه علامة حسنة تدل على حصول رواج في الحالة الاقتصادية .

وتطلب اللجنة احتياط المبلغ المقرر في المشروع .

الباب الثاني
الجبارة

فقرت لإيرادات هذا الباب مبلغ ١.٠٩٣.٠٠٠ ج. م . وكان مقدرا له في سنة ١٩٢٣ مبلغ ١.٠٢١.٠٠٠ ج. م وظاهر من الكشف المتقدم ذكره أن ما تحصل في سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ١.١٨٥.٥٢٧ ج. م. فتكون هناك زيادة من ما تحصل في سنة ١٩٢٣ وبين المقدر في المشروع مبلغ ٢٥٥.٥٢٧ ج. م. ومن المفهوم أن إيرادات الجبارة قابلة لزيادة إذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية على زيادة الرسوم الجبارة بشأنها فظاهرات وهي مسألة دقيقة من الوجهتين المالية والاقتصادية ويتحاج إلى متابعة كبيرة في درسا قبل البت فيها . ومن المعلوم أن إيرادات هذا الباب تتأثر بالطوارئ وهي أقل ثباتا من الأموال المقررة وإن كانت تبلغ ضعفها .

وترى اللجنة في هذا الصدد إبطال الاعفاء الاستثنائي المقرر لمصالح بعض الجهات الغير المنصوص عنها في الامتيازات التجارية ومطحاتها كما ترى اللجنة أيضا لفت نظر الحكومة إلى أمر رد الرسوم الجبارة التي تدفع عن الصنادق والآلات المستعملة لأقامة المصانع المسجلة بعد التثبت من ألفتها ومن تشييدها تشجيا للصناعة بالقطر المصري .

وتطلب اللجنة احتياط المبلغ المقرر في المشروع .

الباب الثالث
رسوم المواقيت واقتنابات

فقرت بالمشروع مبلغ ٢٨٩.٠٠٠ ج. م . إيرادات هذا الباب وقد كان مقدرا في السنة الماضية بمبلغ ٣٥٣.٠٠٠ ج. م وظاهر من الكشف الذي تقدم ذكره أن ما تحصل في سنة ١٩٢٣ هو ٣١٠.١٤٥ ج. م . ولذا تطلب اللجنة احتياط المبلغ المقرر في المشروع .

ولما تطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر في المشروع .

ويلاحظ أن لما حكم في القطر المصري في حد ذاتها بقطع النظر عن قسم العقود ولواتاق لم تكن مصدر إيرادات للجزية الصوبية إذ أن صافي إيرادات فروع الوزارة بما في ذلك قسم العقود ولواتاق هو مبلغ ٥٧١٤٤٧ ج ٠ م مع أن صافي إيرادات هذا القسم وحده هو مبلغ ٩٨٦٩٦١ ج ٠ م فالفرق بين هذين المبلغين وقدره ٤١٥٥١٤ ج ٠ م . يصرف على فروع الوزارة الأخرى زيادة على إيراداتها .

الباب الثالث

السكك الحديدية

قدر لها مبلغ ٦٢١٥٠٠٠ ج ٠ م . بدلا من ٦٧٩٦٠٠٠ ج ٠ م في السنة الماضية والحاصل في سنة ١٩٢٣ هو ٧٢٠٠٠٨١٧ ج ٠ م . وفي تقدير إيرادات سنة ١٩٢٤ عجز مبلغ ٥٨١٠٠٠ ج ٠ م عن قدرات سنة ١٩٢٣ وهذا ناشئ عما سيدخل على أجور النقل من التخفيض المقرر له نحو مبلغ ٨٠٠٠٠٠ ج ٠ م على أنه من المتطرق أن يكون التخفيض في الأجور سببا لزيادة حركة النقل زيادة تفوق ما قدر لها عند وضع الميزانية على أنه من المأمول أن تخصص الحكومة في السنة المقبلة أمر إجراء تخفيض في أجور نقل الركاب .

ويقدر مساهمات أربع السكك الحديدية بمبلغ ١٩٤١٤٤٤ ج ٠ م وهو يراعى ١٤٠٢٨٠١٢٦٠٣٠ ج ٠ م .

ومقارنة هذا الصافي بالنسبة لجموع الإيراد تبين أنه يراعى ٣٠ في المائة من مجموع الإيراد وهي نسبة تدل على أنه هناك ارتفاعا في مصاريف الاستمرار . ورأت اللجنة من المفيد أن تستعمل من وزارة المواصلات عن نسبة صافي الإيراد إلى مجموع الإيراد ابتداء من سنة ١٩٠٢ لغاية سنة ١٩٢٣ فكانت النتيجة كالآتي :

السنة	المصروفات الإيرادات المجموع	نسبة صافي الإيرادات المجموع	السنة	المصروفات الإيرادات المجموع	نسبة صافي الإيرادات المجموع
١٩٠٢	٤٨٥٢٩	١٥١٣١	١٩١٣	٥٧٣٥٠	٤٢٦٥٠
١٩٠٣	٤٧٣٢٨	١٥١٦٨	١٩١٤	٦٥٩٦٦	٣٥٠٠٤
١٩٠٤	٤٧٣٨٨	١٦١٩١٥	١٩١٥	٥٨٨٨٨	٤١٥١٢
١٩٠٥	٤٤٣٢٦	١٧١٩١٦	١٩١٦	١٧٧٤٤	٣٢٢٣٦
١٩٠٦	٤٣٥٥٣	١٨١٩١٦	١٩١٦	٢٤٠٠٣	٣٥٩٥٧
١٩٠٧	٤٤٣٢٦	١٩١٩١٨	١٩١٨	٢٤٥٢٤	٤٢٥٥٨
١٩٠٨	٣٩٣٢٩	٢٠١٩١٩	١٩١٩	٣٢٥٢٣	٤٢٥٥٨
١٩٠٩	٣٩٣٢٩	٢١١٩٢٠	١٩٢٠	٤٢٥٢٤	٤٢٥٥٨
١٩١٠	٤١٩١٧	٢٢١٩٢١	١٩٢١	٨٢٧٩٩	٤٢٥٥٨
١٩١١	٤٠٥٠٠	٢٣١٩٢٢	١٩٢٢	٧٥٥٢٩	٤٢٥٥٨
١٩١٢	٤١٥٠٠	٢٤١٩٢٣	١٩٢٣	٤٢٦٧٢	٢٥٢٣٣

الباب الرابع

مصاريد الأسماك

تقدر مبلغ ٧٢٠٠٠ ج ٠ م إيرادات لهذا الباب وقد كان المقدر في سنة ١٩٢٣ مبلغ ٩٣٠٠٠ ج ٠ م وما تحصل بياه على الكشف المتخلف ذكره هو مبلغ ٦٦٠٠٧ ج ٠ م وبالإستسلام عن سبب هذا العجز ومن سبب تقدير مبلغ يزيد عما تحصل فعلا تبين أن بوزار البراس أقل الظروف استثنائية فتمدر الصيد في البحيرة وأنه قد صدر في خلال سنة ١٩٢٣ بعض قرارات تفضي بمراسم نظام ضريبة الصيد على مناطق جديدة .

وبهذه المناسبة تفتت اللجنة نظر الحكومة إلى صون مصاريد الأسماك والعمل على زيادتها وعلى النهاية بترقية الأسماك لأن جزءا ضليما من الأقاليم يورط عليها في غذائه كما أنها مصدر كسب لكثيرين من الأقاليم وتحتج تأليف لجنة اختصاصية لدراس هذا الموضوع يكون من بين أعضائها أصحابيون من البلاد المشهورة بترقية الأسماك وتوليدها وصناعاتها .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر في المشروع .

الباب الخامس

رسوم المصفاة

تقدرت بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ٠ م وكانت مقدرة بمثل هذا المبلغ في ميزانية سنة ١٩٢٣ وتبين أن المصالح فعلا في سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ١٠٩٧٧٧ ج ٠ م .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر في المشروع .

الباب السادس

رسوم دفعة المصنوعات

تقدرت بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج ٠ م في المشروع الحالي وقدرت في الميزانية سنة ١٩٢٣ بمثلها وما تحصل فعلا هو مبلغ ٣٣٢١٦ ج ٠ م .

ولما تطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر في المشروع .

الباب السابع

الرسوم القضائية والقيدية

تقدرت بمبلغ ٢٢١٧٠٠٠ ج ٠ م (من ذلك مبلغ ١٠٦٦٤٠٠ ج ٠ م إيرادات قسم العقود ولواتاق بالمساكم للمنطقة) وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٢٢٠٠٠ ج ٠ م وما تحصل فعلا هو مبلغ ٢٢٨٣٧٠٤ ج ٠ م .

والجنة وإن كانت توافق على مبدأ تخفيض اشتراكات الطيفون لتقيام هذه المصلحة بخدمة الجمهور إلا أنها لا ترى الآن عللا لاجابة هذا الطلب نظرا لما تستدعيه ظروف وآلات الطيفونات من التفتير لنفسها وادخال اصلاحات لتلائم النقص الموجود فيها .

ويلاحظ أنه لو حصل ضم كل إيرادات المخابرات الخارجية الى إيرادات مصلحة الطيفون كما طلبت اللجنة ذلك بماله لزادت إيراداتها كثيرا .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .

الباب الحادى عشر البوستة

قدر للمشروع مبلغ ٦٢٧.٠٠٠ ج. م. إيرادا لهذا الباب وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٦١.٠٠٠ ج. م. وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ٦٣٥٩٨٢ ج. م.

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .

الباب الثانى عشر الأموال الأميرية

قدر للمشروع مبلغ ٧٩٣.٠٠٠ ج. م. إيرادا لهذا الباب وقد كان المقدّر له في سنة ١٩٢٣ مبلغ ٧٨٢.٠٠٠ ج. م. وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ٨٠٩٤٧٥ ج. م. وهو يزيد عن التقدير الحال في المشروع .

وبين أن ملك حيازة مصلحة الأملاك الأميرية من الأقدنة هو ١١٨٧٧٨١ تزرع منها المصلحة ٣٩.٠٠٠ فدان وكثير للأغالى ٩٧.٠٠ فدان تخربيا فيكون مجموع ما يحصل استغلاله بالزرع أو التاجير ١٣٦.٠٠ فدان .

أما باقى أراضي الحكومة فليست مزروعة ومن ضمن هذا الباقي أراضي البناء الواقعة في المدن .

وكيفية استغلال الـ ٣٩.٠٠٠ فدان المتقدم ذكرها هو زراعة ٢٢.٠٠ فدان وإعطائه ٧٧.٠٠ فدان للاكثار البقية الذين يعملون في زراعة القندركوّل والباقي بعد ذلك هو للبناء أى الطرق والساقى والمصارف .

والباقي من المقدّر إيرادا لهذا الأملاك ومصرفاتها هو مبلغ ٣٩.٣٩٠ ج. م. أى بنسبة ٤٩ في المائة تخربيا من مجموع الإيراد .

ويلاحظ اللجنة أن هذا النسبة قليلة جدا وأن طريفة استغلال هذه الأراضي ضير حسنة إذ أنه من المعلوم أنه لا تدفع عن هذه الأطنان ضريبة ما :

وتطلب اللجنة من المجلس أن يقرر تشكيل لجنة حكومية تبحث حالة هذه المصلحة ويوضح خطة قومية يجب اتباعها لتحسين أحوالها وعمل ما فيه اصلاح ما يمكن اصلاحه من الأطنان اليوم .

وترى اللجنة أن نسبة صافي الإيراد الى مجموعه مقدرة باعتبار ٣٠ في المائة هي نسبة قليلة إذ يجب أن لا تقل هذه النسبة بأى حال من الأحوال في الظروف الحالية عن ٤٠ في المائة .

وتطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٦٢١.٥٠٠ ج. م. المقدّر لهذا الباب في المشروع .

الباب التاسع التلفونات

قد قدر لها للمشروع مبلغ ٢٩٣.٠٠٠ ج. م. وكان مقدّر لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٩٠.٠٠٠ ج. م. وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ٢٦٦٦٤٢ ج. م.

وتكتفى اللجنة في هذا العام بما حصل من التخفيض في أجور التلفونات ابتداء من يناير سنة ١٩٢٤

ومما يجب ملاحظته أن جزءا من هذا الإيراد وقدره نحو ٨٠.٠٠٠ ج. م. هو من إيراد التلفونات إذ جرت وزارة المواصلات والمالية على إضافة سبعين في المائة من إيراد المخابرات الخارجية للتلفونات (تربك) الى إيرادات التلفونات . وسبب تقرير سببنا لإضافة هذا هو طبيعة العمل بالنسبة للتلفونات والتلفونات الخارجية وأما أحدهما على الآخر في ذلك والمند والجندر المستور بينهما .

أما سبب تحديد نسبة سبعين في المائة فهو ما كان شبيها في مدة وجود شركة الطيفون من قيام الحكومة بإنشاء خطوط الطيفون الخارجية والصرف على صيانتها ثم ما يجنيه للشركة مقابل حصص قدرها سبعين في المائة من إيراد المخابرات الخارجية .

وتوصي اللجنة ابتداء من العام المقبل أن يحصل ضم كافة إيرادات الخطوط التقنية الخارجية الى إيرادات مصلحة الطيفون ليتمكن معرفة حقيقة إيراد هذه المصلحة وما يمكن أن تصفيه كل من مصلحة الطيفون والتلفونات كل على حثها .

وتطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٢٩٣.٠٠٠ ج. م. المقدّر لهذا الباب في المشروع .

الباب العاشر التلفونات

قدر مبلغ ٤١.٠٠٠ ج. م. إيرادا لتلفون وكان مقدّر في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٨٥.٠٠٠ ج. م. وبلغ المتحصل في سنة ١٩٢٣ ٤٠٨٢٩٠ ج. م. ويرجع تقدير مبلغ ٤١.٠٠٠ ج. م. بدلا من ٤٠٨٢٩٠ ج. م. (مقدار المتحصل) الى ما يشتر من زيادة الاشتراكات في التلفونات إذ أن هناك طلبات عديدة تركيب تلفونات وقد نشر شراء عدد جديدة وإنشاء خطوط لا يمكن اجابة هذه الطلبات .

الباب السادس عشر

الأرباح الناجمة من تشغيل القنود

قدر مبلغ ١٤٧٧٠٠٠ ج.م إيراد لهذا الباب وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٢٧٩٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ١٤٠٤٧٧ ج.م

وتفصيل مبلغ ١٤٧٧٠٠٠ ج.م المتقدم ذكره هو كالآتي :

بجيه

٥٠٠٠٠ قيمة كوريات سندات وأسهم الإحتياطي .

٨٠٠٠٠ فوائد القنود المودعة بصندوق الدين وكوريات سندات إحتياطية .

٣٠٠٠٠ فوائد قنود المحكمة المختلطة وحصة الحكومة من فوائد أمانتها .

٩٠٠٠ فوائد واستهلاك السلف الممنوحة للبلديات والمجالس المحلية .

١٥٠٠٠٠ فوائد قنود الحكومة المودعة بالمصارف .

٧٠٠٠٠ الأرباح التي تخص الحكومة من إصدار البنك الأهلي المصري .

لورق البنك فوت .

١٤٧٧٠٠٠ المجلة

وسبب الزيادة في التقدير عما كان مقدرا في السنة الماضية يرجع الى فوائد المال الذي زيد على الإحتياطي وإلى قيمة كوريات السندات التي اشترت في بحر السنة الماضية .

وقد ورد بتقرير لجنة المالية بمجلس النواب (صفحتي ١٥ و ١٦) بحث لمسألة حصة الحكومة في أرباح إصدار ورق البنكنوت وهو بحث مفيد كان مؤداه معرفة أن الائتلاف الذي تستولى الحكومة بمقتضاه على الحصة التي قدرت بمعرفة ٧٠٠٠٠٠ ج.م كان حصل في ظروف استثنائية انتهت من زين بييد وأن المصاريف الأولى لإصدار أوراق البنكنوت قد استهلكت وأن البنك حصل من هذه العملية على أرباح طائلة ولذا توافق هذه اللجنة على ما رآه مجلس النواب من وجوب احاطة النظر في نظام إصدار ورق البنكنوت من أساسه على طريقة مجلة تضمن حق الحكومة . وأن تمكن الحكومة من الآن في إيجاد طريقة تكون شاملة لضمان الكفاي والمرونة اللازمة ليحصل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية .

وفي هذا الصدد طلب اللجنة أن تسك الحكومة قنودا جديدة للتعامل وأن يكون للحكومة دار سك للقنود حتى يسهل تحويل أي كمية من النعيب الى قنود في بعض الأوقات .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المثيروع .

وقد حصلت مناقشة طويلة بمجلس النواب في صدد بيع أملاك الحكومة واستعمال ما يحصل من ثمنها في استهلاك سندات ديون الحكومة وانتهى الأمر بالموافقة على ما اقترحه لجنة المالية بمجلس النواب من تخصيص ثمن ما يباع من الأملاك الأميرية لاستهلاك سندات ديون الحكومة لأن تلك الأملاك لم تكن إلا تركمة موروثة عن الأجيال النائرة فيجب ألا تستهلك إلا لما يورد بالنفع على هذا الجيل والأجيال القادمة ولأن في تنفيذ ذلك أيضا تخفيض المبلغ الذي يخصص في الميزانية لدفع فوائد هذه الديون ويمكن استعمال المتوفر من تلك القوائد في المشروعات ذات الفائدة العامة ولما في ذلك أيضا من زيادة الثقة في مركز البلاد المالي - وتوافق اللجنة على هذا الرأي .

وتطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٧٩٣٠٠٠ ج.م المقدر لهذا الباب في المثيروع .

الباب الثالث عشر

بدل الخدمة العسكرية

قدر مبلغ ٧٠٠٠٠٠ ج.م إيراد لهذا الباب وكان المقدر في ميزانية سنة ١٩٢٣ ٣٠٠٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل في السنة المذكورة مبلغ ٢١٦٤٥٧ ج.م فبرى من ذلك أن أساس التقرر الحالي هو ما يحصل في سنة ١٩٣٣

ولاحظ أن إيراد هذا الباب يضمم عند تقرر الخدمة العسكرية الإلزامية .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المثيروع .

الباب الرابع عشر

رسوم الخلف

قدر مبلغ ١٢٨٤٠٠٠ ج.م إيراد لهذا الباب وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٣٨١٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ١٣٦١٨٤٨ ج.م وتحصل رسوم الخلف طبقا للمرسوم الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ وهو يرسى على جميع القاطنين بالقطر المصري سواء في ذلك الأمان أو الأجانب بلا استثناء .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المثيروع .

الباب الخامس عشر

المستطعم من ما حيات المستفيدين

قدر مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج.م إيراد لهذا الباب وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٢٨٠٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ٣٤٨٨٩٩ ج.م ويرجع سبب الزيادة فيما تحصل في سنة ١٩٢٣ الى ما استطعم من بتأخرات تبديل الدرجات كما أن الوزارة قد راعت في التقدير الحالي ما ألفى من الوظائف الخالية وما يجسر النفاق في خلال السنة الحالية .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المثيروع .

الباب السابع عشر

ايرادات ورسوم متوعة

قدر مبلغ ١٨٢٥٠٠٠ ج.م ايراد لهذا الباب في المشروع . وكان المقدر له في سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٤٣٥٠٠٠ ج.م وبقي المتحصل في السنة المذكورة مبلغ ١٤٩٠٦٨٢ ج.م

من ضمن هذا المبلغ مبلغ ٣٤٨٠٠ ج.م داخل في البند ٢٩ الذي قيمته ٤٢٩٥٠ ج.م وهو (المخصص على وزارة الأوقاف وغيرها من الهيئات لمصاريف تعليم بالمدارس والمكاتب المكتوبة وسواها من المدارس وتوسيع نطاقها) قامت بسببه مناقشة في مجلس النواب مؤتملا أن وزارة الأوقاف تنازع في الزائما بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م من ذلك المبلغ وتطلب حذفه نظرا لتعجز الحاصل في ميزانيتها وقد انتهت هذه المناقشة بقرار اتحاد مبلغ ٣٠٠٠ ج.م مع حفظ الحق لوزارة الأوقاف في أي تنازع فيه - وتوافق اللجنة على هذا الرأي .

وقد حصلت مناقشة أخرى في مجلس النواب بخصوص مبلغ ٤٠٠٠ ج.م المقدر ايرادا للبلد الذي يقوم به وزارة الزراعة لاستئجار الملاك وهو من ضمن مبلغ ٥٧٠٠٠ ج.م الوارد في البند ٣٥ من هذا الباب ، واللجنة ترى اقرار الوزارة على هذا التصرف نظرا لاسراع الأراضي التي يحصل تسديدها بالسياد الكواوي وخمائن عدم حصول خش في تلك الامثلة صيانة للأراضي الزراعية (هي الجزء الأعظم من ثروة البلاد) من التلف ولما في ذلك من تسهيل شره السيد على صغار المزارعين إذ أن الحكومة تحصل ثمنه منهم مع أحاط بالأموال الأميرية وهذا الرأي موافق لما قرره مجلس النواب في هذا الصدد .

أما حصة الحكومة من ايرادات الشركات المتنوعة المقدرة بمبلغ ٩٥٠٠ ج.م وهي موضوع البند ١١ من هذا الباب فتخصيها كالآتي :

جنيه	
١٤٠٠٠	من شركة سلك الحديد الضيقة .
٩٠٠٠	» » » حديد الوجه البحري .
٣٥٠٠	» » » مخازن الاستيلاء .
١٠٠٠	» » » ترامواي مصر الجديدة .
١٥٠٠	» » » الملاحة في بحيرة المنزلة .
٤٦٠٠٠	» » » ترامواي القاهرة .
٢٠٠٠٠	» » » الأسواق .

الجلسة ٩٥٠٠٠

وتدفع هذه الحصة الحكومة بناء على الاختلافات المبرمة بين تلك الشركات وبينها .

وقعت اللجنة النظر الى وجوب زيادة المبلغ المقدر ايرادا للبلد (بند ٣٧) مادام أنه من المجدد ايجالها .
تأمل . للجنة اتحاد المدة المثلث ١١ .

الباب الثامن عشر

ضريبة القطن

قدر مبلغ ١٢٥٠٠٠ ج.م ايرادا لهذا الباب وكان المقدر في سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٧٨٠٠ ج.م وبقي المتحصل في السنة المذكورة مبلغ ٥٧١٧٣٣ ج.م وقد سبق الكلام عما أخرته هذه الضريبة من المناقشة وما رآته اللجنة بخصوصها .

هذا ويتقرر الحصول على مبلغ أرزيسن المقدر ايرادا وبقي المتحصل في سنة ١٩٣٣ وتطلب اللجنة اتحاد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

الباب التاسع عشر

ايرادات غير احتياجية

يشتمل هذا الباب ثلاثة بنود :

أولها الناتج من مبيع أراضي الحكومة وقد تمحدر له في هذا المشروع مبلغ ٣٥٠٠٠ ج.م وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٣٣٠٠٠ ج.م وبقي المتحصل في السنة المذكورة ٤٦٧٧٢٧ ج.م . وقد تبين أن الأساط سنة ١٩٣٤ تبلغ ٤٣٦٠٠٠ ج.م فتردج في الموازنة الأ مبلغ ٣٥٠٠٠ ج.م وهو قيمة المنظور تحصيله من تلك الأساط وهو احتياط في حقه .

وقد رأت اللجنة مجلس النواب عدم الموافقة ابتداء من السنة المقبلة على ضروئ ما يتبع من مبيع الأراضي إلا بإيرادات العامة المخصصة لسد أرباب المصروفات العادية ولا إلى المال الاحتياطي مستفيدة فوأيما هذا على أن الأملاك الأميرية أن هي الأكثر مودعة عن الأجيال الفائرة ولا يجب استهلاكها إلا بما يحد بالنفع على هذا الجيل والأجيال القادمة وأذلك يجب أن يخصص ثمن ما يباع منها لاستهلاك سندات ديون الحكومة .

وتوافق هذه اللجنة على ما رآته لجنة مجلس النواب في هذا الصدد وأنها عليه المجلس .

والبند الثاني يشتمل أربع القطن وقد قدر له مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م ايرادا وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٣٧٠٠ ج.م

وكيفية تمحدر هذا المبلغ هو أنه يوجد لدى الحكومة ١٨٨٤ باقة وزنها ١٥٦٠٠ قطن من مشتريات سنة ١٩٣٢ قدر ثمنها بمبلغ ١٢٥٠٠ ج.م وهذا المبلغ يتبرع بها بأكمله لأن ثمن حاصل شرائه سبق تسويته في حساب السنة المذكورة . كما أنه يوجد لدى الحكومة ٤٨٧٨ باقة وزنها نحو ٣٢٩٠ قطن والمتنظرونها تأتي برمج قدره ٣٠٠٠ ج.م بعد استبعاد قيمة ٣٢٩٠

وقد حصلت المناقشة في مجلس النواب في مسألة دخول الحكومة في سوق القطن حارة أثناء عطلة المجلس الرسمية فتقرر بالإغلبية الموافقة على اقتراح نمه أن يميز المجلس للحكومة أثناء عطلة الرسمية بأن يسل على سوق القطن

١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

وقد ورد بالصحف ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من تقرير لجنة المالية بمجلس النواب البيان التفصيلي للمال الاحياطي وحالته وإيفية توظيفه ولا ترى محلا لنقدها .

وتوافق هذه اللجنة على ما رآه وزارة المالية وما قرره مجلس النواب :
(١) من ضرورة عدم مس المال الاحياطي الى ما يهد وضع سياسة مالية مبدئية على دروس جميع المشروعات الكبرى التي تحتاج اليها البلاد درسا واقيا .

(٢) من أنه حتى بعد معرفة ما تحتاج اليه هذه المشروعات فانه يجب أن يكون قلمو المصرية مال احياطي على خلاف الحسابات في البلاد الأخرى وذلك لأن موارد الدخل في الميزانية محدودة وضيقة كما أن الاختيازات وغيرها من القيود الدولية الحاضرة تعهد مقدرة الحكومة على فرض الضرائب والرسوم فتصل بذلك دون أكساب الميزانية المرونة اللازمة .

وتوافق هذه اللجنة أيضا على ما رآه لجنة المالية بمجلس النواب وما قرره ذلك المجلس من أنه يحسن أن لا يترك من المال الاحياطي نقدا مبلغ يزيد عن ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات وأن يوظف الباقي في شراء أوراق مالية وأن لا يحدد الحكومة بشراء نوع خاص من الأسهم بل يترك لها الخيار في أن تحمين الفرصة لشترى من تلك الأوراق ما ترى فيه الفائدة تحت مسؤوليتها .

كما توافق هذه اللجنة أيضا على ما قرره مجلس النواب من تكليف وزارة المالية بتقدم بيان تفصيلي عن المال الاحياطي وكيفية توظيفه واستثماره وتوزيعه على أعضاء المجلس مع مشروع الميزانية في كل عام .

هذا وترى اللجنة أنه يحسن أن تفكر الحكومة في عمل كشف جرد عام يشمل بيان جميع موجودات وممتلكات الحكومة من طهار ومغول سواء أكانت مخصصة للخدمة العمومية أم داخلية ضمن الأملاك الخاصة لاسكان معرفة مقدار ما تملكه الدولة والحالة التي تكون عليها هذه الثروة العمومية .

وفي الختام تكرر اللجنة سابقا أن ذكرته أولا من أنه لم يكن لديها الوقت الكافي لفحص كافة التفاصيل وأنها لذلك وجعلت أنه من المتعين عليها أن تتقيد بما وضعت من القواعد التي سلف ذكرها كما تقدم بالشكر لجميع الوزارات لاسراعها الى الاجابة على كل ما طلب منها من الاستعلامات وللمساعدة التي قدمتها لجنة والتي مكنتها من القيام بماوردتها .

ومنه اللجنة توافق على هذا القرار .

والسيد الثالث وهو الخاسس بإيرادات أخرى وقدر له في المشروع مبلغ ٣٠٠٠ ج. وهو مركب من مليونين : أولهما ١٤٠٠٠ ج. قيمة القسط المستحق في سنة ١٩٢٤ من ثمن المبيع من الأراضي الكائنة على أرضفة الاختساب ، وثانها ١٦٠٠٠ ج. قيمة الأقساط المستحقة في سنة ١٩٢٤ لاستهلاك سلفة الديارات والمباني المحلية .

وكذلك المقدار لهذا البند في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٤٠٠٠ ج. وله يحصل منه في السنة المذكورة هو مبلغ ٢١٨٩٥ ج. ٣٠٠ .
وتطلب اللجنة احتياط المبلغ المقدار لهذا الباب في المشروع .

هذه هي حالة الإيرادات واللجنة تطلب من مجلس الشيوخ موافقة مجلس النواب على اعتمادها كما هو مبين في مشروع الميزانية مع الصفظ الذي أبداه معالي وزير الأوقاف بخصوص مبلغ ٣٠٨٠٠ ج. من ضمن الباب ١٧ من أبواب الإيرادات للأسباب التي تقدم ذكرها كما ترى اللجنة الموافقة على ما جاء به نهاية تقرير لجنة المالية بمجلس النواب وتوافق عليه ذلك المجلس من أنه من الضروري أن يفكر المجلس والحكومة معا في أحسن الطرق وأفضلها لزيادة إيرادات الدولة. وأنه يجب لذلك أن تطلب لجنة تنظر في نظام الضرائب والرسوم الحالية وتقدم درسا واقيا لمعرفة ما اذا كان الأساس الذي تركز عليه هذه الضرائب مقبولا وطريقة توزيعها عادلة ومما اذا كانت هناك وسائل لزيادتها وحل الأعباء الرسوم الجبرية ولا سيما ما يتعلق منها بأصناف الزينة والترف مع تكليفها بدرس ما يمكن فرضه في المستقبل من الضرائب على الثروة المغنولة .

المال الاحياطي

جرت الحكومة المصرية من زمن بعيد أن يكون لها مال احياطي وكان قد وصل هذا الاحياطي في آخر سنة ١٩١٩ المالية إلى مبلغ ١٧١١٧٠٠٠ ج. الا أنه استنفذ بآلة تحريرها في سنة ١٩٢٠ بسبب أعباء الترميم وشراء الفحم، وقد حصل في السنوات التالية أن تكون مال احياطي وصل في نهاية سنة ١٩٢٣ المالية إلى مبلغ ١٨٠٤٩٠٠ ج. وهو يزيد بمبلغ ٥٤٩٠٠٠ ج. عما جاء به منذ ذكره وزارة المالية وقد ظهرت هذه الزيادة عند تفصيل حسابات سنة ١٩٢٣ .



مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين

المتعددة علنا في يوم الاحد ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤

خامسا - اقتراحات :

(١) اقتراح من حضرة عبدالظاهر خليل بك بطلب الشروع في إنشاء باقى السكان الزراعية بمركز العياط .

(٢) اقتراح من حضرة عبدالظاهر خليل بك بجد خط سكة حديد حلوان لقاية بلدة البرميل .

(٣) اقتراح من حضرة أحمد مصطفى بك بطلب عمل مشروعات (رى الحياض ببلاد الخطارة واقليت وسلوه والردبية وقارس بمديرية أسوان .

(٤) اقتراح من حضرة محمود على مهنا بك بطلب التصريح بمجرور مرات الركوب والنقل على كوبرى كفر الزيات مقابل دفع الرسوم التى تقدر لذلك .

سادسا - أعمال اللجان :

(١) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٩ أبريل سنة ١٩١٨) بإنهاء الرسوم الصادر في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ التحلص بتعديل الأمر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القمرة العسكرية .

(٢) لجنة النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (أبواب الإيرادات) .

أخطر المجلس بأن حضرة حفل محمد بك يمتنع عن حضور جلسة اليوم .
على حضر الجلسة الماضية تصديق المجلس عليه .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - اقترحت بالأسس اعضاء الجمعية الكيوية من الرسوم الجمركية وقد انتهت الجلسة دون أن يصدر المجلس قرارا في هذا الشأن فضلا عن الاقتراح لم يثبت في الحضر .

معالى محمود شكرى بك (مقرر لجنة المالية) - الاقتراح منون في المضبطة .
والمجلس لم يد رأيا فيه والجنة ترى أن الاقتراح يحسن أن يقدم بصيغة رغبة وتبلغ هذه الرغبة للحكومة .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - بأى شكل يحصل الحكومة هذه الرسوم ؟

اجتمع المجلس علنا في يوم الأحد ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب السان أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

تولى على حضرات الاعضاء فوجد غالبا كل من حضرات : ابراهيم فرج أبو الجدايل بك . عبد الفتاح الكوزى بك . الشيخ متولى عمر حجازى . ابراهيم تود الدين بك . الدكتور مسودى جريس مودى بك . الشيخ على محمد حسن فوده باشا . راضى عطيه بك . عقل محمد بك . الشيخ على محمد مروان . محمد عوض جبريل افندى . محمد السيد أبو على باشا . طهين الجندى افندى . اللواء موسى فؤاد باشا . حافظ طهين بك . أحد أبو سيف افندى . أحد الشريعى باشا . محمد زكى عبدالرازق بك . المصرى السعدى باشا . محمد الحنفى الطرزي باشا . محمود محمد الشناوى باشا . مصطفى اسماعيل أبو رجاى باشا . محمد محمود بك . أحمد مصطفى بك . أحد تيمور باشا . أحد فؤاد عبد الله باشا . صليب افندي باشا . محمد ههش باشا . محمد طلعت حرب بك . محمد قصى بك . عبد الفتاح وجاى افندى . الفرید شمس افندى . الشيخ طه حسين . تولى السكرتيرة البهلاء بنحضر : سید ههش الزوى بك . محمود بسوى افندى . على عبد الرزاق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

وحضر حضرة صالح حان بك وكيل وزارة المالية المساعد ويوسف مرزا بك مرافق المزاينة نائبين عن دولة وزير المالية .
أعلن معالى الرئيس افتتاح الجلسة .

على جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا - تلاوة الاعتذارات وطلبات الاجازة .

ثانيا - تلاوة حضر الجلسة الماضية .

ثالثا - تلغ المجلس ورد كتاب من حضرة صاحب السان وزير الأشغال العمومية ببيان المبالغ التى تنفها شركة ترام القاهرة للحكومة .

رابعا - تلغ المجلس ورد طعن من محمد ابراهيم ضد انتخاب حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل المنزى بمجلس الشيوخ عن المائة الانتخابية الثانية بمديرية القیوم لعدم توفر شرط التصلب القانونى .

وظلت سائرة في هذا التبع مدة طويلة وكان الفلاح يقتظر هذا العام الذي يقاسي فيه شدة عظيمة أن تظل الحكومة مستمرة على هذا الاضلاع لكي الحكومة لم تفعل ذلك فرجاؤها اليها استقرار تقرير اعطاء الأسمدة من الرسوم الجبركية تشجيعا لزراعة ومساعدة للفلاح وأطلب أن يوافق المجلس على ذلك، حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - هذا الاقتراح لم يأخذ شكله القانوني.

معالى للمقرر - حضرة العضو المحترم محمد أحمد الشريف بك يطلب اعطاء السداد من الرسوم الجبركية وهو موضوع يختلف عما نحن فيه وإن كان متصلا به بعض الاتصال لأن إيرادات الجمارك المقدرة بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه قد تم التصديق عليها بالأمر، أما اعطاء السداد من الرسوم الجبركية فالأمر فيه بسيط جدا .

وبما أن لجنة المالية طلبت من الحكومة اعطاء أشياء من الرسوم الجبركية فلا مانع من أن يشل هذا الاعطاء رسوم السداد أيضا .

معالى المقرر - اللجنة لم تطلب الاعطاء بل طلبت إلغاء الاعطاء . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المسألة للمروضة الآن مسألة مهمة جدا والذي أحمله أن الحكومة لم تفرس الآن رسوما ولا ضرائب على السداد وكل ما حصل أنها كتفت مصلحة الجمارك أن تقلل من مستودعي السداد رسوما بصفة أمانة وربما كان هذا مقبولة تمهيدية لأن تعرض الحكومة ضريبة في المستقبل وربما كان غير ذلك وعلى كل حال يفرض الحكومة غير معروف لنا والمجلس لم يسألها عنه فأرى أرجاء البت في هذا الموضوع لجلسة أخرى حتى يعجز دولة وزير المالية ليكن لنا الأسباب التي دعت لتحويل هذه الرسوم في هذا العلم والمجلس الرأي الأخير .

معالى الرئيس - حضرة مندوب المالية موجود ويمكنه أن يفيد حضرتك عما تريد .

حضرة صالح مئان بك (وكيل المالية المساعد) - يقول حضرة العضو المحترم أننا للحكومة لم نتخذ قرارا بخصوص الرسوم الجبركية على السداد ولكن الحقيقة أن مجلس الوزراء كان أصدر قرارا فيما مضى بإعطاء السداد من الرسوم لمدة معينة أثبتت في يناير أو أبريل سنة ١٩٣٣ . وأذكر إن الجمعية الزراعية سألت مدير الجمارك بعد هذا التاريخ عن السداد فيحصل رسوم على السداد فأجابها أن قرار الاعطاء كان لمدة معينة وقد انتهت هذه المدة فأصبح يحصل هذه الرسوم قانونا . فأننا كان من رأى المجلس اعطاء السداد من هذه الرسوم فيمكنه أن يقدم رغبته إلى الحكومة لتتظرو فيها .

حضرة يوسف بشقو بك - المفهوم من تصريحات حضرة مندوب المالية أن الرسوم الجبركية على الأسمدة غير داخلة في إيرادات الجمارك الواردة بالموازنة . ومصلحة الجمارك بناء على التعليلات الصادرة اليها رأيت أن مدة الاعطاء قد انتهت فحصلت الرسوم وحفظتها بصفة أمانة حتى ينتهي الحق في السداد . ومن رأى أن المجلس يطلب إلى الحكومة ألا تجرد ضريبة جنية في هذا الشأن إلا بعد عرضها عليه وعلى ذلك رأى أنه المانع التي جعلتها

معالى المقرر - الحكومة على كل حال لم تبت رأيا ثلاث في الموضوع وهي تحصل هذه الرسوم على سبيل الأمانة ويحسن أن يكتبي الآن بقت نظر الحكومة فإذا قررت أخذ الرسوم على الأسمدة بصفة نهائية في السنة القادمة فيمكننا أن نطلب منها اعطائها .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - ولماذا نتظرو ؟

معالى المقرر - لأن المسألة لا تزال تحت البحث .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - الفلاح الذي أرقه بضريبة القطن هو الذي يطلب اعطائه من هذه الرسوم حتى لا يتحمل الصبه عليه .

معالى المقرر - اللجنة أبدت رأيا في هذا الموضوع والرأي الأجل للمجلس .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - أرجو أن يؤخذ رأى المجلس في ذلك .

حضرة لويس أغنيو فافوس أفندي - أريد أن أسأل هل ما يؤخذ من الرسوم الجبركية على السداد يعتبر ضريبة أو لا ؟

معالى المقرر - يعتبر رسوما جبركية كباقي الرسوم التي تؤخذ على الواردات، حضرة لويس أغنيو فافوس أفندي - وهل يلزم لها قانون يصادق عليه البرلمان ؟

معالى المقرر - هذه الرسوم تحصل بناء على اتفاقات تجار يقومون بالاتفاقات تعرض على البرلمان .

حضرة لويس أغنيو فافوس أفندي - إذا كان يحصل الرسوم على السداد لم يصدر به قانون يقبل الحكومة حتى في تحصيلها .

معالى المقرر - هذه ليست ضريبة بل هي رسوم جبركية .

حضرة صالح مئان بك (وكيل وزارة المالية المساعد) - كل ما يدخل القطار المصري يؤخذ عليه رسوم جبركية وقد كانت الحكومة فيما مضى أعطت السداد من هذه الرسوم لمدة محدودة تشجيعا لاستعمال الأسمدة حيث لم تكن معروفة للفلاح ومساعدته له ولما انتهت هذه المدة رأت الحكومة أن تحصل رسوما عليه كباقي الواردات ولو أن الحكومة سمحت بدخول الأسمدة بدون أن تأخذ عليها رسوما جبركية لكان هذا مبدأ خطرا على الضرائب الجبركية .

حضرة لويس أغنيو فافوس أفندي - لا شك أن الرسوم الجبركية هي نوع من الضرائب وهو أمر مسلم به فجميع الدول وهي من أهم موارد القوة ويجب أن يصدر لها قانون وينبذ هذا القانون لا يمكن تحصيلها بغاية ما في الأمر أن تحصيلها من الأجانب يتوقف على الإضافات مع الدول الأجنبية، أما ما يتعلق بموضوع البحث وهو فرض رسوم جبركية على السداد فهذا أمر يتعلق بمصلحة الأهل، والمجلس الحق في تقرير ما يراه متفقا مع هذه المصلحة ولهذا أرى أن يقرر المجلس اعطاء الأسمدة الجبركية من الرسوم .

(هذا حضر حضرة حافظ مابدين بك حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساء) .

حضرة مثالب محمد بك - تشجيعا للفلاح ونظرا لقلة السداد رأيت الحكومة فيما مضى اعطاء السداد الذي دونه.

مجلس المقر - قرار الاعفاء انتهى في أبريل من السنة الماضية وديما كان في نية الحكومة استمرار الاعفاء وذلك حصلت الرسوم بصفة أمانة . فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى - نحن لسنا أمام ضريبة مقررة . لذلك أرى أن يصعد تقدير إيرادات الجمارك كما هو وينظر في طلب الاعفاء بصفة مستقلة .

حضرة عمود بسبوي افتدى (السكرتير البرلماني) - قدم كل من حضرة محمد أحمد الشريف بك ولويس أخنوخ فانوس اقتراحا قبل يوافق المجلس على إحالتها على لجنة الاقتراحات ؟

وهذا نص الاقتراح الأول :

"أقترح على المجلس أن يقر إعفاء الأسمدة الكيماوية من الضريبة الجمركية" .

وهذا نص الاقتراح الثاني :

"بمناخية عرض الميزانية لا تقاربا اقترح حذف المبلغ المقرر في باب الإيرادات من الجمارك من السداد الكلي من مجموع المقدر للجمارك من الإيرادات . وأقترح هذا المبلغ بمائة ألف جنيه لأن ما يستورد من السداد هو حوالي ١٧٠٠٠ طن قيمتها حوالي مليون ونصف مليون جنيه والجمارك هو في المائة" .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - أما وقد صرح حضرة مندوب المالية بأن هذه الرسوم غير داخلية في تقدير إيرادات الجمارك فأتأجب اقتضائي . فغير أن لي ملاحظة أحب أن أبينها وهي أنه عند عرض الميزانية يجب أن يكون لكل عضو الحق في أن عرض ملاحظاته التي يريد بها بدون حاجة إلى تقديم اقتراحات مكتوبة لأن ذلك ضرا كبيرا وتطويلا للتصديق على الميزانية ولا يجوز تأخير التصديق على الميزانية حتى تقدم هذه الاقتراحات إلى اللجان تنتظرها ثم تعرضها على المجلس ليت فيها ، لذلك أرى أن الطريقة التي أبينها حضرة بسبوي في نحو اقتراح حضرة الشريف بك طريقة خطيرة ومستقلة .

معالى المقر - ليس الخطر في الطريقة التي عرضها حضرة بسبوي بك بل الخطر في الطريقة التي يراها حضرة لويس افتدى لأنه لا يمكن أن يقر المجلس التنازل ضريبة على أثر مناقشة قصيرة كهذه وقبل أن يعرف هل هناك ضرورة لبقاء هذه الضريبة أولا . ولذلك أرى إحالة اقتراح حضرة الشريف بك على لجنة الاقتراحات لإخضاعه لبحثه القانوني كباقي الاقتراحات ثم عرض على المجلس ليبدى رأيه فيه فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

حضرة عمود بسبوي افتدى (السكرتير البرلماني) - قدم حضرة يوسف بتشوق بك اقتراحا هذا نصه :

"أقترح أن يوافق المجلس على أن الجمارك تزد الأمانات المصحولة على الإسمدة من أول أبريل إلى أن يصعد قرارا باستمرار الملاحظة من الإسمدة" فما رأى المجلس في هذا الاقتراح ؟

حضرة صالح حنان بك (وكيل المالية المساعد) مصلحة الجمارك لتصل إلى الثاني القانوني وهو تحصيل رسوم على جميع الواردات إلى القطر المصري وفي لاجئ رد الأمانات إلى أصحابها إلا إذا صدر قرار من الحكومة بذلك . ولولم تكن هذه الرسوم قانونية لما حصلت مصلحة الجمارك .

حضرة يوسف بتشوق بك - بملية ٨ / . ولكن تحصيلها رسوما على السداد بملية ١٠ / . دليل على أن الموضوع لا يزال مفتحا ولم يستقر الرأي فيه على قرار .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - الموضوع المطروح أمانا هو التصديق على إيرادات الجمارك وأرى قبل التصديق عليه أن نعلم هل رسوم السداد داخلية فيها أولا .

حضرة صالح حنان بك (وكيل المالية المساعد) الرسوم الجمركية تزد المالية إجمالية والذي أحله أن رسوم السداد لا تدخل ضمن تقدير إيرادات الجمارك الواردة بالميزانية .

معالى المقر - رسوم السداد غير داخلية ضمن التقدير .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - أريد أن أكمل هذه الرسوم داخلية في تقدير إيرادات الجمارك أولا .

حضرة صالح حنان بك (وكيل المالية المساعد) أنا متأكد أنها غير داخلية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - إذن لا بأس أن نصدق المبلغ المقرر في الميزانية وفي الوقت نفسه نطلب من الحكومة عدم تحصيل رسوم على السداد .

معالى المقر - أما المبلغ المقرر لإيرادات الجمارك فقد صدق المجلس عليه بالأمس . وأما رسوم السداد فقد قرر حضرة مندوب المالية أنها غير داخلية في هذا التقدير وهي موجودة بجزئية المالية بصفة أمانة حتى تمت الحكومة رأيا فيها . وأما اقتراح حضرة الشريف بك بطلب إعفاء الإسمدة الكيماوية من الضريبة الجمركية فأرى أن يأخذ بسره القانوني أي أنه يحال على لجنة الاقتراحات لتبدى رأيا فيه ثم تعرضه على المجلس فأنا واثق عليه يصدر به قانون .

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أوافق على الرأي القائل بأنجيل البت في هذه المسألة للأسباب التي ذكرت وسبب آخر أريد أن أعرضه وأنتظر نظر المجلس إليه وهو أن المجلس إذا قرر إعفاء السداد من الرسوم الجمركية يصح عليه في الوقت نفسه أن يحدد السداد أمثما معينة حتى لا تستمر الشركات في بيعها للفلاح بأثمان باهظة وتكون الفائدة عالة عليه قطع دون الفلاح .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى - ليس أمانات الآن ضريبة جمركية السداد تطلب رفعها بل هذه الضريبة مرغوبة من قبل وتستمر ونهيا إلى الآن وأما مصلحة الجمارك من ثقلها نفسها استنادا على أن مدة الإعفاء انتهت حصلت هذه الرسوم بصفة أمانة ولم يعلم لنا متى انتهى هذا القرار .

معالى المقرر - لاجل لهذا الاقتراح استفتاء حضرة الشريف بك،
حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي - بما إن الميزانية خالية من ضريبة
السيار فأقترح أن الحكومة تزد الأمانات إلى أصحابها .

معالى الرئيس - هل يوافق المجلس على ضم اقتراح حضرة بشقوتو بك
إلى اقتراح حضرة الشريف بك وأحاطه على بلغة الاقتراحات ؟

وافق المجلس على ذلك .

حضرة لويس أخنيخ فانوس أفندي - لي كلمة في الجوارك .

أصوات - يغفل باب المناقشة .

حضرة لويس أخنيخ فانوس أفندي - لي كلمة في الجوارك وليس
للمجلس الحق في مقاطعي .

أصوات - يغفل باب المناقشة .

معالى الرئيس - من يوافق على إقفال باب المناقشة يقف،

وقفت أغلبية .

معالى الرئيس - إذن نقرر إقفال باب المناقشة .

حضرة لويس أخنيخ فانوس أفندي - لم أقل كلمتي إلا الآن .

أصوات - أقفل باب المناقشة .

حضرة لويس أخنيخ فانوس أفندي - إذا كان المجلس لا يسمح لي أن
أبدي رأيي في الميزانية فلماذا أنسحب .

حضرة حافظ حادين بك - لقد قرر المجلس إقفال باب المناقشة وهو
قرار يجب احترامه فلماذا كان حضرة لويس أخنيخ فانوس أفندي لا يحترم هذا
القرار فالمجلس أن ينظر في أمره .

معالى الرئيس - أرجو حضرة لويس أفندي أن يحترم قرار المجلس .

حضرة لويس أخنيخ فانوس أفندي - ولكنني لم أقل كلمتي إلا الآن .
خيمة .

أعلن معالي الرئيس رفع الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السابعة
مساء .

أعيدت الجلسة الساعة السابعة والذقيقة ٢٠

على تقرير اللجنة المالية عن الباب الثالث الخاص برسوم الموائف والقبضات
وهذا نصه :

الباب الثالث

رسوم الموائف والقبضات

تقرر بالمشروع مبلغ ٢٨٦٠٠٠ ج ٠٠ أرباباً لهذا الباب وقد كان مقدراً
في السنة الماضية بمبلغ ٢٧٥٠٠٠ ج ٠٠ مظاهر من الكشف الذي جدهم ذكره

أن ما تمحصل في سنة ١٩٢٣ هو ٣١٠١٤٥ ج ٠٠ م ولذا تطلب اللجنة
اعتماد المبلغ المقدّر في المشروع .

وافق المجلس عليه .

على تقرير لجنة المالية عن الباب الرابع الخاص بمصايد الأسماك وهذا
نصه :

الباب الرابع

مصايد الأسماك

تمتد مبلغ ٧٢٠٠٠ ج ٠٠ أرباباً لهذا الباب وقد كان المقدّر في سنة ١٩٢٣
مبلغ ٩٢٠٠٠ ج ٠٠ م وما تمحصل بناء على الكشف المتقدم ذكره هو مبلغ
٦٦٠٠٧ ج ٠٠ م وبالاتسلا من سبب هذا العجز وعن سبب تدهور
مبلغ يزيد مما تمحصل فعلا تبين أن يرغز البراس أقل نظروف استثنائية
تفضل الصيد في البحيرة وأنه قد صدر في خلال سنة ١٩٢٣ بعض قرارات
تقضي بمراسي نظام ضريبة الصيد على مناطق جديدة .

وبهذه المناسبة تطلعت اللجنة نظر الحكومة إلى صون مصايد الأسماك
والصل على زيادتها وعلى العناية بقرية الأسماك لأن جوتا عتليا من الأهالي
يعمل عليها في غذائه كما أنها مصدر كسب لكثيرين من الأهالي ويقترح تأليف
لجنة اختصاصية لدرس هذا الموضوع يكون من بين أعضائها أشخاص
من البلاد المشهورة بقرية الأسماك وتوليدها وصناعاتها .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر في المشروع .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - أما من جهة اعتماد المبلغ للاقتراض
فإن عليه خبر أني لاحظت تناقصاً في تقرير اللجنة فلماذا تطلعت نظر الحكومة إلى
العناية بقرية الأسماك وفي الوقت نفسه تقترح تأليف لجنة اختصاصية للتعلم
هذا الموضوع .

معالى المقرر - لجنة المالية اقترحت تأليف لجنة للنظر في موضوع قرية
الأسماك وفي الوقت نفسه تطلعت نظر الحكومة للعناية بها .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - لاسمى لأن تمحدد الحكومة طريقة
خاصة للعناية بقرية الأسماك .

حضرة محمود بسويو أفندي - ذلك من باب ذكر الخاص بعد العام .

حضرة الشيخ حسن حيد القادر - الصيادون قوم فقرار لا مرتزق لهم
إلا حيد الأسماك لأن الطبيعة أوجبتهم في جهات يجريها كثيرة مثل البراس
والمقترعة والبردويل وقد كانوا فيما مضى يصطادون الأسماك بشباك ضيقة فزادت
الحكومة أن هذا يؤدي إلى اقتراض الأسماك وحللت لهم مناطق مينة
وألزمتهم باستعمال شباك واسعة حتى لا تصيد إلا الأسماك الكبيرة فتضاع بهم
الصيد وسامت حالتهم لأن الأسماك قلت وغلا ثمنها حتى اضطر أهالي البراس
إلى المهاجرة وقد تظلم الصيادون ورفضوا شكواهم إلى الحكومة فلم يجلبهم

هذين المبلغين وقدره ١٥٥١٤ ج ٢٠٠، يصرف على فروع الوزارة الأخرى زيادة على إيراداتها .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - كانت تقاضى الحكومة فيما مضى رسوما من التسجيل بنسبة ٢٪ ثم رقت هذه الرسوم إلى ٥٪ وهذا كثير فاقترح اخذة تلك الرسوم إلى ما كانت عليه .

معالى المقرر - يمكن لحضرتك أن تقدم اقتراحا بذلك .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل يمكن أن أسأل حضرة مندوب المالية إن كان يوجد عنده مانع من ذلك ؟

معالى الرئيس - الميزانية وضعت واتبى الأمر .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - قانون رسوم التسجيل مبيقتم للمجلس للنظر فيه .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - اذن أكتفى بقت نظر الحكومة إلى تخفيض الرسوم في المستقبل .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - لى ملاحظة في هذا الباب وهي أن تخفيض الإيرادات فيه يبنى على المتحصل في سنة ١٩٢٣ ويعلم أن الحكمة المختلطة كانت رسوماها منخفضة في ذلك العام وهي حالة استثنائية لا يصح القياس عليها .

معالى المقرر - التقدير الوارد في الميزانية بنى على المتحصل في سنة ١٩٢٣ وهل ما تحصل في بعض شهور من سنة ١٩٢٣ أما المتحصل فعلا في سنة ١٩٢٣ فلم ينظر فيه .

وافق المجلس على رأى اللجنة في هذا الباب .

على تقرير اللجنة عن الباب الثامن الخاص بالسكك الحديدية وهذا نصه :

الباب الثامن

السكك الحديدية

قدر لها مبلغ ٦٢٥٠٠٠ ج ٢٠٠ بدلا من ٦٧٩٦٠٠٠ ج ٢٠٠ في السنة الماضية وما تحصل في سنة ١٩٢٣ هو ٧٢٠٠٨١٧ ج ٢٠٠ وفي تقرير إيرادات سنة ١٩٢٤ حيز مبلغ ٨٥١٠٠٠ ج ٢٠٠ من تعديلات سنة ١٩٢٣ وهذا أنشأ عما سيحصل على أجور النقل من التخفيض المقرر له نحو مبلغ ٨٠٠٠٠ ج ٢٠٠ على أنه من المنتظر أن يكون التخفيض في الأجور سيئا لزيادة حركة النقل زيادة تلقى ما قدر لها عند وضع الميزانية على أنه من المأمول أن تخصص الحكومة في السنة المقبلة أمر إجراء تخفيض في أجور نقل الركاب .

وقدر سابق أربع السكك الحديدية بمبلغ ١٩٤١٤٤٤ ج ٢٠٠ وهو يوازى ٦٠٤ في المائة من المبلغ المقرر للمصلحة ومشتملاتها بصفة رأس مال وهو ٣٠١٦٩٠٢٨ ج ٢٠٠ .

وبمقارنة هذا الصافي بالنسبة لمجموع الإيراد تبين أنه يوازى ٣٠ في المائة من مجموع الإيراد وهي نسبة تدل على أن هناك ارتفاعا في مصاريف الاستغلال . ورائت اللجنة من المفيد أن تستعمل من وزارة المواصلات عن نسب سابق الإيراد

الشكرى فلما - فربما في من المجلس أن يلتفت نظر الحكومة إلى تخفيف الضرائب من هؤلاء المسافرين رحمة بهم وتأييد لجنة خاصة للمناية بترية الاسماك .

مسألة محمود لهنى باشا - أذكر أن الحكومة سبق لها تأليف لجنة بترية الاسماك بالإسكندرية فأرى أن يوكل لهذه اللجنة العناية بهذا المسألة .

حضرة محمد علوى الجزار بك - اقترح حضرة الشيخ حسن عبد القادر موجود مثله في لجنة الاقتراحات التي هو عضو فيها ولذا فأتى أرجو حضرة الشيخ حسن سحب اقتراحه والاكتفاء ببحث الاقتراح بلجنة الاقتراحات وستقدم اللجنة ما تراه في ذلك لهيئة المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أكتفى بذلك وأجيب اقتراحى .

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن الباب الرابع .

على تقرير اللجنة عن الباب الخامس الخاص برسوم الممنعة وهذا نصه :

الباب الخامس

رسوم الممنعة

قدرت بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ٢٠٠ وكانت مقدرة بمثل هذا المبلغ في ميزانية سنة ١٩٢٣ وتبين أن المتحصل فعلا في سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ١٠٩٧٧٩ ج ٢٠٠ وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر في المشروع .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن الباب السادس الخاص برسوم دفعة المصوغات وهذا نصه :

الباب السادس

رسوم دفعة المصوغات

قدرت بمبلغ ٣٠٠٠ ج ٢٠٠ في المشروع الحالي وقدرت في ميزانية سنة ١٩٢٣ بثلثه وما تحصل فعلا هو ٣٣٢١٦ ج ٢٠٠ .

ولذا تطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر في المشروع .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن الباب السابع الخاص بالرسوم القضائية وهذا نصه :

الباب السابع

الرسوم القضائية والقيدية

قدرت بمبلغ ٧٢١٧٠٠٠ ج ٢٠٠ (من ذلك مبلغ ١٠٦٤٠٠٠ ج ٢٠٠ إيرادات قسم السجود والوقائق بإحكام المختلطة) وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٢٢٠٠٠ ج ٢٠٠ وما تحصل فعلا هو مبلغ ٢٢٨٣٧٠٤ ج ٢٠٠ فتكون الزيادة ٦٦٧٠٤ ج ٢٠٠ .

ولذا تطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر في المشروع .

ولاحظ أن الحاكم في القضاة المصرى في حد ذاتها يقطع النظر عن قسم القعود والوقائق لى تكن مصدر إيراد للخدمة السنوية اذ أن ضايق إيرادات جميع فروع الوزارة بما في ذلك قسم القعود والوقائق هو مبلغ ٥٧١٤٤٧ ج ٢٠٠ مع أن صافي إيراد هذا القسم وحده هو مبلغ ٩٨٦٩٦١ ج ٢٠٠ فالفرق بين

الى مجموع الإيراد ابتداء من سنة ١٩٠٢ لغاية سنة ١٩٢٣ فككت التيجة كالآتي :

السنة	نسبة الإيرادات الى مجموعها	نسبة المصروفات الى مجموعها	نسبة صافي الإيرادات الى مجموعها	السنة	نسبة الإيرادات الى مجموعها	نسبة المصروفات الى مجموعها	نسبة صافي الإيرادات الى مجموعها
١٩٠٢	٥١٧٦١	٤٨٢٢٩	١٩١٣	١٩٢٣	٥٧٣٥٠	٤٢٦٥٠	١٤٦٨٠
١٩٠٣	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	١٥/١٩١٤	١٩٢٤	٦٥٩٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩٠٤	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	١٦/١٩١٥	١٩٢٥	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩٠٥	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	١٧/١٩١٦	١٩٢٦	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩٠٦	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	١٨/١٩١٧	١٩٢٧	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩٠٧	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	١٩/١٩١٨	١٩٢٨	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩٠٨	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	٢٠/١٩١٩	١٩٢٩	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩٠٩	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	٢١/١٩٢٠	١٩٣٠	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩١٠	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	٢٢/١٩٢١	١٩٣١	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩١١	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	٢٣/١٩٢٢	١٩٣٢	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤
١٩١٢	٥٢٦٨٨	٤٧٣٢٢	٢٤/١٩٢٣	١٩٣٣	٦٧٤٦٦	٤٦٠٠٤	١٩٠٠٤

وترى اللجنة أن نسبة صافي الإيراد الى مجموعها مقبولة بما يجاوز ٣٠ في المائة من نسبة نفقاته إذ يجب أن لا تقل نسبة نفقاته إلى حال من الأحوال في الظروف الحالية من ٤٠ في المائة .

وعطلب اللجنة امتداد مبلغ ٣٣١٥٠٠٠ ج.م. المقدّر لهذا الباب في المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قدرت إيرادات هذا الباب بالميزانية بمبلغ ٦٦١٥٠٠٠ ج.م. وقدر المصروف بمبلغ ٧٣٠٠٠٠١٧ ج.م. فيكون الفرق نحو المليون والحكومة تملّ تخفيض الإيراد رغبتها في تخفيض أجور النقل المقدّر له نحو مبلغ ٨٠٠٠٠٠ ج.م. لا يصح أن تجارى الحكومة في تقديراتها وفي تهريرها الزيادة والنقص في أبواب الإيراد بدون بحث . ولا يحق لنا أن نوافقها على تخفيض هذا المبلغ الكبير لأنه عند ما نطلب منها رفع ضريبة القطن أو معاقبة الأسهم من الرسوم الجمركية تمنع بانها في حاجة إلى المال . وهي في الواقع بحاجة إليه . ولا شك أن الضرائب الحالية على القطن والقطن مرفوعة بها . الحكومة تريد تخفيض نحو المليون جنيه من أجور نقل البضائع وتقص من الميزانية هذا المقدار من أنها تتكلم بضريبة القطن ولا تريد رفعها لاحتياجها لنصف ما يجتمع منها في شؤون التعليم وغيره فهل للمجلس أن يراقب الحكومة في حالتي الزيادة والنقص - ألهمكن الأول أن يستبقى هذا المبلغ لينفق على التعليم وعلى ما يرفع اليأس من الفلاح بسبب سوء حاله المصارف بمديريات القديرات والشرقية والقرى والريوالبين فكلهم تعلمون أن حالة المصارف أضرت بمجاله الأراضي فسات بمجملاتها فأصبح القديان لا يخل أكثر من أربعة أرواب وعن الأرواب مائة وخصون قرعاً بسبب كثرة المروضين بالتقريب المسود من الخارج المكسرى المخازن بالاسكتندرية فسات من جراء ذلك حالة الفلاح وأصبح مريضها بالديون ذات القناعة الفاشية فانظروا كم تحسن حالة الأراضي إذا اتفق جزء من هذا المال في إقامة الآلات الرافعة في نهاية المصارف وكما تخمين هذا العمل أرواحاً .

ثم انظروا إلى حالة التعليم في مصر ونسبة المعلمين التي لا تتجاوز نصف ما لزم . وهي نسبة ضئيلة إذا أنفق شيئا من المال وقسموها على حد كبير . نرجو أن يصل في يوم ما إلى تخليق الألفية فتحتفل مصر بآخرا من فيها . هذه منافع ضخمة تحتاج في تحقيقها إلى المال والمال أساس الإصلاح كما أن العدل أساس الملك فلم يتخلون عن شيء منه ومقابل أية منفعة تفكرون ذلك ؟ أن سبيل تخفيض أجور النقل ؟ أن الفائدة التي تعود من تخفيض أجور النقل ضئيلة لأن أغلب البضائع التي تنقل ترد من الخارج والقطن هو أهم ما يدخل من الداخل وبقاء أجور نقله على حاله ليس فيه ضرر كبير لأن تخفيض خمسة قروش أو عشرة قروش من أجرة نقل الكبس الواحد ليس بشيء يذكر . وأما ما يريد من البضائع من الخارج فالفلاح لا يستفيد كثيراً من تخفيض أجرة نقله . وعلى كل حال فإن الفائدة التي تنشأ من تخفيض أجور النقل لا توازي العوائد الأخرى التي تنشأ عن استعمال قيمة هذا التخفيض في الإصلاحات التي أشرت إليها . لذلك أقتراح عدم تخفيض شيء من أجور النقل وأن يبنى التقدير على قاعدة المتحصل في العام الماضي أي سبعة ملايين من المنبهات

حضرة صالح عثمان بك (وكيل المالية المساعد) - فصحت هذا الموضوع لجنة شكلت برئاسة مسكن المقر فارتأت أن تخفيض أجور النقل يتدار ٨٠٠٠٠٠ جنيه في منطقة البلاد لأنه من جهة يمكن الفلاح من تقديم محصولاته بأجر زهيد يسهل عليه عرضها في الأسواق كما أنه يمكنه من الحصول على ما يحتاج من الأخشاب والحديد والأحذية بآمان معتدلة . ومن جهة أخرى فلن عدم تخفيض هذه الأجور يشجع شركات النقل البحرية ولقد أدى منافستها لشركات الحديد المصرية إلى نقص في الإيراد قد يزيد على ما قررت الحكومة تخفيضه .

أضف الما هدم زولاً أسعار القطن فيمد أن كان سعر القطن عشرين جنيهاً أصبح ثلاثة جنيهات فمن الحق أن يستجيب ذلك تخفيضاً في أجرة النقل .

أما ما ذكره حضرة الشيخ حسن عبد القادر متفقاً على المالية في عدم قبولها إلغاء الرسوم الجمركية وفي الوقت نفسه تخفيض من نظام ضريبة أجور النقل على السكك الحديدية فليس فيه وجه تشابه إذ أن الرسوم الجمركية مفروضة على كل واردات القطن من قديم الزمان بينما أجور النقل الجمركية ارتفعت في وقت الحرب للأسياب المعروفة وهي تعود بتدريجاً لظلال الأصلية .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك - المسألة تجارية فكما خفض الأجر زاد الإقبال .

ذلك أمر مهم عليه الدليل بما تلاخظتونه من شدة الإقبال على الأوتوبيوسيلات التي تلامي القرام لقلّة أجورها عنه . فإنا لم نخفص أجرة النقل جاد ذلك بالمسألة على الحكومة بسبب منافسة طرق النقل البحرية . أما التكرار من عدم تطوير المصارف فالمرجح فيها أن وزارة الأشغال .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لهذه المناسبة أوجب المجلس أن يشكر الحكومة لزمها على تخفيض أجور النقل لأنها أجور مرفوعة . أني أعتقد أن هذا التخفيض لا يقتضئ الإيراد بل ربما أدى إلى زيادة فيه . ول

حضرة حافظ عابدين بك - سبق أن قلت أتى قدمت سؤالاً إليها للمنى وأطلب إلى المجلس أن يقرر على اقتراحى .

معالى الرئيس - لا أتيت أن عرض الميزانية بشكلها الحاضر لا يمكن أن يبين منه سوء الإدارة ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أمانة جدول يدل على أن الإراد فى نقص مستمر بالرغم من أن الأجور زينت بنسبة ١٥٠ فى المائة .

معالى المقرر - حضرة حافظ عابدين بك يقترح أن تعطى أعمال الصيانة والتجديلات بطريق المناقصة ويرى أن فى اتباع الطريقة الحالية التى تتبعها السكة الحديدية سوء إدارة أدى إلى هبوط نسبة الإراد ونحن نرد عليه بأنه لنظر فى أسباب هذا الهبوط يجب مراعاة عدة عوامل منها مصاريف الاستيئار التى تخرج الفهم وما يتبقى على التجديلات وأمان الخانات وغير ذلك فلا يجب قصر النظر فى هذا الأمر على ما يتقاضاه الموظفون وما تستلزمه أعمال الصيانة على الأمانة . وهذا الاقتراح إنما يكون عليه عند النظر فى قسم المصروفات حيث يمكن عندئذيين ما إذا كان هناك جعل ليعمل بسوء الإدارة أو يوجد ونسب زائفة من الحاجة ولكنها نظر الآن فى الإيرادات ولا ننظر فى المصروفات التى بنت على ما ذكر فى سنة ١٩٢٠ أو سنة ١٩٢١ ، ٨٠ فى المائة وكان صاف الإراد ١٢ فى المائة فقط . هذا الاقتراح سابق للأول وأعرض على المجلس أوجه النظر فيه والوقت للنظر فى المصروفات فهل أتم موافقون ؟

أصوات - موافقون .

حضرة حافظ عابدين بك - أمانة بإسماى المقرر جدول يدل على أن النتيجة عزتة .

معالى المقرر - لمرة أن كان هناك سوء إدارة أو أمر لك يجب أن تنتظر إلى وقت النظر فى المصروفات .

حضرة حافظ عابدين بك - لا بأس من إرجاء ذلك إلى حين النظر فى المصروفات .

حضرة محمود بسبوي أفتدى - هذا ما قرره المجلس .

مسألة محمود بسبوي أفتدى - كانت نسبة المصروفات للإيرادات من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩١٢ قليلة لا تتجاوز ٥٠ فى المائة ثم أخذت فى الزيادة فاقا جميع أسباب هذه الزيادة هى الحالة الناشئة من الحرب فما سبب استمرارها بعد الحرب ؟ أنى أقلت نظر الحكومة إلى الرجوع إلى الأصل بحيث لا تتجاوز نسبة المصاريف ٥٠ فى المائة .

حضرة لويس أشتوخ فاقوس أفتدى - من حسن الحظ أن يكون مقر اللجنة هو مسالى شكرى بلنا وزير المواصلات السابق إذ أن ذلك ما يكسب رأى اللجنة قيمة خاصة . همول اللجنة أن نسبة مسالى الإيراد إلى مجموعهم خلاصون فى المائة وأن هذه النسبة قليلة إذ يجب أن لا تقل إلى حال من الأحوال فى الظروف الحاضرة عن ٤٠ فى المائة . بينى أن اللجنة وفيها مسالى المقرر ترى أنه كان يجب مع الظروف الحالية أن لا يقل الإيراد عن ٤٠ فى المائة .

مشاهدة وبما كانت ذات دلالة فى هذا المقام . كان جهاز الزقازيق يتفرون بأنهم جميعها بواسطة السكة الحديدية فلما أوتجت أجودها عدلوا عنها إلى شركات النقل الأجنبية وكان من أثر ذلك أن حصل نقص فى إيراد السكة الحديدية . لذلك أرجو أن تكون الحكومة جادة فى التخصيض لأن ذلك فضلا عن أنه يفيد المجموع فإنه لا ينقص الإراد .

حضرة السيد حسين القصبي - أتى مع تأييدى لرئيس الشيوخ حسن عبدالقادر الأحمط أن ميزانية هذا العام مبرورة فى ظرف ضيق ويمكن إرجاء كثير من مطالبنا إلى العام المقبل .

حضرة حافظ عابدين بك - فى ملاحظة تتفق مع رأى اللجنة وهى أن نسبة مسالى الإيراد إلى مجموعهم بلغت ٧٠٪ . وهذه النسبة قليلة جدا على أنها ليست نسبة الإيراد فى سنة ١٩٢٢ ولا فى سنة ١٩٢٤ ولكنها متوسط نسب السنين . وهذه النسبة بلغت فى سنة ١٩٠٢ ٢٩ / ٤٨٪ . وقد بلغت قبل ذلك فى عهد ألكسندر فهمى بلنا من ٧٥٪ إلى ٨٥٪ . ثم إسقرت هذه النسبة فى الهبوط إلى ١٩٢٢ ٢٩ / ٧١٪ . وهى نتيجة يؤسف لها جدا وسبها على ما اعتد سوء الإدارة فى السكك الحديدية خصوصا فى قسم الهندسة حيث تعطى المقاولات بالممارسة خلافا للطريقة المتبعة فى باقي مصالح الحكومة وهى إعطاء المقاولات بطريق المناقصة يتطوفون حتى بلغ مقدار ما يتفق على هذه الاصطلاحات مليون جنيه وكسور .

معالى المقرر - نحن لا نتكلم الآن فى قسم المصروفات .

حضرة حافظ عابدين بك - أنا أتكلم من الإيراد وأقول أن النتيجة عزتة لأن مسالى الإيراد بلغ فى عهد ألكسندر فهمى ما بين ٧٥ و ٨٥ فى المائة .

معالى المقرر - من أية سنة ؟

حضرة حافظ عابدين بك - لا أدرك ذلك ومع هذا فقد كانت النسبة فى سنة ١٩٠٢ ٢٩ / ٤٨ فى المائة فما زالت تهبط حتى ترائت فى سنة ١٩٢٢ إلى ٧١ و ٢٤ فى المائة وهذا التزول المستمر ناشئ من سوء الإدارة . لذلك أطلب أن يعضدن المجلس فى اقتراحى وهو أن تعطى أعمال الصيانة والتجديلات للماولين بطريق المناقصة بالمطروف أسوة بالمصالح الأخرى .

حضرة محمود بسبوي أفتدى - هذا الاقتراح خاص بالمصروفات .

حضرة حافظ عابدين بك - أن اقتراحى هذا أساسه ما يتيحه لحضراتكم من قوة الإيراد . وما أعرضه يؤدى إلى زيادة فيه وقد سبق لى أن قلت مسالاً فى هذا الصدد لمعالى وزير المواصلات فوافق على ما أبدته وطلب من إرجاء الأمر إلى أن يبين وقت نظر الميزانية .

معالى الرئيس - لا أرى أن قوة الإيراد سبها سوء الإدارة فقد كنت وزيراً للمواصلات مدة أربع سنين وكان جميع الموظفين قائمين بأعمالهم خير قيام .

حضرة حافظ عابدين بك - لازلت أقول بأن الطريقة المتبعة مبررة من الاقتصاد وحسن الإدارة .

حضرة محمود بسبوي أفتدى - إن كان لدى حضرتك اقتراح فليقدمه كتابة .

أراد هذه المصلحة وما يمكن أن تصفيه كل من مصلحة الطيفون والنفقات كل على حثها .

وتطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٣٧٣٠٠٠ ج. المقدّر لهذا الباب في المشروع .
قرر المجلس الموافقة عليه ،
على تقرير اللجنة من الباب العاشر الخاص بالتيقونات وهذا نصه :

الباب العاشر التيقونات

قد مبلغ ٤١٠٠٠٠ ج. م. أيرادا للتيقون وكان مقدرا في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ٣٨٥٠٠٠ ج. م. وبلغ المتحصل في سنة ١٩٢٣ ٤٠٨٢٦٠ ج. م. ويرجع تقدير مبلغ ٤١٠٠٠٠ ج. م. بئلا من ٤٠٨٢٦٠ ج. م. (مقدار المتحصل) إلى ما ينتظر من زيادة الاشتراكات في التيقونات اذ أن هناك طلبات عديدة لتزكيب تيقونات وقد تقرر شراء عدد جديدة وإنشاء خطوط لاسكان اجابة هذه الطلبات .

واللجنة وإن كانت توافق على مبدأ تخفيض اشتراكات التيقون قيام هذه المصلحة بخدمة الجمهور إلا أنها لا ترى الآن حلا لاجابة هذا الطلب نظرا لما تستدعيه خطوط وآلات التيقونات من التغير لتقدمها وادخال اصلاحات لتلائق النقص الموجود فيها .

ويلاحظ انه لو حصل ضم كل إيرادات الغازات الخارجية الى إيرادات مصلحة التيقون (كما طلبت اللجنة ذلك بمال) لزادت إيراداتها كثيرا .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ورد في تقرير اللجنة أنها وإن كانت توافق على مبدأ تخفيض اشتراكات التيقون لقيام هذه المصلحة بخدمة الجمهور إلا أنها لا ترى الآن حلا لاجابة هذا الطلب نظرا لما تستدعيه خطوط والآلات من التغير . ومع ذلك فقد لاحظت في الوقت حيه أن إيرادات هذه المصلحة تزيد كثيرا اذا ضمت اليها إيرادات الغازات الخارجية كما تفتح اللجنة فما للمانع لذن من تخفيض الاشتراكات مادام من الممكن أن تزيد إيرادات المصلحة على الوجه الذي يريته اللجنة . انزل مسألة تخفيض الاشتراكات مسألة حيوية وأرجو أن تظفرا نظر الحكومة الى وجوب هذا التخفيض .

معالى المقرر - أن حالة الخطوط والسدد التيقونية سيئة ويستلزم تشييدها كثيرا من النفقات وهذا التغير واجب لأن مصلحة الجمهور تقتضيه .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا شك أن تخفيض الاشتراك في مصلحة الجمهور وهو فوق ذلك مما يزيد الأيراد لانه يزيد عدد المشتركين .

معالى المقرر - زيادة عدد المشتركين تتطلب زيادة في المصروفات التي تستلزمها الخطوط والبناء الحديثة .

اذا رجعتا الى مجموع الأيراد وهو بالأسف ليس مبرورا علينا نجد أنه حوالي ٢١ مليوناً في الجنيئات .

معالى المقرر - كيف ذلك ؟

حضرة لويس أحنوخ فانوس افندي - أنا لا أعلم الأيراد بالضبط ولكن ذكر أن الصافي سبعة ملايين وأن نسيجه مجموع الأيراد ٣٠ في المائة فيكون أصل الأيراد ٢١ مليوناً .

معالى المقرر - الأيراد في مجلته هو سبعة ملايين تخرج منها المصروفات .
حضرة لويس أحنوخ فانوس افندي - أنا كائن رأى اللجنة أن نسبة الربح قليلة لهذا دليل على أن هناك اختلافا في ادارة السكة الحديدية .
معالى المقرر - لا يمكن أن يستج ذلك .

حضرة لويس أحنوخ فانوس افندي - أيدى رغبة الحكومة وهي أن تستعصر بلنفة قية من كبار الاختصاصين في أوروبا لتقصص ادارة السكة الحديدية كما فعلت حكومة السودان .
جبهة .

قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة من الباب الثامن .

على تقرير اللجنة من الباب التاسع الخاص بالنفقات وهذا نصه :

الباب التاسع النفقات

قد قدر لها بالمشروع مبلغ ٣٦٣٠٠٠ ج. م. وكان مقدرا لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٦٠٠٠٠ ج. م. وبلغ ما تحصل في السنة المذكورة ٣٦٦٦٤٢ ج. م. .

وتكتفى اللجنة بهذا العام بما حصل من التخفيض في اجراء النفقات ابعده من يناير سنة ١٩٢٤

ومما يجب ملاحظته أن جزءا من هذا الأيراد وقدره نحو ٨٠٠٠٠ ج. م. هو من ايراد التيقونات اذ جرت وزارة المواصلات والمالية على اضافة سبعين في المائة من ايراد الغازات الخارجية للتيقونات (تذك) الى ايرادات النفقات . وصحب تقرير مبدأ الاضافة هذا هو طبيعة العمل بالنسبة للنفقات والتيقونات الخارجية وتأخيراً حلما على الآخر في ذلك البلد والجزر المستمر بينهما .

أما سبب تحديد نسبة سبعين في المائة فهو ما كان متبنا في مدة وجود شركة التيقون بن قيام الحكومة بإنشاء خطوط التيقون الخارجية والصرف على صياتهم تأجيرها للشركة مقابل حصة قدرها سبعين في المائة من ايراد الغازات الخارجية .

وتوصى اللجنة ابعده من العام المقبل أن يحصل ضم كافة إيرادات الخطوط التيقونية الخارجية الى ايرادات مصلحة التيقون فكمكة . معذرة حقيقة

وقد حصلت مناقشة طويلة بمجلس النواب في صدد بيع أملاك الحكومة واستعمال ما يتصل من ثمنها في استهلاك سندات ديون الحكومة وإتساع الأمر بالموافقة على ما اقترحه لجنة المالية بمجلس النواب من تخصيص ثمن الأرباح من الأملاك الأميرية لاستهلاك سندات ديون الحكومة لأن تلك الأملاك لم تكن إلا ذكوة موروثة من الأجيال الفائرة فيجب ألا تستهلك إلا فيما يعود بالنفع على هذا الجيل والأجيال القادمة ولأن تنفيذ ذلك أيضا تخفيض المبلغ الذي يخصص في الميزانية لنفخ فروائد هذه الديون وإمكان استعمال المتفرغ من تلك القوائد للمشروعات ذات الفائدة العامة ولما في ذلك أيضا من زيادة الثقة في مركز البلاد المالي - وتوافق اللجنة على هذا الرأي .

وتطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٧٠٠٠٠٠ ج.م. المقدّر لهذا الباب في المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أثنى أشكر اللجنة على مجها المستفيض في هذا الباب ولكن لاحظ أنها تطلب من المجلس أن يقرر تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع خطة قومية لتصميم إدارتها وأصلاح ما يمكن إصلاحه من الأملاك البور . فلم لا تكون هذه اللجنة برلمانية بدلا من أن تكون حكومية .

معالى المقرر - هذا رأيا والذي دعانا إليه هو أن اللجنة الحكومية تكون ذات اتصال مباشر مع الحكومة (السلطة التنفيذية) ويمكنها لهذا السبب أن تنفذ بسرعة ما تنشئ من الإصلاحات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل نشكو من الحكومة وفي الوقت نفسه تطلب تشكيل لجنة منها .

معالى المقرر - أن الشكوى من فرع من فروع الحكومة لا من الحكومة كلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن مصلحة الأملاك الأميرية تابعة لوزارة المالية .

معالى المقرر - ودولة وزير المالية عضو في البرلمان وبهذه الطبع حسن سمعة الحكومة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقترح تأليف لجنة غير حكومية .

معالى المقرر - عند ما يجد المجلس أن اللجنة الحكومية لم تؤد مهتها على وجه مرضى يكون هناك محل للتدخل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لم لا تكون اللجنة مكونة من ثمن المزارعين وللأولاد وقد تمت أن مصلحة الأملاك غشقة ؟ أرجوكم ألا تأخذوا برأى لجنة تطلبوا تأليف لجنة حكومية .

حضرة السيد حسين القصبى - الحكومة هل هه الأمانة نحن والمقرن بالحكومة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل تلقى بالحكومة ولا تلقى بأفئسة ؟ وموضوع آخر - ليس من الحكمة أن نوافق على ما يقرر مجلس النواب من استعمال ما يحصل من ثمن الأرباح من الأملاك الأميرية في مشفى سندات ديون الحكومة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن توجد طلبات اشتراك كثيرة منقمة .

معالى المقرر - أن إجابة هذه الطلبات تستغرق صرف مبالغ طائلة فهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة .

قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة عن الباب المباشر .

على تقرير اللجنة عن الباب الحادى عشر انخاص باليومته وهذا نصه :

الباب الحادى عشر البوستة

قدر بالمشروع مبلغ ٦٢٧,٠٠٠ ج.م. إيرادا لهذا الباب وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣٣ مبلغ ٦١,٠٠٠ ج.م. وبقي التخصّص في السنة المذكورة ٥٦٦,٠٠٠ ج.م.

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .
قرر المجلس الموافقة عليه .

على تقرير اللجنة عن الباب الثانى عشر من تقرير اللجنة الخاص بإيرادات مصلحة الأملاك الأميرية وهذا نصه

الباب الثانى عشر الأملاك الأميرية

قدر بالمشروع مبلغ ٧٩٣,٠٠٠ ج.م. إيرادا لهذا الباب وقد كان المقدّر له في سنة ١٩٣٣ مبلغ ٧٨٧,٠٠٠ ج.م. وبقي التخصّص في السنة المذكورة ٨٠٩,٤٧٥ ج.م. وهو يزيد عن المقدّر الحالى في المشروع .

. وبين أن ما فى حيازة مصلحة الأملاك الأميرية من الأقدنة هو ١٤٨٧,٧٨١ فدان منها المصلحة ٣٩,٠٠٠ فدان وتكون للأهل ٩٧,٠٠٠ فدان تهرىما ليكون مجموع ما يحصل استغلاله بالزراع أو التاجير ١٣٦,٠٠٠ فدان .

أما باقى أراضي الحكومة فليست مزروعة ومن ضمن هذا الباقي أراضي البشاء الواقعة في المدن .

وكيفية استغلال ٣٩,٠٠٠ فدان للتقدم ذكرها هي زراعة ٢٢,٠٠٠ فدان وأصطاء ٧٧٠ فدان للأغمار القليلة الذين يسمون في زراعة القندر الأكل والباقي بعد ذلك هو للتاعن أى الطرق والساقى والمصارف .

والصافى بين المقدّر إيرادا لهذا الأملاك ومصرفها منها مبلغ ٣٧٤,٣٩٠ ج.م. أى بنية ٤٩ في المائة تهرىما من مجموع الأيراد .

وللاحظ اللجنة أن هذه النسبة قليلة جدا وإن طريقة استغلال هذه الأراضي غير حسنة إذ أنه من المعلوم أنه لا تنفع من هذه الأطناف ضريبة ما . وتطلب اللجنة من المجلس أن يقرر تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة هذه المصلحة ووضع خطة قومية يجب إيجابها تصحيح إدارتها وعمل ما فيه إصلاح ما يمكن إصلاحه من الأملاك البور .

معالى المقرر — ليست الغاية هي مشتري السندات إنما الغاية استهلاك الديون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ليس من الحكمة الاقتصادية أن تلزم الحكومة باستعمال المتحصل في شراء السندات لأن ذلك قد يضطرها إلى الشراء في وقت غير مناسب وإنما يجب أن يضاف الثمن إلى المال الاحتياطي والحكومة حرة في أن تشتري ما تريد منها في الوقت المناسب .

معالى المقرر — هذه العبارة بالذات وهي المشتري في الوقت المناسب وردت في تقرير اللجنة ولو كان حضرة العضو قرأ التقرير كله لوجدنا فيه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أتى أضيق لحضرة الشيخ حسن عبد القادر في شكره للجنة على طلبها تشكيل لجنة تنتظر في الإصلاح ولكني ألاحظ أنه يجب أن يضم إليها عضوان من المزارعين وكثيرون هم في المجلس وأطلب أن تقدم لنا تلك اللجنة بعد الفراغ من عملها تقريراً عن ملاحظاتها حتى نعلم ما هي الحالة التي تميز عليها المصلحة الآن وما هي الإصلاحات الواجب إدخالها .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي — حكومتنا حكومة دستورية فلا فرق بين لجنة حكومية وأخرى برلمانية ولكن نوقى بين رأى اللجنة ورأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر أترح أن تكون اللجنة مؤلفة من بعض رجال الحكومة وبعض أعضاء البرلمان . أما من جهة استعمال الثمن المتحصل من بيع الأفيان في استهلاك الديون فأتى بأعراض في ذلك معارضة شديدة لأن هناك أمالاً أخرى فوق في الأهمية استهلاك الديون .

معالى الرئيس — ليس من مصلحتنا حقاً أن نستهلك الديون لأن الفائدة التي ندفعها على ديوننا هي ثلاثة أو أربعة في المائة ولكن إذا استجبت في المستقبل إلى المال لن نجد من مريضنا بفائدة أقل من خمسة أو ستة في المائة .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي — لهذا السبب الذي ذكره معالي الرئيس أعارض في اقتراح استهلاك الديون وأرى أن يضاف المبلغ الذي يتبع من بيع الأملاك إلى المال الاحتياطي .

حضرة حافظ عابدين بك — رأى حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي وجهه لأننا لو اضطررنا إلى الاستدانة لن نجد من يقرضنا بأقل من خمسة أو ستة في المائة فيجب أن نلجأ في الحيلة في استهلاك الديون فلا نستهلك منها إلا بقدر ما تسمح به الظروف .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال — أنا تريد من تأليف لجنة تبحث حالة مضبطة الأملاك نتيجة عملية وهي الإصلاح . ومن هذه الوجهة أي وجهة النتيجة العملية السريعة أرى أن لجنة حكومية أصح لنا من لجنة برلمانية . فرأى اللجنة البرلمانية لا يخرج في آخر الأمر عن أن يكون رغبة — أما اللجنة الحكومية فإنها أقدر على تنفيذ ما تراه من وجوه الإصلاح لأنها مؤلفة من رجال الحكومة وأصحاب فرج من فروع الحكومة .

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن الباب الثالث عشر .

على تقرير اللجنة عن الباب الثالث عشر من الإيرادات الخاص ببذل الخدمة العسكرية وهذا نصه :

الباب الثالث عشر

بذل الخدمة العسكرية

قدر مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج٠ ميراداً لهذا الباب وكان المقرر في ميزانية سنة ١٩٢٣ ج٠ م٠ مبلغ المتحصل في السنة المذكورة مبلغ ١٦٤٥٧ ج٠ م٠ بقى من ذلك أن أساس التقدير الحالي هو ما تحصل في سنة ١٩٢٣

ويلاحظ أن إيراد هذا الباب يتصد منه تقرير الخدمة العسكرية الإجبارية . وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر لهذا الباب في المشرع .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن الباب الرابع عشر من الإيرادات الخاص برسوم الخفر وهذا نصه :

الباب الرابع عشر

رسوم الخفر

قدر مبلغ ١٢٨٤٠٠٠ ج٠ م٠ إيراداً لهذا الباب وكان المقرر في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٣٨١٠٠٠ ج٠ م٠ مبلغ المتحصل في السنة المذكورة سنة ١٣٦١٨٤٨ ج٠ م٠ وتحصل رسوم الخفر طبقاً للمرسوم الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ وهو يسرى على جميع القاطنين بالقطر المصري سواء في ذلك الأهالي أو الأجانب بلا استثناء .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر لهذا الباب في المشرع .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبال — قدر إيراد هذا الباب مبلغ ١٢٨٤٠٠٠ ج٠ م٠ وكان المقرر في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٣٨١٠٠٠ ج٠ م٠ قتل التصديق هذا العام عن العام الماضي وبقي المتحصل في السنة المذكورة ١٣٦١٨٤٨ ج٠ م٠ قرون حضراتكم أن المبلغ المقرر لرسوم الخفر سنة ١٩٢٤ أقل بكثير جداً من المبلغ الذي قدر في سنة ١٩٢٣ ونحن المبلغ الذي حصل فعلاً في هذه السنة فما هو السبب في ذلك ؟

معالى المقرر — السبب في ذلك هو أن حلاوة الحرب التي كانت مضافة على مرتبات الخفر كانت تحصل من الأهالي فلما انقبت رقت من عاقبهم .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

على تقرير اللجنة عن الباب الخامس عشر من الإيرادات الخاص بالمستطع من ماهيات المستعدين وهذا نصه :

الباب الخامس عشر

الاستقطب من ماعيات المستخدمين

قد بلغ ٢٥٠٠٠ ج.م. إيرادات لهذا الباب وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٣٨٠٠٠٠ ج.م. وبلغ المحصل في السنة المذكورة

٣٤٨٨٩٩ ج.م.

ويرجع سبب الزيادة فيما تحصل في سنة ١٩٢٣ إلى ما استقطب من ماعيات تعديل الدرجات، كما أن الوزارة قد راعت في التقدير الحالي ما أتى

من الوظائف الخالية وما يتيسر التأليف في خلال السنة الحالية .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

وافق المجلس عليه .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة الثامنة والدقيقة ٤٥

مساء على أن يجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق

٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء .



مضبطة الجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤

خلاصا - أعمال المجلس :

(١) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٦ أبريل سنة ١٩١٨) بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ محرم سنة ١٣٣٩ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ لتلاص بتسديد الأسس المال الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القعدة العسكرية .

(٢) تسمية النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (أجواب الأبرار) .

أخطر المجلس بالاعتراضات الواردة من حضرات : أحمد مصطفى بك عن جلسات اليوم وأمس وأول أمس . والشيخ أحمد نصر والشيخ علي سليمان وحسن العديبي بك عن جلسة اليوم .

وأخطر المجلس أن حضري فهمي حنا وإسحاق بك وعبد العزيز رضوان بك يطالبان بالرجوع لهما بأجاعة خمسة عشر يوما ابتداء من اليوم وأن حضرة الدكتور سيب غياض بك يطلب اجازة من ٢٧ يونيه الحاضر لغاية انتهاء الدور لوفائق المجلس على التفتيش بالاجازات المطلوبة .

فل حضر الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

أبلغ المجلس ورود طعن من محمد إبراهيم ضد انتخاب حضرة الشيخ يس عمود أبو جليل العضو بالمجلس لعدم تفرغ شرط التصاب القانوني فيه فقرر حالته على لجنة الطعون على أن يتعمق إليها في هذه المرة حضرة حافظ حابدين بك ومحمود بسويو أفندي .

عرضت الاقتراحات الآتية :

(١) اقتراح من حضرة عبد الظاهر خليل بك بطلب الشروع في إنشاء باقي السكك الزراعية بمركز البساتين .

(٢) اقتراح من حضرة عبد الظاهر خليل بك بمدة خط سكة حديد حلوان لغاية بلدة البريل .

(٣) اقتراح من حضرة أحمد مصطفى بك بطلب عمل مشروعات لرى الحياض ببلاد الخطارة وأقليت وسلوة والرديسية وقاروس بمديرية أسوان .

(٤) اقتراح من حضرة محمود علي بك بطلب التصريح بمشروعات الركوب والنقل على كوبري كثر الزيات مقابل دفع الرسوم التي تقرر لذلك .

قرر المجلس لحالة هذه الاقتراحات على لجنة الاقتراحات .

فل حضر لجنة المالية من الباب السادس عشر الخاص بالأرطخ الثانية

م. تشقا. القعد وهذا نصه :

اجتمع المجلس علنا في يوم الاثنين ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والدقيقة ٥ مساء برئاسة حضرة صاحب المالح أحمد زور باشا رئيس المجلس .

تدعى على حضرات الأعضاء فوجد غالبا كل من حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجندل بك . الشيخ متولى عمر حجازي . عبد العزيز رضوان بك . الدكتور سوري جرجس سوري أفندي . حسن فوده باشا . راضب عطيه بك . الشيخ علي محمد مروان . محمد السيد أبو علي باشا . شامير الجندى أفندي . اللواء موسى فؤاد باشا . محمود علي مهنا بك . أحمد أبو سيف أفندي . أحمد الشريفي باشا . محمد زكي عبد الرزاق بك . المصري السدي باشا . محمد الحفي الطرزي باشا . محمود محمد الشنوق باشا . مصطفى أبو حجاب باشا . حسن أحمد العديبي بك . أحمد مصطفى بك . أحمد حمود باشا . أحمد فؤاد محمد الله باشا . صليب الغلايوس باشا . الشيخ أحمد نصر . الشيخ علي سليمان . محمد طلعت حرب بك . محمد فصح يحيى بك . عبد الفتاح رجائي أفندي . ألفريد شماس أفندي . فهمي حنا وإسحاق بك . الشيخ طه حسين .

تولى السكرتيرة الهلانية حضرات : سعيد فهمي الروي بك . محمود بسويو أفندي . علي عبد الرزاق بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

على جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا - تلاوة الاعتراضات وطلبات الاجازة .

ثانيا - تلاوة حضر الجلسة الماضية .

ثالثا - تبليغ المجلس ورود طعن من محمد إبراهيم ضد انتخاب حضرة الشيخ يس عمود أبو جليل العضو بمجلس الشيوخ عن العائرة الانتخابية الثانية بمديرية القويم لعدم تفرغ شرط التصاب القانوني .

رابعا - اقتراحات :

(١) اقتراح من حضرة عبد الظاهر خليل بك بطلب الشروع في إنشاء باقي السكك الزراعية بمركز البساتين .

(٢) اقتراح من حضرة عبد الظاهر خليل بك بمدة خط سكة حديد حلوان لغاية بلدة البريل .

(٣) اقتراح من حضرة أحمد مصطفى بك بطلب عمل مشروعات لرى الحياض ببلاد الخطارة وأقليت وسلوة والرديسية وقاروس بمديرية أسوان .

(٤) اقتراح من حضرة محمود علي بك بطلب التصريح بمشروعات الركوب والنقل على كوبري كثر الزيات مقابل دفع الرسوم التي تقرر لذلك .

الباب السادس عشر الأرباح الناتجة من تشغيل القود

قدوم مبلغ ١٤٧٢٠٠٠ ج.م إيرادا لهذا الباب وكان المقدار له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٢٧٩٠٠٠ ج.م وبقي المتحصل في السنة المذكورة ١٤٠٤٤٧٢ ج.م
وتفصيل مبلغ ١٤٧٢٠٠٠ ج.م المتحصل ذكره هو كالآتي :

جنيه	٥٠٣٠٠٠
قيمة كويات سنوات وأسمم الاحتياطي .	
٨٠٠٠٠	فوائد القود المودعة بصندوق الدين وكو بونات سندات احتياطيية .
٣٠٠٠٠	فوائد القود المحسنة المخططة وحصة الحكومة من فوائد أمانيها .
٩٠٠٠	فوائد واستهلاك السلف للمنوحة للبلدية والمجالس المحلية .
١٥٠٠٠٠	فوائد قود الحكومة المودعة بالمصارف .
٧٠٠٠٠٠	الأرباح التي تخص الحكومة من اصدار البنك الأهلي المصري لورق البنكوت .

الجملة ١٤٧٢٠٠٠

وسبب الزيادة في التقدير عما كان مقدرا في السنة الماضية يرجع الى فوائد المال الذي زيد على الاحتياطي وإلى قيمة كويات السندات التي اشترت في بحر السنة الماضية .

وقد ورد بتقرير لجنة المالية بمجلس النواب (صفحتي ١٥ و ١٦) بحث لمصلحة الحكومة في أرباح اصدار ورق البنكوت وهو بحث مفيد كان مؤداه معرفة أن الائمان الذي تستولى الحكومة بمقتضاه على الحصة التي قلوت يفرغه ٧٠٠٠٠٠ ج.م كان حصل في ظروف استثنائية انتهت من زمن بعيد وأن المصاريف الأولى لاصدار أوراق البنكوت قد استهلكت وأن البنك حصل من هذه العملية على أرباح طائلة ولذا توافق هذه اللجنة على ما رآه مجلس النواب من وجوب إعادة النظر في نظام اصدار ورق البنكوت من أساسه على طريقة سهلة تضمن حق الحكومة . وأن تفكر الحكومة من الآن في إيجاد طريقة تكون شاملة للضمان الكاف والمرونة اللازمة لجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية .

وفي هذا الصدد تطلب اللجنة أن تسلك الحكومة قودا ذخيرة لتتأهل وأن يكون للحكومة حازمك للقود حتى يسهل تحويل أى كمية من الذهب الى قود في بعض الأزمات .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ للمقدّر لهذا الباب في المشروع .

معالى محمد شفيق باشا - أتى مع موافقي على تقرير اللجنة من هذا الباب أرجو من معالي القدر وحضرات الأفضله أن يوافقوني على حذف الجبله الأخيرة من الباب المذكور وعلى التي تطلب فيها اللجنة من الحكومة أن تسلك قودا ذخيرة لتتأهل .

أن كل ورقة بنكوت مهما بلغت قيمتها مكتوب عليها تمهيد من معالي البنك الأهلي بدفع قيمتها ذهباً عند مجرد الطلب . ولكن في أغسطس سنة ١٩١٤ أوقف هذا التمهيد بناء على حرموم صدر بذلك . فاعادة التعامل بالقود الذهبية يقتضى أولا فاك هذا القيد بإلغاء هذا المرسوم .

على أن الحكومة لو سككت مقدارا قليلا من القود الذهبية يتراوح بين مليون أو مليونين مثلا أو أكثر من ذلك وأودع في خزانة البنك الأهلي أو خزانة المالية وأبيع استبدال أوراق النقد بما يتألفها من تلك القود ذهباً لتألف الناس عليها فتضد في خلال شهر أو أقل ومع ذلك فإن تحقيق هذا الاستبدال غير ميسور الا متى أتى المرسوم القاضي بإيقاف تمهيد البنك الأهلي بدفع قيمة الورق ذهباً . له أنه لا يمكن قصر الاستبدال على المقدار الذي يسلك ذهباً بحيث أنه متى نفذ حاد الإقبال الى ما كان عليه .

ولا أدل على ذلك من أن الحكومة قد سككت من عهد قريب مقدارا من القود الذهبية سممتها بما فقط دون أن تزاما وعلى هذا القياس لو سككت الحكومة مليوناً أو مليونين أو ثلاثة ملايين جنيه فإن جعلها في التوزيع سيكون حظ سائبتها .

أن مصر اليوم تتعامل بنحو مبلغ ٣٧٢٨٠٠٠٠٠ ج.م ورقا وهذا غير ١٤٧٠٠٠٠٠ ج.م قضة ويكفى .

معالى الرئيس - أظن أن مقدارا ما تتعامل به مصر به اليوم لا يزيد على ٣١٠٠٠٠٠ ج.م فهل عند معاليكم كشف من البنك الأهلي ؟

معالى محمد شفيق باشا - نعم عندى الكشف الرسمى الذى نشرته الحكومة في الإحصائيات الشهرية تاريخ آخر مارس الماضي وأوضح منه أن ما تتعامل به هو حوالى مبلغ ٣٧٢٨٠٠٠٠ ج.م فالجكومة بين أمرين: إما أن تسلك مبلغا زهيدا يشرب الى جيوب الأهالى على ما ذكرته ولما أن تسلك مبلغا كبيرا وهو ما لا طاقه لها به لأنها لو استخدمت لذلك كل ما لديها من الاحتياطي لما كان كافيا . ومع هذا فأنها لا تجنى من وراء ذلك إلا خسارة الفوائد التي تعود عليها من الاحتياطي .

ثم ما هى القائمة من سك قود ذهبية ؟ إن الناس طامعتان طامعة تعمل ويكند ولكنها تنفق كل ما تكتسبه فهذه لاجلها أن تكون العملة ذهباً أو ورقا وطامعة تنفق قليلا لتدخر ما يبقى باخظاه في جيوب الأرض أو إيداعه البنوك وهذه كذلك يسألى لديها الورق والذهب .

ومع ذلك فإن هذا العمل يترتب عليه وضع هوائين استثنائية شديدة لمع تسرب الذهب الى الخارج وعلى أن قيمة الذهب اليوم أكثر منها قبل الحرب فليجبه لنا ذلك في قصر اليوم يكفل الحكومة نحو مائة وسبعة قروش الى مائة وعشرة وفى ذلك خسارة على الحكومة وقائلة للمهربين ولذلك أرجو من المجلس عدم الموافقة على القسم الأخير الذى أشرت إليه من تقرير اللجنة .

حضرة لويس أليخاندرو فافوس أنفى - عندى عدة ملاحظات على هذا الباب أكتفى منها الآن بإضافة تعلق بهذه النقطة . إذا لا أهم ماذا تصمد اللجنة من اقتراح سك كمية من الذهب . فأننا كان غرضنا تحويل كل المبالغ المتداولة في البلد الى ذهب . وهو ما يسمى في عرف الاقتصاديين بالقياس

الذي للضرورة، فإن ذلك يكون عللاً لاعتراضات كثيرة، ولذلك أطلب من
معال المقرر أن يفيدنا عن الحكمة المراد سكبها.

حضره الشيخ حين هذا القادر - أن رأى معال شقيق بلدا من جهة
سك القود النخبة للتعامل وجبه جنبا لأفنا لا نستطيع أن نك أكثر من
أربعة ملايين إلى عشرة وهذا المقدار أنا عرضناه للتعامل لا يمكن أن يبقى
في أيدينا وقد جربنا القود النخبة ذات الخمسة الجنيهات ذات نصف
الجنيه والقطع ذات المشرن قرشا لما رأيناها ولا تعامل بها كأنها لم تدخل
أسواقا فهي في الواقع قد استعملت حليا ومصوغات. ومع ذلك فليجس
مجلس النواب المالية لا تعرض لحل هذا الاقتراح وجارها في ذلك المجلس.
فأنا أوافق اللجنة على رأيها من لفت نظر الحكومة إلى أن المبلغ الذي تسكه
لا يتعامل به ويبنى في خزيتها لوقت الكثرة وهذا ما نضطره الأهم الرأية.

معال المقرر - فكرة اللجنة في هذا الموضوع هو أن يكون البلاد عملة
مستقلة لأن عملة الآن مرتبطة بعملة أم أخرى كما تملكون، فالفكرة
الإسامة هي أن يكون لنا وحدة جبهه ذهبيه تكون أساسا لعملة، أما القول
بأن ما يسك من القود النخبة ينسرب إلى البنوك فلا ضرر منه لأنها ضامنة
له على أنه كلما كانت العملة خيرا كانت أهت، وفكرة اللجنة هو أن يكون
البلاد المستقلة عملة مستقلة مهما خضت في هذا السيل.

حضره لويس أخوخ فانوس افندي - هذه العملية تخفى تحوّل نحو
تسعة وعشرين مليون جبهه من ورق إلى ذهب والفرق بين قيمة الجنيه
الإنجليزي الذي عني عليه قيمة الجنيه المصري وبين قيمته النخبية في الحالة
الحاضرة هو حوالي ١٢ في المائة فحصول النقد من ورق إلى ذهب يؤدي
إلى خسارة ثلاثة ملايين جبهه وكسود فهل يصح أن تحصل البلاد مثل هذه
الخسارة لئلا يكون لها عملة ذهبيه؟ مع أنها في حاجة إلى الائتلاف على التلم
وتحسين الصحة العمومية وإصلاحات عديدة أخرى؟

إذا كان القرض من سك القود النخبة هو جعل العملة المصرية مستقلة
عن الكتيور البريطاني فإن هذا لا يأتى لنا منه فائدة تستحق هذه التضحية
بعض النظر عن الأضرار الأخرى وكل ما يمكن أن يؤدي إليه هو أنه يربط
عملة بلادنا بعملة البلاد المحظفة في الوقت الحاضر بالأساس الذي لضرورة
كأمريكا وبعض الدول الصغرى مثل سويسرا وهولندا والدنمارك وهي
بلاد ليست لها معها مصلحة تجارية كبرى عوضا عن ارتباط عملة الحالية
بالكتيور البريطاني الذي تعامل على أساسه أكثر المصانع والتاجر الأوروية
لثابتة واتساع للمعاملات به بالنسبة لغيره لأن الملم في الكتيور أن يكون
المتعامل على المبيعات والمشتريات مبدأ على أساس ثابت حتى أن التاجر
لا يضطر إلى زيادة في الأسعار بسبب الفوارق التي قد تطرأ على الكتيور بين
وقت التبادل ووقت الاستطاق كما يحصل في المعاملات المبنية على أساس
الفريك مثلا ولا يخفى أن سعر الكتيور الفرنسي يطلب تخفيضات كثيرة قد
كان منه شذر قنبر تساوي المسافة فريك يبلغ ١٤٠ قرشا فأصبحت اليوم
تساوي ١٢٠ قرشا فمصلحة البلاد تخفى أن تكون العملة على أساس ثابت
مع عملة البلاد التي لا لها رابطة تجارية كبرى مثل إنجلترا التي تستورد منها

وتصدر إليها ما يقرب من نصف وارداتها ومصادراتها. وهذه ألمانيا قد
عادت إلى المعاملة على أساس الجنيه الإنجليزي والشانغ ولا يوجد إلا
أمريكا تعامل بالريال الذهبي، وأذن فكل المعاملة التجارية مع بقية
الأوروية أصبحت تجري الآن على أساس الجنيه الإنجليزي لثباته، وأذن فمصلحة
التحويل تضرب قيمة النقد من البلاد التي تعامل معها وتتدخل عامل
مضاربة كبير في الأعمال التجارية يعود بالضرر على مصلحة البلاد، وهذا فضلا
عن خسارة الثلاثة ملايين جبهه السابق الإشارة إليها على أن الطريقة الجارية
العمل بها الآن تعد نملة كبرى فالحكومة تحصل من الأهالي بطريقة غير
مباشرة على مئات الآلاف من الجنيهات لأن ما تصدره للأهالي من أوراق
البنكوت الآن يعود بخاتمة ٥/٦ من كل جنيه ورق يصدره البنك الأمل
وقد رأيت في الميزانية أن جملة ما تزيحه الحكومة من ذلك يبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج.م
يشترى زيادته بعد تبديل الائتلاف مع البنك الأمل كما أشارت إليه اللجنة،
فلماذا نحرّم الأمة من هذا المورد الملم في مايتها؟

والخلاصة أن هذه الطريقة يقرّب عليها :

(أولا) إخلال الموازنة في المعاملات التجارية.

(ثانيا) التكاليف الضخمة التي يتسببها التحويل.

(ثالثا) الخسائر التي تحدث من ذلك للاقتصاد عن ٧٠٠,٠٠٠ ج.م

ولذلك تأتي أعارض بشدة في قرار اللجنة.

معال المقرر - أن تحويل مبلغ النقد المقدّر يبلغ ٢٨ مليون جبهه ليس
بؤثر. لأنه قبل الحرب لما كانت العملة النخبية منشرة كان التعامل يورق
البنكوت منشرا أيضا إذ أن للمعاملين بمبالغ كبيرة لا يتعاملون في الغالب إلا
بالورق. على أن التحويل الذي يشقونه لا يكون إلا تدريجيا كأن يبدأ
بتحويل ثلث ذلك المقدار ونصفه وليس في هذا ضرر، أما مبلغ ٧٠٠,٠٠٠
ج.م الذي تزعمه حكومة الزميل فإن الحكومة لن تخسره، فلذلك لا اتفاق
الذي أقرته الحكومة مع البنك الأمل فيه غير طيبا فلذا أجد النظر فيه زاد
ريح الحكومة من وراء ذلك فوق مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج.م المذكور. ولا
يتبني من النعم أنا خسرنا من سنة ١٩١٤ ثلاث مليارات بسبب عملة الجنيه
الإنجليزي بمبالغ كبيرة ودخل كل حال فجميع الأمر إلى حضراتكم.

حضره يوسف يشقو ترك - أن ما قاله معال شقيق بلدا مبدأ في عملة
خسروها ما أشار فيه إلى طبع البض في تجزئة الذهب ولكن هؤلاء مدعم
قليل لأن الحالة التي أقرتها البلاد أوجدت عند كل فرد الرغبة في توظيف
كل ما لديه من الأموال لأن هذا أوجب ففائدة وأهم لفظة ولا عية بعض
الأفراد الذين لا يزال معهم حسن الأحوال فهذه عادة فيهم أن يتطعموا منها.

أما الحكومة فيجب عليها أن تضمن وديانها البنكوت بصفة تذكر من الذهب
كما هي القائمة التينة عند الدول الكبيرة مثل إنجلترا وأمريكا حيث أن عملتها
أهت من أية عملة أخرى بسبب وجود الذهب الكافي متطعما وبما أن مصر
يفضل الله مركزها الاقتصادي عظم الشأن كما يتضح من الإحصاءات التجارية
التي دلت على أن الصادرات من سنة ١٩٢٢ زادت من قيمة الواردات بما
يبلغ على الأربعة عشر مليون جبهه

فيها ٥٠ في المائة ونصف الريال مثلا بكلفتها خمسة قروش فقط. أما الإسم فأنها تبقى حافظة لقيمتها أكثر من العملة الذهبية .

يمكننا الآن شراء الذهب من الأسواق الخارجية بسهولة ولكن يصعب أن نقتصر نحن معراجيه الإنجليزي فانه وقتئذ يشتري الذهب الى بلدنا بسهولة. ان العمل على تنفيذ فكرة اللجنة يتطلب دراسة المسألة بدقة حتى لا تعرض لخطر التصريح في تنفيذ أمر قبل إعطائه التصويب الأوفر من البحت .

سألي محمد حقيق بشار - مرة معالي المقرر على كلامي يمحصر في تعطين:

أولا - يقول معاليه ان في شك قود ذهبية مصرية منظورا لاستقلال المال وودي على هذا هو أن فرنسا وانجلترا وهما بلدان مستقلتان تمام الاستقلال ليس فيهما قود ذهبية قدر ما عندنا وعلى الأخص فرنسا ليس فيها قود ذهبية مطلقة أما في مصر فتعد قود ذهبية وفضية غزيرة من قم غلظة فمعنى والحالة هذه أحسن من فرنسا وفيها .

ثانيا - يقول معاليه بأن الاستقلال الفضي معناه أن يكون لنا جنيه ذهب بمزائن البنيوك والحكومة . وروى عليه اننا اذا ضربنا خمسة أو ستة ملايين من الجنيهات المصرية ثم احضنا لدفع قود لسويسرا أو إيطاليا فهذه البلدان لا يقبلان قودنا الذهبية قيمتها الاسمية انما ياخذونها قيمتها الحقيقية ، فو ضربنا الجنيه وكانت قيمة ما قيم من الذهب تسعين قرشا وسجلت قيمته الاسمية مائة قرش فهو لا يقبل في الخارج الا بقيمة ما فيه من الذهب أي ٩٠ قرشا .

أما ما يرضى الأكمة حقيقة فهي السبكة الذهبية لأنها حافظة لقيمتها دائما لا تتغير كالقود . فلأن اللجنة اقترحت ايجاد سبائك ذهبية بدلا من قود مسكوة لكان ذلك أكثر فائدة نظرا لثبات قيمتها كما قلتمت وبسهولة معها في أي بلد كالإيران والهند والصين ولكن لو ضربنا قودا ذهبية وسجلنا قيمتها الاسمية كقيمتها الحقيقية نخسرنا أيضا ثقة سكنا .

ان خير ما يحفظ مالية الدولة هو سبائك الذهب لأن القود لا تحتفظ بقيمتها الاسمية الا داخل بلاد الدولة لا خارجها .

سألي المقرر - تطمون حضراتكم أنه لا يوجد عندنا قود ذهبية غزيرة الا القليل . وقرض اللجنة من اقتراحها أن يكون للبلاد عملة ذهبية مستقلة ولم تقل اللجنة بذلك جيه قيمة أقل من قيمته الذهبية بل تريد أن تكون قيمته الاسمية مساوية لقيمتها الحقيقية كالجنيه الإنجليزي مثلا . ولا تصارح اللجنة فكرة ايجاد سبائك ذهبية بل يرغذ من الصبابة الواردة في تقريرها (حتى يسجل نحو بل أية كمية من الذهب الى قود في بعض الولايات) بليل اللجنة الى تحقيق هذه الفكرة وقد قدمت أنه لا يمكن سك مبلغ ٢٨ مليون جنيه بل رأيت الاكتفاء بسك ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات وهو المقدار اللازم لتتمثل .

حضرة الشيخ حسن عبد القاهر - ماهو العيان لبقاء هذا الخلق وحجم خزنه أو تحويله الى مصروحات .

.....

ومن أول ما يترسى ١٩٢٤ لاخر ما سنة ١٩٢٤ زادت الصادرات من قيمة الواردات بما يفيد على السجة الملايين جنيه أو بعبارة أوضح أنه منذ سبعة عشر شهرا زادت قيمة الصادرات بما يروى على العشرين مليون جنيه عن قيمة واردات فيلاد هذه حالها الاقتصادية لا يعني أن تكون عملتها أقل من عملة أمريكا التي هي من مركز اقتصادي يشابه مركز بلادنا وتكون قيمة الدولار فيها أزيد بمقدار ١.١٪ من عملتنا المصرية . هذا فضلا عن وجود احتياطي لمصر يؤول لنا الحق في أن تكون عملتنا معادلة لعملة أمريكا ولا تنقص عنها كما هي حالة العملة الإنجليزية في العملة يتناولون أمريكا . فهذه الحالة تتطلب أن يكون للمالية المصرية كمية كافية من النقد الذهبي والسياتك الذهبية ببنية مستقلة للقيمة التي تكونت مع مراعاة وجود سندات مضمونة بأعلى القيمة يترك اختيارها للحكومة . ذلك يثبت قيمة عملتنا وأرى من المناسب أن تكون لنا دار مس على لاستعمالها عند الضرورة في سكة السبائك الذهبية المفضلة وما تقرر من قود عدم توظيف الذهب تكسبه الأمة من تحسين قيمة العملة هذا خلاف ما تكسبه أديا من المظهر العلوي ولذلك أطلب أن توافق هيئة المجلس المقرر على قرار اللجنة حتى نصل بالقدرة اللازمة لاستقلال عملتنا . ذلك حتى بلاد كصغر قوتها في تقدم مستمر .

حضرة صالح عثمان بك (وكيل المالية المساعد) - ترك أهالي البلاد المتحمدة التعامل بالذهب وأقبلوا على الورق القدي وذلك لأن النقد الذهبي قليل القادة . ولا تظهر تلك القادة الا زين الحرب . فكانت قيمة عملة ما منطقة بأهم دولة أجنبية وكانت حرب بين تلك الدولة ودولة أخرى لسقطت قيمة العملة المدد كقوة بنسبة سقوط تلك الأهم .

وتعلمون أن بعض قود الحكومة المصرية منطقة بأهم الإنجليزية في الوقت الحاضر وقد استعملت الحكومة متى الحكمة في شراء عملة الأهم حيث اشترت منها ما هو قصير الأجل ليسهل حلها يمه في أي وقت تشاء وتسمى تلك الأهم (الأهم لمدة ثلاثة أشهر) . ومنظم قودنا منطقة بأهم تستهلك في أربع أو خمس سنوات فتجني في سنة ١٩٢٤ فانا قامت حرب بين إنجلترا وغلطة أخرى يمكننا التخلص منها بالبيع بسهولة .

وخاصة القول ان الناس لا يستطيعون التعامل بالعملة المدنية فقد تراكم عندنا بالمائة قود فضية قيمتها خمسة ملايين جنيه ولما أعرجناها لتداول أهلها الضيق الياء هذا ما يحصل في التعامل بالعملة المدنية فاقى لو أعطيت واحدا من حضراتكم مينا من الفضة لرضه ولأخذه لاستبداله بورق قدي . ان التعامل بالذهب خاضع لسوالم كثيرة يجب دراستها قبل البت في هذا الموضوع . أما رغبة اللجنة في ايجاد عملة ذهبية مصرية فستستغرق بطبيعة الأمور مع الزمن حل أنه اذا أراد البنك الأهل استيراد ذهب من الخارج في الوقت الحاضر يفسر فرق العملة وقد تبلغ انحصارة نحو ١٢ في المائة كما قلنا حشرة المضو المحترم لوين اختار قانوس افندي ولقد قلنا فائدة من استيراد الذهب من الخارج في الوقت الحاضر . أضرب مثلا : ان قيمة الجنيه الإنجليزي الحقيقية هي ٩٧ قرشا ولكن اذا أردنا يمه في الخارج (في أمريكا مثلا) فلا نحصل منه بل هذه القيمة وذلك بخلاف العملة الفضة فاننا ن

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لكنهم يحولونها الى مصوغات .
 معالي المقرر — وهل هناك ضرر من أن يكون في البلاد ذهب ؟
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وهل من المستحسن أن تكون لدينا مصوغات بمسحة ملايين من الجنيهات ؟
 معالي المقرر — عنوان البروة وجود الذهب وثروة الحكومة تابعة لثروة الأهل فلذا كان الأهل أغنياء أمكن الحكومة أن تجني ضرائبها بسهولة .
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وماهى الفائدة التى تعود على الحكومة من وجود الذهب في أيدي الناس ؟
 معالي المقرر — الفائدة أن يكون لبلاد عملة مستقلة ولا يتأتى ذلك الا لما كان لها عملة خفية مخترمة .

مصادره أمين ساس باشا — كانت العملة الاقتصادية لفساية أول يوليو سنة ١٩١٤ أن تحافظ كل دولة على نسبة معينة من مصفى قودها الذهبية والورقية فكانت فرنسا تحافظ دائما على أن يكون عندها ٧٥ في المائة من الذهب و ٢٥ في المائة من الورق القدي وكانت إنجلترا تحافظ على أن يكون نصف قودها ذهبيا والنصف الآخر ورقا ، أما ألمانيا فكان رج بعدها ذهبيا والباقي ورقا لا احتياجا على قوتها . فلما قامت الحرب العظمى ورأت فرنسا أن حاضرتها مهددة أودعت عند إنجلترا أموالها الذهبية ونهضت قتلها الى أمريكا . وقد دعت مستعزمات الحرب احزابا من لفرنسا من المطلوب لأمريكا عندها فضلت العملة الذهبية من فرنسا فآثرت حالة عملها الورقية . ويرجع سقوط الفرنك الحالى الى ما سبق بيانه .

فتبين من ذلك أنه من أهم واجبات البلاد المستقلة المحافظة على الثروة الذهبية والورقية ولذا يجب أن يكون عند حكومتنا المقدار الذى تعتمد عليه من الثروة الذهبية والى السالك لأن الاعتماد على العملة الورقية وحدها اعتماد على ظل مائل وعرض زائل .

فمن أصالة الرأى المحافظة على اقتراح اللجنة والمصل به ليعود بالنفع على الأهالى والحكومة معا .

أعضاء : موافقون :

حضرة على عبد الرزاق بك — تقدم الاقتراح من حضرة لويس أغنيو أغنيو وهنا نصد :

أقترح رفض اقتراح اللجنة المالية بشأن تحويل أساس النقد المصرى الأساس ذهبى وأقترح أن يكون أساس البنكوت المصرى سندات مصرية يواقع النصف والإنجليزية بقيمة النصف وأطلب الكلام في الموضوع ما

٢٢ هـ ١٩٢٤

لويس فانوس

أعضاء : مرفوض .

حضرة لويس أغنيو فانوس أغنيو — أطلب الكلام على الحق أن أنكم في الموضوع لأننى صاحب الاقتراح ... (مقاطعة)
 أعضاء . نطلب انقالب باب المناقشة .

حضرة لويس أغنيو فانوس أغنيو — اعلى المنبر وقال : حضرات الأعضاء : هذه المسألة تمس كائناتنا الاقتصادية وعلى الأخص مركزنا التجارى والمالى فيجب أن نبحثها بحثا دقيقا من جميع وجوها وما كنت أتوقع أن تأخذنا لجنة المالية هذه اللبلة بمسبة الميزانية على هذا الموضوع الهام الذى لا ارتباط له بالميزانية وأن تطلب منا اقتراحه بما لب من الأرواب . كان يحسن بالجنة أن تقدم اقتراحا قائما بذاته عن هذا الموضوع الى المجلس ليعمله على لجنة خاصة مؤلفة من اثنين لبحثه بحثا دقيقا يتناسب مع خطورته وأهميته ففى أوروبا اذا عرض مشروع دقيق وخطير كهذا كلف له لجنة خاصة بجميع القتين الاخصائيين وأصحاب المصارف المالية والأهل التجارية وغيرهم من أرباب المصالح في البلاد الذين قد تسمم هذه الشروط والاستشارة بأفكارهم وخبرتهم .

انى أشعر بالسجى الآن عن إجاه الموضوع حق من البحث والايضاح وأراى مضطرا الى أن أعرض على حضراتكم قولنا بجملا لفضيق وقتكم أين به الأرواب الخفيفة التى يمسها تصديق أساس النقد المصرى المرفوض من اللجنة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — نطلب انقالب باب المناقشة .

حضرة لويس أغنيو فانوس أغنيو — يجب أن نشعروا بالمسؤولية الملقاة على حاكمكم فلا تهاطونى وأنا عضو أهل لصالح الآلة وأدافع عن مرامها الحيوية فيما يواجى . (هنا هم بعض حضرات الأعضاء بانفوج) من يريد من حضراتكم الخروج طلبا لقرائة فليفضل .

خرج كثير من الأعضاء .

ان تثير أساس النقد المصرى من سندات الى ذهب يزيد حبه الدين على الأهالى ويسبب نزول أسعار القطن كما أنه يوقع خسائر بالبنوك التى تعمل بمصر ...

أعضاء — نريد الاستراحة .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس للاستراحة حيث كان الساعة السابعة والى الحقيقة ٢٠

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والنقطة ٥ مساء .

حضرة سعيد فهمى الروبى بك — قلم عشرة من حضرات الأعضاء اقتراحا هذا نصد :

” نقترح ما يأتى :

أولا — انقالب المناقشة في الباب السادس عشر من ميزانية الإيرادات .

ثانيا — أخذ الرأى على اقتراح حضرة لويس فانوس أغنيو انطاس رفض ما قرره اللجنة وبموجب أساس ورق النقد المصرى نصفه سندات مصرية والنصف الآخر سندات بريطانية .

ثالثا — أخذ الرأى على تقرير اللجنة ”

فما رأى حضراتكم ؟

حضرة لويس أختوخ فائوس أفتدى - قبل أخذ الرأي أريد أن أبدي الأسباب .

حضرة أبراهيم نور الدين بك - أطلب أقتال باب المناقشة .

حضرة لويس أختوخ فائوس أفتدى - أرجو أن تسمح لي يا معالي الرئيس أن أذكر الأسباب .

أصوات : تطلب أقتال باب المناقشة .

حضرة علي عبد الرزاق بك - بأمر معالي الرئيس أقتل باب المناقشة .

حضرة لويس أختوخ فائوس أفتدى - أذن أقدم الأسباب التي أريد أن أجلسها كتابة لأجنابها في المضبطة .

«الأسباب»

« أرجو من المجلس رفض اقتراح اللجنة فيما يخص تغيير أساس النقد المصري الحالي إلى أساس جديد لأن هذا العملية تزيد قيمة النقد المصري مرة واحدة حوالي ١٢٪ . وهذا يسبب اختلالاً في التوازن المالي الحالي في البلاد وفي المعاملات المالية والتجارية ويضع عنه ضرر كبير للأهل على عموماً والمصاريف الكبرى بلا مبرر وهذا الضرر يتصغر في الأبواب الآتية يوجه خاص .

(١) أن تحويل أساس النقد المصري الحالي إلى أساس جديد فيه الدوران على الأهل بما يوازي ١٢٪ من مقداره ومن المعلوم أن الدولة المصرية من أهم المدينة وتقدر ديونها العقارية وحدها بحوالي خمسين أو ستين مليوناً من الجنيهات فكل أساس هذا التقدير تكون الزيادة في صبه هذه الديون العقارية وحدها على الأهل حوالي ستة أو سبعة ملايين من الجنيهات لأهم سيضطرون إلى السداد بقدر أساسه وهي قيمته تزيد عن قيمة النقد الحالي ١٢٪ .

(٢) أن هذا التغيير يضيف مصاريف الاتاج الأهل بقيمة الفرق بين النقد الحالي والنقد التقني الأساسي وهو ١٢ في المائة .

(٣) أنه ينقص أسعار القطع بما يوازي ١٢ في المائة أيضاً إذ أن المبلغ الذي يدفع مثاله يكون قدماً ذهبياً فيفقد منه المشتري بعد عملية التحويل إلى أساس ذهبي مقداره يقص ١٢ في المائة عن المقدار الذي يدفعه الآن من النقد الورق الحالي - فيقص بذلك مقدار النقد الذي يقبضه الأهل المتحسين للقطع بل يبلغ حوالي خمسة ملايين من الجنيهات المصرية سنوياً هذا إذا قدرنا الحصول بستة ملايين قطار والخبث بتوسط ثمانية جنيهات . وعليه فيقص ما يكون لهم من المال لسداد حاجتهم السائرة وسداد ديونهم بهذا القدر وهو مبلغ جسيم .

(٤) أنه يزيد عبء المصاريف الثابتة على أصحاب المحال التجارية والمصانع .

(٥) أنه يسبب خسارة جسيمة في مصر يقدر ما يصيب البنك الأهلي المصري منها حوالي أربعة ملايين من الجنيهات وما يصيب البنوك الأخرى ويبلغ أربعة ملايين مطلقاً بسبب تحويل الودائع الحالية إلى أساس ذهبي وهذا يسبب أرباكاً عظيماً في حالة البلاد المالية تتجس عنه أزمة خطيرة .

(٦) أنه يزيد عبء أساسات ديون الحكومة المصرية بما يقدر بحوالي ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً .

(٧) أن عملية تحويل النقد الحالي إلى أساس ذهبي يكلف حوالي ١٢٪ من قيمة مقدار النقد الحالي الذي يقرر تحويله إلى ذهب فإن حولنا نصف المقدار المتداول الآن كما أثار معالي المقرر (وهو حوالي ثلاثين مليون جنيه ورقاً) تكون كلفة ذلك حوالي مليون وبمائة ألف جنيه مرة واحدة .

(٨) وكذلك تخسر الحكومة نصف ما تحصله الآن من أرباح إصدار القود وهو في الميزانية ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه فتبطل على هذا الأساس الخسارة السنوية للحكومة في إيراداتها ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه وقد قرر معالي المقرر أن يرفع الحكومة في هذا الباب يجب أن يرتفع بعد تعديل الاتفاق مع البنك الأهلي إلى أكثر من ذلك وأما أوافقه على ذلك وأقدر الخسارة في المستقبل بنصف مليون جنيه على الأقل . على أن تحويل النقد المصري إلى الأساس الذهبي الذي تقترحه اللجنة لأصل النقد المصري مستقلاً استقلالاً تاماً بل يتبع عنه فقط ارتباط النقد المصري بقدر البلاد التي أساس قنطرة ذهبي وأهمها أمريكا وسويسرا فتفترق الاستقلال خيالية أكثر من أن تكون حقيقية . فأرجو المجلس إما أن يرفض اقتراح اللجنة المالية وأما أن يحمله للحكومة رأياً فيه بدون أن يقرره المجلس الآن حتى لا يتوشق هذا القرار على مالية البلاد .

معالي الرئيس - ما رأي حضراتكم ؟

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن الباب السادس عشر .

على تقرير اللجنة عن الباب السابع عشر الخاص (بإيرادات ودروس متروكة) وهذا نصه :

الباب السابع عشر

إيرادات ودروس متروكة

قدر مبلغ ١٨٢٥٠٠٠ ج ٢٠٠ إيرادات لهذا الباب في المشروع . وكان المقدار له في سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٤٣٥٠٠٠ ج ٢٠٠ وبغ المصروف في السنة المذكورة مبلغ ١٤٩٠٦٨٢ ج ٢٠٠

من ضمن هذا المبلغ مبلغ ٣٤٨٠٠ ج ٢٠٠ داخل في البند ٢٩ الذي قيمته ٤٢٩٥٠ ج ٢٠٠ وهو (المخصص على وزارة الأوقاف وضمها من البيئات لمصاريف تعليم المدارس والمكاتب المرفوقة وسواها من المدارس والجمعيات) فقامت بسببه مناقشة في مجلس النواب مؤقفاً أن وزارة الأوقاف تنازع في الزامها بمبلغ ٣٣٨٠٠ ج ٢٠٠ من ذلك المبلغ وتطلب حذفه نظراً لعدم الحصول في ميزانيتها وقد انتهت هذه المناقشة بقرار اعتماد مبلغ ٣٣٨٠٠ ج ٢٠٠ مع حفظ الحق لوزارة الأوقاف في أن تنازع فيه - وتوافق اللجنة على هذا الرأي .

وقد حصلت مناقشة أخرى في مجلس النواب بخصوص مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه القدر إيرادات السيد الذي تقوم ببيعه وزارة الزراعة لصغار الملاك وهو من ضمن مبلغ ٥٧٠٠٠٠ جنيه الواردة في البند ٣٥ من هذا الباب ، واللجنة

الباب الثامن عشر

ضريبة القطن

قدر مبلغ ١٢٥٠٠٠ ج.م إيراد لهذا الباب وكان المقدر في سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٧٨٠٠٠ ج.م وبقي التحصيل في السنة المذكورة مبلغ ١٥٢٧١٧٣ ج.م وقد سبق الكلام عما أثارته هذه الضريبة من المناقشة وما رأى اللجنة بخصوصها .

هذه وبقيت المحصول على مبلغ أزيد من المقدر إذا روعي ما تحصل في سنة ١٩٢٣

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

حضرة لويس أخنوخ قانونس اقضى - في العام الماضي كان المقدر لإيرادات هذا الباب مبلغ ١٧٨,٠٠٠ ج.م ولكن الذي حصل فعلا هو ٢٧١,٧٣٠ فلما يصح لنا بعد معرفة هذا الفرق أن توافق على ما رآته اللجنة من تقدير إيرادات هذا الباب في هذه السنة بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ ج.م فقط دون أن نقرر زيادته خصوصا إذا لاحظنا أن اللجنة نفسها توافق هذا الزيادة كما هو ثابت من سجلاتها الآتية :

(وبقيت المحصول على مبلغ أزيد من المقدر إذا روعي ما تحصل في سنة ١٩٢٣) لذلك أقترح جعل إيرادات هذا الباب بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ ج.م لأن في هذه الزيادة فائدة عند النظر في المصروفات إذ تمكننا من عمل الإصلاحات اللازمة قبلها .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تحرير اللجنة من البند الأول من الباب التاسع عشر خلاص بالإيرادات التبرعانية وهذا نصه :

الباب التاسع عشر

إيرادات غير احتاجية

يشمل هذا الباب ثلاثة بنود :

أولها الناجم من بيع أراضى الحكومة وقد سجله في هذا المشروع مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج.م وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٣٢٠,٠٠٠ ج.م وبقي التحصيل في السنة المذكورة ٤٦٧,٧٣٧ ج.م وقد تبين أن أقطاب سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٣٠,٠٠٠ ج.م فلم يخرج من الميزانية إلا مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج.م وهو قيمة المنظر تمحيه من تلك الأقطاب وهو احتياط في عمله .

وقد رأت اللجنة أن النواب عدم المراقبة ابتداء من السنة المقبلة على ضريح ما يتبع من بيع الأراضي إلى الإيرادات العامة المخصصة لسد أبواب المصروفات العادية ولا إلى المال الاحتياطي مستندة فربما هذا على أن الأملاك الأميرية أن هي إلا تركة موروثية من الأجيال النائرة ولا يجب استهلاكها لأنها يمد بالنفع على هذا الجيل والأجيال القادمة وأنه لذلك يجب أن يخصص ثمن ما يباع منها لاستهلاك سنلت ديون الحكومة .

وتوافق هذه اللجنة على ما رآته لجنة النواب في هذا الصدد ووافقها عليه المجلس .

تقرير الوزارة على هذا التصرف نظرا لاتساع الأراضي التي يحصل تسديدها باليد الكبارى وضمان عدم حصول غش في تلك الأسمدة صيانة للأراضي الزراعية (وهي الجزء الأعظم من ثروة البلاد) من الخلف ولما في ذلك من تسهيل لشراء السداد على صغار المزارعين إذ أن الحكومة تحصل ثمنه منهم مع انقضاء الأموال الأميرية . وهذا الرأي موافق لما قرره مجلس النواب في هذا الصدد .

أما حصة الحكومة من إيرادات الشركات المتنوعة المقدرة بمبلغ ٩٥,٠٠٠ جنيه وهي موضوع البند ١١ من هذا الباب فتعطيها كالآتي :

جنيه	
١٤,٠٠٠	من شركة سكك الحديد الضيقة .
٩,٠٠٠	» » » » حديد الوجه البحري .
٣,٥٠٠	» » » » غازين الاستيداع .
١,٠٠٠	» » » » ترامواي مصر الجديدة .
١,٥٠٠	» » » » الملاحة في بحيرة المنقلة .
٤٦,٠٠٠	» » » » ترامواي القاهرة .
٢,٠٠٠	» » » » الأسواق .

الجملة ٩٥,٠٠٠

وتبلغ هذه الحصة للحكومة بأعمال الاتفاقات المبرمة بين تلك الشركات وبينها وتقتطع اللجنة النظر إلى وجوب زيادة المبلغ المقدر إيرادات المراهقات (بند ٣٧) مادام أنه من المتصور إبطالها .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

حضرة لويس أخنوخ قانونس اقضى - لي ملاحظة على حصة الحكومة من إيرادات الشركات المتنوعة وهي أن الشركات الأجنبية لا تدفع للحكومة من الضرائب ما كان يجب حذرا أن تدفعه ومن المعلوم أن هذه الشركات تستغل الموارد المصرية فكان من الواجب أن تحصل جزيا من الضرائب المصرية ولكن الامتيازات تحمل دون ذلك . فأرى أنه عندما تطلب تلك الشركات تمديدا في عقود الاتفاقات التي بينها وبين الحكومة كما يحصل ذلك أحيانا أن تتهم الحكومة هذه الفرصة للمطالبة بزيادة حصتها من أرباح هذه الشركات .

معال المقر - هذه أمنية كلما جئني الوصول إليها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - إن تعديل الاتفاقات لا يمكن للحكومة أن تجرعه إلا بعد عرضة على المجلس .

حضرة لويس أخنوخ قانونس اقضى - هذه مسائل إدارية لا تعرض على المجلس بل تقوم بها الحكومة من تلقاء نفسها .

سماحة محمود فهمي باشا - إن كل شركة تحصل على امتياز من الحكومة للمصرية تفرض عليها الحكومة في عقد الاتفاق أن تدفع لها حصة سنوية من إيراداتها تسمى (Redevance) .

معال الرئيس - ما رأى حضراتكم في الباب السابع عشر .

وافق المجلس عليه .

على تحرير اللجنة من الباب الثامن عشر خلاص بضرورة القطن وهذا نصه :

هذه هي حالة الإيرادات والجنة تطلب من مجلس الشيوخ موافقة على النواب على اعتمادها كما هو مبين في مشروع الميزانية مع الصنف الذي أبداه مالى وزير الأوقاف بخصوص مبلغ ٣٠٨٠٠ ج ٠ م من ضمن الباي ١٧ من أبواب الإيرادات للأشغال التي تقدم ذكرها كما ترى اللجنة الموافقة على ما جاء بنهاية تقرير لجنة المالية بمجلس النواب ووافق عليه ذلك المجلس من أنه من الضروري أن يفكر المجلس والحكومة بما في أحسن الطرق وأعدلها لزيادة إيرادات الدولة وأنه يجب لذلك أن تولى لجنة تنظر في نظام الضرائب والرسوم الحالية وتدوره دوماً وأيا لمعرفة ما إذا كان الأساس الذي ترتكز عليه هذه الضرائب مقبولاً وطريقة توزيعها عادلة وعماً إذا كانت هناك وسائل لزيادتها وحل الأنصاف الرسوم الجركية ولا سيما ما يتعلق بأصناف الزيتة والقرنط مع تكليفها بدرس ما يمكن فرضه في المستقبل من الضرائب على القوة المخرقة .

وافق المجلس عليها .

تلى تقرير اللجنة من المال الاحتياطي وهذا نصه :

المال الاحتياطي

جرت الحكومة المصرية من زمن بعيد أن يكون لها مال احتياطي وكان قد وصل هذا الاحتياطي في آخر سنة ١٩١٩ المالية إلى مبلغ ١٧١١٧٠٠ ج ٠ م إلا أنه استنفذ بأكمله تقريباً في سنة ١٩٢٠ بسبب أهواء القوم وشراء الفحم . وقد حصل في السنوات التالية أن تكون مال احتياطي وصل في نهاية سنة ١٩٢٣ المالية إلى مبلغ ١٨٠٤٦٠٠ ج ٠ م وهو يزيد بمبلغ ٥٤٦٠٠ ج ٠ م عما جاء في مذكرة وزارة المالية وقد ظهرت هذه الزيادة عند تحقيق حسابات سنة ١٩٢٣

وقد ورد بالصفحة ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من تقرير لجنة المالية بمجلس النواب البيان التفصيلي للمال الاحتياطي وحالته وكيفية توزيعه ولا يزال لعله هنا .

وتوافق هذه اللجنة على ما رآه وزارة المالية وما قرره مجلس النواب :

(١) من ضرورة عدم مس المال الاحتياطي إلى ما يهدد وضع سياسة مالية مبدئية على درس جميع المشروعات الكبرى التي تحتاج إليها البلاد دوماً وأبداً .

(٢) من أنه حتى بعد معرفة ما تحتاج إليه هذه المشروعات فإنه يجب أن يكون للدولة المصرية مال احتياطي على خلاف الحاصل في البلاد الأخرى وذلك لأن موارد الدخل في الميزانية محدودة وضيقة كما أن الاستيازات وغيرها من التبعيد الدولية الحاضرة تحد من مقدرة الحكومة على فرض الضرائب والرسوم فتحصل بذلك دون أكساب الميزانية المرونة اللازمة .

وتوافق هذه اللجنة أيضاً على ما رآه لجنة المالية بمجلس النواب وما قرره ذلك المجلس من أنه يحسن أن لا يترك من المال الاحتياطي تقديراً بغيره من ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات وأن يوظف الباقي في شراء أوراق مالية وأن لا يهدد الحكومة بشراء نوع خاص من الأسهم بل يترك لها الخيار في أن تصيب الفرصة لشترى من تلك الأوراق ما يرى فيه الفائدة تحت مسوغاتها .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أرى ألا يستعمل المبلغ الناتج من بيع أراضي الحكومة في استهلاك سندات ديون الحكومة لأن الأرباح التي تنتج من ذلك ضئيفة جداً لا تأخير لها وأقترح أن يضم هذا المبلغ إلى المال الاحتياطي فإن أمانته ومشروعات كثيرة تعود بالفائدة على الأجيال المقبلة ومن اللازم أن نحفظ هذا المال لهذه المشروعات .

مسائل المقرر - هذا الاقتراح عرض على المجلس أمس ولم يوافق عليه .

وافق المجلس على هذا البند من هذا الباب .

تلى تقرير اللجنة من البند الثاني وهذا نصه :

والبند الثاني يشمل أرباح القطن وقد قدر له مبلغ ١٥٠٠٠ ج ٠ م لإزالة وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٧٧٠٠ ج ٠ م .

وكيفية تقدير هذا المبلغ هو أنه يوجد لدى الحكومة ١٨٨٤ بالة وزنها ١٥٦٠٠ قطن من مشريات سنة ١٩٢٣ قدر ثمنها بمبلغ ١٢٥٠٠ ج ٠ م وهذا المبلغ ممتدّد بما يكفيه لأن عن ما حصل شرائه سبق تسويته في حساب السنة المذكورة . كما أنه يوجد لدى الحكومة ٤٨٧٨ بالة وزنها بحجم ٣٩٧٠ قطن والمطوّر أنها تقي ربع قدره ٧٥٠٠ ج ٠ م بعد استبعاد قيمة الثمن .

وقد حصلت المناقشة في مجلس النواب في مسألة دخول الحكومة في سوق القطن شارية أثناء حطة المجلس الرسمية فقرر بالأغلبية الموافقة على اقتراح نصه "أن يبيع المجلس الحكومة أثناء ملكته الرسمية بأن تدخل في سوق القطن شارية بحسب الظروف وأن تدفع ثمن ما تشترىه من الاحتياطي" .

وهذه اللجنة توافق على هذا القرار .

وافق المجلس عليه .

تلى تقرير لجنة المالية من البند الثالث وهذا نصه :

والبند الثالث وهو الخسائر بإيرادات أخرى وقدر له في المشروع مبلغ ٣٠٠٠ ج ٠ م وهو مركب من مبلعين : أولهما ١٤٠٠ ج ٠ م قيمة القسط المستحق في سنة ١٩٢٤ من ثمن المبيع من الأراضي الكائنة على أروسة الأخشاب ، والثاني ١٦٠٠ ج ٠ م قيمة الأكمات المسحقة في سنة ١٩٢٤ لاستهلاك سلفة البلديات والمجالس المحلية .

وكان المقدّر لهذا البند في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٤٠٠ ج ٠ م وبالحصول منه في السنة المذكورة هو مبلغ ٢١٨٩٥ ج ٠ م .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ لهذا الباب في المشروع .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أرى أنه ليس من المصلحة العامة بيع الأراضي الواقعة على أروسة الأخشاب للشركات والأفراد إذ ربما تقدم لشراؤها شركات أجنبية وربما أن البلاد مائة في طريق الرقي وتؤسس عندنا في المستقبل شركات وطنية فيجب أن نحفظ جزء من هذه الأراضي لتتضمن بها الشركات الوطنية المستقبلة .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

كليت الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة في هذا الباب وهذا نصها :

معالى المقرر - مال التامل ليس لنا شأن الآن وفي يوم ما لم يكن لدينا مال احتياطي بسبب شراء القصب والبنقوش وسع ذلك فقد كان لدينا مال ضامن لأوراق البنك نوت . وسمح لي بأحضرة العضو أن أوضح لحضرتك المسألة أكثر من ذلك : هنا نوتان من المال ، مال احتياطي ، ومال ضامن لأوراق البنك نوت : الأول هو مال الحكومة الذي يوفر لدينا من المصروفات والثاني مال آخر يجب أن يحصل عليه البنك الذي يصدر أوراق البنك نوت ويضعه في خزينته ضماناً لتلك الأوراق . وهذا غير المال الاحتياطي . وما نطلبه اللجنة الآن أن يبقى بالخزينة من المال الاحتياطي ثلاثة ملايين جنيه أو أربعة وما يزيد عن ذلك تنشر به الحكومة سندات تخارها هي تحت مسؤوليتها .

حضرة لويس أخنوخ قاوس الفتى - أنا أحاضر في بقية أي مبلغ احتياطي هذا في الخزينة لأن ذلك خسارة عظيمة بلا مبرر فإذا احتاجت الحكومة لأموال فيمكنها أن تورد في البنك سندات وتأخذ بدلها أوراق بتكونت وأنا أقدر قيمة القصب في الأريادات بسبب بقائه مبلغ ثلاثة ملايين أو أربعة في الخزينة بدون توظيف بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً على صاحب ٥٪ ونحن في حاجة إلى هذا المبلغ للإصلاحات التي تحدث على الأحوال بالبلاد .

معالى المقرر - ما رأي حضراتكم في تقرير اللجنة ؟

وافق المجلس عليه .

حضرة حافظ هابدين بك - لي طلب في موضوع آخر أحرضه على هيئة المجلس .

في سنة ١٩١٤ هرع الناس جميعاً إلى البنوك لسحب القود الذهبية المودعة لديها ففعلت الحكومة اتفاقاً مع البنك الأهلي بسددهم صرف القود الذهبية فأطلب من المالية عرض هذا الاتفاق .

معالى المقرر - أذكر أنه صدر بذلك مرسوم سنة ١٩١٤ وسيعرض على المجلس أو تصدقاً يمكن حضرتكم المناقشة فيه .

حضرة حافظ هابدين بك - أنا أطلب الاتفاق لا المرسوم .

معالى المقرر - لم يكن في الأسكان أن يمنع الناس من مطالبة البنك الأهلي بما لهم عند من القود الذهبية إلا بمرسوم .

حضرة حافظ هابدين بك - على كل حال زيد الاطلاع على الاتفاق .

معالى المقرر - عند ما يعرض عليك المرسوم يمكنك بهذا المناسبة أن تطالب الاتفاق .

حضرة لويس أخنوخ قاوس الفتى - أشم صوتي لحضرة زميل حافظ هابدين بك وأطلب أن تعرض صورة اتفاق الحكومة الأخير مع البنك الأهلي مع صورة القيد الأصلي .

ثم رفعت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة الثامنة والنصف مساءً على أن يجتمع المجلس يوم الأربعاء ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساءً .

كما توافق هذه اللجنة أيضاً على ما قرره مجلس النواب من تكليف وزارة المالية بضمم بيان تفصيل عن المال الاحتياطي وكيفية توظيفه واستثماره وتوزيعه على أعضاء المجلس مع مشروع الخزانة في كل عام .

هذا وترى اللجنة أنه يحسن أن تفكر الحكومة في عمل كشف جرد عام يشمل بيان جميع موجودات وممتلكات الحكومة من عمار ومقنول سواء أكانت خصصة المنفعة العمومية أم داخلية ضمن الأملاك الخاصة لا يمكن معرفة مقدار ما تملكه الدولة والحالة التي تكون عليها هذه القروة العمومية .

وفي الختام تكرر اللجنة ماسبق أن ذكرته أولاً من أنه لم يكن لديها الوقت الكافي لفحص كافة التفاصيل وأنها لذلك رجحت أنه من المتعين عليها أن تتقيد بما وضعته من القواعد التي سبق ذكرها كما تقدم بالشكر لجميع الوزراء لإسراعهم إلى الإجابة عن كل ما طلب منها من الاستعلامات والمساعدة التي قدمتها للجنة والتي يمكنها من القيام بأمورها .

حضرة لويس أخنوخ قاوس الفتى - أحضر على ما ورد في البند الأول من تقرير اللجنة من عدم مس المال الاحتياطي لأنه لا يصح للمجلس أن يتقيد بهذا القيد خصوصاً بعد موافقته على عدم زيادة تصدير الأريادات بأكتر مما هو عليه اللجنة فإنها أمام مشروعات حيوية كثيرة كالمنايا بالبالقاصصية قفلاصين الذين ساحت حالهم في القرى من كثرة الأمراض الخشيشية فهم ولهذا أرى عدم الموافقة على البند الأول لأنه يخل في وجودها أبواب الإصلاح عند البحث في قسم المصروفات .

أما البند الثاني الذي رأت اللجنة فيه الاحتفاظ بمال احتياطي فالذي أراه أن هذه نظرية فاسدة اقتصادياً وجميع علماء الاقتصاد يقررون حكمها لأن الاحتياطي هو عبارة عن أخذ جزء من مال الأمة للتداول وتحويله إلى غير متداول بمجسه في أيدي الحكومة وفي ذلك خسارة كبرى . لذلك أحاضر في هذا البند .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يظهر أن في البند الثاني من تقرير لجنة المالية تحريفاً في كلمة (لا يترك) والظاهر أن الصواب (أن يترك) فما رأي حضراتكم ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - البارة صحيحة والنفي هنا مسلط على كلمة (زيد) .

معالى المقرر - تهي التقي التيات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كم يبقى من المال الاحتياطي في الخزينة هذا .

معالى المقرر - يبقى في الخزينة ثلاثة أو أربعة ملايين نجداً وما زاد عن ذلك يتبقى به سندات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذن يكون مضمون رأي اللجنة أن الحكومة تسلك عشرة ملايين من الجنيئات يبقى منها في الخزينة أربعة ملايين وسنة التامل .



مضبطة الجلسة الثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٤

(٢) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦
(٩ أبريل سنة ١٩١٨) بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ الموافق
٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بتعديل الأسر العالي الصادر في ٤ نوفمبر
سنة ١٩٠٢ بشأن القعدة العسكرية .

(٣) تحرير مجلة الأمور الداخلية من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ ذى الحجة
سنة ١٣٣٦ الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ القاضي بأن المبالغ المستحقة على
الحكومة وصالحها بصيغة ماثبات أو داعية للمستعظم ملكاً كان أو عسكرياً
لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الجزع عليها إلا في أحوال مخصوصة .

(٤) تحرير مجلة الأمور الداخلية عن القانون رقم ٨ سنة ١٩١٩ الصادر
في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يولييه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب
في وزارة الداخلية للفرق في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي
المخاضات والمديرين .

تمت الاعتبارات الواردة من حضرات : محمد أقطاؤون باشا . علي
بيسوي بك . محمود الآلبي باشا عن جلوس اليوم وفد . ومحمود بيسوي
أفندي عن جلوس اليوم وفد وبسطات الأسير القادم . وأسماعيل سري باشا
عن جلسات ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٤

أخطر المجلس أن حضرات محمد منازي باشا يطلب جائزة لمختارمة أيام .
ومحمد طه حبيب بك يطلب جائزة لمدة عشرة يوماً من اليوم . وأبراهيم
نور الدين بك يطلب جائزة خمسة عشرة يوماً من ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٤ . ومحمد
عبد الحليم بك يطلب جائزة من يوم ٢ يولييه القادم إلى افتتاح الدرر المقبل
لأنه يريد السفر إلى الخارج . فرغم المجلس بالإجازات المطلوبة .

في حضرة الجلسة المسائية تصدق المجلس عليه .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - ظهر في هذه الأيام حركات يصطفيها
الإنجليز في السودان ترى إلى قسم الملاحة التي تربط القطرين الشقيين .
فأرغوا السودانيين على أن يخلعوا في اجتماعهم أنهم يفضلون حكم الإنجليز
على اشتراكهم مع أخوانهم المصريين . ومنعوا السودانيين من الحضور إلى
مصر ليطفوا شديداً ارتباطهم بأخوانهم المصريين ودعوا لاجتماعهم لملكهم
(ملك مصر والسودان) . فقبلوا أنهم مهما أرغوا الناس على اختصاصهم
فإن ذلك لا يفي عنهم شيئاً . وقد جريت مثل هذه الطريقة في مصر نفسها
فلم تفت لهم حقاً بل زادت القنوس نفورا . ولعلوا أن السودان ككل بلد

اجتمع المجلس علناً في يوم الأربعاء ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق
٢٥ يولييه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والنقطة الخامسة مساء برئاسة
حضرة صاحب المملأ أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غالباً كل من حضرات : إبراهيم فوج
أبو الجليل بك . الشيخ متولى عمر حجازي . عبد العزيز رضوان بك .
الدكتور سودي باشا جرجس سودي باشا أفندي . محمود الآلبي باشا . حسن
نوده باشا . راضى عطيه بك . عقل محمد بك . الشيخ علي محمد مرزان .
محمد السيد أبو علي باشا . شاهين إيجدي أفندي . اللواء موسى فؤاد باشا .
إبراهيم حلمي أفندي . محمد منازي باشا . علي بيسوي بك . أحمد
أبو سيف أفندي . مرسي وزير بك . أحمد الترشى باشا . محمد زكي
عبد الرزاق بك . المصري السعدى باشا . محمد الحفي الطريز باشا . محمود
بيسوي أفندي . محمود محمد الشندوب باشا . مصطفى أبو رجا باشا .
أسماعيل سري باشا . أحمد تيو باشا . أحمد فؤاد محمد الله باشا . صليب
أفندي باشا . محمد فهمي باشا . محمد أقطاؤون باشا . محمد طه
حرب بك . محمد قنق بك . ألفريد شماس أفندي . فهمي ورضا بك .
الشيخ طه حسين .

قيل العسكرية البرلمانية حضرات : محمد فهمي الروي بك .
عبد القادر رجائي أفندي . علي عبد الرزاق بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

حضرة حضرة صاحب القعدة صالح عثمان بك وكيل المالية المساعد بصفتة
ثانياً من دولة وزير المالية .

أعلن سالي الرئيس افتتاح الجلسة .

ثم جعلوا الأهمال وهذا نصه :

أولاً - تلاوة الاعتبارات وطلبت الإجابة .

ثانياً - تلاوة محضر الجلسة المسائية .

ثالثاً - اقتراحات :

(١) اقتراح مقدم من سعادة برلاس حنا باشا العضو بالمجلس يطلب نقل
كبرى أبنائه القديم إلى مدينة الأقصر لسهولة المواصلات بينها وبين البر
البري النيل .

رابعاً - أعمال اللجان :

(١) تحرير مجلة المالية من ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (أبواب
المصرفيات) .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أماناً اقتراحان : اقتراح حضرة محمد طوى الجزاز بك ، واقتراح حضرة حافظ هابدين بك . وأنى انضم إلى رأى حضرة محمد محمود خليل بك الذى أبداه الآن فمجلس الشيوخ مجلس تشريعى لا علاقة له مطلقاً بالجالس الحالية في البلاد الأخرى . نحن نتمنى ونبلغ احتجاجاتنا إلى حكومتنا وهى تبذلها إلى الحكومة الإنجليزية خصوصاً وأن حكومتنا شريكة الحكومة الإنجليزية .

أصوات كثيرة - لا . لا . (ضجيج) .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أنا أصحب كلمتى الخاصة بالشركة وأقول للحكومة المصرية أن نتجنى لدى الحكومة الإنجليزية وأنه لا يجب أن نزل احتجاجاتنا مباشرة إلى البرلمان الإنجليزي .

حضرة حافظ هابدين بك - الحكومة نتجنى من جانبها ونحن بصفتنا الهيئة التى تمثل الشعب المصرى نتجنى من جانبنا ونبلغ احتجاجاتنا إلى الهيئة التى تمثل الشعب الإنجليزي .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - من رأى أن نبلغ احتجاجاتنا إلى حكومتنا وهى تبذل هذا الاحتجاج إلى الحكومة الإنجليزية .

حضرة حافظ هابدين بك - لماذا كان الغرض هو أن حكومتنا تنزل تبليغ احتجاجاتنا للحكومة الإنجليزية فانا موافق .

حضرة جى عبد الرازق بك - نحن نبلغ الحكومة احتجاجاتنا ونفرض لها الرأى فى أمر تبليغه .

حضرة حافظ هابدين بك - أرى أنه من واجبنا أن يكون الاحتجاج من جانبنا أيضاً .

حضرة السيد حسين القصبى - لا أرى أن نشترط على الحكومة شيئاً .

حضرة حافظ هابدين بك - نحن لا نشترط على الحكومة شيئاً ولذلك أرى أن نبلغ احتجاجاتنا إلى هيئة البرلمان الإنجليزي مباشرة .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - الحكومة مؤيدة من البرلمان فهى تقوم مقامه وتعمل ما فيه صالح البلاد لذلك يجب أن نبلغ إليها احتجاجاتنا وترك لها الرأى فى أمر تبليغه .

حضرة حافظ هابدين بك - اتقى لا أطلب الزام الحكومة بشئ فهى حرة ، لها أن تتجنى ولها ألا تتجنى ولكن يصغى كوننا نواب من الأمة يجب علينا أن نوجه احتجاجاتنا إلى نواب الأمة الإنجليزية .

حضرة الدكتور أحمد ميسى بك - الاحتجاج يجب أن يكون للحكومة الإنجليزية لأن كل احتجاج يرسل للبرلمان يبقى فى سلة المهملات .

حضرة لويس آخترخ قانونى أفندي - الحكومة المصرية الآن حكومة دستورية يؤيدها البرلمان فكل عمل يصدر عنها لا شك فى أنه متفق مع مبادئ البرلمان فقلنا لها حرية التصرف ولا يجب أن نزم لها خطتنا .

معالى محمد شقيق باشا - أوافق حضرة محمد طوى الجزاز بك على خطابه ولكن أخالفه فى عبارته الأخيرة وهى قوله "أن مصر والسودان قطران شقيقتان" . أنا أعرف أنه يريد أن يقول أن مصر والسودان قطر

فى مصر لا يجب إلا بها ولا يجب إلا به . وأنا بفضل حقنا وبنائنا واتحادنا سئرى السودانى يشترك أخاه المصرى فى الحكم ويصل إلى جانبه فى هذا البرلمان (تصديق حاد) . ولقد غارت بالأس مسألة السودان فى مجلس النواب فخطفت (تصديق حاد) برأى مصر وأحسنوا التعبير أحساناً كبيراً ، وأجابهم زعيم مصر بما فى أنفسهم . أجابهم الرأى الذى يملك قلبه المصرى والسودانىين على السواء . أجاب باللسان الصريح الجبرى الذى لا يرفق الفش ولا الخداع والذى لا يفرط فى حق الوطن . وسيكون لهذا الاحتجاج الذى تجل على لسان الأمة والحكومة ما دونه القفال فى بلاد الإنجليز وأمره المنتمش المعلن لأخواننا فى بلاد السودان . فثبتنا لمصر فى وادى النيل وتهدئة وسطفا على أخواننا السودانين الذين يستشيرون بنا ، وموافقة لأخواننا فى مجلس النواب وبأيضا لزم مصر ورويس حكومتها . أقتصر على أخوانى أن يملأوا احتجاجهم على ما يصرى فى بلاد السودان بقصد تشويه العلاقة التى تربط القطرين وأضمانها ، وأن يملأوا هتهم الكلمة والزارة تأييداً لتلك التصريحات الخطيئة التى أبدعها الزعيم فى مجلس النواب لصالح مصر والمصريين . (تصديق حاد) .

حضرة حافظ هابدين بك - أريد أن أعرض نص احتجاج لقره المجلس ويبحث به إلى رئيس البرلمان الإنجليزي وأمهات الصحف الإنجليزية وهذا هو نصه :

"اجتمع مجلس الشيوخ للبرلمان المصرى فى يوم الأربعاء ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء وبعد اطلاعه على المناقشات المسجلة التى أدارتها مجلس النواب التفرقات الواردة عليه واتى تليها بأن الحكومة السودانية تتخذ إجراءات ومساغى غير مشروعة وغرضها إخماد حركة مصطنعة يقصدها الظهار السودانيين على غير حقيقتهم بمظهر المتمسكين بالحكم الإنجليزي وتمتعهم بالقوة من الاتصال بأخوانهم المصريين فى نرى استهجان هذه الأعمال وضم جبهة إلى صوت مجلس النواب بالاحتجاج على هذه الإجراءات الغير لائقة وأنى لا تتفق بمال مع الروح التى ترى لإيجاد حلاقى وقام بمودة بين لشعير المصرى والإنجليزى والذى من شأنها توسيع هوة الخلاف بينهما والقضاء على كل أمل فى الوصول إلى حسن التفاهم" .

حضرة محمد محمود خليل بك - لنا أن نتجنى ولكن لا يجوز لنا أن نسل احتجاجاتنا إلى البرلمان الإنجليزي والبرلمان الإنجليزي ، هذا ليس من شأن طمس الشيوخ ولا يفتن من كرامته . أنى أترح أن نتجنى بنس العبارة الأخيرة واردة فى خطاب حضرة الزميل محمد طوى الجزاز بك ونرسل احتجاجاتنا إلى نفس الحكومة المصرية الذى يمثل الأمة .

حضرة حافظ هابدين بك - نحن نواب الشعب نمر من إرادته وزيد ، نقابل نواب الشعب الإنجليزي . نحن نتخذ احتفاداً صادقاً أن الشعب إنجليزى لا يرضى عن المظالم التى ترتكب الآن فى السودان - فاحتجاجنا غنتا هيئة نائية تيمر من رغبة الشعب يجب أن يقدم إلى هيئة تتوب من حب الإنجليزي ولذلك أسمح على اقتراحى .

من الاجراءات ما هو مقرر بالألحقة الداخلية. فيما يخص بالقوانين عموما من جهة قراءتها ثلاث دفعات .

تلى خطاب لجنة المالية المقدم به تقرير اللجنة عن الجزء الأول من القسم الثاني من مشروع الميزانية الخاص بالمصروفات وهذا نصه :

حضرة صاحب المسالك رئيس مجلس الشيوخ

أشرف باحاطة معاليكم علما أن لجنة المالية قد خلصت سبعة من أقسام مصروفات ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ انحصارها عليها من المجلس وأطلعت على التقرير الذي وضعت لجنة المالية بمجلس النواب خاصا بهذا القسم . وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا بملاحظاتها عن الأقسام السبعة المذكورة ترسل لمعاليكم مع هذا صوة منه لتكرم بتدعيمها للمجلس ليندري رأيها .

وسيكون حضرة صاحب المسالك محمود شكرى باشا مقر اللجنة أمام المجلس في هذا الموضوع عن يومى الأربعاء والخميس ٢٥ و ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤

وقضوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٥ ربيع سنة ١٩٢٤ رئيس لجنة المالية بمجلس الشيوخ
يوسف وهبه

تليت مقدمة التقرير والباب الأول منها الخاص بالمهاجرات والأجور والمزريات وهذا نصه :

المصروفات

الجزء الأول

أحال مجلس الشيوخ على هذه اللجنة ماورد اليه من مجلس النواب بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ بمضبطة الرقم ١٥٩/١٣ خاصا بما قرره بالأقسام ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ من مشروع ميزانية المصروفات لتبحثه وتبين مآثره من الملاحظات .

وقد سبق القول عند التكلم على الإيرادات بأن هذه اللجنة كانت قد أخذت في درس مشروع الميزانية بصفة تدرجية من وقت تدعيمها من الحكومة الى مجلس النواب بالكيفية التي ذكرت في العبارة الأولى من تقرير هذه اللجنة الخاص بالإيرادات .

وزعت المصروفات في المشروع في كل فرع من فروع الأقسام المختلفة على ثلاثة أبواب :

- الباب الأول يشمل المهاجرات والأجور والمزريات .
- والباب الثاني يشمل المصروفات العمومية .

واحد ولكنه تأسع في التصور لأن ارتباطها بالسودان أكبر من أن يصيرته بالتفصيل فصرر والسودان عضوان في جسم واحد ولذلك أترح أن تستبدل هذه العبارة التي وردت في الاحتجاج وأرجو أن يوافق حضرة محمد على الجزل بك على هذا .

(تصفيق) وأصوات موافقون .

حضرة محمد على الجزل بك - أوافق بكل قلبي .

حضرة حافظ عابدين بك - أضم إلى اقتراحى إعلان الثقة بالوزارة وأياضها فيما أعلته بمجلس النواب .

معالي الرئيس - نعم ولكن هيئة المجلس غير موافقة على أصل الاقتراح الذي قدّمتموه .

حضرة حافظ عابدين بك - اذن أوافق على تبليغ الاحتجاج الى الوزارة وهي وشأننا فيه وأعلن حتى بالوزارة .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أطلب أن يكون قرار المجلس بالاحتجاج والاستنكار .

حضرة في عبد الرازق بك (المكروير البرماني) - علا احتجاجا هذا نصه :

"يتمتع مجلس الشيوخ احتجاجا شديدا على ما تجربه السلطات البريطانية في السودان من أعمال القمع والاضطهاد لمنع السودانيين من اظهار تطلّهم بمصر ولأنهم لهم ملكهم صاحب الخلافة فواد الأول ملك مصر والسودان ويعلن هذه التامة بالوزارة ويؤيدها كل الشايد فيما أبدته بلسان رئيسها أمام مجلس النواب من التصريحات لتطيرة في هذا الشأن" .

ولفق المجلس على هذا الاحتجاج .

حضرة محمد محمود خليل بك - وضع المراقبان ميزانية المجلس ولكن عملا بالألحقة الداخلية يجب أن تعرض هذه الميزانية على لجنة الحسابات المكونة من ستة أعضاء أربعة من حضراتهم غائبين الآن وهم حضرات : محمد نهى باشا والقواء موسى فواد باشا وعبد طلف حرب بك والفريد فيلس أندى فأطلب من المجلس أن يتكلم من بين حضرات الأعضاء من يقوم مقامهم في فحص الميزانية فإذا وافق المجلس على ذلك فاني أرفع خطرات : محمد شفيق باشا وميشيل أيوب باشا وعبد أحمد الشريف بك والدكتور أحمد عيسى بك .

وافق المجلس على ذلك .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة يونس حنا باشا بطلب نقل كبرى أبنائه القديم الى مدينة الأقصر لسهولة المواصلات بينها وبين البر الغربي لليل .

قرر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات .

سعادة أمين سامي باشا - الجزء الذي على عليا من الميزانية الخاص

تقترح اللجنة الموافقة على ماقرره مجلس النواب من تأليف لجنة برلمانية (وهي بخلاف اللجنة المنوّهة هنا في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٤) تكون لها السلطة أن تنصّ إليها أعضاء سبوا من موظفي الحكومة أو من غيرهم لتستعين بهم في نحو مهمتها ويكون من اختصاصها :

أولاً - - درس مسألة الموظفين بمقتضاها من حيث قواعد الاستعمال السامة وعدد الموظفين ومراتبهم ودرجاتهم ومساكنهم وتأديبهم وطريقة توزيع العمل في المصالح المختلفة والقواعد الخاصة ببدل السفر وغيرها .

ثانياً - - لحص نظام العمل بالمصالح المختلفة وطرقه وأزالة ما يكون فيه من تعقيد يدعى إلى زيادة العمل والعمال بغير فائدة .

وأن تهتم تحريراً للبرلمان بما تراه من الوسائل التي يحسن اتباعها لمعالجة هذه الحالة مع ملاحظة التوفيق بين احترام الحقوق المكتسبة وكثرة الاقتصاد .

هذا وقرى اللجنة :

(١) أنه يحسن الإسراع بتأليف اللجنة المتكلم ذكرها حتى لا تستمر هذه الحالة الضارة بالميزانية السامة للبلاد زمناً طويلاً وتكون الفائدة ثم لو تيسر اللجنة المذكورة القيام بمهمتها وتقديم تقريرها عند النظر في مشروع ميزانية السنة المقبلة .

(ب) وأنه في انتظار قيام اللجنة المذكورة بسبلها الواسع التطاق توافق اللجنة الحكومة على ما قرره بقرارها الذي سبق ذكره من ضرورة إنهاء الوظائف الفائقة التي تملأ إذا لم يضر ذلك بنظام العمل وتخفيض مديروها ما يتحذر الفالو منها وتطلب من الحكومة أن تستمر على تنفيذ ما جاء به ذلك القرار بدقة (بما في ذلك ما يخص بالترقيات والحوالات الاستثنائية) إذ أن تنفيذه بدقة يبنى عليه :

(١) عدم تعيين موظفين جديدين مع استثناء الوظائف الفنية ؛

(٢) تكملة العنصر الذي يشأ في بعض المصالح من الموظفين الذين لا يمكن الاستعانة بالآخرين بوظائفهم بغير أن يقولوا لها من المصالح التي يظهر أن عدد الموظفين يزيد فيها عن حاجتها .

(ج) أنه يجب عدم إنشاء وظائف جديدة من الآن إلى أن تم اللجنة البرلمانية المقترحة تأليفها عملها وتقديم تقريرها مهما كانت الأسباب .

واقى المجلس على ذلك .

على الباب الثاني من المقتضى الخاص بالمصروفات العمومية وهذا نصه :

ثانياً - - مصروفات عمومية :

رأت اللجنة إمكان اقتصاص المصروفات العمومية متى بين أنها زائدة عن الحد اللازم والأرقام الواردة بالمشروع تدل على أن هذه المصروفات زائدة قيمة وأن مصاريف النقل والسفر زادت بالمشروع عما كان مقدراً لها في سنة ١٩١٤ بنسبة ٢٢٢ في المائة على أنه من المقرر أن يدخل في اختصاص

وقد رأت اللجنة قبل التكلم على احتياطات كل فرع من فروع الأشخاص المختلفة أنه يحسن وضع بعض مبادئ واقتراحات وملاحظات عامة من شأنها أنها تميل المناقشة في ميزانية هذا العام وأن تجعل الميزانية القادمة أكثر قابلية للمناقشة والمراقبة البرلمانية مما عليه ميزانية هذا العام وقد اتفقت على وضع المبادئ الآتية للاحتياط عند التكلم على احتياطات كل فرع من الفروع المذكورة :

أولاً - - المصالح والأجر والمراتب :

نظراً لضيق الوقت الذي قضيت به الظروف الاستثنائية الناشئة من فتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وتقديم الميزانية لمجلس النواب في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ وللمدة القليلة التي كانت اللجنة تفحصها لمشروع الميزانية رأت اللجنة عدم مس أبواب المصالح والأجر والمراتب لأن درس مسألة الموظفين بمقتضاها من صحتها يستلزم وقتاً طويلاً خصوصاً إذا نظر (١) إلى زيادة الموظفين الكبيرة التي حصلت في العشر السنوات الأخيرة والتي ترى اللجنة أن نمو أقسام المصالح الحكومية وإنشاء أقسام جديدة لا يبررها (٢) إلى ما حصل من ارتفاع مستوى المصالحات بسبب تسديل الدرجات ارتفاعاً كان في كثير من الأحوال غير مقبول (٣) إلى ما يجب عمله حتى تتناسب مايات الموظفين والمبالغ المخصصة للمرتبات مع مجموع موارد ميزانية البلاد .

والجسود الآتي بين الحالة التي كان عليها عدد الموظفين بكافة أنواعهم ومراتبهم سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٢

المصالح	العدد		نسبة الزيادة	نسبة الزيادة في المائة
	سنة ١٩١٤	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩١٤	سنة ١٩٢٢
الموظفون الدائمون...	١٦٦٤٨	٣٢٨٣٥	٩٧	٣٠٣٠٧٠
المؤقتون...	٢٥٥٧	١١٣٣٨	٣٤٤	٩٤١٠٧١
المطاردون...	٣٨٨٣٣	١٠٢٠٩٥	١٦٦	١٥١١٦٤٤
من جهة العمال	٢٨٣٣٣٣	٢٨٣٣٣٣	١١٢	٢٨٣٣٣٣

ولما كان من الضروري سرعة معالجة هذه الحالة والعمل على تخفيض عدد الموظفين وجعله يتناسب مع طبيعة وتقدير ما يقومون به من الأعمال وعلى تخفيض رواتبهم وجعلها متناسبة مع طبيعة وتقدير ما يقومون به من الأعمال وعلى جعل جميع ما يصرف عليهم من المصالحات والأجر والمراتب ومن المصروفات الأخرى المتعلقة بهم بمجالة تتناسب مع حالة موارد ميزانية البلاد .

ولما كان للموظفين الحاليين حقوق مكتسبة وآمال يجب احترامها وفوقها ما شرع بهم بل بالمصالح العامة القائمة بها بالمقرب على ذلك الأساس من فقدان روح النشاط والجد في العمل اللازمة وجودها وتعتمد على أداء أعمالهم .

بلغ المائة ألف جنيه الذى خصه مجلس النواب للتشريع الأول وكذلك مبلغ عشرة آلاف جنيه الذى خصه المجلس المذكور للتشريع القنون الجبلية .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - ولماذا تخصص لهذه الأعمال ما يمكن اقتصاده من البابين الثانى والثالث فقط ؟

معالى المقرر - لأن الباب الأول خاص بالمهاجرات والأجر والمزريات وقد وافق المجلس على ما رآه اللجنة بشأنه .

وافق المجلس على هذه الفقرة من تقرير اللجنة .

طلبت الفقرة الآتية من التقرير وهذا نصها :

خاصا - رأت اللجنة أنه يصعب جدا على الهيئة الباقية أن تقوم بنفسها بمراجعة الأوراق والمستندات التى تقدمها المصالح المختلفة تأييدا للاحتياجات التى تطلبها أو أتبنا للوجوه التى صرفت فيها هذه الاحتياجات وذلك توافق اللجنة على ما قرره لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها مجلس الشيوخ المذكور من ضرورة التفكير من الآن فانشاء مراقبة مستقلة تقوم بهذا العمل وتكون مستقلة أمام البرلمان على تمام غريب مما يعمل به فى فرنسا ويعبر عنه (Cours des Comptes) أى مجلس المراقبة أو فى إنجلترا بمارة (Auditors) أى الرابضة ، وهذه المجلس تشبه فى عملها كثيرا عمل مراقبي الحسابات فى المصارف والشركات .

وافق المجلس عليها .

طلبت الفقرة الآتية من التقرير وهذا نصها :

سادما - رأت اللجنة المرافقة على ما اقترحه لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليه المجلس المذكور من ضرورة توسيد مشروعات الحكومة حتى يمكن لها أن تستفيد من الترشا بالجمله وأن تقتصد جزءا من مصاريفها العمومية التى تصرف فى هذا الباب على أن يكون المكتب المركزى المكلف بذلك موجودا بالقطر المصرى حتى تسهل مراقبة أعماله ومراجعتها والتفتيش عليها .

وافق المجلس عليها .

طلبت الفقرة الآتية من التقرير وهذا نصها :

سابعا - توافق اللجنة على ما قرره وزارة المالية من وجوب تحصيل قيمة ما يستهلكه الموظفون من المياه والنور عند ذلك يظهر أن الموظفين الذين يسكنون عائلات الحكومة بسبب وظائفهم لا يتمتعون بامتيازات ما حيث أنه تخصص منهم أجرة المساكن على قاصدة ١٠ ٪ من المأجرة من مايجات الموظفين الذين تسكنت درجاتهم ويصفون ثم ما يستهلكونه من المياه والنور .

حضره حافظ حابدين بك - نرجو معالى القدر أن يوضح لنا هذه الفقرة

معالى المقرر - قبل تعديل الدورات كان مصر بايضا الموظفين بالسكنى فى بياني الحكومة عجائزا فلما عدلت درجاتهم وضمت قاعدة لتحصيل أجور هذه المأوى بيشية ١٠ ٪ من المأجرة من مرتبات الموظفين الذين يقيمون فيها - أما الذين لم تسلك درجاتهم قسرى عليهم القاعدة القديمة حة ، هذه الصدا .

الجنة التى اقترحت تأليفها قبلا درس القوانين والقرائن الخاصة بالمصاريف العمومية لأرباطها تمام الارتباط بمسألة مايجات الموظفين .

وافق المجلس عليه .

فى الباب الثالث من المقدمة الخالص بالأعمال الجديدة وهذا نصه :

ثانيا - الأعمال الجديدة :

قررت اللجنة جواز عدم الأذن بعمل من هذه الأعمال يبدأ فيه لذا تبين لها أنه قليل الفائدة أو أنه لم يدرس دوما وأبنا وحصل بمسألة تحكما أو كان فى الإسكان أرباطه شرطا ألا يضر هذا الأرباط بالمصلحة العامة أو يبدأ الاقتصاد .

ولا ينبى من الزمن أن لهذا القسم من المصروفات أهمية كبرى لما فى القيام بهذه الأعمال (١) من استقرار سير البلاد فى طريق الرقى (٢) ومن تحسين حالة أرباطها من الوجهة الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (٣) ومن ضمان ثبات الإيراد الناتج من المصالح الصناعية والزراعية التى تستغلها الحكومة أو زيادته .

وترى اللجنة أنه حتى نحصول الاقتصاد المطلوب بالقسبة للبالغ الزائدة فى باب المساجات والأجر والمزريات والمصروفات العامة المتقدم ذكرها أن ما يجوز من ذلك لا يمكن أن يكفى من هو مخصص لىب الأعمال الجديدة للقيام بما تطلبه حالة البلاد منها ويضمن التفكير من الآن فى زيادة الإيرادات بالطريقة التى أشارت إليها اللجنة عند كلامها على الإيرادات .

معالى محمد شفيق باشا - حلام يود الضمير فى كلمة "لها" الواردة فى السطر الأول من الفقرة الأولى من قولكم "تقررت اللجنة جواز عدم الأذن بعمل من هذه الأعمال لم يبدأ فيه لذا تبين لها أنه قليل الفائدة" .

معالى المقرر - يود على كلمة اللجنة وهى لجنة المالية بمجلس الشيوخ . هذه اللجنة تخصص الأعمال للجنة ترقى مقدار فائدتها فلذا تبين لها أنها قليلة الفائدة أو أنها لم تدرس دوما وأبنا أو كان فى الإسكان أرباطها أوسمت بعدم الأذن بها .

وافق المجلس على هذا الجزء من الباب الثالث من مقدمة تقرير اللجنة .

طلبت الفقرة الآتية من التقرير وهذا نصها :

رابعا - رأت اللجنة أنه يمكن استعمال ما يمكن اقتصاده من البابين : الثالى (المصروفات العمومية) والثالث (الاحتياجات الخاصة بالأعمال الجديدة) فى عمل أو أعمال معينة يبين للبرلمان ضرورة إجرائها .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي - ورد فى هذه الفقرة أن اللجنة رأت استعمال ما يمكن اقتصاده من البابين الثانى والثالث فى عمل أو أعمال معينة يبين للبرلمان ضرورة إجرائها فهل تعهد اللجنة بذلك استعمال ما يقتصد من مدين البابين فى الأعمال الجديدة الواردة فى مشروع الميزانية أو فى أعمال جديدة أخرى ؟

معالى المقرر - اللجنة ترى أنه يمكن استعمال ما يقتصد من مدين البابين فى الأعمال الجديدة الأخرى التى رأت المجلس ضرورة القيام بها . مثال ذلك

واقف المجلس على هذه الفقرة من تقرير اللجنة .

تليت الفقرة الآتية وهذا نصها :

قدرت المصروفات في المشروع بمبلغ ٣٤١٨٠٠٠٠ ج.م. فتكون زيادة الإيرادات من المصروفات هي مبلغ ٣٢٠٠٠٠ ج.م. وقد واجهت اللجنة مصروفات الأقسام المال عليها خصها وأطلعت على ما جاء بتقرير لجنة المالية بجلس النواب والمناقشات التي دارت بذلك المجلس والقرارات التي أصدرها بخصوص تلك الأقسام وعلى الملاحظات المقدمة من أعضائها وعلى التقارير المقدمة من بعض اللجان الدائمة بمجلس الشيوخ بخصوصها ورأت أن يقع في الكلام على مصروفات الأقسام المذكورة الترتيب الوارد بالمشروع على أن اللجنة ترى أن يكون على القسم الخاص بالبرلمان هو القسم الثاني كما وافق على ذلك مجلس النواب وأن تدرج الأقسام التي تخص كل من المجلسين في مشروع الميزانية العامة مطلقاً واحداً وأن يكون على القسم الخاص بمجلس الوزراء هو القسم الثالث .

واقف المجلس عليها .

تل تقرير اللجنة من القسم الأول من المصروفات وهذا نصه :

(١) القسم الأول - عضوات ومرتبات ديوان جلالة الملك -

قدر ما هو مطلوب احتياجه لهذا القسم بمبلغ ٧٣٩٤٠٢ ج.م. يضم إليه مبلغ ١٧٧٦٢ ج.م. مدرج في ميزانية مصالح أخرى ليكون مجموع قيمة الاحتياجات المخصصة لهذا القسم بمبلغ ٧٥٦١٦٤ ج.م. وهو لا يزيد عما كان خصص له في العام الماضي إلا بمبلغ ٢٦٤٣ ج.م. وقد تبينت أسباب هذه الزيادة عند ذكر وزارة المالية المرفقة بالمشروع صفحة ٨ من ضمن المبالغ المطلوبة احتياجه .

(١) مبلغ ٣٦١٥١٢ ج.م. وهو عضوات جلالة الملك ومرتبات حضرات أعضائه البيت الملكي وهذه المرتبات نص عليها في قسم الدستور .

(٢) وبمبلغ ١٧٦٨ ج.م. لديوان حضرة صاحبة السطة السلطانية ملك وقد أنشئ هذا القصر بقرار من مجلس الوزراء تاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧

(٣) خصص لإعمال البلدية مجلة بمبلغ مجموعها ١٣٤٤٤٠ ج.م. وقد تبينت تفصيلاته في الصفحة ٤٥ من المشروع .

والمبلغ الأول وقدره ٨٨٩٠٠ ج.م. قيمة المقرر لإعمال بناء في السرايات هو جزء من احتياجه كان يقرر تصفه لصفحة على خمس سنوات وصرف منه الجزء الأكبر والأعمال المطلوب لها هذه المبالغ هي أعمال قد يجرى فيها والمبالغ المطلوبة لها لازمة وضرورية إتمامها فعلا .

أما المبلغ الثاني وهو ١٦٨٤٠ ج.م. فمطلوب لتغيير نظام الري في حديقة مراري المثرة وهو أمر يدعو إليه الحالة إذ من وراء صرفه تحسين أيراد هذه البقعة التي تهرب ساحتها من ٢٧٠ فداناً وتحتج بإيراد الآل ١٧٠٠ ج.م. ومن المؤكد أنه سيؤدي هذا الإيراد حيناً تصحح حالة الري في تلك البقعة إذ أن طبيعة الأرض فيها منخفضة ومرشحة وتطالب أعمالاً هندسية لتنظيم الري ، أما إيرادات حديقة المذكورة فتدخل ضمن مبلغ ٥٣٠٠٠ ج.م. المخصص

لإيرادات سدائي الحكومة (بند ٣ من باب ١٢ الأملاك الأميرية صفحة ١٣) . والمبلغ الثالث وهو ١٤٠٠٠ ج.م. مخصص لشراء موبليات وهو أمر دوا إليه ما أنشئ من المباني الجديدة بالسرايات .

أما باقي المبالغ الواردة في تفصيلات هذا البند فهي من المبالغ التي يطلبها سير العمل في المصالح التابعة للسرايات .

وتطلب اللجنة الموافقة على الاحتياجات المطلوبة لهذا القسم كما هي مبينة في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

هنا ولأجل اللجنة أنه لم يذكر بالمشروع تفصيلات عن مبلغ ٢٩٥٥ ج.م. الوارد تحت فصول ٥ بند ٧٤ من هذا القسم الخاص بمباهيات ومرتبات ومصروفات متنوعة لإيرادات الخفزة المالية للملكية وترى اللجنة أنه يحسن إدراج التفصيلات الخاصة بهذا البند في مشروع ميزانية السنة المقبلة أمراً يبقى فصول هذا القسم .

واقف المجلس عليه .

تل تقرير اللجنة من القسم الثاني من المصروفات وهذا نصه :

٢ - القسم الثاني - مجلس الوزراء (والذي صار القسم الثالث بدلاً من الثاني) .

يبلغ الاعتماد المقدّر في الميزانية لهذا القسم ١٣٢٠٠ ج.م. وهو ينقص عن احتياج العام الماضي بمبلغ ٦٥٧ ج.م. .

وترى اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا القسم . وقد وافق عليها مجلس النواب .

واقف المجلس عليه .

تل تقرير اللجنة من القسم الثالث من المصروفات وهذا نصه :

٣ - القسم الثالث: البرلمان (والذي صار القسم الثاني بدلاً من الثالث)

أدرج في مشروع الميزانية مبلغ ١٩٥٠٠ ج.م. بصيغة احتياطي للمصروفات البرلمان منه ٦٢٠٠٠ ج.م. مصروفات سكرتيرية للمجلسين والمؤتمرات وما أن كلاً من مجلسي الشيوخ والنواب لا يقرر إلا أن ميزانيته فلا يمكن للجنة أن تتدبراً بما يخصص للاحتياجات المين في المشروع لهذا القسم .

واقف المجلس عليه .

تل تقرير اللجنة من القسم الرابع من المصروفات وهذا نصه :

٤ - القسم الرابع : مكتب المستشارين المال والقضائي

كان المصحح لتفدية سنة ١٩٢١ ألا يقرر في الميزانية قسم خاص بمكتب المستشارين المال والقضائي وكانت الاحتياجات الخاصة بهذين المكتبين تدرج بالنسبة للأول في ميزانية وزارة المالية وبالنسبة للثاني في ميزانية وزارة الحفانية .

وترى اللجنة الموافقة على ما قرره مجلس النواب من إلغاء هذا القسم ونظم الفصل الأول من الميزانية وزارة المالية والفصل الثاني إلى ميزانية وزارة الحفانية لأن المستشار المالي لا يتركه إلا وزارة المالية .

وبله على ذلك رأيت اللجنة ضرورة تخفيض هذا المبلغ الى ٦١٠ ج.م
 وضم مبلغ ال ١٠٠٠ ج.م الى بند (١) الخاص بالماهيات والأجر والمرتبات
 فأصبح المبلغ المخصص لهذا مبلغ ١٠٠٠٤ ج.م بدلا من ٩٠٤٥ ج.م
 وأن يدرج مبلغ ١٠٠٠ ج.م في (حرف هـ) المخصص للمرتبات وقد
 أضيفت قيمة البنود التي كانت خصصة في الفصل الخامس للمستشار المالي
 الى مثيلاتها من فرع ديوان العموم فأصبحت تلك البنود كالآتي :

بند ١ - ماهيات ٢٠٢٢٨٠ ج.م بدلا من ١٩٢٢٣٥ ج.م
 (صفحة ٦٤ و ٦٥) .

بند ٢ - مصاريف الاحتفال وبدل السفيرة ١١٧٨٠ ج.م بدلا من
 ١٠٥٠٠ ج.م (صفحة ٦٤ و ٦٨) .

بند ٣ - كدوى ومطبوعات ٢٦٠ ج.م بدلا من ١٥٠ ج.م
 (صفحة ٦٤) .

بند ٧ - الخيافات والخفوفات ١٢٠٠ ج.م بدلا من ١٠٥٠ ج.م
 (صفحة ٦٤ و ٦٨) .

بند ٩ - المصاريف الثرية ١٦٦٠ ج.م بدلا من ١٠٥٠ ج.م
 (صفحة ٦٤ و ٧٠) .

ويصبح المبلغ المطلوب اعطائه الباب (٢) ١٧٢٨٦٠ ج.م بدلا من
 ١٧٠٧١٠ ج.م (صفحة ٦٤) .

(ب) فيما يخص إعطاء المجلس الاقتصادي بند ١٩ - رأى مجلس النواب
 عدم إعطاء مبلغ ٥٠٠ ج.م للمقرر لمصاريف هذا المجلس وضم مبلغ
 ال ١٨٠ ج.م ماعية المستخدم درجة سابعة الذي يصل في المجلس المذكور
 الى بند (١) ماهيات وأجر وممرتبات بدويولف العموم لأنه ظهر له أنه
 ليس في نية الحكومة جمع المجلس المذكور هذا العام .

واللجنة باد على المناقشات التي دارت بمجلس النواب في هذا الصدد
 لا ترى مانعا من الموافقة في الحلف والتخير المتقدم ذكرهما، وهذه الموافقة
 لا يؤيد منها إن هذه اللجنة تعارض في وجود هيئة اقتصادية بالقرب من
 وزارة المالية ولكنها ترى أن يحصل اختيار أعضائها من المصريين الذين
 يمكنهم في الحقيقة مساعدة الوزارة بأرائهم الصائبة وترجع اللجنة أن تتخذ
 الحكومة ما تراه لازما في صدد إعادة تأليف هذه الهيئة .

وقد تبين من المناقشات التي دارت بمجلس النواب أنه قرر إلغاء وظيفة
 سكرتير مالي ومسابقي حسابات وزارة المواصلات التي مربوطها في المشروع
 ١٢٠٠ ج.م الى ١٣٦٠ ج.م مع إعفاء الموظف الوطني الذي كان
 مفتوحا تمهينه سكرتيرا ماليا في وظيفة الأحمالية بدويولف الثانية بمرتبة
 ٩٨٠ ج.م التي يستولى عليه الآن ذلك الموظف .

وهذا الحلف لم يدر شيئا في رقم المبلغ المطلوب اعطائه . . واللجنة ترى
 الموافقة على ذلك القرار لاطمئنه على الرأي الذي أبدته في أول هذا التقرير
 من وجوب عدم إنشاء وظائف جديدة .

لكن لا موقفا بالحفاة وبذلك الضم احتمال تخفيض في الاحتياجات الخاصة
 للمكثين والتي زادت منذ سنة ١٩٢١ وسببها الجهة مآثره من الملاحظات
 الخاصة بهذا القسم عند الكلام على وزارات المالية والحفاة .
 وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن القسم الخامس الخاص بوزارة الخارجية وهذا نصه :
 هـ - القسم الخامس : وزارة الخارجية (التي صار القسم الرابع لانها القسم الرابع)

يبلغ الاحتياج المقرر لوزارة الخارجية في مشروع ميزانية هذا العام
 مبلغ ١٩٠٦٥٠ ج.م ويقوم اليه مبلغ ٢٩٧٧ ج.م أدرج في ميزانيات مصالح
 أخرى فيكون حقيقيا ما يطلب اعطائه لوزارة الخارجية هو مبلغ ١٩٣٦٢٧ ج.م
 ويزيد الاحتياج المطلوب في هذا العام على احتياج العام الماضي بمبلغ ٥٣٦٥ ج.م
 وبهذا هذه الزيادة توسع تحتل مصر في الخارج تمثيلا سياسيا وقضائيا وتنظيم
 أمام الوزارة طبقا لاحتياجاتها الجديدة ومن المنظور في المستقبل زيادة
 احتياجات هذه الوزارة إذا زيد التمثيل الخارجي ولا شك في أن التمثيل يقتضيه
 قيد البلاد لما يترتب عليه من القوائد الاقتصادية الضخمة لذ بواسطة هذا
 التمثيل يمكن معرفة احتياجات الأسواق الخارجية وما يمكن تصديره إليها .

ويلاحظ أنه أدرج في كل من البندين ١٨ و ٢٧ (صفحة ٥٨ مكرر)
 مبلغ ٥٠٠ ج.م بمسافة احتياطي السفارات والقنصليات وبيع مسبب
 تقرير من بنين الجنتين لما يترتب حصوله من أنه قد طرأ من المصاريف غير
 للظورة بالنسبة للسفارات والقنصليات نظرا لخفاة عهد إنشاءها وعدم
 معرفة كافة احتياجاتها .

كما يلاحظ ورود مبلغ ٢٠٠٠ ج.م في البند ١٧ ومبلغ ٢١٠٠٠ ج.م
 في البند ٢٦ لاحتساب جديدة بالسفارات والقنصليات ويظهر أن البندين
 المذكورين خصصان لشترى أثاث لدور السفارات والقنصليات ولشترى
 منازل لاحتسابها أو لاستعجار هذه المنازل حسب الحالة .

وتطلب اللجنة احتياج المبالغ المطلوبة لهذه الوزارة والتي وافق مجلس النواب
 على اعطائها .

قرر المجلس الموافقة عليه .

على تقرير اللجنة عن الباب الأول من القسم السادس الخاص بوزارة
 المالية وهذا نصه :

٦ - القسم السادس : وزارة المالية (وقد صارت القسم الخامس)

١ - ديوان العموم

(أ) فيما يخص إعطاء مكتب المستشار المالي - قررت اللجنة ما سبق
 ويوجب ضم الاحتياجات المطلوبة لمكتب المستشار المالي الى الاحتياجات
 المقرر لوزارة المالية . وقد تبين للجنة أن المستشار المالي يتناول نفوق
 ملحقه المقدرة بمبلغ ٣٣٠٠ ج.م مبلغ ١٠٠٠ ج.م فوق المبلغ المذكور .
 لإبلاغ مرتبه الى ٣٣٠٠ ج.م حسب التقديرات مع الحكومة ومبلغ ال ١٠٠٠
 ج.م داخل ضمن مبلغ ١٦١٠ ج.م الواردة في البند هـ من الفصل الخامس
 بمكتب المستشار المالي (صفحة ٥٠ مكرر) بمصاريف متنوعة وثرية .

معالى المقرر - الدرجة التي يأخذ منها الموظف مرتبه البالغ ٩٨٠ جنيا هي الدرجة الثانية والدرجة الواردة بمشروع الميزانية والتي توافق اللجنة مجلس النواب على حذفها تتبدى من ١٢٠٠ جنيه الى ١٣٦٠ جنيا والمطلوب الآن هو اقرار ما قرره مجلس النواب تطبيقا للسبله الذي وافقتم عليه اليوم وهو عدم انشاء وظائف جديدة .

حضره حافظ حابدين بك - سبق أن وجهت سؤالاً للدوله وزير المالية عن سبب عدم النهاء هذه الوظيفة والان وقد تبين أن الموظف انما هو سببها لا يتناولها لمرتبه الأصل فاني أوافق على ابقائها ولكن حلا يحسن إزالة ليس أن تكون الفترة الأخيرة حكماً (وهذا الحذف لم يدر شيطاً في رقم المبلغ المطلوب اعتاده وهو ٩٨٠ جنياً) ؟

معالى المقرر - البشارة ظاهرة .

حضره لويس أخنيخ فانوس افندي - ما هي نتيجة حذف الدرجة بالنسبة للموظف ؟

معالى المقرر - يبقى الموظف بمرتبه وهو ٩٨٠ ج. وهذا هو وظيفة الحالية وهي مراقب حسابات .

معالى أحمد زكي أبج السعود باشا - أظن أن الوظيفة هي مساعد سكرتير مالي .

معالى المقرر - وظيفة السكرتير القريب وشيع ذلك الغاء وظيفة المساعد وقد سميت الوظيفة بوظيفة مراقب حسابات .

حضره صالح حنان بك (وكيل المالية المساعد) - كان لكل وزارة سكرتير مالي فالتيت هذه الوظائف الا في وزارة المواصلات فانه نظراً لأهمية هذه الوزارة التي يجمعها مصطفه السكة الحديدية مست الحاجة الى إيجاد مراقب لمراجعة حساباتها ويبقى بمرتبه الحالي في الدرجة الثانية .

حضره لويس أخنيخ فانوس افندي - لا مانع من أن يقوم هذا الموظف بأعمال المراجعة على أن يكون مساعد سكرتير مالي .

معالى المقرر - مادام أنه لا يوجد سكرتير مالي فكيف يوجد مساعد له ؟ حضره حافظ حابدين بك - مامنى البشارة الواردة في تقرير اللجنة وهي التي تنص على أن حذف هذه الوظيفة لا يغير شيطاً في الأرقام ؟

معالى المقرر - سبق أن بينت أن الوظيفة التي ترى اللجنة حذفها لا يتناول الموظف من مرتبهها شيئاً ومرتبه هذا الموظف كما هو وارد في الميزانية هو مرتبه القديم ولهذا لا حذف الوظيفة لا يؤثر على المبلغ المطلوب اعتاده .

حضره حافظ حابدين بك - أرشدنا إذ كرر أني لم أعرض في قلتيه لا للمصلحة العامة دون تعرض لأي اعتبار شخصي . قد صرحت الحكومة بأنها ستبقى كل وظيفة تخلو وقد خلعت هذه الوظيفة باستقالة الأجنبي الذي كان يشغلها ولم أزد فيها اقتصره على أن تبنى هذه الوظيفة جريباً مع تصريح الحكومة . ولكن ما دام قد تبين أن هذه الوظيفة قد ألغيت فعلاً وأن ذلك الموظف سيبقى بمرتبه وفي درجته بصفته سكرتيراً مالياً ومراقباً فاني أوافق على تخمير اللجنة .

حضره لويس أخنيخ فانوس افندي - لملاحظه وهي أن وظيفة سكرتير مالي وزارة المواصلات ليست وظيفة جديدة حتى تنطبق عليها الفترة الأخيرة من تقرير اللجنة بل هي وظيفة قديمة قام فيها الموظف الذي يشغلها الآن بخدمات جليلة تختص خبرة فنية كرقابة أعمال المقلولين ، ولهذا صرح دولة وزير المالية أمام هذا المجلس عندما عرض عليه سؤال خاص بهذه الوظيفة أن وزارة المواصلات التي يعمل فيها هذا الموظف ترى قائدة من يقامه ولما كان النظر في أمر هذه الوظائف من الأعمال الإدارية فأرى أن يترك التصرف فيها للوزارة .

معالى الرئيس - ولكن مجلس النواب ألقى هذه الوظائف .

حضره لويس أخنيخ فانوس افندي - نتيجة قرار مجلس النواب هي تخفيض المرتب المقترح لهذه الوظيفة فيد أن كانت من درجة مربوطها من ١٢٠٠ ج. م إلى ١٣٦٠ ج. م . جل مرتب الموظف الشاغل لها ٩٨٠ ج. م مع بقائه في هذه الوظيفة ولم يقرر الاستثناء عنها .

معالى المقرر - القرار صريح في الاستثناء عن الوظيفة .

حضره لويس أخنيخ فانوس افندي - هذا الاستثناء شكلي والواقع أنه قاصر على المرتب دون الوظيفة . والمجلس النيابي ليس من اختصاصها إلغاء الوظائف .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أوافق على رأى اللجنة .

حضره حافظ بك حابدين - جاء بالفترة الأخيرة من تقرير اللجنة على هذا البيان إلغاء وظيفة سكرتير مالي وزارة المواصلات لم يغير شيطاً في رقم المبلغ المطلوب اعتاده وقد فهمت أن مجلس النواب قرر إبقاء الموظف بمرتبه قدره ٩٨٠ ج. م . فكيف يقال إن هذا التصديل أو الحذف لا يغير شيطاً في المبلغ المطلوب اعتاده .

معالى المقرر - لو راجعت صفحة ٩٥ من مشروع الميزانية لزال هذا اللبس فقمنا خاتمان . خاتمة للدرجة والأخرى لما يتناول الموظف والذي يؤخذ عليه الاتحاد هو ما يصرف فعلاً للموظف أما الدرجة فتوضع لبيان مركز الوظيفة وقد يجوز أن الموظف يستعمل على مرتب أقل من أدنى مربوطها كما يجوز أن يأخذ أكثر من نهايتها . يأخذ الموظف أكثر من نهاية الدرجة عند ما يكون المرتب شخصياً ويكون الاتحاد في هذه الحالة على المبلغ الذي يتقاضاه . فعلاً لو كانت نهاية الدرجة مبلغ ١٢٠٠ ج. م ومرتب الموظف ١٤٠٠ ج. م يؤخذ الاتحاد على هذا المبلغ الأخير . وهذا الموظف يتقاضى ٩٨٠ ج. م والوظيفة التي يورث عملها الآن كان مربوطها ١٧٥٠ ج. م . فغير بدلي الاقترب وهو ٢٥٠ ج. م فصرفت هذه الوظيفة وأنشئت وظيفة بدلها مرتبها من ١٢٠٠ ج. م إلى ١٣٦٠ ج. م . يراد أن يوضع فيها الموظف الوطني الذي يتقاضى الآن ٩٨٠ ج. وهذا المبلغ الأخير هو الذي وضع في خاتمة المالحات فالحذف لم يغير شيطاً لأن من الدرجة لا عن الماحية القديمة .

حافظ حابدين بك - إذن الاتحاد سيكون على مبلغ ٩٨٠ جنياً .

ويكون المبلغ المطلوب احتياجه للباب الثاني هو مبلغ ١٨٠٧٦٥ ج. م
وبانه كالتالي :

١٧٠٧١٠	ج. م	للمنفرد أصلا بالمشروع .
٢١٥٠	للقول من البود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من فصل الاستشارة المالية .	
٨٥٨٥	الزيادة التي أضحت في أمانة الجلس الأخر .	
١٨١٤٤٥		
٦٨٠	تقريب قيمة ما كان خصصا لمصاريف المجلس الاقتصادي .	
١٨٠٧٦٥		

وقد وافق مجلس النواب على جميع هذه الاعتبارات .
قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة عن هذا الباب .
رفعت الجلسة الساعة الساعة والنقطة تسعين للاستراحة .
أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والنقطة عشرين .

حضره محمد محمود خليل بك - الحائظ لا أيدته المجلس خاصا بالمرافقة والمحاضر القول أن عمالي محمود شكرى باشا سيافر بعد غد وسافر أنا في الصباح الباكر فليغيب كلوا فانا مع المجلس بالتداب أحد حضرات الأعضاء للاختلاف بأعمال المرافقة حتى يعود أستاذنا أ. رضى عمالي عند شقيق باشا ليقوم بهذه المهمة أثناء غيابنا .
وافق المجلس على ذلك .

على تقرير اللجنة عن الباب الثاني من القسم السادس وهذا نصه :

٢ - إدارة عموم الأموال المقررة

في الاتحاد المطلوب لهذه المصلحة زيادة قدرها ١٢٤٨٢ ج. م وهذه الزيادة تأتية من ضم مصلحة الإنتاج إلى المصلحة المذكورة (وهي مصلحة قاي بإيراد قدره ٢٠٠٠٠٠ ج. م سنويا) وقد كانت تأتية للجمارك والمصرفيات المقررة لهذه المصلحة هي مبلغ ٨٧٤٩ ج. م أما باقي الزيادة فمبنيها لتعديل الدرجات .

وترى اللجنة اعتماد البليتين المقترين لهذا القرض وهما ٥١٦١٥ ج. م باب (١) ماهيات وأجر ومزيجات و ٦١٠٠ ج. م باب (٢) مصاريف عمومية .

وقد وافق عليها مجلس النواب .

وافق المجلس على رأى اللجنة عن هذا الباب .

على تقرير اللجنة عن الباب الثالث من القسم السادس وهذا نصه :

٣ - مصلحة المساحة

في ميزانية هذه المصلحة زيادة في المصروفات قدرها ٤٦٩٣٧ ج. م ومعظم هذه الزيادة تأتي من الأعمال الجديدة التي استقرتها تنغير نظام

سالى للمقرر - الوظيفة الآن هي وظيفة مراقب لا سكرتير مالى .
ثم تلى بقى الباب الأول انخلاص بديوان الصوم وهذا نصه :

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح مقتضاه أنه يكون مجموع المبالغ المخصصة للجامع الأخرى في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ هو ٤٨٥٨٥ ج. م بدلا من ٤٠٠٠ ج. م وأن تحذف كلمة "مادة" الواردة عن هذا الباب في الصفحة ٦٩ من مشروع الميزانية وتستبدل بكلمة "مخصصات" واللجنة لا ترى مانعا من الموافقة على هذه الزيادة إذ أن مبلغ ٤٨٥٨٥ ج. م هو ما كان يدرج للأخرى في سنة ١٩٢٢ ولأنها ترى أن الأخرى والمعاهد الدينية جندرة بهذه المساعدة لقيامها بقسط كبير من التعليم هو التعليم الدينى والفنى على أن تؤخذ هذه الزيادة من وفورات ميزانية المصروفات .

وقد أيدت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها رغبة مؤيديها أنه يحصل اختيار المندوبين المصريين لدى الشركات الأجنبية من المصريين بدلا من الموظفين الأجانب الحاصل اختيارهم الآن وهي رغبة توافق عليها هذه اللجنة كما وافق عليها مجلس النواب .

وقد لوحظ أن الحكومة تمنع بعض أمانات مساعدة لجمعية خيرية وأدبرت لذلك مبلغ ٩٥٠ ج. م وتبين أن هذه الأمانات كلها جميات أجنبية ولا يمكن من بينها جمعية مصرية ، فاللجنة ترى ألا تضن الحكومة أيضا بمساعدة الجميات الخيرية المصرية التي تكون مستعدة للمساعدة أسوة بما قرره بالنسبة للجمعيات الأجنبية ساقفة الذكر وهي رغبة أيدتها لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليها ذلك المجلس .

أدرج تحت بند ١٠ من هذا القرض مبلغ ١٤٤٦ ج. م مصاريف منتدات الدين المتنازاة المسجلة ببنك الجمارك ويدفع المبلغ تنفيذيا لامتلاك عقد من الحكومة المصرية والبنك المذكور في سنة ١٨٩٠ يقضى بتحويل بعض منتدات الدين المتناز من منتدات لحاملها إلى منتدات اسمية ويوجب تسجيل هذه المنتدات بالبنك المذكور وقد قصصت فائدتها وقتئذ من مرقع إلى ٤ في السائة ويقوم صندوق الدين بدفع جانب من مصاريف التسجيل لتغير المنتدات التي تحت يده وتغطي وزارة المالية الجانب الآخر وهذه الاتفاقية تظل سارية ما دام الدين المذكور موجودا فانا ما انتهى الدين انتهى القيد أيضا .

وبناء على كل ما تقدم يكون المبلغ المطلوب احتياجه للباب الأول بديوان الصوم هو ٢٠٢٤٦٠ ج. م وتضمينها كالتالي :

١٩٢٣٢٥	ج. م	قيمة المطلوب احتياجه أصلا لهذا الباب بالمشروع .
١٠٠٤٥	قيمة ما قل من فصل المستشار المالى خاصا بالمحليات والأجر والمزيجات .	

١٨٠ قيمة مرتب الموظف الموجود بالمجلس الاقتصادي وقيل الى الادارة العامة .

هـ - المصلحة الأميرية

توجد في الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٨٦٤٨ ج.م تبين منها بالصفحة ثمة ١٠ من المذكرات المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية . و ترى اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع والى أقرها مجلس النواب وهي :

جنيه مصرى	
باب ١ - ماعيات وأجر ومهمات	٥٣٠٩٨
باب ٢ - مصاريف عمومية	٣٨٩٤١
باب ٣ - أعمال جديدة	٤٩٨٥
	٩٧٠٢٤

واقف المجلس على تقرير اللجنة عن هذا الباب

على تقرير اللجنة عن الباب السادس من القسم السادس وهذا نصه :

٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

لاحظت اللجنة أن من مصروفات هذه المصلحة زيادة تربو على الحسب المعقول من ذلك اعطاه ٧٧٥٦ فنانا مقابلتا لتسليمه في نظير اشتغالهم في زراعة ٢٢١٩١ فداناً بحرياً أى بسبعة فدان ماش لكل ثلاثة أفدنة وما تدفعه المصلحة لشغالة من الخارج يشتغلون باليومية في حصد القلال وجمع الفطن ونقل المحاصيل والمصاريف العمومية الأخرى التي يخص القدان الواحد منها ٨ جنيهات مصرية و ٤٥٥ ملياً وما تشتريه في كل سنة من المواشى والآلات والمهمات بمبالغ كبيرة بلغت في أربع السنوات الماضية ٤٢١٥٩ ج.م للمواشى وبمبلغ ٤٠٠٥٠ ج.م للآلات والمهمات الزراعية وهي تطلب في ميزانية هذا العام اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م لشراء مواشى و ٩٦٨٢ ج.م لشراء آلات ومهمات زراعية .

وتطلب المصلحة المذكورة أن تشترى في إصلاح ألف فدان من الأبنية القبلية وتقدر مصروفات ذلك بمبلغ ٤١٠٠٠ ج.م أى بسبعة ٤١ ج.م للفدان وهي نسبة عالية جداً .

وتطلب المصلحة المذكورة أيضاً إقامة مبانى في مزارع طوخ ونصف أول مسير والسلوس والوكالة وقدتر لها المبالغ المبنية بالصفحة ثمة ١٠٥ ولا يظهر هذا التقدير من مبالغ .

ولاحظت اللجنة أن عمالك يوجه عام زيادة في المصروفات الخاصة بالزراعة وطبق المواشى والعمال باليومية .

وقد رأت اللجنة أن يجب بالحكومة أن تشترى في تأمير ما يمكن تأجيله من الأطنان المقترحة على هذه الحكومة ابتداء من السنة الزراعية المقبلة . في ذلك من المصلحة إذ أن أدايتها بواسطة الزراعة على التمة فيه انحصار التي ذكرت قبل . وأن تكون طريقة التجارى طريقة الاشارة في الزاد . ولم ييسر اللجنة اجراء أى تخفيض في المصاريف العمومية لارتباط تلك للمصاريف بالإدارة ويجب كان من المجازة التغير في المبالغ المطلوبة لهذه الإدارة خصوصاً للمبنيين القديريين لشراء المواشى والآلات والمهمات الزراعية .

التسجيل فان هذه المصلحة تشترك في هذا العمل بعمالها وبما تتولاه من أعداد الرسومات والتأثير على الحوط .

وترى اللجنة الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لهذه المصلحة وهي :

جنيه مصرى	
باب ١ - ماعيات وأجر ومهمات	٣٣٢٢٨١
باب ٢ - مصاريف عمومية	١٢٥١٨٩
باب ٣ - أعمال جديدة	٣٦٠٥٨
	٤٩٣٩٢٨

وقد وافق مجلس النواب على هذه الاعتمادات .

واقف المجلس على تقرير اللجنة عن هذا الباب .

على تقرير اللجنة عن الباب الرابع من القسم السادس وهذا نصه :

٤ - قلم الاحصاء

لم تلاحظ اللجنة في هذا الفرع الا ملاحظة واحدة وهي أن الحكومة تدفع اجرة الآلات الحاسبة وهي مبلغ ١٦٥٠ ج.م . من ضمن المبلغ المقدر البند من هذا الفرع . وقد علمت اللجنة من وزارة المالية أن هذه الآلات ملك لشركة لا تريد بيعها وإنما تسمح بتأجيرها فقط كما تدفع المصاريف مبلغ ٥٠٠ ج.م . مدرج ضمن المراتب المقررة لهذا الفرع وهو اجرة العامل الذي يبنى تلك الآلات الحاسبة .

وذكرت المالية أنه في النية إرسال مستخدمين المبالج المذكور للتمرين على العمل وعند عودتهم يجلان عمل مندوب صاحب الآلات .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع .

حضرة محمد طوى الجزاير بك - باهى هذه الآلات الحاسبة ؟

معالى المقرر - هي مجموعة آلات صغيرة تحركها آلة كبيرة وهذه الآلات اطعامة تشتمل على بائع والطرح والضرب وفي مصلحة الاحصاء آلة محركة من هذا النوع .

حضرة محمد لطفى طنطاوى اتحدى - ألا يمكن شراء مثل هذه الآلات ؟

معالى المقرر - لا يمكن لأن الشركة صاحبة امتياز هذه الآلات لا تريد أن تبيعها وإنما تأجيرها وهي لها الحق أن تصرف هذه الآلات على الطريقة التي تراها لها بحكمة .

الدكتور حبيب خياط بك - يوجد في بعض المصاريف مثل هذه الآلات ، فلماذا لا يكون عندنا مثلاً ؟

معالى المقرر - هذه الآلات ليست من هذا النوع .

واقف المجلس على تقرير اللجنة عن هذا الباب .

على تقرير اللجنة عن الباب الخامس من القسم السادس وهذا نصه :

وأرادت هذه المصلحة في مستمر كما لوحظ ذلك عند بحث الإيرادات ومصاريفها خفيفة بالنسبة لمصالح الأخرى .

وفي هذا الصدد تحت اللجنة الحكومة إلى العناية بأمر المسنين والكشائين (الجرادين) لأن لسل حذين التوحيين من المواطنين وأدائه بدقة من عدمه دخلا كبيرا في زيادة الإيراد وقصه .

وترى اللجنة موافقة مجلس النواب على اعتماد المبالغ المطلوبة لهذه المصلحة بالمشروع .

معالى المقرر - في هذا الصدد أخبر حضراتكم أن اللجنة طمعت من وزارة المالية أنه بعد تقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب أجرت تخفيضها في باب المصالحات بقدر مبلغ ٣٤٠٠٠ م بسبب إلغاء بعض وظائف وتعديل مرئوط وظائف أخرى . وهذا طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤

ثم على الباقي من تقرير اللجنة عن الباب السابع وهذا نصه :

وقد ظهر من مناقشات دارت بمجلس النواب أن حكومة السودان تقاضى رسوماً بحركة من الضماخ التي تصدر من القطر المصري إلى السودان وتكون من أصل أجني وهذه الرسوم هي التي تكون قد سبق تمصيلها بواسطة الجمارك المصرية عن الضماخ المذكورة كما تقاضى الحكومة السودانية رسوماً بحركة على مهمات وواردات الجيش المصري الموجود بالسودان ، وأن المبلغ الذي تأخذ حكومة السودان من جميع ذلك يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ ج ٣٠ م و ٣٠٠٠٠٠ ج ٣٠ م وهذا المبلغ غير وارد في الميزانية لأنه يبلغ رأساً من أصل الإيرادات التي تمصيلها مصلحة الجمارك .

وقد صرح دولة رئيس الوزراء بمجلس النواب أنه يرى أنه لا يصح أن تدفع حكومة مصر رسوماً بحركة لحكومة السودان وأنه عامل كل ما في وسعه لنفسها .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح بإلغاء تلك الرسوم الموصوفة بغير حق أنها الرسوم الجمركية التي تدفعها مصلحة الجمارك المصرية إلى حكومة السودان من الضماخ والواردات التي ترد من مصر إلى السودان وأضاف قيمة هذه المبالغ إلى إيرادات مصلحة الجمارك وأحال هذا الاقتراح على لجنة المالية لتقصيه وتقديم تقرير عنه .

واللجنة توافق مبدأ على هذا الاقتراح وتؤجل الكلام عنه حتى تم المناقشة في مجلس النواب .

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن هذا الباب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفتدى - مع موافقي على رأى اللجنة أرى أن تقدم المجلس صورة الأوامر والتصاريح التي بموجبها تقاضى حكومة السودان رسوماً بحركة من الضماخ التي تصدر لها من القطر المصري لأننا سعدوا إلى مناقشة ذلك في المستقبل وأن يكون تقديمها في الفترة السابقة على الجلسة التي يتقرر فيها المناقشة في هذا الموضوع .

معالى المقرر - هذا الطلب يوجه إلى حضرة مندوب المالية .

هذه الملاحظات (التي لاحظها أيضا مجلس النواب) حدثت بالجنة إلى البدء الاقتراحات والآراء الآتية التي أقرها أيضا مجلس النواب وهي :

أولا - تمهيد تشكيل لجنة حكومية تبحث حالة هذه المصلحة ووضع الخطة المثل التي يجب اتباعها لتحسين أحوالها وعمل مشروع لإصلاح الأطنان البرورما يلزم لتنفيذ من التكاليف وأن تشرع الحكومة في تأجير ما يمكن تأجيرها بالمراد من الأطنان المقررة على ذمة الحكومة من أول السنة الزراعية المقبلة .

ثانيا - تخفيض المبالغ الآتية :

(أ) مبلغ ١٤٧٦٨ ج ٣٠ م قيمة المخصص لإصلاح الأراضي زراعية الأبادية القبلية بمرة ٢٩ صفحة ١٠٥

(ب) مبلغ ٤٣٥٠ ج ٣٠ م من مرة ٣٩ صفحة ١٠٥ المطلوب لبناء عزب بتاتيش السلطة ومطاطق .

وبمجموع هذين المبلغين هو ١٩١١٨ ج ٣٠ م

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة اعتماد المبالغ لهذه المصلحة وهي :

جنيه

١٥٣٩١٩ باب ١ - ما هيأت وأجر ومهمات .

٢١٩١٥٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

١٠٤٣٢ باب ٣ - أعمال جديدة .

٣٨٣٥٠٨

وهذه المبالغ أقرها مجلس النواب .

معالى أحمد زكي أبو السعود بانأ - هل المبلغ المخصص هذا العام لإصلاح الأراضي زراعية الأبادية القبلية هو ١٤٠٠٠ ج ٣٠ م فقط ؟

معالى المقرر - المبلغ المقدّر للمغاية هو ٤١٠٠٠ ج ٣٠ م ومقرر صرفه على سنوات والمطلوب منه لهذا العام هو ١٤٧٦٨ ج ٣٠ م وهو أول قسط والباقي موزع على السنوات المقبلة لأن إصلاح الأراضي يحصل تباعا . ولقد كانت الحكومة تطلب اعتماد مبلغ ١٤٧٦٨ ج ٣٠ م ضمن الـ ٤١٠٠٠ ج ٣٠ م قرونا صادقا على هذا المبلغ بهذه الصفة لكن في ذلك مصادقة ضمنية على جميع المبلغ .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل مصلحة الأملاك تدفع أموالا أميرية من أطنانها .

معالى المقرر - لا تدفع سواء أكانت المصلحة تديرها أو تزورها .

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن هذا الباب .

على تقرير اللجنة عن الباب السابع من القسم السادس وهذا نصه :

٧ - الجمارك

في الاجتماعات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٣٣٩١ ج ٣٠ م وقد تمهلت أسباب هذه الزيادة بمذكرة المالية المقدمة مع المشروع صفحة ١٠

على تقرير اللجنة من الباب الثامن من القسم السادس وهذا نصه :

٨ - مصلحة خفر السواحل ومعدات الأسماك

في الاقتراحات المطلوبة لهذه المصلحة زيادة قدرها ٣٧٤٧٠ م وأسباب هذه الزيادة مفصلة في المذكرة المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية صفحة ١٠

وترى اللجنة أنه لا ملاحظة لها على مفردات الاقتراحات المطلوبة كما ترى أنه يحسن ضم هذه المصلحة والمستقبل إلى مصلحة الجمارك أسوة بما كانت عليه في الماضي ولأن مهمة مصلحة خفر السواحل هي منع التهريب حتى لا تنقص إيرادات الجمارك .

وتوافق اللجنة مجلس النواب على الاقتراحات التي أقرها لهذه المصلحة وهي المدرجة أصلاً بالمشروع .

وافق المجلس على تقرير اللجنة من هذا الباب .

على تقرير اللجنة من الباب التاسع من القسم السادس وهذا نصه :

٩ - مصلحة الناجم والمهاجر

في الاقتراحات المطلوبة لهذه المصلحة تخفيض قدره ٦٣٤٤ ج ٠ م . وأسباب هذا التخفيض ملقاة بالصفحة ١١ من المذكرة المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية .

وقد اقترح مجلس النواب أن تضم مصلحة الناجم والمهاجر إلى مصلحة الجبلورجيا (وهي قسم من مصلحة المساحة) تقريباً للمعارف وصرحت وزارة المالية أنها ستستصحب الاقتراح وأنها تسلم به مبدئياً وتعمل على تنفيذه في الميزانية المقبلة .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الرأي وترى اللجنة أن هذا الاقتراح في حله ويجب العمل به ابتداء من السنة المقبلة وبأنه على ما تقدم توافق اللجنة مجلس النواب على المبالغ التي أقر اقتراحها لهذه المصلحة وهي المدرجة أصلاً بالمشروع .

وافق المجلس على تقرير اللجنة من هذا الباب .

على تقرير اللجنة من الباب العاشر من القسم السادس وهذا نصه :

١٠ - مصلحة الكيمياء

في الاقتراحات المطلوبة لهذه المصلحة مبلغ ٩٨١٧ ج ٠ م تخفيض عم ١٠ مقدراً في السنة المالية وأسباب هذا التخفيض مبينة في الصفحة ١١ من المذكرة المقدمة من المالية مع المشروع .

وقد أدرج الاتحاد انحصار بمسألة تسجل الشكر بالسويس وهو مبلغ ١٠٥٥٠ ج ٠ م موضوع البند ١٠ (صفحة ١٢٢) قبل أن يوقف العمل على أثر نقص الميزنة الخدم الذي كان يكون فيه فائداً بقي المبلغ مقللاً له يستعمل للاحتياج . أما إذا أعيد العمل فيه فيستعمل للاحتياج لسد الثغرات اللازمة لذلك .

حضرة صالح عتاه بك (وكيل المالية المساعد) - إذا كان المجلس يطلب هذه الأوامر والتعليقات فلا مانع من إرسالها .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - أتانا تصرف على محرك مصر بالمبلغ في نظير تسهيل لأ فائقة منه فن رآي أن يلقى هذا الجرك وأن المصاريف التي تصرف عليه تتحقق في وجوه أخرى أكثر فصا .

معال المقر - هل تقصد حضرتك من محرك مصر محرك مدينة القاهرة .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - نعم . وأن كانت هذه الميزة يريدنا بخارج القاهرة فلا بأس من أن يطلب اليهم دفع ضرائب نظير ما تصرف على هذا الجرك إذ ليس من الحكمة أن يصرف نحو اثني عشر ألف جنيه لجرك القاهرة وفي جركي الاسكندرية وبورسعيد من المال من يستعملون القيام بأعمال هذا الجرك .

معال المقر - أظن أن القاهرة وهي عاصمة البلاد ولها مركز تجاري كبير لا يستكثر عليها وجود فرع من الجرك لتسهيل الأعمال التجارية فيها ولكن يحد يحد يضرة التزليل أن يطلب تصمم مثل هذا الفرع في المدن الأخرى التي لها مثل هذه الأهمية التجارية .

حضرة صالح عتاه بك (وكيل المالية المساعد) - يقول حضرة العضو أن عمل جرك الاسكندرية في استطاعتهم القيام بأعمال جرك القاهرة مع أن التاه جرك القاهرة يستدعي زيادة عدد العمال في جركي الاسكندرية وبورسعيد على أنه قد يكون من الصعب أن يضطر كل تاجر إلى أن يرسل مندوباً عنه إلى الاسكندرية أو بورسعيد لحضور عملية فتح الطرود وزد ذلك أن رسوم التأمين على البضائع الواردة تنلارج هي واحدة لمصر والاسكندرية أو غيرها فيكسب التاجر التأمين على بضائحه نهاية القاهرة بدون مقابل . وفي هذا فائدة عظيمة للتاجر لأنه يحصل في بعض الأحيان تلف البضائع بين الموانئ المصرية والخاصة .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - الواجب على الحكومة أن تقوم بعمل كل تسهيل للتجارة .

معال محمد شفيق باشا - الفرض من وجود جرك في القاهرة هو تسهيل التخليص على ما يرد من البضائع للتجارة لأن تكليفهم بالتخليص عليها في جرك الاسكندرية وبورسعيد مفرق لهم ثم انه يجب ألا يكون مفرق الحكومة دائماً أو الاقتصاد في المصاريف بل يجب عليها أن تراعى أيضاً المصلحة العامة على أن عدد العمال في جركي الاسكندرية وبورسعيد لا يسمح بإحالة أي عمل آخر عليهم فإذا تقرر إطلاق جرك القاهرة وإحالة أعماله على هذين الجركين فترتب على ذلك زيادة العمال فهما وإن كان فائداً اقتصادياً يرضى تحقيقها من هذا الائتلاف فأرى الموافقة على رأي اللجنة .

سعادة مهيل أيوب باشا - مع استعراضي لرأي معالي شفيق باشا أقول إن إنشاء جرك القاهرة كان بناء على طلب تجار مصر والصعيد لما في ذلك من التسهيل عليهم ومن الوفير في العمولة التي كانت تنفع لعمالهم في أسفارهم لاستلام البضائع ورأى أن في التاه ضرراً على التجار .

وافق المجلس على تقرير اللجنة من هذا الباب .

١٢ - أنقلام قضايا الحكومة

في الاعتدات المطلوبة لهذا الفرع ج ٣٦٦٧ م زيادة عن ربط السنة الماضية وأسباب هذه الزيادة بين الصفحة ١١ من مذكرة المالية المقدمة مع مشروع الميزانية .

ويرجع عدم ادراج بيانات تفصيلية عن هذا الفرع فيما يخص الوظائف إلى أن الصديق الخاص بهذه المصلحة لم ينفذ إلا من شهر أرى بمسد تقديم الميزانية لمجلس النواب ولم يكن عدد الوظائف والدرجات التي ستقرر معلوما حينئذ وقد أحصل حضرة وكيل وزارة المالية البيانات الخاصة بذلك إحدى جلسات مجلس النواب وهي كالآتي :

عدد	جنه مصرى	جنه مصرى
٨	مستشارين ملكيين في درجة ...	١٨٠٠ - ٢٢٠٠
٥	مستشارين مساعدين في درجة ...	١٧٠٠ - ١٦٠٠
٧	نواب من الدرجة الأولى ...	١١٤٠
٥	نواب حرف (أ) ...	١٠٠٠
٧	نواب حرف (ب) ...	٩٦٠
١٥	عامى حرف (أ) في درجة ...	٥٤٠ - ٨٤٠

وقد وافق مجلس النواب على الاعتدات المطلوبة في المشروع لهذا الفرع وتوافق اللجنة على ذلك .

وافق المجلس على تحرير اللجنة .

رفضت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والدقيقة خمسين مساءً على أن يجتمع المجلس هذا الساعة السادسة مساءً للمناقشة في باقى هذا التقرير والظفرير الآخرى وزع اليوم .

وقد اقترح مجلس النواب ضم هذه المصلحة إلى مصلحة الطبييات ووعدت الحكومة أن تنتظر هذا الاقتراح واللجنة ترى أن هذا الاقتراح في حله لما ينشأ من تنفيه من حصول وفرق المصروفات وقد وافق مجلس النواب على الاعتدات المقررة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

وافق المجلس على تحرير اللجنة عن هذا الباب .

على تحرير اللجنة عن الباب الحادى عشر من القسم السادس وهذا نصه :

١١ - مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

في الاعتدات المطلوبة لهذه المصلحة زيادة قدرها ٤٤٩٩٩ ج ٣٠٠ م عن ربط السنة الماضية وبسبب هذه الزيادة هو ادارة ستة سواحل جديدة قرر انشاؤها بالاتفاق مع السلطات المحلية وهي كائنة في شبين الكوم وبها وكفر الزيات ودمهور ورشيد ودمياط .

وترى اللجنة في هذا الصدد أن تشير إلى الحكومة باتخاذ كل ما يلزم لتشجيع الصناعات المحلية بمساعدتها مصادرة تذكرة حتى تتوغلوا في جيد كثيرا من الأبدى الماطلة الموجودة بالبلاد .

وقد ائتمد مجلس النواب المبالغ المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن هذا الباب .

على تحرير اللجنة عن الباب الثانى عشر من القسم السادس وهذا نصه :



تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

والجدول الآتي بين الحالة التي كان عليها عدد الموظفين بكافة أنواعهم وسرراتهم سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٣

المالية			العدد		
نسبة الزيادة في المائة	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩١٤	نسبة الزيادة في المائة	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩١٤
١١٢	١٧٤٤٤٥١	٣٠٣٣٠٧٠	٩٧	٣٣٨٥١	١٣٤٥٨
	٩٤١٠٢١	٣٠٠١٩٦	٣٤٤	١١٣٨٨	٢٥٥٧١
	٢٨٣٩٢٧	١٥٨١٦٤٤	١٦٦	١٠٢٠٥٥	٢٨٣٩٢٧

ولما كان من الضروري سرعة معالجة هذه الحالة والعمل على تخفيض عدد الموظفين وبسطه بحددر يتناسب مع الأعمال المنوطة بهم وعلى تخفيض رواتبهم وبسطها متناسبة مع طبيعة ومقدار ما يقومون به من الأعمال وعلى جعل جميع ما يصرف عليهم من للمساكن والأجر والمزيمات ومن المصروفات الأخرى المنسقة بهم بمحالة تتناسب مع حالة موارد ميزانية البلاد .

ولما كان للموظفين الحاليين حقوق مكتسبة وآمال يجب احترامها وفي مساسها ضرر بهم بل والمصالح العامة القائمة بها لما يترتب على ذلك للمساكن من فقدان نوع النشاط والجدد في العمل اللازمة وجودها عنهم في أداء أعمالهم . فتتفق اللجنة المراقبة على ماقرره مجلس النواب من تأليف لجنة برلمانية (وهي بخلاف اللجنة المنوطة هنا في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤) تكون لها السلطة في أن تضم إليها أعضاء سواه من موظفي الحكومة أو من غيرهم تستعين بهم في توفيق مهمتها ويكون من اختصاصها :

(أولاً) دروس مسألة للموظفين بمخالفاتها من حيث قواعد الاستغلال العامة وعدد الموظفين وسرراتهم ودجاتهم ومساكنهم وأدبيهم وطريقة توزيع العمل في المصالح المختلفة والقواعد الخاصة بدخل السفيرة وغيرها .

ثانياً - فحص نظام العمل بالمصالح المختلفة وطرقه وأزالة ما يكون فيه من تعقيد يدعو إلى زيادة العمل والعمال بغير فائدة .

وأن تقدم تقريراً للبرلمان بما تراه من الوسائل التي يحسن اتباعها لمعالجة هذه الحالة مع ملاحظة التوفيق بين احترام الحقوق المكتسبة وفكرة الاقتصاد .

المصروفات

الجزء الأول

أحال مجلس الشيوخ على هذه اللجنة ما ورد إليه من مجلس النواب بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ بمطالبة الرقم ١٥٨/٢٣ خاصاً بما قرره في الأقسام ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ من مشروع ميزانية المصروفات لتبجته وتبدي ما تراه من الملاحظات .

وقد سبق القول عند التكلم على الإيرادات بأن هذه اللجنة كانت قد أخذت في دروس مشروع الميزانية بصفة غير رسمية من وقت تقديمها من الحكومة إلى مجلس النواب بالكتابة التي ذكرت في الفقرة الأولى من تقرير هذه اللجنة الخاص بالإيرادات .

وزعت المصروفات في المشروع في كل فرع من فروع الأقسام المخططة على ثلاثة أبواب :

الأبواب الأولى يشمل المساكن والأجر والمزيمات .

والأبواب الثاني يشمل المصروفات العمومية .

والأبواب الثالث يشمل الاعتمادات المخصصة للأعمال الجديدة .

وقد رأت اللجنة قبل التكلم على اعتمادات كل فرع من فروع الأقسام المخططة أنه يحسن وضع بعض مبادئ واقتراحات وملاحظات عامة من شأنها أنه تسهل المناقشة في ميزانية هذا العام وأن تجعل الميزانية القادمة أكثر قابلية للمناقشة والمراقبة البرلمانية بما عليه ميزانية هذا العام وقد انتهت على وضع المبادئ الآتية للاطلاع عند التكلم على اعتمادات كل فرع من الفروع المذكورة :

أولاً - المساكن والأجر والمزيمات :

نظراً لضيق الوقت الذي قضيت به الظروف الاستثنائية الناشئة من وضع البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وتقدم الميزانية لمجلس النواب في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ والمدة القصيرة التي كانت اللجنة تفحصها مشروع الميزانية رأت اللجنة عدم مسأ أبواب المساكن والأجر والمزيمات لأن دروس مسألة الموظفين بمخالفاتها مع صوابها يستلزم وقتاً طويلاً خصوصاً إذا نظر إلى زيادة الموظفين الكبيرة التي حصلت في حشر السنوات الأخيرة والتي ترى اللجنة أنه ذو أهمية للمصالح الحكومية وإنشاء أقسام جديدة لا يدرها (٢) إلى ما حصل من ارتفاع مستوى المساكن بسبب تعديل الدرجات أرضها كان في كثير من الأحوال غير مقبول (٣) إلى ما يجب جمعه حتى تتناسب نهايات الموظفين والمبالغ المخصصة للمزيمات مع مجموع موارد ميزانية البلاد .

هنا ونرى اللجنة :

(١) أنه يحسن الإسراع بتأليف اللجنة المقدم ذكرها حتى لا تستمر هذه الحالة الضارة بالميزانية العامة البلاد زمنا طويلا وتكون القاعدة أتم لو تيسر للجنة المذكورة القيام بمهمتها وتقديم تقريرها عند النظر في مشروع ميزانية السنة المقبلة .

(ب) وأنه في انتظار قيام اللجنة المذكورة بعملها الواسع الطلاق توافق اللجنة الحكومية على ما قرره بقرارها الذي سبق ذكره من ضرورة إلغاء الوظائف الناجمة التي تخلفوا لها في بضر ذلك بنظام العمل وتخفيض مربوط ما يصدر الفاقه منها وتطلب من الحكومة أن تستمر على تنفيذ ما جاء به ذلك القرار بدقة (بما في ذلك ما يخص بالتقارير والملاذات الاستثنائية) إذ أن تنفيذها بدقة يبنى عليه .

(١) عدم تعيين موظفين جديدين مع استثناء الوظائف الفنية .

(٢) تكملة النقص الذي يفتأ في بعض المصالح من الموظفين الذين لا يمكن الاستغناء عن وظائفهم الآخرين يظلون اليها من المصالح التي يظهر أن عدد الموظفين زيد لها من حاجتها .

(ج) أنه يجب عدم إنشاء وظائف جديدة من الآن إلى أن تم اللجنة البرلمانية المقترحة تأليفها عملا وقد تم تقريرها معها كانت الأسباب .

ثانيا - مصروفات عمومية :

رأت اللجنة إمكان اقتصاص المصروفات العمومية التي تبين أنها زائدة عن الحد اللازم والأرقام الواردة بالمشروع تتل على أن في هذه المصروفات زيادة كبيرة وأن مصاريف النقل والسفر زادت بالمشروع عما كان مقدرا لها في سنة ١٩١٤ بنسبة ٢٢٢ في المائة على أنه من المقرر أن يدخل في اختصاص اللجنة التي اقترحت تأليفها قبل دوس القوانين والقواعد الخاصة بالمصاريف العمومية لارتباطها تمام الارتباط بمسألة ما هيأت الموظفين .

ثالثا - الإحصاء الجديدة :

قررت اللجنة جواز عدم البدء بعمل من هذه الأعمال في يبدأ فيه إذا تبين لها أنه قليل الفائدة وأنه لا بد من درسا واقيا وحصل بمهته تماما أو كان في الإمكان ارجاؤه شرطا ألا يضر هذا الأجراء بالمصلحة العامة أو يبدأ الاقتصاد .

ولا يثبت من الذهن أن لهذا القسم من المصروفات أهمية كبرى لما في القيام بهذه الأعمال (١) من استقرار سيرة البلاد في طريق الرقي (٢) ومن تحسين حالة أربابها من الوجهة الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (٣) ومن ضمان ثبات الإيراد الناجم من المصالح الصناعية أو الزراعية التي تستغلها الحكومة أو زيادته .

وترى اللجنة أنه حتى مع حصول الاقتصاد المطلوب بالنسبة للمبالغ الزائدة في باب المساهمات والأجور والمرتبكات والمصروفات العامة المنظم ذكرها أن ما يفرغ من ذلك لا يمكن أن يكفي مع ما هو مخصص للباب بالأعمال بلدية للقيام بما تطلبه حالة البلاد منها ويصعب التفكير من الآن في زيادة إيرادات بالطريقة التي أشارت إليها اللجنة عند كلامها عن الإيرادات .

رابعا - رأت اللجنة أنه يمكن استعمال ما يمكن اقتصاده من الجاهز : الثاني (المصروفات العمومية) والثالث (الاتحادات المخصصة للأعمال بلدية)

في عمل أو أعمال معينة يبين للبرلمان ضرورة إجرائها .

خامسا - رأت اللجنة أنه يجب جدا على الهيئة الثانية أن تقوم بنفسها بمراجعة الأوراق والمستندات التي تقدمها المصالح المختلفة تأييدا للاتحادات التي تطلبها أو إثباتا للوجه التي صرفت فيها هذه الاتحادات وذلك توافق اللجنة على ما قرره لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليه المجلس المذكور من ضرورة التفكير من الآن في إنشاء مراقبة مستقلة تقوم بهذا العمل وتكون مسؤولة أمام البرلمان على نظام يقرب عما يعمل به في فرنسا ويعبر عنه (Compte des Comptes) أي مجلس المراقبة أو في إنجلترا بعبارة (Auditors) أي المراجعة، وهذه المجالس تشبه في عملها كثيرا عمل مراقبي الحسابات في المصارف والشركات .

سادسا - رأت اللجنة الموافقة على ما اقترحه لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليه المجلس المذكور من ضرورة توحيد مشتريات الحكومة حتى يمكن لها أن تستفيد من الشراء بالجملة وأنت تستفيد جزء من مصادرها العمومية التي تصرف في هذا الباب على أن يكون للملك المركزي المكلف بذلك موجودا بالمقطر المصري حتى تسهل مراقبة أعماله ومراجعتها والتفتيش عليها .

سابعا - توافق اللجنة على ما قرره وزارة المالية من وجوب تحصيل قيمة ما يستهلكه الموظفون من الماء والنور ومن ذلك يظهر أن الموظفين الذين يسكنون محلات الحكومة بسبب وظائفهم لا يتمتعون بامتيازات ما حيث أنه تخضع منهم أجرة للسكن على قاعدة ١٠ في المائة من ملقيات الموظفين الذين تسكنت ديارهم ويدخلون في ما يستهلكونه من المياه والنور .

قدردت المصروفات بالمشروع بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج ٣٤٤ م . فتكون زيادة الإيرادات من المصروفات هي مبلغ ٧٧٠٠٠٠ ج ٢٠٠ . وقد راجعت اللجنة مصروفات الأقسام المحل عليها تفصلا واطلعت على ما جاء به تقرير لجنة المالية بمجلس النواب والمقتضيات التي حذرت بذلك المجلس والتاثيرات التي أحدثها بخصوص تلك الأقسام وعلى الملاحظات المقدمة من أعضائها وعلى التقارير المقدمة من بعض اللجان الناجمة بمجلس الشيوخ بخصوصها ورأت أن يقع في الكلام على مصروفات الأقسام المذكورة الترتيب الوارد بالمشروع على أن اللجنة ترى أن يكون على القسم الخاص بالبرلمان هو القسم الثاني بما واقع على ذلك مجلس النواب وأن تدفع الاتحادات التي تخصص لكل من المجلس في مشروع الميزانية العامة مبلغا واحدا وأن يكون على القسم الخاص بمجلس الوزراء هو القسم الثالث .

(١) القسم الأول - خصصت ومرتبات ديوان جلالة الملك

قدرد ما هو مطلوب احتياجه لهذا القسم بمبلغ ٣٣٩٤٠٢ ج ٢٠٠ يضم إليه مبلغ ١٦٧٢٢ ج ٢٠٠ مخرج في ميزانيات مصاريف أخرى فيكون مجموع قيمة الاتحادات المخصصة لهذا القسم مبلغ ٥٠٦١٦٤ ج ٢٠٠ وهو لا يزيد عما كان

٣ - القسم الثالث: البرلمان (والذي صار القسم الثاني بديلاً من الثالث)

أخرج في مشروع الميزانية مبلغ ١٩٥٠٤٠٠ م بصفة احتياطي لمصرفات البرمال منه ١٧٠٠٠ م مصرفات سكرتارية الجديدين والمؤتمرون وما أن خلا من مجلسي الشيوخ وانتخاب إلى قدير لأن ميزانته فلا يمكن للجنة أن تدعى رأياً بخصوص الاعتماد المين في المشروع لهذا القسم .

٤ - القسم الرابع : مكتب المستشارين المالي والقضائي

كان للجنة لفاية سنة ١٩٢١ ألا يقرر في الميزانية قسم خاص بمكتب المستشارين المالي والقضائي وكانت الاعتمادات الخاصة بهذين المكتبين تلحق بالنسبة للأول في ميزانية وزارة المالية والنسبة للثاني في ميزانية وزارة الحفانية .

وترى اللجنة للواقعة على مقرر مجلس النواب من إلغاء هذا القسم وضع الفصل الأول منه إلى ميزانية وزارة المالية والفصل الثاني إلى ميزانية وزارة الحفانية لأن المستشار المالي لم يكن إلا موظفاً بالمالية والمستشار القضائي لم يكن إلا موظفاً بالحفانية وفي ذلك القسم احتياطي تخفيض في الاعتمادات الخاصة بالمكتبين والتي زادت منذ سنة ١٩٢١ وسيدى اللجنة ما تراه من الملاحظات الخاصة بهذا القسم عند الكلام على وثائق المالية والحفانية .

٥ - القسم الخامس: وزارة الخارجية (والذي صار القسم الرابع بالاعتماد الرابع)

يبلغ الاعتماد المقرر لوزارة الخارجية في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ١٩٠٦٥٠٠ م. ويضم إليه مبلغ ٢٩٧٧٠٠ م. أخرج في ميزانيات مصالح أخرى فيكون حقيقة ما يطلب اعتماده لوزارة الخارجية هو مبلغ ١٩٣٦٢٧٠٠ م. ويزيد الاعتماد المطلوب في هذا العام على اعتماد العام الماضي بمبلغ ٥٦٦٥٠ م. ومثلما هذه الزيادة توسع تمثيل مصر في الخارج تمثيلاً سياسياً وتمصلياً وتنظيم أقسام الوزارة طبقاً لاحتياجاتها الجديدة ومن المنظور في المستقبل زيادة اعتمادات هذه الوزارة إذا زيد التمثيل الخارجي ولا شك في أن التمثيل الفصل في البلاد لما يقرب عليه من القواعد الاقتصادية العظيمة إذ بواسطة هذا التمثيل يمكن معرفة احتياجات الأسواق الخارجية وما يمكن تصديره إليها .

ويلاحظ أنه أدرج في كل من البندين ١٨ و ٢٧ (صفحة ٥٨ مكرر)

مبلغ ٥٥٠٠٠ م. ج. بصفة احتياطي للسفارات والقنصليات ويرجع سبب تفرع هذه المبلغين لما يتوقع حصوله من أنه قد يطرأ في المصاريف غير المتوقعة بالنسبة للسفارات والقنصليات نظراً لحاجة عهد انشائها وعدم معرفة كلفة احتياجاتها .

كما يلاحظ ورود مبلغ ٣٠٠٠٠ م. ج. في البند ١٧ ومبلغ ٢١٠٠٠ م. ج. في البند ٢٧ لإحصال جديدة بالسفارات والقنصليات وظهور أن المبلغين المذكورين خصصان لمشترى أثاث لدور السفارات والقنصليات ومشترى منازل لاقائهما أو لاستخدام هذه المنازل حسب الحالة .

وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذه الوزارة والتي وافق مجلس النواب على اعتمادها .

خصص له في العام الماضي المبلغ ٣٦٤٣٠٠ م. وقد تبين أسباب هذه الزيادة بتذكرة وزارة المالية المرفقة بالمشروع صفحة ٨ من ضمن المبالغ المطلوبة اعتمادها .

(١) مبلغ ٣٦٥١٢٠٠ م. وهو مخصصات جلالة الملك ومرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي وهذه المرتبات نص عليها في نفس الدستور .

(٢) ومبلغ ١٧٦٨٠٠ م. لديوان حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك وقد أثنى هذا الفرع بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧

(٣) خصص للأعمال الجديدة بحلة مبالغ مجموعها ١٢٤٤٤٠٠ م. ج. وقد تبين تفصيلاته في الصفحة ٥٤ من المشروع .

والمبلغ الأول وقدره ٨٨٩٠٠٠ م. بقية المقرر لإكمال بناء في السرايا وهو جزء من اعتماد كان مقرره لصفحة لصفحة على خمس سنوات وصرف منه الجزء الأكبر والأعمال المطلوبة لهذا المبالغ هي أعمال قد بدئ فيها والمبالغ المطلوبة لها لازمة وضرورية لاجتماعها فلا .

أما المبلغ الثاني وهو ١٦٨٤٠٠ م. فيستلزم لتغيير نظام الري في حديقة سراي القصر وهو أمر يندرج إلى الحالة إذ من وراء صرفه تحسين أيراد هذه الجنة التي تهرب مساحتها من ٢٧٠ فداناً وتصبح أيراً الآن ١٧٠٠ ج. ٢٠٠ م. من المؤكد أنه سيؤدي هذا الأيراد حيناً تضمن حالة الري في تلك الجنة لأن طبيعة الأرض فيها منخفضة ومرتفعة وتطلب إعمالاً هندسية لتنظيم الري. أما أيراد الحدائق المذكورة فداخل ضمن مبلغ ٥٣٠٠٠ م. ج. المخصص لإعدادات حدائق الحكومة (بند ٣ من باب ١٢ الأملاك الأميرية صفة ١٣) . والمبلغ الثالث وهو ١٤٠٠٠ م. ج. مخصص لشراء موبليات وهو أمر دنا له ما أنتم من المبالغ الجديدة بالسرايا .

أما باقي المبالغ الواردة في تفصيلات هذا البند فهي من المبالغ التي يتطلبها بالعمل في المصالح التابعة للسرايا .

وتطلب اللجنة الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لهذا القسم كما هي مينة في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

هذا ويلاحظ اللجنة أنه لم يذكر بالمشروع تفصيلات من مبلغ ١٣٩٥٥٠ م. ج. ورد تحت فصل ٥ بند ٧٤ من هذا القسم الخاص بمصالحات ومرتبات معروفات متنوعة لأفراد الحضرة العلية الملكية وترى اللجنة أنه يحسن في تفصيلات الخاصة بهذا البند في مشروع ميزانية السنة المقبلة أموة في فصل هذا القسم .

٢ - القسم الثاني : مجلس الوزراء (والذي صار القسم الثالث

بديلاً من الثاني)

يبلغ الاعتماد المقرر في الميزانية لهذا القسم ١٣٢٠٠ م. ج. وهو يقسم على ثلاثة أقسام : ٦٥٧٠٠ م. ج.

وترى اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا القسم . وقد وافق عليها مجلس

والب .

٦ - القسم السادس : وزارة المالية (نقد صاب القسم الخامس)

(١) ديوان العموم

(١) فيما يخص باقتادات مكتب المستشار المالي - فورت اللجنة فياسيق وجوب ضم الاقتادات المطلوبة لمكتب المستشار المالي الى الاقتادات المطالبة لوزارة المالية . وقد تبين للجنة أن المستشار المالي يتناول فوق ماهيته المقررة مبلغ ٢٣٠٠ ج ٠ مبلغ ١٠٠٠ ج ٠ فوق المبلغ المذكور لا يبلغ مرتبه الى ٣٣٠٠ ج ٠ حسب العقد المبرم مع الحكومة ومبلغ ال ١٠٠٠ ج ٠ داخل ضمن مبلغ ١٦١٠ ج ٠ الم وارد في البند ٥ من الفصل الخاص بمكتب المستشار المالي (صفحة ٥٥ مكر) بمصاريف متوقعة وثيرة .

وبناء على ذلك رأيت اللجنة ضرورة تخفيض هذا المبلغ الى ٦١٠ ج ٠ ومبلغ ال ١٠٠٠ ج ٠ الى بند ١ الخاص بالمهايات والأجر والمرتبات فأصبح المبلغ المخصص لها مبلغ ١٠٠٤٥ ج ٠ بدلا من ٩٠٤٥ ج ٠ وأن يدرج مبلغ ١٠٠٠ ج ٠ في (حرف هـ) المخصص للمرتبات وقد أضيفت قيمة البنود التي كانت مخصصة لفصل الخامس للمستشار المالي الى مبالغها من فرع ديوان العموم فأصبحت تلك البنود كالآتي :

بند ١ - ماهيات ٢٠٢٢٨٠ ج ٠ بدلا من ١٩٢٢٣٥ ج ٠ (صفحة ٦٥ و ٦٤)

بند ٢ - مصاريف الانتقال وبدل السفيرة ١١٧٨٠ ج ٠ بدلا من ١٠٥٠٠ ج ٠ (صفحة ٦٤ و ٦٥)

بند ٣ - كسوى ولبوسات ٢٦٠ ج ٠ بدلا من ١٥٠ ج ٠ (صفحة ٦٤)

بند ٧ - الطيفونات والنفقات ١٢٠٠ ج ٠ بدلا من ١٠٥٠ ج ٠ (صفحة ٦٤ و ٦٥)

بند ٩ - المصاريف السفيرة ٣٦٦٠ ج ٠ بدلا من ١٠٥٠ ج ٠ (صفحة ٦٤ و ٧٠)

ويصبح المبلغ المطلوب احتياجه لكتاب (٢) ١٧٢٨٦٠ ج ٠ بدلا من ١٧٠٧١٠ ج ٠ (صفحة ٦٤)

(ب) فيما يخص باقتاد المجلس الاقتصادي بند ١٦ - رأى مجلس النواب عدم احتياج مبلغ ٥٠٠ ج ٠ المخصص لمصاريف هذا المجلس وضم مبلغ ال ١٨٠ ج ٠ ماهية المستخدم درجة سادسة الذي يعمل في المجلس المذكور الى بند (١) ماهيات وأجر ومرتبات بديوان العموم لأنه لم يظهر له أنه ليس في نية الحكومة جمع المجلس المذكور هذا الملم .

واللجنة بناء على المناقشات التي دارت بمجلس النواب في هذا الصدد لا ترى مانعا من الموافقة على الحذف والتغيير المقدم ذكرهما . وهذه الموافقة لا يؤخذ هنا أن هذه اللجنة تناقض في وجود هيئة اقتصادية بالقرب من

وزارة المالية ولكنها ترى أن يحصل اختيار أعضائها من المصروفين يمكنهم في الحقيقة مساعدة الوزارة في انجازاتهم المالية وتبرير اللجنة أن تتخذ الحكومة مآزها لازما في صدد اعادة تأليف هذه الهيئة .

وقد تبين من المناقشات التي دارت بمجلس النواب أنه قرر إلغاء وظيفة سكرتير مالي ومصاريف حسابات وزارة المواصلات التي مرومها في المشروع من ١٢٠٠ ج ٠ الى ١٣٩٠ ج ٠ مع إبقاء الموظف الوطني الذي كان مقترحا تعيينه سكرتيرا ماليا في وظيفته الأصلية بدرجة الثانية بمرتبة ٩٨٠ ج ٠ الذي يستولى عليه الآن ذلك الموظف .

وهذا الحذف لم يضر شيئا في رقم المبلغ المطلوب احتياجه . واللجنة ترى الموافقة على ذلك القرار لاطلاقه على الرأي الذي أبدته في أول هذا التقرير من وجوب عدم إنشاء وظائف جديدة .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح مقتضاه أن يكون مجموع المبالغ المخصصة للمجلس الأخرى ميزانية سنة ١٩٢٤ - سنة ١٩٢٥ هو ٤٨٥٨٥ ج ٠ بدلا من ٤٠٠٠٠ ج ٠ وأن تحذف كلمة " اعادة " الواردة من هذا الباب في الصفحة ٦٩ من مشروع الميزانية وتستبدل بكلمة " خصصت " واللجنة لا ترى مانعا من الموافقة على هذا زيادة إذ أن مبلغ ٤٨٥٨٥ ج ٠ هو ما كان يدفع للازهر في سنة ١٩٢٢ ولأنها ترى أن الأزهر والمعادلة في تقديره تساعد في قيامه بيسر كبير من التعليم هو التعليم الديني واللغوي على أن تؤخذ هذه الزيادة من وفورات ميزانية المصروفات .

وقد أبدت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها مقترحا أن يحصل اختيار المتقنين المصروفين لدى الشركات الأجنبية من المصروفين بدلا من الموظفين الأجانب المخصص اختيارهم الآن وهي رغبة توافق عليها اللجنة كإرائي عليها مجلس النواب .

وقد لوحظ أن الحكومة تمنح بعض إعانات مساعدة لجمعيات خيرية وأدرجت لذلك مبلغ ٩٥٠ ج ٠ . وبين أن هذه الجمعيات كلها جميات أجنبية ولم يكن من بينها جمعية مصرية فالجنة ترى ألا تنص الحكومة أيضا بمساعدة الجمعيات الخيرية المصرية التي تكون مستعدة للمساعدة أموة بما قرره بالنسبة للجمعيات الأجنبية سائلة الذكر وهي رغبة أبدتها لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليها ذلك المجلس .

أدرج تحت بند ١٠ من هذا الفرع مبلغ ١٤٤٦ ج ٠ مصاريف مستشار الدين الممتاز المسجلين بفتحها ويدفع هذا المبلغ تنفيذًا لاتفاقية بين الحكومة المصرية والبنك المذكور في سنة ١٨٩٠ يقضى بصحولة بعض مستشارين الممتاز من سنوات لحماها الى سنوات اسمية ووجوب تسجيل هذه السنوات بالبنك المذكور وقد قصصت قائمتها وتتخذ من مرة الى ٤ في المائة ويقدم صندوق الدين مبلغ بجانب من مصاريف التسجيل نظير السنوات التي تحت يده وتبلغ وزارة المالية الجانب الآخر وهذا الاتفاق يظل ساريا ما دام الدين المذكور موجودا فلما ما انتهى الدين انتهى العقد أيضا .

٤ - قلم الاحصاء

لم تلاحظ اللجنة في هذا الفرع الا ملاحظة واحدة وهي ان الحكومة تدفع اجرة الآلات الحاسبة وهو مبلغ ١٦٥٠ ج م من ضمن المبلغ المقر للبدن من هذا الفرع. وقد طعت اللجنة من وزارة المالية أن هذه الآلات ملك لشركة لا تريد بيعها وانما تسمح بتاجيرها فقط كما تدفع وزارة المالية مبلغ ٥٠٠ ج م مدرج ضمن الميزانية المقررة لهذا الفرع وهو اجرة العامل الذي يتي تلك الآلات الحاسبة.

وذكرت المالية أنه في البنية ارسال مستخدمين الى المحل المذكور للتمرين على العمل وعند عودتها يملأ عمل مندوب صاحب الآلات . وقد وافق مجلس النواب على الاعتناء المطلوبة لهذا الفرع .

٥ - المطبعة الأميرية

توجد في الاعتناء المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٨٦٤٨ ج م تين سببها بالصفحة نمرة ١٠ من المذكرة المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية . وترى اللجنة اعتناء المبالغ المطلوبة لهذا الفرع واتى اقربا مجلس النواب وهي :

٥٣٠٩٨	باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات
٣٨٩٤١	باب ٢ - مصاريف عمومية
٤٩٨٥	باب ٣ - أعمال جديدة
٩٧٠٢٤	

٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

لاحظت اللجنة أن في مصروفات هذه المصلحة زيادة تبرز عن الحد المعلوم من ذلك اصلا ٧٧٥٦ فدانا مضافا لتسوية في نظير اشتغالهم في زراعة ٢٢١٩١ فداناً تقريبا أى بنسبة فدان مضاف لكل ثلاثة أفدنة وما تدفعه المصلحة لشغالة من الخللج يشتغلون بالريوية في حصد القلال وجمع القطن ونقل المحاصيل والمصاريف الصومية الأخرى التي يخص القندان الواحد منها ٨ جنيهات مصرية و٥٤٥ مليا وما تشتره في كل سنة من المرافق والآلات والمهمات بغير فكيكة بلغت في الأوج سنوات الماضية ٤٢١٥٩ ج م. للمواشى ومبلغ ٤٠٠٢٥ ج م لآلات والمهمات الزراعية وهي تطلب في ميزانية هذا العام اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ ج م. لشراء مواشى ٩٦٨٢ ج م. لشراء آلات ومهمات زراعية .

وتطلب المصلحة المذكورة أن تشرع في اصلاح ألف فدان من الأبدية التي لم تقدر مصروفات ذلك بمبلغ ٤١٠٠٠ ج م. أى بنسبة ٤١ ج م. لفدان وهي نسبة عالية جدا .

وتطلب المصلحة المذكورة أيضا إقامة مبانى في مزارع طوخ ونصف أول مسير والسلوك والوكالة وقدرت لها المبالغ للبنية بالصفحة نمرة ١٠٥ ولا يتلو هذا التقدير من مبالغة .

وبناء على كل ما تقدم يكون المبلغ المطلوب اعتمادا لقلب الأول بديوان الصوم هو ٢٠٢٤٦٠ ج م وتضمينها كالاتى :

١٩٢٣٣٥	قيمة المطلوب اعتمادا أصلا لهذا الباب بالمشروع .
١٠٠٤٥	قيمة ما قبل من فصل المستشار المال خاصة بالمصاحبات والأجر والمرتبات .
١٨٠	قيمة مرتب الموظف الموجود بالمجلس الاقتصادى ونقل الى الإدارة العامة .

٢٠٢٤٦٠

ويكون المبلغ المطلوب اعتمادا للباب الثانى هو مبلغ ١٨٠٧٦٥ ج م وبات كالاتى :

١٧٠٧١٠	المقدر أصلا بالمشروع .
٢١٥٠	المغفل من البدن ٣ و ٤ و ٥ من فصل الاستشارة المالية .
٨٨٨٥	الزيادة التي أضمنت في احاطة الجمارك الأخرى .
١٨١٤٤٥	
٦٨٠	تخفيض قيمة ما كان خصصا لمصاريف المجلس الاقتصادى .
١٨٠٧٦٥	

وقد وافق مجلس النواب على جميع هذه الاعتناءات .

٧ - ادارة عموم الأموال المقررة

في الاعتناء المطلوب لهذه المصلحة زيادة قدرها ١٣٤٨٢ ج م وهذه الزيادة تأتى من ضم مصلحة الانتاج الى المصلحة المذكورة (وهي مصلحة تأتى بإيراد قدره ٢٠٠٠٠٠ ج م سنويا) وقد كانت تابعة للجمارك وللرهونات العسكرية لهذه المصلحة مبلغ ٨٧٤٩ ج م أما باقى الزيادة فسببها تعديل الدرجات .

وترى اللجنة اعتناء البنين المقترين لهذا الفرع وهما ٥١٦١٥ ج م باب (١) ماهيات وأجر ومهمات ٦١٠٠ ج م باب (٢) مصاريف عمومية . وقد وافق عليها مجلس النواب .

٣ - مصلحة المساحة

في ميزانية هذه المصلحة زيادة في المصروفات قدرها ٤٦٩٧٧ ج م وبمطابق هذه الزيادة ناشئ من الأعمال الجديدة التي استلزمها تغيير نظام التسجيل فان هذه المصلحة تشترك في هذا العمل بمالها وما تتولاه من اعداد الرسومات والتأشير على الخريط .

وترى اللجنة الموافقة على الاعتناءات المطلوبة لهذه المصلحة وهي :

٣٣٢٦٨١	باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات
١٢٥١٨٩	باب ٢ - مصاريف عمومية
٣٩٠٥٨	باب ٣ - أعمال جديدة
٤٢٣٢٨٨	

وقد وافق مجلس النواب على هذه الاعتناءات .

وترى اللجنة موافقة مجلس النواب على احتياذ المبالغ المطلوبة لهذه المصلحة للمشروع .

وقد ظهر من مناقشات دارت بمجلس النواب أن حكومة السودان تقاضى رسوماً بحركة عن البضائع التي تصدر من القطر المصري إلى السودان وتكون من أصل أجنبي وهذه الرسوم هي التي تكون قد سبق تحصيلها بواسطة الجمارك المصرية عن البضائع المذكورة كما تقاضى الحكومة السودانية رسوماً بحركة على مهمات وواردات الجيش المصري الموجود بالسودان ، وأن المبلغ الذي تأخذته حكومة السودان من جميع ذلك يتراوح بين ٢٥٠٠٠ ج.م و ٣٠٠٠٠ ج.م ، وهذا المبلغ ضروري في الميزانية لأنه يبلغ رأساً من أصل الإيرادات التي تحصلها مصلحة الجمارك .

وقد صرح دولة رئيس الوزراء بمجلس النواب أنه يرى أنه لا يصح أن تدفع حكومة مصر رسوماً بحركة لحكومة السودان وأنه عامل كل ما لا يصح له منها .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح بإلغاء تلك الرسوم الموصوفة بذكر أنها الرسوم الجمركية التي تدفعها مصلحة الجمارك المصرية إلى حكومة السودان عن البضائع والواردات التي ترد من مصر إلى السودان وإضافة قيمة هذه المبالغ إلى إيرادات مصلحة الجمارك وإحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية لفحصه وتقديم تقرير عنه .

واللجنة توافق مبدأها على هذا الاقتراح وتؤجل الكلام عنه حتى تم المناقشة فيه بمجلس النواب .

٨ - مصلحة خفر السواحل ومصايد السمك

في الاقترادات المطلوبة لهذه المصلحة زيادة قدرها ٣٧٤٧ ج.م وأسباب هذه الزيادة مفصلة في المذكرة المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية صفحة ١٠

وترى اللجنة أنه لا ملاحظة لها على مقترحات الاقترادات المطلوبة كما ترى أنه يحسن ضم هذه المصلحة في المستقبل إلى مصلحة الجمارك أسوة بما كانت عليه في الماضي ولأن مهمة مصلحة خفر السواحل هي منع التهريب حتى لا تنقص إيرادات الجمارك .

وتوافق اللجنة مجلس النواب على الاقترادات التي أقرها لهذه المصلحة وهي المدرجة أصلاً بالمشروع .

٩ - مصلحة الملاجم والمهاجر

في الاقترادات المطلوبة لهذه المصلحة تخفيض قدره ٦٣٤٤ ج.م وأسباب هذا التخفيض مفصلة بالصفحة ١١ من المذكرة المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية .

وقد اقترح بمجلس النواب أن تخضع مصلحة الملاجم والمهاجر إلى مصلحة الجيولوجيا (وهي قسم من مصلحة المساحة) فترى المصاريف ونصرت وزارة المالية أنها مستحقة الاقتراح وأنها تسلم بمبدأها وتعمل على تنفيذها ، فالدانة المعلقة .

ولاحظت اللجنة أن هناك وجه عام زيادة في المصروفات الخاصة بالزراعة وعليق المرائي والسمك البيوية .

وقد رأت اللجنة أنه يحسن بالحكومة أن تشرع في تأجير ما يمكن تأجيره من الأطنان المترعة على ذمة الحكومة ابتداء من السنة الزراعية المقبلة لما في ذلك من المصلحة إذ أن ادارتها بواسطة الزراعة على الذمة فيه انحصاراً التي ذكرت قبلاً ، وأن تكون طريقة التأجير هي طريقة الانتشار في المزارع .

ولم يتيسر للجنة إجراء أي تخفيض في المصاريف العمومية لارتباط تلك المصاريف بالادارة وربما كان من المجازفة التغير في المبالغ المطلوبة لهذه الادارة خصوصاً المبلغين للقرين لشراء الموائج والآلات والمهمات الزراعية .

هذه الملاحظات (التي لاحظها أيضاً مجلس النواب) حجت باللجنة إلى ابتداء الاقتراحات والآراء الآتية التي أقرها أيضاً مجلس النواب وهي :

أولاً - تقرير تشكيل لجنة حكومية تبحث حالة هذه المصلحة ووضع الخطة المثل التي يجب اتباعها لتصميم ادارتها وعمل مشروع لاصلاح الأطنان البر وما يلزم لتنفيذه من التكاليف وأن تشرع الحكومة في تأجير ما يمكن تأجيره بالمزارع من الأطنان المترعة على ذمة الحكومة من أول السنة الزراعية المقبلة .

ثانياً - تخفيض المبالغ الآتية :

(أ) مبلغ ١٤٧٩٨ ج.م قيمة المخصص لاصلاح الأراضي لزراعة الأعبادة القليلة مرة ٢٩ صفحة ١٠٥

(ب) مبلغ ٤٣٥٠ ج.م من مرة ٣٩ صفحة ١٠٥ المطلوب لبناء حزب بغانيش السطوة وصلاح وبغاس .
وبمجموع هذين المبلغين ١٩١١٨ ج.م .

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة احتياذ المبالغ الآتية لهذه المصلحة وهي :

١٥٣٩١٩ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٣١٩١٥٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

١٠٤٣٣ باب ٣ - إسماعيل جديدة .

٣٨٣٥٠٨

وهذه المبالغ أقرها مجلس النواب .

٧ - الجمارك

في الاقترادات المطلوبة لهذا الترخ زيادة قدرها ٣٢٩١ ج.م وقد تبينت أسباب هذه الزيادة بمذكرة المالية المقدمة مع المشروع صفحة ١٠

وإيرادات هذه المصلحة في نحو مستمر كما لوحظ ذلك عند بحث الإيرادات ومصاريفها شتيلة بالنسبة للمصالح الأخرى .

وفي هذا الصدد تلقت اللجنة الحكومة إلى المساعدة بأمر التمتين والكثاتين (الجرادين) لأن لعل هذين النوعين من التوظفين وإقامته ينقطن عمله دخل كبير في زيادة الإيراد وقصمه .

عدد	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٨	مستشارين ملكيين في درجة ...	١٨٠٠ - ٢٢٠٠
٥	مستشارين مساعدين في درجة ...	١٢٠٠ - ١٦٠٠
٧	قواب من الدرجة الأولى ...	١١٤٠
٥	قواب حرف (أ) ...	١٠٠٠
٧	قواب حرف (ب) ...	٩٩٠
١٥	عامى حرف (١) في درجة ...	٥٤٠ - ٨٤٠

وقد وافق مجلس النواب على الاتفاقيات المطلوبة في المشروع لهذا الفرع وتوافق اللجنة على ذلك .

٧ - القسم السابع : وزارة المعارف (وأصبحت القسم السادس)

من المعلوم أن سياسة الصلح الذى تدبر الحكومة لشوكة كانت ترى قسطنطين أعدادا ملحقات إلى مصالح الحكومة المختلفة من الموظفين ولم يكن غاية تذكر يعلم طبقة الأتباع أو الصانع ظلت الأفضلية العظمى من إيداع البلاد جاعلة ونسبة المعلمين إلى عدد السكان ضئيلة كما أن مستوى التعليم في جميع محافظات على مستوى لا يتفق مع ما تقتضيه الآن من الرقى وتعلبه من الإصلاح .

أما الآن وقد أصبح الأمر بيد حكومية دستورية فيجب العناية بالمعلم حتى يصل إلى المركز اللائق حتى ولهذا السبب فانه يعطى من الزين زيادة البالغ التي تخصص للتعليم زيادة كبيرة من سنة إلى أخرى .

إن الاتفاقيات المطلوبة لهذا القسم تزيد على الحقيقة بمبلغ ١٦٣٧١٤ ج. م. من احتياجه في السنة الماضية ويرجع السبب في زيادتها إلى الزيادة في بند المصاحبات بسبب فتح مدارس جديدة وتعديل الدرجات وزيادة المبلغ المخصص للاعانات وزيادة المبلغ المخصص لمصاريف البعثات ، وترى اللجنة أن تستمر الحكومة على زيادة جند من ترسلهم في هذه البعثات لما في ذلك من النفع العظيم للتعليم بالبلاد - وفي هذا الصدد تجوز اللجنة أن يحصل التصديق اللازم في اختيار من يعطون بالبعثة حتى لا يرسل إلا الأكفأ الذين يبرهنون بامتنانهم عليهم الوصول إلى الغاية المنشودة من أرواسهم كما يجب انتقاء المعلمين الذين يملكون البنية القادرة المبرج من وراء تعليمهم .

أما الزيادة الموجودة في المبلغ المخصص للاعانة ورغم هبوط الأسعار نسبيا زيادة عدد الثلاثين في مدارس الحكومة فقد كان مخصص ٥٥٨٧٦٦ طليبا في العام الماضي ويعتظر أن يصل هذا العدد إلى ٦١١١٦ في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (ولم يدخل ضمن هذا العدد ثلاثين وطبة المدارس التي كانت تابعة لوزارات أخرى وتقرر ضمها إلى وزارة المعارف) .

إن الزيادة الحقيقية في المصروفات تبلغ ٥٧٤٠٠ ج. م. إلا أن وزارة المعارف اقتصدت من التقلات المعروفة في ميزانية مصر فتابتها سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ما يزيد على مبلغ ٤٧٠٠٠ ج. م. بدون أن يلحق ضرر بمدراس والقنوج وتمكنت بذلك من زيادة عدد الفرق والتلاميذ بالمدارس الحالية .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الرأي وترى اللجنة أن هذا الاقتراح في عمله ويجب العمل به ابتداء من السنة المقبلة وبناء على ما تقدم توافق اللجنة مجلس النواب على المبالغ التي قرر اعتمادها لهذه المصلحة وهي المدرجة أصلا بالمشروع .

١٠ - مصلحة الكيمياء

في الاتفاقيات المطلوبة لهذه المصلحة مبلغ ٦٨١٧ ج. م. تخفيض عما كان مقدرا في السنة الماضية وأسباب هذا التخفيض مبينة في الصفحة ١١ من المذكرة المقدمة من المالية مع المشروع .

وقد أدرج الاعتماد الخامس بمقالة عمل التكرير بالسويس وهو مبلغ ١٠٥٥٩٠ ج. م. موضوع البند ١٠ (صفحة ١٢٢) قبل أن يوقف العمل على أثر قصص التبرول الخسار الذى كان يكر فيه فلذا بقي العمل موقفا فلا يستعمل الاعتماد . أما إذا أعيد العمل فيه فيستعمل الاعتماد لحد النفقات اللازمة لذلك .

وقد اقترح بمجلس النواب ضم هذه المصلحة إلى مصلحة الطبييات وودعت الحكومة أن تنتظر في هذا الاقتراح والجمعية ترى أن هذا الاقتراح في عمله لما ينشأ عن تعطيله من حصول وفرة في المصروفات وقد وافق مجلس النواب على الاتفاقيات المقررة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

١١ - مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

في الاتفاقيات المطلوبة لهذه المصلحة زيادة قدرها ٤٤٩٩٩ ج. م. من رطب السنة الماضية وسبب هذا الزيادة هو إدارة ستة سواحل جديدة تقرر انشاؤها بالإضافة مع السلطات المحلية وهي كاتبة في شين الكوم وبها وكفر الزيات ومنهور وروشد وديباط .

وترى اللجنة في هذا الصدد أن تشير على الحكومة باتخاذ كل ما يلزم لتشجيع الصناعات المحلية بمساعدتها مساعدة تذكر حتى تتجونا فيزيد كثيرا من الأيدي العاملة الموجودة بالبلاد .

وقد أجمع مجلس النواب انبساط المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

١٢ - أقلام قضايا الحكومة

في الاتفاقيات المطلوبة لهذا الفرع مبلغ ٣٧٢٧ ج. م. زيادة عن رطب السنة الماضية وأسباب هذه الزيادة مبينة بالصفحة ١١ من مذكرة المالية المقدمة مع مشروع الميزانية .

ويرجع عدم إدراج بيانات تفصيلية عن هذا الفرع فيما يخص بالوظائف إلى أن التحويل الخامس بهذه المصلحة لم ينفذ إلا من شهرى بسبب هدم الميزانية لمجلس النواب ولم يكن عدد الوظائف والدرجات التي مستقر سولما حينذاك وقد أعطى حضرة وكيل وزارة المالية البيانات الخاصة بذلك بإحدى جلسات مجلس النواب وهي كالآتي :

ومكافآت ومدرجات مدرسين من (الباب ١) الى (الباب ٣) للنشر التعليم وتوافق اللجنة على جميع ذلك .

وقرر مجلس النواب المضافين ج ٤٦ ج ٤٦ من دراجتين (من بند ١٨ صفحة ١٥٩) على أن يضاف هذا المبلغ على اعتماد نشر التعليم .

وقد حصلت مناقشة في مجلس النواب بخصوص مصروفات مكتب البعثات بأوروبا وهو مبلغ يقرب من ١٠٠٠٠ ج ٠ و انتهت هذه المناقشة بموافقة المجلس على الغاء مكتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا والاكتفاء بموظف في واحد بدلا من كل مكتب للرقابة على أن يكون هذا الموظف مصري الجنسية وأن يلقى في السفارة أو القنصلية المصرية وأن يبقى المبلغ المخصص بمكتب البعثات بميزانية وزارة المعارف لوضعه في المكان المناسب .

واللجنة لا ترى مانعا من العمل بهذا الاقتراح إذ أن وجود موظف في البعثات التي بها مكاتب البعثات الآن يلقى القرض المطلوب وهو مساعدة الطلبة وارشادهم الى ما يلزم لهم في مدة دراستهم وجعلهم على صلة مع وزارة المعارف أو الوزارة التي يشتبه لهم لائمه تعليمهم .

وعلى ذلك يصبح الاعتماد اللازم للبواب ١ من هذا القسم هو مبلغ ١٠٥٣١١٥ ج ٠

ويصبح الاعتماد اللازم للبواب ٢ من هذا القسم مبلغ ٢٦٤٠١٠ ج ٠ وهو قيمة الاعتماد الاكمل بعد استبعاد مبلغ ٧٠٤٨٠ ج ٠ المخصص لنشر التعليم .

ويصبح الاعتماد اللازم للبواب ٣ من هذا القسم مبلغ ١٩٩٥٦٤ ج ٠ ويانه كالآتي :

ج ٢٠٦٦٤	ما كان مقررا بالمشروع الباب ٣
٤٦	تتبقى من دراجتين تقرر استبعاده وقوله لنشر التعليم .
٢٠٦١٨	الباقى .
٧٠٤٨٠	المضاف من الباب ٢
١٠٠٠٠	الاعتماد الخاص بنشر التعليم الأولي .
١٠٠٠٠	و وشجيع القرون الجديدة .
٩٢٠	الموقوف المنقول من الباب ١
٤٦	من دراجتين استبعدن الاعمال الجديدة وتجوز نقلها لنشر التعليم .
٢٠٢٠٦٤	المجملة .

٢٥٠٠ تتبقى قيمته مرتب الأعضاء لتنظيم أعمالها بالجماعة التي تجوز نقله

١٩٩٥٦٤

وبناء على ما تقدم يكون مجموع الاعتمادات المطلوبة لهذا القسم هو مبلغ ١٧١٤٦٨٩ ج ٠ وهو يزيد عما كان مقدرا في المشروع بمبلغ ١٠٧٤٠٠ ج ٠ و يزيد عما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٢٧١٢١٤ ج ٠

وترى اللجنة أن ما تم من إلحاق مدرسة الحقوق الملكية ومدرسة القضاء الشرعي ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة الزراعة للتوسيع في مشرف وشيخ الكوم وزارة المعارف العمومية أسرى في جعل هذه المدارس تحت سلطة الوزارة المسؤولة عن التعليم في البلاد وأن في ذلك فوائد لا تحصى .

وقد تبين أن وزارة المعارف تحصل بنفسها من إيراداتها ما يقرب قيمته من ٢٨ بالمائة من مصروفاتها وأن الخزينة العمومية لا تحصل الا ٧٢ بالمائة من مجموع ميزانية الوزارة .

وذكرت الحكومة في مذكرة المرفقة بالمشروع أنها لم تخصص شيئا في هذا المشروع لتعليم الأولي الإجمالى انتظارا لاعتداد مشروع واقعه يقدم على حدة الى البرلمان مشغولا بدروس الموارد التي يمكن الاعتماد عليها لتعليمه .

واللجنة ترى أنه حتى يقرر المشروع التمسك ذكره والأذى ينتظر أن يكون من ورائه صرف ما يقرب من عشرة ملايين من الجنيهات ليم التعليم جميع البنين والبنات أن تتخذ من الآن بعض الوسائل التي تساعد على نشر هذا التعليم بأعداد المدرسين الذين يعملون في مدارس التعليم الأولي قبل فتح عدد طليق منها . ولذا توافق على ما قرره مجلس النواب من تخصيص مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ٠ من الموقوفات بفتح على إنشاء ١١٠ مدارس أولية وعمل إدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التي تدربها مجالس المديرية الآن على أن تنفق مجالس المديرية المبالغ التي تنفقها الآن على هذه المدارس فإنيشاء مدارس أولية بحيث أنه إذا لم تقبل تلك المجالس ذلك فوزارة المعارف تخصص جميع المبلغ لإنشاء مدارس أولية .

وكان يود اللجنة أن ترفع المبلغ المذكور المضمّن أعماله ماقى الفج ٠ ولكن حالة الوفورات التي يمكن اقتصاها في مشروع الميزانية الحالية ومشكلة عدم وجود المعلمين اللازمين للمدارس الأولية إذا فتح عدد كبير منها جعلت اللجنة تكتفى بالمبلغ الذي تقرر وهو ١٠٠٠٠ ج ٠

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح يطلب انتخاب لجنة من أعضائه لوضع مشروع نظام تنفيذ التعليم الإجمالى للبنين والبنات في أقرب وقت على أن ترفع اللجنة تقريرها بمجلس في أول الدورة العادية المقبلة .

وقد وافق مجلس النواب على فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج ٠ لنشر وتوسيع القرون الجديدة على أن يؤخذ من الوفورات ويضم الى ميزانية وزارة المعارف .

واللجنة توافق على ذلك أيضا لما فيه من نشر فرع من التعليم البلاد في حاجته اليه .

وقد وافق مجلس النواب بعد مناقشة طويلة دارت على حذف مبلغ ٢٥٠٠ ج ٠ الذي كان مقدرا بالمشروع لمكتب الأعضاء لتنظيم أعمالها بالجماعة ضمن مبلغ ٧٠٤٨٠ ج ٠ المخصص لنشر التعليم في (الباب ٧) وعلى نقل باقى هذا المبلغ الى (الباب ٣) كما وافق المجلس المذكور على نقل مبلغ ٩٢٠ ج ٠ المخصص لمكافآت الموظفين الأجانب الذين يجسمون في امتحان اللغة العربية



مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤

راجاً — بتلخيص المجلس كتاباً وارداً من مجلس النواب ومعه مشروع قانون
بمد أجل القانون فترة ٤ سنة ١٩٢١ انقلاص بتقييد أجور الأمانة لمدة سنة
أخرى (وقد قرأ مجلس النواب نظره بصيغة مستحجلة لانتباه القانون في ٣٠
يونيه سنة ١٩٢٤) .

خلاصة — أعمال البليان :

(١) تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ — (أبواب
المصروفات) .

(٢) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦
(٦ أبريل سنة ١٩١٨) بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ الموافق
٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بتعديل الأسماء المال الصادر في ٤ نوفمبر
سنة ١٩٠٢ بشأن القصة العسكرية .

(٣) تقرير لجنة الأمور الداخلية عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ ذى الحجة
سنة ١٣٣٦ الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ القاضي بأن المبالغ المستحقة حل
الحكومة ومصارفها بصيغة مائش أو مائعية للمستخدمين ملكاً كان أو عسكرياً
لا يجوز التنازل عنها ولا توزيع الحجز عليها إلا في أحوال مخصوصة .

(٤) تقرير لجنة الأمور الداخلية عن القانون رقم ٨ سنة ١٩١٩ الصادر
في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب
في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي
المخالفات والمديرية .

(٥) تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراحين الآتي ذكرهما :

(١) اقتراح لضرورة محمود علي مهنا بك بطلب التصريح برى الشرائق فأول
يولييه سنة ١٩٢٤ .

(٢) اقتراح لحضرة محمد زكي عبد الرازق بك بطلب تعديل المناويات
بمعية الدنيا .

أعطي المجلس بأن حضرة عبد إبراهيم حشيش بك يمتنع عن جلسة الأسس .
وحضرة إبراهيم حلم مهنا أفندي عن جلستي أسس واليوم . وحضرات حافظ
طابطين بك وحلي اسماعيل بك ومحمود مهنا بك وعقل محمد بك وإبراهيم
سعيد باشا عن جلسة اليوم . وحضرة أحمد مبدع بك عن جلستي اليوم والسبت .
وحضرة حسن وشوان بك عن جلستي اليوم والسبت والأحد .

اجتمع المجلس علناً في يوم الخميس ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق
٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والربع مساء برئاسة حضرة
صاحب المالح أحمد زور باشا رئيس المجلس .

توفي على حضرات الأعضاء فوجد غائباً كل من حضرات :
إبراهيم فرج أبو الجليل بك ، الشيخ متولى عمر جيجاني ، عبد العزيز زويشون بك ،
الدكتور سوريال جريش سوريال أفندي ، أحمد عيده بك ، محمود الأتري باشا ،
حسن فودة باشا ، بسوي الخطيب بك ، راجب عطيه بك ، عقل محمد بك ،
الشيخ علي محمد مبروان ، الشيخ حسن عبد القادر ، محمد السيد أبو علي باشا ،
شاهين الجندى أفندي ، اللواء موسى نؤاد باشا ، إبراهيم حلم مهنا أفندي ،
محمود مهنا بك ، محمد متنازي باشا ، علي بسوي بك ، حافظ طابطين بك ،
أحمد أبو سيف أفندي ، علي اسماعيل بك ، أحمد الشريفي باشا ،
محمد زكي عبد الرازق بك ، المصري السعدى باشا ، محمد الحفي الطرزي باشا ،
محمود بسوي أفندي ، محمود محمد حسن الشنوبلي باشا ، حسن رشوان بك ،
مصطفى اسماعيل أبو رباح باشا ، اسماعيل سري باشا ، أحمد تيجور باشا ،
أحمد فؤاد عبد الله باشا ، صليب فلادويش باشا ، محمد فهمي باشا ،
محمد أظاظون باشا ، إبراهيم سعيد باشا ، الشيخ إبراهيم الجليل ،
محمد طلعت سرب بك ، محمد قاضي بك ، محمد إبراهيم حشيش بك ،
أفريد شماس أفندي ، فهمي وصفا بك ، الشيخ طه حسين .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سعيد فهمي الزوي بك ،
عبد الفتاح رجائي أفندي ، علي عبد الرازق بك ،
خبيب المصري بك سكرتير عام .

وحضر حضراتاً محمد عاطف بركات بك وكيل وزارة المعارف ،
وصالح هنان بك وكيل وزارة المالية المساعد .

أعلن محلي الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى جدول الأعمال وهذا نصه :

أولاً — تلاوة الاضمارات وطلبات الأجازه والرسائل .

ثانياً — تلاوة عضر الجلسة السابقة .

ثالثاً — بتلخيص المجلس بأنه وصل اليوم كتاب من مجلس النواب يشيد بأنه
أتم البحث في الأقسام ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من
ميزانية المصروفات .

(أجبت الأقسام المذكورة على لجنة المالية بمجلس الشيوخ طبقاً للقرار
السابق صدوره من المجلس)

عليه الرسالة الآتية :

رئيس البرلمان بمصر

جاهرت بقوله الحق قاضطعتها وأرسلنا مندوبينا ليتبرأوا عنكم عما نقض عليهم وجعلوا مصر جبهة لبلادنا وللبكتة المفدى فواد الأول فحركة بالسجن . كيف ذلك ونحن نختلف حول مرشحة المصري العظيم بمرية وأدى النيل فما موقف الشعب المصري النيل وما موقف رجاله الكرام أزاء ما تعامل به نحن السودانيون وأنا نتحج بكل لغوا على لقاء القبض على أخواننا الملازم أول زين العابدين أفندي عبد التام ومحمد أفندي إبراهيم أصحاب ومن مهمنا من أبناء هذه البلاد التي ما زالت مسقة آلامها في الحلية بكم ما

صالح عبد القادر على ملاسى باشندى عبد الرحمن

حضره إبراهيم نور الدين بك - لهذه المناسبة ولياسية ما أطلقت عليه اليوم في جرائد الصباح منتقيا بالسودان أرجو أن يسمح لي معالي الرئيس باللقاء كلمة في هذا الموضوع .

معالي الرئيس - تتفضل .

حضره إبراهيم نور الدين بك - قرأت في جرائد الصباح أن صوتا إنجليزيا نادى في مجلس اللوردات البريطاني أمس بأن الحكومة الإنجليزية تريد أن تحتفظ بالحالة القائمة في السودان أي تريد سلخ السودان من مصر وبأنه تحت السيطرة الإنجليزية . وقد قال جلستنا لأمس كلمته في شأن السودان بمثابة ما قدم إليه من بعض الأعضاء من الاقتراحات ولكن ذلك لا يعنى من أن اكتم اليوم من جديد في هذا الشأن بهذه المناسبة الجديدة .

السودان هو الروح ومصر هي الجسم ولا حياة للجسم بغير الروح فلما فصلوا السودان عن مصر فقد فصلوا روح مصر عن جسمها .

إن الطليعة قد وهبت النيل لمصر وهو يد حليها الخيل العظيم والقيض العميم وهو الحلية للحياة لمصر .

استمرت مصر متمتعة بهذه المحبة الأكرمية التي منحتها إياها الطليعة صغورا طويلا حتى أن السودان نفسه وهو مصدر النيل ومنبعمه لم يكن يستغل منه بغير ما تستغل مصر كأن النيل قد جعل وقفا على مصر دون سواها . والآن نرى أن القوة القائمة تريد أن تمد يدها لفصل السودان عن مصر أى لتغير وجه الطليعة وتطمع الفصل بين أمتين شقيقتين عاشتا طول حياتهما بتجارة أمة واحدة ذات عاطفة واحدة وشعور واحد .

ثم إن أهالى مصر والسودان مرتبطون برابطة المودة والأخاء ووحدة اللغة والأدب والمصالح والمرايق .

استمرت مصر تدير السودان من عهد الفتح الذى تم على يد سنان إيلخان المرحوم محمد على . جد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المفدى وكانت ادارتها للسودان ادارة طاهرة برهنة فلم تكن ادارة المستعمر الذى يريد أن يستغل السودان لمصلحته بل كانت ادارة الوالد للشؤون ولده والأخ الأكبر للشؤون أخيه الأصغر .

أما الذى يريد الانجليز من السودان فهو الاستعمار . هو استغلال البلاد هو الانتعاش بالقطن . هو تحويل النيل عن مجراه الطبيعي . وكل هذا إنما يراد به الاضرار بنا والقضاء علينا وعلى مصالحنا .

قد حدثنا اليوم وقالوا اننا تريد ان نبقى في السودان كما نحن وأن يبقى السودان على حاله وانهم قادرين على تنفيذ ذلك . فهل هذا التهديد بمصلا على الخضوع !

أصوات : كلا . كلا .

إن الانكليز استعملوا القوة الفاشية قبل اليوم لجبروتنا على الخضوع لهم والاذعان لارادتهم فقلوبنا ممتلئة بالقوة الحق واليقين فما استطاعوا أن يعضموا . وقال لهم زعيمنا للقوة أن نمدل بنا ما نشاء ولكننا لا نتل على حكمنا .

إن واجبة أن نتمتع في جهادنا وأن نبقى دائما عند رأينا وأن نحفظ بحقوقنا . وأن نسمع العالم صوتا بأننا لا يمكننا بمال من الأحوال أن نقابل عن السودان .

ثم لقوة أن نمدل عملها ولكن هذا العمل لا يلبث أن ينهار أمامه القوة وأمام قوة اليقين .

إن الأمم القوية تستطيع أن تسيطر على الأمم الأقل منها قوة ولكنها لا تستطيع أن تصرف في أفعالها وتقرر بها بل تبقى حافظة لقوتها متمسكة بعقليتها متأثرة على جهادها حتى تتل حلفها كلاما مهما طال العهد .

والأمثلة على ذلك كثيرة زناها كل يوم بأمتنا . فإن أهالى الأتراس والقورين استروا تحت حكم السانبا نحو أربعين عاما لم ينسوا في خلالها ذكرهم فرنسا ولم يتفعلوا من الحنين إليها وإلى الرجوع إلى أحضانها حتى أراد الله أن يخلصهم ألامهم وأن يتم لهم ما أرادوا وأن يفرز الحق على الباطل .

وهذه يورونيا كانت منزلة الشمل مقسمة بين ثلاث دول من أكبر دول الأرض ثم تلى مطالب بحقها وتنادى بوحشتها وتجاهد في سبيل استقلالها حتى تم لها ما أرادت وأصبحت دولة مستقلة وحادت لها عظمتها الأولى .

احل الانجليز مصر منذ أربعين عاما . يرغم ارادتنا وظلوا حول هذه المدة يحاربونا ويضغون بمنا ضروب السلف والشدة فهل استطاعوا اخضاعنا ؟ لا . بل جابوا اليوم يقولون ان الأعمال العظيمة التي قام بها الفرزدق كرمير في مصر قد انتهت ونسوا أن الأعمال الفاشية التي تنفي على الباطل لابد أن تنهار .

قالوا انهم دخلوا البلاد ليضعوا العرش المصري فكأنوا هم أمة العرش . أرادوا أن يزعموا العرش المصري وأراد الله أن يبقى العرش كما هو وأن تبقى الأمة متمسكة بحقها عاقلة في قوتها حتى أحضنت ارادتها أمام العالم قاضطعت وسحرت ولكنها أحضلت ذلك بصبر وبلد ولم تستطع قوة في العالم أن تحفف في طريق المطالبة بحقها . وما هى اليوم على باب القوة ولا بد أن تتقو أن شاء الله تعالى .

قال الإمام أبنا . إلى الإمام دائما حتى تصل الى ما نقناه وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أنتشرف بأن أرسل إليك مشروع قانون بمد أجل القانون ثمة و لسنة ١٩٢١
الخاص بتقييد أجور الأسمكة . وهذا المشروع تقدم به اقتراح من حضرة
الدكتور عبد الرحمن عوض ولى حسين أفندي . فقررت لجنة الحفانية بشأن
هذا الاقتراح مد أجل القانون لمدة ستة أشهر تتبى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤

فلما عرض مشروع القانون المقدم من اللجنة على مجلس النواب أسس
قر مد أجل هذا القانون لمدة ستة تتبى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥

لهذا نرجو عرض مشروع القانون المذكور كما عدله المجلس على مجلس
الشيوخ ليرى رأيه فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤
عن رئيس مجلس النواب
الامضاء : أحمد محمد خشية

قرر المجلس إحالة المشروع على لجنة الحفانية نظره بصيغة مستبيلة .

مما لمحمد شفيق باشا - قانون الأسمكة المعمول به الآن يتبى في ٣٠ يونيو
الجارى أى بعد أربعة أيام ومن اللازم أن ينظر المجلس في مشروع القانون
الجديد قبل انتهاء هذا الأجل . ولذلك أرى أن لجنة الحفانية التى أرسل عليها
المشروع تنظر فيه وتقدمه المجلس هذا لأننا إن لم نعمل ذلك استحال صدور
القانون الجديد في الوقت المناسب .

حضرة محمد محمود خليل بك - تم لأنه اذا لم يصدر القانون الجديد
قبل انتهاء مدة القانون الأول سقط القانون الأول . ويحتج يجب أن يوضع
قانون جديد بإجراءات جديدة .

مما لى أحمد زكى أبو السعود باشا - يمكن اللجنة أن تجتمع هذا وتبى
رأيها في المشروع وتقدمه المجلس يوم السبت .

حضرة محمد محمود خليل بك - يمكن لحضرات أعضائها أن يسمعوا
الآن ليطروا للمشروع وقدما تقريرهم عنه للمجلس اليلة .

مما لى الرئيس - الأفضل أن تنظره اللجنة وقت الاستراحة .

وافق المجلس على ذلك .

على تقرير لجنة المالية عن القسم السابع من مشروع ميزانية المصروفات
وهذا نصه :

٧ - القسم السابع : وزارة المعارف (وأصبحت القسم السادس) .

من المعلوم أن سياسة التعليم الذى تديره الحكومة شؤنه كانت ترى فقط
ال أعداد ما محتاج إليه مصالح الحكومة المنتفعة من الموظفين ولم ترى حاجة
تذكر تعليم طلبة الزراعة أو الصناع فظلت الأغلبية العظمى من أبناء البلاد
جاهلة ونسبة المتعلمين الى عدد السكان ضئيلة كما أن مستوى التعليم في جميع
مخاطه بقي متصفا لا يتقن مع ما نشده الآن من ترقى وتطلبه من الإصلاح .

أما الآن وقد أصبح الأمر يده حكومة دستورية فيجب العناية بالتعليم
حتى يصل الى المركز اللائق حتما ولهذا السبب فانه يضطر من الزين زيادة
المبالغ التى تخصص للتعليم زيادة كبيرة من سنة الى أخرى .

أن مصر للسودان والسودان لمصر ولا حياة لمصر بغير السودان . ومنى
فصل مصر عن السودان أن مصر تصبح بلفة فترة جرداء لا زراعة فيها ولا
حياة لأهلها ومن يرد بنا هذا فان الظلم رائده وحسب الاستعمار قائمه ولا يمكن
لشعب أن يقبله إلا إذا رضى لنفسه بحياة الذلة والمسكنة .

فقد أعلن دولة الرئيس الجليل انضله الى البرلمان فيأركه بشأن السودان
وقال انه يحافظ عليه عاقفته على مصر نفسها وفى تصريحه هذا أكر تأيدنا
فيلما أن نحافظ دائما على ثباتنا وقوتنا وأن نتمسك بمقيدتنا وأن نرفع صوتنا
دائما في كل موقع وناد فاعلين بأن السودان كل شئ بالنسبة لمصر وأن انفصال
السودان عن مصر متهمة انتفاء على مصر الى الأبد .

يجب أن نستمر دائما على الاحتجاج في الصحف بل في العالم أجمع بأننا
لا نرضى بالذل والموت ولا نرضى أن تفصل روحنا من جسمنا وفيما فيه
ردى .

هذا ما أردت أن أقوله وأرجو أن يوالى المجلس استكماله لما يسرى
في السودان وأن يعلن احتجاجه على التصريحات الإنجليزية الأخيرة كما أرجو
أن تظل مصر متمسكة بمجاهدتها حتى تصل الى متاعها من الاستقلال التام
لمصر والسودان .

تصديق حاد .

أصوات : موافقون .

على محضر الجلسة الماضية تصديق المجلس عليه .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب الخاص بالميزانية وهذا نصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

الحقا بمخطايتي الرقيمين ١١ و ١٢ يونيو الحاضر بشأن ما قرره مجلس النواب
في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

أنتشرف بأخبار ماليك أن المجلس في جلسته المنعقدة في ٢١ و ٢٢ و ٢٣
و ٢٤ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ بحث في الأقسام ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥
و ١٦ و ١٧ و ١٨ من ميزانية المصروفات وقرر فيها القرارات الموضحة في البيان
المرفق بهذا .

أرجو ماليك عرض ما ذكر على مجلس الشيوخ ليرى رأي فيه والتكرم
بإعادتها بما تم .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤
رئيس مجلس النواب
الامضاء : أحمد خشية

أجملت الأقسام المذكورة على لجنة المالية بمجلس الشيوخ طبقا لقرار
السابق صدوره من المجلس .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب وسه مشروع قانون بمد أجل
القانون ثمة و سنة ١٩٢٤ الخاص بتقييد أجور الأسمكة لمدة ستة سنة أخرى
وهذا نصه :

وكان يود اللجنة أن ترفع المبلغ المذكور إلى ضعفه أى إلى مائتي ألف ج.م ولكن حالة الوفورات التي يمكن اقتصاها في مشروع الميزانية الحالية ومشكلة عدم وجود المعلمين اللازمين للمدارس الأولية لذا فتح عدد كبير منها جلست اللجنة تكتفى بالمبلغ الذي تقرره وهو ١٠٠٠٠٠ ج.م.

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح طلب انتخاب لجنة من أعضائه لوضع مشروع نظام تنفيذ التعليم الإجباري للبنين والبنات في أقرب وقت على أن ترفع اللجنة تقريرها للمجلس في أول الدورة العادية المقبلة.

وقد وافق مجلس النواب على فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.م للشروع في الفنون الجميلة على أن يؤخذ من الوفورات ويضم إلى ميزانية وزارة المعارف، واللجنة توافق على ذلك أيضا لما فيه من تشرع من التعليم البلاد في حاجة إليه.

حضره الدكتور سعد الحاددم بك - أريد معرفة المبالغ التي تصرف في الأغذية وأدوات التلايد.

معلل محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبالغ مبيتة في نفس مشروع الميزانية والمبلغ الخاص بالأغذية وارد في صفحة ١٣٣ ب٤ ومقدر له من السنة الحالية ١٢٢٩٠٠ ج.م وكان في السنة الماضية مبلغ ١٢٢٧٢٦ ج.م ١٠ أما المبلغ الخاص بالأدوات فانه وارد في ب٧ تحت عنوان أدوات صوبية ومقدر له في هذا العام ٧٢٤٤٥ ج.م وكان في السنة الماضية ٧٠٥٢٧ ج.م ١٠ حضره الدكتور سعد الحاددم بك - وأريد أن أعرف عدد تلاميذ المدارس بمالى المقرر - فقد ذكر محكم في تقرير اللجنة وقد جاء فيه أن عددهم في السنة الماضية كان ٥٨٧٦٦ تلميذاً وينظر أن يصل عددهم في هذا العام إلى ٦١١١٦

حضره الدكتور سعد الحاددم بك - ألا يرى المجلس أن المبلغ المقرر للأغذية كبير جداً في هذا المبد.

حضره محمد حاطب بك وكيل المعارف - التلميذ بالقسم الناحل يتكلف في غذائه نحو ١٥ جنيهاً في السنة المكتوبة أى في مدة ثمانية شهور أو تسعة والتلميذ الخارجى يتكلف نصف هذا المبلغ فلو أن حضره الدكتور رأى ذلك لوجد أن المبلغ يمثل بل وربما وجد قليلا.

حضره إبراهيم نور الدين بك - المبلغ المقرر أقل مما كان يمكن توجيهه وبصفتنا آباء وأرباب حالات نعرف ذلك.

معالى المقرر - ولا تنصوا أيضاً أن النهاية بالغذاء عظيمة جداً.

وافق المجلس على رأى اللجنة.

طلبت الفقرة الآتية من تقرير اللجنة وهذا نصها :

وقد وافق مجلس النواب بعد مناقشة طويلة دارت على حذف مبلغ ٢٥٠٠ ج.م الذى كان مقرراً للمشروع لمربى أخصائى تنظيم أعمال الخمسة ضمن مبلغ ٧٠٠٤٨٠ ج.م المخصص للتعليم في (الباب ٢) وعلى نقل بقى هذا المبلغ إلى (الباب ٣) كما وافق المجلس المذكور على نقل مبلغ ٩٢٠ ج.م

أن الاختلافات المطلوبة لهذا الترميم قد وافقته بمبلغ ١٦٣٧١٤ ج.م عن اعتماداته في السنة الماضية ويرجع السبب في زيادتها إلى الزيادة في بند المساحات بسبب فتح مدارس جديدة وتعديل الدرجات وزيادة المبلغ المخصص للخدمات وزيادة المبلغ المخصص للمصاريف البعثات. وترى اللجنة أن تستمر الحكومة على زيادة عدد من ترحلهم في هذه البعثات لما في ذلك من الضع العظيم للتعليم والبلاد - وفي هذا الصدد تريو اللجنة أن يحصل التدقيق اللازم في اختيار من يبعثون بالبعثات حتى لا يرسل إلا الأكفاء الذين يربى من وراءهم أتمام تعليمهم الوصول إلى النهاية المنشودة من أرسالهم كما يجب انتقاء المباحث التي يرسلون إليها لئلا يفهم الفائدة المرجوة من وراء تعليمهم.

أما الزيادة الموجودة في المبلغ المخصص للأغذية ففيه موط الأسمار نسبياً زيادة عدد التلاميذ في مدارس الحكومة فقد كان عددهم ٥٨٧٦٦ تلميذاً في العام الماضي وينظر أن يصل هذا العدد إلى ٦١١١٦ في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (ولم يدخل ضمن هذا التعداد تلاميذ وطلبة المدارس التي كانت تابعة لوزارات أخرى وتقرر ضمها إلى وزارة المعارف).

أن الزيادة الحقيقية في المصروفات تبلغ ٢٠٥٧٤٠ ج.م إلا أن وزارة المعارف اقتصدت من النفقات المقررة في ميزانية مصروفاتها ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ما يزيد على مبلغ ٤٢٠٠٠ ج.م بدون أن يلحق ضرر بدارس المدارس والقروص وتمكنت بذلك من زيادة عدد الفرق والتلاميذ بالمدارس الحالية.

وترى اللجنة أن ما تم من الخلق مدرسة الحقوق الملكية ومدرسة القضاء الشرعى ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة الزراعة المتوسطية في مشهور وشيخين الكرم لوزارة المعارف المصومية أمر في عله لبلل هذه المدارس تحت سلطة الوزارة المشغولة عن التعليم في البلاد وإن في ذلك فوائد لا تتكر.

وقد تبين أن وزارة المعارف تحصل بنسبها من إيراداتها ما يثرب قيمته من ٢٨ في المائة من مصروفاتها وأن الخزينة المصومية لا تتحمل ال ٧٢ في المائة من مجموع ميزانية الوزارة.

وذكرت الحكومة في مذكرة المرفقة بالمشروع أنها لم تخصص شيئا وهذا للمشروع لتعليم الأولي الاجباري انتظارا لاختتام مشروع وقف عنه يقدم على حدة إلى البرلمان مشغولا بدروس الموارد التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيقه.

واللجنة ترى أنه حتى يقرر المشروع المتقدم ذكره والذي ينظر أنه سيكون من دوائه صرف ما يثرب من عشرة ملايين من الجنيئات ليم التعليم جميع البنين والبنات أن تصدق من الآن بعض الوسائل التي تساعد على نشر هذا التعليم بإعداد المدرسين الذين يرسلون في مدارس التعليم الأولى قبل فتح عدد عظيم منها. ولذا توافق على ما قرره مجلس النواب من تخصيص مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج.م من الوفورات ينفق على إنشاء ١١٠ مدارس أولية على إدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التي يديرها مجالس المديرية الآن وصل لتفتت مجالس المديرية المبالغ التي تنفقها الآن على هذه المدارس في إنشاء مدارس أولية بحيث أنه إذا لم تجل تلك المجالس ذلك فوزارة المعارف تخصص جميع المبلغ لإنشاء مدارس أولية.

أن يكونوا تحت رقابة أفراد اختصاصيين تعينهم وزارة المعارف من الموقوف بكفالتهم وطعنهم وحسن أخلاقهم حتى إذا رجع الطلبة من أوروبا كانوا من الكفاءة وحسن القرية وكرم الأخلاق بحيث يقال عنهم أنهم فخر مصر وحماد مستقبلها .

لذلك أرى ألا يوافق المجلس على ما رآته اللجنة من حلف هذا المبلغ فهو مبلغ قليل لا يصح أن تضن به على تذيب أولادنا وتريشهم والعباية بتفريخهم .

حضرة لويس أغنيو فانوس أفتنى - أؤيد رأى حضرة نور الدين بك في وجوب حلف هذا المبلغ لأن العباية بالطلاق أمر واجب غير أن لا أوافق مطلقاً على أن تكون هذه المكاتب رقابة على الطلبة بل يجب أن تكون مكاتب عناية لا يراد بها ألا أن تكون واسطة الاتصال بين الطلبة وبين أولياء أمورهم ومعلميهم إله بما يعرض لهم من الطوارئ والحوائج .

مطل الرئيس - في الحقيقة الرقابة ضرورية للطلبة .

حضرة لويس أغنيو فانوس أفتنى - الأفضل أن يعود أولادنا على أن يعتمدوا على أنفسهم في جميع ما يمرض لهم خصوصاً بعد أن بلغوا دور الرجولة .

مطل المقرر - بناء على ما تقدم لا ترى اللجنة مانعاً من أن تعمل من رأياً وتوافق على بناء هذا المبلغ في المجازية واحدة المشروع لمجلس النواب لإعادة النظر فيه .

حضرة يوسف قشوتو بك - كل زيادة في ميزانية وزارة المعارف يكون الفرض منها فائدة الصلح تزيد في سرورتها وإنتاجها وكل ما نرجوه أن ما تنفقه وزارة المعارف في أي شأن من شؤون العلم يأتي بفائدة توازي تلك النفقات والحقيقة إن شباننا في الخارج محتاجون لعناية وكل ما يفتق في سبيل تهذيبهم وتربيتهم غير ضائع فهم (المودرن) أي الآلة المحركة التي يتوقف عليها نظام البلاد وهم روحها وحمادها .

حضرة صاحب الفرة عاطف بركات بك (وكيل وزارة المعارف) - أقدم مزيد الشكر وطلاة الامتنان لتفكير بوزارة المعارف ولا يمكنني أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أقول كلمة في ما أبدأه حضرت سيديهم في الروي بك في وزارة المعارف على طلبها سواء كان في خارج البلاد أو داخلها، فمن الخارج فالوزارة لا تنفق ملياً واحداً أكثر مما يقيم أن تنفقه لأن الطالب الذي يرسله أبوه يفتق عليه ٢٨٠ جنياً موزعة كما يأتي : ٢٤٠ جنياً مصاريف سكنه وما كاله ومشربه وهي عبارة عن ٢٠ جنياً في كل شهر ، هذا في إنجلترا وهي أغلى البلاد في نفقات معيشتها ولا أنطقكم ترويه مبلغاً زائداً من الحد وبمبلغ ١٠ جنيات ثمن كتب و ٣٥ جنياً ثمن ملابس و ٣٠ جنياً مصاريف أخاها لغير إنشاء الإجازات و ٢٠ جنياً رسوم امتحانات ودراسة و ١٥ جنياً مصاريف نتيجة كاستحاج الطالب إلى طبيب أو إلى شيء آخر فيكون مجموع ذلك كله عبارة عن ٣٨٠ جنياً وهذا هو المبلغ الذي تشير الوزارة على آباء الطلبة الذين يرسلونهم بعرضه .

المخصص لمكافآت الموظفين الأجانب الذين يصبحون في امتحان اللغة العربية ومكافآت ومراتب مدرسيهم (الباب ٢) إلى (الباب ٣) لنشر الصلح وتوافيق اللجنة على جميع ذلك .

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرة الآتية من تقرير اللجنة وهذا نصها :

وقرر مجلس النواب المبلغ ٤٤٦ م ٥٠٠ من دراجين (من بند ١٨ صفحة ١٥٩) على أن يضاف هذا المبلغ على احتياذ نشر الصلح .

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرة الآتية من تقرير اللجنة وهذا نصها :

وقد حصلت مناقشة في مجلس النواب بخصوص مصروفات مكتب البعثات بأوروبا وهو مبلغ يقرب من ١٠٠٠ ج ٠ م وانتهت هذه المناقشة بموافقة المجلس على إنشاء مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا والاكتفاء بموظف في واحد بدلاً من كل مكتب للرقابة على أن يكون هذا الموظف مصري الجنس وأن يعطى بالسفارة أو التفصيلة المصرية وأن يعطى المبلغ المخصص بمكاتب البعثات في ميزانية وزارة المعارف لوضعه في المكان اللائق به .

حضرة سينيقي الروي بك - ليس من الممكن الفاسيف المشرقة آلاف جنيه المخصص لمصروفات مكتب البعثات بأوروبا في هذا العام لأن الميزانية ردت على ذلك ورأى الخاص أن هذه المكاتب لا تكون تابعة للسفارات بل يجب أن تكون تحت إشراف موظفين فنيين يدربونهم والذي أطلقه من مساعدة وكيل المعارف أنتمج بعمل كل ما يؤمن من الاقتصاد فيما يعطى على الطلبة في أوروبا لأن طالب البعثة في أنكلترا يكلف الوزارة في العام مبلغ ٤٧١ جنياً مع أن الطالب في أنكلترا من غير البعثة لا يكلف أبداً أكثر من ٢٥٠ جنياً وفي سويسرا أو فرنسا أو النمسا لا يكلفه أكثر من ٢٠٠ جنياً فكل ما نرجوه هو الاقتصاد في هذه النفقات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - رأى مجلس النواب المبلغ ١٠٠٠ جنيه المقدور لمصروفات مكتب البعثات في أوروبا ولكن هذا الموضوع دقيق جداً يحتاج إلى بحث وتحصيص فإن شباننا الراغبين في العلم والذين يتجهون إلى أوروبا في كل عام عليهم نظراً لقلتهم أن الصلح محتاجون أشد الاحتياج إلى السهر عليهم والعناية بمجالتهم ومراقبتهم وذلك أدى أن كان من الواجب على مجلس النواب أن يجل هذه المسألة لأهل اللاتي بك وأن يميها جانباً عظيماً من الاهتمام وألا يوافق مطلقاً على إنشاء هذه المكاتب حتى لا يترك حبيل الطلبة على غرارهم ويعيش شباننا الغرباء في أوروبا بلا عناية ولا رقابة .

ومن رأى أن السفارات والتفصيلات لا تستطيع أن تقوم بمهمة العناية بهم كما يقوم بها موظفون فنيون معطون لهذا العمل فإن السفارات لها من أعمالها الخاصة ما يشغلها من مثل ذلك على أن لا أحسب أن يكون لبعة سياسية تدخل في مراقبة الطلبة فإن ذلك يذكرني بما قاله اللورد ملر من أن الفرض من السفارات المصرية هو مراقبة الحالة السياسية للطلبة بل يجب

مما للمقرر - ليس هناك تناقض لأن هذا المبلغ يدخل ضمن الاحتياطيات المذكورة .

(ومما حضره حضرته محمد محمود بك حيث كانت الساعة ٧ والفقية (٣٠) .
وقعت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السابعة والفقية ٣٠ .
أجبت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والفقية ١٠ .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة عن القسم الثامن انخلص بوزارة الداخلية وهذا نصه :

٨ - القسم الثامن : وزارة الداخلية (وصارت القسم السابع) وهي تشمل ثلاثة فروع : الأول ديوان العموم ومصالح أخرى ، والثاني مصلحة الصحة ، والثالث غنميش السجون . ومجموع الاحتياطيات المطلوبة لهذه الوزارة هو مبلغ ٢٠٥٧٥٥١ ج . م أى زيادة عما مقدرا لها في السنة الماضية بمبلغ ٩٢٨٠٠ ج . م .

ولا ينبغي أن وزارة الداخلية وما ينجمها من المصالح من أكبر الزوائد ثابته في النظام الحكومي وهي تقوم بأعمال أميين مهمين : هما الأمن العام والصحة . ولذا يكون من الصعب كثيرا اقتراح توفير في فروعها المتكسمة .

١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

(١) ديوان العموم

قدر لهذا الفصل مبلغ ٣٥٦٣٣٣ ج . م للمشروع وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٣٦٧٧٤٤ ج . م . فيكون هناك وفر قدره ١١٥١١ ج . م ويظهر من مراجعة المقررات أن هذا الفرق نشأ من الاقتصاد في الوظائف بسبب احتزال كثير من الموظفين البريطانيين الخلية . ولذا حصلت مقارنة ما خصص للمعاملات والأجر والمرتبات للمشروع وهو مبلغ ٣١٠٨ ج . م . بأكمله مقدرا لها في السنة الماضية وقدره ٢٢٦٧٥٧ ج . م . تبين أن الفرق هو مبلغ ٣٦٦٤٩ ج . م . ونشأ هذا الفرق من تنظيم الإدارة المركزية وقد أخذ منه ١٢١٣٨ ج . م . للمصاريف العمومية بهذا الفصل .

وتظهر أن الزيادة في باب المصروفات العمومية - رغم تخفيض مبلغ ٦٣٣٨ ج . م . من بند هذا الباب (أجرة تخفيض مبلغ ٥٢٨٠ ج . م . في بند مصاريف الانتقال وبند السفرية) - هي في البند ٩ الطيفونات والتلفونات إذ أن به زيادة قدرها ٢٩٣٣ ج . م . وفي البند ١٠ احتاجت إذ أن به زيادة قدرها ١٤٤٠٠ ج . م . وهو إيراد المزاومات المحصل بناء على القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ والمخصص صرفه على مشروعات خيرية أو ذات منفعة عامة حسب إرادة وزير الداخلية .

حضره محمد حمدي الجزار بك - لما زاد إيراد المراهات ؟

مما للمقرر - صدر بهذا المراهات قرار في سنة ١٩٢٢ ويتوزع إيرادها على ديوان وزير الداخلية وهذا الإيراد محصل عليه الحكومة من جميع حالات المراهات مثل سباق الخيل واليولوت سباق وضرب الحام وخلافه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

من ضمن الامانات المدرجة بالبنـد ١٠ (ص ١٧٧) مبلغ ٣٠٠٠ ج . م خصص لإعانة مجلس بلدية الإسكندرية نظير أعمال صحية بالبلدية وقد رأت

بلدية المالية بمجلس النواب حذف هذا المبلغ لأن أهم ما يجب أن تقوم به البلديات هو الأعمال الصحية وقد وافق مجلس النواب على ذلك وقد بد اللجنة ذلك القرار .

وافق المجلس على ذلك .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

وقد أدرج في البند ١٢ من الفصل الأول المذكور مبلغ ٧٥١٩ ج . م للمصاريف السرية ولكن وزارة الداخلية طلبت بلسان سعادة وزيرها أمام مجلس النواب الإبقاء على هذا المبلغ إلى ٣٠٠٠ ج . م لعدم كفاية المبلغ المقرر وذكر سعادته أنه حصل صرف مبلغ ٧٠٠٠ ج . م ابتداء من السنة المالية لثانية الآن مع بقاء قسمة أشهر من السنة .

وافق مجلس النواب على دفع المبلغ المخصص لهذا البند إلى ٣٠٠٠ ج . م والجهة أذاع الأسباب التي ذكرت على لسان سعادته في جلسة الحادية والخمسين من جلسات مجلس النواب وتلخص في أنه كان يحصل في السنة الماضية أحد احتياطيات أخرى خلاف المربوط في الميزانية وأن جزءا من هذا المبلغ يصرف في شأن السفارات والقنصليات لأعمال سياسية التي منها ما يتعلق بالأجانب الذين يصعب إبعادهم عن البلاد - ترى الموافقة على هذا القرار .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

(ب) مدرسة البوليس

في هذا الفصل وفر قدره ٨٥٠ ج . م وقد ذكرت الحكومة في مذكرتها المرفقة بالمشروع (ص ١٣) بأنها ستدخل قريبا بتعديلات في لائحة هذه المدرسة ونظامها رغبة في دفع مستوى التعليم فيها وأنه لا يترب على ذلك إلا مصروفات إضافية واللجنة تحبب بهذه الفكرة وتطلب الإسراع في تنفيذها .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

(ج) خدمة حجير الطيور

في هذا الفصل وفر قدره ١٧٠٢ ج . م نشأ من تخفيض بند الأعمال الجديدة من ٥٥٠٠ ج . م إلى ١٠٠٠ ج . م . وقد رأت بلدية المالية بمجلس النواب حذف مبلغ ٨٤٠ ج . م ضمن بند ٢٥٢٥ (١٨٣) المخصص لعدد ٨٠ عسكريا من الزيد يرسلون إلى الطيور لمراقبة الحجاج والمحافظة على الكردون الصحي والاستفادة من هؤلاء النساكر بمدد من قوة الجيش العامل ووافقها على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة تحبب هذا الرأي .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

(د) الكسوة الشرفية

نظرا لعودة الصلة بين حكومة الحجاز والحكومة المصرية إلى ما كانت عليه قبلًا ووجوب الاستقرار على أوضاع الكسوة ، ترى اللجنة اعتماد المبلغ

المخصص لهذا الفصل .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

(هـ) قافلة الحمل الشريف

أن الخفيض الموجود بين الاعتدال المطلوب واعتدال السنة الماضية نشأ من تزلزل سعر القمح رغم زيادة ١٠٠٠ ج.م في المبلغ المخصص لنقل قافلة الحمل. وقد خصص ضمن اعتمادات هذا الفصل مبلغ ١٤٠٠ ج.م لإنشاء مستوصفين في جده وفي مكة طول مدة الحج وهي فكرة سامية تقربها اللجنة وتطلب العناية بهذا الموضوع حتى يترأى الفكرة المقصودة منه .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

(و) قسم الأمراض العقلية

في هذا الفصل تخفيض قدره ٧٥٦٦ ج.م نشأ رغم زيادة ٢١٥٠ ج.م في الأعمال الجديدة المخصصة لهذا الفصل من تزلزل الأسعار .

وترى اللجنة في هذا الصدد الرجوع لما كان عليه الأمر قبل سنة ١٩١٤ من ضم هذه الإدارة إلى مصلحة الصحة العمومية لما في ذلك من جمل الشيء في موضعه ومن توفير جزء من مصاريف الإدارة الرئيسية ومن إمكان مراقبتها مراقبة نية لا يمكن للإدارة المركزية بوزارة الداخلية القيام بها وقد تساعد هذه المراقبة على ترقية الحال بهذه الإدارة وقد وافق مجلس النواب على هذا الرأي .

وافق المجلس عليه .

على الجزء الآتي من تقرير اللجنة وهذا نصه :

(ز) البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرات

قدر مبلغ ١٥٩١٦ ج.م اعتمادات البلديات والمجالس المحلية وهو نفس المبلغ الذي كان مقدراً في السنة الماضية وتبلغ الحكومة هذه الاعانة لهذه الهيئات مقابل استئجارها على حوائط الأملاك التي تحصل من المدن والبادر التي تبني فيها حوائط من الأملاك . وترى اللجنة تمسحاً مع الحالة الجديدة التي أشار إليها الدستور بمجلس المجالس البلدية مستقلة في أمورها الداخلية وحرية في فرض ضرائب على سكانها أن تحرك الحكومة لكل بلدية حوائط الأملاك لتكون تحت تصرفها وتوفر مآثرها مناسباً بين الضرائب وهذا الرأي يتفق مع ما ذكرته الحكومة في مذكرتها المرفقة مع المشروع (ص ١٣) من أن هذه الهيئات المحلية من موارد الحكومة العامة ليس من الأمور التي يروى بها وأن الطريقة التي هي أن تقوم الرسوم المحلية بتسديد ما يلزم للاحتياجات المحلية وأنه ليس من المألوف أن يستمر مع هذه الاعانات في الميزانية القادمة وقد وافق مجلس النواب مع اعتماد المبلغ المخصص لهذه الاعانة على أن يطلب من الحكومة تنفيذ حكم الدستور بترك الحرية لكل بلدية في دائرة أعمالها .

وقد ذكرت الحكومة بمذكرتها سالف الذكر في صدد الاعانات التي تمنحها للبلديات والمجالس المحلية أنه ينبغي بشأن القروض اللازمة لهذه الهيئات بسبب الأعمال نغمة بالنور والمياه والمجارى أن تحصل عليها هذه الهيئات من المصارف المالية أو من الأهليين . وأنها في انتظار ذلك أدرجت الحكومة في مشروع الميزانية

مبلغ ١٧٨٨٥٠ ج.م لهذه القروض بصفة سلفة لإحمال مدينة وهو موضوع البند ٥٢ أعمال جديدة (ص ١٦٧ و ١٩١) وأنها ستدرج القرض نفسه مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المقبلة .

واللجنة توافق على هذا الرأي إذ أن العمل على خلاف ذلك تعطل للحكومة عن القيام بالمشروعات العامة المطلوب منها القيام بها وخالفه القواعد الاقتصادية اللازمة اتباعها في أعمال الحكومة .

وقد أدرج في هذا الفصل مبلغ ٢١٠٠٠ ج.م وهو موضوع البند ٥١ (ص ١٦٧) وهو المبلغ الباقي من اعانة كان قد تم منحها لمجلس المديرات سنة ١٩١٧ ولذلك نرى يدرج اعتماد آخر لهذا الغرض في الميزانية المقبلة .

حضرة عمدة لطفى طططوى طططوى أفندى - هل عرفت اللجنة الأعمال الجديدة التي تخصص لها مبلغ ٩٠٠٠ ج.م ؟

مطال المقرر - نعم وهذه الأعمال مذكورة بالصفحة نفسها .

وافق المجلس على ذلك .

على تقرير اللجنة عن القرع الشاي الخاص بمصلحة الصحة العمومية وهذا نصه :

٢ - مصلحة الصحة العمومية

توجد زيادة في هذا القرع قدرها ٥٦٤٥ ج.م رغم تخفيض المبالغ المخصصة للأغذية والتوريدات العمومية والأعمال الجديدة تخفيضاً يذكر ويميز بالصفحتين ١٩٢ و ١٩٣ من المشروع . وسبب ذلك هو الزيادة الكبيرة في بند السحاح والأجر والمزايا البالغة ٣٣٠٥١ ج.م واثلاثة من تعديل الدرجات وزيادة بعض الوظائف .

ولم تشأ اللجنة أن تعرض تخفيض شيء من الاعتمادات المطلوبة لهذه المصلحة اعتماداً منها أنه ربما كان في حذف شيء من المبالغ المطلوب اعتمادها مع عدم اتساع الوقت لعمل قصص واقفاً ما يؤدي إلى عرقلة العمل بهذه المصلحة التي تقوم بمهمة كبيرة ومقادة عليها مسؤولية عظيمة وهي العناية بالشؤون الصحية ومقاومة الأمراض الوبائية في البلاد وتعتمد اللجنة على حكمة ومقدرة القائمين بالأمر في هذه المصلحة في أن لا يصرف من هذه الاعتمادات إلا ما تقتضيه ضرورة القيام بالأمور في سالف الذكر بل أحسن وجه حتى يكون هناك وفر في الحساب الختامي لهذه المصلحة .

هذا وقد طعنت اللجنة أنه أمكن لوزارة المالية بالاتفاق مع المصلحة المذكورة بتقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب تخفيض مبلغ ٣٣٠٥١ ج.م بسبب إلغاء بعض الوظائف وتعديل فئات بعض آخر .

ملاحظة - وبهذه المناسبة طعنت أيتها حصل تخفيض مبلغ ٩٤٠٠ ج.م في ما هيأت مصلحة إجمارك السبب سالف الذكر في الظرف فيه .

وما يحسن ذكره بخصوص هذه المصلحة أن ميزانيتها تشمل في هذا العام الاعتمادات اللازمة لإنشاء مستشفى للأمراض العقلية بأسبوط وأخرى قفاً وتوسيع مستشفى المنصورة وبور سعيد وإنشاء قسم خاص بالجريمة في مستشفى الإسكندرية وطعنا ولتفتح المستشفى الجديد في حياط وأمانة مستشفى الزيد بالحجرة الذي يتن بمأول جمعت بطريقة الاكتساب المحلية .

وافق المجلس عليه .

حضرة عبد الفتاح زجاني افتدى - وصلى اقتراح الآن من حضرة العضو المحترم لويس أخنوخ فانوس افتدى وهذا نصه :

حضرة صاحب المال ورئيس مجلس الشيخ .

بمناسبة عرض ميزانية مصلحة الصحة ولما تحسّن الحالة الصحية في البلاد من الأهمية العظمى ولما يشعر به المجلس من أهمية إيجاد الاسعافات الطبية اللازمة للأحوال الصحية بفقراتهم بوجه خاص في الجهات البعيدة من المراكز حيث لا يوجد أطباء ولا توجد وسائل للاسعافات الطبية أشترف بأن أقدس من المجلس الموقر أن يقرر الآن بمناسبة عرض وقرار ميزانية مصلحة الصحة وبغضه في أن توريد الحكومة بأسرع ما يمكن مستوصفات منتقلة في الأرياف للاسعاف وأعلى القرى بالمنايا الطبية التي يحتاجون إليها من آن لآخر . وأن المجلس يمدد استعمله لآثار الاحتياجات اللازمة لذلك لصاية مبلغ ٢٠.٠٠٠ ج ٥٠ سويدي في الوقت الحاضر تؤخذ من الإيرادات في الإيرادات وإن زلت من الأخطاى لأنه ليس في البلاد ما هو أهم من صحة الأحوال وإبقاها فائق الاحتمال .

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ أعضاء : لويس فانوس

حضرة سعيد فهمي البروي بك - أقرّح إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

أعضاء - موافقون .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - لا يصح الفصل في اقتراري بصحوله على لجنة الاقتراحات وعدم اطلاق القرعة لتوزيع الأسباب الداعية لتقدمه .

مجلس المقرر - سبق أن تكلمت في موضوع هذا الاقتراح مرارا . فهل تريد أن يحال على اللجنة المالية بطريق الاستجبال ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - أطلب من المجلس ابداء رغبته للحكومة في أن تسعف قراء الأحوال في القرى التي لا يستطيعون فيها الوصول للأطباء لا بصعوبة كالدارة التي أنا مشرف بالإنابة عنها .

ولذا أطلب أن يجمل الحكومة هذا الأمر موضع مائة خاصة وأرى أنه سيوفر من الإيرادات ما يمكن استعماله لهذا الغرض فرغبنا من الحكومة أن تتفق على هذا للمشروع . من إرادتنا فلا نؤثر لنسأ شي منها أثقت من المال الأخطاى . وأطلب النظر على هذا الاقتراح بطريق الاستجبال .

مجلس الرئيس - هل يرى حضرة العضو المحترم أن المجلس يمكنه من الآن أن يقرر اعتماد مبلغ ٢٠.٠٠٠ ج ٥٠ .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - أنا لم أطلب ذلك وإنما عليّ هو اقتراح رغبة أرجو إحالته على لجنة الصحة مباشرة .

مما لا ذكره تظليل حسن ياشا - أتى أوجب بإقرار حضرة العضو المحترم لويس أخنوخ فانوس افتدى لأن حال البلاد تسمى القلوب بانتشار الأمراض وقد وسّال الصحة والعلاج واتى أوافق حضرة تمام المراقبة في مشروعه وأثره بين يمين أطباء أخصائيين بأمراض البلاد يتفكرون في سيارات لمعالجة

الأحوال بجائا وتوزع الأدوية اللازمة عليهم وعمل الحفص الضرورية وأعطاهم التخلّيات اللازمة عن الطرق الخرافية لهم من هذه الأمراض المنتشرة ببلادنا كالأنكلتوسيا فانها تصيب الأحوال بنسبة ٧٠ و ٨٠ في المائة وكالهارسيا فانها تصيب الأحوال بنسبة ٧٠ في المائة مع انتشار الحيات بسبب انتشار البرك والمستنقعات وعدم احتواء الحكومة باتخاذ الطرق الفعالة لديها .

لهذه الأسباب أوافق وأخز زراى حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى بأن يخصص في الميزانية مبلغ لهذه الأعمال الصحية حتى تكون قد قمتا ببعض الواجب علينا نحو أبناء وطننا المتفشية فيهم الأمراض بدرجة بلغ بها عدد المرضى منهم نحو ثلثي المبعوض وهذا شطر عظيم من الأمة لا يستطيع بسبب المرض أن يقوم بما يطلب منه نحو الوطن العزيز . كذلك أطلب تخصيص مبلغ آخر في الميزانية لاصلاح حالة البحارى الموسمية المنصبة في الخاناتك واتى بسببها انتشرت الملاريا (الحلى المتقطعة) بين أهالي تلك الجهة فوصلت الأصابات بهذه الحيات الى نحو المائة في المائة وأصبح عدد من يموت منهم في استهالة الأمراض الطبية الموجودة بهذه الجهة أربعة أو خمسة يوميا وهذا يقتضى السرعة في اتخاذ اجراءات حازمة لدرا هذا الخطر بتشكيل لجنة صحية تهتمية للدرس ما يؤتم لذلك .

مجلس المقرر - أن هذا الاقتراح تخصص بجنة الاقتراحات .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - أطلب أخذ الرأى في إحالته على لجنة الصحة .

حضرة عبد الفتاح زجاني افتدى - هل ترون حضراتكم إحالة هذا الاقتراح على لجنة الصحة أو على لجنة الاقتراحات ؟

حضرة الشيخ حسين والى - ألم يقرر المجلس الآن إحالته على لجنة الاقتراحات ؟

حضرة عبد الفتاح زجاني افتدى - من يوافق من حضراتكم على إحالة الاقتراح على لجنة الصحة فيفضل بالوقوف (رفقت أقلية) .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

على تهمير اللجنة المالية من الباب الثالث من القسم الثامن وهذا نصه :

٣ - مصلحة السجون

يوجد بالاحتياجات المخصصة لهذا القترح تخفيض قدره ٣٥٧١٩ ج ٣٠ م نشأ من التخفيض في المبالغ المطلوب اجتاحتها لبيوت الأقدية والخزان والرفود بسبب تزل الأسمار . والمكافآت وصيانة خطط طر والاعمال الجديدة والمصاريف الغير متوقعة (بنود ٦٥ و ٧٥ و ٨٥ و ١٢٥ و ١٤٥ ص ٢٠٦)

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف المبالغ المطلوبة بصيغة احتياطي في البند (٧٥ و ٧٦ و ٢١٤) البالغ قدرها ٧٨٦٦ ج ٢٠ ووافق على ذلك مجلس النواب . وتوافق هذه اللجنة على حذف هذا المبلغ لأنها ترى أن في المبالغ المخصصة لتلك البند الكفاية ولا عمل لإيجاد هذه المبالغ الاحتياطية .

(موافقة)

وافق المجلس على رأى اللجنة من هذا الجزء من الباب المذكور .

على الباقي من تقرير اللجنة عن الباب الثالث من القسم الثامن وهذا نصه :

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف مبلغ ٧٠٠٠ ج ٠ (ضمن البند ١١ ص ٢١٥) المخصص لتقل زلط تحت تخصيصه من مصالحي أميرية ويجالس بلدية احتاداً على أنه يجب على كل مصلحة أن تدفع مع ثمن الأشياء التي تطلبها مصاريف النقل وقد وافقها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى أن هذا المبلغ لا يحد مصروفه إذ أنه يدفع تحت التخصيص من المشتري وتحصله فلا المصلحة مع ثمن الزلط الذي يتحملهم وهو بالطبع إذا احتسب في المصروفات يستل من الإيرادات . وتوافق اللجنة على خصم المبلغ المتقدم ذكره لأنه لا تأثير لذلك إذ أن المسألة حامية فقط .

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة احتاداً قترح ١ من هذا القسم هي كالآتي :

أولاً - مبلغ ٢٧١٦٥٤ ج ٠ بدلاً من ٣٧٧٤٩٤ ج ٠ لـ ١ لـ ١

ثانياً - مبلغ ٤٨٠٥٤٧ ج ٠ بدلاً من ٤٦٠٠٦٦ ج ٠ لـ ٢ لـ ٢

وبناء على ذلك :

٤٦٠٦٦ قيمة المبلغ الوارد أصلاً للمشروع .

٢٠٠٠ تنزيل أمانة مجلس لدى الاستكثارية .

٤٥٨٠٦٦

٢٢٤٨١ إضافة ما تقرر زيادته على المصروفات السرية .

٤٨٠٥٤٧

ثالثاً - مبلغ ١٨٧٠٥٠ ج ٠ لـ ٣ لـ ٣ (مصلحة الجديدة .

أما الاحتياجات المطلوبة لأبواب القصر ٢ (مصلحة الصحة) فكانت ودرت بمشروع الميزانية .

أما فيما يخص بالقصر ٣ فيكون الاحتاد المطلوب لـ ١ كما هو والمبالغ المطلوبة لـ ٢ هي ١٨٦٤٣٥ ج ٠ بدلاً من ١٩٦٣٠١ ج ٠ وذلك كالبيان الآتي :

جنيه

١٩٦٣٠١ أصل المبلغ الوارد للمشروع .

تنزيل :

جنيه

٧٨٦٦ قيمة الاحتياط المخصص من البند ٥ و ٦ و ٧

٢٠٠٠ من البند ١١

٩٨٦٦

١٨٦٤٣٥

والمبلغ المطلوب للباب ٣ هو نفس المبلغ الوارد للمشروع .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن القسم الثالث عشر وهذا نصه :

١٣ - الأقاليم والمحافظات

(وأصبح قسم ١٢)

رأت اللجنة أن يحصل التكلم على هذا القسم عقب التكلم على وزارة الداخلية لتلازم ارتباط الموجود بينهما .

في هذا الباب تخفيض قدره ٢٤١٤٨٧ ج ٠ رغم الزيادة الموجودة في بند ١ ماهيات وأجر ومهمات البالغ قدرها ١٦٣٣٤ ج ٠ في الفرع الأول و ٧٤٣٧٤ ج ٠ في الفرع الثاني و ١٩٤٠١٧ ج ٠ في الفرع الثالث .

وأسباب هذا التخفيض وذلك الزيادة مبينة بالصيغة ٢١ من المذكرة المقدمة من المالية مع المشروع .

وترى اللجنة عدم مس المبالغ المقدرة لهذا القسم إلا فيما سيذكر بعد نظراً لأهمية المقاتلة على المصالح المطلوبة لها الاحتياجات الواردة بهذا القسم وهي (أولاً) خدمة الإدارة والتحصين (ثانياً) البوليس (ثالثاً) الخفر .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب (ووافقها المجلس) عدم احتاد مبلغ ٢٠٠٠ ج ٠ المخصص لشراء قطعة أرض لبناء قشلاق بركة خفر مدينة القاهرة (بند ١٥ ص ٢٨٧) مستندة فبدأها على أن هذه القطعة كانت بالقرب من الموسكى وهي واقعة على شارع من مزارع أنشأه وقدر ثمن المتر المربع منها من جنيتهن إلى ثلاثة جنيتهن وإن هذا المبلغ كبير جداً لا يتناسب مع الرغبة التي دعت إلى طلبه وهي أن يكون على بركة الخفر بالقرب من المحافظة .

وهذه اللجنة نظراً لذلك وللأسباب التي ذكرها مقر لجنة المالية بمجلس النواب بالجلسة الحادية والتسعين توافق على حذف المبلغ المذكور .

وبناء على ما تقدم تكون الاحتياجات المطلوبة للفرع ١ (خدمة الإدارة والتحصين) كما هي واردة للمشروع والقصر ٢ (البوليس) كالواردة للمشروع أيضاً بخصوص الباب ١ و ٢ . أما بخصوص الباب ٣ فيكون المبلغ ٢٢٥٠ ج ٠ بدلاً من ٢٢٧٢٥٠ ج ٠ وأن تكون المبالغ المطلوبة احتاداً للفرع ٣ كالواردة تماماً للمشروع .

وافق المجلس على تقرير اللجنة من هذا القسم .

على تقرير اللجنة عن القسم الخامس وهذا نصه :

٩ - وزارة الحفانية

(وأصبحت القسم الثامن)

بلغ الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارة مبلغ ١٤٢٥١٩٥ ج ٠ يضاف إليها مبلغ ٢٧٠٣٥٨ ج ٠ مودجة بميزانيات مصالحي أخرى وتكون الجلسة ١٦٤٥٥٥٣ ج ٠ وهي ما يشرى حقيقة على هذه الوزارة فلما خصم هذا المبلغ من المقدار أريد لهذه الوزارة وقدره ٢٧١٧٠٠ ج ٠ يكون المبلغ ٥٧١٤٤٧ ج ٠ .

والمطلوب اعتناؤه الفقرة (٣) الحاكم الأضحية (ص ٢٢٥) هو :
جنب

٦٧٦٠٢٥ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

١١٢٢٨٦ باب ٢ - مصاريف عمومية بدلا من ١١٢٦٨٦ ج ٢٠ م
بسبب تخفيض مبلغ ٤٠٠ ج م الخاصة ببيان الاعمارات
الزراعية .

١٣٠٢ باب ٣ - أعمال جديدة .

٧٨٩٦١٣ بدلا من ٧٩٠٠١٣ ج ٢٠ م .

والمطلوب اعتناؤه الفقرة (٤) الحاكم الشريعة (ص ٢٢٢) هو :
جنب

١٢٥٣٩٢ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

١٥٣٢٨ باب ٢ - مصاريف عمومية .

١٣٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

١٥٠٧٥٠ البقرة وهي نفس المبالغ الواردة بالمشروع .

والمطلوب اعتناؤه الفقرة (٥) المجالس الحسبية (ص ٢٣٦) هو :
جنب

٢٩٤٦٢ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

٣١٢٥ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٣٣٥٨٧ البقرة وهي نفس المبالغ الواردة بالمشروع .

وقد وافق مجلس النواب على ما تقدم وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المبينة
بإعلى لمصروفات هذا القسم .

وافق المجلس على تقرير اللجنة من هذا القسم .

مشروع مد أجل القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١

الخاص بتقيد أجور الأمكنة

حضرة محمد محمود خليل بك (مقرر لجنة الحفانية) - هذا المشروع
عرض على حضراتكم في أول الجلسة وقررت منحويه على لجنة الحفانية للدرسة
بصفة مستعجلة وقد أنشئت اللجنة اللبلة بدرسته وكلفتني أن أقرر لحضراتكم
رأيا فيه . ولم يكن هناك متسع من الوقت لوضع تقرير عنه وتوزيعه على
حضراتكم نظرا لحالة الاستعجال المذكور لأن الأجل المطلوب منه بهذا
المشروع ينتهي يوم ٣٠ يونيو الجاري .

وقد انقسم أعضاء اللجنة عند بحثه الى فريقين (أحدهما) وهو حضرة
ابراهيم نور الدين بك يرى عدم الموافقة على مد أجل هذا القانون (وثانيهما)
وهم باقي حضرات أعضاء اللجنة يرون ما رآه مجلس النواب من حيث سد
هذا الأجل الى سنة أخرى يقضى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ لأن المستأجرين
في الحقيقة هم في حاجة الى حياة القانون لهم ربحا من زيادة عدد المساكن
الى أنشئت حديثا لأنها لا تكفى . وبما أن المستأجرين لا يصح أن يفقوا
تحت رحمة الملاك فقد رأى هذا الفريق أن من الواجب استقرار هذه الحاية
بالمصادقة على مشروع هذا القانون .

وبما أن الأمر مستعجل فالجنة ترى أن تقرروا النظر فيه الآن على وجه
الاستعجال كما حصل في مجلس النواب .

وقد سبق الزل عند الحكم على الإيرادات أن الحاكم لم تكن مصداقها
لغزينة الصوبية وإنما تستغرق جزءا كبيرا من صافي إيرادات قسم القعود
والزراعتي .

ويلاحظ أن في التقدير الوارد بالمشروع زيادة من السنة الماضية قدرها
٢٠٥٠٥ ج م . وقد تبينت أسباب هذه الزيادة في مذكرة المسألة المرفقة
بالمشروع (ص ١٤) .

وقد طمئت اللجنة أنه بعد تقديم مشروع المزاينة الى مجلس النواب حصل
تفويض في ربط المساهيات والأجر والمزاينات بالحاكم المخططة بسبب النساء
بعض وظائف أو تمديد فئات بعض آخر . وبلغ المبلغ الناتج من ذلك
٤٢٠٠ ج م .

رأت لجنة المسألة بمجلس النواب تخفيض الاعتماد المخصص للجان
الاعمارات الزراعية الى مبلغ ١٠٠ ج م بدلا من ٥٠٠ ج م (بند ١٩ فرع
ص ٢٥٥ مكررة) لأن عمل هذه اللجان قد انتهى وجار تصفية أعمالها .
وقد وافق مجلس النواب على ذلك . وهذه اللجنة تقر هذا القرار .

سبق أن قررت اللجنة ضم مكتب المستشار القضائي الى وزارة الحفانية
وبناء على ذلك وعلى ما تقدم تكون أرقام البنود التي تهتير هي كالآتي :

بند ١ من فرع ١ :

٦٦٤٩٦ ج م بدلا من ٦٠٩٩٦ ج م (صفحة ٢١٨) .

ويصبح بند ٢ - ٥٧٨٠ ج م بدلا من ٥١٨٠ ج م (ص ٢١٩ و ٢١٧) .

» ٣ - ١٠٧ ج م بدلا من ٥٧ ج م (ص ٢١٩ و ٢١٧) .

» ٤ - ٣٥٠ ج م بدلا من ٣٠٠ ج م (ص ٢١٧) .

» ٧ - ٣٨٥ ج م بدلا من ٣٣٥ ج م (ص ٢١٩ و ٢١٧) .

» ٨ - ٩٦٥ ج م بدلا من ٢١٥ ج م (ص ٢١٩ و ٢١٧) .

وطيه يكون ما يطلب من المجلس اعتناؤه الفقرة (١) كما يأتي :

جنب

٦٦٤٩٦ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

٨٠٧٢ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٧٤٥٦٨ بدلا من ٦٧٥٦٨ ج م (ص ٢١٧) .

والمطلوب اعتناؤه فقرة (٢) الحاكم المخططة (ص ٢٢١) هو :
جنب

٣٣٩٩٨٧ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

٤٤٢٩٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٣٨١٢٧٧ كما هو وارد بالمشروع .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستمر العمل بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتحديد أجور الأسمكة لتأية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ ويحل هذا المبدأ محل مبادئ ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ فيما هو متصور عنه في المادة ٣٥ من القانون المذكور.

مادة ٢ — حل وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لقد اعترضت على هذا القانون وأنا في لجنة الحفانية لأنه من القوانين الاستثنائية التي وضعت لسبب مخصوص في زمن مخصوص ، أما وقد زال هذا السبب فيجب أن يزول معه هذا القانون .

ولقد كان وجه الحكمة من وضع هذا القانون في مدة الحرب هو حماية المستاجرين من الملاك . وما هي قد وضعت أوزارها وانقضت الأجور واستعدت أما في جديفة في القاهرة وسواها وهي مدينة تبلغ نحو ١٠٠ من مجموع المساكن . بل أنها تقرب من الثلث أنا لاحظنا أن القرض من أنشأتها هو الاستئجار . فما معنى إذن بقاء هذا القانون بعد كل هذا ؟

ولقد كان حكم هذا القانون سارياً على كل ما يوجد من المساكن عند وضعه لأجل ما استجد بعد ذلك . ولهذا كان ملك الأسمكة المستعدة متمتعين بخمار ما أنشأه دون تعيير من الملاك الذين تعفى سوى طالهم . بأن أملاكهم كانت موجودة قبل الحرب فست طبعهم أحكام هذا القانون وما هم لا زالوا يثبون تحت حمل أهله .

والدليل على ذلك أننا لم نسمع أن مستاجري الأسمكة المستعدة بعد سنة ١٩١٤ ارتض صوتهم حرة يشكروا لطمع أن هذا القانون لا تسرى أحكامه عليهم والآن لما كانوا خرباً من الاحتياج به ولذلك أرى أنه ليس من العدل أن نوافق على مد أجل هذا القانون .

حضرة السيد حسين القصبي — أوافق زميل حضرة إبراهيم نور الدين بك على رأيه لأن الضرورة التي قضت بوضع هذا القانون قد زالت الآن .

سماد محمود فهمي باشا — ألفت نظر حضراتكم قبل الموافقة على مشروع هذا القانون إلى أن الموائد التي تحصلها الحكومة قد زادت في هذه السنة .

معالى الرئيس — هل يفضل حضرة العضو المحترم قبيل وجه الارتباط بين المسائلين ؟

سمادة محمود فهمي باشا — أتى من الملاك واستولى من ملك على إيجار قدره ثلاثون جنيهاً في الشهر فكيف قبل الاستمرار على هذه الحالة وقد

أخذت الحكومة بمحصل من هذه السنة حوادث قدرها أربعون جنيهاً ولذلك فأتى لا أرى الموافقة على هذا المشروع .

حضرة الشيخ محمد رمضان الطوبجي — إن الظروف التي أوجبت من هذا القانون استثنائية . وقد زالت هذه الظروف فيجب عدم تجديد هذا القانون . هل أن أصل القانون ليس مبررواً علينا فكيف يمكننا أن نتر في مشروع مدته . إلا يحسن التأجيل حتى يوزع علينا أصل القانون ؟

معالى محمد شفيق باشا — إن الذين تكلموا من حضرات الأعضاء من هذا المشروع هم من الملاك . . .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا طعن لا يقبله من معالي الباشا .

معالى الرئيس — هذا لا يعتبر طعناً .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أنا أعتبره كذلك لأننا تكلم بها بصفة كوننا أعضاء المجلس لا بصفة كوننا ملاكاً .

معالى الرئيس — لو جاز احتار نزل هذا القول طعناً لانتفع على المجلس كل مناقشة في أي موضوع .

معالى محمد شفيق باشا — إن حضرات الأعضاء الذين يطول المجلس كلهم من الأختياء وأهلهم من طبقة الملاك . فأرجو من المجلس أن يقر في الأمر لأن رفض هذا القانون في الوقت الحاضر يترتب عليه مشاكل كثيرة فأرى أن يوافق المجلس على استمراره سنة أخرى على أن لا يتدأجه به ذلك حتى يتسنى للمستاجرين أن يربوا شؤونهم ويتاحوا لأعضهم .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — أتى أوافق معالي محمد شفيق باشا على رأيه .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفسدى — لئدي رأى وسط أعرشه على حضراتكم وهو أن يكون مد أجل القانون بالنسبة للمستاجرين الذين لا يجاوز ما يدفعونه شهرياً من الإيجار مبلغ عشرة جنيهاً لأنهم أول ربحه القانون وحمايته ، أما الذين يدفعون فوق ذلك فلا مد أجل القانون بالنسبة إليهم .

حضرة السيد حسين القصبي — إننا لا نقبل قانوناً وضع في عهد السلطنة فنحن نطلب أن تكون أجراءات في التصرف بأمر ملاكنا .

حضرة زريق شميان شميريك — أن المستحقين لحماية القانون كثيرين . بل وبما كان المستاجرين الذين يدفعون أكثر من عشرة جنيهاً إيجاراً شهرياً أحق بحماية القانون .

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك — مما لا يحتاج إلى بيان أن تلك القانون في الحقيقة استثنائي أوجبه الضرورة القصوى لحماية المستاجرين وهم السواد الأعظم من الأملاك . ولو أن الملاك كانوا أنفسهم فما نحن لما تدخلت الحكومة فيما بينهم وبين الملاك بوضع هذا القانون . ولا ينبغي أنه يتيسر في آخر شهر يونيو الحال إلى بعد أقل من أسبوع قل أنا فقاما للمستاجرين بإشغال سردياته لأوقفهم في مشاكل لا نهائياً ولا كتفت الحاكم قضياً بالإخلاء فيجب والحالة هذه أن يقرر استمراره سنة أخرى حتى يمكنهم الاحتياط لأنفسهم ولذلك فأتى أؤيد رأي اللجنة .

نأمر، بأن يصم هذا القانون بتأتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وتنفذ كقانون من قوانين الدولة .

وانقضى المجلس عليها .

حضرة المقرر - أرجو من حضراتكم أن توافقوا على ثلاثة المشروع للمرة
الثالثة حتى يمكن التصديق عليه في هذه الليلة .

حضرة أرباعهم نور الدين بك - هذا مستحيل علينا الليلة لأننا تأخرنا
ولسنا لائزاً لقراءة ثلاثة أيام السبت المقبل (هم بالانصراف) .

حضرة المقرر - إن عدم التصديق على المشروع الليلة يترتب عليه سقوط
مفعول القانون لأننا لن نجتمع قبل يوم الاثنين الآتي .

حضرة الشيخ حسين والى - هل تجيز للائحة ذلك .

حضرة المقرر - الضرورة توجب ذلك بصفة استثنائية .

فضيلة الشيخ حسين والى - إذن يؤخذ قرار من المجلس بذلك .

أصوات - يؤجل جلسة أخرى .

معالي الرئيس - إذن يؤجل ثلاثة المشروع للمرة الثالثة الى جلسة الاثنين
المقبل .

وقعت الجلسة حيث كانت الساعة ٩ والنقطة ٣٠ مساءً على أن يجتمع
المجلس في يوم الاثنين ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ (٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤) .

الساعة السادسة مساءً .

فلحق بهذه المضبطة الجزء الثاني من القسم الثاني من تقرير لجنة المالية
عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

أخذ رأى على المشروع إجمالاً من حيث البدء بطريقة القيام والمجلس
ونظر الوجود شك في النتيجة أخذ رأى بالبدء بالاسم حسب ترهب
الموقف الهجائية إبداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم سعادة
بهان نور يشا وكانت النتيجة هكذا :

عدد
١٢ مجموع الأصوات

٣٢ الأغلبية المطلقة

٣٦ موافقون على المشروع

٢٦ غير موافقين على المشروع

معالي الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المشروع إجمالاً من حيث البدء .

على المشروع مادة فعادة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فرى مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يستمر العمل بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١ التماس بتقيد
أجل الأمكنة لنساية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ ويحل هذا المبدأ على مباد
٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ فيما هو مخصوص عليه في المادة (٣٥) من القانون
المذكور .

وانقضى المجلس عليها .

ثبت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير الحفافية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

أسماء حضرات الاعضاء الذين وافقوا على مشروع مد أجل قانون أجور المساكن (إجمالاً من حيث المبدأ)

١	حضرة حافظ السيد بك	١١	سماعة الدكتور وظيفل حسن باشا	٢٠	حضرة الشيخ محمد بن العرب بك	٢٩	حضرة ابراهيم سيد أحمد بك
٢	حضرة الدكتور حبيب خياط بك	١٢	حضرة عبد الرحيم محمد مهنا	٢١	حضرة محمد لطفي طنطاوى	٣٠	حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله
٣	حضرة حمد بن أحمد العديسي بك	افندى	افندى	٢٢	حضرة محمد محمود خليل بك	٣١	حضرة قاسم حميد ابو شيت بك
٤	سماعة اللواء حسين خيرى باشا	١٣	حضرة عبد الفتاح اللوزى بك	٢٣	حضرة محمد ابراهيم والى بك	٣٢	معالى احمد زكى ابو السعود باشا
٥	سماعة اللواء حسين شريف باشا	١٤	فضيلة الشيخ علي سليمان	٢٤	حضرة مصطفى رشيد بك	٣٣	حضرة الدكتور راحد عيسى بك
٦	فضيلة الشيخ حسين والى	١٥	حضرة عوض عريانه بلهدى بك	٢٥	سماعة ميشيل أيوب باشا	٣٤	فضيلة الشيخ أحمد نصر
٧	حضرة رزق شعيان شمع بك	١٦	نيافة الأبا اركلس	٢٦	حضرة يوسف بتشوتو بك	٣٥	نيافة الأبا اغناطيوس برزى
٨	حضرة سعيد فهمى الروبى بك	١٧	حضرة محمد أحمد الشريف بك	٢٧	دولة يوسف وهبه باشا	٣٦	حضرة السيد عبد الرحمن بك
٩	حضرة سامان فريال القمص بك	١٨	حضرة محمد جعفر افندى	٢٨	حضرة الشيخ يوسف محمود ابو جليل		
١٠	حضرة شعبان السيد مؤمن بك	١٩	معالى محمد شفيق باشا				

أسماء حضرات الاعضاء الذين لم يوافقوا على مشروع مد أجل قانون أجور المساكن (إجمالاً من حيث المبدأ)

١	سماعة برهان نور باشا	٨	حضرة عفيفي حسين الهري افندى	١٤	فضيلة السيد محمد علي البيلوى	٢١	حضرة مصطفى الاهواى بك
٢	حضرة حسين عبد الغفار بك	٩	حضرة الشيخ علي رمضان الطوبى	١٥	حضرة محمد عوض جبريل افندى	٢٢	حضرة الشيخ ابراهيم عبد الحليم انوار
٣	حضرة السيد حسين القصبي	١٠	حضرة علي عبد الرازق بك	١٦	سماعة اللواء محمد كامل باشا	٢٣	حضرة ابراهيم نور الدين بك
٤	حضرة الدكتور سمع الخادم بك	١١	سماعة اللواء علي فهمى باشا	١٧	حضرة محمد محمود بك	٢٤	معالى أحمد حلى باشا
٥	حضرة عبد الظاهر خليل بك	١٢	حضرة محمد عبد الطيف افندى	١٨	حضرة الدكتور محمد حاتم افندى	٢٥	معالى أحمد زيور باشا
٦	حضرة عبد الفتاح رجائي افندى	١٣	حضرة محمد علوى الجزائر بك	١٩	سماعة محمود فهمى باشا	٢٦	سماعة أمين سامى باشا
٧	حضرة عثمان محمد بك			٢٠	حضرة مرسي وزير بك		



تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

المصروفات

الجزء الثاني

٨ - القسم الثامن : وزارة الداخلية (ومصارف القسم السابع)

وهي تشمل ثلاثة فروع : الأول ديوان العموم ومصالح أخرى ، والثاني مصلحة الصحة ، والثالث تفتيش السجون . ويصوم الاتحادات المطلوبة لهذا الوزارة هو مبلغ ٢٠٥٧٥٥١ ج ٠ م أي زيادة عما كان مقدراً لها في السنة الماضية مبلغ ٩٢٨٠٧ ج ٠ م .

ولا ينبغي أن وزارة الداخلية وما يتبعها من المصالح من أكبر الوزارات ثباتاً في النظام الحكومي وهي تقوم بأعباء أصعب من مهمين : هما الأمن العام والصحة ، ولذا يكون من المصعب كثيراً اقتراح وفركبير في فروعها المتعددة .

١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

(١) ديوان العموم

قدّر لهذا الفصل مبلغ ٣٥٦٢٣٣ ج ٠ م بالمشروع وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٣٣٧٧٤٤ ج ٠ م . فيكون هناك وفر قدره ١١٥١١ ج ٠ م . ويظهر من مراجعة المفردات أن هذا الوفراً نشأ من الاقتصاد في الوظائف بسبب اعتزال كثير من الموظفين البريطانيين الخدمية . ولما حصلت مقارنة ماخصص للمعاينات والأجر والمرتبات في المشروع وهو مبلغ ٧٠٣١٠٨ ج ٠ م بما كان مقدراً لها في السنة الماضية وقدره ٢٢٧٥٧ ج ٠ م فبين أن الفرق هو مبلغ ٣٣٦٤٩ ج ٠ م ونشأ هذا الفرق من تنظيم الأمانة المركزية وقد أخذ منه ١٢١٣٨ ج ٠ م للمصاريف العمومية بهذا الفصل .

ونظراً لأن الزيادة في باب المصروفات العمومية - رغم تخفيض مبلغ ٦٣٣٨ ج ٠ م من بند هذا الباب (أهمه تخفيض مبلغ ٥٢٨٠ ج ٠ م من بند مصاريف الأتقال وبدل السفر) - هي في البند ه والتفويّات والتفريقات لذلك أن به زيادة قدرها ٧٢٣٣ ج ٠ م وفي البند ١٠ إعانات أذ أنت به زيادة قدرها ١٤٤٠٠ ج ٠ م وهو أيراد المراهقات المحصل بناء على القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ والمخصص صرفه على مشروعات خيرية أو ذات منفعة عامة حسب إرادة وزير الداخلية .

من ضمن الإعانات المدرجة بالبند ١٠ (ص ١٧٧) مبلغ ٢٠٠٠ ج ٠ م خصص لإعانة مجلس بلدى الإسكندرية نظراً لعمال صحية بالمدينة وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف هذا المبلغ لأن أمم ما يجب أن تقوم به البلديات هو الأعمال الصحية وقد وافق مجلس النواب على ذلك وقد يد منه اللجنة ذلك القرار .

وقد أدرج في البند ١٢ من الفصل الأول المذكور مبلغ ٧٥١٩ ج ٠ م للمصاريف السرية ولكن وزارة الداخلية طلبت ببيان سعادته وكلها أمام مجلس النواب بالإيجاف هذا الاتحاد إلى ٣٠٠٠ ج ٠ م لعدم كفاية المبلغ المقرر وذكر سعادته أنه حصل صرف مبلغ ٧٠٠٠ ج ٠ م إبناؤه من السنة المالية لعافية الآن مع بقائه تسمية أشهر من السنة .

فوافق مجلس النواب على دفع المبلغ المخصص لهذا البند إلى ٣٠٠٠ ج ٠ م والجنة - أجاز الإيجاب التي ذكرت على لسان سعادته في الجلسة الحادية والخمسين من جلسات مجلس النواب وتضمن في أنه كان يحصل في السنة الماضية أخذ اتحادات أخرى خلاف المربوط في الميزانية وأن جزءاً من هذا المبلغ يصرف بشأن السفارات والتفصيلات لأعمال سياسية التي منها ما يتعلق بالأجانب الذين يصح إيداعهم من البلاد - ترى الموافقة على هذا القرار .

(ب) مدرسة البوليس

في هذا الفصل وفر قدره ٥٨٥ ج ٠ م . وقد ذكرت الحكومة في مذكرةها المرفقة بالمشروع (ص ١٣) بأنها ستستغل قرياً بتدريبات ولائحة المدرسة ونظامها ريفية قد بلغ مستوى التعليم فيها وأنه لا يترب على ذلك الآن مصروفات اضافية والجنة ترحب بهذه الفكرة وتطلب الاسراع في تنفيذها .

(ج) خدمة عمير الطور

في هذا الفصل وفر قدره ١٧٠٢ ج ٠ م . نشأ معظمه من تخفيض بند الأعمال الجبلية من ٢٥٠٠ ج ٠ م إلى ١٠٠٠ ج ٠ م . وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب سلف مبلغ ٨٤٠ ج ٠ م من بند ٢٥٧٥ ص (١٨٣) المخصص لعدد ٨٠ عسكرياً من الرديف يرسلون الى الطور لمراقبة المصايد والمحافظة على الكروان الصي والامتناع من هؤلاء الصاكر ببند من قوة الجيش السلطاني ولذا على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة ترى هذا الرأي .

(د) الكسوة الشرفية

نظراً لعودة الصلة بين حكومة ليبيا والحكومة المصرية الى ما كانت عليه قبلاً ويوجب الاستقرار على إرسال الكسوة ، ترى اللجنة اعتبار المبلغ المخصص لهذا الفصل .

(هـ) تقاطع العمل الشريف

أن التخفيض الموجود بين الاتحاد المطلوب واعتقاد السنة الماضية نشأ من نزول سعر القمح رغم زيادة ١٠٠٠ ج ٠ م في المبلغ المخصص لتل تقاطع العمل . وقد خصص من امتيازات هذا الفصل مبلغ ١٤٠٠ ج ٠ م لإنشاء مستوصفين في بلدة وفي مكة طول مدة الحج وهي فكرة مبررة فقرأ اللجنة وتطلب التأني بهذا الموضوع حتى يمر الثمرة المقصودة منه .

(و) قسم الأمراض العقلية

في هذا الفصل تخفيض قدره ٧٦٦٦ ج ٠٠ نشأ دمج زيادة ٢١٥٠ ج ٠٠ في الأحمال الجديدة المخصصة لهذا الفصل من تزييل الأحمال .

وترى اللجنة في هذا الصدد الرجوع إلى ما كان عليه الأمر قبل سنة ١٩١٤ من ضم هذه الإدارة إلى مصلحة الصحة العمومية لما في ذلك من جمل الشيء في موضعه ومن توفير جزء من مصاريف الإدارة الرئيسية ومن إمكان مراقبتها مراقبة فنية لا يمكن للإدارة المركزية لوزارة الداخلية القيام بها وقد تساعد هذه المراقبة على ترقية الحال بهذه الإدارة وقد وافق مجلس النواب على هذا الرأي .

(ز) البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرية

قدر مبلغ ١٩١٧١٩١ ج ٠٠ ماعانات البلديات والمجالس المحلية وهو نفس المبلغ الذي كان مقدرا في السنة الماضية وتوقع الحكومة هذه الاعانة لهذه الهيئات في مقابل استئجارها على حوائط الأملاك التي تحصل من اللدن والبنادر التي يجني فيها عوائد من الأملاك . وترى اللجنة تمشيا مع الحسنة الجديدة التي أشار إليها الدستور بمجلس المجالس البلدية مستقلة في ادارتها الداخلية وحرية في فرض ضرائب على سكانها أن تترك الحكومة لكل بلدية عوائد الأملاك لتكون تحت تصرفها وتقرر مآثره متسايا من الضرائب وهذا الرأي ينطبق مع ما ذكرته الحكومة في مذكرة الترقية مع المشروع (ص ١٣) من أن مد هذه الهيئات المحلية من موارد الحكومة العامة ليس من الأمور التي يوصى بها وأن الطريقة المثل على أن تقوم الرسوم المحلية بتسديد ما يلزم للاحتياجات المحلية وأنه ليس من المؤكد أن يستمر منع هذه الاعانات في الميزانية القادمة وقد وافق مجلس النواب مع اعتداله المبلغ المخصص لهذه الاعانة على أن يطلب من الحكومة تنفيذ حكم الدستور بترك الحرية لكل بلدية في دائرة إعمالها .

وقد ذكرت الحكومة بمذكرة سابقة الذكر في صدد الاعانات التي تمنحها البلديات والمجالس المحلية . أنه ينبغي بشأن القروض اللازمة لهذه الهيئات بسبب الأحمال الخاصة بالنور والمياه والمجارى أن تحصل عليها هذه الهيئات من المصارف المالية أو من الأهلية . وأنها في انتظار ذلك أدرجت الحكومة في مشروع الميزانية مبلغ ١٧٨٨٥٠ ج ٠٠ لهذه القروض بصفة سلفة لأعمال مدينة وهو موضوع البند ٥٢ أعمال جديدة (ص ١٦٧ و ١٩١) وأنها ستدرج للقروض نفسه مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المقبلة

واللجنة توافق على هذا الرأي إذ أن العمل على خلاف ذلك معطل للصحة من القيام بالمشروعات العامة المطلوب منها القيام بها ومخالفة للقواعد الاقتصادية اللازم إتباعها في أعمال الحكومة .

وقد أدرج في هذا الفصل مبلغ ٢١٠٠٠ ج ٠٠ وهو موضوع البند ٥١ (ص ١٦٧) وهو المبلغ الثاني من اعانة كان تقدم منحها لمجالس المديرية سنة ١٩١٢ ولذلك فمن يدرج اعتدال آخر لهذا القرض في الميزانية المقبلة .

٢ - مصلحة الصحة العمومية

توجد زيادة في هذا الفرع قدرها ٥٦٥٤ ج ٠٠ دمج تخفيض المبالغ المخصصة للأغذية والتوريدات العمومية والأعمال الجديدة تخفيضها بذكر وسين بالمصحتين ١٩٢ و ١٩٣ من المشروع . وسبب ذلك هو الزيادة الكبيرة في بند المساحات والأجر والمرتببات البالغة ٢٣٠٥١ ج ٠٠ والتاشتمين تعديل الدرجات وزيادة بعض الوظائف .

ولم تشأ اللجنة أن تعرض لتخفيض شيء من الاعتبارات المطلوبة لهذه المصلحة اعتقادا منها أنه ربما كان في حذف شيء من المبالغ المطلوب اعتبارها مع عدم اتساع الوقت لعمل فحص وافق ما يؤدي إلى حرقلة العمل بهذه المصلحة التي تقوم بمهمة كبيرة ومكلفة عليها مسؤولة عظيمة وهي العناية بالشؤون الصحية ومقاومة الأمراض التي بالية في البلاد وتعتمد اللجنة على حكمة وتدبير القائمين بالأمر في هذه المصلحة في ألا يصرف من هذه الاعتبارات إلا ما تقتضيه ضرورة القيام بالأمورية سائلة الذكر على أحسن وجه حتى يكون هناك وفر في الحساب الختامي لهذه المصلحة .

هنا وقد طرحت اللجنة أنه يمكن لوزارة المالية بالاتفاق مع المصلحة المذكورة بعد تقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب تخفيض مبلغ ٦٣٠ ج ٠٠ بسبب إلغاء بعض الوظائف وتعديل فئات بعض آخر .

ملاحظة - وبجهد المناسبة علمت أنه حصل تخفيض مبلغ ٩٤٠٠ ج ٠٠ في مايات مصلحة الجمارك للسبب سالف الذكر وفي الطرف فيه .

وعما يحسن ذكره بخصوص هذه المصلحة أن ميزانيتها تشمل في هذا العام الاعتبارات اللازمة لإنشاء مستشفى للأمراض الباردة بأسبوط وآخر فقا وتوقع مستشفى المنصورة وبور سعيد وإنشاء قسم خاص بالجرح في مستشفى الاسكندرية وعطفا ولاقتراح المستشفى الجديد في دمياط ولصيانة مستشفى الرمد بالجيزة الذي بنى بأموال جمعت بطريقة الاكتساب المحلية .

٣ - مصلحة السجون

يوجد بالاحتياجات المخصصة لهذا الفرع تخفيض قدره ٣٥٧١٩ ج ٠٠ نشأ من التخفيض في المبالغ المطلوب اعتبارها لبند الأغذية والمخازن والتوريدات بسبب تزييل الأسطوخ . والمكافآت وصيانة خط طرده والأعمال الجديدة والمصاريف غير المنظورة (بند ٦٥ و ٧٠ و ٨٥ و ١٢ و ١٤ و ٢٠٦)

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف المبالغ المطلوبة بصفة احتياطي في البند (٧٠ و ٧١) البالغ قدرها ٧٨٦٦ ج ٠٠ ووافق على ذلك مجلس النواب . وتوافق هذه اللجنة على حذف هذا المبلغ لأنها ترى أن في المبالغ المخصصة لتلك البند الكفاية ولاصل لإيجاد هذه المبالغ الاحتياطية .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف مبلغ ٢٠٠٠ ج ٠٠ (ضمن البند ١١ ص ٢١٥) المخصص لنقل زلط تحت تحصينه من مصالح أميرية ومجالس بلدية اعتقادا على أنه يجب على كل مصلحة أن تدفع مع كل الأشياء التي عليها مصاريف النقل وقد وافقها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة

وترى اللجنة عدم مس المبالغ للقدرة لهذا القسم الا انها سيذكر بعد نظرا المهمة الملقاة على المصالح المطلوب لها الاتحادات الواردة بهذا القسم وهي (أولا) خدمة الادارة والتحصين (ثانيا) البوليس (ثالثا) الخفر .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب (واقفها المجلس) عدم اعتماد مبلغ ٢٠٠٠٠ ج.م المخصص لشراء قطعة ارض لبياء قشلاق بورك خفر مدينة القاهرة (بند ١٥ ص ٣٨٧) مستغنياً بما على أن هذه القطعة كاتبة بالقرب من الموسكى وهي واقعة على شارع مزيج أنشائه وقدر ثمن المتر المربع منها من جنتين الى ثلاثة جنيات وأن هذا المبلغ كبير جداً لا يتناسب مع الرغبة التي دعت الى طلبه وهي أن يكون على بورك الخفر بالقرب من المحافظة .

وهذه اللجنة نظراً لذلك ولأنها لم تأخذ بمقرر لجنة المالية بمجلس النواب بالجلسة الحادية والخمسين توافق على حذف المبلغ المذكور .

وبناء على ما تقدم تكون الاتحادات المطلوبة للفرع ١ (خدمة الإدارة والتحصين) كما هي الواردة بالمشروع والفرع ٢ (البوليس) كالواردة بالمشروع أيضاً بخصوص الباب ١ و ٢ . أما بخصوص الباب ٣ فيكون المبلغ ٢٢٥٠ ج.م بدلاً من ٢٢٢٥٠ ج.م وأن تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها للفرع ٣ كالواردة تماماً بالمشروع .

٩ - وزارة الحفانية

(وأصبحت القسم الثامن)

تبلغ الاتحادات المطلوبة لهذه الوزارة مبلغ ١٤٢٥١٩٥ ج.م يضاف اليها مبلغ ٢٢٠٣٥٨ ج.م مدرجة بميزانيات مصانع أخرى وتكون الجهة ١٦٤٥٥٥٣ ج.م وهي ما يصرف حقيقة على هذه الوزارة فلذا خصم هذا المبلغ من المقتدر ايرادنا لهذه الوزارة وقدره ٢٢١٧٠٠٠ ج.م يكون الصافي مبلغ ٥٧١٤٤٧ ج.م .

وقد سبق القول عند التكلم على الايرادات أن الحاكم لم تكن مصدر ايراد للخدمة العمومية وأنها تستغرق جزءاً كبيراً من صافي إيرادات قسم العقود والوقائق .

ويلاحظ أن في التقدير الواردة بالمشروع زيادة عن السنة الماضية قدرها ٢٠٥٥٥ ج.م وقد تبينت أسباب هذه الزيادة في مذكرة المالية المرفقة بالمشروع (ص ١٤) .

وقد علمت اللجنة أنه بتقديم مشروع الميزانية الى مجلس النواب حصل تخفيض في رطل السجلات والأجر والمرتبات بالحكم المقتطعة بسبب إلغاء بعض وظائف أو تعديل فئات بعض أشر . وبقي المبلغ الناتج من ذلك ٤٢٠٠ ج.م .

رأت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيض الاعتماد المخصص للجان الإحصاءات الزراعية الى مبلغ ١٠٠ ج.م بدلاً من ٥٠٠ ج.م (بند ١٩ فرع ٣ ص ٢٥٥ مكررة) لأن عمل هذه اللجان قد انتهى وبنار تصفية أعمالها . وقد وافقها مجلس النواب على ذلك . وهذه اللجنة تقرر هذا القرار .

ترى أن هذا المبلغ لا يبعد مبروراً إذ أنه يبلغ تحت التحصيل من المشتريين ويحصله فعلاً المصلحة مع ثمن الزبط الذي تودعه اليهم وهو بالطبع إذا احتسب في المصروفات يدخل ضمن الإيرادات . وتوافق اللجنة على خصم المبلغ المقدم ذكره لأنه لا تأثير لذلك إذ أن المسألة حساسة فقط .

وبناء على جميع ما تقدم يكون المبلغ المطلوب اعتمادها للفرع ١ من هذا القسم هي كالتالي :

أولاً - مبلغ ٢٧١٦٥٤ ج.م بدلاً من ٢٧٢٤٩٤ ج.م الباب ١

ثانياً - مبلغ ٤٨٠٥٤٧ ج.م بدلاً من ٤٦٠٠٦٦ ج.م الباب ٢

وبناء على كالتالي :

جيب
٢٠٠٦٦ قيمة المبلغ الوارد أصلاً بالمشروع .

٢٠٠٠ تبريل امانة مجلس بلدى الاسكندرية .

٢٢٤٨١ إضافة ما تقرر زيادته على المصروفات السرية .

٤٨٠٥٤٧

ثالثاً - مبلغ ١٨٠٥٢٠ ج.م للأعمال الجديدة .

أما الاتحادات المطلوبة لأغراض الفرع ٢ (مصلحة الصحة) فكانت وردت بمشروع الميزانية .

أما فيما يخص الفرع ٣ فيكون الاعتماد المطلوب لباب ١ كما هو والمبالغ المطلوبة لباب ٢ هي ١٨٦٤٣٥ ج.م بدلاً من ١٩٦٣٠١ ج.م وذلك كالتالي الآتي :

جيب
١٩٦٣٠١ أصل المبلغ الوارد بالمشروع .

تبريل :

جيب
٧٨٦٦ قيمة الاحتمال ١٤ صوم من البند ١٦ ٧٤٦٤٥

٢٠٠٠ من البند ١١

٩٨٦٦

١٨٦٤٣٥

ولمبلغ المطلوب لباب ٣ هو نفس المبلغ الوارد بالمشروع .

١٣ - الأقاليم والمحافظة

(وأصبح قسم ١٢)

رأت اللجنة أن يحصل التكلم على هذا القسم عقب التكلم على وزارة الداخلية للارتباط الموجود بينهما .

في هذا الباب تخفيض قدره ٢٤١٤٨٧ ج.م رغم الزيادة الموجودة في بند ١ ماهيات وأجر ومهمات البائع قدرها ١٦٣٣٤ ج.م في الفرع الأول و ٧٤٣٧٤ ج.م في الفرع الثاني و ١٩٤٠١٧ ج.م في الفرع الثالث .

وأسباب هذا التخفيض تلك الزيادة سببها المصلحة ٢١ من المذكور فلهذا من المالية مع المشروع .

والمطلوب احتضنه للفرع (٢) الحاكم الأهلية (ص ٢٢٥) هو :	
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٦٧٦.٢٥
باب ٢ - مصاريف عمومية بدلا من ١١٣٦٨٦ ج ٢٠	١١٣٢٨٦
بسبب تخفيض مبلغ ٤٠٠ ج ٢٠ الخاصة بلجان الايجارات الزراعية .	
باب ٣ - أعمال جديدة .	١٣٠.٢
بدلا من ٧٨٩٦١٣ ج ٢٠	٧٨٩٦١٣
والمطلوب احتضنه للفرع (٤) الحاكم الشرعية (ص ٢٣٢) هو :	
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	١٣٥٢٩٢
باب ٢ - مصاريف عمومية .	١٥٢٢٨
باب ٣ - أعمال جديدة .	١٣٠
الجملة وهي نفس المبالغ الواردة بالمشروع .	١٥٠٧٥٠
والمطلوب احتضنه للفرع (٥) المجالس المحسبية (ص ٢٣٦) هو :	
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٢٩٤٦٢
باب ٢ - مصاريف عمومية .	٣١٢٥
الجملة وهي نفس المبالغ الواردة بالمشروع .	٣٢٥٨٧
وقد وافق مجلس النواب على ما تقدم وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المبينة	
باليه لمصروفات هذا القسم .	

سبق أن قررت اللجنة ضم مكتب المستشار القضائي الى وزارة الخفائية وبناء على ذلك وعلى ما تقدم تكون أرقام البنود التي تقويت هي كالتالي :	
بند ١ من فرع ١ :	
٦٦٤٩٦ ج ٢٠ بدلا من ٦٠٩٩٦ ج ٢٠ (صفحة ٢١٨) .	
ويصبح بند ٢ - ٥٧٨٠ ج ٢٠ بدلا من ٥١٨٠ ج ٢٠ (ص ٢١٩ و ٢١٧) .	
ويصبح بند ٣ - ١٠٧ ج ٢٠ بدلا من ٥٧ ج ٢٠ (ص ٢١٩ و ٢١٧) .	
ويصبح بند ٤ - ٣٥٠ ج ٢٠ بدلا من ٣٠٠ ج ٢٠ (ص ٢١٧) .	
ويصبح بند ٧ - ٣٨٥ ج ٢٠ بدلا من ٣٣٥ ج ٢٠ (ص ٢١٩ و ٢١٧) .	
ويصبح بند ٨ - ٩٦٥ ج ٢٠ بدلا من ٢١٥ ج ٢٠ (ص ٢١٩ و ٢١٧) .	
وطيه يكون ما يطلب من المجلس احتضنه للفرع (١) كما يأتي :	
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٦٦٤٩٦
باب ٢ - مصاريف عمومية .	٨٠٧٢
بدلا من ٦٧٥٦٨ ج ٢٠ (ص ٢١٧) .	٧٤٥٦٨
والمطلوب احتضنه للفرع (٢) الحاكم المختلطة (ص ٢٢١) هو :	
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٣٣٩٩٨٧
باب ٢ - مصاريف عمومية .	٤٤٢٩٠
كما هو وارد بالمشروع .	٣٨٤٢٧٧



مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين

المتعقبة علناً في يوم الاثنين ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

ثالثاً - الاقتراحات :

- (١) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك بطلب نقل ديوان مديرية الجيزة والمحكمة الثانية من محلها الحالي إلى بندر الجيزة .
- (٢) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك بإنشاء مباني محكمة ونياية أمياه بجوار مركز البوليس .
- (٣) اقتراح مقدم من حضرة يوسى مذكور بك بأن تكون حراسة البلاد اجبارية وأن يكون انفراء من رجال الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية وأن يقوم كل منهم بالتفرغ مدة خمس سنوات .
- (٤) اقتراح مقدم من حضرة زقق شعبان شعيه بك بطلب عمل توصيلة من ترعى بطنياً وتوارله إلى بحر شين .
- (٥) اقتراح مقدم من حضرة زقق شعبان شعيه بك بطلب عمل كوبرى على بحر شين عند النقطة المشهورة بمسدة الرابط تسليلاً للمواصلات .

رابعاً - أعمال اللجان :

- (١) القراءة الثالثة لمشروع القانون بمد أجل القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتقييد أحوال الأمكنة لمدة سنة أخرى .
- (٢) ميزانية الدولة .
- (٣) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٩ أبريل سنة ١٩١٨) بإلغاء الرسوم الصادر في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بتبديل الأسماء الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القعدة العسكرية .

- (٤) تقرير لجنة الأمور المالية عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣٦ الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ القاضي بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصلحتها بصيغة ساش أو مادية للمستخدم ملكاً كان أو عسكرياً لا يجوز التنازل عنها ولا توزيع الحيز عليها إلا في أحوال مخصوصة .

اجتمع المجلس علناً في يوم الاثنين ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والدقيقة ٥ مساءً برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زبور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غالباً كل من حضرات : إبراهيم فرج أبو الجندابيل بك ، عبد الفتاح الزوى بك ، عبد العزيز رضوان بك ، إبراهيم نور الدين بك ، مصطفى الاخوانى بك ، محمود الأخرى باشا ، حسن فوده باشا ، بهان نور باشا ، السيد حسين القصي ، راجب عطيه بك ، الشيخ علي مروان ، محمد عوض جبريل افندي ، محمد السيد أبو علي باشا ، اللواء موسى فؤاد باشا ، نسيب عبد الفتاح بك ، محمد مغازى باشا ، شعبان السيد مكرم بك ، أحمد الشري باشا ، محمد زكي عبد الرزاق بك ، المصري السدي باشا ، محمود سيونى افندي ، محمود حسن الشندوبى باشا ، مصطفى أبو رحاب باشا ، أحمد مصطفى بك ، عبد الرحمن صبرى باشا ، محمود شكرى باشا ، أحمد تيمور باشا ، أحمد فؤاد عبد الله باشا ، حبيب أفندي باشا ، محمد نهى باشا ، اللواء علي نهى باشا ، محمد طلعت غريب بك ، محمد قصي يكن بك ، الأنيالوكس ، محمد إبراهيم حشيش بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، ألفريد شماس افندي ، نهى حنا ويصا بك ، وحضر حضرات عثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال المسومية غالباً عن معالي وزير الأشغال والسيد علي باشا وكيل وزارة الحرية وحضرة حسن البدرى بك مرافق حساباتها واللواء أحمد شفيق باشا وكيل مصلحة أملاك الحدود فافهم من معالي وزير الحرية وجلال فهم بك السكرير العام لوزارة الزراعة نائباً عن معالي وزير الزراعة وصالح عثمان بك وكيل المالية المساعد نائباً عن دولة وزير المالية وتدرس ديفدى بك مرافق حسابات وزارة المواصلات نائباً عن معالي وزير المواصلات .

تولى السكريرة البرلمانية حضرات سيد نهى الزوى بلمو عبد الفتاح رجلى افندي وعلى عبد الرزاق بك .

حبيب المصري بك السكرير العام
أعلن معالي الرئيس افتتاح الجلسة .
ثم جعلوا الإحمال وهذا نصه :

أولاً - تلاوة الاعتذارات وطلبات الاجازة والرسائل .

ثانياً - تلاوة عضر الجلسة الماضية .

ميت غير - المتظاهرين - شين الكرم - أهالي وأميان اليوم. مجلس على كرم النور - أمان وأهالي المشاه - عبد الرحمن رشدي الحامي بمصر - عبد الحيد شكرى ومصطفى السامى بالعتبة الخضراء بمصر - مستخدمى جراج الحكومة بإسكندرية - اللجنة الانتخابية بالمتزلة .

على حضر الجلسة للمخفية فصدق المجلس عليه .

معالى الرئيس - من أعمال جلسة اليوم القراءة الثالثة لمشروع مد أجل القانون ثمة لسنة ١٩٢١ الخاص بتقييد أجور الأكنة . وتضمن حضراتكم أن يمداد العمل بهذا القانون يتبقى اليوم غدا وأتمم حضراتكم ابتدأ بالقراءة الثالثة لمشروع القانون القاضى بمده .

واقى المجلس على ذلك .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه .

مادة ١ - يستمر العمل بالقانون ثمة لسنة ١٩٢١ الخاص بتقييد أجور الأكنة لفساية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ ويحل هذا المبدأ على مباد ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ فيما هو منصوص منه فى المادة (٢٥) من القانون المذكور .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

ناصر بأن يصح هذا القانون بنظام النولة وأن يشرف الجريدة الرسمية ويضد كقانون من قوانين الدولة .

حضرة محمد محمود خليل بك - طبعا للجنة الداخلية يؤخذ الرأى على القانون بالبناء والإكم .

حضرة الشيخ عبد الرحمن رمضان الطوبجى - أن القانون ثمة لسنة ١٩٢١ المطلوب مد أجل العمل به لم يوضع حينا فكيف ننظر فى مشروع القانون القاضى بمد أجله .

معالى الرئيس - القانون الأمل نشر فى الجريدة الرسمية فمفروض أن حضرات الأعضاء قد اطلموا عليه .

حضرة الشيخ عبد الرحمن رمضان الطوبجى - أن بعض مواد هذا القانون مضرة . حضرة المقرر - لذا فرض أن هناك اعتراضا على القانون فكان موضع إبدائه عند قراءة مشروع مد أجل العمل به فى الجلسة السابقة .

أما الآن وقد انتهينا من أقراره من حيث المبدأ ومن مناقشة مواده مادة مادة فلم يبق إلا أن يؤخذ الرأى على مجموعته بالبناء بالإدم بلا مناقشة .

حضرة الشيخ عبد الرحمن رمضان الطوبجى - أكرر القول أن القانون المطلوب مد أجله لم يوضع حينا ولا يصح أن تصدق على قانون لم يرض على المجلس .

(٥) تقرير لجنة الأمور الداخلية عن القانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩١٩ الصادر فى ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب فى وزارة الداخلية لتنظر فى بعض المخالفات والتقصيرات والافسوس موطنى المحافظات والمدريات .

(٦) تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراح الآتى ذكرها :

١ - اقتراح لحضرة محمود على مهنا بك طلب التصريح برى الشراعى فى أول يولييه سنة ١٩٢٤

٢ - اقتراح لحضرة محمد زكى عبد الرازق بك طلب تعديل المداولات بمديرية المنيا .

أخطر المجلس بأن حضرات اللواء على نهى باشا ومصطفى الاخوانى بك ومحمد منازى باشا ينتهرون عن جلسة اليوم وبعد افتتاح اللورى بك وحسين عبد الغفار بك ينتهرون عن جلستى اليوم وغدا . ومحمود الإخترى باشا ومحمد إبراهيم حشيش بك ومحمد عوض جبريل أفندى وإبراهيم فرج أبو الجندل بك ينتهرون عن جلسات هذا الأسبوع .

وأن حضرات ربهان نور باشا يطلب إجازة لمدة واحد وعشرين يوما إنداء من اليوم . والاميا لوكس يطلب إجازة خمسة عشر يوما إنداء من اليوم . والسيد محمد على البيلارى يطلب إجازة عشرة أيام من أول يولييه سنة ١٩٢٤ والسيد حسين القصبى يطلب إجازة أربعة أيام إنداء من اليوم . وشعيان السيد مرسن بك يطلب إجازة لمدة أسبوع إنداء من اليوم . فرفض المجلس بالإجازات المطلوبة .

أخطر المجلس بأرب حضرة أحمد أبوسيف الفنى قد تنازل عن المدة الباقية من إجازته .

ثم أخطر بالرسائل البرقية الواردة على المجلس بالإحجاج على ما هو جار الآن بالسودان من القبض على السوئانيين لمصهم من الظهار شديد ارتباطهم بأخوانهم المصريين ولاتهم ملهم مصر والسودان .

وهذه الرسائل واردة من :

عمال محطة القفز بإسكندرية - سيد الدين أبو رحاب بالإسكيات . محمد حامى بصوق - نادى النيل بطنى - نادى الحقوق بمصر - أمان وديار وطيلة المدارس والمحدث بندا - لجنة الطلبة التنفيذية بالشرقية - المتظاهرون بالسطه - المصلون بمسجد الدخان بإسكندرية - حسن رمزى وإبراهيم عبد الواحد بإسكندرية - نقابة كتبة وموظفى المصالح الأهلية بالقاهرة - أهالى ملامون القماش - نقابة موظفى الحكومة بندا - عبد الله محمد سعيد وآخرين بالكركم الطويل - نائب رئيس لجنة الوفد بالبحلة الكبرى - أحمد كساره وآخرين بفرقة - محمد هدييه عبد ادرى من بورسودان - نائب جمعية اللواء الأبيض باليسل الأزرق وواد مدنى - أمين محمد حباد وآخرين ببيسوت - أحمد الطوبجى وآخرين ببور سعيد - أحمد مصطفى وآخرين بالمنصورة - إسماعيل حنا وآخرين - القبلى - مصطفى الرحمن وآخرين .

يجانب دعاتنا الى خضبت نواحيه ، يودون بتر السودان من اعضائنا ليشيوا
نهم تجارهم ، وطعم تجولهم ، ونحن لا نطليه للاستقلال ، والاستيوار ولكن
نحافظ عليه لئلا نأخرنا ، هم يودون البقاء فيه ، ونحن أهله مرعوبين ،
ونحن نحافظ عليه وعلى أهله لئلا نكونوا شركائنا ، ليكون لهم مالنا وطعمهم مالينا ،
هم يتصبونه اقتصا ، زعم أجانب عنه في كل شيء من مظاهر الحياة ،
ونحن لا نتصبه لانه بلدنا فعن مده وهوننا ، جمعت بينا الطبيعة ، ووجدت
العادات وألفت اللغة ، واتحد الدين ، وحننا النيل في حظيرة واحدة ، لنا
فيه آثار من القراصة ، الى العرب ، الى الترك ، الى المالك ، الى الاسرة
الحاضرة . لنا فيه آثار اصلاح في كل تلك اليهود الماشية والحاضرة فمن القراصة
المسيب ما يدعى أولئك المستعمرين أن السودان قومه القوي ان تسلمته ايدى
المصريين ، أننا نبني له الحياة عزرة كما نبني لأى بلد تعيش فيه ، وأنا
أطلب له السعادة كما أطلبها وزوجها لأقنصه على سواء ، ونحن كان الماضى
دليل المستقبل فماضينا في جميع المصروف في تقي شريف .

أيها السادة - ان الانجليز يديرون الحوادث في السودان على ما يحبون .
ويعركون أكتهم . ويرالندم في الوقت نفسه بأسلوب يصحسون انه فيهم
فيا يشتون . ولكن تدير الكالد وسط الاسنة . وإعلان الجرائد لا ينصر
باطلا . ولا تعطل منا عضوا قد حامدا انه أن يحرمه بقولنا ما دمة ولتين .

أيها السادة - انى لا أطلب حليكم في هذا المقال . ولقد كتفا الزيم
بحرصياته اللازمة ولسانه المين . بل رفع دويته . وأيد حقا . وكان في
موقفه الشرف خير جيب من أولئك المستعمرين وان أعلن اليوم انه خير
مفاوض الانجليز حتى يبدلوا في طريقهم نظريته التأييد الاجاعى . التأييد
الذى لا يشذ عنه رجل منا ليعلم الانجليز بهذا هذا أن مصر بأحزابها . وهيبتها
يرسلنا وشعبها في يد الزيم في موقفه . ونقف وراءه صفا واحدا . كأنه
البيان المرموص . هذا ما أطلبه منكم .

أما زعيم مصر فلما من ألا يتخلل في مركزه فيعمل فيه علم الجهاد كما عمله
من قبل بين أفراد الشعب خلفا منصورا . عليه أن يبقى في مركزه فان
البلاد وأهلها لا يضعان هتفها الغالية في خير سمسد زعيم المجاهدين . عليه
أن يبقى في مركزه ليسلم السال أربع أن كلمة مصر جميعها من ملكها الى
حكومتها الى شعبها قد صمدت وأخلصت في الجهاد حتى تستخلص حقا
كلما بلذ له .

لذلك أقترح الاقتراحات الآتية :

(١) في يد المجلس تأسيسا كاملا زعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه
الجيل وتصريحاته الخلية من السودان . ونحن أن السودان جزء من مصر
لا يفصل عنها .

(٢) وطلب المجلس بالحس من دولة الرئيس أن يبقى في مركزه وأن
يعاهد في سيل مصر وهو على رأس الحكومة متطلعا لزمائها .

(٣) أن يتوب ممثل رئيس المجلس بنا في إرسال التفرائف الآتى نصبه
الى جلالة الملك :

حضرة المقرر - القانون الأصل أحميل على لجنة الحفافية وسيسمته للجنة
وعرض رأيا على المجلس ليرى رأيه فيه فان شاء أقره وإن شاء ألقاه فلا على
لهذه المناقشة الآن .

معالى محمد شفيق باشا - الملاحظة التي أبدأها حضرة العضو المحترم
الشيخ على رمضان الطوبى كانت تكون وجيبة لو أبديت أثناء القراءة
الأول . أما الآن ونحن قد قرأ مشروع مذ أجل هذا القانون في آخر يوم للعمل به
فليس لدينا منقش من الوقت للمناقشة فيه . فلما أن أقر المجلس المشروع هذه
الليلة والا سقط القانون بمضى مياد العمل به .

حضرة محمد جعفر افندي - كان يجب أن يعرض القانون علينا .

معالى الرئيس - لحضراتكم الحرية التامة في الموافقة أو عدم الموافقة
على مشروع مذ أجله .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - لا على للبحث الآن . والواجب أخذ الرأي
ببناء الإجماع .

أخذ الرأي بإنشاء الاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية إنشاء بالاسم
الذى أسفرت عنه القراصة وهو اسم حضرة شافين الجندى افندي وكانت
النتيجة هكذا :

جميع الأصوات ٧٧

الأغلبية المطلقة ٣٩

الموافقون على المشروع ٥٦

غير الموافقين على المشروع ٢١

معالى الرئيس - المجلس يقر مشروع القانون .

حضرة لويس أفندي فافوس افندي - فقلت اقتراحا أطلب تلاوته
على المجلس .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - الكلمة لحضرة محمد حلوى
الجزار بك .

حضرة محمد حلوى الجزار بك - أيها السادة ، شامت الحوادث أن
نود الى الكلام من السودان ، وسندركو دعاتنا ، بل مستعطف عليه
أبوابنا ماحينا ، نحافظ عليه بأرواحنا ونزاهه بقلوبنا لأنه جزء منا ، ونحن
جزء منه ، لا نطالب بالقص والاستمرار واستلاك ما وراء الحدود ، ولكن
نطالب بجميع الحياة ، فان طالبنا بالاستقلال التام ، وإن ضحينا في سبيل ذلك
بالأموال الموزنة ، والدماء الزكية ، والأرواح الطاهرة ، بغض راضية
معدنة ، فانا لأشبه تضحية وأكثر شجاء في سبيل السودان لأنه مصدر
الحياة ، واثم لمزعة على الناس ، وبالأمن ، وقب زعيم الأمة في مجلس
البراب وقفة يذكرها له التاريخ بالاجلال ، ويحفظها له الشعب بالإعظام
والأكابر ، وقفة لم تكن الاصدى لميش في صدورها ، وقفة صرح فيها
باطل المستعمرين ، أولئك الذين يودون بتر اعضائنا بفصل السودان عنا ،
لأنهم أقروا أموالا لم تكن الاطرفة في البحر القياض الذي ناض على السودان
من جيوشنا ، لأن بعض دعاتهم أدركت في أربابها ، ولم تكن شيئا مذكورا .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

يعلن مجلس الشيوخ رضاه الكامل عن موقف دولة رئيس الحكومة اذاء مسألة السودان ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبوله استقالة دولة الرئيس لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن فتصلى مصر والسودان .
وليحيى جلالة الملك .

(٤) تطلب من معالي رئيس المجلس أن يبلغ نص الاقتراحات الثلاثة الى دولة سيد باشا رئيس الحكومة .

تصديق حاد .

وافق المجلس على هذه الاقتراحات بالإجماع .

تلى اقتراح حضرة لويس أختونج فانوس أفتدى وهذا نصه .

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بمسابقة الظروف الحاضرة أن أعرض على هيئة المجلس الموقرة ما أتى للنظر فيه وإقراره بأول جلسة وهو :

أولا - يقرر المجلس رفع صدارات الاخلاص والشكر لصاحب الجلالة الملك للمعلم لما أبداه من تمام التفتير من ارادة الامة بأجلها رفضه قبول استقالة صاحب الدولة حمد زعلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

ثانيا - يقرر المجلس تأييده التام للوزارة في موقفها الحازم مدافعا عن حقوقها القومية في وادي النيل ويؤيدها في كل ما تراه من الاجراءات لصيانتها .

واقبلوا تالفي الاحترام

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٤

امضاء : لويس فانوس

قرر المجلس الانكفاء باقتراحات حضرة حمد علوى الجزايرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قبل اليه في نظر المزاينة ألفت نظر المجلس الى اقتراحين واردين في نهاية جدول الاحتمال وقد قدما للمجلس على أن ينظرا بصفة مستجيبة وهما اقتراحا حضرتي حمود على مينا بك ومحمد زكى عبد الرازق بك وأولهما خاص يطلب التصريح برى الشراقي فأولديوله سنة ١٩٢٤ وثانيهما يطلب تعديل المناوبات بمديرية المنيا . وأطلب أن ينظر المجلس فيما الآن .

معالي محمد شفيق باشا - لعلم أعضاء اذا اختل بعضها اختل المجلس معها . والمجلس أعضاء هي بلانه اذا تمطلت أعمالها تمطل المجلس معها . ومن اللجان لجنة الصحة التي تضم أشهر أطباء القطر هي من المجلس التي يرى بها الأمور الصحية فانا قررت لجنة الاقتراحات احالة اقتراح خاص بالأمر الصحية على المصلحة المختصة مباشرة صطلت العين التي يرى المجلس بها الأمور الصحية وطلب لجنة الاقتراحات احالة هذين الاقتراحين على وزارة الأشغال فيه تمطيل لعمل لجنة الأشغال بالمجلس بلا مسرع . مع أن هذين الاقتراحين لو أحيل على وزارة الأشغال لرفضتهما لأن التصريح برى الشراقي إنما يتبع إراد النيل في تمكيه وتأخيرها ولذلك يختف وقت رى الشراقي فقد يكون في مايو وأيونيه وقد يكون في أواخر يونيه . فهذه مسألة لا يمكن التحكم في تحديدها وقتها لأنها مرتبطة بإيراد النيل . أما ما يتعلق بالاقتراح الثاني الخاص بالمناوبات بمديرية المنيا فالأخط أن المناوبات تجري في كل منطقة على نظام

وضعه وزارة الأشغال فهل طلب تعديل ذلك النظام بالنسبة لمديرية المنيا أساسه أن وزارة الأشغال أسست استعمالها الحق في وضع هذا النظام بالنسبة لمديرية المنيا دون غيرها . ولأننا لم يكن كذلك فما هو الموجب لتمييز هذه المديرية على غيرها من المديريات .

لذلك أطلب احالة الاقتراحين على لجنة الأشغال انما لم يوافق المجلس من الآن على رفضهما .

أصوات : بإحالة على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إن هذه المسألة تمطلي بمبدأ سبق للمجلس للمناقشة فيه . اذا قدم أحد حضرات الأعضاء اقتراحا يحيله المجلس على لجنة الاقتراحات وتنتظر اللجنة فيه فلان رآه صالحا أوصت بإحالة اما على اللجنة المختصة أو على الوزارة صاحبة الشأن . وسبق أن رفضت لجنة الاقتراحات الى المجلس اقتراحات وأوصت بإحالتها على بعض اللجان فاعترض المجلس على هذا وكلفت من للمقررين حضرة حمد حمود خليل بك إذ قال انه اذا أتمت بأنته الاقتراحات هذه الطريقة وهي أن توصي بأحالة الاقتراحات على اللجان لما كان هناك فائدة من وجوبها فكيف نأخذ بطلب اليوم من حضراتكم احالة الاقتراح المطروح على المجلس على لجنة الأشغال .

هنا الاقتراح جارة عن منظمة رجل يشكو من رى الشراقي والمطلبة يجب أن يبلغ إلى الوزارة وقد قال لنا معالي شفيق باشا ان الوزارة تصرح بالرأى انما كان النيل وأليا ولا تصرح انما كان خروافا .

أما الطريقة التي يشترها معالي محمد شفيق باشا فمؤداها أن المجلس يحيل الاقتراحات على لجنة الاقتراحات وهذه تقدم تقريرها عنها الى المجلس ثم يحيلها المجلس من جديد على اللجنة المختصة وهذه تقدم تقريرها عنه الى المجلس لينعمل المجلس بعد ذلك اما بمفظها أو بإحالتها على الوزارة المختصة وفي ذلك ضياع للوقت على انه ماذا يمكن للجنة الأشغال أن تفعل بهذا الاقتراح . انما أنا ان تشير بعدم الأخذ به أو بإحالة على الوزارة المختصة وأمام حضراتكم تقرير لجنة الاقتراحات أبدت رأيا فيه بالإحالة على الوزارة المختصة ولكم الرأي الأمل في الأخذ بما رآه أو عدم الأخذ به .

معالي محمد شفيق باشا - أكرر القول بأن اللجان مؤلفة من أعضاء فنيين فلا يصح احالة اقتراح على وزارة مباشرة قبل أن يصفحه الفنيون ويدعوا رأيهم فيه . وذلك حتى لا يوجه في حالة رفض الاقتراح انتقاد من أية وزارة الى المجلس . انما قدمت اقتراح خاص بالصحة وأحالة المجلس عملا برأى لجنة الاقتراحات على مصلحة الصحة مباشرة دون أن يمر بلجنة الصحة ثم رفضته فمصلحة الصحة فقد يكون رفضها مبني على أسباب كان من اليسور للجنة الصحة بالمجلس أن تتقدم بها اليه لرفض الاقتراح . الأعضاء الفنيون هم حيون المجلس ومنهم الأطباء والمهندسون ورجال القانون فلان لا تأخذوا برأيهم فانكم تحرمون المجلس من علمهم ونخبهم وتعرضون اقتراحكم الى رفض الحكومة .

حضرة سيد فهمى الزوى بك - من يوافق من حضرات الأعضاء على احالة الاقتراحين على لجنة الأشغال فيفضل بالوقوف ؟

قليت مقدمة القسم الناصر من التقرير الخاص بوزارة الأشغال والقرع الأول منه الخاص بديوان العموم وهذا نصها :

١٠ - القسم البشر : وزارة الأشغال (وأصبحت القسم التاسع) .
 قدرت الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارة بمبلغ ٤٩٤٧٩٤٩ ج.م. يضاف إلى ذلك مبلغ ٦٥٧٢٣ ج.م. قيمة ما تصرفه مصالح أخرى لحسابها فيكون المجموع هو مبلغ ٥٠١٣٦٧٢ ج.م. وكان المقدار لها في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٤٤٣٧٩٩٣ ج.م. يضاف إلى ذلك مبلغ ٥٩٧٢٤ ج.م. قيمة المدرج في ميزانيات مصالح أخرى لحسابها فيكون المجموع هو مبلغ ٤٤٩٧٧١٧ ج.م. وتكون هناك زيادة قدرها ٥١٥٩٥٥ ج.م. .
 وتشمل هذه الزيادة ١١ فورا وهي :

١ - ديوان العموم

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٧٨١٢٥ ج.م. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٨٦٩٠٠ ج.م. فيكون هناك وفر قدره ٨٨٤٨٠ ج.م. ويظهر من مراجعة القفودات أن هذا الفرق نشأ بفضه من إلغاء وظائف من الوظائف الكبيرة واستبدالها بوظائف أخرى بمزيج أقل ومن تخفيض في المبالغ المقررة لمصاريف الانتقال وببذل السفيرة بـ ٢ والنشر والكتب بـ ٦ ولجنة العلمية بـ ١٠ (ص ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤٢) .

وبرى اللجنة الموافقة على الاحتياجات المطلوبة لهذا الفرع وقد وافق عليها مجلس النواب .

وافق المجلس على ذلك .

في القصر الثاني من هذا القسم وهذا نصه :

٢ - الري

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٨٤٧٩٠٥ ج.م. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧١٢٨٩٠ ج.م. فتكون هناك زيادة قدرها ١٣٥٠١٥ ج.م. واما من وجود وفرة في ذكر في المبالغ المقررة لمصاريف الانتقال وبذل السفيرة وبذل الري بـ ٢ ولايجارات وصيانة وإدارة وتسحب بـ ٣ ولصيانة أعمال الري بـ ٩ (ص ٢٤٣) . وقد بلغ التخفيض في هذا البند وحده مبلغ ٩٤١٧٥ ج.م. بسبب التقليل الحاصل في أعمال الأقطار وفي ثمن الأدوات .

وقد نشأ معظم الزيادة في المبلغ المقدّر في المشروع لهذا الفرع عما كان مقدرا له في السنة الماضية بسبب زيادة المبالغ المقررة للمهمات والأجر والأجريات و١ بصيانة المراكب وللمهمات بـ ٧ لايزداد عدد المراكب وتصحيحات وأعمال جديدة صغيرة بـ ٨ ولاأعمال جديدة بـ ١١ (ص ٢٤٣) . وقد قدر لهذا البند الأخير بـ ١١ في المشروع ١٩٢٤٠٠ ج.م. .

وتوافق هذه اللجنة على ما قرره مجلس النواب من تخفيض مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م. ومن الاتحاد المقترح للاحتياطي في السودان ليكون ٥٠٠٠٠ ج.م. بدلا من ٢٠٠٠٠ ج.م. .

وقت أخيرة .

ملاك الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراحين على لجنة الأشغال .
 وهذا نص الاقتراحين وتقرير اللجنة ضمنا :

الاقتراح الأول

أشرف بأن أقدم لمالك الاقتراح بالتصريح برى الشرائى فى أول يولييه سنة ١٩٢٤ وذلك لقله مياه الري فى هذا العام وشكرى المزارعين من عدم وجود مياه تكفى لرى زراعة القطن والأرز - ولا يخفى أن استعمال الآلات الرافعة يوجب المياه بمتدرج جدا فى أغلب الجهات .

وللقضاء على هذه الصعوبة أرجو من مالك إصدار الأمر بالتصريح برى الشرائى فى أول يولييه حتى ييسر لرى بالتدرج ويحصل لرى فى كل منطقة فى ديد وريود المياه إليها ولما هو فى تأخر التصريح عن هذا التاريخ يتعذر لرى الشرائى فى وقت واحد مع قلة المياه .

تقرير اللجنة عنه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبار الاقتراح رغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته على وزارة الأشغال .

الاقتراح الثانى

المناوبات الصيفية فى مديرية النيل اقترحتها وزارة الأشغال باعتبار أن مدة البطالة ١٠ يوما ولما لفتت إليها ثلاثة أيامها المياه مصطنعة من المسدود . أى أن الزمن تقريبا ٢٤ يوما . ومعلوم أن هذا أصعب وقت يلقى فيه القطن حرارة الشمس واحتياجه للمياه .
 وبما أن التصرف الطبى للمسود المياه يوجب الاطمئنان على حالة النيل والمفزون .

لذلك

أقترح تعديل الدورين الباقيين من المناوبات بمديرية النيل حتى لا يلقى زراعة القطن ضرر بسبب طول هذه الأدوات .

تقرير اللجنة عنه

قررت اللجنة بإجماع الآراء إقراره رغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته على وزارة الأشغال .
 فى خطاب لجنة المالية المقدم به تقرير اللجنة عن بلز الثالث من مشروع الميزانية الخاص بالمصروفات وهذا نص الخطاب :

حضرة صاحب المالى وليس مجلس الشيوخ
 تشرى بأن تحيط بمالكى علما بأن لجنة المالية قد وضعت الجزء الثالث من تقريرها من المصروفات . ومرسل مالك صودة منه لتكرم بتقليدها للمجلس ليدرى رأيه فيها .

وسكون حضرة صاحب المائدة ميشيل أربب باشا مقدرا للجنة أمام المجلس فى هذا الموضوع .

وتفضلوا بمالكى بقبول لائق الاحترام ما
 رئيس لجنة المالية بمجلس الشيوخ
 يوسف وجيه
 ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

٥ - القسم الكهربائي

في الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٣٤٦ ج. ٢٠ ثبات بسبب تعديل الدرجات في بند ١ ماهيات وأجر ومهمات .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتادات المقدرة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

قرر المجلس الموافقة عليه .

ثم تلى الفرع السادس وهذا نصه :

٦ - تنظيم القاهرة

في الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٣٧٨٨٢٢ ج. ٢٠ ثبات معظمها من زيادة المبالغ المقدرة للأعمال الجديدة بند ٤ وهي مبنية بالمصفحة ٢٧٤ من المشروع وأهم ما هو وارد فيها مبلغ ٣٥٠٠٠ ج. ٢٠ المخصص لفتح شارع الأزهر وشارع الأمير فاروق وهذا المبلغ سيبدل إلى الحكومة تدريجياً من شركة ترام القاهرة بمقتضى الاتفاق الموطود بينها وبين الحكومة .

وقد أجمد مجلس النواب المبالغ المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - يدخل تحت هذا الفرع ما يتعلق بالكسكس والرش ولا بد أن حضرات الأعضاء لاحظوا أنه في وقت انصراف الدوابين يمر الكناسون النبار في الشوارع وذلك مما يضر بالصحة فتمنا لذلك أقتراح لفت نظر الحكومة إلى اتخاذ الوسائل لتلاقي هذا الضرر بالأكثار من الرش .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هذا الطلب رغبة . ولحضرة العزرو أن يتبع في تقديمها الطريق القانوني .

قرر المجلس الموافقة على هذا الفرع .

وتلى الفرع السابع وهذا نصه :

٧ - مصلحة المصارى الرئيسية

في الاعتادات المطلوبة لهذه المصلحة زيادة قدرها ٨٨٣٢٥ ج. ٢٠ ثبات معظمها من زيادة في بندي ٩ و ١٧ أعمال جديدة (٢٧٩ مكرور ٢٨٣) وتوافق اللجنة مجلس النواب على الاعتادات التي أقرها لهذا المصلحة وهي المدببة أصلاً بالمشروع .

قرر المجلس الموافقة عليه .

تلى الفرع الثامن وهذا نصه :

٨ - إدارة عموم الآثار المصرية

في الاعتادات المطلوبة لهذه الإدارة زيادة قدرها ٩٥٠٢ ج. ٢٠ ثبات معظمها من زيادة المبالغ المقدرة في بند ١ ماهيات وأجر ومهمات بسبب تعديل الدرجات وفي بند ١٥ أعمال جديدة (٢٨٦ و ٢٩٠) . وتوافق اللجنة الموافقة على الاعتادات المطلوبة لهذه الإدارة وقد وافق عليها مجلس النواب .

وقد استقرت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ نظرهذه اللجنة إلى ضرورة اصلاح قاطر الدلف بكيفية تضمن زيادة المياه بالوجه البحري من أوائل الفيضان وبلية المالية تتبني هذه الفكرة لتوجه نظر الحكومة إلى ذلك كما ترجو منها أن تنظر في تحسين حالة الصرف في الوجه البحري من أجل ينشأ من الضرر للأطيان بسبب التثقب .

وبناء على ما تقدم طلب اللجنة اعتماد المبالغ الآتية لهذه المصلحة وهي :

جني

٤٨٦,٥٨٨ . باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

١٦٤,٢٠٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

١٨٢,١١٠ باب ٣ - أعمال جديدة بدلا من ١١٠,١٩٧ باب ٢٠ ج. ٢٠

٢٨٢,٩٠٥

وهذه المبالغ أقرها مجلس النواب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - استقرت نظر الحكومة إلى اصلاح الري بالمنطقة التي تشرف بالنيابة منها فانما تدفع الضرائب كثيرا والماء هناك يأتي صافيا لا طمي فيه وتكراره على هذا الوجه متلف للأرض . فأرجو أن يخصص جزء من الأموال المخصصة للأعمال الجديدة لاصلاح الري في هذه الجهة .

وافق المجلس على هذا الفرع من تقرير اللجنة .

تلى الفرع الثالث من هذا القسم وهذا نصه :

٣ - إدارة عموم المائتي

في الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع تخفيض قدره ٢٢٢٢٣ ج. ٢٠ ثبات معظمه من تخفيض في المبالغ المقررة لبند ١ ماهيات وأجر ومهمات (ص ٢٥١) وتري اللجنة موافقة مجلس النواب في اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع .

وافق المجلس عليه .

تلى الفرع الرابع وهذا نصه :

٤ - القسم الميكانيكي

في الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع تخفيض قدره ٤٤٧٩٤ ج. ٢٠ ثبات من تخفيض في المبالغ المقررة الباب ٢ مصاريف عمومية بسبب تزيل أسطار الرقود والباب ٣ أعمال جديدة بسبب تخفيض المبالغ المقررة للمشترقات اللازمة لهذه الأعمال (ص ٢٥٨ و ٢٦٣) .

وتوافق اللجنة مجلس النواب على المبالغ التي قرر اعتمادها لهذا الفرع وهي المدببة أصلاً بالمشروع .

قرر المجلس الموافقة عليه .

تلى الفرع الخامس وهذا نصه :

سفرة ويند ٤ توريلات عمومية ويند ٨ أعمال جديدة - من تعديل اللوبيات في بند ١ ملحيات وأجرومربيات (ص ٢٩٦)

وتوافق اللجنة مجلس النواب على الاعتادات التي أقرها لهذا الفرع وهي المدرجة أصلاً بالمشرع .

قرر المجلس الموافقة عليه .

وقعت الجلسة الساعة ٧ و ٢٥ دقيقة للاسترخاء .

أجندت الساعة ٨

حضر صاحب السعادة عمود الآري باشا .

حضره سعيد فهمي الزوي بك - مجلس النواب ينتهي اليوم من فحص مشروع ميزانية وزارة الأوقاف وربما يصلها هذا نهل يوافق المجلس على احتائه على لجنة الأوقاف عقب ورودها مباشرة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - يحال على لجنة المالية .

فضيلة الشيخ حسين والي - يحال على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

قرر المجلس أن يحال هذا المشروع عند وروده على لجنة الأوقاف .

على تقرير اللجنة عن القسم الحادى عشر وهذا نصه :

١ - القسم الحادى عشر : وزارة الزراعة . (وأصبحت القسم العاشر).

قدرت الإحتياجات اللازمة لهذه الوزارة في المشروع بمبلغ ١١٣٣٥٨ ج ٢٠ وكان مقدراً لها في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ٤٦٣٤٧٤ ج ٢٠ فتكون هناك زيادة قدرها ٤٨٨٨٤ ج ٢٠ نشأت بسبب زيادة المقتدر في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ (كما هو مبين بالمشرع ص ٢٠٠) وأم هذه الزيادة نشأت في ربط المبلغ المقتدر في بند ١٠ لشراء سماد وبذور قطن وكتان وقدره ٥٧٠٠٠ ج ٢٠ موزع بوجه الإجمال كما يأتي :

جبه	
٤٠٠٠٠	لمشترى سماد .
١٥٦٠٠٠	» بذرة قطن .
١٤٠٠٠	» بذرة كتان .
٥٧٠٠٠	

وهذا المبلغ لا يميز في الحقيقة مصروفات تأثر للميزانية من جرائه لأن هذه الأصناف متداولة بحرفة الحكومة ويحصل منها في المشتريين . وقد قدر في باب إيرادات الميزانية (باب ١٧ ص ١٤) مثل هذا المبلغ ثمانية مسمد وبذرة قطن وكتان وهو نفس المبلغ المقتدر في مصروفات هذه الوزارة لشراء هذه الأصناف .

وهذه اللجنة توافق على ما رآته لجنة المالية بمجلس النواب من :

- (١) عدم احتاد المبلغ المطلوب لحقول التجارب بأى جنين وقدره ١٣٤٥٠ ج ٢٠ لعدم صلاحية هذه الجهة لعمل التجارب المطلوبة .
- (٢) عدم احتاد مبلغ ٢٠٠ ج ٢٠ ممرات قصيص الحشرات غير المرفقة.

حضره لويس اخنوخ فانوس انسى - لى رغبة أرجع أن يوافق عليها حضرات الأعضاء المحترمين وهي أن الاموال الواردة في هذا الفرع يبدل فيها ما يصرف على حاية مقبرة الملك توت حتف تكون ناقصه إلا تصرح الحكومة بتحويل كفافه لانه لم يكشف لى الآن من بحث الملوك النظام جنة سليمة المعالم على الحالة التي وجدت عليها جنة هذا الملك ولا يصح الا تحفظ للاجيال المقبلة بهذا الأمر الجليل سليم لئلا يكتشفه .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - هذه رغبة أيضاً .

قرر المجلس الموافقة على هذا الفرع .

على الفرع التاسع قرر المجلس الموافقة عليه وهذا نصه :

٩ - مصلحة وقاية الحيوانات

في الإحتياجات المطلوبة لهذه المصلحة قدره ١١١٠ ج ٢٠ نشأ معظمه - رغمًا عن استثناء تعديل الدرجات من الزيادة في بند ١ ملحيات وأجر ومربيات - من تخفيض في المبالغ المقررة في بند ٢ مصاريف انتقال وبذل سفرة وفي بند ٧ صيانة الحداقي وملصقاتها (ص ٢٩١) وطلب اللجنة احتاد المبالغ المطلوبة لهذه المصلحة وقد وافق مجلس النواب على احتادها .

على الفرع العاشر وهذا نصه :

١٠ - دار الأورفا والتشليل

في الإحتادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ١٩٨٩ ج ٢٠ نشأت من زيادة في المبلغ المقتدر في بند ٨ اعادة لحامدة في التشليل (ص ٢٩٤) والفرض من ذلك تشجيع الجوقات التيلية الزاكية على التقدم لتمثيل في دار الأورفا وتمكين أصحاب هذه الجوقات من تخفيض أجر السخرة للصهور . وهذه اللجنة توافق على ما رآته لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليه المجلس من إضافة مبلغ ١٠٠٠ ج ٢٠ الى الامانة المخصصة لتمثيل لتشيط الثايف الخاص به وذلك من طريق عمل مسابقات في كتابة المؤلفات الأدبية للمصاح العربية .

وبناء على ما تقدمت لطلب اللجنة احتاد المبالغ الآتية لهذا الفرع وهي :

جبه	
٢٩٤٤	باب ١ - ملحيات وأجرومربيات .
٨٤١٢	باب ٢ - مصاريف عمومية بدلاً من ٧٤١٢ ج ٢٠
١١٣٥٦	الاجلة

وهذه المبالغ أقرها مجلس النواب .

قرر المجلس الموافقة عليه .

على الفرع الحادى عشر وهذا نصه :

١١ - قسم الطليحيات

في الإحتادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٢٥٨٩ ج ٢٠ نشأ معظمها - رغمًا عن تخفيض مبلغ ٢١٢٥ ج ٢٠ في بند ٢ مصاريف انتقال وبذل

الوزارة وطالب الدلول عن الاستفتاء . ولكن واجبي قضى على أن أرفع الأمر الى وليه .

تشرفت أمس بمقابلة جلالة وعرضت عليه هذا الاستفتاء وكلفت على ساسمه الكريمة قرار مجلس النواب اذ كان هذا المجلس قد طلب الى أن أرفعه الى مدته السنية . فتوت على المسامحة الكريمة هذا القرار فلم أكد أنه حتى قال حفظه الله أنى مع النواب وصدق على قرارهم (تصديق حاد وحاف يلقى جلالة الملك) .

وأخذ جلالة يثو من الحجج الباهرة والبيانات الساطعة ما أضعف حجتى وأوهن عزيتى . شمرت بهذا الضعف أمام جلالة فلم يسنى الا أن اقتسم مهلة أخرى فيها مع أصدقائى وزملايى تعطف جلالة بهذه المهلة مشددا بضرورة البقاء .

عدلت أمس الى القاهرة فوجدت في طريقى آلافا مؤلفة من الجماهير كلهم يرفع الصوت طاليا بالرجاء في البقاء ويغ الحساسة شديدا في هذا الرجاء . اجتمعت أمس واليوم بزيلاى وتشاوروا في الأمر مليا . تشاوروا طويلا وتمطت أمانة رغبة جلالة ملك البلاد وأرادة نوابها وتمتعت أمانة أيضا تلك المظاهر الباهرة . مظاهر الاخلاص والشامل . مظاهر الوحدة الكاملة . مظاهر الروية الصادقة . مظاهر الحبك الشديد بمحقوق البلاد والتضيق المتين بجندها المخلصين . مظاهر القلوب تحنق لمصلحة البلاد حتى شمرت أرب قلب بالقلاح الصبور يحنق لهذه المصلحة خفافا قلب ملك البلاد الكبير (تصديق حاد) .

تمتعت أمانة كل هذه المظاهر فغضمت لحكم الاجماع .

وقد كنا آتيا على أنفسنا أن نخدم بلادنا . نخدمها في حياتنا بأعمالنا ونخدمها أيضا بدمجنا بما نضربه لأيماننا من أحسن الأمثال (تصديق حاد) .

وكنا نظن بأننا بالتخاذل ذلك القرار وهو الاستفتاء نخدم بلادنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها ونحن فيها ولكن ظهر أننا كنا وحدها وهذا الرأي وأصبحت لا شريك لنا فيه وأصبحت الوزارة في أقلية لا تتجاوز عدد أعضائها فطوما للسمور وتزولا على حكمه الذى يفضى بأن الوزارة تستغنى أن لم يكن لها أغلبية تسلمها قد استغنى من هذا الاستفتاء (تصديق) .

عدلنا من استغنائنا وبقينا في المراكز لندرك الى الاشتراك مع البرلمان في ادارة شؤون البلاد ويستمر الوزارة في سيرها الذى بدأته منذ خمسة أشهر على الأسلوب عينه الذى استحسنكم واستحسن جميع الأمة . نسير هذا السبيل وعلى هذا الأسلوب مستمدين في الوصول الى تحقيق غاية المنشودة ونرى استقلال البلاد . بلاد مصر والسودان مستمدين في نجاحنا وفي بلوغ غايتنا بيد معونة الله التقدير على عناية مليكنا وعلى قوة نعتنا وعلى اتحاد البلاد .

(تصديق حاد) .

احتل حضرة صاحب المثل أحد ذكرى أبو السعود باشا منصة الخطابة وألقى الكلمة الآتية :

معل أحد ذكرى أبو السعود باشا - اسمع لي يا دولة الرئيس أن أقول لندركم أنكم اسمع وأستمع كثيرا . اجستم في المدلول من الاستفتاء

(٣) عدم اعتماد مبلغ ٥٠٠ ج . لمعانة جمعية الحشرات الملكية لمصرية لأنه لم يظهر أن هذه الجمعية قامت بأى عمل معين وهو المبلغ الذى قروضه مندوب وزارة الزراعة أمام مجلس النواب الواقعة على حذفه .

(٤) عدم اعتماد مبلغ ٢٦٨ ج . بدلى اقتراب لموظفين أجانب تركوا خدمة الحكومة .

وبتقرير هذه المبالغ ويجوزها ١٤٤١٨ ج . من أصل المقر الصروفات يكون المبلغ الذى ترى اللجنة اعتماده هو ٨٩٧٩٤٠ ج .

ويظهر أن هذه الوزارة قد أسكت في الأحوال الماضية بسبب الحرب العامة عن التوسع في أعمالها ولذلك فإن هذه اللجنة ترى رأى لجنة المالية بمجلس النواب من أنها تأمل أن تعيد هذه الوزارة نشاطها وقوتها وأن تشمل على أنماذ جميع أقسامها باستقرار لى البلاد الخلفيات التى أنشئت من أجلها الا لا يفتى أنه ما دامت بلادنا زراعية وما دامت الزراعة مصدر ثروتنا الرئيسية فالواجب والمصلحة يقضيان أن تكون وزارة الزراعة في مقدمة وزاراتنا أهمية وفائدة وهذا لا يصحق الا اننا كذا لها يوجزم مرسوم مقرر واسع المدى وكان عملها قائما على تنفيذ هذا البروجام تدريجيا وستة بعد أخرى .

وتصبح الاقتادات المطلوبة لبند ١ مبلغ ٢١٣٣٣ ج . م بعد خصم مبلغ ٤٦٨ ج . من بند ٥١ .

وتصبح الاقتادات المطلوبة لإحاثات بند ١١ (ص ٣٠٧) ١٦٧٠ ج . م بدلا من ٢١٧٠ ج . م

وتصبح الاقتادات المطلوبة للأعمال الجديدة (بند ١٥ ص ٣٠٧) ١١٢٢٥ ج . م بدلا من ٢٤٦٧٥ ج . م

ويكون ما يطلب من المجلس اعتماده لهذا القسم مبلغ ٨٩٧٩٤٠ ج . م بدلا من مبلغ ٩١٣٥٨ ج . م وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وافق المجلس عليه .

في أثناء تلاوة هذا القسم حضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء محمد زغلول باشا وحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا ومرضى حنا باشا ومصطفى الخناس باشا ، حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ٦

احتل حضرة صاحب الدولة محمد زغلول باشا منصة الخطابة وألقى لكلمة الآتية :

حضرة صاحب الدولة محمد زغلول باشا - أيتها السادة .

لا يد أن تكونوا طعم باستقالة الوزارة من منصبها عقب المناقشات التى برزت في مجلس القوريات والتمريضات التى قام بها نائب الحكومة الإنجليزية ، ذلك المجلس . وأرى وقد يورد قلمته لنواب الأمة أن أستقبل من تعصب الذى تمطفت جلالة الملك بأشادة الى اجابة لرغبات الأمة التى لمت في انتخاب أعضاء البرلمان لقرار مجلس النواب بالإجماع التقة بهذه

لذلك أقدم لدولة الرئيس الشكر الجزيل على مواقفه الشريفة ويسرنى أن أكون أول من يمدح من رأى حضراتكم بالشكر على كل مواقفهم فى الماضى والحاضر ويغفه فى المستقبل إن شاء الله وسكون من ورائه نصرته وقيده .

(تصديق حاد) .

حضرة حافظ مابدين بك - أرى بالأحوال عن نفسى وبالنسبة عن اخوانى أشرف برفع عبارات الشكر الى حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل (تصديق) .
حضرة لؤى أختوخ قاوس اتقنى - ليس فى البلاد مصرى لا يقدرك الحكمة السانية الى أبدنا جلالة الملك المعظم تصميجه على رفض الاستقالة التى قدمها حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل لأن الغيات الجسيمة التى تقترضا وتعرض الحكومة بخصوص السودان تستدعى أن يكون على رأس الحكومة زعيم كفوته جبرى ثابت قوى الزعامة . بدأ الانجليز فى عهد الوزارات السابقة يفتنون على حقوق مصر فى جميع تلك الوزارات ونشأت من جراء ذلك حالة من أصرح الحالات فكان يجلس الشيوخ والزباب وبالإضافة وعلى رأسها حضرة صاحب جلالة الملك المعظم أن تشدد أزر الزعيم الجليل فى جهاده لمصلحة هذه الحالة .

بدأ الانجليز سياستهم بخصوص السودان فى عهد الوزارة الشريفة فى ما لهاها الى الاستقالة لئلا لا يقبل على السودان عن مصر واضطر للمغفور له توفيق باشا خديوى مصر الى تشكيل وزارة تولى بها اثنى قبلت ما رفضته الوزارة السابقة وبالرغم من كل ذلك فقد أحسست الأمة وتفتتد أحوجها وتساكها ببعضها فى السودان وظلت على احتجاجها من أعيد فتح السودان ووضع اتفاق سنة ١٨٩٩ ومع ذلك لم يجر الانجليز فى الجاهرة بأن لهم أى حق فى بل بأن نفس القورود كروى صرح بأن الفرض من هذا الاتفاق هو ألا تمتد الامتيازات الاجنبية الى السودان وقد ظل الحال على ذلك الى اليوم بحيث اجترأ على اعلان أن السودان ملك لهم فعن الآن أمام صاحب ذات خطر تستدعى شد أزر الوزارة لتذليلها والعيل لمصلحة البلاد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد سمعت كثيرا من السودان . سمعت ما قيل عنه من جهة الحكومة البريطانية وسمعت ما قاله عنه الوزارة الحاضرة مرارا . وألقى ببعضى بالرغم من ذلك أن دولة الرئيس كلما صرح بتصريح عن السودان فى مجلس النواب وصف هذا التصريح بأنه تصريح خطير فأى تصريح وأى قول لدولة من السودان لم يكن خطيرا ؟ اثنى شخصيا من التبيين لكل ما قاله دولته من أدلة الحركة الوطنية الى الآن . فاما أصرح لحضراتكم وأشهدكم كل من دولة الرئيس منذ سنة ١٩١٩ الى اليوم لم يتعد فى كل ما قاله للمطالبة باستقلال مصر واستقلال السودان . فكان اذا تكلم من مصر قال أن السودان جزء منها . ولما تكلم عن استقلال البلاد قال أن البلاد هى مصر والسودان . هذا هو مبدأه الذى ما حاد عنه والذى استقامت دعوته اليه قد استقر فى التوابيع فقالوا له تأييدا لما يرويه من ذلك " والله لو رأينا نيك احوجا لبقولنا "بأفلامه" فكان جوابه على ذلك "بل بسروكم" .

لهذا بالخواى يجب أن نتخذ اعتقادا جازما بأنه لا سهل لتبليغ قضيتنا الا بالصدق وتضامنا واستقامتنا بفتحنا والتفافنا حول زعيمنا ولا يربكم

لأننا جزءا من هذا المجتمع هذا الخلف فلم يكن تحت ما يدعى لأن نتر لا يصلنا من أخبار السياسة الاستعمارية . لم تكن لتعطينا يوما من الأيام أن الغالب يسلمنا حقنا بسهولة . ما انتظروا ذلك . ويسرنى أن أذكر حضراتكم أنه لأول مرة ذكر السودان فى هذه القاعة عند مناقشة الرد على خطبة العرش اقترعتم أن تكون قاعدة المناقشة . الاستقلال السام لمصر والسودان .

كما توقع أن نجد فى طريقنا لتحقيق هذا الفرض صعوبات . ليس الانجليز فى حاجه لأن يسمعو منا براميين على أن السودان لنا وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر . أنهم يمترون من البراميين أكثر مما نعلم .

من عهد قريب وقريب جدا كانوا يقيمون البراميين على حقوق مصر فى السودان انما ما واجههم عند اجنى يريد أن يغير على أرض السودان . كانوا يقيمون البراميين الصادقة فلماذا يتبنون ويسون تلك البراميين اذا وقروا امامنا وجهها لوجه .

يتبنون لأنهم يطمعون فى أن يتألوا منا حقوقا .

ليس الانكيز فى حاجه لأن تقيم لهم البراميين على أن السودان جزء من مصر . ولا أن يتألوا من أهله رابطة القرابة والنسب . ولا أن يتألوا وبينهم مرافق فى الحياة . ولا أن التيل يصمتا وأياهم . انما يطعنهم أن يمتروا شيئا رابحا . يطعنهم أن يمتروا أن لنا يصيب الحق ارادة قوية . ارادة متينة تكفل لنا المحافظة على هذا الحق .

(تصديق حاد) .

نم يطعنهم أن يطلوا اذا لا نلتقى من هوى وانما نلتقى عن عتيدة وإيمان . قد مضى وانضى ذلك الزمن الذى كانت تحكم فيه الشعوب بالسيف والثار وأصبحتنا فى القرن العشرين الذى لا تحكم فيه الأمم بغير رضائنا .

أما مطلق أن هذا الرضا لا يكون لا ما ولا من السودانيين .

اننا لا نقبل مطلقا أن نسامر فى السودان ولا السودان قبل أن يسامر فى حقوقنا المشتركة .

نحن لا نخشى على السودان من الأساطيل والجيوش وانما نخشى أن يتأل الانكيز من السودانيين صك حدودهم .

اتفقت الأمم على حكم الشعوب بإرادتها ولذلك فبردا مبدأ تحرير المصير أى أن لكل شعب أن يختار شكل حكومته فهم لهذا لا يوجهون أساطيلهم ويوجهون انما يوجهون أساليب سياستهم ودهاتهم ليتألوا من السودان صك العبودية وهو الذى يجب أن نحول بينهم وبينه .

يلن البعض أننا ضعاف . لا . نحن أقوى بفتحنا . أقوى بداردتنا ويجب أن نحافظ على هذا الحق بإرادة متينة وعزيمة صادقة .

لانا سرنا تلك الادارة مؤيدى دولة الرئيس . وبل الزعامة . وبل الادارة المتينة فيمكننى أن أؤكد لكم اننا نزال استقلالا من قريب .

حضرة حافظ عابدين بك — مع موافقتي على تقرير اللجنة لي ملاحظة أبلغها بالنسبة لما جاء بأقوال معالي محمد شفيق باشا فإنه يؤخذ من قول معاليه أنه لا فائدة من إحالة أعمال هذه المصلحة على ووش السكة الحديدية مع أنه هناك جراحين ووشة أو أننا استغنيا عنها وأحلت أعمالها على حابر السكة الحديدية وفيها العمال المقتنون لتوفرت علينا معابر الصيانة ولم يبق هناك إلا معابر يف البقرين والكارتشوك فقط . فأتا أرجو لفت نظر الوزارة إلى ذلك .

وافق المجلس على تقرير اللجنة عن الفرع الأول لخاص بديوان العموم .

رقت الجلسة بموافقة المجلس حيث كانت الساعة التاسعة مساءً على أن يجتمع المجلس غدا الثلاثاء ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ (أول يولي سنة ١٩٢٤) الساعة السادسة مساءً .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو الموافقة على تقرير اللجنة لأن القول بأن الحكومة تحسن صنعا لو حولت أعمال الصيانة على ووش مصلحة السكة الحديدية فيه نظرا ما دام أن تحويل مصلحة النقل على تلك الورش لا يترتب عليه توفير ما لأن كمية البقرين التي تستهلكها السيارات لا تتغير وكذلك الاصلاحات والمأهيات ولذا فلا فائدة مطلقا من هذا العمل إنما المهم هو هل هذه المصلحة لازمة أو غير لازمة ؟ على أن معالي وزير المواصلات طلب في مجلس النواب إنشاء الحافلة على ما هي عليه هذا العام حتى يتسنى له بحثها وما يراه في هذا الشأن وما يراه في شأنها يعرض على المجلس في السنة المقبلة فلنكتب بهذا الورد . ويحسن الآن الموافقة على تقرير اللجنة .

أصوات — موافقون .



أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع مد أجل قانون تقييد أجور الأمكنة

٤٢ فضيلة الشيخ أحمد نصر	٢٩ حضرة الشيخ يس أبو جليل	١٤ حضرة محمد جعفر أفندي	١ حضرة شاهين الجندى أفندي
٤٣ معالي اسماعيل سرى باشا	٣٠ حضرة إبراهيم حلمي مهنا أفندي	١٥ معالي محمد شفيق باشا	٢ » الشيخ طه حسين
٤٤ نياقة الإياغا طيوس برزى	٣١ سعادة إبراهيم سعيد باشا	١٦ حضرة محمد عبد اللطيف أفندي	٣ سعادة الدكتور طيفيل حسن باشا
٤٥ حضرة السيد عبد الرحمن بك	٣٢ حضرة إبراهيم سيد أحمد بك	١٧ » الشيخ محمد عز العرب بك	٤ حضرة عبد الرحيم محمد مهنا أفندي
٤٦ » بيومي مدكود بك	٣٣ حضرة الشيخ إبراهيم عبد الحميد نور	١٨ » محمد علوي الجزائر بك	٥ حضرة علي اسماعيل بك
٤٧ » حافظ السيد بك	٣٤ حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	١٩ فضيلة السيد محمد علي البيلاوي	٦ » علي بسيوني بك
٤٨ » حافظ عابدين بك	٣٥ حضرة أحمد أبو سيف أفندي	٢٠ حضرة محمد لطفي طنطاوي أفندي	٧ فضيلة الشيخ علي سليمان
٤٩ » حسن أحمد العديسي بك	٣٦ معالي أحمد حلمي باشا	٢١ » محمد محمود خليل بك	٨ حضرة عمرا أحمد خلف الله بك
٥٠ » حسن رشوان حمادي بك	٣٧ حضرة أحمد حميد أبو سميت بك	٢٢ » محمد إبراهيم ولى بك	٩ » عوض حريان الملهدي بك
٥١ سعادة اللواء حسين خيرى باشا	٣٨ معالي أحمد زكي أبو السعود باشا	٢٣ » محمود علي مهنا بك	١٠ » لويس أخنوخ فانوس أفندي
٥٢ فضيلة الشيخ حسين ولى	٣٩ حضرة أحمد حميد بك	٢٤ سعادة اللواء محمود كواد باشا	١١ حضرة الشيخ متولى عمر حجازي
٥٣ حضرة رزق شيمان شمعة بك	٤٠ معالي أحمد علي باشا	٢٥ حضرة مصطفى رشيد بك	١٢ » محمد أحمد الشريف بك
٥٤ » سعيد فهمي الزوي بك	٤١ حضرة الدكتور أحمد عيسى بك	٢٦ سعادة ميشيل أيوب باشا	١٣ سعادة محمد أنطالون باشا
٥٥ » شيمان خيرال قمص بك		٢٧ حضرة يوسف قشوروك	
		٢٨ دولة يوسف وبه باشا	

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على مد أجل هذا القانون

١٦ سعادة أمين سامي باشا	١٠ سعادة اللواء محمد كامل باشا	٦ حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي	١ حضرة عبد الظاهر خليل بك
١٧ حضرة بسيوني الخطيب بك	١١ حضرة محمد محمود بك	٧ حضرة علي عبد الرازق بك	٢ حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي
١٨ سعادة بولس حنا باشا	١٢ حضرة الدكتور محمد حاتم أفندي	٨ سعادة محمد الحفيظ الطربزي باشا	٣ حضرة عثمان محمد بك
١٩ حضرة الشيخ حسن عبد القادر	١٣ سعادة محمود فهمي باشا	٩ سعادة محمد البناي باشا	٤ حضرة عفيفي حسين البربري أفندي
٢٠ حضرة الدكتور سعد الحاتم بك	١٤ حضرة مرسى فوزي بك		٥ حضرة هقل محمد بك
٢١ حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي	١٥ معالي أحمد زيود باشا		



تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

المصروفات

الجزء الثالث

١٠ - القسم العاشر : وزارة الأشغال (وأصبحت القسم التاسع)

قدرت الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارة بمبلغ ٤٩٤٧٩٤٩ ج. م. يضاف الى ذلك مبلغ ٦٥٧٢٣ ج. م. قيمة ما تصرفه مصالح أخرى لحسابها فيكون المجموع ٥٠١٣٦٧٢ ج. م. وكان المقدر لها في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٤٤٣٧٩٣ ج. م. يضاف الى ذلك مبلغ ٥٩٧٢٤ ج. م. قيمة المدرج في ميزانيات مصالح أخرى لحسابها فيكون المجموع هو مبلغ ٤٤٩٧٧١٧ ج. م. وتكون هناك زيادة قدرها ٥١٥٩٥٥ ج. م.

وتشمل هذه أوزارة ١١ فرعا وهي :

١ - ديوان العموم

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٧٨١٢٥ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٨٦٦٠ ج. م. فيكون هناك وفر قدره ٨٤٨٠ ج. م. ويظهر من مراجعة المفردات أن هذا الوفرة نشأ بسببه من إلغاء وتقليص من الوظائف الكبيرة واستبدالها بوظائف أخرى بمرتب أقل ومن تخفيض في المبالغ المقررة لمصاريف الاقatal وبلد السفرية بند ٣ ولقنشر والكهرب بند ٦ والبعة العلمية بند ١٠ (ص ٣٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤٢) . وقرى اللجنة الموافقة على الاحتياجات المطلوبة لهذا الفرع وقد وافق عليها مجلس النواب .

٢ - الري

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٨٤٧٩٠ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧١٢٨٩٠ ج. م. فتكون هناك زيادة قدرها ١٣٥٠١٥ ج. م. ربما من وجود وفر يذكر في المبالغ المقررة لمصاريف الاقatal وبلد السفرية والنقل بند ٢ ولايجارات وصيانة وإدارة وكسب بند ٣ وصيانة أعمال الري بند ٩ (ص ٢٤٣) . وقد بلغ التخفيض في هذا البند وحده مبلغ ٩٤١٧٥ ج. م. بسبب التقليل الحاصل في أجور الأختار وفنم الأدوات . وقد نشأ معظم الزيادة في المبلغ المقر في المشروع لهذا الفرع عما كان مقدرا له في السنة الماضية بسبب زيادة المبالغ المقررة للمصاحبات والأجور والمرتبات بند ١ وصيانة المراكب والمهمات بند ٧ لزيادة عدد المراكب ولصناعات وأعمال جديدة صغيرة بند ٨ ولأعمال جديدة بند ١١ (ص ٢٤٣) وقد قدر لهذا البند الأخير بند ١١ في المشروع ١٩٢٤٠٠ ج. م.

وتوافق هذه اللجنة على ماقرره مجلس النواب من تخفيض مبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. من الاعتماد المقتر لأحتياطي في السودان ليكون ٥٠٠٠ ج. م. بدلا من ٢٠٠٠٠ ج. م.

وقد استقتت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ نظر هذه اللجنة الى ضرورة اصلاح قنطر الدشا بكيفية تضمن زيادة المياه بالوجه البحري من أداتل الفيضان ولجنة المالية تتهن هذه الفرصة لتوجه نظر الحكومة الى ذلك كما ترجو منها أن تنظر في تحسين حالة الصرف في الوجه البحري مناديا بنشأ من الضرر للأطيان بسبب النشع .

وبله على ما تقدم تطلب اللجنة اعتماد المبالغ الآتية لهذه المصلحة وهي :

٤٨٦٥٨٨ باب ١ - مايات وأجر ومهمات .

١١٦٤٢٠٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

١١٨٢١١٠ باب ٣ - أعمال جديدة بدلا من ١١٩٧١١٠ ج. م.

٢٨٣٢٩٠٥

وهذه المبالغ أقرها مجلس النواب .

٣ - إدارة عموم المائي

في الاحتياجات المطلوبة لهذا الفرع تخفيض قدره ٢٢٢٣٣ ج. م. نشأ مسئله من تخفيض في المبالغ المقررة لبند ١ مايات وأجر ومهمات (ص ٢٥١) وقرى اللجنة موافقة مجلس النواب على اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع .

٤ - القسم الميكانيكي

في الاحتياجات المطلوبة لهذا الفرع تخفيض قدره ٤٤٧٩٤ ج. م. نشأ من تخفيض في المبالغ المقررة لباب ٢ مصاريف عمومية بسبب تروك أسعار التورود ولباب ٣ أعمال جديدة بسبب تخفيض المبالغ المقررة للمشتريات اللازمة لهذه الأعمال (ص ٢٥٨ و ٢٦٣) .

وتوافق اللجنة مجلس النواب على اعتمادها لهذا الفرع وهي المدرجة أصلا بالمشروع .

٥ - القسم الكهربائي

في الاحتياجات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٣٤٦ ج. م. نشأت بسبب تعديل الدرجات في بند ١ مايات وأجر ومهمات .

وقد وافق مجلس النواب على الاحتياجات المقررة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

وبناء على ما تقدمت عليه اللجنة احتياط المبالغ الآتية لهذا الفرع وهي :

٢٩٤٤	باب ١ - ماهيات وأجروصربيات .
٨٤١٢	باب ٢ - مصاريف عمومية بخلاف من ١٧٤١٢ ج ٠
١١٣٥٦	

وهذه المبالغ أقرها مجلس النواب

١١ - قسم الطبعيات

في الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٢٥٦٤ ج ٠ نشأ معظمها - رضا عن تخفيض مبلغ ١٧٢٥ ج ٠ في بند ٢ مصاريف انتقال وبذل سفرية وبند ٤ توريدات عمومية وبند ٨ أعمال جديدة - من تعديل الدرجات في بند ١ ماهيات وأجروصربيات (ص ٢٩٦)

وتوافق اللجنة مجلس النواب على الاعتمادات التي أقرها لهذا الفرع وهي الدرجة أصلا بالمشروع .



١١ - القسم الحادى عشر : وزارة الزراعة . (وأصبحت القسم العاشر)

قررت الاعتمادات اللازمة لهذه الوزارة في المشروع بمبلغ ٩١٢٣٥٨ ج ٠ وكان مقدرا لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٤٧٤ ٤٦٣ ج ٠ فتكون هناك زيادة قدرها ٤٤٨٨٨ ج ٠ نشأت بسبب زيادة المقدور في البند ١ و٣ و٤ و٦ و١٠ و١٢ و١٤ و١٥ (كما هو مبين بالمشروع ص ٣٠٠) وأما هذه الزيادة نشأت في ربط المبلغ المقدور في بند ١٠ شراء سماد وبذور قطن وكان مقدره ٥٧٠٠٠ ج ٠ موزع بوجه الأجمال كما يأتي :

٤٠٠٠٠	بجبه
١٥٦٠٠٠	• لشترى سماد .
١٤٠٠٠	• بذرة قطن .
٥٧٠٠٠٠	• بذرة كتان .

وهذا المبلغ لا يعتبر الحقيقة مصروفا تآثر الميزانية من جراءه لأن هذه الأرصاف ستتاح بمعرفة الحكومة ويحصل منها من المشتري وقد قدر في باب إيرادات الميزانية (باب ١٧ ص ١٤) مثل هذا المبلغ تحت اسم بذرة قطن وكتان وهو نفس المبلغ المقدور مصروفات هذه الوزارة لشراء هذه الأرصاف .

وهذه اللجنة توافق على ما رآته لجنة المالية بمجلس النواب :

(١) عدم اعتماد المبلغ المطلوب لحرق التجارب بأى جنس وكمية ١٣٤٥٠ جنيها لعدم جدلية هذه الجهة لعمل التجارب المطلوبة .

(٢) عدم اعتماد مبلغ ٣٠٠ ج ٠ مرتبات قصص الحشرات المروقة .

(٣) عدم اعتماد مبلغ ٥٠٠ ج ٠ أمانة جمعية الحشرات للكم المصرية لأنه لم يظهر أن هذه الجمعية قامت بأى عمل معين وهو المبلغ الذى قد حضرته مندوب وزارة الزراعة أمام مجلس النواب الموافقة على حذفه .

٦ - تنظيم القاهرة

في الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ٣٢٨٨٢٢ ج ٠ نشأ معظمها من زيادة المبالغ المقتدرة للأعمال الجديدة بند ١٤ وهي مينة بالصفحة ٢٧٤ من المشروع وأما ما هو وارد فيه (مبلغ ٣٥٠٠٠ ج ٠) المخصص لفتح شارع الأزهر وشارع الأمير فاروق وهذا المبلغ سيدلى إلى الحكومة تدريجيا من شركة ترام القاهرة بقتضى الاتفاق الموقود بينها وبين الحكومة .

وقد اتحد مجلس النواب المبالغ المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع وتوافق اللجنة على ذلك .

٧ - مصلحة الجمارك الرئيسية

في الاعتمادات المطلوبة لهذه المصلحة زيادة قدرها ٨٨٣٢٥ ج ٠ نشأ معظمها من زيادة في بندى ١٧ و ٩ أعمال جديدة (ص ٢٧٩ مكرر ٢٨٣) وتوافق اللجنة مجلس النواب على الاعتمادات التي أقرها لهذه المصلحة وهي المدرجة أصلا بالمشروع .

٨ - إدارة عموم الآثار المصرية

في الاعتمادات المطلوبة لهذه الإدارة زيادة قدرها ٩٥٠٢ ج ٠ نشأ معظمها من زيادة المبالغ المقتدرة في بند ١ ماهيات وأجروصربيات بسبب تعديل الدرجات وفي بند ١٥ أعمال جديدة (ص ٢٨٦ و ٢٩٠) .

وترى اللجنة الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لهذه الإدارة وقد وافق عليها مجلس النواب .

٩ - مصلحة وقاية الحيوانات

في الاعتمادات المطلوبة لهذه المصلحة وقدره ١١١٠ ج ٠ نشأ معظمه - رغما عما استعمله تعديل الدرجات من الزيادة في بند ١ ماهيات وأجروصربيات - من تخفيض في المبالغ المقتدرة في بند ٢ مصاريف انتقال وبذل سفرية وفي بند ٧ صيانة الحقائق وملحقاتها (ص ٢٩١) وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذه المصلحة وقد وافق مجلس النواب على اعتمادها .

١٠ - دار الأوبرا والتشيل

في الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع زيادة قدرها ١٩٨٩ ج ٠ نشأت من زيادة في المبلغ المقتدور في بند ٨ أمانة لمساعدة في التشيل (ص ٢٩٤) والنرض من ذلك تشجيع الجوقات التشيلية الزاوية على التقدم للتشيل في دار الأوبرا ويمكن أصحاب هذه الجوقات من تخفيض أجور الدخول للجمهور .

وهذه اللجنة توافق على ما رآته لجنة المالية بمجلس النواب ووافقها عليه المجلس من إضافة مبلغ ١٠٠٠ ج ٠ إلى الأمانة المختصة لتشيل لتشيط ثنائيف الخاص به وذلك من طريق عمل مساعدات في كتابة المؤلفات الأدبية المسرح العربية .

٧ - السلك الحديدية

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٧٢٥٥٦ ج. م. يضاف اليه مبلغ ٧٨٣١١ ج. م. قيمة المدرج بميزانيات مصالح أخرى فتكون الجلة ٤٨١٩١٧ ج. م. وكان مقدرا له في العام الماضي مبلغ ٤١٠٨٩٨٨ ج. م. يضاف اليه مبلغ ٣٨٠١٤ ج. م. قيمة المدرج بميزانيات مصالح أخرى فتكون الجلة ٤٨١٩١٧٠٢ ج. م. وتكون هناك زيادة قدرها ٣٨٠١٤ ج. م. وهذه الزيادة الكبيرة في اعتمادات المصلحة المذكورة تستتف النظر لأن هناك اسرافا سواء أكان في المصروفات أم في عدد الموظفين .

أن نسبة المصروفات للإيرادات في ميزانية هذا العام ستبلغ نحو ٧٠ بالمائة أى أقل منها في السنة الماضية حيث كانت ٧٤,٧٧ في المائة إلا أن اللجنة ترى أن هذه النسبة ما زالت مرتفعة ولذلك تستلفت نظر الحكومة لزيادة عدد الموظفين (ولاسيما في فصل ٢ من مصلحة السلك الحديد) زيادة تكفى لتبررها زيادة تدرك في مد الخطوط الحديدية أثناء مشر السنوات الماضية ولابد أن اللجنة البرلمانية التي تجدر تشكيلها لتفحص حالة الموظفين تحببهم نظرا بصفة خاصة إلى ذلك .

ونلاحظ هذه اللجنة أيضا أن استغلال هذه المصلحة قائم على أسس لا تتفق مع ما تقتضيه مصلحة البلاد وحسن الإدارة ولذلك نقى تتفق في الرأي مع لجنة المالية بمجلس النواب من ضرورة الاحتام بفحص هذه المسألة فصفا دقيقا من جهة وزيادة المبالغ التي تخصص للمشآت الحديدية من جهة أخرى والسمل على تحسين الخطوط القرية في عربتها البنية وسرعتها البطيئة .

وبمع كل ما تقدم تطلب اللجنة موافقة المجلس على الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب .

٣ - التفرقات

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٨٨٢٠٤ ج. م. يضاف إلى ذلك مبلغ ١٧٦٧٣ ج. م. قيمة المدرج بميزانيات مصالح أخرى فتكون الجلة ٣٠٠٨٧٧ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧٧٦٣٧ ج. م. يضاف اليه مبلغ ١٣٣٣٠ ج. م. قيمة المدرج بميزانيات مصالح أخرى فتكون جلة ذلك ٢٨٩٩٦٧ ج. م. وتكون هناك زيادة قدرها ١٠٩١٠ ج. م.

وهذه الزيادة رغم أن التخفيض الحاصل في بعض البنود وقدر ٩٤٨٢٠ ج. م. نأ معظمها في المبالغ المقررة لبد ٩ أعمال جديدة التي تضمن حصص التفرقات في مصارف بناء المصل المركزي لها وللمصلحة الطينونات وقدرها ٧٥٠٠ ج. م. وانشاء خطوط تلغرافية جديدة للسكك الحديدية ومقدر لها ٢١٠٠٠ ج. م.

ولما اضرة أن هذه المصلحة استولت في العام الماضي على مبلغ ٨٠٧٠٠ ج. م. من إيرادات خطوط الطينونات الخارجية نجد أن مصروفاتها تزيد في الحقيقة عن إيراداتها .

(٤) عدم اعتماد مبلغ ٣٨٨ ج. م. بدل اغتصاب موظفين اجانب تركوا خدمة الحكومة .

وتتبرل هذه المبالغ ومجموعها ١٤٤١٨ ج. م. من أصل المقدر المصروفات يكون المبلغ الذي ترى اللجنة اعتماده هو ٨٩٧٩٤٠ ج. م .

ويظهر أن هذه الوزارة قد أسكت في الأعرام الماضية بسبب الحرب السامة عن التوسع في أعمالها ولذلك فإن هذه اللجنة ترى رأى لجنة المالية بمجلس النواب من أنها تأمل أن تعيد هذا الوزارة نشاطها وقتها وأن تعمل على إنشاء جميع أقسامها باستمرار لتؤدي البلاد الخدمات التي أنشئت من أجلها لا ينبغي أنه ما دامت بلادنا زراعية وما دامت الزراعة مصدر ثروتنا الرئيسية فالواجب والمصلحة يقضيان أن تكون وزارة الزراعة في مقدمة وزاراتنا أهمية وثالثة وهذا لا يتحقق إلا إذا كان لها بروجلم مرسوم مقدر واسع المدى وكان عملها قائما على تنفيذ هذا البروجلم تدريجيا وستجد أخرى .

وتصبح الاعتمادات المطلوبة لبد ١ مبلغ ٢١٧٣٣٣ ج. م. بسد خصم مبلغ ٤٦٨ ج. م. من بند ٥١ .

وتصبح الاعتمادات المطلوبة للإحات بند ١١ (ص ٧٠٧) ١٦٧٠ ج. م. بدلا من ٢١٧٠ ج. م .

وتصبح الاعتمادات المطلوبة للأعمال الجديدة (بند ١٥ ص ٧٠٧) ١١٢٢٥ ج. م. بدلا من ٤٤١٧٥ ج. م .

ويكون ما يطلب من المجلس اعتماده لهذا القسم مبلغ ٨٩٧٩٤٠ ج. م. بدلا من مبلغ ٩١٣٥٨ ج. م. وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

١٢ - القسم الثاني مشر: وزارات المواصلات (وأصبحت القسم الحادى مشر) قدر لهذا القسم في المشروع مبلغ ٧٢٨٣٥٠٥ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ١١٥٣٨ ج. م. فتكون صافي الزيادة في هذا العام قدرها ٧٧١٩٦٧ ج. م .

وهذه الوزارة تشمل سبعة فروع .

١ - ديوان العموم

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٧٤٣٠٥ ج. م. وكان المقدر له في ميزانية السنة الماضية ١٨٤٢٧٨ ج. م. فيكون هناك تخفيض قدره ٩٩٧٣ ج. م. مينة تفصيلها بالصفحتين ٣٠٩ و٣٠٩ مكرر من المشروع .

ويشمل هذا الفرع مصلحة النقل الميكانيكي وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب من الأرقين أن تصفى هذه المصلحة وأن تمنع الحكومة مصاريف انتقال من ترى أن عملهم يستلزم استعمال سيارة أو موبيسكل لأنه يبين لها أن تكاليف هذه المصلحة كثيرة جدا ولكن مجلس النواب قرر بناء على الإيضاحات التي أبدتها معالي وزير المواصلات أرجاء البت في أمر إبقاء هذه المصلحة أو عدمه للعام القادم وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب اعتماد المبالغ المقدرة لهذا الفرع في المشروع .

٦ - الموائى والمناثر

في الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع المشروع تخفيض قدره ٢٧٠٠٤ ج.م وهذا التخفيض نشأ عن تزيل أسفار القود .

هذا ومقدر لبنه ١٦ أعمال جديدة مبلغ ٣٦٨٩٤٤ ج.م خصص أخيه لرواثة أعمال توسيع ميناء السويس وتجديد جمره وورسعيد وإنشاء كبرى متحرك للسكة الحديدية على ترمة الصودية بالاسكندرية والأعمال الأولية لإنشاء حوض جديد ليرت البترول بميناء النمر المذكور .

وقد هدم لهذه اللجنة تقرير من لجنة المواصلات بمجلس الشيوخ بإبداء بعض طلبات منها تحصيل رسوم من شركات البترول تناسب مع ما صرفته الحكومة على توسيع ميناء السويس ومنها عرض مقاييس المبانى والتربيات الخاصة بهذه الوزارة في المناقصة العامة بدلا من أن تقوم الوزارة بأجلها باليومى لأن في ذلك فراقا كبيرا للضرورة وهذه اللجنة تستفيد نظرا للحكومة الخلاك وترى اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد أقرها مجلس النواب .

٧ - الطرق والكبارى

في الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع في المشروع زاده قدره ٣٧٩٢٦ ج.م نشأت من زيادة في المبلغ المخصص في بند ١٤ لصيانة وترميم الإصحال الفنية وقدره ٣٣٢٣ ج.م وقدره ١٤ أعمال جديدة وقدره ٣٠٠٠ ج.م وهذا المبلغ الأخير خصص أخيه لتصليح الكبارى الخطة المقدرة لها ٥٠٠٠ ج.م وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

١٤ - القسم الرابع عشر: مصروفات عسكرية (وأصبحت القسم الثالث عشر) يشمل هذا القسم ثلاثة فروع وزارة الحربية ومصلحة أقسام الحدود وأبلش البرطاني بمصر ومجموع المبالغ المقدرة لهذه الفروع الثلاثة في المشروع هو مبلغ ٢٢١٨٥١٨ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٤٧٨٣٣ ج.م قيمة المدرج بميزانيات مصالغ أخرى فيكون مجموع المقدرة لهذا القسم في المشروع هو مبلغ ٢٣٦٦٤٥١ ج.م وكان المقدرة في العام الماضي مبلغ ٢٢٩٠٣٠٩ ج.م يضاف إلى ذلك مبلغ ١٣٠٨٩٥ ج.م قيمة المدرج بميزانيات مصالغ أخرى فتكون الجلة مبلغ ٢٤٩٧٣٤٦ ج.م ويكون هناك تخفيض قدره ٨٥٣٠٥ ج.م

١ - وزارة الحربية

قد لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٨٧١١٩٧ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٤٢٤٥٢ ج.م قيمة المدرج بميزانيات مصالغ أخرى فيكون المجموع ٢٠١٣٦٤٩٩ ج.م وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٨٧١١٩٧ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٢٧١١٩٧ ج.م قيمة المدرج بميزانيات مصالغ أخرى فيكون المجموع ٢٠١٣٦٤٩٩ ج.م وتكون صافي الزيادة في مبلغ ١٤٢٤٥٢ ج.م فقط . ان الاعتاد المخصص في الميزانية لهذا الفرع لا يتناسب مع ما تستوجبه مصلحة الدفاع عن البلاد من زيادة وسائل الجيش وعده وأشتات قوات بحرية وجوية . ومن حيث أن مالية الدولة لا تسمح في الوقت الحاضر بأجراء

وقد أشارت هذه اللجنة فيما ورد في الباب التاسع من تقريرها عن الإيرادات أن يصح له إبداء من السام المقبل ضم كافة إيرادات الخطوط التليفونية الخارجية إلى إيرادات مصلحة التليفون ليكن معرفة حقيقة إيراد هذه المصلحة وما يحكى أن تصفية كل من مصلحة التليفونات والتلفراف على حدة .

وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع .

٤ - التليفون

في الاعتادات المقدرة لهذا الفرع في المشروع زيادة قدرها ٥٩٤١٤ ج.م ومعظمها نشأ عن زيادة مبلغ ٢٣٣٠٤ ج.م في بند ١ ماهيات وأجر ومرجات و ١٠٠٠ ج.م في بند ٦ مهلات لعبات وتجديد الخطوط و ٣١٠٠ ج.م في بند ٩ أعمال جديدة .

ويضمن بند ٩ أعمال جديدة مبلغ ٧٥٠٠ ج.م حصص هذه المصلحة في مصاريف بناء المحل المركزي لها وللمصلحة التفرقات ومبلغ ٢٩٥٠٠ ج.م لإدخال نظام التليفونات المتحركة بنسبها واللجنة تحيد ما تطلبه الحكومة من شراء هذه المعدات لأن لها ميزتين (١) تخفيف السمل المتزايد على المكتب المركزي (السفرال) (٢) اقتصاد الوقت .

وهي تزعم الحكومة النظر في شراء عدد جديدة كثيرة ليكن إجابة طلبات المستثمرين الجدد .

وترى أن تخفيض قيمة الاشتراك سيضعه حته فائدة للمصلحة من زيادة عدد المشتركين .

واللجنة تلاحظ أيضا أن ضم كل إيرادات المخابرات الخارجية إلى إيرادات هذه المصلحة يزيد كثيرا من إيراداتها .

وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد أقرها مجلس النواب .

٥ - البوستة

قد لمصروفات هذه المصلحة في المشروع مبلغ ٥٩٨٣٥٨ ج.م يضاف إلى ذلك مبلغ ٧٧٠٥٢ ج.م قيمة المدرج بميزانيات مصالغ أخرى فتكون الجلة في مبلغ ٦٧٥٤١٠ ج.م وكلت مقدرا لها في السنة الماضية مبلغ ٥٧١٢٩٩ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٨٩٠١ ج.م فتكون الجلة ٥٩٠٠٤٠ ج.م ويكون صافي الزيادة مبلغ ٣٥٣٧٠ ج.م ومعظم هذه الزيادة في بند ١ ماهيات وأجر ومرجات وبند ٦ قورينات حرمية وبند ٧ تشغيل طوام بوستة ورسولات .

وتلاحظ اللجنة أن المردود في صندوق التوفير هو مبلغ ١٧٠٧٠٠ ج.م يدفع حته ربح قدره ٣ في المائة وترى أن هذه نتيجة سارة .

وتطلب اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

٢٢ - مصلحة أقسام الحدود

قرر لهذا الفرع في المشرع مبلغ ١٩٦٠٧١ ج.م. يضاف إليه مبلغ ٥٣٨١ ج.م. قيم للمرج في ميزانية مصالح أخرى فتكونا بمبلغ ٢٠١٤٥٢ ج.م. وكان مقدراً له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٥٣٧٠٠ ج.م. يضاف إليه مبلغ ٢٨٨١ ج.م. قيم للمرج في ميزانية المصالح الأخرى فتكونا بمبلغ ٢٥٦٣٨١ ج.م. ويكون هناك تخفيض قدره ٥٤٩٢٩ م بين تخصيصاته بالصنعتين ٤١٧ مكرز و ٤١٨ من المشرع .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب (ووافقها المجلس المذكور) تخفيض مبلغ ٣٨٧٥ ج.م. من باب ١ ماعيات وأجر ومرتبات بسبب تخفيض في رطب بعض الدرجات الدائمة لاستبدال موظفين الإنجليز بمصريين وبسبب حذف مبالغ كانت خصصة من استهلاك وبديل اقترب ومبلغ ٢٧١٨ ج.م. الفحص بقى الباب للمدرس البدر الصناعية .

وقد طلبت لجنة المالية بمجلس النواب عدم اعتماد مبلغ ١٩٣٥ ج.م. (من باب ٢ مصروفات عمومية) والذي كان مقدراً في المشرع للمدرس البدر التي رأت تلك اللجنة النقصا غير أن مجلس النواب لم يوافق إلا على تخفيض مبلغ ٥٠٢ ج.م. من هذا الباب لأن وزارة الحربية طلبت استبقاء مبلغ ١٤٣٣ ج.م. لتغطية هذه المدارس .

وقد وافق مجلس النواب أيضا بناء على طلب لجنة المالية على تخفيض مبلغ ٣٠٠٠ ج.م. من مبلغ ١٢٧٠٠ ج.م. المقدر للباب ٣ أعمال جديدة لمصروفات إصلاح الطرق وأماكن المأوى .

وهذه اللجنة توافق على جميع ذلك .

وبناء على جميع ما تقدم يصبح الاعتماد المطلوب للباب الأول ١٨٦٣٥ ج.م. بدلاً من ١٢٥٢٤٦ ج.م. وللأب الثاني ٥٧٦٣٣ ج.م. بدلاً من ٥٨١٢٥ ج.م. وللأب الثالث ٩٧٠٠ ج.م. بدلاً من ١٢٧٠٠ ج.م. .

وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب أنه يوجد في مآزن مدارس البدو التي طلب التألقا أسواق وأكلمة ونهجات مقدرة بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.م. تقريباً وطلبت يعا وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٣ - الجيش البريطاني بمصر

قرر مجلس النواب بناء على طلب لجنة المالية عدم اعتماد مبلغ ١٤٦٢٥ ج.م. المطلوب للجيش البريطاني بمصر وهذه اللجنة توافق على ذلك وتعطل من مجلس الشيوخ حذف هذا المبلغ من المشرع .

١٥ - القسم الخامس عشر: معاشات ومكافآت (وأصبحت القسم الرابع عشر) قدر الاتحاد المطلوب لهذا القسم في المشرع بمبلغ ٢٢٨٧٧٠ ج.م. وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب جملة ملاحظات عليه فيما يخص (بمبلغ ٩٠٠٠٠ ج.م. مكافآت استثنائية بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ (بند ٧) ومبلغ ١٣٠٠٠ ج.م. مكافآت المستخدمين المرفوقين بموجب نفس القانون (بند ٦) غير أن مجلس النواب قد أعتد المبلغ المطلوب لهذا القسم بأكمله وذلك عقب التصريحات التي قام بها دولة رئيس الوزراء أمام

كل ما يستوجب ذلك دفعة واحدة ، فالجنة ترى ما رآته لجنة المالية بمجلس النواب من ضرورة البدء بإساليب بحث حرية صناعية لتعلم أفرادها صنع السفن والطائرات والنفخات .

وقد وافق مجلس النواب على أن تخفف من الباب ١ ماعيات وأجر ومرتبات بهذا الفرع المبالغ الآتية :

جيبه
١٠٠ مرتب مطي البندقية (مرتبات الجيش) بند ٤ فصل ٢ ص ٤٠٤ .
١٤٤٧ ماعيات المستخدمين للفراف للإسكس بالسودان (مرتبات الجيش) بند ٤ فصل ٢ ص ٤٠٤ .

ووافق مجلس النواب على أن يزداد على هذا الباب مبلغ ٤٨ ج.م. لاستبدال ملازمين اثنين بملازمين اثنين وذلك بناء على طلب وزارة الحربية وهذه اللجنة توافق على ذلك لأن هذا المبلغ جزئى .

ليكون صافي التخفيض ١٤٩٩ ج.م. .

وعلى ذلك يصبح المبلغ المطلوب اعتماد لهذا الباب هو ٩٩٣٠٧٥ ج.م. .

ووافق مجلس النواب أيضاً على تخفيض المبالغ الآتية من الباب ٢ وهى :

جيبه
٤٠٠٠ من مبلغ ١٢٦٤٩٢ ج.م. (بند ١٤ فصل ٦ ص ٣٩٢)
٣٨٥٠ ٥١٤٩٥ ج.م. (بند ٢٦ فصل ١٠ ص ٣٩٢)
٧٠٠٠ تسيينات فصل ٣ ص ٣٩١ مكرز
٣٠٠٠ ٥ علق فصل ٣ ص ٣٩١ مكرز
٢٠٠٠ ٦ ١٢٥٠ ملبسات فصل ٣ ص ٤٠٩
٣٠ ٦ ص ٤٠٩ مواد صيانة التواذى فصل ٣ ص ٤٠٩
٢٣٦٢ ٦ ص ٤٠٩ مصاريف غير منظورة فصل ٣ ص ٤٠٩
١٠٠ ٧ ص ٤٠٩ ذخائر فصل ٣ ص ٤٠٩
٦٠ ١١ ص ٤١٢ مرتب سنوى اكلية خردون فصل ٤ ص ٤١٢
٧٠٠ ١٢ ص ٤١٢ قليات فصل ٥ ص ٤١٢
١٩٠ ١٥ ص ٤١٣ صيانة المصطحات الاسكسية فصل ٦ ص ٤١٣
١٥٠ ١٧ ص ٤١٣ مكافآت لضباط الانجليز الذين يصحرون في امتحان اللغة العربية فصل ٦ ص ٤١٣

٢٩٧٤٢

فيصبح المبلغ المطلوب اعتماده للباب ٢ مصروفات عمومية هو ٨٤٨٧١١ ج.م. .

وكذلك وافق مجلس النواب على المبلغ المطلوب اعتماده للباب ٣ كما هو وارد في مشروع الميزانية .

وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع كما هو موضح بهاليه .

وهذه القروض هي قبة الجزيرة التي كانت ضربت على مصر لصالح الخزينة الثمانية وقدرها ٧٥٠٠٠ جنيه عثاني وهذه اللجنة تطلب من المجلس اعتماد المبالغ المطلوبة للفصول ١ و ٢ و ٤ وانتظار ما يقرره مجلس النواب بشأن الفصل ٣

١٧ - القسم السابع عشر : اعانات ممنوحة للمساعدة على غلاء المعيشة (وأصبحت القسم السادس عشر)

مقدر لهذا القسم في المشروع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج. وقد أقره مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس اعتماده .

١٨ - القسم الثامن عشر : مصاريف غير منظورة (وأصبحت القسم السابع عشر)

مقدر لهذا القسم في المشروع مبلغ ٢٥٩٠٨ ج. وقد أقره مجلس النواب كما هو وارد في المشروع وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس اعتماده .

المجلس كما أنه وافق على تحرير لجنة المالية مع جميع الصحفات الواردة به وبيان دولة رئيس الوزراء وعلى أن يمتن في الوقت نفسه استكراه لقانون التصاريح وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس الموافقة على جميع ما قرره مجلس النواب .

١٩ - القسم السادس عشر

الدين العمومي . (وأصبح القسم الخامس عشر)

طلبت لجنة المالية بمجلس النواب اعتماد مبلغ ٤٦١٤٦٩٢ ج. م وهو المبلغ المقدر في المشروع غير أن مجلس النواب قد صادق فقط على المبالغ الواردة في الفصول ١ و ٢ و ٤ الخاصة بصندوق الدين والدين القروض وليدية والدين غير القروض وليدية كما هي في مشروع الميزانية وبمئة المبالغ المقدرة لذلك هي ٣٩٤٩٨٦٦ ج. م وأجل النظر في اعتماد المبلغ الوارد في الفصل ٣ انخاس بالقروض الثمانية وقدره ٦٦٤٨٢٦ ج. م لمدة أسبوع لتقديم الحكومة مذكرة من هذا الموضوع .



مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين

المتعددة علنا في يوم الثلاثاء ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق أول يولييه سنة ١٩٢٤

رأى - الاقتراحات :

(١) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك يطلب نقل ديوان مديرية بلخنة والمحكمة والنيابة من عليها الحال الى بندر البنية .

(٢) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك بإنشاء بيان محكمة ونابة لنيابة بيجوار مركز البوليس .

(٣) اقتراح مقدم من حضرة يوسى مذكور بك بأن تكون حراسة السبلد اجبارية وأن يكون الخفر من رجال الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية وأن يقوم كل منهم بأخرفة خمس سنوات .

(٤) اقتراح مقدم من حضرة رزق شعبان شمعية بك يطلب عمل توصيلة من ترعى بقليتا ونوارة الى بحر شين .

(٥) اقتراح مقدم من حضرة رزق شعبان شمعية بك يطلب عمل كورى على بحر شين عند النقطة المشهورة بمدينة الرباط تسيلا للمواصلات .

خامسا - أعمال اللجان :

(١) ميزانية الدولة (سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥) .
(٢) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٦ أبريل سنة ١٩١٨) بإلغاء الرسوم الصادر في ٣ المحرم سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخلاس بتدليل الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القرض العسكرية .

(٣) تقرير لجنة الأمور الداخلية من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٣٦ الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ القاضي بإن المبالغ المنسحقة على الحكومة ومصاريفها صفة معاش أرواحية للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الجزع عليها الا في أحوال مخصوصة .

(٤) تقرير لجنة الأمور الداخلية من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٩ الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يولييه سنة ١٩١٩) بمشارف تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات .

اجتمع المجلس علنا في يوم الثلاثاء ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (أول يولييه سنة ١٩٢٤) الساعة السادسة أفترقى ساه برئاسة حضرة صاحب المصالح أحمد زور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غائبا كل من حضرات : ابراهيم فرج أبو الجليل بك ، عبد الفتاح الأوزى بك ، محمد محمود خليل بك ، عبد العزيز رضوان بك ، ابراهيم نور الدين بك ، محمود الاتري بك ، حسن فوده باشا ، برهان نور باشا ، السيد حسين القصبي ، راعب عطيه بك ، الشيخ علي محمد مروان ، محمد عوض جبريل أفندي ، محمد السيد أبو علي باشا ، الأقواء موسى فؤاد باشا ، حسين عبد الفتاح بك ، حافظ طابدين بك ، شعبان السيد مؤمن بك ، أحمد الشريسي باشا ، محمد زكي عبد الرازق بك ، للمصرى السعدى باشا ، محمود محمد حسن الشنتول باشا ، مصطفى اسمايل أبو رحاب باشا ، حسن أحمد الدبسي بك ، أحمد مصطفى بك ، عبد الرحيم صبري باشا ، محمود شكرى باشا ، أحمد تيمور باشا ، أحمد فؤاد عبد الله باشا ، صليب أفندي باشا ، محمد فهمى باشا ، السيد محمد علي البيلارى ، محمد طلعت حرب بك ، محمد قنصى يكن بك ، الأناؤكس ، محمد ابراهيم حشيش بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، الفرید شمس أفندي ، فهمى حنا وصفا بك .

تولى السكرتيرة البهلانية حضرات سعيد فهمى الروبى بك ، عبد الفتاح ربحاى أفندي ، محمود بسيونى أفندي ، على عبد الرازق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

وحضر حضرات قنادوس ديمترى بك مرافق حسابات وزارة المواصلات تابا من معالى وزير المواصلات ، والسيد على باشا وكيل وزارة الحرية وحضرة حسن البدرى بك مرافق حساباتها ، والأقواء أحمد شفيق باشا وكيل مصلحة أقسام الحدود قائمين من معالى وزير الحرية ، وصالح حنان بك وكيل المالية المساعد تابا من دولة وزير المالية .

أذن الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا - تلاوة الإحتضارات وطلبات الأجازة والرسائل .

ثانيا - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثالثا - تبليغ المجلس ورود كتاب من مجلس النواب وبمعه ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (أحيلت على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية) .

واقف المجلس على ذلك .

تليت الرسالة الواردة من مجلس النواب بشأن مكاتب الرقابة على البطات العلمية بأوروبا وهذا نصها :

مصرق ٢٨ ذي القعدة ١٣٤٢ (أوله سنة ١٩٢٤)

حضرة صاحب المثل الأعلى رئيس مجلس الشيخ

أشرف باخيار ممالك أن مكاتب مجلس الشيخ للورثة في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ وللخاصة بما قرره بشأن مكاتب الرقابة على البطات العلمية بأوروبا قد عرضت على مجلس النواب بطبيته المتقدتين في ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٤ فوافق على مآله مجلس الشيخ من بقاء مكاتب الرقابة وبقاء المبلغ المخصص لها في مشروع الميزانية على ما هو عليه .

فلخرج عرض ذلك على مجلس الشيخ .

وتعضوا ممالك بقبول عظيم الاحترام ما

امضاء : أحمد مظلوم
رئيس مجلس النواب

على عرض اللجنة المالية فصدق المجلس عليه .

ميزانية الدولة

على تقرير اللجنة عن الفرع الثاني (من القسم الثاني عشر) الخاص بالسكك الحديدية وهذا نصه :

٢ - السكك الحديدية

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٧٩٢٥٠٦ ج . م . يضاف اليه مبلغ ٧٩٣٦١ ج . م . بقيمة المخرج ميزانيات مصالح أخرى فتكون للجنة ٤٨٧١٩١ ج . م . وكان مقدرا له في المصالح السابق مبلغ ٤١٠٨٩٨٨ ج . م . يضاف اليه مبلغ ٣٣٠١٤ ج . م . بقيمة المخرج ميزانيات مصالح أخرى فتكون للجنة ١٨١٧٠ ج . م . وتكون هناك زيادة قدرها ٢١٥٠٢٩ ج . م . وهذه الزيادة الكبيرة في اعتبارات المصلحة المذكورة تستقت النظر لأن هناك اسرافا سواء أكان في المصروفات أم في عدد الموظفين .

أن نسبة المصروفات كإيرادات في ميزانية هذا العام مبلغ نحو ٧٠ في المائة أي أقل منها في السنة الماضية حيث كانت ٧٤,٦٧ في المائة إلا أن اللجنة ترى أن هذا النسبة ما زالت مرتفعة ولذلك تستلفت نظر الحكومة إلى زيادة عدد الموظفين (ولا سيما في فصل ٢ هنظمة السكك الحديدية) زيادة تكبر لا يبررها زيادة تذكر في مد الخطوط الحديدية أثناء عشر السنوات الماضية ولا يلائم اللجنة الإنسانية التي تفرح بتشكيلها لفحص حالة الموظفين وتوجه نظرها بصفة خاصة إلى ذلك .

وتلاحظ هذه اللجنة أيضا أن استغلال هذه المصلحة قائم على أسس لا تتفق مع ما تقتضيه مصلحة البلاد وحسن الإدارة ولذلك نرى متفق في الرأي مع لجنة المسألة بمجلس النواب من ضرورة الاهتمام بفحص هذه

(٥) تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ شبان سنة ١٣٣٨ (٢٧ يولييه سنة ١٩١٦) الخاص بتعديل تشكيل مجلس إدارة الأوقاف .

(٦) تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن المرسوم الصادر بتاريخ أول صفر سنة ١٣٣٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) الخاص بتعيين وكيل وزارة الأوقاف رئيسا للجمعية المخصوص .

(٧) تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن القانون رقم ٨ الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٣٩ (١٣ أبريل سنة ١٩١٨) الخاص بمجاعة آثار مصر العربي .

أخطر المجلس بأن حضرة حافظ عابدين يك يمتنع عن جلسة اليوم . أبلغ المجلس أن حضرة أحمد مصطفى يك يطلب إجازة لمدة خمسة عشر يوما ابتداء من اليوم . وأن معاذة محمد الهادي باشا يطلب إجازة ابتداء من يوم السبت المقبل إلى نهاية الدور .

وافق المجلس على منحهم الإجازة المطلوبة .

أخطر المجلس بزيادة حدة رسائل برقية بتأييد الوزارة وبالإحتجاج على حوادث السودان .

وهذه الرسائل الواردة من : للدني عبد الحافظ وآخرين . الظاهر ريس . اسماعيل محمد الريل . محمد سيد الجندى وآخرين . نائب رئيس مجلس على المظف . صادق أحمد طفل . أهلى المشاة . جمعية النهضة القومية بمصره سمالوط . عباس البردقني وآخرين .

تليت الاستقالة الواردة من محالى عبد الرحيم صبرى باشا العضو بالمجلس وهذا نصها :

حضرة صاحب المثل الأعلى رئيس مجلس الشيخ .

لضعف صحتي وعملا بشوثة ألباني أراى مع مزيد الأسف غير قادر على الاستمرار في أداء هذا الواجب المقدس لخسة بلائى في مجلسكم الموقر فأرفع لمدالككم بهذا استقالي من مجلس الشيخ راجيا له التوفيق بمعاية لفة ورجاية جلالة ملكنا المظف .

وتعضوا بقبول نائق الاحترام ما

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٤

امضاء : عبد الرحيم صبرى

معاذة إبراهيم سعيد باشا - أرى عدم قبول هذه الاستقالة لأنا الآن في أواخر الدور وستتمه السلطة وهي طويلة ونرجو أن تحصن صحة ماله فيها فيعود إلى عمله .

حضرة سعيد فهمى الروي بك - هل توافقون حضراتكم على قبول الاستقالة ؟

أصوات - لا . لا .

حضرة سعيد فهمى الروي بك - هل توافقون على إعطاء ماله إجازة لغاية آخر الدور ؟

٣ - التفرقات

قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٨٨٢ ج. ج. يضاف الى ذلك مبلغ ١٣٧٣٣ قيمة للمدرج بميزانيات مصالغ أخرى فتكون الجلسة ٣٠٠ ج. ج. ٣٠٠ ج. ج. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧٧٦٣٧ ج. ج. يضاف اليه مبلغ ١٣٣٣٠ ج. ج. قيمة للمدرج بميزانيات مصالغ أخرى فتكون بملة ذلك ٢٨٩٩٦٧ ج. ج. وتكون هناك زيادة قدرها ١٠٩١٠ ج. ج. ٠

وهذه الزيادة ونما من التضيض الحاصل في بعض البنود وقدره ٩٤٨٢ ج. ج. نشأ معظمها في المبالغ المقدرة ليد ٩ أعمال جديدة التي تتضمن حصة التفرقات في مصاريف بناء المثل المركزي لها وللمصلحة الطفوفات وقدره ٧٥٠٠ ج. ج. وانشاء خطوط تليفونية جديدة لملاحظات الخارجية ومقدر لها ٢١٠٠٠ ج. ج. ٠

ولما اخبرنا ان هذه المصلحة استولت في العام الماضي على مبلغ ٨٠٧٠٠ ج. ج. من ايرادات خطوط التليفونات الخارجية نجد ان مصروفاتها تزيد في الحقيقة على ايراداتها .

وقد اشارت هذه اللجنة فيما ورد في الباب التاسع من تقريرها عن الايرادات ان يحصل ابتداء من العام المقبل ضم كافة ايرادات الخطوط التليفونية الخارجية الى ايرادات مصلحة الطفون ليتمكن معرفة حقيقة ايراد هذه المصلحة وما يمكن ان تصفيه كل من مصطلحي التليفونات والظرفاء على حثنا .

وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع .

وافق المجلس عليه .

هذا حضر حضرة محمد محمود خليل بك حيث كانت الساعة السادسة و٣٥ دقيقة .

على تقرير اللجنة عن الفرع الرابع الخاص بالتليفونات وهذا نصه :

٤ - التليفونات

في الاضاحات المقدرة لهذا الفرع في المشروع زيادة قدرها ٥٩٤١٤ ج. ج. ٠ ومستمها نشأ من زيادة مبلغ ٣٣٣٠٤ ج. ج. في بند ١ مصاريف وأجر وصريات و ١٠٠٠٠ ج. ج. في بند ٦ مهمات لصيانة وتجديد الخطوط و ٣١٠٠٠ ج. ج. في بند ٩ أعمال جديدة .

ويضمن بند ٩ أعمال جديدة مبلغ ٧٥٠٠ ج. ج. حصة هذه المصلحة في مصاريف بناء المثل المركزي لها وللمصلحة التفرقات ومبلغ ٢٩٥٠٠ ج. ج. لاحتلال نظام التليفونات المتحركة بنفسها واللجنة تعيد ما تملكه الحكومة من شراء هذه المدة لأن لها مميزات (١) تخفيف العمل المتراد على المكتب المركزي (الاستئصال) و (٢) اقتصاد الوقت .

وهي تريو الحكومة انظر في شراء عدد جديدة كثيرة يمكن اجابة طلبات المشتركين الجدد .

وترى أن تخفيض قيمة الاشتراك سينجم عنه فائدة للمصلحة من زيادة عدد المشتركين .

للمسألة فحص دقيقا من جهة وزيادة المبالغ التي تخصص لمفتحات الحديدة من جهة أخرى. والعمل على تحسين الخطوط القرمية في عرباتها السطة وصرعها البطيئة .

وع كمل ما تقدم تطلب اللجنة موافقة المجلس على الاضاحات المطلوبة لهذا الفرع وقد اقراها مجلس النواب .

حضرة لويس أحنوخ قانوس افندي - ألاحظ أن مصلحة السكة الحديدية ليست على ما يرام لا من جهة الادارة ولا من جهة الاستغلال لأنها عند نظر قسم الارادات الخاص بهذه المصلحة وجدنا نسبة ما في الاراد الى مجموعهم مستمرة في التزول والنقصان من سنين عديدة وهذا يدل على أن الادارة ليست كما يجب أن تكون وقد لاحظت ذلك لجنة المالية في تقريرها وقالت ان هناك اسرافا وأن طريقة الاستغلال غير قوية والمجهود يشعر بما شمرت به اللجنة. ولهذا اقترح أن يلتفت المجلس نظر الحكومة لتشكيل لجنة فنية من اشراف الأوروبيين في مسائل السكة الحديدية لفحص هذا الموضوع .

أصوات : لا . لا .

حضرة لويس أحنوخ قانوس افندي - أرجو ألا تخطأوني فالمسألة مسألة فنية .

سماعة محمد طراز باشا - مصلحة السكة الحديدية سائرة على أحسن نظام ويوجد بها رجال فنيون من المصريين لاهل كفاءتهم عن الأوروبيين .

حضرة لويس أحنوخ قانوس افندي - فروع المصلحة كثيرة والشكوى ملحة من سوء الادارة فيها ولا دخل لفكرة الوطنية في هذا الموضوع إنما أريد رجالا فنيين كفيما كانت جيتسهم أوديين أو أمريكيين أو يابانيين لمعالجة هذه الحالة ولا يصح الظاهرة بضياع ملايين جنيه قيمة رأس مال المصلحة من أجل أننا لا نحب تدخل فنيين من الأجانب في ادارة السكة الحديدية بل ذلك اسمع على تشكيل اللجنة مؤلفة من كبار الفنيين الأجانب لضمان حسن الادارة في هذه المصلحة كما نفت حكومة السودان فلها شكلت لجنة من الفنيين الأوروبيين لثل هذا الغرض ولم ترق ذلك بما .

سماعة محمد فهمي باشا - حضرة لويس افندي العضو المحترم ليس اخصايا بشؤون السكة الحديدية وهو يشغل اذا حكم بأنه ليس لدينا رجال فنيون يستطيعون ادارة السكة الحديدية والحقيقة أن الرجال الفنيين كثيرون وأنا بصفتي مهندسا مستعد أن أقدم قصى القيام بأي خدمة تطلب مني لهذا الغرض ويوجد كثير من زملائي المهندسين مستعدين للاشتراك في هذا العمل .

حضرة لويس أحنوخ قانوس افندي - المسألة مسألة ادارة مالية .

وافق المجلس على رأى اللجنة في هذا الفرع .

على تقرير اللجنة عن الفرع الثالث الخاص بالتفرقات وهذا نصه :

٧ - الطرق والكبارى

في الاعتبارات المطلوبة لهذا الفرع في المشروع زيادة قدرها ٢٧٢٦٢٦ ج.م نشأت من زيادة في المبلغ المقدّر في بند ٨ لصيانة وترميم الأعمال الفنية وقدرها ٣٢٢٣٢ ج.م وفي بند ١٤ أعمال جديدة وقدرها ٣٠٣٢٠ ج.م. وهنا المبلغ الأخير خصص أخيه لتصليح الكبارى المختلة المقدّر لها ٥٠٠٠ ج.م وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة من القسم الرابع عشر الخاص بالمصروفات العسكرية وهذا نصه :

١٤ - القسم الرابع عشر : مصروفات عسكرية (وأصبحت القسم الثالث عشر)

يشمل هذا القسم ثلاثة فروع وزارة الحربية ومصلة أقسام الحدود والجيش البريطانى بمصر ومجموع المبالغ المقدّرة لهذه الفروع الثلاثة في المشروع هو مبلغ ٢٢١٨٥١٨ ج.م. يضاف إليه مبلغ ١٤٧٨٣٣ ج.م قيمة المدرج بينايات مصالغ أخرى فيكون مجموع المقدّر لهذا القسم في المشروع هو مبلغ ٣٦٩٦٨٥١ ج.م. وكان المقدّر له في العام الماضى مبلغ ٣٢٩٦٣٠٩ ج.م يضاف إلى ذلك مبلغ ١٣٠٨٩٥ ج.م قيمة المدرج بينايات مصالغ أخرى فتكون الجلمة مبلغ ٣٨٢٧٢٠٤ ج.م ويكون هناك تخفيض قدره ٥٤٨٥٣ ج.م وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة من الفرع الأول الخاص بميزانية الحربية وهذا نصه :

١ - وزارة الحربية

قدّر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٨٧٦١٩٧ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٤٢٤٥٢ ج.م قيمة المدرج بينايات مصالغ أخرى فيكون المجموع ٢٠١٨٦٤٩ ج.م. وكان مقدّر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٨٩١٤٥٩ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٣٧١١٤ ج.م قيمة المدرج بينايات مصالغ أخرى فيكون المجموع ٢٠٥٨٥٧٣ ج.م ويكون صافي الزيادة هو مبلغ ٣٧٦ ج.م فقط . ان الاعتماد المخصص في الميزانية لهذا الفرع لا يتناسب مع ما تستوجبه مصلحة الدفاع عن البلاد من زيادة وحدات الجيش وعدده وإنشاء قوات بحرية وجوية . ومن حيث أن مالية الدولة لا تسمح في الوقت الحاضر بإجراء كل ما يستوجبه ذلك لدفع واحدة ، فاللجنة ترى ما رأته لجنة المالية بمجلس النواب من ضرورة البدء بإرسال بطات حرية صحافية لتسلم أفرادها مع السفن والطائرات والذخائر .

وقد وافق مجلس النواب على أن تخفّض من الباب ١ ما هيأت وأجر ومريتات بهذا الفرع المبالغ الآتية :

بند
١٠٠ مرتب مطلى البدقية (مرتبات الجيش بدفصل ٢ ص ٤٠٤)
١٤٤٧ ما هيأت المستخدمين للفراف الاسلكى بالسودان (مرتبات الجيش بدفصل ٢ ص ٤٠٤) .

واللجنة تلاحظ أيضا أن ضم كل إيرادات المخابرات الخارجية إلى إيرادات هذه المصلحة يزيد كثيرا في إيراداتها .

وتطلب اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد أقرها مجلس النواب .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة من الفرع الخامس الخاص بالبرصة وهذا نصه :

٥ - البرصة

قدّر لمصروفات هذه المصلحة في المشروع مبلغ ٥٩٨٣٥٨ ج.م يضاف إلى ذلك مبلغ ٣٧٠٥٢ ج.م قيمة المدرج بينايات مصالغ أخرى فتكون الجلمة هي مبلغ ٦٣٥٤١٠ ج.م . وكان مقدّر لها في السنة الماضية مبلغ ٥٧١١٣٩ ج.م يضاف إليه مبلغ ١٨٩٠١ ج.م فتكون الجلمة ٥٩٠٠٤ ج.م ويكون صافي الزيادة مبلغ ٣٥٣٧٠ ج.م. معظم هذه الزيادة في بند ١ ما هيأت وأجر ومريتات ويند ٦ توريدات محومية ويند ٧ تشغيل طوايح برصة وحوالات .

وتلاحظ اللجنة أن المردود في صندوق التوفير هو مبلغ ١٧٠٧٠٠ ج.م يبلغ منه ربح قدره ٣ في المائة وترى أن هذه نتيجة سالوة .

وتطلب اللجنة المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة من الفرع السادس الخاص بالموائى والمائز وهذا نصه :

٦ - الموائى والمائز

في الاعتبارات المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع تخفيض قدره ٣٧٠٥٤ ج.م وهذا التخفيض نشأ من زول أسعار الوقود .

هذا وقدّر ليند ١٦ أعمال جديدة مبلغ ٣٨٩٩٤٤ ج.م خصص أخيه لمواصلة أعمال توسيع ميناء السويس وتجديد بحرك برز سيد وإنشاء بحرى متحرك للسكة الحديدية على ترعة الحمودية بالإسكندرية والأعمال الأولية لإنشاء حوض جديد لثريت البترول بميناء انتر المذكر .

وقد تدمر لهذه اللجنة تقرير من لجنة المواصلاات بمجلس الشيوخ بإيداء بعض طلبات منها تمهيد رسوم من شركات البترول تتناسب مع ماصرفته الحكومة على توسيع ميناء السويس ومنها عرض مقاييسات المائى والتربيتات الخاصة بهذه الوزارة في المنقصة المأمة بدلا من أن تقوم الوزارة بإجراءها باليوبى لان في ذلك وفرا كيدا للخرينة وهذه اللجنة تستفت نظر الحكومة إلى ذلك وترى اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع في المشروع وقد أقرها مجلس النواب .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة من الفرع السابع الخاص بالطرق والكبارى وهذا نصه :

٢ - مصلحة أقسام الحدود

قرر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٩٦٠٧١ ج. م. يضاف إليه مبلغ ٥٣٨١ ج. م. قيمة المدح في ميزانيات مصانع الحامى فتكون الجلة ١٩٦٠١٤٥٢ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٥٢٧٠٠ ج. م. يضاف إليه مبلغ ٣٣٨٨١ ج. م. قيمة المدح في ميزانيات المصانع الأخرى فتكون الجلة ١٩٦٠١٤٥٢ ج. م. ويكون هناك تخفيض قدره ٥٤٩٢٩ مدين بتخصيلاته بالصفتين ٤١٧ مكرز و ٤١٨ من المشروع .

وقد رأيت لجنة المالية بمجلس النواب (ووافقها المجلس المذكور) تخفيض مبلغ ٣٨٧٥ ج. م. من باب ١ مايلات وأجر ومزريات بسبب تخفيض في ربط بعض الدرجات الدائمة لاستبدال موظفين الجليز بمصريين وبسبب حذف مبالغ كانت مخصصة لترتيب استقبال وبدل اقتراب ومبلغ ٢٧١٨ ج. م. المخصص بنقل الباب لمدارس البدو الصناعية .

وقد طلبت لجنة المالية بمجلس النواب عدم اعتماد مبلغ ١٩٣٥ ج. م. (من باب ٢ مصروفات عمومية) والذي كان مقدرا في المشروع لمدارس البدو التي رأيت تلك اللجنة النافعا غير أن مجلس النواب لم يوافق الا على تخفيض مبلغ ٥٠٢ ج. م. من هذا الباب لأن وزارة الحرية طلبت استبقاء مبلغ ١٤٣٣ ج. م. لتغطية هذه المدارس .

وقد وافق مجلس النواب أيضا بناء على طلب لجنة المالية على تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج. م. من مبلغ ١٢٧٠٠ ج. م. للمقدري للباب ٣ أعمال جديدة لمصروفات اصلاح الطرق وامانات المباني .

وهذه اللجنة توافق على جميع ذلك .

وبناء على جميع ما تقدم يصبح الاعتماد المطلوب للباب الأول ١١٨٦٥٣ ج. م. بدلا من ١٢٧٥٢٦ ج. م. والباب الثاني ٥٧٦٢٣ ج. م. بدلا من ٥٨١٢٥ ج. م. والباب الثالث ٩٧٠٠ ج. م. بدلا من ١٢٧٠٠ ج. م. .

وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب انه يوجد في عازن مفلوس البدو التي طلب التخلص اموالها وكلمة ومهمات مقدرة بمبلغ ١٠٠٠٠ ج. م. تقريرا وطلبت يدها وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن الفرع الثالث الخاص بالجيش البريطاني بمصر وهذا نصه :

٣ - الجيش البريطاني بمصر

قرر مجلس النواب بناء على طلب لجنة المالية عدم اعتماد مبلغ ١٤٦٢٥ ج. م. المطلوب للجيش البريطاني بمصر وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من مجلس الشيوخ حذف هذا المبلغ من المشروع .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة عن القسم الخامس عشر الخاص بمحافظات ومكالات وهذا نصه :

ووافق مجلس النواب على أن يزداد على هذا الباب مبلغ ٤٨ ج. م. لاستبدال ملازمين ثانيين بملازمين أوليين وذلك بناء على طلب وزارة الحرية وهذه اللجنة توافق على ذلك لأن هذا المبلغ جزئى .

فيكون مافى التخفيض ١٤٩٩ ج. م. .

وعلى ذلك يصبح المبلغ المطلوب اعتماد لهذا الباب هو ٩٩٣٠٧٥ ج. م. .

ووافق مجلس النواب أيضا على تخفيض المبالغ الآتية من الباب ٢ وهي :

٤٠٠٠	من مبلغ ١٢٩٤٩٢ ج. م. (بند ١٤ فصل ٦ ص ٣٩٢)
٣٨٥٠	» ٥١٤٩٥ ج. م. (بند ٢٦ فصل ١٠ ص ٣٩٢)
٧٠٠٠	من بند ٥ تعيينات فصل ٣ ص ٣٩١ مكرز
٣٠٠٠	» ٥ طبق فصل ٣ ص ٣٩١ مكرز
٢٠٠٠	» ٦ » مليونيات فصل ٣ ص ٤٠٩
٣٠	» ٦ » عرب مواد صيانة النوادى فصل ٣ ص ٤٠٩
٣٣٢	» ٦ » ٢ » مصاريف غير متطورة فصل ٣ ص ٤٠٩
١٠٠	» ٧ » ذخائر فصل ٣ ص ٤٠٩
٦٠	» ١١ » مرتب سنوى لكتبة خريون فصل ٤ ص ٤١٢
٧٠٠٠	» ١٢ » ٢ » تقاربات فصل ٤ ص ٤١٢
١٩٠	» ١٥ » صيانة المصطبات اللاسلكية فصل ٦ ص ٤١٣
١٥٠	» ١٧ » مكالات لضباط الانجليز الذين يصحون في امتحان
	الثقة الحرية فصل ٦ ص ٤١٣

٢٩٧١٢

فيصبح المبلغ المطلوب اعتماده للباب ٢ مصروفات عمومية هو ٨٤٨٧١١ ج. م. .

وكذلك وافق مجلس النواب على المبلغ المطلوب اعتماده للباب ٣ كما هو وارد في مشروع الميزانية .

وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع كما هو موضح بهالیه .

حضرة لوريس أوتوخرافانوس افندى - في رغبة بسيطة أريد أن أبدا . طعن من بعض حضرات الضباط أن الغذاء الذى يقدم لرجال الجيش غير كاف بحيث لا يكتفيهم لأن يتناولوا الطعام ثلاث مرات في اليوم . لهذا أطلب أن تادركية الغذاء المقررة ووزارة الحرية يمكنها أن تعمل ذلك بدون حاجة الى تغيير في الميزانية وهذا لا يكلف الحكومة أكثر من زيادة أربعة مليات ونصف في اليوم لكل نفر . أقدم هذه الرغبة وأترك أمر تنفيذها لوزارة الحرية .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة عن الفرع الثاني الخاص بمصلحة أقسام الحدود وهذا نصه :

١٥ - القسم الخامس عشر: معاشات ومكالات (وأصبحت القسم الرابع عشر)
 قدر الاتحاد المطلوب لهذا القسم في المشروع مبلغ ٢٢٨٧٠٠ ج. ٢٠ وقد
 لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب جملة ملاحظات عليه فيما يخص
 مبلغ ١٠٠٠٠ ج. ٢٠ مكالات استثنائية عتقتها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣
 (بند ٧) ومبلغ ١٣٠٠٠ ج. ٢٠ مكالات المستخدمين المرفوقين بموجب
 نفس القانون (بند ٦) غير أن مجلس النواب قد أضاف المبلغ المطلوب لهذا
 القسم بأكمله وذلك عقب التصريحات التي قام بها دولة رئيس الوزراء أمام
 المجلس كما أنه وافق على تقرير لجنة المالية مع جميع التحفظات الواردة به
 وبيان دولة رئيس الوزراء وعلى أن يمان في الوقت نفسه استنكاهه لقانون
 التوضيحات وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس الموافقة على
 جميع مافره مجلس النواب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - قدمت ملاحظات على هذا القسم
 كتابة للمجلس وأرجو تلاوتها .
 ثلث الرقعة للمجلس حضرته لويس أخنوخ فانوس افندى وهذا نصها :
 حضرة صاحب المالحى رئيس مجلس الشيوخ
 بمناسبة طلب المبلغ الخاص بوضوح الموظفين الأجانب ، وبما أن
 القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذى نتج عن طلب هذا الاتحاد لم يفره البرلمان
 لأن لا يل سيرض عليه فيما بعد .

وحتى لا يكون إقرارنا للمبلغ المطلوب الآن بمثابة إقرار مقدمنا لذلك
 القانون إلتزاماً خصوصاً لأن البحث في هذا الموضوع يأخره وقت لا تسمح
 به الظروف الحاضرة لضرورة الإسراع بإقرار الميزانية .
 وبما أن المصلحة القومية تقتضى العناية بهذه المسألة في وجوبها المختلفة .

لذلك :

أنتشر بأن أعرض على هيئة المجلس الموقر .

أولاً - أن يقر المبلغ المطلوب الوارد في البند السابع من القسم الخامس عشر
 على أن يكون احتياطاً خاصاً مؤقتاً يفوض إلى الوزارة التصرف فيه بما تراه
 لازماً إلى أن يمت البرلمان في أمر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذى نرى
 على أساسه تقدير هذا المبلغ .

ثانياً - أن المجلس مع إقراره التوضيحات كسباً هام يرى أن الأساس
 الذى بنى عليه تحديد التوضيحات مجحف بالحرية المصرية وظالم للدفاعى
 الضرائب المصريين ولذلك يطلب من الحكومة مواصلة السعى لتعديلها إلى
 ما يقرب من المعقول والمقبول على أساس عادل بين الموظفين الأجانب
 ودفاعى الضرائب المصريين الذين يقع عليهم عبء هذا القانون .

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

أعضاء : لويس فانوس

هنا انصرف حضرات مندوبى وزارة الحريه حيث كانت الساعة السادسة
 والدقيقة ٥٠

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أظن أن كل واحد منا يشعر
 أن الظروف التي صدر فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ انطاس بموضيات
 الموظفين الأجانب لم تكن بالظروف العادية فانه أخذ في ذلك الوقت
 اعتصاباً قبل أن يكون للأمة دستور نافذ وهيئة نائية على أن القانون قد وجد
 فعلا ووضع بشكل معاهدة ولكن ذلك لا يمتنا من إعادة التنازل لأن جميع
 المعاهدات قابلة للتعديل خصوصاً اذا كانت صغرحت في ظروف استثنائية
 وكما مرعحين عليها ارجاءاً ولكن لا يفهم من احتادنا المبلغ المطلوب لهذا الفرع
 انه اقرار لتلك العمل الجائر أرجو من حضرات الزلاء أن يقرروا الرغبة التي
 قدمتها لهيئة المجلس .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - مجلس النواب وإن كان أضاف هذا المبلغ
 إلا أنه استنكر ذلك القانون ولا أستطيع أن أفهم كيف يمكن الجمع بين
 استنكار عمل والموافقة عليه لذلك أقتراح رفض اعتماد المبلغ المطلوب .
 حضرة محمد علوى الجزار بك - سمعنا تصريحات دولة رئيس الحكومة
 بخصوص هذا المبلغ في مجلس النواب وأظن أنها تصريحات كافية وقد قرر
 مجلس النواب الموافقة على الإحتاد المطلوب وكذلك لجنة المالية بمجلس
 الشيوخ فأرى أن يوافق المجلس عليه . أما رغبة حضرة لويس افندى فأتى
 احترامها وأرى أن يقرر المجلس تبليغها للحكومة .

وافق المجلس على رأى اللجنة مع تبليغ رغبة حضرة لويس أخنوخ فانوس
 افندى إلى الحكومة .

قل تقرير اللجنة من القسم السادس عشر انطاس بالدين الصوملى وهذا
 نصه :

١٦ - القسم السادس عشر :

الدين الصوملى . (وأصبح القسم الخامس عشر)

طلبت لجنة المالية بمجلس النواب اعتماد مبلغ ٤٦١٤٦٩٢ ج. ٢٠ وهو
 المبلغ المقدد في المشروع غير أن مجلس النواب قد صادق فقط على المبالغ
 الواردة في الفصول ١ و ٢ و ٤ الخاصة بصندوق الدين والديون القونصوليدي
 والديون غير القونصوليدي كما هي في مشروع الميزانية وجملة المبالغ المقددة
 لذلك هي ٣٩٩٨٩٦٦ ج. ٢٠ وأجل للنظر في اعتماد المبلغ الوارد في الفصل ٣
 انطاس بالقروض الثمانية وقدره ٦٦٤٨٢٦ ج. ٢٠ لمدة أسبوع لتقديم الحكومة
 مذكرة عن هذا الموضوع .

وهذه القروض هي قربة الجزرية التي كانت ضربت على مصر لصالح
 انخريفة الثمانية وقدرها ٥٠٠٠٠ ج. ٢٠ وهذه اللجنة تطلب من المجلس
 اعتماد المبالغ المطلوبة للفصول ١ و ٢ و ٤ وانتظار ما يقرره مجلس النواب
 بشأن الفصل ٣

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - ديون الحكومة المصرية على
 أشكال مختلفة منها المودع والممتاز والمضمون فمن المصلحة أن تكون هذه
 الديون موحدة لأن في كثرة الكمية المتداولة من سندات واحدة مزاي
 لا يستهان بها .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أقتح تأجيل انعقاد المجلس إلى ما بعد غد حتى يتمكن اللجنة من إنجاز جزمه كبر يصح عرضه على المجلس .
معالى الرئيس - هل توافقون على رأى حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ؟
الأعضاء - نوافق على العمل غدا .
على للمرة الثالثة المرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٦ أبريل سنة ١٩١٨) بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ المحرم سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بتعديل الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القكرة العسكرية وهذا نصه :

مرسوم

خاص بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ المحرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) بتعديل الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢^(١)

تحري سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ الخاص بتجديد جيشنا وبحريتنا ؛
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٣ المحرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) الخاص بتعديل الأمر المالى السابق ذكره ؛
وبناء على ما عرضه على وزير البحرية والبحرية ، و موافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

- ١ - يلغى المرسوم الصادر في ٣ المحرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة التالية .
- ٢ - أحكام المادة الأولى من المرسوم المذكور تظل مارية المعمول بالنسبة لكل شخص تطوع قبل نشر هذا المرسوم وتخدم بلا انقطاع مدة عام كامل بفرقة الشمال المصرية أو بفرقة النقل بالجبال أو بأية خدمة أخرى من خدمات التشييلات الملحقة بجيش صاحب الجلالة البريطانية ومعترف بها بهذه الصفة بقرار من وزير حريتنا .

٣ - على وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم ما

صدور من مدين في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٦ أبريل سنة ١٩١٨) .

حضرة محمد بسويق افندي السكرتير البالى - سيؤخذ رأى الآلى على هذا القانون بالتناء والإجماع .

بعض الأعضاء - نوافق بالإجماع على القانون ولا داعى لتضياع الوقت في نداء الإجماع .

معالى الرئيس - هل توافق المجلس على ذلك ؟

أغلبية الأعضاء - نطلب العمل بالإتحة وأخذ رأى الآلى .

على تقرير اللجنة من القسم السابع عشر الخاص بأعانات ممنوحة للمساعدة على غلاء المينة وهذا نصه :

١٧ - القسم السابع عشر : إعانات ممنوحة للمساعدة على غلاء المينة (وأصبحت القسم السادس عشر)

مقدر لهذا القسم في الم شروع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج . مقدر أقرو مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس اعتاده .

وافق المجلس عليه .

على تقرير اللجنة من القسم الثامن عشر الخاص بمصاريف غير منظورة وهذا نصه :

١٨ - القسم الثامن عشر : مصاريف غير منظورة .

(وأصبحت القسم السابع عشر)

مقدر لهذا القسم في الم شروع مبلغ ٢٥٠٠٠ ج . مقدر أقرو مجلس النواب كما هو وارد في الم شروع وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب من المجلس اعتاده .
وافق المجلس عليه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الآن وقد انتهينا من النظر في ميزانية الدولة ووافقنا على كل ما رأته اللجنة أرى من الواجب علينا أن نقدم الشكر لمحضرات أعضاء تلك اللجنة لأنها سهلت علينا العمل .

حضرات الأعضاء - موافقون .

معالى الرئيس - المجلس يقدم الشكر لدولة رئيس اللجنة المالية ولمحضرات أعضائها المحرمين .

رسمت الاقتراحات الآتية على المجلس وهي :

- (١) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك بطلب نقل ديوان مديرية البحرية والحكمة والنيابة من عليها الحال إلى بندر البحرية .
 - (٢) اقتراح مقدم من حضرة عبد الظاهر خليل بك بإنشاء مبان لحكمة ونياية أمياه بمجراد مركز البوليس .
 - (٣) اقتراح مقدم من حضرة يوسف مد كور بك بأن تكون حراسة البلاد اجبارية وأن يكون الخفره من رجال الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية وأن يقوم كل منهم بالخفر مدة خمس سنوات .
 - (٤) اقتراح مقدم من حضرة رزق شيلان شيعه بك بطلب عمل توصيلة من ترعى بآلتها وتواره إلى بحر شين .
 - (٥) اقتراح مقدم من حضرة رزق شيلان شيعه بك بطلب عمل كوبرى على بحر شين عند التقطة المشهورة بمدينة الرياض تسهلا للمواصلات .
- قرر المجلس إحالة هذه الاقتراحات على لجنة الاقتراحات .
- معالى الرئيس - وردت اليوم ميزانية الأوقاف من مجلس النواب وأجريت على لجنة الأوقاف والمعاد الدينية ويقول حضرات أعضاء هذه اللجنة أن في استطاعتهم درس جزء منها وتقديم تقريره للمجلس غدا فهل توافقون على عقد جلسة غدا في الساعة السادسة لتفطر في هذا التقرير ؟

جالس المديرات وبلدية الاسكندرية بصفتها مشاؤون أو مكاتبة رقت أو مكاتبة تقوم مقام المشاؤون أو ماعية للموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو أجرة أو مرتب أو بصفة حق في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات اضافية .

لا يجوز توقيع الحيز على شيء من ذلك الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة أو للصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بإداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من الجهة المختصة وقد شمل هذا القانون أيضاً ما يكون مستحقاً للأرامل والأيتام على الوجه المشرح في المادة الثانية التي نزلتها على حضراتكم - وقد قضى هذا المرسوم بعدم العمل بالمادة ٩٩ من قانون المرافعات المخطوط والمادة ٤٤ من قانون المرافعات الأهل وهما المادتان الخاصتان بالحيز لأنه قبل صدور هذا المرسوم كان لكل دائن حق الحيز على مرتب مدنيته بناء على هاتين المادتين، ولكن بعد صدوره أصبحت غير معمول بها فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا المرسوم، وهو يسرى على الجبوزات أو التنازلات التي تحمل للحكومة بعد تاريخ العمل به .

الا أنه فيما يتعلق بجبالس المديرات وبلدية الاسكندرية واستثناء للقاعدة السابقة فإن الأحكام المذكورة لا تسرى على التنازلات أو الجبوزات التي تكون اكتسبت تاريخاً بانها قبل تاريخ العمل بالمرسوم وأعلنت في مدة ثلاثة أشهر من التاريخ منه . ولا تجزى أحكام هذا الاستثناء على العلوات أو المرتبات أو المكافآت التي تمنح بعد التاريخ المذكور .

هذا هو مضمون المرسوم وأظنه قد جازاه كبرى على الموظفين والحضراتكم الرأي الأمل في التصديق أو عدم التصديق عليه .

حضرة محمود بسيوني أفتدى - يقرأ المرسوم للمرة الأولى لأخذ الرأي عليه إجمالاً من حيث المبدأ .

معالى محمد شفيق باشا - أعلن أن الشرح الذي قاه به حضرة صاحب المعالي المقرر يكتفى وينتفى عن القراءة الأولى خصوصاً وأن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية لا تنص على وجوب قراءة المرسوم بل تنص على أن المجلس يشرع عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبجمل الاقتراح فلذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة نواذه تفصيلاً حسب ترتيبها .

معالى الرئيس - هل حضراتكم موافقون على هذا الرأي ؟

أعضاء - نعم موافقون .

وهنا رقت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة ٧ و ٢٥ دقيقة .

أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة مساءً برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وكيل المجلس .

معالى الرئيس - هل يرى معالي شفيق باشا الاكتفاء بشرح معالي المقرر فيشرح المجلس في أمثلة المشروع تفصيلاً مادة فمادة .

معالى محمد شفيق باشا - نعم ما زالت أرى ذلك .

فضيلة الشيخ حسين والي - أظن ذلك لا يكتفى . وكيف لم القانون بدون تلاوته .

أخذ الرأي ابتداء بالأمم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالأمم الذي أسفرت عنه القرعة وهو اسم معادة بركان نور باشا وكانت النتيجة .

مجموع الأصوات ٧٤

الأغلبية المطلقة ٣٨

الموافقون على المشروع ٦٢

غير الموافقين ١٢

معالي الرئيس - يقرر المجلس هذا المرسوم .

ثم قرر لجنة الأمور الداخلية عن القانون الصادر بتاريخ ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ القاضي بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصلحتها بصفتها مشاؤون أو ماعية للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحيز عليها إلا في أحوال مخصوصة وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بإخبار معاليكم أن لجنة الأمور الداخلية نظرت في القانون الصادر بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ (٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٩) الذي يقضي بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصلحتها ومن ضمنها المبالغ البلدية والمحلية وبجبالس المديرات وبلدية الاسكندرية بصفتها مشاؤون أو ماعية للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحيز عليها إلا في أحوال مخصوصة وبعد أن بحثته وتناقشت فيه وافقت اللجنة عليه بالإجماع وأن يكون حضرة صاحب المعالي أحمد حلمي باشا هو المقرر أمام المجلس .

ونفضوا معاليكم بقبول باقي الإحترام ما

مكروية لجنة الداخلية
أعضاء : حافظ حسين جابدين أعضاء : رئيس لجنة الداخلية

معالى أحمد حلمي باشا (المقرر) - حضرات الأعضاء : في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ صدر ذكريتي بعضي بملء الحيز على مرتبات ومساكنات موظفي الحكومة وذلك بعد أخذ رأي الدول .

في وقت صدور هذا الذكريتي كانت الحكومة - نظراً للاحتياجات الأجنبية - تأخذ رأي الدول في القوانين التي تسرى على الأجانب ولكن رأيت أن هذا يستغرق وقتاً طويلاً فطلبت من الدول الموافقة على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني المخطوط وأجابني الدول أن ذلك وأصبح هذا الحق للجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المخططة . فكلما دعا الحال لاصطناع قانون يسرى على الأجانب يطلب من هذه الجمعية للمصادقة عليه .

بناء على ذلك وتصميماً لهذا القانون رأيت الحكومة أن يشمل موظفي جبالس المديرات ويجعل بلدي الاسكندرية والقروسيون بالبلديات والمجالس المحلية فبرضت القانون لجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المخططة فأقرته هذه وهو بعضي بملء جواز الحيز أو التنازل عن المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصلحتها ومن ضمنها المجالس البلدية والمحلية ومن طرف

مما لم يرد من النص من تصحيح أحكام الأمر الملل المشار إليه بحيث

يتناول المبالغ المستحقة للأسباب عينها على مجالس المديرية وعلى بلدية

الاسكندرية ؟

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩١٨ من الجمعية

المنصوص عليها بالمادة ١٣ من القانون المدني المخطط ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومبالغها من ضمنها

المبالغ البلدية والمحلية ومن طرف مجالس المديرية ، وبلدية الاسكندرية

بصفة معاش أو مكافأة رقت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو مائة مئة للموظف

أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع

في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات إضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع

الحجز عليها إلا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة أو للمصالح المذكورة من

الموظف أو المستخدم بسبب ما يتصلق بأهله وظيفته أو لوفاء نفقة عهده بما

من جهة الاختصاص .

٢ - يشتمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للأزواج والأيتام

أو لتزويجهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو حصة

في صندوق توفير أو إغاثة أو غير ذلك من المراتب الشبيهة بها وذلك كل

رصيد من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو توقيع الحجز عليها بغض عن أحكام

هذا القانون .

٣ - لا يعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام الحاكم

المختطة والمادة ٤٩٤ من قانون المرافعات أمام الحاكم الأهلية وذلك فيما

يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا القانون .

٤ - تسري الأحكام السابقة على التنازلات أو الحجزات التي تمن

للمصالح بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

٥ - لا أنه فيما يتعلق بمجالس المديرية وبلدية الاسكندرية فإن الأحكام

المذكورة لا تسري على التنازلات التي تكونت كسبت تاريخيا نائبا قبل التاريخ

المشار إليه والتي تمن في مدة ثلاثة أشهر من التاريخ عينه .

التنازلات والحجزات التي لا تقع تحت أحكام هذا القانون بغض

الفرق بين السنتين لا يمكن في أية حال من الأحوال أن يكون لها مفعول

على الملاوات أو المرتبات أو المكافآت التي تمنع بعد العمل به .

٦ - على وزراء الداخلية والمالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهم

فما يخصه بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برأى رأس العين في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨

حضرة محمود بسيوني القنصلي - على توافقون حضراتكم على هذا القانون

أجلا من حيث المبدأ .

قرر المجلس الموافقة على المشروع من حيث المبدأ .

تليت مقدمة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحسب سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر في سنة ١٩١١ بصدي

المادة ١٣ من القانون المدني المخطط ؟

وبعد الاطلاع على الأمر الملل الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ القاضي

بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومبالغها بصفة معاش أو مائة مئة للموظف

أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز

عليها إلا في أحوال مخصوصة ؟

ونظرا لما يعود من النص من تصحيح أحكام الأمر الملل المشار إليه بحيث

يتناول المبالغ المستحقة للأسباب عينها على مجالس المديرية وعلى بلدية

الاسكندرية ؟

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩١٨ من الجمعية

المنصوص عليها بالمادة ١٣ من القانون المدني المخطط ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومبالغها من ضمنها

المبالغ البلدية والمحلية ومن طرف مجالس المديرية وبلدية الاسكندرية

بصفة معاش أو مكافأة رقت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو مائة مئة للموظف

أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع

في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات إضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع

الحجز عليها إلا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة أو للمصالح المذكورة من

الموظف أو المستخدم بسبب ما يتصلق بأهله وظيفته أو لوفاء نفقة عهده بما

من جهة الاختصاص .

٢ - يشتمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للأزواج والأيتام

أو لتزويجهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو حصة

حضره محمود بسيوني اقضى - سيقرا القانون للمرة الثالثة غدا .

على تحرير لجنة الأمور الداخلية عن القانون رقم ٨ سنة ١٩١٩ الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمدريات وهذا نصه :

حضره صاحب المحلى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإعجاب على ما ليك أدت لجنة الأمور الداخلية نظرت في القانون الصادر بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمدريات وبسبب أن مجتته وتناقشت فيه وأت باجتماع الآراء عدم الموافقة على استمرار العمل به لأن صدوره كان في ظروف استثنائية متصلة بالاضطرابات التي وقعت في سنة ١٩١٩ فذلك قررت اللجنة طلب الغائه وأن يكون حضرة صاحب المحلى أحمد حلى باشا المقرر أمام المجلس . ويرفق به مشروع مرسوم الإلغاء .

وتفضلوا بما ليك بقبول فائق الاحترام ما

امضاء : حافظ حسين جابدين امضاء : أحمد حلى
رئيس لجنة الداخلية
على القانون رقم ٨ سنة ١٩١٩ وهذا نصه :

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المحلى الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ بشأن معاملة الموظفين والمستخدمين التابعين لوزارة الداخلية ؛
وبما أنه من اللازم أن القضاء التأديبية الناشئة عما حدث أخيرا في القطر من الاضطراب تكون معصورة كلها في وزارة الداخلية ؛
وبناء على معارضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رحمنا بما هو آت :

١ - مجلس التأديب الذى يقعد في مركز المديرية أو المحافظة بمقتضى الأمر المحلى الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ يستبدل فيما يتعلق بالمخالفات أو التقصيرات التي لها أساس باضطرابات القطر الأخيرة بمجلس تأديب يقعد في وزارة الداخلية ويكون تأليفه كالآتي :

رئيس النيابة محكمة الاستئناف الأهلية
مدير قسم الادارة ويختتمش ادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (أعضاء)
فأذا حدث مانع لرئيس النيابة عنه من الحضور فصل وزير الحفانية أصدار قرار بتعيين رئيس نيابة آخر يبدله .

وأذا حدث مانع لأحد المضمونين الآخرين فصل وزير الداخلية أصدار قرار بتعيين بدله .

٢ - على وزيرى الداخلية والمحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما
مديرى جابدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٤٧ (أول يولييه سنة ١٩١٩)

بصفة ماش أو مكافأة رقت أو مكافأة تقوم مقام الماش أو ماحية للموظف أو للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو أجرة أو مرتب أو بصفة حق في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات إضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحيز عليها إلا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة أو المصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بإدائه وظيفته أو لوفاء نفقة يحكم بها من جهة الاختصاص .

وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يجوز ربح الماش أو مكافأة الرقت أو المكافأة التي تقوم مقام الماش أو ماحية للموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو الأجرة أو الحقوق في صندوق التوفير أو المرتبات الإضافية .

واقى المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - يشمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للأرامل والأيتام أو لنسبهم من المستحقين بصفة ماش أو مكافأة تقوم مقام الماش أو حصة في صندوق توفير أو إئانة أو غير ذلك من المرتبات الشبهة بها وكذلك كل رصيد من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو توقيع الحيز عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

واقى المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - لا يعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختصة والمادة ٤٩٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا القانون .

واقى المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - تسرى الأحكام السابقة على التنازلات أو الحيزوات التي تمن للمصالح بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

إلا أنه فيما يتعلق بمجالس المدريات وبلدية الاسكندرية فإن الأحكام المذكورة لا تسرى على التنازلات التي تكون اكتسبت تاريخا قابلا للتاريخ المشار إليه والتي تمن في مدة ثلاثة أشهر من التاريخ عينه .

التنازلات والحيزوات التي لا تقع تحت أحكام هذا القانون بمقتضى الفقرتين السابقتين لا يمكن في أية حال من الأحوال أن يكون لها مفعول على الملاوات أو المرتبات أو المكافآت التي تجمع بعد العمل به .

واقى المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ - على وزراء الداخلية والمحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

مديرى زام المن في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨

واقى المجلس عليها .

في مشروع قانون اللجنة بإلغاء القانون المذكور وهذا نصه :

مشروع قانون

بالغاء القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٩ الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى القانون الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب بوزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات .

مادة ٢ - حل وزيري الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق قانون من قوانين الدولة ما

مصدق

مجلس الرئيس - هل تريدون ايضاحات من محال المقرر ؟

أصوات : لا .

حضرة محمود بسيوني انقضى - هل توافقون على القانون من حيث المبدأ ؟

أصابعه - موافقون .

تليت المادة الأولى من مشروع قانون الالغاء وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى المرسوم الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب بوزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - حل وزيري الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق قانون من قوانين الدولة ما

مصدق

وافق المجلس عليها .

حضرة محمود بسيوني انقضى - سيقراً مشروع القانون للمرة الثالثة غشدا .

في تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٤٣٤ (٢٧ يونيو سنة ١٩١٦) الخاص بتعديل تشكيل مجلس ادارة الأوقاف وهذا نصه :

حضرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف باخطار معاليكم أن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بعد مناقشة المرسوم الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦ (٢٦ شعبان سنة ١٣٣٤) الخاص بتعديل تشكيل مجلس ادارة الأوقاف مجلسها التي كانت متمثلة بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ وبعد الاستئناس برأى حضرة محمود سامي بك مستشار قضايا وزارة الأوقاف الموفد من قبلها بناء على مكتبة معاليكم إياها كطلب اللجنة - رأت - أنه لا حاجة إلى ادخال أي تعديل على المرسوم المذكور ولذلك قررت بقائه كما هو وقد وكل على حضرة الشيخ محمد عز العرب بك سكرتيرها أن يكون المقررها أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول باقي الاحترام ما

تحريراً في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤

سكرتير اللجنة

رئيس اللجنة

أعضاء : محمد عز العرب

أعضاء : محمد البيلاوي

في المرسوم الخاص بتعديل تشكيل مجلس ادارة الأوقاف وهذا نصه :

مرسوم

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة اجراءات وزارة الأوقاف المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ (١٣ يولييه سنة ١٨٩٥) :

وعلى الأمر العالي الصادر في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣٦ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩) بإنشاء وزارة أوقاف بدلاً من ديوان عموم الأوقاف ؟

وبناء على ما عرضه عليا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وعمماً بما هو آت :

١ - يحل تشكيل مجلس ادارة الأوقاف المنصوص عليه في المادة الخامسة من اللائحة المشار إليها كما يأتي :

أتشرف باخطار معاليكم أن لجنة الأوقاف والمآهد الدينية بسد مناقشة القانون نمرة ٨ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩١٨ (٢ وجب سنة ١٣٣٦) بمادة آخر مصر العربي مجلسها التي كانت منقولة بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٤ وبعد الاستئناس برأى حضرة محمود ساني بك مستشار قضايا وزارة الأوقاف الموفد من قبلها بناء على مكتوبة معاليكم إياها كطلب اللجنة - رأيت - أنه لا حاجة إلى ادخال أي تعديل على القانون المذكور ولذلك قررت بقاءه كما هو - وقد وكل إلى حضرة الشيخ محمد عز الربك سكرتيرها أن يكون المقرر عنها أمام المجلس .

وتغضوا معاليكم بقبول فائق احترامى ما

تحريرا في يريه سنة ١٩٢٤ سكرتير اللجنة
امضاء : محمد عز الربك امضاء : محمد البيلوي

على القانون وهذا نصه :

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٨

للمادة آخر مصر العربي

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية و بيان اختصاصها ؛

وبعد الاطلاع على قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون بعد أثر من آثار مصر العربي كل ثابت أو منقول يرجع عهدا إلى الملة المنصهرة بين قع العرب لمصر وبين وفاة عهد على ما له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارة الإسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بمصر .

وتسرى أحكام هذا القانون أيضا على ماله قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية من الأديرة والكنائس القبطية المعمورة والتي تقام فيها التماثيل الدينية التي يرجع عهدا إلى الملة المنصهرة بين أوائل الدين المسيحي وبين وفاة عهدا .

٢ - مع علم الاعلان بمحقق للكشف البنية في المائدة الثانية لكل أثر من آثار مصر العربي يمكن التحويله بطريق الصفة أو بإعطاء المرخص به من سطح أية أرض من أراضي القطر المصري أو في باطنها يكون ملكا من أملاك الحكومة العامة .

٣ - الأحكام للملونة في المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والخامسة عشرة من قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ تسرى على الآثار البنية في المائدة الأولى من هذا القانون مع التعديلات الآتية :

تستبدل في المراتل المذكورة بمصلحة الآثار "ب" لجنة حفظ الآثار العربية . كذلك تستبدل كلمات " مدير عموم مصلحة الآثار " بـ "مدير دار الآثار العربية " .

النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية وفي حالة غيابه رئيس نيابة الاستئناف الأهلية
مستشار سلطان وزارة الداخلية وفي حالة غيابه من يتدبه مجلس الوزراء
٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ مرسومنا هذا ما

مديرى رأس العين في أول مفرسة ١٣٣٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩)

حضرة محمد بسيوى أفندى - هل توافقون حضراتكم على هذا المرسوم من حيث البدء .

أعضاء - موافقون ؟

ليت مقدمة المرسوم والمادة الأولى وهذا نصها :

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٥ الحجة سنة ١٣١٦ (١٧ أبريل سنة ١٨٩٩) ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣) ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - يشكل المجلس المخصوص في وزارة الأوقاف من :

وكيل الوزارة وفي حالة غيابه من يتدبه مجلس الوزراء ... رئيسا

النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية وفي حالة غيابه رئيس نيابة الاستئناف الأهلية
مستشار سلطان وزارة الداخلية وفي حالة غيابه من يتدبه مجلس الوزراء
وافق المجلس عليها .

ليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ مرسومنا هذا ما

مديرى رأس العين في أول مفرسة ١٣٣٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩)

وافق المجلس عليها .

حضرة محمود بسيوى أفندى - القراءة الثالثة ستكون هذا .

على تقرير لجنة الأوقاف والمآهد الدينية عن القانون نمرة ٨ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩١٨ (٢ وجب سنة ١٣٣٦) انطاس بمادة آخر مصر العربي وهذا نصه :

حضرة صاحب للمالى رئيس مجلس الشيوخ

ولهذا الغرض يجوز لوزير الأوقاف بإتفاقه مع وزير الحفانية أن يصدر بقرار منه ما يراه لازما في هذا الشأن من اللوائح .

١٩ - يعمل هذا القانون من أول مايو سنة ١٩١٨ م
مديرى ماجين في ٢ رجب سنة ١٣٣٦ (١٢ أبريل سنة ١٩١٨) .
فوافق المجلس عليه من حيث المبدأ .

حضرة أحمد أبوسيف أفندى - في ملاحظة وهي أن المواد المراد إلغاؤها لم تذكر . القانون يميلنا على مواد في قانون آخر ومطلوب منا الموافقة عليها ولكننا لم نطلع على هذا القانون الآخر فأرى أن تعرض علينا جميع المواد التي لم تذكر هنا لأطلاع المجلس عليها .

معالى الرئيس - المقروض أنك مطلون على هذه المواد وإذا أردتم فائنا نرجل البحث في هذا القانون حتى نتعلموا على هذه المواد .

حضرة الشيخ محمد زى العرب بك - الغرض من هذه المواد إلحال عليها المحافظة على الآثار ومع ذلك فالأرى للمجلس .

حضرة محمود بسبويه أفندى - هل تريدون حضراتكم تأجيل النظر في هذا القانون حتى نتعلموا على القانون الأصل الذى يحمل عليه هذا القانون ؟ أعضاء - لا .

تليت مقدمة القانون والمادة الأولى وهما :

نحى سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالم الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية وبيان اختصاصها ؛

وبعد الاطلاع على قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون بعد أثر من آثار العصر العربى كل ثابت أو منقول يرجع عهده الى الملة المتحصنة في نص العرب لمصرين وفاة عمد على ما له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارة الاسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بمصر .

وتسرى أحكام هذا القانون أيضا على ماله قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية من الأديرة والكنائس البعلبية المسورة والتي تقام فيها الشعار الدينية التي يرجع عهدها الى الملة المتحصنة بين أوائل الدين المسيحى وبين وفاة محمد علي .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهما نصها :

٢ - مع عدم الإخلال بمقوق المكتشف المبينة في المادة التالية فكل أثر من آثار العصر العربى يمكن العثور عليه بطريق الصدفة أو بالخفر المرخص به على سطح أية أرض من أراضي القطر المصرى أو في إقليمها يكون ملكا من أملاك الحكومة المملكية .

وتستبدل " وزارة الأوقاف العمومية " المشار اليها في المادة الثانية عشرة بـ " وزارة الأوقاف " .

٤ - الأحيان التابعة غير المملوكة للحكومة المسجلة الآن أو التي تسجيل في المستقبل في سجل آثار العصر العربى تجرى عليها الأحكام الآتية :

(أولا) يجوز للحكومة أن تترع ملكيتها طبقا للقوانين المعمول بها فيما يخص بترع الملكية لتألف العامة ؛

(ثانيا) لا يجوز هدمها ولا نقلها كلها أو بعضها ولا تجديد بعضها ولا ترميمها ولا تعديلها بأية طريقة كانت الا برخصة من وزارة الأوقاف بعد أخذ رأى لجنة حفظ الآثار العربية ؛

(ثالثا) لوزارة الأوقاف في كل وقت أن تباشر بنفسها جميع الأعمال التي تترى ضرورتها لحفظ الآثار المسجلة أو أن تهدى بها لمن تراه على تقفها .

٥ - تسجيل هذه الآثار يحصل بقرار يصدر من وزير الأوقاف بناء على طلب لجنة حفظ الآثار العربية وبعد الاتفاق مع الوزارة المختصة انما كان الأثر داخل من قبل في مجلة أملاك الحكومة العامة .

٦ - اذا تطلب من حق الارتفاق المقروض في الفقرة الثانية من المادة الرابعة ضرر ما بأحد الأفراد فيكون له الحق في تمويض من وزارة الأوقاف ويكون دفع هذا التمويض بالكتابة المنصوص عنها بالقوانين المعمول بها فيما يخص بترع الملكية لتألف العامة .

ولا يسوغ أن يتجاوز هذا التمويض في أى حال من الأحوال نصف قيمة العين المتروكة ملكيتها ويسقط الحق في هذا التمويض اذا لم يطلبه صاحبه طبقا لمصرها في بحر السنة من يوم اعطاه من وزارة الأوقاف بقرار التسجيل .

٧ - يقابل بالمجلس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبترامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى حامين المقربين فقط :

(أولا) من ينقل أو يهدم أو يثقب أو يشوه بأية كيفية كانت أثرا من الآثار التابعة المسجلة .

(ثانيا) من يستولى على أعتاش نتيجة من أثر من الآثار المذكورة هدم كله أو بعضها .

(ثالثا) من ينقل أثرا من تلك الآثار الى مسكن أو زينة للحيوانات أو غرض آخر .

٨ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يقابل عليها بالمجلس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبترامة لا تتجاوز جنيه مصرى واحدا أو إحدى حامين المقربين فقط .

٩ - لا يمنع تطبيق العقوبات المسدقة في المواد السابقة من الحكم بالتمويض عما حدث من الضرر .

١٠ - على وزيرى الحفانية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ — الأحكام الممنوعة في المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والخامسة عشرة من قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ تسمى على الآثار المبنية في المادة الأولى من هذا القانون مع التعديلات الآتية : تستبدل في المواد المذكورة "مصلحة الآثار" بـ "بنية حفظ الآثار العربية" ، كذلك تستبدل كلمات "مدير عموم مصلحة الآثار" بكلمات "أمين دار الآثار العربية" .

وتستبدل "وزارة الأشغال العمومية" المشار إليها في المادة الثانية عشرة بـ "وزارة الأوقاف" .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ — الأعيان التابعة غير المملوكة للحكومة المسجلة الآن أو التي تسجل في المستقبل في عداد آثار العصر العربي تجرى عليها الأحكام الآتية :

(أولاً) يجوز للحكومة أن تزعم ملكيتها طبقاً للقوانين المعمول بها فيما يخص بزع الملكية للمنافع العامة ؛

(ثانياً) لا يميز هدهما ولا تملكها كلها أو بعضها ولا تجديدها ولا ترميمها ولا تعديلها بأية طريقة كانت الا برخصة من وزارة الأوقاف بعد أخذ رأى بنية حفظ الآثار العربية ؛

(ثالثاً) لوزارة الأوقاف في كل وقت أن تباشر بنفسها جميع الأعمال التي ترى ضرورتها لحفظ الآثار المسجلة أو أن تمهد بها لمن تراه على نفقتها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ — تسجيل هذه الآثار يحصل بقرار يصدر من وزير الأوقاف بأمر طلب بنية حفظ الآثار العربية وبعد الاتفاق مع الوزارة المختصة إذا كان الأثر داخل من قبل في جلة أملاك الحكومة العامة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

٦ — إذا تطلب على حق الارتفاق المفروض في الفقرة الثانية من المادة الرابعة ضرر ما بأحد الأفراد فيكون له الحق في توضيح من وزارة الأوقاف ويكون دفع هذا التوضيح بالكيفية المنصوص عنها بالقوانين المعمول بها فيما يخص بزع الملكية للمنافع العامة .

ولا يسوغ أن يجاوز هذا التوضيح في أي حال من الأحوال نصف قيمة العين المترتبة ملكيتها ويسقط الحق في هذا التوضيح إذا لم يطلبه

صاحبه طلباً صرفياً في بحر السنة من يوم اعلانه من وزارة الأوقاف بقرار التسجيل .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

٧ — يقابض المجلس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العنوين فقط :

(أولاً) من يقل أو يهدم أو يثقب أو يشوه بأية كيفية كانت أثراً من الآثار التابعة المسجلة ؛

(ثانياً) من يستولى على أبقاض ناجمة من اثر من الآثار المذكورة هدم كله أو بعضه ؛

(ثالثاً) من يحوّل أثراً من تلك الآثار الى مسكن أو زريبة للحيوانات أو عزن أو قبر .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

٨ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يقابض عليها المجلس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تتجاوز جنيهاً واحداً أو إحدى هاتين العنوين فقط .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

٩ — لا يمنع تطبيق العقوبات الممنوعة في المواد السابقة من الحكم بالتوضيح عما حدث من الضرر .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

١٠ — كل وزيرى الحفافية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ولهذا الغرض يصدر لوزير الأوقاف بأمره من وزير الحفافية أن يصدر بقرار منه ما يراه لازماً في هذا الشأن من اللوائح .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

١١ — يعمل بهذا القانون من أول مايو سنة ١٩١٨ بـ
مديرى الدين في ٢ وجب في ١٣٢٦ (١٢ أبريل سنة ١٩١٨)

وافق المجلس عليها .

تم رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والنصف قرع بين سناه على أن يجتمع المجلس يوم الأربعاء ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ يولييه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساء .

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الرسوم الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (١٦ أبريل ١٩١٨) بالفاء المرسوم الصادر في ٢ المحرم سنة ١٣٣٦ (للموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧) الخاص بتعديل الأسماء المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن القرعة العسكرية

١	حضرة بسبوي الخطيب بك	١٦	حضرة عبد الظاهر خليل بك	٣٠	حضرة محمد جعفر أفندي	٤٧	حضرة يوسف بشوتو بك
٢	» يوسى مذكور بك	١٧	» عبدالفتاح جاني أفندي	٣١	مطلى محمد شقيق باشا	٤٨	دولة يوسف وهبه باشا
٣	» حافظ السيد بك	١٨	» عثمان محمد بك	٣٢	حضرة محمد عبد الطيف أفندي	٤٩	حضرة يس محمد أبو جليل
٤	» الشيخ حسن عبد القادر	١٩	» عفيفي حسين البربري أفندي	٣٣	حضرة الشيخ محمد عز العرب بك	٥٠	» الشيخ إبراهيم الجبالي
٥	» معاذة حسين غبري باشا	٢٠	» هقل محمد بك	٣٤	» محمد طوى الجزار بك	٥١	» إبراهيم حلم مهنا أفندي
٦	» حسين شريف باشا	٢١	» علي بسبوي بك	٣٥	» معاذة محمد كامل باشا	٥٢	» إبراهيم سيد أحمد بك
٧	حضرة الشيخ حسين والى	٢٢	» الشيخ علي سليمان	٣٦	» محمد منقاز باشا	٥٣	» الشيخ إبراهيم عبد المجيد نواز
٨	» رزق شعبان شمعه بك	٢٣	» علي عبد الرازق بك	٣٧	حضرة الدكتور محمد حاشم أفندي	٥٤	» إبراهيم يوسف صطافه
٩	» سعد الخادم بك	٢٤	» معاذة علي فهمي باشا	٣٨	» محمد والى بك	٥٥	» أحمد أبو سيف أفندي
١٠	» سعيد فهمي الروي بك	٢٥	حضرة عمر أحمد خلف الله بك	٣٩	» محمود بسبوي أفندي	٥٦	» معالى أحمد حلمي باشا
١١	» صمان خيرى آل القصص بك	٢٦	» عوض عريان المهدي بك	٤٠	» محمود علي مهنا بك	٥٧	» أحمد زكي أبو المعود باشا
١٢	» الدكتور سوريال جرجس موريال أفندي	٢٧	» الشيخ متولى عمر مجازي	٤١	» معاذة محمود فهمي باشا	٥٨	» أحمد زبور باشا
١٣	» شاهين الجندى أفندي	٢٨	» معاذة محمد الفلاطون باشا	٤٢	» محمود فؤاد باشا	٥٩	» فضيلة الشيخ أحمد نصر
١٤	» الشيخ طه حسين	٢٩	» محمد الحفيظ الطرزي باشا	٤٣	حضرة صرمي وزير بك	٦٠	» معالى اسماعيل سرى باشا
١٥	» عبد الرحيم محمد مهنا أفندي			٤٤	» مصطفى الاخواني بك	٦١	» نايبة الألبا اغناطيوس برزى
				٤٥	» مصطفى رشيد بك	٦٢	» معاذة أمين سامى باشا
				٤٦	» معاذة ميشيل أيوب باشا		

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على هذا الرسوم

١	حضرة حسن أحمد العبدى بك	٤	» حضرة علي اسماعيل بك	٧	» معاذة محمد الباني باشا	١٠	حضرة أحمد حيد بك
٢	» حسن رشوان حمادى بك	٥	» الشيخ علي رمضان الطويحي	٨	حضرة محمد محمود بك	١١	» معالى أحمد علي باشا
٣	» معاذة الدكتور طيفل حسن باشا	٦	» محمد أحمد الشريف بك	٩	» أحمد حيد أبو ستيت بك	١٢	حضرة السيد عبد الرحمن بك



مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين

المتعلقة علنا في يوم الأربعاء ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ يولييه سنة ١٩٢٤

(٢) القراءة الثالثة للقانون الصادر بتاريخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ القاضي بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصارفها بصفة مبالغ أرباحية للمستخدم ملكا كان أو صكرا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها إلا في أحوال مخصوصة .

(٣) القراءة الثالثة لمشروع القانون الذي وضعت لجنة الأمور الداخلية بإلغاء القانون الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديرية .

(٤) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٦ شبان سنة ١٣٣٤ (٢٧ يونيو سنة ١٩١٩) الخاص بتبديل تشكيل مجلس إدارة الأوقاف .

(٥) القراءة الثالثة للمرسوم الصادر بتاريخ أول صفر سنة ١٣٣٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) الخاص بتعيين وكيل وزارة الأوقاف رئيسا لمجلسه الخاص .

(٦) القراءة الثالثة لقانون مجلة ٨ الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٣٦ (١٣ أبريل سنة ١٩١٨) الخاص بمصادرة آثار المصير العربي .

(٧) تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات المقدمة من :

١ - سعادة محمد مفازي باشا بطلب تطهير القرع والمصارف الخصوصية بمديرية البجعة التي يكون عليها ٥٠٠ فدان فأكثر مع تحميل أجرة التطهير مع الأموال الأميرية .

٢ - حضرة سمعان خيريل القصص بك بطلب الترخيص بزيارة الدخان .

٣ - حضرة أحمد أوسيف راضي أفندي بطلب إنشاء فرع من السكة الحديدية الإضافية الممتدة من بني سويف إلى اللاهون يمر على المصرف العمومي وجسر القناصل إلى أن يفي بنسبة السكة الحديدية العمومي على كوبري كفتة .

اجتمع المجلس علنا في يوم الأربعاء ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ يولييه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب المسائل أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غايبا كل من حضرات : ابراهيم فرج أبو الجليل بك ، محمد محمود خليل بك ، عبد العزيز رضوان بك ، ابراهيم نور الدين بك ، محمود الأتري باشا ، حسن فودة باشا ، الشيخ علي رمضان الطويلي ، بهان نور باشا ، السيد حسين القصي ، راجب عطية بك ، طه محمد بك ، الشيخ علي محمد مروان ، محمد عوض جبريل أفندي ، محمد السيد أبو علي باشا ، اللواء موسى فؤاد باشا ، شبان مؤمن بك ، أحمد الشريف باشا ، محمد زكي عبد الرزاق بك ، المصري السعدى باشا ، محمود محمد حسن الشعلوبى باشا ، مصطفى أبو ربح باشا ، بولس حنا باشا ، أحمد مصطفى بك ، عبد الرحيم صبرى باشا ، محمود شكرى باشا ، أحمد نجور باشا ، أحمد فؤاد عبد الله باشا ، سليم القلاويوس باشا ، محمد فهمى باشا ، ميشيل أيوب باشا ، السيد محمد علي البيلاوي ، محمد طلعت حرب بك ، مصطفى رشيد بك ، محمد فتحي يكن بك ، الأيكل كاس ، يوسف بشوتوك ، محمد إبراهيم حشيش بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، علي عبد الرزاق بك ، فهمى حنا وبها بك ، ألفريد شماس أفندي .

حضر حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف تابعا من معالي وزراء الأوقاف .

تملى السكرتيرة التليغرافية حضرات سعيد فهمى الزوي بك ، وجبالفتح رجائي أفندي ، ومحمود بسيوني أفندي .

حبيب للمصري بك سكرتير عام .
أعلن معالي الرئيس افتتاح الجلسة .
تم جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا - تلاوة الاعتذارات وطلبات الاجازة والرسائل .
ثانيا - تلاوة عرض الجلسة المبتمية .

ثالثا - كتاب من حضرة عبد العزيز رضوان بك يندى به رغبة في استعواب حضرة صاحب المعالي ووزير الأشغال من أمور خاصة بزيارة القطن والأرز .

رابعا - أعمال الجبان :

(١) ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

١٧ - حضرة محمود علي مهنا بك يطلب التصريح لشركة سكة حديد الدلفا في إنشاء خط حديدي بين بيان والتجيلة مركز كوم حادة .

ملحق

(١) تبلغ المجلس ورود كتاب من مجلس النواب ومعه مشروع قانون بإلغاء القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتيازات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

أخطر المجلس بأن حضرات : مصطفى رشيد بك وبولس حنا باشا وميشيل أيريب باشا وبيرسفت بشوتو بك ينتدرون عن جلسة اليوم - وعمل عبد الرزاق بك يتنفر عن جلستي اليوم وفد .

وأن حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي يطلب اجازة من اليوم الى انتهاء الدور . وعلى استكمال سري باشا يطلب اجازة من يوم ٦ يولي الجماري الى انتهاء الدور فترخص المجلس بالإجازات المطلوبة .

على محضر الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

أخطر المجلس بأن حضرة عبد العزيز رضوان بك يريد استجواب معالي وزير الأشغال العمومية عن الأضرار التي أصابت زراعة القطن والأرز هذا الصمم بمديرية الشرقية بسبب قلة الماء .

حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي أفندي - جاء في اللاحقة الداخلية أن السؤال لا يدخل في جدول الأعمال إلا اليوم الاجابة عليه ، فكيف انا أدراج سؤال حضرة عبد العزيز رضوان بك في جدول أعمال اليوم ؟

معالي الرئيس - الطلب المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك ليس سؤالاً وانما هو استجواب وقد أدرج في جدول الأعمال لاحاطة المجلس علماً به .

حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي أفندي - وجهت الى دولة وزير الداخلية سؤالاً خاصاً بتوليد التيار الكهربائي في بندر القيوم من شهر ونصف ولم يحضر دولته للاجابة عليه .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - بلغ سؤال حضرة العضو المحترم الى دولة الوزير حين وروده وسنذكر دولته ليعرض للاجابة عليه .

معالي محمد شفيق باشا - أحلب ثلاثة الاستجواب المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك .

على الاستجواب وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ الأتمم .

أرجو عرض استجوابي هذا على معالي وزير الأشغال بصفة مستعجلة للاجابة عليه وهو :

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال الأتمم

لا يخفى على معاليكم أن الحكومة في السنة الماضية لم تصرح بزراعة الأرز بمديرية الشرقية الا في يوم ١٠ يونيو تقريبا أي بعد أن فات ميعاد الزرع (مبصرة) .

٤ - حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك يطلب إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات في حاصمة كل عافطة ومديرية ومركز .

٥ - حضرة الشيخ متولي عمر حجازي يطلب عمل مشروعات تلمري والصرف لاصلاح الأحياء البور بمركزي قافوس وكفر صفر .

٦ - حضرة إبراهيم فرج أبو الجليل بك يطلب إصلاح حديدي من مدينة السويس الى القاهرة مباشرة .

٧ - حضرة محمود علي مهنا بك يطلب اجازة طلبات العطف في أوائل شهر يونيه لتنفيذ العمودية بدل المتبحر من ادارتها في أوائل شهر يولييه .

٨ - حضرة محمد عوض جبريل أفندي يطلب قتل كوري أسابيه الى مدينة المنصورة على نهر النيل .

٩ - حضرة علي محمد بك يطلب إلغاء قانون نجمة الأندنة .

١٠ - معادة القواء محمود فؤاد باشا يطلب تأليف لجنة بوزارة الخفائية للبحث عن طريقة توصيل الى إزالة الشكوى من كثرة تأجيل القضايا وتركها زجلاً مدة طويلاً طريقة بالحكام الأصلية والشرعية حتى يفصل فيها .

١١ - حضرة بسويق الخطيب بك يطلب بيع الأحياء التابعة لمصلحة الأملاك بما جرت عليه الباترة السلية في بيع أحيائها .

١٢ - حضرة بسويق الخطيب بك يطلب إنشاء خط حديدي من طنطا الى السطة وأما .

١٣ - حضرة بسويق الخطيب بك يطلب إنشاء توصيلة من ترعة عظيم البلية الى ترعة عمر بك أو ترعة الجسادة .

١٤ - حضرة الدكتور أحمد عيسى بك يطلب عدم تطبيق التلاميذ بالمدراس بغير ألقاب عالهم .

١٥ - حضرة محمود علي مهنا بك يطلب إنشاء عجلة للسكة الحديدية فيما بين عطفي التوقية وأتاي البارود بموار ناحية أبي شادي .

١٦ - حضرة محمود علي مهنا بك يطلب إنشاء كوبري على رايح البجيرة الكيلو ٨٩ بمركز كوم حادة (مبصرة) .

تليت مقدمة تقرير اللجنة والباب الأول منه وهذا نصه :

أيدت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لجانب النواب ملاحظة على شكل الميزانية هي أن ميزانية وزارة الأوقاف للسنة الحاضرة مقسمة إلى أبواب قليلة لا تسمح للبرلمان بتحقيق رقابة القطعية على أنواع الإيرادات والمصروفات طبقاً للدستور وضربت لذلك مثلاً أن مصروفات الإدارة العمومية يجمع أنواعها من ماهيات ومصروفات عمومية وأعمال جديدة في مركز ديوان الوزارة بإقسامه المختلفة وفي فروعها قد ودرت جميعها في باب واحد مع أنها تبلغ مجموع المصروفات .

على أن تلك اللجنة رأت مع ذلك بقاء شكل الميزانية على حاله في هذه السنة اجتناباً لإيقاع الارتباك في حسابات الوزارة على أن تراعى الوزارة في الأجرام المقبلة الأكثر من الأبواب في ميزانيتها بحيث يتضمن كل باب أقل ما يمكن من أنواع الاعتمادات وقد وافق مجلس النواب على ذلك واللجنة ترى الموافقة على هذا الرأي وتشير على المجلس بإقراره .

الفرع الأول

الإيرادات

قدرت إيرادات هذه الوزارة في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بمبلغ ٨٦٩.٠٠٠ م موزعة على ستة أبواب وهي :

- (١) الإيرادات العمومية (الإدارة) .
- (٢) مساحات ومكاثات الموظفين .
- (٣) إيرادات الأعيان الموقوفة .
- (٤) إيرادات المدارس والملاجئ .
- (٥) مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية .
- (٦) مقرن من وزارة الأشغال لترميم الآثار العمومية .

الباب الأول

إيرادات عمومية (الإدارة)

قدرت الإيرادات العمومية في مشروع ميزانية هذه السنة بمبلغ ٣٨٤.٥٦٦ ج ٢٠ وكانت مقدرة في السنة الماضية بمبلغ ١٨٠.٤٠٠ ج ٢٠ فالنقص يبلغ ٢٠٤.١٦٦ ج ٢٠ وهذا الباب مقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- القامص الأول خاص برسم آذانة على الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين وقد قدرته رسم رسوم الإدارة على الأوقاف الأهلية بمبلغ ٨٤.٥٦٦ ج ٢٠ مقابل ١١٧٠ ج ٢٠ في العام الماضي ورسم الإدارة على أوقاف الحرمين بمبلغ ٤١٨٧ ج ٢٠ مقابل ٣٨٧٠ ج ٢٠ في العام الماضي . وهذه الرسوم محسوبة بنسبة ١٠٪ من أصل إيرادات أوقاف الحرمين للأذكار طبقاً للمادة ٥٠ من لائحة الإجراءات الصادرة في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ .

٢- والقسم الثاني خاص بالتحصي من مصاريف قضائية وتعويضات حكومية للوزارة وقطعت الإيرادات فيه بمبلغ ٣٠٠٠ ج ٢٠ كالعام الماضي . والقسم الثالث خاص بالتحصي للتمتعة وقد قدرت الإيرادات فيه بمبلغ ٧٧.٠٠٠ ج ٢٠ مقابل ٣٠.٠٠٠ ج ٢٠ في العام الماضي .

ذلك فإن أكثر زراع الأرض لم يتمكنوا من زراعة كل للأراضي التي صرح لهم زراعتها . وقد كانت زراعة القطن عمودية . ومع ذلك قد صرف المديرية لشركة من الماء لفاية يوم ٢٨ يولييه من السنة المذكورة نحو سبعة ملايين نصف مليون متر مكعب .

أما في هذا العام فقد صرحت الحكومة بزراعة الأرز قبل مبادى زراعتها استمدت من الماء لزراعة كل الكمية المصرح لهم بزراعتها . فوق ذلك فإن الحكومة رفعت القيد عن زراعة القطن وأباحت للمزارعين زراعة محصول نصفي بما يشاؤون منه .

وطبعا إن الحكومة لم تهمل في هذه التصرفات إلا بعد أن كانت متأكدة من عملها - لكن من الأسف فإنها مع ذلك لم تصرف المديرية الشرقية من الماء لتاريخ المذكور (٢٨ يولييه) من هذه السنة إلا مقدار ثلاثة ملايين نصف مليون متر مكعب تقريباً أي أقل من نصف إيرادات السنة الماضية بقدر ثلث من ذلك ر كبر للمحمولين (الأرز والقطن) حيث جاءت الحكومة في وقت هو يعتبر أشد ما تكون الحاجة فيه إلى الماء وضفت بدعي عمت لشركتي إلى بإنهاء سد رى الشرقية وهو تارة بعد بورد الماء وتارة يجيل لاس على جانب مفتش الري - كل هذا وذلك لم يجد نقما .

لذلك

أفلس استجاب مطالب الوزير عن ذلك بالآتي :

أولاً - من المستحسن في هذه الخسارة الفادحة التي لحقت البلاد بسبب هذا التصرف غير المناسب ؟

ثانياً - وهل بعد هذا ترى الحكومة نفسها في حل من طلب كل الأموال من الفلاح كالغدا بعد أن صرحت له بزراعة الأرز والقطن ثم هي لم تعطه الماء اللازم للري ؟

وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الشيوخ

أعضاء :

تلى خطاب لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية المرفوع به ترجمها عن القسم الأول من مشروع ميزانية وزارة الأوقاف للمجلس سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهذا نص الخطاب :

حضره صاحب المجلس رئيس مجلس الشيوخ

اجتمعت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في يوم الثلاثاء ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق أول يولييه سنة ١٩٢٤ برئاسة فضيلة الأستاذ الشيخ حسين وإلى لياق فضيلة الأستاذ السيد محمد علي البيلوي رئيس اللجنة ونظرت في مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ووضعت تقريرها عن القسم الأول وهو قسم الإيرادات وهي تتلخص مع هذا الملوك لمرضه على المجلس بجملة اليوم بتعيين قرار أئناس الصادر أسس .

وقد اختارت اللجنة حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك مقراً لها . وتفضلوا ساليك بقبول فائق الاحترام

الأردية ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ (٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

رئيس اللجنة

حسين وإلى

وقد أقر مجلس النواب الأوامر الواردة في هذه الفصول كما هي والجمعية توافق على ذلك .

وافق المجلس على ذلك .

على الباب الثاني من التقرير وهذا نصه :

الباب الثاني

معاشات ومسكنات المواطنين

قدرت الإيرادات في هذا الباب في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ١٥٩٣٥ ج . ٠ مقابل ١٦٩٦٠ ج . ٠ م في ميزانية العام الماضي أى بنقص ١٠٢٥ ج . ٠ ولم ترد بجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس النواب أية ملاحظة على هذا الباب وأقر المجلس الاجتهاد المطلوب له والجمعية توافق على ذلك .

وافق المجلس عليه .

وبل الباب الثالث من التقرير وهذا نصه :

الباب الثالث

إيرادات الأحياء الموقوفة

قدرت الإيرادات في هذا الباب في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ٦٠٩٠٠٢ ج . ٠ مقابل ٦١٠٣٨٤ ج . ٠ م في ميزانية العام الماضي أى بنقص ١٣٨٢ ج . ٠

وهذه الإيرادات موزعة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الأعيان والأحكام والإيرادات المقدرة لذلك في المشروع مبلغ ٥٧٥٦٠ ج . ٠ مقابل ٥٩١٦٠ ج . ٠ م في ميزانية العام الماضي .

الفصل الثاني : المصروفات الزراعية والإيرادات المقدرة له في المشروع ٢٥١٣٢ ج . ٠ مقابل ١٣٨٤٠ ج . ٠ م في ميزانية العام الماضي .

الفصل الثالث : إيرادات متوعة وهي مقدرة في المشروع بمبلغ ٨٢٤٠ ج . ٠ مقابل ٤٩٤٤ ج . ٠ م في ميزانية العام الماضي .

الفصل الأول

الأعيان والأحكام

يشمل هذا الفصل أربعة بنود على الوجه الآتى :

البند الأول : أعيان المباني وقد قدر لها مبلغ ١٥٨٠٦٨ ج . ٠ بنقص ١١٨٢ ج . ٠ من المقدّر لها في سنة ١٩٣٣ وقد أبدت لجنة مجلس النواب بمسببة هذا البند ما يأتى :

أولاً - أن كثرة المباني المتخرية نياشين قاعش على مائة الأوقاف من جهة وتشويه المعمران من جهة أخرى . وأنه يجب إما ترميم هذه المباني إن كان لأوقافها مبالغ متوفرة . أو استبدالها لتستغل ثمنها إيراداً وأقرأ وكذلك الحال بالنسبة للأماكن الخالية من السكن والى حلت اللجنة أن تسبب علوها يربح إلى احتياج بعضها اليانتمس وإلى وجود البعض الآخر في مبلغ غير جيد .

ثانياً - أن كثرة المباني ذات الإيراد التام (البالغ مئذحا ٢٥٥٠ ولايزيد إيجارها الشهري عن نصف جنيه) تسد عينا حيزاً على إدارة الوزارة . ومن مصلحتها المالية والإدارية أن تخص منها وذلك لأن أغلبها حصص صغيرة في أعيان مشتركة مع الغير تستدعي دائماً منازعات قضائية مع الشركاء وتكلف الوزارة نفقات باهظة في سبل ادارتها وترميمها وتحصيل إيراداتها .

ولذلك ترى اللجنة وجوب استبدال هذه الأماكن لتستغل ثمنها في وجوه أوفر إيراداً .

البند الثاني - أعيان الأراضي الفضاء وقد قدر لها في مشروع ميزانية السنة الحاضرة مبلغ ١١٣٦٠ ج . ٠ م بزيادة ١١٠ ج . ٠ من المقدّر لها في سنة ١٩٣٣ ولاخلت لجنة مجلس النواب أن كثيراً من هذه الأراضي يجرى للغير بقائمة مبان موقفة عليها ولو عيت الوزارة بإقامة مبان سكنية أو تجارية على هذه الأراضي وكثير منها جيد الصنع لكن لها منها إيراد أوفر .

البند الثالث - الأحكام وقد قدر لإيراداتها في الميزانية الحاضرة مبلغ ٤٨٩٣ ج . ٠ م بزيادة ٥٤٣ ج . ٠ م على تقديرات سنة ١٩٣٣

وقد اشارت لجنة مجلس النواب بهذه المسببة إلى وجوب استبدال الأحكام بجميعها لوفرة نفقاتها وكثرة منازعاتها .

البند الرابع - أعيان الأراضي الزراعية وقد قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٠١٣٠٩ ج . ٠ م بزيادة ١٣٣٥٠ ج . ٠ م في ميزانية العام الماضي على أن وزارة الأوقاف حادت فأضافت إلى هذا البند ٣٨٠٨ ج . ٠ م قلا من الفصل الآتى كره فأصبحت جلة الإيرادات المقررة للبند المذكور ٤٠١١٧ ج . ٠ م

وقد أبدت لجنة مجلس النواب بمسببة هذا البند الملاحظات الآتية :

أولاً - أن الوزارة تفرج أغلب أطيانها على صفقات كبيرة كما تبين ذلك من اجابة سائل وزير الأوقاف بمجلس ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ . فقد أجرت الوزارة ٨٧٨٣٠ فداناً من أطيان الأوقاف أنثوية والأطية والحريرين على صفقات كل واحد منها مائة فدان فأكثر إلى ٣٠٨ مستاجر وترى اللجنة أن التاجر يصد الصفقة قد يكون يصفا بمصلحة الإيرادات ومصرفاً لفساد المزارعين (الذين هم القانون فعلا بزراعة الأطيان) بإيجاد طبقة الوسطاء بينهم وبين الوزارة .

ويظهر أن الوزارة تهتم إلى وباهة هذا الاعتبار فسدلت منذ ثلاث سنوات في تجربة تأجير أطيانها على صفقات صغيرة إلى صفقات المستأجرين . وقد دلت النتيجة حتى الآن على أن هذه الطريقة مرضية .

وترى اللجنة أن توسع الوزارة في نظامها للأسباب التى قدستها .

ثانياً - لفتت نظر اللجنة أن أطيان متعلقة حلة الحياض التى مساحتها ٢٠٢٩ فداناً متوجة بمبلغ ١٧٠٠ ج . ٠ م أى بمتوسط ٥٥ قرشاً للفدان الواحد .

ولما استطلعت اللجنة من الوزارة عن ذلك أجابت بأن حقيقة مجموع الأعيان هو ٣٣١٢ ج . ٠ م وليس ١٧٠٠ ج . ٠ م كما جاء خطأ بالميزانية . ومن

نظرا لاجراءات المحاكم الشرعية لم تمكن من استبدال جميع الأسلاك لأن الاستبدال لا يتوقف على رغبة الوزارة فقط وإنما يشترط لغضه أيضا رغبة الأشخاص الذين يدهم الأسلاك وقرار المحكمة الشرعية وكذلك الحال بالنسبة لتسليم المنازل المتخربة والأراضي القضاء فالصوبت مازالت كثيرة كما أنه يجوزنا المال في كثير من الأحوال حتى تمكن من التعمير . كثيرا ماطلب من المحكمة الشرعية استبدال بعض هذه الأحيان ولكن لا تصل إلى نتيجة والوزارة جادة في هذا السبيل رغم الصعوبات المالية والاجراءات الشرعية التي تقتضيها . وقد أبديت رغبة أمام مجلس النواب في أن يستأمن عن طريقة الاستبدال الحالية بطريقة أخصصتها وفي رغبة الوزارة أن تقدم لحضراتكم مشروع قانون من شأنه أن يسهل الاجراءات أقل تعقيدا مما هي عليه الآن .

سعادة ابراهيم سعيد باشا - أرجو سعادة وكيل وزارة الأوقاف أن يوضح لنا مسألة أطيان السوالم .

سعادة حسن نشأت باشا - أدامن أطيان السوالم فهذه أطيان تحت بالحاكمة مذ كانت تدبر كتيمة مكة والمدينة . ولما آلت ادارتها الديوان الأوقاف طلب هذا الديوان من الحكومة تسليم ٢٨٥١ فدان وكسورا ولكي الحكومة امتنعت عن تسليمها وقام نزاع بينه وبينها فالحاكمة تقول أن الموقف هو إيراد الأطيان فقط واستقبلت الأطيان تحت يدها بالأجبار . فدعت فصلا في هذه السنة مبلغ ١٩٢٤ جنينا وقالت في كتابها الوزارة أن المبلغ المذكور هو قيمة الاجبار .

ولما علمت الأوقاف بأن الحكومة تصرفت بالبيع في بعض هذه الأطيان وأن بعض الأحالي تمك جزاء آخر يوضع اليد طالبها كما يطلب كل مؤجر المتأجر بالأطيان التي تحت يده . ولما شرعت الوزارة في رفع الدعوى على الحكومة صدر قانون سنة ١٩١٣ القاضي بصحوى ديوان الأوقاف إلى وزارة أصبحت الشخصية المنوية لوزارة الأوقاف مندجة في شخصية الحكومة وتمذرف الدعوى واستمرت المكاتبات من ذلك الحين بين الوزارة والحكومة إلى سنة ١٩٢٣ - ولما رأى ألا فائدة من هذه المكاتبات صدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لفحص النزاع فوطة لفصل فيه وفعلت عدت تلك اللجنة أكثر من أربع جلسات وبعد ذلك أجلبت جلساتها لأن وزارة المالية لم تحضر جميع مستنداتها ويظهر الفصل في هذا النزاع في الشتم المقبل .

حضرة المقرر - بصفتي مطالبا لاجراءات المحاكم الشرعية أرجو من سعادة وكيل الأوقاف أن يبين لنا حل العقبات التي يشهد لها في أبحاثه والتي تقتضي الوزارة في الاستبدال كانت قائمة في الزمن السابق أم مازالت قائمة الزمتنا هذا .

سعادة حسن نشأت باشا - العقبات ما زالت قائمة وتوثيرا لوقت رأينا في مجلس النواب أن نرجي الكلام في هذا الموضوع إلى أن يقدم مشروع القانون لحضراتكم وعند تقديمه تأتي بالمستندات الكافية ونعتقد لكم أن تسالوا وتتأكدوا أيضا شتم .

والق المجلس على تقرير اللجنة عن الباب الثالث .

ضمن هذه الأطيان ٢٨٥١ فدان وكسورا موضوع اليد عليها من الحكومة ولا تمنع عنها إجبارا سوى الوزارة سوى مبلغ ١٩٢٤ ج - م أي بصر ٩٧٢ مليا في فقدان الواحد .

وقد علمت اللجنة أن هذه الأطيان هي ما وقفه المغفور له عمده على باشا وإلى مصر على كتيمة مكة .

وكانت هذه الكتيمة وتكية المدينة والأطيان في يد الحكومة تدبر شتمنا بمرورها إلى أن صدر أمر نظارة الداخلية في سنة ١٩٢٤ هجرية بتسليم انكبا إلى ديوان الأوقاف . أما الأطيان فبقيت تحت يد نظارة المالية . والحكومة تبلغ مبلغ ١٩٢٤ ج - م نظير إجبارها .

وهذه الأطيان موضوع نزاع بين وزارة الأوقاف والحكومة وتظهر في أمره لجنة المنازعات المختصة بالفصل في القضايا التي بين الحكومة والأوقاف . وما دام الأمر كذلك فالجنة لا تستصوب أن يكون موضوع هذه الأطيان على مناقشة في المجلس حتى تحصل الهيئة المختصة فيه . وإنما الذي نلاحظه أن ديوان الأوقاف كان قد أشار في ميزانية سنة ١٨٩٣ إلى أن هذه الأطيان مرفوع شأنها قضية في ذلك التاريخ . ومع ذلك فقد مضى أكثر من ثلاثين عاما دون أن ينتهي الفصل فيها .

ولهذا نأمل اللجنة أن لا تعرض ميزانية العام المقبل إلا ويكون قد بت بصورة نهائية في النزاع القائم بشأن هذه الأطيان . "

الفصل الثاني

الحاصلات الزراعية

قدرت إيرادات الحاصلات الزراعية في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٥١٣٣ ج - م مقابل ١٣٨٤ ج - م في ميزانية العام الماضي على أن وزارة الأوقاف حدثت ففضت من هذا التقدير مبلغ ٣٨٠٨ ج - م تته إلى البند الرابع من الفصل الأول (إيجارات الأطيان الزراعية) كما تقدم البيان فأصبحت تهدرات الفصل ثلثي ٢١٣٢٤ ج - م وهذا الفعل لا يفيدها في مجموع الاحتادات المطلوبة لهذا الباب .

الفصل الثالث

إيرادات متنوعة

قدرت هذه الإيرادات في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ٨٠٢٤٠ ج - م مقابل ٤٩٤٤ ج - م في ميزانية العام الماضي .

هذا وقد أقر مجلس النواب الاحتادات المطلوبة لهذا الباب على الوجه المتقدم كما قرر الموافقة على ملاحظات بلته التي سبق إليها .

والجنة توافق على ذلك .

حضرة محمد طوى الجزار بك - هل وزارة الأوقاف موافقة على فكرة الاستبدال أم لا ؟

سعادة حسن نشأت باشا - تنطبق الوزارة باستبدال الأراضي القضاء وكذلك استبدال الأسلاك إنما يترضها في هذا السبيل اعتراضات ومصاحب كثيرة وقد أخذت الوزارة منذ سبعة عشر عاما في استبدال الأسلاك فعلا ولكن

وقد أبدت لجنة مجلس النواب بمناسبة نظر هذا الباب الملاحظات الآتية :

(أولاً) أن وزارة المالية أخصت مبلغ ١٦٤٥ ج ٠ م من المراتب المروطة بها للجامع الأزهر من العام الماضي . ولما استعملت اللجنة عن أسباب هذا النقص أبحاثها وزارة الأوقاف على مكتبة وردت إليها من وزارة المالية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، وخلصه الموضوع أن وزارة الأوقاف طلبت من المالية تخفيض مبلغ ٤٨٥٨٥ ج ٠ م للجامع الأزهر جرياً على ما كان عليه الحال في سنة ١٩٢٢ ، فلم تقبل المالية أن تخصص أكثر من مبلغ ٤٠٠٠ ج ٠ م وقالت في مكاتبتها : "إنه يحسن لهذه المناسبة لفت النظر إلى أن المراتب التي تمنحها الحكومة ليست إلا هبة منها ولا يمكن بوجه من الوجوه أن يتخذ عملها حجة عليها للمطالبة بزيادة المنحة كحق مكتسب للتصنيف وهو أمر يبطله أن لا يغوث وزارة الأوقاف عندما تضع ميزانية المعهد الدينية إلا بإذنها الأمل في الحصول على زيادة من الحكومة في حينها إلى الاغراق في اعتدادات تلك الميزانية .

وبالاستسلام من وزارة الأوقاف من رأيها فيما جاء بهذا الخطاب أجاب سعادة وإليها بأنه لا يعتقد أن المبالغ التي تدفعها الحكومة للأزهر هي هبة منها وإنما هي أوقاف أخذتها وزارة المالية تحت يديها ولا يعلم إلا فائت موجودة إلى الآن أو تصرف فيها .

واللجنة مع كونها لا ترى العرض للبيعت فيما إذا كان يوجد تحت بالمعهد أوقاف مقررة للأزهر أم لا . فلاحظ أن المبالغ المروطة للأزهر تقررت بمقتضى أوامر سامية كانت تصدر إجله من عهد المغفور له محمد علي باشا ومن تلوه من الإصرار والتجدوين كما يتضح ذلك من تقرير لجنة اصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التي تألفت برئاسة المرحوم قاضي باشا زغلول في سنة ١٩١١ وأصبح للأزهر بمقتضاها حق مكتسب قبل الحكومة وهو أن تدفع له مبالغ من خزيتها ليتمكن من القيام بجهته .

ومن جهة أخرى فواجب الحكومة بعضي بمساعدة هذا المعهد ولطفاته القائمة على أساس المصلحة العامة وهي نشر التعليم الديني في أرجاء البلاد .

وإنما نسبة تأليف لجنة للنظر في اصلاح هذه المعاهد ترى اللجنة أن أكبر شرط لأمكن الوصول إلى الاصلاح المنشود هو تخصيص اعتادات مبالغ مقبولة وسقولة للمعاهد المذكورة . ولا يمكن تحمل خزانة الأوقاف مبالغ القيام بأكثر نصيب في نفقات هذه المعاهد لما في ذلك من الإهلاك لمالية هذه الوزارة التي تقوم بإجاء غيرات أخرى . والتي زادت نسبة ما تنفقه على هذه المعاهد زيادة مطردة لا تتناسب مع ما جرت عليه الحكومة فلقد كانت وزارة الأوقاف تدفع للمعاهد في سنة ١٩٠١ مبلغ ١٩٧٣ ج ٠ م والحكومة مبلغ ٣٥٩٥ ج ٠ م وفي سنة ١٩٠٥ دفعت الأوقاف ٧٣٥٢ ج ٠ م والحكومة ٣٥٩٥ ج ٠ م وصار ما تدفعه الوزارة في ازدياد إلى أن بلغ مبالغته في سنة ١٩٢٣ مبلغ ١١٠٠٠ ج ٠ م وما دفعت الحكومة ٤١٦٤٥ ج ٠ م . ولذلك ترى اللجنة زيادة المبلغ المروط بوزارة المالية للأزهر لعام ١٩٢٤ إلى مبلغ ٤٨٥٨٥ ج ٠ م وهو ما طلبته وزارة الأوقاف مع الأمل في زيادته في السنين المقبلة .

على تقرير اللجنة عن إيجاب الرأي وهذا نصه :

الباب الرابع

إيرادات الملاهي والمدارس

قدرت هذه الإيرادات في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ١٨٠٠٠ ج ٠ م موزعة على فصيلين .

الفصل الأول إيرادات المدارس وهو أربعة بنود :

البند الأول : أجور التعليم وإيراداتها ٩٥١٠ ج ٠ م .

البند الثاني : مشروط في الأوقاف الأهلية للمدارس وهو مبلغ ٥٧٤٦ ج ٠ م .

البند الثالث : مميزات أشغال البيت بالمدارس ومقدور لها ١٥٠ ج ٠ م .

البند الرابع : سبعة وزارة المعارف للمدرسة الأمير فاروق الثانوية وقدرها ١٠٠ ج ٠ م .

الفصل الثاني خاص بملاهي تربية البناني وإيراداته مقدرة ١٥٠٠ ج ٠ م .

ونظراً لأنه تبين أن التعليم الخاص في وزارة الأوقاف هو بنسبة ٥١ ٪ من مجموع الطلبة مع أن النظام المقرره يقتضي بأن تكون تلك النسبة ٧٥ ٪ فقد قرر مجلس النواب تخفيض ٤٨٥٠ ج ٠ م من البند الأول الخاص بأجور التعليم لإخراج نسبة التعليم الخاص إلى الحد المقرر وهو ٧٥ ٪ إجماله من السنة المكتبة القائمة وأقر باقي الاعتادات كما هو في المشروع فأصبح مجموع احتياج هذا الباب ١٣١٥٠ ج ٠ م بدلاً من ١٨٠٠٠ ج ٠ م .

واللجنة توافق على ذلك .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - ما هو مصدر إيراد هذا المبلغ ؟

سعادة وكيل وزارة الأوقاف - قدرت إيرادات الملاهي بمبلغ ١٥٠٠ ج ٠ م لأنه يدخل في المناقصات التي تعلن عنها الوزارة مما يحتاج إليه من الأدوات كالجرار والقفازيس والملابس وأدوات التنظيف وغير ذلك وقد قامت ورشة الملاهي لأول مرة بصنع تلك الأدوات وبرهنت على امتنان عملها اختار تامام رخص أثمان مصنوعاتنا ضد عليها حسن عملها ودخلوها في المناقصات بالروح وبما قد في الميزانية بمبلغ ١٥٠٠ ج ٠ م .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - يعني أن الوزارة لا تأخذ شيئا من اللاعبين .

سعادة وكيل وزارة الأوقاف - نعم لا تأخذ شيئا .

قرر المجلس الموافقة على هذا الباب .

على تقرير اللجنة عن الباب الخامس وهذا نصه :

الباب الخامس

مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية العام الحاضر مبلغ ١٠٢٤٢٠ ج ٠ م بزيادة مبلغ ١٠٢٦٤ ج ٠ م من تعديلات سنة ١٩٢٣

حاضرة المقرر - مجلس النواب لم يحضر شيئا .
سماحة وكيل وزارة الأوقاف - تمت هذا في المضبطة ثم صحح في مضبطة
الجلسة التالية .
وافق المجلس على هذا الباب مع قبول التصحيح الذي عرضه سعادة وكيل
الأوقاف .

على تحرير اللجنة عن الباب السادس وهذا نصه :

الباب السادس

المال المقر من وزارة الأشغال العمومية لقرم الآف العربية

قدر ما تدفعه وزارة الأشغال في هذا الباب في مشروع ميزانية السنة
الحاضرة مبلغ ١٠٠٠٠ ج. م. كما كان في الميزانية الماضية .

واللجنة توافق على ذلك .

قر المجلس الموافقة عليه .

حاضرة المقرر - قد واصلنا العمل طول النهار حتى أتمنا تحضير التقرير
عن الجزء الخاص بالمصرفيات وهو طبع الآن وسيوزع على حضراتكم بعد
دخ ساعة فهل ترون أن ننتظر فيه الليلة أو هذا ؟

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى - لدينا الآن قوانين لقرام للمرة الثالثة وأخذ
الرأي عليها فيمكن أن ننتظر حتى يرد لنا القسم الخاص بالمصرفيات .

قر المجلس أن ينتظر قسم المصرفيات بجلسته غد .

على للمرة الثالثة القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ الصادر بتاريخ ٢٦ ذي الحجة
سنة ١٣٣٧ (٢ أكتوبر سنة ١٩١٨) المتأني بأن المبالغ المستحقة على الحكومة
ومصارفها بصفة مماش أو مامية للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز
التنازل عنها ولا توقيع الحيز عليها إلا في أحوال مخصوصة وهذا نصه :

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨

يقضى بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصارفها بصفة مماش
أو مامية للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع
الحيز عليها إلا في أحوال مخصوصة

نحن سلطات مصر

بعد الاطلاع على الشؤن رقم ١٧ الصادر في سنة ١٩١٧ بتعديل
المادة ١٢ من القانون المذكور .

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ القاضي
بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصارفها بصفة مماش أو مامية الموزونة
أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحيز
عليها إلا في أحوال مخصوصة .

ثانيا - ورد في بند ٥ فصل ٢ مبلغ ٢٥٠٠ ج. م. قيمة المقدر لما يخص
الوزارة من ربح أوقاف أهلية مشمولة بنظارة الخبز وهذا المبلغ هو مجموع
مربيات ومصص مقرية في أوقاف أهلية مشمولة بنظر الخبز واشترط
الرقولون صرفها في وجوه خيرية تقوم وزارة الأوقاف بمباشرتها .

وقد طلبت اللجنة بياناً ولفاً عن هذه الأوقاف وعن الإجراءات التي
تتخذها الوزارة لتحصيل حقيقة المستحق لها من هذا النوع . فبين أن
الوزارة لم تحصر بعد جميع هذه الأوقاف وأن ما وقفت عليه حتى الآن
هو ٨٢٢ وقفا . وأنها عاملة في البحث عن الأوقاف الأخرى التي يكون لها
حصص أو مرائب فيها .

وأما عن الإجراءات التي تتخذها للحصول على المستحق لها فهي أنها
تطلب نظار هذه الأوقاف بالمربيات الثابتة ويقدم حسابات مشفوعة
بالمستندات من الأوقاف التي فيها حصص لمراجعتها وسداد مبالغ هذه
الحصص . وبين يتأخر منهم عن الدفع تمامها الوزارة .

وبناء على ذلك وافق مجلس النواب على إضافة مبلغ ٨٥٨ ج. م. على المرائب
المربوطة بوزارة المالية للجامع الأزهر (بند ١) لإيلاها إلى ٤٨٥٨ ج. م.
وأقر باقي الاعتبارات المطلوبة لهذا الباب وقد أصبح مجموعها ١١٠ ج. م.
بلا من ١٠٢٤٢٠ ج. م. كما وافق على الملاحظات المتقدمة .

هذا وبجده المناسبة تفتت اللجنة نظر المجلس إلى أن الزيادة التي طرأت
على البند (١) المقدم ذكره سبق لمجلس الشيوخ إقرارها في مشروع الميزانية
العاملة عند نظره القسم السادس الذي أصبح القسم الخامس من الميزانية وهو
القسم الخاص بوزارة المالية .

واللجنة تشير بالمواظفة على ما رآه مجلس النواب .

سماحة وكيل وزارة الأوقاف - جاءت في هذا الباب ملاحظة كانت
أوردتها لجنة الأوقاف بمجلس النواب ولما أبنا لها خطاها ورفضتها من المضبطة
وقد وردت هذه الملاحظة في تقرير لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ فأرجو
حذفها .

للاوقاف الخيرية مقررات في بعض الأوقاف الأهلية وهذه المقررات
سواء كانت حياى حصصا أو مقفرا من المال قامت الوزارة بمصرها
حصرا لما وقد قالت اللجنة أنه ينبغي لها أن الوزارة لم تحصر بعد جميع هذه
الأوقاف وأن ما حصرت حتى الآن هو ٨٢٢ وقفا والواقع أن الأوقاف
لها جميل خاص بالوزارة وقد روجع هذا السجل ولم يجد للوزارة استجبات
في أكثر من ٨٢٢ وقفا من الأوقاف المسجلة فلما سألت اللجنة فلما لها أنه
يجوز أن توجد أوقاف غير مسجلة ويكون للأوقاف الخيرية مقررات فيها
وقفا أننا اتفقنا مع المحكمة الشرعية على أن ترسل للوزارة صور الوثائق
غير المسجلة فلما وجد شيء من ذلك رصدناه في السجل ومن ذلك يتبين علم
صحة الملاحظة الواردة في تقرير اللجنة نعى :

أن الوزارة لم تحصر بعد جميع هذه الأوقاف وأن ما وقفت عليه حتى الآن
هو ٨٢٢ وقفا وأنها عاملة في البحث عن الأوقاف الأخرى التي يكون لها حصص
أو مرائب فيها ؟ .

أخذ الرأي على هذا القانون بالبناء بالإجماع فتقرر الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٦٨ صوا .

قرئ لمرّة الثالثة مشروع القانون الذي وضعت لجنة الأمور الداخلية بالناء القانون الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يولييه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات وهذا نصه :

مشروع قانون

بالناء القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٩ الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يولييه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات

نحن فراد الاول ملك مصر

فقد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلغنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُلغى القانون الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يولييه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات .

مادة ٢ - حل وزيري الداخلية والحفافية بتنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بنجاء الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
مدون

معالى محمد شفيق باشا - العدد الموجود غير قانوني لأن عدداً موجودين الآن من حضرات الأعضاء ٥٤

معالى الرئيس - كثير من حضرات الأعضاء خارج الجلسة وسيحضر عند أخذ الرأي .

أخذ الرأي على المشروع بالبناء بالإجماع فتقرر الموافقة عليه بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين وعددهم ستون .

تلى لمرّة الثالثة للمرسوم الصادر في ٢٦ شومان سنة ١٣٣٤ (٢٧ يولييه سنة ١٩١٦) الخاص بتشكيل مجلس إدارة الأوقاف وهذا نصه :

مرسوم

بتمثيل تشكيل مجلس إدارة الأوقاف

نحن سلطان مصر

بصد الاطلاع على لأعمال إدارات وزارة الأوقاف المصنف عليها بالأمر المالى الصادر في ٢٠ محرم سنة ١٣١٣ (١٣ يولييه سنة ١٨٩٥) ؟

ونظراً لما يود من التعميم أحكام الأمر المالى المشار اليه بحيث يتناول المبالغ المستحقة للأسباب فيها على مجالس المديريات وعلى بلدية الاسكندرية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩١٨ من الجمعية المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون المسمى المخطف ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصالحها من ضمنها المجالس البلدية والمحلية ومن طرف مجالس المديريات وبلدية الاسكندرية بصفة معاش أو مكافأة رت أو مكافأة هجوم مقام المعاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكاً كان أو عسكرياً أو أجرة أو مرتب أو بصفة حق في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات إضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها للسداد ما يكون مطلوباً بالحكومة أو للمصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق ببدء وتلغيفه أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص .

وفي كافة الحالات لا يتجاوز مقدار ما يحجز رجع للمعاش أو مكافأة الرت أو المكافأة التي تقوم مقام المعاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكاً كان أو عسكرياً أو الأجرة أو المرتب أو الحقوق في صندوق التوفير أو المرتبات الإضافية .

٢ - يشمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للأزامل والأيتام أو لتعليم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة هجوم مقام المعاش أو حصة في صندوق توفير أو أمانة أو غير ذلك من المرتبات الشبهة بها وكذلك كل رصيده من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو توقيع الحجز عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

٣ - لا يسل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا القانون ؛

٤ - تسرى الأحكام السابقة على التنازلات أو الحجزات التي تلقى للمصالح بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

الأنه لما يتعلق بمجالس المديريات وبلدية الاسكندرية فإن الأحكام المذكورة لا تسرى على التنازلات التي تكون اكتسبت تاريخاً قابلاً قبل التاريخ المشار إليه وإلى ثمن في مدة ثلاثة أشهر من التاريخ منه .

التنازلات والحجزات التي لا تقع تحت أحكام هذا القانون بمقتضى التقريين السابقين لا يمكن في أية حال من الأحوال أن يكون لها مفعول على العوارض أو المرتبات أو المكافآت التي تتمتع بعد العمل به .

٥ - حل وزراء الداخلية والمالية والحفافية بتنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه بمجرد نشره بالجريدة الرسمية الرسميين ؟

مدون برأى رأس البن في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨

حضر حضرة صاحب المصالى مرفس حنا باشا وزير الأشغال العمومية حيث كانت الساعة ٧ و ٥٠ دقيقة .

أخذ الرأي على المرسوم السابق بالنهائ بالاسم فقرر الموافقة عليه بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين وصدمهم ٦٩
قرى للمرة الثالثة القانون مرة ٨ لسنة ١٩١٨ انخاس بمجاية آثار المعصر العربى وهذا نصه :

قانون تمرة ٨ لسنة ١٩١٨

لمجاية آثار المعصر العربى

نحرم سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية وبيان اختصاصها ؛

وبعد الاطلاع على قانون الآثار تمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ ؛

وبناء على معارضه عليا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت :

١ - لما يتلقى تطبيق أحكام هذا القانون بعد أثر من آثار المعصر العربى كل ثابت أو متقول يرجع حده الى الملة المنصرفة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد بن علي له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية باعتبارها مظهرا من مظاهر الحضارة الاسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بجمهورية مصر .

وتسرى أحكام هذا القانون أيضا الى كل بقعة فنية أو تاريخية أو أثرية من الأديرة والكنايس القبطية المنسوبة والتي تقام فيها الشعائر الدينية التي يرجع بعضها الى الملة المنصرفة بين أوائل الدين المسيحى وبين وفاة محمد بن علي .

٢ - مع عدم الانحلال بمفرد الكتلة : ف الملية في المساحة التالية لكل أثر من آثار المعصر العربى يمكن الدور عليه بطريق الصدفة أو بإشعار المرنص به على مطبق أية أرض من أراضى انقطر المصرى أو في بادئها يكون ملكا من أملاك الحكومة العاتقة .

٣ - الأحكام المدونة في المواد الثامنة والثامنة وثلثية والحادية عشرة والثانية عشرة والخامسة عشرة من قانون الآثار تمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ تسرى على الآثار الملية في المساحة الأولى من هذا القانون مع التمددات الآتية :

تستعمل في المواد المذكورة " مصلة الآثار " بدلا من " حفظ الآثار العربية " . كذلك تستبدل كلمات " مدير عموم مصلة الآثار " بكلمات " أمين دار الآثار العربية " .

وتستبدل " وزارة الأشغال العمومية " المشار اليها في المادة الثانية عشرة بـ " وزارة الأوقاف " .

٤ - الأحيان التابعة غير المملوكة الحكومة المسجلة الآن أو التي تسجل في المستقبل في عند آثار المعصر العربى تجرى عليها الأحكام الآتية :

(أولا) يجوز للحكومة أن تنزع ملكيتها طبقا للقوانين المعمول بها فيما يخص بفتح الملكية للمنافع العامة ؛

وعلى الأمر العالي الصادر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣) بإنشاء وزارة الأوقاف بدلا من ديوان عموم الأوقاف ؛

وبناء على معارضه عليا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

١ - يستبدل تشكيل مجلس إدارة الأوقاف المنصوص عليه في المادة الخامسة من اللائحة المشار إليها بما يلى :

وزير الأوقاف (وفى حالة غيابه وكيل الوزارة) رئيس

مفتى الأوقاف

رئيس قسم المبانى

مدير قسم الزراعة

اثنان من الأحيان يحصل اختصاصهما بمعرفة المحافظة في كل سنة

مراتب عموم الحسابات

٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ مرسومه هذا . ويسرى العمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ما

مدر برى رأس العين فى ٢٦ شبان سنة ١٣٣٤ (٢٧ يونيو سنة ١٩١٦)

أخذ رأى على هذا المرسوم بإنشاء بالاسم فقرر الموافقة عليه بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين وصدمهم ٦٩

تلى للمرافعة للمرسوم الصادر بتاريخ أول صفر سنة ١٣٣٤ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) انخاس بيمين وكيل وزارة الأوقاف رئيسا لمجلسها المنصوص وهذا نصه :

مرسوم

بتعيين وكيل وزارة الأوقاف رئيسا لمجلسها المنصوص

نحرم سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣١٦ (١٧ أبريل سنة ١٨٩٩) ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣) ؛

وبناء على معارضه عليا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

١ - يشكل المجلس المنصوص فى وزارة الأوقاف من :
وكيل الوزارة وفى حالة غيابه من يتنبه مجلس الوزراء ورئيس

النائب العمومى لدى الحاكم الأهلية وفى حالة غيابه رئيس قياة

الاستئناف الأهلية

مستشار سلاطى وزارة الداخلية وفى حالة غيابه من يتنبه مجلس

الوزارة

٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ مرسومه هذا ما

مدر برى رأس العين فى أول صفر سنة ١٣٣٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩)

هنا حضر حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا حيث كانت الساعة ٧ و٥٥ دقيقة .

احتل حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقدر لجنة الاقتراحات منصبة الخطابة على تقرير لجنة الاقتراحات - من اقتراح معانة محمد منازى باشا الخاص بتطهير الترع والمصارف الخصوصية بمديرية البحيرة التي يكون عليها . . . وفلان فاكتر مع تحميل اجرة التطهير مع الأموال الأميرية .

الاقتراح

يتوقف تحسين أطيان الوجه البحرى وخصوصا مديرية البحيرة على أمر من الأهمية يمكن . وهو تطهير الترع والمصارف الخصوصية . وبالنظر لأن الملاك سواسما كانوا وطنيين أم أجانب لا توجد لدى بعضهم الرغبة في التطهير حتى ترتب على ذلك وجود كثير من الأطيان في حالة عدم .

لهذا نشرف بأن أطالب من المجلس أن يقرر تكليف وزارة الأشغال بتطهير الترع والمصارف الخصوصية التي يكون عليها . . . فدان فاكتر من طلب أحد الملاك ذلك بمصاريف تحصل مع أفساط الأموال الأميرية . هذا فضلا عن أن لجنة الترع والبحسور تنص على أن الحكومة الحق في التطهير متى شامت ولم تهم الآن بشئ من ذلك ما

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعباره اقتراحا مقبولا وشكلا وفيها ينطبق بموضوعة . اشامت اللجنة على المادة الثانية من لائحة الترع والبحسور التي تجيز للحكومة عند حصول التأخير في تطهير المساقى والمصارف الخصوصية أن تطهروا على نفقة المتضمنين والبالغ الذى يصرف في هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ والكيفية الواردة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ لقررت جواز نظر المجلس فيه لاحالته على وزارة الأشغال .

معالى محمد شفيق باشا - أرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة الأشغال لا على وزارة الأشغال .

قرر المجلس إحالته على لجنة الأشغال .

على تقرير لجنة الاقتراحات من الاقتراح المقدم من حضرة سمعان خريال النعص بك الخاص بطلب الترخيص بزراعة الدخان .

الاقتراح

موضوع الاقتراح : زراعة الدخان بالأراضي المصرية .

قد حرمت البلاد من أمد مسيد من زراعة الدخان وسقطت بذلك الفائدة التي كانت تعود على الفئمين بأمر تلك الزراعة .

كان هذا الصنف يزرع بأراضي الخواجات التي تمال من طمس النيل ما يعلد تربتها فأصبحت الآن لا تصلح إلا لزراعة البطيخ والبقاش ما لا يأتي فائدة تذكر يجانب إيراد زراعة الدخان .

(ثانيا) لا يجوز هدمها ولا نقلها كلها أو بعضها ولا تجديدها ولا ترميمها ولا تعديلها بأية طريقة كانت الا برخصة من وزارة الأوقاف بعد أخذ رأى لجنة حفظ الآثار العربية .

(ثالثا) لوزارة الأوقاف في كل وقت أن تبشر بنفسها جميع الإجمالى التي ترى ضرورتها لحفظ الآثار المسجلة أو أن تمهد بها لمن تراه على ثققتها .

٥ - تسجيل هذه الآثار يحصل بقرار يصدر من وزير الأوقاف بناء على طلب لجنة حفظ الآثار العربية وبعد الاتفاق مع الوزارة المختصة أنا كان الأثر داخل من قبل في مجلة أملاك الحكومة العامة .

٦ - أنا ترتب على حق الارتضان المفروض في الفقرة الثانية من المادة الرابعة ضرر ما بأحد الأفراد فيكون له الحق في تويض من وزارة الأوقاف ويكون دفع هذا التويض بالكيفية المنصوص عنها بالقوانين المعمول بها فيما يخص يتبع الملكية للمناخ العامة .

ولا يسوغ أن يتجاوز هذا التويض في أى حال من الأحوال نصف قيمة المين المتروكة المكتبة ويسقط الحق في هذا التويض أنا لم يطلبه راحه طلبا صريحا في بحر السنة من يوم إحالته من وزارة الأوقاف بقرار التسجيل .

٧ - يجانب المجلس مدة لاتجاوز سنة واحدة وبفرامة لاتجاوز مائة جنيه أو بأحدى مائتين العنوين فقط .

(أولاً) من يغل أو يهدم أو ينالس أو يشوه بأية كيفية كانت أثرًا من الآثار التابعة للمسجلة .

(ثانيا) من يتولى على أخافض ناجية من أثر من الآثار المذكورة هدم كله أو بعضها .

(ثالثا) من يتولى أثرًا من تلك الآثار أو سكن أو زودية للحيوانات أو غزن أو قبر .

٨ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يطالب عليها بالمجلس مدة لاتجاوز أسبوعا واحدا وبفرامة لاتجاوز جنيها نصريا واحدا أو بأحدى حائين العنوين فقط .

٩ - لايجع تطبيق العقوبات المدونة في المواد السالفة من الحكم بالتعويض عما حدث من الضرر .

١٠ - على وزيرى الحفاية والأوقاف تنفيذ هذا القانون على منبها فيما يخصه .

ولهذا الغرض يجوز لوزير الأوقاف بإتفاقه مع وزير الحفاية أن يصدر بقرار منه ما يراه لازما في هذا الشأن من اللوائح .

١١ - يعمل بهذا القانون من أول مايو سنة ١٩١٨ م

مدر برار عايدى في ٢ رجب سنة ١٣٣٦ (١٣ أبريل سنة ١٩١٨)

أخذ الرأى على هذا القانون بالبناء بالإسم بقرار الموافقة عليه بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين ومقدم ٧٧

أهل المركز أن يعضدها في هذا الطلب لدى الحكومة وبمخاطبة الحكومة في هذا الشأن أحوال الموضوع على قومسيون سكك الحديد الضيقة بوزارة الأشغال وبعد أن فحص القومسيون المذكور رأى أن خطأ هذا يجب أن يكون من أعمال الحكومة وأسف لأن الحكومة غير مستعدة لإجابه وقتئذ .

لم يرض الأهل هذا وأكفروا من الشكرى والحفوا في طلب تنفيذه بسرعة وكتب مجلس مديرية بنى سويف إلى وزارة الداخلية مؤيداً هذا الطلب ورجاه أن توسط لدى وزارة الأشغال لتفتش هذا الخط ، فكان جواب الأشغال أنها ستفتش خطاً فرعياً من خط اللاهون - بنى سويف التابع لسكك حديد المنيا الإضافية ، فيسبر هذا الخط على الصرف العلوى بذلك الجهة ماراً بقرية غاريس إلى أن يخفى بمسار القاصيل فيمر عليه حتى يخفى بالخط الحديدي الرئيس عند كبرى قشيشة .

انتظر الأهالي ستة عشر أخرى حتى كانت سنة ١٩١٤ حيث قامت الحرب فأوقفت جميع المشاريع والأقن وقد زالت حالة الحرب وباتمها من نتائج وعادت الأمور إلى مجاريها ولا يزال هذا الخط ضرورياً جداً للجمهور وقد أقيمت الأبحاث التي قامت بها الحكومة أنه مورد إيراد وأرجع لها على أن إنشاء هذا الخط لا يستلزم مصاريف ضخمة كغيره من مشاريع الخطوط التي تقدم عنها طلبات حتى الآن . فلا يستلزم نزع ملكية أحيان يدفع عنها إلى جميع الأرض التي يمر بها الخط هي ملك الحكومة، كذلك لا يستلزم نفقات لرفع مستوى الخط من الأرض وتجهيد خط حديدي لذلك ما يجره الخط المقترح أنشائه هو عبارة عن جسر مصرف المصوم ومن جسر القاصيل وكل منهما مخرج من الأرض بنحو قديمين أو ثلاثة وعرض كل منهما يتراوح بين خمسة أمتار .

فالخط مهياً عهده يحتاج فقط لوضع القضبان عليه وعند الحكومة على ما يقال كمية كبيرة من قضبان سكك الحديد الإضافية متوفرة .

وعليه فانشاء هذا الخط لا يأخذ إلا أقل مصاريف يمكنه لإنشاء خط حديدي على أنه إذا لم يكن عند الحكومة قضبان متوفرة فإن ما يدفع عنها لشراء هذه القضبان يكون ضئيلاً جداً بالنسبة لراحة الجمهور وما يورد على الحكومة من إيراد .

أرفع هذا إلى الأهل الكثيرين هيئة المجلس المؤفوه اقراره لما يترتب عليه من تحليل مياه كيريتوه به جمهور عظيم والسلام .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً وشكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لأحاطه على لجنة المواصلات .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات .

على تقرير لجنة الاقتراحات من الاقتراح المقدم من حضرة محمد زكي عبد الرازق بك بطلب إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات في حاسكة كامل محافظة ومديرية ومركز .

وبنصف صدور القرار المانع زراعة الدخان عطلت قيمة تلك الأراضي وصامت القوائد التي كانت تعود على أوليائها فان ظنا أن فرض الحكومة أن تتقاضى جزءاً على الدخان يفوق ما كانت تجنيه من زراعته فقولاً أن التصريح بزراعته ربما لا يصحح مورد الجبرك كله من هذا النوع . خصوصاً أن الحكومة يمكنها أن تستعاض عما تفقده من إيراد الجبرك لهذا السبب بضرب ضريبة على الدخان المزروع دخاناً أكثر من قبل . فقد كانت الضريبة على الدخان خمسة جنيهات فلو جعلت خمسة عشر أو عشرين لقبلها الزارع بكل ارتياح . هذا وقد علمنا أن وزارة الزراعة تجرّ زراعته في أربع عشرة قرية أصحبت ما قيمته ٢٥٠ جنياً فيكون إيراد الدخان ٢٨ جنياً و٩٨ ملياً وهذه القيمة أرى أنها كثيرة لأسباب :

أولاً - أن وزارة الزراعة تمنى أكثر من الفلاح البسيط في تنمية الزراعة ؛ ثانياً - أن القيمة استحصت على سعر الدخان الوارد من الخارج ، وهذا السعر مرتفع .

فإذا صدر قرار وزارة الزراعة بالتصريح بزراعته كثر الدخان المصري الذي يرغب الأهالي وأغلبت أثمانه في الهيوط شيئا ولكنه على أي حال لا يقل إيراد الدخان من ٢٢٠ جنياً ، فانما كان بعض الدخان يرد من الخارج فضل الحكومة أن تأخذ منه الجبرك . وبإضافة ما يرد للجبرك على ما تجنيه الحكومة من الضريبة قد يزيد دخل الحكومة من هذه الوجهة ، يد أن الفلاح المصري تتدفق عليه الخيرات .

لهذه الأسباب تكون الفائدة مشتركة بين الحكومة والمزارعين والمدينين ولدى صدور القرار بزراعته يكون المجلس قد سعى لسعادة البلاد فأرجو لحسن هذا الاقتراح وتأييدها هيئة المجلس المؤفوه صلاحيتها أصدرت القرار ما

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً وشكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لأحاطه على لجنة المالية .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أرى إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية والزراعة .

قرر المجلس إحاطه على لجنة المالية والزراعة .

على تقرير لجنة الاقتراحات من الاقتراح حضرة أحد أبا يوسف راضي انتهى الخصاص بطلب إنشاء فرع من السكة الحديدية الإضافية الممتدة من بنى سويف إلى اللاهون .

الاقتراح

بلاد الجزء الغربي لمركز الواسطي وبعض بلاد مركز بنى سويف بلاد مبيدة من غير النيل ومن الخط الحديدي يمتد على قاطنيتها والرافدين إليها السفر ونقل محمولاتهم وبناتهم وبناتهم من أجل هذا خاطب الأهل في سنة ١٩٠٩ شركة السكة الحديدية الضيقة بالقديم فتدعاهم اللاهون لئلا يردوا على جسر تربة الجيزة وقد بحثت الشركة هذا الطلب فارتأت لمصلحتها ومصلحة الأهالي إحاطه ، أظهرت استعدادها لذلك لو وافقت الحكومة . وظلّت من

التجارية المهمة والحاجات المصرين وغيرهم والسياح قاصدي الهند وبلاذ الشرق قاطبة .

شاء القصر بمرور ذلك القتال منها فكان سببا لقطع موارد الرزق عنها وصارت تضيق على ثرواتها شيئا فشيئا حتى اضطر كثير من أهلها لما جرت بها الداخلية البلاد على أمل إعتماد مورد يرتكزون منه بعد أن سدت في وجوعهم كل أبواب الارتكاف وكثير منهم يتخفرون الآن للحاق بين يديهم . وأنا لوكد لمعاليكم أنه لولا مرور ذلك القتال لكانت الحال على ما هي عليه قبل بل كانت تنحصر تلك المدينة انماصة بأهبتها وقاهيتها وأهبيتها من الوجبة التجارية على أكبر مدينة في العالم .

ولذلك

أطلب من هيئة المجلس موافقي على الاقتراح الآتي :

هناك طريق جبل روميل بين مدينة السويس والعاصمة مباشرة يمكن مد خط حديدي به ليقرب المسافة ويسهل طريق الزياره وتقل المضائق لأن الأجور الحالية حبة كأدما في طريق الموظف والتاجر لأننا لا نألفه في الطريقين من القاهرة مثلا إلى السويس بالطريق الحالي نرى أن من الضروري المرور على بنها وإلخافيق والإسماعيلية ثم الرجوع بطريق الدونان السويس . وأما الطريق الثاني فمن العاصمة للسويس مباشرة وأظنه لا يفي في القياس أكثر من نصف مسافة الطريق الحالي .

وأنا كان هناك اعتراض من جانب الحكومة على عدم تنفيذ هذا المشروع لكونه لم يدرج بالميزانية وأنها لا تساعد في إنشائه الآن فما علينا إلا أن نعلن استعداده رسميا بإصطاحه أن نريد من الشركات والائتمار وهناك منها عشرات ترضى أن تأخذ وتكون قد اكتفيا بمرونة الصرف وتحصيل الخزينة بما لا يسمع به ظروف الحالة الآن وأعلن فائدة هذا الخط لأخفى فيه الراجح للمظهر للأهل والشركة والحكومة معا . وإذا لم يوافق على هذا الاقتراح فعرضا على المصلحة العامة أرجو أن يوزع إلى وزارة المواصلات بتخفيض أجور السكة الحديدية فيما بين السويس ومصر والاستكندرية وكابا ويضام إلى ما كانت عليه قبل الحرب بين الأولى والأخيرة إذ أن هذه المدينة سبق أن حصلت على امتياز خاص يرخص لها جعل أجرة الطن من المضائق ٤ قرشا بينها وبين الاستكندرية مهما كان نوعها .

وأي لأشفي على أحوال وموظفي تلك المدينة البؤساء وعلى حالتهم إذا لم ينظر المجلس في حل الحكومة على إجابة هذا الاقتراح لما فيه من الفائدة المهمة .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة المواصلات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا الاقتراح يدور حول مسألة فنية تستدعي إحالته على لجنة فنية للدراسة وإبداء رأيا فيه خصوصا وأنا لم أجعل طيبة هذه المنطقة ومجهول وجه المصلحة من هذا الاقتراح بالنسبة لها .

الاقتراح

بالإضافة على ميزانية الدولة في هذا العام حالي ما رأيت من قلة عدد المدارس الابتدائية للبنات فاني وجدت عددا لا يتجاوز سبعا ومعلوم أن عدد البنات في القصر لا يهبط عن مئتين كور وأن الحاجة إلى تعليم الفتيات لا تقل من الحاجة إلى تعليم الفتيان وقد بلغ عدد مدارس البنين التابعة لوزارة المعارف نحو أربعين مدرسة .

من أجل هذا أقترح أن تنشئ الحكومة في أقرب فرصة مدرسة ابتدائية للبنات في كل محافظة من محافظات القطر وفي كل مديرية من مديرياتها وفي كل مركز من مراكزها .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة المعارف .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة المعارف .

تل تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازي يطلب عمل مشروعات الري والصرف لأصالح الأحيان البور بمرضى قاقوس وكفر صفر .

الاقتراح

مركزا قاقوس وكفر صفر من أكبر مراكز القصر المصري أحيانا وهما في نهاية ترع القصر المصري والمياه التي تزدلها بيد رى الأحيان المتروكة تصاب في المصارف والبصيرات وهما أحيان بور ملك الحكومة تحادل خمسة أمثال المزروع فيما الآن تحريا وعدد سكانها أخذ في الزيادة شيئا فشيئا وبما أن الحكومة عازمة على عمل مشروعات الري والصرف لأصالح الأحيان البور ؟ فأرجو تقديم مركزى قاقوس وكفر صفر في ضمها في أصالح الأحيان البور .

(١) لأن أحيانها البور من أجود الأحيان وهما ثلاث أم .
(٢) للاحتجاج بالمياه الزائدة من المساحة التي تصاب في المصارف والبصيرات .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لأهمية المصلحة العامة في هذه الجهة وإحالته على لجنة الأشغال .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الأشغال .

تل تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة إبراهيم فرج أبو الجليل بك يطلب مد خط حديدي من السويس إلى القاهرة مباشرة .

الاقتراح

تطوبون أن مدينة السويس هي المياه الوحيدة للشرق وكانت أهلها في سالف الزمان يمتصون بها يتبع به أهل كبريت اللدن من رخاء ورفاهية . كانت صادرات وواردات الشرق تنحدر عليها بل كانت عطف رجال السفن

ومقيد جدا لزراعة وتنشيط التجارة والزراعة والصناعة ونقل الحاصلات ولا كان كبرى ارباحه القديم موجودا بظان مصلحة السكة الحديدية بدون فائدة ولما قدمت من البيانات الدالة على ضرورة وجود كبرى للمصنوعة اقترح نقل هذا الكورى ووضعها في المكان المتقدم ذكره مع العلم بان هذا لا يتكلف كثيرا وانه لا توجد منطقة في القطر المصرى تحتاج لهذا الكورى اكثر من هذه المنطقة .

ونفضلوا بإعمال الرئيس بقبول فائق احتراماً ما

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعذاره اقتراحا برغبة ومن الجائز نظره أمام المجلس لاساغة على وزارة المواصلات .
أعضاء ... مجال على لجنة المواصلات .
وافق المجلس على الحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات .
على تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة ختل محمد بك انلاص بالفاه قانون خمسة المكدنة .

الاقتراح

سنت الحكومة المصرية في سنة ١٩١٣ قانون خمسة المكدنة وهو يقضى بمنع الرهن أو الحجز على اطميان من ملك خمسة اكدنة أو أقل . وكانت الناية إذ ذلك حاية صغار الفلاحين من أن يمحصولا أنفسهم اقمال الديون ويهروا اطميانهم ضامنا لتلك الدين فيجاءت النتيجة عكس ذلك بل جاءت وبالا وخسراتا عليهم .

لقد كان الواحد منهم اذا اهوته القديرة لسد حاجة من حاجاته وهي كثيرة لا تنقطع سيما اذا اصبحت زراعتة بتكدة الآفات التي تحصل كثيرا عند الى رهن جزء من اطميانة - أو اولى اقتراض المبلغ - أو لشترى ما يحتاجه على أن يدفع ثمدة في اوان المحصول .

أما بعد صدور ذلك القانون فقد سملت جميع هذه الأبواب في وجه الفلاح المسكين وقد همة الناس بمطاملة وأصبح لا يطمئن على شيء وذلك القانون سلاح مشهري في وجه كل من يملكه أو يملكه على أى مبلغ كان حتى صار لا يستطيع يخرج ضامته الا ببيع جزء من اطميانهم هناك والمدار والخراب . وقد استمرت الحال حتى اصنع كثير منهم تلك البقية التي كانوا يمحصولون عليها

لهذا

أرى ويجوب الفاه هذا القانون حرصا على مصلحة صغار الملاك الذين يكونون السواد الأعظم من الأمة المصرية ما

تقرير اللجنة

رأت اللجنة أن هذا الاقتراح انما هو مشروع قانون ونظرا لأن حضرة المنضو صاحب الاقتراح لم يشغ طلبة بمذكرة تفصيلية ولم يضعه في مواد طبعا لنص المسألة من ٧٦ في اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ .
لذلك قوتت رفضه شكلا وإعادته للمجلس للتصرف فيه .

حضرة سعيد فهمى الروي بك - هناك طر يقان بوصول الى السويس احدثها يمر بالزقازيق وهو المستعمل الآن ولكن هذا الطريق طويل ويستغرق زمة غير قصير . أما الثاني وهو على هذا الاقتراح فهو قصير يوصل الى مدينة السويس مباشرة وذلك فارى أن نختصم رأى حضرة الزميل المقترح بحالة اقتراحه على لجنة المواصلات لانها المختصة .
وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة عمود على مهنا بك انلاص يطلب ادارة طلبات المظف .

الاقتراح

أشرف بأن أقدم اقتراحا بضرورة ادارة طلبات المظف في أوائل شهر يوليوس لتعذية المصودية ولتنج ادارتها في أوائل يوليوس وبمناسبة أف المياه الواردة للبحيرة غير كافية للرى من الآن ويوجد شكوى كثيرة لتفتيش قسم ثالث لعدم وصول المياه كفاية للرى في أيام الإدارة ويطلبون تمويضا للرى في أيام البطالة هذه حالة الرى في شهر مايو والزراعة القطنية لا تأخذ بها ما مثل ما تحتاج اليه في شهر يوليوس فخرجوا من ممالك صدور الأمر بتنفيذ هذا الاقتراح خوفا من حصول تلف للزراعة القطنية في شهر يوليوس وتقدم ادارة الطلبات مشرا لا يتكلف المصلحة شيأ يذكر كما يجنب منه التلف لا قدر الله انما لم تكن المياه كافية للرى في شهر يوليوس وبذلك تحوثر المياه الواردة للبحيرة لاستعمالها للرى وخاصة للزراعة القطنية والأرز وأما تعذية المصودية فتكون بواسطة ادارة الطلبات ما

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعذاره اقتراحا برغبة وقبولها شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاساغة على وزارة الأشغال .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - لا أرى علا لاجالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال بعد أن انتهى شهر يوليوس .

أعضاء ... مجال على لجنة الأشغال .

وافق المجلس على الحالة هذا الاقتراح على لجنة الأشغال .

على تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة محمد عوض جبريل افندي انلاص بغلق كورى اربابه الى مدينة المنصورة .

الاقتراح

نهر النيل الشرقي يفصل بين الجزء الشمالى من كل من مديريةى الدقهلية والقاهرة ولما كان هذا الجزء على طوله وأبعده عموما من الاتصال بفضه بطرق الاتصال الحديثة الا بالمراكب - كما كانت الحال منذ آلاف السنين ومعلوم أن مدينة المنصورة هى العاصمة الثالثة للقطر المصرى وهى أهم بلد تقع على هذا النهر بعد مدينة القاهرة وهى مرتبطة بالنسبة لأهميتها التجارية ارتباطا كاملا مع الجزء الشمالى من مديريةى الغربية وسنة التقدم والعمران هضى بأن تحصل هذه المدينة الكبيرة مع باقى البلاد التي تشمل معها في كل الأمور الحيوية بكونى للامارة يوضع على النهر بين طلفها والمنصورة ويوجد ضرورى

وافق المجلس على رأى اللجنة وقرر رفض هذا الاقتراح شكلا .

على تقرير اللجنة عن اقتراح سعادة اللواء عمود تواد باشا بطلب تأليف لجنة بوزارة الحفانية للبحث عن طريقة توصل الى ازالة الشكوى من كثرة تأجيل القضايا .

الاقتراح

يتألم الجمهور المصرى ويشكو من الشكوى من الطريقة لمتبعة الآن فى المحاكم الأهلية والشريعة بالنسبة الى القضايا المدنية حيث يلقى المتقاضون من المتاعب والشقاات والمصاريف ومشغولية الفكر وطول المدة مالا يدخل تحت حصر حتى أن كثيرا من الناس يفضلون أن يتركوا حقوقهم على أن يدخلوا باب المناقشة ، ولذى أحله أن سبب ذلك راجع الى كثرة القضايا وقلة عدد القضاة وتكرار التأجيلات سواء من المحكمة نفسها أو من الخصوم وإيجاد اشكالات وقضايا الاسترداد وعدم التشديد على الجناة فى تقديم تقاريرهم فى مدة مناسبة وصعوبة التنفيذ وما أشبه ذلك .

ولست مالئا أن أقول ان القضية البسيطة تستغرق أكثر من سنتين والقضايا الكبيرة أكثر من عشرين وشك يعجز كل انسان بأن يأكل حق الآخر أو يماطل فالبلغ حتى إلى صاحب الحق ويتركه يضا من حقوقه وهذا مما يؤدى الى قلة الثقة المالية بين الناس وأنا أعتقد أن ذلك ربما يكون من الأسباب فى تأخرنا عن الأمم الأخرى فكثير من الأمور الاقتصادية .

وبما أن حكومتنا الرشيدة مهتمة فى مراعاة صالح الأمة وراحتها ، لذلك أقترح أن تولى فى وزارة الحفانية لجنة من رجال القانون بحث عن طريقة توصل الى ازالة هذا الشكوى وذلك ليس يميز على رجال القانون فى العصر الحاضر عصر المدنية والرفاه حتى يرتاح المتقاضون ويضمن كل انسان على حقوقه وتزداد الثقة المالية بين العامة بين الناس ويكون للحكومة الفضل الكبير فى ذلك .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اجباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاقته على لجنة الحفانية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرى أن يحال هذا الاقتراح على وزارة الحفانية .

حضرة المفرد - لم تبين اللجنة الداخلية لجهة التى يحال عليها الرغبات فاضطررت الى سلوك سبيل الاستنتاج بالرجوع الى نص المادة ٩١ من هذه اللائحة (علاها) فقياسا على ماقررت المادة المذكورة بشأن الرافض ليس هناك ما يمنع حضراتكم من إحالة هذه الرغبة الى الوزارة أو على لجنة الحفانية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - وما عسى أن تمهله لجنة الحفانية فى هذا الاقتراح ؟

حضرة سعيد فهمى الروى بك - فى استطاعة اللجنة أن تقرر أو ترفضه .
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - إن تأجيل القضايا كثيرا ما يحصل بجبايل من طرق الخصوم على إحالة هذا الاقتراح على وزارة الحفانية .

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة الحفانية بصفتها لجنة فنية .

حضرة محمود بسيونى أنقى - ليس من اليبعد أن اللجنة المذكورة ترى تسجيلا لائتمار القضايا أن تبنى نظام قاضى التحضير مثلا فلا مانع إذن من إحالة هذا الاقتراح عليها .

أعضاء : موافقون .

وافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية .

على تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة بسيونى الخطيب بك بطلب بيع الأطنان التابعة لمصلحة الأملاك بما جرت عليه الدائرة السنية فى بيع أطنانها .

الاقتراح

أقترح على هيئة المجلس الموقرة أن تبيع الحكومة فى بيع الأطنان التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية ما جرت عليه الدائرة السنية من قبل فى بيع أطنانها من أصلاتها الى أحال البلاد الكائنة فيها بالممارسة وبأثمان معتدلة وأن تكون الأولوية لهم وألا يباع شئ منها لغير أهلها الا عند انقضاء رغبتهم فى شرائها .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اجباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاقته على لجنة المالية .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة بسيونى الخطيب بك بطلب إنشاء خط حديدى من ططا الى السلطة رأسا .

الاقتراح

فيا منى كانت مصلحة السكة الحديدية المصرية قد فكرت فى إنشاء خط حديدى من ططا الى السلطة رأسا ثم خططته فعلا ووضعت له العلامات التى تدل عليه ولكنها سكنت عن تنفيذ هذا المشروع مع ما فيه من جزيل النفع وعظيم الفائدة لأنه يوفر جزءا غير يسير من الزمن على المسافرين من الاسكندرية الى بورسعيد ويسهل طرق المواصلات للجمهور وتبنى الحكومة من ورائه ايرادا لا يستهان بقيمته .

أقترح انشاء هذا الخط للأسباب المبيته آتفا .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اجباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاقته على لجنة المواصلات .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

على تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة بسيونى الخطيب بك بطلب إنشاء توصيلة من ترعة صميم النيلية الى ترعة عمر بك أو ترعة الحماة .

الاقتراح

أقترح على هيئة المجلس الموقرة النظر فى وجوب إنشاء توصيلة من ترعة صميم النيلية بمركز السلطة غربية إما الى ترعة عمر بك أو الى ترعة الحماة حتى

الاقتراح

خاص بإنشاء محطة للسكة الحديدية في منتصف المسافة فيما بين محطتي التوفيقية وإيتاي البارود بجمهورية مصر العربية - موضوع هذا الاقتراح - وذلك

وقد سبق أن قدم أحالي مركز إيتاي البارود القاطنين في هذه المنطقة طلبا للوزارة يرجون فيه إنشاء المحطة التي هي موضوع هذا الاقتراح - وذلك لئلا المسافة بين إيتاي البارود وبين هاتين المحطتين ونظرا لما في ذلك من المشقة على كل من أراد السفر من القاطنين في هذه المنطقة وإنشاء المحطة تسهل المواصلات وتزيد الصرمان .

وقد سبق أيضا أن حضر مندوبون من الوزارة إلى هذه الجهة لإجراء ما يلزم لإنشاء (لوك) في نقطة تبعد عن منتصف المسافة بين محطتي التوفيقية وإيتاي البارود .

فأمر من ممالك الأمر بإجراء البحث في إنشاء هذه المحطة ولو بإقامة (كشك) مؤقتة حتى يتحقق للوزارة من إيرادها وإنشاء (البوك) المزمع إنشاؤه بجانبها .

وإن الأحالي مستمدون لأن يقيموا الأرض اللازمة لإقامة الكشك والبوك طمنا من ملكهم التماس بلائح فلا تكلف الوزارة النفقات العمل وما يتطلبه من الصال .

ولي وليد الأمل في أن يحقق ممالك رغبة أحالي مركز إيتاي البارود كما جفت الوزارة رغبة أحالي مركز كوم حمادة من قبل بإنشاء محطة فيما بين إيتاي البارود وكوم حمادة إلى غير ذلك من المحطات المنشأة حديثا في الخط (الطولي) بين القاهرة والإسكندرية وغيره .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاته على وزارة المواصلات .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات .

في تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة محمود على مهنا بك بطلب إنشاء كوبرى على وادى البحيرة .

الاقتراح

أشرف بأن أقدم لممالك اقتراحا خاصا بإنشاء (كوبرى) على وادى البحيرة بكم ٨٩ لأن في ذلك تسهيلات للمواصلات بمركز كوم حمادة (بحيرة) ورجلا لبلاد المركز بعضها بعض ، وهذا مما يزيد في استباب الأمن العام وراحة الأهالي وينص على تميم مشروع إنشاء السكة الزراعية في هذا المركز وتحسين سبل المواصلات بذلك التي يفتقر إليها في هذا المركز شديد الاضطراب .

وقد سبق أن قرر مجلس مديرية البحيرة بناء على اقتراح أحد أعضائه الموافقة على إنشاء هذا الكوبرى وطلب من وزارة الأشغال تنفيذ . وقد شرعت وزارة الأشغال فعلا في عمل المباحث اللازمة ولكنها أوقفت بسبب الحرب .

ويوجد لقرعة جميع المذكورة مصعب تصرف فيها ما لها لأنه بسبب عدم وجود هذا المصعب تخزن فيها المياه بكميات وافرة حتى نشأ عن خزن المياه وعدم تصرفها ضرر جسيم للأراضي المجاورة للقرعة المذكورة بسبب رشح المياه المنزوعة وغرق الأراضي في غالب الأحيان بالنسبة لكثرة المياه وعدم تصرفها وطلبا تظلم أصحاب تلك الأراضي من وقوع هذا الضرر على أطيافهم إلى تخفيض رى القسم الثانى ولكنه لم يفعل شيئا .

لهذا :

أقترح إنشاء التوصيلة السالفة الذكر .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاته على وزارة الأشغال .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أشكر أن حضره بسيوى الخطيب بك سبق أن تنازل عن هذا الاقتراح .

حضرة بسيوى الخطيب بك - هذا الاقتراح غير الذى تمليه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أتى من هذه الجهة وصممت أقالها يشكون من هذا الاقتراح ويعرضون أن الفرض منه تنفيذ رغبة خاصة .

حضرة المقرر - إذن يحال على لجنة الأشغال .

وافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الأشغال .

في تقرير اللجنة عن اقتراح الدكتور أحمد موسى بك بطلب علم تخقيب التلاميذ بالمدراس بغير ألقاب عائلاتهم

الاقتراح

للمشاهد الآن أن المدارس لا تميز على جهة طينية مستقيمة في تخقيب التلاميذ فقد يكون في المدارس أربعة أخوة ولكل واحد منهم لقب مختلف عن الآخر وألقابهم كلها مختلفة عن لقب أبيهم فقد يكون الأب اسمه اسماهل رشدى وأولادهم محمد فهمى وحسن عزى وأبراهيم صبرى وتخليل وأنت وحكما

وفي هذا من الخط وضياع الأنساب ما فيه فلول الدولة الوزير أن يشير على نظار المدارس الإجناية بأن ينصحو أهالي التلاميذ بالاطلاع عن هذه المادة السليمة وتسمية أبنائهم بألقاب أسرهم حفاظا للأنسب واستقامة التاريخ ؟

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا .

وبما أن المعروف أن حضرات نظار المدارس يحملون أسماء التلاميذ مطابقة لما هو مدون بشهادة الميلاد ولا تدخل لوزارة المعارف ولا لحضرات النظار في تمييز الأسماء .

لذلك قررت رفض الاقتراح موضوعا .

وافق المجلس على رأى اللجنة وقرر رفض هذا الاقتراح .

في تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة محمود على مهنا بك بطلب إنشاء محطة للسكة الحديدية فيما بين محطتي التوفيقية وإيتاي البارود .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة اخباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على وزارة المواصلات .

أعضاء - يحال على لجنة المواصلات .

وافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات .

تلى الكتاب الوارد على المجلس من مجلس النواب ومرقبه مشروع قانون إلغاء القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية وهذا نص الخطاب .

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أنتشف بأن أبلغ ماليكم أن مجلس النواب قرر بإجماع الآراء في جلسته المنعقدة في مساء يوم الثلاثاء أول يوليو الجارى إلغاء القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ وهو المصطفى بقرار الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية . فزىل لماليكم المذكرة التفصيلية بأصول هذا الإلغاء وكذلك مشروع القانون لعرشه على مجلس الشيوخ .
وتفضلوا بماليكم بقبول فائق الاحترام ما
القاهرة في ٢٣ برله سنة ١٩٢٤ .

رئيس مجلس النواب

أعضاء : أحمد مظلوم

حضرة حافظ طابدين بك - أرى إحالة مشروع هذا القانون على لجنة الداخلية لتتلقه بالإدارة .

وافق المجلس على ذلك .

رقت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة ١٥ على أن يجتمع المجلس هنا الخميس أول ذى الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٣ يولية سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساء ما

ونظرا لما لاشته هذا (الكورى) من المنافع الكبيرة التى تعود على أهالى مركز كوم حادة فأنى أرجو من ماليكم إصدار الأمر بإعادة البحث في تنفيذ هذا الاقتراح .

تقرير اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على وزارة المواصلات .

أعضاء : يحال على لجنة المواصلات .

وافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على لجنة للمواصلات .

تلى تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة محمود على مهنا بك يطلب التصريح لشركة سكة حديد الدلتا في انشاء خط حديدي بين بيان والنجيلة .

الاقتراح

خاص برباء التصريح لشركة سكة حديد الدلتا بإنشاء خط للسكة الحديدية يصل المسافة بين بيان والنجيلة (مركز كوم حسانه بميزة) نظرا لبعد المسافة بين البلدين وكثرة البلاد الواقعة في طريقهما .

وقد وافقت شركة سكة حديد الدلتا على رغبة الأهالى في مد هذه السكة الحديدية .

ولا يفتنى أن في انشاء هذا الخط تسهيلات للمواصلات وتقليل للمشاق التى يشكها الأهالى الآن في انتقالهم ونقل متاعهم وحاصلاتهم حلالة على ما فيها من ازدياد العمران وربط البلاد بعضها ببعض .

ولى وطيد الأمل في أن الوزارة ستصرح للشركة بإنشاء هذا الخط تحقيقا لرغبة الأهالى وتقديرا لما يعود عليهم من النفع العظيم .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الأوقاف الأعلى

عن مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤-١٩٢٥

ووضعت المصروفات بنفس هذا التلخيص لجعل الاتحاد المقر لكل منها وإليها يشمل كل ما ينظر صرفه فضلا واقتصر على ما كان ضروريا من الإجمالي .

وفوق هذا قدم مبلغ في المصروفات ليكون كبلغ احتياطي حقيقي تأمل أن يزيد في السنوات المقبلة لدرء ما عسى أن تتلوه الوزارة من المصروفات غير المتوقعة .

وهذه نتيجة تقدير الإيرادات والمصروفات مع مقارنتها بما ورد منها

في ميزانية سنة ١٩٢٣

سنة ١٩٢٤ جنيه م	سنة ١٩٢٣ جنيه م
الإيرادات ٨٧٨.٠٠٠	الإيرادات ٨٧٨.٠٠٠
المصروفات ٧٨٣.٧٢٢	المصروفات ٨١٠.١٨٠
جنيه مصري ٨١٠.١٨٠	جنيه مصري ٨١٠.١٨٠
أعمال جديدة ٥٩.٣٧٨	أعمال جديدة ٦١.٥٠٠
احتياطي ٣٢.٠٠٠	احتياطي —
٨٧٨.٠٠٠	٨٧٨.٠٠٠
—	٣٢.٠٠٠

الإيرادات

قدرت الإيرادات في ميزانية سنة ١٩٢٤ بمبلغ ٨٦٩.٠٠٠ جنيا وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٨٧٨.٠٠٠ جنيا فيكون النقص الظاهر ٩.٠٠٠ جنيه ولكن إذا استثنينا مبلغ ١٦.٠٠٠ جنيه الذي ربط في ميزانية سنة ١٩٢٣ بعنوان (المنظور تحصيله من متأخرات الإيجارات الآتية تحت التصديق) والذي لم يربط قطيع في ميزانية هذا العام وترك مقابل ما يمكن تأخير تحصيله من إيرادات سنة ١٩٢٤ كانت النتيجة الحقيقية هي زيادة في تقدير الإيرادات سنة ١٩٢٤ بمبلغ ٧.٠٠٠ جنيه من تقديرات سنة ١٩٢٣ كما يتضح من الجدول الآتي :

بناء على ما جاء بالأمرين الماعين المؤرخين في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ أشراف بأن أرفع الى جهة المجلس الموقرة ميزانية الأوقاف الخيرية المشمولة بنظر حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد من سنة ١٩٢٤ مالة التي تتدرئ من أول أبريل سنة ١٩٢٤ وتنتهي في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ رجاء فحصها والتفضل بالتصديق عليها .

وضعت ميزانية سنة ١٩٢٤ بتقسيم يخالف في بعض الوجوه التقسيم الذي كان متبنا من قبل في وضع أبواب الميزانية وذلك لمرعاة زيادة الإيضاح ومهولة العمل ويتلخص المهم من هذا الاختلاف الرضئ فيما يأتي :

الأول — وضعت في ميزانية سنة ١٩٢٣ تحت باب إيرادات الأخيان الموقوفة المربيات المربوطة بوزارة المالية وما خص الأوقاف الخيرية من إيرادات الأوقاف الأهلية وما خصص من إيرادات أوقاف الحرمين للأعمال الخيرية ما هو مقرر من وزارة الأشغال لرفع الآثار العربية وكذلك إيرادات المدارس . ولما كانت جميع هذه الأوقاف ليست من إيرادات الأخيان الموقوفة فقد رُئي أن يرد لكل منها باب خاص .

الثاني — وضع في ميزانية سنة ١٩٢٣ للمذكورة تحت باب إيرادات عمومية التحصيل لحساب ماشاات ومكالات الموظفين وقد رُئي فصله تحت باب على حدة حتى تسهل مقارنة التحصيل بالمصرف من هذا النوع .

الثالث — خلافا لما كان متبنا من قبل قد أتى في هذا المشروع والتفصيلات الوافية لفصول وبنود الميزانية وبين بوضوح لكل فرع من فروع الوزارة ما ربط له من أنواع الإيرادات والمصروفات بحيث يسجل على رئيس كل فرع تعرف مقدار المربوط لقرعه من أي بند من بنود الميزانية ليسير على مقتضاه وتمسك الوزارة من تحديد مسؤولية رؤساء القروء المختلفة من حيث تنفيذ الميزانية وذلك بمقارنة ما حصله كل فرع فضلا وما صرفه بما ورد بالميزانية لهذا القروء من الإيرادات والمصروفات .

الرابع — كذلك أدخلت بعض تغييرات طفيفة على أبواب المصروفات لغتت بها الضرورة للإيضاح هذا وقد روجعت اللغة العامة في التقديرات التي وضعت لأنواع الإيرادات فصلت قاصرة على ما ينظر للحصول عليه فضلا بما للوزارة بما تحصل من أنواع الإيرادات المختلفة في السنين الماضية وقدرت الاتصالات بإمكان أقل قدر من التأمين التي ينظر فيها بما وذلك لزيادة الحرس على متابعة تقديرات الإيرادات الواجب فقد قدر مثلا لقتل من القطر مبلغ ٧٠٠ قرش وأردب الضبع مبلغ ١٥٠ قرشا والشمير ٨٠ قرشا والقرش ١٢٠ قرشا والبرص ٣٠٠ قرش .

الأحكام

الزيادة ٥٤٣ جنبا نشأت عن تصليح بعض الأحكام .

إيجارات الأطنان الزراعية

القص في هذا الباب وقدره ١٦٠٤١ جنبا مبلغ ٨١٠٠ جنبا ليس يسجز حقيقي وأما حو قيمة مخصص الأوقاف الأهلية والحرمين في إيرادات الأطنان المشتركة بين هذه الأوقاف الخيرية وكان للمتاد احتساب إيرادها جميعه ضمن إيرادات الأوقاف الخيرية . وفي هذا المشروع قرر أن يدرج لكل وقف ما يخصه فقط . وبقي القص وقدره ٧٩٤١ جنبا تأجج من حفظ جزء من الأطنان التي كانت مؤجرة بعضها للإصلاح والبعض لزروع على التمة ومن خروج بعض الأطنان بالإبدل والتأجج العمومية .

المصوبات الزراعية

الزيادة وقدرها ١١٢٩٢ جنبا نشأت من تحسين حالة الأراضي التي كانت مزروعة بمأجلها وأفرجها من تهريررضية للتطهير تحصل من المستأجرين ومن حجز ٥٨٦ فلدا كانت مؤجرة لزروعها على التمة .

إيرادات متنوعة

زادت مبلغ ٣٢٩٢ جنبا قدرت بحسب ما ينظر بحسبه على واقع والمحصل فعلا في السنين الماضية .

إيرادات المدارس وملجأ تربية البناتي

زادت مبلغ ٣٥٤٠ جنبا وأنها في أجور التعلیم الزيادة عدد التلاميذ ومصلحة وزارة المعارف لمدسة الأمير فاروق الثانوية . ومن آتكان الميقات المتظر الحصول عليها من أشغال ملجأ تربية البناتي .

مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية

قلت مبلغ ١٠٣٦٤ جنبا وأهم هذه الزيادة تأجج من درج مبلغ ١٠٠ جنبا المقرز لتكني مكة والمدينة المنورة وهو مرتب فقراء الصلاة لصلم درجته في ميزانية السنة الماضية . ومن احتساب مبلغ ٦٨٦٣ جنبا للشروط الجامع الأزهر الشريف وملحقاته على بعض الأوقاف الأهلية وأول يدرج في ميزانية السنة الماضية و ١٥٠٠ جنبا في إيرادات أوقاف أهلية مشمولة بنظر التبر يسبب تقدير مبلغ أقل من الحقيقة لهذا النوع في ميزانية سنة ١٩٢٣

المصرفوات

قدرت للمصرفوات في ميزانية سنة ١٩٢٤ بمبلغ ٨٦٩٠٠٠ جنبا بدخل فيه ٣٦٠٣٠ جنبا احتياطي وكان المربوط في سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٨٧١٧٠٠ جنبا فيكون القص في تقديرات سنة ١٩٢٤ مبلغ ٢٧٠٠ جنبا كما يتضح من الجدول الآتي :

سنة .	سنة	زيادة	قص
١٩٢٤	١٩٢٣	جنبة م	جنبة م
١١٨٠٤٠	١١٣٤٤١	—	٤٣٩٧
١٦٩٦٠	١٥٩٣٥	—	١٠٢٥
١٥٩٣٥٠	١٥٨٠٦٨	—	١١٨٢
١٠٣٥٠	١١٣٠	—	٧١٠
٤٣٥٠	٤٨٩٣	—	٥٤٣
٤١١٣٥٠	٤٠١٣٩٠	—	١٦٠٤١
١٣٨٤٠	٣٥١٣٣	—	١١٣٩٢
٤٩٤٤	٨٣٤٠	—	٣٣٩٦
١٤٤٦٠	١٨٠٠	—	٣٥٤٠
٩٢١٥٩	١٠٢٤٢٠	—	١٠٣٦٤
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—
٨٢٣٠٠٠	٨٢٩٠٠٠	١٩٢٤	١٩٢٤
٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠

وأسباب هذا الفرق تنحصر فيما يأتي :

الإيرادات العمومية

القص في هذا الباب يبلغ ٤٣٩٧ جنبا وأصله ٨٠٠٠ جنبة في المصصبات المتزعة لرطبها بحسب المتظر بحسبه في سنة ١٩٢٤ بمراجعة فالمحصل فعلا في السنوات الماضية . يستقل من ذلك ٣٩٠٣ جنبات مقدار الزيادة في رسوم إدارة الأوقاف الأهلية والحرمين زيادة إيرادات تلك الأوقاف عن السنة الماضية كما هو مبيد في نتيجة تقدير إيرادات ومصروفات هذه الأوقاف فيكون صافي القص ٤٣٩٧ جنبا

الإيرادات المتحصلة لحساب معاشات ومكافآت الموظفين

القص ١٠٢٥ جنبا تأجج من زيادة التقدير في ميزانية سنة ١٩٢٣ للإيجارات الأطنان المشتركة من متوفر للماشات وذلك أن إيجارات هذه الأطنان ووضعت في ميزانية سنة ١٩٢٣ بالبالغ الواردة في حقوق التأجير ولم يستقل منها ما قصت بتخفيضه بجان تحديد الإيجارات .

إيجارات المباني

القص ١١٨٢ جنبا تأجج من خلو بعض عجلات وخروج بعضها بالإبدل . إيجارات الأراضي القضاء نتجت الزيادة وقدرها ٧١٠ جنبات من تأجير أراضي كانت خالية وزيادة أجور أراض مؤجرة .

المأوريات

أسباب الزيادة في هذا الفصل وتقدرها ١٣٦٠٤ جنيتات ترجع الى زيادة ريع المساحيات بسبب اللبغ الإضافي لتعديل الدرجات وإلى تجديد بعض وظائف صغيرة لحاجة العمل الشديدة إليها وإلى زيادة بعض بنود المصروفات بحسب المنظور صرفه. أمدها ٢٠٠٠ جنيتة في مصارف الانتقال و ٦٠٠ جنيتة في أجور المحلات وثمن وتزيم المؤديات كما هو واضح بالصفحة ثمة ٣٠ من الميزانية .

مصروفات الأعيان الموقوفة

مصارف الباني

زيت مصارف هذا الفصل ٩٠٨٨ جنيتا من ريع سنة ١٩٢٣ وأصلها ٨٢٥٦ جنيتا أمدها ٣٠٠٠ جنيتة في حفظ وتزيم الأمان غير الأخرى لفلة مربوط في السنة الماضية و ٥٢٥٠ جنيتا في الأعمال الجديدة أمدها تشييد ثلاث عمارات سكنية كما هو موضح بالصفحة رقم ٣٦ وهذه الممارات الثلاث قد تصدق على مالكة انتائها في ميزانية سنة ١٩٢٣ غير أن الوزارة لم تتمكن من استعمال المبالغ المروطة لها في السنة المذكورة .

وقد كانت الوزارة ترهب في التوسع في إنشاء مثل تلك العمارات ذات الصنع والموقع الحسن نظرا لما يدره عليها في المستقبل من زيادة الأيراد غير أن الحالة المالية للوزارة حالت دون تحقيق هذا الغرض في الوقت الحاضر وتستمر الوزارة وراء تحقيق هذه الغاية شيئا فشيئا بقدر ما تسمح به حالتها المالية في السنين المقبلة .

مصارف الأبطالان المترمة والمؤجرة

بلغ ٩٦٥٦١ جنيتا المقرر لمصاريف الأبطالان المترمة والمؤجرة وهو مبيع ما يصرف على هذه الأبطالان من الأموال الأميرية وأجر الشغالة وتخصيب الأراضي وثمن موائن وثمن مؤونة لها وثمن السباد والتقاوى وثمن الآلات الزراعية وتزيمها وتطهير المسالك والمصارف وتزيم المباني وثمن وفود ومهمات للوابورات وكلف القند مثل ذلك في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٩٦٤١٠ جنيتات فيكون هناك زيادة للمشروع الحالى قدرها ١٥١ جنيتا وذلك رغم إضافة جزء من الأبطالان التي تم اصلاحها على ما ترمه الوزارة لحسابها فيكون هناك في الواقع زيادة كبيرة في هذا النوع من المصاريف بلغ ٢٣١٣ جنيتا بما فيها ١٥٠٠ جنيتة لتعديل الدرجات يستعمل من ذلك ٦١٢٢ جنيتا قيمة التخفيض في بعض أنواع المصروفات أمدها مال الأبطالان حيث قصت ٢١٥٥ جنيتا وهو ما خص الأوقاف الأمية والحرمين في مال أبطالان الأوقاف المشتركة الذي استعمل من هذا الفصل وأضيف حل ميزانيات أوقافه و ٣٠٧٢ جنيتة في الأعمال الجديدة بسبب الاقتصاد على الضروري منها مراعاة الحالة المالية ويان ذلك واضح بالصفحة ثمة ٣٦ من هذه الميزانية .

سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣	زيادة	قص
جنيتة مصرى	جنيتة مصرى	جنيتة مصرى	جنيتة مصرى
١٢٥٠٥٢	١١٣٠٧٠	١١٩٨٢	—
٨٢٠٧٤	٦٨٤٧٠	١٣٦٠٤	—
٢٠٣٣٤	٢٠٣٥٠	—	٦٦
٥٩٩٩٨	٥٩٩٠٠	٨٠٩٨	—
٩٩٥٦١	٩٦٤١٠	١٥١	—
٧١٤٧٥	٩١٧٩٥	—	٢٠٣٣٠
١٥٠٠٠٠	١٥١٦٤٥	—	١٦٤٥
١٨٦٤٨٠	١٦٣٩٠٠	—	٢٢٥٨٠
٥٠٩٩٦	٥٢٤٨٥	—	١٤٨٩
—	٦١٦٧٥	—	٦١٦٧٥
—	—	—	٢٦٠٣٠
٨٦٩٠٠٠	٨٧١٧٠٠	٨٢٤٤٥	٨٥١٤٥
٢٧٠٠	٢٧٠٠	صافي القص في تقدير مصروفات سنة ١٩٢٤	٢٧٠٠

ويلاحظ أن المالحات أدرجت في سنة ١٩٢٤ حسب تقديرات سنة ١٩٢٣ مضافا إليها مقدار ٢٠٠ تقريباً لسد نفقات تعديل الدرجات حيث أن لجنة التعديل بالوزارة لم تته من عملها وقت وضع هذا المشروع وظل ذلك لم يدرج فيه في هذه السنة لأحاطت غلاء المعيشة التي كانت مقبدا لها في سنة ١٩٢٣ مبلغ ٦١٦٧٥ جنيتا .

الإدارة العامة لمركز الوزارة

بلغ صافي الزيادة في هذا الفصل ١١٩٨٢ جنيتا وأصلها ٢١٠٦٦ جنيتا منها ١٢٠١٦ جنيتا في المساحيات لتعديل درجات الموظفين والبابي وقدره ٥٥٠٠ جنيتا منه ٤٠٠٠ جنيتة في المصروفات القضائية لجعلها مطابقة للواقع حسب ماصرف فعلا على هذا النوع في السنين الماضية و ١٠٥٠ جنيتا في بعض أنواع المصروفات الأخرى .

يستدل من ذلك مبلغ ٩٠٨٤ جنيتا قيمة التخفيضات التي حصلت في هذا الفصل منها ٨١٨٤ جنيتا في المساحيات بسبب احتساب مالحات إدارة قسم المدارس والمساجد وقدرها ٦٣٧٧ جنيتا على مصروفات بعض القسمين وفصلها عن الإدارة العمومية أسوة بالقسم الطبي ولا يمكن معرفة مقدار ما يصرف على المدارس والمساجد من مصارف الإدارة وغيرها و ١٨١٧ جنيتا نتيجة تميزات مختلفة كإيجاد بعض الوظائف الصغيرة للضرورة إليها وكأنها بعض الوظائف الرئيسية كوظيفة مدير قسم الإيرادات وبتمهت بعض الآثار ووكيل قسم الميكانيكا وتخفيض بعض الوظائف الأخرى كوظيفة مدير قسم الميكانيكا و ٩٠٠ جنيتة خفضت أيضا في بعض أنواع المصروفات الأخرى فيكون صافي الزيادة ١١٩٨٢ جنيتا .

المدارس والمكاتب والملاجئ والتكايا

المدارس التي تديرها الوزارة

بلغ مجموع ما قدر لها من ميزانية ١٣٩٤١٧ ج. منها زيادة ١٣٣٣٥ ج. منها من تقييدات
ميزانية سنة ١٩٢٣ منها ١١٣٧٢ ج. منها في المساحيات أهمها ٢٧٩٦ ج. منها
مربوط ماهايات ادارة قسم المدارس لضمه هنا للاسباب الواضحة في باب
مصرفات الادارة العامة بمركز الوزارة ٤٦٤٥ ج. منها لتعديل الدرجات
و. ٣١١٠ ج. منها لاياد بعض الوظائف الضرورية للحصول المستجدة بسبب
تقل التلاميذ من فصل الى أعلى مما كانت به سنة التدرج الطلبي .
وأما باقي الزيادات فهي في بنود المصروفات وواضح مغرباتها بالصفحة
ثمرة ٤٤ من الميزانية .

احاثت للتعليم

بلغ هذه الاعانات كان مدرجا ضمن مصروفات المدارس في ميزانية
سنة ١٩٢٣ وقد رضى فصله وحصره في فصل خاص لهذا المشروع المقدر
له فيه مبلغ ٤٨١٧ ج. منها بقص ١٨٩٦ ج. منها من تقييدات سنة ١٩٢٣
بسبب عدم ربط الاعانات الآتية ١٨٠٠ ج. الجاسة المصرية و. ٥٠٠ ج. من
دار الكتب الملكية و. ١٠٠ ج. من مدرسة البنات بالنصورية وذلك لعدم حاجة
هذه النور تلك الاعانات. الأولى والثانية لرواج حالتها المالية والثالثة
لتشيها الى مجلس مديرية التفتيش ولان حالة الوزارة المالية تستدعي الاقتصاد
وعلى ذلك يكون مجموع القص ٢٤٠٠ ج. يستقل منه ٥٠٠ ج. قيمة
ما ربط لتعليم طالين بمصحات أوروبا سبق أن وافق المجلس على إرسالهم لعل
نفقة الوزارة و٤ جنيهات حرمب شيخ مكتب الكشفي بمحارة يت القاضى
بمصر لعدم درجه ميزانية سنة ١٩٢٣ فيكون صافي التخصيص ١٨٩٦ ج. منها .

المكاتب التي تديرها وزارة المعارف

قدر لها مبلغ ٤٠٠٠ ج. من بقص ٣٠٨٠٠ ج. وذلك بالتطبيق لقرار
مجلس الوزراء الصادر في ٤ يولييه سنة ١٨٨٩ القاضي بإحالة ادارة مكاتب
الأوقاف على وزارة المعارف من يناير سنة ١٨٩٠ في مقابل مبلغ ٤٠٠٠ ج. من
تلمع ستويا من الأوقاف للمعارف . وأنه وإن كانت وزارة المعارف ترضى
ورغبة أكيدة في المساعدة على تشجيع العلم ونشره إلا أنها في الوقت نفسه ترى
أنها مقيدة بمطالبها المالية التي لا تسمح بأكثر من المبلغ الذي ربط في ميزانية
هذا العام .

الملاجئ والتكايا التي في ادارة الوزارة

بلغ مجموع ما قدر لها ٢٤٥٣٤ ج. منها زيادة ٢٤٨١ ج. من ربط سنة ١٩٢٣
وهي نتيجة زيادات منها ١٢٤٤ ج. من لتعديل درجات الموظفين و. ٢٧٧ ج. من
تكملة ربط بعض الوظائف الضمنية التي قضت بها الضرورة ولسبب انشاء
ورشة نجارة بعلجا قرية التايي و. ١١٣٧ ج. من في بعض بنود المصروفات .
يستقل من ذلك قيمة التخصيص وقدره ٢٥٧٠ ج. من في من الأخذة بحسب
المنظر صرفه فيكون صافي الزيادة ٨١ ج. من .

التكايا التي في ادارة مشايها

قدر لها مبلغ ١٧٠٧ ج. منها زيادة ٦٠ ج. من تقييدات سنة ١٩٢٣ .
وأصلها ١٧٠٠ ج. من زيت في حرمب بمكة الكشفية بالاسكندرية بسبب أن
إيرادات الأمان الموقوفة عليها زادت وتوسع بإجراء هذه الزادة . يستبعد
من ذلك التخصيص وقدره ٦٠ ج. من حرمب بمكة السادة الموقوفة وذلك
لقص إيرادات أعيانها عن السواقي فيكون صافي الزيادة ٦٠ ج. من .

المعاهد العلمية الدينية .

قدر لميزانية المعاهد العلمية الدينية الإسلامية في هذه الميزانية ١٥٠٠٠ ج. من
وكان المقدار لها في ميزانية سنة ١٩٢٣ ١٥١٦٤٥ ج. من فبلغ مقدار القص
١٦٤٥ ج. من وبيع هذا القص الى أن وزارة المالية قد أخصت الاعانة
التي تمنحها لهذه المعاهد بهذه القيمة فيبعد أن كانت ٤١٦٤٥ ج. من في
سنة ١٩٢٣ أصبحت ٤٠٠٠ ج. من في سنة ١٩٢٤ .

أما وزارة الأوقاف فقد أدرجت مبلغ ١١٠٠٠ ج. من بخامة وتجاوزت
عن استئجار مبلغ غلاء المعيشة وقدره ١٦٤٩٦ ج. من نظرا لانجام تعديل
درجات موظفي هذه المعاهد وساعدة في نشر العلم وتشجيعا للتعليم الديني .

المساجد والزوايا والأضرحة

بلغ مجموع ما قدر لهذا الباب في سنة ١٩٢٤ ١٨٦٤٨٠ ج. منها زيادة
٢٤٥٨٠ ج. من تقييدات سنة ١٩٢٣ وأصل الزيادة ٢٨٩٨٠ ج. منها
٢٣٣٨٠ ج. من المساحيات أهمها ١٩٤٥٧ ج. من الاذن لتعديل الدرجات
و. ٣٥٧١ ج. من ماهايات ادارة المساجد التي أضيفت على هذا الباب نظير
استيادها من ربط الادارة العامة للاسباب التي ذكرت في باب الادارة
العامة و٤٦٢ ج. من لادارة سبعة مساجد استجملت في بحر سنة ١٩٢٣
و. ٥٠٨ ج. من تقييدات حصلت في بعض الوظائف قصت بتعين مشرين
حاليا بشهادات يتدان من آخرين بشير شهادات عملا بالمادة السابعة من
اللائحة الداخلية وثلاث وظائف خدم الحاجرة إليها و١٤٤ ج. من وتطبق
مساعدة مفتشين اذاريين لمجاعة العمل اليها ومبلغ ٣٠٠ ج. من مرتبات
لششرين طالبا من الواحات يتقنون العلم بمجهدى أسبوط والاسكندرية وبذل
سكن ثلاثة وعطاف دينيين بالواحات .

يستقل من ذلك ما خضع من الماهايات وقدره ٦٤٩ ج. منها ٥٧٦ ج. منها
مربوط وظيفة مدير القسم بدرجة مدير ادارة للاستشفة منها ولاحل وكيل
القسم على بدرجة ووابه لالذين مع اعطاه لقب مدير القسم والياني وقدره
٧٠ ج. منها منه ٤٨ ج. منها فرق بين مائة الوكيل السابق المنقول على ربط
القروع ومائة الوكيل الذي لقب مديرا و٢٢ ج. من فرق في مربوط و. ٢٠٠ /
في سنة ١٩٢٣ فيكون صافي زيادة مربوط المساحيات هو مبلغ ٢٣٣٨٠ ج. من
وهو ليس بالكثير حتى يرضى عدد الموظفين والمستخدمين البالغ ٧٢١٩
وقد زيد في هذه السنة مبلغ ٥٠٠٠ ج. من في جفط وتزيم المساجد غير
الكرية وهي نافذة من كفة ما يحتاج للاصلاح من تلك المساجد حتى لا تتصل
بذلك اقامة الشماثر التي هي من أهم أعراس هذه الوزارة ومبلغ ١٠٠٠ ج. من
في عن المياه والتوير والنظافة وذلك بحسب المنظر صرفه .

أوقف الحرمين الشريفين من إيرادات الأيمان المشتركة مع الأوقاف الخيرية بسبب دمج ما يخص الحرمين في إيرادات الأوقاف المشتركة بإيرادات ميزانية الحرمين .

يستكمل من ذلك قيمة الزيادة ومقدارها ٧٧٥ ج . م في الاضافات منها ٥٠٠ ج . م ليه مقار لفقراء المسلمين بمجابهة زين العابدين بمصر و ٢٧٥ ج . م لمجعية العمرة التي يوجه بالاسكندرية (لستشفى الأمير فاروق) .

فيكون صافي التخفيض ٥٤٦٣ ج . م

الاحتياطي

قد نبيل مبلغ زيادة الإيرادات على المصروفات وقدره ٣٦٠٣ ج . م بصفة احتياطي وذلك وفقا للمادة الرابعة من لائحة الاجراءات للوزارة الصادرة في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ وأدرج ضمن المصروفات للموازنة .

وبل ذلك ميزانية أوقف الحرمين الشريفين التي قدرت إيراتها بمبلغ ١٨٧٦ ج . م ومصروفاتها بمبلغ ٤٠٠٢٨ ج . م وكذلك ميزانية الأوقاف الأهلية التي قدرت إيراداتها بمبلغ ٨٤١٣٦٨ ج . م ومصروفاتها بمبلغ ٣٣٤٥٤٠ ج . م وفي الختام نرفع آيات الشكر لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم الملك فؤاده على حسن حاجته بما فيه إصلاح شأن هذه الوزارة الخيرية وننتهل الى الله أن يحفظ جلالة ويبارك حول حرشه المنهني ما

وكيل الأوقاف

حسن نشأت

يستكمل من ذلك قيمة التخفيض في بعض أنواع المصروفات وقدره ٧٢٥٠ ج . م كما هو مبين في المصنفين ثمة ٥١ وثمرة ٥٤ من هذه الميزانية بحسب المظن صرفه .

فيكون صافي الزيادة ٢٢٥٨٠ ج . م كما تقدم .

التخفيضات

مستشفيات ومباني طيبة للفقراء

قدر لها مبلغ ٣٣١٠٩ ج . م بزيادة ٣٩٧٤ ج . م من تقديمات ميزانية سنة ١٩٢٣ وأصلها ٤٧١٨ ج . م من ذلك ٣٦٧٣ ج . م في المساعيات أهمها ٧٨٧١ ج . م لتعديل الدرجات والبقى وتكاليف جديدة مطلوب إيجادها للحاجة اليها وهي أربعة أطنان وصيلى ١٥ خدم سايرة .

وباقى الزيادة وقدرها ١٠٤٥ ج . م في باقى بنود المصروفات واضع مغدلتها بالصفحة ثمة ٥٦ من هذه الميزانية .

وهذه الزيادة هي بسبب إيجاد ١٥ سريرا بجميع لوازمها علاوة على الموجود بمستشفى قلاويين للحاجة اليها بسبب ازدياد عدد المرضى الفقراء وكثرة ما يعمل لهم من العمليات الجراحية وقد صندت اللجنة الطبية على ذلك بجلستها المنعقدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣

الامانات والمربيات والصدقات

قدر لها مبلغ ١٧٨٨٧ ج . م بنقص ٥٤٦٣ ج . م من تقديمات ميزانية سنة ١٩٢٣ وأصل النقص ٦٢٣٨ ج . م أهمها ٥٠٠٠ ج . م ما يخص



مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين

المتعقدة علناً في يوم الخميس أول ذي الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٣ يولييه سنة ١٩٢٤

(٣) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب عمل نفق تحت شريط السكة الحديدية يوصل شارع جميل بالمنطقة التي بها المصالح الأميرية بنها .

(٤) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب إنشاء بناء جديد لمديرية القليوبية .

(٥) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب عمل قططرة حجز على ترعة القفيلة المستجدة في المسافة الواقعة بين الشحوت وقمرودة .

رأى - بموافقة وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (القسم الثالث - مصروفات) .

خامساً - تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد انتخاب حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل العضو بمجلس الشيوخ من المائة الانتخابية الثانية بمدينة الفيوم .

أخطار المجلس بالاعتذارات الواردة عن جلسة اليوم من حضرات : محمد الحنفى الطرزي باشا ، محمود بسيونى أفندي ، الدكتور خليل حسن باشا ، السيد حسين القصبى ، عقل محمد بك ، إبراهيم حلم هاشم أفندي ، ميشيل أيوب باشا .

فلى مجلس الجلسة الخامسة تصديق المجلس عليه .
وعرضت الاقتراحات الآتية وهى :

(١) اقتراح لحضرة محمود على هاشم بك يطلب تخفيض رسوم تسجيل الشواهد النافذة للملكية .

(٢) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب إنشاء مدرسة ثانوية ببنها .

(٣) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب عمل نفق تحت شريط السكة الحديدية يوصل شارع جميل بالمنطقة التي بها المصالح الأميرية بنها .

(٤) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب إنشاء بناء جديد لمديرية القليوبية .

(٥) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب عمل قططرة حجز على ترعة القفيلة المستجدة في المسافة الواقعة بين الشحوت وقمرودة .

فقر المجلس إحالة هذه الاقتراحات على لجنة الاقتراحات .

اجتمع المجلس علناً في يوم الخميس أول ذي الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب المحلى أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

تولى على حضرات الأعضاء فوجده غالباً كل من حضرات : يوسف وبهاء باشا ، إبراهيم فرج أبو الجليل بك ، محمد محمود خليل بك ، عبد العزيز رضوان بك ، إبراهيم نور الدين بك ، محمود الأترجي باشا ، حسن فودة باشا ، الشيخ على الطوبى ، برهان نور باشا ، السيد حسين القصبى ، راجب حليم بك ، عقل محمد بك ، الشيخ على محمد صريان ، محمد عوض جبريل أفندي ، محمد السيد أبو على باشا ، اللواء موسى فؤاد باشا ، إبراهيم حلم هاشم أفندي ، محمد لطفى طساروى أفندي ، شهاب السيد مؤمن بك ، أحمد الشريعى باشا ، محمد زكى عبد الرازق بك ، المصرى السعدى باشا ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، محمود بسيونى أفندي ، محمود حسن الشندوبل باشا ، مصطفى إسماعيل أبو رباح باشا ، أحمد مصطفى بك ، عبد الرمح صبرى باشا ، محمود شكرى باشا ، أحمد تيمور باشا ، الدكتور خليل حسن باشا ، أحمد فؤاد صيد باشا ، صليب أفندي يوسف باشا ، محمد فهمى باشا ، ميشال أيوب باشا ، السيد محمد على البيلوى ، محمد طلعت حرب بك ، الأباوراس ، يوسف بقشوتو بك ، محمد إبراهيم شحيش بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، على عبد الرازق بك ، الفرزدق شماس أفندي ، فهمى حنا وبهاء بك .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سعيد فهمى الربوبى بك ، عبد الفتاح دجاني أفندي .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

وحضر حضرة صاحب الصحافة حسن ثنات باشا وكيل وزارة الأوقاف غالباً عن ممالي وزارة الأوقاف .

أعلن ممالي الرئيس افتتاح الجلسة .

فلى جدول الأعمال وهذا نصه :

أولاً - تلاوة الاجازات وطلبات الاجازة والرسائل .

ثانياً - تلاوة عرض الجلسة الخامسة .

ثالثاً - اقتراحات :

(١) اقتراح لحضرة محمود على هاشم بك يطلب تخفيض رسوم تسجيل العقود النافذة للملكية .

(٢) اقتراح لحضرة الدكتور محمد هاشم أفندي يطلب إنشاء مدرسة ثانوية ببنها .

ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

القسم الثاني

مصرفات

احتل حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقر لجنة الأوقاف منصة الخطابة .
تليت مقصلة بقرير لجنة الأوقاف والماعاد الدينية عن أبواب المصروفات
وقل الباب الأول منها وهذا نصها :

أبواب المصروفات

تدوت المصروفات في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٨٩٩٠٠ ج ٠٠
مقابل ٨٧١٧٠٠ ج ٠٠ في ميزانية العام الماضي أى بقص ٢٧٠٠ ج ٠٠ على
أنه اذا لوحت أن مشروع ميزانية السنة الحاضرة يشمل مالا احتياطيا قدره
٢٩٠٠ ج ٠٠ فهو ما لم يكن منه شيء في ميزانية السنة الماضية كانت
حقيقة التقص مبلغ ٢٨٧٠٠ ج ٠٠

وقد وزعت المصروفات ما عدا المقرر للمال الاحتياطي . على سبعة
أبواب .

الباب الأول

الادارة العمومية

تدوت مصروفات هذا الباب في مشروع ميزانية السنة الحاضرة بمبلغ
٢٠٧١٢٦ ج ٠٠ مقابل ١٨١٥٤٠ ج ٠٠ في ميزانية السنة الماضية مقسمة
الى فصلين الفصل الأول لادارة العامة بمركز الوزارة والمقدر له ١٢٥٠٥٢ ج ٠٠
والفصل الثانى للاموريات والمقدر له ٨٢٠٧٤ ج ٠٠ والمصروفات المذكورة
موزعة على الوجه الآتى :

للمرتبات	١٦٧٠٢٦
للمصروفات العمومية	٣٩٨٠٠
لأعمال جديدة (شراء موبوكيلين)	٣٠٠

كالمجموع ٢٠٧١٢٦ ج ٠٠ كما تقدم

وقد قرر مجلس النواب أن يخص من الاحتفاظات المطلوبة مبلغ ٤٠٩٥ ج ٠٠
موزعة على البنود الآتية وهى :

بجبه	
من البند ١ وهذا المبلغ هو قيمة مرتبات عن وظائف جديدة كان مقررنا انشاؤها كل يوافق مجلس النواب على هذا الانشاء .	٧٤٢٩
من البند ١٧ قيمة أشخاص هذه المرتبات من المبلغ المخصص لتعديل الدرجات .	٤٨٦
من البند ١ أجرة پوستة واشتراك للسماه .	١٠٠
٦ ٠ تليفون وتلفاز بلادارة العامة .	١٠٠
٨ ٠ أدوات كتابية .	٥٠٠
٩ ٠ اشتراك الجرائد ونشر ومطبوعات .	٢٠٠

٣٨١٥٠

- ١٠٠ من البند ١٠ - أجور عجلات وثمن وترميم موبيلات .
- ٥٠ من البند ٢٠ - تليفون وتلفاز بالاموريات .
- ١٠٠ من البند ٢٢ - ثمن مياه وتوتر ونظافة .

٤٠٩٥ المجموع

وحل ذلك يكون اعتماد الباب الأول المذكور ٢٠٣٠٩١ ج ٠٠ بلامن
٢٠٧١٢٦ ج ٠٠ . وقد أقره مجلس النواب واللجنة توافق على ذلك وتوصى
بمجلس الشيوخ باقراره .

وقد ورد مرتب وزير الأوقاف في بيان مفردات بند المصاحيات بمشروع
الميزانية بمربوط ٣٠٠٠ ج ٠٠ وهذا خطأ لأن حقيقة المرتب ٣٣٠٠ ج ٠٠
ولهذا وافق مجلس النواب على ربط المرتب على حقيقة مقابل خصم ٣٠٠ ج ٠٠
من المبلغ المربوط بصفحة ٧٥ من مشروع الميزانية للقيمة التخريبية لزيادة
المشرى من المائلة وقدره ٨٩٩٠٠ ج ٠٠ وحل ذلك تمادت الإضافة وانضم
ولم يترتب على هذا التعديل أى تغيير في أرقام مشروع الميزانية .

واللجنة توافق على ذلك .

كذلك أبدت لجنة مجلس النواب عدة ملاحظات بمناسبة نظر هذا الباب
ويمن نذكر هنا ما أقره مجلس النواب من تلك الملاحظات سواء على أصله
أو بعد تعديله ويندئ موافقتنا عليه ونقترح على مجلس الشيوخ اقراره أيضا :

(١) أن تكلف اللجنة التى ستعظر فى أمر موظفى مصالح الحكومة بالقيام
بذلك في وزارة الأوقاف أيضا .

(٢) أن تنكر وزارة الأوقاف تفكيرها جديا في وضع طريقة لتحويل
حقوقها أجدى قدام من الصجبات الى الطرق القضائية لما في الطرق المذكورة من
أبهاض حائق قسم القضاء ومن سوء الاثر في نفوس عملاء الوزارة ومستأجرىها .
وأن تراق الوزارة لجنة تقصص ما ينشئ بالمبالغ المتأخرة وحسم ما يكون
قائما حولها من التزاع بالطرق الأودية المشبعة بروح العدالة والتسامح .

وافق المجلس عليه .

تلى تقرير اللجنة عن الباب الثانى الخاص بمصاحفات ومكافآت الموظفين
وهذا نصه :

الباب الثاني

مصاحفات ومكافآت الموظفين

تدوت مصروفات هذا الباب في مشروع الميزانية لسنة الحاضرة بمبلغ
٢٠٣٣٤ ج ٠٠ مقابل ٢٠٣٥٠ ج ٠٠ في ميزانية السنة الماضية .

وقد أقر مجلس النواب هذا الاعتماد بغير إبداء ملاحظة بشأنه واللجنة
توافق على ذلك .

وافق المجلس عليه .

تلى تقرير اللجنة عن الباب الثالث الخاص بمصروفات الأمان الوقفا
وهذا نصه :

وولفت على ذلك لجنة مجلس النواب لا سيما وأنه تبين لها أن مجموع ربح الأوقاف المرصدة على هذه المكاتب لا يجاوز نحو ١٦٣٣ ج ٠٠٠ الفصل الرابع - الملاهي والكافيا التي بإدارة الوزارة وقد قدرت مصروفاتها بمبلغ ٢٤٥٣٤ ج ٠٠٠ بزيادة ٨١ ج ٠٠٠ عن تخديرات العام الماضي. الفصل الخامس - الكافيا التي في إدارة شايخها وقد قدرت مصروفات هذا الفصل بمبلغ ١٧٠٧ ج ٠٠٠ بزيادة ٦٠ جنيه عن تخديرات العام الماضي. وقد أقر مجلس النواب الاعتمادات المطلوبة لهذا الباب. واللجنة توافق على ذلك وتوصي المجلس بأقرارها. واتفق المجلس عليه. على تقرير اللجنة عن الباب الخامس الخاص بالمعاد العلمية الدينية وهذا نصه :

الباب الخامس

المعاد العلمية الدينية

قدرت مصروفات هذا الباب في مشروع ميزانية السنة الحاضرة بمبلغ ١٥٠٠٠ ج ٠٠٠ منها ٤٠٠٠ ج ٠٠٠ تدفعها وزارة المالية والباقي تدفعه وزارة الأوقاف.

وقد وافق مجلس النواب بناء على اقتراح لجنته على إلحاق ما تدفعه وزارة المالية إلى ٤٨٥٨٥ ج ٠٠٠ وقد سبق إقرار ذلك في مشروع الميزانية العمومية للدولة وذلك أصبح اعتماد هذا الباب ١٥٨٥٨٥ ج ٠٠٠ بدلا من ١٥٠٠٠ ج ٠٠٠.

واللجنة توافق على ذلك.

ووافق المجلس عليه.

على تقرير اللجنة عن الباب السادس الخاص بالمساجد والزوايا والأضرحة وهذا نصه :

الباب السادس

المساجد والزوايا والأضرحة

قدرت مصروفات هذا الباب في ميزانية السنة الحاضرة بمبلغ ١٨٦٨٠ ج ٠٠٠ مقابل ١٦٣٩٠ ج ٠٠٠ في ميزانية السنة الماضية وهذا الباب يشمل فصلين :

الفصل الأول - خاص بالمساجد والزوايا والأضرحة وتقدراته ٨٥٣٧٨ ج ٠٠٠ مقابل ٦٦٩٠٠ ج ٠٠٠.

الفصل الثاني - خاص بالخزائن الزكية ومصروفاته مقدرة بمبلغ ١١٠٢ ج ٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ ج ٠٠٠ في ميزانية السنة الماضية وهذه الزيادة ناشئة من المبلغ الإضافي الخاص بصنديل الدرجات وقد وافقت لجنة مجلس النواب على الاعتمادات المطلوبة لهذا الباب وأيدت أمينها بأن توفير الزوايا في الأحرار المقلبة إلى زياتها لأن مبرراتها أغلب الأئمة والعلما والحمد ضيعة جدا كما أن الحاجة ماسة إلى ترسيخ كثير من المساجد. وكذلك أيدى الأمل بأن توجه الوزارة عنايتها إلى تحسين حالة الخطباء بالمساجد.

الباب الثالث

مصروفات الأعيان الموقوفة

قدرت مصروفات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ١٥٦٥٥٩ ج ٠٠٠ مقابل ١٤٨٣١٠ ج ٠٠٠ في ميزانية السنة الماضية.

وهذه المصروفات موزعة على فصلين :

الفصل الأول - مصاريف المآب وقد قدر لها ٥٩٩٩٨ ج ٠٠٠.

والفصل الثاني - مصاريف الأعيان المزروعة والمزيرة وقد قدرت بمبلغ ٩٦٦٥٦١ ج ٠٠٠.

وقد وافق مجلس النواب على الاعتماد المطلوب كما هو وارد في المشروع. واللجنة تشير بالموافقة على ذلك أيضا.

ووافق المجلس عليه.

على تقرير اللجنة عن الباب الرابع الخاص بالمدارس والمكاتب والملاهي والكافيا وهذا نصه :

الباب الرابع

المدارس والمكاتب والملاهي والكافيا

قدرت مصروفات هذا الباب في مشروع ميزانية السنة الحاضرة بمبلغ ١٤٧٥٠ ج ٠٠٠ مقابل ٩١٧٩٥ ج ٠٠٠ في ميزانية سنة ١٩٢٣ وهذه المصروفات مقسمة إلى خمسة فصول.

الفصل الأول - المدارس، ومصروفاتها ٣٩٤١٧ ج ٠٠٠ مقابل ٣٤٤١٨٢ ج ٠٠٠ في العام الماضي وقد أنشئت المدارس المذكورة منذ سنة ١٩٢٠ لغاية ثم شملها ويبلغ عدد المدارس التي تديرها الوزارة الآن مدرسة ثانوية واحدة وأربع مدارس ابتدائية وثلاث عشرة مدرسة أولية.

الفصل الثاني - خاص بإعانات التلميذ، ومصروفاته ٤٨١٧ ج ٠٠٠ وهي تنقص ١٨٩٦ ج ٠٠٠ عن تخديرات العام الماضي ووجه الفصل إلى قطع الإعانة من الخاصة المصرية ودار الكتب الملكية ومدرسة البيات المتصورة. وقد وافقت لجنة مجلس النواب على قطع هذه الإعانات لأن تلك الخاصة المصرية ألحقت بوزارة المعارف ولأن لدار الكتب أوقاف ذات ربح ولأن مدرسة البيات المتصورة ألحقت بمجلس مديرية التعليم.

الفصل الثالث - خاص بالمكاتب التي تديرها وزارة المعارف وقد أدرج في هذا الفصل اعتماد بمبلغ ٤٠٠٠ ج ٠٠٠ وكان مربوطا له في العام الماضي ٣٤٨٠٠ ج ٠٠٠ والسبب في هذا الفرق الكبير أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٤ يولييه سنة ١٨٩٩ القاضي بأن تحال إدارة تلك المكاتب إلى وزارة المعارف قضى بأن تنفع وزارة الأوقاف لها في مقابل هذا الادارة بمبلغ ٤٠٠٠ ج ٠٠٠ سنويا. كانت وزارة الأوقاف تريد هذا المال في الأحرار الخاصة رغبة في تصديق العلم وتبعا لحالتها المالية ولكنها ترى الآن بسبب الحالة المالية أن تقتصر على ما قضى به قرار مجلس الوزراء المشار إليه.

وما زال الباشا يتنصا الى الآن ولكنه ينكر هذه الحقيقة على صفحات الجرائد مع انها طاعة .

ثم أخذ يصل لنا بأن في القبة نيرانا وأنها تأكل الكتب ومطلب فتح اجتماع تربية القطط في الخزانة لغرض هذه القبة فورا فطلعت الوزارة فاجابا لهذا الغرض وبخصص مبلغا قدره سبعة قروش يوربى يعطى للأمين ليتفقه على طعام القطط فقلت القبان فلا إلا أن الباشا أحضر الى الخزانة حاملا قال أنه ورد اليه من بلاد اليمن وترتب على وجود صغار الحمام بيضة كقذائف الحمايين في الخزانة خصوصا وأن المكان أثرى قديم وأصبح بعض المبلغ الذى كان مقدرا لتفذية القطط مستعملا في تفذية الحمام .

ذكر كذلك مجلس النواب ولكن سعادة الباشا إنكره في الجرائد وادعانا بما وردنا به بشرح ولا صديق ولأن نكل على حضراتكم بيذة من التقرير المقدم من أمين الخزانة في هذا الموضوع هذا نصها :

« وإدعاه دائما بأن الحشرات تأكل الكتب ليس بصحيح فان القبان وهي الحشرة الوحيدة التي كانت في هذا المكان آفة الكتب أصبحت سدومية بسبب سد الشقوق ويوجد القطط التي تصرف عليها الوزارة من السلفة المستندة ههنا والصائين كانت موجودة في هذا المكان قبل أن يستعمل مكتبة أما وقد أصبح معمورا بما فيه من غمم فقد انقطعت ولم تعد في بعض الأحيان الى الوجود حسام سعادته الذى تكملة الوزارة مع القطط على أنه أصبح حرم السبل لمرض أمياه لم يرد سعادته أخذه منزله والوزارة تصرف سبب الصرف عليه . »

وهذه الحقيقة الجارية من هذا التقرير بيذة أيضا من مناقضات عدة آثارها فلم مراجعة الحسابات عند ما بين أن المبلغ الذى كان خصصا لطعام القطط صار يصرف على تنفيذ الحمام .

فقال كل هذا فأنكره سعادة الباشا عليا .

ثم طلب سعادته بواسطة أحد حضرات النواب أن تظل المكتبة من مكتبة الحلالي الى مكان آخر قلنا أن الوقفية تنص على أن تبقى المكتبة في مكانها فأنكر ذلك في الصحف . وما أتانا آخر على حضراتكم نص البند الثاني من الوقفية زيادة في البيان لصلوا مكان كلامه من الصديق .

« أن تبقى هذه الكتب على الدوام والاستمرار بمدرسة السلطان القورى بالفاهرة المعروفة الآن بقبة القورى بعد موافقة وزير الأوقاف ولحقنا آثار . »

ولذلك فنحن نلحيد أن تخالف شروط الوقف ونقل المكتبة من مكانها .

ثم ادعى بعد ذلك بلسان أحد حضرات النواب أن النار التي التهمت محل أمثال القندى أبي النصب عكده شوهت قبة القورى وأن الوزارة أصلها بوضع قطع من الخشب الأبيض فأصبح منظرا قبيحا خصوصا في نظر السياح الذين يزورون هذه القبة لمشاهدتها .

وهذا غير صحيح . فان النار لم تصل الى القبة مطلقا والدليل على عدم صحة كلامه أن هذه الحادثة لم تقع الا بعد بضعة أيام وهذا الزمن غير كاف للإصلاح الذى يزعم أن الوزارة قامت به على أثر الحريق والحقيقة على هذا

وقد وافق المجلس على هذه الملاحظات وأقر الاعتدات المطلوبة في هذا الباب وأضاف اليها ٥٠٠٠ ج م في بند ١٠ « أعمال جديدة » لإتمام بيده مسجدهم فأنصح بمجموع اعتدات الباب المذكور ١٩١٤٨ ج م ٢٠٠٠ ج م ١٩٦٨٠ ج م ١٠٠٠ ج م واللجنة توافق على ذلك .

حضرة الشيخ حسين والى - اذا كانت وزارة الأوقاف تتفق على الخزانة الزكية فما هذه الشكوى التي يشكوها زكى باشا على صفحات الجرائد ؟ أرجو من سعادة وكيل الأوقاف أن يجزم لنا بما في ذلك .

حضرة عبد الفتاح رجائي القندى - أنا أنضم الى حضرة العضو المحترم في هذا الموضوع وأطلب من سعادة وكيل الأوقاف أن يكشف لنا حقيقة هذه المسألة .

مسألة حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف - لأحد زكى باشا مكتبة كانت موجودة في مكان خاص بدار الكتب الملكية فطالبه بفتحها من مكانها فكان منه أنه أوقفها على أن توضع في قبة القورى ثم أجب ذلك اتفاق بينه وبين وزارة الأوقاف ومطلب إصلاحات في القبة وإنشاء دواليب فصلت الإصلاحات وأشتت الدواليب ثم حلت الكتب اليها والمهم في هذه الكتب هي الكتب المخطوطة لا لها من القيمة الكبيرة ولكن الباشا كان قد احتفظ لنفسه في الغرفة الثانية من البند الثاني من الاتفاق بالقيمة على هذه المكتبة حتى قد اشتراط إلا بين الأمين وهاي الموقوفين إلا بعد الاتفاق معه . ولما أرادت اللجنة التي شكلتها الوزارة بمجرد وتسلم الكتب منه أن تشرع في جرد الكتب المخطوطة اشتراط عليها أن تجرد أولا أوراقا مدهونة يحتاج قرؤها وترتيبها الى زمن طويل ولما كانت هذه الكتب غير مينة بأسمائها في الوقفية رأت الوزارة عاقلة على تلك الأحيان للمعرفة أن تطلب من الباشا أن يسد أولا بصلب الكتب المخطوطة فرفض فاضطرت الوزارة أن تبين عملا غرضهم فيقوموا بترتيب الأوراق المنشورة فاستعمل طبعهم ذلك لأنه لا يوجد في تلك الأوراق كتاب كامل وقم تقرير بذلك جاءه فيه ما يأتي بنصه :

« بعد أن انتهت اللجنة من ذلك شرحت استعداد بجر المخطوط وهو نفس ما في تلك المجموعة فاني سألته إلا أن يشغلني مجرد وفرد أوراق كتب مخطوطة مدهونة اشتراها له أمين القندى الخالشي الكرى مبلغ ثمانية جنيهات من يتاس كان مودتهم أمينا لكيفية رواق الحضية بالأزهر (عرفت ذلك من ورقة رسمية كانت ضمن ذلك الدشت) فلم تتعج الوزارة في ذلك ووات أن تتصل بعض الأعضاء بذلك والبعض الآخر يشتغل في جرد المخطوط وهو الكتب الكاملة فاني إلا أن يشتغل الكل في الدشت فاجأت الوزارة بمدة من السداد للأزهرين الموقوفين في المساجد وفرقنا هذه الأوراق المدهونة وبنا لهم في نهاية هذه العملية أن هذا الدشت لا يخص من كتب كلل فقدموا لي تقريراً بذلك رفعت للوزارة والوزارة كلمت سعادته فيه فقال فني قالت اللجنة أنه لا يضر فانا أسرفه . فلما اطلع على التقرير جزئ منه وحضر من كتابه وقال أنهم لا يضر فانا أسرفه . فلما اطلع على التقرير جزئ منه وحضر عامة في جرد المخطوط . »

مصادرة وكيل الأوقاف - الوزارة متدبر الموضوع وليس عندنا الآن فكرة مكتوبة من هذا الجلساء وبتى أحسن السبل في صرف هذا المبلغ وربما استأثرت بقرار مصادرة في هذا الموضوع .

حضره محمد طوى الجزار بك - على أية قاعدة في تقدير مبلغ خمسة آلاف جنيه لاصلاح الجلفج .

مصادرة وكيل وزارة الأوقاف - المسألة طرحت في مجلس النواب وقال حضره النائب طرخ الموضوع أن مبلغ ٥٠٠٠ ج. م تكفى لاصلاح الجلساء ثم قيل بعد ذلك أنه يحتاج الى ٢٥٠٠٠ ج. م ومع ذلك فالوزارة لا تدرس الموضوع حتى الآن تسمى يانا صحيا عنه وتدرسه وهي مستعدة لاختلاف ما يلزم .

وافق المجلس في تقرير اللجنة عن الباب السادس .

في تقرير اللجنة عن الباب السابع الخاص بالتغيرات وهذا نصه :

الباب السابع

التغيرات

قررت مصروفات هذا الباب بمبلغ ٥٠٩٩٦ ج. م جنيا مقابل ٥٢٨٨٥ ج. م في تعديرات العام الماضي وهذا الباب يشمل نصيبين : أولهما تقررت مصروفاته بمبلغ ٣٣١٠٩ ج. م جنيا وهو خاص بالمستشفيات والعيادات الطبية للقراء، والثاني تقررت مصروفاته بمبلغ ١٧٨٨٧ ج. م جنيا وهو خاص بالإعانات والمريعات والصداقات .

وقد أبدت لجنة مجلس النواب أمله بأن تتمكن وزارة الأوقاف في المستقبل من تسيير المستشفيات والعيادات في جهات مختلفة في القطر بدلا من جعلها مغطاة تقاصرا على القاهرة .

وقد أقر مجلس النواب الامتيازات المطلوبة لهذا الباب كما هي في مشروع الميزانية .

واللجنة توافق على ذلك .

حضره سعيد فهمي الروي بك - في ملاحظة أريد أن أعرضها على مصادرة وكيل الأوقاف وهي أن بعض الصداقات لتصرف على مقضى النظر الذي وضعته وزارة الأوقاف فنرجو أن الوزارة تتم بهذا الموضوع وتشد المراقبة على النظام حينئذ عدد من الموظفين يلقونهم في تصرفاتهم م تصرف الصداقات في عليها .

مصادرة وكيل وزارة الأوقاف - أعلن أن حضره العضو المقدم يرد بملاحظته الى الأوقاف الأهلية التي تحت يد نظام من الأمالي ولكن هذه الباب للمرض على حضراتكم الآن خاص بالتغيرات التي تحول الوزارة أضافه من الأوقاف الخيرية، أما فيما يتعلق بتغيرات الأوقاف الأهلية التي ليست تحت نظر الوزارة فقد أتته لها رقم خاص لمصلحة النظام ويسمى رقم عاصمة الله ولكنه قللة موطنة لم يتمكن من القيام بالواجب الذي كان يرجى . والوزارة تفكر في وضع مشروع قانون يوجب عاصمة نظام الأوقاف الأهلية أمام مجلس الأوصياء أمام المجلس المحسبة .

السقف كان قد حرق في الماضي فأحسبه الوزارة بناء على إشارة لجنة الآثار واستعملت في ذلك أخشابا يضاء حتى يبين الزائرون الفرق بين الحديث والقديم فلا يفتس عليهم الأسم .

تلك هي قصة الخزانة الزكية التي قرأت منها في الجرائد وأظنكم قد علمتم منها أن الوزارة قد قامت بالواجب طبعا ولم تحمل عملا بخلاف شرط الوفاق وكان في استطاعة الوزارة أن تقوم على إدارتها بطريقة أخرى ولكن تدخل الباشا نفسه هو المصلحة والسيدة والوزارة لا تجد بدا إذا استمر سعادته في تدخله هذا من أن ترفع الأمر الى الحاكم لتزله من النظر أو يسلم الخزانة ويترك إدارتها .

فضيلة الشيخ حسين والى - ولأى سبب تجمار به الوزارة على ما يريد وتتضمن له احتياجا لأطعام القطط وأطعام أماكن في الأمكنة أن تسد الشقوق ويكفى بذلك بدلا من هذه النفقات ؟

مصادرة وكيل وزارة الأوقاف - ثم أن الوزارة تجارى سعادته في الكثير مما يطلب لا لأنها متبره حقا ولكنها ترى أمامها شركة ضري لأجلها لها فيها وتود التخلص منها . ولما سلت في مجلس النواب من هذا الموضوع وأجبت بما أجيبت به تمكن أن سعادته لا بد أن يشن القارة على وزارة الأوقاف في الصحف وقد قام بتمكنه في نشر سعادته تلك المسألة الجوفاء التي أطعمت عليها في جريدة الأهرام والى لتصيب لها من الصمة مطلقا وقد يشن مقالات أخرى في هذا الموضوع بعد هذا البيان .

مصادرة محمود فهمي باشا - أطلب من مصادرة وكيل الأوقاف أن يعطينا بيانا من حالة جامع الخرطوم .

مصادرة وكيل الأوقاف - أن هذه المسألة وقعت أخيرا لأول مرة من أحد حضرات أعضاء مجلس النواب ولم يكن لوزارة الأوقاف علم سابق بها ولذلك قلنا في مجلس النواب عند ما أريد احتياجا مبلغ لهذا الجامع أننا ستدرس هذه المسألة وسنرسل عند الانتهاء كبير مهندسي الأوقاف لمعاينة هذا الجامع والنظر في طريقة إصلاحه . أما الآن فكل ما أعلمه عنه أنه في سنة ١٩٠٢ وأن وزارة الأوقاف صرفت عليه مبلغا كبيرا ثم تركه الى الآن والوزارة جادة في الوقوف على حاله وهي مستعدة لتصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه أو أكثر منه إذا استدعى الحال ذلك .

مصادرة محمود فهمي باشا - قد عاينت هذا الجامع في سنة ١٩١٠ فوجدت أنه غير مهيئ ويجارته في حالة رديئة والصحة الداخلية غير مسقفة ودودة المياه متفجرة مع أنه كان قد صرف عليه الى ذلك الوقت من ١٥ الى ٢٠ ألف جنيه وهو مبلغ كبير كان يكفي تشييده ككل ولكن حملت أن تمثل حكومة السودان في عمارته هو السبب في ضياع هذا المبلغ الكبير بدون فائدة تذكر .

لذلك أقترح على وزارة الأوقاف أن تتولى أمر إتمامه بقضها بدون تدخل الحكومة السودانية .

حضره محمد طوى الجزاز بك - هل يسمح سعادة وكيل الأوقاف أن يبين لكيف تصرف الصنقات .

سعادة وكيل وزارة الأوقاف - الصنقات توزع منها ما يصرف حينا ومنها ما يصرف تمدا . أما الأول فهو كاشته المستشفيات وإيجاد الأدوية وما أشبه ذلك . وأما الصنقات التي من النوع الثاني فالوزارة تجب في صرفها أو في الطرق وأدائها . ويوجب الطريقة التي فيها الوزارة تحمل الطليات التي تخدم لها على بعض المصنفين لفحصها ومدهجها . ويرفع منها تقرير إلى اللجنة الاستشارية برئاسة وكيل الوزارة وحضور أكثر مدري الأقسام وهذه اللجنة ترفع رأيا إلى الوزير وهو الذي يصدر الأمر بإجراء الصنفه ونفى من اليان أنه يوجد لدى الوزارة آلاف من الطليات ولكن الوزارة تراسي فيها الأكاديمية والأكلوية بحسب ترتيب درجات الاستحقاق .

حضره محمد طوى الجزاز بك - هل توجد بالوزارة سجلات تثبت فيها هذه الصنفات ؟

سعادة وكيل وزارة الأوقاف - السجلات موجودة ولكنها سرية . ويوجد لكل طلب ملف قائم بذاته يمتدى على الطلب . وقرار اللجنة الاستشارية ثم بعد صدور اقرار بئنه أوسنة ونصف يباد البحث وتعمل التصريات فمن تظهر سره ونعت عنه الااعة وأعطيت لئيه .

وافق المجلس على الباب السابع .

تلى تقرير اللجنة عن الاحتياطي وهذا نصه .

الاحتياطي

أدرج للاحتياطي في مشروع الميزانية لهذه السنة مبلغ ٣٩٠٠٠ جنيها . على أنه طرأ تغيير على هذا الرقم .

وذلك أن الإيرادات زيد عليها ٨٥٨٥ جنيها في المرتبات المروطة بوزارة المالية للجامع الأمر بالباب الخامس في المشروع .

وتعفن منها ٤٨٥٠ جنيها من أجور الصليح في الباب الرابع فصافي الزيادة في تـجـدـر الـإـرـادـات ٣٧٣٥ جـنـيـها وزيـت تـجـدـرـات المـصـروفـات ٨٥٨٥ جـنـيـها في المقرر للمعاهد الدينية بالباب الخامس و ٥٠٠٠ جـنـيـه لـاتـجـام بـنـه جـامـع الخـرـجـوم و فـالـبـاب الـسـادـس و تـعـفـن مـن المـرتـبـات فـالـبـاب الـأول ٤٠٩٥ جـنـيـها فـصـافي الزيادة في تـجـدـرـات المـصـروفـات ٩٥٢٠ جـنـيـها فـالـذـا طـرـحـت زـيـادـة تـجـدـرـات الـإـرـادـات مـن زـيـادـة تـجـدـرـات المـصـروفـات كـان التـفـرق مـبلغ ٥٧٨٥ جـنـيـها و بـطـرـحـه مـن المـقـدر للاحتياطي في المشروع وقدره ٣٦٠٣٠ جـنـيـها يـكـون الباقى ٢٠٢٤٥ جـنـيـها و هو ما أقره مجلس النواب للاحتياطي .

واللجنة توافق على ذلك .

وافق المجلس عليه .

مضى الرئيس - فلننظر الآن في ملحق تقرير اللجنة عن أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - لم يصلنا هذا الملحق إلا الساعة الواحدة بعد الظهر اليوم فلم يتمكن من قراءته ونجته وحمل ذلك نرسو تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة لأن الأمانة الداخلية تنص على أن تدارر الأبحاث طبع وتوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

حضره سعيد فهمي الروي بك - الملحق بسيط وسيل علينا الآن . فضيلة الشيخ حسين وإلى - ليس في الملحق شيء من الصعوبة وتفهمه ميسور في مدة وجيزة وقد سبق أن نظرنا في مسائل لم تكن قد وزعت علينا أوراقها فلم نعرض على ذلك .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - إن تقرير اللجنة يخالف ما قرره مجلس النواب وحمل ذلك يجب أن يعطى لها الوقت الكافي ليبحثه وأنا أتمسك بالطريقة التي نصت عليها اللجنة .

حضره سعيد فهمي الروي بك - سبق أن علمنا من هذه الطريقة ولم نعمل بها فكأننا توزع التقارير في الصباح ونبحثها في الجلسة بعد الظهر . سعادة إبراهيم سعيد باشا - يجب احترام اللجنة .

مضى الرئيس - ما دأى حضراتكم في ذلك .

فضيلة الشيخ حسين وإلى - التقرير بسيط ويمكن فهمه بسرعة وقد حدث مثل هذا غير مرة .

حضره سعيد فهمي الروي بك - من يرد نظر الملحق في هذه الجلسة فيفضل بالوقوف .

وقفت أكثرية .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - أنها أقلية .

حضره عبد الفتاح رجاى أفندى - من أراد تأجيل النظر في هذا الملحق فيفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - اللجنة تنص على التأجيل فلماذا تخالفها .

أق أحضر .

فضيلة الشيخ حسين وإلى - هذه مسألة استثنائية . اننا الآن ننظر في ميزانية لا في قانون وقد مضى من السنة ربيعا وسبق أن حصل مثل ذلك فلماذا نتحسك هنا بالأمسية ولم نتحسك بها في الماضي .

مضى الرئيس - الأغلبية تفرقت النظر في الملحق الآن .

تلى الملحق وهذا نصه :

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

ملحق برأى اللجنة عن أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية

تناقش مجلس النواب في جلسة ٣٠ يونيو الماضي فيها إذا كان من حقا النظر في ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين . فقرر بغير اعتراض وزارة الأوقاف أنه يخص . منظر مدانة هذه .

فذا أريد أن توضع لأوقاف الحرمين الشريفين ميزانية خاصة تعرض على البرلمان أو أريد ادماج ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين في ميزانية الأوقاف الخيرية عامة - إن لم يكن تحت ماع شرعي من ذلك - فلا بد من المطالبين من تشريع جديد مدخل للنظام الذي يجري عليه العمل الآن .

أما فيما يتعلق بالأوقاف الأهلية فالجنة ترى قيام موانع عديدة في عرض ميزانيتها على البرلمان نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي :

إذا عرضت ميزانية الأوقاف الأهلية على البرلمان ويجب أن يعرض عليه أيضا حسابها الخاطئ إذ حكم الحساب الخاطئ حكم الميزانية (المواد ١٣٨ و١٤٤ و١٤٥ من الدستور) وفي صدق البرلمان على هذا الحساب الخاطئ كان ذلك التصديق غنيا لسورية وزارة الأوقاف أمام المسحقين والألا كان جبا وفذلك سدا لباب فيوجوه المسحقين من مناقشتهم الحساب في حقوقهم . وفصل في شؤونهم دون أن تسمح أقوالهم . ونقل الاختصاص في هذا الشأن القضاء للحصن من الحاكم إلى البرلمان وهذا ملائكم أن يقول به أحد . ولهذا ترى اللجنة أن المجلس غير مختص بالنظر في ميزانية هذين النوعين .

حاضرة عبد الفتاح القرزي بك - تريد أن تقف على مضمون الإرادة السلية المذكورة في هذا المقص .

مساعدة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - أيتها السادة : ان المسألة وإن كانت بسيطة في ذاتها ووزارة الأوقاف وإن كانت تتنبط أكبر احتياط رقابة حضراتكم على أعمالها إلا أنها في الوقت نفسه تسعى لاحترام القوانين . وحضراتكم طبعاً أجدر وأهل من يحتم القوانين ولتتبرع لأنكم أتم للمشروع . لذلك اضطرت وزارة الأوقاف إلى أن تحث هذا الموقف مرحين ، مرة أمام مجلس النواب ومرة أمام حضراتكم الآن ، ان الصعوبة آتية من إنه ظن أن المسألة مسألة اختصاص وأن وزارة الأوقاف إنما تريد أن تسلب حضراتكم حكم في هذا الاختصاص فطاحت به أن تريد الوزارة ذلك فأنها كما قدمت تتنبط بأوسع رقابة لحضراتكم على أعمالها ولكن للمسألة في الواقع هي مسألة قانون وتشريع وأحكام وأجسام وأجسام لهم .

حضرات السادة : جرت المسألة ١٥٣ من الدستور بما يأتي " ينظر القانون الطريقة التي يشار بها الملك سلطته طبعاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تخضع لسلطة وزارة الأوقاف " وجاء في نص هذه المادة أيضا أنه " إذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن " وللمستفاد من هذه المادة من هذا النص أنه يجب أن يعمل بالتشريع القائم الآن إلى أن يوضع تشريع جديد لهذه المسائل . ولذا ما رجعتنا إلى التشريع القائم الآن والواجب العمل به وبجدة إرادة سنية مرضيا فاطر المسألة بعد موافقة مجلس النظار على الجانب الخديوي في ذلك الحين فأقرها .

لم تكن وزارة الأوقاف قبل سنة ١٩١٦ تضع ميزانية حساباتها وإيراداتها وإنما كانت تضع حساباً لكل وقف على حدة فلما رأى وجوب تنظيم ميزانية ، صدفرت هذه الإرادة وجاء في المادة الأولى منها ما نصه :

" اعتباراً من أول يناير سنة ١٩١٦ تكون حسابات ديوان الأوقاف مربية وجارية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الإيرادات والمصروفات مع

وقد أعدت اللجنة النظر في هذا الموضوع وصممت أقوال وملاحظات حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأوقاف ورأت بعد الاطلاع على الإرادة السلية الصادرة بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣١٤ (٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) أن تحقق بتقريرها الخاصين بمشروع ميزانية وزارة الأوقاف ما يأتي :

فقطت المادة ١٤٥ من الدستور أن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي يجري عليها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة وحسابها الختامي .

فمن الضروري إذن معرفة المقصود بميزانية الأوقاف التي يجري هذا الحكم عليها ومن البين أنه لأجل تحديد المعنى المقصود بذلك لا بد من الرجوع إلى النظام الذي كان معمولاً به قارناً في هذا الشأن قبل صدور الدستور .

وأما هذا يرجع إلى الإرادة السلية الصادرة في ديوان الأوقاف بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة ١٩١٤ (٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) وهي وإن كانت قد عبر عنها بأنها إرادة سلية إلا أنها في الواقع تعد عملاً تشريعياً بحكم ما كان يصدر من القوانين والأوامر العالية لأنها صدرت بناء على عرض وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء .

وقد نصت الإرادة السلية المشار إليها على وضع ميزانية إيرادات ومصروفات ديوان الأوقاف اعتباراً من أول يناير سنة ١٩١٧ ولكنها نصرت هذا الحكم فالصفة الثانية منها على الأوقاف الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من لائحة إجراءات ديوان الأوقاف الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٢ (١٣ يولييه سنة ١٨٩٥) وهي :

أولاً - الأوقاف التي لا تسأل أو لا يكون لها نص في النظر مشروطاتها لأحد .

ثانياً - الأوقاف التي لا يحل لها جهة استعانة بتتبع شروط واقف ولا من يستحق النظر عليها .

وبما ينشئ تحت النظر أنه أن المادة الأولى التي أشر إليها في الفقرة الأولى والثانية منها تضمنت فوق ذلك ثلاث فقرات أخرى تتعلق بالأوقاف الأهلية . فقصص النص على الفقرتين الأولى والثانية دون الفقرات الأخرى صريح في إخراج الأوقاف الأهلية من الحكم الخاص بوضع الميزانية .

ولو اقتصر النص على ذلك لوجب بطبيعة الحال أدب تدخل أوقاف الحرمين في ميزانية وزارة الأوقاف باعتبارها أوقافاً خيرية ولكن المادة السادسة من الإرادة السلية التي تجسم ذكرها نصت على أن أحكام تلك الإرادة لا تسري على أوقاف الحرمين الشريفين .

وعلى ذلك جرى العمل قبل صدور الدستور على اعتبار ميزانية وزارة الأوقاف قاصرة على الأوقاف الخيرية دون غيرها . وقد كانت هذه الميزانية تعرض على ولي الأمر فيصدق عليها ويبلغ تصديقه إلى وزارة الأوقاف ولم يحدث أن أبلغ مثل هذا التصديق إلى أي من ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين فلا يمكن إذن أن ينصرف نص الدستور للتعلق بميزانية الأوقاف إلا إلى ميزانية الأوقاف الخيرية وهي التي كان لها ميزانية مرتكزة على أساس قانون وهو الإرادة السلية التي تضمنت الإذابة لها .

ترتيبها بحسب أنواع هذه الإيرادات والمصرفات وجعلها مقسمة إلى جملة أقسام كما هو مبين بعد .

فلا نزاع في أنه من أول يناير سنة ١٨٩٧ أقرت وزارة الأوقاف بعمل ميزانية عن كافة الإيرادات والمصرفات .

جاءت للمادة الثانية من هذه الإرادة وأحالت على تقريرين من المائدة الأولى من اللائحة الصادرة في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ (١٣ يولييه سنة ١٨٩٥) وهي التي ذكرتها اختصاصات وزارة الأوقاف قصص في الفقرة الأولى منها على الأوقاف التي آلت للمضيات. وفي الفقرة الثانية على الأوقاف التي لا يبرف مستحقوها والمعتبرة الآن خيرية . وفي الفقرات الباقية على الأوقاف الأهلية فاللغة الثانية كما ترون قصرت حكم المادة الأولى التي أوجبت وضع ميزانية للأوقاف على الأوقاف الواردة في التقريرين الأول والثانية من المادة الأولى من لائحة سنة ١٨٩٥ الخاصتين بالأوقاف الخيرية وأهملت الفقرات الباقية الخاصة بالأوقاف الأهلية .

لا نزاع في أن الأوقاف الأهلية لم تتدخل في هذا الأمر ولكن عرضت شبهة بالنسبة لأوقاف الحرمين بسبب أنها أوقاف خيرية في الواقع وإن كانت مرصودة على جهتين معلومتين . ويقتضي على هذه الشبهة ماورد صراحة في المادة السادسة من الإرادة السنية من النص على استثنائها . ونصها ما يأتي :

« لا تسري أحكام إرادتنا هذه على أوقاف الحرمين الشريفين » .

فانظر أنه لا يوجد جلاء ووضوح في التعبير أكثر من ذلك .

ياحضرات السادة : لم يقصد بذلك الأضرار بالحرمين الشريفين وإنما أراد يميزهما لأن أوقافهما خيرية ومصرفاتها تمل دائما عن إيراداتهما وكذا تشتري بزيادة من الإيراد أحيانا جديدة للحرمين .

وفي السنة الماضية لما تكونت فائض ربح لا يسر به من جراء تلافيف مع حكومة الحجاز رغبنا الأمر إلى هيئة تصرفات حكومة مصر لترى رأيها في الوجوه التي تصرف فيها الربح فصعدت أربابا لا يمكن للوزارة أن تصلحها . فلما أردت ضم ميزانية الحرمين الشريفين إلى ميزانية الأوقاف الخيرية وبقيت فائض ربح فأنها تتدخل في إيرادات الوزارة وتصرف في الإحمال الخيرية العامة ولا يمكن قصرها على الأرباب التي صرحتم بها هيئة تصرفات حكومة مصر الشريعة .

وأما عن الأوقاف الأهلية فإن إيراداتها ليست من إيرادات الوزارة ولا حق لها في التصرف فيها وحساب هذه الأوقاف يعمل في نهاية كل سنة ويقدم للمسئولين فاما أن يقرروا أو يلهثوا عنه لأنهم وكلوا عنهم في إدارة هذه الأوقاف ولا يمنع من ذلك كونها وزارة فإن حقوق الموكل لا تنقص لصيغة خاصة بالموكل .

واللئلا الذي ذكرته اللجنة في آخر تقريرها مثل يلج . تقول اللجنة :

« إذا عرضت ميزانية الأوقاف الأهلية على البرلمان يجب أن يقرض عليه أيضا حسابها الخاضع إلى حكم الحساب الخاضع لحكم الميزانية (المواد ١٣٨ و ١٤٤ و ١٤٥ من الدستور) وفي صلب البرلمان على هذا الحساب الخاضع

كل هذا التصديق غليا لسورية وزارة الأوقاف أمام المسئولين ولا كان عبئا وفي ذلك سد باب في وجوه المسئولين من مناقشتهم لحساب حقوقهم . وفصل في شؤونهم دون أن تسع أوقالهم . ونقل للاختصاص بهذا الشأن القضاء للنص من المحاكم إلى البرلمان بعدد لا يمكن أن يقول به أحد » .

إذا أراد أحد المسئولين أن يقاضى أمام المحاكم طنا من أننا غيظه لما أمكنه ذلك لتقيده بالأمر الذي صدر مصدقا على الحساب الخاضع وتصبح المحاكم إذا وهي لا تملك حق الفصل وتكون بذلك قد خطت بين السلطين التشريعية والقضائية .

ها قد جئت لحضراتكم بنصوص التشريع الحالي فانبعثوا بها فتعروها ولكل من حضراتكم حق تقديم الاقتراح بصددها . ولهذه الأسباب نطلب بإلحاح من حضراتكم عدم مراقبة مجلس النواب فيما ذهب إليه .

معلل الرئيس — هل يراد التصديق على العشرة في المادة التي تمسها الوزارة حرب . إنارة الأوقاف الأهلية أم التصديق على جميع إيرادات هذه الأوقاف ؟

سادة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) — أراد مجلس النواب الاشراف على جميع إيرادات الأوقاف الأهلية ومصرفاتها ووضعها في الميزانية مثل الأوقاف الخيرية تماما .

معلل الرئيس — هل جرت العادة بذلك ؟

سادة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) — لم يجر العادة بذلك وإن كنا يتنا إيرادات ومصرفات الأوقاف الأهلية في آخر ميزانية الأوقاف الخيرية فلأننا نقاضي عشرة في المادة من إيراد الأوقاف الأهلية نظير إيراداتها وهذا يدخل في ميزانيتها العامة فيحق لحضراتكم أن تراجوا أرقام إيرادات هذه الأوقاف ومصرفاتها لتبينوا مقدار العشرة في المادة وتبينوا إذا كان المبلغ الذي وضعناه في ميزانية الأوقاف الخيرية مطابقا لواقع . ولا وجه للاعتراض بأن هذه الأرقام إحصائية فإن ميزانية الأوقاف كما هي معروضة عليكم إحصائية أيضا فلا يبين في باب الإحصاءات مثلا نوع الأرض وفيه الإحصاء فإن هذه التفاصيل يعمل بها كشوف خاصة لا تظهر أمامكم في الميزانية ولا تصادقون عليها بل أنكم لو أردتم الاطلاع على هذه التفاصيل فيمكن للجنة المجلس أن تطلب إلى الوزارة ما تريدمن ذلك وهي تعلمه لها .

ما نحن الا وكلاء فإن طالعنا بحق التصديق على ميزانية الأوقاف الأهلية لعلنا نعلم أن نيتنا لا تكفي بكميتها التوفيق بين مسئوليتنا أمامكم ومسئوليتنا أمام القضاء . إذا أخرجنا مثلا والميزانية مبلغا ليه ساكني الزمران في أرض وقف من الأوقاف الأهلية ثم رأيت ألا تصدقوا على ذلك لجاء المسئولين ورفضوا الأمر للمحاكم وقالوا إن وزارة الأوقاف أسامت التصرف لأنها أهملت إقامة الأهلية اللازمة فترتب على ذلك هجرة المستأجرين من القرية وتأثر بذلك إيراد الأرض وبالطريق بالتعويض فلماذا يكون أمرنا مهم ؟ بل لنذكر طريقة في التوفيق بين المسئولين ؟

ياحضرات الأعضاء — هناك مسألة عامة أخرى : أسرار الصلاحيات . أنا أساء على هذه الأسرار وكثيرا ما يعرض دانيون أو أصحاب مبالغية أو طلاب زواج يهدون معرفة قيمة استحقاق أحد المسئولين فلا يكون

فاشارت بأن تصرف في إنشاء أو مساعدة المستشفيات والمعاهد العلمية وحللت هذه الوجوه فلا يمكن أن تتصلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - زويد أن يتم المقرر كلامه عن المسائل الشرعية .

حضرة حافظ عابدين بك - لي ملاحظة صغيرة . سمعنا قول معاذة وكيل وزارة الأوقاف وهو في ذاته وجهه ولي كلمة أريد أن أبديها قبل أن يتكلم حضرة المقرر .

فضيلة الشيخ حسين والي - أنه أترض على ذلك فلهذا متصل بذلك وكلمه بغير تقريراً واحداً .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقرر اللجنة - سمعتم حضراتكم . حضرة حافظ عابدين بك - لي كلام أريد أن أبديه بعد ما سمعت من معاذة نشأت باشا فهل هناك ما يمنع من ذلك ؟ هل تعرفون ما إذا كنت سأخاطبه أو أوافقه ؟

معال الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة المقرر - سمعتم حضراتكم البيان الذي ألقاه معاذة وكيل وزارة الأوقاف وخلاصته أن الذي يمنع من النظر في ميزانية الحرمين الشريفين إنما هو القانون . وليس هناك مانع شرعي مطلقاً من أن تصل ميزانية خاصة للحرمين الشريفين إيراداً ومصراً ولكن يشترط أن يتقدم ذلك وضع قانون فما دام القانون لم يوضع فلا يصح لنا بمجال من أجل أن نطالب بعرض ميزانية أوقاف الحرمين فإن القانون يمنع من ذلك بعض المادة السادسة من الإرادة السلية الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ التي سمعتموها .

أما فيما يتعلق بميزانية الأوقاف الأممية فأخذني الدخلة من تكليف وزارة الأوقاف بوضع ميزانية لها لأن الميزانيات تشتمل على قسمين قسم للإيرادات يتفق منه على القسم الآخر وهو الخاص بالمصروفات لذا وضعت ميزانية للأوقاف الأممية لمخططات إيراداتها بعضها يفيض وكذلك مصروفاتها فمن من حضراتكم يكون مستحقاً وقف ويقبل أن يؤخذ من إيراده للصرف على وقف آخر ؟

إن الشرع وإن أباح ضم ربح الأوقاف لإيراداته المتصلة إليها بعضه لك بعض إلا أنه يمنع النظر بل والفاشي أيضاً من أن يضر ربح وقفين صادرين بلعيني عتقيتين . ولولا احترامنا للقانون لقلت أنه ما كان ينبغي وضع ميزانية للأوقاف الخيرية لأن في ذلك خطأ في ربح الأوقاف المتصلة ولكن ما دلت اللجنة جهة برقام هذا مقام تصاد اللجنة . إذن ليس من الحكمة مطلقاً أن توضع ميزانية للأوقاف الأممية اللهم إذا وضم لكل وقف ميزانية خاصة ويكون معنى هذا كما شرح معاذة وكيل الأوقاف أن الوزارة تقدم حساباً عن أوقاف هي المسؤولة عنها أمام مستعفيها ليعلم لا شأن لها بمثل هذه الحقوق الخاصة .

أنا لا أقول أن التصديق على الحساب الذي تعلمه الوزارة يكون حجة مامة من الإلزام إلى القضاء فلو صدق البرلمان على حساب أحد المستعفين فلا يكون ذلك حجة عليه ولا مانع له من مقاضاة وزارة الأوقاف ولكني

من هذا . وإذا أفضى موظف سراً من هذه الأسرار كان عقابه الرث . فكيف يكون مركزنا لو عرضنا هذه المعلومات في جلسات عليية بشر ما يخل فيها في جميع الصحف . هذا مخالف للقانون السليم ولواجب الأمانة .

ماذا نخشون ؟ أن نخشون سوء تصرف وزارة الأوقاف ؟ هناك الحساب لم يحاسبنا على المبلغ الواحد . هناك للمستحقون وهم دائماً يتناولون في طلباتهم أمام الحاكم (لأنهم أصحاب مصالح) ولنا فلم نقضياً للدفاع عنا فلا معنى إذن للتخوف بالمرء .

بإحضرنا الأعضاء - جله في البداية ١٥٣ من الدستور ولذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن .

وقد أحضرت لحضراتكم معي جميع الأوراق الكريمة التي صدرت منذ سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٢٣ بأضواء أحكام مصر جميعهم وهم بالخبر السابق والمرحوم السلطان حسين وصاحب الجلالة الملك فؤاد وعليها مقصور فيها التصديق على ميزانية الأوقاف الخيرية دون سواها .

رفعت ميزانيات السنوات العشر الأخيرة وضممتها ميزانيات الأوقاف الأهلية وكذا رفعتها إلى ولي الأمر فلا يصدر أمره بالتصديق إلا على ميزانيات الأوقاف الخيرية لا ميزانيات الحرمين ولا ميزانيات الأوقاف الأهلية لسبب الذي قلتمته . أبدي مجلس النواب اعتراضاً قد يفرض به هنا أمام حضراتكم ويضر نفسي غير طبعي .

قالوا أن الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ رأت وجوب مناقشة وزارة الأوقاف الحساب عن الأوقاف الأهلية وطعنا أجبرت وزارة الأوقاف على المناقشة وقالوا في مجلس النواب أنهم ليسوا أقل سلطة من الجمعية التشريعية قلنا أن الجمعية التشريعية أخطأت وربما من المناقشات الكثيرة التي دارت حول هذا الموضوع فإن المرسوم الذي صدر بإحداث الميزانية لم يصدق إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية فقط .

قال بعض حضرات النواب ألا يكون لنا من السلطة في الرقابة ما كان للجمعية التشريعية .

نعم إن سلطتنا أوسع من سلطة الجمعية التشريعية ولكنكم تعرفون حدود حقوقكم وتعرفون أن أوسع القائم الآن وأن أردتم أن تدخلوا البيوت فادخلوها من أبوابها واحترمو التشريع القائم لي أن تتدخلوا بالطريق القانوني . ليرقى لي ما قولته فوق ذلك الأيض ملاحظات شرعية يفضل بإيجازها حضرة المقرر .

حضرة محمود علوي الجزار بك - متى اشترت وزارة الأوقاف للحرمين أماناً ثابتة .

معاذة حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف - كتبنا ما اشترت وزارة الأوقاف للحرمين أماناً ثابتة ومدرج بالميزانية الموجودة أمام حضراتكم مبلغ أربعة عمار بالاسكندرية للحرمين في أحسن صقع في شارع الجمرات وأخرى يسوق الكائن . ولما حصلت أزمة السنة الماضية بين مصر والحجاز وتوفر مبلغ كبير لأوقاف الحرمين رقت وزارة الأوقاف الأمر إلى المحكمة الشرعية

فهنا من هذا التقسيم أن هناك خمسة أنواع منها فونان خيريان وهما الأوقاف التي آلت للخيريات والأوقاف التي لا يعلم لها جهة استحقاق وثلاثة أهلية وهي ما تنسب لوزارة الأوقاف فأطروقه عليها تعيين حارسه عليه ومارض المستحقون إدارته بواسطتها .

فضيلة الشيخ حسين والي - ما الدليل على أن الثلاثة الأنواع الأخيرة هي أوقاف أهلية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المسألة صريحة .

حضرة المقرر - هذا موضع يخالف الأستاذ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - عينت المسألة الثانية من لأهمية الاجراءات أعضاء مجلس الأوقاف الأعلى وعينت المادة الثالثة منه اختصاص هذا المجلس وثلا من نصها ما يأتي :

"يختص المجلس المشار اليه بما هوأت :

أولاً - فخصص للميزانية السنوية ودرجات الإيرادات والمصروفات والتصديق عليها لتقدمها للجمعية السنية واستصدار الأمر العالي بإجتها .

ثانياً - تعديل ما يترتب عليه في أثناء السنة من للميزانية لاستصدار الأمر العالي بإجتها . . . الخ"

بينت لأهمية الاجراءات الأوقاف بجميع أنواعها أهلية وخيرية وبينت كيفية تشكيل المجلس واختصاصه ومن ضمن اختصاصه فخصص للميزانية ودرجات الإيرادات والمصروفات واستصدار الأمر العالي بإجتها فهل ذكر في الأنواع الخمسة المذكورة في المسألة الأولى شيء عن أوقاف الحرمين ؟ كلا . لأنها متدرجة ضمن الأوقاف الخيرية .

وجه في المسألة (٥٧) من لأهمية الاجراءات ما يأتي : (تراجم نظارة المسألة حسابات ديوان الأوقاف من أجله سنة ١٨٩٩ وترفع في ختام كل سنة إلى الحضرة الفخمية الخلدوية بواسطة الجمعية السنية عتبراً بتعليقها عن سير هذه المصلحة المالي في السنة الحاسبية المنتهية) .

فيصل ذلك العمل جارياً بمقتضى هذه اللائحة .

على أن وزارة الأوقاف ملزمة بعمل ميزانية عربية . جميع الأوقاف المبينة في هذه اللائحة خيرية كانت أو أهلية وعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها وإرسالها إلى وزارة المالية لمراجعتها ثم تعرض بعد ذلك على ولي الأمر لتصديق عليها . وقد وجهت محضرات في محفل الميزانية المذكورة بالجمعية لحمل إيراد ومصروف كل وقف على حسنة مع أن الأوقاف الخيرية جميعها متحدة الجهة فصيرت أرادة سنية لصاحبه مدير عموم الأوقاف في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بأن يكون تنظيم حسابات الأوقاف الخيرية المتقدم ذكرها بالأكاديمية الآتية وهي أن تحت جميع إيرادات الأوقاف الخيرية جملة واحدة وكذلك مصروفاتها إلى الله في المسألة الثانية حتى أن تضم تلك الإيرادات على جهات وقفها ويجب استصدار هذه الأرادة هو كما ذكرت ما وجد من الصعوبات في ضم الأوقاف لبعضها إلا يصح أن يضاف وقف السيد البدوي ووقف سيدنا الحسين من كوة دخلها على وقف الأباصيري الذي ليس له

أقر أنه لا يمكن من الوجهة الشرعية أن تضع ميزانية واحدة لأوقاف متعديدة عند اختلاف الريع وتعدي جهات الاستحقاق وأطلب المراقبة على تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أيها السادة . الموضوع المطروح بين أيديكم بسيط جداً ويحصر في أمر واحد . وهو هل تخضعون حضراتكم بالنظر في ميزانية أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية أم أن هذا لا يدخل في اختصاصكم .

عرض هذا الأمر على مجلس النواب فأقر الاختصاص ولكن بلجنة الأوقاف والمعاد الدينية بمجلس الشيوخ رأيت غير ذلك ويقولون أن النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين لا يدخل في اختصاص البرلمان مطلقاً . تقول وزارة الأوقاف أنها تقبل رقابة البرلمان ولكن القانون الواجب احترامه يمنع من ذلك . وهذا أنصح قول مقبول .

سأعرض على حضراتكم نصوص القانون لتشعرنا منها أنكم الحق المطلق في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين . حقيقة بما كان للأوقاف ميزانية يصدق عليها قبل سنة ١٨٩٥ كما قالت الوزارة وأما كان لكل وقف حساب خاص لأن الأوقاف لا يجوز أن تندمج إيراداتها في بعضها فالحقيقة لا أحكام الشرعية فكل من أوقاف السيد البدوي والسيدة زباب وسيدنا الحسين وثلا إيراد ومصروف هؤلاء أوقاف لا يدخل لها جهات استحقاق ولم يستدل على كتاب وقفها وهي الأوقاف المجهولة فكذلك تندمج في الأوقاف الخيرية وكان من الصعب معرفة وجهه صرفها ولذلك عملت لأهمية لاجراءات ديوان عموم الأوقاف وصدر بها أمر حال في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ وقد جله في المسألة الأولى منها ما يأتي :

"يختص ديوان الأوقاف بإدارة الأوقاف الآتية بعد إقامته نظراً عليها من قبل القاضي الشرعي أو وكيل من ناظر الوقف على ما هو مبين في الفقرة الخامسة من هذه المسألة .

أولاً - الأوقاف التي آلت أو عول للخيريات وليس النظر مشروطاً فيها لأحد سواء كانت أطمناً أو مبرات أو أماناً أو غيرها . . .

ثانياً - الأوقاف التي لا يعلم لها جهة استحقاق بمقتضى شرط وأقف ولا من يستحق النظر عليها .

خير أن ما يكون من هذين النوعين في نظارة أحد فانه يبقى في نظارته إلى أن ينزل نظره عنه يموت أو غيره فيديره ديوان الأوقاف مالم يحصل إخراج شرعي من الناظر لغيره .

ثالثاً - الأوقاف التي يرى القضاء الشرعيون أحالتها على ديوان الأوقاف مؤتمراً بسبب من الأسباب يضم مديره مع الناظر نظراً على الوقف أو بيمينته نظراً مؤتمراً .

رابعاً - الأوقاف التي يقام عليها الديوان حارساً قضائياً بعد إقامة القاضي الشرعي لمدير الأوقاف نظراً مؤتمراً عليها .

خامساً - الأوقاف التي يرضى جميع مستحقيها مع الناظر إحالتها على الديوان بعد تولي الناظر لمدير الأوقاف ."

ويقولون أنه يجب الرجوع للوائح القديمة لأجل تحديد ميزانية الأوقاف، يقولون ذلك مع إطلاق نص الدستور إذ لم يشر أوقاف الحرمين ولا غيرها على أنه لو كان هناك قانون يرضى بضم عمل ميزانية الحرمين والأوقاف الأهلية وجاء به الدستور لاحترياه ناسخا لما قبله .

إن المسألة ١٥٣ من الدستور لا تدخل لها بالميزانية في أي حال من الأحوال لأنها تشترط وضع قانون لتنظيم الإدارة للمعاهد الدينية وغيرها وما دام أن هذا القانون لم يوجد فيتمتع تطبيق القواعد المعمول بها .

هذا من جهة القوانين المرعية وقد يلتحضرناكم أنها لا تتفق مع ما قرره مجلس النواب .

على أني أقت نظر حضراتكم حلالة على ما تقدم إلى ما جاء بالميزانية المطروحة أمامكم الآن فقد جاء في محضر الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الأوقاف الأعلى المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ برئاسة سعادة حسن نشأت بأش ما يلي أن المجلس الأعل بحث ميزانيتي الحرمين والأوقاف الأهلية كما بحث ميزانية الأوقاف الخيرية .

أنهم رأوا أن تنص لائحة الإجراءات الصادرة في سنة ١٨٩٥ والارادة السلية الصادرة في سنة ١٨٩٦ لا تحرمكم من حق التصديق على ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية ، ولولا ذلك لما تناولت الميزانية التي تقدمت لمجلس النواب ولكن الأوقاف الخيرية والأهلية وأوقاف الحرمين كما فيهم من محضر الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الأوقاف الأعل بصندت تلك الميزانية (علا الأرباب العامة للمعسر المذكور) .

والذي يضع لحضراتكم من ذلك أنذكرة الوزارة من نص ميزانيته الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية من ميزانيتها العامة ليست بشكره قديمة وإنما طرأت عليها في الفترة التي كانت فيها هذه الميزانية تحت نظر مجلس النواب والذي يدل على ذلك أن صفحات ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ وكذلك صفحات ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ من الميزانية تناولت بالتفصيل بيان مفردات إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية فلم يكن هناك محل لسحبها على هذه الصورة بعد أن عرضت على مجلس النواب كما سبق .

رقت الجلسة للإستراحة حيث كانت الساعة الخامسة والعشيرة عشرين . أعيذت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يلت لحضراتكم أن لائحة سنة ١٨٩٥ تقضى بعمل ميزانية للأوقاف الأهلية والخيرية وأن الإدارة السلية التي صدرت عقب ذلك في سنة ١٨٩٦ جاءت مفسدة لها من حيث ضم أنواع الأوقاف الخيرية إلى بعضها لتسهيل بطريقة عملية الحساب وانتظام سيرها . فلما رأى الشارع أن هذا الإجمال تدخل فيه أوقاف الحرمين استثناه من ذلك على كل حال ملخة في لائحة سنة ١٨٩٥ لأنها تدخل ضمن الأوقاف الخيرية .

ومن هذا نرى أن الإدارة السلية الصادرة في سنة ١٨٩٦ أعادت طريقة تنظيم عملية الحساب من جهة وعمل ميزانية كل وقف على حده ولكن هذا

وج يذكر مع أنه يجب أن يكون له مسجد عظيم به مستخدمون فلفل هذه المدة لأجل تسهيل الحسابات بديوان الأوقاف صدرت الإدارة السلية للشارع ولها جاء في مقدمتها ما يأتي :

"بما على ما عرضه علينا فاطر المالية ولأجل تسهيل الحسابات بديوان الأوقاف وانتظام سيرها اقتضت إرادتنا وضع القواعد الآتية : "

ثم تلا المادتين الأولى والثانية وهذا نصهما :

المادة الأولى

اجتازا من أول يناير سنة ١٨٩٧ تكون حسابات ديوان الأوقاف مرتبة وطرية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الإيرادات والمصروفات مع ترتيبها بحسب أنواع هذه الإيرادات والمصروفات وجعلها مقسمة إلى جملة أقسام كما هو مبين بعد :

المادة الثانية

تقسم الأوقاف المنصوص عنها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من اللائحة المصنف عليها بأمرنا الصادر في ٢٠ محرم سنة ١٣١٣ (١٣ يولي سنة ١٨٩٥) إلى جملة أقسام بحسب وجوه صرفها المبينة في الوثائق التي صابت الديوان .

والذا تحدثت وجوه صرف وقف من الأوقاف المذكورة فالوجه الأكبر مقدارا هو الذي يميز بين القسم الذي يكون ذلك الوقف تابعا له وإذا تساوت وجوه الصرف فلازمها بالشرط المذكور . "

فكانه يقول أن الأوقاف الخيرية يجب أن تشمل لها ميزانية وتضم إلى أقسامها وجوه صرفها . أما الأوقاف الأهلية فلا تدخل تحت هذا الحكم بل تقدم ميزانيتها بموجب لائحة الإجراءات .

ثم جاء في المادة الثالثة من الإدارة السلية ما يأتي :

"أحيان أوقاف كل قسم وما يكون لها من المزايا تحيد هي وجوه صرفها في دفتر مخصوص وفقا وقفا . "

ومن هذا فيهم أن وقف الحرمين وجب الأوقاف الخيرية تدخل في هذا القسم وأن الإدارة السلية تنص على ضم الأوقاف الخيرية إلى بعضها وتقسيمها إلى أقسام . وأوقاف الحرمين وإن كانت خيرة إلا أن للشرع استثنى في المادة السادسة من الإدارة السلية أوقاف الحرمين أنفسهم فيها على علم من أملاكهم هذه الإدارة عليها . وبوجب هذا الاستثناء بقيت هذه الأوقاف تابعة لأحكام لائحة الإجراءات .

والدليل القاطع على أن هذا الوقف داخل في المادة الثانية من اللائحة هو النص على استثنائه في الإدارة السلية . فلو لم يكن خلافا فيها لما نص على استثنائه .

وما دامت الإدارة السلية لم تميز شيئا بالفلسفة لهذا الوقف فتكون أحكام اللائحة هي الواجب تطبيقها عليه .

يقولون احتيروا الدستور ونحن نحرمه لأن المسألة ١٤٥ منه نصت على أن ميزانية إيرادات الأوقاف ومصروفاتها تجري عليها الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وهذا النص عام فامنع لكل قانون صدر قبله ،

لا يمنع الناظر من ضم الأوقاف الخيرية بعضها الى بعض مادامت وجهتها واحدة دون أن يكون ذلك مخالفاً لنص الإرادة المذكورة فانما يفرض مثلاً أنى أوقفت بعض أطباء على فقراء طلبة وأوقفت غيرى أطباء على فقراء الاسكندرية وأوقفت ثالث أطباء على فقراء أسيرط فليس هناك ما يمنع من ضم هذه الأوقاف بعضها الى بعض مادامت الوجهة واحدة .

ان الدستور جاء بعد ذلك بنصه السام فأعطانا الحق في نظر ميزانية وزارة الأوقاف وليس من المعقول أن ننظر في مثل أوقاف سيدنا الحسين والسيدة زيبب ويترك أوقاف الحرمين الشريفين لأنها كلها أوقاف خيرية بأصناف الآراء .

ولقد قالوا اذا سلمنا بهذا فماذا يكون الحكم بالنسبة للأوقاف الأهلية وهي أوقاف على ذرية الوافقين .

ان قيام الخلاف بين المستحقين في الأوقاف الأهلية وبين الناظر هو الذي يؤدي الى تعيين وزارة الأوقاف ظاهرة طلبة لا داريات موقفة أو بصمة دائمة وهي تقوم بذلك وتوزع صافي ريعها على المستحقين الذين يتولون عمارتها . قالوا فكيف يجوز للبرلمان أن يردحاسبتها بعد ذلك . هذا كلام وجيه في ظاهره . ولكن نتلاخسون حضراتكم ان إرادات الأوقاف الأهلية قد قدرت في صفحة ١٤ من الميزانية يبلغ ٨٤١٠٠٠ م . وكسود فاننا لكم الحق في نظر نصيب وزارة الأوقاف من هذه الإيرادات فكيف يجسر ذلك لكم بغير مراجعة هذه الإيرادات نفسها ومعرفة أصولها .

ان وزارة الأوقاف تتقاضى ١٠ ٪ مقابل ادارة الأوقاف الأهلية فهل نستطيع التحقق من مقدار هذه الحصة دون معرفة الإيراد نفسه .

على أن الوقف الأهل يتنسى دائماً الى جهة بر لا تتطوع . وقد يكون في بعضها من أول الأمر نصيب مخصص للفتيات . وعلى هذا يكون الوقف مشتركاً بدمه الوزارة وتصلى المستحقين تصميم وإلحاحي تندمج في الميزانية فكيف يتنسى لنا والحالة هذه معرفة ذلك النصيب .

سعادة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - الجزء الخيري في الأوقاف الأهلية يضاف الى الأوقاف الخيرية التي لحضراتكم كامل الرقابة عليها ونحن ملزمون بتقديم كشوفاتها وقد قسمنا الجلبان فصلاً ولذا فراقبة حضراتكم على الجزء الخيري بآنية .

لا محل اذا لتقتضت ما قدم تقريرون ما يخص بالجزء الخيري من الأوقاف الأهلية عند النظر ميزانية الأوقاف الخيرية وعلى كل حال فالجميع وارد في جميع الأوقاف الخيرية والأهلية فمراعاتكم موجودة على أية حال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنظروا الى غرضي . نفرض أن الموقوف مائة فداناً منها خمسون فداناً شائعة للفتيات فلابد من الرقابة على ادارتها كلها لحرفة حق الفتيات والتحقق من أنها لم تبهر .

ولقد قايلت بين الإيراد والمصرف وهو مبلغ ٣٧٤٠٠٠ جنيه مصري وكسود صفحة ١٤١ وإلحاحي مسكوت عنه وهو ما يخص المستحقين .

سعادة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - أرجو حضرة العزير أن يلاحظ أن وزارة الأوقاف لا تتعامل المستحقين معاملة غيرها من النظار فلها ربط تربط مبرات شهرية بتدبيرها لهم ولو لم تحصل من إيراداتها شيئاً وتدبيرها في ميزانيتها وفي آخر السنة مدد عمل الحساب تقصص ما دفعته لهم من استعانتهم حتى اذا تبقى شيء دفع لهم فما ذكره حضرة العزير مطابق للواقع لأنه يجب أن يدرج في باب المصروفات قيمة هذه المبرات بحرف النظر عما يتصل من أوقافهم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الأوقاف الأهلية قد تشتمل على جزء خيري معين مقداره من المئتين أو مئتين فلهذا الوزارة تقصص ما هو مشروط للفتيات وليس من ضمن المصروفات ثم بحساب المستحقين على الصافي فليس المبلغ الوارد بالضبط ١٤١ من الميزانية كله مصروفات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس من غرضي الدخول في تفصيلات وإنما أطلب من حضراتكم أن تتأملوا على اختصاصكم بالنسبة للفتيات لأن هناك مساجد تقرر لها ١٠٠٠ ج . م . فالمسألة إن شاء الله مبالغ خصصت وأضيفت على باب الفتيات ولا يمكن للحضرات ائذن أن تملأوا صفحة مقداره الا اذا كان لكل حق الرقابة العامة .

ما ذا يكون الحال اذا كان هناك ١٠٠ فدان موقوفة وفقاً عليها وشيها للفتيات فخصص يشذو عليه معرفة ما يخص الفتيات من الإيراد الا اذا اشرفنا على مقدار الإيراد كله .

اذا قالت الوزارة مثلاً ان مصاريف رسوم القضايا بلغت عشرة آلاف جنيه أهلاً يكون من حقنا الرقابة على ذلك ؟ الا يجوز أن تلك الرسوم قد لا تتجاوز خمسة آلاف فقط ؟

يقولون ان في هذا فضيحة للمستحقين مع أن الباقي يمدحهم المصروفات بخصص لهم من غير بيان لاحتياجهم فما هو وجه القضية ائذن ؟

سعادة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - لقد طلب من الوزارة في مجلس النواب التوسع في ربط أبواب الميزانية في السنة المقبلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ونحن نسجل ذلك على الوزارة ونطالبها ببيان واقع من هذه المصروفات أما قولها ان المستحقين اذا وجدوا خطأ في حسابهم لهم أن يرضوا أمرهم الى القضاء لأنها وكالة عنهم ولأن هذه المسألة خاصة بهم فخصم لا تعرض على ذلك لأنها تخضع القضاء وهذا لا يتعارض مع حقنا في الاشراف على الميزانية من وجه عام وليس للقضاء دخل فيها . قالوا ان الأوقاف الأهلية لها مستحقون يراقبون الوزارة ويقاضونها لها ولكن يقع في هذه الأوقاف جزء للفتيات فمن الذي يقاضى الوزارة فيه ؟ ان لنا حق الاشراف على هذا الجزء وإن يتم لنا ذلك الا اذا اختلف لنا بحق الاشراف على الكل .

ثم ان المستحقين يملأون أحسن معاملة ويأخذون من الوزارة شيئاً من استعانتهم مقدماً ولكن لا يصح أن تخضعوا في الرقابة العامة التي حولها لكل القانون والمستور فلا تضيقوا اختصاصكم وعلى ذلك أتجرح أن يؤخذ الرأي بالموافقة اما على رأى مجلس النواب أو على قرار لجنة الأوقاف .

ان المادة ١٥٣ من الدستور تنص على أن ينظر القانون الطرعية التي ياتشرها بجلالة الملك ادارة الأوقاف الخيرية والمعاهد الدينية .

فالطريقة المتبعة الآن والمعموها هي أن الأوقاف قسمت الى خمسة أقسام منها قسمان يشتملان على الأوقاف الخيرية وهما المكونة منهما الميزانية العامة فهملان حتى مناقشتها ومراقبتها والاشراف عليها أما الثلاثة الأقسام الأخرى كالأوقاف التي أحييت على الوزارة من ١٠ أكر وألتي تميلت الوزارة حارسه عليها أو الأوقاف التي يرغب مستحقوها احتالها على الوزارة فهي التي يجب أن تبقى على حالتها حتى يوضع تشريع جديد بشأنها .

حضرة لويس أخوخ فانوس المنفى - مع تقديرنا للبيانات التي قدمها سعادة وكيل وزارة الأوقاف أرى من المصلحة السامعة أن يكون على كافة أقسام الأوقاف رقابة برلمانية لأن الرقابة البرلمانية ضمان لحسن سير الامارة ومراقبة المستحقين غير كافي لأنهم كل ما يجازون على المساكم في مقاضاة وزارة الأوقاف خصوصا اذا كانت استحقاقهم زهيدة .

وبما أن البرلمان هو القيم العام على مصالح الأمة فهو بطبيعة الحال يتولى الاشراف على الأوقاف بالنيابة عن المستحقين .

أما الاسرار التي يشير اليها سعادة وكيل الأوقاف فلا دخل لنا بها مطلقا ولا يصح أن تكون سببا في منع الرقابة البرلمانية .

أصوات - قبل بالمشقة .

سعادة وكيل وزارة الأوقاف - لي ملاحظات ثلاث لا تستغرق وقتا طويلا لأضع بها تهما وودت في كلام حضرة الشيخ حسن عبد القادر وأعتقد أنه لم يصلحها بل جاءت في كلامه غفوا .

أولا - المادة ١٤٥ من الدستور التي استند عليها الشيخ حسن عبد القادر كان في أثناء تلاوته يتخطى لفظه في كل شيء في المسألة .

كان يقرأ (ميزانية إيرادات الأوقاف ومصروفاتها) والصواب (ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها) والفرق بينهما كبير لأن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف شيء وميزانية إيرادات الأوقاف على وجه العموم شيء آخر وليست إيرادات وزارة الأوقاف هي إيرادات كل الأوقاف .

ثانيا - فسر حضرة العضو مذكرة في قمتها الى المجلس الأعلى فسرنا بما لا يفسد منها بالرة وبما لا يفهم من عباراتها مطلقا على الحق أن أريد عليه فأقول :

جاء الفصل منذ سنة ١٨٩٥. على أن تعمل ثلاث ميزانيات ميزانية الأوقاف الأهلية وأخرى للأوقاف الخيرية وثالثة للأوقاف الحرمين - وخرس كلها على المجلس الأعلى لاختصاصه بالنظر في هذه الميزانيات الثلاث ولما كان مذكرة للمجلس الأعلى شملت هذه الميزانيات ولم يرفع لحضراتكم إلا أمر التصديق على ميزانية الأوقاف الخيرية والمجلس الأعلى وحده هو المختص بالميزانيات الأخرى .

وهذه القاعدة مثبتة منذ سنة ١٨٩٥ الى اليوم ولكن حضرة يقول أنها طريقة حديثة لم تصح الاجماد وضع الدستور. حاشا أن تدخل الوزارة ذلك ووزيرها المشرف على ادارتها عضو في البرلمان ويسمى ما ذا يقول حضرة

حضرة حافظ عابدين بك - قد سمعنا أقوال سعادة وكيل وزارة الأوقاف ووجهة نظره باعتبار أن أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية لا تدخل تحت رقابة المجلس وكذلك سمعنا أقوال حضرة المقرر وأيضا أقوال حضرة زينا الشخ حسن عبد القادر فوجدنا أن لكل منهم وجهة خاصة والذي اقترحه أن ترك لنا الفرصة الكافية لدرس المسألة والرجوع الى القوانين والمقرارات الخاصة بها حتى نستوفى البحث ونعطى الرأي من يقين .

فضيلة الشيخ ابراهيم الحليان - يجب أولا تحديد موضوع اقتراح ومعرفة وجهه كل طرف. الاقتراح الآن يدور حول أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية.

وقد سمعنا بيان سعادة وكيل الوزارة وبيان زينا الشخ حسن عبد القادر ولكن أرى أن مسألة الخلاف قد اتسعت بينهما مما يمكن تقريرها بضم طرف الموضوع .

أما فيما يتعلق بالأوقاف الأهلية فعما لا يشمل أي شيء أن لنا في إيراداتها حصة قدرها ١٠٪. ومن هذا يرى أن من حقنا معرفة حقيقة مقدار إيرادات الأوقاف المذكورة للتحقق من مقدار هذه الحصة لأن معرفة العشرة في المائة تستدعي قبل كل شيء معرفة المسألة . أما بالنسبة لمصطلحات هذه الأوقاف فالفرض أن ادارتها أصلا هي حق من حقوق مستحقها فلما تولتها هذه الوزارة ادارتها بالنيابة عنهم وأحرارهم بالطريقة التي يختارونها من حيث ادارة أوقافهم واستقلالها ومن هذا يرى أن مسؤولية الأوقاف أمام المستحقين هي من قبيل مسؤولية الكوكل أمام الأمير وهذه ليست عامة بل خاصة ببعض في تقديرها والفصل بين المصلحة القضائية المختصة . ويستخلص مما ذكر أن الأوقاف الأهلية من جهة فصلها بمحمودة بينها وبين المستحقين ومن جهة نتيجة حسابها لنا حق مراقبتها .

يقول حضرة زينا الشخ حسن عبد القادر أن الأوقاف الأهلية قد تشمل حصصا خيرية معروفة بالنسبة أو مبالغ مقدارها فعلا قد أوقف نصف يت على وجوه خيرية محضنة تكون ادارته لوزارة الأوقاف والتصرف الثاني يبقى ملكا لمن هو شريك في الوزارة والحالة هذه تدبر التصرف للموقوف على الشيوخ والبرلمان حق الاشراف بغير أن يتدخل في التصرف للملك للشيوخ وعلى ذلك فالرقابة على الأوقاف الأهلية تكون بالنسبة ما لنا فيها من الاستحقاق. وإذا احتاج هذا الى مراقبة الكل جاز لا لأنه مقصود لذاته بل لأنه وسيلة وكذلك الوقت الخيرية تأتي أنظر عند نظره الى النظر في الوقت الأعلى كما أنظر في حصة الشريك للملك على الوجه الذي ذكرته. هذا فيما يتعلق بالوقت الأعلى .

أما فيما يتعلق بأوقاف الحرمين فكلنا متفق على أنه ينبغي أن يكون للبرلمان حق الرقابة عليها كما في الأوقاف الخيرية المحضة ولكن هل ما جاء في المادة ١٥٣ من الدستور ينفق عن ذلك أم لا ؟

ان أوقاف الحرمين هي من الأوقاف الخيرية كالأوقاف المحضنة بلطام البسند زيب وسيدنا الحسين والجامع الآخر مثلا فينبغي للبرلمان أن يشرف عليها وحتى لو نس الدستور على غير ذلك فليس هناك ما يمنع حضراتكم من هذا الحق وأمامكم أبواب التشريع مفتحة .

العضو المحترم عندما أنشأ أمارة ثلاث الأوسر الكعبة والإراقات السنية يرى أنها لا تصدق إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية دون غيرها . وذلك من سنة ١٨٩٥ إلى اليوم .

هذا غير مقبول والوزارة قامت بما يجب عليها وقدمت الميزانية على الطريقة التي كانت متبعة في الماضي . وإذا كنا الآن نجهد في تفسير الإرادة السنية الصادرة في سنة ١٨٩٥ وندعي أننا أكثر كفاءة من الذين وضعوها لا يصدقنا إنسان . والواضحون لهذه الإرادة لم يصدقوا إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية .

بقيت لي كلمة صغيرة : يقولون إن لوزارة الأوقاف نصيباً في الأوقاف الأهلية بنسبة ١٠٪ . ثم هذا صحيح . ولكننا قلنا أننا نضع هذه الأرقام في ميزانية الأوقاف الخيرية ونرضى بحكم قائلها أنه يجب أن يكون للبرلمان رقابة على ميزانية الأوقاف الأهلية من أجل هذا التصيب فعولاً أنا مستعملون لتقديم حساب عنه ولكن لا يصح أن تناقشوه في جلسة علنية للإسباب التي ذكرتها من قبل وليس لحضراتكم حق التصديق عليها فيما هو خاص بصفتها الأهلية .

• إن الأوقاف الخيرية نفسها لا تقدم لحضراتكم بالتفصيل الكافي ولكن للجنة مجلس الشيوخ المنوطة بمهمة المراقبة أن تطلب من الوزارة أن تطلبها على ما تريد من التفاصيل فأما كانت هناك حاجة للإطلاع على تفاصيل الأوقاف الأهلية من عقود أيجار وقوائم مزارد وكشوف حساب للاحتياج بصحة أصل الإيراد الذي لوزارة الأوقاف نصيب فيه فالوزارة مستعملة للإطلاع اللجنة على ما تريد ولا ينبغي على حضراتكم أن الأوقاف الأهلية كثيرة تبلغ نحو السبعمئة وأظن أنه من الصعب أن يعمل لكل منها ميزانية خاصة تقدم لحضراتكم للتصديق على كل منها .

أما بالنسبة لأوقاف الحرمين فإن وزارة الأوقاف تركت الكلمة فيها لحضرة صاحب المعالي وكيل المجلس .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا - سمعتم حضراتكم البيان الذي قدمه سعادة وكيل وزارة الأوقاف . إن المسألة ترجع إلى نص الدستور الذي يقضي بأن المراقبة التي للبرلمان لا تكون إلا على الإيرادات ومصروفات وزاد الأوقاف وبوضع هذا النص هو المادة ١٤٥ من الدستور . وملاك مادة أخرى هي المادة ١٣٣ من الدستور (وبلا نصها) وقد بين لحضراتكم سعادة وكيل وزارة الأوقاف القواعد والمبادئ المعمول بها الآن والتي نصت المادة المذكورة على أنها تتم مباشرة السلطة طبقاً لها إلى أن توضع أحكام تشريعية جديدة ولا حاجة لي إلى أن أعيد الذكرها بعد التفصيل الذي أبدأ بمساعدة وكيل الأوقاف ولذا شك أن هذه القواعد والمبادئ تحول دون مراقبة ميزانية أوقاف الحرمين هذه القواعد تحول دون مراقبة ميزانية أوقاف الحرمين لأن لأهمية الإجراءات التي صدرت في سنة ١٨٩٦ أحقيتها إرادة سنية تنظم حسابات الأوقاف . ويظهر أنه كانت حضرة الشيخ حسن عبد القادر الأطلاع على نص المادة ٥٥ من هذه اللائحة فإن هذه المادة إذا أضيفت إلى الإرادة السنية التي جاءت بعد ذلك استخلص منها أن أوقاف الحرمين تكون مستقلة وخارجة من الرقابة البرلمانية .

أما إذا نظرنا إلى المصلحة العامة وإلى أن أوقاف الحرمين تتضمن سنة خيرية عامة أرى أن يقرر البرلمان من الآن حق الرقابة عليها وبما أن القانون الذي يصدر بالميزانية سيصدق عليه من جلالة الملك فيعتبر هذا الأمر الملكي بمثابة الإرادة السنية الصادرة سنة ١٨٩٦ وبهذه الكيفية تكون قد احترمت التشريع السابق . أما فيما يخص بالأوقاف الأهلية والرغبة في رقابة البرلمان عليها فاستمعوا لي أن أستغرب ذلك لأن وزارة الأوقاف تباشر ذلك كوكيل عن المستحقين ولا يمكن أن تعتبر إرادات هذه الأوقاف جزءاً من ميزانية الدولة وإنما تكون الرقابة على الرقم الإجمالي لمجموعة الحصص التي تأخذها وزارة الأوقاف من الأوقاف الأهلية .

فإن واقفتم من ذلك أقدم لحضراتكم اقتراحاً بهذا الرأي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب أن يؤخذ الرأي على اقتراح أولاً . معالي أحمد زكي أبو السعود باشا - اقتراحى تعديل الاقتراح لحضرتكم ويجب أن يؤخذ على الرأي أولاً .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - قدم معالي وكيل المجلس اقتراحاً وهذا نصه :

« أنه وإن كانت أوقاف الحرمين الشريفين مستثناة بمقتضى المادة السادسة من الإرادة السنية الصادرة في سنة ١٨٩٦ بشأن تنظيم ميزانية وزارة الأوقاف إلا أن مجلس الشيوخ يتصورب للمصلحة العامة ولما لهذه الأوقاف من الصنفه الخيرية أن يكون لها ميزانية خاصة تنطبق بالميزانية العامة لوزارة الأوقاف وتعرض على البرلمان لتكون تحت رقابته وبما أن القانون الذي يصدر بالميزانية سيصدق عليه من جلالة الملك يعتبر هذا الأمر الملكي بمثابة الإرادة السنية الصادرة سنة ١٨٩٦ »

وأما إرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية فالمجلس يوافق اللجنة على قرارها بشأنها ما »

معالي الرئيس - ما رأى حضراتكم ؟

أصوات : لا توافق على رأى اللجنة .

معالي الرئيس - من يوافق على رأى اللجنة يفضل بالوقوف .

وقف معالي محمد شفيق باشا .

معالي الرئيس - من يوافق على رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهو الرأى المطابق لرأى مجلس النواب يفضل بالوقوف .

وقفت ألبية .

معالي الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على رأى مجلس النواب فيما يخص بميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين .

أوقاف الحرمين

الإيرادات

قدرت إيرادات أوقاف الحرمين بمبلغ ٤١٨٧٦ ج ٠ م يقابله في العام الماضي ٣٨٧٠٠ ج ٠ م أي زيادة ٣١٧٦ ج ٠ م ووُضعت هذه الإيرادات على ثمانية الأقسام المبينة بصفحة ١٣٦ وأهم ما ورد بها إيرادات الأقطان الزراعية وقدرت بمبلغ ٢٤٦٦٢ ج ٠ م من ذلك ٨٧٥٨ ج ٠ م إيجار أقطان مشتركة مع أوقاف أخرى، والباقي وقدره ١٥٩٠٤ ج ٠ م إيجار ١٩٠٥ ف ٠ م أي بمتوسط ٨ جنيهات و٣٤٨ ملياً للقدان الواحد .
وافق المجلس عليها .

المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٤٠٠٢٨ ج ٠ م وكان مقدراً لها في العام الماضي ٥٢٢٠٠ ج ٠ م أي بقص ١٢١٧٢ ج ٠ م وأهم أسباب القصر تخفيض الاعتمادات المخصصة للأعمال الجديدة .

وتنقص مصروفات هذا العام عن إيراداته بمبلغ ١٨٤٨ ج ٠ م وقد وُضعت المصروفات على أربعة الأقسام الآتية :

جنيه

٤٤٨٧ رسوم إدارة الوزارة والمصاريف القضائية .

٩٥٢٠ المصاريف العقارية والزراعية .

٩٣٠٠ الإحصال الجديدة .

١٦٧٢١ مصروفات الإحصال الخيرية .

٤٠٠٢٨ الجلة

وافق المجلس عليها .

الأوقاف الأهلية

الإيرادات

قدرت هذه الإيرادات في هذا العام بمبلغ ٨٤١٣٨٨ ج ٠ م بزيادة قدرها ٢٩٦٨٨ ج ٠ م على العام الماضي .
وتنحصر هذه الإيرادات في أربعة أقسام (سبعة في صفحة ١٤٠) وأهمها إيجارات الأقطان الزراعية وإيجارات المباني .
وتبلغ مساحة أقطان الأوقاف الأهلية ٨٧٢٤٨ فداناً من ذلك ٨٥٥٩٤ فداناً مؤجرة ويقدر إيرادها بمبلغ ٦٦٧٤٩٥ ج ٠ م والباقي وقدره ١٦٥٤ فداناً مزروعة ويقدر إيرادها بمبلغ ١١١٩٦ ج ٠ م .
وافق المجلس عليها .

المصروفات

قدرت المصروفات هذا العام بمبلغ ٣٢٤٥٤٠ ج ٠ م يقابله في العام الماضي ٣٠٠٢٠١ ج ٠ م أي بزيادة ٢٤٣٢٩ ج ٠ م .
وقد وُضعت هذه المصروفات على ثمانية الأقسام الآتية :

جنيه مصري

٨٤٤٥٦ رسوم إدارة الوزارة بإختيار ١٠ ٪

١٠٠٠٠ رسوم قضائية وتمويضية .

١٢٣٥٠ دين للبنوك على أوقاف واجبة السداد .

٢٩٠٢٠ مصاريف الأمان .

١٢٣٩٥٨ مصاريف الأقطان مساهمة، إبال الأقطان والأعمال الجديدة .

١٧٥٠٠ مصاريف المساجد .

٦٦٩٠ مصاريف المدارس والمكتتب .

٤٠٥٦٦ الخيليات .

٣٢٤٥٤٠ الجلة

وأما زيادة الإيرادات على المصروفات فهي ١٦٨٤٨ ج ٠ م .

وافق المجلس على ذلك .

ثم رُفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة العاشرة مساءً على أن يعود للاجتماع يوم الاثنين ٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساءً .



مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين

المتعقده علنا في يوم الاثنين ٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٢٤

(١) اقتراح مقدم من حضرة أحمد أبو سيف وأخيه افتدى بطلب فتح اعتماد لاحتياط الدولة بمبلغ نصف مليون جنيه لإنشاء الخطوط الحديدية الضرورية بالقطر المصري .

خلاسا — أعمال الجبان :

(١) تقرير لجنة الأمور الداخلية عن القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

(٢) تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد انتخاب حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل عضو مجلس الشيوخ عن الدائرة الانتخابية الثانية بمدينة الفيوم .

(٣) تقرير لجنة المواصلات عن اقتراحين لحضرة بسبوني الخطيب بك أولهما بطلب إنشاء نفق تحت شريط السكة الحديدية بجوار كوبري السكة الحديدية بمحلة السفلة .

والثاني بطلب إنشاء كوبري على بحر شين أمام بلدة كفر ششتا .

(٤) تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ومعه مشروع قانون بتعديل القانون رقم ٩١٦٦ سنة ١٩١٦ والقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٠ الخاصين بتد أعضاء مجلس الأئمة الأعلى .

أخطر المجلس بالاقتضات الواردة عن جلسة اليوم من دولة يوسف ومعه باشا وحضرة شاهين الجندى الفتى ومن جلسات الأسبوع من حضرات محمود الأخرى باشا وعبد العزيز رضوان بك وعبد الفتاح الكوزي بك وأحمد الشرعي باشا .

أخطر المجلس بطلي الاجازة الواردين من حضرة الدكتور سعد الخادم بك باجتماع من يوم الاربعاء ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ إلى انتهاء الندوة ومن حضرة يوسف بشقور بك من اليوم إلى انتهاء الندوة .

وافق المجلس على الترخيص لهما بالاجازة المطلوبة .

أخطر المجلس بريد رسائل برقية بالاحتجاج على ما هو نثار الآن بالسودان من التقيض على السودانيين لشتمهم من اطهار شديد اذنياتهم باخوانهم المصريين وبدين ولاهم للمكهم ملكة مصر والسودان وتلك الرسائل واردة من : لجنة الوفد المركزية بيت الأمة بنى يوسف ، موظفي الحكومة بالدر ، أهالي سنهور المدية ، لجنة الطلبة بليبس ، الحياصية ، ركاب الباخرة النيلية بالشلال القادمين من السودان .

تلى عضو الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

اجتمع المجلس علنا في يوم الاثنين ٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة والبقية ١٥ مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غائبا كل من حضرات : يوسف ومعه باشا ، محمد الباقى باشا ، ابراهيم فرج أبو الجليل بك ، عبد الفتاح الكوزي بك ، محمد محمود خليل بك ، عبد العزيز رضوان بك ، ابراهيم نور الدين بك ، محمود الأخرى باشا ، حسن نودة باشا ، الشيخ علي رمضان الطويحي ، برهان نور باشا ، راضى عطيه بك ، الشيخ علي محمد مرزبان ، محمد السيد أبو علي باشا ، شاهين الجندى الفتى ، اللواء موسى فؤاد باشا ، عوض مريان للمهلى بك ، أحمد الترمي باشا ، محمد زكي عبد الرازق بك ، المصري السعدى باشا ، محمود الشنشلوى باشا ، مصطفى أبو رباح باشا ، بولس حنا باشا ، أحمد مصطفى بك ، اجاجيل سري باشا ، عبد الرحيم صبرى باشا ، محمود شكرى باشا ، أحمد تيمور باشا ، أحمد فؤاد عبد الله باشا ، صليب القلاويو باشا ، محمد نهى باشا ، السيد محمد علي اليلوى ، محمد طلعت حرب بك ، محمد فتحي بك بك ، الأنبا يواكيم ، يوسف بشقور بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، عفيفي حسين البربرى الفتى ، القزوي شماس الفتى .

وحضر حضرة صاحب المال محمد نجيب الفرابي باشا وزير الأوقاف وحضرة صاحب المساعدة من جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية غائبا عن حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : سعيد نهى الروي بك ، عبد الفتاح رجاى الفتى ، محمود بسبوني الفتى ، علي عبد الرازق بك .

حبيب المنزى بك سكرتير عام .

أعلن محال الرئيس انتحاب الجلسة .

تلى جدول الأعمال وهذا نصه :

أولا — ثلاثة طلبات للاقتضات وطلبات الاجازة والرسائل .

ثانيا — ثلاثة معمر الجلسة الماضية .

ثالثا — تليق المجلس كتابا واردا من حضرة الدكتور حبيب خياط بك يدعى فيه استعداده لدرس التطلعات البرلمانية أثناء وجوده بالبحر على معباريه وبرجران بتدب المكتب أحد كبار موظفيه عن لهم المام بالغة الإنجليزية لمشاركته في العمل .

رابعا — اقتراحات :

على الكتاب الوارد من حضرة الدكتور حبيب خياط بك باستعداده لدروس النظائات البرلمانية بالإنجترا على مداره ورغبته في انشغال أحد كبار موظفي مكتب المجلس عن لهم المام باللغة الانجليزية لمشاركته في العمل وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أشير معاليكم اني عازم على السفر لأوروبا وما كُنْ يتدبره في أوائل سبتمبر ، واني مستعد لدروس النظائات البرلمانية بالإنجترا انما رأى المكتب ذلك واني متطوع لقيام بهذه المأمورية بمصاريف على حسابي وأرجو من المكتب انتداب أحد كبار الموظفين الذين لهم المام باللغة الانجليزية للمرافقة ومشاركتي في هذا العمل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدكتور حبيب خياط بك

حضر مجلس الشيوخ

٢٣ يولييه سنة ١٩٢٤

حضرة سعيد فهمي الروبي بك - هل يوافق المجلس على ذلك ؟

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - لم يشأ المكتب أن يفعل فذلك من تلقاء نفسه ورأى أن يمرض الأمر على حضراتكم .

لم يوافق المجلس على طلب حضرة حبيب بك خياط

أبلغ المجلس اقتراح حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي بطلب فتح اعتماد على احتياطي الدولة بمبلغ نصف مليون جنيه لانشاء خطوط الحديدية الضرورية بالقطر المصري .

حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي - أطلب ثلاثة اقتراحات المقدم متى قبل احالته على لجنة الاقتراحات لاني أطلب نظره بصيغة مستبعدة .

نفي الاقتراح وهذا نصه :

في نية مصلحة السكة الحديدية أن تفتني عدة من الخطوط الحديدية ولكنها مضطرة بسبب قلة الامدادات المالية التي توضع تحت تصرفها أن تجل مشاريعها سنة بعد أخرى ولا تنفذ هذه الخطوط الا بتدرج بطيء جدا فتمنحه الأهم على المهم .

عل أن انشاء خطوط السكة الحديدية من أعظم الأمور أهمية وفائدة للبلد فانها كاشرايين في الجسم ولعلها من أحسن الوسائل لاستثمار المال العام .

ولا ينبغي أن ينظر في انشاء الخط الى ما يتجده من العجز فقط بل يجب أن ينظر الى ما يترتب عليه من ازدياد الثروة العامة والحاصلة ازديادا كبيرا في جميع المناطق التي يمر بها .

ولذلك ترى أن الحكمة تقتضي بأن الخطوط التي ينظر فيها فائدة كبيرة للخرافة والمجهول لا يجوز تأجيلها بسبب قلة المال بل ان الحكمة تقتضي بأن يؤخذ المال اللازم لها من احتياطي الحكومة ومن المؤكد أن استثمار بعض الاحتياطي من طريق انشاء أعمال من هذا القبيل أكثر ربحا من استثماره من طريق السندات والأوراق المالية .

على أن لا تطلب أن يؤخذ لهذا الغرض مبلغ كبير يؤثر تأثيرا يذك في الاحتياطي وانما تطلب أن يؤخذ لهذه الغاية نصف مليون جنيه ويخصص لانشاء خطوط الضرورية التي يبين لمصلحة السكة الحديدية بعد درس الأمر درسا دقيقا أنه ينبغي تقديمها على غيرها .

وعلى ذلك تقتصر على المجلس أن يقرر فتح اعتماد على الاحتياطي بمبلغ نصف مليون جنيه لغاية التقدم بانها .

فليرحب عرض هذا الاقتراح على المجلس .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

حضرة صاحب المعالي محمد نجيب الفراني باشا (وزير الأوقاف) - ترى الحكومة تأجيل النظر في المشروع الوارد بمجلد أعمال جلسة اليوم بتعديل القانون رقم ٦ سنة ١٩١٦ والقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ انحصارين بمدة أعضاء مجلس الأضر الأعلى الى دور الانقضاء المقبل حتى يتسع له الوقت لدراسته ولا أظن أن هناك ما يدعو الى الاستعجال .

فضيلة الشيخ حسين والي - هل يراد ارجاء النظر في المشروع الى دور الانقضاء المقبل ؟

حضرة علي عبد الرزاق بك - معالي وزير الأوقاف يطلب تأجيل النظر في هذا القانون الى دور الانقضاء المقبل .

قرر المجلس تأجيل النظر في المشروع الى دور الانقضاء المقبل .

انصرف حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف في الساعة السادسة والدقيقة ٣٠

احتل حضرة حافظ مابدين بك مقر لجنة الأمور الداخلية منصة الخطابة . حضرة حافظ مابدين بك (مقرر اللجنة) - باحضرات الأعضاء وبأما السادة . أحال المجلس على لجنة الأمور الداخلية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالقائه القانون رقم ١٤ الخاص بالأحكام المتعلقة بالإجتماعات والمظاهرات في الطرق العمومية ...

معالي محمد شفيق باشا - حضرة المقرر يتألف النظام المنع والواجب أن يجل تقرير اللجنة أولا حتى إذا كان هناك غموض يقوم حضرة المقرر بتفسيره .

وهنا حضر حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسي باشا وكانت الساعة ٣٥ والدقيقة ٣٥

حضرة المقرر - أرجو أن تسمعوا لي بكلمة موجزة وسيتل تقرير اللجنة بعد ذلك . حدثت اللجنة يوم السبت ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ الساعة ١٠ صباحا فنظر هذا القانون وأخطرت الحكومة بموجده الاجتماع لترسل مندوبا من قبلها فحضر حضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وبعد ثلاثة القانون مادة مادة والمناقشة فيه طلب مصادته بالبابية من دولة وزير الداخلية إجه القانون بدون تعديل وعزز أقراله بأدلة وبراهين رأتها اللجنة غير كافية لتقريره فانه القانون بمجتمه التي هو عليها فلم توافقه اللجنة على هذا الطلب ورات إجه القانون من حيث البدأ فقط ووجوب تعديله بمشروع قانون

حقيقة أنخل هذه القوانين القيدية الحرية تحتها الأمن وبنيان يتصلص منها ما استطاعت . إنما يجب عل من يصدر للشرع في بلد يكفى بالبحث في أصول القوانين والإطلاع عل ما قاله العلماء والشارحون والا يقتصر عل ما يليه عليه وجدته وحيث لوطنه بل يجب عليه أيضا أن ينظر لظروف الخاصة بالبلد الذى يضع التشريع لساكنيه وأن يكون دائما نصب عينه كل ماله ماسس بأحوالهم السياسية والاجتماعية ولا بأس من أن يقيس بين التشريع لهم والتشريع المعمول به لأنهم منهم فى الرقى والمدنية ويصعب أيضا أن ين المشرع ين بتقيد الحرية بعض التقيد فى قانون يطرح أمامه عل بساط البحث وبين خطر يوجد أو فائدة تضع اذا لم يوجد القانون .

لا تنكر اللجنة أن مثل هذا القانون كان فيه خطر عل حرية الاجتماعات العامة لو كان وضع بغير صدور الدستور ووجود البرلمان لأن بلادنا كانت فى حالة خاصة حكومتها نظير ليمان مصرية ولكنها لم تكن هى المتشرفة وحدها فى شؤون البلاد فلما وجد ما يستلحق الاجتماع أو الاحتجاج أو المظاهرات تداخلت السياسة فى الأمر لكره الأنفواه ومنع اظهار الشعور ولكن الآن والدستور قائم والبرلمان موجود والأوضاع والاحتياجات قد ملأت مضاجله فأى سلطة تجرؤ عل منع أى مصرى من التمتع بحرية الاجتماع فى حدود القانون . ان الحالة قد تدهورت وأصبح وضع قانون تنظيم الاجتماعات لخطر فيه بل فيه فوائد لأن الحكومة وهى من الأمة لها ما لها وعليها ما عليها مهما أن علم بالاجتماع لمنع أى اضطراب ربما يفتب عليه خلل فى الأمن العام مهما أن علم به لأنه ربما يكون اجتماع يؤدى الى خلل فى النظام الاجتماعى . وما عهد البلاد بما ظهر فى الاسكتندرية وضربها من محاولة نشر التفرقة يبعد . صميم الحق والحكمة يجب عليه أن تكون يقظة وأن تعمل عل منع الجرائم قبل وقوعها ويجب أن يكون لها عيون يفتونها كل ما من شأنه الاخلال بأمن البلاد قسمته . فلما فرضنا أن كل ذلك يستكمل للنسب مترافر متصلا أولا يكون من الوطنية أن نساعدنا عل اداء وتلقينا خصوصا الآن وقد أصبحت متا ومشغولة أماننا أما ما قيل من أن القانون العام فيه من النصوص ما يكفى للاستثناء من قانون الاجتماعات فضلا لأن المقصود من قانون الاجتماعات ليس ايجاد نصوص خاصة للتعطيل بل جرائم عادية بل المقصود منه وجوب علم الحكومة بالاجتماعات ومراقبتها حتى لا يقع فيها جرائم وحتى لا تولى عل حصول ضرر بالنظام الاجتماعى .

هذا ما يحنص باعتنا الخامة فلن نغشا بأهم الأخرى الراقية وجدنا أن كثيرا منها له مثل هذا القانون ففى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وكوباين تشبه قانوننا وقد أخذت أكثر نصوص قانوننا من القانون الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٨١

فليس من عيب عل تشريعتنا ان لم يوافق الحاصل فى إنجلترا أو ألمانيا مع موافقتنا لما هو متبع فى بلاد أخرى راقية متقدمة .

حضره المقرر - حقيقة لا يوجد فى إنجلترا قانون للاجتماعات وليس هذا بغيره لاذ لا يوجد فيها قوانين مكتوبة وإنما هناك عادات "Customs" تنير عليها البلاد . وهذا بخلاف البلاد الأخرى مثل فرنسا وبلجيكا وإيطاليا فإن لها قوانين خاصة بالاجتماعات وبعض هذه القوانين يفرض عقوبات

يكفل للأمة حرية الاجتماع التى يشهدا الجميع مع اعطاء الحكومة السلطة الضرورية للمحافظة عل الأمن والنظام ويصل هذه السلطة غير مضنية للحرية أو مضنية دائرتها ويصلى كل حضراتكم تقرير اللجنة ومشروع القانون .

فل التقرير وهذا نصه :

اطلعت اللجنة عل القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة .

وعلى مذكرة لجنة الداخلية لمجلس النواب .

وعلى مشروع القانون المقدم من اللجنة المذكورة للمجلس بإنشاء قانون الاجتماعات العامة .

وجد أن سمحت اللجنة لملاحظات حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية فيما يحنص بإنشاء هذا القانون وقد قرر أمنها بأن إقاء القانون ضرورى للإشراف عل الاجتماعات العامة ولتتمكن الحكومة من المحافظة عل الأمن والسلام فى البلاد وحماية النظام الاجتماعى .

تداولت اللجنة فى أمر الموافقة عل إقاء قانون الاجتماعات العامة أو إناؤه فوافقت الأغلبية عل إبقاء القانون من حيث المبدأ وتعديله بالكيفية التى سنشرها فى هذا التقرير . وذلك للأسباب الآتية :

نصت للسادة ٢٠ من الدستور بأن المصيرين نحق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى إشارته . لكن هذا الحكم لا يجرى عل الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون .

حضره المقرر - فتهمون حضراتكم المقصود من السادة ٣٠ من الدستور وهو أن الاجتماعات الخاصة مطلقة من كل قيد وأما الاجتماعات العامة فهى للمقصودة بوضع قانون خاص لتنظيمها .

فل فى التقرير ما على الجزء السابق .

ويستفاد من هذه السادة أن الاجتماعات غير العامة هى المباحة بلا قيد ولا شرط أما الاجتماعات العامة فإن أمرها ينظر بقانون تكون خاضعة لأحكامه ولا يمكن أن يفهم من السادة غير هذا المعنى لأن واضع الدستور أراد أن تكون الاجتماعات الخاصة حرة من كل قيد بحيث لا يتجاوز الخيصوص حدود القانون العام طمحا أما الاجتماعات الخاصة فلا يحنصها جعلها خاصة بقانون خاص (وقد وضع بعد صدور الدستور)

والذين يؤولون عبارة السادة الى أن المقصود أن الاجتماعات العامة هى التى تكون خاضعة لأحكام القانون أى القانون العام وحده تكون نتيجة تأويلهم أن الاجتماعات الأخرى حرة من كل قيد وشرط وغير خاضعة للقانون العام أيضا . أما الاجتماعات العامة فهى وحدها التى تكون خاضعة لأحكام القانون العام . وهذا لا يمكن التسليم به ولم يرد واضع الدستور . فلما سلمنا بأن الدستور يقضى بوضع قانون تنظيم الاجتماعات العامة ننظر الآن فى هذا القانون المراد إناؤه .

شديدة من مخالفتها ففى إيطاليا مثلا تبلغ العقوبة فى القانون مائة جنيه فى حين أن العقوبة التى نص عليها فى مشروع اللجنة لا تتعدى الفرامة (التي لا تتجاوز مائة قرش) والحسب لمدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين فهى كما ترون تعتبر من المخالفات البسيطة .

حضره محمد طوى الجزاز بك - ما هى المبادئ النابعة فى إنجلترا ؟
حضره المقرر - على ما أعرف بمحض أحد الموظفين القضائين الاجتماع فلما لم يحدث ما يخالف القانون لا يتدخل .

أما إذا حصلت مخالفة للنظام العام فإن الإجراءات القانونية تتخذ ضد المجتمعين .
على الجزء الباقي من المقرر :

وإن هذا التنظيم يرمى إلى غرضين : الاعتراف للسلطة التنفيذية بالحق فى منع الاجتماعات المذكورة فى بعض الأحوال أو حل هذه الاجتماعات من جهة والنص من جهة أخرى على أن تعد تلك الاجتماعات أو المظاهرات وتنظم طبقاً لأوضاع خاصة حتى يتسنى تحقيق الغاية المقصودة منها بطريقة سلمية نظامية فعالة .

وإن هذا الفرض المزدوج هو ما يرمى إليه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الجارى العمل به الآن، غير أن مجلس النواب يقرر إلغاءه لأنه رأى قانوناً رجيحاً، ومع إبداء تحفظاتنا فيما يتعلق بالطريقة غير القانونية التى اتخذها مجلس النواب فى إصدار هذا القرار فإننا نصرح بأننا نشاطر ذلك المجلس رأيه تماماً فى ما لهذا القانون من الصبغة الرجعية .

ولكننا نرى فى الوقت ذاته أنه من انطباع إلغاء القانون بلا قيد ولا شرط، على أن ما لهذا القانون من الصبغة الرجعية لا يتناول فى الواقع سوى بعض أحكام ينبغي تعديلها دون التعرض لغيرها من الأحكام المقررة لمصلحة هذه الاجتماعات والمظاهرات نفسها ولمصلحة البلاد بوجه عام .

ومع ذلك فينبغى ألا ننسى أن الدستور يحد أن حق الاجتماع فى صدر المادة ٢٠ نص على " أن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون " .

فحق عقد الاجتماعات العامة ليس مقرراً فى الدستور وإنما الدستور قد أحال على قانون يقرر ذلك الحق وينظمه .

ولذلك فإنه إذا أبقى القانون الذى يقرر حق عقد الاجتماعات العامة وينظمه إلغاءه خالياً من كل قيد فشرط فإنه يقرب على ذلك أن الاجتماعات المذكورة تبقى خاضعة لما للحكومة من الحق العام فى المحافظة على النظام فيصحب الحكومة بمالها من كامل السلطة فى هذا الشأن أن يبيع هذه الاجتماعات أو تمنعها من غير أن تتقيد بذلك بشئ من الأوضاع أو الضمانات كما كانت الحال قبل إلغاء القانون الذى نحن بصدد .

لذلك تحقق طمأنينة المحافظة على هذا المشروع . وهو مشروع يرمى إلى هو ما نص عليه فى المادتين الثانية والثالثة - " وإن كانت بعض الشرائع الاجتماعات والمظاهرات العامة وتنظمها .

ومن الأحكام التى نرى إجحافها وجوب الإخطار السابق على عقد الاجتماع وهو أمر نص عليه فى المادتين الثانية والثالثة - " وإن كانت بعض الشرائع

يتبع من كل ما قدما أن يوجد قانون لتنظيم الاجتماعات العامة قد نص عليه الدستور وهو ضرورى الآن ولا غشاضة علينا فى إقراره من حيث المبدأ ولكن القانون الذى وضعته الحكومة فى سنة ١٩٢٣ فيه عيوب كثيرة لا تتجيد نصوصه حرية الاجتماع لتبليداً كبيراً . وقد ذكر بعضها فى مذكرة لجنة مجلس النواب .

ولذلك رأت اللجنة تعديله بالمشروع الآتى وقد يلت الأسباب التى دعت لكل تعديل .

وقد حضر حضره صاحب الدولة وزير الداخلية بالنيابة فى إحدى جلسات اللجنة وقد لها مشروفاً بتعديل ثلاث مواد فى القانون فيها بعض التعديف من قيود القانون الأصلى وقال أنه يقدم المشروع على سبيل الاستئناس للجنة ويريد أن اطّعت اللجنة عليه فقررت تصحه إلى الأوراق ولم تراع العمل بالقرار بالتعديل الواحد فيه بل عدلت القانون بما يطبق على مبدأ الحرية ما أمكن ولم تجسّل للحكومة أية سلطة غير سلطة القانون العام إلا فى مسألة وجوب الإخطار من الاجتماع وحضور مندوبها فيه وقد عدلت اللجنة بعض المواد التى رأت أن فيها قيوداً غير مقبولة وعدلت الباقي بما رآه ملائماً وقد حدثت سلطة مندوب الحكومة فى حل الاجتماع فلم تتجول له حق الحل إلا إذا طلبت ذلك منه اللجنة أو إذا حصل تصادم أو ضرب .

أما العقوبات المدونة فى القانون فقد غفمتها اللجنة وجعلتها مجرد مخالفة لتكون متناهية مع العقوبة المقررة فى مثل هذا القانون فى البلاد الأخرى .

حضره المقرر - كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ينال الحكومة حق منع الاجتماع قبل انعقاده وكان حقها هذا مطلقاً أما فى مشروع اللجنة فليس لها إلا حق حضور الاجتماع فقط لا حق منه كما أنه ليس لها أن تنقض الاجتماع إلا إذا طلبت منها ذلك لجنة الاجتماع .

صاحبه على مجال الدين بإشراك وزارة الداخلية - قبل أن ننظرها فى مشروع اللجنة أثار على حضراتكم مذكرة الحكومة عن مشروع القانون الذى أعدته وقدمته للجنة وهى :

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - السالطه : هل قبلنا التعديل أصلاً أم لا ؟ أرى أن يؤخذ رأى المجلس أولاً في إلغاء القانون أو تعديله .

حضرة صاحب البعثة محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية بالنيابة - حضرت الأعضاء المقربين . عندما قدم قانون الاجتماعات مجلس النواب لفحصه قرر النفاذ في وقت لم تكن الحكومة فيه حاضرة إذ لو كانت حاضرة لاستكتها ابتداء الملاحظات التي تجرر بقاءه بعد تعديله بالطبع ، أما النفاذ والقضاء عليه بدون وضع قانون آخر ينظم الاجتماعات فهو مالا نسلم به الحكومة مطلقاً ولذلك لما صدر قرار الإقصاء من مجلس النواب وحول القانون على مجلس الشيوخ رأت الحكومة أن تعضد أمام لجنة الأمور الداخلية لبداي الأسباب التي تجرب وجود قانون ينظم الاجتماعات حيث ضاعت طلبا فرصة ابتداء رأيا أمام مجلس النواب الذي تسجل في الإلغاء . فتمست الحكومة للجنة مشروعها أو شبه مشروع لتستأنس به والحكومة ترى أن في قانون الاجتماعات الأصل تصوراً شديداً ومواد رجسية كما ذكرت اللجنة في تقريرها .

وقد أدخلت اللجنة تعديلاً على القانون تستمعونه من حضرة مقررها .
والآن يجب أن يكون البحث في تعديل القانون بمدى سمح لملاحظات الحكومة أما أن يكون البحث في النفاذ فهذا مالا يجوز لأنه لا بد من وجود قانون لتنظيم الاجتماعات ولكن أن نضموه فيه ما شئنا من النصوص التي تكفل الحرية .

حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي - أن ثلاثة مشروعات تعديلي القانون يجري إلى المنتقشة في مولده مع أن لا نعلم إذا كان المجلس سيقره أو يرفضه من حيث المبدأ فالأولى أن يؤخذ الرأي أولاً على القانون من حيث المبدأ .

حضرة المقر - سيعرض عليكم التعديل ويبدون رأيكم فيه .

حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي - أنا تناقشت في التعديل تكون قد وافقت عليه من حيث المبدأ .

معالى محمد شفيق باشا - الموضوع المطروح أمامنا يتخلص في أن هناك قانوناً لم يقره مجلس النواب وأدخلت عليه لجنة الأمور الداخلية لمجلس الشيوخ تعديلاً فلو كان القانون الأصل أو مشروع الإلغاء أو مشروع التعديل فهو على كل حال مشروع قانون جديد يجب أن يلى عليه لتقريره من حيث المبدأ قبل المناقشة فيه طبقاً للارحة الداخلية . فأطلب من المجلس أولاً قراءة القانون المطلوب المناقشة فيه .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - أن ما يراه معالي شفيق باشا يتفق والارحة الداخلية لأن الارحة تنص على أن يلى المشروع أولاً ليؤخذ الرأي عليه إجمالاً من حيث المبدأ فإنا أقره المجلس أميحت ثلاثة لمناقشة مواده مادة مادة ، ولذلك أطلب ثلاثة للمشروع الذي أجهته اللجنة حتى يهجم الأعضاء ماهيته .

وأنه يلوح لنا في الواقع أن لاشتراط الانذار السابق مئة عطية وهي اعداد الاجتماع على صورة جديدة وتنظيم اللجنة قبل الاجتماع وهي اللجنة التي يرسل اليها رئاسة الاجتماع وادارته ويمكن الحكومة من اتخاذ الوسائل اللازمة حتى يتم عقد الاجتماع في هدوء وسلام فلا يمكن نظاماً مشتبب أو اضطراب تعده الأحزاب المعارضة للحزب المنظم للاجتماع .

ولنفس هذه الأسباب نرى إبقاء المادة السادسة المتعلقة بمصلحة البعجان وهي تمايل المادة الثامنة من القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ غير أنها تقترح عليكم تعديل لنص للمدعين الرابطة والسابعة وهي النصوص التي صيغت هذا القانون في الحقيقة بصيغة رجسية .

فإن المادة الرابعة تنص على المحافظ أو المدير - حتى البوليس في المركز - سلطة مطلقة في منع الاجتماع كما أن المادة السابعة تنص على البوليس حفاظاً يكاد يكون مطلقاً في حل الاجتماع .

فما يتعلق بالمادة الرابعة تقترح عليكم تحويل حق المنع المشار إليه إلى مجرد حق تأجيل الاجتماع تأجيلاً مؤقتاً وقصر هذا التأجيل على حالة وجود خطر عظيم حالاً على النظام العام . وهذا الحق تحول لوزير دون سواء وتمت مسؤوليته الوزارة . ويصوب فوق هذا إبلاغ أمر التأجيل إلى البرلمان بلا تأخير ليقرا ، أما إذا كان يجوز عقد الاجتماع . وجهه الكيفية تقول مراعاة البرلمان دون سوء استعمال الحق المشار إليه ولا تستلحق السلطة التنفيذية أن تدعى لتفحصها حق منع الاجتماع بناء على ما لها من لحق العام في المحافظة على النظام متى لم يوجد نص في القوانين يخالف ذلك .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - ليسمع معالي الرئيس قبل أن يلى عليه مشروع القانون بالمناقشة فيما يأتي :

هل يقر المجلس إلغاء القانون كما فعل مجلس النواب أو يعترض في تعديله ؟
فأنا أقرر موافقة مجلس النواب على الإلغاء لم يبق هناك مانع قراءة مشروع القانون .

حضرة المقر - لا بد من ثلاثة التعديل على حضراتكم قبل ابتداء رأيكم فيه .
فضيلة الشيخ حسين وإلى - العروض الآن هو التعديل فلا بد من قرأته .
حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - هذا التعديل الذي يتوه سعادة على مجال الدين باشا لم يطلع ولم يوزع علينا حتى كان يتيسر لنا به .
حضرة المقر - سيلى على حضراتكم مشروع التعديل المقدم من الحكومة .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - نحن لا نعلم كيف يقرأ التعديل قبل اقرار المبدأ الأصل . أما مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالإلغاء القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ وقد تحول على لجنة الأمور الداخلية فتررت تعديله ثم جاءت الحكومة بتعديل آخر . فأنا أقرأ التعديل كما هذا اقراراً بنا بمبدأ ضرورة وجود قانون الاجتماعات .

حضرة المقر - رأت اللجنة التعديل وسيلى على حضراتكم الأسباب التي بنت عليها اللجنة رأياً ثم يقرأ نص التعديل والمضبررات الكلمة الأخيرة .

تلى مشروع القانون الذى وضعت لجنة الأمور الداخلية وهذا نصه :

مشروع قانون

بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ لتلخيص بالايجاعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية

نحن ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروا : .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ لتلخيص بالايجاعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية ؛

وبما أن الحال تستدعى تغيير بعض نصوص ذلك القانون ؛

المادة الأولى

تبقى المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ لتلخيص بالايجاعات العمومية والمظاهرات فى الطرق العامة ويستأنس فيها بالنصوص الآتية :

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتاحت عام أن يخبر بذلك المحافظة أو المديرية فإذا كان يريد عقد اجتاحت خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس فى المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتاحت بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وتخصص هذه المدة الى اثنتى عشرة ساعة اذا كان الاجتاحت اعتباطيا .

مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار من شخصين على الأقل شاملين لبيان الزمان والمكان المندرجين للاجتاحت وبيان موضوعه - ويجب أن يوقع على الاخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم الاجتاحت ويشترط أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية وبين كل من الموقفين على الاخطار اسمه وصفته ومناخه ومحل توطنه .

مادة ٧ - يجوز دائما لمندوب من رجال الادارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتاحت ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يسفر فيه .

ولا يجوز له حل الاجتاحت الا فى الأحوال الآتية :

أولا - اذا طلبت ذلك منه اللجنة المتخصصة فيها فى المادة (٦) أو عند عدم جوبها المرفوع على الاخطار .

ثانيا - فى حالة حدوث تصادم أو ضرب .

مادة ٨ - يعتبر من الاجتاحتات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتاحت فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستلج دخوله أشخاص ليس عليهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتاحتات الاختصاصية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتاحت توافر فيه الشروط الآتية .

أولا - أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الاختصاصية العامة أو سماع أوهايم .

ثانيا - أن يقام الاجتاحت فى الفترة الواقعة بين أربع دعوة الناهين وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخاب .

مادة ٩ - تسرى أحكام المادة (١) والفقرة الأولى من المادة (٢) والفتراين (١) و (٢) من المادة الثالثة والمادة السابعة على كل أنواع الاجتاحتات العامة والمظاهرات التى تنظم أو تفسر فى الطرق أو الميادين العامة ويكون الغرض منها سياسيا .

مادة ١١ - الاجتاحتات العامة أو المظاهرات التى تنظم أو تفسر بغير اخطار منها يعاقب بالحبس الناهون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتاحتات بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع وبغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالمعزبات المذكورة فى الفقرة السابقة كل شخص يشترك بغير تحريض البوليس فى اجتاحت أو مظاهرة لم يخبر عنها أو يعصى الأمر الصادر الى المجمعين بالتفرق .

أما المظاهرات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال فاتها بما يكون منصوبا عليه فى قانون العقوبات .

المادة الثانية

تبقى المواد ٤ و ٥ و ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المشار إليه .

المادة الثالثة

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بتامم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويعد كقانون من قوانين الدولة .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا - أرى أن يتل أولا مشروع القانون المقدم من وزارة الداخلية لأنه يترتب تعديلا لتعديل المقدم من اللجنة .

حضرة لويس أجنوخ فانوس افندى - أطلب تلاوة مشروع القانون المقدم من مجلس النواب لأنه صدر بإتاء القانون الأصلى كما أن نوابك على مبدأ اللبائ الذى أمره مجلس النواب أولا توافق عليه .

حضرة المقر - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب إنما يتضمن إلغاء القانون الأصل فقط .

حضرة لويس أجنوخ فانوس افندى - لم يوضع عليا مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإلغاء القانون الأصل .

حضرة المقر - قد وضع هذا المشروع على حضراتكم .

معالى الرئيس - مطروح أمانة الآن ثلاثة أمور : الأول المشروع الوارد من مجلس النواب بإلغاء القانون الأصل والثانى التعديل الذى تقدمه اللجنة والثالث التعديل الذى تقدمه الحكومة .

بمقتضىه تفصيلا وأما إذا لم تقبل التعديل بمقتضى مشروع مجلس النواب الذي تنبيهه النص الأصلي فيجب أنفذ أن يقرأ عليه النص الأصلي وهو مشروع قانون الإفتاء الوارد من مجلس النواب ثم يقرأ عليه تعديل اللجنة .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - ولكن قات حضرة الزميل أن هذا تعديلا آخر وهو المشروع المقدم من الحكومة فما ترضيه في أخذ الرأي ؟
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - يؤخذ الرأي أولا عما إذا كان المبدأ يقبل مبدأ التعديل في مشروع مجلس النواب

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - لا ننص للأئحة على ترتيب لأشء الرأي فيما يتعلق بمبادئ مشروعات القوانين ولكنها تنص على هذا الترتيب فيما يتعلق بمشروعات القوانين نفسها وبمقتضى هذا الترتيب يؤخذ الرأي أولا على مشروع الحكومة ثم على مشروع اللجنة ثم على المشروع الوارد مجلس النواب .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - إذا أخذ الرأي على مشروع مجلس النواب من حيث المبدأ ووافق المجلس عليه فلا يكون هناك محل لأخذ رأي التعديل .

سعادة محمود فهمي باشا - لم يوزع عليه مشروع الحكومة .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - ولكنه نال الآن .

معالى محمد شفيق باشا - لم تنقل لأن على طريقة السير بمقتضى لأخذ الرأي على للمشروع والتعديلات . وذلك لأننا لا نتطرق حتى تم تقرير اللجنة مع أن الأئحة تنص على قراءة تقرير اللجنة أولا واللجنة لم تقرأ مشروع الإفتاء الوارد من مجلس النواب ولا على القانون الأصلي و بالأئحة ٨٢ من الأئحة يبدأ بأخذ الرأي على الاقتراح بالتعديل وقراره تعديل يجب أن يقرأ قبل الأصل فالترتيب الطبيعي للموافقة للأئحة الدالة هو البدء بقراءة تقرير اللجنة وأخذ الرأي فإن وافقنا عليه سقط بمقتضى مشروع الإفتاء الوارد من مجلس النواب وسقط أيضا القانون الأصلي .

حضرة لويس أجنوخ قانوس افندي - يجب أن تقرأ مشروع مجلس النواب أولا .

حضرة أحمد أبو سيف افندي - لو أخذنا الرأي الآت على ذلك المقدم من اللجنة ووافق المجلس عليه فكل المودة إلى مناقشة المشروع الوارد من مجلس النواب ؟

حضرة المقر - سيقرا على حضراتكم الآن القانون الأصلي !! في سنة ١٩٢٣ والتعديل الذي تريد اللجنة إدخاله عليه .

حضرة لويس أجنوخ قانوس افندي - أطلب أن يقرأ على مشروع مجلس النواب أولا .

على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الاجراءات التي تتبع في نظرها مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة كصص للأئحة ١٢١ من الأئحة الداخلية .

ولما كانت الاجراءات المتبعة في أخذ الرأي هي أدنى يؤخذ الرأي في التعديل أولا ثم على الأصل ولما كان مشروع الحكومة يعتبر تعديلا للمشروع المقدم من اللجنة ونجب أن يؤخذ الرأي على مشروع الحكومة أولا ثم على مشروع اللجنة ثم على الأصل وهو المشروع الوارد من مجلس النواب وهذا ظاهر من نص للمادتين ٧٩ و ٨٢ من الأئحة الداخلية .

حضرة لويس أجنوخ قانوس افندي - للأئحة ٧٩ صريحة وأما أنهم منها أنه يجب أن يرضى عليها أولا مشروع القانون الوارد من مجلس النواب لتبدي رأيا فيه من حيث المبدأ لم تقبله أو ترفضه . ومشروع القانون هذا لم يقرأ عليه فأنما أطلب تلاوته .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - نحن الآن نتناقص لتعين انشطة التي يجب أن تتبعها في نظر مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والتعديلات المراد إدخالها عليه . وسنقبل الآن مشروع مجلس النواب ومشروع الحكومة ومشروع اللجنة وعند أخذ الآراء يكون حكم المشاريع الواردة من مجلس النواب حكم المشاريع المقدمة من الحكومة .

على المادة ١٢١ من الأئحة الداخلية وهذا نصها :

"مشاريع القوانين أو الاقتراحات التي يقرها مجلس النواب ويبحثها إلى رئيس مجلس الشيوخ يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الاجراءات التي تتبع في شأن مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة .

وأما كان مجلس النواب قد قرر نظرها بطريق الاستئجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ في أمر استئجالها" .

هذا إذا لم يكن هناك تعديل فأنما كان هناك تعديل على نص المادة ٨٢ من الأئحة وحيلت آراء حضراتكم في التعديل المقدم من الحكومة ثم في تعديل اللجنة ثم في المشروع الوارد من مجلس النواب .

معالى أحمد زكي أبو السعود باشا - حقيقة جاء بالأئحة الداخلية كل ما قرره معالي أحمد زكي أبو السعود باشا ولكن لما كانت المسألة غير عادية لأنه كان هناك قانون أصلي ووضع مجلس النواب مشروع قانون بإلغائه فأي رأي أدنى على القانون الأصلي أولا ثم على بعد ذلك مشروع مجلس النواب وعلى ذلك لم حضرات الأعضاء بكل شيء وهذا قد يؤخذ الآراء على مشروع اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أنا أقولهم من الأئحة ٨٢ من الأئحة الداخلية فيما فهمه حضرات الزيادة فالأئحة ٨٢ تقول يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل ونحن عندنا نص أصلي وهو مشروع القانون الوارد من مجلس النواب أدخل عليه تعديل وهو ما اقترحه اللجنة فقبل التعديل من حيث المبدأ لم ترفضه فأنما قبلناه من حيث المبدأ

مشروع قانون

بإلغاء قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة

بمجلس ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخاص بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية.

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة المصرية ما

حضرة لويس أجنوخ قانوس افندى - أطلب الآن أن تناقش المشروع اجلا من حيث المبدأ

(مقاطعة)

تل القانون الأصل والتعديلات التي اقترحت اللجنة ادخالها عليه :

نصوص القانون الأصل

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣

بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

بمجلس ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم يتقرب به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد؛ وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده وأحكامه لكي يقضى للأهلين الاشتراك في الحياة العامة ليلاد على وجهه هادئ منظم؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

وصمنا بما هو آت :

الفصل الأول - في الاجتماعات العامة

مادة ١ - الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة أو المديرية ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بجلالة أيام على الأقل .

وتنص هذه المادة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع امتعاضيا .

مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار شاملا لبيان الزمان والمكان المقعدين للاجتماع وبيان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع امتعاضيا .

كما يجب أن يضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة، وذلك استنادا كالحالة التي لا ينتخب فيها المختصون لجنة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين إذا كان الاجتماع امتعاضيا من أهل المدينة أو الجهة التي يسعد فيها الاجتماع المتوطنين فيها لمؤوفين بين أهلها بحسن السمعة المشتهين بالحقوق المدنية والسياسية .

ويبين كل من هؤلاء المؤوفين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته على توطئه .

التعديل الذي اقترحه اللجنة

على أصلها :

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة أو المديرية فإذا كان يراد عقد اجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع أربع وعشرين ساعة على الأقل .

وتنص هذه المادة إلى اثني عشرة ساعة إذا كان الاجتماع امتعاضيا .

مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار من شخصين على الأقل شاملا لبيان الزمان والمكان المقعدين للاجتماع وبيان موضوعه - ويجب أن يوقع على الاخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم الاجتماع بشرط أن يكونوا مشتهين بمفهومهم المدنية والسياسية ويبين كل من المؤوفين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته وعمل توطئه .

التعديل الذي اقترحه اللجنة	نصوص القانون الأصل
<p>أثبتت .</p>	<p>مادة ٤ - يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع إذا رآوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام، بسبب الفاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .</p> <p>ويجوز إعلان المنع إلى منظمي الاجتماع أو إلى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .</p> <p>ويعلق هذا الإعلان على باب المحافظة أو للمديرية أو للمركز وينشر في المصنف المحلية إذا تيسر ذلك .</p> <p>ويجوز لمنظمي الاجتماع أن يطلبوا من أمر المنع إلى وزير الداخلية فلما كان الأمر صادراً من سلطة بوليس المركز فيقدم النظم إلى المدير .</p> <p>أما الاجتماعات الاختائية فلا يجوز منعها أبداً .</p>
<p>أثبتت .</p>	<p>مادة ٥ - لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من عقال الحكومة إلا إذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق ببناء أو فرض ما خصصت له تلك الأماكن والمحال .</p> <p>ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً إلا بأذن خاص من البوليس .</p>
<p>على أصلها .</p>	<p>مادة ٦ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المدنية في الاضطراب وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على محرمات على الجرائم .</p> <p>فلما لم ينتصّب المتهمون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء المدنيين في الاضطراب .</p>
<p>مادة ٧ - يجوز دائماً لمنسوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقّه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :</p> <p>أولاً - إذا طُلبت ذلك منه اللجنة المنصوص عنها في المادة (٦) أو بعد عدم وجودها الموصوف على الاضطراب .</p> <p>ثانياً - في حالة حدوث تصادم أو ضرب .</p>	<p>مادة ٧ - للبوليس دائماً الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ومنع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقّه أن يختار المكان الذي يستقر فيه .</p> <p>ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :</p> <p>(١) إذا لم تولّف لجنة للاجتماع أو إذا لم يتم اللجنة بوليطيتها ؛</p> <p>(٢) إذا خرج الاجتماع عن الصفة المدنية له في الاضطراب ؛</p> <p>(٣) إذا أقيمت في الاجتماع خطاب أو حدث صياح أو أنشئت أناشيد مما يتضمن الدعوة إلى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ؛</p> <p>(٤) إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛</p> <p>(٥) إذا وقع اضطراب شديد .</p>

نصوص القانون الأصل

مادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الفرض منه اختيار مرشح أو مرشحين لوظائف الانتخابية العامة أو سماح أموالهم ؛

(٢) أن يكون قاصراً على الناخبين وعمل المرشحين أو وكلائهم ،

(٣) أن يقام الاجتماع في الفقرة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الفصل الثاني - في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ - تسري أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرة الأولى والثالثة من المادة الثالثة والقرارات الأربع الأولى من المادة الرابعة والقررتان الأولى والثانية ٣ و ٤ و ٥ من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي يقيم أو تستمر في الطرق أو الأماكن العامة والتي يكون الفرض منها سياسياً .

ويجوز في كل حين لسلطات المدينة في المادة الثانية أن تحرم مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تمنح التنظيم بذلك طبقاً لحكم المادة الرابعة .

فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشجيع جائزة لأن الإعلان الصادر من السلطة بمنح الموكب أو بتحديد خطة سيره يقع على القائمين بشؤون الجائزة من أسرة الحق .

مادة ١٠ - لا يقرب على أي نص من نصوص هذا القانون تهديد ما للبؤيس من الحق في تخريب كل اشتداد أو تجهيز من شأنه أن يحصل الأمن العام في خطر أو تهديد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

الفصل الثالث - في العقوبات والأحكام العامة

مادة ١١ - الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي يقيم أو تستمر بغير إخطار منها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء الجماعات الانتخابية بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البؤيس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يحضر منها أو صدر الأمر بمنعها أو يمسى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين .

التعديل الذي اقترحه اللجنة

مادة ٨ - تعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولاً - أن يكون الفرض منه اختيار مرشح أو مرشحين لوظائف الانتخابية العامة أو سماح أموالهم .

ثانياً - أن يقام الاجتماع في الفقرة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخابات .

مادة ٩ - تسري أحكام المادة (١) والفقرة الأولى من المادة (٢) والقررتان (١) و (٢) من المادة الثالثة والمادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات العامة والمظاهرات التي يقيم أو تستمر في الطرق أو الأماكن العامة ويكون الفرض منها سياسياً .

ألغيت .

مادة ١١ - الاجتماعات العامة أو المظاهرات التي يقيم أو تستمر بغير إخطار منها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء الجماعات الانتخابية بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

أو يعاقب بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة كل شخص يشترك رغم تحذير البؤيس في اجتماع أو مظاهرة لم يحضر منها أو يمسى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق .

أما الفقرات الأخرى فهذا القانون فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

التعديل الذى اقترحه اللجنة	نصوص القانون الأصل
<p>ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها ما يكون متصوفاً بطريق قانون العقوبات.</p> <p>على أصلها .</p>	<p>أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها المجلس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها ما يكون متصوفاً عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .</p> <p>مادة ١٢ - لو وزير الداخلية أن يصدر بقراره الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون .</p> <p>مادة ١٣ - على وزيرى الداخلية والمخافعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما</p>
<p>حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا - قدمت الحكومة ملاحظاتها إلى اللجنة وهي تعصر في ثلاثة مسائل . المسألة الأولى أن المادة الرابعة من القانون الأصل كانت تميز للحكومة مع الإجماع العام فرضت الحكومة على اللجنة تحويل حق المنع إلى مجرد حق تأجيل الإجماع تأجيلاً مؤقتاً على ألا يستعمل هذا الحق إلا لسبب خطير ويقتضيه مسؤولية الوزير وبشرط أن يبلغ في الحال أمره إلى البرلمان ليقرر ما إذا كان يجوز عقد الإجماع - والمسألة الثانية أن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون الأصل تحرم الإجماع في أماكن البادية فرضت الحكومة أيضاً إضافة على النص تمييز الإجماع في هذه الأماكن بشرط موافقة رؤسائها - والمسألة الثالثة أن المادة السابعة نصت على أن يحول فيها إلى المجلس الإجماع والحكومة عرضت على اللجنة أن تعصر هذه الأحوال على ثلاث : (١) إذا لم توافق لجنة للإجماع أو إذا لم تهم اللجنة بوطيئتها ، (٢) إذا طلبت هذه اللجنة من المجلس حل الإجماع ، (٣) إذا حدث تصادم أو شرب .</p> <p>هذه هي التعديلات التي عرضها الحكومة لتستأمر بها اللجنة وأتم وشأنكم في الأخذ بها .</p> <p>حضرة المقرر - أن اللجنة لم تلغ القانون الأصل ولكنها عدله تعديلاً تاماً حتى أصبح لا يميزه على حرية الإجماع وكل ما حثته اللجنة في تعديلها هو إخطار الحكومة بمكاتبها الإجماع قبل حوله بأربع وعشرين ساعة . ألفت اللجنة كل النصوص القليلة البحرية وكذلك حولت العقوبة من عقوبة جنحة إلى عقوبة مخالفة - وليس في هذا تطرف خصوصاً إذا نظرنا إلى قوانين الأمم الأخرى المتشعبة وقارنا عقوباتها بالعقوبات المقررة على حضراتكم ولكم الرأي الأصل .</p> <p>معالى محمد شفيق باشا - تعديل الحكومة لم يمسك به دولة نسم باشا ولكن بادانت الطلعت عليه وبجسته وأبدت رأياً فيه فيحسن بالمجلس أن يسمه أيضاً ويبنى رأيه فيه .</p>	<p>حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - فخذ الرأي الآن على مبدأ التعديل .</p> <p>معالى الرئيس - حضرة المقرر يريد أن يتكلم .</p> <p>حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - نحن لا نريد زيادة في الشرح فقد فهمنا الموضوع تماماً .</p> <p>حضرة على عبد الرزاق بك - اقرأ أيضاً التعديل المقدم من الحكومة .</p> <p>حضرة لويس أغنيو فانوس أفندي - كلا . نحن الآن أتينا من تقرير اللجنة والمادة ٧٩ تنص على أنه بعد قراءة تقرير اللجنة تحصل المناقشة في المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبعد ذلك أن كان للحكومة رأى لتقديمه .</p> <p>معالى الرئيس - أليس مشروع الحكومة يعتبر تعديلاً للتعديل ويجب إذن قراءته .</p> <p>حضرة لويس أغنيو فانوس أفندي - حقيقة يعتبر تعديلاً للتعديل ولكن لا ينظر فيه إلا عند النظر في التعديل .</p> <p>معالى الرئيس - وكيف يمكن للمجلس أن ينظر فيه قبل أن يعل عليه .</p> <p>حضرة لويس أغنيو فانوس أفندي - بعد المناقشة في مبدأ القانون للحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أن يبنى ما عنده من الآراء والتعديلات .</p> <p>حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - حيث أنكر تريدون أن تعيدوا مشروع الحكومة تعديلاً فيجب إذن أن يوزع على الأعضاء ويحدد جلسة أخرى للمناقشة .</p> <p>حضرة المقرر - التعديل المقدم من الحكومة عرض على اللجنة على سبيل الاستئناس والحكومة لا تتكلم به .</p> <p>حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - إننا لم تكن الحكومة متمسكة به بل اللغى إلى أن تضيغ وقت المجلس في سببها .</p>

أصوات أخرى - أقلية .

معال الرئيس - الأغلبية موافقة على التعديل .

حضرة محمود بسيوني أفندي - حيلظ يؤخذ الرأى على التعديل مادة فائدة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أين هي الاكثرية ؟

حضرة محمود بسيوني أفندي - المكسب هو الذى يحكم فى نتيجة أخذ الآراء وقد تبين له أن الاكثرية وافقت على المشروع من حيث المبدأ .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اننا نشك فى النتيجة وكثير منا يطلب أخذ الآراء بالتناء بالاسم .

حضرة محمود بسيوني أفندي - هل توافقون حضراتكم على مناقشة المشروع مادة فائدة اليلية أو ترون تأجيل ذلك لجلسة القد ؟

حضرة لريس أخنوخ فالوس أفندي - بعض حضرات الأعضاء المخالفين للتعديل يقولون أن الأغلبية معهم ويطلبون أخذ الرأى بطريقة عكسية فأقترح اجابة طلبهم اراحة لعضائهم .

حضرة محمد لطفى ططلاوى أفندي - اللائحة الداخلية تضى بأخذ الرأى بالتناء بالاسم اذا طلب ذلك بحصة من الأعضاء .

معال الرئيس - بالرغم من موافقة الأغلبية على المشروع من حيث المبدأ فمعجزة أن ينشك من حضرات الأعضاء فى النتيجة يؤخذ الرأى بطريقة عكسية .

حضرة محمود بسيوني أفندي - من لا يوافق على المشروع من حيث المبدأ وهو وجود قانون ينظم الاجتاهات .

(ضمية)

حضرة محمد لطفى ططلاوى أفندي - أطلب أخذ الرأى بالتناء بالاسم .

حضرة عبد الفتاح رجباى أفندي - من لا يوافق على تعديل اللجنة فليعضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الآن وقد استقر رآى الأغلبية الواجب الاحترام على وجوب وجود تعديل للقانون ونظرا لأن الموضوع خطير جدا أرجو من المجلس تأجيل مناقشة المشروع مادة فائدة الى جلسة القد .

معال الرئيس - قرر المجلس قبول مشروع تعديل اللجنة من حيث المبدأ وستكون مناقشته مادة فائدة فى جلسة غد .

رغمت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة الثامنة مساء على أن يجتمع المجلس هذا الثلاثاء ٤ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (٨ يولييه سنة ١٩٢٤) الساعة السادسة مساء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سمعنا القانون الوارد من مجلس النواب وسمعنا القانون الأصل وتعديل اللجنة . أما تعديلات التعديل وما قد ترى المحكمة ادخاله من التعديل على مشروع اللجنة كل هذا ليس على محته الآن وأما الواجب النظر فيه أولا بعد أن سمعنا تعديل اللجنة أن يؤخذ الرأى على المشروع اجمالا من حيث المبدأ عملا بنصوص اللائحة الداخلية ثم بعد ذلك ننقش المشروع مادة فائدة وبقصد تبديى الحكومة رأيا غالبا واقترع الآن حضراتكم على المشروع من حيث المبدأ فأرجو أن يؤجل المناقشة التفصيلية فيه الى جلسة غد لأنه وصلنا متأخرا .

وهذا المشروع خطير جدا فى موضوعه ويحتاج بمته الى مراجعة القانون الأصل الصادر فى سنة ١٩٢٣ وقانون التجمهر الصادر فى سنة ١٩١٤ والتعديلات المقترحة . لذلك اقترح أن يؤخذ الرأى على قبول تعديل اللجنة أو مشروع مجلس النواب فان واقتم على التعديل يؤجل النظر فيه الى الجلسة الآتية .

معال الرئيس - أظن أن كلا منا كيون فكرة فى هذا المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كونا الفكرة للمشروع ولكن من حيث المبدأ فقط .

معال الرئيس - لم يبق أمانة الا ثلاثة أيام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا أطلب التأجيل للجلسة الآتية .

حضرة لريس أخنوخ فالوس أفندي - أمانة الآن أخذ الرأى على المشروع من حيث المبدأ بمعنى أننا نبحث فيها اذا كانت هناك ضرورة لوجود قانون خاص لتنظيم الاجتاهات أو اننا لارنى ما يوجب ذلك وتأخذ بما وآه مجلس النواب من إلغاء القانون الخاص بالاجتاهات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية .

سمعا رآى الحكومة من دولة وزير الداخلية وهو أن ليس المقصود ايجاد قانون تشريعى للاجتاهات بل المقصود ايجاد قانون لتنظيم الاجتاهات ولاشك أننا نلحظ فى ذلك .

(ضمية)

اننا مهما توسعنا فى طلب الحرية فان المصلحة تضى أم تكون تلك الحرية منظمة بالقانون مرغوب فيه من حيث تنظيم المجتمعات لامن حيث التصديق عليها ولذلك أوافق على رآى الحكومة مع رفض المشروع الوارد من مجلس النواب .

حضرة محمود بسيوني أفندي - حيلظ يؤخذ الرأى على تعديل اللجنة فمن يوافق عليه اجمالا ومن حيث المبدأ وهو وجود قانون ينظم الاجتاهات فليعضل بالوقوف .

وقف كثيرون .

أصوات - أغلبية .

مجلة الشرق

مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٨ يولييه سنة ١٩٢٤

رئيساً - أعمال اللجان :

١ - تقرير لجنة الطعون عن العمل المتقدم ضد انتخاب حضرة الشيخ
يس محمود أبو جليل العضو بمجلس الشيوخ عن المائة الانتخابية الثانية
بمدرية القيوم .

٢ - القراءة الثانية لمشروع القانون الذي أعدته لجنة الأمور الداخلية
بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات
في الطرق العمومية .

٣ - تقرير لجنة المواصلات عن اقتراحين لحضرة بسبوي الخطيب بك
أولهما طلب انفق تحت شرط المسكة الحديدية بيماركو يرى المسكة
الحديدية محطلة السلطة . والثاني طلب انشاء كوبرى على بحر شين أمام
بلدة كفر ششتا .

٤ - تقرير لجنة الأمور الداخلية عن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص
بأحراز وحمل السلاح .

٥ - تقرير لجنة الأشغال عن اقتراحين أولهما لحضرة محمد زكي عبد
الرازق بك طلب تعديل المناوبات بمدرية النيا . والثاني لحضرة محمود علي
مها بك طلب التصريح برعى الشراقي من أول يولييه سنة ١٩٢٤

أخطر المجلس بأخبار حضرة حريان المهدي بك من حضوره
الجلسة الماضية .

وبأن حضرة صاحب السعادة المصري السعدي باشا وپولس حنا باشا
يطلبان التصريح لهما بإجازة تنتهي من اليوم إلى انتهاء الدور فرفض
المجلس لهما بالإجازة المطلوبة .

أخطر المجلس بوصول رسائل بريدية بتأييد الوزارة وبالإحتجاج على حوادث
السودان وعنده الرسائل الواردة من أهالي بني سويف بتوقيع ظلي حريان .
وآخرين ومن أهالي اثلي الكبير بتوقيع عبد الحميد الرناهي وآخرين .
على حضر الجلسة الماضية تصديق المجلس عليه :

على الرد الكتابي الوارد من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على
السؤال الموجه إلى دولته من حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي لافندي
يطلب بيان ما إذا كان المبلغ الوارد بميزانية العام لمشروع توليد الكهرباء .
بالتقوم يشمل سنوس أيضاً .

تضمنت ميزانية الدولة المصرية لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ صفحة ١٩١
تخصيص ١٠٠ ألف جنيه لمشروع توليد الكهرباء في القيوم . ولما كان
المشروع الأساسي وضمه قسم البلديات والمجالس المحلية لهذا الغرض
يشمل القيوم وسنوس مما فوض به الشرب والتوزيع الكهربائي لهما فهل
عدم ورود ذكر سنوس مع القيوم في الميزانية يقصد به إغفال المشروع

اجتمع المجلس علناً في يوم الثلاثاء ٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق
٨ يولييه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب المالح
أحمد زيور باشا رئيس المجلس .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غائباً كل من حضرات :

عبد الباقى باشا . إبراهيم فرج أبو الجملال بك . عبد الفتاح اللوزى بك .
عبد محمود خليل بك . عبد العزيز رضوان بك . إبراهيم نور الدين بك .
عبد الوارث باشا . حسن فوده باشا . الشيخ علي رمضان الطوبى .
برهان نور باشا . راغب عليه بك . الشيخ علي محمد مروان . محمد السيد
أنور علي باشا . الفراه موسى فؤاد باشا . أحمد الترميزي باشا . محمد زكي
عبد الرزاق بك . المصري السعدي باشا . محمود محمد حسن الشندوبى باشا .
مصطفى أبو رحاب باشا . پولس حنا باشا . أحمد مصطفى بك . سماعيل
سرى باشا . عبد الرحيم صبرى باشا . محمود شكرى باشا . أحمد بيور باشا .
أحمد فؤاد عبد الله باشا . صليب افلاويوس باشا . محمد نهى باشا . السيد
محمد علي اليلوى . محمد طلعت حرب بك . محمد تقي يكن بك .
الأبوالكاس . يوسف بشوشو بك . الدكتور حبيب غياض بك . الفريد
شمس افندي .

حضر حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا وزير الداخلية بالنيابة
وحضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سعيد نهى الروي بك .
وعبد الفتاح رجائي افندي . ومحمود بسبوي افندي وعلي عبد الرزاق بك .
حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن جمال الرئيس افتتاح الجلسة .
تلى جدول الأعمال وهذا نصه :

أولاً - ثلاثة طلبات الاعتذارات وطلبات الإجازة والمراميل .
ثانياً - ثلاثة حضر الجلسة الماضية .
ثالثاً - أسئلة :

(١) تبلغ المجلس رد حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على سؤال
لحضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي لافندي يطلب بيان ما إذا كان المبلغ
الوارد بميزانية هذا العام لمشروع توليد الكهرباء بالقويم يشمل سنوس أيضاً .

(٢) تبلغ سؤاليين موجهين لحضرة صاحب المالح وزير الأشغال العمومية
من مساعدة محمود نهى باشا :

الأول يطلب الإطلاع على ترجمة تقرير المستر ديوي عن مشروعات الري
والثاني يطلب الإطلاع على ترجمة تقرير اللجنة التي شكلت لفحص المجرى
الرئيسي لمجرى الماسمة .

فالأدلة الأولى لا قيمة له إذ أن نشر الدعوة طريق مباح يلجأ إليه جميع المرشحين في الانتخابات ولم يثبت أنه كان تلك الانتخابات السابقة تأثير يترتب عليه بطلان الانتخاب كمثل لا يصح الاعتكاف في الادعاء الثاني لأن مرور المدة على مكان الانتخاب يوم حصوله لا يؤثر في الانتخاب والقانون يسمح له بالإشراف على حفظ النظام في الانتخاب وما دام أنه لم يتدخل في أعمال الانتخاب فزيارته أو زيارة غيره لا تأثير لها وقد ثبت عكس ما يدعيه الطاعن إذ أن حضور الانتخاب مثبت به أن الإجراءات القانونية قد رويته.

ولذلك ترى اللجنة عدم الالتفات لما يدعيه الطاعن ولم يثبت حصول أي تأثير مبطل للانتخاب.

ومن حيث أن الطعن قدم في المبدأ فهو مقبول شكلاً.

بناءً عليه

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن موضوعاً.

رئيس لجنة الطعن

أعضاء : يوسف وجيه

قرر المجلس الموافقة على ما أراهته اللجنة من رفض هذا الطعن.

شرح المجلس في القراءة الثانية لمشروع القانون الذي أعدته لجنة الأمور الداخلية بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بالنسبة للانتخابات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية.

حضره حافظ عايد بن بك مقر اللجنة - أرى أن يُلغى القانون الأصل مادة مائة بم بد فذلك المشروع الخاص بتعديله مادة مائة.

معلق محمد شفيق باشا - أن المشروع علينا الآن هو مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤ الصادر سنة ١٩٣٣ فينبغي للمجلس أولاً أن ينظر في هذا القانون الأصل لأنه من القوانين التي أحيلت عليه لابتداء رأيه فيها من حيث الموافقة عليها أو إلغاؤها أو تعديلها. وأرى بعد ذلك أن تضم مواد القانون الأصل ومواد المشروع للمعدل لبعضها البعض بدلاً من الإشارة في مشروع القانون الجديد إلى إلغاء بعض مواد القانون الأصل إذ لا لزوم لأن يذكر في مشروع التعديل أن المادة الأولى تُلغى المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ من القانون الأصل. ومع ذلك فانه مما يترتب على مخالفة حكمه الطريقة أن المادة ١٠ من القانون الأصل تسقط من مشروع القانون الجديد والخلاصة أنه من المستحسن وضع قانون قائم بنفسه يتناول المواد التي بقيت على أصلها من القانون القديم والمساواة التي جاءت معدلة لباقي مواد القانون المذكور.

حضره المقرر - أن الطريقة التي يقترحها معلق محمد شفيق باشا من وضع قانون واحد قائم بنفسه فيجوز منها صرف النظر بالمرء عن القانون الأصل وهذا يعتبر إلغاء له ونحن نعلم أن القوانين لا يمكن إلغاؤها إلا بقوانين أخرى وهو مبدأ سبق أن المجلس قرره بالطريقة المذكورة يترتب عليها أولاً وضع قانون يُلغى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ وثانياً وضع القانون الذي أشبك إليه ساليه.

معلق محمد شفيق باشا - عرضي أن أقول أنه بدلاً من وضع مشروع التعديل وإبقاء القانون الأصل بالنسبة لبعض موادها أن يكفى من كل ذلك بوضع قانون واحد (هذا من غير حضرة صاحب الدعوة) معدّل لبقية القانون.

على الفهم فقط ؟ وإذا كان يقصد به ذلك فهل عدم ذكر مسورس المدلول من تنفيذ المشروع فيها ؟ وأنا كاذن فإني أقول هذا المدلول هو أن أجل غير معين مع أنه من المعروف لدى العموم ومن المقرر في قسم البلديات أن مسورس أشد حاجة إلى مياه الشرب من القيوم ؟. وأنا زاد قسم من المبلغ المخصص في الميزانية عما يتفق تنفيذ هذا المشروع في القيوم فهل يحظر للدولة الوزير أن يتفق المبلغ الزائد على مسورس أكلاً للمشروع الأساسي الذي يتناول القيوم ومسورس مما ؟ ؟

وتفضلوا معاليكم بقول فائق احتراماتي ما الرد

حضرت وزارة الداخلية (قسم البلديات) مشروع إثارة وتوليد المياه لمدينة القيوم وتوصيلها إليها المسورس وقدن لذلك خمسة مئيل ١٢٥٠٠ ج.م ولكن مصوبات مالية حالت دون الحصول على كل المبلغ اللازم لتنفيذ المشروع بأ كلفه ما كتفى منذ الآن بالمرء الخاص بالقيوم وتتم المشروع منتظر الحكومة في تخصيص ما يمكن أن يتبع منه من الوفورات للاعاق على توصيل المياه لمسورس.

أبلغ المجلس سؤاليين موجّهين لحضرة صاحب المسالك وزير الأشغال العمومية من سعادة محمود فهمي باشا.

(الأول) يطلب الإطلاع على ترجمة تقرير المستديريين عن مشروعات الري (الثاني) يطلب الإطلاع على ترجمة تقرير اللجنة التي شكلت لفحص الجزى الرئيسي لجداري العاصمة.

على تقرير لجنة الطعن من الطعن للمقدم من محمد إبراهيم ضد انتخاب حضرة الشيخ في محمود أبو جليل العضو بالمجلس عن المائة الانتخابية الثانية بمديرية القيوم وهذا نصه :

بني الطاعن طعنه على وجهين أولهما أن حضرة العضو لا يدفع الضريبة المقررة وأنهما أنه حصلت تأجيلات على الانتخاب.

وقد اطّلت اللجنة على الأوراق المقدمة من الطاعن والمقدمة من الطعن فيه واطّلت أيضاً على أوراق الترشيع والانتخاب وتبين لها أن مزاعم الطاعن غير صحيحة ولا يمول عليها للأسباب الآتية :

أولاً - ثابت أن لجنة فحص أوراق الترشيع قررت في يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٤ صحة ترشيح العضو المليون في فقرته أنه يدفع ضريبة قدرها ١٦١ جنياً و ٩٤٣ ملياً.

وقد ثبت للجنة الطعن من مراجعة الأوراق والقعود المقدمة من الطعن فيه أنه حقيقة يدفع الضريبة المقررة حيث أن حافق ما يدعيه ضريبة سنوية مبلغ ١٥٠ جنياً و ٩٤٣ ملياً فذلك لأنه ثابت أن حافق ما يدفع في الورود الأول هو ٤٩ جنياً و ١٢٣ ملياً وصافي ما يدفع في الورود الثاني ١٧ جنياً و ٩٩٩ ملياً والورود الثالث ٤٠ جنياً و ٣٦٦ ملياً والورود الرابع ١٣ جنياً و ٣٣١ ملياً والورود الخامس ٣٠ جنياً و ١٤٤ ملياً وبهذه على ذلك يتم مقدار الضريبة المقررة ويكون الوجه الأول من أوجه الطعن مرفوضاً.

ثانياً - زعم الطاعن أنه حصل تأجيل على الانتخاب بسبب إعتيادات سابقة على يوم الانتخاب وبسبب الإدعاء بمرور مدير القيوم ووكيل الوفد.

١١

حضرة المقرر - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مواد القانون الأصل والمواد المعدلة له ؟

أصوات : موافقون .

فل النص الأصل للمادة الأولى التي رأت اللجنة بإحاطها على أصلها وهو :

رأى اللجنة

نص القانون الأصل

مادة ١ - الاجتماعات العامة
حرة على الوجه المقرر في هذا القانون.

على أصلها .

وافق المجلس بالإجماع على ما رآته اللجنة من إبقاء هذه المادة على أصلها .

بليت للمادة ٢ من القانون أصلاً وتعديلاً وهذا نصها :

التعديل الذي اقترحه اللجنة

نص القانون الأصل

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة أو المديرية ، فإذا كان يراد عقد اجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أعطى سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة أو المديرية ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أعطى سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .
وتنص هذه المادة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع استثنائياً .

حضرة عبد الرزاق بك - أطرح على حضراتكم اقتراحاً مقبلاً من حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي وهذا نصه :

حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

أقترح أن تنص المادة المعدلة للاخطار في الفقرة الثانية من المادة (٢) إلى ست ساعات .

حضرة المقرر - تناقشت اللجنة في هذا الموضوع ودأت أن قوانين أوروبا التي توفرت فيها طرق اللواصات وأحرز أهلها قسطاً وافراً من العلم والقرية قرأت أن تكون للمادة ٢٤ ساعة من فب أولى يجب أن تكون الموايد عندنا كافية حتى تستطيع الحكومة أخذ حقيقتها .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أن السبب الذي دفعني إلى هذا الاقتراح هو أنه قد تمت مناقشة استثنائية بين اثنين فيبعد أخذهما اجتماعاً بخصوص فيه لخصمه فيضطر هذا إلى عقد اجتماع آخر لرد عليه وقد قلت صديق يدعو إلى قصير الزين الواجب اعطاه الحكومة فيه قبل فوات مواعيد الانتخاب .

وافق المجلس على المادة المذكورة كما جعلتها اللجنة .

بليت للمادة ٣ من القانون أصلاً وتعديلاً وهذا نصها :

حضرة محمود سمير أفندي - أن قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ سبق أن قرر مجلس النواب العامة مشروع قانون . ولما أحيل علينا رأيت لجنة الأمور النسخة أن تستدل فيه ولم توافق على الغائه ووضعت بالتعديلات مشروع قانون عرض على هيئة المجلس بالأمر وأخذ الرأي عليه إجمالاً من حيث المبدأ فوافق المجلس عليه . والواجب الآن أن تلي مواد المشروع للمرة الثانية مادة مقدمة وإذ قد رأى على كل منها .

معالى محمد شفيق باشا - سبق أن يفت حضراتكم أن مشروع القانون الجديد جاء معدلاً لبعض مواد قانون سنة ١٩٢٣ وأن اللجنة وافقت على بقاء بعض المواد الأخرى منه فمن الآن أمام قانونين ولذلك التزمت ضم واحدنا بعضها إلى بعض فيكون منها قانون واحد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يظهر أن عرض معالي شفيق باشا أن يثلي القانون القديم وتعديلاته على المواد المراد تعديلها وأما المواد التي يرى القائلها فيفس عليها في آخر القانون .

معالي الرئيس - إن عرض معالي شفيق باشا هو وضع قانون جديد بجواد متصلة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - يؤدي جميع الاغراض أن يقال ما يأتي :

"نتمتع من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بالنصوص الآتية"
ثم تذكر المواد الباقية على أصلها وكذلك المواد التي حصل تعديلها .

معالي أحد زكي أبو المستور باشا - أن المادة ١١٧ من الدستور تنص على أن القوانين التي تعرض على حضراتكم وتقرها تبقى نافذة بغیر حاجة إلى قوانين استثنائية أخرى وهذا المبدأ سبق المجلس أن قرره . وتطبيقه على الحالة المطروحة أمام حضراتكم اليوم يفرض انكم وافتم على قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ فكان مقتضى ذلك المبدأ أن يبقى هذا القانون نافذاً بغیر حاجة إلى وضع قانون استثنائي بذلك . أما وحضراتكم تريدون الآن ادخل تعديل على بعض مواد هذا القانون فالمراد أن لا يتناولها تعديلكم تبقى كما هي والمواد التي تريدون إلغاؤها أو تعديلها يجب أن تنصوا قانوناً بالغاها أو يبدلها . وبذلك يكون القانون الجديد قاصراً على هذه المواد دون غيرها . وفي القانون الأصل نافذاً بالنسبة للمواد التي لم يمسها الإلغاء أو التعديل .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - بما لنا من السلطة التشريعية فني استطاعتنا تعديل أو رفض أو إقرار القوانين التي تعرض علينا طبقاً للمادة ١١٩ من الدستور وعلى ذلك أرى أن يثلي القانون الأصل المذكور مادة والمجلس يقرر ما يراه بالنسبة لكل منها .

معالي الرئيس - هل توافقون على ثلاثة مواد القانون الأصل ثم ثلاثة التعديل ؟

حضرة المقرر - اللجنة لا تمارض في ثلاثة مواد القانون الأصل ثم المواد للمعدلة لها .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لي ملاحظة من جهة الشكل وهي أننا إذا كنا مستعصر على القراءة الثانية كما هو وارد في جدول الأعمال فنكتفي بقراءة مواد التعديل . أما إذا كنا سترأى بقرار اللجنة فمن الواجب ثلاثة مواد القانونين .

نص القانون الأصل	التعديل الذى اقترحه اللجنة	نص القانون الأصل	رأى اللجنة
<p>مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار شاملا لبيان الزمان والمكان المحدثين للاجتماع وليان موضوعه ويجب أن يبين به كذلك اذا كان الفرض منه عاجزة أو مناقشة عامة أو اذا كان الاجتماع استثنائيا .</p> <p>كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استندرا كما للعامة التي لا يتخبط فيها المجمعون لجنة .</p> <p>ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين اذا كان الاجتماع استثنائيا من أهل المدينة أو الجهة التي سيقعد فيها الاجتماع المترطين فيها للموقوفين بين أهلها بحسن السمعة المتميزين بالحقوق المدنية والسياسية .</p> <p>ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناته وعمل توطئه .</p>	<p>مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار من شخصين على الأقل شاملا لبيان الزمان والمكان المحدثين للاجتماع وليان موضوعه - ويجب أن يوقع على الاخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم الاجتماع وبشرط أن يكونوا متميزين بمقوقهم المدنية والسياسية ويبين كل من الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناته وعمل توطئه .</p>	<p>(تأجيل) مادة ٤</p> <p>ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية اذا تمس ذلك .</p> <p>ويحوز لمنظمى الاجتماع أن ينظموا من أمر المنع إلى تعزيز الداخلية فإذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقتل النظام إلى المدير .</p> <p>أما الاجتماعات الاستثنائية فلا يحوز منها أبدا .</p>	<p>وافق المجلس بالإجماع على إلغاء هذه المادة .</p> <p>على النص الأصل للمادة الخامسة التي رأت اللجنة النامعا وهو :</p>
نص القانون الأصل	رأى اللجنة	نص القانون الأصل	رأى اللجنة
<p>مادة ٤ - يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع إذا رآ أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمان العام ، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملائمة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .</p> <p>ويعلق اعلان المنع إلى منظمى الاجتماع أو إلى أحدهم بأسرع ما يستطيع وقبل الموعد المضرروب للاجتماع بسبب مناعات على الأقل .</p>	<p>أنيت</p>	<p>مادة ٤ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من خمس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المدنية في</p>	<p>وافق المجلس على إلغاء هذه المادة .</p> <p>على النص الأصل للمادة السادسة التي رأت اللجنة إجماعا على أصلها وهو :</p> <p>وافق المجلس على إلغاء هذه المادة .</p> <p>على النص الأصل للمادة السادسة التي رأت اللجنة إجماعا على أصلها وهو :</p>
نص القانون الأصل	رأى اللجنة	نص القانون الأصل	رأى اللجنة
<p>مادة ٥ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من خمس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المدنية في</p>	<p>على أصلها .</p>	<p>مادة ٥ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من خمس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المدنية في</p>	<p>وافق المجلس على إلغاء هذه المادة .</p> <p>على النص الأصل للمادة السادسة التي رأت اللجنة إجماعا على أصلها وهو :</p>

حضرة علي عبد الرازق بك - أظن على حضراتكم الاقتراح المقدم من
حضرة لويس أختوخ فانوس اقتدى وهو :

أقترح أن تحذف الفقرة (ثانيا) بأكملها .

حضرة لويس أختوخ فانوس اقتدى - إن سبب اقتراحى هذا هو أنه
لو أقيمت هذه الفقرة لوجدت الأحزاب مجالا واسعا لتنظيم وتدير الحوادث
حتى يصلوا الى منع الاجتماعات فالأولى حذف هذه الفقرة تلافيا لما عساه
أن يحدث من هذا القبيل .

حضرة المقرر - هذا النص موجود في القوانين الأجنبية وليس فيه أى
تضييق على حرية الاجتماعات ومع ذلك فإن الحكومة عند حسن ظنكم بها
وتفهمكم فيها لأنها منك وأتم منها ولا تعمل إلا ما فيه المصلحة العامة .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - أرى أن تستبدل عبارة (أو عند
عدم وجودها الموقوفون على الاضطرار) من الفقرة (أولا) من هذه المادة
بالعبارة الآتية :

(أو الموقوفون على الاضطرار عند عدمها) .

حضرة محمد طوى الجزار بك - إذا استتب النظام فعلا يحسن أن
يستمر الاجتماع ؟

حضرة المقرر - يعود الاجتماع مادام هناك حسن نية وما دامت الحكومة
فائتة على تفهمكم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أننا في هذا الموقف لا نكون أمام
الحكومة ولكنها تواجه صاكر وضباط البوليس وهم لا يتأخرون عن التدخل
في الاجتماع لجرد وقوع حوادث يديرها المصوم بعضهم لبعض .

حضرة صاحب الدولة سمندرظول باشا رئيس الوزراء - انفضى الاجتماع
لا يكون الا في حالة ما اذا كان هناك تضارب من شأنه الاخلال بالنظام .

حضرة محمد طوى الجزار بك - إذن لا بأس من إبقاء الفقرة الخامسة
من المادة ٧ من القانون الأصل على أصلها وهى :

(لذا وقع اضطراب شديد) .

فضيلة الشيخ حسين والى - ماذا علينا لو قيدنا هذا النص بما قاله
دولة الرئيس ليكون هكذا في حالة حدوث تصادم أو ضرب من شأنه أن
يخل بنظام الاجتماع .

حضرة محمود بسيوني اقتدى - أرى أن يضاف الى هذا التعديل عبارة
"بحيث يصح استمرار الاجتماع مستعجلا" .

فضيلة الشيخ حسين والى - هذا التعديل أدق .

حضرة المقرر - اللجنة بحثت وبحثت وبحثت حتى توصلت الى هذا
النص الذى وضعت في تقريرها فما وجدت بابا للتضييق على الحرية الا فقطه
ولا وجدت بابا للتوسيع فى الحرية الا فقطه على مصراعيه فالتعديل ليس
فيه شيء يقيد الحرية وليس فيه ما يخالف القوانين الموجودة في الأمم التي
تفارعنا في الحضارة والمدنية، لكم الرقابة العامة على الحكومة، لكنكم تسألوها .

رأى اللجنة

نص القانون الأصل

(ثاني) مادة ٦

الاخطار وإن تمنع كل خطاب
يخالف النظام العام أو الآداب أو
يشتمل على تمريض على الجرائم .
فإن لم يتخبط المجمعون بلغة
تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء
المبينين في الاخطار .

حضرة لويس أختوخ فانوس اقتدى - ألفت نظر حضراتكم الى ضرورة
ادخل تعديل لفظي على هذه المادة فبدلا من عبارة (اثنين من الأعضاء)
يقال (اثنين أعضاء) لأن التمييز الأول يفهم منه أن الأعضاء كثيرون .

حضرة المقرر - أن وضع المادة بهذه الصيغة أحوط لأن اللجنة قد
تألف من أكثر من اثنين .

واقى المجلس على بقاء هذه المادة على أصلها .

ثبت المادة ٧ من القانون أصلا وتمديلا وهذا نصها :

التعديل الذى اقترحه اللجنة

نص القانون الأصل

مادة ٧ - البوليس دائما الحق
في حضور الاجتماع لحفظ النظام
والأمن ولينص كل انتهاك للحرمة القانون
ويكون من حقه أن يضار المكان
الذى يستقر فيه .

ولا يجوز له حل الاجتماع الا
في الأحوال الآتية :

أولا - اذا طلبت ذلك منه
اللجنة المنصوص فيها في المادة (٦)
أو عند عدم وجودها الموقوفون على
الاضطرار .

ثانيا - في حالة حدوث تصادم
أو ضرب .

مادة ٧ - البوليس دائما الحق
في حضور الاجتماع لحفظ النظام
والأمن ولينص كل انتهاك للحرمة القانون
ويكون من حقه أن يضار المكان
الذى يستقر فيه .
ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال
الآتية :

- (١) اذا لم تطلب لجنة للاجتماع
اذا لم تطلب اللجنة بطلبها ؛
- (٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة
المعينة له في الاخطار ؛
- (٣) اذا التفت في الاجتماع طلب
أوجدت صياح أو أشتدت
أغاثيد من يتضمن الدعوة
الى الفتنة أو وقت فيها أعمال
أخرى من الجرائم المنصوص
عليها في قانون العقوبات
أو في غيره من القوانين ؛
- (٤) اذا وقعت جريما أخرى أثناء
الاجتماع ؛
- (٥) اذا وقع اضطراب شديد .

لكم أن تستجوبوها . لكم أن تحاسبوها . كل هذه ضمانات كافية لمراقبة السلطة القضائية التي تحتضنها الحكومة في هذا الموضوع وعليه أرى أنه لا يمكن إدخال تغيير على تعديل اللجنة .

حضره زرق شعيان شيعر بك - لا بد للمجلس أن يناقش كل مقالة من تقرير اللجنة والا اذنا كان الفرض أن رأى اللجنة بتخذ كل حال فلا لزوم لمعرضه عليها .

حضره لويس أخوخ فانوس أفندي - أريد أن أوضح للمجلس وجه الخطر من بقاء هذا النص لانا لا نضمن في المستقبل تطبيق هذا القانون بأمانة ومنة فقد يقع طارئ يثنى عليه حل المجلس فانا حصل ذلك لا قدر الله ومسلطت وزارة الشعب وحلت محلها وزارة رجعية يمكن لهذه الوزارة أن ترسل أمسا من قبلها لاحتلت مشاغلنا يرتب عليها فسخ الاجتماع فأرى من اللازم اتخاذ كل احتياطي لموقع مثل ذلك في المستقبل ولهذا أقترح إلغاء الفقرة الثانية من تعديل اللجنة ويمكن للحكومة اتقاء لوقوع المشاغل في الاجتماعات أن ترصد لها عددا كافيا من رجال البوليس لمنع أي طارئ يكون من شأنه الاخلال بالنظام وبهما كانت قوة المشاغلين في هذا الاجتماع فأنها لا تكون أقوى من قوة البوليس .

حضره أحمد أبو سيف راضي أفندي - لملاحظة في الفقرة الأولى من المادة السابعة وهي أنه مباحث وظيفة البوليس هي حفظ النظام فقط فلا يجوز أن يحول له حق اختيار المكان الذي يعتقد فيه الاجتماع .

حضره المقر - هذه الفقرة لا يفهم منها ما تقول وليس الفرض منها أن البوليس يختار المكان الذي يعتقد فيه الاجتماع بل يختار الموضوع الذي يستقر فيه من مكان الاجتماع ليتمكن من الإشراف على ما يجري فيه .

حضره علي عبد الرزاق بك - المقصود بكلمة "المكان" المكان الذي يتمكن فيه البوليس من الإشراف على الاجتماع .

حضره المقر - ردا على حضره لويس فانوس أفندي أقول أنه لا تضيق ولا ضرر ولا خطر في النص الذي أوردته اللجنة مع وجود حكومة ديموقراطية موقوفة بها ومع وجود الدستور . أما الصورة التي يفرضها حضرته فهي صورة مستحيلة وحل فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية ويكون الأمر فرضي والاستبداد شيا .

حضره الشيخ محمد حر العرب بك - القروض التي فرضها حضره لويس فانوس أفندي روض سيئة وانا حصل ما قاله لا سمح الله فتكون الحالة استبدادية لا يلقى منها ضمان لهذا القانون ولا نلزم من القوانين . ومع ذلك فهناك على لأن زراد كلمة "شديد" بكلمة "ضرب" .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - من الذي يقدر درجة الشدة والضعف ؟ ليس هو البوليس ؟

وبما دام البوليس هو الذي يقتل ذلك فلا فائدة من الاقتراح الذي تطالبه والأفضل بقاء تعديل اللجنة كما هو .

مماي أحمد بك باشا - راجعت اللجنة هذه نظر هذه المادة القانون الفرنسي الذي لا يزال معمولا به إلى الآن فوجدت أن رجل البوليس أودع

الإدارة له أن يحل الاجتماع في الحالتين المذكورتين في المادة ٧ واللجنة لم تمثل شيئا سوى أنها ترجمت النص الفرنسي كما هو :

ولما ترجمت عبارة (التصادم أو الضرب) تناقش أعضاء اللجنة فيما يمكن أن يفهم من هذا التعبير وما يمكن أن يقال في تفسيره أو تأويله وعمل المراد بالضرب الضرب الخفيف أو الشديد . فأنتهت اللجنة بوضع النص الفرنسي كما هو وتوصفا أن يكون هذا مثار مناقشة بين حضراتكم كما حصل . وعمل كل حال فالرأى لحضراتكم فانا رأيت التضييق على تصرفات البوليس حتى لا يتدفع بعض الأسباب الواهية لنقض الاجتماع أقترح أن يكون نص الفقرة الثانية هكذا :

"في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب اذا وجد المطلوب أن في استقرار الاجتماع خطرا على الأمن العام ."

فضيلة الشيخ حسين دالي - على كل حال يكون التقدير موكولا للبوليس . مماي أحمد بك باشا - هو له التقدير حتى ولكن يجب أن نضع له بعض القيود معناه فلا يهمل في التقدير فلما حاول أن يوسع في هذا الحق يمكننا حماسته وتكون مسؤوليته ظاهرة أمامنا .

فضيلة الشيخ حسين دالي - أقترح أن يكون نص الفقرة هكذا :

"في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب ."

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - انما قيدت كلمة "التصادم" وأطلقت كلمة "الضرب" لتكون أي ضرب كافيا لنقض الاجتماع فالأولى التقييد في الحالتين أو الاطلاق فيهما .

فضيلة الشيخ حسين دالي - انذ يقال "تصادم أو ضرب شديد"

حضره علي عبد الرزاق بك - أقترح حضرته على الجزاء بك تعديل هذه الفقرة كما يأتي "في حالة حدوث تصادم أو ضرب على أن يعاد الاجتماع متى استتب النظام" .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - هل يباد الاجتماع بأنذ أو يبرأ إذن ؟

حضره محمد علي الجزاء بك - بدون إذن .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - متى انقض الاجتماع فأعادته يحتاج الى إخطار جديد .

حضره محمد علي الجزاء بك - أقصد بأقاربي أنه اذا حصل تصادم بين ثلاثة أو أربعة من الجمعيين مثلا فليطلب البوليس أن يخرجهم ويستمع الاجتماع كما كان .

حضره المقر - الفرض الذي ترمي اليه اللجنة هو أن يقع تصادم عظيم كمرآك حزبين لا مضاربة بسيطة بين شخصين أو ثلاثة .

حضره لويس أخوخ فانوس أفندي - عندما كنت في أوروبا شاهدت حادثة موضوعها أنه في انتهاء اجتماع من الاجتماعات حصل تصادم بين جماعة من الشيوخ وبين آخرين من خصومهم فطلب رئيس الاجتماع تدخل البوليس لإخراج المتشاجرين فلما تمرد اغراهم طلب منه فسخ الاجتماع

حضرة علي عبدالرزاق بك - اقتراح حضرة الشيخ طه حسين هو أن يكون نص هذه الفقرة كالآتي "في حالة حدوث حياج أو اضطراب شديد من شأنه أن يؤدي إلى حصول جرائم وليس لديه وسيلة لمنع الإيجال للاجتماع" فمن يوافق من حضراتكم تفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

أخذ الرأي على المادة السابعة كما وضعتها اللجنة بقرار المجلس الموافقة عليها .

تليت المادة الثامنة من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

التعديل الذي اقترحه اللجنة

مادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :
أولا - أن يكون الغرض منه : اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماح أهوالهم .
ثانيا - أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

حضرة صاحب الدولة سعد زقزلو باشا وميس الوزراء - الفقرة الثانية من هذه المادتين بتطبيق دوما المانع من أن يقع الاجتماع قبل الدعوة للانتخاب .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرى أن يكون نص الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتي :

"يعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماح أهوالهم" .

وافق المجلس على ذلك ودخل بقاء الفقرة الأولى من هذه المادة كما وضعتها اللجنة فأصبح نصها هكذا :

"يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

نص القانون الأمثل

مادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :
(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماح أهوالهم ،
(٢) أن يكون مقامرا على الناخبين وعلى المرشحين أو كلاهما ،
(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

وهذا هو الشيء المحقوق وسرية الاجتماع حتى يطيع لكل انسان وذلك أرى أنه لا يجوز للبوليس أن يتدخل من منتهى نفسه بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب أصحاب الاجتماع .

حضرة المقر - افترض أنه حصل تصادم وتضارب وأصحاب الاجتماع لم يطلبوا من البوليس التدخل فهل يقف البوليس مكتوف اليدين لا يجرع ساكنا ؟

حضر لويس أغنوخ قانوس افندي - حرية الاجتماع حتى يطيع لكل انسان فإذا تعدى أحد هل آخر وجب على البوليس أن يتدخل في الأمر ويمنع هذا الصدى بمقتضى القانون العام .

حضرة علي عبد الرزاق بك - قدم حضرة محمد عز العرب بك اقتراحا هذا نصه :

"في حالة حدوث تصادم أو تضارب لا يمكن تجنبها بين رجل الاجتماع" .

حضرة المقر - هذم بادء لفظة لا لزوم لها مادام القادر موكولا بالبوليس والأولى ترك المادة على حالها .

معال الرئيس - انتهت المناقشة فليؤخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة من هذه المادة .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اقتراح حضرة لويس أغنوخ قانوس افندي هو أن تُلغى الفقرة الثانية من المادة السابعة فمن يوافق من حضراتكم تفضل بالوقوف .

لم يقف أحد غير حضرة لويس أغنوخ قانوس افندي .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اقتراح فضيلة الشيخ حسين والي هو أن يكون نص الفقرة الثانية كالآتي "في حالة حدوث تصادم أو ضرب شديد" فمن يوافق من حضراتكم تفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اقتراح حضرة محمد طوي الجزار بك هو أن يكون نص هذه الفقرة كالآتي "في حالة حدوث تصادم أو ضرب على أن يباد الاجتماع حتى استتب النظام" فمن يوافق من حضراتكم تفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اقتراح حضرة الشيخ محمد عز العرب بك هو أن يكون نص هذه الفقرة كالآتي "في حالة حدوث تصادم أو تضارب لا يمكن تجنبها بين رجل الاجتماع" فمن يوافق من حضراتكم تفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر هو أن يكون نص هذه الفقرة كالآتي "في حالة حدوث تصادم أو ضرب يترتب عليها اضطراب شديد يتضرر منه بقاء الاجتماع" .

فمن يوافق من حضراتكم تفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

على النص الأصلي للمادة المباشرة التي رأيت اللجنة النافعا وهو :

رأى اللجنة

نص القانون الأصلي

ألفت .

مادة ١٠ - لا يقترب على أي نص من نصوص هذا القانون تهديد ما لبوليس من الحق في تخريب كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يفضي الأمن العام في خطر أو تهديد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - لو ألفت هذه المادة لا يكون لبوليس حق منع التجمع .

حضره المقرر - اللجنة ألفت هذه المادة اكتفاء بما هو موجود في القانون العام وهو قانون العقوبات .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - أن إلغاء النص الأصلي متاهلًا لبوليس له يميز لاستعمال حقه المحول له بمقتضى قانون العام .

حضره المقرر - كما فهم أن يناء هذه المادة يكسب البوليس حقا جديدا للحق الذي فرضه له القانون العام ولذلك ألتيناها ولكننا الآن فهمنا أنها لا تكسبه حقا جديدا ولذا لا أرى ضررا من بقائها .

معالى أحمد لى باشا - اللجنة حذف هذا النص اكتفاء بما هو موجود في القانون العام ورأت أن وجود هذا النص تمصيل حاصل .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - نحن نقول ذلك حتى لا يتوهم متوهم أن حذف هذه المادة يمس ما لبوليس من الحق بمقتضى القانون العام .

وبعد ذلك فاذا ألفتهم في الحضرة إلغاء هذه المادة سيهد أن هذا الحق طيبى للحكومة طبقا للقانون العام وإن إبانته تمصيل حاصل للحكومة تكفى بذلك .

فضيلة الشيخ حسين والى - الأمور التشريعية يجب أن يكون النص فيها واضحا فخطا لولم أرى ألا نطلى المادة .

معالى الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إلغاء المادة على أن يثبت في الحضرة أن سبب التفتا أن هذا الحق طيبى لبوليس طبقا للقانون العام فإبانته تمصيل حاصل .

وافق المجلس على ذلك .

حضره لى عبد الرزاق بك - قدم حضرة لويس أغنوخ قانونا فندى اقترحا هذا نصه :

أقترح أن تبقى المادة المباشرة وأن يكون نصها هكذا :

"لا يقترب على أي نص من نصوص هذا القانون تهديد ما لبوليس من واجب المحافظة على الأمن العام أو تهديد حقه في تأمين حرية المرور." أصوات : غير موافقين .

ويستمرم الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الفرض منه اختيار مشرع أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو صلاح أموالهم .

تليت المادة الخامسة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

التعديل الذى اقترحه اللجنة

نص القانون الأصلي

مادة ٩ - تسمى أحكام المادة (١) والفقرة الأولى من المادة (٢) والفقرة (١) و (٢) من المادة الثالثة والمادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات العامة والمظاهرات التي تقام أو تسمى في الطرق أو الميادين العامة ويكون الفرض منها سياسيا .

الفصل الثانى - في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ - تسمى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرة الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرة الأولى مع الأولى من المادة الرابعة والفقرة الأولى والثانية (٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقيم أو تسمى في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الفرض منها سياسيا .

ويحظر في كل حين للسلطات المختصة في المادة الثانية أن تهرس مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقا لحكم المادة الرابعة .

فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الإعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتعديله خطة سيره يبلغ إلى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة الشرف .

معالى محمد شفيق باشا - تعديل اللجنة يحيل على فقرات من المواد الأولى والثالثة . والمادة الثالثة ليس فيها إلا فقرة واحدة .

حضره المقرر - لمعال الباشا حق في هذه الملاحظة وإن كان يكون نص للمادة الخامسة كما يأتي "تسمى أحكام المادة (١) والفقرة الأولى من المادة (٢) والمادة الثالثة والمادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات العامة والمظاهرات التي تقيم أو تسمى في الطرق أو الميادين العامة ويكون الفرض منها سياسيا" .

وافق المجلس على ذلك .

— أردنا أن نجعلها مخالفة بدلا من جنحة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أقترح أن يكون النص هكذا :
 "الحبيب، لمدة لا تزيد على شهر".

حضره صاحب الدولة سمعند علوي باشا رئيس الوزراء - أنا موافق للمالك
على أن الحكم في وضع المشروع يتخلف إلى الاجتماعات ولكن الوسيطة التي أخذتها
أعني التنظيم في مرتبة لأما وسيلة بسيطة في راحة ولا كلفة حفظ النظام
فإن كنت تريدون التنظيم الحقيقي للاحتياجات يجب أن تضعوا عقوبة كافية
بذلك ، أما العقوبة التي وضعتموها على أن تجدي شيئا ولا تمنع المظاهر من
التمارؤا والمصانين ولا ترجع الحاجة إلى توجب الحمية ولذلك
أرى أن أجاز هذه الجزعة مختلفة عن كل ما مطلقا

تليت المادة الحادية عشرة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

التعديل الذي اقترحه اللجنة

مادة ١١ - الاحتياجات العامة

في العقوبات والأحكام العامة | أو المظاهرات التي تقام أو تسبب

[illegible][illegible]

أما المضافات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على مائة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى العامين العقبين .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة بدون توقيع حقبة أشد من الأعمال المتأتمما بما يكون مخصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القوانين رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أي قانون آخر من القوانين المعمول بها .

حضرة صاحب الدولة سعد زقزل باشا رئيس الوزراء - القوية إما أن تكون واحدة زائرة وإلا فلا معنى لها ، فأذا حصلت مظاهر وكانت على الأمن العام رؤى البولينى منها وبها في المظاهرات إلا أن يستمر وفي تطاعهم ودرهمه .
ولمزيد فان مقوية الجنس لمدة أسبوع أو الترامه عما كقرش غير كافية مطلقا . وم . تمت . احتجاز السلطة والاستخفاف بها ، فأما أن يجسروا

اذ من على المجتمعون أو المظاہرون أن العقوبة هي بهذا الشكل لم يردوا في الاستئناف بسلطة الحكومة ولم يحسبوا حساباً واستمروا في مخالفة القانون. فوجود القانون الرادع يمنع الاجتماعات والمظاهرات التي لم يسبق فيها اختلال ورأي أن تكون العقوبة أشد حتى تكون رادعة والرأي لحضراتكم .

مقال أحد جلسي باشا - لقد فرض القانون الإطال عقوبة مائة جنيه في مثل هذه الحالة ولكن لم ينص على الحبس وعنه عقوبة شديدة جداً .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - الأنسب أن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر أو غرامة لا تتجاوز ألفي قرش لأن الفرض الجزر (ضمة) حضره صاحب الدولة محمد توفيق نسب باشا (وزير الداخلية بالنيابة) -

اقتراح حضره الشيخ محمد عز العرب بك يعجل العقوبة الحبس لمدة شهر أو غرامة شترين جنباً لا يكفي ولا ينفي على حضراتكم أن النص في القانون على عقوبة شديدة لا يلزم القاضي بأن يوقع هذه العقوبة بمحض الأعمى المتصور عليه في القانون بل له أن يتل من هذا الحد الأقصى ويرفع عقوبة تناسب مع ظروف الجريمة فإذا كانت الهبة القصوى للعقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة مائة جنيه فليس ثم ما يمنع القاضي من أن يحكم بشهر واحد أو بخمسة عشر يوماً أو بأخف من ذلك بما للظروف اذ مرجع ذلك إلى تقديره . ولكن النص على مثل هذه العقوبة الشديدة في القانون زاجر بذاته من ارتكاب الجريمة .

مقال الرئيس - ما رأى الحكومة في تقدير العقوبة ؟

حضره صاحب الدولة محمد زغلول باشا ورئيس الوزراء - ليس للحكومة رأى في تقدير العقوبة وبغاية ما تزيد أن يكون في العقوبة نوع من الردع كما قال زامة الأتيا أخا طيوس برزي أما جعل العقوبة كما تقرر اللجنة فيه اهراء للناس بمخالفة النظام واستخفاف بريال الحفظ .

ان ما عرضة الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم . يجب التفكير بربوة في الأمر لأننا لم ننته من الحالة التي يجب أن تنتهي منها وهي حالة ضربة نحم علينا أن نتدبر بالحكمة وأن تسلم بكل الأسلحة حتى لا تعرض للاختلال وتقع في الارتباك .

أما أول من يجب الحرية - حرية الاجتماعات والمظاهرات وأؤكد لكم وأجدركم انه مماست الحكومة المضاهرة باقية فاننا نلتحق بهذا القانون الا عند الضرورة القصوى ولكن مهدون بأمور كثيرة يجب علينا أن نعد المدة لها فان لم نقبل ذلك نندم ولأت حين سنسلم هذا هو رأي وليس جندی ماميت على هذا القول إلا الحقائق - حسن أن تكون أحراراً ولكن هناك بلاداً سبستنا في الحرية وهي مع ذلك قد اضطرت الى اتخاذ الاجتياحات حتى لايام استعمال الحرية وجدير بنا أن نقدر تلك البلاد الحرة ونخذ الحيلة لما صاه ان يقع من الحوادث المشككة .

حضره محمود بسويق افندي - الحقيقة أنه لا عمل للوفوف مطلقاً لأن الاجتماعات ليست مفيدة بغير وجوب الاخطار منها والعقوبة إنما هي على عدم الاخطار فقط .

حضره صاحب الدولة محمد زغلول باشا (رئيس الوزراء) - ان مسألة عدم الاخطار لا تنجي كثيراً ولكن ما ذا يكون الحال لو قام البعض بمظاهرة أو عقد اجتماع ولم يتكبروا قد أخطروا عنهما ما حدث - يدعو إلى تدخل البوليس محافظة على النظام وأمر البوليس بفرض الاجتماع أو صرف المظاهرة فلم يطلع المظاهرون أو المجتمعون أمر البوليس ؟ أنهم لا يطيعون أمر البوليس استخفافاً بالعقوبة . وطوبة بفرامة ١٠٠ قرش مدعاة للاستخفاف وغير منها ألا تخدروا عقوبة مطلقاً .

قامت أول أسس مظاهرة حدث فيها ما لم تكن تود لانه لا يتفق مع مصلحتنا . فلما تكرر هذا وقد جردتم الحكومة من سلاحها فمأنا تصنع ؟ هل تريدون بذلك أن تبقى مكتوبة الأيدي حتى يتدخل الغير ؟

حضره أحد أبو سيف افندي - لا ينبغي على دولكم أن القانون لا يوضع لذين خاص وقد تألى حكومة أخرى تقطيعه ضد مصلحة البلاد وبما أن هذه الجرائم سياسية وقد يشترك فيها بعض كبار القوم لأرى الاكتفاء بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

حضره صاحب الدولة محمد زغلول باشا رئيس الوزراء - لو تدير حضره البضو ما ننته لما رد على مثل هذا . هناك ظروف أعلما نحم على أن أمنع أي أو أخرى من أن يظهر وقد أقسم عليه من أجل ذلك . أعلما ما شاع وما كون معكم . وأما أردت أن انهمك الى ما قد تقرر لكم من النتائج .

مقال الرئيس - ما هو رأى الحكومة فيما يخص بالعقوبة ؟

حضره صاحب الدولة محمد زغلول باشا رئيس الوزراء - رأينا هو أن تبقى المسألة على ما كانت عليه في القانون الأصل ولحضراتكم الرأي .

مقال الرئيس - من يوافق على إعطاء المسألة الأصلية كما هي فيفضل بالوقوف .

أصوات : أقر المسألة أولاً .

حضره محمود بسويق افندي - قرأ المسألة وهذا نصها :

الفصل الثالث - في العقوبات والأحكام العامة

مادة ٩١ - الاجتماعات أو المراكب أو المظاهرات التي تنعاه أو تدير بغير اخطار منها أو دفع الأمر الصادر منها يتألف المذنبون اليها والمتمسكون لها وكذلك أعضاءه . لأن الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يضطر منها أو صدر الأمر بمعها أو يعصى الأمر الصادر الى المنع من الاجتماعات يتألف المذنبون اليها وبفرامة لا تزيد على شهور وبفرامة لا تزيد على شترين جنباً مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

أما المخالفات الاخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبفرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

في النص الأصلي للمادة ١٣ وهو :

مادة ١٣ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويمضى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما وافق المجلس عليها .

حضره محمود بسيونى ائندى - الآن وقد قرئ مواد القانون كما عدلتها اللجنة بقى أن تلى مواد القانون الذى أعدته اللجنة بهذه التعديلات حتى اذا واقتم عليها يتلى القانون للمرة الثالثة في جلسة أخرى .

تليت ديباجة القانون والمادة الأولى وهذا نصها :

مشروع قانون

بمعدل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

نحن ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نمعه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية ؛

وبما أن الحال تستدعى تبديله بنصوص ذلك القانون ؛

المادة الأولى

تلى المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٩ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العمومية والمظاهرات في الطرق العامة ويستعاض عنها بالنصوص الآتية :

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

تلى المواد ٤ و ٥ و ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المشار اليه .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة

على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وافق المجلس عليها .

ولا يجوز تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال فانها مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات أدق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالجرائم أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

أخذ الراى على أصل المادة بإتمام والجلوس، فوقفت أئلية .

معالى الرئيس - يقرأ التعديل الذى اقترحه حضرة الشيخ محمد بن الربيعك .

على الاقتراح وهذا نصه :

١٠ لمدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تتجاوز أئى قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

معالى الرئيس - من يوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

وقف أئلية .

معالى الرئيس - من يوافق على تعديل اللجنة يفضل بالوقوف .

وقف أئلية .

معالى الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة كما عدلتها اللجنة .

حضره في عبدالرازق بك - تقدم باقتراح من حضرة لويس ائندى بإضافة مادة جديدة لقانون الاجتماع وهذا نصه :

٢٠ يجوز للسلطة التنفيذية أو بالبوليس مع الاجتماعات العامة والمظاهرات التى يقوم منظموها بأحكام هذا القانون ويكون على البوليس حفظ النظام فى أماكن الاجتماع بإرشاد رئيس الاجتماع وتحت إشرافه وكذلك عليه المحافظة على المتظاهرين ومع ائندى عليهم .

أصوات : لا توافق .

حضره لويس ائندوخ فافس ائندى - قد وافقت أئس على وضع قانون لتنظيم الاجتماعات لا للتضييق عليها وقد خشيت عند ما نظرت المادة السابعة أن تأتى حكومة مستقبلية فتتدرج بها في تضييق حرية الاجتماعات والمظاهرات المشروعة التى يكفلها الدستور فلذا كان لىبوليس أن يتدخل لحفظ النظام ويجب عليه أيضا المحافظة على الأشخاص الذين يمتحنون بإلق الذى يؤهلهم الدستور ويجب أن ينص عليه فى القانون .

المقرر - اللجنة خذت سلطة الحكومة بحيث لا يمكن التضييق عليها بأكثر من هذا ولا لما كان هناك معنى لوضع القانون .

معالى الرئيس - من يوافق على اقتراح لويس ائندوخ فافس ائندى يفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

معالى الرئيس - المجلس يرفض الاقتراح .

على النص الأصلي للمادة ١٢ التى رأت اللجنة إجماعاً على أصلها وهو :

مادة ١٢ - لوزير الداخلية أن يصدر بقرارته الأحكام التى يقتضها

تنفيذ هذا القانون .

وافق المجلس عليها .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك — علمنا أن مجلس النواب قد فرغ من نظر قانون الانتخاب وميحت به اليان اليوم كما أنه سيقهى قريباً من النظر فى جزء الجزئية الخاص بديون الجزية المتأقية ولذا أقترح أنه متى وصلنا شيء من ذلك يحال مباشرة على اللجنة المختصة وعلى لجنة الحفافية فى الحالة الأولى واللجنة المالية فى الحالة الثانية كما أقترح أن نقعد جلسيتين يوم الخميس القادم وأحدة صباحاً والثانية بعد الظهر ولذا اقتضت الحال أن نعمل يوم الجمعة أيضاً حتى نتهى من أعمالنا قبل حلول العيد .
موافقة على الإحالة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — عندنا قانون احراز وحمل السلاح وقد أتمت اللجنة النظر فيه وقدمته للمجلس فما المانع من نظره فدا وكذلك قانون الانتخاب قد انتهى منه مجلس النواب وأرسل إلينا فأرى ألا نحدد موعداً لانتهاه من العمل حتى نفرغ من نظر المسائل التى لدينا .

ثم رفعت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة الثامنة والدقيقة ٣٠ مساءً على أن يسود للاجتماع فدا يوم الأربعاء ٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ الساعة السادسة مساءً .

وعب أن يقع على الاخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم الاجتماع ويشترط أن يكونوا متمتعين بمفهومهم المدنية والسياسية وبين كل من الموقفين في الاخطار اسمه ومقتضى رصاعته ومحل توطئة .

مادة ٧ - يجوز دائماً لمنسوب من رجال الازاعة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقهم أن يختار المكان الذي يستقر فيه ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا طلبت ذلك منه اللجنة المنصوص عنها في المادة ٦ أو عند عدم وجودها الموقوف على الاخطار .

(ثانياً) في حالة حدوث تصادم أو ضرب .

مادة ٨ - يستمر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يستطاع دخوله أشخاص ليس يسمح دعوة شخصية فردية . ويستمر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين لوظائف الانتخابية العامة أو سماح أقوالهم .

مادة ٩ - تسري أحكام المادة ١ والفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٣ والمادة ٧ على كل أنواع الاجتماعات العامة والمظاهرات التي تنظم أو تسير في الطرق أو الميادين العامة ويكون الغرض منها سياسياً .

مادة ١١ - الاجتماعات العامة أو المظاهرات التي تنظم أو تسير بغرض اختطافها يعاقب الماعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء بلاتب الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة الفرض أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وعاقب بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو مظاهرة لم يحظر عنها أو يصح الأمر الصادر إلى التمتين بالتفرق .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأحكام ذاتها بما يكون منصوصاً عليه في قانون العقوبات .

المادة الثانية

على المواد ٤ و ٥ و ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المشار إليه :

المادة الثالثة

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام النولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وبمعد كفاون من قوانين الدولة .

أخطر المجلس بمرور رسائل رقية بالاحتجاج على - وادئ السودان وأيد الوزراء من : أبراهيم عمر وأشرين من ناحية القومين بالكل الكبير . وعمدة القومين بالكل الكبير .

على حضر الجلسة المخفية فتمتلك المجلس عليه .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب وبمعه مشروع قانون الانتخاب كما أبلغ المجلس أنش هذا المشروع أحيل على لجنة الحفانية بمقتضى القرار الصادر بجلطة الأس . ونص الكتاب المذكور .

حضره صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بإخبار معاليكم بأن مشروع قانون الانتخاب المقدم من الحكومة بمكانتها المؤرخة في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٤ عرض على مجلس النواب فقرر إحالة على لجنة الحفانية التي نظرتهم وقدمت تقريراً عنه .

وقد نظر المجلس للمشروع والتقرير في جلسات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ يولييه الجاري وقرر تبديله بالصورة المرفقة مع هذا فأرجو معاليكم التكرم ببرضه على مجلس الشيوخ نظره والاقادة بما يراه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

أحمد مظلوم

ريلا سنة ١٩٢٤

على مشروع القانون المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية الثالثة وهذا نصه :

نحن ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

وبما أن الحال تستدعي تغيير بعض نصوص ذلك القانون .

المادة الأولى

على المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العمومية والمظاهرات في الطرق العامة ويستثنى منها بالنصوص الآتية :

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحظر بذلك المحافظة أو المديرية فأنما كان يراد عقد اجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وتنص هذه المادة إلى أني مشرة ساعة أذا كان الاجتماع انتخابياً .

مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار من شخصين على الأقل شاملاً لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع وموضوعه .

مها بك الخالص أولهما بتعديل المناوبات بمديرية المنيا وثانيها بإعطاء التصريح برى الشرقى من أول يولييه سنة ١٩٢٤ وهذا نصه :

حضرة صاحب الممالك رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع المالكين تحرير لجنة الأشغال عن الاقتراحين المقدمين من حضرة محمد زكى حيد الرازق بك وصمود على مها بك المحالين على اللجنة من المجلس بجلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ الخالص أولهما بتعديل المناوبات بمديرية المنيا وثانيهما بطلب التصريح برى الشرقى من أول يولييه سنة ١٩٢٤ وأسيط ممالككم علما أنه رغم أن العدد القانونى لحضرات أعضاء اللجنة لم يتكامل فى اليوم الذى حددته لنظر هذين الاقتراحين فقد تباهت بالحضورين من أعضائها فى موضوعهما نظرا لاهتمامهم ولأنهما مقلدان للمجلس بصيغة مستتبعة ونظرا لأننا مستقوم لاجازتنا ابتداء من اليوم . وقد حضر اجتماع اللجنة حضرة صاحب العزة محمد عثمان بك السكرتير العام لوزارة الأشغال ثانيا من حضرة صاحب العزة عثمان حرم بك وكليهما بناء على طلب اللجنة . وقد قررت اللجنة أن يكون مقرها لدى المجلس من هذين الاقتراحين

ساعة أمين سامى باشا .

وتفضلوا ممالككم بقبول فائق الاحترام
أعضاء : اسماعيل سرى

على تحرير لجنة الأشغال عن الاقتراحين المذكورين وهذا نصه :

من الاقتراح الأول :

علمت اللجنة من حضرة مندوب وزارة الأشغال أن دور المناوبات فى القسم الصينى البحرى من مديرية أسيوط هو ١٨ يوما منها ٦ أيام ادارة و ١٢ يوما عطلة وفى مديرية المنيا وبنى سويف ٢٤ يوما والترح مقسمة فهما الى أربع مناطق لكل منطقة منها ٦ أيام ادارة و ١٨ يوما عطلة وفى مديرية البحيرة ٢٤ يوما والترح مقسمة فهما الى ثلاث مناطق لكل منطقة منها ٦ أيام ادارة و ١٨ يوما عطلة ، وفى إقليم الادارة الستة فى كل هذه المديرات تكون المياه عالية فى الثلاثة الأيام الأولى منها ومنطقة توما فى الثلاثة الأيام الثانية . وعند ما تحسن إيراد النيل علمت هذه المناوبات كالآلى :

بمديرية أسيوط بقيت الخالصة كما كانت .

وفى مديرية المنيا وبنى سويف جعلت أيام الادارة خمسة والدور العمومى حشرين يوما ابتداء من ٦ يولييه سنة ١٩٢٤ وفى مديرية البحيرة جعلت أيام الادارة ستة والدور العمومى ٣١ يوما ابتداء من ٥ يولييه سنة ١٩٢٤

واللجنة ترى أن زعامة القطن لاتحتمل فى شهرى يونيه ويولييه أكثر من اثنى عشر يوما عطلة وفى ذلك تتصاح اللجنة بجعل الدور ثمانية عشر يوما على الأكثر وتزج وزارة الأشغال أن تشمل مافى وسما الوصول الى ذلك .

أولا - بالنسبة فى زيادة المياه الصينية بتخزينها فى أحلى النيل وفى وقت عدم الحاجة اليها للاختلاف بها مدة الصيف .

ثانيا - ألا توسع الحكومة بلا مبرر فى مناطق الأرض تميزها بتميزها محسوسا من بقى أراضي القطن للمصرى التى تنتج القطن لأن هذه الأراضي

أخذ الرأى بالبناء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم بهال نور باشا وكانت النتيجة كما يأتى :

جميع الأصوات ... ٧٣

الأغلبية المطلقة ... ٣٧

الموافقون على المشروع ... ٥٥

غير الموافقين ... ١٨

معالي الرئيس - المجلس يقرر مشروع القانون للمعدل لقانون رقم ١٤

سنة ١٩٢٣ .
على الخطاب الوارد من معالي رئيس لجنة المواصلاات المقدم به تحرير اللجنة عن الاقتراحين المقدمين من حضرة بسيوى الخليل بك الخالص أولهما بإنشاء نفق تحت شريط السكة الحديدية بمزار كوبرى السكة الحديدية بمحلة السطة وثانيهما بطلب إنشاء كوبرى على بحر شين أمام بلدة كفر ششتا والمحالين على اللجنة بقرار من المجلس بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ وقد قررت اللجنة أن يكون حضرة صاحب العزة محمد أحمد الشريف بك المصوب بالجنة مقرا أمام المجلس عند نظر الاقتراحين .

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع المالكين مع هذا تحرير لجنة المواصلاات عن الاقتراحين المقدمين من حضرة صاحب العزة بسيوى الخليل بك الخالص أولهما بإنشاء نفق تحت شريط السكة الحديدية بمزار كوبرى السكة الحديدية بمحلة السطة وثانيهما بطلب إنشاء كوبرى على بحر شين أمام بلدة كفر ششتا والمحالين على اللجنة بقرار من المجلس بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ وقد قررت اللجنة أن يكون حضرة صاحب العزة محمد أحمد الشريف بك المصوب بالجنة مقرا أمام المجلس عند نظر الاقتراحين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس لجنة المواصلاات
(اسماعيل سرى)

على تحرير لجنة المواصلاات عن الاقتراحين المذكورين وهذا نصه :

علمت اللجنة اجتماعا فى يوم الاثنين ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ لنظر الاقتراحين المقدمين من حضرة صاحب العزة بسيوى الخليل بك الخالص أولهما بإنشاء نفق تحت شريط السكة الحديدية بمزار كوبرى السكة الحديدية بمحلة السطة ، وثانيهما بإنشاء كوبرى على بحر شين أمام بلدة كفر ششتا . وهما الاقتراحان اللذان أحيلوا على اللجنة بقرار من المجلس بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ والمرافق بهذا التقرير صورية منها مستغربة عن مضبطة الجلسة السادسة والعشرين .

واللجنة قررت أنهما اقتراحان بريضة وهما مقبولان شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحتياجها على وزارة المواصلاات ما

أول يولييه سنة ١٩٢٤

السكرتير الموقت
محمد أحمد الشريف

الرئيس
اسماعيل سرى

قرر المجلس إحالة هذين الاقتراحين على وزارة المواصلاات .

على الخطاب الوارد من معالي رئيس لجنة الأشغال المقدم به تحرير اللجنة عن الاقتراحين المقدمين من حضرة محمد زكى حيد الرازق بك وصمود على

على تحرير لجنة الأمور الداخلية عن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحل السلاح وهذا نصه :

صدر هذا القانون بناء على طلب السلطة العسكرية البريطانية وطبقا لرأيها كما هو ثابت من ديباجته بخلاف تفضيها على وجود الأسلحة في البلاد ويطلب كل واحد أثبات الادارة قد تمتت السلاح من الأهالي بكل وسيلة فاصبح السلاح لا يوجد غالبا الا في أيدي الأشخاص .

ضيق هذا القانون حق حمل السلاح وإحرازه فتمنع من كل طبقة من طبقات الأمة إلا برخصة وألحق بالمديرين والمساكين أن يأمرأو يقتضئ المنازل لضبط الأسلحة . ثم زاد في العقوبة المقررة على من يحرز أو يحصل سلاحا بلا رخصة فجعلها ثلاثة أشهر أو غرامة لعاشية خمسين جنيها مصرية . وفضلا عن ذلك فانه قد ألحق بهذا القانون جدولان بين من أحصلهما أنواع الأسلحة البيضاء إلى أن يجوز حملها ولا إحرازها ومنها المسعى الشيش والبلبة الحديدية والسكاكين الخ .

وكان المقصود من هذا القانون كما هو ظاهر من مجموع مواده تزع السلاح لفكرة سياسية ولم يراع فيه أي اعتبار آخر وقد أصبح الآن لا يصح وجوده ولا يمكن أن تستمر البلاد على هذه الحالة .

فلهذه الأسباب ترى اللجنة إلغاء .

الا أن وجود قانون لتنظيم حمل السلاح وإحرازه أمر ضروري لصيانة الأمن في البلاد .

لقد كان لبلاد قانون صادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٩١ لا يميز حمل السلاح إلا برخصة وكانت العقوبة فيه ضويرة عقابية بسيطة من عشرين قرشا إلى مائة قرش إلا بالنسبة للمشردين أو الأشخاص المشتهين في أحوالهم وكان ذلك القانون قد استثنى من حكمه الصمد والمشايع والظهار والدوات والموظفين الخ ويحل لهم الحق في حمل وإحراز السلاح بدون رخصة .

ثم جاء بمس ذلك القانون رقم ١٦ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بإحراز وحل السلاح فألغى قانون ١٢ يولييه سنة ١٨٩١ واشتغل على تعديلات في الموضوع لم تكن موجودة من قبل مع الاحتفاظ بحق بعض الطبقات في حمل وإحراز الأسلحة بلا رخصة لكنه كان يحظر حمل الأسلحة التي من نوع الشيشانة على الجميع إلا برخصة . وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ السابق ذكره .

وترى اللجنة أن القانون الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ كان أكثر ملاءمة لحالة البلاد الا في بعض نقاط منه ولذلك قد استرشدت اللجنة بتصميمه عند وضع مشروع القانون الذي تختمه لجنة المجلس ليحل محل القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ .

وقد رأت اللجنة عند وضع القانون الجديد أن يصح لبعض طبقات من الأمة بحمل السلاح بدون احتياج إلى رخصة مثل أعضاء البرلمان والموظفين وأصحاب الرتب الخ . وكذلك رأت أن يكون بين هؤلاء مشايخ العرب لأهم مكفون بالمحافظة على الأمن بحكم وعظمتهم .

يلعب هنا أكبر ضرورة الحكومة مع أنها تأخذ في الصيف أقل نصيب من المياه . ومناطق الأرز لا يزرع فيها أرز فقط بل كثير منها يزرع فيه قطن أيضا وتحتاج بمناوبة الأرز تستعمل زراعة القطن هناك بأكبر نصيب من المياه التي تعطى اسمها للأرز فضلا عن أن المياه التي تعطى للقطن في مناطق الأرز إنما تستعمله بالراحة وبلاكلية على زراعته . أما القطن المزروع في المناطق الأخرى فانه لا يرى إلا بمثابة زائده وتكاليف باهظة في استخدام الآلات الرافعة .

وترى اللجنة أن تخصص مساحة للتوسع في مناطق الأرز فصفا دقيقا وتوضع له نظمات تاجدة لتأنيح (كما هو حاصل في كثير من السنين) المؤثرات المختلفة إذ من المأمور أن شجرة مصر وثمرتها تاجمة من القطن لا من الأرز . وترى اللجنة ألا يبرر لزراعة الأرز الا في السنين التي يتأكد فيها من وجود إيراد كاف لمياه النيل يساعد على زراعة الأرز بدون أضرار بالقطن .

وعن الاقتراح الثاني

ترى اللجنة أن التصريح برى الشرقي لا يقتضي بأي تاريخ من التواريخ بل يرتبط بمسألة إيراد النيل . ولست التجارب على ألا ضرر على الزراعات المصرية بالقطر المصري من التصريح برى الشرقي حتى يقع مقياس النيل بمقاي مسلوب ٢ متر . وقد صرحت وزارة الأشغال في هذه المسألة برى الأراضي الساحلية والمجاورة لها إجماع من أول يولييه وبرى باقي الأراضي من ١٥ يولييه وهذا ينطبق على القاصدة للمقو منها أيضا لأن النيل يقع في هذا يوم ٥ يولييه الجارى ١٨٥٠ متر والمطلوب أن يبلغ مسلوبه قبل ١٥ يولييه الذي جددته وزارة الأشغال ٢ متر . ولذلك توصي اللجنة بالتصريح برى الشرقي متى يقع مسلوب المياه بمقاي ٢ متر .

تمت في ٦ يولييه سنة ١٩٢٤

رئيس اللجنة
أعضاء : أمين سامي أعضاء : اسماعيل سري

قرر المجلس إحالة هذين الاقتراحين على وزارة الأشغال .

على الكتاب الوارد من معالي رئيس لجنة الأمور الداخلية لتقديم به تقرير اللجنة عن رأيها في إلغاء القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحل السلاح ومشروع القانون الذي وضعت اللجنة عرضا عن القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب المثلل رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل المالحكم مع هذا تقرير لجنة الأمور الداخلية عن رأيها في إلغاء القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحل السلاح ومشروع القانون الذي وضعت عرضا عن القانون المذكور لعرضه على هيئة المجلس وقد اتحدت اللجنة حضرة صاحب المثلل أحمد حلي باشا ليكون مقرا لها .

وتفضلوا بنايكم بقبول فائق الاحترام . رئيس اللجنة
أعضاء : أحمد على

حضرة صاحب المثلل عمدة توفيق نسيم باشا وزير الداخلية (بالإيعاز)
في الساعة السادسة والثلثية ٥٠ مساء .

مادة ٤ - يجوز للأشخاص الآتي ذكرهم حمل السلاح وحرازة بدون رخصة :

- (أولا) أعضاء مجلس الشيوخ والنواب،
- (ثانيا) أعضاء مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية :
- (ثالثا) الموظفون والمستخدمون العموميون .
- (رابعا) محمد البلاد وعبد قبال الريان .
- (خامسا) الحائزون لنياشين أو رتب عسكرية عليا أو ملكية أو عسكرية.
- (سادسا) أولاد من ذكرى الموجودين مع آبائهم في معيشة واحدة.
- (سابعا) مشايخ البلاد ووكلاء قبائل الريان ومشايخ العرب في دائرة المركز المقيم فيه.

مادة ٥ - لا تمنح الرخصة :

- (أولا) للأشخاص السابق الحكم عليهم من أجل سرقة أو شروع في سرقة أو اختفاء أشياء مسروقة .
- (ثانيا) للأشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس مدة سنة فأكثر أو يعقوبة أشد من ذلك .

(ثالثا) للأشخاص المشتبه في أحوالهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

وإذا طرأ على شخص حالة من هذه الحالات بعد إعطائه الرخصة يترتب على حدوث ذلك إلغاء الرخصة .

مادة ٦ - يجوز رفض إعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت وسريفي في القطر المصري ولا لأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالحبس مدة شهر فأكثر في ظرف خمس السنوات السابقة لتقديم الطلب ونفي حكم من الحاكم المذكورة على شخص بالحبس مدة شهر فأكثر وكان حائزا لرخصة جاز صحتها .

مادة ٧ - في حالة رفض إعطاء الرخصة أو سحبها يجوز للطالب أو لمن سميت منه الرخصة أن يرفع الأمر للمدير أو المحافظ ليصدر فيه قرارا نهائيا .

مادة ٨ - كل من كان من غير المقيمين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ويوجد حاملا سلاحا ناريا خارجا عن القرية أو القسم المكنن جميعا على إقامته المقيم في الرخصة يجب عليه إبراز رخصة البوليس متى طلبها منه .

وفي حالة تنبيل على إقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها لمصلحة الإدارة ذات الاختصاص لكي يوضح فيها على الإقامة الجديد .

مادة ٩ - من حمل أسلحة نارية أو أحرزها بدون رخصة وكان من غير المقيمين بمقتضى المادة الرابعة يعاقب بالحبس أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز جنيتها مئريا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وكذلك رأت اللجنة عدم التفريق بين أنواع الأسلحة النارية كما كان حاصلا في قانون سنة ١٩٠٤ الذي كان فيه أن أنواع أسلحة الشخانة لها رخصة خاصة .

ولم تجمل اللجنة الرخصة وأجبة إلا للأسلحة النارية فقط لأن انطرق في حملها أكبر وهي التي يجب منع حملها وأحرازها أكثر من غيرها .

أما فيما يتعلق بالعقوبة فقد جعلت مجرد مخالفة بسيطة إلا في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في المشروع والتي تستدعي التشديد .

ومجلس لجنة الأمور الداخلية

أحمد حل

معالي المقرر - لدينا قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإسراخ وحل السلاح وقد رأت اللجنة إلغاء وضع مشروع قانون آخر يعمل على تاري ان إلى القانون الأصل أولا لتبينوا نصوصه ثم إلى بعد ذلك مشروع القانون الذي وضته اللجنة .

أصوات : على مشروع القانون المقدم من اللجنة فقط .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك معبر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ الخاص بإسراخ السلاح وحله ونظرا لأن الظروف التي وضع فيها القانون المذكور قد تغيرت ويجب التوافق ووضع أحكام جديدة لحل وأحراز السلاح الناري .

مادة ١ - يجب على كل من يحمل أو يميز سلاحا ناريا أن يحصل على رخصة من السلطة الإدارية ويستثنى من ذلك المنصوص عليهم في المادة الرابعة . ويوضح في الرخصة عدد الأسلحة التي رخص بها وأوضاعها .

مادة ٢ - يقدم طلب الرخصة على ورق غممة من لفة ثلاثين مليا إلى مأمور المركز أو القسم المقيم فيه الطالب ويوضح فيه عدد الأسلحة المطلوب الرخصة من أجلها وأوضاعها .

مادة ٣ - يجوز لمصالحات الادارة قبل إعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة مستخرجة من قلم السوابق وشهادة حسن سلوك موقع عليها من الصلحة وفي المحافظات من شخصين معتمدين .

ويستفي من هذين الشهادتين المذكورتين :

(أولا) الساكنون بمخيم نفاق والمستأجرون لمائة نفاق على الأقل،

(ثانيا) الساكنون الذين يدفعون سنويا مبلغ خمسة جنيهات من حوائد الأملاك الملكية وكذلك المستأجرون لمثل مبروطا عليه حوائد بهذه القيمة ومثل الساكنين في الحائزين الموقوف عليهم ،

وتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية أو حبسا لا يتجاوز شهرين في الأحوال الآتية :

أذا سبق للحكم على المتهم في ظرف الستين الماخذين بسبب علاقة نصوص هذا القانون .

إذا سبق رفض اعطاء رخصة للمتهم أو سبق سحب رخصة كانت مطالة إليه .

وإذا كان المتهم في حالة من الأحوال المنصوص عنها في المادة الخامسة من هذا القانون يجوز إبلاغ الإفرام إلى عشرين جنبا مصريا أو مدغشقا إلى ستة .

وفي حالة وقوع علاقة بسيطة متعلقة بهذا القانون ضبط السلاح ولا يرد للمتهم إلا بعد حصوله على رخصة قانونية .

أما في حالة ارتكاب جريمة فيعمل بنص المادة الثامنة لللاثين من قانون العقوبات .

مادة ١٠ - يجب على كل بائع أسلحة نارية الحصول على رخصة مضمونة من وزير الداخلية وله أن يقرر الشروط التي تنطبق هذه الرخصة بمقتضاها .

مادة ١١ - لا يسرى مفعول هذا القانون على حمل وأحراز السلاح لأداء خدمة عمومية .

مادة ١٢ - ينقضى القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ انقلاص بمجمل وأحراز السلاح .

مادة ١٣ - على وزير الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ثامر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مردود

حضرة محمود بسبوي أفندي - يؤخذ الرأي على هذا المشروع إجمالا من حيث المبدأ بطريق القيام والجلس حتى إذا أقره المجلس بطل مادة ١٠ .

معالى محمد شفيق باشا - يحسن أخذ الرأي أولا على إنشاء القانون الصادر في سنة ١٩١٧ فلما وافق المجلس على ما دأته اللجنة من التامته يؤخذ رأي المجلس في المشروع المقدم منها .

حضرة محمود بسبوي أفندي - المشروع المقدم من اللجنة يتضمن شيئين أولا إلغاء القانون الصادر في سنة ١٩٢٧ وثانيا أيجاد مشروع قانون لحل وأحراز السلاح فهو إذن يتضمن الأمرين معا .

سعادة إبراهيم سيد باشا - قد نصت اللجنة صراحة في تقريرها على إلغاء القانون القديم .

سعادة اللواء محمود فؤاد باشا - قد نصت اللجنة صراحة في تقريرها على إلغاء القانون القديم .

قرر المجلس الموافقة على مشروع اللجنة من حيث المبدأ

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

"مادة ١ - يجب على كل من يحمل أو يحجز سلاحا نارا أن يحصل على رخصة من السلطة الإدارية ويسقط من ذلك المنصوص عنهم في المادة الرابعة . ويوضح في الرخصة عدد الأسلحة التي يرخص بها وأنواعها " .

فضيلة الشيخ حسين والي - أرى أن تستبدل عبارة " يجب على كل من يحمل أو يحجز سلاحا " بعبارة " يجب على كل من يريد أن يحمل أو يحجز سلاحا " لأن حمل السلاح لا يكون إلا بعد الترخيص به .

حضرة محمود بسبوي أفندي - هذا التصديق باب قوله " أرى أن أحضره " .

فضيلة الشيخ حسين والي - هذا أو أول ويجاز .

قرر المجلس الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

"مادة ٢ - يقدم طلب الرخصة على ورق تحفة من فئة ثلاثين مليا إلى مأمور المركز أو القسم المقيم فيه الطالب ويوضع فيه عدد الأسلحة المطلوب الرخصة من أجلها وأنواعها " .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

"مادة ٣ - يجوز لجهاز الإدارة قبل اعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة مستخرجة من قلم السوابق وشهادة حسن سلوك موقع عليها من المصلحة وفي المحافظات من تخصيص محتملين .

ويسعى من تقديم الشهادات المذكورين :

(أولا) الملاكون تخمس فئاتا والمستأجرون لمائة فئاتا على الأقل ،
(ثانيا) الملاكون الذين يقيمون سنويا مبلغ خمسة جنيهات من هوائد الأملاك المحلية وكذلك المستأجرون لهم مزبونة عليه عوائد بهذه القيمة وبمثل المالكين في المالكين الموقوف عليهم " .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أقترح أن تشمل هذه المادة التصريح أيضا بصيادي الطيور بصيغ الميزة وقانون يحمل السلاح لأنهم لا يرتقون إلا من هذه المهنة .

معالى الرئيس - الصيادين لأشعة خاصة .

سعادة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية - الصياد رخصة خاصة ويجب على من يطلب هذه الرخصة أن يحصل أيضا على رخصة يحمل السلاح فقد يكون من الأشرار الذين يحظر عليهم حمل السلاح .

سعادة اللواء محمود فؤاد باشا - نص في الفقرة الأولى من هذه المادة على أنه " يجوز لجهاز الإدارة قبل اعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة أصل " فهل هذا أصل يعنيان تقديم الشهادة ليس واجبا ؟

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - تم ليس واجبا .

سعادة اللواء محمود فؤاد باشا - قد يجوز أن يكون لبعض المعفيين من تقديم الشهادات سوابق .

معادة وكيل الداخلية - الذين نص على اعفائهم هم من طبقة الأحياء المرفوقين عادة وهذا سبب الاعفاء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كيف يستترأ من الإحياء ذلك الشخص الذي يقدم خمسة جنبايات حوائك في كل سنة ؟

معادة وكيل الداخلية - يتغير من الطبقات المرفوقة على كل حال وهذا الاعفاء لا يمنع الإدارة من البحث عن السوابق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذا حذفنا الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بالاعفاء سرت أحكام الفقرة الأولى على الملاك والمستأجرين وكان للدائرة يحكم هذه الفقرة أن تطالب بتقديم الشهادة أو تفتي الطالب منها لأن الوجاهة وحدها لا تبرر هذا الاعفاء .

معادة وكيل الداخلية - مسألة الاعفاء من تقديم الشهادة هي مسألة اجراءات مخفية وبن واجب الحكومة مع الاعفاء من تقديم الشهادة أن تبحث عما يكون للطالب من السوابق المأمنة حتى اذا ما ثبت لها أنه من المرفوقين منعت عنه الرخصة .

معال المقرر - هل يريد حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن يعمل الشخص الذي لا يملك شيئا في مرتبة واحدة مع من يملك خمسين فدانا أو من يكسب ستين جنبا من سكان البادر أو من يستأجر مائة فدانا أو أكثر ؟ هل يريد أن يملأ مائة واحدة . معاملة صارمة فيكلف الأحياء بتقديم شهادات السوابق . أليس الأول أن يترك هذا الأمر لقطعة الإدارة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لاسمى للنص على اعفاء طبقة خاصة من تقديم الشهادات مع النص على أن تقدم هاتين الشهادات ليس واجبا وإنما هو جائز اللهم إلا اذا استبدل الجواز في الفقرة الأولى بالجوبوب لأن معنى الجواز أن يكون نتيجة الإدارية أن تعطى الرخصة بنير تقديم الشهادات .

حضرة سعيد فهمى الزوي بك - أمر الجواز متروك لتقدير الإدارة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب أن يكون الجواز عاما ولا محل للنص على وجوب اعفاء طبقة من الناس .

حضرة سعيد فهمى الزوي بك - الإعفاء قاصر على الأحياء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا الاعفاء هو محل الكلام فقد يجوز أن يكون من بين طبقة الأحياء من له سوابق مأمنة .

حضرة سعيد فهمى الزوي بك - أنهم مع اقتسامهم تدرى عليهم أحكام المادة الخامسة وهذا هو رأي اللجنة فهل توافقون حضراتكم عليه .

حضرة أحمد أبو سيف الهندى - الاعفاء من تقديم الشهادة لا يمنع من الكشف على السوابق .

قرر المجلس الموافقة على هذه المادة .

ليت المادة الرابعة وهذا نصها :
مادة ٤ - يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم حل النزاع وحرازة بدران رخصة :

(أولا) أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ،

حضرة سعيد فهمى الزوي بك - التقييد المتصور عنه في المادة الخامسة يشمل الجميع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن الذى يقصده معادة محمود نواد بإشوا أن المادة أضافت المالكين خمسين فدانا والمستأجرين لمائة فدانا والمالكين الذين يدفعون سنويا خمسة جنبايات حوائك أملاك وكذلك للمستأجرين لحل مربوط عليه حوائك هذه القيمة من تقديم شهادات السوابق ومن السرفدا هو الضمان لعدم اعطاء رخصه لنزوى السوابق منهم ؟

أوفروا أن شخصا يملك خمسين فدانا طلب رخصة بحمل السلاح وجهة الإدارة لا تعرف أن كانت من ذوى السوابق أم لا . فهل تكشف عن سوابقه أولا أو تعطيه الرخصة من غير محرم فيحمل السلاح حتى تصالها شكوى عن سوابقه التي تحرمه هذا الحق .

معال أحد له - بإشوا - للمادة مسألة تنفيذ واجراءات متروكة للحكومة . متروكة للمراكز ورجال الإدارة يعنى أن طالب الرخصة اذا كان من ذوى الوجاهة ومعروفا للجنة الإدارية فلا تطالب منه الشهادات المذكورتان بالمادة . ولكن من واجبات الإدارة أن تكشف من خلال قيد السوابق الموجودة لديها من سوابق الطالب قبل الترخيص له بحمل السلاح فلما لم تكن له سوابق ما أمته أعطته الرخصة والا رفضت طلبه .

وهذه المادة كانت موجودة في قانون سنة ١٩٠٤ ومع هذا فلم يبين أن الجهات الإدارية أصحلت رخصا لذى السوابق .

أو المالكين خمسين فدانا والمستأجرين لمائة فدانا والذين يدفعون أو يستأجرون عقارات تدفع عليها خمسة جنبايات بصفة حوائك يصح أن يفرض من تقديم شهادات السوابق وحسن السير ولكن هذا لا يمنع جهة الإدارة من الكشف عن سوابقهم فلما كنتم ترون أن هذا التقييد غير كاف فلكم أن تقرر ما تشاؤون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نحن الآن في مقام التشريع فيجب علينا التدقيق والاحتياط .

معادة على جمال الدين بإشوا وكيل الداخلية - الاعفاء من تقديم الشهادات شيء واعطاء الرخصة شيء آخر . يقدم الطلب الى الإدارة فلما رأت أن الطالب من ذوى الوجاهة وسيره حسن أخته من تقديم أية شهادة ويجوز لها في حالة الاستيلاء ألا تنفيه من تقديم الشهادات المطلوبة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا مفهوم من الفقرة الأولى من المادة فقد نصت على أنه "يجوز للجهات الإدارية قبل اعطاء الرخصة أن تكشف الطالب بتقديم شهادة" أي بالجواز مفهوم من نص هذه الفقرة ولكن الفقرة الثانية تنص على اعفاء فئة خاصة . لنفرض أن شخصا يتم بالقاهرة في منزل حوائك خمسة جنبايات فهذا النص يمتنع اعفاءه من تقديم أية شهادة اذا طلب الترخيص له بحمل السلاح .

معادة وكيل الداخلية - يعنى من تقديم الشهادة ولكن الإدارة تبحث قبل الترخيص له عما اذا كان ممن يحرمون حتى حل السلاح فلما تبين لها ذلك جبرته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مامنى الاعفاء من تقديم الشهادة .

(ثانياً) أعضاء مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية :

(ثالثاً) الموظفون والمستخدمون العموميون .

(رابعاً) عبد البلاد وعبد قبال الريان .

(خامساً) الحائزين لنياشين أودت مصرية علياً أو ملكية أو عسكرية .

(سادساً) أولاد من ذكروا الموجودين مع آبائهم في ميشة واحدة .

(سابعاً) مشايخ البلاد ووكلاء قبائل الريان ومشايخ الزنبر في دائرة المركز المقيمين فيه .

حضرة عبد الفتاح رجائي الفندي - أقترح أن تشمل أحكام هذه المادة حلة الشهادات العالية والعلما .

حضرة بسيوني الخطيب بك - قضاه عاكر الأخطاط .

حضرة عبد الفتاح رجائي الفندي - وكذلك قضاه عاكر الأخطاط .

أصوات : لا . لا .

حضرة عبد الفتاح رجائي الفندي - أذن ينص على حلة الشهادات العالية والعلما فقط .

مساعدة وكيل وزارة الداخلية - الوزارة تريد أن تضم إلى من يعفون من الحصول على رخصة أسرة المالكه والوزراء العاطلين والمتقاعدین ووكلاء الولايات العاطلين والمتقاعدين .

مساعدة إبراهيم سعيد باشا - أليس الوزراء من حلة الرتب والنياشين ؟

مساعدة وكيل وزارة الداخلية - قد يجوز أن يكون الوزير ممن لا يحصلون رتبة ولا نيشاناً وهذا ما حصل عند تأليف الوزارة الحالية .

مساعدة إبراهيم سعيد باشا - ولكنهم موظفون .

مساعدة وكيل وزارة الداخلية - يجب أن يبدأ أولاً بأعضاء الأسرة المالكة ثم بالوزراء العاطلين والمتقاعدين فوكلاء الولايات العاطلين والمتقاعدين ثم من يص عليهم في المادة .

مساعدة إبراهيم سعيد باشا - ولما ذا لا تدخل المستشارين أيضاً ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أوافق على ادخال الأسرة المالكة أما لوزراء ووكلاء الولايات فيدخلون في حلة الموظفين .

حضرة عبد الفتاح رجائي الفندي - أقترح أن يكون ترتيب للمعفيين هكذا :

(أولاً) أعضاء الأسرة المالكة .

(ثانياً) الوزراء ووكلائهم العاطلين والمتقاعدين .

(ثالثاً) أعضاء مجلسي الشيخ والنواب وأعضاء مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية .

(رابعاً) حلة الشهادات العالية والعلما .

ثم باقي المذكورين في المادة .

مساعدة إبراهيم سعيد باشا - أذا كان القرض من النص هو التكرم فأقترح بكون المادة شاملة للأمراء والوزراء ووكلائهم والمستشارين وقضاة ماكر الأهلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لي اعتراض على هذه المادة فهي تقتضي بأن كل موظف ومستخدم عمومي مهما كان مرتبه يحق له حل السلاح بترجاجة للحصول على رخصة .

حضرة عبد الفتاح رجائي الفندي - ولماذا لا يكون ذلك ؟

سالي المقر - ما الموجب لحمان الموظف ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما هي الحكمة في إباحة حمل السلاح للموظفين وهم باطلاق النص يدخل بينهم كتاب الجلسات وكتاب المجالس الحسنية وغيرهم من منابر الموظفين ؟

حضرة سعيد فهمي الروي بك - ما هو الضرر من ذلك ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما هي الحكمة ؟

حضرة سعيد فهمي الروي بك - الحكمة أنهم موظفون وليس لهم سوايق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كذلك شمل الأعضاء في الوجه السادس من أولاد من ذكروا الموجودين مع آبائهم " مهما كانت سنهم فما حكمة هذا التشريع الذي يبيح لأبن عضو مجلس الشيخ أو عضو المجالس المحلية أن يحصل سلاحاً ولو كان عمره عشرين سنة .

السيد حسين القصبي - الحكمة إعطاء الحرية للناس .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - هل يوافق المجلس على ما رآه حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

أصوات : لا . لا .

مساعدة وكيل الداخلية - ترى الحكومة أن يكون ترتيب المعفيين هكذا :

(أولاً) أعضاء الأسرة المالكة .

(ثانياً) الوزراء العاطلين والمتقاعدين .

(ثالثاً) أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب .

(رابعاً) أعضاء مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية .

(خامساً) الموظفون والمستخدمون العموميون .

(سادساً) الموظفون المتقاعدون من درجة مدير فما فوق .

(سابعاً) حلة الشهادات العالية .

(ثامناً) عبد البلاد وعبد قبال الريان .

ثم باقي المذكورين في المادة .

حضرة الشيخ متولى عمر حجازي - أقترح إباحة حمل السلاح لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب طول حياتهم ما لم تصدر ضدهم أحكام مائة .

قرر المجلس الموافقة على هذا الاقتراح .

حضرة لويس آخونج فانوس الفندي - أقترح أن يدخل في عدد المعفيين أخوة أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - أرجو من حضرة الزميل لويس الفندي أن ينتظر دوره في الكلام .

قرر المجلس الموافقة على هذا الاقتراح .

على اقتراح حضرة عقل محمد بك وهذا نصه :

« اقتراح إضافة الخفرات الخمسين المبتدئين لحفظ المزروعات والمواشي لمن يملك أكثر من خمسين فدانا - ويكون طلب الأسلحة بواسطة المصنفين بهذه المادة وتحت مسؤوليتهم » .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هؤلاء الخفرات الأولى من الموظفين في حل السلاح إذا رخص لهم بذلك تحت مسؤولية المالكين .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - اقتصر لا يصر إلا فئات خاصة أما هؤلاء الخفرات فهم أن يتحصلوا على رخص يحمل السلاح .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

على اقتراح حضرة الدكتور أحمد ميمى بك وهذا نصه :

« يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم حل السلاح وأحرازه بدون رخصة :

(١) الأسراء .

(٢) التلذذ .

(٣) أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب .

(٤) أعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية .

(٥) الوزراء وكلاء الوزارات الحاليين والمحاليين على المناصب .

(٦) رؤساء المصالح والأدارات الحاليين والمحاليين على المناصب .

(٧) عمد البلاد وعمد قبائل العربان .

(٨) الحائزين لرتب وأوسمة (علمية أو عسكرية) .

(٩) العلماء والرؤساء الروحانيين . »

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

حضرة علي عبد الرزاق بك - يفتح حضرة بسيوني الخطيب بك أن ينفى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب مدة حياتهم وأخواتهم وأولادهم فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصول قليلة : موافقون .

تمت المادة الرابعة بعد إدخال التعديلات السابقة التي أقرها المجلس وهذا نصها :

مادة ٤ - يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم حل السلاح وأحرازه بدون رخصة :

(١) أعضاء الأسرة المالكة .

(٢) أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب مدة حياتهم .

(٣) أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية .

(٤) الموظفين والمستحقون المومنين الماملون والمطاعون .

(٥) العلماء والرؤساء الروحانيين ورؤساء الطوائف الدينية وأعضاء المجالس البلدية .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - يقترح الأبا أنطانيوس يرى أن يشمل الإعفاء العلماء والرؤساء الروحانيين ورؤساء الطوائف الدينية .

حضرة لويس أغنيو فانوس افندي - وكذلك أعضاء أعضاء المجالس البلدية لأن لهم مركزا خاصا .

قرر المجلس الموافقة على ذلك .

على اقتراح حضرة لويس أغنيو فانوس افندي وهذا نصه :

« اقتراح إضافة العبارة « وأخوة النواب والشيوخ على بند أولاً في المادة ٤ »

حضرة علي عبد الرزاق بك - من يوافق على هذا الاقتراح فليفضل بالوقوف ؟

وقفت أغلبية .

حضرة علي عبد الرزاق بك - الأغلبية لم توافق على هذا الاقتراح .

حضرة لويس أغنيو فانوس افندي - أطلب أخذ الرأي بطريقة مكية .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - الاكثية ضد اقتراحك .

حضرة علي عبد الرزاق بك - لا شك لأن النتيجة كانت ظاهرة .

حضرة لويس أغنيو فانوس افندي - طريقة أخذ الرأي بالوقوف مع اعتناء الحزب لا تؤدي إلى نتيجة ولا زالت أطلب أخذ الرأي بطريقة مكية فمن كان من حضرات الأعضاء يريد حريته أخيه من هذا الاختيار فليقبل .

حضرة سعيد فهمي الروي بك - مالى الرئيس بأسر بإقبال باب المناقشة .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - مشايخ أغرق كان مصرحا لهم بحمل السلاح في القانون القديم فأقترح أن يصن عليهم في هذه المادة أسوة بمشايخ البلاد .

مالي المقرر - أرد على حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل بأننا راعينا أعضاء عمال البائل كما أضينا عمد البلاد وجعلنا الفريقين في مرتبة واحدة كما سادونا وكلاء القبائل بمشايخ البلاد .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي - من يوافق على اقتراح حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

مالي محمد شفيق باشا - قد توجد طبقات غير الطبقات التي حصرت في هذه المادة وهي طبقة المتقاعدين فأقترح أن يملك نفس الوجه الثالث من المادة هكذا :

« ثالثا - الموظفون والمستحقون المومنين والمتقاعدون » ويدخل الوزراء وكلاء الوزارات في هذا النص لأنه لأجل قربان أو باب المناقشات من هذا الحق فتمنع من يتولى على مراتب يتبع الخمسين جنبا مع أن الأعضاء يشمل بالنسبة للموظفين الحاليين من يأخذ ثلاثة جنجيات .

لتقديم الطلب متى حكم من المحاكم المذكورة على شخص بالحبس مدة شهر فأكثر وكان حائزاً لرخصة جاز معها منه .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ — في حالة رفض إعطاء الرخصة أو سحبها أو يميز لطلاب أولئك أصبحت منه الرخصة أن يرفع الأمر للمدير أو المحافظ ليصدر فيه قراراً نهائياً .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ — كل من كان من غير المعفيين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ويوجد حائزاً سلاحاً نارياً خارجاً عن القرية أو القسم الكائن بهما على إقامته المعلن في الرخصة يجب عليه إبراز رخصة لبوليس متى طلبها منه .

وفي حالة تغيير محل إقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها لجهة الإدارة ذات الاختصاص لكي يوضع فيها محل الإقامة الجديد .

مما لا يقرر — اللجنة ملاحظة على الفقرة الأولى من هذه المادة تريد عرضها على حضراتكم : تلاحظ اللجنة أن المبدأ المتبع هو أن كل راجع حمل سلاح أو أحرزاه يطلب رخصة بذلك متى أعطيت له أصبح حراً في حله في أي جهة كانت سواء أكان في دائرة إقامته أم خارجاً عنها ولكن يجب عليه فقط أن يقدم الرخصة المذكورة لرجال البوليس أو لرجال الإدارة كلما طلبت منه ولذلك ترى اللجنة حذف الجملة الآتية من السطر الثاني والثالث من الفقرة المذكورة وهي :

(خارجاً عن القرية أو القسم الكائن بهما على إقامته المعلن في الرخصة) .

وافق المجلس على هذه المادة بعد حذف الجملة المذكورة فأصبح نصها كما يأتي :

مادة ٨ — كل من كان من غير المعفيين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ويوجد حائزاً سلاحاً نارياً يجب عليه إبراز رخصة لبوليس متى طلبها منه .

وفي حالة تغيير محل إقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها لجهة الإدارة ذات الاختصاص لكي يوضع فيها محل الإقامة الجديد .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ — من حمل أسلحة نارية أو أحرزها بدون رخصة وكان من غير المعفيين بمقتضى المادة الرابعة يعاقب بالحبس أسبوعاً وبغرامة لا تتجاوز جنيهاً مصرياً أو إحدى مائتين الفربيين .

وتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية أو حبساً لا يجاوز شهرين في الأحوال الآتية :

لذا سبق الحكم على المتهم في طرف النسختين الماضيتين بنسب عقالة نصوص هذا القانون .

(٦) حاملو الشهادات العالية .

(٧) عمد البلاد وعمد قبائل العربان .

(٨) الملائون لياشين أو رتب مصرية علمية أو ملكية أو عسكرية .

(٩) أولاد من ذكروا الموجودين مع آبائهم في ميشة واحدة .

(١٠) مشايخ البلاد ووكلاء قبائل العربان ومشايخ العرب في دائرة المركز المقربين فيه .

ويصرح من هذا أن الحق من يصدر ضده حكم بما نص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون .

فصلية الشيخ حسين وإلى — هل يدخل أولاد من ذكروا في حكم هذه المادة من غير تحديد من ؟

حضره سعيد فهمي الردى بك — طبعاً لا ينتفع من هذا الإلغاء إلا كبارهم .

قرر المجلس الموافقة على هذا التعديل .

حضره لويس أغنيخ قانوني انتهى — المجلس وافق على اقتراح حضرة بسببوني الخطيب بك الذي يعنى أخوة أعضاء المجلس من الحصول على رخصة .

مما لا يقرر الرئيس — لم يوافق المجلس على هذا الاقتراح ومع هذا فانا نأخذ الرأي عليه مرة ثانية فمن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف ؟

لم يلف أحد .

رقت الجلسة للإستراحة في الساعة ٧ والنقطة ٤٥

أعيدت الجلسة في الساعة ٨ والنقطة ٣٥

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — لا تمنح الرخصة :

(أولاً) للأشخاص السابق الحكم عليهم من أجل مرة أو شروع في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة .

(ثانياً) للأشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس مدة تسعة فأكثر أو بقوبة أشد من ذلك .

(ثالثاً) للأشخاص المقتردين ولشكته في أموالهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

وإذا طرأ على شخص حالة من هذه الحالات بعد إعطائه الرخصة يترتب على حدوث ذلك إلغاء الرخصة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ — يجوز رفض إعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم على إقامة ثابتة ويعترف في الأنظر المصري والأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالحبس مدة شهر فأكثر في طرف خمس السنوات السابقة

حضرة عبد الفتاح رجائي افتدى - قد وضعت حضراتكم قانون حل السلاح وصرحتم لوزير الداخلية أن يصدر قراراً بتنفيذه فأقترح أن تحددا ميلاً لذلك .

سأل الرئيس - أن وزير الداخلية حرق إصدار قراره في أي وقت شاء مساعدة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية - أن تنفذ القانون لا يوقف على صدور القرار الوزاري لأنه تأخذ بمجرد تصديق المجلس عليه .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - لا يصح أن يستعاض عن كلمة « الأحكام » في المادة المذكورة بكلمة « الأجراءات » .
أصوات : المثنى واحد .

حضرة سعيد فهمي الرزي بك - أرى أن توضع كلمة « التلقيات » بدلاً من كلمة « الأحكام » .

مدلل أحد حل باشا - أن كلمة أحكام وافية بالفرض لأنها تشمل الإجراءات وغيرها .

مساعدة على جمال الدين باشا - لا أرى وجهاً للاعراض عن كلمة « الأحكام » وقد وضع مثل هذا النص في قانون الاجتياحات الذي صدق عليه بالأمس .

مساعدة إبراهيم سعيد باشا - أرجو أن تصاد ثلاثة المادة المذكورة .
تليت المادة وهذا نصها :

« المادة ١٣ - لتؤمر لوزير الداخلية أن يصدر بقراره الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون » .

وافق المجلس على إضافة هذه المادة .

تليت المادة الثالثة عشرة التي أصبح ترتيبها في القانون المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

« مادة ١٤ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

أمر بأن يصم هذا القانون بجناح الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويضد كقانون من قوانين الدولة .

مدقق

وافق المجلس عليها .

حضرة علي عبد الرزاق بك - نعلم طلب موقع عليه من عشرة من حضرات الأعضاء بإعادة المناقشة في المادة الرابعة من هذا القانون فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

نص الطلب

« طلب فتح باب المناقشة في المادة ٤ من قانون حل السلاح »
محمد لطفي طهطاوى ، حسين القصبي ، محمد ولي ، يس أبو الجليل ، حسن رشوان ، عثمان محمد ، يسرى الخطيب ، حسن عبد القادر ، محمد حفيظ ، شعيب مؤمن ،

إذا سبق رفض إعطاء رخصة للتمتع أو سبق سحب رخصة كانت معطلة إليه .

وإذا كان المتهم في حالة من الأحوال المنصوص عنها في المادة الخامسة من هذا القانون يجوز إبلاغ القرابة إلى مشرئين جنباً مصراً ومئة المجلس إلى سنة .

على حالة وقوع مخالفة بسيطة متعلقة بهذا القانون يضبط السلاح ولا يرد للتمتع إلا بعد حصوله على رخصة قانونية .

أما في حالة ارتكاب جريمة فيعمل بنص المادة الثلاثين من قانون العقوبات .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - أرجو أن يزل علينا نص المادة الثلاثين الواردة ذكرها بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .

مدلل المقر - المادة الثلاثين من قانون العقوبات نصت على أنه : « إذا حكم بمقربة أو جنابة أو جناية يجوز للقاضي أن يصحح بمصادرة الأشياء المضبوطة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها » .

وافق المجلس على المادة الخامسة كما هي .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

« مادة ٩ - يجب على كل بائع أسلحة آرية الحصول على رخصة مخصوصة من وزير الداخلية وله أن يشرط الشروط التي تنطبق على هذه الرخصة بقتضاها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

« مادة ١١ - لا يجرى مفعول هذا القانون على حمل وأحراز السلاح لأداء خدمة عمومية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

« مادة ١٢ - يلقى القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ انقضاء من أجل وأحراز السلاح .

وافق المجلس عليها .

مساعدة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية - أقترح أن تضاف مادة جديدة تقول لوزير الداخلية الحق في أن يصدر قراراً ونظراً شاملاً للأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون وأن يكون نص هذه المادة كما يأتي :

« لوزير الداخلية أن يصدر بقراره الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون » .

وافق المجلس على إضافة هذه المادة على القانون وأن تكون هي المادة الثالثة عشرة في الترتيب .

واقف المجلس على إعادة المناقشة .

حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل - أطلب أن يضاف إلى المادة الرابعة من قانون حمل السلاح مشايخ فرق العربان لأنهم كانوا يقفون من الحصول على رخصة حمل السلاح وأحراراه في قانون سنة ١٩٠٤ إذ مثلهم في ذلك مثل مشايخ البلاد والعزب .

حضرة عثمان محمد بك - تقدم اقتراح من حضرة عقل محمد بك خاص بإعفاء الخفره الخصوصيين من رخصة حمل السلاح فماذا تم فيه ؟

معالى الرئيس - هذا الاقتراح سبق رفضه .

سعادة إبراهيم سعيد باشا - لأنهم متى للتصريح لثل هؤلاء الخفره يحمل السلاح بدون رخصة لأنهم ربما كانوا من أو باب السوابق فيتميزون بالأمن .

حضرة علي عبد الرزاق بك - هذا هو نص الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل (ولاه)

نص الاقتراح

أقترح أن تشمل المادة الرابعة من قانون حمل السلاح مشايخ الفرق .
يس أبو جليل

معالى المقرر - هذه مسألة مختصة بالإدارة وما دام سعادة وكيل الداخلية موجودا هنا نتجوه أرى بين المجلس رأيه فيها .

سادة علي جمال الدين باشا (وكيل الداخلية) - لقد استقي القانون عند قبائل العربان وتكادسما من الحصول على رخص حمل وأحرار السلاح لأنهم يؤدون خدمة محورية . ولأنهم غير مجردين من الملك على أنهم قبل تعيينهم يصحب فيهم بمنا وأيا بناء على إجراءات دقيقة تقوم بها بلجان الشباكات وبعد ذلك تنظر وزارة الداخلية في اعتماد تعيينهم فهذه الضائقات كلها كائنية لأعضائهم من الرخص .

أما مشايخ الفرق المطلوب أعضاؤهم من رخص حمل السلاح فهؤلاء أعظمهم لا يكونون شيئا وتعيينهم موقوف إلى مأموري المراكز لجرد شهادة من مشايخ القبائل ليس فيها من الضمان ما يسوغ معه إعفاؤهم من الحصول على تلك الرخص وهل ذلك لا توافق الحكومة على هذا الاقتراح .

حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل - مشايخ الفرق يمتنعون بقرار من وزير الداخلية وتولى حكائمتهم لجنة مشكلة من المدير وأربعة من عمد العربان وقرى هذا فان هؤلاء المشايخ في مديريتي البجعية والنيابا يقاضون مميزات كما أن أكثرهم يحملون أوسمة وسكوكين لربب فهم أكبر شأنا من مشايخ العزب الذين يمتنعون ويغضون بإرادة من صاحب المزة وسعد . على أنه كان مصرحا لهم بحمل السلاح بنير رخصة في قانون سنة ١٩٠٤

سعادة علي جمال الدين باشا وكيل الداخلية - أن قانون سنة ١٩٠٤ لم يعفهم مطلقا من حمل السلاح بدون رخصة .

معالى المقرر - أرى أن الأسباب التي أبداها سعادة وكيل الداخلية وجيهة ولاسيما أنه في علم تأميم هذه الشؤون فلا أرى علة لقبول هذا الطلب ولتضرائكم الرأي الأعلى .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - لقد رجعت إلى القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ فوجدته أنه غير مسنوح فيه لرؤساء فرق العربان بحمل السلاح بدون رخصة (خلا نص المادة الرابعة من القانون المذكور) .

حضرة علي عبد الرزاق بك - من يوافق على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل يفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

قر المجلس رفض هذا الاقتراح .

حضرة علي عبد الرزاق بك - تقدم اقتراح من حضرة عقل محمد بك بطلب إعفاء الخفره الخصوصيين المميزين للمحافظة على الزروعات والمواشي من الحصول على رخص حمل السلاح تحت مسؤولية من يطلبون تعيينهم من أصحاب الأضيال .

نص الاقتراح

"يعفى من إعطاء الرخصة الخفره الخصوصيون للمالكين محيين لفدائنا فأكثر تحت مسؤولية من يميزهم"

وتقدم أيضا اقتراح من حضرة لويس أحنوخ فانوس أفندي معذلا لاقتراح حضرة عقل محمد بك المذكور (تلاه)

نص التعديل

أقترح إدخال التعديل الآتي على المادة الرابعة بأن يضاف إليها ما يأتي :
ثالثا - الخفره الخصوصيون الذين يطلب لهم أصحاب الأضيال والأموال التي تبلغ خمسين فدانا فأكثر رخصا خصوصية لحراسة أملاكهم وتكون الرخصة تابعة للمالك .

زيارة الأديا اغناطيوس بوزي - لقد لاحظت أن القانون حين أعفى حضرات أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وغيرهم من رخصة حمل السلاح نص على أن يكون ذلك لحضرات أعضاء المجلس مدة حياتهم وحرم فيهم هذا الحق فهنا يحسن أن يمتنع لهم جميعا حتى لا يغال أننا نراعي مصالحنا في التشريع .

أصوات : لقد انتهى المجلس في هذه المسألة .

حضرة عقل محمد بك - طلبت إعفاء الخفره الخصوصيين الذين يستخدمون في حراسة الزراعة والمواشي من رخص حمل السلاح تحت مسؤولية ملاكهم لأن الحوادث تبرز هذا الطلب . افترضوا أني أملك مائة فدان يقوم بحراسة زراعتي ومواشي وألأشأ فخرفاتي الخصوصيون وهم عزلي من السلاح فكيف يمكن لهم أن يبدأوا الاضطراب التي تنجم من اعتداء الأضيال وهم مسلحون فأرجو أن يصرح للخفره الخصوصيين بحمل الأسلحة بدون رخصة تحت مسؤولية المالك .

معالى المقرر - هل مثل هؤلاء الخفره يستخدمون بصفة دائمة أو مؤقتة .

حضرة عقل محمد بك - أن هؤلاء الخفره يشتغلون في زمن الفللال واقطن والمنازلات فهم قانوني حرموا .

أن هناك شخصا مسغولا عنها . هل أن أقل ما يترتب على عكس ذلك أن رجال الحفظ إذا لم يجدوا مع هؤلاء الخلفاء رخصا بأسمائهم ويصادرون أسلحتهم فوضع القرض الذي ذكرته واذن فالتطويع من حضراتكم الآن هو معالجة هذه الحالة لأن نصوص اللائحة لا تتفق مع مقتضياتها .

حضرة حافظ عابدين بك - إذا أراد المالك أن يبين خفيها خصوصيا فمن السهل عليه أن يحصل على رخصة له وما عليه إلا أن يقدم طلبا على ورقة تمهة بثلاثة قروش والحكومة لا تمنع من إجابة طلبه مادام ليس من المشهورين أو من المصنوع عليهم . أما التصريح بالتغير المخصوصي بمحل السلاح بدون رخصة ففيه خطر خطير جدا لأنه قد يرتكب جريمة ثم يتنص بكبير من الكهراء ويصر أنه خفيها خصوصي له .

محلى أحمد علي باشا - اللجنة عند مناقشة المادة الرابعة تسمين الأشخاص الذين يمكن أعضائهم من الرخصة بحث في هذه المسألة التي حصلت لها المناقشة الآن فكان من رأى بعض حضرات الأعضاء أن كثيرا من المزارعين يعملون صعوبة في الحصول على السلاح لحماية زراعتهم لأنهم يطالبون الرخص فلا تطلى لهم وطلبوا النص في المادة الرابعة على إضفاء الخلفاء المخصوصين وبعد مناقشة هذه المسألة اتفق الرأي على أن هؤلاء الخلفاء لا يمكن إضفاءهم لأنهم ليسوا من الطبقات التي رأت اللجنة إضفاءها من الرخصة . وفي الحقيقة أن هؤلاء الأشخاص ليسوا من حسن السمعة وحسن المعاشي بحيث أننا نجعلهم في صف واحد مع أعضاء الأسرة المالكة وأعضاء مجلس النواب والشيوخ لأن سبب تمييز هؤلاء هو شرعهم وعدم لياقة تكليفهم إحضار شهادات بحسن سيرتهم واستقامتهم . وخلفاء الزراعة ليسوا من الشرف بحيث يراعى لهم مثل هذا الإحتبار .

أصبح الشيخ حسن عبد القادر الآن يقول أنك سمعت الشيخ العزبي يحمل السلاح بدون رخصة على حجارة شانه فأقول ردا عليه أن شيخ الزمة شخص مسئول عن الأمن كالمعلمة وبين الجائز أن تكون حوزة الصبغة مشتملة على ثروة كبيرة فهو ليس من المخافة بالدرجة التي يصفه بها حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهناك موجب مقبول لإعفاؤه من الرخصة ولكن الخفي الذي يؤتى به من عرض الطريق ولا يعلم من ماضيته شيء لا يصح مطلقا أن يكون له نفس الامتياز الذي يكون للأشخاص المالكة وأعضاء البرلمان .

أصوات : يقبل باب المناقشة .

محلى الرئيس - من يوافق من حضراتكم على اقفال باب المناقشة فليقتضل بالوقوف .

وقلت أغلبية .

حضرة علي عبد الرزاق بك - نقرر اقفال باب المناقشة والآن أطو على حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرة عقل محمد بك والتعديل المقدم من حضرة لويس أخنوخ فأقرس اقتضى .

اقتراح حضرة عقل محمد بك

" يقضى من اصلاحة الرخصة الخلفاء المخصوصين للمالكين بمسمى من فاننا فأكثرت مسئوليته من بينهم " عقل محمد "

محلى المقرر - قد تدعو الأحوال الى استثناء الملاك من بعض خفائهم المخصوصين وتسمين آخرين غيرهم فهل كلما وجدت مثل هذه الأحوال تعطى الأسلحة جزائيا وبغير رخص ؟ أن في ذلك مدعاة للاخلال بالأمن من غير شك

حضرة لويس أخنوخ فأقرس اقتضى - أوافق حضرة عقل محمد بك في اقتراحه من حيث تمثيل الأمر على الخلفاء المخصوصين في محل السلاح ولكن أرى أن يكون ذلك بتريخيص . إذ من يدري أنهم إذا أضوا من الرخص استعملوا الأسلحة بحجة أنهم خفراء خصوصيون وهذا طلبنا منكم للقرض المقصود وقد يكون سببا للاخلال بالأمن وسيلتد أرى تعديل المادة الرابعة بتسهيل طريقة حصول الخلفاء المخصوصين على الرخص بأن يكون ذلك بناء على طلب المالك وتحت مسئوليتهم بدون حاجة الى الكشف على سوابق هؤلاء الخلفاء

(منية)

محلى المقرر - إن علم الكشف على سوابق الخلفاء المخصوصين قد يترتب عليه أن يكون بعضهم من ذوى السوابق .

حضرة لويس أخنوخ فأقرس اقتضى - لقد قلت أن تسمينهم يكون تحت مسئوليته المالك ومراقبته .

محلى المقرر - أنا لا أنهم ما هي هذه المسئولية وما هي المراقبة .

حضرة لويس أخنوخ فأقرس اقتضى - إذا فرض وقوف أحد الخلفاء المخصوصين فإن المال تدعو الى سرعة تسمين من يحمل عليه ضرورة حراسة الممتلكات فكيف يمكن التوفيق بين تحقيق هذه الضرورة وبين الإجراءات الطويلة المتأخرة قبل إعطاء الرخصة ؟ إن عدم مراعاة هذا التسهيل يترتب عليه بقاء الممتلكات أثناء هذه الفتنة الطويلة بنير خفراء يولون حراستها وهذا مما يساعد الأشرار على العبث بالأمن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن الخلفاء المخصوصين الدائمين يقتضى هذه اللائحة يجب أن يحصلوا على رخص تستلزم دفع رسوم واستخراج شهادات وبغير ذلك من الإجراءات الطويلة ولكن الخلفاء المخصوصين من هذه المناقشة من المطلوب استدلالهم عند الحاجة اليهم للقيام بالحراسة في زمن الحصول . وهو كما تملكون زمن يضييق من أن يضيقة شيء في سبيل امتياز هذه الإجراءات التي بناء على نصوص هذه اللائحة لا يمكن في زمن الحصول أن تستخدم العدد الزخم في من الخلفاء إلا إذا انتهت الطريقة الرسمية فيما من استخراج شهادات بحسن سيرتهم وسلوكهم ودفع الرسوم المفروضة الى غير ذلك من مقتضيات تلك الإجراءات الطويلة مع أن زمن حاجتي لهم كما أشرت اليه قد لا يزيد على شهر أو شهرين فما هي إذن الطريقة للحصول على رخص لهم غير أن تستغرق تلك الإجراءات الزمن الذي لا حاجة اليهم فيه .

افترضوا ان طابت عددا مينا من الأسلحة لكي يحملها خفرائ المالكين بمسرة معمولات الرخصة التي تطلى لي يجب أن تفهم من الترخيص لهم يحمل السلاح لأنهم انما يحملونه تحت مسئوليته ولا ضرر من ذلك مادام

حضره حافظ عابدين بك - لما ليك الحق أن تأخذوا قراراً من المجلس بأخراج كل من يخرج على النظام ومن له حق الفصل له حق الأخراج .

"Qui peut le plus peut le moins."

حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - عند وضع اللائحة الداخلية وقد كنت حضوراً في اللجنة التي وضعتها أخرجتها كل هذه الطويات مخالفة على كرامة الأعضاء .

معالى الرئيس - في كل اللوائح الداخلية لبرلمانات أوروبا أعطى الرئيس الحق في إخراج العضو متى أخل بالنظام . وما حصل اليوم وما وقع في الماضي من حضوره لويس أفندي لا يمكننا من الاستمرار في أعمالنا فيجب أن تطوى سلطة آتكن بها من حفظ النظام وإخراج العضو الذي لا يمثل حضوره لويس أغنوخ فانوس أفندي - يا معالي الرئيس أطلب الكلام .

حضره عبد الفتاح رجائي أفندي - معالي الرئيس رفض التصريح لك بالكلام .

حضره لويس أغنوخ فانوس أفندي - أشرح على هذا .

أصوات : اجلس . اجلس .

حضره على عبد الرزاق بك - قدم حضرة عثمان محمد بك اقتراحاً من السادة الراجعة وهذا نصه :

"الخبراء المخصوصون الذين يمينهم المالك لخضر العزب أو الزعامة بشرط أن يثير الرئيس عنهم" .

أخذ الزاى على هذا الاقتراح بالقيام والجلوس فتقر بالأطية رفضه .

حضره على عبد الرزاق بك - قدم حضرة بسويو انطليط بك اقتراحاً وهذا نصه :

"الخبراء المخصوصون يكونون برخصة داخل طلب المالك أو المستأجر فوق المسألة فندان" .

حضره بسويو انطليط بك - أنا أصحب هذا الاقتراح .

معالى الرئيس - إذن تكون القراءة الثالثة لهذا المثيرج هذا .

حضره محمد طوى الجزائر بك - ميثاقية مجلس الشيوخ بمقتضى المادة ١٣٩ من الدستور تعرض على مجلس النواب أولاً فهل لا يحسن أن ننظرها الآن بصيغة غير رسمية .

أصوات : لا توافق .

ثم رقت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والنصف مساءً على أن يبرر لاجتماع هذا المجلس ٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة مساءً .

التعديل المقدم من حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي " أترح الموافقة على رأى مثل محمد بك بإعطاء الخبراء المخصوصين تحت مسئولية المالك بشرط أن يحضر المالك المركز بإسمائهم عند تعيينهم وعند رقتهم ما لويس فانوس " .

معالى الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل فليفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

قرر المجلس رفض هذا التعديل .

حضره على عبد الرزاق بك - من يوافق من حضراتكم على اقتراح مثل محمد بك فليفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

حضره لويس أغنوخ فانوس أفندي - أطلب أن يزل اقتراحى الثانى فانى عرضت تعديلي .

معالى الرئيس - هذا مخالف للنظام فقد أخذ رأى على اقتراح حضرتكم وقرر المجلس رفضه .

حضره لويس أغنوخ فانوس أفندي - حضره المندوبى بك لم يسمع الاقتراح ولذلك أطلب تلاوته ليسمعه ويصل رأيه فلا يصح أن يحرم من ذلك .

معالى الرئيس - أكرر لك أن هذا مخالف لللائحة والنظام فقد قرر المجلس رفض الاقتراح .

حضره لويس أغنوخ فانوس أفندي - أكرر بلبي تلاوة الاقتراح .

معالى الرئيس - هذا خروج على النظام .

حضره لويس أغنوخ فانوس أفندي - أنا لم أخل بالنظام .

معالى الرئيس - تلا المادة ٣١ من اللائحة ثم قال : أرجو حضرة لويس أفندي ألا يضطرب تطبيق هذه المادة .

حضره لويس أغنوخ فانوس أفندي - يا معالي الرئيس أسمح لي بالكلام .

معالى الرئيس - يا حضرات الأعضاء : في كل جلسة جوش حضرة لويس أفندي على المجلس تهويشاً شديداً ويخرج على النظام فهل توافقون حضراتكم على تطبيق المادة ٣١ من اللائحة .

وافق المجلس على التلبية على حضرة لويس أفندي وأثابت ذلك في المحضر .

معالى الرئيس - يمكن لحضراتكم أن تقررتموا في الدور المقبل أن يكون للمجلس الحق في إخراج العضو الذى يمثل بالنظام لأن اللائحة الداخلية المعمول بها الآن خالية من هذا النص .

مجلس الشيوخ

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق المموجة

١	حضرة يوبى مذكور بك	١٦	حضرة عبد الفتاح جاني افندى	٣٠	حضرة محمد عبداللطيف افندى	٤٥	فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالى
٢	» حافظ حادين بك	١٧	» شيف محمد بك	٣١	» محمد على الجزار بك	٤٦	حضرة ابراهيم سيد احمد بك
٣	» الشيخ حسن عبدالقادر	١٨	» عفيفى حسين البربرى	٣٢	» محمد عوض جبريل افندى	٤٧	» الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله
٤	» حسين عبد الغفار بك		افندى	٣٣	» سعادة اللواء محمد كامل باشا		
٥	» السيد حسين القصبي	١٩	حضرة عقل محمد بك	٣٤	» محمد منازى باشا	٤٨	حضرة احمد ابو سيف راضى افندى
٦	» سعادة اللواء حسين خيرى باشا	٢٠	» فضيلة الشيخ على سليمان	٣٥	» حضرة الدكتور محمد حاشم افندى		
٧	» » حسين شريف باشا	٢١	حضرة على عبد الرازق بك	٣٦	» محمد ابراهيم والى بك	٤٩	» معالى احمد حلى باشا
٨	» فضيلة الشيخ حسين والى	٢٢	» سعادة اللواء على فهمى باشا	٣٧	» محمود بسيونى افندى	٥٠	حضرة احمد ابو ستيت بك
٩	» حضرة سعيد فهمى الزوي بك	٢٣	» حضرة عوض حريان المهدي بك	٣٨	» محمود مهنا بك	٥١	» معالى احمد زكى ابو السعود باشا
١٠	» » سمعان خيرى الى القمص بك	٢٤	» فهمى حنا ويصا بك	٣٩	» سعادة محمود فهمى باشا	٥٢	» » احمد زهد باشا
١١	» شاهين الجندى افندى	٢٥	» الشيخ متولى مر حجازى	٤٠	» اللواء محمود نواد باشا	٥٣	» » احمد على باشا
١٢	» » شيمان السيد مؤمن بك	٢٦	» محمد ابراهيم حشيش بك	٤١	» حضرة مصطفى رشيد بك	٥٤	» حضرة الدكتور احمد حيمى بك
١٣	» الشيخ حله حسين	٢٧	» محمد احمد الشرف بك	٤٢	» سعادة ميشيل ايوب باشا	٥٥	» فضيلة الشيخ احمد نصر
١٤	» سعادة الدكتور خليل حسن باشا	٢٨	» محمد جعفر افندى	٤٣	» دولة يوسف وهبه باشا		
١٥	» حضرة عبد الظاهر خليل بك	٢٩	» معالى محمد شفيق باشا	٤٤	» حضرة الشيخ مرس محمود ابو جليل		

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على هذا المشروع

١	حضرة بسيونى الخطيب بك	٥	حضرة عبد الرحيم مهنا افندى	١٠	حضرة محمد لطفى طنطاوى	١٤	» سعادة ابراهيم سعيد باشا
٢	» » حسن المدينى بك	٦	» » على اسماعيل بك		طنطاوى افندى	١٥	» حضرة الشيخ ابراهيم نوار
٣	» » حسن رشوان حمادى بك	٧	» » على بسيونى بك	١١	حضرة محمد محمود بك	١٦	» » احمد عيله بك
٤	» » الدكتور محمود بال جرجس	٨	» » عمر احمد خلف الله بك	١٢	» » مرسى وزير بك	١٧	» » الانبا اغناطيوس بردى
	» » سوزيال افندى	٩	» » سعادة محمد الحنفى الطروزى باشا	١٣	» » ابراهيم حلم مهنا افندى	١٨	» » سعادة امين سامى باشا

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤

(٣) تقرير لجنة المالية عن صرف اعانات لبعض جمعيات خيرية مصرية .

(٤) تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب .

(٥) تقرير لجنة الأشغال عن بعض الاقتراحات عمالة عليها .

(٦) « الحسابات عن ميزانية مجلس الشيوخ »

أخطر المجلس باحتفال حضرة حسين عبد الفتار بك عن حضور جلسة اليوم . وحضرة السيد عبد الرحمن بك عن حضور الجلسات الباقية من هذا الدور . وأن حضرة صاحب المزة محمد طوى الجزار بك يطلب اجازة لثأية الدور . فوافق المجلس على الترخيص له بالإجازة المطلوبة .

تل كتاب وارد من سائر رؤيس مجلس النواب بفتح اعتماد جديد لاثام تتال نهضة مصر وهذا نصه :

«حضرة صاحب المال للمالي رؤيس مجلس الشيوخ

أتشرف باخبار سالكين ان مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاربعاء ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ وافق على اقتراح بفتح اعتماد جديد بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لاثام تتال نهضة مصر على ان يكون هذا المبلغ تحت تصرف وزارة الأشغال العمومية تقوم هي بنفسها بالعمل ولا يبلغ ما يكون متأخرا من أجور العمال الا بعد فحص الحسابات الخاصة بالعمل السابق كله . ومرتق هذا صورة من تقرير لجنة المالية عن هذا الاقتراح .

أرجو عرض ذلك على مجلس الشيوخ لمري رأيه فيه .

وتفضلوا سالكين بقبول باقي الاحترام ما

امضاء : رؤيس مجلس النواب
أحمد مظهر

تل تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن الاقتراح القاضي بفتح اعتماد لاثام تتال نهضة مصر وهذا نصه :

مجلس النواب

لجنة المالية

تقرير عن الاقتراح القاضي بفتح اعتماد لاثام تتال نهضة مصر

حضرة صاحب المال للمالي رؤيس مجلس النواب

لما أحال المجلس على لجنة المالية الاقتراح القاضي بفتح اعتماد جديد في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لاثام تتال نهضة مصر .

اجتمع المجلس علناً في يوم الخميس ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ الموافق ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ في الساعة السادسة والدقيقة ١٠ مساء برئاسة حضرة صاحب المال أحمد زور باشا رؤيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجد غائباً كل من حضرات : الدكتور محمد الحاداد بك . الشيخ محمد عز العرب بك . محمد البستاني باشا . ابراهيم فرج ابراهيم باشا بك . عبد الفتاح اللوزي بك . محمد محمود خليل بك . عبد المرز رضوان بك . ابراهيم نور الدين بك . مصطفى الأهواني بك . محمود الاتري باشا . حسن فوده باشا . الشيخ علي رمضان الطوليبي . برهان نور باشا . راضب عطيه بك . عقل محمد بك . الشيخ علي محمد روان . محمد السيد أبو حل باشا . محمد طوى الجزار بك . اللواء موسى فاؤاد باشا . حسين عبد الفتار بك . محمد لطفي ططاولي اتندي . أحمد الشري باشا . محمد زكي عبد الرازق بك . المصري السدي باشا . السيد عبدالرحمن بك . محمود محمد الشنوبلي باشا . مصطفى اسماعيل أبو رجا بك باشا . بولص حنا باشا . أحمد مصطفى بك . اسماعيل سري باشا . عبد الرحيم صبري باشا . أحمد حلمي باشا . محمود تكري باشا . أحمد فاؤاد صيدقة باشا . أحمد تيمور باشا . صليب أفلاديوس باشا . محمد فهمي باشا . السيد محمد علي البيلادي . محمد طلعت حروب بك . محمد نصي يكن بك . إلكيا لوكاس . يوسف تشوتو بك . حافظ السيد بك . الدكتور خبيب خياط بك . أفريد شماس اتندي .

وحضر كل من صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية وحضرة صاحب المزة محمد زكي الاباضي بك وكيل وزارة الداخلية للمساعد . تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : سعيد فهمي الروي بك . عبد الفتاح رجائي اتندي . محمود بسيوني اتندي . علي عبد الرازق بك . حبيب المصري بك سكرتير عام . أعلن محال الرئيس افتتاح الجلسة . تل جدول الأعمال وهذا نصه :

أولاً - تلاوة الاذنان والطلبات والاجازة والرسائل .

ثانياً - تلاوة محضر الجلسة الماضية .

ثالثاً - الدعوة الى حضور المؤتمر الثاني والمشرع للاتحاد البرلماني بينجي بك ونجيف في المدة ما بين ٢٣ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ . رابعا - أعمال اللجان :

(١) القراءة الثالثة لمشروع حل واحراز الأسلحة الثارة .

(٢) تقرير لجنة المالية عن الاعتادات المنصبة للقروض البنائية المنصوبة بإجازة المصرية .

ولما كانت المضبطة هي المرجع الذي يرجع إليه للتحقق من الوقائع فيالرجوع إليها يتضح صحة دعواي من أنه لم يؤخذ الرأي على تعديل الأول وما كان عمل في تلك الجلسة الا ايقاما للواجب المفروض على كل عضو ساهم على المصلحة العامة ومحافظة على صحة اجراءات المجلس فما قمت في تلك الجلسة الا بطلب تنفيذ الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية ومن هذا يتضح أنه لم يكن في عمل خروج على اللائحة ولا اختلال بالنظام .

وعلى ذلك يكون ما قرره المجلس خاصا بي قد حلت تحت تأثير سوء التفاهم الذي اوضحته لحضراتكم .

وبما ان المادة ٣٦ من اللائحة تجيز للمجلس اعادة النظر في قراراته السابقة فانفس من حضراتكم ان تنظروا بروح العدل والانصاف الى هذه الحادثة لتعدلوا عن قراركم السابق الذي اصدتموه ضدي .

مطال الرئيس - ما هو المدعى بالمضبطة الأخيرة بخصوص هذا الموضوع ؟
فل الجزء الخامس بهذا الموضوع وهذا نصه :

" حضرة علي عبد الرازق بك - تقرر انقال باب المناقشة الا ان اتمر حل حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرة عقل محمد بك والتعديل المقدم من حضرة لويس أخوخ فافس اقتدى .

اقتراح حضرة عقل محمد بك

" يعني من اعطاه الرخصة انظره انصوصيون للمالكين تحسين فداها فأكثرت مسؤلية من بينهم ما
عقل محمد "

التعديل المقدم من حضرة لويس أخوخ فافس اقتدى

" اقتراح الموافقة على رأى عقل محمد بك باعفاء انظره انصوصيون تحت مسؤلية المالك بشرط أن يضطر المالك المركز باسماهم عند تعيينهم وعند رقبهم ما
لويس فافس "

مطال الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل فيلنفضل بالوقوف .
وقفت اقلية .

قر المجلس رفض هذا التعديل "

مطال الرئيس - اذن لم يؤخذ الرأي حقيقة الا على تعديل واحد .

مطال أحد ركي ايراسموس باناشا - حيث انه تبين من مراجعة المضبطة ان ما قاله الآن حضرة العضو اتم لويس أخوخ فافس اقتدى حقيقي وأتم لم يؤخذ الرأي الا على تعديل واحد من التعديلات المقدمين من حضرة وأن أحد حضرات السكريمين البرلمانيين ذكر خطأ ويمن قصد أن الرأي قد أخذ على التعديل وأن المجلس قرر رفضهما ولذلك كان حضرة العضو على حق في قلت نظر مطال الرئيس وما أمر حضرة على ذلك الا لعله أنه على حق فلنألاكلها بيت على سوء التفاهم ولذا اقتراح أن تصحح هذه الواقعة وأن يعدل المجلس من قراره .

قد اجتمعت اللجنة للنظر في هذا الاقتراح وسمعت البيانات التي رأت لزومها من مندوب وزارة الأشغال العمومية فبين لها أن الوزارة المشار اليها قدرت لانعام انتقال فمدي اثنى عشر شهرا ٨٨٠٠ جنيه من تكاليف أعمال وأجور عمال وطلعت اللجنة ويجوز أجور متأخرة للعمال تبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه فيكون المبلغ اللازم للتسليم ١٠٣٠٠ جنيه .

وبما أنه من الضروري ويجوز مبلغ احتياطي لما قد يحدث من الطوارئ في أثناء العمل . لذلك رأت اللجنة الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لانجام تملك نهضة مصر على أن يكون تحت تصرف وزارة الأشغال العمومية . يتقدم هي بنفسها بالعمل ولا يدفع ما يكون متأخرا من أجور العمال الا بعد لحس الحسابات الخاصة بالعمل السابق كله .

وقد قررت اللجنة أن يكون حضرة واهب اسكندر اقتدى مقررا لها .

فأرجو عرض ما ذكر على المجلس .

وتفضلوا بجهول عظيم الاحترام ما
مجلس لجنة المالية
سرق ٦ يولييه سنة ١٩٢٤ : يوسف فافس

قر المجلس اصالته على اللجنة المالية .

على حضر الجلسة الماضية .

حضرة لويس أخوخ فافس اقتدى - في ملاحظات على حضر الجلسة الماضية .

ذكر حضرة السكريم أنه أخذ الرأي على الاقتراحات والتعليقات التي تقدمت للمجلس . وأذن حدث في الجلسة الماضية وتسببت منه المناقشة وتبع منه تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية هو أن حضرة السكريم البرلماني خلا على هيئة المجلس تبديلا واحدا من التعديلات الأثنى قدمتها على اقتراح حضرة عقل محمد بك وقد ورد التعديل الأول في مسودة المضبطة بصيغة ٥٣ وورد التعديل الثاني بالصيغة ٦٢ وعند أخذ الآراء لم يؤخذ رأى المجلس الا عن التعديل الثاني المذكور بصيغة ٦٢ وهو الخاص بالموافقة على رأى عقل محمد بك بشرط اخطار المركز باسماهم انظره انصوصيون عند تعيينهم وعند رقبهم .

أما التعديل الأول الخاص باسماهم رخص انظره انصوصيون باسماهم للملاك وتحت مسؤليةهم لم يرض لأخذ الرأي عليه طبقا للمادة ٨٢ من اللائحة الداخلية .

وقد حدث في الفترة بين أخذ الرأي عن التعديل الثاني وعند التصريح في أخذ الرأي عن الاقتراح الأصلي المقدم من حضرة عقل محمد بك أتى قلت نظر معاليكم لي أنه لم يؤخذ رأى المجلس عن التعديل الأول المذكور في صيغة ٥٣ من مسودة المضبطة مع أن المادة ٨٢ من اللائحة الداخلية تنص على أخذ الرأي عن التعديل قبل الاقتراح الأصلي فاجلب حضرة السكريم البرلماني خطأ - وطبعا عن حسن قصد - ان الرأي أخذ على التعديل الأول وأن المجلس قرر رفضه فتبع من ذلك أن حضراتكم فهم أني أريد العودة الى المناقشة في موضوع سبق الفصل فيه وتسبب عن ذلك استياء عام تبع منه طلب تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية وأثبت خروجي على النظام في حضر الجلسة .

معالي الرئيس - قد سرني ظهور الحقيقة وبما أن ما حدث كان نتيجة سوء تفاهم فهل توافقون حضراتكم على المدول عن هذا القرار .
وافق المجلس على ذلك .
صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .
على كتاب وزارة الخارجية عن الدعوة إلى حضور المؤتمر الثاني والعشرين للاتحاد البرلماني في مدينتي برن وجنيف في المدة ما بين ٢٢ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيخ
انه بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للاتحاد البرلماني بمدينتي برن وجنيف في المدة ما بين ٢٢ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ قد وجه جناب السكرتير العام للاتحاد المذكور (بواسطة حضرة قنصل المملكة المصرية بجنيف) الدعوة إلى البرلمان المصري لحضور ذلك المؤتمر . وإذ مندوبين يمثلونه لديه .

وقد أبدى جنابه شديد رغبته . وكثير أمله . في أن يهيئ البرلمان المصري دعوه وقد أرسل لهذا الغرض كتابا دوريا بالدعوة للمؤتمر المذكور . وكذا شرع في أنظمة الاتحاد وأعماله . يحملون معاليكم مرافقة بهذا نسخة من كل منهما . ونعنيها صورة من الخطاب الموجه إلى حضرة القنصل المشار إليه .

فارجو معاليكم التكرم بعرض هذا الموضوع على مجلس الشيخ وإبلاغنا عن القرار الذي سيصدر . وفي حالة الموافقة نرجو موافقات باسمه . وفي يقع الاختيار عليهم من حضرات الأعضاء القديرين لتبثيل مجلس الشيخ المصري لدى المؤتمر سالف الذكر . لكي يتسنى لهذه الوزارة تبليغ ما سيقرر بجناب السكرتير العام المشار إليه .

وبهذه المناسبة تهنئ وزارة الخارجية أمانة حضرة من سبق انتصابه لتبثيل مجلس الشيخ المصري في المؤتمر الثاني الدولي للتجارة بمدينة بروكسل . وذلك نظرا لضيق الوقت . ولوجود حضرة في الخارج على مفرقة من الجهة التي سيطلب من المؤتمر المذكور . فلذا صلب هذا الاقتراح قبولاً تكرم بإخطار حضرة رأساً بذلك .

هذا وقد وجهنا اليوم خطاباً بهذا المعنى إلى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب لينتهى بالدعوة لكي يصدق جلسته قراءاً لها .

وتفضلوا معاليكم بقبول أسمى الاحترام ما
تمرحاً في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)
وزير الخارجية
شمس : وأصف بطرس غالي

سعادة إبراهيم سعيد باشا - اقترح انتخاب بلجيكي المعالي استاميل سري باشا وعمود شكرى باشا .

معالي الرئيس - وزارة الخارجية تهنئ انتخاب العضو الذي سبق انتخابه للمؤتمر بروكسل .
حضرة جل عبد الرزاق بك - هل توافقون على انتخاب حضرة القريد شمس ، الفند ، ؟

أصول : موافقون .

معالي الرئيس - المجلس يقرر انتخاب حضرة القريد شمس اقندي .
على للمرة الثالثة مشروع قانون حمل وأحراز الأسلحة النارية وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

بعد الإطلاع على القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ الخاص بأحراز السلاح وحمله ونظراً لأن الظروف التي وضع فيها القانون المذكور قد تغيرت ويجب إلغاؤه ووضع أحكام جديدة لحمل وأحراز السلاح الناري .

مادة ١ - يجب على كل من يحمل أو يميز سلاطاً ناريّاً أن يحصل على رخصة من السلطة الإدارية . ويستثنى من ذلك المنصوص عنهم في المادة الرابعة . ويوضح في الرخصة عدد الأسلحة التي يرخص بها وأنواعها .

مادة ٢ - يقدم طلب الرخصة على ورق تحق من فئة ثلاثين ملياً إلى مأمور المركز أو القسم المقيم فيه الطالب ويوضح فيه عدد الأسلحة المطلوب الرخصة من أجلها وأنواعها .

مادة ٣ - يجوز لجهات الإدارة قبل إعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة مستخرجة من قلم السوابق وشهادة حسن سلوك موقع عليها من المدة وفي المحطات من شخصين متبرين .

وفى من هدم الشهادتين للذكور من :

(أولاً) المالكين عشرين فداناً والمستأجرين لثلاثة فدان على الأقل ،

(ثانياً) المالكين الذين يدفعون سوياً مبلغ خمسة جنيهات من حوائد الأملاك البلدية وكذلك المستأجرون لحل مربوطة عليه حوائد .
يمنه القيمة ودخل المالكين في الحائتين الموقوف عليهم ،

مادة ٤ - يجوز للاستخاص الآتي ذكرهم حمل السلاح وأحرازه بدون رخصة :

(أولاً) أعضاء الأسرة المالكة .

(ثانياً) أعضاء مجلس الشيخ والنواب مدة حياتهم .

(ثالثاً) أعضاء مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية .

(رابعاً) الموظفون والمستخدمون المسموون بالوطن والتمتعاءدون .

(خامساً) العلماء والزعماء الوطنيين ورؤساء الطوائف الدينية وأعضاء المجالس المحلية .

(سادساً) حاملو الشهادات الدالة .

(سابعاً) محمد البلاد ومحمد قبائل الريان .

(ثماناً) الجنائز لياشين أو رتب مصرية عليية أو ملكية أو عسكرية .

(تاسعاً) أولاد من ذكروا الموجودون مع آلهتهم في مسيحة واحدة .

(عاشرا) مشايخ البلاد ووكلاء قبائل الريان ومشايخ العزب في دائرة المركز القميين فيه .

ويحرم من هذا الحق من يصدر ضده حكم مما نص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون .

مادة ٥ - لا تمنح الرخصة :

(أولا) للأشخاص السابق الحكم عليهم من أجل سرقة أو شرب أو سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة .

(ثانيا) للأشخاص السابق الحكم عليهم بالجنس مدة سنة فأكثر أو بقوبة أشد من ذلك .

(ثالثا) للأشخاص القسريين والمشتهين في أحوالهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

وإذا طرأ حل شخص حالة من هذه الحالات بعد اعطائه الرخصة يترتب حل حدوث ذلك إلغاء الرخصة .

مادة ٦ - يجوز رفض اعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت ويصرف في القطر المصري والأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالجنس مدة شهر فأكثر في ظرف خمس السنوات السابقة لتقديم الطلب ، وفي حكم من الحاكم المذكورة حل شخص بالجنس مدة شهر فأكثر وكان حائزا لرخصة جاز معها منه .

مادة ٧ - في حالة رفض اعطاء الرخصة أو سحبها يجوز للطلاب أول من سحبته منه الرخصة أن يرفع الأمر للمدير أو المحافظ ليصدر فيه قرارا نهائيا .

مادة ٨ - كل من كان من غير المصانفين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ووجد حاملا سلاحا نارا يجب عليه إبراز رخصة للبوليس متى طلبها منه .

وفي حالة تغيير محل إقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها بلغة الإدارة ذات الاختصاص لكي يوضع فيها محل الإقامة الجديد .

مادة ٩ - من حمل أسلحة نارية أو أحرضا بدون رخصة وكان من غير المصانفين بمقتضى المادة الرابعة يتعاقب بالجنس أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرية أو إحدى مائتين الفوقين .

وتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية أو حبسا لا يتجاوز شهرين في الأحوال الآتية :

إذا سبق الحكم على المتهم في ظرف الستين الماضيين بسبب عقالة نصروس هذا القانون .

إذا سبق رفض اعطاء رخصة للمتهم أو سبق سحب رخصة كانت معطاة اليه .

- وإذا كان المتهم في حالة من الأحوال المنصوص عنها في المادة الخامسة من هذا القانون يجوز إبلاغ الترامة الى عشرين جنيتها مصرية ومدة الحبس

وفي حالة وقوع عقالة بسيطة متعلقة بهذا القانون يضبط السلاح ولا يرد للمتهم إلا بعد حصوله على رخصة قانونية .

أما في حالة ارتكاب جنسة فيعمل بنص المادة الثلاثين من قانون العقوبات .

مادة ١٠ - يجب على كل بائع أسلحة نارية الحصول على رخصة مخصوصة من وزير الداخلية وله أن يقرر الشروط التي تعطي هذه الرخصة بمقتضاها .

مادة ١١ - لا يسرى مفعول هذا القانون على حمل وأحراز السلاح لأداء خدمة عمومية .

مادة ١٢ - يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بعمل وأحراز السلاح .

مادة ١٣ - لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٤ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأنشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة ما مدون

حضره محمود بسيونى العدى - يؤخذ رأى المجلس الآن على هذا القانون في مجموعه بالنسبة بالاسم .

أخذ رأى بالنسبة بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة حافظ السيد بك فكانت النتيجة الموافقة عليه بالإجماع من ٧٠ صوتا .

معال الرئيس - المجلس يقرر هذا القانون .

على خطاب رئيس اللجنة المالية برفع تقرير اللجنة عن الاعتداءات المنصصة في مشروع ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ للقروض الثانية وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيخ :

أشرف بأن أرفع عليك التقرير الذى وضعت لجنة المالية عن الاعتداءات المنصصة في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ للقروض الثانية لتكرم بمرضه على المجلس .

وسيكبر سعادة ممثليل أيوب باشا مقررا لجنة أمام المجلس في هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

١٠ يولييه سنة ١٩٢٤

رئيس لجنة المالية
مجلس الشيخ

ثانياً - بقاء الاعتيادات المخصصة لها في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

(١) أن تنكف الحكومة عن دفع أى قسط للذاتين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ .

(٢) أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ تدفع في البنك الأهل باسم الحكومة المصرية إلى أن يقبل ثانياً في الأمر أما بتخايق يتم بالطرق السياسية أو بقرار يصدر من سلطة تتصرف بها الحكومة المصرية .

ويتم حرق مصر عفوئلاً حفظاً صريحاً في استرداد ما دفع من المبالغ لوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ م

رئيس اللجنة

حضرة الدكتور أحمد موسى بك - ما هو المقصود بالسلطة التي تتصرف بها الحكومة المصرية .

مصادرة ميشيل أيوب باشا مقر اللجنة المالية - المقصود جمعية الأمم مثلا أو محكمة العدل .

مسأل الرئيس - يظل تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب المتوخ عنه في تقرير لجنة الذي تل على حضراً ذكر الآن .

هنا حضر حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية ووزير الداخلية (بالنيابة) في الساعة السابعة مساءً .

مصادرة إبراهيم سعيد باشا - لم يوزع طية التقرير المراد تلاوته .

مسأل الرئيس - ليس عندنا من التقرير نسخ كاتبة فهل تمارضون في تلاوته لأنه لم يوزع في حضراتكم .

الأعضاء - نوافق على تلاوته .

تل التقرير وهذا نصه :

تقرير لجنة المالية بمجلس النواب

من الاعتيادات المخصصة في الميزانية لخدمة القروض الثمانية

كانت مصر إلى غاية ثمانية بالمضى المعروف أى أنها كانت جزءاً غير منفصل عن ملك سلاطين آل عثمان حتى أتبعها إلى أن تحصل على استقلالها القسم بوجه القربى بفضل ذلك الرجل العظيم الروح محمد علي باشا منتهى مصر الحديثة ومقبحها من البوار فقد حارب الأتراك ومن عاونهم حتى وصل عيوشه الظافرة إلى أبواب القسطنطينية وكان في إمكانه وقتئذ أن يؤسس ملكة قوية يمتد سلطانها من بحر مرمره إلى البحر الأبيض المتوسط فالبحر الهندي حيث خربت جيوشه آسيا الصغرى والشام وبلاد العرب وأحد ملكه إلى السودان وشواطئ الصومال . ولكن الانكسار وقد كانوا يطمعون من ذلك الوقت في وضع يدهم في مصر حيث فتحت أعينهم نحوها حلة ١٩١٠ بوايتريت الذي أعلن أنه أتى إلى مصر ليقطع طريق الهند عنهم . هؤلاء الانكليز وغفروا في وجه القائد المصري وطافوا بالبذرة الثمانية في مقارنته حتى عقد مؤتمر لندره في سنة ١٨٤١ وفيه أعترف بحق مصر في استقلالها الداخلي التام وبحق

على تقرير اللجنة عن الاعتيادات المخصصة في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ في الفصل الثالث من القسم السادس عشر (الذي أصبح القسم الخامس عشر) من المصروفات لخدمة القروض الثمانية وقدر هذه الاعتيادات ١٦٤٨٧٦ ج ٠ م وهذا نصه :

اجتمعت اللجنة في يوم الخميس ٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٢٤) واطلعت على ما يأتي :

أولاً - كتاب من حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ بتبليغ القرار الصادر من المجلس المذكور فيما يتعلق بالاعتيادات السابق ذكرها .

ثانياً - مذكرة الحكومة في هذا الشأن .

ثالثاً - تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن هذه المسألة .

رابعاً - مجلسبة مجلس النواب للجلسة يوم الأربعاء ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ التي اشتملت على مناقشة المجلس المذكور في هذه الاعتيادات وقراره فيها كما اشتملت على تصريجات الحكومة عنها وبالأخص تصريح من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

"نحن لا نلطف قرار لوزان وإنما نقول للذين أمضوه تقادياً من أن نوصم بالتمسك وحفظاً للجنة المالية أننا ندفع القسط الحالى مع احتفاظنا بحقنا في استرداد ما جمع الأقساط التي دفعتها مصر ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى وقتها هذا وأما الأقساط المقبلة فأننا لا ندفعها لهم بل نودعها أحد البنوك أياها الحسن نيتا وليس في هذا أى خطر على حقوقنا بل فيه لطف وبجاملة ولو كان فيه أدنى خطر لما عرضناه عليكم والذي أقوله وأكرهه أن مصر ليست ملزمة بأى وجه قضائياً بدفع أى شيء من هذه القشود ولكنه لا يحسن أن نغاضى بالانتناع عن دفع القسط الحالى مرة واحدة وهذا القسط إن هو إلا مبلغ ضئيل بالنسبة إلى المبالغ التي يطلبون منا دفعها - لذلك أرى أن نلغى مع حفظ الحق في استرداده" .

•••

وقد رأت اللجنة أن تقرير لجنة المالية في مجلس النواب قد حوى بيانات وافية في هذا الموضوع وألا حاجة لوضع تقرير جديد شامل تلك البيانات عنها فترات منها للذكور أن يظل ذلك التقرير في مجلس الشيوخ .

أما فيما يتعلق بموضوع الاعتيادات فبعدما فالجنة ترى الموافقة في ما قرره مجلس النواب وتقر أن يصدر قرار مجلس الشيوخ على الوجه الآتى :

"المجلس - بعد الاطلاع على التصريجات التي أبدتها الحكومة في مجلس النواب بجلسته يوم الأربعاء ٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (٩ يولييه سنة ١٩٢٤) بشأن القروض الثمانية المضمونة بالجزية المصرية . يوافق في رأى الحكومة من ذوال التزام مصر برفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ويقرر :

أولاً - أن مصر لم تعد ملزمة من هذا التاريخ بالاستمرار في دفع الأموال اللازمة لوفاء بهذه القروض .

من جزيرة قبرص وحوادث سواحل سوريا وكان الاستهلاك واقعا على عاتق تركيا. والموعد المقرر لسداد هذا الدين هو سنة ١٩٠٠ ولكن فرنسا وانكلترا تسامحا مع تركيا بسبب حربها مع روسيا في سنة ١٨٧٨ ورتبتا أسرا الاستهلاك جانبيا فبقي من هذا الدين مبلغ ٣٨١٥٢٠٠ جنيته الإنجليزي بدون استهلاك واستقرت مصر في دفع مافرض عليها من القوائد بغير حق لأنه لو دفع الدين لانتفى أمر القائلة من تلك السنة .

صحيح ان السيادة التركية كانت باقية وكان من اللازم دفع هذا المبلغ اليها لذا سدد الدين لأنه جزء من الويركو ولكنه لا يدفع بأية حالة من الأحوال عند زوال تلك السيادة لسقوط السبب الاصل كما قلنا .

(٢) دين سنة ١٨٩١ هذا الدين ناتج من تحويل دين سنة ١٨٧٧ على الدولة العثمانية وقد أقيم الخديوي توفيق باشا في أمر صادر منه بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩٢ بأن يدفع أقساطه المنتشرة على جزء من الأصل وعلى القائدة حتى يستهلك الدين وذلك من الجزية المفروضة على مصر . وهذه ترجمة الأمر المشار اليه :

أمر حال صادر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٩١
بخصوص القرض الثاني ٤ ٪ على جزيرة مصر

نحن خديوي مصر

بأنه على الاطلاق الذي ورد لنا من الباب الصالح بخصوص القرض المزمع بتاريخ ٢١ فبراير - ٥ مارس سنة ١٨٩١ بين حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان وعمل ن ٢٠٠ روتشك وأولاده في لندرة وعمل روتشك أخوان في باريس واليك النسخة الثاني بشأن قرض مسمى بالقرض الثاني ٤ ٪ على جزيرة مصر .

عقد لسداد قيمة السندات التي لا تزال تتداول من قرض ٥ ٪ للمسيى بقرض الضلع الثاني سنة ١٨٩٧ وعملا بالأمر السلطاني الصادر في ٢٥ رجب سنة ١٣٠٨

ننجزنا تعهدنا نحن وورثتنا قبل عمل روتشك وأولاده المشار اليه في الأمر السلطاني السابق ذكره بأن ندفع لهذا العمل في لوندرة ابتداء من ١٠ أبريل سنة ١٨٩١ مبلغ ٢٨٠٠٠٠ جنيته الإنجليزي ١٨٠ شلوا و ٤ بنسات وهو المبلغ الذي أصبح طبقا لما كان خصصا لأجله على إثر سداد قيمة سندات قرض الضلع الثاني كما هو موضح في العقد المذكور أعلاه .

وطيه بالحكومة المصرية ستدفع سنويا إلى عمل ن ٢٠٠ روتشك وأولاده في لوندرة مدة ٦٠ سنة ابتداء من ١٠ أبريل إلى حين سداد قيمة القرض الجديد ٤ ٪ بالسالف المذكور مبلغا غير قابل للتقصير قدره ٢٨٠٠٠٠ جنيته الإنجليزي ١٨٠ شلوا و ٤ بنسات ويصير اقتساب هذا المبلغ على جزيرة مصر التي يجب علينا وحمل خطانا ان ننفضها إلى الحكومة السلطانية العثمانية .

مصدق ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ (١٠ فبراير سنة ١٣٠٨)

الامضاء : محمد توفيق

بإادة تركيا الاسمية عليها ورتب على خزينة مصر كمرئ تلك السيادة مبلغ كان تقديره ٦٠٠٠٠٠ كيس ثم زاد هذا القدر إلى ٨٠٠٠٠ كيس لامتيازات أخرى قايها ولاية مصر . وقد أوصله الخديوي اسماعيل باشا في سنة ١٨٦٧ إلى ١٥٠٠٠٠ كيس جمعت أخيرا ٦٩٠٠٠٠ ج . على نظير حصوله على لقرمات الهامة التي أصهت لقب الخديوي وإنشاء الحاكم المخططة ووجود وزارة للأموال الخارجية منفصلة عن وزارة الدولة الطبية والمخضار الإرث في ذريته الأكبر فالأكبر واستيلائه على الممتلكات كصعود وذيل وشريعة امتلاكه للسودان وأوغندا التي بها منابع النيل التي آخرها هو معلوم من أجرة حكمه الذي كاد يتم البلاد استقلالها التام وانفصالها من الدولة العلية لولا أنه استغرق في الدينون استغراقا جيل القصة ساعة الانكاز في التدخل المالي بأموال مصر فاشتكت معها فرنسا وحملت وجود المراقبة الثنائية من إنشاء مستوفى الدين من الاحلال الأليم الذي لم يكن له مبرر سوى الادعاء الكاذب بأن هناك خطرا على المرض مع أن المصريين جميعا يشترون بأرواحهم وأموالهم .

من ذلك تبين أسرارهم مهمل أن أسرارهم أن مصر لم تكن بعد سنة ١٨٤١ ولاية عثمانية بالمعنى المعروف أي أنها انضمت في ادارتها وفي ماليتها من شؤون الدولة العلية فلا يجوز تشبهها بسوريا أو الحجاز أو الجزائر مثلا . والثاني أن تركيا لم تحتفظ بأى حق قبلها الا بالحق الذي غوله لها مؤتمر لندن للدول الذي فرض علينا الويركو للثبوت لسيادتنا الاسمية قط .

ومن هذا يلحق صراحة أنه في حالة زوال تلك السيادة الاسمية لا تكون الدولة المصرية ملزمة بأن تدفع أى مبلغ من تاريخ زوالها مهما قيل من أن الخديوي توفيق والخديوي يحيى ومن قبلهما الخديوي اسماعيل قد التزموا بقبول تحويل الويركو إلى دائن الدولة ومهما ادعى من أن مؤتمر لوزان في اجتياحه الثاني قد أقر هذا التحويل لأنه وافق عليه فدية مصر فلا تكون مصر ملزمة بما يفرض في غير هذا .

والسألة ليست من المسائل التي يمكن حلها باتفاقات مبدية على مصالحة زيد ليل عمرو بل أنها مسألة تكون قضائية أكثر منها سياسية والقضاء لا يلزم المتصلين بأكثر مما تفادوا عليه . وعلاقة مصر مع تركيا في هذا الصدد هي أنها قبلت دفع مبلغ من تركيا لها من الحقوق عليها بحكم السيادة

وقد زالت تلك السيادة وهي السبب الرئيسي لاستمرار مصر في الدفع فلا محل لأن تبنى هذه مدينة لدائني تلك التي لم تصحب لها أدنى علاقة بها .

على أن اللجنة تشير بعدم الضرر في مثل هذه الأمور لخطورة التي أعطاها لتمام الدول ذوات الشأن في الدينون للدولة عليها أن مصر توفقت من الدفع وهي سيدة من ذلك بفضل ثبات ماليتها وحق أهلها ووزارة لغتها الطبيعية . أما فيما يخص تاريخ الالتزامات التي حصلت نحو هذه الدينون فالى مجلس ياتينا :

(١) في سنة ١٨٥٥ استلذت تركيا خمسة ملايين جنيته الإنجليزي من حد البونك بثمانية فرنسا وانكلترا وطلب من مصر أن تدفع من لواء هذا الدين ٧٢٠٠٠ جنيته الإنجليزي أي ٧٠٠٠٠ جنيته مصري وبقي القائلة تدفع

وبناء عليه فإن الحكومة المصرية متدبر على أن تدفع سويها إلى بنك انكلترا ببنده لمدة ٦١ سنة أى إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ - أعني إلى أن يستأنف القرض الجديد ٣ ١/٢٪ المذكور أعلاه مبلغا غير قابل القصاص قدره ٣٧٩٢٤٩ جنيها و ٦ شلن و ١ بنس وهذا المبلغ يحفظ لدى البنك تحت طلب الملل الذى سيؤكل اليه القيام بخدمة القرض المذكور ويؤخذ هذا المبلغ من جزية مصر المستحقه والتي تستحق علينا وعلى خلفائنا للحكومة السلطانية الثانية

على تأجيل مايلينا تنفيذ أمرنا هذا .

صدرت راي وأمر الملك بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤

جاس حليم

بأمر الملك الجلال الخديوى

رئيس مجلس النظار

أحمد مظلوم

الأعضاء : توبار

وقد قالت الحكومة في مذكرةها أن الخديوى اسماعيل سبق أن تعهد ببناء هذا الدين بأمر أصدره بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ وهذا منظر لشكل الأمر الأول الصادر من الخديوى توفيق حيث وقع الخديوى عباس به وزرائه على الأمر الصادر منه في هذا الشأن .

على أن اللجنة تقول أنه مع هذا لا يمكن إلزام مصر به من هذا الدين بعد سقوط السيادة التركية عن مصر لأن سبب الدين سقط بسقوط تلك السيادة .

بناء على ما تقدم فتمت اللجنة على المجلس .

أولا - أن يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من الديون المثبتة المترتبة على الوريث الذى أصبح له وجود له بعد زوال السيادة الثانية .

ثانيا - أن مصر لها الحق في المطالبة بما دفعته من تاريخ زوال السيادة وهي تحفظ لنفسها الحق في ذلك أمام الهيئات المختصة .

ثالثا - أن الدولة المصرية لكي لا تهم بالقسوف في دفع الحقوق تود كل المبالغ التي تطالب بدفعها في أى بنك تريده بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفضل في هذا الموضوع أمام الهيئات المختصة .

رابعا - وبما أن قسط ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ يستحق حالا فاللجنة تز معا لمجاناة القانونين بعدم الدفع وعاقلة على حصة البلاد المالية أن ترا للحكومة التصرف في أمر هذا القسط .

وقد رأى أحد حضرات الأعضاء عدم موافقة اللجنة على الاقتراحين الثالث والرابع

على كتاب ولدت من مجلس النواب عن الاقتراحات المخصصة في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لخدمة القروض الثانية وهذا نصه :

حضرة صاحب الملك رئيس مجلس الشيوخ

أشرف باخيلر مالمك أن مجلس النواب سبق أن أجل النظر في الاقتراح المخصصة في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لخدمة القروض الثانية لعدم الحكومة مذكرة عن هذا الموضوع .

ونلاحظ اللجنة أن الأمر الصادر من الخديوى توفيق لم يصدق عليه من مجلس الوزراء كما هي الأصول الختمة بالحكومة بعد تنازل الخديوى اسماعيل عن سلطته المطلقة في الحكم وبإشراك مجلس الوزراء معه . وأنه بفرض صدور هذا الأمر ما يعلق على الجزية التي يقول الخديوى أنه هو وورثاه مدينون بها في الحال والاستقبال أى أنه عند سقوط حق الجزية لا يترتب عليه أى شيء بإجباره هؤلاء عليه دين سقط حق الملل فيه ولو سلم جديلا بأنه كان من الواجب سيطرة هذا الأمر للشكل القانوني فضالة التي هو عليها يجابر أن مجلس الوزراء لم يوافق عليه بمجلسه غير عتقم قانونا .

وبما يقال أن هذا الأمر لا يحق لأمر الخديوى اسماعيل الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٧ وفي هذا الوقت كان ذلك الخديوى له الحق في أن يزم مصر أنه لم يكن قد تنازل بعد عن سلطته المطلقة وبإشراك الوزارة معه في الحكم فالرد على ذلك أن دين سنة ١٨٧٧ صار محموله على دين آخر (a new debt) وقد قلنا بهذا التصريح في مقوله الأول وأصبح مقبول الأمر الصادر من الخديوى توفيق هو الملل عليه وهذا لا يميز شكله القانوني كما عتقم فهو غير ملزم للأمة المصرية التي تدفع من أموالها هذه المبالغ .

(٣) دين سنة ١٨٩٤ - هو دين ناتج عن تحويل دين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٧١ إلى دين آخر اتم الخديوى جاس في أمر صادر منه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ بأن يدفع أقساطه الممتثلة على جزء من الأصل وعلى القائمة حتى يستأنف الدين وذلك من الجزية المفروضة على مصر وهذه ترجمة الأمر المشار اليه .

أمر حال صادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤

بتخصيص مبلغ ٣٧٩٢٤٩ جنيها و ٦ شلن و ١ بنس مأخوذة من

خزينة مصر لسداد القرض الثاني ٣ ١/٢٪ سنة ١٨٩٤

بناء على ما ورد لنا من الباب المالي من أنه قد تم الاتفاق في ٤ - ١٦ مايو سنة ١٨٩٤ بين حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطانية وبين حضرات م. م. روتشيلد وأولاده بشتره وحضرات الخراجيات دي روتشيلد أخوان في باريس واليك النماذج السلطاني على عقد قرض يبرف باسم القرض الثاني ٣ ١/٢٪ مضمون بمجزية مصر وذلك لسداد السندات التي لا تزال تتداول من سندات ٥٪ سنة ١٨٥٤ و ٤ ١/٢٪ لسنة ١٨٧١

وعلا بالأرادة السلطانية المؤرخة في ٩ من القعدة سنة ١٣١١ (٢ مايو سنة ١٣١٠ - ١٨٩٤) تقرر بموجب هذا أن تصمد من أنفسنا ومن خلفائنا لحضرات الخراجيات م. م. روتشيلد وأولاده الذين يتعهدون لنا بالأداء السلطانية السالفة الذكر بأن تدفع إلى بنك انكلترا ببنده مبلغ ٣٧٩٢٤٩ جنيها و ٦ شلن و ١ بنس لكي يخصص في سداد القرض الجديد ٣ ١/٢٪ وهذا المبلغ هو الذي كان مضمنا فيما مضى لسداد قرض سنة ١٨٥٤ و ١٨٧١ وأصبح الآن خالصا من هذا التخصيص على أثر سداد القروض المذكورة كما يوضح ذلك من العقد المين بماليه .

وفي ٣ يولييه الجارى قسمت الحكومة المذكورة المطروحة فأحالها المجلس لجنة المسالية ليعدها مع الموضوع نفسه وتقدم تقريره عن ذلك .
وفي جلسة اليوم عرض على المجلس تقرير اللجنة فتناقش في الموضوع ولم يقرر الآتي :

المجلس بعد تماع تصريجات الحكومة بشأن القروض الثمانية المضمونة زية المصرية يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية له من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ويقرر :

أولاً - أن مصر لم تعد ملتزمة من هذا التاريخ بالاستقرار في دفع الأموال زمة للقولا بهذه القروض .

ثانياً - إلغاء الالتزامات المخصصة لها في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بروط الأتية :

(١) أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للذاتين أصحاب القروض .
القسط المستحق يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤

(٢) أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ تدفع في البنك على باسم الحكومة المصرية إلى أن يفضل نهائياً في الأسر أما بائناً في طريق السياسة أو يقرر يصدر من سلطة تتصرف بها الحكومة المصرية .

ويتبرر مصر بحفظها حفظاً صريحاً واسترداد ما دفع من المبالغ للوفاء بروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

لأرجو معاليكم عرض ذلك على مجلس الشيوخ ليرى رأيه فيه .

ومرفق بهذا نسخة من كل من المذكرة وتقرير اللجنة المشار إليها .

وتفضلوا بقبول تحياتي المحترمة
وئيس مجلس النواب
٩ يولييه سنة ١٩٢٤ أعضاء : أحمد مظلوم

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - مسألة القروض الثمانية مسألة يفة جداً ولا شك في أن تقرير مجلس النواب جاء وافياً عنها وأرى أنه يمكن مجلس التصديق عليه مع شيء من التصفظ .

أخالف اللجنة فيما رأته من أن يرسل الحكومة على وجه الإطلاق قبول إر يصدر من سلطة تتصرف الحكومة بها وذلك لأننا نحن أن تتولى الحكم المستقبل حكومة غير حائرة همة الأمة تفقدت التزامات باهظة لا يمكنها التخلص منها في المستقبل كما فيدنا وزارة سابقة بقانون التعويضات فتفاديا هذا المخطوطة أقترح أن يقرر المجلس الموافقة على تقرير مجلس النواب بشرط ، يضاف إلى قراراته الأربعة قرار خامس هذا نصه :

٣ يجب تصديق البرلمان المصرى على أى قرار من الحكومة المصرية صدر بشأن هذه الديون قبل تبليغه للطرف الآخر سواء كان ذلك بقبول ناق يحصل بمفاوضات أو بقبول عرض المسألة على هيئة دولية قضائية أو بة تحكيم والا فيكون ذلك القرار بإحلال قبل الأمة المصرية .

معالي الرئيس - أزيد أن يكون التصديق قبل الحكم أو بعده .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - قبل التحكم . أما موافقتنا على ر اللجنة فلا يحفظ فانه يعطى لأية حكومة تأتي في المستقبل حق التعاقد

مع أنها قد تكون غير حائرة همة الأمة . فتفاديا من حصول هذا المخطوطة حتى لا تقع في مثل ما وقعنا فيه بإصدار قانون التعويضات الذى لا تقوه والذي أوجدنا أمام أمر واقع أطلب المصادقة على التصفظ الذى اقترحه .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو من حضراتكم عدم الموافقة على اقتراح حضرة العضو المحترم لويس أفندي .

يتضمن اقتراح حضرة أسرين : الأول أن يصلى البرلمان على أى قرار يصدر من الحكومة بشأن هذه الديون وهذا لا يمكن الأخذ به لأن مجلس النواب يتخذ ملة معينة في الاستمالةا يكون الحال لو حصل اتفاق في وقت عطلة مجلس النواب وهذه الديون تبلغ في أوقات معينة فهل تعطى الحكومة الدفع ؟ والأمر الثاني أن حضرة العضو يغنى ألا تكون الحكومة القائمة وقت الاتفاق حائرة همة الأمة وهذا مردود أيضاً لأن المقروض أن تكون الحكومة حائرة همة مجلس النواب والأ ما بقيت في مراكزها . لأرجو عدم التأثير بهذه التهمة والموافقة على قرار اللجنة .

حضرة حافظ عابدين بك - أقترح أن يضاف لل شرط الثاني من تقرير اللجنة بعد كلمة الحكومة المصرية ما يأتي :

ولا يكون الاتفاق أو القرار نافذ المفعول إلا بعد تصديق البرلمان المصرى عليه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - ردأ على مآلاله معالي شفيق باشا أقول عن الأمر الأول أنه لن يقع تأثير من الدفع مطلقاً لأن الحكومة عازمة على إيداع المبالغ المستحقة في الآن في أحد المصارف . وأما عن الأمر الثاني فليس من المنكرد ولا من المضمون أن كل وزارة تأتي تكون حائرة همة مجلس النواب فقد تشكل وزارة في مسده العطلة البرلمانية غير حائرة التفة وتعتقد بما لا يطق ومصلحة الأمة . فلذلك أتمسك باقتراحى .

معادة المقرر - جاء بالمسألة ١٣٧ من الدستور أنه لا يجوز عقد قرض عموى ولا تعهد قد يترتب عليه انقراض مبالغ من الخزنة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

حضرة حافظ عابدين بك - هذا النص لا يبرى على المسامى ولذلك أريد أن أضرب إلى الشرط الثاني من قرار اللجنة الاقتراح الذى أهديته حتى لا يكون هناك محل لتناول وما لا يحتمل التأويل خير مما يجتهد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أوافق على مقارره معالي شفيق باشا .

حضرة عبد الفتاح رجائى أفندي (السكرتير البرلماني) من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي فيتفضل بالوقوف .

لم يقف إلا حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي :

حضرة عبد الفتاح رجائى أفندي (السكرتير البرلماني) من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة حافظ عابدين بك فيتفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

حضرة عبد الفتاح رجائى أفندي (السكرتير البرلماني) من يوافق على قرار اللجنة فيتفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

على مكتب لجنة المالية بمجلس الشيوخ المقدم به تقريرها وهذا نصه :
حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بأن أرفقها لكم التقرير الذي وضعته لجنة المالية عن صرف إعانات
لبعض جمعيات خيرية مصرية فتكرم بمرضه على المجلس .
وسيكولت سعادة مشيل أيوب باشا مقررا للجنة أمام المجلس في هذا
الموضوع .

وتغضضوا بقبول فائق الاحترام ما
١٠ يولييه سنة ١٩٢٤
رئيس لجنة المالية
بمجلس الشيوخ

على تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن هذه الاعانات وهذا نصه :
اجتمعت لجنة المالية بمجلس الشيوخ في يوم الخميس ٧ ذي الحجة
سنة ١٣٤٢ الموافق ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ وأطلعت على الكتاب الوارد من
مجلس النواب بتبليغ قرار المجلس المذكور الصادر بشأن صرف إعانات لبعض
جمعيات خيرية مصرية وعلى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب انطاس بهذه
الاعانات والرفقة صوره مع هذا وقررت بعد المناقشة الموافقة على ما قرره
مجلس النواب بهذا الشأن وهو :

١- صرف المبالغ الموجودة لدى وزارة الداخلية من رسوم المراهقات وتريد
على أربعة آلاف جنيه بمعرفة وزارة الداخلية للجمعيات الخيرية المصرية سواء
منها الجمعيات التي يوضح احتياجها إلى زيادة المربط لها وما يضم إليها من
الجمعيات المصرية الأخرى مثل جمعية رعاية الأطفال وغيرها .

رئيس اللجنة
أعضاء : يوسف وهبه

وافق المجلس على تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ .
وقعت الجلسة للإستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين
ساعة . وأعيدت في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة مساء .
حضرة محمود بسويوفندي (السكرتير البرلاني) — قد طلب مجلس النواب
ميتانية مجلس الشيوخ لتظروا هذه الليلة وأعادتها إلينا ننظر لها .
وافق المجلس على ذلك .

مسألة الرئيس — قدمت وزارة المالية إلى مجلس النواب بعض احتفادات
إضافية لميتانية الدولة عن سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ فأقرها . وسمعت على
حضرانكم الآن لتظروا وسيداء على حضرانكم عرض امتداد مبلغ ١٢,٠٠٠ ج .
لقتال نهضة مصر . وهو الامتداد الذي عرض القيلة وحول على لجنة المالية .
ما حضر حضرة صاحب الدولة سعد زقزلو باشا رئيس مجلس الوزراء
في الساعة الثامنة والدقيقة ٢٠ مساء .
طلبت طليات الاجتماعات وهي الآتية :

(١) امتداد مبلغ ١٢,٠٠٠ ج . م لصحة خفر السواحل لشرامركب
ملاحية سريعة .
وافق المجلس على ذلك .

مماثل الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة .
على الكتاب الوارد من مجلس النواب المقدم به تقرير لجنة المالية عن
الافتراضات الخاصة بصرف إعانات لبعض جمعيات خيرية مصرية وهذا نصه ؟
حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ .
تقدم للمجلس جملة اقتراحات لتخصيص إعانات لبعض جمعيات خيرية
مصرية . وقد أجمعت هذه الاقتراحات على لجنة المالية لتقصصها .
وقد بحثت اللجنة هذه الاقتراحات وقدمت تقريرها المرفقة صورته
مع هذا .

وقد عرض هذا التقرير على المجلس فوافق بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء
٩ يولييه سنة ١٩٢٤ على ما رأته اللجنة .

فالمرجو عرض ذلك على مجلس الشيوخ ليرى رأي فيه .

وتغضضوا ماليكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
أعضاء : أحمد مظلوم

تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن الاعانات المذكورة
حضرة صاحب المال رئيس مجلس النواب

لما أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٦ يولييه الحاضر على لجنة المالية
الاقتراحات المنقطة بأمانة الجمعيات الخيرية المصرية اجتمعت اللجنة وبحثت
هذا الموضوع واستندت على المبالغ الموجودة لدى وزارة الداخلية من رسوم
المراهقات ومن فائض توزيعها فأقرها :

أولاً — انما الموجود لدى وزارة الداخلية من هذا الباب يبلغ نحو ٢,٠٠٠ جنيه
تقريبا مكونة من المدرج في مشروع الميتانية وما كان لديها من قبل .
ثانياً — خصص لصحفين نتاج انجيل مبلغ ١,٠٠٠ جنيه لأنه متحصل من
رسوم المراهقات في سياق انجيل .

ثالثاً — بصرف لجمعيات خيرية مبلغ ٨,٢٢٨ جنيها منها مبلغ ٤,٨٤٢ جنيها
كانت تصرفه وزارة المالية من ميتانية الإيرادات العادية وأحالت صرفه على
وزارة الداخلية على أن يؤخذ من رسوم المراهقات والمال التي وقدره ٩٩٦ جنيها
كانت تصرفه وزارة الداخلية مباشرة .

وعلى ذلك يتبقى من المبلغ الموجود لدى وزارة الداخلية ما يزيد على أربعة
آلاف جنيه تتركها للجنة صرفه بمعرفة وزارة الداخلية للجمعيات الخيرية المصرية
سواء منها الجمعيات التي يوضح احتياجها إلى زيادة المربط لها وما يضم إليها
من الجمعيات المصرية الأخرى مثل جمعية رعاية الأطفال وغيرها .

ورأى أحد أعضاء اللجنة تعدد ترشيحاتها فجددت عدم تقيد بتخصيصها
لجمعيات مصرية فأشرف بأن أرفق ذلك لكمالكم راجيا عرضه على المجلس ،
وتغضضوا بقبول فائق الاحترام ما
رئيس لجنة المالية
أعضاء : يوسف قطاوى
٣٠ يولييه سنة ١٩٢٤

حضرة محمود بسيوني أفندي مقرر اللجنة - التصديلات التي أدخلت على هذا القانون بسيطة جداً فهل توافقون على نظره الآن .

وافق المجلس على ذلك .

على تقرير اللجنة عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

قرر مجلس الشيوخ بجملة يوم الثلاثاء ٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (٨ يولييه سنة ١٩٢٤) إحالة مشروع القانون الملحق بقانون الانتخاب على لجنة الحفائية .

وقد عقدت اللجنة عدة جلسات وأطلعت على ما يأتي :

(١) مشروع القانون المذكور المقدم من الحكومة والمذكرة الإيضاحية الملصقة به .

(٢) تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب عن ذلك المشروع .

(٣) النص النهائي الذي أقره مجلس النواب .

(٤) المناقشات التي دارت في مجلس النواب في هذا الشأن .

وبعد المناقشة رأت اللجنة الموافقة على الشرع المروض على الوجه الذي أقره مجلس النواب إلا في النقط الآتية :

أولاً - قرر القانون المعمول به الآن نظاماً للترشيح يقضي بأن يرشح عضو مجلس النواب وعضو مجلس الشيوخ من عدد معين من الناخبين في الدائرة الانتخابية . وقد أصرحت هذه التركة ضماً على جدية الترشيح بحيث لا يقدم للانتخاب إلا من يطلب الظن على احتمال نجاحهم .

على أن العمل بنظام التركة ثبت أن به ميوياً جمة فوجب العمل منه إلى نظام جديد يتضمن جدية الترشيح من جهة ويختص به حقوق نظام التركة من جهة أخرى . ولهذا تضمن المشروع المقترح الآن المعمول عن نظام التركة وإحلال نظام آخر عليه يقضي على من يرشح نفسه للانتخاب سواء في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ بأن يودع إقراراً العامة مبلغ مائة وخمسين جنياً يسقط حقه فيها ويخصص للأعمال الخيرية إذا عدل عن الترشيح أو لم يزل في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل - مع نص المبلغ إلى نصفه بالنسبة لمركز الدوائر والجهات التابعة الآن لأقسام الحدود .

واللجنة مع موافقتها على المبدأ في ذاته ترى أن المبلغ المقترح في المشروع وهو مبلغ ١٥٠ جنياً جسم جداً وأنه قد يحول بين الكثيرين من ذوي المواهب والكفاية وبين خدمة البلاد بالتقدم للانتخابات العامة ولهذا فإنها ترى وجوب تنزيل المبلغ إلى ثلثه بالنسبة لأعضاء مجلس النواب . أما فيما يخص أعضاء مجلس الشيوخ فإنها لا ترى بأساً من بقاء المبلغ على حاله .

ثانياً - من مقتضى المادة ٤١ من القانون الحالي أنه إذا لم يقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح واحد ترشيحاً صحيحاً أعلنت اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٣ (وهي اللجنة المؤلفة من المدير أو المحافظ ومن أجد القضاء ومن أحد أعضاء النيابة طبقاً للمشروع الجديد) انتخاب المرشح .

(٢) اعتماد مبلغ ٣٠٠ ج. م. من آتلي طابعاً مشتركتهما المطبعة الأميرية في السنة الماضية ولم يصل إلا بعد انقضاء السنة المالية وقد توفر ثمنهما في الميزانية الماضية .

وافق المجلس على ذلك .

(٣) اعتماد مبلغ ١٦٣٧١ ج. م. لتقل رجال القضاء والنيابة بالمحاكم الأهلية والموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية من الترتيب القديم إلى الترتيب الذي وضع لهم بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ واعتماد كذلك مبلغ ٥٦٠ ج. م. مستحق لهم من السنة من أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ إلى آخر مارس سنة ١٩٢٤ .

وافق المجلس على ذلك .

(٤) اعتماد مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م. قيمة المبلغ المسحق للمهندسين الذين وضعوا رسومات وتصميمات تستحق قصر المبنى الجديد وذلك لأن الحكومة كانت متفقة معهم على دفع هذا المبلغ الميع .

وافق المجلس على ذلك .

(٥) اعتماد لوزارة الزراعة مبلغ ١٢,٧٧٨ ج. م. للمصل اللازم لتفحص المراضى

وافق المجلس على ذلك .

(٦) اعتماد مبلغ ٥٠٠ ج. م. لوزارة الحرية لأجل رفع حرميات رجال الهيئة بمصلحة إسماعيل لومال مستوى زملاتهم في المصالح الأخرى .

وافق المجلس على ذلك .

(٧) تخصيص مبلغ ١٦,٢٥٦ ج. م. يمكن توفيره من المربوط بالمزاينة للأعمال الجديدة لأعمال أخرى منها ٨,٠٠٠ ج. م. لبناء مطبخ ومطبخ لمدرسة الحسينية و ٨,٠٠٠ ج. م. احتياطي .

وافق المجلس على ذلك .

(٨) اعتماد لوزارة المواصلات مبلغ ٥١,٠٠٠ ج. م. لتشييد البنايات الجديدة اللازمة لإدارة التليفون والتلفراف .

وافق المجلس على ذلك .

(٩) اعتماد مبلغ ١٢,٠٠٠ ج. م. لتكاليف نخبة مصر على أن يكون المبلغ تحت تصرف وزارة الأشغال وهي التي تتولى العمل بتنفيذها ولا يدفع ما يكون متأخراً من أجور العمال إلا بعد فحص الحسابات الخاصة بالعمال السابق كله .

وافق المجلس على ذلك .

شرع في قراءة تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون الملحق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالانتخابات .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أطلب لرجاء نظر هذا المشروع بجلسة أخرى لأنه وزع طبعاً اليوم ولم يتمكن من درسه .

تليت المادة ١ المعدلة وهذا نصها :

مادة ١ — لكل مصري من الذكور حتى انتخاب أعضاء مجلس النواب من بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة . وأعضاء مجلس الشيوخ من بلغ نجا وعشرين سنة ميلادية كاملة .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت الفقرة الثانية المعدلة من المادة ٢ وهذا نصها :

مادة ٢ — تعدل الفقرة الثانية منها كالآتي :

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي لا بها مصلحة أو فيها مقر عائلته . ويجب عليه أن يبين للموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت الفقرة الأخيرة المعدلة من المادة ٤ وهذا نصها :

تعدل الفقرة الأخيرة منها كالآتي :

« الأحكام الصادرة بقوة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب » .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت الفقرتان ٢ و ٣ المعدلتان من المادة ٥

« تعدل الفقرتان (٢) و (٣) كالآتي :

(٢) الذين أشهر انضمامهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار انضمامهم إلا إذا رد إليهم اختيارهم قبل ذلك (٣) يحكمهم عليهم المجلس في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٧٦ و ٧٧ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي » .

وتلغى الفقرة الرابعة » .

حضره عمود يسيرى اتقى (مقرر الجلسة) — كان النص القديم يقضي بسقوط حق المحكوم عليهم في الانتخاب في جريمة من الجرائم الانتخابية لو كان الحكم خزانة فصل هذا النص بأن اشترط لسقوط الحق في الانتخاب أن يكون الحكم صادراً بالمجلس .

قرر المجلس الموافقة على هذه المادة .

تليت الفقرة الثانية المعدلة من مادة ٦ وهذا نصها :

مادة ٦ — تعدل الفقرة الثانية كالآتي :

« ويحصرى حكم هذه الفقرة على الضباط وصف الضباط وإلحاق في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو أي شخص في أية هيئة ذات نظام عسكري » .

قرر المجلس الموافقة عليها .

وقد تضمن المشروع انتقال هذا الحق إلى وزير الداخلية .

عل أن اللجنة ترى بقاء النص القديم على حاله لأنه أولى ضماناً ولاه لا موجب لهذا التغيير .

ثالثاً — ترى اللجنة أن تقوم عملية الانتخاب إلى غروب الشمس بدلاً من ميدان الساعة الرابعة الضمد في القانون الحالي أو الساعة الخامسة الضمد في المشروع وذلك لكي يتسنى لكل فرد الانتفاع بجميع ماحلات النهار في اصطاله صوته ، إذ لا ينبغي لإيقاف عملية الانتخاب في فصل الصيف قبل الغروب يباحثن أو يلاش .

رابعاً — زادت اللجنة تحويل لجنة الانتخاب الحق في تأجيل إتمام عملية الانتخاب إلى اليوم التالي إذا دعت الحال لأنه يتوقع مع ازدياد عدد الناخبين في المستقبل ألا يكفي جزء عظيم من الليل لإتمام عملية الانتخاب .

وصل ذلك رأيت اللجنة تعديل المواد ٣١ و ٤١ و ٥٠ و ٥٥ تعديلها يتفق مع الاقتراحات المقترحة ما

رئيس اللجنة

أعضاء : أحمد ز في أبو السعود

حضره المقرر — حل يراقق المجلس على هذا المشروع من حيث مبدأ التصديق ؟

وافق المجلس على ذلك .

حضره المقرر — انقذ سجل مشروع القانون مادة مادة .

تليت مقدمة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلغى الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وتلغى المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و الفقرة الرابعة والأخيرة من المادة ٧٧ والمواد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ .

وتستبدل في النصوص الأخرى من هذا القانون عبارات (منتوب ومنتوب المنتوب ومنتوب ومنتوب ومنتوب ومنتوب) كلها « نخب وخيرين » .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

تعدل نصوص المواد المبينة بحد من القانون المذكور كما يأتي :

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت المادة ٧ وهذا نصها :

مادة ٧ - يكون لكل مدينة أو قرية تابعة للمديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من خمسة أو من يقوم مقامه رئيساً ومن المأذونين واحد من الأعيان (يرف القراءة والكتابة) يمينه مأمور المركز فإن لم يكن مأذون يمين المأمور بدله عينا . يرف القراءة والكتابة : أما في كل قسم من أقسام القاهرة والأمنية ويور سعيد تؤلف لجنة تحرر جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من يوب عنه رئيساً ومن اثنين من الأعيان (يرقان القراءة والكتابة) يمينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مطلوب من قبل المحافظ رئيساً ومن اثنين من الأعيان (يرقان القراءة والكتابة) يمينهما المحافظ .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت الفقرتان الأولى والثالثة للملائم من المادة ١٢ وهذا نصهما :

مادة ١٢ - تعدل الفقرة الأولى كالآتي :

"لكل مصري أهمل ادراج اسمه في جدول الانتخاب يفرحق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أن يطلب ادراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب ادراج اسم من أهمل يفرحق أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك . وله أيضاً أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد " .
وتعدل الفقرة الثالثة كالآتي :

"سوى المدير أو المحافظ في جميع الأحوال أن يمل كل من قدم طلباً من الطلبات السابقة وكذلك كل من قدم بشأنه طلب منها بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة أو شفوية بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة الآتي ذكرها في المادة التالية " .

قرر المجلس الموافقة عليها

تليت الفقرة الأولى للمللة من المادة ١٣ وهذا نصها :

مادة ١٣ - عدلت الفقرة الأولى منها كالآتي :

تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نيابة يمينه القاض السموي ويكون الحكم فيها من ثلاثين عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم " .

حضره حافظ طابان بك - هل يوجد مانع من أن يقيد الناخب اسمه في جهتين أو أكثر .

حضره مقر اللجنة - لا مانع .

حضره حمد ذكي الأبراشي بك (وكيل وزارة الداخلية المساعد) - ولكن يكون تكرار القيد عيباً .

حضره مقر اللجنة - اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الانتخاب كانت تؤلف من المدير أو المحافظ ومن قاض ومن واحد من لأعيان فاستبدل هذا العضو الأخير بعضو نيابة يمينه النائب السموي وفي هذا ضمان للمصلحة .

حضره صاحب الدولة سعد زغلول بإشارته الرئيس الوزراء - استبدل العضو الذي ينتخب من الأعيان بعضو من هيئة لا تميل عن الحق .

قرر المجلس الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة ٢٣ وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يسبق رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائياً شهادة بذلك يذكر فيها اسمه وعمل وتوطه ورقم تاريخ قيده بالجدول والسنة المقدرة له في تاريخ القيد ويختتم الشهادة بختم المركز أو القسم .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت الفقرتان الثانية والرابعة من المادة ٣١ وهذا نصهما :

مادة ٣١

يستبدل بالفقرة الثانية من هذه المادة النص الآتي :

"كأننا - أن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محسناً للقراءة والكتابة" .

ويستبدل بالفقرة الرابعة النص الآتي :

رأياً - أن يرشح نفسه للإنتخاب ويؤدع خزنة المديرية أو المحافظة وقت الترشح مبلغ مائة وخمسين جنياً مصرياً مخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية . إذا عدل عن الترشح أو إذا لم يحضر في الانتخاب عثر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل .

ويطعن هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالي مركز الدوا أو الجهات التابعة الآن لمصلحة أقسام الحدود " .

حضره المقر - كابت الفقرة الثانية للمادة ٣١ فتعفى بالإنتخاب عضو مجلس النواب الأجنبي تكون أصحالهم بدرجة جدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها فصلت هذه الفقرة لكي يمكن لكل شخص أن يرشح نفسه في أكثر من دائرة وفي هذا مصلحة والفقرة الرابعة كانت تشترط في العضو أن يرشحه ثلاثون على الأقل من مشغولي دوائره . ولا يفتى على حضراتكم ما حصل أثناء الانتخابات السابقة من التسهيلات للتركة التي جاءت بطريق غير شرعية ولما كان الغرض من التركة ضمان الترشح ليكون الانتخاب جدياً فقد رأيت الحكومة وأجأها من المحكمة والصواب بل خرجت المحكمة والصواب رأيت الملوك عن طريقة التركة لما فيها من العيوب وأن يستأمن منها بإبداع مبلغ ١٥٠ جنبيه يخص للأعمال الخيرية المحلية في حالة الملوك عن الترشح أو عدم جواز الترشح عثر الأصوات ووافق مجلس النواب على هذا التسهيل إلا أن لجنة مجلس الشيوخ رأيت أن هذا المبلغ جسم جمداً وأنه قد يحول بين الكثيرين من ذوي المواهب والكفالية وبين خدمة البلاد بالقدم للترقيات فاقترحت تخفيضه إلى ثلثه بالنسبة لأعضاء مجلس النواب وبقائه بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ ولحضراتكم الرأي الأول .

حضرة المقرر - يمكن أن يؤثر الموظف على الناخبين في كل الدائرة أما المصلحة أو الشيخ فلا ينبغي نقوده بله .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - إن العمل بما يرى إليه حضرة العضو المحترم يؤتى إلى إخراج المند فاتهم لو حرموا من ترشيح أنفسهم بلادهم حتى أية جهة يرشحون أنفسهم وأولى البلاد بأن يرشحوا فيها هو بلادهم . على أن مظنة التأثير بعيدة إذ كيف يؤثر عمدة بلدة صغيرة في دائرة عدد سكانها اثنا عشر ألفاً .

قرر المجلس الواقعة على هذه المسألة .

تليت المسألة ٣٦ وهذا نصها :

مادة ٣٦ - يحق للمرشح كتابة المديرية أو المحافظة مصحوباً بإيصال إيداع المبلغ المنصوص عليه في المسألة ٣١ وذلك في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليها في المسألة ٣٣ والا كان بإطلا .

وتعيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويسعى حين الإصلاات .

قرر المجلس الواقعة عليها .

تليت المسألة ٣٧ وهذا نصها :

مادة ٣٧ - يمرض كشف المرشحين في كل دائرة انتخابية بمعرفة المند أو المحافظ في مقر دائرة الانتخاب وجميع الدوائر الفرعية في الثلاثة الأيام التالية لانتهاه المدة المبيحة في المسألة ٣٦ ويبقى هذا الكشف مبروضاً مدة خمسة أيام ولكل من أهل أوداج اسمه في الكشف أن يطلب إدراجهم بالمند أو المحافظ في الخمسة الأيام المذكورة .

قرر المجلس الواقعة عليها .

تليت المسألة ٤٠ وهذا نصها :

مادة ٤٠ - إذا ظهر أن أحداً رشح نفسه في أكثر من دائرتين غير أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يبد رأيه في الخمسة الأيام المتتالية لمرض الكشف اعتبر مرشحاً في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه منهما أولاً

قرر المجلس الواقعة عليها .

تليت المسألة ٤١ وهذا نصها :

مادة ٤١ - إذا لم يتسلم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحاً صحيحاً أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء المدة المنقضية ذكره ولا حاجة لولى إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

قرر المجلس الواقعة عليها .

تليت المسألة ٤٣ وهذا نصها :

مادة ٤٣ - يعلن المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب في شكل صور منه في كل قرية أو مدينة أو قسم من مدينة ولى الأماكن بينها والمدراء المحافظ بقراره ويكتب في ذيل كل صورة اسمها للمرة الانتخاب في الدائرة .

قرر المجلس الواقعة عليها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا توافق على التصفيص مطالباً .
قرر المجلس الواقعة على المسألة بالتدليلات التي أقرها مجلس النواب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - قد رشح شخص في أكثر من دائرة ثم يشتب في إحدى الدوائر فيض عليه المبلغ الذى أودعه في الدائرة الأخرى .

حضرة صاحب الدولة سعد زغول باشا رئيس الوزراء - الانتخابات تحصل في يوم واحد وإلى أرجو حضرة العضو أن ينظر إلى أن على المائدة الخاصة بهذا الموضوع فلا يخلط المسائل بعضها ببعض .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألا تزال الفقرة الأخيرة من المسألة ٣١ انطاسة بأمره الأسرة المالكة وبنالها بآية أو استبدلت ؟

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - لا تزال هذه الفقرة باقية على ما هي عليه ولا دخل لها في الفقرة الرابعة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إننى سيدل ترهب الفقرات .

حضرة المقرر - هذا خارج عن الفقرة الرابعة ولا يدخل في الانتخاب لأن الإسماء لا ينتخبون وإنما يجوز تبنيهم بمجلس الشيوخ .

حضرة على عبد الرزاق بك - قدم حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي اقتراحاً هذا نصه :

"أقترح أن يضاف إلى المسألة ٣١ أن ترد المبالغ المودعة لترشيح إلى من كان مرشحاً بدائرتين وأضيف في أحدها أنا انتسب من الدائرة الثانية" .

حضرة صاحب الدولة سعد زغول باشا رئيس الوزراء - هذا الاقتراح مرفوض .

حضرة على عبد الرزاق بك - من يوافق على هذا الاقتراح فليعضل بالوقوف لم يبق أحد .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أريد أن أوضح السبب الذى يبت عليه هذا الاقتراح .

مجلس الرئيس - المجلس لم يوافقك عليه .

تليت المسألة ٣٣ وهذا نصها :

مادة ٣٣ - "لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرتين انتخاباً" .

قرر المجلس الواقعة عليها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - المسألة ٣٣

سلك الرئيس - المجلس قرر الواقعة على هذه المسألة .

تليت المسألة ٤٤ وهذا نصها :

مادة ٤٤ - لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك المند والمشايج .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حكمة مع الموظف من ترشيح نفسه في دائرة عمله ظاهرة وهي احتمال التأثير على الناخبين فما الحكمة في استثناء المند والمشايج من هذا الحكم وهم أكثر منهم تأهيلاً .

تليت المادة ٤٥ وهذا نصها :

مادة ٤٥ - ع - تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بـ لجنة تولى من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين .

قر المجلس الموافقة عليها .

تليت المادة ٤٦ وهذا نصها :

مادة ٤٦ - ع - يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة مقعنين قبل يوم الانتخاب (من كشف ناخبي القائرة) ثلاثة ناخبين علمين بالقرارة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة الموقفة التي تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

والذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة الموقفة آكلها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

تولى اللجنة النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليهما ومن ثلاثة من الناخبين يتفقون بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ إجماعهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الرقعية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويتعقب هؤلاء الناخبون المقيمين من قبل المرشحين - من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب وفي اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المقيمين بالحاضرين وبالأغلبية النسبية وتختص في ذلك الأفراد المقررة في المواد ٥١ و ٥٢ . من هذا القانون فلذا تساوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن عينه الفرقة كان عضواً بالجنة .

وإذا تكرر بعد مضي ساعة من الزمن المحدد البدء في عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لم يتم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لم يتم حضورهم فتصحب اللجنة الرقعية بنائية .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يوم يصحير عناصر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

حضره أحد أو ميف وأرضى انتهى - سالماً إذا كانت الدائرة ليس فيها غير مرشح واحد .

حضره المقرر - كانت المادة القديمة تنص بانتخاب ثلاثة من المندوبين ليكونوا أعضاء في لجنة الانتخاب النهائية وكان كل فريق يجتهد في أن يشهد السند الكبير الممكن ليكون أعضاء اللجنة من فريقه وقد أدى ذلك إلى تعطيل عملية الانتخاب فأضرب لكم مثلاً بما حصل في أسيوط

أصوات : موافقون .

قر المجلس الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة ٤٨ وهذا نصها :

مادة ٤٨ - ع - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يحوز حضورهم حاضرين سلاخاً والمرشحين دائماً حتى الدخول في قاعة الانتخاب . قرر المجلس الموافقة عليها .

تليت الفقرة التي أضيفت إلى المادة ٥٠ وهذا نصها :

مادة ٥٠ - ع - تصالف إليها الفقرة الآتية :

ومع ذلك فلذا وبعد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يعلوا راجع بحمر اللجنة كشفاً بإسمائهم ويستمر عملية الانتخاب إلى ما بعد أبناء آرائهم .

حضره المقرر - لجنة الحفانية يحيط الشيوخ رأياً مخالفاً لما أقره مجلس النواب فقد رأيت حوضاً عن جعل نهاية عملية الانتخاب في الساعة الخامسة أن تمت هذه العملية إلى غروب الشمس وحضرناكم الرأي الأعلى .

حضره وكيل وزارة الداخلية (المساعد) - لا أرى فائدة من إدخال هذا التعديل لأن عملية الانتخاب لا تنتهي لفاية الساعة الخامسة بل تستمر سواء حدثت نهاية الجهاد الساعة الرابعة أو الخامسة فإن لجنة الانتخاب تستمر إلى أن ينتهي عملها .

حضره المقرر - حقيقة هذا الرأي وبجبه .

سألى أحمد زكي أبو السعود باشا - الفرض من هذا التعديل هو أن الناخبين الذين يحضرهم قبل الغروب يكون لهم إبطى في أعطاه أصواتهم ولو بعد الغروب فلذا كان هناك اعتراض على ذلك فليس لدينا مانع من إبقاء المادة على أصلها .

حضره وكيل وزارة الداخلية (المساعد) - المتصّب الذي لاجم بالحضور لفاية الساعة الخامسة لا ينتظر أن يتصرف ذلك وقد دلت على ذلك التجربة .

حضره حافظ عابدين بك - أرى أنه لا يمتنع الانسحاب بعد الساعة الخامسة إذا كانت اللجنة امتت عملها لأن ذلك قد يؤدى إلى مشاكل .

وافق المجلس على المادة بالإضافة التي أقرها مجلس النواب .

تليت المادة ٥١ وهذا نصها :

مادة ٥١ - ع - تستبدل بعبارة " القاضي أو عضو النيابة " عبارة " رئيس اللجنة في الفقرة الثانية " .

قر المجلس الموافقة عليها .

تليت المادة ٥٢ وهذا نصها :

مادة ٥٢ - ع - " على كل ناخب أن يقدم هيئة عند إبداء رأيه شهادة قد اسمه بمعدل الانتخاب ومن أضاف شهادته فليت اللجنة رأيه عند تحفظها من شخصه " .

حضره المقرر - المحقق من شخصية الناخب يكون بواسطة السند والمشايع الموجودين في اللجنة .

أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتهم في النيابة . الملك الذين يؤيدون ضريبة أو يقل من مائة وتسعين جنيها في العام . المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن المرتبة لأجل دخلهم السنوي من ألف وخمسة جنية مصري وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها في الدستور وفي هذا القانون .

وتقص الضريبة والدخل السنوي إلى الثلث بالنسبة لمن يتخبط عن مديرية أسوان .

(٣) أن يكون عملاً للقراءة والكتابة .

ويشترط أيضاً فيمن يتخبط عضواً في مجلس الشيوخ :

(١) أن يكون اسمه مقبداً في جدول من جداول الانتخاب .

(ب) أن يترشح نفسه ويودع في خزنة المديرية أو المحافظة وقت الترشح مبلغ ١٥٠ جنيهاً مصرياً ينقص للأعمال الخيرية المحلية إذا عدل عن الترشح وإذا لم يحضر عشر الأصوات على الأقل .

تلا حضرة المقرر اقتراحاً لفضرة الدكتور سوري بالجرس سور إلى إحدى وهذا نصه :

أن الترخيص بتعديل المادة ٩٦ فقرة ٢ (الجزء الخاص بالملك والمشتغلين بالأعمال المالية والتجارية والصناعية والمهن الحرة) .

(١) بأن يشترط في عضو مجلس الشيوخ من الملك أن يقل الضريبة التي يؤيد عن الثلاث جنية مصرياً سنوياً ولحامل الشهادات العالية منهم من مائة وتسعين جنيهاً . وأن تكون هذه الضريبة من أملاك مسجلة تسجيلاً حراً حقيقياً ويغفل تكليفها ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ الترشح . وأن يكون وضع اليد مستمراً عليها بمسجلة قانونية .

(٢) بأن يشترط في عضو مجلس الشيوخ من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية ألا يقل دخله السنوي عن الثلاثة آلاف جنية مصرياً ولحامل الشهادات العالية منهم ودفعها للمهن الحرة عن ألف وتسعين جنية مصرياً .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - هذا الاقتراح مخالف للدستور .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - طلب الحكومة عدم المناقشة في هذا الاقتراح ورفضه شكلاً لمخالفته للدستور إذ أن هذه المادة تلت من المادة ٧٨ من الدستور وليس لكن أن تعدلوا فيه إلا بالطرق المنصوص عليها ولهذا لا يجوز المناقشة في هذا الاقتراح .

حضرة حافظ عابدين بك - أن يصح أن يقول أن المادة وتسعين جنيهاً . . .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - كل سانس لهذه المادة سانس بالدستور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يقصد بكبار العلماء الذين أجازوا اختيارهم أعضاء مجلس الشيوخ هيئة كبار العلماء وحكمه أو أن هذا التمييز أهم من ذلك .

قرر المجلس الموافقة على هذه المادة .

تمت المادة ٥٥ وهذا نصها :

مادة ٥٥ - يان الرئيس تخم عملية الانتخاب متى كانت الساعة لا تقرب من ذلك . إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٥ .

ثم يؤخذ في قرع الآراء التي أعطيت .

ويجب التزم على صادق أوراق الانتخاب بالموافاة المقررة لقرعها مما في الثلاثة الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسطة لجنة القرع التي تتكون من رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية رئيساً وعضو من كل لجنة فرعية ينتاره أعضاءها .

حضرة المقرر - علة هذا التعديل أن عدد الناخبين أصبح أكثر مما كان عليه .

قرر المجلس الموافقة على هذه المادة .

تمت المادة ٥٨ وهذا نصها :

مادة ٥٨ - تصان في الفقرة الثالثة بعد كلمة " الأصوات " كلمة " الصحيحة " .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تمت المادة ٦١ وهذا نصها :

مادة ٦١ - إذا كان انتقال الناخب من محل اقتتال مكانه لا انتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيطلى عند تقديم شهادة قيد اسمه بمجلد الانتخاب تذكرين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة خطاً وإياباً .

قرر المجلس الموافقة عليها .

تمت المادة ٦٢ وهذا نصها :

مادة ٦٢ - تجنّف كلمة " الطابع " الواردة بعد كلمة " اسم " .

قرر المجلس للموافقة عليها .

تمت المادة ٦٦ وهذا نصها :

مادة ٦٦ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

أولاً - أن تكون سنه أو ميين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانياً - أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء . الممثلين السياسيين . رؤساء مجلس النواب . وكلاء وزارات . رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أي هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها . النواب الموميين . قضاة القضاة . موظفي الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك - سواء في كل ذلك لا للذين أو السابقين .

(٢) أمراء الأسرة المالكة وبناتها بطريق الصين لا الانتخاب . كبار العلماء والرؤساء الرومانيين . الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً .

وتبقى الفقرة السادسة التي صارت السابعة على حالها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اختفقت مع مجلس النواب في تقسيم هذه المسألة فصرها مجلس الشيوخ بأنه لا ينظر إلا في صحة انتخاب أو تعيين الأعضاء المعلنون لهم وصرها مجلس النواب بأنه يختص بالنظر في صحة نيابة أعضائه مطلقا سواء قدم لمن في الانتخاب أو لم يقدم فلذا سرنا على مقتضى نصير مجلس الشيوخ تضاربا مع نص المسألة ٧٠ التي تفتى بأن "كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضوا في المجلس الآخر وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في نهاية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد المجلس" لأنه إذا لم يعلن في من ذكرناه هذه المدة فلا يمكن أن يطم من أي يوم يتجدد الثانية الأيام المقررة لها حضرة حافظ هابدين بك - مجلس الشيوخ أصاب في تخرجه هذا البدء حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - لكل مجلس أن يبيع المبدأ الذي قرره .

وافق المجلس على هذه المسألة .

تليت المسألة ٧١ وهذا نصها :

مادة ٧١ - لا يصح بين عضوية أي المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظفي ومستغنى مجلسي المديريات والمجالس البلدية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستغنيها وكذلك العهد . ويستثنى الوزراء من حكم علم المجمع .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية وبلدان الشياخات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أنه لا يصح لموظف في المهاد الدينية أن يجمع بين وظيفته وعضوية أحد المجلسين لأن المسألة ٧١ التي تحظر ذلك حرمت موظفي وزارة الأوقاف من أن يجمعوا بين وظيفتهم وبين عضوية البرلمان .

حرام أن يجمع موظفو المهاد الدينية بين وظائفهم التي يتقاضونها مرتبا من الأوقاف أو من الحكومة وبين عضوية أحد المجلسين لأنها إذا أجزأت ذلك لكانت لفظة شيخ الجامع الأزهر الذي يستولى على مرتب يبلغ ألفي جنيه أن يجمع بين وظيفته هذه وبين العضوية .

وقياسا على ذلك يكون للكتاب أو الباحث كتاب في المهنة الدينية الذي يشغل وظيفته يربيا ويأخذ الأجر منها مثل هذا الحق ونحن لا نضمن أن تبدأ جلسات المجلس دائما في الساعة السادسة مساء فقد يجوز أن يشغل المجلس شيئا فثقا اشغل منها مثل هذا الموظف يكون قد استولى على مرتب وظيفته بنسحق خصومنا انكم تعلمون أن معظم أعضاء المجلس أعضاء انتخبوا في ثلاث بلدان وأعمال هذه البلدان لا تسمح لأعضائها بالانصراف إلى عمل آخر .

بناء على ذلك أقترح أن يقرر المجلس عدم الجمع بين وظائف المهاد الدينية وعضوية المجلس .

فضيلة الشيخ حسين والي - لا يقصر على هيئة كبار العلماء وحدهم . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن حكمت إحدى بلجان الانتخاب بأن المقصود من هذا النص هيئة كبار العلماء .

فضيلة الشيخ حسين والي - هذا خطأ .

حضرة المقرر - المقصود من "كبار العلماء" كبار العلماء مطلقا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل تدخل ضريبة مجالس المديريات في المسألة والخمسين جنيا وهي الضريبة المنصوص عليها في هذه المسألة ؟ حضرة حافظ هابدين بك - ضريبة مجالس المديريات لا تدخل في هذا المبلغ .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - رأى الحكومة أن ضريبة مجالس المديريات تدخل في المسألة والخمسين جنيا لأن الممول يتحمل الضريبتين .

حضرة حافظ هابدين بك - الدستور يقصد الضريبة التي تدفع نظريته الحكومية وأموال مجالس المديريات لا تدفع نظريته الحكومية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما المقصود بما جاء بهذه المسألة من أن يكون العضو محسنا للقراءة والكتابة أي يكتبي مجرد العلم ؟

حضرة المقرر - عبارة تحسن القراءة والكتابة أوسع من عالم القراءة والكتابة لأن الاحسان فيه معنى الاجادة .

حضرة حافظ هابدين بك - أتى أعارض في احتساب ضريبة مجالس المديريات من الضريبة المقررة ليرتفع ثقه في مجلس الشيوخ .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - الدستور يقول "الملك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيا في العام" ولم يشترط أن تكون هذه الضريبة إيرادا للحكومة .

حضرة حافظ هابدين بك - المقصود أن تدفع الضريبة نظريته الحكومية .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - لم يشترط الدستور ذلك والفرض معرفة ثروة العضو وفقدت الضريبة مقياسا لذلك فسواء دفعت نظريته الحكومية أو لمجالس المديريات أو للمجالس البلدية فهي تلتب ثروته .

حضرة المقرر - أن في ذلك تخفيفا ورحمة .

حضرة وكيل وزارة الداخلية المساعد - هل الفرض التضييق أو التوسع ؟

حضرة حافظ هابدين بك - الفرض أن تقرر مبدأ لاأخذ به .

حضرة عبد الفتاح رجائي اتندي - أخذنا بالبلدا واتيتها .

قرر المجلس المراقبة على هذه المسألة .

تليت الفقرة التي أضيفت على المسألة ٦٨ وهذا نصها :

مادة ٦٨ - تضاف الفقرة الآتية بعد الفقرة الخامسة من المسألة : ولكل من المجلسين أن يعهد بهذه السلطة للجنة التي ينصتها لنصن ناية الأعضاء .

حضرة وكيل وزارة الداخلية للمساعد - هذا المسألة أبسط من أن يضع فيها وقتكم الثمين .

فقد تناقش فيها مجلس النواب وقرر جواز الجمع بين وظائف المعاهد الدينية وعضوية المجلس وكنت أظن أن تنتهي المناقشة عند هذا الحد ولكننا نسمع اليوم ما سمعناه في ذلك المجلس من بعض النواب .

لا أدري ما الذي تستفيد به البلاد من خربان البرلمان من حصر من أحسن العناصر في الأمة وهو حصر العلماء الأجلة الذين يجلس الكثير منهم بينكم .

يقال أنهم لا يستطيعون القيام بأداء واجباتهم في المعاهد مع قيامهم بواجبهم في المجلس . استأخرى ما الفرق بين العلماء وبين المعلمين والأطباء الذين يجلسون بينكم ولا تكون أعمالهم مطلقاً دون قيامهم بواجبهم في المجلس .

يقال أن هؤلاء أحرار في ترك عملهم . ولكن العلماء الذين يتصرفون في المجلس بصفة خاصة يؤدون أعمال وظائفهم في الصباح . أرجو أن المسامح قول غاب أحد منهم . هل اقتطع من عمله . هل قصر في واجبه . لا يمكن القول بأن أحدا منهم قصر في واجبه أو أنه لم يؤد عمله بالمجلس على الوجه الأكمل . ومن الجهة الأخرى فلم تشك للمساعد من تعطيل أعمالهم فيها .

يقال أن هذا النص يضيع للكتابة والياشكتاب ترشيح أنفسهم في عضوية البرلمان مع وظائفهم في وظائفهم هل أن هذا لا يتفق مع الواقع فمن هو الكاتب أو الياشكتاب في تلك المعاهد؟ هو شخص ضعيف كل رايه لا يبلغ الثلاثة أو المشرة أو العشرين جنباً . شخص لا حول له ولا قوة فهل يمكنه أن يرشح نفسه للمجلس بينكم؟ كلا . لأنه لو استطاع ذلك لما رضى أن يكون كاتباً . هل يرشح نفسه في مجلس النواب؟ كلا . لأن الحرب الانتخابية شديدة لا يستطيع الفوز فيها وبغرض أنه يجب فيكون هذا دليلاً على أنه كلفه ويتفق الأمة منه . وهو لا يرضى بذلك أن يكون كاتباً بعد أن حاز شرف النيابة عن الأمة . لذلك لا أرى ما يوجب اعادة المناقشة في هذا الموضوع بعد ما تناقش مجلس النواب فيه طويلاً وأصدر قراره فيه كما أنه لا معنى لأن نفر من العلماء وبين حضرات رؤساء الأديان الأخرى الذين يصممون بين وظائفهم وعضوية المجلس وأطلب من حضراتكم الموافقة على ما قرره مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا يصح مطلقاً أن يقال أن مجلس النواب أذاقر أمراً فلا يصح بعد ذلك لمجلس الشيوخ أن يتناقش فيه . أي لا أقبل ذلك مطلقاً .

مسائل الرئيس - ليس هذا الزمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يقال أي أريد أن أحرار العلماء من عضوية المجلس فهل هذا ما أقصده ؟ كلا أي لا أريد ذلك ولكني أترك الجمع بين مرتب الوظيفة ومرتب الإجابة فألقى أنكو هو الاستيلاء على مرتب الوظيفة

لا يوجد في عضوية المجلس . لا يمكن القياس بين العلماء وبين المعلمين والأطباء لأن المهام يمكنه أن يرضى قبول القضايا التي تقدم إليه لينوب عن أصحابها فيها . أما الموظف في المعاهد الدينية فلا يمكنه أعمال عمله . فهل يستطيع أن يقوم بأعمال وظيفته بطريقة مرضية إذا كان عضواً في لجنة من بلان المجلس تمتد نهاراً ؟ أنه لا يستطيع ذلك . فهل من المقبول أن يأخذ راتباً من المعاهد عن وقت قضاء في أعمال المجلس ؟

يجب على من يتعرض للخدمة العامة أن يترك الخدمات الأخرى . إن شاء الله شرع للمستقبل ولا تقصص حضرات العلماء الموجودين معنا .

أن من بين موظفي وزارة الأوقاف من لا يستريح عمله أكثر من ساعة ومع هذا ظم يعتبروا بالمجلس خشيعة أن يحاربوا وزاراتهم . هل يمكن أن تقبل ما أبلغه حضرة وكيل وزارة الداخلية للمساعد من بعد احتمال انتخاب كاتب بالمعاهد الدينية للجنة مرتبه ؟ لا لأن هذا لا يقبل حتماً . فليسمح لي بحضرة أنه أقول لماذا أن بين الكتاب والياشكتاب أشخاصاً ذوي ثروة وهم موضع الاحترام ولا يمنهم مانع من ترشيح أنفسهم فيصممون وقتئذ بين العضوية والوظيفة .

أنتي أطلب من حضراتكم أن تقرروا عدم الجمع بين عضوية أحد المجلسين وبين أية وظيفة من وظائف المعاهد الدينية كما قررتم ذلك بالنسبة لموظفي مجالس المدرجات .

حضرة حافظ عابدين بك - هل يعتبر موظفو المعاهد من موظفي الحكومة الذين يستولون على مرتباتهم من خزنتها ؟

حضرة وكيل وزارة الداخلية للمساعد - انهم لا يعتبرون من موظفي الحكومة .

حضرة حافظ عابدين بك - من أين يتقاضون مرتباتهم ؟

حضرة وكيل وزارة الداخلية للمساعد - من الاحاتات والأوقاف .

حضرة المقرر - إذا لم تسجل لحضرات العلماء الوجود بيننا فمن يؤيده هذه الامور بالعلوية العظيمة وهي مأمورية ارشاد المجلس في الأمور الدينية ؟

حضرة حافظ عابدين بك - متى كان الموظف لا يأخذ راتباً عن الوظيفة التي يشغلها من خزينة الحكومة فلا شك أنه يجوز الجمع بين وظيفته وعضوية المجلس .

حضرة المقرر - من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر فليقتضئ بالوقوف .

وقف سبعة من حضرات الأعضاء .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

حضرة المقرر - من يوافق من حضراتكم على رأى المجدة فليقتضئ بالوقوف .

وقفتا إعلانية .

قرر المجلس الموافقة على المسألة المذكورة .

مادة ٧٢ - كل موظف أو مستخدم عام ي: أشد له في المادة السابقة

وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلديات الشياخات
انتخب أو عين من قبل واحد المجالسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته
بذلك المجالس أو اللجان إذا لم يتخذ في الثانية الأيام التالية اليوم الفصل في
مهمة نيابته عن تلك العضوية ويعمل الموظف أو المستخدم في حالة القبول
حده في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو من أحد المجلسين قبل وتلقين من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشكايات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تنصيبه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نائياً . ومن جلسه نحو العمل الذي كان يشغله .

تلت المادة ٩٠ ونصها :

مادة ٩٠ - تخفف من المأذاة عبارة "و ٨٧" .

• نمر الجاس الموافقة عليها .

طلبت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الأولى

المادة الثالثة

يبدأ العمل بهذا القانون في الانتخابات المقبلة سواء كانت عامة أو جزئية أو تكميلية بمجرد ما يتم تحضير جداول الانتخاب الجديدة وفقا لأحكام هذا القانون ولوزير الداخلية أن يقرر أو يعدل بقرار الموايد المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ تحضير جداول الانتخاب .

فقر المجلس الموافقة عليها .

طبقت المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة الرابعة

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويكمل به بالشروط
المبينة فى المادة السابقة ولوزير الداخلية اصدار ما يراه من القرارات
والمنشورات لتنفيذ هذا القانون .

ثامس، بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريمة الرسمية
ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

قرر المجلس الموافقة عليها .

حضرة المقرر — أما وقد انتهينا الآن من قراءة المشروع للمرة الثانية فهل وافقون على قراءته للمرة الثالثة في هذه الليلة بصفة استثنائية أم ترون تأجيله

فضيلة الشيخ حسين والى - بما أن اللائحة الداخلية تضى بأن تكون
قراءة الثالثة لمشروعات القوانين فى جلسة أخرى فأقترح أن يحصل تعديل
لائحة أولا ليكون مبدأ يتم فيها بعد .

«الأحكام الصادرة بقوة من جهات الحكم غير العادية لا يقترب عليها سقوط الحق في الانتخاب».

مادة ٥ - تعدل الفقرتان (٢) و (٣) كالتالي :
(٢) الذين أشهر أخطابهم مدة خمس سنوات من تاريخ أشهر أخطابهم
الا اذا رد اليهم احتجواهم قبل ذلك :

مادة ٣١ - يستبدل بالفقرة الثانية من هذه المادة النص الآتي :
ثانيا - أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون ممسما
بالقراءة والكتابة .

ويستبدل بالفقرة الرابعة النص الآتي :

رابعا - أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزنة المديرية أو المحافظة
وقت الترشح مبلغ مائة وخمسين جنيا مصريا تخصص للإحتمال الخيرية
المحلية بالدائرة الانتخابية - إذا عدل من الترشح أو إذا لم يحضر في الانتخاب
عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل .

ويقتض هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالي مركز
للد أو الجهات التابعة الآن لمصلحة أقسام الحدود .

مادة ٣٣ - لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخاب .

مادة ٣٤ - لا يجوز أن يرشح المرشح نفسه في دائرة عمله الخاصة
ويستثنى من ذلك القعد والمشاغ .

مادة ٣٦ - يقدم الترشح كتابة للمديرية أو المحافظة مصحوبا بإصال
إبلاغ المبلغ المنصوص عليه في المادة ٣١ وذلك في مدى عشرة أيام من يوم
نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليها في المادة ٣٣ والإعلان بإطلا .

وتفيد الترشحات بحسب تراخي ورودها في دفتر خاص ويصلها
إحصاءات .

مادة ٣٩ - يرض كشف المرشحين في كل دائرة انتخابية بمعرفة المدير
أو المحافظ في مرفأة الانتخاب وجميع الدوائر القرية في الثلاثة الأيام
التالية لانتهاه المدة الممنوعة في المادة ٣٦ ويبقى هذا الكشف مرسومًا مدة
جمعة أيام ولكن من أجل إدراج اسمه في الكشف أن يطلب إدراجه من
المدير أو المحافظ في خمسة الأيام المذكورة .

مادة ٤٠ - إذا ظهر أن أحدا رشح نفسه في أكثر من دائرتين غير
في أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يد أيه في خمسة الأيام التالية
لمرض الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين القتين قيد ترشيحه منهما أولا .

مادة ٤١ - إذا لم يقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص
واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الجداد
المقدم ذكره وبلا حاجة لتبلي أحوال الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ٤٣ - ينال المرسوم أو القرار الصادر بضرورة التخلي عن الانتخاب
يتعلق صورته في كل قرية أو مدينة أو قسم من مدينة وفي الأماكن التي
يعيشها المدير أو المحافظ بقرار ويكتب في ذيل كل صورة أسماء المرشحين
للا انتخاب في الدائرة .

مادة ٤٥ - تتسأ ائارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية لجنة
تؤلف من قاض من قضاة أو عضو ناية أو أحد موظفي الحكومة يعينه وزير الداخلية
وتكون له الرئاسة ومن متدوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة نائحين
ليسوا مرشحين .

(٣) المحكوم عليهم بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها
في المواد ٧٦ و ٧٧ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ من هذا القانون أو في الشروع
في جريمة من تلك الجرائم مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

وتلغى الفقرة ٤

مادة ٦ - تستبدل الفقرة الثانية كالآتي :

"ويصرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود
في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو أى شخص في أية هيئة ذات
نظم عسكرية" .

مادة ٧ - يكون لكل مدينة أو قرية تابعة للمديرية جدول انتخاب
دائم يحرره لجنة مؤلفة من الممثلة أو من يقوم مقامه رئيسا ومن المائتين ومن
واحد من الأعيان يعرف القسامة والكتابة ويعينه مأمور المركز فإن لم يكن
مأمون بين الأمور بله عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وجوز سيد نظرف لجنة
يحرر جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من يتدوب عنه رئيسا ومن اثنين
من الأعيان يعرفان القسامة والكتابة بينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة
في المحافظات الأخرى من متدوب من قبل المحافظ رئيسا ومن اثنين من
الأعيان يعرفان القراءة والكتابة بينهما المحافظ .

مادة ١٢ - تستبدل الفقرة الأولى كالآتي :

"لكل مصرى أهل ادراج اسمه في جدول الانتخاب يفرحق أو حصل
خطا في البيانات الخاصة بقيدته أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات
الخاصة بالبيد كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب
أن يطلب إدراج اسم من أهل يفرحق أو حلفا باسم من أدرج من غير
حق كذلك . وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالبيد" .

وتستبدل الفقرة الثالثة كالآتي :

"وعلى المدير أو المحافظ في جميع الأحوال التأطيل كل من قدم طلبا من
الطلبات السابقة وكذلك كل من قدم بئانه طلب منها بلا رسوم ليقدم
ملاحظاته كتابة أو شفويا بنفسه أو بولي عنه أمام اللجنة الآتى ذكرها
في المادة التالية" .

مادة ١٣ - حلت الفقرة الأولى منها كالآتي :

"تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن
قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو ناية يعينه النائب العمومي
ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس
من كل سنة وبغير رسوم" .

مادة ٢٣ - يعطى رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة
لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده قيد نهائيا شهادة بذلك
يذكر فيها اسمه وعمل ترحله ورقم وتاريخ قيده بالجدول والسكن المقررة له
في تاريخ القيد وتحت الشهادة يتم المركز أو القسم .

ويجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب بالواو القرمزية لقرضها معا . في الثلاثة الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسطة لجنة التفرير التي تتكون من رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية رئيسا وعضو من كل لجنة فرعية يختار إعطالها .

مادة ٥٨ - تصاف الفقرة الثالثة بمد كلمة " الأصوات " كلمة " الصحيحة " .

مادة ٦١ - إذا كان لانتقال الناخبين محل اقلته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمي جدول الانتخاب تذكريين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٦٢ - تحذف كلمة " الطابع " الواردة بمد كلمة " اسم " .

مادة ٦٦ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

أولا - أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانيا - أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء ، المصلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أي هيئة قضائية تساوية لها أو أعلى منها . النواب الصوميين ، قضاة المحاكم ، موظفي الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك سواء في كل ذلك الحاليين أو السابقين .

(٢) أمراء الأسرة المالكة ونوابها بطريق التعيين لا الانتخاب . كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، والضباط المتقاعدين من رتبة نواب فضاءنا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدين في النيابة . الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام ، المشتغلين بالأعمال المالية والتجارية أو الصناعية أو بلهين الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وثمانمائة جنيه مصري . وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها في الدستور وفي هذا القانون .

وتنقص الضريبة والدخل السنوي الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أو سائر .

(٣) أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ويشترط أيضا لمن ينتخب عضوا في مجلس الشيوخ :

(١) أن يكون اسمه مقيدا في جدول من جداول الانتخاب .

(ب) أن يرجع نفسه ويودع في خزنة المديرية أو المحافظة وقت الترشح مبلغ ١٥٠ جنيها مصريا يخصص للأعمال الخيرية المحلية إذا عدل عن الترشح أو إذا لم يجرى نشر الأصوات على الأقل .

مادة ٦٨ - تصاف الفقرة الآتية بمد الفقرة الخامسة من المادة : " ولكل من المجلسين أن يعهد بهذه السلطة للجنة التي يتصلها لفحص نية الأعضاء " .

مادة ٦٩ - يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب - من كشف ناخبي الدائرة - ثلاثة ناخبين عاقلين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكنزوا اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

وإذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكنزوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

تؤلف اللجنة النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليهما ومن ثلاثة من الناخبين يتفقون بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يبين خمسة من الناخبين يبلغ أصلهم كتابة الى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويتفق هؤلاء الناخبون المعتبرون من قبل المرشحين - من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب وفي اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المعيّنين الحاضرين والأغلبية السلبية وتقع في ذلك القواعد للمفردة في المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من هذا القانون فلذا تسألت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساويين ومن حينه القرعة كان عضوا بالجنة .

وإذا تمدد بعد مضي ساعة من الزمن المحدد لهذه في عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء قدم ليدعم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم فتتبع اللجنة الوقتية نائية .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سري يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلونها طيا في آخر الجلسة .

مادة ٨٠ - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يجوز حضورهم حاملي سلاح . والمرشحين دائما حق الدخول في قاعة الانتخاب .

مادة ٨١ - تصاف اليها الفقرة الآتية :

" ومع ذلك فلذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء فيغيبون ثم يبدؤا بأمرهم تحرر اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد ايلياء رأسهم .

مادة ٨٢ - تستبدل بعبارة " القاضي أو عضو النيابة " عبارة " رئيس للجنة " في الفقرة الآتية .

مادة ٨٣ - على كل ناخب أن يقدم اللجنة عند ايلياء رأيه شهادة قيد لاسمه يجهز الجدول الانتخاب . ومن أضح شهادة قبلت اللجنة أو يمدتها من شخصه .

مادة ٨٤ - يعلن الرئيس نتائج عملية الانتخاب متى حانت الساعة للمفردة لذلك الا في الحالة المنصوص عليها في المادة .

يتم في هذا في نواحي الآراء التي أعطيت .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب ونصه

بصرف ١٠ يريه سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ
طلبت وزارة الادارة بخطابها الرقم ١٠ يريه الجارى الموافقة على صرف
مبلغ ٧٩٠ جنيهاً وهو فرق تعديل الدواجل لموظفى ومستخدمى المدارس
التابعة لها وذلك عن المدة من اول ابريل سنة ١٩٢١ لغاية ٣١ مارس سنة
١٩٢٤ على أن يسوى هذا المبلغ في آخر السنة الحاضرة من وفر الميزانية أو
من مبلغ الاحتياطي المدرج بها

وقد عرض هذا الطلب على مجلس النواب جلسة اليوم فوافق عليه فأرجو
معاليكم عرض ما ذكره على مجلس الشيوخ

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
(امضاء)

وافق المجلس على قرار مجلس النواب واعتماد صرف المبلغ المطلوب

على الكتاب الوارد من مجلس النواب الخاص بميزانيته ونصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن قدم معاليكم هذا مشروع ميزانية مجلس النواب من السنة
المالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ التى صاغت عليها هيئة مجلس النواب جلسة اليوم
وقد بلغت ١٨٢٧١٦ ج . م حسب البيان المرافق لهذا على اعتبار أن تبقى
الميزانية الحالية كما جاءت بمشروع ميزانية حضرات المرافقين فوافق المجلس
على اعتماد ١٣١١٠٠ ج . م للباب الأول الخاص بمكافآت حضرات الأعضاء
وعلى ٢٩٩٩٦ ج . م للباب الثانى ما عدا ما عدا ومهمات وذلك بعد حذف
السبعة الوظائف الحالية بغير القرعة وهى حادى وظائف درجة خاصة و٢
درجة سادسة و ١ درجة ج . م على ٩٣٢٠ ج . م للباب الثالث مصروفات
عمومية المقدرة ٧٣٢٠ ج . م بمشروع ميزانية حضرات المرافقين مضافاً
إليه ٢٠٠ ج . م لانتقالات حضرات الأعضاء الذين يشدون قبيل المجلس
في مؤتمرات أو بعثت داخل القطر أو خارجه وعلى ١١٨٠٠ ج . م للباب
الرابع أعمال جديدة المقدرة بمشروع ميزانية حضرات المرافقين ١٨٠٠ ج . م
مضافاً إليه ١٠٠٠ ج . م لانشاء دور ثان فوق جناحى سراى البرلمان .
وقد وافق المجلس على تطبيق مشروعات وتعليمات وزارة المالية على موظفى
المجلس في السنة الحالية بالنسبة لفلواتهم وتعليماتهم إلى أن يقوم مكتب المجلس
بتقديم تقرير عن الانجحة الادارية المالية .

ومرافق بهذا نسخة من تقريرى حضرات المرافقين ولجنة الحاسبة .

فأرجو عرض ما ذكره على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
امضاء : أحمد منظوم

وتبقى الفقرة السادسة التى صارت السابعة على حالها .

مادة ٧١ - لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة
بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من
الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات
والمجالس البلدية وكل موظفى ووزارة الاوقاف ومستخدمى وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات
والمجالس البلدية والمحلية وبلديات الشياخات .

مادة ٧٢ - كل موظف أو مستخدم عام من أمثاله في المدة السابقة
وكل عضو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلديات الشياخات
انتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته
بتلك المجالس اذا لم يتنازل في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة
نابته عن تلك العضوية ويسعى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه
في المناش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفته من الوظائف العامة المشار اليها
في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديريات أو المجالس
البلدية أو المحلية أو بلديات الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور
الغاية الأيام التالية تاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس
أو اللجان نائياً . ويمن جلسه خلو العمل الذى كان يشغله .

مادة ٩٠ - تخلف من المادة عبارة " ٨٧٠ " .

المادة الثالثة

يبدأ العمل بهذا القانون في الانتخابات المقبلة سواء كانت عامة أو جزئية
أو تكميلية بمجرد ما يتم تحضير جدول الانتخاب الجديدة وفقاً لأحكام هذا
القانون ولوزير الداخلية أن يقصر أو يمدد أو يقرر بقرار الموايد المنصوص عليها
في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ لتحضير جدول الانتخاب .

المادة الرابعة

على وزيرى الداخلية والمخاتفة تنفيذ هذا القانون وبموجب به بالشروط
المبينة في المادة السابقة ولوزير الداخلية اصدار ما يراه من القوانين
والمشورات لتنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بفتح الدولة وأن يشرف في الجريدة الرسمية
ويصدق كقانون من قوانين الدولة ما

مدرج

حضرة المقرر - الآن مستؤخذ الآراء بطريقة البناء بالاسم فمن يوافق
من حضراتكم على المشروع بحسب بكلمة (نعم) ومن لا يوافق بكلمة (لا)
أخذت الآراء بطريقة البناء بالاسم على حسب ترتيب الحروف الهجائية
إجلاله من حرف الهاء الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة : مسيو
الحليط بك فكانت النتيجة الموافقة على المشروع بأجاء الآراء .

رأى اللجنة

رأت اللجنة أن نصوص لائحة الترع الحالية الصادر بها أمر حال في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ تكفي لتتطلب على الصعوبات المذكورة في الاقتراح ولكن تلك اللائحة لا تطبق الآن على الأجانب وتنفيذها متعطل عند وجود ملك أو رهن لأجنبي وتوصي اللجنة بأن يقترح المجلس على الحكومة في أجل هذه اللائحة تأدية المنفول على الأجانب والرومانيين حتى لو احتاج الحال إلى تدخل تعديل عليها .

وافق المجلس على إحالة على وزارة الأشغال .

(ثانياً) اقتراح حضرة الشيخ متولى عمر حجازى بطلب عمل مشروعات للرى والصرف لأصحاب الأحياء البور بمركزى قاقوس وكفر صقر .

رأى اللجنة

تبين من المباحثة مع حضرة مندوب وزارة الأشغال أنه لا يمكن إعطاء مياه لأراضى بور لم ترواى الآن إلا بعد توفر المياه الضيقية بعمل خزانات لأن رى هذه الأراضى من المياه الحالية يقترب عليه حرمان الأراضى المزروعة الآن من المياه المخصصة لها واللجنة ترى رفض هذا الاقتراح وعدم إحالة على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

(ثالثاً) اقتراح حضرة عمودى على مهنا بك بطلب إدارة طلبات المظف في أوائل شهر يونيه لفخدة العمودية بدل النجج من أدارتلى وأوال شهر يونيه .

رأى اللجنة

رأت اللجنة أن توصي وزارة الأشغال العمودية بإدارة هذه الطلبات في الوقت الذى لا يكون فيه إيراد ربح البصرة كافياً لإسطاء ترعة العمودية المياه الكافية لزراعة يصرى النظر من التواريخ . لأن هذه الطلبات إنما ركبت في فم العمودية للمساعدة على زيادة المياه فيها وقتها لا يكون ربح البصرة كافياً .

وافق المجلس على إحالة على وزارة الأشغال .

رابعاً — اقتراح حضرة بسوى الخطيب بك بطلب إنشاء توصيلة من ترعة صميم النيلية إلى ترعة حمرك أو ترعة الحامدة .

رأى اللجنة

تبين أن هذه التربة تنجى في وسط الأرض الزراعية وتطلب توصيلها لأى ترعة من الترع القريبة منها لكي لا تترك مياهها وتضر الأراضى الزراعية المجاورة . وقد قال حضرة مندوب وزارة الأشغال أن الوزارة تخصص الآن هذا الموضوع فتوصي اللجنة بإحالة الاقتراح على وزارة الأشغال العمودية .

وافق المجلس على إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال .

حضرة حافظ عابدين بك — أثبت المائدة ١١٨ من اللائحة الداخلية "وعلاها" تعطى لمكتب رئاسة المجلس الحق في تعيين موظفى السكريرية

حضرة محمد لطفي ططاوى ططاوى اتحدى — كيف يتسنى لنا أن ننظر تلك الميزانية البلية مع أنها لم تعرض علينا ولم تدرسها .

وافق المجلس على نظرها .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وذرلالية — أن الحكومة لا تعارض في أن يتولى كل من مجلس الشيوخ والنواب وضع ميزانيته بنفسه بحيث إنما لا يجرى أن في ذلك عن القواعد التي يجرى عليها الحكومة في وضع ميزانياتها بالنسبة للأموال الحسابة وبالفسية للموظفين من حيث تعيينهم وعزلهم وترقيتهم وتسوية معاشاتهم ومكافآتهم حتى لا تكون هناك عثرة بين موظفى الحكومة وموظفى المجلسين .

حضرة محمود بسوى اتحدى — أئذ يؤخذ الرأى من مشروع ميزانية مجلس النواب يا بابا .

وافق المجلس على ذلك .

على الباب الأول من مشروع الميزانية المذكور ونصه :

١٣١,١٠٠ ج م مكافأة الأعضاء .

وافق المجلس عليه .

على الباب الثانى ونصه :

٢٩,٩٩٦ جنيه ماهيات وأجر ومزاجات .

حضرة محمد لطفي ططاوى ططاوى اتحدى — تريد أن تعرف ما إذا كانت هذه الميزانية تشمل علاوات مقدرة للموظفين أم لا .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وذرلالية — أن مجلس النواب يحدد حدوده بالنسبة لعلاوات الموظفين .

وافق المجلس على هذا الباب .

على الباب الثالث ونصه :

٩,٣٢٠ ج م مصاريف محمية .

وافق المجلس عليه .

على الباب الرابع ونصه :

١١٨,٠٠ ج م أعمال جديدة .

تكون الجلة ١٨٢,٢١٦ ج م

وافق المجلس على ذلك .

على تقرير لجنة الأشغال عن الاقتراحات الحالية عليها وهي :

أولاً — اقتراح عمادة محمد منازى باشا بطلب تطهير الترع والمصارف الخصبوية بمديرية البصرة التي تكون عليها ٥٠٠ فدان فأكثر مع تحصيل أجرة التطهير مع الأموال الأميرية .

حضرة محمود بسيوني أفندي - فأتا أن نغير حضراتكم أن عدد الذين صدقوا على مشروع القانون الممثل لقانون الانتخاب كان ٩١ وهو تصديق بالإجماع .

حضرة علي عبد الرازق بك - قدم مساعدة إبراهيم سيد باشا اقتراحا عن وظيفة سكرير المؤتمر وهذا نصه :

"أقترح أن تبقى وظيفة حضرة مصطفى الخولي بك في ميزانية هذا العام حتى تسند إليه وظيفة أخرى وعلى "

مجلس الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف وقفت أقلية .

مجلس الرئيس - قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

حضرة علي عبد الرازق بك - قدم حضرة محمد لطفي طمطاوي أفندي اقتراحا يتلخص فيما يأتي :

"أولا - حذف المخصصات لوظيفة السكرير العام المؤتمرن من ميزانية مجلس الشيوخ على أن يقوم سكرير مجلس الشيوخ بهذه المهمة كما يقوم رئيس مجلس الشيوخ بمهمة رئاسة المؤتمر .

ثانيا - إلغاء قلم الترجمة .

ثالثا - حذف المداوات المقترحة اضافتها على مرتبات موظفي سكريرية مجلس الشيوخ .

أصوات : موافق على رأي مجلس النواب .

حضرة محمد لطفي طمطاوي أفندي - ولكن اقتراحى يشمل إلغاء قلم الترجمة وهذا الأمر لم ينظر فيه مجلس النواب .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية - مجلس النواب لم يوافق على إلغاء قلم الترجمة لأنه مفيد وضروري جدا ولا بد من استيفائه لترجمة المضايقات والمحاضر خصوصا لأن أقالما القضاء يرفعون موظفون من الأجانب قد يضطروا للبحث في مسائل تهمش عليها أن ترجع إلى هذه المضايقات لفهم منها على المناقشات التي تدور حول المشروعات التي تهمش على حضراتكم وقد كان رأى البعض من حضرات أعضاء مجلس النواب إلغاء بعض وظائف الترجمة ولكنه عاد فعزل عن ذلك .

حضرة الشيخ زين محمود أبو جليل - ولكن المبلغ المقرره لهذا القلم كبير جدا .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية - مسألة استيفائه القلم شيء وصلة أن المبلغ المقرره كبير شيء آخر .

حضرة رفق شبان شعبة بك - أوافق على رأي مجلس النواب .

حضرة محمود بسيوني أفندي - أضيف إلى كلام حضرة صاحب الدولة وزير المالية شيئا جديرا بالذكر فقد جرت العادة أن الهيئات الأوروبية تترك ما يجري عند بعضها لتكون على علم بمل بكل المناقشات التي تدور فيها وعلى ذلك يكون من اللازم أن يبقى قلم الترجمة ليسهل على المجلس الاستماع بما يجري في الهيئات الأخرى .

وتعديد مراتهم والنظر في ترتيبهم وعزلهم وإذا أكلت ترون أن نص هذه المادة يصارح مع القرار الذي أصدره المجلس الآن من حيث علم المخرج من القواعد التي تبناها الحكومة بالنسبة لموظفيها ؟

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - ليس هناك أي تمارض لأن القرار الذي أصدره المجلس الآن أنا هو خاص بموظفي سكريرية مجلس النواب .

مجلس الرئيس - أن المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ نصت على أن يضع المكتب لائحة للادارة الداخلية ولم توضع بعد .

مجلس الرئيس - لم يبق أماسا من الأعمال إلا ميزانية جلسنا وهي معروضة الآن على مجلس النواب فهل توافقون على الانتظار حتى ترد لتتم منها .

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - يصبح إذا لم يشه مجلس النواب من نظرها الليلة أن تمدد جلسة خاصة غدا صباحا أو مساء للاجتماع منها .

فغلبه الشيخ حسين والى - أرى أن تنتظر الليلة لأن عددا لأعضاء غدا ربما لا يكون كافيا .

وافق المجلس على الانتظار .

ورفعت الجلسة للاستراحة في الساعة العاشرة والفيقة الخامسة عشرة مساء .

أعلنت الجلسة الساعة ١٢ والفيقة العاشرة صباحا .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب ومعه ميزانية مجلس الشيوخ وهذا نصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

بناء على طلب معاليكم المرسل بمه مشروع ميزانية مجلس الشيوخ أشرف بإسماطكم هذا أن المشروع المشار إليه قد عرض على مجلس النواب وأقر فيه ما يأتي :

أولا - إلغاء وظيفة سكرير المؤتمر .

ثانيا - أن يصل الموظفون في مجلس الشيوخ بمقتضى القاضى إلى قروها على النواب بشأن موظفيها فلا يتمتعون ملاوات استثنائية بل يعفون بالمراتب التي يعمدون لهم في هذه منجهم ولا يتمتعون إلا بالمداوات القانونية كموظفي الحكومة .

(ثالث) - وافق المجلس على أن يكون رطل البند (١) مكافآت رئيس المجلس وأعضاءه ٧٤١٠٠ ج ٠٠٠ و رطل البند (٢) ٢٤٨٦٠ ج ٠٠٠ وأجاء رطل باقى البند على ما هو عليه في مشروع الميزانية وعلى ذلك يكون رطل ميزانية مجلس الشيوخ ١١٥٣٧٠ ج ٠٠٠ فأرجو التكرم بعرض ذلك على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس النواب
أعضاء
١٠ برله سنة ١٩٢٤

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس تلم الترجمة هو موضع شكوا
فنحن لا نريد التواء إنما نريد أن يكون عدد العمال بقدر العمل سواء
في هذا القول أو غيره من الأقسام الأخرى بالبرلمان - جل أمانيتا أن يكون
موظفو البرلمان مثالا لموظفي الحكومة من جهة السدد ولا معنى لأن نطلب
من وزارات الحكومة أن تخصص حالة موظفيها قبل أن ننظر نحن في إصلاح
حالتها .

يرقد على الألسنة كثيرا أن بالبرلمان موظفين كثيرين يزيدون على العمل
المطلوب ونحن لا نريد أن نسمع مثل هذا القول وربما جندا ملافة ذلك
فأقترح كما أقترح حضراتكم عند نحص الميزانية العامة (تأليف لجنة لفحص
حالة الموظفين) أن توفى لجنة لفحص حالة موظفي البرلمان وعددهم ودرجة
تأسيهم مع العمل وأن تقدم هذه اللجنة تقريرها لحضراتكم وعندما يمكن
للمجلس أن يقرر ما يراه مناسباً في هذا الموضوع .

معال الرئيس - وهل هذا يمنع من التصديق على الميزانية الآن .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا اقتراح أن أبدته مع موافقي
على الميزانية .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك مقرر لجنة الحسابات - وضع مجلس
الشيوخ ميزانيته وكان يجب أن يكون له لائحة يجرى عليها وضع نظام الميزانية
وفي ترتيب الميزانية لاستقلال أموره المالية ولكن بما أن اللائحة لم توضع
لأن فقد اضطر المجلس أن يقيم اللوائح المالية للمعمل بها فروع الحكومة
الأخرى . وقد كانت أخفيت بعض الملاحظات على بعض الفريات ولكنها
قد حلفت به أنه قرار مجلس النواب وأصبح مجموع المبالغ المطالبة لمجلس
الشيوخ في مشروع الميزانية مبلغ ١١٥,٢٦٠ ج ٠٠ موزع هكذا :

ربط اليه (١) مكلفات رئيس المجلس وأعضائه .	٧٤,١٠٠
» » (٢) مرتبات موظفي المجلس وعماله .	٢٤,٨٩٠
» » (٣) المكتبة .	١,٠٠٠
» » (٤) كساوى وملبوسات .	٦٠٠
» » (٥) اعتياد عاتى ثلاث فانات والمقروشات .	٢,٠٠٠
» » (٦) مصاريف تربة (أثارة) وتليفونات ومزيات جزئية الخ .	٨٠٠
» » (٧) مصاريف انتقال وبدل سفريه .	٧٥٠
» » (٨) أعمال جديدة .	٩,١٥٠
» » (٩) احتياطي تصرفات غير متوقعة .	٢,٠٠٠

الجملة ١١٥,٢٦٠

قرر المجلس الموافقة على الميزانية كما أقرها مجلس النواب .

معال محمد شفيق باشا - الميزانية الصومية للدولة يصدر بها قانون وقد
انتينا الآن جهة النظر في آخر فصل منها ومن الواجب أن يشل مشروع
القانون الخاص بها على المجلس الآن للتصديق عليه .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا وزير المالية - عند تمام
التصديق على مشروع القانون يربطها بميزانية مجلس النواب فيحضرانكم للظرفيه .

حضرة حافظ هابدين بك - يا حضرات الأعضاء . اذا بحثنا في أمر
موظفي المجلس نجد أن أعمالهم التي يقومون بها هي في الواقع أكثر من أعمال
زملائهم في المصالح الأخرى للحكومة وذلك لأنهم يشتغلون بالمجلس في الصباح
والساء خلافا لباقي موظفي الحكومة فأنهم لا يهودون إلى العمل بهذا الظاهر .
لقد قررت اليوم أن يكون موظفو المجلس لخمس من ترتيب درجاتهم
وترقيتهم للقانون المسال السابق يباقي موظفي الحكومة وهذا القرار قد يكون
عادلا من الوجهة العامة ولكنه جائر بالنسبة لموظفي المجلس وذلك لحالهم
الخاصة وظروف أعمالهم الاستثنائية التي تضطربهم في الغالب إلى العودة بعد
الظهر .

لهذا أقترح أن يعطى لهؤلاء الموظفين المصاريف اللازمة التي تقتضيها
هذه الأعمال .

حضرة لويس أخوخ فانوس الهندى - أريد حضرة حافظ هابدين بك
في هذا الرأي خصوصا وقد لاحظت أن حالة العمل بالمجلس قد تضطر
بعض الموظفين إلى مواصلة العمل من الصباح إلى ما بعد نصف الليل
وبسبب ذلك يضطربون إلى تناول غذائهم وعشايم بعيدا عن منازلهم فضلا
عن المصاريف التي يتفقونها للرجوع إلى منازلهم ليلا بعد انقطاع الأتارم لهذا
أرى من العدل تمويصهم بهذا المأكل الزائد التي يقومون بها والمصاريف
الاستثنائية التي يتفقونها كما هو الحال في جميع البلاد الأوربية .

رفعت الجلسة للإستراحة في الساعة ١٢ والنصف صباحا .

ثم أعيدت الجلسة في الساعة ١٢ والنقيقة ٤٥ صباحا .

على الكتاب لورد من مجلس النواب ومعه مشروع القانون يربط ميزانية
الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لمالك مشروع القانون يربط ميزانية الدولة لسنة
١٩٢٤ - ١٩٢٥ الذي وافق عليه مجلس النواب بمجلسه اليوم فأرجو من
معالكم عرضه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول باقي الاحترام

تمحررا في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ .
رئيس مجلس النواب
أعضاء . . . أحمد مظلوم

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مشروع قانون ربط الميزانية العمومية

لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المستأدلى - ظهرت ميزانية الإيرادات لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية
بمبلغ أربعة وثلاثين مليونا وأربعمائة ألف جنيه مصري (٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ٠٠ م)
على حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

نأسر بأن يصح هذا القانون بحكم الدولة وأن يشتر في الجريدة الرسمية
ويغذ كقانون من قوانين الدولة
مدر

حضرة محمود بسويق افتدى - أنا واقفم حضراتكم على مشروع القانون
للمرة الثالثة الآن بسففة استثنائية وبخذا الرأي عليه بالبدء بالام
واقف المجلس على ذلك .

على مشروع القانون مرة ثالثة واخذ الرأي عليه بالبدء بالام حسب
ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة بسويق الخطيب بك وهو الاسم
الذي اسفرت عنه القرعة فقرر المجلس بالإجماع الموافقة على المشروع وكان
عدد الأصوات ٩٢

وأنا أخذ الرأي حضر حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء
وسم حضرات أصحاب الدولة ولعل محمد سعيد باشا وزير الخزانة ومحمد توفيق
نعم باشا وزير المالية وحسن حبيب باشا وزير الحربية والبحرية
ومرقس حنا باشا وزير الأشغال ومصطفى النحاس باشا وزير المواصلات
ومحمد نجيب الترابي باشا وزير الأوقاف ووصف غالى باشا وزير الخارجية.

حضر صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء - حضرات السادة .
الآن وقد انتهت أعمال البرلمان لا يسنى إلا أن أبدي لحضراتكم واجب
شكرى وشكر زملائي على الخدمات التي أدتوها بهذا مدة هذا الاجتماع
وأنى لسعيد بأن اشركت معكم في هذه الأعمال التي ساعدتنا مساعدة كبرى
في القيام بواجباتنا نحو بلادنا وكنت أسر كثيرا بمخافتناكم وبالأسلطة التي
توجهونها وبالاتجاهات التي تبذلونها وبالاتقادات التي كنتم تقدمونها
وتعزونها فإن هذا كله مما يساعد كثيرا على تقدم البلاد ونجاحها .

وأما نحن الذين كنا نطالب بتبني هذه الاقتراحات وكانت توجه بنا
هذه الأسطة وهذه الاستجابات فقد كنا نعتد قريتها وحسن تأييدها في إدارة
شؤون البلاد ولذلك فانا غرنا في هذه المدة قيمة الدستور وبفائدة البرلمان
أكثر مما كنا نشعر به من قبل .

أن شعورنا الذي ظم بأن مدة أعمالنا كان شعورا صادقا نمتنا عن
الاختبار . لم يكن شعورا صاعدا من العمل البطل أو من النظر الفكري
ولكنه صادر من الاحساس الشام كما يشعر الإنسان بالشيء الذي يتناوله
أو بالشيء الذي يراه .

هذا الشعور دائم من الذوق الذي تنوفا به أعمالكم وكان لها أثر حسن
في أنفسنا وفي أعمالنا لذلك نند أنفسنا سعادا بأن لنا برلمانا يحى الدستور
ويحى الحرية والشرف والحقوق العامة والحقوق الخاصة . (تصفيق)

ومررى أن هذا الدود قد أتى بكل سلام وكان معلوما بالبد والنشاط
من جهتم سواء في ذلك حضرة صاحب المال ويسمك أو حضرات وكيليه
أو رجال مكتبه أو حضرات الأعضاء جميعا . شاعنتنا من كل منكم على
اختلاف عمله الهمة والنشاط والأعمال على العمل والاحتداد في الرأي .

المادة الثانية

تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية بمبلغ أربعة
وثلثين مليوناً ومائتين وخمسة وسبعين ألفاً وأربعمائة وثلاثة ومائتين جنيناً
مصرياً (٤٨٣,٣٧٥,٣٧٥ ج ٢٠)

وتطبقاً لأحكام المادة ١٣٨ من الدستور وزعت هذه المصروفات على
الأرباب المختلفة المدرجة في الجدول حرف "ب" المرفق بهذا القانون .
المادة الثالثة

أن وجود اعتماد لفرض معين في جدول مصروفات الميزانية الخاصة لكل
مصلحة أو خدمة لا يعنى المصالح والخدمات من المحافظة بكل دقة على
أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

المادة الرابعة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .
نأسر بأن يصح هذا القانون بحكم الدولة وأن يشتر في الجريدة الرسمية
ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

مدر

واقف المجلس على هذا المشروع في مجموعه ومن حيث المبدأ بالإجماع .
على المشروع للمرة الثانية مادة فمادة كما يأتي :
تليت المقدمة والمادة الأولى فوافق المجلس عليها وهذا نصها :
"نحن نؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

تقررت ميزانية الإيرادات لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية بمبلغ أربعة
وثلثين مليوناً وأربعمائة ألف جنيناً مصرياً (٤٨٤,٠٠٠ ج ٢٠) على
حسب الجدول حرف (١) المرفق بهذا القانون .

تليت المادة الثانية فوافق المجلس عليها وهذا نصها :

"مادة ٢ - تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية
بمبلغ أربعة وثلثين مليوناً ومائتين وخمسة وسبعين ألفاً وأربعمائة وثلاثة ومائتين
جنيناً مصرياً (٤٨٣,٣٧٥,٣٧٥ ج ٢٠) وتطبقاً لأحكام المادة ١٣٨ من الدستور
وزعت هذه المصروفات على الأرباب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (ب)
المرفق بهذا القانون ."

تليت المادة الثالثة فوافق المجلس عليها وهذا نصها :

"مادة ٣ - أن وجود اعتماد لفرض معين في جدول مصروفات الميزانية
الخاصة لكل مصلحة أو خدمة لا يعنى المصالح والخدمات من المحافظة بكل
دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد ."

تليت المادة الرابعة فوافق المجلس عليها وهذا نصها :

"مادة ٤ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس .

رسمنا بمى هوأت :

المادة الأولى

يفض الدور المادى الأول لاتخاذ البرلمان .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من وقت تبليغه للبرلمان .

صدر ٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زطول

مطالى الرئيس - يشكر المجلس دولتكم ويخني لكم ولحضرات زبلائكم
الصحة الثامة وإن شاء الله سستمر فى عملنا فى الدور المقبل غلبين فى خدمة
الأمة وجلالة وليكتنا المظم .

ثم رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والنصف صباحا .

ثم أنا مبتدئين فى حياتنا الدستورية والابتداء صعب ولكننا نجهد الله
سبحانه ونطلى قد اجترينا هذه البداية الصعبة . اجتريناها ظاهرين متصيرين
وستكون خبرتنا التى استغناها من العمل فى هذا الدور نافعة لنا فى الدور
التالى الذى نرجو أن نقتضيه تحت ظل الاستقلال التام (تصفيق) .

لقد أخبرتكم من قبل فى بعض خطاباتى فيكم أننى مستعد لأن أدخل
المفاوضات اذا تأكدت بأن اذا دخلنا أدخلها حراً من كل قيد . وأن دخول
فيها لا يترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها ونحن الآن ومخاطبات
مع الحكومة الانجليزية عن هذه المفاوضات قالت انتهت هذه المفاوضات
وأكدت كل الحاكم كما قلته لحضراتكم دخلت المفاوضات مستعينة بالقسمين
ونمالى على مجالسها ومستعينة بعد ذلك بفتحكم القالية .

اننى أعرض على حضراتكم بكل فطارتنا فى المدة التى اشتغلنا فيها قد رأينا
عضدا كبيرا وصعبا جليلا . رأينا ملك البلاد يملوننا معلومة فعلية على احترام
الدستور وأكد لكم أن هذا القول الذى أقوله ليس قولاً من طريق الجمالة
ولكنه حق يجب على أئب أقوله لحضراتكم لأنى شعرت به وأنا كذته من
جلالته .

تصفيق .

أصوات : يحيا جلالة الملك .

لذلك أصبح فيكم قائلاً يحيا جلالة الملك . يحيا جلالة الملك . يحيا جلالة
الملك .

(ردد الحضور هذا النداء ثلاث مرات وقولاً)

وقد شرفنى بأن أصرنى أن أطلع على حضراتكم أسره السامى بإنهاء الدور
الأول وهذا هو نص المرسوم السامى :

”نحن فؤاد الأول ملك مصر .

بعد الإطلاع على المادة ٩٦ من الدستور .

الفهرس المجاني

لمجموعة مضابط دور الانقاذ الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤

صفحة	أرد:
٣٦٩ و ٣٨٠ و ٣٨١	أمر دعامة بزيادة القطن والأزديعة في القشرة ... فصل الصريح بزيادة أرزها العام على ترع الأودية بأم شقوى والرعية بى ذكى (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد)
٤١٨	أزهر: الاعطاء بغيرس الأوبر والمجاهد الدينية للماترين لزيادة العالية في تسمم الضلع الأبداني (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد) طب سالى مذكر الأرفاق بأجل الطرق القانون رقم ١٩١٦ ورقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ بـ تقاضين بحد أعتاد جلس الأثر الأصل الى حد الانقاذ القلى وقرار المجلس بالمرافقة ...
٤١٨	استراحات الحكومة: استراحات الحكومة الفريدة بغيرس متعبد (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد)
٥٨	استقالة ضد دائرة القيرى ... استقالة الوزارة: نص الطرفان المرسل لجلالة الملك بدم بول استقالة الوزارة ...
٢٤٦	كلية شجرة وكل المجلس طابا تأييد مدة رئيس الوزراء والاعطاء على دةهه بتيك في مذهب ...
٢٥٠	كلية مدة رئيس الوزراء في مذهب من الاستقالة ...
٢٥١ و ٢٥٢	كلية سالى وكل المجلس في مذهب مدة رئيس الوزراء من الاستقالة كلمات ذكر مربية مدة رئيس الوزراء من بعض أعضاء المجلس لمدة من الاستقالة ...
٢٥١ و ٢٥٢	استقالة عبد الرحمن صبرى بأشأ عضو المجلس وقرار المجلس عدم قبولها ...
٢٦٨	أسماء مكيه بويه: الترافع أعضاء الأسماء مكيه بويه من القضية المركزية (أنظر "الانقراضات" بغيرس المراد)
٢٦٨	الترافع سلف المبلغ المقرر في باب الإيرادات من الجاهل على البلاد الكبرى من جميع القديس والاعطاء (أنظر "الانقراضات" بغيرس المراد)
٢٦٨	الترافحات بده الأسماء المتصلة من الأسماء من أول إلى الآن بغيرس المراد بقرار استقرار العلاقة من الأسماء (أنظر "الانقراضات" بغيرس المراد)
٢٦٨ و ٢٦٩	أسماء واستجوابات: بغيرس المراد ... أشطل: بغيرس وزارة الانقاذ (مروان السوم) ...
٢٦٩	أشيان الحكومة: بغيرس بانيان المراتم المتحدة الأسماء الأسماء (أنظر "الانقراضات" بغيرس المراد)
٢٦٩	أعطيات: بغيرس اللجنة المالية من ضروريات الإعانات المصنوعة للساحنة من طلاء المكنة ...
٢٦٩	اعتاد جديد: الترافع وارد من جلس التراب بده المرافقة عليه بفتح العكيد جديد بفتح ٢٠ ألف جنيه لتمام تغطية نفقة حصر ...
٢٦٩ و ٢٧٠	الترافع ضم أمجاد على احتياطي القارة بفتح نصف مليون جنيه لانتفاء الخطوط الحديثة بغيرس القصرى ...

صفحة	حرف "ا"
٢٨٥	آثار العصر العربى - آثار "المشروعات" بغيرس المراد آثار عربية - لىال القدر من وزارة الانقاذ المصرية قديم الأثار العربية وإيرادات هذا الباب ...
٢٨٥ و ٢٨٦	أثار مصرية - مشروعات إدارة حرم الآثار المصرية ...
٢٨٥ و ٢٨٦	أجازات - آثار "الفرقة الماعلية" بغيرس المراد ...
٢٨٥ و ٢٨٦	الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق المصومية - آثار "المشروعات" بغيرس المراد ...
٢٨٥ و ٢٨٦	أجور الأمكنة (قانون) - آثار "المشروعات" بغيرس المراد ...
٢٨٥ و ٢٨٦	احتجاج: دائمة الأعضاء بصفة الاحتجاج على حركات الانحياز في السودان وصية الاحتجاج الى أمراء المجلس ...
٢٨٥ و ٢٨٦	كلية احتجاج لأحد أعضاء المجلس ... الجهات الواردة منها سالى بنية الاحتجاج على هو جابر السودان ...
٢٨٥ و ٢٨٦	رسائل بنية الاحتجاج على ما هو جابر السودان ... كلية شجرة وكل المجلس من المراتم التي يفتحها الانحياز في السودان واصلت الثقة الكلية بالوزارة ...
٢٨٥ و ٢٨٦	احتجاج من السودان على وسائل العنف المخلقة بالسودان ... كلية شجرة وكل المجلس مما بديه الانحياز لفضل السودان من مصر وطلب تأييد مدة رئيس الوزراء والاعطاء عليه بتيك في مذهب ...
٢٨٥ و ٢٨٦	احتكار - احتكار الرياضين بجهة انقاذ القطن السودانى (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد)
٢٨٥ و ٢٨٦	احتياطي: الترافع بغيرس بويه بجهة المرفوعة لدى الحكومة قديمة سنة ١٩٢٢ (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد)
٢٨٥ و ٢٨٦	الترافع ضم أمجاد على احتياطي القارة بفتح نصف مليون جنيه لانتفاء الخطوط الحديثة بغيرس القصرى ...
٢٨٥ و ٢٨٦	تقرر اللجنة المالية من الاحتياطي ...
٢٨٥ و ٢٨٦	أعضاء الأرفاق ...
٢٨٥ و ٢٨٦	إحصاء - مشروعات مصلحة الأسماء ...
٢٨٥ و ٢٨٦	أحكام عامة - آثار "الفرقة الماعلية" بغيرس المراد ...
٢٨٥ و ٢٨٦	إخلاص - موقوف السكة الحديدية المتبرون بغيرس المراد من فرقة المتبرون لخدمة عمى والبيب في ضم إقراضهم من السبل (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد)
٢٨٥ و ٢٨٦	أخذ الأرزاء - آثار "الفرقة الماعلية" بغيرس المراد ...
٢٨٥ و ٢٨٦	أوامر الحكومة: بغيرس بانيان من إرثها الحكومة من إرثها والأسماء من سنة ١٩١٤ الى الآن بغيرس الممارسة (أنظر "الأشعة" بغيرس المراد)
٢٨٥ و ٢٨٦	أراضي بويه: ما وصفت الى الملاك بتيك لإصلاح الرى والصرف في الأراضي المرفوعة وفي القديس هناك البرى ...

صفحة	صفحة
٢٢٧ ١٢ ١١٨	تفرقات :
١٢٦ ١١٨	ايرادات التفرقات ... ٢٨٨
٢٠٨	مصرفات مصلحة التفرقات ... ٣٦٥
٣٢٥ ٣٢٤	تفرقات :
١٠٨ ١٤ ١٠٨	ايرادات التفرقات ... ٢٨٩ ٢٨٨
٢١٩ ١٤ ١٠٨	مصرفات مصلحة التفرقات ... ٣٦٦ ٣٦٥
١٣	تكاليف نهضة مصر - اقتراح وايد من مجلس النواب هذه المواقفة
١٣	على بنح احكامه به مبلغ ١٢ الف جنيه لاسم تاليفه منقصر
١٣	تتلم القاهرة - مصرفات مصلحة نظم القاهرة ... ٣٤٨
١٣	تهنة :
١٣	قائمة دوة رئيس مجلس الوزراء - تفرقات التالى الواردة ببلالة الملك
١٣	والدوة
١٣	تهنة دوة رئيس مجلس الوزراء ليهة المجلس بمسألة الاصلاح
١٣	برقيات التالى باقتراح المجلس
١٣	تهنة بيلان ايراد المجلس
١٣	تهنة رئيس مجلس النواب لاصلاح ادارة مكتب على الترشح
١٣	ومالى تهنة بيد القبط
١٣	تهنة المجلس ببناء وزير الزراعة
١٣	قوله - توليد الكهرباء بالقوم واكتاف سورس
١٣	حرف "ث"
١٣	قوة بالوزارة :
١٣	فكر دوة رئيس الوزراء ليهة المجلس لفتاها
١٣	الاجل القوة الكالة بالوزارة
١٣	قرار المجلس بقرار القوة بالوزارة
١٣	حرف "ج"
١٣	جسبات :
١٣	تحدد أيام جسبات المجلس
١٣	تحدد أيام الجسبات فى دير رمضان
١٣	جسباتك :
١٣	ايرادات مصلحة الجسبات
١٣	مصرفات مصلحة الجسبات
١٣	جيش برطاني - ما تقرر بشأن حلف مصرفات الجسبات
١٣	البرطاني من ميزانية القوة
١٣	حرف "ح"
١٣	حراسة البلاد - اقتراح بان تكون حراسة البلاد اجبارية وان
١٣	يكون الخفر من رباط الجسبات انتهاء عقد خدمتهم العسكرية
١٣	لجنة خمس سنوات (أقصر "لاقتراضات" بفهرس الخرد)
١٣	حرية - مصرفات وزارة الحرية
١٣	جلود - مصرفات مصلحة اقسام الجلود
١٣	حرس سلطاني ووابرات الركاب السلطانية - اقتر
١٣	"المشروعات" بفهرس الخرد
١٣	حركة القنود وبلنة الحسابات

٢٢٧ ١٢ ١١٨	حصة بيلانية :
١٢٦ ١١٨	طلب دفع الحصة البيلانية من الدكتور محمد مصطفى لفتى خرد المجلس
٢٠٨	طلب دفع الحصة البيلانية من دوة محمد توفيق تسم بيلانية
٢٠٨	وزير الخزانة
٢٠٨	حقة السمر - دفع رئيس المجلس بقصة بالاية من المجلس واجب
٢٠٨	التكر بلالة الملك من حقة السمر
٢٠٨	حفاية - مصرفات وزارة الخزانة
٢٠٨	حلف جلالة الملك الامين
٢٠٨	حلف حضرات الاعضاء الامين
٢٠٨	حلف رئيس المجلس الامين
٢٠٨	حمل السلاح - اقتر "المشروعات" بفهرس الخرد
٢٠٨	حرف "خ"
٢٠٨	خارجية - مصرفات وزارة الخارجية
٢٠٨	خطاب المرش
٢٠٨	رد على خطاب القروش
٢٠٨	خفر - ايرادات رسوم الخفر
٢٠٨	خفر السواحل ومعدات الاحكام (مصرفات حافية)
٢٠٨	خيرات - "الزبان" بقرينة الحافة الدوية من مصرفات
٢٠٨	امانات الخيرات
٢٠٨	حرف "د"
٢٠٨	داخلية - مصرفات وزارة الداخلية (ديوان السوم)
٢٠٨	دار الأوبرا - مصرفات دار الأوبرا داخل
٢٠٨	دخان :
٢٠٨	اقتراح الامانة لزراعة الدخان
٢٠٨	اقتراح الترخيص بزراعة الدخان
٢٠٨	دروس الميزانية - تقرير اللجنة من القاعدة العامة لدروس الميزانية
٢٠٨	مقرار المجلس بالواقعة
٢٠٨	دمعة - رسوم الدمعة
٢٠٨	دمعة المصوغات - رسوم دمة المصوغات
٢٠٨	ديوان جلالة الملك - خصومات وميزانيات ديوان جلالة الملك
٢٠٨	دين عمومي - تقرير اللجنة المالية من الدين العمومي
٢٠٨	حرف "ر"
٢٠٨	رسوم قضائية وقيدية - ايرادات الرسوم القضائية والقيدية

٢٠٨	ر :
٢٠٨	مرسوم بظام دي الاراضى المنقصة بقرينة الى النجدة وادرجها بخرية
٢٠٨	القانونية

صفحة	قروض عثمانية
٤٦٥-٤٦٠	...
٣١٥	قضايا الحكومة - مصروفات لم تصاد الحكومة
٣١٢، ١٨٣	قضايا مدنية - ائراج طلب تأجيل جلسة وزارة المالية لوضع طريقة تمويل لازالة التكرار من كثره تأجيل القضايا المدنية بالحكم
	قطن :
	ائراج تخصيص ضريبة القطن جميعها لتكون احتياجا لحاجة القطن (انظر "الاقتراحات" بجهوس المواد)
٢٣٧، ٢٣٦	تقرير اللجنة المالية عن وجوب بقاء ضريبة القطن ومناقشة الأعضاء في ذلك
١١٢، ١٢٥، ١١٧، ١٧١، ١٦٧	ائراج خاص بالارضية التي يجب ان تبقيها الحكومة في بيع القطن لخاص بها
	استكمال البطاين بكمية القطن السرداني (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)
	احصاء عن مساحة الاراضي المزروعة لقطن (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)
	مع زيادة القطن المقرر بمرکزى فوه وديشه (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)
٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩	امور عامة بزيادة القطن والأرز بكمية القرفة
	ائراج تخصيص كل ما يزيد من ايراد ضريبة القطن المقررة في المالية من مبلغ مليون دوج جنيه ليكون احتياجا خاصا لحاجة القطن (انظر "الاقتراحات" بجهوس المواد)
	حرف "ك" :
٣٢١	كموة شرفية - مصروفات خدمة الكموة العرفية
	كراكيت - بيان الاموال التي كانت يا الكراكيت التي استقرتها وزارة الاموال لاصحابها في احوال الصلح (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)
	كلمة :
١٣	كلمة من سالى الرئيس لمجموعة طريق المجلس بمسألة تهمه رهبا للمجلس
٩٥	محيط مسائل الرئيس لرفع الحرية التي اوردت بمجلة أحد رجال الجيش البريطاني
٩٢	كلمة الموكبين يتكلمون بها مدة المجلس لاحتياطيا
	كهرباء :
	توكيد الكهرباء بالقديم واشتراك سنوس (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)
٢٤٨	مصروفات اقسام الكهرباء
	كوبى :
٣٠٥	ائراج قبل كوبى اياه التقدم الى مدينة الاصفهانية ومن البر القوي
٣٦٩	ائراج قبل كوبى على عرض منحة القصة المشوية بمدة الزمان
	ائراج اثناء كوبى على دفع البعثة حسب الكيلو ٨٩ (انظر "الاقتراحات" بجهوس المواد)
	ائراج اعادة كوبى قسما (انظر "الاقتراحات" بجهوس المواد)

صفحة	حرف "ش"
٢٣٦، ٢٣٥	شكل المالية - تقرير اللجنة المالية فيما يخص بشكل المالية وادار المجلس بالمحافظة على تقرير اللجنة
	حرف "ص"
٢٣٢، ٢٣٢	صحة عرومية - مصروفات خدمة الصحة البوسية
٥٢-٤٩	الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ - اللجنة المالية
٢٠٩، ٢٠٨	حداثة وتجديد مبانى - سبب عدم اتمام الصيانة وتجديد مبانى وزارة المواصلات للقوانين اموة بالوزارات الأخرى
	حرف "ض"
	ضريبة القطن :
٢٣٧، ٢٣٦	تقرير اللجنة المالية عن وجوب بقاء ضريبة القطن ومناقشة الأعضاء في ذلك
٢٩٩	ايرادات ضريبة القطن
	حرف "ط"
	طلب - التدريس باللغة العربية بمدرسة القلي (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)
٢٤٩	طليعات - مصروفات قسم الطليعات
٣٦٦	طرق وكبارى - مصروفات خدمة الطرق والكبارى
	طعون - انظر جهوس المواد
	طلبات - ائراج اداء طلبات المنف في اقالى جهوسه (انظر "الاقتراحات" بجهوس المواد)
	حرف "ث"
٤٣	عرائض - ما يند تحت العرائض
٢٩٢	عربات الركوب - ائراج طلب الصريح بمسرد عربات الركوب والفل على كبرى كثر اوقات مقابل دفع رسوم
٤-١	عقود - ائراج بخفيض رسوم العقود الخاصة الكلية
	حرف "ع"
١٧٤، ١٧٤	عزل - اثناء سائل عزل والوصف في انظر القصة
	حرف "ف"
٢٨-٢٥	فصل في صحة نيابة الأعضاء
٢٨٤	فنايات - رسوم الخواص واقارات
١١١	فنون جميلة - ائراج اثناء خدمة عامة لقانون المالية
	حرف "ق"
	قانون الانتخاب - انظر "المترحات" بجهوس المواد
	قانون الخمسة الفلقة - ائراج اثناء قانون الخمسة الفلقة (انظر "الاقتراحات" بجهوس المواد)
	قرآن - حفظ القرآن في المدارس التابعة لوزارة المعارف والى تحت المرافعة (انظر "الاسئلة" بجهوس المواد)

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٤٨٩	مكتب مؤقت ٥٤٥٣٢٥	٥٣	مناقشة في الواقع الذي بدأ فيه فائدة الأيام وهي مدة اختيار الخضر
	مكتب أدلة المجلس ٣١٢٠	١٨-٢٢	مناقشة في مشروع الرد على خطاب الفرنسي ٢٢-١٨
	مكتب مجلس الشيوخ :	١٠٨	مناقشة الأضواء في تأجيل النظر في الإبرادات إلى ما بعد النظر
	تجديد رئيس مجلس النواب لأعضاء إدارة مكتب مجلس الشيوخ ... ١٠٨	٢٣٤-٢٣٥	والفصل في الصروفات وقرار المجلس بطرح الإبرادات أولاً ...
	تجديد رئيس مجلس النواب تشكيل مكتب المجلس ... ١٠٨	٣٥٢-٣٥٣	مواصفات - صروفات وزارة المواصلات (ديوان السور) ...
	ملاحيه وملاوس الأوقاف - إيراد ملاحيه وملاوس الأوقاف ... ٣٨٤		هوائى وفنارات :
	مناجم وحاجر - صروفات مصلحة المناجم والحاجر ... ٣١٤	٢٨٤	صروفات الموانئ والفنارات ٢٨٤
	مناقشة :	٣٦٦	صروفات مصلحة الموانئ والفنارات ٣٦٦
	مناقشة في الواقع الذي بدأ فيه فائدة الأيام وهي مدة اختيار الخضر ... ٨٧٨٦		مؤتمر :
	مناقشة في مشروع الرد على خطاب الفرنسي ٢٢-١٨		مناقشة في وضع لائحة المؤتمر ٥٣
	مناقشة الأضواء في تأجيل النظر في الإبرادات إلى ما بعد النظر ... ٢٣٤-٢٣٥		كتاب مدة رئيس مجلس الوزراء يبلغه المجلس دعوة صر المؤتمر
	مواصفات - صروفات وزارة المواصلات (ديوان السور) ... ٣٥٢-٣٥٣		التيال الدول للخدمة التي سيحدث بديهة يوكل ... ١٦٠-١٥٩
	هوائى وفنارات :		نص الدعوة ١٦٠
	صروفات الموانئ والفنارات ٢٨٤		المناقشة في انتخاب المندوبين وقرار المجلس في ذلك ... ١٦١-١٦٠
	صروفات مصلحة الموانئ والفنارات ٣٦٦		تلاوة البرقية العسكرية الواردة من حضور المجلس لانتخاب توفيق
	مؤتمر :		في المؤتمر المنعقد ٢٢٠
	مناقشة في وضع لائحة المؤتمر ٥٣		تلاوة كتاب وزارة الخارجية لدعوة الخضر المؤتمر الثاني والعشرين
	كتاب مدة رئيس مجلس الوزراء يبلغه المجلس دعوة صر المؤتمر		لأعضاء البرلمان في مدينتي بيروت وجبيل ... ٤٥٩
	التيال الدول للخدمة التي سيحدث بديهة يوكل ... ١٦٠-١٥٩		قرار المجلس انتخاب خضر المقر في حاسا لانتخاب الخضر المؤتمر ... ٤٥٩
	نص الدعوة ١٦٠		موظفون أجانب - وفيه بيان يكون المبلغ لانتخاب خضر هو غير الخضرين
	المناقشة في انتخاب المندوبين وقرار المجلس في ذلك ... ١٦١-١٦٠		الاجاب الزارد في اليه الساج من القسم الخامس جبرين عتيبة
	تلاوة البرقية العسكرية الواردة من حضور المجلس لانتخاب توفيق		الحكومة اعتمادا عاما مؤقلا ... ٣٦٨
	في المؤتمر المنعقد ٢٢٠		مناقشة - نشر فهرس المواد ٣٦٨
	تلاوة كتاب وزارة الخارجية لدعوة الخضر المؤتمر الثاني والعشرين		ميكانيكا (مهم) - صروفات القسم الميكانيكي ... ٣٤٨
	لأعضاء البرلمان في مدينتي بيروت وجبيل ... ٤٥٩		
	قرار المجلس انتخاب خضر المقر في حاسا لانتخاب الخضر المؤتمر ... ٤٥٩		
	موظفون أجانب - وفيه بيان يكون المبلغ لانتخاب خضر هو غير الخضرين		
	الاجاب الزارد في اليه الساج من القسم الخامس جبرين عتيبة		
	الحكومة اعتمادا عاما مؤقلا ... ٣٦٨		
	مناقشة - نشر فهرس المواد ... ٣٦٨		
	ميكانيكا (مهم) - صروفات القسم الميكانيكي ... ٣٤٨		

حرف "ن"

٤٨٩	نقح - اقتراح على قوائم شرط الخدمة بمرسل خارج جيل
٤٨٩	بالمنطقة التي جا المصالح الأمنية بيتا ٤٨٩
٤٨٩	نقصد مصري - اقتراح بشأن تحرير أساس النقض المصري الى
٤٨٩	أساس خفي وأن يكون أساس اليك نوت المصري مدلات
٤٨٩	مصرية يواقع النصف والتجربة بقيمة النصف ... ٤٨٩
٤٨٩	نظام المجلس - المحافظة على نظام المجلس ... ٤٨٩
٤٨٩	نظم برلمانية :
٤٨٩	طرح خضرة محمد محمود خليل بك حضور المجلس لانتخاب أعضاء
٤٨٩	ويصردها يوردها لدرس النظم البرلمانية بأوروبا على حسابا لانتخاب
٤٨٩	انتخاب خضرة مكرم براهيم المجلس لدرس النظم البرلمانية بأوروبا ... ٤٨٩
٤٨٩	طرح مساعدة محمود فهمي لانتخاب المجلس لدرس النظم البرلمانية بأوروبا
٤٨٩	كاتبين خضرة كوكروسيه عياط بك بطرحه لدرس النظم البرلمانية
٤٨٩	بالتفصيل على حسابا لانتخاب وطلبه أسد كابر الخضرين لرفقته وقرار
٤٨٩	المجلس برفض طلبه ٤٨٩

حرف "و"

١٢٤١٢٢	وزير وزارة الزراعة - تجهيز المجلس لوزير الزراعة بشفاة من مرسته
١٢٤١٢٢	وفاء :
١٢٤١٢٢	تبلغ المجلس وفاة المرحوم يوسف سايا باندا حضور المجلس للمعين ... ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	كتابة للرئيس في وفاة المرحوم يوسف سايا باندا حضور المجلس ... ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	كتاب شكر المجلس في أسرة المرحوم يوسف سايا باندا ... ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	قصة للرئيس في وفاة المرحوم يوري ذكرى بك حضور المجلس
١٢٤١٢٢	المنتخب ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	كتاب شكر وزير الرئيس في أسرة المرحوم يوري ذكرى بك ... ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	ولاية الحيوانات - صروفات مصلحة رقابة الحيوانات ... ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	وكيل محكمة بنى سويف - بيان أسباب زعجة وكيل محكمة
١٢٤١٢٢	بن سويف والنيابة مستشار (أقصر "الأسطة" بغيرس
١٢٤١٢٢	المواد) ١٢٤١٢٢
١٢٤١٢٢	وكيلان - كتابة شكر لوكيلين من جبرين عتيبة المجلس لشكرهم على استجابتهم

